

بسم الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز الملك الجليل الذى أرسل محمداً صلى الله عليه وآله وسلم
بواضح الدليل وسواء السبيل ، وأذل لوطأته أهل الشرك والأباطيل ، وبعثه
من خير القرون فى أشرف جيل ، وأعز قبيل ، ونوّه بقدره وقدرهم فى آى
كثيرة من التنزيل ، وذلك مثلهم فى التوراة ومثلهم فى الإنجيل ، وأصلى
وأسلم على من هو كل الكمال وجل الجلال وجملة الجلال بالإجمال والتفصيل ،
وعلى آله وصحبه وحزبه أهل الآثار ، ماناح هديل ورسا حراء وطفيل .

(وبعد) فقد طالما خطر فى الخاطر الكليل والطبع العليل أن أعلق شرحاً
على كتاب جليل من كتب الأحاديث الأحمديّة وصحيفة من صحف السنن
المحمديّة ، وكان كتاب « الجامع الصحيح » للبخارى قد حاز قصب السبق
فى مضمار الاعتبار ، وأظهر من صحيح الحديث وفقهه ما لم يسبق إليه ولا عرج
أحد عليه من الأئمة الكبار ، ولذا تراه رجح على غيره من الكتب بعد كتاب
الله ، وأفصحته بالثناء عليه ألسن العلماء الأعلام على بصيرة منهم وانتباه ،
لكننى أجدنى أحجم عن سرى هذا المسرى ، وأبصرنى أقدم رجلاً وأوخر
أخرى ، لصغرى فى نفسى عن بلوغ ذروة هذه الأمانة ، وقصورى عن
سلوك جادة تلك الرتبة العلية ، إذ أنا بمعزل عن هذا المنزل لاسيما وقد أغنى
الحافظ الإمام الحجة هادى الناس إلى المحجة أبو الفضل شهاب الدين أحمد
ابن على بن حجر الكتانى المصرى العسقلانى ، قدس الله روحه ، وجعل فى
الفردوس غبوقه وصبوحة ، عصابة المسلمين عن قضاء هذا الدين الثقيل ،
وأتى بما لم يأت به أحد من الأئمة المتقين ، فشقى العليل وسقى الغليل بماء
السلسيل ، ومن ثم حين قيل للقاضى المجتهد المطلق العلامة الربانى شيخنا
محمد بن على بن محمد الشوكانى اليمانى : تؤلف كثيراً فى السنة المطهرة
ولا تؤلف شرحاً لصحيح البخارى ، أجاب بقوله : لا هجرة بعد الفتح .

ولإذا كان هذا جواب من برع الأجداد وبلغ رتبة الاجتهاد ، فكيف بمثل قاصر الباع ، نزر الاستعداد ، على أن كل من تصدى لشرح الجامع الصحيح للبخارى ، صار عيالا على فتح البارى ، واقتعد صهوته ، واقترع ذروته ، وتبوأ خلاله ، وتنفياً ظلاله ، ولم أزل على ذلك برهة من الزمان حتى درج زمن الشباب واشتعل الرأس منى شيئاً وبان ، فوقفت فى أثناء تصفح الصحف على كتاب « التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح » للشيخ الرئيس المحدث شهاب الدين أبى العباس أحمد بن أحمد بن زين الدين عبد اللطيف بن أبى بكر بن أحمد بن عمر الشرجى الزبيدى الحنفى المتوفى سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة ، وكان مدرساً بمدينة تعز وزبيد كآبيه وجده ، وفرغ من تأليفه فى شعبان سنة تسع وثمانين وثمانمائة رحمه الله تعالى ، وقد وجدته متناً جيداً انفرد فيه بتجريد زوائده ، وتجريداً سديداً استوعب فيه مرفوعات فوائده ، حتى جزم الراوون بعنوبة موارده ، وقطع المبرزون بصحة مطالبه وقبول مقاصده ، كما سيأتى بيان ذلك فى ديباجة كتابه .

هذا ولم أقف على شرح له يفيد القارئ ويرشد طالب العلم النبوى إلى سلوك هذه المجارى إلا ما يذكر من شرحى الشيخ الشرقاوى والشيخ الغزى على هذا المتن ، لكن لم يتيسر لى شىء منهما إلى الآن إلا ما أثبت منهما منتخباً على حاشية التجريد بالتجريد والنقصان ، فانتدبت لشرحه قائلاً فإن لم يكن وابل فطل ، وأتيت بما عز عند أولى العلم وجل ، كاشفاً أدلته لطاليه ، رافعاً للنقاب عن محيا معانيه ، موضحاً مشكله ، فاتحاً مقفله ، مقيداً مهمله . وشمرت ذيل العزم عن ساق الحزم فى إبداء هذا المقصود المحمود ، وطمعت أن يكون أتيح لى (١) أنى من خدم السنة المطهرة معدود ، فأتيت بيوته من أبوابها ، وقت خطيباً بين محرابها ، مستمداً من كلام أئمة هذا الشأن ، ومتمسكاً بأذيال فرسان هذا الميدان ، محرراً لأقاويله ، معرباً عن مجملاته وتفصيله .

وقد سلكت فى هذا الشرح طريق الإنصاف ، وتجنبت مسلك الاعتساف عند تراحم الاختلاف ، فدونك شرحاً يشرح الصدور ، ويمشى على سنن

(١) أتيح له الشىء : أى قدر أو هيء . كذا فى تاج العروس .

الدليل ، وإن خالف الجمهور ، أضاءت بهجته ، فاخفت منه كواكب الدرارى ،
 كيف لا وقد فاض عليه الأنوار من فتح البارى ، وأشرق عليه من هذا الجامع
 المبارك نوره اللامع ، وصدع خطيبه بحججه القاطعة القلوب والمسامع ،
 وللأرض من كأس الكرام نصيب .

والله أسأل أن ينفعنى به ومن رام الانتفاع من إخوانى ، وأن يجعله من
 الأعمال التى لا ينقطع عنى نفعها بعد أن أدرج فى أكفانى ، وأن يتوجنى فى الدنيا
 بتاج القبول والإقبال ، ويخبرنى بجائزة الرضا فى الحال والمآل « وسميته » عون
 البارى بجل أدلة البخارى ، واسمه هذا يظهر منه عام التأليف ، ويهدى طالبه
 إلى محاسن هذا المؤلف اللطيف . وبالله أقول وبه أجول وأصول .

قال الزبيدى رحمه الله تعالى :

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« الْحَمْدُ لِلَّهِ » الْبَارِي ، الْمُصَوِّر ، الْخَلَّاق ، الْوَهَّاب ، الْفَتَّاح ،
الرَّزَّاق ، الْمُبْتَدِي ، بِالنَّعْمِ قَبْلَ الْاِسْتِحْقَاقِ ، وَصَلَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى رَسُولِهِ
الَّذِي بَعَثَهُ لِيُنْتَمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ ، وَفَضَّلَهُ عَلَى كَافَّةِ الْمَخْلُوقِينَ عَلَى
الْإِطْلَاقِ ، حَتَّى فَاقَ جَمِيعَ الْبَرَايَا فِي الْآفَاقِ ، وَعَلَى آلِهِ الْكَرَامِ
الْمُؤْمِنِينَ بِكَثْرَةِ الْإِنْفَاقِ ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ أَهْلِ الطَّاعَةِ وَالْوِفَاقِ ، صَلَاةً
دَائِمَةً مُسْتَمِرَّةً بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ .

« أَمَّا بَعْدُ » فَاعْلَمَ أَنَّ كِتَابَ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ، لِلْإِمَامِ الْكَبِيرِ
الْأَوْحَدِ ، مُقَدِّمَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، مِنْ أَعْظَمِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي الْإِسْلَامِ
وَأَكْثَرِهَا فَوَائِدَ ، إِلَّا أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمُتَكَرِّرَةَ فِيهِ مُتَفَرِّقَةٌ فِي الْأَبْوَابِ ،
وَإِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَنْظُرَ الْحَدِيثَ فِي أَى بَابٍ لَا يَكَادُ يَهْتَدِي إِلَيْهِ
إِلَّا بَعْدَ جَهْدٍ وَطُولِ فِتْنٍ ، وَمَقْصُودُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِذَلِكَ ،
كَثْرَةُ طُرُقِ الْحَدِيثِ وَشُهْرَتُهُ ، وَمَقْصُودُنَا هُنَا أَخْذُ أَصْلِ الْحَدِيثِ ،
لِيَكُونَ قَدْ عُلِمَ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِيهِ صَحِيحٌ .

(قَالَ) الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ « شَرْحِ مُسْلِمٍ » : وَأَمَّا
الْبُخَارِيُّ ، فَإِنَّهُ يَذْكُرُ الْوُجُوهَ الْمُخْتَلِفَةَ ، فِي أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ مُتَبَاعِدَةٍ ،
وَكَثِيرٍ مِنْهَا يَذْكُرُهُ فِي غَيْرِ بَابِهِ الَّذِي يَسْبِقُ إِلَيْهِ الْفَهْمُ أَنَّهُ أَوْلَى بِهِ ،
فَيَضَعُ عَلَى الطَّالِبِ جَمْعَ طُرُقِهِ وَحُصُولَ الثَّقَةِ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ
طُرُقِ الْحَدِيثِ .

(قَالَ) وَقَدْ رَأَيْتُ جَمَاعَةً مِنَ الْحُفَّاطِ الْمُتَأَخِّرِينَ غَلِطُوا فِي مِثْلِ هَذَا ، فَتَفَوُّوا رِوَايَةَ الْبُخَارِيِّ أَحَادِيثَ هِيَ مَوْجُودَةٌ فِي صَحِيحِهِ فِي غَيْرِ مَطَانِنِهَا السَّابِقَةِ إِلَى الْفَهْمِ ، أَنْتَهَى مَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ أَحْبَبْتُ أَنْ أُجَرِّدَ أَحَادِيثَهُ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ وَجَعَلْتُهَا مَخْدُوفَةً الْأَسَانِيدِ لِيَقْرُبَ أَنْتِوَالُ الْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ تَعَبٍ ، وَإِذَا أَتَى الْحَدِيثُ الْمُتَكَرِّرُ أَثْبَتُهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي زِيَادَةً فِيهَا فَائِدَةٌ ذَكَرْتُهَا وَإِلَّا فَلَا ، وَقَدْ يَأْتِي حَدِيثٌ مُخْتَصَرٌ وَيَأْتِي بَعْدُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى أَبْسَطَ وَفِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَأَكْتُبُ الثَّانِي ، وَأَتْرُكُ الْأَوَّلَ لِيَزِيدَ الْفَائِدَةُ ، وَلَا أَذْكَرُ مِنَ الْأَحَادِيثِ ، إِلَّا مَا كَانَ مُسْنَدًا مُتَّصِلًا ، وَأَمَّا مَا كَانَ مَقْطُوعًا أَوْ مُعْلَقًا فَلَا أَتَعَرَّضُ لَهُ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ أَخْبَارِ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّا لَيْسَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْحَدِيثِ وَلَا فِيهِ ذِكْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا أَذْكَرُهُ ، كَحِكَايَةِ مَنِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ وَمَا كَانَ فِيهِ مِنَ الْمُقَاوَلَةِ بَيْنَهُمْ ، وَكَقِصَّةِ مَقْتَلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَوَصِيَّتِهِ لَوْلَدِهِ فِي أَنْ يَسْتَأْذِنَ عَائِشَةَ لِيُدْفَنَ مَعَ صَاحِبِيهِ وَكَلَامِهِ فِي أَمْرِ الشُّوْرَى وَبَيْعَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَوَصِيَّةِ الزُّبَيْرِ لَوْلَدِهِ فِي قَضَاءِ دِينِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، ثُمَّ إِنِّي أَذْكَرُ أَسْمَ الصَّحَابِيِّ الَّذِي رَوَى الْحَدِيثَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ لِيُعْلَمَ مَنْ رَوَاهُ ، وَالتَّرِيزُ كَثِيرًا أَفْظَاهُ فِي الْغَالِبِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ عَنْ عَائِشَةَ وَتَارَةً يَقُولُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحِينَ يَقُولُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَكَذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ وَحِينَ يَقُولُ عَنْ أَنَسٍ وَحِينَ يَقُولُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، فَاتَّبِعُهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ

وَتَارَةً يَقُولُ عَنْ فُلَانٍ يَغْنِي الصَّحَابِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَتَارَةً يَقُولُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحِينًا يَقُولُ إِنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كَذَا وَكَذَا فَاتَّبَعُهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، فَمَنْ وَجَدَ فِي
هَذَا الْكِتَابِ مَا يُخَالِفُ أَلْفَاظَهُ فَعَلَّهُ مِنْ اخْتِلَافِ النَّسخِ ، وَلِي بِحَمْدِ اللَّهِ
فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ أَسَانِيدُ كَثِيرَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِالمُصَنِّفِ عَنْ مَشَايخِرِ عِدَّةٍ ،
فَمِنْ ذَلِكَ رِوَايَتِي لَهُ عَنْ شَيْخِي الْعَلَّامَةِ نَفِيسِ الدِّينِ أَبِي الرَّبِيعِ
سُلَيْمَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعُلَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قِرَاءَةً مَنِيَّ عَلَيْهِ لِبَعْضِهِ ،
وَسَمَاعًا لِأَكْثَرِهِ ، وَإِجَازَةً فِي الْبَاقِي بِمَدِينَةِ تَعَزَّ سَنَةً ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ
وَتَمَانِمَائَةٍ قَالَ أَخْبَرَنَا بِهِ وَالِدِي إِجَازَةً وَشَيْخُنَا الْإِمَامَ الْكَبِيرُ شَرْفُ
المُحَدِّثِينَ مُوسَى بْنُ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ الدَّمَشْقِيُّ المَشْهُورُ بِالْفَزُولِيِّ قِرَاءَةً مَنِيَّ
عَلَيْهِ لِجَمِيعِهِ قَالَا أَخْبَرَنَا بِهِ الشَّيْخُ المُسْنِدُ المَعْمَرُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ
أَبِي طَالِبٍ الْحَجَّارُ إِجَازَةً لِلأَوَّلِ وَسَمَاعًا لِلثَّانِي .

(وَمِنْهَا) رِوَايَتِي لَهُ عَنْ الشَّيْخِ الصَّالِحِ الْإِمَامِ وَلِيِّ اللَّهِ تَعَالَى أَبِي
الْفَتْحِ مُحَمَّدِ بْنِ الْإِمَامِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْحُسَيْنِ المَدَنِيِّ
الْعُثْمَانِيِّ سَمَاعًا عَلَيْهِ لِأَكْثَرِهِ وَإِجَازَةً لِجَمِيعِهِ ، وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ خَاتِمَةِ
الحُقَاطِ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي الْخَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَزَرِيِّ
الدَّمَشْقِيِّ ، وَالْقَاضِي الْعَلَّامَةِ الْحَافِظِ تَقِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَاسِيَّ
الشَّرِيفِ الْحَسَنِيِّ المَكِّيَّ قَاضِي المَالِكِيَّةِ بِمَكَّةَ المُشْرِفَةِ إِجَازَةً مُعَيَّنَةً
مِنْهُمْ لِجَمِيعِهِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى قَالُوا ثَلَاثَتُهُمْ أَتَبَّأْنَا بِهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ
الحَافِظُ شَيْخُ المُحَدِّثِينَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَدِيقِ الدَّمَشْقِيِّ

الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الرَّسَّامِ قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْحَجَّارُ وَأَخْبَرَنِي بِهِ
 عَلِيًّا الشَّيْخُ الْإِمَامُ زَيْنُ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَدَنِيُّ الْمَرَاغِيُّ
 وَلَدُ شَيْخِنَا أَبِي الْفَتْحِ وَقَاضِي الْقُضَاةِ مَجْدِ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ
 الشَّيرَازِيُّ إِجَازَةً عَامَّةً قَالَا أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْحَجَّارُ قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِ
 الشَّيْخُ الصَّالِحُ الْحُسَيْنُ بْنُ الْمُبَارَكِ الزُّبَيْدِيُّ قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِ الشَّيْخُ الصَّالِحُ
 أَبُو الْوَقْتِ عَبْدُ الْأَوَّلِ بْنُ عَيْسَى بْنِ شُعَيْبِ الْهَرَوِيُّ الصُّوفِيُّ قَالَ أَنْبَأَنَا
 الشَّيْخُ الْفَقِيهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُظَفَّرِ الدَّأُوْدِيُّ قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِ
 الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمُوَيْهِ السَّرَخْسِيُّ قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِ
 الشَّيْخُ الصَّالِحُ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْقُرْبَرِيُّ قَالَ أَنْبَأَنَا بِهِ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ
 أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ،
 وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ إِلَى الْبُخَارِيِّ أَسَانِيدُ كَثِيرَةٌ بِطُرُقٍ
 مُتَنَوِّعَةٍ ، وَلِي بِحَمْدِ اللَّهِ أَسَانِيدُ غَيْرُ هَذِهِ عَنْ مَشَايِخَ كَثِيرِينَ يَطُولُ
 تَعْدَادُهُمْ أَفْتَصَرْتُ مِنْهَا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقِ لِشُهْرَتِهَا وَعُلُوِّهَا (وَسَمِيتُ) هَذَا
 الْكِتَابَ الْمُبَارَكَ (بِالتَّجْرِيدِ الصَّرِيحِ لِأَحَادِيثِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ)
 وَالْمَسْئُولُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِذَلِكَ ، وَيَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ،
 وَأَنْ يُضْلِحَ الْمَقَاصِدَ وَالْأَعْمَالَ ، بِجَاهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ
 وَهَذَا حِينَ الشُّرُوعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله) افتتح الكتاب بحمده تعالى سبحانه أداء لحق بعض ما يجب عليه من شكر النعم التي من آثارها تحرير هذا الكتاب ، وعملاً بالأحاديث الواردة في هذا الباب ، أغنى الابتداء بالحمد كحديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم » أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي . والراجح أنه مرسل وله ألفاظ وطرق مرفوعة وغيرها ، وأتى بالجملة الإسمية للدلالة على الدوام ولو بمعونة المقام وحل باللام ليفيد الاختصاص الثبوتى ، وهو مستلزم للقصر ، فيكون الحمد مقصوراً عليه ، وكل أمر يؤول إليه ، والحمد هو الوصف الجميل على الجميل الاختيارى للتعظيم ، فهو أعم من الشكر متعلقاً وأخص منه مورداً ، والله علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد لا للمفهوم كما هو الحق وعليه الجمهور ، ولذلك أثره على غيره من أسمائه جل جلاله وعم نواله .

قال الحلیمی على ما حكاه البيهقي في كتاب « الأسماء والصفات » : هذا أكبر الأسماء وأجمعها للمعاني والأشبه أنه كأسماء الأعلام موضوع غير مشتق ومعناه القديم التام القدرة ، ولهذا لا يجوز أن يسمى بهذا الاسم أحد سواه بوجه من الوجوه . وقال الخطابي بعد ما حكى الاختلاف فيه : « وأحب هذه الأقاويل إلى قول من ذهب إلى أنه اسم علم وليس بمشتق كسائر الأسماء المشتقة والألف واللام من بنية هذا الاسم لدخول حرف النداء عليه ، فلا يقال يا الرحمن ولا يا الرحيم كما يقال يا الله . انتهى ملخصاً .

(البارئ) بالهمز من البرء وهو التهيئة للخلق ، وقيل هو الذى يخلق الخلق بريئاً من التنافر ، ولا شك أن نعمة خلق الخلق من أعظم البواعث على الحمد لكون ذلك أول نعمة أنعم الله بها على الخامد . قال الحلیمی : معناه الموجد لما كان فى معلومه من أصناف الخلائق ، وهذا هو الذى يشير إليه قوله عز وجل : « من قبل أن نبرأها » أو المعنى أنه أبدع الماء والتراب والنار والهواء لامن شيء ثم خلق منها الأجسام المختلفة .

(المصور) هو المعطى كل مخلوق صورته . قال الحلیمی : معناه المهيئ

لمناظر الأشياء على ما أراده من تشابه أو تخالف . قال الخطابي : المصور الذى أنشأ خلقه على صور مختلفة ليتعارفوا بها ، ومعنى التصوير التخطيط والتشكيل ، قال تعالى : « هو الخالق البارئ المصور » . وفى معناه الذارىء قال تعالى : « يذروكم فيه » ، ويلزم من الاعتراف بالبرء الاعتراف بالذرة .
(الخلاق) قال تعالى : « وهو الخلاق العليم » ومعناه الخالق خلقاً بعد خلق ، ومعنى الخالق مصنف المبدعات والجاعل لكل صنف قدراً .

(الوهاب) قال تعالى : « إنك أنت الوهاب » ومعناه المتفضل بالعطايا المنعم بها لا عن استحقاق عليه . وقال الخطابي : لا يستحق أن يسمى وهاباً إلا من تصرف مواهبه فى أنواع العطايا فكثرت نوافله ودامت ، والمخلوقون إنما يملكون أن يهبوا مالا ونوالاً فى حال دون حال ولا يملكون أن يهبوا شفاء لسقيم ، ولا ولدأ لعقيم ، ولا هدى لضال ، ولا عافية لذى بلاء ، والله الوهاب سبحانه يملك جميع ذلك ، وسع الخلق جوده ورحمته ، فدامت مواهبه واتصلت مننه وعوائده .

(الفتاح) قال تعالى : « وهو الفتاح العليم » . قال الحلیمی : هو الحاكم أى يفتح ما انغلق بين عباده ، ويميز الحق من الباطل ، ويعلى الحق ، ويخزى المبطل ، وقد يكون منه ذلك فى الدنيا والآخرة . قال الخطابي ، ومعنى الفتاح أيضاً الذى يفتح أبواب الرزق والرحمة لعباده ويفتح قلوبهم وعيون بصائرهم ليبصروا الحق . والفتاح أيضاً بمعنى الناصر . وعن ابن عباس قال : ما كنت أدرى ما قوله (افتح بيننا) حتى سمعت ابنة ذى يزن تقول : تعالى أفتحك أى أقاضيك .

(الرزاق) قال تعالى : « والله يرزق من يشاء بغير حساب » . قال الحلیمی : معناه المفيض على عباده ، المنعم عليهم بإيصال حاجتهم من ذلك إليهم لئلا ينغص عليهم لذة الحياة بتأخره عنهم ولا يفقدوها أصلاً لفقدهم إياه . قال الخطابي : الرزاق هو المتكفل بالرزق ، القائم على كل نفس بما يقيمها من قوتها ، وكل ما وصل منه إليه من مباح وغير مباح فهو رزق الله على معنى أنه قد جعله قوتاً ومعاشاً .

(المبتدئ بالنعم قبل الاستحقاق) . قال الخطابي : ومن كرم الله سبحانه وتعالى أنه يبتدئ بالنعمة من غير استحقاق ، ويتبرع بالإحسان من غير استثابة ، ويغفر الذنب ويعفو عن المسىء . وفى حديث ابن عباس رفعه :

يا عظيم المن يامبدئ النعم قبل استحقاقها ... الحديث . ذكره البيهقي في كتاب الأسماء والصفات .

(وصلاته وسلامه على رسوله الذى بعثه ليتم مكارم الأخلاق) التى جاءت بها الرسل الكرام قبله ، أردف الحمدلة بالتصلية على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لكونه الواسطة فى وصول الكمالات العلمية والعملية إلينا من الله تعالى عز سلطانه وتعالى شأنه ، وذلك لأن الله تعالى لما كان فى نهاية الكمال وغاية الإجلال ، ونحن فى قصارى النقصان وقصوى الحدثن ، لم يكن لنا استعداد لقبول الفيض الإلهى لتعلقنا بالعلائق البشرية والعوائق البدنية ، وتدنسنا بأدناس اللذات الحسية والشهوات الجسمية ، وكونه سبحانه فى أقصى التجرد وأكمل التقديس ، فاحتجنا فى قبول الفيض منه جل وعلا إلى واسطة له وجه تجرد ونوع تعلق ، فبوجه التجرد يستفيض من الحق ، وبوجه التعلق يفيض علينا ماجل ودق ، وهذه الواسطة هم الأنبياء عليهم السلام ، وأرفعهم منزلة وأعلاهم مكانة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكره عقب حمده سبحانه ، وذكره تعالى شأنه تشريفاً له مع الامتثال لأمر الله تعالى ، ولحديث أبى هريرة رضى الله عنه عند الحافظ عبد القادر الرهاوى يرفعه بلفظ : « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة علىّ فهو أقطع » .

(وفضله على كافة المخلوقين على الإطلاق حتى فاق جميع البرايا) أى المخلوقات الذين وجدوا (فى الآفاق) جمع أفق بضميتين ، وهو الناحية من الأرض ومن السماء . والأحاديث الواردة فى فضل النبي على جميع الخلق أكثر من أن تحصى ، وهو سيد ولد آدم ، وأول شافع ومشفع ، وخاتم الأنبياء ، وأكرم الرسل ، ولو لم يكن فى الباب إلا قوله تعالى : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » لكان كافياً فى ثبوت شرفه العلى وفضله الجلى وعلوه الوفى وخلقه الحفى وكرمه الصنى .

(وعلى آله الكرام الموصوفين بكثرة الإنفاق) أى إنفاق الخيرات المعنوية والحسية ، وبذلها على أهل الآفاق (وعلى أصحابه أهل الطاعة) الكاملة (والوفاق) الشامل حيث أطاعوا الله وأطاعوا الرسول وأنفقوا فى سبيلهما نفائس الأموال ، وجاهدوا فيهما بالأنفس والأرواح ، واقتدوا بالكتاب العزيز والسنة المطهرة ، ولم يقدموا عليهما رأياً لهم أو غيرهم فى منشط ولا فى مكره ، وتمسكوا بالحجة ، وهدوا الناس إلى المحجة .

(صلاة دائمة مستمرة بالعشى والإشراق) أردف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم التوسل بالصلاة على الآل والأصحاب ، لكونهم متوسطين بيننا وبين نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن ملاءمتهم لجنازة الرفيع أكثر من ملاءمتنا له . والصلاة في الأصل الدعاء وهي من الله الرحمة ، هكذا في كتب اللغة . وقال القشيري : هي من الله لنبيه تشریف وزيادة تكرامة ولسائر عباده رحمة . والكلام في معانيها لغة واصطلاحاً واستعمالاً يطول جداً ، وليس في وسعنا أن نصلي عليه صلاة تليق بجنازة العلي لأننا لانقدر قدر ما الله تعالى عالم بقدره ، وهو يقدر أن يصلي عليه صلاة تليق بجنازة صلى الله عليه وآله وسلم ، فسألناه سبحانه ذلك ليكون أبلغ وأشمل وأجمع وأكمل . وقد اختلف في تفسير الآل على أقوال لانطوّل الكلام بذكرها هنا ، وسيأتى ذكرها في محلها من هذا الشرح . وكذلك اختلف في تفسير الصحابي ومعناه على أقوال ، منها : أنه من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يرو عنه ولا جالسه ، ومنهم من اعتبر طول المجالسة ، ومنهم من اعتبر الرواية عنه ، ومنهم من اعتبر أن يموت على دينه . وبيان حجج هذه الأقوال وراجحها من مرجوحها مبسوط في محله من كتب الأصول ، وعلم الاصطلاح . وذكر السلام بعد الصلاة امثال لقوله تعالى : « صلوا عليه وسلموا تسلياً » . وفي معناه أقوال أيضاً : الأول أنه الأمان أى السلامة من النار ، وقيل هو اسم من أسماء الله تعالى ، والمراد السلام على حفظك ورعايتك متول لها وكفيل بهما ، وقيل هو المسألة والانقياد .

(أما بعد) أى بعد الحمد والصلاة والسلام ، والكلام على هذه اللفظة معروف مذكور في محله (فاعلم أن كتاب الجامع الصحيح) المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، وبذلك سماه المؤلف رضى الله عنه (للإمام الكبير الأواحد مقدم أصحاب الحديث) ومقدم عصابة السنة المطهرة في القديم والحديث ، حافظ الإسلام ، خاتمة الجهابذة النقاد الأعلام ، شيخ السنة وطبيب عللها وناصر الأحاديث النبوية وناشرها في أهل مللها . قال الذهبي : وكان مولده بعد الصلاة يوم الجمعة ، وقيل ليلة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ببخارى ، وهي من أعظم مدن ماوراء النهر ، بينها وبين سمرقند ثمانية أيام . وقال التاج السبكي : كان

إمام المسلمين وقلوة المؤمنين وشيخ الموحدين والمعول عليه في أحاديث سيد المرسلين . وقال الحافظ ابن كثير : كان إمام الحديث في زمانه ، والمقتدى به في أوانه ، والمقدم على سائر أحزابه وأقرانه . وقال بNDAR بن بشار ، هو أفقه خلق الله في زماننا . وقال نعيم بن حماد : هو فقيه هذه الأمة . وقال ابن خزيمة : ماتحت أديم السماء أعلم بالحديث وأحفظ له منه . وقال ابن حماد : لوددت أنى كنت شعرة في جسده . ضجر ليلة السبت ليوم عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ، وكان أوصى أن يكفن في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة . ففعل به ذلك ، ولما صلى عليه ووضع في لحده فاح من تراب قبره ريح المسك ودامت أياماً . انتهى . ولنعم ما قيل :

فهذا الشذا آثار رفقته معي ولست بورد إنما أنا تربه

ولفظ الذهبي في تاريخ دول الإسلام تحت ذكر خلافة المهتدى بالله : ليلة عيد الفطر مات شيخ الإسلام وحافظ العصر محمد بن إسماعيل البخارى وله اثنتان وستون سنة رحمه الله تعالى . انتهى . قلت : وقد حررت له ترجمة حافلة في كتابي « الحطة بذكر الصحاح الستة » وذكرت ثناء الأئمة عليه وما يلي ذلك فراجعه .

(أبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى) الجعفى أمير المؤمنين فى علم الحديث الشريف ، رضى الله عنه وأرضاه ، وجعل الفردوس منزله ونزله ومأواه (رحمه الله) تعالى رحمة واسعة .

(ومن أعظم الكتب المصنفة فى الإسلام) وأصحها بعد كتاب الله العزيز العلام بإجماع سلف الأمة وأئمتها الكرام ، وهو أول مصنف صنف فى الصحيح المجرد وأول الكتب الستة فى علم الحديث وأجلها وأفضلها وأشهرها وأكرمها فى الصحة والقبول عند الجمهور على المذهب المختار المنصور . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله فى « هدى السارى مقدمة فتح البارى » فى ذكر السبب الباعث للبخارى على تصنيف جامعہ : إن آثار النبى صلى الله عليه وسلم لم تكن فى عصر أصحابه وكبار تابعيهم مدونة فى الجوامع ولا مرتبة لخشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم ، ولحفظهم وسيلان أذهانهم ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ، ثم حدث فى أواخر عصر التابعين تدوين

الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار ، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد ابن أبي عروبة وغيرهما وكانوا يصنفون كل باب على حدة ، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام ، فصنف الإمام مالك الموطأ وتوخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم ، وصنف ابن جريج بمكة ، والأوزاعي بالشام ، وسفيان الثوري بالكوفة ، وحماد بن سلمة بالبصرة ، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسخ على منوالهم ، إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، وذلك على رأس المائتين ، فصنف عبيد الله ابن موسى العبسي الكوفي مسنداً ، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسنداً ، وأسد بن موسى الأموي مسنداً ، ونعيم بن حماد الخزازي مسنداً ، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم ، فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد ، كأحمد وابن راهويه وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء ، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً ، كأبي بكر بن أبي شيبة ، فلما رأى البخاري رضى الله عنه هذه التصانيف ورواها وانتشق رياها واستجلى محياها ، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والتضعيف والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغته سمين ، فجرد همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين ، وقوى عزمه على ذلك ماسمعه من أستاذه ابن راهويه : لو جمعت كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوقع ذلك في قلبه ، فأخذ في جمع الجامع الصحيح .

وعن البخاري قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكأنني واقف بين يديه ويدي مروحة أذب عنه ، فسألت بعض المعبرين ، فقال : أنت تدب عنه الكذب ، فهو الذي حملني على إخراج هذا الجامع الصحيح . وعنه رضى الله عنه قال : ما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين . وعنه قال : خرّجت الصحيح من ستمائة ألف حديث . وعنه أيضاً : لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر حتى لا يطول .

قال محمد بن أبي حاتم : رأيت محمد بن إسماعيل في المنام يمشي خلف

النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم يمشى ، فكلمنا رفع النبي صلى الله عليه وسلم قدمه المباركة وضع البخارى قدمه فى ذلك الموضع . ورأى نجم بن فضل نحو هذا المنام أيضاً . انتهى .

قلت : وهذه منقبة عظيمة وتكرمة شريفة له ولمن يعمل بكتابه الصحيح ويقتدى بفعله الصريح ، ولما ألف جامعه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المدينى وغيرهم من الأئمة الفحول ، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة والقبول إلا أربعة أحاديث . قال العقيلي : والقول فيها قول البخارى وهى صحيحة .

وقد اتفق أهل العلم على أن كتابه هذا أصبح الكتب بعد كتاب الله ، وتلقاه سلف الأمة وأئمتها بالقبول ، وإن مسلماً صاحب الصحيح كان ممن يستفيد منه ويعترف بأنه ليس له نظير فى علم الحديث ، وهذا الترجيح هو المختار المعول عليه عند الجمهور ، ومن خالف ذلك فقد خالف المجمع عليه والمشهور فلا يعأ به ولا يلتفت إليه .

(وأكثرها فوائد) لأنه التزم مع صحة الأحاديث استنباط الأحكام الفقهية والنكات الحكيمية ، واعتنى فيها بآيات الأحكام ، وترجم لكل باب باب ظاهرة وخفية ، ولذا اشتهر دقة فقه البخارى فى تراجمه ، وهى حيّرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار ، وأعيت مدارك الفقهاء النظار ، وإنما بلغت هذه المرتبة لما روى أنه بيضها بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره ، فهو المجتهد المطلق الفقيه المتوقد ، والمحدث الجيد ، والإمام المستند ، وكتابه « الجامع الصحيح » أعم الكتب فوائد وأجمعها مقاصد وأحسنها عوائد ، وأصح الصحف المؤلفة فى هذا الشأن ، والمتلقى بالقبول من العلماء الراسخين الفحول فى كل زمان ومكان . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فى منام أبى زيد المروزى : إنه كتابى ، وكفى بهذا القول شرفاً وحجة . وقال جماعة من السادة وعصابة من القادة : إن كتابه الصحيح ما قرئ فى شدة إلا فرجت ولا ركب به فى مراكب إلا نجت ، وكان مؤلفه مجاب الدعوة دعا لقارئه . قال الحافظ ابن كثير : يستسقى بقراءته الغمام ، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام ، فله دره من تأليف رفع علم معارف معرفته ، وتسلسل حديثه بهذا الجامع فأكرم بسنده العالى ورفعته . انتهى .

ولا أعلم كتاباً تحت أديم السماء بلغ من الرفعة والقبول والصحة والشهرة هذا المبلغ العظيم ، ولا صاحب كتاب رقى على معارج الفضل والشرف والعز ذلك المعراج الكريم ، ولو ذهبنا نذكر من فضله وفضل كتابه وما له من الشرف والكرامة لجاء مجلداً في ذلك ضخماً . وقد ذكرنا شطراً من هذا الباب في الحطة والإتحاف ، وكذا تصدى لبيانه الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة الفتح ، والقسطلاني في أوائل الإرشاد ، وعلماء الأصول في كتب أصول الحديث ، ومن جد وجد ، ومن وجد سجد لله تعالى شكراً وتعظيماً لقدرته على خلق مثل ذلك الإمام وإيجاد مثل هذا الكتاب الرفيع الشأن ، اعترافاً بفضله ومنه ولطفه على أمة الإسلام .

(إلا أن الأحاديث المتكررة فيه متفرقة في الأبواب ، وإذا أراد الإنسان أن ينظر الحديث في أى باب لا يكاد يهتدى إليه إلا بعد جهد) بليغ (وطول قش) . قال الحافظ في مقدمة الفتح : جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات سبعة آلاف وثلثمائة وسبعة وتسعون حديثاً ، والخالص من ذلك بلا تكرار ألفا حديث وستائة وحديثان ، وإذا ضم إليه المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر منه وهى مائة وتسعة وخمسون حديثاً صار مجموع الخالص ألفى حديث وسبعائة وأحد وستين حديثاً ، وجملة ما فيه من التعاليق ألف وثلثمائة وأحد وأربعون حديثاً وأكثرها مكرر نخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتون التي لم تخرج من هذا الكتاب ولو من طريق أخرى إلامائة وستون حديثاً وجملة ما فيه من المكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً ، وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين ومن بعدهم ، وقد استوعبت وصل جميع ذلك في كتاب تعليق التعليق ، وهذا الذى حررته من عدة ما في صحيح البخارى تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمنى إليه ، وأنا مقرر بعدم العصمة من السهو والخطأ . انتهى .

وعدد كتبه كما قال في الكواكب مائة وستون ، وأبوابه ثلاثة آلاف وأربعائة وخمسون باباً مع اختلاف قليل في نسخ الأصول ، وعدد مشايخه الذين خرّج عنهم فيه مائتان وتسعة وثمانون نفساً وعدد من تفرد بالرواية عنهم دون مسلم مائة وأربعون أو ثلاثون ، وتفرد أيضاً بمشايخ لم تقع الرواية عنهم كبقية أصحاب الكتب الخمسة إلا بالواسطة ، ووقع له اثنان وعشرون حديثاً

ثلاثيات الإسناد ، وأول جامعهم بعد البسمة باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقول الله عز وجل : « إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده » الآية ، كما سيأتي مختصراً .

(ومقصود البخارى رحمه الله تعالى بذلك) أى بالتكرار (كثرة طرق الحديث وشهرته) . قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى : إن البخارى كان يذكر الحديث فى كتابه فى مواضع ويستدل به فى كل باب بإسناد آخر ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذى أخرجه فيه ، وقل ما يورد حديثاً فى موضعين بإسناد واحد ومعنى واحد ولفظ واحد ، وإنما يورده من طريق أخرى لمعان . انتهى . ثم ذكرها وبلغها إلى ثمان معان وذكر أيضاً وجه تقطيعه الحديث فى الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى .

قال الحافظ ابن حجر بعد ما حكى ذلك عن ابن طاهر : وإذا تقرر ذلك اتضح أنه لا يعيد إلا للفائدة حتى ولو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد ولا من جهة المتن لكان ذلك لإعادته لأجل مغايرة الحكم الذى تشتمل عليه الترجمة الثانية موجباً لثلا يعد مكرراً بلا فائدة . كيف وهو لا يخليه من فائدة إسنادية وهى إخراجها للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضى أو غير ذلك ، وهذا بين لمن استقرأ كتابه وأنصف من نفسه . انتهى .

قلت : ويظهر تفصيل هذا الإجمال من الرجوع إلى فتح البارى .

(ومقصودنا هنا) فى هذا التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح (أخذ أصل الحديث) المرفوع دون غيره (لكونه قد علم أن جميع ما فيه) أى فى كتاب الصحيح الجامع للبخارى رحمه الله (صحيح) بل فى أعلى طبقات الصحة التى لا يتصور المزيد عليها .

وقد عقد الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح فصلاً مستقلاً فى تقرير كونه أصح الكتب المصنفة فى الحديث النبوى ، وأطال فى بيان ذلك إطالة حسنة مفيدة .

قال ابن الصلاح : أول من صنف فى الصحيح البخارى ، ثم تلاه مسلم ، وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى . وأما قول الشافعى : ما أعلم فى الأرض كتاباً فى العلم أكثر صواباً من كتاب مالك ، وفى رواية أصح من

الموطأ ، فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخارى ومسلم . ثم إن كتاب البخارى أصبح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد .

قال أبو يعلى الخليلي رحمه الله تعالى : رحم الله محمد بن إسماعيل فإنه ألف الأصول - يعنى أصول الأحكام - من الأحاديث ، وبين للناس وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه كمسلم . انتهى .

فالناس في الحديث عيال عليه ، والكلام في تقرير صحته وبيان أسبابه يطول جداً ، والأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث اختص البخارى منها بأقل من ثمانين وباقي ذلك يختص بمسلم ، ولاشك أن مائل الانتقاد فيه أرجح مماكثر وأيضاً في المقدمة فصل خاص في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من أهل النقد .

وقد أجاب عنها الحافظ حديثاً وحديثاً وأوضح أنه ليس فيها مايجل بشرطه الذى حققه ، وكذلك ساق في فصل مستقل أسماء جميع من طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف المعجمة ، والجواب عن ذلك الطعن بطريق الإنصاف والعدل والاعتذار عن المصنف في التخريج لبعضهم ممن يقوى جانب القدر فيه ، إما لكونه تجنب ما طعن فيه بسببه ، وإما لكونه أخرج ما وافقه عليه من هو أقوى ، وإما لغير ذلك من الأسباب ، كما يتضح ذلك عند الرجوع إليه .

والحق الذى لا محيص عنه أن المعتبر في الرجال الصدق والضبط فقط دون ما اعتبره أكثر أهل الأصول من العدالة وغيرها وشرطوه في رواة الأحاديث ، كما حققه السيد العلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير البغدادى في مؤلفاته ، وعلى ذلك تندفع المطاعن كلها عن رجال الصحيح ، وحينئذ عرفت أن جميع ما في الصحيح صحيح بلا شك وأنه أصح الصحاح على وجه البسيطة تحت أديم السماء لا يساويه كتاب وإن صح في مغزاه ، ولا يدانيه جامع وإن علا في مراقاه ، سوى صحيح مسلم الذى في الصحة ، تلاه ، ولذا قال صاحب حجة الله البالغة في باب طبقات كتب الحديث ما لفظه : أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين . اهـ .

قلت : وكان في هذه العبارة إشارة إلى مقاله ابن الهمام الحنفى فى التحرير وهو قوله : كون ما فى الصحيحين راجحاً على ما روى برجالهما فى غيرهما أو على ما تحقق فيه من شرطهما بعد إمامة المخرج تحكم ، وزاد فى فتح القدير شرح الهداية : تحكم لا يجوز التقليد فيه ، إلى آخر مقال ، وهو هفوة منه واضحة وزلة فاضحة ، ولذا تعقبه جمع من أهل الدراية والرواية منهم السيد محمد بن إسماعيل الأمير فى بعض فتاواه ، وصاحب المنهج الروى فى مصطلح الحديث النبوى ، والشيخ العلامة على بن قاضى القضاة محمد بن على الشوكانى ، رحمهم الله تعالى قال فى الدراسات : يريد — يعنى ابن الهمام — بهذا الكلام الانقذاح فيما تملأت عليه كلمة المحدثين سلفاً وخلفاً والفقهاء المتقدمين والمتأخرين إلا الشيخ المذكور ومن تبعه من تلامذته وبعض الحنفية المتأخرين من الترتيب المشهور بين صحاح الأحاديث ، وأنها خمسة أقسام وأعلاها ما اتفق عليه البخارى ومسلم ثم ما انفرد به البخارى ثم ما انفرد به مسلم ، ثم ما هو صحيح على شرطهما ولم يخرجهما واحد منهما ، ثم ما هو على شرط البخارى ، ثم ما هو صحيح على شرط مسلم ، ثم ما هو صحيح عند غيرهما مستوفى فيه الشروط المعتمدة فى الصحة ، وغرضه من ذلك كما قال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى مقدمة شرح سفر السعادة بعد ما مشى ممشاه ورضى بما ارتضاه تأييد مصادمة الفقهاء الحنفية بالمحدثين ومعارضتهم إياهم . وهذا صريح فى إقرارهم بأن تأييد مذهب الحنفية لا يتأتى إلا بتصيير الصحيحين كغيرهما من الصحاح بإبطال الخصوصية منهما صحة وثقة وأن محاولة الانقذاح المذكور فى الترتيب المتقدم إنما هو لكون هذا المذهب فى الأغلب على خلاف ما فى الصحيحين . اهـ . ثم تعقب قول ابن الهمام ومن تبعه إلى أوراق وأطال فى ذلك إطالة كافية شافية وأتى بما يقضى منه العجب العجاب ، فله دره . وعلى الله أجره حيث أفحم الخصم الألد بصحيح الجواب وفصل الخطاب .

(قال الإمام النووى فى مقدمة كتابه شرح مسلم : وأما البخارى فإنه يذكر الوجوه المختلفة فى أبواب متفرقة متباعدة) لمعان كثيرة تصدى لذكرها فى مقدمة الفتح الحافظ ابن حجر (وكثير منها) أى من الوجوه (يذكره فى غير باب الذى يسبق إليه الفهم أنه) أى الباب (أولى به) أى بذلك الكثير من الوجوه (فيصعب على الطالب جمع طرقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره

من طرق الحديث) لأنه يشك هل بقي هنا شيء أو لا لاحتمال أن له طرقاً أخرى غير التي ذكرت في هذا الباب الذى وقف عليه (قال) أى النووى رحمه الله (وقد رأيت جماعة من الحفاظ غلطوا في مثل هذا) بسبب عدم إدراك ذلك (فنفوا رواية البخارى أحاديث) أى على بعض الوجوه (هى موجودة في صحيحه في غير مظانها السابقة إلى الفهم . ا هـ . ماذكره النووى رحمه الله تعالى) .

وتفصيل ذلك يطلب من « هدى السارى مقدمة فتح البارى » حيث حصر القول فيها في عشرة فصول :

الأول : في بيان السبب الباعث له على تصنيف هذا الكتاب .

والثانى : في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه والكلام على تحقيق شروطه وتقرير كونه من أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوى ويلحق به الكلام على تراجمه البديعة المثال ، المنبعة المنال ، التى انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه ، واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائيه .

الثالث : في بيان الحكمة في تقطيعه الحديث واختصاره وفائدة إعادته للحديث وتكراره .

الرابع : في بيان السبب لإيراده الأحاديث المعلقة والآثار الموقوفة مع أنها تباين أصل موضوع الكتاب ويلحق به سياق الأحاديث المرفوعة المعلقة والإشارة لمن وصلها على سبيل الاختصار .

الخامس : في ضبط الغريب الواقع في متنونه مرتباً على حروف المعجم بألخص عبارة وأخلص إشارة لتسهيل مراجعته ويخف تكراره .

السادس : في ضبط الأسماء المشككة التى فيه ، وكذا الكنى والأنساب ، وهو على قسمين : المؤتلفة والمختلفة الواقعة فيه حيث تدخل تحت ضابط كلى لتسهيل مراجعتها ويخف تكرارها ، وماعدا ذلك فيذكر في الأصل ، والثانى المفردات .

السابع : في التعريف بشيوخه الذين أهمل نسبهم إذا كانت يكثر اشتراكها كمحمد لا من يقل اشتراكه كمسدد ، وفيه الكلام على جميع ما فيه من مهمل ومبهم على سياق الكتاب مختصراً .

الثامن : في سياق الأحاديث التى انتقدها عليه الدارقطنى وغيره من النقاد ،

والجواب عنها حديثاً حديثاً ، وإيضاح أنه ليس فيها ما يخل بشرطه الذي حقق .
التاسع: في سياق أسماء جميع من طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف ،
والجواب على ذلك الطعن بطريق العدل والإنصاف والاعتذار عن المصنف
في التخريج عنهم .

العاشر: في سياق فهرسة كتابه باباً باباً وعدة ما في كل باب من الحديث
ومنه يظهر المكرر من أحاديثه ، أورده تبعاً للنوى تبركاً به ثم أضاف
إليه مناسبة ذلك مما استفاده من البلقيني رحمه الله ، ثم أرفده بسياق أسماء
الصحابة الذين اشتمل عليهم كتابه مرتباً لهم على الحروف ، وعد ما لكل واحد
منهم عنده من الأحاديث ، ومنه يظهر تحرير ما اشتمل عليه من غير تكرير .

ثم ختم هذه المقدمة بترجمة كاشفة عن خصائصه ومناقبه ، جامعة لما أثره
ليكون ذكره واسطة عقد نظامها ، وسرة مسك ختامها ، فساق حديث
الباب أولاً ثم ذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية ، ثم استخرج ثانياً
ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من
تتمات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدلس بسماع ومتابعة سامع من شيخ
اختلط قبل ذلك ، منتزعاً كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات
والأجزاء والفوائد بشرط الصحة والحسن فيما أورده من ذلك . وثالثاً أصل
ما انقطع من معلقاته وموقوفاته ، وهناك تلتئم زوائد الفوائد وتنظم شوارد
الفرائد . ورابعاً أضببط ما يشكل من جميع ما تقدم أسماء وأوصافاً مع إيضاح
معاني الألفاظ المعنوية والتنبيه على النكت البيانية ونحو ذلك . وخامساً أورد
ما استفدته من كلام الأئمة مما استنبطوه من ذلك الخبر من الأحكام الفقهية
والمواعظ الزهدية والآداب الشرعية مقتصرأ على الراجح من ذلك ، متحريراً
للواضح دون المستغلق في تلك المسالك ، مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره
التعارض مع غيره والتنقيص على المنسوخ بنسخه والعام بمنخصه والمطلق
بمقيده والمجمل بمبينه والظاهر بمؤوله ، والإشارة إلى نكت من القواعد
الأصولية ، ونبد من الفوائد العربية ، ونخب من الخلافات المذهبية بحسب
ما اتصل بي من كلام الأئمة ، واتسع له فهمي من المقاصد المهمة ، إلى غير
ذلك . انتهى كلام الحافظ في المقدمة . ومنه يظهر جلالة كتاب البخاري
ونبالة شرحه فتح الباري .

وقد راعيت تلك المقاصد كلها في شرحي هذا ، لكن على وجه الإيجاز دون الإطناب ، وأتيت تحت غالب الأحاديث بفوائد نفيسة في كل باب .
 (فلما كان كذلك أحببت أن أجرد أحاديثه من غير تكرار وجعلتها محدوفة الأسانيد ليقرب انتوال الحديث) أى تناوله وأخذه (من غير تعب) .
 وما أحسن ما قال الخطيب في ديباجة مشكاة المصابيح : فإنى إذا نسبت الحديث إليهم كأنى أسندت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنهم قد فرغوا منه وأغنونا عنه . انتهى . وعلى ذلك يكفيننا أن نقول هذا الحديث أخرجه البخارى أو مسلم ونحو ذلك ثم نسكت ولا نزيد عليه فتأمل .

(وإذا أتى الحديث المتكرر أثبتته في أول مرة ، وإن كان في الموضع الثانى زيادة فيها فائدة ذكرتها وإلا فلا) وعبرة المأثن فى أمثال هذا المقام حديث فلان قد تقدم وزاد فى هذه الرواية كذا ولا تعين الموضع الذى تقدم فيه ذلك الحديث ، وهذا مسامحة ظاهرة منه (وقد يأتى حديث مختصر ويأتى بعد فى رواية أخرى أبسط وفيه زيادة على الأول) بيان لقوله أبسط (فأكتب) الحديث (الثانى) الأبسط (وأترك) الحديث (الأول) المختصر (لزيادة الفائدة) وكثرة العائدة (ولا أذكر من الأحاديث إلا ما كان مسنداً) وهو ما اتصل سنده من راويه إلى منتهاه رفعاً ووقفاً ، وهو والمتصل بمعنى ، وهذا القسم من الأحاديث أرجح وأصح وأثبت وأولى ما يحتج به من السنة المطهرة (وأما ما كان مقطوعاً) هو ما جاء عن تابعى من قول أو فعل موقوفاً عليه وليس بحجة فى الراجح (أو معلقاً) هو ما حذف من أول سنده أو جميعه لاوسطه (فلا أعرض له) أى لا أذكره وإن كان معلقاً البخارى لها حكم الصحيح (وكذلك ما كان من أخبار الصحابة فمن بعدهم مما ليس له تعلق بالحديث ولا فيه ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حتى يكون له حكم التقرير (فلا أذكره) لعدم الاحتجاج به (كحكاية مشى أبى بكر وعمر رضى الله عنهما إلى سقيفه بنى ساعدة) عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وما كان فيه من المفاولة بينهم) أى فى المشى من المنازعة فى شأن الخلافة (وكقصه مقتل عمر) بن الخطاب (رضى الله تعالى عنه ووصيته لولده فى أن يستأذن عائشة ليدفن مع صاحبيه وكلامه فى أمر الشورى) أى المشورة فيمن يكون خليفة بعده (وبيعة عثمان رضى الله عنه ووصية الزبير لولده فى قضاء دينه) بخلاف

قصة جابر بن عبد الله الأنصارى رضى الله عنه فى قضاء دينه الكثير بجانب من التمر يسير ، فإن فيها معجزة للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عظيمة (وما أشبه ذلك) مما لم يكن فيه حديث مسند وخبر مرفوع وأثر متصل .

(ثم إني أذكر اسم الصحابى الذى روى الحديث فى كل حديث ليعلم من رواه) كأنس وجابر وأبى هريرة وغيرهم (والتزم كثيراً ألفاظه) أى ألفاظ الصحيح للبخارى (فى الغالب) تأكيد لكثير (مثل أن يقول عن عائشة وتارة يقول عن ابن عباس وحيناً يقول عن عبد الله بن عباس وكذلك ابن عمر وحيناً يقول عن أنس وحيناً يقول عن أنس بن مالك فأتبعه فى جميع ذلك) أى مجموعهم وكذا ما يأتى بقرينة قوله أولاً كثيراً (وتارة يقول عن فلان يعنى الصحابى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتارة يقول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيناً يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا فأتبعه فى جميع ذلك ، فمن وجد فى هذا الكتاب ما يخالف ألفاظه فلعنه من اختلاف النسخ) والروايات ، وقد وجدت ذلك فى بعض المواضع (ولى بحمد الله تعالى فى الكتاب المذكور) أى صحيح البخارى (أسانيد كثيرة) جمع أسناد وهو حكاية طريق المتن كحدثنا فلان عن فلان (متصلة بالمصنف) وهو الإمام الهام سيد المحدثين محمد بن إسماعيل البخارى رضى الله تعالى عنه وأرضاه (عن مشايخ عدة ، فمن ذلك روايتى له عن شيخى العلامة نفيس الدين أبى الربيع سليمان بن إبراهيم العلوى رحمه الله تعالى قراءة منى عليه لبعضه وسماعاً) منه أو من شخص آخر يقرأ بين يديه وهما طريق المعتبرة عند أهل ذلك الشأن (لأكثره وإجازة فى الباقي بمدينة تعز) كتقل بفتح التاء وهى قاعدة اليمن (سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة) الهجرية القدسية على صاحبها الصلاة والتحية (قال) أى سليمان (أخبرنا به والذى إجازة وشيخنا الإمام الكبير شرف المحدثين موسى بن موسى بن على الدمشقى المشهور بالغزولى) نسبة لبيع الغزل (قراءة منى عليه لجميعه قالوا) أى والده وشيخه (أخبرنا به الشيخ المسند) أى المنسوب لكثرة الإسناد (المعمر) بفتح الميم أى بالأسرار الإلهية وبكسرهما من طعن فى السن (أبو العباس أحمد بن أبى طالب الحجار إجازة للأول) أى قولاً على سبيل الإجازة للأول (وسماعاً للثانى) وهذا أحد الأسانيد (ومنها روايتى له عن الشيخ الصالح الإمام ولى الله تعالى أبى الفتح محمد

ابن الإمام زين الدين أبى بكر بن الحسين المدنى العثمانى سماعاً عليه لأكثره وإجازة لجميعه والشيخ الإمام خاتمة الحفاظ شمس الدين أبى الخير محمد بن محمد ابن محمد الجزرى (الدمشق) صاحب كتاب الحصن الحصين فى الدعوات (والقاضى العلامة الحفاظ تقي الدين محمد بن أحمد الفاسى الشريف الحسنى المكى قاضى) السادة (المالكية بمكة) المكرمة (المشرفة) زادها الله تعظيماً وتكريماً (إجازة معينة منهم لجميعه رحمهم الله تعالى . قالوا ثلاثتهم أنبأنا به الشيخ الإمام الحفاظ شيخ الحديث أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن صديق الدمشقى المعروف بابن الرسام . قال أنبأنا به أبو العباس الحجار وأخبرنى به عالياً) عما قبله (الشيخ الإمام زين الدين أبوبكر بن الحسين المدنى المراغى ولد شيخنا أبى الفتح وقاضى القضاة محمد الدين محمد بن يعقوب الشيرازى) الفيروز آبادى صاحب كتاب القاموس المحيط فى اللغة المتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة ، تلميذ الحفاظ الواحد المتكلم محمد بن أبى بكر بن القيم الجوزى ، تلميذ شيخ الإسلام رئيس الموحدين الأعلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحرانى ، رحمهم الله تعالى ، وللمجد شرح على البخارى سماه منح البارى بالسيح الفسيح الحجارى كمل ربع العبادات منه فى عشرين مجلداً وقدر تمامه فى أربعين مجلداً (إجازة عامة) لذلك الكتاب الجامع الصحيح للبخارى وغيره من كتب السنة المطهرة (قالا أخبرنا به أبو العباس الحجار قال أنبأنا به الشيخ الصالح الحسين ابن المبارك الزبيدى) نسبة لزبيد بلد باليمن (قال أنبأنا به الشيخ الصالح أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب الهروى) نسبة لهراة بلد (الصفوى) نسبة إلى التصوف (قال أنبأنا الشيخ الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداودى) رحمه الله تعالى (قال أنبأنا به الإمام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حموية السرخسى . قال أنبأنا به الشيخ الصالح محمد بن يوسف الفربرى) نسبة لقرية من قرى بخارا (قال أنبأنا به الإمام الكبير أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى) صاحب الجامع الصحيح (رحمه الله تعالى، ولكل واحد من هؤلاء) المشايخ الكرام (المذكورين إلى) شيخ الحديث (البخارى) صاحب الكتاب الصحيح (أسانيد كثيرة بطرق متنوعة) مذكورة فى إثبات شيوخ علم الحديث مشهورة عند أهله فى القديم والحديث (ولى بحمد الله) تعالى (أسانيد غير هذه عن مشايخ كثيرين

يطول تعدادهم ، اقتصرت منها على هذه الطرق لشهرتها وعلوها) وكذلك لهذا العبد الراجي رحمة ربه الباري شارح هذا المتن أبى الطيب صديق بن حسن ابن على الحسيني القنوجي البخاري عفا الله عنه ماجناه واستعمله فيما يجب ورضاه أسانيد متعددة إلى محمد بن إسماعيل البخاري مؤلف الجامع الصحيح وكذلك إلى بقية أصحاب الكتب الخمسة وغيرها من صحف العلوم الثقلية من التفسير والآثار والعقلية الصناعية الآلية مذكورة بالتفصيل في كتابه سلسلة العسجد في ذكر مشايخ السند ، طوى الكشف عن ذكرها هنا روماً للاختصار وفراراً عن الإكثار ، وأشار إليها في كتابه « الحطة بذكر الصحاح الستة » على طريق الإجمال ، وله سند بواسطة واحدة إلى شيخ الإسلام العلامة الإمام المجتهد المطلق الرباني قاضي القضاء محمد بن علي الشوكاني اليمني رضي الله عنه . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الإيمان يمان والحكمة يمانية .

(وسميت هذا الكتاب المبارك) له وعليه وفيه من جهة الصحة التامة والشهرة العامة والقبول (بالتجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح) وهو اسم يشعر عن مسماه وعلم يوضح مبناه (والمستول من الله تعالى أن ينفع بذلك) التجريد الصريح كما نفع المسلمين بأصله الجامع الصحيح (ويجعله خالصاً) غير مشوب بشيء من السمعة والرياء وغيرهما (لوجهه الكريم) أى ذاته المقدسة ، فهو مجاز مرسل (وأن يصلح المقاصد والأعمال) في الحال والمآل (بجاه سيدنا محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (وآله) البررة (وصحبه) الخيرة (أجمعين) أكتعين أبصعين أبتعين كلهم إلى يوم الدين (وهذا حين الشروع) في تجريد أحاديث الصحيح (إن شاء الله) تبارك و (تعالى) وكذلك في شرحه هذا ، وهو الموفق للإتمام والمنعم بالاختتام . قال صاحب التجريد رحمه الله المحيد :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾

هكذا في رواية أبي ذر والأصيلي بغير باب وثبت في رواية غيرهما ، وحكى عياض ومن تبعه فيه التنوين وتركه ، وقال الكرمانى : يجوز فيه الإسكان على سبيل التعداد للأبواب فلا يكون له إعراب ولم يفتح الكتاب بالخطبة اكتفاء بالتلويع عن التصريح حيث صدر الكتاب بترجمة بدء الوحي وبالحديث الدال على أن العمل دائر مع النية أو حمد وتشهد نطقاً عند وضع الكتاب ، ولم يكتب ذلك اقتصاراً على البسملة ، ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن الكريم اقرأ باسم ربك ، فطريق التأسي به الافتتاح بالتسمية والاقتصار عليها ، ويؤيده أيضاً وقوع كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الملوك ، وكتبه في القضايا مفتوحة بالتسمية دون الحمدلة وغيرها ، كما في قصة هرقل وصلاح الحديبية وغير ذلك من الأحاديث . وقد أجاب من شرح كتاب الصحيح بأجوبة أخرى فيها نظر .

وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة وكذا معظم كتب الرسائل ، واختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كله شعراً فنعه الشعبي ، وقال الزهري مضت السنة أن لا يكتب في الشعر البسملة ، وجوزه سعيد بن جبير وتابعه على ذلك الجمهور ، وقال الخطيب : هو المختار ، قال عياض : بدء الوحي روى بالهمز مع سكون الدال من الابتداء وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور والأول هو الذى سمع من أفواه المشايخ وقد استعمل المصنف هذه العبارة كثيراً كببدء الحيض وبدء الأذان وبدء الخلق .

والوحي في اللغة : الإعلام في خفاء وأيضاً الكتابة والمكتوب والبعث والإلهام والأمر والإيماء والإشارة والتصويت شيئاً بعد شيء ، وقيل أصله التفهيم ، وكل ما دلت به من كلام أو كتاب أو رسالة أو إشارة فهو وحي ، وفي الشرع الإعلام بالشرع ، وقد يطلق ويراد به الموحى وهو كلام الله

الله المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد من بدء الوحي حاله مع كل ما يتعلق بشأنه أى تعلق كان ، وأتى بالتصليّة والتسليم على الرسول الكريم امتثالاً لأمره سبحانه ، صلّوا عليه وسلموا تسليماً . وفى حكم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عشرة مذاهب ، والأحاديث الواردة بالأمر بالصلاة عليه واسعة ، والأمر حقيقة فى الوجوب وإن لم يدل على التكرار ، ويستحب الإكثار منها من غير تقييد . وقال الطحاوى : تجب كلما ذكر . قال الغزالي إنه الأحوط ، ومثله قال جماعة من الحنفية والزمخشري قلت : ولا كلام فى فضل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم . وقد وردت فى ذلك أدلة تكثّر وتطيب لانطوّل بذكرها .

وأما كيفية العبارة فيها فكل عبارة تؤدى ذلك مجزئة وأفضلها ما علم أمته لما سأله عن كيفية تأديتها . وقال صلى الله عليه وسلم ولم يقل وعلى آله وهكذا اطرّد لأئمة الحديث فى مؤلفاتهم فى القديم والحديث حذف الآل عند الصلاة على خاتمة أهل الإرسال ، وهم الذين رَوَوْنا لنا حديث التعليم فى صحاح كتبهم التى يجب لها التعظيم والتكريم ، ولا يتم الامتثال فى الإتيان بالصلاة التى عملها صلى الله عليه وآله وسلم أمته إلا بذكرهم . ولقد عجبت ممن قال بوجوبها عليه فى التشهد فى الصلاة وندبها فيه على آله فإنه تفريق بين ذوى الأرحام فى الأحكام ، وأما أئمة الحديث فلعل العذر لهم فى عدم رقم الصلاة على الآل التقوى لأهل الجفاء والضلال الذين عادوا أهل محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأخافوهم كل مخافة وشردوهم كل مشرد ، كما وقع فى عصر الأموية والعباسية ، وإن كانوا يعدون أنفسهم من الآل فإنه يقول منهم لسان الحال :

اقتلوني ومالكاً واقتلوا مالكاً معي

فافتقر أئمة الحديث وهم فى تلك الأعصار إلى حذف الصلاة على الآل فى تصانيفهم الصغار والكبار وفى إملأهم فى مجالس الرواية عند الخوض فى علوم الدراية ، والتقية تبيح مثل هذا على أنا نحمل أولئك الصالحين من ذلك السلف ممن صنف فى الحديث وألف أنهم وإن حذفوا الصلاة على الآل خطأ لا يحذفونها عند الكتابة لفظاً ، ثم إنها ذهبت التقية وانقرضت دول تلك الفرق الغوية ولكنه قد شاب على ذلك الكبير وشب عليه الصغير ، فاستمروا فى الحذف لهم جهلاً ، واستمروا عليه خطأ وقولا مع إملأهم لحديث التعليم فى كل كتاب

من كتب السنة كريم ، وأرجو أن هذا العذر الذى ذكرناه هو الحق . وقد بسط السيد العلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير ائمنى رحمه الله الكلام على هذا فى حواشى شرح العمدة ، وقال فى جمع الشتيت سئلت قديماً عن ذلك فأجبت بجواب حاصله ماسبق قال ، مع أنى لم أجد فيه كلاماً لأحد من سبق ، فإن قلت قد تقرر أن الصلاة على الآل من جملة كيفية الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ، وقد قررت أنه حذف ذلك أئمة الحديث عند ذكرهم له صلى الله عليه وسلم لما ذكرته من العذر ، فماذا يصنع من يريد أن يملئ تلك الكتب مثل من يريد إملاء صحيح البخارى ، هل يذكر الآل فهو زيادة على ما فيه فيكون كاذباً لأنه ليس فى البخارى ، أم يحذفهم فليس بات للصلاة التى أمر صلى الله عليه وسلم أن يقولها . قلت : لا يخلو المملئ ، أما أن يريد حكاية ما قاله البخارى وأن مراده قال البخارى : صلى الله عليه وسلم فهنا لا يأتى بلفظ الآل لأنه يكون كاذباً وإن احتمل أن البخارى صلى عليهم لفظاً كما قلناه لكن الحكاية للمكتوب المتفق ، ثم إنه لا يكون المملئ هنا مصلياً من نفسه عليه صلى الله عليه وسلم ولا مأجوراً أجر من صلى عليه وسلم لأنه إنما حكى عن غيره أنه صلى والحاكى لا مأجور ولا مأزور وإن كان مراد المملئ إنشاء الدعاء منه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا الحكاية فينبغى له أن يأتى بلفظ الآل ليكون آتياً بالصلاة المأمور بها والأحسن أن يملئ الصلاة المكتوبة حكاية ثم يصلى من تلقاء نفسه صلاة كاملة ليجتمع له أنه أملى البخارى مثلاً كله وأنه صلى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لدن نفسه صلاة موافقة لما أمر به ، بل قياس من يقول بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم كلما ذكر أنه يجب عليه بعد حكاية صلاة البخارى مثلاً أن يصلى من عند نفسه لأنه يصدق عليه أنه قد ذكر عنده النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصل عليه لأنه إنما حكى صلاة غيره والحاكى غير مصل ، ومن قال بالاستحباب يستحب له أيضاً . انتهى . وقد يقال الأحسن أن يترك الصلاة المبتدعة ويأتى من تلقاء نفسه بالصلاة المشروعة وهو المطابق لغرض المحدثين حيث تركوا كتب الآل تقية وقد زالت فن ذكر الآل على جهة الحكاية لا يكون كاذباً لأنه أتى بالصلاة التى نطق بها المحدث وإن لم يكتبها للعذر المذكور . والله أعلم .

الحديث الأول

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا ، أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا ، فَهِيَ هِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ) .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إنما الأعمال بالنيات) أراد البخارى بإيراد هذا الحديث فى هذه الترجمة حسن نيته فى هذا التأليف . وقال الخطابى والإسماعيلى إنه إنما أورده للتبرك به فقط ، واستصوبه ابن منده . وقد تكلفت مناسبتة للترجمة فقال كل بحسب مظهر له . قال ابن المثير فى أول التراجم : كانت مقدمة النبوة فى حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهجرة إلى الله تعالى بالخلوة فى غار حراء فناسب الافتتاح بحديث الهجرة . ومن المناسبات البديعة الوجيزة أن الكتاب لما كان موضوعاً لجمع وحى السنة صدره ببدء الوحى ، ولما كان الوحى لبيان الأعمال الشرعية صدره بحديث الأعمال ، ومع هذه المناسبات لا يلىق الجزم بأنه لاتعلق له بالترجمة أصلاً .

وهذا الحديث أحد الأحاديث التى عليها مدار الإسلام ، وقد تواتر النقل عن الأئمة فى تعظيم قدر هذا الحديث ، واتفق ابن مهدي والشافعى وأحمد وعلى بن المدينى وأبو داود والدارقطنى وحزرة الكنانى على أنه ثلث العلم ، ومنهم من قال ربعة ، واختلفوا فى تعيين الباقي ، وقال عبد الرحمن ابن مهدي أيضاً : إنه يدخل فى ثلاثين باباً من العلم ، وقال الشافعى : يدخل فى سبعين باباً ، وفى رواية إنه يدخل فيه نصف العلم يحتمل أن يريد بهذا العدد المبالغة ، وقال ابن مهدي أيضاً : ينبغى أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب ، ووجه البيهقى كونه ثلث العلم بأن كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه ، فالنية أحد أقسامه الثلاثة وأرجحها ، لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج إليها ، ومن ثم ورد نية المؤمن خير من عمله . وكلام الإمام أحمد يدل على أنه أراد بكونه ثلث العلم أنه أحد القواعد الثلاث التى

رد إليها جميع الأحكام عنده وهى هذا ، ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ، والحلال بين الحرام بين ... الحديث .

وقال أبو داود : يكفى الإنسان لدينه أربعة أحاديث : الأعمال بالنية ، ومن حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه ، ولا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه ، والحلال بين والحرام بين . وذكر غيره غيرها .

ثم إن هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون : مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وأحمد والدارقطنى وابن حبان والبيهقى إلا الموطأ ، ووهم من زعم أنه فى الموطأ مغترراً بتخريج الشيخين له والنسائى من طريق مالك ، وفى صحيح ابن حبان : الأعمال بالنيات بحذف إنما وجمع الأعمال والنيات ، وفى كتاب الإيمان للبخارى من رواية مالك عن يحيى : الأعمال بالنية ، وفيه أيضاً فى النكاح : العمل بالنية بالإفراد فيهما والتركيب فى كلها يفيد الحصر باتفاق المحققين ، لأن الأعمال جمع محلى بالألف واللام مفيد للاستغراق وهو مستلزم للحصر لأنه من حصر المبتدأ فى الخبر ، ويعبر عنه البيانىون بقصر الموصوف على الصفة وربما قيل قصر المسند إليه على المسند ، والمعنى كل عمل بنية فلا عمل إلا بنية . واختلف فى إنما هل تفيد الحصر أم لا . فقال أبو إسحق الشيرازى والغزالى والكنيا الهراسى والإمام فخر الدين تفيد الحصر المشتمل على نفى الحكم عن غير المذكور نحو : إنما قائم زيد أى لا عمرو ، أو نفى غير الحكم عن المذكور نحو : إنما زيد قائم أى لا قاعد . وهل تفيد بالمنطوق أو بالمفهوم أو بالوضع أو العرف أو بالحقيقة أو المجاز . قال البرماوى فى شرح الألفية الصحيح أنه بالمنطوق ، وبه صرح ابن القطان وأبو إسحق والغزالى ، بل نقله البلقنى عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا اليسير كالأمدى . وعلى العكس من ذلك أهل العربية والنيات بتشديد الياء ، جمع نية من نوى ينوى من باب ضرب ، وهى لغة القصد ، وقيل هى من النوى بمعنى البعد ، والأول أولى ، وجمعت النية فى هذه الرواية باعتبار تنوعها ، لأن المصدر لا يجمع إلا باعتبار تنوعه أو باعتبار مقاصد الناوى ، كقصده تعالى أو تحصيل موعوده أو اتقاء وعيده ، وفى معظم الروايات النية بالإفراد على الأصل لاتحاد محلها وهو القلب ، كما أن مرجعها واحد وهو الإخلاص للواحد الذى لا شريك له ،

فناسب أفرادها بخلاف الأعمال فإنها متعلقة بالظواهر وهى متعددة فناسب جمعها وهى هنا محمولة على معناها اللغوى ليطابق ما بعده من التقسيم فإنه تفصيل لما أجمل والأعمال تقتضى عاملين ، والتقدير الأعمال الصادرة من المكلفين ، وعلى هذا تخرج أعمال الكفار ، لأن المراد بالأعمال أعمال العباد ، وهى لاتصح من الكافر وإن كان مخاطباً بها معاقباً على تركها ، ولايرد العتق والصدقة لأنهما بدليل آخر ، ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان فتدخل فيه الأقوال . قال ابن دقيق العيد : أخرج بعضهم الأقوال وهو بعيد ولا تردد عندى فى أن الحديث يتناولها ، وأما التروك فهى وإن كانت فعل كف لكن لا يطلق عليها لفظ العمل ، والتحقيق أن القول لايدخل فى العمل حقيقة ويدخل مجازاً وكذا الفعل لقوله تعالى : « ولو شاء ربك ما فعلوه » ، بعد قوله : « زخرف القول » . وأما عمل القلب كالنية فلا يتناولها الحديث لثلا يلزم التسلسل .

والأعمال : جمع عمل ، وهو حركة البدن ب كله أو بعضه وربما أطلق على حركة النفس ، فعلى هذا يقال العمل إحداث أمر قولاً كان أو فعلاً بالجراحة أو بالقلب ، لكن الأسبق إلى الفهم الاختصاص بفعل الجراحة لانحو النية ، والياء فى النيات تحمل على المصاحبة والسببية ، أى الأعمال ثابت ثوابها بسبب النيات ، ويظهر أثر ذلك فى أن النية شرط أو ركن ، والأشبهه عند الغزالى أنها شرط ، لأن النية فى الصلاة مثلاً تتعلق بها فتكون خارجة عنها وإلا لكانت متعلقة بنفسها واقتضت إلى نية أخرى وإلا ظهر عند الأكثرين أنها من الأركان والسببية صادقة مع الشرطية ، وهو واضح لتوقف المشروط على الشرط ومع الركنية ، لأن يترك جزء من الماهية تنتفى الماهية ولا بد من محذوف يتعلق به الجار والمجرور ، فقليل تعتبر وقيل تكمل وقيل تصح وقيل تحصل وقيل تستقر .

قال الطيبى : كلام الشارع محمول على بيان الشرع ، لأن المخاطبين بذلك هم أهل اللسان ، فكأنهم خاطبوا بما ليس لهم به علم إلا من قبل الشارع فنعين الحمل على ما يفيد الحكم الشرعى . وقال ابن دقيق العيد : الذين اشترطوا النية قدروا صحة الأعمال والذين لم يشترطوها قدروا كمال الأعمال . ورجح الأول بأن الصحة أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال ، فالحمل عليها أولى .

وفي هذا الكلام إيهام أن بعض العلماء لا يرى باسـتـراط النية ، وليس الخلاف بينهم في ذلك إلا في الوسائل ، وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها ، ومن ثم خالف الحنفية في اشتراطها للوضوء ، وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضاً . نعم بين العلماء اختلاف في اقتران النية بأول العمل كما هو معروف في مبسوطات الفقه . والظاهر أن الألف واللام في النيات معاقبة للضمير والتقدير الأعمال بنياتها ، وعلى هذا فيدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلاً صلاة أو غيرها ومن كونها فرضاً أو نفلاً ظهراً مثلاً أو عسراً مقصورة أو غير مقصورة وهل يحتاج في مثل هذا إلى تعيين العدد فيه بحث ، والراجح الاكتفاء بتعيين العبادة التي لا تنفك عن العدد المعين ، كالمسافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية القصر ، لكن لا يحتاج إلى نية ركعتين لأن ذلك هو مقتضى القصر . والله أعلم .

(وإنما لكل امرئ ما نوى) في القاموس : المرء مثله الميم ، الإنسان أو الرجل ، أى لكل رجل الذى نواه ، وكذا لكل امرأة مانوت ، لأن النساء شقائق الرجال . قال القرطبي : فيه تحقيق لاشتراط النية والإخلاص في الأعمال ، فجنح إلى أنها مؤكدة . وقال غيره : بل تفيد غير ما أفادته الأولى لأن الأولى نهت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها فيرتب الحكم على ذلك ، والثانية أفادت أن العامل لا يحصل له إلا مانواه ، وعلى القول بأن إنما للحصر فهو هنا من حصر الخبر في المبتدأ أو يقال قصر الصفة على الموصوف ، لأن المقصور عليه في إنما دائماً المؤخر ، ورتبوا هذه على السابقة بتقديم الخبر وهو يفيد الحصر كما تقرر .

قال ابن دقيق العيد : الجملة الثانية تقتضى أن من نوى شيئاً يحصل له يعنى إذا عمله بشرائطه أو حال دون عمله له ما تعذر شرعاً بعدم عمله ، وكل ما لم ينوه لم يحصل له ، ومراده بقوله ما لم ينوه أى لا خصوصاً ولا عمومًا ، أما إذا لم ينو شيئاً مخصوصاً لكن كانت هناك نية عامة تشملها فهذا مما اختلفت فيه أنظار العلماء ويتخرج عليه من المسائل ما لا يحصى ، وقد يحصل غير المنوى المدرك آخر ، كمن دخل المسجد فصلى الفرض أو الرتبة قبل أن يقعد فإنه يحصل له تحية المسجد نواها أو لم ينوها ، لأن القصد بالتحية شغل البقعة ، وقد حصل ، وهذا بخلاف من اغتسل يوم الجمعة عن الجنابة فإنه

لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح لأن غسل الجمعة ينظر فيه إلى التعبد لا إلى محض التنظيف فلا بد فيه من القصد إليه بخلاف تحية المسجد .

وقال النووي : أفادت الجملة الثانية اشتراط تعيين المنوى كمن عليه صلاة فائنة لا يكفيه أن ينوى الفائتة فقط حتى يعينها ظهراً مثلاً أو عَصراً ولا يخفى أن محله ما إذا لم تنحصر الفائتة .

وقال ابن السمعاني في أماليه : أفادت أن الأعمال الخارجة عن العبادة لا تنفي الثواب إذا نوى بها فاعلمها القربة كالأكل إذا نوى به القوة على الطاعة . وقال غيره : أفاد أن النيابة لا تدخل في النية ، فإن ذلك هو الأصل ، فلا يرد مثل نية الولي عن الصبي في الحج فإنها على خلاف الأصل في المواضع .

وقال ابن عبد السلام : الجملة الأولى لبيان ما يعتبر من الأعمال ، والثانية لبيان ما يترتب عليها ، وأفاد أن النية إنما تشترط في العبادة التي لا تتميز بنفسها ، وأما ما يتميز بنفسه فإنه ينصرف بصورته إلى ما وضع له كالأذكار والأدعية والتلاوة لأنها لا تتردد بين العبادة والعادة ، ولا يخفى أن ذلك إنما هو بالنظر إلى أصل الوضع ، أما ما حدث فيه عرف كالسبب للتعجب فلا ، ومع ذلك فلو قصد بالذكر القربة إلى الله لكان أكثر ثواباً ، ومن ثم قال الغزالي : حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه تحصل الثواب لأنه خير من حركة اللسان بالغيبة بل هو خير من السكوت مطلقاً ، أي المجرد عن التفكير . قال : وإنما هو ناقص بالنسبة إلى عمل القلب . انتهى .

ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم : في بضع أحدكم صدقة .

ثم قال في الجواب عن قولهم : أيأتي أحدنا شهوته ويؤجر ، أرايت لو وضعها في حرام . وأورد على إطلاق الغزالي أنه يلزم منه أن المرء يثاب على فعل مباح لأنه خير من فعل الحرام وليس ذلك مراده ، وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة ، فإنه لا يحتاج إلى نية محضة تحضه كتحية المسجد ، وكمن مات زوجها فلم يبلغها الخبر إلا بعد مدة العدة فإن عدتها تنقضي ، لأن المقصود حصول براءة الرحم ، وقد وجدت ، ومن ثم لم يحتج التروك إلى نية . ونازع الكرمانى في إطلاق الشيخ محي الدين كون التروك لا يحتاج إلى نية بأن الترك فعل وهو كف النفس ، وبأن التروك إذا أريد بها تحصيل الثواب بامتنال أمر الشارع فلا بد فيها من قصد الترك وتعقب

بأن قوله الترك فعل مختلف فيه ومن حق المستدل على المانع أن يأتي بأمر متفق عليه ، وأما استدلاله الثاني فلا يطابق المورد لأن المبحوث فيه هل تلزم النية في الترك بحيث يقع العقاب بتركها والذي أوردته هل يحصل الثواب بدونها والتفاوت بين المقامين ظاهر ، والتحقيق أن الترك المجرد لا ثواب فيه وإنما يحصل الثواب بالكف الذي هو فعل النفس ، فمن لم تخطر المعصية بباله أصلاً ليس كمن خطرت فكف نفسه عنها خوفاً من الله ، فرجع الحال إلى أن الذي يحتاج إلى النية هو العمل بجميع وجوهه لا الترك المجرد . والله أعلم .

وقد علم أن الطاعات في أصل صحتها وتضاعفها مرتبطة بالنيات وبها ترفع إلى خالق البريات (فمن كانت هجرية إلى دنيا يصيبها) أى يحصلها نية وقصداً لأن تحصيلها كإصابة الغرض بالسهم بجامع حصول المقصود ، والهجرة بكسر الهاء الترك ، والهجرة إلى الشيء الانتقال إليه عن غيره ، وفي الشرع ترك ما نهى الله عنه ، وقد وقعت في الإسلام على وجهين : الأول الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن كما في هجرتي الحبشة وابتداء الهجرة من مكة إلى المدينة . الثاني : الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان وذلك بعد أن استقر صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهاجر إليه من أمكنه ذلك من المسلمين ، وكانت الهجرة إذ ذاك تختص بالانتقال إلى المدينة إلى أن فتحت مكة فانقطع الاختصاص وبقي عموم الانتقال من دار الكفر لمن قدر عليه باقياً . ودنيا بضم الدال ، وحكى ابن قتيبة كسرها ، وهى فعل من الدنوى القرب ، سميت بذلك لسبقها للأخرى ، وقيل لدونها إلى الزوال ، واختلف في حقيقتها ف قيل هى ما على الأرض من الهواء والجو ، وقيل هى كل المخلوقات من الجواهر والأعراض ، والأول أولى ، لكن يزداد فيه مما قبل قيام الساعة ، ونطلق على كل جزء منها مجازاً . ثم إن لفظها مقصور غير منون للتأنيث والعلمية . وحكى تنوينها وعزاه ابن دحية إلى رواية الكشميهنى وضعفها لأنه لم يكن الكشميهنى ممن يرجع إليه في ذلك ، والصحيح جوازه .

وفي القاموس : الدنيا نقيض الآخرة ، وقد تنون وجمعها دنا . وقال التيمي : دنيا هو تأنيث الأدنى ليس بمصروف لاجتماع الوصفية ولزوم حرف التأنيث وتعقب بأن لزوم التأنيث للألف المقصورة كاف في عدم الصرف ، وأما الوصفية فقال ابن مالك : استعمال دنيا منكرأ فيه إشكال لأنها

أفعل التفضيل فكان من حقها أن تستعمل باللام كالكبرى والحسنى ، قال
 إلا أنها خلعت عنها الوصفية وأجريت مجرى ما لم يكن وصفاً قط (أو إلى
 امرأة) ولأبى ذر أو امرأة (ينكحها) أى يتزوجها كما فى الرواية الأخرى
 (فهجرته إلى ما هاجر إليه) من الدنيا والمرأة ، والجملة جواب الشرط
 فى قوله فن ، والأصل تغاير الشرط والجزاء ، وهو يقع تارة باللفظ وهو
 الأكثر وتارة بالمعنى ، ويفهم ذلك من السياق . وقال بعضهم : إذا اتحد
 لفظ المبتدأ والخبر أو الشرط والجزاء علم منهما المبالغة فى التعظيم أو فى التحقير .
 وقد اشتهر أن سبب هذا الحديث قصة مهاجر أم قيس المروية فى المعجم
 الكبير للطبرانى بإسناد رجاله ثقات . وذكر أبو الخطاب ابن دحية أن اسم
 المرأة قليلة ، وأما الرجل فلم يسمه أحد ممن صنف فى الصحابة فيما رأيته ،
 وهذا السبب وإن كان خاص المورد ، لكن العبرة بعموم اللفظ لخصوص
 السبب ، والتنصيص على المرأة من باب التنصيص على الخاص بعد العام
 للاهتمام والنكرة إذا كانت فى سياق الشرط تعم ، ونكتة الاهتمام الزيادة فى
 التحذير لأن الافتتان بها أشد ، وإنما وقع الذم هنا على مباح ولاذم فيه ولامدح
 لكون فاعله أبطن خلاف ما أظهر ، إذ خروجه فى الظاهر ليس لطلب الدنيا
 وإنما خرج فى صورة طلب فضيلة الهجرة ، ووقع فى رواية الحميدى هذه
 حذف أحد وجهى التقسيم وهو قوله : فن كانت هجرته إلى الله ورسوله
 فهجرته إلى الله ورسوله ، وقد ذكره البخارى من غير طريق الحميدى
 وإنما اختار الابتداء بهذا السياق الناقص ميلاً إلى جواز الاختصار من الحديث
 ولو من أثناؤه كما هو الراجح ، وقيل غير ذلك ، وقد اتفق على أنه لا يصح
 مسنداً إلا من رواية عمر ، وفيه إشارة إلى أن من أراد الغنيمة صحح الغزيمة ،
 ومن أراد المواهب السنية أخلص النية ، ومن أخلص الهجرة ضاعف الإخلاص
 أجره ، فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، وإنما
 تنال المطالب على قدر همة الطالب ، وإنما تدرك المقاصد على قدر عناء القاصد
 * على قدر أهل العزم تأتى العزائم *

واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز الإقدام على العمل قبل معرفة
 الحكم لأن فيه أن العمل يكون منفياً إذا خلا عن النية ، ولا يصح نية فعل الشيء
 إلا بعد معرفة حكمه ، وعلى أن الغافل لا تكليف عليه لأن القصد يستلزم

العلم بالمقصود والغافل غير قاصد ، وعلى أن من صام تطوعاً بنية قبل الزوال أن لا يحسب له إلا من وقت النية ، وهو مقتضى الحديث ، لكن تمسك من قال بانعطافها بدليل آخر ، ونظيره حديث من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها أى أدرك فضيلة الجماعة أو الوقت ، وذلك بالانعطاف الذى اقتضاه فضل الله تعالى ، وعلى أن الواحد الثقة إذا كان فى مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئاً لا يمكن غفلتهم عنه ولم يذكره غيره أن ذلك لا يقدح فى صدقه خلافاً لمن أعل بذلك ، لأن علقمة ذكر أن عمر خطب به على المنبر ثم لم يصح من جهة أحد عنه غير علقمة ، واستدل بمفهومه على أن مالمس بعمل لا يشترط النية فيه ، ومن أمثلة ذلك جمع التقديم ، فإن الراجح من حيث النظر أنه لا يشترط له نيته بخلاف مارجحه كثير من الشافعية وخالفهم شيخ الإسلام وقال الجمع ليس بعمل وإنما العمل الصلاة ، ويقوى ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع فى غزوة تبوك ولم يذكر ذلك للمؤمنين الذين كانوا معه ولو كان شرطاً لأعلمهم به ، واستدل به على أن العمل إذا كان مضافاً إلى سبب ويجمع متعدده جاز لأن نية الجنس تكفى كمن أعتق عن كفارة ولم يعين كونها عن ظهار أو غيره ، لأن معنى الحديث أن الأعمال بنياتها ، والعمل هنا القيام بالذى يخرج عن الكفارة اللازمة وهو غير محوج إلى تعيين سبب ، وعلى هذا لو كانت عليه كفارة وشك فى سببها أجزأه إخراجها بغير تعيين ، وفيه زيادة النص على السبب لأن الحديث سيق فى قصة المهاجر لتزويج المرأة ، فذكر الدنيا مع القصة زيادة فى التحذير والتنفير ، وذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله فوائد هذا الحديث فى كتاب الإيمان حيث قال البخارى فى الترجمة فدخل فيه العبادات والأحكام .

الحديث الثاني

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلَصلةِ الْجَرَسِ ، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ فَيَقْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ ، وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ رَجُلًا فَيَكَلِّمُنِي فَأَعْيى مَا يَقُولُ ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ فَيَقْصِمُ عَنْهُ ، وَإِنْ جَبِينُهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا) .

(عن عائشة رضى الله عنها أن الحارث) بغير ألف بعد الحاء في الرسم فقط تخفيفاً (ابن هشام) هو الخزومي أخو أبي جهل وشقيقه ، أسلم يوم الفتح وكان من فضلاء الصحابة ، واستشهد في فتوح الشام سنة خمس عشرة (رضى الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) يحتمل أن تكون عائشة حضرت ذلك فيكون من مسندها أو الحارث أخبرها بذلك ، فيكون من مرسل الصحابة ، وهو محكوم بوصله عند الجمهور (فقال يارسول الله كيف يأتيك الوحي) المسئول عنه صفة الوحي نفسه أو صفة حامله أو ماهو أعم من ذلك ، وعلى كل تقدير فإسناد الإتيان إلى الوحي مجاز لأن الإتيان حقيقة من وصف حامله (فقال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم أحياناً) جمع حين يطلق على كثير الوقت وقليله ، والمراد به هنا مجرد الوقت ، فكأنه قال أوقاتاً وهو نصب على الظرفية وعامله (يأتيني) مؤخر عنه أى يأتيني الوحي إتياناً (مثل صلصلة الجرس) أو حال أى يأتيني مشابهاً صوته صلصلة الجرس . والصلصلة في الأصل : صوت وقوع الحديد بعضه على بعض ، ثم أطلق على كل صوت له طنين ، وقيل هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة ، والجرس : الجللج الذي يعلق في رءوس الدواب ، واشتقاقه من الجرس بسكون الراء وهو الحس . وقد أطال الكرمانى في تعريف الجرس بما لا طائل تحته ، قيل : والصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحي ، وقيل صوت حفيف أجنحة الملك ، والحكمة في تقدمه أن يقرع سمعه الوحي فلا يبق فيه

متنع لغيره ، ولا يلزم فى التشبيه تساوى المشبه بالمشبه به فى الصفات كلها بل ولا فى أخص وصف له بل يكفى اشتراكهما فى صفة ما ، فالمقصود هنا بيان الجنس فذكر ما ألفت السامعون سماعه تقريباً لأفهامهم ، والحاصل أن الصوت له جهتان : جهة قوة وجهة طنين ، فمن حيث القوة وقع التشبيه به ، ومن حيث الطنين وقع التنفير عنه (وهو أشد على) فائدة هذه الشدة ما يترتب على المشقة من زيادة الزلنى ورفع الدرجات ، ويفهم منه أن الوحي كله أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود ، والحكمة فيه أن العادة جرت بالمناسبة بين القائل والسامع ، وهى هنا إما باتصاف السامع بوصف القائل بغلبة الروحانية وهو النوع الأول ، وإما باتصاف القائل بوصف السامع وهو البشرية وهو النوع الثانى ، والأول أشد بلا شك ، والظاهر أنه لا يختص بالقرآن كما فى حديث لابس الجبة المتضمن بالطيب فى الحج فإن فيه أنه رآه صلى الله عليه وسلم حال نزول الوحي عليه وإنه ليغظ (فيفصم عنى) الوحي أو الملك ، أى يقنع وينجلي ما يغشاني من الكرب والشدة ، قرئ يفصم بفتح الياء وسكون الفاء وكسر الصاد ، كذا لأبى الوقت من باب ضرب ، وقرئ من أفصم المطر إذا أقلع رباعى . قال فى المصاييح : وهى لغة قليلة ، وقرئ مبنيًا للمفعول والفاء عاطفة ، والفصم : القطع من غير بينونة ، ومنه قوله تعالى : « لا انفصام لها » ، وقيل المعنى أن الملك يفارقنى ليعود إلى ، والقصم بالقاف القطع بإبانة والجامع بينهما بقاء العلة (وقد وعيت) أى فهمت وجمعت وحفظت (عنه) أى عن الملك (ما قال) أى القول الذى قاله ، وفيه إسناد الوحي إلى قول الملك ولا معارضة بينه وبين قوله تعالى حكاية عن قال من الكفار : « إن هذا إلا قول البشر » لأنهم كانوا ينكرون الوحي وينكرون مجيئ الملائكة ، وهذا الضرب من الوحي شبيه بما يوحى إلى الملائكة على ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا قضى الله فى السماء أمراً ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله كأنها سلسلة على صفوان ، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم ، قالوا الحق وهو العلى الكبير .

وفى الباب أحاديث على أن العلم بكيفية الوحي سر من الأسرار التى لا يدركها العقل ، وفيه دلالة على أن سماع الملك وغيره من الله تعالى يكون

بحرف وصوت يليق بشأنه سبحانه ، وقد دلت الأدلة الصحيحة الكثيرة على ذلك خلافاً لمن أنكره فراراً عن التشبيه وأوله بخلق الله للسامع علماً ضرورياً ، والسنة المطهرة ترده كما هو مقرر في محله ، وهذا أحد أنواع الوحي ، والضرب الآخر هو الذى أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله (وأحياناً يتمثل) أى يتصور (لى) أى لأجلى فاللام تعليلية (الملك) أى جبريل (رجلاً) أى مثل رجل كدحية أو غيره ، وفيه دليل على أن الملك يتشكل بشكل البشر . قال المتكلمون : الملائكة أجسام علوية لطيفة تتشكل فى أى شكل أرادوا ، وزعم بعض الفلاسفة أنها جواهر روحانية ، والحق أن تمثل الملك رجلاً ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلاً بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأنيساً لمن يخاطبه ، والظاهر أن القدر الزائد لا يفنى بل يخفى على الرأى فقط ، ولأبى الوقت : يتمثل لى الملك على مثال رجل (فيكلمنى فأعنى ما يقول) أى الذى يقوله ، وقال فى الأول وعيت لأن الوعى حصل قبل الفصم ولا يتصور بعده ، وفى الثانى أعنى لأنه فى حالة المكاملة ولا يتصور قبلها أو أنه فى الأول قد تلبس بالصفات الملكية فإذا عاد إلى حالته الجلية كان حافظاً لما قيل له فأخبر عن الماضى بخلاف الثانى فإنه على حالته المعهودة ، وليس المراد حصر الوحي فى هاتين الحالتين بل الغالب مجيئه عليهما ، وأقسام الوحي الرؤيا الصادقة ، ونزول إسرافيل أول البعثة كما ثبت فى الطرق الصحاح ، والنفث فى الروع والإلهام والتكليم لبلة الإسراء بلا واسطة ، وقد ذكر الحليمى أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعاً فذكرها وغالبها من صفات حامل الوحي ومجموعها يدخل فيما ذكر وقرئ فيعلمنى مكان فيكلمنى ، والظاهر أنه تصحيف ، وزاد أبو عوانة فى صحيحه وهو أهونه على (قالت عائشة رضى الله عنها) بحذف حرف العطف كما هو مذهب بعض النحاة ، وصرح به ابن مالك ، وهو عادة المصنف فى المسند المعطوف وبإثباته فى التعليق ، وحينئذ فيكون مسنداً ويحتمل أن يكون من تعاليقه ، ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التحمل لأنها فى الأول أخبرت عن مسألة الحارث ، وفى الثانى عما شاهدته تأييداً للخبر الأول (ولقد رأيته) صلى الله عليه وآله وسلم ، هذا مقول عائشة والواو للقسم واللام للتأكيد ، أى والله لقد أبصرته (ينزل) بفتح أوله وكسر ثالثه ، ولأبى ذر والأصملى ينزل بالضم والفتح (عليه) صلى

الله عليه وآله وسلم (الوحي في اليوم الشديد البرد) الشديد صفة جرت على غير ما هي له لأنه صفة البرد لا اليوم ، وفيه دلالة على كثرة معاناة التعب والكرب عند نزول الوحي لما فيه من مخالفة العادة وهو كثرة العرق في شدة البرد ، فإنه يشعر بوجود أمر طارئ زائد على الطباع البشرية (فيفصم) أى يقلع (عنه وإن جبينه يتفصد) بالصاد المهملة المشددة ، أى يسيل ، مأخوذ من الفصد وهو قطع العرق لإسالة الدم ، شبه جبينه المبارك بالعرق المفصود مبالغة في كثرة العرق ، والجبين غير الجهة وهو فوق الصدغ ، والصدغ ما بين العين والأذن ، فلإنسان جبينان يكتنفان الجهة ، والمراد والله أعلم أن جبينه معاً يتفصدان ، ويتفصد بالقاف تصحيف وقع فيه أبو الفضل ابن طاهر فردده عليه المؤمن الساجي بالفاء وقال قاصر على القاف ، قال العسكري : إن ثبت فهو من قولهم تفصد الشيء إذا تكسر وتقطع ولا يخفى بعده . انتهى .

(عرقاً) بفتح الراء وهو رشح الجلد وإنما كان ذلك ليلو صبره فيرتاض لاحتمال ما كلفه من أعباء النبوة ، وفي حديث الباب من الفوائد أن السؤال عن الكيفية لطلب الطمأنينة لا يقدح في اليقين وجواز السؤال عن أحوال الأنبياء من الوحي وغيره ، وأن المستول عنه إذا كان ذا أقسام يذكر المحيب في أول جوابه ما يقتضي التفصيل ، ورواة هذا الحديث مديون إلا شيخ المصنف رحمه الله وفيه تابعيان والتحديث والإخبار والعنونة وأخرجه البخاري في بدء الخلق ومسلم في الفضائل .

الحديث الثالث

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَوَّلُ مَا بُدِيَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ فَكَانَ يَخْلُو بِغَارٍ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يُنْزَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارٍ حِرَاءٍ ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ : أَقْرَأُ قَالَ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . قَالَ : فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : أَقْرَأُ . فَقُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : أَقْرَأُ . فَقُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * أَقْرَأُ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، فَارْجِعْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ فَدَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ ، فَقَالَ : زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي ، فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ ، فَقَالَ لَخَدِيجَةَ وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ : لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي ، فَقَالَتْ خَدِيجَةُ : كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا ، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ ، وَتَحْمِلُ الْكُلَّ ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ ، فَاِنْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَّى ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ وَكَانَ أَمْرًا قَدْ تَنَصَّرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ ، فَقَالَتْ خَدِيجَةُ : يَا ابْنَ عَمِّ أَسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ : يَا ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى ؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبَرَ مَا رَأَى ، فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ : هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى يَالْيَتَنِي فِيهَا جَدْعًا لَيْتَنِي حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

الله عليه وسلم : أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ ؟ قَالَ : نَعَمْ لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ
مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا ، ثُمَّ لَمْ
يَنْشَبْ وَرَقَةً أَنْ تُوفِّيَ وَفَتَرَ الْوَحْيُ .

(عن عائشة أم المؤمنين) أى فى الاحترام لا فى الخلوة والنظر
(رضى الله عنها) أنها (قالت أول ما بدئ به) بضم الباء وكسر الدال
(رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من الوحي) إليه من تبعضية وقال
القزاز بيانية (الرؤيا الصالحة) وفى رواية معمر ويونس الصادقة وهى التى
ليس فيها ضغث (فى النوم) ذكر النوم بعد الرؤيا المخصوصة به لزيادة الإيضاح
والبيان أو لدفع وهم من يتوهم أن الرؤيا تطلق على رؤية العين ، فهو صفة
موضحة أو لأن غيرها يسمى حلمًا أو تخصيص دون السيئة ، والكاذبة المسماة
بأضغاث الأحلام ، وأهل المعانى يسمونها صفة فارقة ، وكانت مدة الرؤيا ستة
أشهر فيما حكاه البيهقي ، وحينئذ فيكون ابتداء النبوة بالرؤيا حصل فى شهر
ربيع الأول وهو شهر مولده ، وبدئ بذلك ليكون تمهيداً وتوطئة لليقظة ، ثم
مهد له فى اليقظة أيضاً رؤية الضوء وسماع الصوت وسلام الحجر كما فى مسلم
وأوله مطلقاً ماسمعه من بحيرا الراهب كما فى الترمذى بسند صحيح (فكان)
بالفاء للأصلي ولأبوى ذرو الوقت وابن عساكر وفى نسخة للأصلي ، وكان
أى النبي صلى الله عليه وسلم (لا يرى رؤيا) بلا تنوين (إلا جاءت) مجيئاً
(مثل فلق الصبح) أى أنها شبيهة به فى الضياء والوضوح أو التقدير مشبهة
ضياء الصبح كرؤياه دخول المسجد الحرام ، وعبر بفلق الصبح لأن شمس
النبوة قد كانت مبادئ أنوارها الرؤيا إلى أن ظهرت أشعتها وتم نورها
والأشبه أن القرآن كله نزل يقظة وأن الذى كان يراه صلى الله عليه وآله وسلم
هو جبريل (ثم حجب إليه الخلاء) بالمد مصدر بمعنى الخلوة أى الاختلاء ،
وعبر بحجب المبني لما لم يسم فاعله لعدم تحقق الباعث على ذلك وإن كان كل
من عند الله أو تنبيهاً على أنه لم يكن من باعث البشر أو يكون ذلك من وحى
الإلهام وإنما حجب إليه الخلوة لأن معها فراغ القلب والانقطاع عن الخلق
ليجد الوحي منه متمكناً كما قيل :

أتانى هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلباً خالياً فتمكنا
وفيه تنبيه على فضل العزلة لأنها تريح القلب من أشغال الدنيا وتفرغه لله تعالى

فيتفجر منه ينابيع الحكمة ، والخلوة أن يخلو عن غيره بل وعن نفسه بره ، وعند ذلك يصير خليقاً بأن يكون قلبه ممرّاً لواردات علوم الغيب وقلبه مقرأً لها ، وخلوته صلى الله عليه وآله وسلم إنما كانت لأجل التقرب لآعلى أن النبوة مكتسبة (وكان صلى الله عليه وآله وسلم يخلو بغار حراء) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء وبالمدة وفتحها والقصر لغة ، وهو مصروف إن أريد المكان ومنوع أن أريد البقعة ، فهي أربعة : التذكير والتأنيث والمد والقصر ، وكذا حكم قضاء وحراء جبل بينه وبين مكة نحو ثلاثة أميال على يسار الذهاب إلى منى ، والغار نقب فيه وجمعه غيران ، قال الشيخ مجد الدين الفيروز آبادى فى سفر السعادة : ولما قربت أيام الوحي أحب الخلوة والانفراد فكان يتخلى فى جبل حراء وبه غار صغير طوله أربعة أذرع وعرضه ذراع وثلاث فى بعض المواضع وفى بعضها أقل اختار محل الخلوة هناك . انتهى .

(فيتحدث فيه) بالحاء المهملة وآخره مثناة وهو من الأفعال التى معناها السلب أى اجتناب فاعلها لمصدرها مثل تأثم وتحوب إذا اجتنب الإثم ، والحبوب أوهى بمعنى يتحنف بالفاء أى يتبع الحنيفية دين إبراهيم والفاء تبدل ثاء فى كثير من كلامهم ، وقد وقع فى رواية ابن هشام فى السيرة يتحنف بالفاء (وهو التعبد) وهذا التفسير للزهرى أدرجه فى الخبر كما جزم به الطيبى ولم يذكر دليله . نعم فى رواية المصنف من طريق يونس عنه فى التفسير ما يدل على الإدراج (الليالى) متعلق بقوله يتحنث لا بالتعبد ، لأن التعبد لا تشترط فيه الليالى بل مطلق التعبد (ذوات) بالكسر صفة الليالى (العدد) أهم العدد لاختلافه بالنسبة إلى المدد التى يتخللها مجيئه إلى أهله ، وأقل الخلوة ثلاثة أيام ، وتأمل ما للثلاثة فى كل مثلث من التكفير والتطهير والتنوير ، ثم سبعة أيام ثم شهر لما عند المؤلف ومسلم جاورت بحراء شهراً ، وعند ابن إسحق أنه شهر رمضان ، قال فى قوت الأحياء : ولم يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أكثر منه . نعم روى الأربعين سوار بن مصعب وهو متروك الحديث ، قاله الحاكم وغيره . وأما قوله تعالى : « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر » فحجة للشهر والزيادة إتماماً للثلاثين حيث استاك أو أكل فيها كسجود السهو ، فقوى تقييدها بالشهر وأنها سنة . نعم الأربعون ثمرة نتاج النطفة علقة فضغة فصورة والدر فى صدفه ، وخص حراء بالتعبد فيه

لمزيد فضله على غيره لأنه متزو مجموع لتحنثه . وينظر منه الكعبة المعظمة والنظر إليها عبادة ، فكان له صلى الله عليه وآله وسلم فيه ثلاث عبادات : الخلوة والتحنث والنظر إلى الكعبة . وعند ابن إسحق أنه كان يعتكف شهر رمضان ولم يأت التصريح بصفة تعبده صلى الله عليه وآله وسلم ، فيحتمل أن عائشة أطلقت على الخلوة بمجرد ما تعبداً فإن الانعزال عن الناس ولا سيما من كان على باطل من جملة العبادة ، وقيل كان يتعبد بالتفكير ، وعبرة المجد في سفر السعادة .

والعلماء في عبادته في خلوته قولان : قال بعضهم : كانت عبادته بالفكر ، وقال بعضهم بالذكر ، وهذا القول هو الصحيح ، ولا تعريج على الأول ولا التفات إليه ، لأن خلوة طلاب طريق الحق على أنواع : الأول : أن تكون خلوتهم لطلب مزيد علم الحق لا بطريق النظر والفكر ، وهذا غاية مقاصد أهل الحق ، لأن من خاطب في خلوته كوناً من الأكوان أو فكر فيه فليس هو في خلوة ، قال شخص من طلاب الطريق لبعض الأكابر : اذكرني عند ربك في خلوتك ، قال : إذا ذكرتك فلست معه في خلوة ، ومن ثم يعلم سر أنا جليس من ذكرني ، وشرط هذه الخلوة أن يذكر بنفسه وروحه لا بنفسه ولسانه .

الثاني : أن تكون خلوتهم لصفاء الفكر لكي يصح نظرهم في طلب المعلومات . وهذه الخلوة لقوم يطلبون العلم من ميزان العقل ، وذلك الميزان في غاية اللطافة وهو بأدنى هواء يخرج عن الاستقامة ، وطلاب طريق الحق لا يدخلون في مثل هذه الخلوة بل تكون خلوتهم بالذكر وليس للفكر عليهم قدرة ولا سلطان ، ومهما وجد الفكر طريقاً إلى صاحب الخلوة فينبغي أن يعلم أنه ليس من أهل الخلوة ويخرج من الخلوة ويعلم أنه ليس من أهل العلم الصحيح الإلهي ، إذ لو كان من أهل ذلك لحالت العناية الإلهية بينه وبين دوران رأسه بالفكر .

الثالث : خلوة يفعلها جماعة لدفع الوحشة من مخالطة غير الجنس والاشتغال بما لا يعنى ، فإنهم إذا رأوا الخلق انقبضوا ، فلذلك اختاروا الخلوة .
الرابع : خلوة لطلب زيادة لذة توجد في الخلوة .

وخلوة حضرة الرسالة من القسم الأول وكان بعيداً جداً من جميع المخالطات حتى من الأهل والمال وذات اليد ، واستغرق في بحر الأذكار

القلبية وانقطع عن الأضداد بالكلية وظهر له الأنس والجلوة بتذكر من لأجله الخلوة ، ولم يزل في ذلك الأنس ومراة الوحي تزداد من الصفاء والصفال حتى بلغ أقصى درجات الكمال ، فظهرت بشائر صبح الوحي ، وأشرقت وانتشرت بروق السعادة وتألفت ، فكان لا يمر بشجر ولا حجر إلا قال بلسان فصيح : السلام عليك يا رسول الله فكان ينظر يمينا وشمالا ولا يرى شخصاً ولا خيالا . انتهى .

(قبل أن ينزع) بفتح أوله وكسر الزاى ، أن يحن ويشتاق ويرجع (إلى أهله) عياله (ويتزود لذلك) برفع الدال ، أى يتخذ الزاد للخلوة أو التعب (ثم يرجع إلى خديجة) رضى الله عنها (فيتزود لمثلها) أى لمثل الليالى ، وتخصيص خديجة بالذكر بعد أن عبر بالأهل يحتمل أنه تفسير بعد الإبهام أو إشارة إلى اختصاص التزود بكونه من عندها دون غيرها ، وفيه أن الانقطاع الدائم عن الأهل ليس من السنة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقطع في الغار بالكلية بل كان يرجع إلى أهله لضروراتهم ثم يخرج لتحتنه (حتى جاءه) الأمر (الحق) وهو الوحي ، وفي التفسير : حتى فجأه الحق أى بغته ، وإن ثبت من مرسل عبيد بن عمير أنه أوحى إليه بذلك في المنام أولا قبل اليقظة أمكن أن يكون مجيء الملك في اليقظة أعقب ما تقدم في المنام وسعى حقاً لأنه وحى من الله تعالى (وهو في غار حراء فجاءه الملك) جبريل يوم الاثنين ل سبع عشرة خلت من رمضان وهو ابن أربعين سنة (فقال) له (اقرأ) هذا الأمر لمجرد التنبيه والتيقظ لما سيلقى إليه أو على باب من الطلب فيستدل به على تكليف ما لا يطاق في الحال وإن قدر عليه بعد ، قال المجذ في سفر السعادة : بينما هو في بعض الأيام قائم على جبل حراء إذ ظهر له شخص وقال : أبشر يا محمد أنا جبريل وأنت رسول الله لهذه الأمة ثم أخرج له قطعة نمط من حرير مرصعة بالجواهر ووضعها في يده صلى الله عليه وآله وسلم وقال اقرأ . انتهى . (قال) صلى الله عليه وآله وسلم ، ولأبوى ذر والوقت : قلت (ما أنا بقارىء) ، وفي رواية : ما أحسن أن أقرأ ، وفي رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحق : ماذا أقرأ . قال بعض المفسرين . إن قوله تعالى : « ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه » . إشارة إلى الكتاب الذى جاء به جبريل عليه السلام حين قال له اقرأ (قال) عليه الصلاة والسلام (فأخذنى)

جبريل (فغظني) بالغين المعجمة ثم بالمهملة أى ضمنى وعصرنى ، وعند الطبرى فغتنى بالفوقية بدل الطاء وهو حبس النفس ، ولأبى داود الطيالسى فى مسنده بسند حسن فأخذ بحلقى (حتى بلغ منى الجهد) بفتح الجيم ونصب الدال ، أى بلغ الغط منى غاية وسعى ، وروى بالضم والرفع أى بلغ منى الجهد مبلغه ، وقد دلت القصة على أنه اشتمأز من ذلك وداخله الرعب (ثم أرسلنى) أى أطلقنى (فقال اقرأ . قلت) ولأبوى ذر والوقت والأصلى فقلت (ما أنا بقارئ فأخذنى) مرة أخرى (فغظنى الثانية حتى بلغ منى الجهد) بالفتح والنصب وبالضم والرفع كسابقه ، قيل إن جبريل بلغ فى الجهد غايته ولم يكن فى حال الغط على صورته الحقيقية التى تجلى بها عند سدره المنتهى (ثم أرسلنى) أى أطلقنى (فقال اقرأ ، فقلت ما أنا بقارئ فأخذنى فغظنى الثالثة) وهذا الغط ليفرغه عن النظر إلى أمور الدنيا ويقبل بكلية إلى ما يلقى إليه ، وكرره للمبالغة ، واستدل به على أن المؤدب لا يضرب صبيّاً أكثر من ثلاث ضربات ، وقيل الغطة الأولى ليتخلى عن الدنيا ، والثانية ليتفرغ لما يوحى إليه ، والثالثة للمؤانسة ، ولم يذكر الجهد هنا ، نعم هو ثابت عنده فى التفسير ، وعد بعضهم هذا من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ لم ينقل عن أحد من الأنبياء أنه جرى له عند ابتداء الوحي إليه مثله (ثم أرسلنى فقال اقرأ باسم ربك الذى خلق) . قال الطيبي : هذا أمر بإيجاد القراءة مطلقاً ، وهو لا يختص بمقروء دون مقروء ، أى اقرأ مفتتحاً باسم ربك ، أى قل بسم الله الرحمن الرحيم ، وهذا يدل على أن البسملة مأمور بها فى ابتداء كل قراءة ، وربك الذى خلق وصف مناسب مشعر بعلية الحكم بالقراءة والإطلاق فى قوله خلق أولاً على منوال يعطى ويمنع وجعله توطئة لقوله (خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم) الزائد فى الكرم على كل كريم ، وفيه دليل للجمهور على أنه أول ما نزل . وعن ابن عباس : أول شيء نزل فى القرآن خمس آيات إلى ما لم يعلم . وفى المرشد : أول ما نزل من القرآن هذه السورة فى نمط فلما بلغ جبريل هذا الموضع ما لم يعلم طوى النمط . ومن ثم قال القراء إنه وقف تام وقال من علق فجمع ولم يقل من علقه لأن الإنسان فى معنى الجمع ، وخص الإنسان بالذكر من بين ما يتناولوه الخلق لشرفه (فرجع بها) أى بالآيات أو بالقصة (رسول الله صلى الله عليه)

وآله (وسلم) إلى أهله حال كونه (يرجف) بضم الجيم أى يخفق ويضطرب (فؤاده) قلبه أو باطنه أو غشاؤه لما فجأه من الأمر المخالف للعادة والمألوف ، فنفر طبعه البشرى وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل فى تلك الحالة لأن النبوة لا تزيل طباع البشرية كلها (فدخل) صلى الله عليه وآله وسلم (على خديجة بنت خويلد) أم المؤمنين رضى الله عنها التى ألف تأنيبها له فأعلمها بما وقع له (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (زملونى زملونى) بكسر الميم مع التكرار مرتين من التزميل . وهو التلفيف ، وقال ذلك لشدة ما لحقه من هول الأمر والعادة جارية بسكون الرعدة بالتلف (فزملوه) بفتح الميم أى لفوه (حتى ذهب عنه الروح) بفتح الراء أى الفزع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لخديجة) رضى الله عنها (وأخبرها الخبر) جملة حالية (لقد) أى والله لقد (خشيت على نفسى) الموت من شدة الرعب أو المرض ، كما جزم به فى بهجة النفوس أو أنى لا أطبق حمل أعباء الوحي لما لقيته أولاً عند لقاء الملك وليس معناه الشك فى أن ما أتى من الله ، وأكد باللام وقد تنبيهاً على تمكن الخشية من قلبه المقدس وخوفه على نفسه الشريفة .

قال الحافظ فى الفتح : دل هذا مع قوله يرجف فؤاده على انفعال حصل له من مجيء الملك ، ومن ثم قال زملونى ، والخشية المذكورة اختلف العلماء فى المراد بها على اثني عشر قولاً ، أولها : الجنون وأن يكون ما رآه من جنس الكهانة جاء مصرحاً به فى عدة طرق ، وأبطله أبو بكر بن العربى ، وحق له أن يبطل ، لكن حمله الإسماعيلي على أن ذلك حصل له قبل حصول العلم الضرورى له أن الذى جاءه ملك وأنه من عند الله تعالى . ثانيها : الهاجس وهو باطل أيضاً لأنه لا يستقر ، وهذا استقر وحصلت بينهما المراجعة . ثالثها : الموت من شدة الرعب . رابعها : المرض وقد جزم به ابن أبى جرة . خامسها : دوام المرض . سادسها : العجز عن حمل أعباء الرسالة . سابعها : العجز عن النظر إلى الملك من الرعب . ثامنها : عدم الصبر على أذى قومه . تاسعها : أن يقتلوه . عاشرها : مفارقة الوطن . حادى عشر : تكذيبهم إياه . ثانى عشرها : تعييرهم إياه . وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الارتباب الثالث واللذان بعده وما عداها فهو معترض .

(فقال له خديجة كلا) معناها النفي والإبعاد ، أى لا تقل ذلك أو

لاخوف عليك (والله ما يخزيك الله أبداً) بضم الياء من الخزى أى ما يفضحك الله ، وعن الكشميني بفتح أوله والحاء من الحزن ، يقال حزنه وأحزنه (إنك) بكسر الهزرة لوقوعها في الابتداء . قال البدر الدماميني : وفصلت هذه الجملة عن الأولى لكونها جواباً عن سؤال اقتضته وهو سؤال عن سبب خاص فحسن التأكيد وذلك أنه لما أثبتت القول بانتقاء الخزى عنه وأقسمت عليه انطوى ذلك على اعتقادها أن ذلك السبب عظيم فيقدر السؤال عن خصوصه حتى كأنه قيل هل سبب ذلك هو الاتصاف بمكارم الأخلاق ومحاسن الأوصاف كما يشير إليه كلامك ، فقالت : إنك (لتصل الرحم) أى القرابة ، وصفته بأصول ومكارم العادات ، لأن الإحسان إما إلى الأقارب أو إلى الأجانب ، وإما بالبدن أو بالمال ، وإما على من يستقل بأمره أو من لا يستقل ، وذلك كله مجموع فيما وصفته به (وتحمل الكل) بفتح الكاف وتشديد اللام وهو الذى لا يستقل بأمره كما قال تعالى : « وهو كل على مولاه » ، أو الثقل بكسر المثناة وإسكان القاف (وتكسب) بفتح التاء (المعلوم) أى تعطى الناس ما لا يجدونه عند غيرك ، والكسب يتعدى بنفسه إلى واحد نحو : كسبت المال ، وإلى اثنين نحو : كسبت غيرى المال ، وهذا منه ، وفى رواية : من أكسب أى تكسب غيرك المال المعلوم ، أى تبرع به له ، أو تعطى الناس ما لا يجدونه عند غيرك من نفائس الفوائد ومكارم الأخلاق وشرائف الأحوال أو تكسب المال وتصيب منه ما يعجز غيرك عن تحصيله ثم تجود به وتنفقه فى وجوه المكارم . والرواية الأولى أصح وأولى كما قاله عياض . ويطلق المعلوم على المعدم لكونه كالمعلوم الميت الذى لا تصرف له . وعن ابن الأعرابي : رجل عديم لا عقل له ومعلوم لا مال له . قال فى المصاييح : كأنهم نزلوا وجود من لا مال له منزلة العدم . والكسب هو الاستفادة . فكأنها قالت : إذا رغب غيرك أن يستفيد مالا موجوداً رغب أنت أن تستفيد رجلاً عاجزاً فتعاونيه . قال أعرابي يمدح إنساناً :

* أكسبهم لمعدم وأعطاهم لمحروم *

وكانت العرب تمدح بكسب المال لا سيما قريش ، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة محظوظاً فى التجارة (وتقرى الضيف) أى تهيئ له طعامه ونزله (وتعين على نوائب الحق) أى حوادثه ، والنوائب تكون فى الحق والباطل . قال ليلى :

نواب من خير وشر كلاهما فلا الخير ممدود ولا الشر لازب
ولذلك أضافها إلى الحق ، وفيه إشارة إلى فضل خديجة وجزالة رأيها
وهي كلمة جامعة لإفراد ما تقدم ولما لم يتقدم ، ، وإنما أجابته بكلام فيه
قسم وتأکید بأن ، واللام لتزيل حيرته ودهشته ، واستدل على ما أقسمت
عليه بأمر استقرائي جامع لأصول المكرمات والمبرات ومحاسن الأخلاق
والصفات ، وفيه دليل على أن من طبع على أفعال الخير لا يصيبه ضرر ،
وزاد الزهري في رواية : وتصديق الحديث ، كما رواه المصنف في التفسير ،
وهي من أشرف الخصال ، وفي رواية عروة : وتؤدي الأمانة ، وفي هذه
القصة من الفوائد استحباب تأنيس من نزل به أمر بذكر تيسيره عليه وتهوينه
لديه ، وأن من نزل به أمر استحبه له أن يطلع عليه من يثق بنصيحته وصحة
رأيه (فانطلقت) أى مضت (به خديجة) رضى الله عنها مصاحبة له (حتى
أتت به ورقة) بفتح الراء ، تجتمع معه خديجة في أسد لأنها بنت خويلد
ابن أسد (ابن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة وكان) ورقة امرأ
(قد ترك عبادة الأوثان و (تنصر) وللأربعة : وكان امرأ تنصر أى صار
نصرانياً (في الجاهلية) وذلك أنه خرج هو وزيد بن عمرو بن نفيل لما كرها
عبادة الأوثان إلى الشام وغيرها يسألان عن الدين ، فأما ورقة فأعجبه دين
النصرانية فتنصر ، وكان لقي من لقي من الرهبان على دين عيسى ولم يبدل ،
ولهذا أخبر بشأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والبشارة به ، إلى غير ذلك
مما أفسده أهل التبديل . وأما زيد فذكر الحافظ خبره في المناقب (وكان)
ورقة أيضاً (يكتب الكتاب العبراني) أى الكتابة العبرانية ، وفي مسلم
كالبخاري في الرؤيا الكتاب العربي وصححه الزركشي باتفاقهما (فيكتب
من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب) أى الذي شاء الله كتابته فحذف
العائد وذلك لتمكنه في دين النصراني ومعرفته بكتابهم . وفي رواية يونس
ومعمر بالعربية بدل العبرانية ، وذلك لتمكنه من الكتابين واللسانين . ووقع
لبعض الشراح هنا خبط فلا يعرج عليه ، والعبرانية نسبة إلى العبر بكسر العين
وإسكان الموحدة زيدت الألف والنون في النسبة على غير قياس ، قيل سميت
بذلك لأن الخليل عليه السلام تكلم بها لما عبر الفرات فاراً من نمرود ، وقيل
إن التوراة عبرانية والإنجيل سرياني . وعن سفيان : ما نزل من السماء وحى

إلا بالعربية ، وكانت الأنبياء ترجمه لقومها ، وإنما وصفته بكتابة الإنجيل دون حفظه ، لأن حفظ التوراة والإنجيل لم يكن متيسراً كتيسر حفظ القرآن الذى خصت به هذه الأمة ، فلهذا جاء فى صفتها أنها جليها صدورها (وكان) ورقة (شيخاً كبيراً) حال كونه (قد عمى فقالت له خديجة) رضى الله عنها (يا ابن عم) هذا النداء على حقيقته ووقع فى مسلم يا عم ، وهو وهم لأنه وإن كان صحيحاً لجواز إرادة التوقير ، لكن القصة لم تتعدد ومخرجها واحد فلا يحمل على أنها قالت ذلك مرتين فتعين الحمل على الحقيقة وإنما جوزنا ذلك فيما مضى فى العبرانى والعربى لأنه من كلام الراوى فى وصف ورقة ، واختلفت المخارج فأمكن التعدد ، وهذا الحكم يطرد فى جميع ما أشبهه (اسمع من ابن أخيك) تعنى النبى صلى الله عليه وآله وسلم لأن الأب الثالث لورقة هو الأخ للأب الرابع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال فى الفتح : لأن والده عبد الله بن عبد المطلب وورقة فى عداد النسب إلى قصى بن كلاب الذى يجتمعان فيه سواء فكان من هذه الحيشة فى درجة إخوته ، أو قالتها على سبيل التوقير والاحترام لسنه ، وفيه إرشاد إلى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه من يعرف بقدره ممن يكون أقرب منه إلى المستول وذلك مستفاد من قول خديجة لورقة : اسمع من ابن أخيك ، أرادت بذلك أن يتأهب لسماع كلام النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وذلك أبلغ فى التعليم (فقال له) عليه الصلاة والسلام (ورقة يا ابن أخى ماذا ترى) فيه حذف يدل عليه سياق الكلام ، وقد صرح به فى دلائل النبوة لأبى نعيم بسند حسن إلى عبد الله بن شداد فى هذه القصة قال فأتت به ورقة ابن عمها فأخبرته بالذى رأى (فأخبره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خبر ما) وللأصيلى وأبى ذر عن الكشمينى بنجر ما (رأى ، فقال له ورقة هذا الناموس) بالنون والسين المهملة وهو صاحب السر كما جزم به المؤلف فى أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . وقال ابن دريد : هو صاحب سر الوحى والمراد به جبريل ، وأهل الكتاب يسمونه الناموس الأكبر ، وزعم ابن ظفر أن الناموس صاحب سر الخير والساسوس صاحب سر الشر ، والأول الصحيح الذى عليه الجمهور ، وقد سوى بينهما ابن العجاج أحد فصحاء العرب .

(الذى نزل الله على موسى) زاد الأصيلى صلى الله عليه وسلم ، ونزل

يستعمل فيما نزل نجومًا ، وللكشميين أنزل الله ، ويستعمل فيما نزل جملة ، ولم يقل على عيسى مع كونه نصرانياً ، لأن كتاب موسى مشتمل على أكثر الأحكام ، وكذلك كتاب نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، بخلاف عيسى فإن كتابه أمثال ومواعظ ، أو قاله تحقيقاً للرسالة لأن نزول جبريل على موسى متفق عليه عند أهل الكتابين بخلاف عيسى فإن كثيراً من اليهود ينكرون نبوته أو لأن موسى بعث بالنقمة على فرعون ومن معه بخلاف عيسى ، وكذلك وقعت النقمة على يد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفرعون هذه الأمة وهو أبو جهل بن هشام ومن معه بيدر ، وأما ما تمحل له السهيلي من أن ورقة كان على اعتقاد النصارى في عدم نبوة عيسى ودعواهم أنه أحد الأقانيم فهو محال لا يعرج عليه في حق ورقة وأشباهه ممن لم يدخل في التبديل ولم يأخذ عن يدل على أنه قد ورد عند الزبير ابن بكار عن الزهري في هذه القصة بلفظ عيسى ، والأصح ما تقدم ، وفي سنده عبد الله بن معاذ ضعيف ، نعم في دلائل النبوة لأبي نعيم بإسناد حسن إلى هشام ابن عروة عن أبيه في هذه القصة أن خديجة أولاً أتت ابن عمها ورقة فأخبرته الخبر فقال : لئن كنت صدقتني أنه ليأتينه ناموس عيسى ، فعند إخبار خديجة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية ، وعند إخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ناموس موسى للمناسبة التي قدمناها ، وكل صحيح ، والله أعلم .

(ياليتني فيها) أى في مدة النبوة أو الدعوة (جذعاً) بفتح الجيم والمعجمة وبالنصب خبر كان مقدرة عند الكوفيين أو على الحال من الضمير المستكن في خبر ليت ، وخبر ليت قوله فيها أى ليتنى كائن فيها حال الشبيهة والقوة لأنصرك . قاله الخطابي : وللأصيلي وأبي ذر عن الحموى : جذع بالرفع خبر ليت كأنه قال ياليتنى شاب فيها ، والرواية الأولى أشهر وأكثر . والجذع : هو الصغير من البهائم واستعير للإنسان أى يا ليتنى كنت شاباً عند ظهور نبوتك حتى أقوى على المبالغة في نصرتك (ليتنى) وللأصيلي يا ليتنى (أكون حياً إذ يخرجك قومك) من مكة ، واستعمل إذ في المستقبل كإذا . قال ابن مالك وهو صحيح وغفل عنه أكثر النحاة : وفيه دليل على جواز تمنى المستحيل إذا كان في فعل خير ، لأن ورقة تمنى أن يعود شاباً وهو مستحيل عادة ، ويظهر لي أن المراد به التنبيه على صحة ما أخبر به والتنويه بقوة تصديقه فيما يجيء به ،

أو قاله على سبيل التحسر لتحققه عدم عود الشباب والحياة (فقال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم أو) بفتح الواو (مخرجى هم) بتشديد الياء مفتوحة لأن أصله مخرجونى جمع مخرج من الإخراج وهو خبرهم مقدماً . قاله ابن مالك . واستبعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يخرجوه لأنه لم يكن منه سبب يقتضى الإخراج لما اشتمل عليه من مكارم الأخلاق التى تقدم من خديجة وصفها . وقد استدل ابن الدغنة بمثل تلك الأوصاف على أن أبا بكر لا يخرج (قال) ورقة (نعم لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به) من الوحى (إلا عودى) لأن الإخراج عن المؤلف موجب لذلك ، وفى رواية إلا أودى ، وفيه دليل على أن الحبيب يقيم الدليل على ما يجب به إذا اقتضاه المقام (وأن يدركنى) بالجزم بأن الشرطية (يومك) بالرفع أى يوم انتشار نبوتك . زاد فى رواية يونس فى التفسير حياً ولا بن إسحق إن أدركت ذلك اليوم يعنى يوم الإخراج (أنصرك) بالجزم جواب الشرط (نصراً) بالنصب على المصدرية (مؤزراً) بضم الميم وفتح الزاى المشددة آخره راء مهملة مهموزاً أى قوياً بليغاً وهو صفة لنصراً مأخوذ من الأزر وهو القوة ، وأنكره القزاز ، وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون من الإزار ، أشار بذلك إلى تشميره فى نصرته . قال الأخطل (ع) :

* قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم *

وظاهر الحديث أن ورقة أقر بنبوته ولكنه مات قبل الدعوة إلى الإسلام فيكون مثل بحيرا ، وفى إثبات الصحبة له نظر ، ولكن فى زيادات المغازى عن ابن إسحق : فقال له ورقة : أبشر ثم أبشر فأنا أشهد أنك الذى بشر به ابن مريم وأنت على مثل ناموس موسى وأنت نبى مرسل ... الحديث . وفى آخره : فلما توفى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لقد رأيت القس فى الجنة عليه ثياب الحرير لأنه آمن بى وصدقنى . وأخرجه البيهقى من هذا الوجه فى الدلائل وقال إنه منقطع . ومال البلقينى إلى أنه يكون بذلك أول من أسلم من الرجال . وبه قال العراقى فى نكته على ابن الصلاح . وذكره ابن منده فى الصحابة .

(ثم لم ينشب) بفتح الياء والشين أى لم يلبث ، وأصل النشب التعلق أى لم يتعلق بشيء من الأمور حتى مات (ورقة) بالرفع (أن توفى) أى لم

تتأخر وفاته عن هذه القصة . واختلف في وقت موت ورقة . فقال الواقدي إنه خرج إلى الشام فلما بلغه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالقتال بعد الهجرة أقبل يريدته حتى إذا كان ببلاد نخم وجدام قتلوه وأخذوا ما معه وهذا غلط بين فإنه مات بمكة بعد المبعث بقليل جداً ودفن بمكة كما نقله البلاذري وغيره . ويعضده قوله هنا وكذا في مسلم : ثم لم ينشب ورقة أن توفي (وفتى الوحي) أى احتبس ثلاث سنين كما في تاريخ الإمام أحمد عن الشعبي ، وبه جزم ابن إسحق ، وفي بعض الروايات إنه قدر سنتين ونصف ، وليس المراد بفترة الوحي ما بين نزول اقرأ والمدثر عدم مجيء جبريل إليه بل تأخر نزول القرآن فقط وفتور الوحي عن تأخر مدة الزمان ، وكان ذلك ليذهب ما كان صلى الله عليه وآله وسلم وجده من الروح وليحصل له التشوق إلى العود ، فقد روى المؤلف ما يدل على ذلك ، ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى وفيه تابعى عن تابعى ، وأخرجه البخارى في التفسير والتعبير والإيمان ، ومسلم في الإيمان ، والترمذى والنسائى في التفسير .

الحديث الرابع

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فِتْرَةِ
الْوَحْيِ فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ
رَأْسِي فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِجَاءٍ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ فَرُعِبْتُ مِنْهُ، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى:
« يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ ، وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ، وَالرُّجْزَ
فَاهْجُرْ » ، فَحَمِيَ الْوَحْيُ وَتَتَابَعَ .

(وعن جابر بن عبد الله) بن عمرو (الأنصاري) الخزرجي المتوفى
بعد أن عمى سنة ثمان أو أربع أو ثلاث أو تسع وسبعين ، وهو آخر الصحابة
موتاً بالمدينة ، وله في البخاري تسعون حديثاً (رضي الله عنهما وهو يحدث
فترة الوحي) أي في حال التحديث عن احتباسه عن النزول (فقال) رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم (في حديثه بينا) أصله بين فأشبع فتحة النون
فصارت ألفاً وهي ظرف زمان مكفوف بالألف عن الإضافة إلى المفرد ،
والتقدير بحسب الأصل بين أوقات (أنا أَمْشِي) وجواب بينا قوله (إذ سمعت
صوتاً من السماء) أي في أثناء أوقات المشي فاجأني السماع (فرفعت بصري
فإذا الملك) جبريل عليه السلام (الذي جاءني بحجاء جالس) أي شاهد
أو حاضر حال كونه جالساً (على كرسى) بضم الكاف وقد تكسر (بين
السماء والأرض فرعبت منه) بضم الراء وكسر العين ، وللأصيلي بفتح الراء
وضم العين أي فرغت ، دل على بقية بقيت معه من الفزع الأول ثم زالت
بالتدريج (فرجعت) أي إلى أهلي بسبب الرعب (فقلت) لهم (زملوني
زملوني) كذا لأبوي ذر والوقت بالتكرار مرتين ولكريمة والأصيلي مرة
واحدة ، ولمسلم كالمؤلف في التفسير : دثروني . قال الزركشي : وهو أنسب
بقوله (فأنزل الله تعالى) ولأبوي ذر والوقت والأصيلي : عز وجل بدل قوله
تعالى (يا أيها المدثر) إيناساً له وتلطفاً . والتدوير والتزميل بمعنى واحد .
والمعنى : يا أيها المدثر بشيابه . وعن عكرمة : المدثر بالنبوة وأعبائها (قم
فأنذر) أي حذر من العذاب من لم يؤمن بك . وفيه دلالة على أنه أمر بالإنذار

عقب نزول الوحي للإتيان بفاء التعقيب ، واقتصر على الإنذار لأن التبشير إنما يكون لمن دخل في الإسلام ولم يكن إذ ذاك من دخل فيه (إلى قوله والرجز) أى الأوثان (فاهجر) زاد الأربعة الآية ، وقد أوضحنا تفسير هذه الآية في كتابنا فتح البيان في مقاصد القرآن (فحمى) بفتح الحاء وكسر الميم ، أى فبعد نزول هذه الآية كثر (الوحي) أى نزوله ، وفيه مطابقة لتعبيره عن تأخره بالفتور إذ لم ينته إلى انقطاع كلى فيوصف بالضد وهو البرد (وتتابع) وعن الكشمينى : وتواتر ، وهما بمعنى ، وإنما لم يكتف بحمى لأنه لا يستلزم الاستمرار والدوام والتواتر وهو مجيء الشيء يتلو بعضه بعضاً من غير تخلل ، وخرج المصنف حديث الباب في التاريخ عن عائشة ثم عن جابر ، وزاد فيه بعد قوله تتابع قال عروة : وماتت خديجة قبل أن تفرض الصلاة ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : رأيت لخديجة بيتاً - أى فى الجنة - من قصب أى لؤلؤ ، لاصخب فيه ولا نصب . ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون . وأخرجه البخارى فى الأدب والتفسير ، ومسلم أيضاً فيه .

الحديث الخامس

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ » ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً ، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَرِّكُهُمَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ، قَالَ جَمَعَهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأَهُ ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ، قَالَ فَاسْتَمِعَ لَهُ وَأَنْصَتَ ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا آتَاهُ جِبْرِيلُ اسْتَمَعَ فَإِذَا أَنْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَرَأَهُ .

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما) وهو عبد الله الحبر ترجمان القرآن أبو الخلفاء وأحد العبادلة الأربعة المتوفى بعد أن عمى بالطائف سنة ثمان وستين وهو ابن إحدى وسبعين سنة على الصحيح في أيام ابن الزبير ، وله في البخاري مائتا حديث وسبعة عشر حديثاً (في قوله تعالى) وللأصلي عز وجل (لا تحرك به) أي القرآن (لسانك لتعجل به) ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يعالج من التنزيل) القرآن ليثقله عليه (شدة) والمعالجة محاولة الشيء بمشقة (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (مما) أي ربما كان قاله في المصابيح (يحرك) زاد في بعض الأصول به (شفثيه) بالثنية ، أي كثيراً ما كان يفعل ذلك ، قاله القاضي عياض كالسرقسطي ، وكان يكثر من ذلك حتى لا ينسى أو لحلاوة الوحي في لسانه . وقال الكرماني : أي كان العلاج ناشئاً من تحريك الشفتين ، أي مبدأ العلاج منه ، أو ما بمعنى من الموصولة ، وأطلقت على من يعقل مجازاً ، أي وكان ممن يحرك ، وتعقب بأن الشدة حاصلة قبل التحريك ، وأجيب بأنها وإن كانت كذلك إلا أنها لم تظهر إلا بتحريك الشفتين ، إذ هي أمر باطن لا يدركه الرأي إلا به . قال سعيد ابن جبير (فقال ابن عباس) رضي الله عنهما (فأنا أحرکہما) أي شفثي

(لك) كذا للأربعة ، وفي النسخة اليونانية لكم (كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحركهما) والجملة هذه إلى قوله فأُنزل الله معترضة بالفاء وفائدتها زيادة البيان في الوصف على القول (وقال سعيد) هو ابن جبير (أنا أحركهما كما رأيت ابن عباس يحركهما فحرك شفثيه) وإنما قال كما رأيت لأنه رأى ذلك منه من غير نزاع ، بخلاف ابن عباس فإنه لم ير النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الحالة لسبق نزول آية القيامة على مولده إذ كان قبل الهجرة بثلاث سنين ونزول الآية في بدء الوحي كما هو ظاهر صنيع المؤلف حيث أورده هنا ، ويحتمل أن يكون أخبره أحد من الصحابة أنه رآه صلى الله عليه وآله وسلم يحركهما أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر ابن عباس بذلك بعد فرآه ابن عباس حينئذ . نعم ورد ذلك صريحاً في مسند أبي داود الطيالسي ولفظه : قال ابن عباس فأنا أحرك لك شفثي كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحركهما . وهذا الحديث يسمى المسلسل بتحريك الشفة لكنه لم يتصل تسلسله ، ثم عطف على قوله كان يعالج قوله (فأُنزل الله تعالى) ولأبوى ذر والوقت : عز وجل (لا تحرك) يا محمد (به) أى بالقرآن (لسانك) قبل أن يتم وحيه (لتعجل به) لتأخذه على عجلة مخافة أن يتفقت منك . وعن الشعبي : عجل به من حبه إياه . ولا تنافي بين محبته إياه والشدة التي تلحقه في ذلك (إن علينا جمعه وقرآنه) أى قراءته . وفي الفتح : لا منافاة بين قوله يحرك شفثيه وبين قوله في الآية لا تحرك به لسانك ، لأن تحريك الشفتين بالكلام المشتمل على الحروف التي لا ينطق بها إلا اللسان يلزم منه تحريك اللسان ، أو اكتفى بالشفثين وحذف اللسان لوضوحه لأنه الأصل في النطق والأصل حركة الفم ، وكل من الحركتين ناشيء عن ذلك ، وهو مأخوذ من كلام الكرماني ، وتعقبه العيني بأن الملازمة بين التحريكين ممنوعة على ما لا يخفى ، وتحريك الفم مستبعد بل مستحيل لأن الفم اسم لما يشتمل عليه الشفتان ، وعند الإطلاق لا يشتمل على الشفتين ولا على اللسان لا لغة ولا عرفاً بل هو من باب الاكتفاء والتقدير فكان ممن يحرك به شفثيه ولسانه على حد : « سراييل تقيكم الحر » . أى والبرد . وفي تفسير ابن جرير الطبري كالمؤلف في تفسير سورة القيامة عن ابن أبي عائشة : ويحرك به لسانه وشفثيه فجمع بينهما (قال) ابن عباس في تفسير جمعه (جمعه) بفتح الميم

والعين (لك صدرك) بالرفع ، كذا في أكثر الروايات وهي في اليونانية للأربعة أى جمعه الله في صدرك ، وفيه إسناد الجمع إلى الصدر بالحجاز على حد : أنبت الربيع البقل. أى أنبت الله في الربيع البقل واللام للتعليل أو للتبيين . ولأبوى ذر والوقت وابن عساكر : جمعه لك صدرك صدرك بسكون الميم وضم العين مصدراً ورفع راء فاعل به ، ولكريمة والحموى : جمعه لك في صدرك بفتح الجيم وإسكان الميم وزيادة في ، وهو يوضح الأول . وفي رواية أبوى ذر والوقت وابن عساكر أيضاً مما في الفرع كأصله : جمعه له بإسكان الميم أى جمعه تعالى للقرآن صدرك . وللأصيلي وحده : جمعه له في صدرك بزيادة في (و) قال ابن عباس أيضاً في تفسير قرآنه : أى (تقرأه) بفتح الهزرة في اليونانية . وقال البيضاوى : إثبات قرآنه في لسانك ، وهو تعليل للنهى (فإذا قرأناه) بلسان جبريل عليك (فاتبع قرآنه قال) ابن عباس في تفسيره : فاتبع أى (فاستمع له) ولأبى الوقت : فاتبع قرآنه فاستمع له من باب الافتعال المقتضى للسعى في ذلك ، أى لا تكون قراءتك مع قراءته بل تابعة لها متأخرة عنها (وأنصت) من أنصت أو نصت إذا سكت ، واستمع للحديث أى تكون حال قراءته ساكناً ، والاستماع أخص من الإنصات ، لأن الاستماع الإصغاء والإنصات السكوت ولا يلزم من السكوت الإصغاء .

(ثم إن علينا بيانه) فسرهُ ابن عباس بقوله (ثم إن علينا أن تقرأه) وفسره غيره ببيان ما أشكل عليك من معانيه ، قال : وهو دليل على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب أى لكن لا عن وقت الحاجة وهو الصحيح عند الأصوليين ، ونص عليه الشافعى لما تقتضيه ثم من التراخي ، وأول من استدل لذلك بهذه الآية القاضى أبو بكر الطيب وتبعوه ، وهذا لا يتم إلا على تأويل البيان بتبيين المعنى وإلا فإذا حمل على أن المراد استمرار حفظه له بظهوره على لسانه فلا . قال الآمدى : يجوز أن يراد بالبيان الإظهار لا بيان الحمل ، ويؤيد ذلك أن المراد جميع القرآن والحمل بعضه ولا اختصاص لبعضه بالأمر المذكور دون بعض . وقال أبو الحسن البصرى : يجوز أن يراد بالبيان التفصيلى ولا يلزم منه جواز تأخير البيان الإجمالى فلا يتم الاستدلال وتعقب باحتمال إرادة المعنيين الإظهار والتفصيل وغير ذلك ، ، لأن قوله بيانه جنس مضاف فيعم جميع أصنافه من إظهاره وتبيين أحكامه وما يتعلق بها من

تخصيص وتقييد ونسخ وغير ذلك . وهذه الآية كقوله تعالى في سورة طه :
« ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه » ، فهناك عن الاستعجال في
تلقي الوحي من الملك ومساوقته في القرآن حتى يتم وحيه .
(فكان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بعد ذلك إذا أتاه جبريل)
ملك الوحي المفضل به على سائر الملائكة (استمع فإذا انطلق جبريل) عليه
السلام (قرأه النبي صلى الله عليه وآله (وسلم كما قرأه) وفي رواية قرأه
أى القرآن ، وفي رواية كما كان قرأ ، والحاصل أن الحالة الأولى جمعه في
صدره والثانية تلاوته والثالثة تفسيره وإيضاحه . ورواة هذا الحديث ما بين
مكي وكوفي وبصري وواسطي وفيه تابعي عن تابعي ، وأخرجه البخاري ،
في التفسير وفصائل القرآن ، ومسلم في الصلاة ، والترمذي ، وقال حسن
صحيح .

الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدَ النَّاسِ ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ ، فَلَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجود الناس) أى كان أجودهم على الإطلاق ، أى أكثرهم جوداً ، والجود : الكرم ، وهو من الصفات الحمودة . وقد أخرج الترمذى من حديث سعد رفعه : إن الله جواد يحب الجود ... الحديث . وله فى حديث أنس رفعه : أنا أجود ولد آدم ، وأجودهم بعدى رجل علم علماً فنشر علمه ، ورجل جاد بنفسه فى سبيل الله (وكان أجود ما يكون) حال كونه (فى رمضان) أى كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متصفاً بالأجودية مدة كونه فى رمضان ، مع أنه أجود الناس مطلقاً ، وقيل التقدير : كان عليه السلام أجود شئ يكون أو وكان جوده فى رمضان أجود شئ يكون ، فجعل الجود متصفاً بالأجودية مجاز كقولهم شعر شاعر . وفى هذه الجملة الإشارة إلى أن جوده عليه السلام فى رمضان يفوق على جوده فى سائر أوقاته (حين يلقاه جبريل) عليه السلام ، إذ فى ملاقاته زيادة ترقية فى المقامات وزيادة اطلاعه على علوم الله تعالى ولا سيما مع مدارس القرآن (وكان) جبريل (يلقاه) أى النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . وجوز الكرماني أن يكون الضمير المرفوع للنبي والمنصوب لجبريل ، ورجح الأول العينى لقريظة قوله حين يلقاه جبريل (فى كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن) فبمجموع ما ذكر من رمضان ومدارس القرآن وملاقة جبريل يتضاعف جوده لأن الوقت موسم الخيرات ، لأن نعم الله على عباده تربوفه على غيره ، وإنما دارسه بالقرآن لكى يتقرر عنده ويرسخ أتم رسوخ فلا ينساه وكان هذا إنجاز وعده تعالى لرسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حيث قال له : « سنقرؤك فلا تنسى » . وفى الفتح : الحكمة فيه أن مدارس القرآن تجدد له العهد بمزيد غنى النفس ، والغنى سبب الجود ، والجود فى الشرع إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي ،

وهو أعم من الصدقة . اهـ . وقال الطيبي : فيه تخصيص بعد تخصيص على سبيل الترقى ، فضل أولاً جوده مطلقاً على جود الناس كلهم ، ثم فضل ثانياً جود كونه في رمضان مطلقاً ، ثم شبه جوده بالريح ، فقال (فلرسول الله أجود بالخير من الريح المرسله) أى المطلقة يعنى إنه في الإسراع بالجود أسرع من الريح ، وعبر بالمرسله إشارة إلى دوام هبوبها بالرحمة وإلى عموم النفع بجوده عليه الصلاة والسلام ، كما تعم الريح المرسله جميع ما تهب عليه . وفيه جواز المبالغة في التشبيه ، وجواز تشبيه المعنوى بالمحسوس ليقرب لفهم سامعه ، وذلك أنه أثبت له أولاً وصف الأجودية ، ثم أراد أن يصفه بأزيد من ذلك ، فشبه جوده بالريح المرسله بل جعله أبلغ منها في ذلك ، لأن الريح قد تسكن وفيه استعمال أفعال التفضيل في الإسناد الحقيقي والمجازي ، لأن الجود منه صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة ومن الريح مجاز ، فكأنه استعار للريح جوداً باعتبار مجيئها بالخير . وهذا وإن كان لا يتغير به المعنى المراد من الوصف بالأجودية إلا أنه تفوت به المبالغة ، لأن المراد وصفه بزيادة الأجودية على الريح مطلقاً . وحكمة المدرسة ليكون ذلك سنة في عرض القرآن على من هو أحفظ منه والاجتماع عليه والإكثار منه . وقال الكرماني : لتجويد لفظه . وقال غيره : لتجويد حفظه . وتعقب بأن الحفظ كان حاصلًا له ، والزيادة فيه تحصيل ببعض المجالس ، وإنه يجوز أن يقال رمضان ، من غير إضافة ، وغير ذلك مما يظهر بالتأمل ، وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والعننة والتحويل ، وفيه عدد من المرازقة . وأخرجه البخارى أيضاً في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفصائل القرآن وبدء الخلق ، ومسلم في فضائل النبوة .

قال النووي : في الحديث فوائد منها : الحث على الجود في كل وقت والزيادة منها في رمضان وعند الاجتماع بأهل الصلاح ، وفيه زيارة الصلحاء وأهل الخير وتكرار ذلك إذا كان المزور لا يكرهه ، واستحباب الإكثار من القراءة في رمضان ، وكونها أفضل من سائر الأذكار ، إذ لو كان الذكر أفضل أو مساوياً لفعله . قال الحافظ ابن حجر : وفيه إشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان ، ولأن نزوله إلى السماء الدنيا جملة واحدة كان في رمضان ، كما ثبت من حديث ابن عباس : فكان جبريل يتعاهده في كل سنة فيعارضه بما نزل عليه من رمضان إلى رمضان فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه به مرتين ، كما ثبت في الصحيح عن فاطمة رضي الله عنها ، وبهذا يجاب من سأل عن مناسبة إيراد الحديث في هذا الباب ، والله أعلم بالصواب .

الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ هِرْقَلَ
أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ كَانُوا تُجَارًا بِالشَّامِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَادًّا فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ فَاتَوْهُ
وَهُمْ بِبَيْلِيَاءَ فَدَعَاهُمْ وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ ثُمَّ دَعَاهُمْ فَدَعَا لِلتَّرْجُمَانِ
فَقَالَ أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ
فَقُلْتُ أَنَا أَقْرَبُهُمْ ، فَقَالَ : أَدْنُوهُ مِنِّي وَقَرِّبُوا أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ
ظَهْرِهِ ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ قُلْ لَهُمْ إِنِّي سَأِيلُ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ فَإِنْ كَذَّبَنِي
فَكَذِّبُوهُ فَوَاللَّهِ لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثُرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَّبْتُ عَنْهُ ، ثُمَّ كَانَ
أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ : كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ ؟ قُلْتُ : هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ
قَالَ : فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ ؟ قُلْتُ لَا ، قَالَ : فَهَلْ كَانَ
مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ ؟ قُلْتُ لَا ، قَالَ : فَأَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ ؟
قُلْتُ : ضَعَفَاؤُهُمْ ، قَالَ : أَيْزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ ؟ قُلْتُ : بَلْ يَزِيدُونَ .
قَالَ : فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخَطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ؟ قُلْتُ لَا ،
قَالَ : فَهَلْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ ؟ قُلْتُ لَا ؟ قَالَ :
فَهَلْ يَغْدِرُ ؟ قُلْتُ لَا ، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَأَنْدَرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا ،
وَلَمْ يُمَكِّنِي كَلِمَةً أَدْخُلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ ، قَالَ : فَهَلْ
قَاتَلْتُمُوهُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ ؟ قُلْتُ : الْحَرْبُ
بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ ، قَالَ : فَمَاذَا يَأْمُرُكُمْ ؟ قُلْتُ
يَقُولُ : أَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَاتْرَكُوا مَا كَانَ يَعْبُدُ
آبَاؤُكُمْ ، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعِفَافِ وَالصَّلَةِ ، فَقَالَ
لِلتَّرْجُمَانِ : قُلْ لَهُ إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ ،
وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ

هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا ، فَقُلْتُ : لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ لَقُلْتُ رَجُلٌ يُتَأَسَّى بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا ، فَقُلْتُ : لَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ ، قُلْتُ : رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ ، وَسَأَلْتُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضَعُفَاؤُهُمْ فَذَكَرْتَ أَنَّ ضَعَفَاءَهُمْ اتَّبَعُوهُ وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ ، وَسَأَلْتُكَ أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ ، وَسَأَلْتُكَ أَيَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخَطَةً لِيَدِينَهُ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بِشَاشَتِهِ الْقُلُوبَ ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ ، وَسَأَلْتُكَ بِمَا يَأْمُرُكُمْ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَنْهَاهُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعِفَافِ ، فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا ، فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمِي هَاتَيْنِ وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ فَلَوْ أَعْلَمْتُ أَنِّي أَخْلَصْتُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّسْتُ لِقَاءَهُ ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي بُعِثَ بِهِ دَحِيَّةٌ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى ، فَدَفَعَهُ إِلَى هِرْقَلٍ ، فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، إِلَى هِرْقَلٍ عَظِيمِ الرُّومِ ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى ، أَمَّا بَعْدُ : فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ أَسْلِمَ تَسْلَمَ يُؤْتِيكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْيَرِيسِينَ ، وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ قَالَ قَالَ أَبُو سُفْيَانَ فَلَمَّا قَالَ مَا قَالَ وَفَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ كَثُرَ

عِنْدَهُ الصَّخْبُ وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ وَأُخْرِجْنَا فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي لَقَدْ أَمَرَ
أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ إِنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْطَرِ فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا أَنَّهُ
سَيُظْهِرُهُ حَتَّى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَكَانَ ابْنُ النَّاطُورِ صَاحِبَ إِيلِيَاءَ
وَهِرْقُلَ أُسْقِفَ عَلَى نَصَارَى الشَّامِ يُحَدِّثُ أَنَّ هِرْقُلَ حِينَ قَدِمَ إِيلِيَاءَ
أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ فَقَالَ لَهُ بَعْضُ بَطَارِقَتِهِ قَدِ اسْتَنْكَرْنَا هَيْئَتَكَ ،
قَالَ ابْنُ النَّاطُورِ وَكَانَ هِرْقُلُ حَزَاءً يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ فَقَالَ لَهُمْ حِينَ
سَأَلُوهُ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ أَنَّ مَلِكَ الْخِتَانِ قَدْ
ظَهَرَ ، فَمَنْ يَخْتَنُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ؟ قَالُوا لَيْسَ يَخْتَنُ إِلَّا الْيَهُودُ ،
فَلَا يَهْمُكَ شَأْنُهُمْ وَاسْكُتْ إِلَى مَدَائِنِ مُلْكِكَ فَيَقْتُلُونَ مَنْ فِيهِمْ مِنْ
الْيَهُودِ ، فَبَيِّنَا هُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ أَتَى هِرْقُلُ بِرَجُلٍ أَرْسَلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانَ
يُخْبِرُ عَنْ خَبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا اسْتَخْبِرَهُ هِرْقُلُ قَالَ
أَذْهَبُوا فَانْظُرُوا أَمْخَتَيْنِ هُوَ أَمْ لَا ؟ فَانْظُرُوا إِلَيْهِ فَحَدَّثُوهُ أَنَّهُ مُخْتَتِنٌ ،
وَسَأَلَهُ عَنِ الْعَرَبِ ، فَقَالَ هُمْ يَخْتَتِنُونَ فَقَالَ هِرْقُلُ هَذَا مَلِكُ هَذِهِ الْأُمَّةِ
قَدْ ظَهَرَ ، ثُمَّ كَتَبَ هِرْقُلُ إِلَى صَاحِبِ لَهُ بِرُومِيَّةٍ وَكَانَ نَظِيرُهُ فِي الْعِلْمِ
وَسَارَ هِرْقُلُ إِلَى حِمَصَ فَلَمْ يَرَمْ حِمَصَ حَتَّى أَتَاهُ كِتَابٌ مِنْ صَاحِبِهِ يُوَافِقُ
رَأَى هِرْقُلَ عَلَى خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُ نَبِيٌّ فَأَذِنَ هِرْقُلُ
لِعُظَمَاءِ الرُّومِ فِي دَسْكَرِهِ لَهُ بِحِمَصَ ، ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِهَا فَعُلِّقَتْ ، ثُمَّ
أَطْلَعَ فَقَالَ يَا مَعْشَرَ الرُّومِ هَلْ لَكُمْ فِي الْفَلَاحِ وَالرُّشْدِ وَأَنْ يَشْبِتَ مُلْكُكُمْ
فَتُبَايَعُوا هَذَا الرَّجُلَ ، فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمُرِ الْوَحْشِ إِلَى الْأَبْوَابِ فَوَجَدُوهَا
قَدْ غُلِّقَتْ ، فَلَمَّا رَأَى هِرْقُلُ نَفَرَتَهُمْ وَأَيَسَ مِنَ الْإِيمَانِ قَالَ رُدُّوهُمْ عَلَيَّ
وَقَالَ إِنِّي قُلْتُ مَقَالَتِي آتِنَا أَخْتَبِرُ بِهَا شِدَّتَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ فَقَدْ رَأَيْتُ ،
فَسَجَدُوا لَهُ وَرَضُوا عَنْهُ ، فَكَانَ ذَلِكَ آخِرَ شَأْنِ هِرْقُلَ .

(وعنه) أى عن ابن عباس (رضى الله عنه أن أبا سفيان) بثلاثين السين
يكنى أبا حنظلة واسمه صخر بالمهملة ثم المعجمة (ابن حرب) بالمهملة والراء
ثم الموحدة ابن أمية ، ولد قبل الفيل بعشر سنين وأسلم ليلة الفتح وشهد الطائف
وحنيناً ، وفقت عينه فى الأولى والأخرى يوم اليرموك ، وتوفى بالمدينة
سنة إحدى أو أربع وثلاثين وهو ابن ثمان وثمانين سنة ، وصلى عليه عثمان
رضى الله عنه (أخبره أن) أى بأن (هرقل) بكسر الهاء وفتح الراء كدمشق ،
وهو غير منصرف للعجمة والعلمية ، وحكى فيه هرقل بسكون الراء وكسر
القاف كخندف ، والأول هو الأشهر والثانى حكاها الجوهري واقتصر عليه
صاحب الموعب والقزاز ولقبه قيصر ، قاله الشافعى ، وهو أول من ضرب
الدنانير ، وملك الروم إحدى وثلاثين سنة ، وفى ملكه توفى النبي صلى الله
عليه وسلم (أرسل إليه) أى إلى أبى سفيان حال كونه (فى) أى مع (ركب)
جمع راكب كصحب وصاحب وهم أولو الإبل العشرة فما فوقها (من قريش)
من لبيان الجنس أو للتبويض ، وكان عدد الركب ثلاثين رجلاً كما عند الحاكم
فى الإكليل ، وعند ابن السكن نحو من عشرين ، وعند أبى شعبة بإسناد صحيح
إلى سعيد بن المسيب أن المغيرة بن شعبة منهم ، واعترضه البلقيني بسبق إسلام
المغيرة ، فإنه أسلم عام الخندق ، فيبعد أن يكون حاضراً ويسكت مع كونه
مسلماً (و) الحال أنهم (كانوا تجاراً) بالضم والتشديد على وزن كفار
وبالكسر والتخفيف على وزن كلاب ، وهو الذى فى الفرع كأصله ، جمع
تاجر ، أى متلبسين بصفة التجارة (بالشام) بالهمز وقد يترك وقد تفتح
السين مع المد (فى المدة التى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماد)
بتشديد الدال من مادد فأدغم الأول فى الثانى من المثليين ، وهو مدة صلح
الحديبية سنة ست التى ماد (فيها أبا سفيان) زاد الأصيلي : ابن حرب
(وكفار) أى مع كفار (قريش) على وضع الحرب عشر سنين كما فى
السيرة ، وعند أبى نعيم أربع ، وكذا أخرجه الحاكم فى البيوع من المستدرک
والأول أشهر ، لكنهم نقضوا ، فغزاهم سنة ثمان (فأتوه) أى أرسل إليهم
فى طلب إتيان الركب ، فجاء الرسول بطلب إتيانهم فوجدهم بغزة وكانت
وجه متجرهم كما فى الدلائل لأبى نعيم ، فأتوه ، وكذا رواه ابن إسحق فى
المغازى عن أبى سفيان ، ووقع عند المؤلف فى الجهاد أن الرسول وجدهم

ببعض الشام (وهم) بالميم أى هرقل وجماعته ، ولأبوى الوقت وذو عن
الكشميين والأصيلي هو (بإيلياء) بوزن كبرياء ، وبالقصص حكاة البكرى
وإلياء ، قال البرماوى بوزن إعطاء وإيلاء مثله لكن بتقديم الياء على اللام ،
حكاة النووى واستغربه ، وإيليا بتشديد الياء الثانية والقصص ، حكاة البرماوى
عن جامع الأصول ورأيته فى النهاية ، والإيلياء بالألف واللام ، كذا نقله
النووى فى شرح مسلم عن مسند أبى يعلى الموصلى واستغربه ، قيل معناه بيت
الله ، وهو بيت المقدس ، والباء بمعنى فى ، وفى الجهاد عند المؤلف ، أن
هرقل لما كشف الله عنه جنود فارس مشى من حمص إلى إيلياء شكراً لله ،
وزاد ابن إسحق عن الزهرى أنه كان تبسط له البسط وتوضع عليها الرياحين
فيمشى عليها ، ونحوه لأحمد من حديث ابن أخى الزهرى عن عمه ، وكان
سبب ذلك ما رواه الطبرى وابن عبد الحكم ملخصها أن كسرى أغزى جيشه
بلاد هرقل فخرّبوا كثيراً من بلاده ثم استبسطاً كسرى أميره فأراد قتله
وتولية غيره فاطلع أميره على ذلك فباطن هرقل واصططح معه على كسرى
وانهزم عنه بجنود فارس ، فمضى هرقل إلى بيت المقدس شكراً لله تعالى
على ذلك ، واسم الأمير المذكور شهر براز ، واسم الغير الذى أراد كسرى
تأميره فرحان . كذا فى الفتح .

(فدعاهم) هرقل حال كونه (فى مجلسه) وللمصنف فى الجهاد :
فأدخلنا عليه فإذا هو جالس فى مجلس ملكه وعليه التاج (وحوله) بالنصب
لأنه ظرف مكان وهو خبر المبتدأ الذى هو (عطاء الروم) وهم من ولد
عمص بن إسحق بن إبراهيم على الصحيح ، ودخل فيهم طوائف من العرب
من تنوخ وبهراء وغيرهم من غسان كانوا بالشام ، فلما أجلاهم المسلمون
دخلوا بلاد الروم واستوطنوها فاختلطت أنسابهم ، وعند ابن السكن :
وعنده بطارقة والقسيسون والرهبان (ثم دعاهم) ليس بتكرار معناه أمر
بإحضارهم ، فلما حضروا وقعت مهلة ، ثم استدناهم كما أشعر بها الأداة
الدالة عليها (ودعا ترجمانه) وللمستملى بالترجمان بفتح التاء وضم الجيم
ورجحه النووى فى شرح مسلم ، ويجوز ضم التاء اتباعاً وكذا فتح الجيم مع
فتح أوله ، حكاة الجوهرى ، ولم يصرحوا بضم أوله وفتح الجيم ، وهو
المعبر والمفسر عن لغة بلغة ، وهو معرب ، وقيل عربى ، يعنى أرسل
(ه - عون البارى - ج ١)

رسولاً أحضره بصحبته ، أو كان حاضراً واقفاً في المجلس كما جرت به عادة ملوك الأعاجم ، ثم أمره بالجلوس إلى جنب أبي سفيان ليعبر عنه بما أراد ولم يسم الترجمان ، ثم قال هرقل للترجمان : قل لهم أيكم أقرب (فقال) الترجمان (أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل) ضمن أقرب معنى أقعد فعدها بالياء وعند مسلم كالمؤلف في آل عمران : من هذا الرجل ، وهو على الأصل ، وفي الجهاد : إلى هذا الرجل ، ولا إشكال فيها فإن أقرب يتعدى إلى ، قال تعالى : « نحن أقرب إليه » ، والمفضل عليه محذوف ، أى من غيره ، وزاد ابن السكن : الذى خرج بأرض العرب (الذى يزعم) وعند ابن إسحق عن الزهرى يدعى (أنه نبي فقال) بالفاء ، ولأبي الوقت وابن عساكر والأصيلي : قال (أبو سفيان قلت) وفي رواية فقلت (أنا أقربهم نسباً) وللأصيلي : أنا أقربهم به نسباً ، أى من حيث النسب ، وأقربية أبي سفيان لكونه من بنى عبد مناف وهو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولأبي سفيان ، وخص هرقل الأقرب لكونه أخرى بالاطلاع على ظاهره وباطنه أكثر من غيره ، ولأن الأبعد لا يؤمن أن يقدح في نسبه بخلاف الأقرب ، لكن قد يقال إن القريب منهم في الإخبار عن نسب قريبه بما يقتضى شرفاً وفخراً ولو كان عدواً له لدخوله في شرف النسب الجامع لهما . وفي رواية ابن السكن : فقالوا هذا أقربنا به نسباً هو ابن عمه أخى أبيه : وقد أوضح ذلك المصنف في الجهاد بقوله : ما قرابتك منه ؟ قلت هو ابن عمي . قال أبو سفيان : ولم يكن في الركب من بنى عبد مناف غيري . اهـ . (فقال) أى هرقل ، وللأصيلي وابن عساكر وأبي ذر عن الحموى قال (أدنوه مني) وإنما أمر بإدناء أبي سفيان يمعن في السؤال ويشفي غليله (وقربوا أصحابه فاجعلوهم عند ظهره) لئلا يستحيوا أن يواجهوه بالتكذيب إن كذب ، كما صرح به الواقدي في روايته (ثم قال) هرقل (لترجمانه قل لهم) أى لأصحاب أبي سفيان (إني سائل هذا) أى أبا سفيان (عن هذا الرجل) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأشار إليه إشارة القريب لقرب العهد بذكره أولاً لأنه معهود في أذهانهم (فإن كذبنى) بالتخفيف ، أى إن نقل إلى الكذب (فكذبوه) بالتشديد . قال التيمي : كذب بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين مثل صدق ، تقول : كذبنى الحديث وصدقني الحديث ، وكذب بالتشديد يتعدى إلى مفعول واحد ،

وهما من غرائب الألفاظ لمخالفتها الغالب ، لأن الزيادة تناسب الزيادة وبالعكس ، والأمر هنا بالعكس (قال) أى أبو سفيان ، وسقط لفظ قال لكريمة وأبى الوقت ، وكذا هى ساقطة من اليونانية مطلقاً فأشكل ظاهره وبإثباته يزول الإشكال (فوالله لولا الحياء) وفى نسخة كريمة لولا أن الحياء (من أن يأتروا على) بضم المثلثة وكسرها وعلى بمعنى غنى أى رفقتى يروون غنى (كذباً) بالتكثير وفى غير الفرع وأصله الكذب فأعاب به لأنه قبيح ولو على عدو (لكذب عنه) أى لأخبرت عن حاله بكذب لبغضى إياه ، وللأصيلي وأبوى الوقت وذو عن الحموى : لكذبت عليه ، وفيه دليل على أنهم كانوا يستقبحون الكذب إما بالأخذ عن الشرع السابق أو بالعرف . وفى قوله يأتروا دون قوله يكذبوا دليل على أنه كان واثقاً منهم بعدم التكذيب إن لو كذب لاشتراكه مع فى عداوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لكنه ترك ذلك استحياء وأنفة من أن يتحدثوا بذلك بعد أن يرجعوا فيصير عند سامعى ذلك كذباً ، وفى رواية ابن إسحق التصريح بذلك ولفظه : فوالله لو قد كذبت ما ردوا على ولكنى كنت امرأ سيدة أكرم عن الكذب وعلمت أن أيسر ما فى ذلك إن أنا كذبت أنه يحفظوا ذلك غنى ثم يتحدثوا به فلم أكذبه ، وزاد ابن إسحق فى روايته : قال أبو سفيان : فوالله ما رأيت من رجل قط كان أدهى من ذلك الأقف ، يعنى هرقل (ثم كان أول ما سألتى عنه) بنصب أول وبه جاءت الرواية ويجوز رفعه على الإسمية لكان ، وذكر العينى وروده رواية ولم يصرح به فى الفتح (أن قال كيف نسبه) عليه الصلاة والسلام (فيكم) أى ما حال نسبه ، أهو من أشرافكم أم لا (قلت هو فينا ذو نسب) أى صاحب نسب عظيم ، فالتنوين للتعظيم ، وأشكل هذا على بعض الشارحين ، وهذا وجهه (قال) هرقل (فهل قال هذا القول منكم) أى من قريش أو العرب ، ويستفاد منه أن الشفاهى يعم لأنه لم يرد المخاطبين فقط ، وكذا قوله فهل قاتلتموه ، وقوله بماذا يأمركم ، كما سيأتى (أحد قط) بتشديد الطاء المضمومة مع فتح القاف وقد يضمن وقد تخفف الطاء وتفتح القاف ولا يستعمل إلا فى الماضى المنقضى ، واستعمل هنا بغير أداة النفي وهو نادر ، وأجيب بأن الاستفهام حكمه حكم النفي ، كأنه قال : هل قال هذا القول أحد أو لم يقله أحد قط (قبله) بالنصب على الظرفية . وللأصيلي

والكشميينى وكريمة وابن عساكر مثله بدل قوله قبله ، وحينئذ يكون بدلا من قوله هذا القول ، قال أبو سفيان (قلت لا) أى لم يقله أحد قبله (قال) هرقل (فهل كان من آباءه من) بكسر الميم حرف جر (ملك) بفتح الميم وكسر اللام صفة مشبهة ، وهذه رواية كريمة والأصيل وأبى الوقت وابن عساكر ورواه ابن عساكر فى نسخة وأبو ذر عن الكشميينى : من بفتح الميم اسم موصول وملك فعل ماض ، ولأبى ذر كما فى الفتح ، فهل كان من آباءه ملك بإسقاط من والأول أشهر وأرجح ، والمعنى فى الثلاثة واحد (قلت لا قال) هرقل (فأشراف الناس يتبعونه أم ضعفاؤهم) وعند المؤلف فى التفسير أيتبعه أشراف الناس بإثبات همزة الاستفهام ، وللأربعة : فأشراف الناس اتبعوه . قال أبو سفيان (قلت) ولغير الأربعة : فقلت (بل ضعفاؤهم) أى اتبعوه . والشرف : علو الحسب والمجد والمكان العالى ، وقد شرف بالضم فهو شريف ، وقوم شرفاء وأشراف ، والمراد هنا أهل النخوة والتكبر منهم لا كل شريف حتى لا يزد مثل أبى بكر وعمر وأمثالهما ممن أسلم قبل هذا السؤال . كذا فى الفتح وتعقبه العيني بأن العمرين وحزة كانوا من أهل النخوة . فقول أبى سفيان جرى على الغالب ، ووقع فى رواية ابن إسحق : تبعه منا الضعفاء والمساكين والأحداث ، وأما ذوو الأنساب والشرف فما تبعه منهم أحد . قال الحافظ : وهو محمول على الأكثر الأغلب (قال) هرقل (أيزيدون أم ينقصون) بهمزة الاستفهام ، وفى رواية سورة آل عمران بإسقاطها ، وجزم ابن مالك بجوازه مطلقاً خلافاً لمن خصه بالشعر . قال أبو سفيان (قلت بل يزيدون قال) هرقل (فهل يرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه) سخطة بضم أوله وفتححه . كذا فى الفتح ، وتعقبه العيني فقال : السخطة بالتاء إنما هى بالفتح فقط ، والسخط بلا تاء يجوز فيه الضم والفتح مع أن الفتح يأتى بفتح الخاء ، والسخط بالضم يجوز فيه الوجهان : ضم الخاء معه وإسكانها . انتهى . وفى رواية الحموى والمستملى : سخطة بضم السين وسكون الخاء . وأخرج بهذا من ارتد مكرهاً أولاً سخط لدين الإسلام بل لرغبة فى غيره كحظ نفسانى كما وقع لعبيد الله بن جحش ، أى فهل يرتد أحد منهم كراهة وعدم رضاء أو ساخطاً . قال أبو سفيان (قلت لا) وإنما سأل عن الارتداد لأن من دخل على بصيرة فى أمر محقق لا يرجع عنه

بخلاف من دخل في أباطيل (قال) هرقل (فهل كنتم تتهمونونه بالكذب) على الناس (قبل أن يقول ما قال) قال أبو سفيان (قلت لا) وإنما عدل عن السؤال عن نفس الكذب إلى السؤال عن التهمة تقريراً لهم على صدقه لأن التهمة إذا انتفت انتفى سببها ، ولهذا عقبه بالسؤال عن الغدر (قال) هرقل (فهل يغدر) أى ينقض العهد . قال أبو سفيان (قلت لا ونحن منه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فى مدة) أى مدة صلح الحديبية أو غيبته وانقطاع أخباره عنا (لا ندرى ما هو فاعل فيها) أى فى المدة وفيه إشارة إلى عدم الجزم بغدره . (قال) أبو سفيان (ولم تمكنى) بالتاء أو الياء (كلمة أدخل فيها شيئاً) أنتقصه به (غير هذه الكلمة) على أن التنقيص هنا أمر نسبي ، لأن من يقطع بعدم غدره أرفع رتبة ممن يجوز وقوع ذلك منه فى الجملة . وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم معروفاً عندهم بالاستقراء من عاداته أنه لا يغدر ، ولكن لما كان الأمر مغيباً لأنه مستقبل أمن أبو سفيان أن ينسب فى ذلك إلى الكذب ، ولهذا أورده على التردد ، ومن ثم لم يعرج هرقل على هذا القدر منه ، وقد صرح ابن إسحق فى روايته بذلك (قال) هرقل (فهل قاتلتموه) نسب ابتداء القتال إليهم ولم ينسبه إليه صلى الله عليه وآله وسلم لما اطلع عليه من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يبدأ قومه بالقتال حتى يقاتلوه . قال أبو سفيان (قلت نعم) قاتلناه (قال) هرقل (فكيف كان قتالكم إياه) وهذا أفصح من قتالكموه باتصال الضمير فلذلك فصله وصوبه العيني تبعاً لنص الزمخشري . قال أبو سفيان (قلت) وللأصيلي قال (الحرب بيننا وبينه سجال) بكسر أوله ، والحرب اسم جنس والسجال اسم جمع ، ولهذا جعل خير حرب ، كذا فى الفتح وتعقبه العيني بأن السجال ليس اسم جمع بل هو جمع وبينهما فرق وجوز أن يكون سجال بمعنى المساجلة فلا يرد السؤال أصلاً ، وفى هذه الجملة تشبيه بليغ شبه الحرب بالسجال مع حذف أداة التشبيه لقصد المبالغة ، كقولك : زيد أسد ، وأراد بالسجال النوب ، يعنى الحرب بيننا وبينه نوب ، نوبة لنا ونوبة له ، كالمستقيين إذا كان بينهما دلو يستقى أحدهما دلوّاً والآخر دلوّاً (ينال منا وننال منه) أى يصيب منا ونصيب منه . أشار أبو سفيان بذلك إلى ما وقع بينهم فى غزوة بدر وغزوة أحد . وقد صرح بذلك أبو سفيان يوم أحد .

قال البلقيني : هذه الكلمة فيها دسيسة أيضاً ، لأنهم لم ينالوا منه صلى الله عليه وآله وسلم قط ، وغاية ما في غزوة أحد أن بعض المقاتلين قتل وكانت العزة والنصرة للمؤمنين . وتعقب بأنه قد وقعت المقاتلة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبينهم قبل هذه القصة في ثلاثة مواطن : بدر وأحد والخندق ، فأصاب المسلمون من المشركين في بدر وعكسه في أحد وأصيب من الطائفتين ناس قليل في الخندق . فصح قول أبي سفيان : يصيب منا ونصيب منه . وحينئذ فلا دسيسة هنا في كلامه كما لا يخفى . والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب .

(قال) هرقل (ما) وفي بعض الأصول بما ، وفي نسخة فما (ذا يأمركم) أى ما الذى يأمركم به ، وفيه دلالة على أن الرسول من شأنه أن يأمر قومه . قال أبو سفيان (قلت يقول اعبدوا الله وحده) فيه أن للأمر صيغة معروفة لأنه أتى بقوله اعبدوا الله في جواب ما يأمركم ، وهو من أحسن الأدلة في هذه المسألة لأن أبا سفيان من أهل اللسان وكذلك الراوى عنه ابن عباس بل هو من أفصحهم (ولا تشركوا به شيئاً) بالواو ، وفي رواية المستملئ بإسقاط الواو فتكون تأكيداً لقوله وحده ، وهذه الجملة من عطف المنفى على المثبت وعطف الخاص على العام على حد تنزل الملائكة والروح ، فإن عبادته تعالى أعم من عدم الإشراك به (واتركوا ما يقول آبائكم) من عبادة الأصنام وغيرها فهى كلمة جامعة لترك ما كانوا عليه في الجاهلية ، وإنما ذكر الآباء تنبيهاً على عذرهم في مخالفتهم له لأن الآباء قدوة عند الفريقين ، أى عبدة الأوثان والنصارى (ويأمرنا بالصلاة) المعهودة المفتوحة بالتكبير والمختمة بالتسليم ، وفي نسخة بزيادة الزكاة ، واقتران الصلاة بالزكاة معتاد في الشرع ، وفي يأمرنا بعد قوله يقول اعبدوا الله إشارة إلى أن المغيرة بين الأمرين لما يترتب على مخالفتها ، إذ مخالف الأول كافر والثاني عاص (والصدق) وهو القول المطابق للواقع ، وفي رواية للمؤلف بالصدقة بدل الصدق ، ورجحها البلقيني ، قال الحافظ : ويقويها رواية المؤلف في التفسير والزكاة ، وقد ثبت عنده من رواية أبى ذر عن شيخه الكشمينى والسرخسى اللفظان الصدق والصدقة (والعفاف) بفتح العين ، أى الكف عن المحارم وخوارم المرءة (والصلة) للأرحام ، وهى كل ذى رحم لا تحل

مناكحته لو فرضت الأنوثة مع الذكورة أو كل ذى قرابة، والصحيح عمومه في كل ما أمر الله به أن يوصل كالصدقة والبر والإنعام . قال في التوضيح : من تأمل ما استقرأه هرقل من هذه الأوصاف تبين له حسن ما استوصف أمره واستبرأه من حاله . والله دره من رجل ما كان أعقله لو ساعدته المقادير بتخليد ملكه والأتباع (فقال) هرقل (للترجمان قل له) أى لأبى سفيان (سألتك عن) رتبة (نسبه) فيكم أهو شريف أم لا (فذكرت أنه فيكم ذو) أى صاحب (نسب) شريف عظيم (فكذلك) بالفاء وللأربعة وكذلك (الرسل تبعث في) أشرف (نسب قومها) الظاهر أن إخبار هرقل بالجزم كان عن العلم المقرر عنده في الكتب السالفة (وسألتك هل قال أحد) ولأبى ذر بإسقاط هل (منكم هذا القول) زاد في نسخة قبله (فذكرت أن لا ، فقلت) أى في نفسى وأطلق على حديث النفس قولاً (لو كان أحد قال هذا القول قبله لقلت رجل يأتسى بقول قيل قبله) أى يقتدى ، ولأبى ذر عن الكشميين يتأسى (وسألتك هل كان من آبائه من ملك) وللكشميين من ملك بفتح الميمين (فذكرت أن لا ، قلت) وللأصيلي وابن عساكر والكشميين فقلت (فلو) ولأبى الوقت لو (كان من آبائه من ملك ، قلت رجل يطلب ملك أبيه) قال أبيه بالافراد ليسكون أعذر في طلب الملك بخلاف ما لو قال : ملك آبائه ، أو المراد بالأب ما هو أعم من حقيقته ومجازه . نعم في سورة آل عمران آبائه بالجمع ، وإنما لم يقل هرقل فقلت إلا في هذين الموضعين ، لأن هذين المقامين مقاما فكر ونظر ، بخلاف غيرهما من الأسئلة فإنها مقام نقل ، قال هرقل لأبى سفيان (وسألتك هل كنتم تتهمونونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ، فذكرت أن لا فقد أعرف أنه لم يكن ليذر) اللام فيه لام الجحود للملازمته النفي وفائدتها تأكيد النفي نحو : لم يكن الله ليغفر لهم أى لم يكن ليدع (الكذب على الناس) قبل أن يظهر رسالته (ويكذب) بالنصب (على الله) بعد إظهارها (وسألتك أشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه وهم أتباع الرسل) غالباً لأنهم أهل الاستكانة لا أهل الاستكبار الذين أصروا على الشقاق بغياً وحسداً كأبى جهل وأشياعه إلى أن أهلكهم الله تعالى وأنقذ بعد حين من أراد سعادته منهم ، ويؤيد استشهادهم على ذلك قوله تعالى : « قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون » المفسر بأنهم الضعفاء على الصحيح .

قال هرقل لأبي سفيان (وسألتك أيزيدون أم ينقصون فذكرت أنهم يزيدون وكذلك أمر الإيمان) فإنه لا يزال في زيادة (حتى يتم) بالأمور المعتبرة فيه من صلاة وزكاة وصيام وغيرها ، ولهذا نزل في آخر سنه صلى الله عليه وآله وسلم : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً » . ومنه : « ويأبى الله إلا أن يتم نوره » . قال الحافظ في الفتح : وكذا جرى لأتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لم يزالوا في زيادة حتى كمل بهم ما أراد الله من إظهار دينه وتمام نعمته ، فله الحمد والمنة . انتهى . أقول : وكذا وقع لأهل الحديث النبوى فإنهم لا يزالون يزيدون في أقطار الأرض وأمصارها على قوة أو ضعف حتى ظهر بهم الحق من الباطل وامتاز التحقيق الحقيقى بالاتباع من التقليد المبني على الابتداع والله الحمد .

(وسألتك أيرتد أحد سخطه لدينه بعد أن يدخل فيه فذكرت أن لا وكذلك الإيمان حين) بالنون ، وفي بعض النسخ حتى ، وفي آل عمران : وكذلك الإيمان إذا خالط . قال في الفتح : وهو يرجح أن رواية حتى وهم والصواب حين وهو رواية الأكثر (تخالط) بالثناء (بشاشته القلوب) أى بشاشة الإيمان القلوب التى تدخل فيها . ولحموى والمستملى يخالط بالياء وبشاشة بالنصب والقلوب بالجر على الإضافة أى يخالط الإيمان انشراح الصدور والفرح والسرور ، وزاد المصنف في الإيمان لا يسخطه أحد ، وزاد ابن السكن يزداد به عجباً وفرحاً ، وفي رواية ابن إسحق : وكذلك حلاوة الإيمان لا تدخل قلباً فتخرج منه (وسألتك هل يغدر فذكرت أن لا وكذلك الرسل لا تغدر) لأنها لا تطلب حظ الدنيا الذى لا يبالى طالبه بالغدر بخلاف من طلب الآخرة ولم يعرج هرقل على الدسيسة التى دسها أبو سفيان كما تقدم (وسألتك بما يأمركم فذكرت أنه يأمركم) ذكر ذلك بالاقتضاء لأنه ليس فى كلام أبي سفيان ذكر الأمر بل صيغته (أن تعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئاً) (أنه) (ينهاكم عن عبادة الأوثان) جمع وثن وهو الصنم ، واستفادة هرقل من قوله ولا تشركوا به شيئاً واتركوا ما يقول آبائكم لأن مقولهم الأمر بعبادة الأوثان (و) أنه (يأمركم بالصلاة والصدق والعفاف) وسقط من هذه الرواية إيراد تقرير السؤال العاشر الذى بعده وجوابه ، وقد ثبت الجميع فى رواية المؤلف فى الجهاد . ثم قال هرقل لأبي سفيان (فإن كان ما تقول حقاً) لأن

الخبر يحتمل الصدق والكذب (فسيملك) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (موضع قدمي هاتين) أرض بيت المقدس أو أرض ملكه . قال المازرى : هذه الأشياء التى سأل عنها هرقل ليست قاطعة على النبوة إلا أنه يحتمل أنها كانت عنده علامات على هذا النبي بعينه لأنه قال بعد ذلك (وقد كنت أعلم أنه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (خارج) وما أورده احتمالاً لا جزم به ابن بطال وهو ظاهر ، وفي رواية سورة آل عمران ، فإن كان ما تقول حقاً فإنه نبي . وفي الجهاد : وهذه صفة نبي . ووقع في أمالي المحاملى عن أبي سفيان أن صاحب بصرى أخذه وناساً معه في تجارة ، فذكر القصة مختصرة دون الكتاب ، وزاد في آخرها : قال فأخبرني هل تعرف صورته إذا رأيته ؟ قلت نعم . قال : فأدخلت كنيسة لهم فيها الصور فلم أره ثم أدخلت أخرى فإذا أنا بصورة محمد وصورة أبي بكر (لم) بإسقاط الواو ، ولابن عساكر في نسخة ولم (أكن أظن أنه منكم) أى من قريش أو من العرب (فلو أني أعلم أني) وسقطت أني الأولى في نسخة ، ولأبي الوقت أني (أخلص) بضم اللام أى أصل يقال خلص إلى كذا أى وصل (إليه لتجشمت) بالجيم والشين المعجمة أى لتكلفت الوصول إليه ، وهذا يدل على أنه كان يتحقق أنه لا يسلم من القتل إن هاجر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واستفاد ذلك بالتجربة ، كما في قصة ضغاطر الذى أظهر لهم إسلامه فقتلوه (لقاءه) على ما فيه من المشقة ، وهذا التجشم كما قاله ابن بطال هو الهجرة ، وقد كانت فرضاً قبل الفتح على كل مسلم ، وفي مرسل ابن إسحق عن بعض أهل العلم أن هرقل قال : ويحك والله إنني لأعلم أنه نبي مرسل ولكني أخاف الروم على نفسي ولولا ذلك لاتبعته ، ونحوه عند الطبراني بسند ضعيف ، فقد خاف هرقل على نفسه أن يقتله الروم كما جرى لغيره ، وخفى عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم (لو أسلم من كل ما يخافه ولكن التوفيق بيد الله تعالى) (ولو كنت عنده) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لغسلت عن قدميه) (قاله مبالغة في الخدمة . وفي باب دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم : الناس إلى الإسلام والنبوة ولو كنت عنده لغسلت قدميه . وفي رواية عن عبد الله ابن شداد عن أبي سفيان : لو علمت أنه هو لمشييت إليه حتى أقبل رأسه وأغسل قدميه ، وهي تدل

على أنه كان بقى عنده بعض شك ، وزاد فيها : ولقد رأيت جبهته يتحادر عرقها من كرب الصحيفة ، يعنى لما قرىء عليه الكتاب ، أى كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتثنية قدميه رواية أبوى ذر والوقت وابن عساكر والأصيلي ، وفي رواية قدمه بالإفراد ، وفي اقتصاره على ذكر القدمين إشارة إلى أنه لا يطلب منه إذا وصل إليه سالماً لا ولاية ولا منصباً وإنما يطلب ما يحصل له به البركة .

قال أبو سفيان (ثم دعا) هرقل (بكتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى من وكل ذلك إليه ، ولهذا عدى الكتاب بالياء ، كذا قرره في الفتح ، وقال العيني : الأحسن أن يقال : ثم دعا من أتى بكتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وجوز زيادة الباء أى دعا الكتاب على سبيل المجاز أو ضمن دعا معنى طلب (الذى بعث به دحية) بكسر الدال وفتحها ابن خليفة الكلبي ، صحابى جليل كان من أحسن الناس وجهاً وأسلم قديماً ، يقال : الدحية الرئيس بلغة اليمن ، ومات دحية في خلافة معاوية . ولأبوى ذر والوقت وابن عساكر : بعث به مع دحية وكان في آخر سنة ست بعد أن رجع من الحديبية ، وكان وصوله إلى هرقل في المحرم سنة سبع ، قاله الواقدي (إلى عظيم بصرى) بضم الموحدة مقصوراً مدينة حوران أى أميرها الحارث ابن أبي شمر الغساني (فدفعه إلى هرقل) فيه مجاز لأنه أرسل به إليه صحبة عدى بن حاتم ، كما في رواية ابن السكن في الصحابة ، وكان عدى إذ ذاك نصرانياً ، فوصل به هو ودحية معاً ، فقرأه هرقل بنفسه أو الترجمان بأمره ، وفي مرسل محمد بن كعب القرظي عند الواقدي في هذه القصة : فدعا الترجمان الذى يقرأ بالعربية فقرأه (فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم) فيه استحباب تصدير الكتب بالبسملة ، وإن كان المبعوث إليه كافراً ، فإن قلت : قدم سليمان اسمه على البسملة يقال إنه إنما ابتدأ بها وكتب اسمه عنواناً بعد ختمه ، لأن بلقيس إنما عرفت كونه من سليمان بقرأة عنوانه المعهود ، ولذلك قالت إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ، فالتقديم واقع في حكاية الحال (من محمد) فيه أن السنة أن يبدأ الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور ، بل حكى فيه النحاس إجماع الصحابة ، والحق إثبات الخلاف ، وفيه أن من لا ابتداء الغاية تأتى من غير الزمان والمكان ، كذا قاله أبو حيان ،

والظاهر أنها هنا لم تخرج عن ذلك لكن بارتكاب مجاز (عبد الله ورسوله) وصف نفسه الشريفة بالعبودية تعريضاً لبطلان قول النصارى في المسيح أنه ابن الله ، لأن الرسل مستوون في أنهم عباد الله ، وللأصيلي وابن عساكر : من محمد بن عبد الله ورسول الله (إلى هرقل عظيم) أهل (الروم) أى المعظم عندهم ، وصفه بذلك لمصلحة التأليف ، وعدل عن ذكره بالملك أو الإمرة لكونه معز ولا يحكم الإسلام . ذكر المدينى أن القارىء لما قرأ من محمد رسول الله غضب أخو هرقل واجتذب الكتاب ، فقال له هرقل : مالك ؟ فقال : لأنه بدأ بنفسه وسماك صاحب الروم . قال : إنك لضعيف الراى أتريد أن أرمى بكتاب قبل أن أعلم مافيه ، لئن كان رسول الله إنه لأحق أن يبدأ بنفسه ، ولقد صدق أنا صاحب الروم والله مالكى ومالكة (سلام) بالتنكير ، وعند المؤلف فى الاستئذان السلام بالتعريف (على من اتبع الهدى) أى الرشاد على حد قول موسى وهرون لفرعون : والسلام على من اتبع الهدى . والظاهر أنه من جملة ما أمرا به أن يقولاه ، ومعناه سلم من عذاب الله من أسلم ، فليس المراد به التحية وإن كان اللفظ يشعر به لأنه لم يسلم ، فليس هو ممن اتبع الهدى فلا يرد على ذلك ، كيف يبدأ الكافر بالسلام ، ولهذا جاء بعده : « أن العذاب على من كذب وتولى » .

(أما بعد) بالبناء على الضم لقطعه عن الإضافة المنوية لفظاً ويؤتى بها للفصل بين الكلامين ، واختلف فى أول من قالها ، فقيل داود ، وقيل يعرب بن قحطان ، وقيل كعب بن لؤى ، وقيل قس بن ساعدة ، وقيل سحبان ، وفى غرائب مالك للدارقطنى : أن يعقوب عليه السلام أول من قالها ، فإن ثبت وقلنا إن قحطان من ذرية إسماعيل فيعقوب أول من قالها مطلقاً ، وإن قلنا إن قحطان قبل إبراهيم فيعرب أول من قالها (فىنى أدعوك بدعاية الإسلام) بكسر الدال المهملة ، ولمسلم كالمؤلف فى الجهاد بدعاية الإسلام أى بالكلمة الداعية إليه وهى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله والباء بمعنى إلى ، أى أدعوك إليه : وفى الفتح : الدعاية من قولك دعا يدعو دعاية نحو : شكاي يشكو شكاية (أسلم) بكسر اللام (تسلم) بفتحها ، وهذا غاية الاختصار ونهاية الإيجاز فى البلاغ ، وفيه نوع من البديع وهو الجناس الاشتقاق وهو أن يرجع اللفظان فى الاشتقاق إلى أصل واحد (يؤتك الله أجرك مرتين)

بالجزم في الأول على الأمر ، وفي الثاني جواب له ، والثالث بحذف حرف العلة جواب ثان له أيضاً أو بدل منه ، وإعطاء الأجر مرتين لكونه مؤمناً بنبيه ثم آمن بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم أو من جهة أن إسلامه يكون سبباً لإسلام أتباعه . وعند المؤلف في الجهاد : أسلم تسلم ، وأسلم بتكرار أسلم مع زيادة الواو في الثانية ، فيكون الأمر الأول للدخول في الإسلام ، والثاني للدوام عليه على حد : « يأيها الذين آمنوا » آمنوا بالله ورسوله ، كما في الفتح ، وعورض بأن الآية في حق المنافقين ، أى يأيها الذين آمنوا نفاقاً آمنوا إخلاصاً وأجيب بأنه قول مجاهد ، وقال ابن عباس في مؤمنى أهل الكتاب ، وقال جماعة من المفسرين خطاب للمؤمنين ، وتأويل آمنوا بالله أقيموا ودوموا وأثبتوا على إيمانكم ، واستنبط البلقيني من هذه الجملة أن كل من دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والذبائح ، لأن هرقل وقومه ليسوا من بنى إسرائيل ، وهم ممن دخل في النصرانية بعد التبديل ، وقد قال له ولقومه يا أهل الكتاب ، خلافاً لمن خص ذلك بالإسرائيليين أو بمن علم أن سلفه ممن دخل في اليهودية أو النصرانية قبل التبديل ، والله أعلم (فإن توليت) أى عرضت عن الإسلام (فإن عليك) مع إثمك (إثم اليريسين) بتحتيتين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة بينهما راء مكسورة ثم سين مكسورة ثم تحتية ساكنة ثم نون ، جمع يريس على وزن كريم ، وفي رواية اليريسين ، وفي أخرى اليريسين ، جمع يريسى ، وهى التى فى الفرع كأصله عن الأربعة والرابعة وهى للأصيلي كما فى اليونانية اليريسين بتشديد الياء بعد السين ، والمعنى أنه إذا كان عليه إثم الأتباع بسبب اتباعهم له على استمرار الكفر فلائ يكون عليه إثم نفسه أولى ولا يعارض هذا بقوله سبحانه : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ، لأن وزر الإثم لا يتحملة غير الأثم ، ولكن الفاعل المتسبب والمتلبس بالسيئات يتحمل من جهتين : جهة فعله وجهة تسببه . والأريسيون : الأكارون أى الفلاحون والزارعون ، أى عليك إثم رعاياك الذين يتبعونك وينقادون لأمرك ، ونبه بهم على جميع الرعايا لأنهم الأغلب فى رعاياه وأسرع انقياداً ، فإذا أسلم أسلموا وإذا امتنع امتنعوا .

وقال أبو عبيد : المراد بالفلاحين أهل مملكته ، لأن كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح سواء كان يلى ذلك بنفسه أم بغيره ، وعند كراع :

هم الأجراء ، وعند الليث : العشارون يعني أهل المكس ، وعند أبي عبيدة : الخدم والحوال يعني لصدده إياهم عن الدين ، كما قال تعالى : « ربنا إنا أطعنا سادتنا » ... الآية ، والأول أظهر ، وقيل : كان أهل السواد أهل فلاحه وكانوا مجوساً ، وأهل الروم أهل صناعة ، فاعلموا بأنهم وإن كانوا أهل كتاب بأن عليهم إن لم يؤمنوا من الإثم مثل إثم المجوس الذين لا كتاب لهم . وفي قوله : فإن توليت استعارة تبعية ، لأن حقيقة التولى إنما هو بالوجه ، ثم استعمل مجازاً في الإعراض عن الشيء كأن المعرض تولى عنه بوجه القلب .

قال ابن سيده : الأريس الأكار ، عند ثعلب وعند كراع هو الأمير ، وقال الجوهري : هي لغة شامية وأنكر ابن فارس أن تكون عربية ، وقيل في تفسيره غير ذلك ، لكن هذا هو الصحيح هنا فقد جاء مصرحاً به في رواية ابن إسحق عن الزهري بلفظ : فإن عليك إثم الأكارين ، زاد البرقاني في روايته : يعني الحرائث ، ويؤيده رواية المدائني مرسله : فإن عليك إثم الفلاحين ، وكذا عند أبي عبيد من مرسل ابن شداد : وإن لم تدخل في الإسلام فلا تحل بين الفلاحين وبين الإسلام . وقال الخطابي . أراد إن عليك إثم الضعفاء والأتباع ، إذ لم يسلموا تقليداً له ، لأن الأصاغر أتباع الأكابر ، قلت والمعاني متقاربة .

(ويا أهل الكتاب) كذا في رواية عبدوس والنسفي والقاسبي بالواو عطفاً على أدعوك ، أى وأدعوك بقوله تعالى أو أتلو أو أقرأ عليك يا أهل الكتاب ، وعلى هذا فلا تكون زائدة في التلاوة لأن الواو إنما دخلت على محذوف ولا محذور فيه ، وقيل إنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد التلاوة بل أراد مخاطبتهم بذلك ، وحينئذ فلا إشكال ، وعورض بأن العلماء استدلوا بهذا الحديث على جواز قراءة الجنب للآية أو الآيتين ، وعلى جواز كتابة الآية والآيتين إلى أرض العدو ، ولولا أن المراد الآية لما صح الاستدلال ، وهم أقوم وأعرف ، وبأنه لو لم يرد الآية لقال فإن توليت ، وفي الحديث : فإن تولوا ، لكن يمكن الانفصال عن هذا الأخير بأنه من باب الالتفات . وأعرب ابن بطل وادعى أن ذلك نسخ بالنهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو ويحتاج إلى إثبات التاريخ بذلك ، أو يقال المراد بالقرآن في حديث النهي عن السفر به المصحف ، وأما الجنب فيحتمل أن يقال إذا لم يقصد

التلاوة جاز ، على أن في الاستدلال بذلك من هذه القصة نظراً فإنها واقعة عين لاعموم فيها فيقيد الجواز على ما إذا وقع احتياج إلى ذلك كالإبلاغ والإنذار كما في هذه القصة ، وأما الجواز مطلقاً حيث لا ضرورة فلا يتجه ، كذا في الفتح ، وفي رواية الأصيلي وأبي ذر كما قاله عياض : يا أهل الكتاب بإسقاط الواو ، فيكون بياناً لقوله بدعاية الإسلام ، وقوله يا أهل الكتاب يعم أهل الكتابين ، وقد قيل إنه صلى الله عليه وآله وسلم كتب ذلك قبل نزول الآية فوافق لفظه لفظها لأنها نزلت في وفد نجران سنة تسع ، وقصة أبي سفيان قبل ذلك سنة ست ، وقيل بل نزلت في اليهود ، وجوز بعضهم نزولها مرتين وهو بعيد .

وقد اشتملت هذه الجمل القليلة التي تضمنها هذا الكتاب على الأمر بقوله أسلم ، والترغيب بقوله تسلم ويؤتلك ، والزجر بقوله فإن توليت ، والترهيب بقوله فإن عليك ، والدلالة بقوله يا أهل الكتاب . وفي ذلك من البلاغة ما لا يقادر قدره ، وكيف لا وهو كلام من أوتي جوامع الكلم صلى الله عليه وآله وسلم .

(تعالوا) بفتح اللام (إلى كلمة سواء) أى مستوية (بيننا وبينكم) لا يختلف فيها القرآن والتوراة والإنجيل ، وتفسير الكلمة (أن لا نعبد إلا الله) أى نوحده بالعبادة ونخلص له فيها (ولا نشرك به شيئاً) ولا نجعل غيره شريكاً له في استحقاق العبادة ولا نراه أهلاً لأن يعبد (ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله) فلا نقول عزيز ابن الله ولا المسيح ابن الله ، ولا نطيع الأحرار والرهبان ، أى العلماء والمشايخ والفقراء والصوفية فيما أحدثوه من التحريم والتحليل وابتدعوه من التشريع ورتبوا عليه الثواب أو العذاب ، لأن كلامهم بشر مثلنا . قال القسطلاني : روى أنه لما نزلت : « اتخذوا أحرارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله » ، قال عدى ابن حاتم : ما كنا نعبدكم يا رسول الله . قال : أليس كانوا يحلون لكم ويحرمون فتأخذون بقولهم . قال نعم : قال : هو ذاك . انتهى .

وهذا يدل على أن أخذ قول لعالم أو مجتهد أو شيخ أو صوفي أو متكلم أو فلسفي يخالف قول الله وقول رسوله حكمه حكم اتخاذ الرب من دون الله وهو كالعبادة له ، ففي هذه الآية الكريمة والحديث الشريف أبلغ حجة على

المقلدة لمذاهب المجتهدين والعلماء والمشايخ وأشد إنكار على فاعل ذلك ، فتأمل
تجدهما نصاً قاطعاً وبرهاناً نيراً على رد التقليد وكون أهله مبتدعين ، عصمنا
الله عما يكرهه ولا يرضاه .

(فإن تولوا) عن التوحيد واتباع السنة المطهرة (فقولوا اشهدوا بأننا
مسلمون) أى لزمتمكم الحجة فاعترفوا بأننا مسلمون تاركون للتقليد دونكم
أو اعترفوا بأنكم كافرون بما نطقت به الكتب وتطابقت عليه الرسل وتظاهرت
به الأدلة من اتباع السنة وترك الابتداع وأخذ التوحيد ورفض الإشراك .
وقيل فيما حكاه السهيلي : إن هرقل وضع هذا الكتاب المبارك القديم في قسبة
من ذهب تعظيماً له ولأنهم لم يزالوا يتوارثونه كابراً عن كابر في أعز مكان ،
وما أحقه بذلك وأجدر بما هنالك . وحكى أن ملك الفرنج في دولة الملك
المنصور قلاوون الصالحى أخرج لسيف الدين قليج صندوقاً مصفحاً بالذهب
واستخرج منه مقلمة من ذهب فأخرج منها كتاباً زالت أكثر حروفه ، فقال :
هذا كتاب نبيكم إلى جدى قيصر مازلنا نتوارثه إلى الآن وأوصانا آباؤنا
أنه مادام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا فنحن نحفظه .

وفي الحديث : ثم يجيء الإسلام فيقول : يارب أنت السلام وأنا الإسلام ،
فيقول : إنك على خير بك اليوم آخذ وبك أعطى . أخرجه أحمد والطبراني
في الأوسط عن أبي هريرة ، قال الله تعالى : « ومن يبتغ غير الإسلام ديناً
فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين » . والإسلام لغة الانقياد والمراد
به هنا مافسره به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث جبريل
عليه السلام وهو أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت الحديث أخرجه مسلم .

والإسلام نعمة لا أعظم منه على الأنام ، وهو الذى سأله خليل الرحمن له
كما حكاه عنه ربنا عز وجل حيث قال سائلاً لمولاه أن يديم عليه من الإسلام
ما أولاه ، فقال : « ربنا واجعلنا مسلمين لك » ، طلب ذلك له وإسماعيل ، ثم
طلبه له من ذريته من أى قبل ، فقال : « ومن ذريتنا أمة مسلمة لك » .

وأى نعمة أعظم من الإسلام ، وبه وصى إبراهيم بنيه ويعقوب فقال :
« يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون » .
وأى نعمة أعظم منه وهو ملة أبينا الخليل عليه السلام ، وبه سمي الله هذه

الأمة قبل وجودها في التوراة والإنجيل . قال سفيان في قوله تعالى : « هو سماكم المسلمين من قبل » ، أى في التوراة والإنجيل .

وأى نعمة أعظم منه وقد سأله أهل الإيمان من قوم موسى حيث قالوا : « ربنا أفرغ علينا صبراً وتوفنا مسلمين » . ثم سأل ذلك رسولنا الأمين كما في الدعاء الجامع لخيري الدنيا والآخرة : « اللهم توفنا مسلمين وألحقنا بالصالحين » . وهذا الدعاء الطويل أخرجه أحمد والبخارى في الأدب والنسائي والحاكم وصححه عن رفاعه بن رافع الزرقى . وسأله من الأنبياء يوسف الصديق حين سأل من ربه أن يلحقه بخير فريق ، فقال : « توفى مسلماً وألحقنى بالصالحين » . وأى نعمة أكرم منه وقد سماه الله الدين ، فقال تعالى : « إن الدين عند الله الإسلام » .

وأى هبة أشرف من هبة الإسلام ، ولا يقبل دين غيره من الأنام : « ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه » ، وأى عطية أسنى منه وهو الذى رضيه الله تعالى لبريته فقال : « ورضيت لكم الإسلام ديناً » . وأى منحة أجل منه وبه كل من في السموات والأرض متصفون . « أغير دين الله تبغون . وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه ترجعون » . قال ابن عباس : من في السموات الملائكة ومن في الأرض من ولد على الإسلام . وأى حلة أفخر من حلة الإسلام إذا ألبسها الله تعالى من هداه ، وهى حلة خليل ربنا وسائر المسلمين كما قال تعالى : « ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين » .

وأى حياء أسنى لمن حباه الله بالإسلام ، وقد أمر تعالى خير خلقه ورسله عليهم الصلاة والسلام أن يقول : « وأنا أول المسلمين » ، وجعلها من أذكار أشرف طاعات المؤمنين ، بل جعلها فى مفتاح أشرف العبادات يكررها القائل فى اليوم خمس مرات . وكيف لا يكون الإسلام عظيم العطايا وأسنائها وبه النجاة غداً من أهوال يوم القيامة وعناه . وبالإسلام تبيض الوجه حين تسود وجوه من أعرض عن هداه . وبالإسلام يشرب من حوض سيد ولد عدنان حين يزداد عنه أهل العصيان . وبالإسلام يجوز على الصراط إذا تهاقت الأشقياء منه إلى الميزان . وبالإسلام نجا المسلم عن الجرم وامتاز ، « ومن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز » . وبالإسلام يثبت الله العبد فى الجواب على ملائكة ربه حين يسألونه وهو تحت التراب ، فيقول الله ربى والإسلام دينى .

ومحمد نبي... الحديث أخرجه ابن أبي عاصم في السنة وابن مردويه والبيهقي عن جابر رضي الله عنه .

وللمسلمين أنزل روح القدس هدى وبشرى كما قال تعالى : « قل نزله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدى وبشرى للمسلمين » .
ولأجل الإسلام جعل الله لعباده من النعم ما لا يحصى مافيه أقلام العلماء ، فقال تعالى : « جعل لكم من بيوتكم سكناً » إلى آخر الآيتين إلى قوله : « كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون » وكم اشتملت هاتان الآيتان على تعداد نعم لا ينفى بالتعبير عنها لسان ، بل لو تكلم عليهما على انفرادهما لاحتمل مجلدًا يستغرق عدة أوقات وأزمان . فالحمد لله الذي من علينا بالإسلام وهدانا له بفضلته والإنعام ، « وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله » ، كلمة صادقة يقولها المسلمون في دار السلام ، وإنما أظلت فيما يعنيه الناظر وإلا فليس بتطويل فإن التعريف بمقدار نعمة الإسلام يفتقر إلى مؤلف جليل لأنى رأيت غالب أهل الإسلام لا يعرفون نعمته ولا يشكرون منته بل لا يخطر ببال أكثرهم نعمة الإسلام ، إنما نظرهم حطام الدنيا ومتاعها وجاهها ورياستها هي الإنعام . ولقد جهل الحقيقة وتنكب عن الصراط المستقيم من الطريقة ، ذكر ذلك السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير النجاشي رحمه الله .

(قال أبو سفيان فلما قال) هرقل (ما قال) أى الذى قاله فى السؤال والجواب أو فى القصة التى ذكرها ابن الناطور بعد والضائر كلها تعود على هرقل (وفرغ من قراءة الكتاب) النبوى وما أبركه (كثر عنده الصخب) بالصاد والخاء المفتوحين أى اللغط كما فى مسلم وهو اختلاط الأصوات فى الخاصمة ، زاد فى الجهاد : فلا أدري ما قالوا (وارتفعت الأصوات) بذلك (وأخرجنا) بضم الهمزة وكسر الراء (فقلت لأصحابي) وعند المؤلف فى الجهاد : حين خلوت بهم والله (لقد أمر) بفتح أوله مقصوراً وكسر ثانية أى عظم وكبر (أمر ابن أبي كبشة) بسكون الميم أى شأنه ، وكبشة بفتح الكاف وسكون الموحدة . قال ابن جنى : اسم مرتجل ليس بمؤنث الكبش لأن مؤنث الكبش من غير لفظه ، يريد النبى صلى الله عليه وآله وسلم لأنها كنية أبيه من الرضاعة الحارث بن عبد العزى فيما قاله ابن مأكولا وغيره وعند ابن بكير أنه أسلم وكانت له بنت تسمى كبشة فكنى بها ، أو هو والد

حليمة مرضعته أو ذلك نسبة إلى جد جده وهب لأن أمه آمنة بنت وهب وأم جد وهب قبيلة بنت أبي كبشة ، أو لجد جده عبد المطلب لأمه ، وفيه نظر ، أو هو رجل من خزاعة اسمه وجز ابن عامر بن غالب خالف قريشاً في عبادة الأوثان فعبد الشعري فنسبوه إليه للاشتراك في مطلق المخالفة . قاله ابن قتيبة والخطابي وكذا قاله الزبير (إنه) بكسر الهمزة على الاستئناف ، وجوز العيني فتحها على ضعف (يخافه) أى لأجل أنه يخافه (ملك بنى الأصفر) وهم الروم لأن جدهم روم بن عيص بن إسحق تزوج بنت ملك الحبشة فجاء ولده بين البياض والسواد فقليل له الأصفر ، حكاه ابن الأنباري ، أو لأن جدته سارة حلتها بالذهب ، قاله ابن هشام في التيجان ، وقيل غير ذلك .

قال أبو سفيان (فما زلت موقناً أنه سيظهر) زاد في حديث عبد الله ابن شداد عن أبي سفيان : فما زلت مرعوباً من محمد حتى أسلمت ، أخرجه الطبراني (حتى أدخل الله على الإسلام) فأبرزت وأظهرت ذلك اليقين ، وليس المراد أن ذلك اليقين ارتفع (وكان ابن الناطور) بالطاء المهملة ، وفي رواية الحموى بالطاء المعجمة ، وهو بالعربية حافظ البستان وحارسه وهو لفظ عجمي تكلمت به العرب ، وعن يونس ابن ناطور بزيادة ألف والقصة الآتية موصولة إلى ابن الناطور مروية عن الزهري خلافاً لمن توهم أنها معلقة ومروية بالإسناد المذكور عن أبي سفيان (صاحب إيلياء) وهي بيت المقدس أى أميرها (وهرقل) أى وصاحب هرقل ، وأطلق عليه الصحبة إما بمعنى التبعية وإما بمعنى الصداقة فوقع استعمال صاحب في الحجاز بالنسبة لأمرية إيلياء وفي الحقيقة بالنسبة إلى هرقل (أسقف) وهي رواية المستملى والحموى وعند القابسي أسقفاً ، قال النووي : وهو الأشهر وعند الكشميني : سقف بضم أوله مبنياً للمفعول من التسقيف ، ولأبي ذر والأصيل عن المروزي : سقف بالتخفيف ، ولجرجاني سقفاً أى مقدماً . والأسقف والسقف لفظ أعجمي ومعناه رئيس دين النصارى ، وقيل عربي وهو الطويل في انحناء (على نصارى الشام) لكونه عالم دينهم ورئيسهم أو هو قيم شريعتهم ، وهو دون القاضي أو هو فوق القسيس ودون المطران أو الملك المتخاشع في مشيته ، والجمع أساقفة وأساقف (يحدث أن هرقل حين قدم إيلياء) عند غلبة جنوده على جنود فارس وإخراجهم في سنة عمرته

صلى الله عليه وآله وسلم الحديبية . وذكر الترمذى وغيره القصة مستوفاة
 فى تفسير قوله تعالى : « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله » . وفى أول الحديث
 فى الجهاد عند المؤلف الإشارة إلى ذلك (أصبح خبيث النفس) أى رديئها غير
 طيبها مما حل له من الهم وعسير بالنفس عن جملة الإنسان روحه وجسده اتساعاً
 لغلبة أوصاف الجسد على الروح . وفى رواية أبوى ذر والوقت والأصيل
 وابن عساكر : أصبح يوماً خبيث النفس ، وتستعمل فى كسل النفس ، وفى
 الصحيح : لا يقولن أحدكم خبيث نفسى ، كأنه كره اللفظ ، والمراد بالخطاب
 المسلمون ، وأما فى حق هرقل فغير ممتنع ، وصرح فى رواية ابن إسحق
 بقولهم له لقد أصبحت مهموماً (فقال له بعض بطارفته) بفتح الموحدة جمع
 بطريق بكسرهما ، أى قواده وخواص دولته وأهل الرأى والشورى منهم
 (قد استنكرنا هيئتك) أى سمتك وحالتك لكونها مخالفة لسائر الأيام (قال
 ابن الناطور) ولابن عساكر : الناظور بالطاء المعجمة (وكان هرقل) عالماً
 وكان (حزاء) أى كاهناً (ينظر فى النجوم) خبر ثان لكان إن قلنا إنه ينظر
 فى الأمرين أو هو تفسير لحزاء لأن الكهانة تؤخذ تارة من ألفاظ الشياطين
 وتارة من أحكام النجوم ، وكان كل من الأمرين فى الجاهلية شائعاً ذائعاً
 إلى أن أظهر الله الإسلام فانكسرت شوكتهم وأنكر الشرع الاعتماد عليهم ،
 وكان هرقل علم ذلك بمقتضى حساب المنجمين الزراعيين بأن المولد النبوى
 كان بقران العلويين ببرج العقرب وهما يقتربان فى كل عشرين سنة مرة
 إلى أن تستوفى الثلاثة بروجها فى ستين سنة ، وكان ابتداء العشرين الأولى
 للمولد النبوى فى القران المذكور ، وعند تمام العشرين الثانية مجئ جبريل
 عليه السلام بالوحى ، وعند تمام الثالثة فتح خيبر وعمره القضية التى جرت
 فتح مكة وظهور الإسلام ، وفى تلك الأيام رأى هرقل ما رأى ، وليس
 المراد بذكر هذا هنا تقوية قول المنجمين بل المراد بالبشارات به عليه الصلاة
 والسلام على لسان كل فريق من إنسى وجنى محق ومبطل ، وهذا من أبدع
 مايشير إليه عالم أو محتج إليه محتج ، وقد قيل أن الحزاء هو الذى ينظر فى
 الأعضاء وفى خيلان الوجه فيحكم على صاحبها بطريق الفراسة ، وهذا إن ثبت
 فلا يلزم منه حصره فى ذلك بل اللائق بالسياق فى حق هرقل ماتقدم ،
 والجملة السابقة من قوله قال ابن الناطور اعتراض بين سؤال بعض البطارقة

وجواب هرقل إياهم إلى قوله (فقال) هرقل (لهم) أى لبعض بطارقه (حين سألوه إني رأيت الليلة حين نظرت في النجوم ملك الختان) بفتح الميم وكسر اللام ولغير الكشميين ملك بالضم ثم الإسكان (قد ظهر) أى غلب ، يعنى دله نظره في حكم النجوم على أن ملك الختان قد غلب ، وهو كما قال ، لأن في تلك الأيام كان ابتداء ظهوره صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ صالح الكفار بالحديبية وأنزل الله تعالى سورة الفتح ومقدمة الظهور ظهور (فمن يختن من هذه الأمة) أى من أهل هذا العصر ، وإطلاق الأمة على أهل العصر كلهم فيه تجوز ، وفي رواية يونس : فمن يختن من هذه الأمم (قالوا) مجيبين لاستفهامه إياهم (ليس يختن إلا اليهود) أجابوا بمقتضى علمهم لأن اليهود كانوا يلبسوا تحت الذلة مع النصارى بخلاف العرب (فلا يهمنك) من أهم ، أى لا يقلقنك (شأنهم واكتب إلى مدائن ملكك) بالهمز وقد يترك (فيقتلوا من فيهم من اليهود) وفي رواية أبوى ذر والوقت والأصيلي وابن عساكر فليقتلوا باللام (فيينا هم) بالميم وأصله بين فأشبع الفتحة فصار بينا ثم زيدت عليها الميم ، وفي رواية الأربعة : فيينا بغير ميم ومعناها واحد وهم مبتدأ خبره (على أمرهم) مشورتهم التي كانوا فيها (أنى هرقل برجل) أى بينا هم أوقات أمرهم إذ أتى برجل لم يسم الرجل ولا من أرسل به (أرسل به ملك غسان) بالسين المشددة والملك هو الحارث بن أبي شمر صاحب بصرى ، وغسان : اسم ماء نزل عليه قوم من الأزد فنسبوا إليه أو ماء بالمشلل (يخبر عن خبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقال كما عند ابن أبي إسحق خرج بين أظهرنا رجل يزعم أنه نبي ، فقد اتبعه ناس وصدقه وخالفه ناس فكانت بينهم ملاحم في مواطن وتركتم وهم على ذلك . وهذا بيان ما أجعل في حديث الباب لأنه يوهم أن ذلك كان في أوائل مظاهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فلما استخبره هرقل) وأخبره بذلك (قال) هرقل لجماعته (اذهبوا فانظروا) إلى الرجل (أمختن هو أم لا فنظروا إليه) وعند ابن إسحق فجردوه فإذا هو مختن ، فقال : هذا والله الذي رأيته ، اعطه ثوبه (فحدثوه) أى هرقل (أنه مختن) بفتح التاء الأولى وكسر الثانية (وسأله عن العرب) هل يختنون (فقال) أى الرجل (هم يختنون) وفي رواية الأصيلي وابن عساكر في نسخة : يختنون بالميم ، قال العيني كالحافظ والأول أفيد وأشمل

(فقال هرقل هذا) الذى نظرتة فى النجوم (ملك هذه الأمة) أى العرب (قد ظهر) بضم الميم وسكون اللام ، كذا لأكثر الرواة ، وللقاسى ملك بالفتح ثم الكسر ، فاسم الإشارة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعن الكشميين وحده يملك فعل مضارع أى هذا الرجل يملك هذه الأمة ، وقد جاء النعت بعد النعت ثم حذف المنعوت (ثم كتب هرقل إلى صاحب له) يسمى ضغاطر الأسقف (برومية) بالتخفيف أى فيها ، وفى رواية ابن عساكر : بالرومية وهى مدينة رياسة الروم ، وقيل إن دور سورها أربعة وعشرون ميلا (وكان نظيره) وفى رواية ابن عساكر والأصيلي : وكان هرقل نظيره (فى العلم وسار هرقل إلى حمص) مجرور بالفتحة لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث على الصحيح لا للعلمية والعجمة لأنها لا تمنع صرف الثلاثي ، وجوز بعضهم صرفه كعلمه نحو هند وغيره من الثلاثي الساكن الوسط ولم يجعل للعجمة أثراً وإنما سار هرقل إلى حمص لأنها دار ملكه وكانت فى زمانهم أعظم من دمشق وكان فتحها على يد أبى عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشر سنين (فلم يرم) هرقل (حمص) أى لم يبرح من مكانه هذا هو المعروف ويرم بفتح أوله وكسر الراء ، وقال الداودى لم يصل إليها (حتى أتاه كتاب من صاحبه) ضغاطر الرومى (يوافق رأى هرقل على خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى ظهوره (وأنه نبى) وهذا يدل على أن هرقل وصاحبه أقرا بنبوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن هرقل لم يستمر على ذلك ولم يعمل بمقتضاه بل شح بملكه ورغب فى الرياسة فأثرهما على الإسلام بخلاف صاحبه ضغاطر فإنه أظهر إسلامه وألقى ثيابه التى كانت عليه ولبس ثياباً بيضاً وخرج على الروم فدعاهم إلى الإسلام وشهد شهادة الحق ، فقاموا إليه فضربوه حتى قتلوه (فأذن) بالقصر من الإذن ، وللمستملى وغيره : فأذن بالمد ، أى أعلم (هرقل لعظاء الروم فى دسكرة) بفتح الأول وسكون الثانى وفتح الكاف والراء وهى القصر الذى حوله بيوت (له بمحص) أى فيها وكأنه دخل القصر (ثم أمر بأبوابها) أى الدسكرة (فغلقت) بتشديد اللام لأبى ذر : وكأنه فتح أبواب البيوت التى حولها وأذن للروم فى دخولها ثم أغلقها (ثم اطلع) عليهم من علو فخطبهم وإنما فعل ذلك خشية أن يثبوا إليه كما وثبوا إلى ضغاطر وينكروا

مقاتله فيقتلوه (فقال يامعشر الروم هل لكم) رغبة (في الفلاح والرشد) بالضم ثم السكون أو بفتحتين خلاف الغي (وأن يثبت) أى وهل لكم في ثبوت (ملككم) لأنهم إن تبادوا على الكفر كان سبباً لذهاب ملكهم كما عرف هو ذلك من الأخبار السالفة (فتبايعوا) وفي نسخة : فبايعوا ، وفي رواية الأصيلي : نبايع ، وفي أخرى لأبي الوقت : نتابع ، وللكشميني : فتتابعوا فالثلاثة الأول من البيعة والتي بعدها من الاتباع كالرواية الأخرى لابن عساكر في نسخة : فتتبع (هذا النبي) ونقل إن في التوراة : ونبياً مثلك أرسله ، أى إنسان لم يقبل كلامي الذي يؤديه عنى فأنى أهلكه (فحاصوا) بمهملتين أى نفروا (حيصة حمر الوحش) أى كحيصتها ، شبههم بالوحوش لأن نفرتها أشد من نفرة البهائم الإنسية ، وشبههم بالحر دون غيرها من الوحش لمناسبة الجهل وعدم الفطنة بل هم أضل (إلى الأبواب) المعهودة (فوجدوها قد غلقت) بكسر اللام المشددة (فلما رأى هرقل نفرتهم وأيس) بهمزة ثم تحتية جملة حالية بتقدير قد ، وفي رواية الأصيلي وأبي ذر عن الكشميني : يشس ، وهما بمعنى الأول مقلوب من الثاني أى قنط (من الإيمان) أى من إيمانهم لما أظهروه ومن إيمانه لكونه شح بملكه وكان يجب أن يطيعوه فيستمر ملكه ويسلم ويسلمون فما أيس من الإيمان إلا بالشرط الذي أرادته وإلا فقد كان قادراً على أن يفر عنهم ويترك ملكه رغبة فيما عند الله ، والله الموفق .

(قال ردوهم على وقال) لهم (إنى قلت مقاتلي آتفاً) قريباً بالمد مع كسر النون وقد تقصر وهو نصب على الظرفية ، أى قلت مقاتلي هذه الساعة حال كونى (أختبر) أى أمتحن (بها شدتكم) أى رسوخكم (على دينكم فقد رأيت) شدتكم حذف المفعول للعلم به مما سبق ، وعند المؤلف في التفسير : فقد رأيت منكم الذى أحببت (فسجدوا له) حقيقة على عاداتهم للملوكهم ، أو قبلوا الأرض بين يديه ، لأن ذلك ربما كان كهيئة السجود (ورضوا عنه فكان ذلك آخر) بالنصب خبر كان (شأن هرقل) فيما يتعلق بهذه القصة أو فيما يتعلق بالإيمان ، فإنه قد وقعت له أمور من تجهيز الجيش إلى مؤتة وتبوك ومحاربه للمسلمين وهذا أوجه ، وظاهر هذا يدل على استمراره على الكفر ، لكن يحتمل مع ذلك أنه كان يضمّر الإيمان ويفعل هذه المعاصي مراعاة لمملكته وخوفاً من أن يقتله قومه ، إلا أن في مسند أحمد أنه كتب من تبوك إلى

النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أنى مسلم ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
بل هو على نصرانيته ... الحديث .

قال الحافظ فى الفتح : ختم البخارى هذا الباب الذى استفتحه بحديث
الأعمال بالنيات كأنه قال : إن صدقت نيته انتفع بها فى الجملة وإلا فقد خاب
وخسر ، فظهرت مناسبة إيراد قصة ابن الناطور فى بدء الوحي لمناسبتها حديث
الأعمال المصدر به الباب ، ويؤخذ للمصنف من آخر لفظ فى القصة براعة
الاختتام وهو واضح . انتهى .

وقال القسطلانى : وفى هذا الحديث من لطائف الإسناد رواية حمصى
عن حمصى عن شامى عن مدنى ، وأخرج مثنى البخارى هنا ، وفى الجهاد
والتفسير فى موضعين ، وفى الشهادات وفى الجزية والأدب فى موضعين ،
وفى الإيمان والعلم والأحكام والمغازى وخبر الواحد والاستئذان ، وأخرجه
مسلم فى المغازى وأبو داود فى الأدب والترمذى فى الاستئذان والنسائى
فى التفسير ولم يخرج ابن ماجه ، ووجه مناسبة ذكر هذا الحديث فى هذا
الباب أنه مشتمل على ذكر جمل من أوصاف من يوحى إليه ، والباب فى
كيفية بدء الوحي ، وأيضاً فإن قصة هرقل متضمنة كيفية حاله صلى الله عليه
وآله وسلم فى ابتداء الأمر .

ولما فرغ المؤلف من باب الوحي الذى هو كالمقدمة لهذا الكتاب
الجامع شرع يذكر المقاصد الدينية ، وبدأ منها بالإيمان ، لأنه ملاك الأمر
كله ، لأن الباقي مبنى عليه ومشروط به وهو أول واجب على المكلف ،
فقال مبتدئاً (بسم الله الرحمن الرحيم) كأكثر كتب هذا الجامع تبركاً وزيادة
فى الاعتناء بالتمسك بالسنّة ، واختلفت الروايات فى تقديمها هنا على كتاب
أو تأخيرها عنه ولكل وجه ووجه الثانى بأنه جعل الترجمة قائمة مقام تسمية
السورة ووجه الأول ظاهر .

كتاب الإيمان

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ،
وإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ، وَالْحَجِّ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ » .

هذا * (كتاب الإيمان) *

بكسر الهمزة وهو لغة التصديق ، وشرعاً تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه ، وهذا القدر متفق عليه ، ثم وقع الاختلاف هل يشترط مع ذلك مزيد أمر من جهة إبداء هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب والجنان أو من جهة العمل بالأركان بما صدق به من ذلك الشأن . قال القسطلاني : هو كما قال التفتازاني إذعان لحكم المخبر وقبوله وجعله صادقاً أفعال من الأمن . انتهى .
قال الحافظ : وفيه نظر لتباين مدلولي الأمن والتصديق إلا أن لوحظ فيه معنى مجازي ، فيقال : أمنه إذا صدقه أى أمنه التكذيب والمخالفة يعدى باللام ، كما في قوله تعالى : « وما أنت بمؤمن لنا » أى مصدق لنا وبالياء كما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : الإيمان أن تؤمن بالله ... الحديث . قال القسطلاني : فليس حقيقة التصديق أن يقع في القلب نسبة التصديق إلى الخبر أو المخبر من غير إذعان وقبول بل هو إذعان وقبول لذلك بحيث يقع عليه اسم التسليم على ما صرح به الإمام الغزالي رحمه الله تعالى . انتهى .

والكتاب مصدر ، يقال : كتب يكتب كتابة وكتاباً ، ومادة كتب دالة على الجمع والضم ، ومن ثم استعمل جامعاً للأبواب والفصول الجامعة للمسائل ، والضم فيه بالنسبة إلى الحروف المكتوبة حقيقة وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجازاً ، ولم يستفتح المصنف بدء الوحي بالكتاب لأنه كالمقدمة ومن ثم بدأ به لأن من شأن المقدمة كونها أمام المراد ، وأيضاً فإن من الوحي عرف الإيمان وغيره .

(عن ابن عمر) بن الخطاب عبد الله (رضى الله عنهما) هاجر به أبوه واستصغر يوم أحد وشاهد الخندق وبيعة الرضوان والمشاهد ، وكان واسع العلم ، متين الدين ، وافر الصلاح ، كامل الاتباع للسنة ، توفى سنة ثلاث وسبعين ، وله في البخارى مائتان وسبعون حديثاً (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : بنى الإسلام) الذى هو الانقياد ، وفيه استعارة والقرينة في الإسلام ، شبه ثبات الإسلام واستقامته على هذه الأركان الخمسة ببناء الخباء على هذه الأعمدة الخمسة ، ثم تسرى الاستعارة من المصدر إلى الفعل أو تكون مكنية بأن تكون الاستعارة في الإسلام والقرينة بنى على التخيل بأن شبه الإسلام بالبيت ، ثم خيل كأنه بيت على المبالغة ، ثم أطلق الإسلام على ذلك الخيل ، ثم خيل له ما يلازم الخباء المشبه به من البناء ، ثم أثبت له ما هو لازم للبيت من البناء على الاستعارة التخيلية ، ثم نسبته إليه ليكون قرينة مانعة من إرادة الحقيقة ، ويجوز أن تكون استعارة بالكناية لأنه شبه الإسلام بمنى له دعائم فذكر المشبه وطوى ذكر المشبه به ، وذكر ما هو من خواص المشبه به وهو البناء ، ويسمى هذا استعارة ترشيحية ، ويجوز أن تكون استعارة تمثيلية فإنه مثل حالة الإسلام مع أركانه الخمسة بحالة خباء أقيم على خمسة أعمدة وقطبها التى تدور عليه هو الشهادة وبقية شعب الإيمان كالأوتاد للخباء (على خمس) أى خمس دعائم ، وصرح به عبد الرزاق فى روايته ، وفى رواية مسلم على خمسة أى أركان ، وقال بعضهم على بمعنى من أى من خمس ، وبهذا يحصل الجواب عما يقال أن هذه الخمس هى الإسلام ، فكيف يكون الإسلام مبنياً عليها ، والمبنى لابد أن يكون غير المبنى عليه ، ولا حاجة إلى جواب الكرماني بأن الإسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه (شهادة) أى منها أو أحدها شهادة (أن لا إله إلا الله) قدم النفى على الإثبات ولم يقل : الله لا إله إلا هو ، لأنه إذا نفى أن يكون ثم إله غير الله فقد فرغ قلبه مما سوى الله بلسانه ليواطئ القلب وليس مشغولا بشيء سوى الله تعالى فيكون نفى الشريك عن الله تعالى بالجوارح الظاهرة والباطنة ولاهى النافية للجنس . وفى هذه المسألة مباحث طويت الكشح عنها خوف الإطالة . ثم إن هذا التركيب عند علماء المعانى يفيد القصر ، وهو فى هذه الكلمة من باب قصر الصفة على الموصوف لا العكس ، فإنه إله فى معنى الوصف (و) شهادة

(أن محمداً رسول الله) ولم يذكر الإيمان بالأنبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال جبريل عليه السلام ، لأن المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به فيستلزم جميع ما ذكر من المعتقدات . وقال الإسماعيلي ما محصله : هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول قرأت الحمد وتريد جميع الفائحة ، وكذا تقول مثلاً : شهدت برسالة محمد وتريد جميع ما ذكر والله أعلم (وإقام الصلاة) أى المداومة عليها والمراد الإتيان بها بشروطها وأركانها (وإيتاء الزكاة) أى إعطائها مستحقها بإخراج جزء من المال على وجه مخصوص (والحج) إلى بيت الله الحرام (وصوم) شهر (رمضان) ولم يذكر الجهاد لأنه فرض كفاية ولا يتعين إلا في بعض الأحوال ، ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل ، وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره : وإن الجهاد من العمل الحسن . وأغرب ابن بطلال فزعم أن هذا الحديث كان أول الإسلام قبل فرض الجهاد ، وفيه نظر ، بل هو خطأ لأن فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر ، وبدر كانت في رمضان في السنة الثانية ، وفيها فرض الصيام والزكاة بعد ذلك والحج بعد ذلك على الصحيح ، ووجه الحصر في الخمسة أن العبادة إما قولية أو غيرها ، الأولى الشهادتان والثانية إما تركية أو فعلية ، الأولى الصوم والثانية إما بدنية أو مالية ، الأولى الصلاة والثانية الزكاة أو مركبة منهما وهى الحج ، وقد ذكره مقدماً على الصوم ، وعليه بنى المصنف ترتيب جامع هذا ، لكن عند مسلم عن ابن عمر تأخير الصوم عن الحج ، فقال رجل وهو يزيد بن بشر السكسكى : والحج وصوم رمضان ، فقال ابن عمر : لا صيام رمضان والحج ، هكذا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فيحتمل أن يكون حنظلة رواه هنا بالمعنى لكونه لم يسمع رد ابن عمر على يزيد أو سمعه ونسبه ، نعم رواه ابن عمر في مسلم من أربع طرق ، تارة بالتقديم وتارة بالتأخير ، ومن لطائف إسناد هذا الحديث جمعه للتحديث والإخبار والعننة ، وكل رجاله مكبون إلا عبيد الله فإنه كوفي وهو من الرباعيات ، وأخرج متنه البخارى أيضاً في التفسير ومسلم في الإيمان خامسى الإسناد .

الحديث الثاني

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ » .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه) تصغير هرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي المختلف في اسمه على أكثر من ثلاثين قولاً ، قاله النووي ، وحمله في الفتح على الاختلاف في اسمه واسم أبيه معاً ، المتوفى بالمدينة سنة تسع أو ثمان أو سبع وخمسين ، وأسلم عام خيبر وشهدها مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم لزمه وواظبه حتى كان أحفظ أصحابه ، وروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم فأكثر ذكر بقي ابن مخلد أنه روى خمسة آلاف حديث وثلثمائة وأربعة وسبعين حديثاً ، وله في البخاري أربعمائة وستة وأربعون حديثاً ، وهذا أول حديث وقع له في هذا الجامع الصحيح . قال ابن عبد البر : لم يختلف في اسم في الجاهلية والإسلام مثل ما اختلف في اسمه ، اختلف على عشرين قولاً ، وسرد ابن الجوزي في التلخيص منها ثمانية عشر ، وجمعها الحافظ في ترجمته في تهذيب التهذيب (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال الإيمان بضع) بكسر الموحدة وقد تفتح ، قال الفراء : هو خاص بالعشرات إلى التسعين ، فلا يقال : بضع ومائة ولا بضع وألف ، وفي القاموس : هو ما بين الثلاث إلى التسع أو إلى الخمس أو ما بين الواحد إلى أربعة أو من أربع إلى تسع أو هو سبع ، وإذا جاوز العشر ذهب البضع ، لا يقال : بضع وعشرون أو يقال ذلك ، ويكون مع المذكر بهاء ومع المؤنث بغيرها فتقول : بضعة وعشرون رجلاً وبضع وعشرون امرأة ولا تعكس ، وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت والأصيلي وابن عساكر : بضعة ، ويحتاج إلى تأويل (وستون شعبة) ووقع عند مسلم عن ابن دينار : أو بضع وسبعون على الشك ، وعند أصحاب السنن الثلاثة من طريقه بضع وسبعون من غير شك ، ورجح البيهقي رواية البخاري بعدم شك سليمان ، وعورض بوقوع الشك منه عند أبي عوانة ، ورجح لأنه المتيقن وماعده مشكوك فيه ، لا يقال بترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة لأن الذي زادها لم يستمر على الجزم بها لاسيما مع اتحاد المخرج وهل المراد حقيقة العدد أم المبالغة ، قال الطيبي : الأظهر

معنى التكثير ، ويكون ذكر البضع للترقى ، يعنى أن شعب الإيمان أعداد مبهمه ولا نهاية لكثرتها ، ولو أراد التحديد لم يبههم ، وقال آخرون : المراد حقيقة العدد ، ويكون النص وقع أولاً على البضع والستين لكونه الواقع ثم تجددت العشر الزائدة فنص عليها والشعبة بالضم معناها قطعة والمراد الخصلة أو الجزء (والحياء) بالمد فى اللغة تغيير وانكسار يعترى الإنسان من خوف ما يعاب به ، وقد يطلق على مجرد ترك الشيء لسبب ، والترك إنما هو من لوازمه ، وفى الشرع : خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير فى حق ذى الحق ، ولهذا جاء فى الحديث الآخر : الحياء خير كله (شعبة من الإيمان) وإنما خصه هنا بالذكر لأنه كالداعى إلى باقى الشعب لأنه يبعث على الخوف من فضيحة الدنيا والآخرة فيأتمر ويتزجر ، ومن تأمل معنى الحياء ونظر فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : استحيوا من الله حق الحياة ، قالوا : إنا لنستحي من الله يارسول الله والحمد لله . قال : ليس ذلك ولكن الاستحياء من الله حق الحياء أن يحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى ويذكر الموت والبلا ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا وآثر الآخرة على الأولى ، فمن يعمل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء رأى العجب العجائب .

قال الجنيد : الحياء يتولد من رؤية الآلاء ورؤية التقصير فليذق من منح الفضل الإلهى ورزق الطبع السليم معنى إفراد الحياء بالذكر بعد دخوله فى الشعب كأنه يقول : هذه شعبة واحدة من شعبه فهل تحصى وتعد شعبها ، هيئات ولا يقال إن الحياء من الغرائز فلا يكون من الإيمان ، لأنه قد يكون غريزة وقد يكون تخلقاً إلا أن استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية ، فمن ثم كان من الإيمان مع كونه باعثاً على الطاعات واجتناب المخالفات . وفى هذا الحديث دلالة على قبول الإيمان الزيادة ، لأن معناه كما قال الخطابى : إن الإيمان الشرعى اسم لمعنى أجزاء له أدنى وأعلى والاسم يتعلق ببعض تلك الأجزاء كما يتعلق بكلها ، وقد زاد مسلم على ما فى البخارى : فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، وتمسك به القائلون بأن الإيمان فعل الطاعات بأسرها ، والقائلون بأنه مركب من التصديق والإقرار والعمل جميعاً ، وأجيب بأن المراد شعب الإيمان قطعاً لانفس الإيمان فإن إمطة الأذى عن الطريق ليس داخلاً فى أصل الإيمان حتى يكون فاقده غير

مؤمن فلا بد في الحديث من تقدير مضاف . ثم إن في هذا الحديث تشبيه الإيمان بشجرة ذات أغصان وشعب ، ومبناه على المجاز لأن الإيمان في اللغة التصديق ، وفي عرف الشرع تصديق القلب واللسان وتماه وكما له بالطاعات ، فحينئذ الإخبار عن الإيمان بأنه بضع وستون يكون من باب إطلاق الأصل على الفرع لأن الإيمان هو الأصل والأعمال فروع منه ، وإطلاق الإيمان على الأعمال مجاز لأنها تكون عن الإيمان ، وهذا مبني على القول بقبول الإيمان الزيادة والنقصان ، أما على القول بعدم قبوله لها فليست الأعمال داخلية في الإيمان ، واستدل لذلك بأن حقيقة الإيمان التصديق ولأنه قد ورد في الكتاب والسنة عطف الأعمال على الإيمان ، كقوله تعالى : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات » مع القطع بأن العطف يقتضي المغايرة وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه ، وقد ورد أيضاً جعل الإيمان شرط صحة الأعمال كما في قوله تعالى : « ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن » مع القطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط لامتناع اشتراط الشيء لنفسه ، وورد أيضاً إثبات الإيمان لمن ترك بعض الأعمال كما في قوله تعالى : « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » مع القطع بأنه لا يتحقق الشيء بدون ركنه ، ولا يخفى أن هذه الوجوه إنما تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركناً من حقيقة الإيمان بحيث أن تاركها لا يكون مؤمناً كما هو رأى المعتزلة لأعلى مذهب من ذهب إلى أنها ركن من الإيمان الكامل بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الإيمان كما هو مذهب الشافعي رحمه الله ، قال التفتازاني رحمه الله قال القاضي عياض : تكلف جماعة حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد ، وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صعوبة ولا يقدح عدم معرفة ذلك على التفصيل في الإيمان . انتهى .

قال في الفتح : ولم يتفق من عد الشعب على نمط واحد وأقرها إلى الصواب طريقة ابن حبان ، لكن لم نقف على بيانها من كلامه ، وقد لخصت مما أورده ما أذكره وهو أن هذه الشعب تنفرع عن أعمال القلب وأعمال اللسان وأعمال الأبدان ، فأعمال القلوب فيها المعتقدات والنيات وتشتمل على أربع وعشرين خصلة : الإيمان بالله : ويدخل فيه الإيمان بذاته وصفاته وأنه ليس كمثل شيء واعتقاد حدوث مادونه ، والإيمان بملائكته وكتبه ورسله والقدر خيره وشره ، والإيمان باليوم الآخر : ويدخل فيه المساءلة في القبر والبعث والنشور والحساب

والميزان والصراط والجنة والنار ، ومحبة الله والحب والبغض فيه ، ومحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واعتقاد تعظيمه : ويدخل فيه الصلاة عليه واتباع سنته المطهرة ، والإخلاص : ويدخل فيه ترك الرياء والنفاق والتوبة والخوف والرجاء والشكر والوفاء والصبر والرضا بالقضاء والتوكل والرحمة ، والتواضع : ويدخل فيه توفير الكبير ورحمة الصغير وترك الكبر والعجب وترك الحسد وترك الحقد وترك الغضب .

وأعمال اللسان تشتمل على سبع خصال : التلطف بالتوحيد ، وتلاوة القرآن ، وتعلم العلم وتعليمه ، والدعاء ، والذكر : ويدخل فيه الاستغفار واجتناب اللغو .

وأعمال البدن تشتمل على ثمان وثلاثين خصلة ، منها ما يختص بالأعيان وهي خمس عشرة خصلة : التطهر حساً وحكماً ويدخل فيه اجتناب النجاسات وستر العورة والصلاة فرضاً ونفلاً والزكاة كذلك وفك الرقاب ، والجلود ويدخل فيه إطعام الطعام وإكرام الضيف ، والصيام فرضاً ونفلاً ، والحج والعمرة كذلك والطواف والاعتكاف والتماس ليلة القدر ، والفرار بالدين ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك والوفاء بالنذر والتحري في الإيمان وأداء الكفارات ومنها ما يتعلق بالاتباع وهي ست خصال : التعفف بالنكاح والقيام بحقوق العيال وبر الوالدين وفيه اجتناب العقوق وتربية الأولاد وصلة الرحم وطاعة السادة والرفق بالعبيد . ومنها ما يتعلق بالعامية وهي سبع عشرة خصلة : القيام بالإمرة مع العدل ومتابعة الجماعة وطاعة أولى الأمر ، والإصلاح بين الناس ويدخل فيه قتال الخوارج والبغاة ، والمعاونة على البر ويدخل فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود والجهاد ، ومنها المراقبة وأداء الأمانة ، ومنها أداء الخمس والقرض مع وفائه وإكرام الجار وحسن المعاملة ، وفيه جمع المال من حله وإنفاق المال في حقه ، ومنه ترك التبذير والإسراف ورد السلام وتشميت العاطس وكف الأذى عن الناس واجتناب اللهو وإماطة الأذى عن الطريق ، وهذه تسع وستون خصلة ، ويمكن عدها تسعاً وسبعين خصلة باعتبار أفراد ماضم بعضه إلى بعض مما ذكر ، والله أعلم . انتهى . وعبارة القسطلاني : وقد حاول جماعة عدها بطريق الاجتهاد ، ولليبيهي وعبد الجليل^(١)

(١) وهو أبو محمد بن موسى بن عبد الجليل الأنصاري الأوسي المعروف بالنصري . اهـ . منه .

كتاب شعب الإيمان . انتهى . قلت : وللسيد محمد المرتضى البكراي
الزبيدي المصري رحمه الله رسالة في ذلك سماها « عقد الجمان » تلخص فيها الكتابين
المذكورين . ومن لطائف إسناد حديث هذا الباب أن رجاله كلهم مدنيون
إلا العقدي فإنه بصرى وإلا المسندي ، وفيه تابعي عن تابعي ، وهو ابن دينار
عن أبي صالح ، وهو رواية الأقران فإن وجدت رواية أبي صالح عنه صار
من المدبج ، وأخرج متنه أبو داود في السنة والترمذي في الإيمان وقال حسن
صحيح ، والنسائي في الإيمان أيضاً وابن ماجه .

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ : « الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ
 مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ » .

(عن عبد الله بن عمرو) أى ابن العاصى القرشى السهمى المتوفى
 بمكة أو الطائف أو مصر فى ذى الحجة سنة خمس أو ثلاث أو سبع وستين
 أو اثنتين أو ثلاث وسبعين وكان أسلم قبل أبيه (رضى الله عنهما) وكان بينه
 وبينه فى السن إحدى عشرة سنة كما جزم به المزى ، وله فى البخارى ستة
 وعشرون حديثاً (عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) أنه (قال : المسلم)
 الكامل (من سلم المسلمون) وكذا المسلمات وأهل الذمة إلا فى حد أو تعزير
 أو تأديب ، وذكر المسلمين هنا خرج مخرج الغالب ، لأن محافظة المسلم
 على كف الأذى عن أخيه المسلم أشد تأكيداً ولأن الكفار بصدد أن يقاتلوا
 وإن كان فيهم من يجب الكف عنه والإتيان بجمع التذكير للتغليب كما أشرنا
 إليه ، وفيه من أنواع البديع تجنيس الاشتقاق وهو كثير (من لسانه) خص
 اللسان بالذكر لأنه المعبر عما فى النفس (ويده) لأن أكثر الأفعال بها ،
 وهذا من جوامع الكلم الذى لم يسبق إليه ، وعبر باللسان دون القول ليدخل
 فيه من أخرج لسانه استهزاء بصاحبه ، وقدمه على اليد لأن إيذاءه أكثر
 وقوعاً وأشد نكايه وخص اليد مع أن الفعل قد يحصل بغيرها لأن سلطنة
 الأفعال إنما تظهر بها ، إذ بها البطش والقطع والوصل والأخذ والمنع ، ومن
 ثم غلبت ، فقيل فى كل عمل هذا مما عملت أيديهم وإن كان متعذر الوقوع
 بها ، فالمراد بالحديث ما هو أعم من الجارحة ، كالاستيلاء على حق الغير
 من غير حق فإنه أيضاً إيذاء ، لكن ليس باليد الحقيقية ، ولا يقال هذا
 يستلزم أن من اتصف بهذه خاصة كان مسلماً كاملاً لأن المراد بذلك مع
 مراعاة باقى الصفات التى هى أركان الإسلام ، أو يكون المراد أفضل المسلمين
 كما قاله الخطابى ، ثم عطف على ما سبق قوله (والمهاجر) أى المهاجر حقيقة
 ولفظ المفاعل يقتضى وقوع فعل من اثنين ، لكنه هنا للواحد كالمسافر
 أو هو على بابيه ، لأن من لازم كربة هاجر أو أنه مهجور من وطنه (من)

هجر مانهى الله عنه) وهذه الهجرة ضربان : ظاهرة وباطنة ، فالباطنة ترك ماتدعو إليه النفس الأمارة بالسوء والشيطان ، والظاهرة الفرار بالدين من الفتن وكأن المهاجرين خوطبوا بذلك لئلا يتكلموا على مجرد التحول والانتقال من دارهم ، أو وقع ذلك بعد انقطاع الهجرة تطييباً لقلوب من لم يدرك ذلك ، والأول أولى ، وقد اشتملت هاتان الجملتان على جوامع من معانى الحكم والأحكام ، وفى إسناد هذا الحديث التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الرقاق ، وهو مما انفرد بجملته عن مسلم ، وأخرج مسلم بعضه فى صحيحه ، وأخرجه أبوداود والنسائى وابن حبان والحاكم وزادا من حديث أنس صحيحاً : والمؤمن من أمنه الناس ، وكأنه اختصر هنا لتضمنه لعنايه . والله أعلم .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالُوا « يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ » .

(وعن أبى موسى) عبد الله بن قيس بن سليم بضم السين الأشعرى نسبة إلى الأشعر — لأنه ولد أشعر — المتوفى بالكوفة سنة خمس أو إحدى أو أربع وأربعين ، وله فى البخارى سبعة وخمسون حديثاً (رضى الله عنه) وأرضاه (قال : قالوا) وعند مسلم قلنا وعند ابن منده قلت (يارسول الله أى) شرط أى أن تدخل على متعدد وهو هنا مقدر بنوى أى أى أصحاب (الإسلام أفضل) وعند مسلم أى المسلمين أفضل (قال) عليه الصلاة والسلام (من سلم المسلمون من لسانه ويده) أى أفضل من غيره لكثرة ثوابه ، ومن لطائف إسناد هذا المتن أن فيه التحديث والعننة ، وكل رجاله كوفيون ، وأخرج متنه مسلم والنسائى فى الإيمان ، والترمذى فى الزهد .

الحديث الخامس

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : تُطْعِمُ الطَّعَامَ ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ » .

(وعن عبد الله بن عمرو) أى ابن العاصى (رضى الله عنهما أن رجلاً) قال فى الفتح : لم أعرف اسمه ، وقد قيل إنه أبو ذر (سأل النبي) وفى رواية أبوى ذر والوقت وابن عساكر : رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم أى) خصال (الإسلام) خير ، قال ، وفى رواية أبوى ذر والوقت فقال أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (تطعم) الخلق (الطعام) أى هو أن تطعم ، والتقدير هو إطعام الطعام ، ولم يقل تؤكل الطعام ونحوه ، لأن لفظ الإطعام يشمل الأكل والشرب والذواق والضيافة والإعطاء وغير ذلك (وتقرأ) مضارع قرأ (السلام على من عرفت ومن لم تعرف) من المسلمين فلا تخص به أحداً تكبراً وتجبراً بل عم به كل أحد ، لأن المؤمنين كلهم إخوة ، وحذف العائد فى الموضعين للعلم به ، والتقدير : على من عرفته ومن لم تعرفه ، ولم يقل وتسلم حتى يتناول سلام الباعث بالكتاب المتضمن للسلام ، وفى هاتين الحصلتين الجمع بين نوعى المكارم المالية والبدنية : الطعام والسلام . وفى هذا الحديث التحديث والعننة ، وكل رواته مصريون ، وهذا من الغرائب ، ورواته كلهم أئمة أجلاء ، وأخرجه البخارى أيضاً فى باب الإيمان بعد هذا الباب بأبواب وفى الاستئذان ، ومسلم فى الإيمان والنسائي فيه أيضاً وأبو داود فى الأدب وابن ماجه فى الأطعمة .

الحديث السادس

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ » .

(وعن أنس) بن مالك بن النضر الأنصارى النجارى خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسع سنين أو عشر سنين آخر من مات من الصحابة بالبصرة سنة ثلاث وتسعين ، وله فى البخارى مائتان وثمانية وستون حديثاً (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يؤمن) وفى رواية أبوى الوقت وذو والأصبلى وابن عساكر (أحدكم) وفى رواية أخرى لأبى ذر أحد وفى أخرى لابن عساكر عبد أى لا يؤمن من يدعى الإيمان الكامل (حتى يحب لأخيه) المسلم وكذا المسلمة مثل (ما يحب لنفسه من) الخير ، وهذا وارد مورد المبالغة وإلا فلا بد من بقية الأركان ، ولم ينص على أن يبغض لأخيه ما يبغض لنفسه ، لأن حب الشيء مستلزم لبغض نقيضه ، قال النووى : المحبة الميل إلى ما يوافق الحب . قلت : المراد بالميل هنا الاختيارى دون الطبعى والقسرى والمراد أيضاً أن يحب أن يحصل لأخيه ما حصل له لا مع سلبه عنه ولا مع بقاءه بعينه ، إذ قيام الجوهر والعرض بمحلين محال ، ويحتمل أن يكون لفظ أخيه شاملاً للذى أيضاً بأن يحب له الإسلام مثلاً ، ويؤيده حديث أبى هريرة : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من يأخذ عني هؤلاء الكلمات فيعمل بهن أو يعلم من يعمل بهن ، فقال أبو هريرة : قلت أنا يا رسول الله ، فأخذ بيدي فعد خمساً ، قال : اتق المحارم تكن أعبد الناس ، وارض بما قسم لك تكن أغنى الناس ، وأحسن إلى جارك تكن مؤمناً ، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مسلماً ... الحديث رواه الترمذى وغيره من رواية الحسن عن أبى هريرة ، قال لم يسمع من أبى هريرة ، ورواه البزار والبيهقى بنحوه فى الزهد عن مكحول عن واثلة عن أبى هريرة ، وقد سمع مكحول من واثلة ، قال الترمذى وغيره ، لكن بقية أسناده فيها ضعف ورواة حديث الباب كلهم بصريون وأسناد الحديث السابق مصريون والذى قبله كوفيون فوقع التسلسل فى الأحاديث الثلاثة على الولاء ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ » .

(عن أبي هريرة) نقيب أهل الصفة وسيد المحدثين وأفقه المجتهدين من الصحابة (رضى الله عنه أن رسول الله) وفى رواية أبي ذر عن النبي (صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : والذى) أى والله الذى ، كذا فى رواية أبوى ذر والوقت والأصيلى وابن عساكر ، وفى رواية : فو الذى بالفاء (نفسى بيده) الكريمة ، واليد من صفاته سبحانه ، وفى القسطلانى : عن أبى حنيفة رحمه الله يلزم من تأويلها بالقدرة عين التعطيل ، فالسبيل فيه كأمثاله الإيمان به على ما أراد ونكف عن الخوض فى تأويله فنقول له يد على ما أراد لا كيد المخلوق وأقسم تأكيداً ويؤخذ منه جواز القسم على الأمر المهم للتأكيد وإن لم يكن هناك مستحلف ، والمقسم عليه هنا قوله (لا يؤمن أحدكم) إيماناً كاملاً محققاً (حتى أكون أحب) أفعل تفضيل بمعنى المفعول وهو مع كثرته على خلاف القياس وفصل بينه وبين معموله بقوله (إليه) لأنه يتوسع فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره (من والده) أبيه أى وأمه أو اكتفى به عنها (وولده) ذكراً أو أنثى ، وقدم الوالد للأكثرية لأن كل أحد له والد من غير عكس ، ولم تختلف الروايات فى ذلك فى حديث أبى هريرة هذا وهو من أفراد البخارى عن مسلم أو نظراً إلى جانب التعظيم أو لسبقه فى الزمان ، وعند النسائى تقديم الولد لمزيد الشفقة ، وخصهما بالذكر لأنهما أعز على الإنسان غالباً من غيرهما وربما كانا أعز على ذى اللب من نفسه ، فالثالثة محبة رحمة وشفقة ، والثانية محبة إجلال وإكرام ، والأولى وهى محبة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم محبة إحسان وامتنان ، وقد ينتهى الحب فى المحبة إلى أن يؤثر هوى المحبوب على هوى نفسه فضلاً عن ولده بل يحب أعداء نفسه لمشابهم محبوه . قال قائلهم :

أشبهت أعدائى فصرت أحبهم إذ صار حظى منك حظى منهم
اللهم اجعل حبك وحب رسولك أحب إلى من كل محبوب لدى الناس
وارزقنى اتباع كتابك وسنة نبيك كما رزقته سلف هذه الأمة وأتمتها الأكياس

الحديث الثامن

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَدِيثَ بِعَيْنِهِ ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ وَالنَّاسَ أَجْمَعِينَ .

(وعن أنس رضى الله عنه الحديث بعينه) وفى رواية من أهله وماله بدل من والده وولده عند ابن خزيمة فى صحيحه (وزاد فى آخره والناس أجمعين) هو من باب عطف العام على الخاص ، وهل تدخل النفس فى عموم الناس الظاهر ، نعم ، وقيل إضافة المحبة إليه تقتضى خروجه منهم ، فإنك إذا قلت جميع الناس أحب إلى زيد من غلامه يفهم منه خروج زيد منهم ، وأجيب بأن اللفظ عام وما ذكر ليس من الخصصات وحينئذ فلا يخرج وقد وقع التنصيص بذكر النفس فى حديث عبد الله بن هشام ، ولفظه عند المصنف فى الإيمان والنذور أن عمر بن الخطاب قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : لأنت يارسول الله أحب إلى من كل شئ إلا من نفسى ، فقال : لا والذى نفسى بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك ، فقال له عمر : إنك الآن والله أحب إلى من نفسى ، فقال : الآن ياعمر ، والمراد هنا المحبة الإيمانية وهى اتباع المحبوب لا الطبيعية ، ومن ثم لم يحكم بإيمان أبى طالب مع حبه له صلى الله عليه وآله وسلم على ما لا يخفى ، فحقيقة الإيمان لا تتم ولا تحصل إلا بتحقيق إعلاء قدره ومزله على كل والد وولد ومحسن ، ومن لم يعتقد هذا فليس بمؤمن .

قال القسطلانى : وفى المواهب اللدنية بالمنح المحمدية مما جمعه فى ذلك ما يشفى ويكفى . قال الخطابى : المراد هنا حب الاختيار لاحب الطبع . وقال البغوى : فيه تلميح إلى قضية النفس الأمانة والمطمئنة ، فإن من رجع جانب المطمئنة كان حبه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم راجحاً ، ومن رجع جانب الأمانة كان حكمه بالعكس . انتهى .

ومن علامة الحب المذكور أن يعرض على المرء أن لو خير بين فقد غرض من أغراضه أو فقد رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لو كانت ممكنة فإن كان فقدتها أشد عليه من فقد غرضه فقد اتصف بالأحبية المذكورة ومن لا فلا ، وليس ذلك محصوراً فى الوجود والفقْد بل يأتى مثله فى نصره

سنته والذب عن شريعته وقمع مخالفها ويدخل فيه باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وفي هذا الحديث إيماء إلى فضيلة التفكير فإن الأحبية المذكورة تعرف به وذلك أن محبوب الإنسان إما نفسه وإما غيرها ، أما نفسه فهو أن يريد دوام بقائها سالمة من الآفات ، هذا هو حقيقة المطلوب ، وأما غيره فإذا حقق الأمر فيه فإنما هو بسبب تحصيل نفع ما على وجوهه المختلفة حالا ومالا ، فإذا تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخرجه من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان إما بالمباشرة وإما بالسبب ، علم أنه سبب بقاء نفسه البقاء الأبدى في النعيم السرمدي ، وعلم أن نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات ، فاستحق بذلك أن يكون حظه من محبته أوفر من غيره ، لأن النفع الذي يثير المحبة حاصل منه أكثر من غيره ، ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب استحضار ذلك والغفلة عنه ولا شك أن حظ الصحابة رضى الله عنهم من هذا المعنى أتم لأن هذا ثمرة المعرفة وهم بها أعلم .

قال القرطبي : كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم إيماناً صحيحاً لا يخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الراجحة ، غير أنهم متفاوتون ، فمنهم من أخذ من تلك المرتبة بالحظ الأوفى ، ومنهم من أخذ منها بالحظ الأدنى ، فمن كان مستغرقاً في الشهوات محجوباً في الغفلات في أكثر الأوقات ، لكن الكثير منهم إذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشتاق إلى رؤيته بحيث يؤثرها على أهله وولده وماله ووالده ، ويبذل نفسه في الأمور الخطرة ، ويحذ ذلك من نفسه وجداناً لا تزدد فيه . وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع أثره على جميع مآذركر لما وقر في قلوبهم من محبته ، غير أن ذلك يرفع الزوال بتوالي الغفلات . انتهى . قلت : لا اعتبار بمحبة هذا الجنس منهم لأن الاعتبار بحب الاختيار لا بحب الطبع كما تقدم ، ولما ذكر المؤلف أن حبه صلى الله عليه وآله وسلم من الإيمان أى من ثمراته أردفه بما يوجد حلاوة ذلك فقال .

الحديث التاسع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ : أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يُعَوِّدَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَدِّفَ فِي النَّارِ » .

(وعنه) أى عن أنس ، وفى رواية الأصيلى وابن عساكر زيادة ابن مالك (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) أنه (قال : ثلاث) أى ثلاث خصال (من كن فيه وجد) أى أصاب ولذلك اكتفى بمفعول واحد أو حصل فهي تامة (حلاوة الإيمان) أى استلذاذه بالطاعات عند قوة النفس بالإيمان وانسراح الصدر له بحيث يخالط لحمه ودمه ، فيتحمل فى أمر الدين المشقات ويؤثر ذلك على أعراض الدنيا الفانية ، وهل هذا الذوق محسوس أو معنوى ، قال : بكل قوم ، ويشهد للأول قول بلال : أحد أحد ، حين عذب فى الله إكراهاً على الكفر فزج مرارة العذاب بحلاوة الإيمان ، وعند موته أهله يقولون : واكرباه ، وهو يقول : واطرباه غداً ألقى الأحبة محمداً وصحبه ، فزج مرارة الموت بحلاوة اللقاء وهي حلاوة الإيمان ، فالقلب السليم من أمراض الغفلة والهوى يذوق طعم الإيمان ويتنعم به كما يذوق الفم طعم العسل وغيره من ملذذات الأطعمة ويتنعم بها ، ولا يذوق ذلك ويتنعم به إلا من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما من نفس وولد ووالد وأهل ومال وكل شيء ، وعلى الثانى فهو على سبيل الحجاز والاستعارة الموضحة للمؤلف على استدلاله بزيادة الإيمان ونقصه ، لأن فى ذلك تلميحاً إلى قضية المريض والصحيح ، لأن المريض الصفراوى يجد طعم العسل مرّاً بخلاف الصحيح فكلمنا نقصت الصحة نقص ذوقه بقدر ذلك ، وتسمى هذه الاستعارة تخيلية وذلك أنه شبه رغبة المؤمن فى الإيمان بالعسل ونحوه ثم أثبت له لازم ذلك وهي الحلاوة وأضافه إليه ، فالمرء لا يؤمن إلا (أن يكون الله) عز وجل (ورسوله) الأكرم الأجل عليه الصلاة والسلام (أحب إليه مما سواهما) فى الثنية إشارة إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين لا كل واحدة منهما ، فإنها وحدها لاغية إذا لم ترتبط بالأخرى ، فمن يدعى حب الله مثلاً

ولا يحب رسوله لا ينفعه ذلك ولا يعارض تثنية الضمير هنا بقصة الخطيب حيث قال : ومن يعصهما فقد غوى ، فقال له عليه الصلاة والسلام : بشس الخطيب أنت ، فأمره بالإفراد إشعاراً بأن كل واحد من العصيانيين ، مستقل باستلزامه الغواية إذ العطف في تقدير التكرير والأصل استقلال كل واحد من المعطوفين ، فهو في قوة قولنا : من عصى الله فقد غوى ومن عصى الرسول فقد غوى ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » لم يعد أطيعوا في أولى الأمر كما أعاده في حق الرسول ليؤذن بأنه لا استقلال لهم في الطاعة استقلال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وقيل إنه من الخصائص فيمتنع من غيره صلى الله عليه وآله وسلم ، لأن غيره إذا جمع أوهم التسوية ، بخلافه هو صلى الله عليه وآله وسلم فإن منصبه لا يتطرق إليه إيهام ذلك ، وقال مما ولم يقل ممن ليعم العاقل وغيره ، وثم أجوبة أخرى ذكرها الحافظ في الفتح ، والمراد بهذا الحب كما قال البيضاوي العقلي وهو إثبات ما يقتضى العقل رجحانه ويستدعى اختياره وإن كان على خلاف هواه .

ألا ترى أن المريض يعاف الدواء وينفر عنه طبعه ولكنه يميل إليه باختياره ويهوى تناوله بمقتضى عقله لما يعلم أن صلاحه فيه ، فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل ، والعقل يقتضى رجحان جانب ذلك تمرن على الائتمار بأمره بحيث يصير هواه تبعاً له ، ويلتذ بذلك التذاذ عقلياً ، إذ الالتذاذ العقلي إدراك ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك .

وعبر الشارع عن هذه الحالة بالحلاوة لأنها أظهر اللذائذ المحسوسة ، قال : وإنما جعل هذه الأمور الثلاثة عنواناً لكمال الإيمان ، لأن المرء إذا تأمل أن المنعم بالذات هو الله تعالى ، وأن لا مانع ولا مانع في الحقيقة سواه ، وأن ماعده وسائط ، وأن الرسول هو الذى يبين له مراد ربه اقتضى ذلك أن يتوجه بكلية نحوه ، فلا يحب إلا ما يحب ، ولا يحب من يحب إلا من أجله ، وأن يتيقن أن جملة ما وعد وأوعد حق تيقناً ويجعل الله الموعد كالواقع ، فيحسب أن مجالس الذكر رياض الجنة وأن العود إلى الكفر إلقاء في النار . انتهى ملخصاً .

وشاهد الحديث من القرآن قوله تعالى : « قل إن كان آباؤكم وأبنائكم ... » إلى أن قال : « أحب إليكم من الله ورسوله » . ثم هدد على ذلك وتوعد بقوله :

« فترى صوا » . قال النووي : هذا حديث عظيم وأصل من أصول الدين ، وفيه دليل على أنه لا بأس بهذه التثنية . قال القسطلاني : ومن علامات هذه المحبة نصر دين الإسلام بالقول والفعل والذب عن الشريعة المقدسة ، والتخلق بأخلاق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الجود والإيثار والحلم والصبر والتواضع وغير ذلك مما ذكرته في أخلاقه العظيمة في كتاب المواهب اللدنية ، فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الإيمان ، ومن وجدها استلذ الطاعات وتحمل في الدين المشقات بل ربما يلتذ بكثير من المؤلمات ، ولذلك تقرير طويل فلينظر في كتاب المواهب ، والله يهب لمن يشاء ما يشاء . انتهى .

(و) من محبة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم (أن يحب) المتلبس بها (المرء) حال كونه (لا يحبه إلا الله) سبحانه وتعالى . قال يحيى ابن معاذ : حقيقة الحب في الله أن لا يزيد بالبر ولا ينقص بالجفاء (وأن يكره أن يعود) أى العود (في الكفر) زاد أبو نعيم في المستخرج : بعد إذ أنقذه الله منه ، والإنقاذ أعم من أن يكون بالعصمة منه ابتداء بأن يولد على الإسلام ويستمر أو بالإخراج من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان كما وقع لكثير من الصحابة ، وعلى الأول يحمل قوله يعود على معنى الصيرورة بخلاف الثاني فإن العود فيه على ظاهره ، وعدى العود بنى لتضمنه معنى الاستقرار ، فكأنه قال يستقر فيه ، ومثله قوله تعالى : « وما كان لنا أن نعود فيها » ، قاله الحافظ والكرمانى وتعقبه العيني فقال : فيه تعسف ، وإنما في هنا بمعنى إلى كقوله تعالى : « أو لتعودن في ملتنا » ، أى إليها (كما يكره أن يقذف) أى مثل كرهه القذف (في النار) وهذا نتيجة دخول نور الإيمان في القلب بحيث يختلط باللحم والدم واستكشافه عن محاسن الإسلام وقبح الكفر وشينه .

وفي الحديث إشارة إلى الحث على التحلى بالفضائل والتخلى عن الرذائل ، فالأول من الأول والآخر من الثاني وفي الثاني الحث على التحابب في الله تعالى ، واستدل به على فضل من أكرهه على الكفر فترك التقية إلى أن قتل ، وأخرجه البخارى من هذا الوجه في الأدب ولفظه : حتى أن يقذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه ، وهى أبلغ من لفظ حديث الباب لأنه سوى فيه بين الأمرين ، وهنا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذى أنقذه الله بالخروج منه من نار الأخرى ، وكذا رواه مسلم من هذا الوجه وأخرجه النسائى والترمذى وألفاظهم مختلفة وأخرجه البخارى أيضاً بعد ثلاثة أبواب ، ورواة هذا الحديث كلهم بصريون أئمة أجلاء .

الحديث العاشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ » .

(وعنه) أى عن أنس بن مالك (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال : آية الإيمان) أى علامة الإيمان الكامل والآية بالهمزة الممدودة والتحتية المفتوحة ، والإيمان مجرور بالإضافة ، هذا هو المعتمد فى ضبط هذه الكلمة فى جميع الروايات فى الصحيحين والسنن والمستخرجات والمسانيد ، وقال العكبرى : إنه الإيمان أى أن الشأن ، وهذا تصحيف منه ، ثم فيه نظر من جهة المعنى ، لأنه يقتضى حصر الإيمان فى حب الأنصار وليس كذلك . قلت : ولا يستقيم إنه الإيمان أيضاً على تركيب النحو وفصاحة المبنى فضلاً عن المعنى (حب الأنصار) وهم الأوس والخزرج ، جمع قلة ، واستشكل بأنه لا يكون لما فوق العشرة وهم ألوف ، والجواب أن القلة والكثرة إنما يعتبران فى تكررات الجموع ، وأما فى المعارف فلا فرق بينهما ، واللام فيه للعهد ، أى أنصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا قبل ذلك يعرفون بابنى قيلة بالقاف والتحتية ، فسماهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأنصار ، فصار ذلك علماً عليهم ، وأطلق أيضاً على أولادهم وحلفائهم ومواليهم ، وخصوا بهذه المنقبة العظمى لما فازوا به دون غيرهم من القبائل من إيواء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه والقيام بأمرهم ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم وإيثارهم إياهم فى كثير من الأمور على أنفسهم ، فكان صنيعهم لذلك موجباً لمعاداتهم جميع الفرق الموجودين من عرب وعجم ، والعداوة تجر البغض ، ثم كان ما اختصوا به مما ذكر موجباً للحسد ، والحسد يجبر البغض ، فلذا جاء التحذير من بغضهم والترغيب فى حبهم حتى جعل ذلك آية الإيمان وعلامة النفاق ، كما قال (وآية النفاق) الذى هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر (بغض الأنصار) إذا كان من حيث أنهم أنصاره صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لا يجتمع مع التصديق ، وفيه تنويه بعظيم فضلهم وتنبيه على كريم فعلهم وإن كان من شاركهم فى معنى ذلك مشاركاً له فى الفضل المذكور

كل بقسطه . وفي صحيح مسلم عن على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق .

قال صاحب المفهم : وأما الحروب الواقعة بينهم فإن وقع من بعضهم بغض لبعض فذاك من غير هذه الجهة بل للأمر الطارئ الذى اقتضى المخالفة ولذلك لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق وإنما كان حالهم فى ذلك حال المجتهدين فى الأحكام : للمصيب أجران وللمخطئ أجر واحد . انتهى . ولما كان الكلام هنا فيمن ظاهره الإيمان وباطنه الكفر ميزهم عن ذوى الإيمان الحقيقى فلم يقل وآية الكفر ، كذا ، إذ هو ليس بكافر ظاهراً . وهذا الحديث وقع للبخارى رباعى الإسناد ولمسلم خماسيه وفيه راو وافق اسمه اسم أبيه وفيه التحديث والإخبار بالجمع والإفراد ، وأخرجه البخارى أيضاً فى فضائل الأنصار ومسلم والنسائى .

الحديث الحادى عشر

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ : « بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا تَسْرِقُوا ، وَلَا تَزْنُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ » فَبَايَعَنَاهُ عَلَى ذَلِكَ .

(عن عبادة) بضم العين (ابن الصامت) بن قيس الأنصارى الخزرجى المتوفى بالرملة سنة أربع وثلاثين وهو ابن اثنتين وسبعين سنة ، وقيل فى خلافة معاوية سنة خمس وأربعين ، وله فى البخارى تسعة أحاديث (رضى الله عنه) وكان شهد بدرًا وهو أحد النقباء ليلة العقبة بمنى (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وحوله) بفتح اللام على الظرفية (عصابة) بكسر العين الجماعة ما بين العشرة إلى الأربعين ولا واحد لها من لفظها ، وقد جمعت على عصائب وعصب (من أصحابه) أشار الراوى بذلك إلى المبالغة فى ضبط الحديث وأنه عن تحقيق وإتقان ، ولذا ذكرنا أنه شهد بدرًا وأنه أحد النقباء والمراد به التقوية ، فإن الرواية ترجح عند المعارضة بفضل الراوى وشرفه ومقول قوله صلى الله عليه وآله وسلم (بايعونى) أى عاقلونى ، وزاد فى باب وفود الأنصار : تعالوا بايعونى ، والمبايعة عبارة عن المعاهدة ، سميت بذلك تشبيهاً بالمعاوضة المالية ، كما فى قوله تعالى : « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأمواهم بأن لهم الجنة » (على) التوحيد (أن لا تشركوا بالله شيئاً) أى على ترك الإشراك وهو عام لأنه نكرة فى سياق النهى كالنهي وقدمه على ما بعده لأنه الأصل (و) على أن (لا تسرقوا) فيه حذف المفعول ليدل على العموم (ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم) خص القتل بالأولاد لأنه قتل وقطيعة رحم ، فالعناية بالنهى عنه أكداً ولأنه كان شائعاً فيهم وهو وأد البنات أو قتل البنين خشية الإملاق أو لأنهم بصدد أن لا يدفعوا عن أنفسهم . قاله التيمى

(ولا تأتون) بحذف النون ولغير الأربعة ولا تأتون (بيهتان) أى بكذب بيهت سامعه أى يدهشه لفظاعته كالرمى بالزنا والفضيحة والعار (تفترونه) من الافتراء ، أى تحتلقونه (بين أيديكم وأرجلكم) أى من قبل أنفسكم ، فكنى باليد والرجل عن الذات ، لأن معظم الأفعال بهما إذا كانت هى العوامل والحوامل للمباشرة والسعى ، ولذا يسمون الصنائع بالأيدي .

وقد يعاقب الرجل بجناية قولية ، فيقال : هذا بما كسبت يداك أو أن البهتان ناشئ عما يختلقه القلب الذى هو بين الأيدي والأرجل ثم يبرزه بلسانه أو المراد لا تبهتوا الناس بالمعائب كفاحاً مواجهة ، كما يقال قلت كذا بين يدي فلان . قاله الخطابى . وفيه نظر لذكر الأرجل . وقال الكرمانى : المراد الأيدي والأرجل تأكيد ، أو المراد بين أيديكم فى الحال وأرجلكم فى المستقبل ، لأن السعى من أفعال الأرجل ، أو كنى بذلك عن نسبة المرأة الولد الذى تزنى به أو تلقطه إلى زوجها ، ثم لما استعمل هذا اللفظ فى بيعة الرجال احتيج إلى حمله على غير ما ورد فيه أولاً . والله أعلم .

(ولا تعصوا) العصيان مخالفة الأمر (فى معروف) وهو ما عرف من الشارع ، حسنه نهياً وأمرأً وقيد به تطييباً لقلوبهم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يأمر إلا به ، والتقييد به للتنبيه على أنه لا تجوز طاعة مخلوق فى معصية الخالق . وفى رواية الإسماعيلي : لا تعصونى ، وهو مطابق للآية ، وخص ما ذكر من المناهى بالذكر دون غيره من المأمورات للاهتمام به ، إذ الكف أسير من إنشاء الفعل ، لأن اجتناب المفسد مقدم على اجتلاب المصالح ، والتخلى عن الرذائل قبل التحلى بالفضائل (فن وفى منكم) بالتخفيف والتشديد ، أى ثبت على العهد (فأجره على الله) فضلاً ووعداً أى بالجنة ، كما وقع التصريح به فى الصحيحين من حديث عبادة فى رواية الصنابحي ، وعبر بلفظ على وبالأجر للمبالغة فى تحقق وقوعه ، ويتعين حمله على غير ظاهره للأدلة القاطعة على أنه لا يجب على الله شئ بل الأجر من فضله عليه لما ذكر المبايع المقتضية لوجود العوضين أثبت الأجر فى موضع أحدهما (ومن أصاب) منكم أيها المؤمنون (من ذلك شيئاً) غير الشرك ، وشيئاً نكرة يفيد العموم لأنها فى سياق الشرط ، وقد صرح ابن الحاجب بأنه كالنفي فى إفادته ، وحينئذ فيشمل إصابة الشرك وغيره ، واستشكل بأن المرتد إذا قتل على ارتداده لا يكون قتله

كفارة ، والجواب أن عموم الحديث مخصوص بقوله تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به » ، أو المراد به الشرك الأصغر وهو الرياء ، وفيه ضعف ، والواضح أن المراد الشرك وأنه مخصوص ، وقال قوم بالوقف لحديث أبي هريرة المروى عند البزار والحاكم وصححه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا أدرى الحدود كفارة لأهلها أم لا ، والجواب أن حديث الباب أصبح إسناداً وحديث أبي هريرة ورد أولاً قبل أن يعلم عليه السلام ، ثم أعلمه الله تعالى آخرأ ، والأول أولى (فعوقب) به كما رواه أحمد ، أى بسببه (فى الدنيا) أى بأن أقيم عليه الحد (فهو) أى العقاب (كفارة له) فلا يعاقب عليه فى الآخرة ، وزاد البخارى من وجه آخر : وطهور ، وفى رواية الأربعة بحذف له ، وقد قيل إن قتل القاتل حد وإرداع لغيره وأما فى الآخرة فالطلب للمقتول قائم ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يجز العفو عن القاتل ، والذي ذهب إليه أكثر الفقهاء أن الحدود كفارات لظواهر الحديث ، وفى الترمذى وصححه من حديث على بن أبى طالب مرفوعاً نحو هذا الحديث ، وفيه : ومن أصاب ذنباً فعوقب به فى الدنيا فالله أكرم من أن يثنى العقوبة على عبده فى الآخرة . وأطال فى الفتح فى بيان تعارض هذين الحديثين والجمع بينهما وقال : إنما أطلت فى هذا الوضع لأننى لم أر من أزال اللبس فيه على الوجه المرضى والله الهادى . ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يتب المحدث ، وهو قول الجمهور ، وقيل لا بد من التوبة ، وبذلك جزم بعض التابعين ، وهو قول للمعتزلة ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوى وطائفة يسيرة واستدلوا باستثناء من تاب ، والجواب أنه فى عقوبة الدنيا ، ولذلك قيدت بالقدرة عليه (ومن أصاب من ذلك) المذكور (شيئاً ثم ستره الله) وفى رواية ابن عساكر وعزاها الحافظ لكريمة زيادة عليه (فهو) مفوض (إلى الله) تعالى (إن شاء عفا عنه) بفضلته (وإن شاء عاقبه) بعدله .

قال المازنى : فيه رد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب ورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأنه تحت المشيئة ولم يقل لا بد أن يعذبه . وقال الطيبى : فيه إشارة إلى الكف عن الشهادة بالنار على أحد أو بالجنة لأحد إلا من ورد النص فيه بعينه . قلت : أما الشق الأول فواضح ، وأما الثانى فالإشارة إليه

إنما تستفاد من الحمل على غير ظاهر الحديثين وهو متعين ، والمشية أيضاً تشمل من تاب ومن لم يتب . وقال بذلك طائفة ، وذهب الجمهور إلى أن من تاب لا تبقى عليه مؤاخذه ومع ذلك فلا يأمن مكر الله لأنه لا اطلاع له هل قبلت توبته أو لا ، وقيل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب . وفصل بعض العلماء بين أن يكون معلناً بالفجور فيستحب أن يعلن بتوبته وإلا فلا .

(فبايعناه على ذلك) وقد صدرت مبيعات أخرى منها هذه البقية التي في حديث الباب في الزجر عن الفواحش المذكورة وأنها وقعت بعد فتح مكة . وفي هذا الحديث دلالة على أن البيعة سنة في الدين واستفاض عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الناس كانوا يبايعونه تارة على الهجرة والجهاد ، وتارة على إقامته أركان الإسلام ، وتارة على الثبات والقرار في معارك الكفار ، وتارة على هجر الفواحش والمنكرات كما في حديث الباب ، وتارة على التمسك بالسنة والاجتناب عن البدعة والحرص على الطاعات ، كما بايع نسوة من الأنصار على أن لا يخن ، وبايع ناساً من فقراء المهاجرين على أن لا يسألوا الناس شيئاً فكان أحدهم يسقط سوطه فينزل عن فرسه فيأخذه ولا يسأل أحداً . رواه ابن ماجه في سننه . وقد نطق به الكتاب العزيز كما قال تعالى : « إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله ، يد الله فوق أيديهم ، فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ، ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً » . وقوله تعالى : « إذا جاءك المؤمنات يبايعنك ... » الآية .

ومما لا شك فيه ولا شبهة أنه إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل على سبيل العبادة والاهتمام بشأنه فإنه لا ينزل عن كونه سنة في الدين . بقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان خليفة الله في أرضه وعالمًا بما أنزله الله تعالى من القرآن والحكمة ، معلماً للكتاب والسنة ، مزكياً للأمة ، فما فعله على جهة الخلافة كان سنة للخلفاء ، وما فعله على جهة كونه معلماً للكتاب والحكمة ومزكياً للأمة كان سنة للعلماء الراشخين . وهذا صحيح البخاري شاهد على أنه صلى الله عليه وآله وسلم اشترط على جرير عند مبايعته والنصح لكل مسلم وأنه بايع قوماً من الأنصار فاشترط أن لا يخافوا في الله لومة لائم ويقولوا بالحق حيث كانوا فكان أحدهم يجاهر الأمراء والملوك بالرد والإنكار إلى غير ذلك ، وكل من باب التزكية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فالبيعة

على أقسام : منها بيعة الخلافة ، ومنها بيعة الإسلام ، ومنها بيعة التمسك بحبل التقوى ، ومنها بيعة الهجرة والجهاد ، ومنها بيعة التوثيق في الجهاد ، وكانت بيعة الإسلام متروكة في زمن الخلفاء ، أما في زمن الراشدين منهم فلأن دخول الناس في الإسلام في أيامهم كان غالباً بالقهر والسيوف لا بالتأليف وإظهار البرهان ولا طوعاً ولا رغبة ، وأما في زمن غيرهم فلأنهم كانوا في الأكثر ظلمة فسقة لايهتمون ، وكذلك بيعة التمسك بحبل التقوى كانت متروكة ، أما في زمان الخلفاء الراشدين فلكثرة الصحابة الذين استناروا بصحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتأدبوا في حضرته ، فكانوا لايحتاجون إلى بيعة الخلفاء ، وأما في زمن غيرهم فخوفاً من افتراق الكلمة وأن يظن بهم مبايعة الخلافة ، فتهيج الفتن ، ثم لما اندرس هذا في الخلفاء انتهز أكابر العلماء والمشايخ الفرصة وتمسكوا بسنة البيعة ، وأما الذي اعتاده الصوفية من مبايعة المتصوفين ففيه مايقبل ومايرد ، ويظهر ذلك بعرضها على الكتاب والسنة ، فها وافق منها الكتاب والسنة فهو الصواب وما خالفهما فهو الخطأ والتباب ، وإنما هذه البيعة سنة وليست بواجبة ، لأن الناس بايعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقربوا بها إلى الله تعالى ، ولم يدل دليل على تأنيب تاركها ولم ينكر أحد من الأئمة على من تركها ، فكان كالاتفاق على أنها ليست بواجبة . وشرط من يأخذ البيعة أمور :

أحدها : علم الكتاب والسنة ، وإنما شرطنا ذلك لأن الغرض من البيعة أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر وإرشاده إلى تحصيل السكينة الباطنة وإزالة الرذائل واكتساب الحماية متقيداً بظاهر القرآن الكريم والحديث الشريف ومن لم يكن عالماً بهما عاملاً بموجبهما لايستصير منه ذلك أبداً . وقد اتفقت كلمة المشايخ على أن لايتكلم على الناس إلا من كتب الحديث وقرأ القرآن .
وثانيها : العدالة والتقوى والصدق والضبط ، فيجب أن يكون مجتنباً عن الكبائر ، غير مصر على الصغائر .

ثالثها : أن يكون زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة ، مواظباً على الطاعات المؤكدة والأذكار المأثورة المذكورة في صحاح الأحاديث ، مواظباً على تعلق القلب بالله سبحانه .

رابعها : أن يكون آمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، مستبداً برأيه ،

لا إمعة ليس له رأى ولا أمر ، ذا مروءة وعقل تام ، يعتمد عليه فى كل ما يأمر به وينهى عنه ، قال تعالى: « من ترضون » ، فما ظنك بصاحب البيعة .
 خامسها : أن يكون صحب العلماء بالكتاب والسنة وتأدب بهم دهرأ طويلا وأخذ منهم العلم الظاهر والنور الباطن والسكينة ، وهذا لأن سنة الله جرت بأن الرجل لا يفلح إلا إذا رأى المفلحين ، ولا يشترط فى ذلك ظهور الكرامات وخوارق العادات ولا ترك الاكتساب ، لأن الأول ثمرة المجاهدات لا شرط الكمال ، والثانى مخالف للشرع المطهر ، ولا تغتر بما فعله المغلوبون فى أحوالهم إنما المأثور القناعة بالقليل والورع عن الشبهات ، وإذا تقرر لك هذا عرفت ما هو صاف مما هو كدر فاشدد يدك عليه ولا تلتفت إلى غير ما ذكرنا ، وبالله التوفيق .

وحديث الباب رجال إسناده كلهم شاميون ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وفيه رواية قاض عن قاض أبو إدريس وعبادة ، ورواية من رآه عليه الصلاة والسلام عن رآه لأن أبا إدريس له رؤية . وأخرجه البخارى أيضاً فى المغازى والأحكام وفى وفود الأنصار وفى الحدود ومسلم فى الحدود أيضاً والترمذى والنسائى وألفاظهم مختلفة .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَوْشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمًا يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ يَفِرُّ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ » .

(عن أبي سعيد) سعد بن مالك بن سنان الخزرجي الأنصاري (الخدري) بضم الخاء وسكون الدال نسبة إلى خدرة جده الأعلى أو بطن ، المتوفى بالمدينة سنة أربع وستين أو أربع وسبعين ، وله في البخاري ستة وستون حديثاً زاد في رواية أبي ذر (رضى الله عنه) أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم : يوشك) بكسر المعجمة وفتحها لغة رديئة وهى من أفعال المقاربة أى يقرب (أن يكون خير مال المسلم غنماً) الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس (يتبع بها) بالتشديد من اتبع اتباعاً ويجوز من تبع يتبع أى يتبع بالغنم (شعف) بفتحين جمع شعفة بالتحريك أى رعوس (الجبال ومواقع) بكسر القاف أى مواضع نزول (القطر) أى المطر ، والمراد بذلك بطون الأودية والصحارى ، خصهما بالذكر لأنهما مظان المرعى (يفر) أى حال كونه يهرب (بدينه) أى بسببه أو مع دينه (من الفتن) ابتدائية أو جنسية أو تبعية ، والأول أولى ، أى يفر منها طلباً لسلامته لا لقصد دنيوى فالعزلة عند الفتنة ممدوحة إلا لقادر على إزالتها ، فتجب الخلطة عيناً أو كفاية بحسب الحال والإمكان ، واختلف فيها عند عدمها ، فذهب الشافعى تفضيل الصحبة لتعلمه وتعليمه وعبادته وأدبه وتحسين خلقه بحلم واحتمال وتواضع ومعرفة أحكام لازمة وتكثير سواد المسلمين وعبادة مريضهم وتشجيع جناتهم وحضور الجمعة والجماعات ، واختار آخرون العزلة للسلامة المحققة وليعمل بما علم ويأنس بدوام ذكره ، فبالصحبة والعزلة كمال المرء . نعم تجب العزلة لفقيره لايسلم دينه بالصحبة ، وتجب الصحبة لمن عرف الحق فاتبعه والباطل فاجتنبه ، وتجب على من جهل ذلك ليعلمه . قلت : والحق إن الصحبة والعزلة تتفاوتان بحسب الأشخاص والأحوال ، فمنهم من تصلح له الصحبة ، ومنهم من تنبغى له العزلة ، ولكل وجهة هو موليها . وإسناد رجال هذا الحديث كلهم مدنيون وفيه صحابى ابن صحابى وهو من أفراد البخارى عن مسلم ، وقد رواه البخارى أيضاً فى الفتن والرقاق وعلامات النبوة وكتاب الفتن أليق المواضع به . وكلام الحافظ عليه مستوفى هناك فى فتح البارى ، وأخرجه أبو داود والنسائى .

الحديث الثالث عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « إِذَا أَمَرَهُمْ أَمْرَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ ، قَالُوا إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ، فَيَغْضَبُ
 حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ ثُمَّ يَقُولُ : إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا . »

(عن عائشة) أم المؤمنين (رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم إذا أمرهم) أي الناس بعمل (أمرهم) كذا في معظم الروايات ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة (من الأعمال بما) وفي رواية أبي الوقت ما (يطيقون) الدوام عليه ، فخير العمل مادام عليه صاحبه وإن قل ، ولا يخفى أن الكثرة تؤدي إلى القطع ، والقاطع في صورة ناقض العهد ، فأمرهم الثانية جواب أول للشرط والثاني قوله (قالوا إنا لسنا كهيتك) بفتح الهاء أي ليس حالنا كحالك ، وعبر بالهيئة تأكيداً ، وقال الكرمانى : الهيئة الحالة والصورة وليس المراد نفي تشبيه ذواتهم بحالته عليه السلام ، فلا بد من تأويل في أحد الطرفين ، فقيل : المراد من هيتك كمثلك أي كذاتك أو كنفسك (يارسول الله إن الله) تعالى (قد غفر لك ماتقدم من ذنبك وما تأخر) منه ، والمعنى والله أعلم : أي حال بينك وبين الذنوب فلا تأتيها لأن الغفر الستر ، وهو إما بين العبد والذنوب وإما بين الذنب وعقوبته ، فاللائق بالأنبياء الأول وبأمرهم الثاني ، قاله البرماوى ، وقال غيره : المراد منه ترك الأولى والأفضل بالعدول إلى الفضل وترك الأفضل كأنه ذنب لجلالة قدر الأنبياء عليهم السلام (فيغضب حتى يعرف) بلفظ المضارع والمراد منه الحال ، وفي بعض النسخ : فغضب حتى عرف (الغضب) بالرفع (في وجهه) الكريم (ثم يقول إن أتقاكم وأعلمكم بالله) عز وجل (أنا) ، كأنهم قالوا : أنت مغفور لك لاحتياج إلى عمل ومع ذلك تواظب على الأعمال ، فكيف بنا مع كثرة ذنوبنا ، فرد عليهم بقوله : أنا أولى بالعمل لأنى أتقاكم وأعلمكم ، وأشار بالأول إلى كماله بالقوة العملية وبالثانى إلى القوة العلمية ، ولا يرد أن السياق يقتضى تفضيله على مخاطبين فيما ذكر وليس هو منهم قطعاً ، وقد فقد شرط استعمال أفعل التفضيل مضافاً لأنه إنما قصد التفضيل على كل من سواه مطلقاً لاعلى المضاف

إليه وحده ، والإضافة لمجرد التوضيح ، فما ذكر من الشرط هنا لاغ ، إذ يجوز في هذا المعنى أن تضيفه إلى جماعة هو أحدهم نحو : نبينا عليه الصلاة والسلام أفضل قریش ، وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم نحو : يوسف أحسن إخوته ، وأن تضيفه إلى غير جماعة نحو : فلان أعلم بغداد أى أعلم ممن سواه ، وهو مختص ببغداد لأنها مسكنه أو منشؤه ، وهذا الحديث كما قاله الحافظ من أفراد المصنف وهو من غرائب الصحيح لا أعرفه إلا من هذا الوجه فهو مشهور عن هشام فرد مطلق من حديثه عن أبيه عن عائشة ورواته كلهم أجلاء ما بين بخارى ومدنى وكوفى . وفى هذا الحديث فوائد :

الأولى : أن الأعمال الصالحة ترقى صاحبها إلى المراتب السنية من رفع الدرجات ومحو الخطيئات لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر عليهم استدلالهم ولا تعليلهم من هذه الجهة بل من الجهة الأخرى .

الثانية : إن العبد إذا بلغ الغاية فى العبادة وثمراتها كان ذلك أدعى له إلى المواظبة عليها استبقاء للنعمة واستزادة لها بالشكر عليها .

الثالثة : الوقوف عند ما حد الشارع من عزيمة ورخصة واعتقاد أن الأخذ بالأرفق الموافق للشرع أولى من الأشق المخالف له .

الرابعة : أن الأولى من العبادة القصد والملازمة لا المبالغة المفضية إلى الترك ، كما جاء فى الحديث الآخر : المنبت : أى المجد فى السير لا أرضاً قطع ، ولا ظهرأً أبى .

الخامسة : التنبيه على شدة رغبة الصحابة فى العبادة وطلبهم الزدياد من الخير .

السادسة : مشروعية الغضب عند مخالفة الأمر الشرعى والإنكار على الحاذق المتأهل لفهم المعنى إذا قصر فى الفهم تحريضاً له على التيقظ .

السابعة : جواز تحدث المرء بما فيه من فضل بحسب الحاجة لذلك عند الأمن من المباهاة والتعظيم .

الثامنة : بيان أن لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رتبة الكمال الإنسانى لأنه منحصر فى الحكمتين العلمية والعملية . وقد أشار إلى الأولى بقوله أعلمكم وإلى الثانية بقوله أتقاكم ، ووقع عند أبى نعيم لأننا بزيادة لام التأكيد ، وفى رواية أبى أسامة عند الإسماعيلى : والله إن أبركم وأتقاكم أنا .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ ، فَيَخْرُجُونَ مِنْهَا قَدْ أَسْوَدُوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً » .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم) أنه (قال : يدخل أهل الجنة الجنة) أى فيها ، وعبر بالمضارع
 العارى عن سين الاستقبال المتمحض للحال لتحقيق وقوع الإدخال (و)
 يدخل (أهل النار النار ثم) بعد دخولهم فيها (يقول الله تعالى) وفى رواية
 عز وجل للملائكة (أخرجوا) أمر من الإخراج ، زاد فى رواية الأصيلي :
 من النار (من) أى الذى (كان فى قلبه) زيادة على أصل التوحيد (مثقال
 حبة) بفتح الحاء المهملة ، ويشهد لهذا قوله : أخرجوا من النار من قال
 لا إله إلا الله وعمل من الخير مايزن كذا ، أى مقدار حبة حاصلة (من خردل)
 حاصل (من إيمان) بالتنكير ليفيد التقليل ، والقلة هنا باعتبار انتفاء الزيادة
 على مايكفى لا لأن الإيمان ببعض مايجب الإيمان به كاف ، لأنه علم من عرف
 الشرع أن المراد من الإيمان الحقيقة المعهودة . وفى رواية الأصيلي والحموى
 والمستمل : من الإيمان بالتعريف . ثم إن المراد بقوله : حبة من خردل
 التمثيل فيكون عياراً فى المعرفة لا فى الوزن حقيقة ، لأن الإيمان ليس بجسم
 فيحصره الوزن والكيل ، لكن مايشكل من المعقول قد يرد إلى عيار محسوس
 ليفهم ويشبه به ليعلم ، قاله الخطابى ، والتحقيق فيه أن يجعل عمل العبد وهو
 عرض فى جسم على مقدار العمل عنده تعالى ثم يوزن ، كما صرح به فى
 قوله : وكان فى قلبه من الخير مايزن برة ، أو تمثل الأعمال بجواهر فتجعل
 فى كفة الحسنات جواهر بيض مشرقة وفى كفة السيئات جواهر سود مظلمة
 أو الموزون الخواتيم . وما ثبت من أمور الآخرة بالشرع لادخل للعقل فيه .
 وفى رواية خردل من خير .

وفى هذا الحديث الرد على المرجئة لما تضمنته من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان ، وعلى المعتزلة القائلين بأن المعاصي موجبة للخلود فى النار . وقد استنبط الغزالى من هذا الحديث نجاة من أيقن بالإيمان وحال بينه وبين النطق به الموت ، قال : وأما من قدر على النطق ولم يفعل حتى مات مع إيقانه بالإيمان بقلبه فيحتمل أن يكون امتناعه منه بمنزلة امتناعه عن الصلاة فلا يخلد فى النار ويحتمل خلافه . ورجح غيره الثانى ، فيحتاج إلى تأويل قوله فى قلبه فيقدر فيه محذوف تقديره منضماً إلى النطق به مع القدرة عليه ، ومنشؤ الاحتمالين الخلاف فى أن النطق بالإيمان شرط فلا يتم الإيمان إلا به وهو مذهب جماعة من العلماء ، واختاره الإمام شمس الدين وفخر الإسلام ، أو شرط لإجراء الأحكام الدنيوية فقط ، وهو مذهب جمهور المحققين ، وهو اختيار الشيخ أبى منصور ، والنصوص معاضدة لذلك ، قاله المحقق التفتازانى (فيخرجون منها) أى من النار حال كونهم (قد اسودوا) أى صاروا سوداً كالحمم من تأثير النار (فيلقون) مبنياً للمفعول (فى نهر الحياة) بالقصر لكرامة وغيرها أى المطر ، وبه جزم الخطابى (أو الحياة) وهو النهر الذى من غمس فيه حى ، ورواية الأصيلي : الحياء بالمدولاً وجه له ، والمعنى على الأولى لأن المراد كل ما تحصل به الحياة ، وبالمطر تحصل حياة الزرع والنبات ، بخلاف الثالث فإن معناه الحجل ولا يخفى بعده عن المعنى المراد (فينبتون) ثانياً (كما تنبت الحبة) بكسر الحاء وتشديد الباء أى كنبات بزر العشب ، قال للجنس أو للعهد والمراد البقلة الحمقاء لأنها تنبت سريعاً . قال أبو المعالى : الحبة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت ، والحب هو الحنطة والشعير ، واحدها حبة بالفتح أيضاً وإنما افترقا فى الجمع (فى جانب السيل ألم تر) خطاب لكل من يتأق منه الرؤية (أنها تخرج) حال كونها (صفراء) تسر الناظرين وحال كونها (ملتوية) أى منعطفة مثنية ، وهذا مما يزيد الرياحين حسناً باهترازه وتميله ، فالتشبيه من حيث الإسراع والحسن ، والمعنى من كان فى قلبه مثقال حبة من الإيمان يخرج من ذلك الماء نضراً متبخرأ كخروج هذه الرياحانة من جانب السيل صفراء متميلة ، وحينئذ فيتعين كون أل فى الحبة للجنس فافهم . وقد أخرج هذا الحديث مسلم أيضاً فى الإيمان ، وهو من عوالى البخارى على مسلم بدرجة ، وأخرجه النسائى أيضاً وليس هو فى الموطأ ، وهو هنا قطعة من الحديث الطويل .

الحديث الخامس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ مِنْهَا مَا يَبْلُغُ
 الثَّدْيَ وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ
 يَجْرُهُ ، قَالُوا فَمَا أَوَّلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الْدِّينَ » .

(وعنه) أى عن أبى سعيد سعد بن مالك الخدرى (رضى الله عنه
 قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بينا) بغير ميم (أنا نائم رأيت
 الناس) من الرؤيا الحلمية على الأظهر أو من الرؤية البصرية (يعرضون على)
 أى يظهرون لى (وعليهم قمص) بضم الأولين جمع قميص والواو للحال (منها)
 أى من القمص (ما) أى الذى (يبلغ الثدي) بضم الثاء وكسر الدال وتشديد
 الباء جمع ثدى ، يذكر ويؤنث للمرأة والرجل . والحديث يرد على من خصه
 بها ، ولعل قائل هذا يدعى أنه أطلق فى الحديث مجازاً . وفى رواية أبى ذر :
 الثدي بالفتح وإسكان الدال (ومنها) أى من القمص (ما دون ذلك) أى لم
 يصل للثدى لقصره (وعرض على) مبنياً للمفعول (عمر بن الخطاب)
 رضى الله عنه (وعليه قميص يجره) لطوله (قالوا) أى الصحابة ، ولابن عساكر
 فى نسخة قال : أى عمر بن الخطاب أو غيره أو السائل أبوبكر الصديق كما جاء
 فى التعبير (فأولت) أى عبرت (ذلك يا رسول الله قال) صلى الله عليه وآله
 وسلم أولت (الدين) والحديث يدل على فضيلة الفاروق ، لكن لا يلزم منه
 أفضليته على الصديق إذ القسمة غير حاصرة فيجوز رابع وعلى تقدير الحصر ،
 فلم يخص الفاروق بالثالث ولم يقصره عليه ، ولئن سلمنا التخصيص به فهو
 معارض بالأحاديث الكثيرة البالغة درجة التواتر المعنوى الدالة على أفضلية
 الصديق فلا تعارضها الآحاد ، ولئن سلمنا التساوى بين الدليلين ، لكن إجماع
 أهل السنة والجماعة على أفضليته وهو قطعى فلا يعارضه ظنى . وفى هذا الحديث
 التشبيه البليغ وهو تشبيه الدين بالقميص لأنه يستر عورة الإنسان ، وكذلك
 الدين يستره من النار ، وفيه الدلالة على التفاضل فى الإيمان كما هو مفهوم تأويل
 القميص بالدين مع ما ذكره من أن اللابسين يتفاضلون فى لبسه ، ورجاله
 كلهم مدنيون كالسابق ، ورواية ثلاثة من التابعين أو تابعيين وصحابيين
 وأخرجه البخارى أيضاً فى التعبير وفى فضل عمر ورواه مسلم فى الفضائل
 والترمذى والنسائى .

الحديث السادس عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُوَ يَعْظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعُهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ » .

(عن) عبد الله (ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم مر) أى اجتاز (على رجل من الأنصار وهو) أى حال كونه (يعظ أخاه) فى الدين أو النسب . قال الحافظ فى مقدمة الفتح . ولم يسميا جميعاً (فى) شأن (الحياء) بالمد وهو تغير وانكسار عند خوف ما يعاب أو يذم . قال الراغب : وهو من خصائص الإنسان ليرتدع عن ارتكاب كل ما يشتهى فلا يكون كالبهيمة ، والوعظ النصيح والتخويف والتذكير . وقال الحافظ : والأولى أن يشرح بما عند المؤلف فى الأدب المفرد بلفظ يعاتب أخاه فى الحياء يقول إنك تستحي حتى كأنه قد أضربك ، قال : ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ ، فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ، لكن المخرج متحد ، فالظاهر أنه من تصرف الراوى بحسب ما اعتقد أن كل لفظ يقوم مقام الآخر . انتهى . وتعقبه العيني بأنه بعيد من حيث اللغة ، فإن معنى الوعظ الزجر ومعنى العتب الوجد ، يقال عتب عليه إذا وجد ، على أن الروايتين تدلان على معنيين جليين ليس فى واحد منهما خفاء حتى يفسر أحدهما بالآخر ، وغايته أنه وعظ أخاه فى استعمال الحياء وعاتبه عليه . والراوى حكى فى إحدى روايته بلفظ الوعظ وفى الأخرى بلفظ المعاتبة . وقال التيمى معناه الزجر ، يعنى يزجره ويقول له لا تستحي وذلك أنه كان كثير الحياء وكان ذلك يمنعه من استيفاء حقوقه فوعظه أخوه على ذلك .

(فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم دعه) أى اتركه على حياته (فإن الحياء من الإيمان) لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصى كما يمنع الإيمان فسمى إيماناً كما يسمى الشئ باسم ما قام مقامه . قاله ابن قتيبة : ومن تبعية كقوله فى الحديث الآخر : الحياء شعبة من الإيمان ، والمعنى من مكملات الإيمان ، ونفى الكمال لا يستلزم نفي الحقيقة ، والظاهر أن الواعظ كان شاكاً بل كان منكراً ولذا وقع التأكيد بأن ، ويجوز أن يكون من جهة أن القصة فى نفسها مما يجب أن يهتم به ويؤكد عليه وإن لم يكن ثمة إنكار أو شك . ورجال هذا الحديث كلهم مدنيون إلا عبد الله ، وأخرجه البخارى أيضاً فى البر والصلة ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث السابع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا
 رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا
 مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ » .

(وعنه) أى عبد الله بن عمر (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أُمِرْتُ أَنْ) أى أمرنى الله بأن (أقاتل الناس) أى بمقاتلة الناس وهو من العام الذى أريد به الخاص ، فالمراد بالناس المشركون من غير أهل الكتاب ، ويدل له رواية النسائى بلفظ : أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ الْمُشْرِكِينَ أو المراد مقاتلة أهل الكتاب (حتى) أى إلى أن (يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله) جعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكر ففقتضاه أن من شهد وأقام وآتى عصم دمه ولو جحد باقى الأحكام ، والجواب أن الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بما جاء به ، مع أن نص الحديث وهو قوله إلا بحق الإسلام يدخل فيه جميع ذلك (و) حتى (يقيموا الصلاة) المفروضة بالمدائمة على الإتيان بها بشروطها (و) حتى (يؤتوا الزكاة) المفروضة ، أى يعطوها لمستحقها . وعبارة القسطلانى : والتصديق برسالته عليه الصلاة والسلام يتضمن التصديق بكل ما جاء به . وفى حديث أبى هريرة فى الجهاد : الاقتصار على قول لا إله إلا الله . فقال الطبرى : إنه صلى الله عليه وآله وسلم قاله فى وقت قتاله للمشركين أهل الأوثان الذين لا يقرون بالتوحيد ، وأما حديث الباب فى أهل الكتاب المقرين بالتوحيد الجاحدين لنبوته عموماً وخصوصاً . وأما حديث أنس فى أبواب أهل القبلة وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا ، ففىمن دخل الإسلام ولم يعمل الصالحات ، كترك الجمعة والجماعة ، فيقاتل حتى يذعن لذلك . انتهى . ونص على الصلاة والزكاة ولم يكتف بالشهادة لعظمهما والاهتمام بأمرهما لأنهما أما العبادات البدنية والمالية ومن ثم كانت الصلاة عماد الدين والزكاة قنطرة الإسلام .

قال النووي في هذا الحديث : إن من ترك الصلاة عمداً يقتل ، ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك . وسئل الكرماني هنا عن حكم تارك الزكاة ، وأجاب بأن حكمهما واحد لا اشتراكهما في الغاية . قال الحافظ : وكأنه أراد في المقاتلة ، أما في القتل فلا ، والفرق أن الممتنع من إيتاء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه قهراً ، بخلاف الصلاة فإن انتهى إلى نصب القتال كمتنع الزكاة قوتل . وبهذه الصورة قاتل الصديق مانعاً الزكاة ولم ينقل أنه قتل أحداً منهم صبراً ، وعلى هذا ففي الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الزكاة نظر للفرق بين صيغة أقاتل وأقتل . وقد أطنب ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الإنكار على من استدل بهذا الحديث على ذلك ، وقال : لا يلزم من إباحة المقاتلة إباحة القتل لأن المقاتلة مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين ولا كذلك القتل . وحكى البيهقي عن الشافعي أنه قال : ليس القتال من القتل لأنه قد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله .

(فإذا فعلوا ذلك) أو أعطوا الجزية ، وأطلق على القول فعلاً لأنه فعل اللسان أو هو من باب تغليب الاثنين على الواحد (عصموا) أى حفظوا ومنعوا ، وأصل العصمة العصام ، وهو الخيط الذي يشد به فم القربة ليمتنع سيلان الماء (منى دمائهم وأموالهم) فلا تهدر دمائهم ولا تستباح أموالهم بعد عصمتهم بالإسلام لسبب من الأسباب (إلا بحق الإسلام) من قتل نفس أو حد أو غرامة بمتلف أو ترك صلاة (وحسابهم) بعد ذلك (على الله) في أمر سرأرهم ، وأما نحن فإنما نحكم بالظاهر فنعاملهم بمقتضى ظواهر أقوالهم وأفعالهم أو المعنى هذا القتال وهذه العصمة إنما هما باعتبار أحكام الدنيا المتعاقمة بنا ، وأما أمور الآخرة من الجنة والنار والثواب والعقاب ففوض إلى الله تعالى ، ولفظة على مشعرة بالإيجاب ، وظاهرة غير مراد ، فيما أن يكون المراد حسابهم إلى الله أو لله أو أنه يجب أن يقع لا إنه تعالى يجب عليه شيء خلافاً للمعتزلة القائلين بوجود الحساب عقلاً فهو من باب التشبيه له بالواجب على العباد في أنه لابد من وقوعه .

ويؤخذ من هذا الحديث قبول الأعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر والاكتفاء في قبول الإيمان بالاعتقاد الجازم ، خلافاً لمن أوجب تعلم الأدلة وترك تكفير أهل البدع المقرين بالتوحيد الملتزمين للشرائع وقبول

توبة الكافر من غير تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن فإن قيل مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد ، فكيف ترك قتال مؤدى الجزية والمعاهد ، فالجواب عنه من أوجه ذكرها الحافظ فى الفتح ، منها أن الغرض من ضرب الجزية اضطرارهم إلى الإسلام وسبب السبب سبب ، فكأنه قال حتى يسلموا أو يلتزموا ما يؤديهم إلى الإسلام ، وهذا أحسن .

وهذا الحديث فيه رواية الأبناء عن الآباء وهو كثير ، لكن رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل ، وفيه التحديث والعننة والسماع ، وفيه الغرابة مع اتفاق الشيخين على تصحيحه لأنه تفرد بروايته شعبة عن واقد . قاله ابن حبان وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة وليس هو فى مسند أحمد على سعته وفى الفتح . وقد استبعد قوم صحته بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لما ترك أباه ينازع أبا بكر فى قتال مانعى الزكاة ، ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقر عمر على الاستدلال بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . وينتقل عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس إذ قال : لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة لأنها قرينتها فى كتاب الله .

والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون استحضره فى تلك الحالة ، ولو كان مستحضراً له فقد يحتمل أن لا يكون حضر المناظرة المذكورة ولا يمتنع أن يكون ذكر لها بعد ، ولم يستدل أبو بكر بالقياس فقط بل أخذه أيضاً من قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى الحديث الذى رواه : إلا بحق الإسلام ، قال أبو بكر ، والزكاة حق الإسلام . وفى القصة دليل على أن السنة قد تحفى على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها آحادهم ، ولهذا لا يلتفت إلى الآراء ولو قويت مع وجود سنة تخالفها ، ولا يقال كيف خفى ذا على فلان ، والله الموفق . انتهى .

« سئل شيخنا العلامة القاضى محمد بن على الشوكانى بما لفظه : ما حكم الأعراب سكان البادية الذين لا يفعلون شيئاً من الشرعيات إلا مجرد التكلم بالشهادة ، هل هم كفار أم لا ؟ فأجاب رحمه الله فى كتابه « إرشاد السائل إلى أدلة المسائل » بما نصه : من كان تاركاً لأركان الإسلام وجميع فرائضه ، رافضاً لما يجب عليه من ذلك من الأقوال والأفعال ولم يكن لديه إلا مجرد

التكلم بالشهادتين ، فلا شك ولا ريب أن هذا كافر شديد الكفر حلال الدم والمال ، فإنه قد ثبت بالأحاديث المتواترة أن عصمة الدماء والأموال إنما تكون بالقيام بأركان الإسلام ، فالذى يجب على من يجاور هذا الكافر من المسلمين فى المواطن والمساكن أن يدعوه إلى العمل بأحكام الإسلام والقيام بما يجب عليه القيام به على التمام ، ويبذل تعليمه ، ويلين له القول ، ويسهل عليه الأمر ، ويرغبه فى الثواب ، ويخوفه العقاب ، فإن قبل منه ورجع إليه وعول عليه وجب عليه أن يبذل نفسه بتعليمه ، فإن ذلك من أهم الواجبات وأكدها ، أو يوصله إلى من هو أعلم منه بأحكام الإسلام ، وإن أصر ذلك الكافر على كفره وجب على من يبلغه أمره من المسلمين أن يقاتلوه حتى يعمل بأحكام الإسلام على التمام ، فإن لم يعمل فهو حلال الدم والمال ، وحكمه حكم أهل الجاهلية ، وما أشبه الليلة بالبارحة ، وقد أبان لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولاً وفعلاً مانعتمده فى قتال الكافرين ، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية فى هذا الشأن كثيرة جداً معلومة لكل فرد من أهل العلم ، بل هذا الأمر هو الذى بعث الله سبحانه فيه رسوله وأنزل لأجله كتبه ، والتطويل فى شأنه والاشتغال بنقل برهانه من باب إيضاح الواضح وتبيين البين . وبالجمله فإذا صح الإصرار على الكفر فالدار دار حرب بلا شك ولا شبهة والأحكام الأحكام . وقد اختلف المسلمون فى غزو الكفار إلى ديارهم هل يشترط فيه الإمام الأعظم أم لا ؟ والحق الحقيق بالقبول أن ذلك واجب على كل فرد من أفراد المسلمين . والآيات القرآنية والأحاديث النبوية مطلقة غير مقيدة . انتهى .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
سُئِلَ : أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : « إِيْمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » ، قِيلَ : ثُمَّ مَاذَا ؟
قَالَ : « الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ، قِيلَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : « حَجٌّ مَبْرُورٌ » .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل) أبهم السائل وهو أبو ذر وحديثه في العتق (أى العمل أفضل)
أى أكثر ثواباً عند الله تعالى (قال) ولغير الأربعة وكريمة : فقال صلى الله
عليه وآله وسلم هو (إيمان بالله ورسوله) فيه دليل على أن الاعتقاد والنطق
من جملة الأعمال (قيل ثم ماذا) أى أى شىء أفضل بعد الإيمان بالله ورسوله
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم هو (الجهاد فى سبيل الله) لإعلاء كلمة الله
أفضل لبذله نفسه فى سبيله (قيل : ثم ماذا قال : حج مبرور) أى مقبول
لايخالطه إثم أو رياء فيه ، وعلامة القبول أن يكون حاله بعد الرجوع خير
مما قبله ، وقد وقع هنا الجهاد بعد الإيمان ، وفى حديث أبى ذر لم يذكر الحج
وذكر العتق ، وفى حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد ، وفى
الحديث السابق ذكر السلامة من اليد واللسان ، وكلها فى الصحيح . والجواب
أن اختلاف الأجوبة فى ذلك لاختلاف الأحوال والأشخاص ، ومن ثم لم
يذكر الصلاة والزكاة والصيام فى حديث هذا الباب ، وقد يقال خير الأشياء
كذا ولا يراى أنه خير من جميع الوجوه فى جميع الأحوال والأشخاص بل فى حال
دون حال ، وإنما قدم الجهاد على الحج للاحتياج إليه أول الإسلام ، وتعريف
الجهاد باللام دون الإيمان والحج إما لأن المعرف بلام الجنس كالنكرة فى
المعنى ، على أنه وقع فى مسند الحارث ابن أبى أسامة : ثم جهاد بالتنكير .
هذا من جهة النحو ، وأما من جهة المعنى فلأن الإيمان والحج لايتكرر
وجوبهما ، فنونا للإفراد ، والجهاد قد يتكرر فعرف ، والتعريف للكمال
وفى إسناد هذا الحديث أربعة كلهم مدنيون ، وفيه شيخان للبخارى والتحديث
والعننة ، وأخرجه مسلم فى الإيمان ، والنسائى والترمذى باختلاف بينهم فى
ألفاظه .

الحديث التاسع عشر

عَنْ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى رَهْطًا وَسَعْدٌ جَالِسٌ ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالِكَ عَنْ فُلَانٍ ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا فَقَالَ : « أَوْ مُسْلِمًا » فَسَكَتُ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي ، فَقُلْتُ مَالِكَ عَنْ فُلَانٍ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا فَقَالَ : « أَوْ مُسْلِمًا » فَسَكَتُ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي وَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ : « يَا سَعْدُ إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةَ أَنْ يَكُفَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ » .

(عن سعد بن أبي وقاص) بتشديد القاف أحد العشرة المبشرة بالجنة المتوفى آخرهم بقصره بالعقيق على عشرة أميال من المدينة سنة سبع وخمسين وحمل على رقاب الرجال إلى المدينة ودفن بالبقيع ، وله في البخارى عشرون حديثاً (رضى الله عنه) واسم أبى وقاص مالك والراوى عن سعد هو ابنه عامر القرشى المتوفى بالمدينة سنة ثلاث أو أربع ومائة (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطى رهطاً) من المؤلفة قلوبهم شيئاً من الدنيا لما سأله عنه فأعطاهم فترك رجلاً منهم كما عند الإسماعيلى ليتألفهم لضعف إيمانهم ، والرهط : العدد من الرجال لا امرأة فيهم من ثلاثة أو سبعة إلى عشرة أو مما دون العشرة ولا واحد له من لفظه وجمعه أرهط وأرهاط وأرهاط وأرهيط ، ورهط الرجل : بنو أبيه الأدنى وقيل قبيلته (وسعد جالس) ولم يقل وأنا جالس كما هو الأصل بل جرد من نفسه شخصاً وأخبر عنه بالجلوس أو هو من باب الالتفات من التكلم الذى هو مقتضى المقام إلى الغيبة كما هو قول صاحب المفتاح ، ولفظه فى الزكاة : وأنا جالس ، فساقه بلا تجريد ولا التفات ، وزاد فيه : فقمتم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فساررته ، وغفل بعضهم فعزوا هذه الزيادة إلى مسلم فقط . قال سعد (فترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً) سألته أيضاً مع كونه

أحب إليه ممن أعطى وهو جعيل بن سراقه الضمرى المهاجرى كما سماه الواقدى فى المغازى (هو أعجبهم إلى) أى أفضلهم وأصلحهم فى اعتقاده ، وكان السياق يقتضى أن يقول أعجبهم إليه لأنه قال وسعد جالس بل قال : إلى على طريق الالتفات من الغيبة إلى التكلم (فقلت يارسول الله مالك عن فلان) أى أى سبب لعدولك عنه إلى غيره ، ولفظ فلان كناية عن اسم أبهم بعد أن ذكر (فوالله إني لأراه) بفتح الهمزة أى أعلمه وبضمها بمعنى أظنه ، وبه جزم القرطبي فى المفهم (مؤمناً) أقسم على وجدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على أن الأمر المظنون كما ظن (فقال) وفى رواية الأصيلي وابن عساكر قال أى صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً) بسكون الواو فقط بمعنى الإضراب على قول سعد ، وليس الإضراب هنا بمعنى إنكار كون الرجل مؤمناً ، بل معناه النهى عن القطع بإيمان من لم يختبر حاله الخبرة الباطنة ، لأن الباطن لايطلع عليه إلا الله ، فالأولى التعبير بالإسلام الظاهر ، بل فى الحديث إشارة إلى إيمان المذكور وهى قوله : لأعطى الرجل وغيره أحب إلى منه . وفى الفتح أو قيل هى للتنويع ، وقال بعضهم هى للتشريك ، وأنه أمره أن يقولها معاً لأنه أحوط ، وفيه بعد بين وترده رواية ابن الأعرابي فى معجمه فى هذا الحديث فقال : لاثقل مؤمن قل مسلم . قال سعد (فسكت) سكوتاً (قليلاً ثم غلبنى ما) أى الذى (أعلم منه فعدت) أى فرجعت (لمقاتلى) مصدر ميمي بمعنى القول أى لقولى ، وثبت لأبى ذر وابن عساكر فعدت ، وسقط للأصيلي وأبى الوقت لفظ لمقاتلى (فقلت) يارسول الله (مالك عن فلان فوالله إني لأراه) باللام وضم الهمزة ، كذا رواه ابن عساكر ورواه أبو ذر أراه (مؤمناً فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً فسكت) سكوتاً (قليلاً) وسقط للحموى قوله فسكت قليلاً (ثم غلبنى ما أعلم منه فعدت لمقاتلى) وعاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وليس فى رواية الكشميرى إعادة السؤال ثانياً ولا الجواب عنه وإنما لم يقبل صلى الله عليه وآله وسلم قول سعد فى جعيل لأنه لم يخرج مخرج الشهادة وإنما هو مدح له وتوسل فى الطلب لأجله ، ولهذا ناقشه فى لفظه ، نعم فى الحديث نفسه مايدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قبل قوله فيه وهو قوله (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم مرشداً له إلى الحكمة فى إعطاء هؤلاء وحرمان جعيل مع كونه أحب إليه

مما أعطاه (يأسعد إني لأعطي الرجل) الضعيف الإيمان العطاء أى عطاء كان أتألف قلبه به (وغيره أحب إلى منه) وفى رواية أبى ذر والحموى والمستملى أعجب إلى منه والجملة حالية (خشية أن يكبه الله) بفتح الياء وضم الكاف ونصب الباء أى لأجل خشية كعب الله إياه أى إلقائه منكوساً (فى النار) لكفره إما بارتداده إن لم يعط أو لكونه ينسب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى البخل ، وأما من قوى إيمانه فهو أحب إلى فأكله إلى إيمانه ولا أخشى عليه رجوعاً عن دينه ولا سوءاً فى اعتقاده ، وفيه الكناية لأن الكعب فى النار من لازم الكفر فأطلق اللازم وأراد الملزوم .

وفى الحديث دلالة على جواز الحلف على الظن عند من أجاز ضم همزة أراه وجوز الشفاعة إلى ولاية الأمور وغيرهم ومراددة الشفيع إذا لم يؤد إلى مفسدة وأن المشفوع إليه لا عتب عليه إذا رد الشفاعة إذا كانت خلاف المصلحة وأن الإمام يصرف الأموال فى مصالح المسلمين الأهم فالأهم وإن خفى وجه ذلك على بعض الرعية وأن الإقرار باللسان لا ينفع إلا إذا قرن به الاعتقاد بالقلب ، وعليه الإجماع كما مر ، واستدل به عياض لعدم ترادف الإيمان والإسلام ، لكنه لا يكون مؤمناً إلا مسلماً ، وقد يكون مسلماً غير مؤمن . قال الحافظ : وفيه التفرقة بين حقيقى الإيمان والإسلام وترك القطع بالإيمان الكامل لمن لم ينص عليه . وأما منع القطع بالجنة فلا يؤخذ من هذا صريحاً وإن تعرض له بعض الشارحين . نعم هو كذلك فيمن لم يثبت فيه النص ، وفيه الرد على غلاة المرجئة فى اكتفائهم فى الإيمان بنطق اللسان ، وفيه تنبيه الصغير على الكبير على ما يظن أنه ذهل عنه وأن الإسرار بالنصيحة أولى من الإعلان ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة ، وفيه ثلاثة رواة زهريون مدنيون وثلاثة تابعيون يروى بعضهم عن بعض ، ورواية الأكاير عن الأصاغر ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الزكاة ، ومسلم فى الإيمان والزكاة .

الحديث العشرون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« أَرَيْتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ » ، قِيلَ : أَيْ كَفُرْنَ بِاللَّهِ ؟
قَالَ : « يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ
ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ » .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
أريت النار) مبنياً للمفعول من الرؤية بمعنى أبصرت أى أراى الله النار ،
ولأبى ذر : ورأيت ، وللأصيلي : فرأيت (فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن)
جملة مستأنفة تدل على السؤال والجواب كأنه سأل سائل لم فقال يكفرن ،
وللأربعة : يكفرهن أى بسببه (قيل) يارسول الله (أيكفرن بالله؟ قال يكفرن
العشير) أى الزوج ، فأل للعهد أو المعاشر مطلقاً فتكون للجنس والأول أولى
(ويكفرن الإحسان) أى ليس كفران العشير لذاته بل كفران إحسانه ،
فهذه الجملة كالبيان للسابقة ، وتوعده على هذين بالنار يدل على أنهما من
الكبائر (لو) وفى رواية إن (أحسنت إلى إحداهن الدهر) أى مدة عمره
أو الدهر مطلقاً على سبيل الفرض مبالغة فى كفرهن ، والأول أوضح ،
والخطاب عام لكل من يتأتى منه أن يكون مخاطباً فهو على سبيل المجاز (ثم
رأت منك شيئاً) قليلاً لايوافق مزاجها أو شيئاً حقيراً لايحبها (قالت مارأيت
منك خيراً قط) وفى هذا الحديث وعظ الرئيس المرءوس وتحريضه على
الطاعة ، ومراجعة المتعلم العالم والتابع المتبوع فيما قاله إذا لم يظهر له معناه ،
وجواز إطلاق الكفر على كفر النعمة وجحد الحق وأن المعاصى تنقص الإيمان
لأنه جعله كفراً ولايخرج إلى الكفر الموجب للخلود فى النار ، وأن إيمانهم
يزيد بشكر نعمة العشير ، فثبت أن الأعمال من الإيمان .

ورواة هذا الحديث كلهم مدينون إلا ابن عباس مع أنه أقام بالمدينة
وفيه التحديث والنعنة ، وهو طرف من حديث ساقه البخارى فى صلاة
الكسوف تاماً ، وكذا أخرجه فى باب من صلى وقدامه نار ، وفى بدء الخلق
فى ذكر الشمس والقمر وفى عشرة النساء وفى العلم وأخرجه مسلم فى العيدين .
(٩ - عون البارى - ج ١)

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَابَّتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ . فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ إِنَّكَ أَمْرُو فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ إِخْوَانُكُمْ خَوْلُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمَهُ مِمَّا يَأْكُلُ وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ » .

(عن أبى ذر) بالذال وتشديد الراء : جندب بضم الجيم والذال وقد تفتح ، ابن جنادة بضم الجيم ، الغفارى السابق فى الإسلام الزاهد القائل بحمرة إمساك مازاد من المال على الحاجة ، المتوفى بالربذة منزل للحاج العراقى على ثلاث مراحل من المدينة ، وله فى البخارى أربعة عشر حديثاً (قال إبنى سابيت) أى شامت (رجلا فعيرته بأمه) أى نسبته إلى العار ، وعند البخارى فى الأدب المفرد وكانت أمه أعجمية ، فنلت منها ، وفى رواية : فقلت له يا بن السوداء (فقال لى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ياأبا ذر أعيرته بأمه؟) بالاستفهام على وجه الإنكار التوبيخى ، ولعل هذا كان من أبى ذر قبل أن يعرف تحريم ذلك ، فكانت تلك الخصلة من خصال الجاهلية باقية عنده ، فلذا قال (إنك إمرو فيك جاهلية) وإلا فأبو ذر من الإيمان بمنزلة عالية وإنما وبخه بذلك على عظيم منزلته تحذيراً له عن معاودة مثل ذلك ، وعند الوليد بن مسلم منقطعاً كما ذكره فى الفتح أن الرجل المذكور هو بلال المؤذن وروى البرماوى أنه لما شكاه بلال إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له : شمت بلالا وعيرته بسواد أمه . قال : نعم . قال : حسبت أنه بقى فيك شيء من كبر الجاهلية ، فألقى أبو ذر خده على التراب ثم قال : لا أرفع خدى حتى يطأ بلال خدى بقدمه . زاد ابن الملقن : فوطئ خده ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إخوانكم) أى فى الإسلام أو من جهة أولاد آدم عليه السلام ، فهو على سبيل المجاز (خولكم) بفتح الأول والثانى أى خدمكم أو عبيدكم الذين يتخولون الأمور أى يصلحونها ، وقدم الخبر على المبتدأ للاهتمام بشأن الأخوة ، أو التقدير : هم إخوانكم وهم خولكم . وقال

الزركشى : أى احفظوا . وقال أبو البقاء : إنه أجود ، لكن رواه البخارى فى كتاب حسن الخلق : هم إخوانكم ، وهو يرجح تقدير الرفع (جعلهم الله تحت أيديكم) مجاز عن القدرة أو الملك ، أى وأنتم مالكون إياهم (فن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس) أى من الذى يأكله ويلبسه ، ومن للتبعض ، فإذا أطعم عبده مما يقتاته كان قد أطعمه مما يأكله ولا يلزمه أن يطعمه من كل مأكوله على العموم من الأدم وطيبات العيش ، لكن يستحب له ذلك (ولا تكلفوهم ما) أى الذى (يغلبهم) أى تعجز قدرتهم عنه ، والنهى فيه للتحريم (فإن كلفتموهم) ما يغلبهم (فأعينوهم) ويلحق بالعبء الأجير والخدام والضيف والدابة .

وفى الحديث النهى عن سب العبيد ومن فى معناهم ، وتعييرهم بأبائهم ، والحث على الإحسان إليهم والرفق بهم ، وإن التفاضل الحقيقى بين المسلمين إنما هو فى التقوى ، فلا يفيد الشريف النسب نسبة إذا لم يكن من أهل التقوى ، ويفيد الوضع النسب بالتقوى ، قال الله تعالى : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » . وجواز إطلاق الأخ على الرقيق والمحافظة على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . وفى رجاله بصرى وواسطى وكوفيان والتحديث والعننة ، وأخرجه البخارى فى العتق والأدب ، ومسلم فى الإيمان والنذور ، وأبو داود والترمذى باختلاف ألفاظ بينهم .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِذَا لَقِيَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ » فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ ؟ قَالَ : « إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ » .

(وعن أبي بكره) نفيح بضم النون ابن الحارث بن كلدة المتوفى بالبصرة سنة اثنين وخمسين ، وله في البخارى أربعة عشر حديثاً (رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم يقول : إذا التقى المسلمان بسيفيهما) فضرب كل واحد منهما الآخر (فالقاتل والمقتول في النار) إذا كان القاتل منهما بغير تأويل سائق ، أما إذا كانا صحابيين فأمرهما عن اجتهاد ووطن لإصلاح الدين ، فالمصيب منهما له أجران والمخطيء له أجر ، وإنما حمل أبو بكره الحديث على عمومته في كل مسلمين التقيا بسيفيهما حسماً للمادة ، وقد رجع الأحنف الراوى عنه عن رأى أبى بكره في ذلك وشهد مع على باقى حروبه ، ولا يقال إن هذا الحديث يشعر بمذهب المعتزلة القائلين بوجوب العقاب للعاصى ، لأن المعنى أنهما يستحقان ، وقد يعنى عنهما أو واحد منهما فلا يدخلان النار كما قال تعالى : « فجزاؤه جهنم » أى جزاؤه تلك ، وليس بلام أى يجازى . قال أبو بكره (فقلت) وللأربعة وكريمة قلت (يارسول الله : هذا القاتل) يستحق النار لكونه ظالماً (فما بال المقتول ؟) وهو مظلوم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إنه كان حريصاً على قتل صاحبه) مفهومه أن من عزم على المعصية بقلبه ووطن نفسه عليها أثم فى اعتقاده وعزمه ، ولا تنافى بين هذا وبين قوله فى الحديث الآخر : إذا هم عبدى بسيئة فلم يعملها فلا تكتبوها عليه ، لأن المراد أنه لم يوطن نفسه عليها بل مرت بفكره من غير استقرار . ورجال إسناد هذا الحديث كلهم بصريون وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض وهم أيوب والحسن والأحنف . واشتمل على التحديث والنعنة والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الفتن ، ومسلم وأبو داود والنسائى .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَمَّا نَزَلَتْ : (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ) ، قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّنَا لَمْ يَظْلَمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : (إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) » .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لما نزلت) زاد الأصيلي : هذه الآية (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) أى ظلم عظيم . « أولئك لهم الأمن وهم مهتدون » أى لم يخلطوه بشرك ، إذ لا أعظم من الشرك ، وقد ورد التصريح بذلك عند المؤلف عن الأعمش ولفظه : قلنا يا رسول الله أينما لم يظلم نفسه ؟ قال : ليس كما تقولون بل لم يلبسوا إيمانهم بظلم بشرك ، ألم تسمعوا إلى قول لقمان ... فذكر الآية الآتية ، لكن منع التيمى تصور خلط الإيمان بالشرك وحمله على عدم حصول الصفتين لهم كفر متأخر عن إيمان متقدم ، أى لم يرتدوا أو المراد أنهم لم يجمعوا بينهما ظاهراً وباطناً أى لم ينافقوا وهذا أوجه (قال أصحاب رسول الله) وللأصيلي : النبي (صلى الله عليه وآله) وسلم أينما لم يظلم) مبتدأ وخبر والجملة مقول القول (فأَنْزَلَ اللَّهُ) ولأبى ذر والأصيلي : عز وجل (إن الشرك لظلم عظيم) إنما حملوه على العموم لأن قوله لظلم نكرة فى سياق النفي ، لكن عمومها هنا بحسب الظاهر . قال المحققون إن دخل على النكرة فى سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو من فى قوله : ما جاعنى من رجل أفاد تنصيب العموم وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية ، وبين لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ظاهره غير مراد بل هو من العام الذى أريد به الخاص ، والمراد بالظلم أعلى أنواعه وهو الشرك ، وإنما فهموا حصر الأمن والاهتداء فيمن لم يلبس إيمانه حتى ينتفيا عن لبس من تقديمهم على الأمن فى قوله لهم إلا من أى لهم لا غيرهم ، ومن تقديمهم وهم على مهتدون .

وفى الحديث أن المعاصى لا تسمى شركاً وأن من لم يشرك بالله شيئاً فله الأمن وهو مهتد . وفيه أيضاً أن فهم الصحابة بل الصحابة ليس بحجة ،

لا يقال إن العاصي قد يعذب ، فما هذا الأمن والاهتداء الذي حصل له لأنه
أجيب بأنه آمن من التخليد في النار مهتد إلى طريق الجنة . اهـ . وفيه أيضاً
أن درجات الظلم تتفاوت كما ترجم له وأن العام يطلق ويراد به الخاص ، فحمل
الصحابة ذلك على جميع أنواع الظلم ، فبين الله تعالى أن المراد نوع منه وأن
المفسر يقضي على المجمل ، وأن النكرة في سياق النفي تعم ، وأن اللفظ يحمل
على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وفيه تأخير البيان عن وقت الخطاب
وفي إسناده رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الأعمش عن إبراهيم
النخعي عن علقمة بن قيس ، والثلاثة كوفيون فقهاء ، وهذا أحد ما قيل
فيه إنه أصح الأسانيد وأمن تدليس الأعمش بما وقع عند البخاري حدثنا
إبراهيم ، وفيه التحديث بصورة الجمع والإفراد والعنونة وأخرج متنه البخاري
في باب أحاديث الأنبياء وفي التفسير ومسلم في الإيمان والترمذي .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا

أَتْتُمْنَ خَانَ » .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
أنه (قال : آية المنافق) أى علامته واللام للجنس وكان القياس جمع
المبتدأ الذى هو آية ليطابق الخبر الذى هو (ثلاث) وأجيب بأن الثلاث
اسم جمع ولفظه مفرد ، على أن التقدير : آية المنافق معدودة بالثلاث .
وقال الحافظ : الأفراد على إرادة الجنس أو أن العلامة إنما تحصل باجتماع
الثلاث ، قال والأول أليق بصنيع المؤلف ، ولهذا ترجم بالجمع . اهـ . وتعقبه
العيني فقال : كيف يراد الجنس والتاء فيها تمنع ذلك لأنها كالتاء فى تمرة ،
فالآية والآى كالتمرة والتمر ، وقوله إنما يحصل باجتماع الثلاث يشعر بأنه إذا وجد
فيه واحد من الثلاث لا يطلق عليه منافق وليس كذلك بل يطلق عليه اسم المنافق ،
غير أنه إذا وجد فيه الثلاث كلها يكون منافقاً كاملاً . وأجيب بأنه مفرد
مضاف فيعم كأنه قال آياته ثلاث (إذا حدث) فى كل شيء (كذب)
أى أخبر عنه بخلاف ما هو به قاصداً للكذب (وإذا وعد) بالخير فى المستقبل
(أخلف) فلم يف وهو من عطف الخاص على العام ، لأن الوعد نوع من
التحدث وكان داخلاً فى قوله : وإذا حدث ، ولكنه أفرد بالذكر معطوفاً
تنبيهاً على زيادة قبحه ، ولا يرد بأن الخاص إذا عطف على العام لا يخرج من
تحت العام ، وحينئذ تكون الآية ثنتين لا ثلاثاً لأن لازم الوعد الذى هو
الإخلاف قد يكون فعلاً ، ولزم التحديث هو الكذب الذى لا يكون فعلاً ،
فهذا الاعتبار كان المزومان متغايرين ، وخلف الوعد لا يقدح إلا إذا كان
العزم عليه مقارناً للوعد ، أما لو كان عازماً ثم عرض له مانع أو بدا له رأى
فهذا لم يوجد منه صورة النفاق . وفى حديث الطبرانى ما شهد له حيث قال :
إذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يخلف ، وكذا قال فى باقى الخصال ، وإسناده
لابأس به ، وهو عند الترمذى وأبى داود مختصراً بلفظ إذا وعد الرجل أخاه
ومن نيته أن يفى له فلم يف فلا إثم عليه ، وهذا فى الوعد بالخير ، أما الشر

فيستحب إخلافه ، وقد يجب (و) الثالثة من الخصال (إذا ائتمن) على صيغة المجهول من الائتمان أمانة (خان) بأن تصرف فيها على خلاف الشرع ، ووجه الاقتصار على هذه الثلاث أنها منبهة على ماعداها ، إذ أصل عمل الديانة منحصر في ثلاث : القول والفعل والنية ، فنبه على فساد القول بالكذب ، وعلى فساد الفعل بالخيانة ، وعلى فساد النية بالخلف ، وحينئذ فلا يعارض هذا الحديث بما وقع في حديث آخر : أربع من كن فيه ، وفيه : إذا عاهد غدر ، إذ هو معنى قوله : إذا ائتمن خان ، لأن الغدر خيانة ، وهذه الثلاث خصال نفاق لانفاق ، فهو على سبيل المجاز ، أو المراد نفاق العمل لانفاق الكفر ، وارتضاه القرطبي ، أو المراد من اتصف بها وكانت له ديدناً وعادة ، ويدل عليه التعبير بإذا المفيدة لتكرر الفعل ، أو هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتهاون بها واستخف بأمورها ، فإن من كان كذلك كان فاسد الاعتقاد غالباً أو المراد الإنذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال ، وإن الظاهر غير مراد ، وارتضاه الخطابي ، أو الحديث وارد في رجل معين وكان منافقاً ولم يصرح به صلى الله عليه وآله وسلم على عاداته الشريفة في كونه لا يواجههم بصريح القول ، بل يشير إشارة كقوله : ما بال أقوام ونحوه ، أو المراد المنافقون الذين كانوا في الزمن النبوي ، وهذه الأجوبة كلها مبنية على أن اللام في المنافق للجنس ، ومنهم من ادعى أنها للعهد . قال الحافظ : وأحسن الأجوبة ما ارتضاه القرطبي ، ورجال إسناد هذا الحديث كلهم مدنيون إلا أبا الربيع ، وفيهم تابعي عن تابعي ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في الوصايا والشهادات والأدب ، ومسلم في الإيمان ، والترمذي والنسائي .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا ، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا ، إِذَا أُلْتِمِنَ خَانَ ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ » .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : أربع) أى أربع خصال أو خصال أربع (من كن فيه كان منافقاً خالصاً) أى فى هذه الخصال فقط لا فى غيرها ، أو شديد الشبه بالمنافقين ، ووصفه بالخلوص يؤيد قول من قال إن المراد بالنفاق العملى لا الإيمانى أو النفاق العرفى لا الشرعى ، لأن الخلوص بهذين المعنيين لا يستلزم الكفر الملقى فى الدرك الأسفل من النار (ومن كانت فيه خصلة منهن كانت) وللأصيلى فى نسخة كان (فيه خصلة من النفاق حتى يدعها) أى يتركها (إذا ائتمن) شيئاً (خان) فيه (وإذا حدث كذب) فى كل ماحدث به (وإذا عاهد) عهداً (غدر) أى ترك الوفاء بما عاهد عليه (وإذا خاصم فجر) فى خصومته أى مال عن الحق ، وقال الباطل ، وقد تحصل من الحديثين خمس خصال : الثلاثة السابقة فى الأول والغدر فى المعاهدة والفجور فى الخصومة ، فهى متغايرة باعتبار تغاير الأوصاف واللوازم ، ووجه الحصر فيها أن إظهار خلاف ما فى الباطن إما فى المليات : وهو ما إذا ائتمن ، وإما فى غيرها ، وهو إما فى حالة الكدورة : فهو إذا خاصم ، وإما فى حالة الصفاء ، فهو إما مؤكد باليمين ، فهو إذا عاهد أولاً فهو إما بالنظر إلى المستقبل ، فهو إذا وعد ، وأما بالنظر إلى الحال ، فهو إذا حدث ، لكن هذه الخمسة فى الحقيقة ترجع إلى الثلاث ، لأن الغدر فى العهد منطوق تحت الخيانة فى الأمانة ، والفجور فى الخصومة داخل تحت الكذب فى الحديث . ورجال هذا الحديث كلهم كوفيون إلا الصحابى ، على أنه قد دخل الكوفة أيضاً ، وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض والتحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الجزية ، ومسلم فى الإيمان ، وأصحاب السنن .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه) أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم من يقيم ليلة القدر) للطاعة (إيماناً) أى تصديقاً بأنه حق وطاعة (واحتساباً) لوجهه تعالى لا للرياء ونحوه أى مؤمناً محتسباً (غفر له ماتقدم من ذنبه) أى غير الحقوق الآدمية ، لأن الإجماع قائم على أنها لا تسقط إلا برضاهم ، وفيه الدلالة على جعل الأعمال إيماناً ، لأنه جعل القيام إيماناً ، وجملة غفر له جواب الشرط ، وقد وقع ماضياً ، وفعل الشرط مضارعاً ، وفى ذلك نزاع بين النحاة ، والأكثر على المنع ، وفى رواية : يغفر له ، فلم يغير بين الشرط والجزاء . قال فى الفتحة : فظهر أنه من تصرف الرواة فلا يستدل به للقول بجواز التغير فى الشرط والجزاء ، ومن لطائف إسناد هذا الحديث ما قيل إن أصح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد عن الأعرج عنه ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصيام مطولاً ، وكذا أبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث السابع والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَنْتَدَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانُ بِي وَتَصَدِيقُ بِرُسُلِي أَنْ أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، وَلَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ وَلَوْ دِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ » .

(وعنه رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : انتدب الله) وفي رواية الأصيلي : انتدب . قال الحافظ : وهو تصحيف وقد وجهه بتكلف ، لكن إطباق الرواة على خلافه مع اتحاد المخرج كاف في تخطيئه . انتهى . وانتدب من ندبت فلاناً لكذا ، فانتدب أى أجاب إليه وفي القاموس : وندبه إلى الأمر دعاه وحشه ، أومعناه تكفل كما رواه المؤلف في أواخر الجهاد أوسارح بثوابه وحسن جزائه ، وللأصيلي وكريمة : عز وجل (لمن خرج في سبيله) حال كونه (لا يخرج به إلا إيمان) وفي رواية : إلا الإيمان ، وعند الإسماعيلي كمسلم : إلا إيماناً (بي وتصديق برسلي) الاستثناء مفرغ وإنما عدل عن به الذي هو الأصل إلى بي للالتفات من الغيبة إلى التكلم ، وقول ابن مالك في التوضيح : كان الأليق إيمان به ولكن التقدير قائلاً لا يخرج به إلا إيمان بي ولا يخرج به مقول القول لأن صاحب الحال على هذا التقدير هو الله . رده ابن المرحل فقال : أساء في قوله كان الأليق ، وإنما هو من باب الالتفات ولا حاجة إلى تقدير حال لأن حذف الحال لا يجوز ، وقال الزركشي : الأليق أن يقال : عدل عن ضمير الغيبة إلى الحضور ، يعنى أن الالتفات يوهم الجسمية فلا يطلق في كلام الله ، وهذا خلاف ما يطبق عليه علماء البيان (أن أرجعه) أى يرجعه إلى بلده (بما نال من أجر) أى بالذى أصابه من النيل وهو العطاء من أجر فقط إن لم يغنموا ، وعبر بالماضى موضع المضارع في نال لتحقيق وعده تعالى (أو) أجمع (غنيمة) إن غنموا أو أن أو بمعنى الواو كما رواه أبو داود بالواو (أو) أن (أدخله الجنة) عند دخول المقربين بلا حساب ولا مؤاخذه بذنوب ، إذ تكفرها الشهادة أو عند موته لقوله :

أحياء عند ربهم يرزقون (ولولا أن أشق) أى لولا المشقة (على أمتى ماقدت خلف) أى بعد (سرية) بل كنت أخرج معها بنفسى لعظم أجرها ، ولولا امتناعية ، والمعنى امتنع عدم القعود وهو القيام لوجود المشقة ، وسبب المشقة صعوبة تخلفهم بعده ولاقدرة لهم على المسير معه لضيق حالهم ، قال ذلك صلى الله عليه وآله وسلم شفقة على أمته ، جزاه الله عنا أفضل الجزاء (ولوددت) أى والله أحببت (أنى أقتل فى سبيل الله ثم أحيأ ثم أقتل ثم أحيأ ثم أقتل) بضم الهمزة فى كل من أحيأ وأقتل وهى خمسة ألفاظ ، وختم بقوله ثم أقتل والقرار إنما هو على حالة الحياة لأن المراد الشهادة ، فحتم الحال عليها أو الإحياء للجزاء من المعلوم فلا حاجة إلى ودادته لأنه ضرورى الوقوع وثم للتراخى فى الرتبة أحسن من حملها على تراخى الزمان ، لأن المتمدنى حصول مرتبة بعد مرتبة إلى الانتهاء إلى الفردوس الأعلى ، ولايقال أن تمنيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يقتل تمنى وقوع زيادة الكفر لغيره وهو ممنوع للقواعد ، لأن مراده صلى الله عليه وآله وسلم حصول ثواب الشهادة لا تمنى المعصية للقاتل .

وفى الحديث استحباب طلب القتل فى سبيل الله وفضل الجهاد ، ورجاله ما بين بصرى وكوفى خال عن العنينة وليس فيه إلا التحديث والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الجهاد ، وكذا مسلم والنسائى :

الحديث الثامن والعشرون

وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من قام) بالطاعة صلاة التراويح أو غيرها من الطاعات فى ليلى (رمضان) حال كون قيامه (إيماناً) أى مومنأ بالله مصداقاً به (و) حال كونه (احتساباً) أى محتسباً والمعنى مصداقاً ومريداً به وجه الله تعالى بخلوص نية (غفر له ما تقدم من ذنبه) من الصغائر ، وفى فضل الله وسعة كرمه ما يؤذن بغفران الكبائر أيضاً وهو ظاهر السياق ، لكنهم اتفقوا على التخصيص بالصغائر كنظائره من إطلاق الغفران فى أحاديث لما وقع من التقييد فى بعضها بما اجتنبت الكبائر ، وهى لا تسقط إلا بالتوبة أو الحد .

قلت : دل بعض الأحاديث على سقوطها بغير توبة كما حققناه فى غير هذا الموضع ، وأجيب عن استشكل مجيء الغفران فى قيام رمضان وفى صومه وليلة القدر وكفارة صوم يوم عرفة سنتين وعاشوراء سنة وما بين الرمضانين ، إلى غير ذلك مما ورد به الحديث فإنها إذا كفرت بواحد فما الذى يكفره الآخر بأن كلا يكفر الصغائر فإذا لم توجد بأن كفرها واحد مما ذكر أو غفرت بالتوبة أو لم تفعل للتوفيق المنعم به رفع له بعمله ذلك درجات وكتب له به حسنات أو خفف عنه بعض الكبائر كما ذهب إليه بعضهم ، وفضل الله واسع . ورواة هذا الحديث كلهم أئمة أجلاء مدنيون ، وفيه التحديث بصيغة الأفراد والجمع والعنونة ، وأخرجه البخارى فى الصيام أيضاً ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والموطأ وغيرهم .

الحديث التاسع والعشرون

وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من صام رمضان) كله عند القدرة عليه أو بعضه عند عجزه ، ونية الصوم لولا المانع حال كون صيامه (إيماناً) حال كونه (احتساباً) أى مؤمناً محتسباً بأن يكون مصداقاً به ، راغباً فى ثوابه ، طيب النفس به ، غير مستثقل لصيامه ولا مستطيل لأيامه (غفر له ما تقدم من ذنبه) الصغائر تخصيصاً للعام بدليل آخر كما سبق ، وأنى باحتساباً بعد إيماناً مع أن كلا منهما يلزم الآخر للتوكيد .

الحديث الثلاثون

وَعَنْهُ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ وَلَكِنْ يُشَادُّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ » .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (أيضاً رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) أنه (قال : إن الدين) أى الإسلام (يسر) أى ذو يسر . قال العيني : وذلك لأن الالتئام بين الموضوع والحمول شرط ، وفى مثل هذا لا يكون إلا بالتأويل أو هو اليسر نفسه ، كقول بعضهم فى النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إنه عين الرحمة ، مستندلاً بقوله تعالى : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » ، كأنه لكثرة الرحمة المودعة فيه صار نفسها ، والتأكيد بأن فيه رد على منكر يسر هذا الدين ، فإما أن يكون المخاطب منكراً ، أو على تقدير تنزيله منزله ، أو على تقدير المنكرين غير المخاطبين ، أو لكون القصة مما يهتم بها . قال الحافظ : سمي الدين يسراً مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله ، لأن الله رفع عن هذه الأمة الإصر الذى كان على من قبلهم ، ومن أوضح الأمثلة له أن توبتهم كانت بقتل أنفسهم وتوبة هذه الأمة بالإفلاح والعزم والندم (ولن يشاد هذا الدين أحد) من المشادة وهى المغالبة ، أى لا يتعمق أحد فى الدين ويترك الرفق (إلا غلبه) الدين ، وعجزوا نقطع عن عمله كله أو بعضه .

قال ابن المنير : فى هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أن كل متنطع فى الدين ينقطع وليس المراد منع طلب الأكمل فى العبادة فإنه من الأمور المحمودة بل منع الإفراط المؤدى إلى الملل أو المبالغة فى التطوع المفضى إلى ترك الأفضل أو إخراج الفرض عن وقته ، كمن بات يصلى الليل كله ويغالب النوم إلى أن غلبته عيناه فى آخر الليل فنام عن صلاة الصبح فى الجماعة أو إلى أن خرج الوقت المختار أو إلى أن طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة .

وفى حديث محجن بن الأدرع عند أحمد : إنكم لن تنالوا هذا الأمر بالمغالبة وخير دينكم اليسرة . وقد يستفاد من هذا الإشارة إلى الأخذ بالرخصة الشرعية ، فإن الأخذ بالعزيمة فى موضع الرخصة تنطع كمن يترك التيمم

عند العجز عن استعمال الماء فيفضى به استعماله إلى حصول الضرر . وللسيد الإمام العلامة محمد بن إبراهيم الوزير ائتمنى معاصر الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى كتاب في هذا الباب سماه كتاب البشرى في التيسير للسرى ، وهو نفيس لطيف جداً .

(فسددوا) من السداد وهو التوسط في العمل ، والصواب أى الزموا السداد من غير إفراط ولا تفريط (وقاربوا) فى العبادة ، أى إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكمل فاعملوا بما يقرب منه (وأبشروا) من الإيشارة وفى لغة بضم الشين من البشرى بمعنى الإيشار أى أبشروا بالثواب على العمل وإن قل وأيهم المبشر به للتنبيه على تعظيمه وتفخيمه (واستعينوا) من الإعانة (بالغدوة) وهى سير أول النهار إلى الزوال أو ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس كالغداة والغدية ، والمعنى بإيقاعها فى الأوقات المنشطة (والروحة) اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وضبطهما الحافظ ابن حجر كالزركشى والكرمانى بفتح أولهما وكذا البرماوى وضبطه العينى بضم أول الغدوة وفتح أول الثانى ، وكذا ابن الأثير وعبارته : الغدوة بالضم ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس ثم عطف على السابق قوله (وشىء) أى واستعينوا بشىء (من الدلجة) بضم الدال وإسكان اللام سير آخر الليل أو الليل كله ، ومن ثم عبر بالتبعيض ، ولأن عمل الليل ، أشرف من عمل النهار ، وفى هذا استعارة الغدوة والروحة وشىء من الدلجة لأوقات النشاط وفراغ القلب للطاعة ، فإن هذه الأوقات أطيب أوقات المسافرين ، فكأنه صلى الله عليه وسلم خاطب مسافراً إلى مقصده فنبهه على أوقات نشاطه ، لأن المسافر إذا سافر الليل والنهار جميعاً عجز وانقطع ، وإذا تحرى السير فى هذه الأوقات المنشطة أمكنته المداومة من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا فى الحقيقة دار نقلة إلى الآخرة ، وإن هذه الأوقات بخصوصها أروح ما يكون فيها البدن للعبادة . ورواة هذا الحديث ما بين مدنى وبصرى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرج البخارى طرفاً منه فى الرقاق ، وأخرجه النسائى .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ
أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ
الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ
قَبْلَ الْبَيْتِ وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ ،
فَخَرَجَ رَجُلٌ مِّنْ صَلَّى مَعَهُ فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ وَهُمْ رَاكِعُونَ فَقَالَ أَشْهَدُ
بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ مَكَّةَ فَدَارُوا كَمَا هُمْ
قَبْلَ الْبَيْتِ وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ بَيْتِ
الْمَقْدِسِ وَأَهْلُ الْكِتَابِ فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قَبْلَ الْبَيْتِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ .

(عن البراء) بتخفيف الراء والمد على الأشهر أبى عمر أو أبى عامر
أو أبى الطفيل ، وللأصيلي عن البراء ابن عازب بن الحارث الأنصارى
الأوسى المتوفى بالكوفة سنة اثنتين وسبعين ، صحابى ابن صحابى ، وله فى
البخارى ثمانية وثلاثون حديثاً وما يخاف من تدليس أبى إسحق فهو مأمون
حيث ساقه البخارى فى التفسير من طريق الثورى بلفظ عن أبى إسحق سمعت
البراء (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أول ما قدم
المدينة) أى طيبة المنورة فى هجرته من مكة المشرفة (نزل على أجداده أو قال)
أى أبو إسحق (أخواله من الأنصار) وكلاهما صحيح على سبيل المجاز ، لأن
أقاربه من الأنصار من جهة الأمومة ، لأن أم جده عبد المطلب منهم (وأنه)
صلى الله عليه وآله وسلم (صلى قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة (بيت
المقدس) مصدر ميمي كالمرجع ، أى حال كونه متوجهاً إليه (ستة عشر
شهراً أو سبعة عشر شهراً) على الشك فى رواية زهير هنا . وللبخارى عن
إسرائيل ، وللترمذى أيضاً وكذا لمسلم من رواية أبى الأحوص الجزم بالأول
فيكون أخذ من شهر القدوم وشهر التحويل شهراً وألغى الأيام وللبزار والطبرانى
عن عمرو بن عوف الجزم بالثانى كغيرهما ، فيكون عد الشهرين معاً ومن
شك تردد فى ذلك ، وذلك أن القدوم كان فى شهر ربيع الأول بلا خلاف ،
وكان التحويل فى نصف رجب من السنة الثانية على الصحيح ، وبه جزم
(١٠ - عون البارى - ج ١)

الجمهور ورواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس . وقال ابن حبان سبعة عشر شهراً وثلاثة أيام وهو مبنى على أن القلوم كان في ثاني عشر ربيع الأول . وقال ابن حبيب : كان التحويل في نصف شعبان وهو الذي ذكره النووي في الروضة وأقره مع كونه رجح في شرح مسلم رواية ستة عشر شهراً لكونها مجزوماً بها عند مسلم ، ولا يستقيم أن يكون ذلك في شعبان إلا أن ألغى شهراً القلوم والتحويل وسقط لغير ابن عساكر قوله شهراً الأول (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يعجبه أن تكون قبلته قبل) أى كون قبلته جهة (البيت) الحرام (وأنه) بالفتح (صلى أول صلاة صلاها) متوجهاً إلى الكعبة (صلاة العصر) وسقط لغير الأربعة لفظ صلى ولا بن سعد حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر على التردد (وصلى معه قوم) والتحقيق أن أول صلاة صلاها في بني سلمة لما مات بشر ابن البراء بن معرور الظهر وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر ، وأما الصبح فهو من حديث ابن عمر بأهل قباء ، وهل كان ذلك في جمادى الآخرة أو رجب أو شعبان ، أقوال (فخرج رجل ممن صلى معه) وهو عباد بن بشر بن قيطي أو عباد بن نبيك (فر على أهل مسجد) من بني حارثة ويعرف الآن بمسجد القبليتين وهم (راعون) حقيقة أو من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل (فقال أشهد) أى أحلف (بالله لقد صليت مع رسول الله) ولا بن عساكر مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل مكة (أى حال كونه متوجهاً إليها واللام للتأكيد وقد للتحقيق ، وجملة أشهد اعتراض بين القول ومقوله (فداروا) أى سمعوا كلامه فداروا (كما هم) عليه (قبل البيت) الحرام ولم يقطعوا الصلاة بل أتموها إلى جهة الكعبة ، فصلوا صلاة واحدة إلى جهتين بدليلين شرعيين ، وفيه جواز النسخ بخبر الواحد ، وبه قال المحققون (وكانت اليهود قد أعجبهم) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذ كان) عليه الصلاة والسلام (يصلى قبل بيت المقدس) أى حال كونه متوجهاً إليه (وأهل الكتاب) أى اليهود أو النصارى ، وإعجابهم ذلك ليس لكونه قبلتهم بل بطريق التبعية لهم (فلما ولي) صلى الله عليه وآله وسلم (وجهه) الشريف (قبل البيت) الحرام (أنكروا ذلك) فتزل : « سيقول السفهاء من الناس » ، كما صرح به البخاري في رواية من طريق إسماعيل ، ومات على القبلة المنسوخة قبل أن تحول إلى الكعبة رجال عشرة منهم ابن شهاب الزهري

بمكة والبراء بن معرور بالمدينة وقتلوا ، فلم يدر الصحابة ماذا يقولون ، فترل :
« وما كان الله ليضيع إيمانكم » أى صلاتكم . واختلف العلماء فى صلاته صلى
الله عليه وآله وسلم إلى بيت المقدس وهو بمكة .

وفى هذا الحديث جواز نسخ الأحكام خلافاً لليهود وبخبر الواحد وإليه
مال القاضى أبو بكر وغيره من المحققين وهو الحق وجواز الاجتهاد فى القبلة
وبيان شرفه صلى الله عليه وسلم وكرامته على ربه لإعطائه ما أحب ، والرد على
المرجئة فى إنكارهم تسمية أعمال الدين إيماناً وفيه أن تمنى تغيير بعض الأحكام
جائز إذا ظهرت المصلحة فى ذلك . وفيه بيان ما كان فى الصحابة من الحرص
على دينهم والشفقة على إخوانهم ، وقد وقع لهم نظير هذه المسألة لما نزل تحريم
الخمر ، كما صح من حديث البراء أيضاً فنزلت : « ليس على الذين آمنوا
وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا » ... إلى قوله : « والله يحب المحسنين » .
وقوله تعالى : « إنا لانضيع أجر من أحسن » وأخرجه المؤلف أيضاً فى الصلاة
عملاً . ورواة هذا الحديث أئمة أجلاء أربعة ، وفيه التحديث والعنعنة ،
والتفسير وفى خبر الواحد والنسائى والترمذى وابن ماجه .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسَّنَ إِسْلَامَهُ يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا» .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يقول) بالمضارع حكاية حال ماضية (إذا أسلم العبد) أو الأمة وذكر المذكر فقط تغليبا (فحسن إسلامه) وإسلامها بأن دخلا فيه بريئين من الشكوك أو المراد المبالغة في الإخلاص بالمراقبة (يكفر الله عنه) وعنها ، والتكفير هو التغطية ، وهو في المعاصي كالإحباط في الطاعات ، وقال الرنخسرى : التكفير إمطة المستحق من العقاب بثواب زائد ، والرواية في يكفر بالرفع كما قال الحافظ في الفتح ، لأن إذا وإن كانت من أدوات الشرط لكنها لا تنجزم ، وأما تعقب العيني بأن ما قاله الحافظ كلام من لم يشم من العربية شيئا فليس في محله بل الأمر بالعكس ، فقد صرح النحاة في المختصرات كابن آجروم في رسالته التي يقرأها صغار الطلبة بأن إذا لا تنجزم إلا في ضرورة الشعر ولا ضرورة في الحديث ، وما استشهد به العيني من قول الشاعر :

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتحمل
فليس في محله لأن الحافظ لم يقل أن إذا لا تنجزم مطلقاً ولا في الشعر حتى يعترض عليه :

أوردها سعد وسعد مشتمل ما هكذا يأسعد تورد الإبل
لكن التبجح وهضم جانب الحافظ أوقعه فيما أوقعه ، اللهم غفرأ . وقال ابن هشام : ولا تعمل إذا الجزم إلا في الضرورة كقول الشاعر ... إلخ ، وشرط عملها إرادة معنى الشرط وكونها بمعنى متى كما في الرضى ، واستعمل الجواب مضارعا وإن كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل . وفي رواية البزار كفر الله فآخى بينهما .

(كل سيئة كان زلفها) بتخفيف اللام المفتوحة ، وبه قرىء على الحافظ

المنذرى وغيره ، ولأبى الوقت : زلفها بتشديدها ، وعزاه فى التنقيح للأصيل ولأبى ذر : أزلفها ، وهما بمعنى كما قاله الخطابى وغيره أى أسلفها وقدمها (وكان بعد ذلك) أى بعد ما علم من المجموع وهو محو السيئات وتكفيرها بالإسلام (القصاص) عبر بالماضى وإن كان السياق يقتضى المضارع لتحقيق الوقوع كما فى نحو قوله تعالى : « ونادى أصحاب الجنة » ، أى كتابة المجازاة فى الدنيا (الحسنة بعشر) أى تكتب أو تثبت بعشر (أمثالها) حال كونها منتهية (إلى سبعائة ضعف) بكسر الضاد والضعف المثل إلى مازاد ، ويقال لك ضعفه يريدون مثليه وثلاثة أمثاله لأنه زيادة غير مخصوصة ، قاله فى القاموس ، وقد أخذ بعضهم فيما حكاه الماوردى بظاهر هذه الغاية ، فزعم أن التضعيف لا يتجاوز سبعائة ، والجواب : إن فى حديث ابن عباس عند البخارى فى الرقاق كتب الله عشر حسنات إلى سبعائة ضعف إلى أضعاف كثيرة وهو يرد عليه ، وأما قوله تعالى : « والله يضاعف لمن يشاء » فيحتمل أن يكون المراد إنه يضاعف تلك المضاعفة لمن يشاء بأن يجعلها سبعائة وهو الذى قاله البيضاوى تبعاً لغيره ، ويحتمل أن يضاعف السبعائة بأن يزيد عليها (والسيئة بمثلها) من غير زيادة (إلا أن يتجاوز الله) عز وجل (عنها) أى من السيئة فيعفو عنها ، وفيه دليل لأهل السنة أن العبد تحت المشيئة ، إن شاء الله تعالى تجاوز عنه وإن شاء أخذه ورد على القاطع لأهل الكبار بالنار كالمعتزلة . وقول الحافظ ابن حجر : إن أول الحديث يرد على من أنكر الزيادة والنقص فى الإيمان ، لأن الحسن تتفاوت درجاته وآخره يرد على الخوارج والمعتزلة ، تعقبه العينى بأن الحسن من أوصاف الإيمان ولا يلزم من قابلية الوصف الزيادة والنقصان قابلية الذات إياهما ، لأن الذات من حيث هى هى لا تقبل ذلك كما عرف فى موضعه . انتهى .

وهذا تعقب عقلى ورد لظاهر الحديث بمقتضى رأى نصرة للمذهب الذى رجحه البخارى وغيره وهو الوارد عن السلف الذين أطلقوا أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص ، وكذا نقله اللالكائى فى كتاب السنة عن الشافعى وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وغيرهم ، بل قال به من الصحابة عمر ابن الخطاب وعلى بن أبى طالب وابن مسعود ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وابن عباس وابن عمر وعمار وأبو هريرة وحذيفة وعائشة وغيرهم من التابعين :

كعب الأحبار وعروة وطاوس وعمر بن عبد العزيز وغيرهم . وروى اللالكائي أيضاً بسند صحيح عن البخارى قال : لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف فى أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص .

فإن قلت : الإيمان هو التصديق بالله وبرسوله ، والتصديق شىء واحد لا يتجزأ ، فلا يتصور كماله تارة ونقصه أخرى ، أوجب بأن قبوله الزيادة والنقص ظاهر على تقدير دخول القول والفعل فيه . وفى الشاهد شاهد بذلك ، فإن كل أحد يعلم أن ما فى قلبه يتفاضل حتى يكون فى بعض الأحيان أعظم يقيناً وإخلاصاً وتوكلاً منه فى بعضها ، وكذلك فى التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها ، ومن ثم كان إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم ، وهذا ماذهب إليه المحققون ، وحكاه فضيل بن عياض عن أهل السنة والجماعة ، فظهر مما أوردناه ضعف ما تعقبه العيني وصحة ما سلكه الحافظ ابن حجر ، لأنها على محض طريقة السلف خاصة لاشية فيها .

والكلام فى هذه المسألة طويل الذيل لا يحتمله هذا المختصر ، فن أراد استيفاء مباحثه فليراجعه من محله . وهذا الحديث لم يسنده البخارى بل علقه . وقد وصله أبو ذر الهروى فى روايته والنسائى فى سننه والحسن بن سفيان فى مسنده والإسماعيلى والدارقطنى فى غرائب مالك من تسع طرق للنسائى نحوه ، لكن قال أزلها ، فقد ثبت فى جميع الروايات ما أسقطه البخارى وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام ، وإنما اختصره البخارى لأن قاعدة الشرع أن الكافر لا يثاب على طاعته فى شركه ، لأن من شرط المتقرب كونه عارفاً بمن تقرب إليه ، والكافر ليس كذلك . ورده النووى بأن الذى عليه المحققون بل نقل فيه بعضهم الإجماع أن الكافر إذا فعل أفعالا جميلة على جهة التقرب إلى الله تعالى ، كصدقة وصلة رحم وإعتاق ونحوها ثم أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له ، وحديث حكيم بن حزام المروى فى الصحيحين يدل عليه ، ودعوى أنه مخالف للقواعد غير مسلمة ، لأنه قد يعتد ببعض أفعال الكافر فى الدنيا ككفارة الظهار فإنه لا يلزم إعادتها إذا أسلم وتجزئه .

قال ابن المنير : المخالف للقواعد دعوى أنه يكتب له ذلك فى حال كفره ، وأما إنه تعالى يضيف إلى حسناته فى الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان

يظنه خيراً فلا مانع منه . وقد جزم به النووى لإبراهيم الحربى وابن بطال وغيرهما من القدماء ، والقرطبى وابن المنير من المتأخرين ، وقال ابن بطال : لله أن يتفضل على عباده بما شاء ولا اعتراض عليه . واستدل غيره بأن من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين ، كما دل عليه القرآن والحديث الصحيح ، وهو لو مات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح بل يكون هباءً منثوراً ، فدل على أن ثواب عمله الأول يكتب له مضافاً إلى عمله الثانى ، وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما سألت عائشة عن ابن جدهان وما كان يصنعه من الخير : أينفعه ؟ فقال : إنه لم يقل يوماً رب اغفر لى خطيئتي يوم الدين ، فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه ما عمله فى الكفر . ورواة هذا الحديث أئمة أجلاء مشهورون ، وهو مسلسل بلفظ الإخبار على سبيل الانفراد مع التصريح بسماع الصحابى من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ ، فَقَالَ مَنْ هَذِهِ ؟ قَالَتْ فُلَانَةٌ تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا ، قَالَ مَهْ عَلَيْكُمْ بِمَا تَطِيقُونَ فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا وَكَانَ أَحَبُّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ .

(عن عائشة) أم المؤمنين (رضى الله) تعالى (عنها أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم دخل عليها و) الحال (عندها امرأة فقال) وللأصيلي بحذف الفاء (من هذه) المرأة (قالت) عائشة هي (فلانة) بعدم الصرف للتأنيث والعملية إذ هو كناية عن ذلك وهي الحولاء بالمهملة والمد كما في مسلم بنت تويت بتاءين مصغراً (تذكر) بفتح المثناة الفوقية أى عائشة (من صلاتها) ولغير الأربعة يذكر بالياء التحتية المضمونة مبيناً لما لم يسم فاعله ، أى يذكرون أن صلاتها كثيرة ، وعند البخارى فى صلاة الليل معلقاً لاتنام بالليل ، ولعل عائشة أمنت عليها الفتنة فمدحتها فى وجهها لكن فى مسند الحسن ابن سفيان : كانت عندى امرأة ، فلما قامت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من هذه يا عائشة ؟ قالت : يا رسول الله هذه فلانة وهى أعبد أهل المدينة ، فظاهر هذه الرواية أن مدحها كان فى غيبتها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مه) بفتح الميم وسكون الهاء اسم للزجر بمعنى اكفف ، نهاها عن مدح المرأة بما ذكرته أو عن تكلف عمل ما لا يطاق ، ولذا قال بعده (عليكم) من العمل (بما) وللأصيلي ما (تطيقون) أى بالذى تطيقون المداومة عليه وحذف العائد للعلم به ومنطوقه يقتضى الأمر بالاعتصار على ما يطاق من العبادة ، ومفهومه يقتضى النهى عن تكليف ما لا يطاق ، وسبب وروده خاص بالصلاة ، ولكن اللفظ عام فيشمل جميع الأعمال ، وعدل عن خطاب النساء إلى خطاب الرجال طلباً لتعميم الحكم فغلب الذكور على الإناث فى الذكر (فوالله) فيه جواز الحلف من غير استحلاف ، وقد يستحب إذا كان فى تفخيم أمر من أمور الدين أو حدث عليه أو تنفير من محذور (لا يمل الله حتى) أن (تملوا) بفتح الميم فى الموضعين ، وهو من باب المشاكلة والازدواج وهو أن تكون إحدى اللفظتين موافقة للأخرى ، وإن خالفت معناها ، والملا : ترك الشيء استقلاً وكرامة له بعد حرص ومحبة فيه ، وهو محال على الله تعالى

بالاتفاق . قال الإسماعيلي وجماعة من المحققين : هو على سبيل المجاز لأنه تعالى لما كان يقطع ثوابه عن قطع العمل ملالاً عبر عن ذلك بالملال من باب تسمية الشيء باسم سببه ، قاله القرطبي : أو معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا سؤاله فترهدوا في الرغبة إليه . قاله الهروي وقال غيره : معناه لا يتناهى حقه عليكم في الطاعة حتى يتناهى جهركم . وهذا كله بناء على أن حتى على بابها في انتهاء الغاية وما يترتب عليها من المفهوم . وجنح بعضهم إلى تأويلها ، فقيل معناه لا يعمل الله إذا ملتم ، وهو مستعمل في كلام العرب . يقولون : لا أفعل كذا حتى يبيض القار أو حتى يشيب الغراب . وقال المازري : قيل إن حتى هنا بمعنى الواو فيكون التقدير لا يعمل وتملون ، ففني عنه الملل وأثبتته لهم ، وقيل حتى بمعنى حين ، والأول أليق وأجرى على القواعد وأنه من باب المقابلة اللفظية ، ويؤيده ما وقع في بعض طرق حديث عائشة بلفظ اكلفوا من العمل ماتطيقون ، فإن الله لا يعمل من الثواب حتى تملوا من العمل ، لكن في سنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف .

(وكان أحب الدين) أى الطاعة (إليه) أى إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي رواية المستملى : إلى الله ، وليس بين الروایتين تخالف لأن ما كان أحب إلى الله كان أحب إلى رسوله ، ومعنى المحبة من الله تعلق الإرادة بالثواب ، أى أكثر الأعمال ثواباً أدومها . وفي رواية أبى الوقت والأصيلي : وكان أحب بالرفع اسم كان (ماداوم) أى واطب (عليه صاحبه) وإن قل ، فبالمدامومة على القليل تستمر الطاعة بخلاف الكثير الشاق ، وربما ينمو القليل الدائم حتى يزيد على الكثير المنقطع أضعافاً كثيرة ، وهذا من مزيد شفقتة صلى الله عليه وآله وسلم ورأفته بأمتة حيث أرشدهم إلى ما يصلحهم وهو ما يمكنهم الدوام عليه من غير مشقة ، جزاه الله عنا ما هو أهله ، والتعبير بأحب هنا يقتضى أن مالم يداوم عليه صاحبه من الدين محبوب ، ولا يكون هذا إلا في العمل ضرورة إن ترك للإيمان كفر . قاله في المصابيح . قال ابن الجوزي : إنما أحب الدائم لمعتنين : أحدهما أن التارك للعمل بعد الدخول فيه كالمعرض بعد الوصل فهو متعرض للذم ، ولهذا أورد الوعيد في حق من حفظ آية ثم نسى وإن كان قبل حفظها لاتعتين عليه . ثانيهما : أن مداوم الخير ملازم للخدمة وليس من لازم الباب في كل يوم وقتاً ما كمن لازم يوماً كاملاً ثم انقطع . وزاد البخارى ومسلم عن عائشة : أن أحب الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن قل . وفي هذا الحديث الدلالة على استعمال المجاز وفضيلة المداومة على العمل وتسمية العمل ديناً ، وقد أخرجه البخارى أيضاً في الصلاة ، ومسلم ومالك في موطنه .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزُنْ شَعِيرَةٌ مِنْ خَيْرٍ ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزُنْ بُرَّةٌ مِنْ خَيْرٍ ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزُنْ ذَرَّةٌ مِنْ خَيْرٍ » .

(وعن أنس) هو ابن مالك (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : يخرج من النار) بفتح المثناة التحتية من الخروج ، وفي رواية الأصيلي وأبي الوقت بضمها ، من الإخراج في جميع الحديث (من قال لا إله إلا الله) مع قول محمد رسول الله ، فالجزء الأول علم على المجموع كقل هو الله أحد على السورة كلها ، وأن هذا كان قبل مشروعية ضمها إليه كما قاله العيني والكرمانى ، قال القسطلانى : وفي نظر على ما لا يخفى . قلت : الأول أولى ، كما قال الحافظ : المراد المجموع ، وفيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد ، أو المراد بالقول هنا القول النفسى ، فالمعنى من أقر بالتوحيد وصدق بالإقرار لا بد منه ، فلهذا أعاده في كل مرة ، والتفاوت يحصل في التصديق على الوجه المتقدم (وفي قلبه وزن شعيرة من خير) أى من إيمان كما في الرواية الأخرى ، والمراد به الإيمان بجميع ماجاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، والتنوين في خير للتقليل المرغب في تحصيله ، إذ أنه إذا حصل الخروج بأقل مما يطلق عليه اسم الإيمان فبالكثير منه أخرى . فإن قلت : الوزن إنما يتصور في الأجسام دون المعانى . أجيب بأن الإيمان شبه بالجسم فأضيف إليه ما هو من لوازمه وهو الوزن (ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله) محمد رسول الله (وفي قلبه وزن برة) بضم الباء وتشديد الراء وهى القمحة (من خير ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله) محمد رسول الله (وفي قلبه وزن ذرة من خير) واحدة الذر وهو كما في القاموس صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعير . انتهى . ولغيره . إن أربع ذرات وزن خردلة أو هو الهباء الذى يظهر في شعاع الشمس مثل رعوس الإبر وهو الساقط من التراب بعد وضع كفك فيه ونفثها ، ونسب هذا الأخير لابن عباس ، فوزن الذرة هو التصديق الذى لا يجوز أن

يدخله النقص ، وما في البرة والشعيرة من الزيادة على الذرة فإنما هو من زيادة الأعمال التي يكمل التصديق بها وليست زيادة في نفس التصديق . قاله المهلب . وقال في الكواكب : وإنما أضاف هذه الأجزاء التي في الشعيرة والبرة الزائدة على الذرة إلى القلب ، لأنه لما كان الإيمان التام إنما هو قول وعمل ، والعمل لا يكون إلا بنية وإخلاص من القلب ، فلذا جاز أن ينسب العمل إلى القلب ، إذ تمامه بتصديق القلب ، فإن قلت : التصديق القلبي كاف في الخروج إذ المؤمن لا يخلد في النار ، وأما قوله لا إله إلا الله فلا إجراء أحكام الدنيا عليه فما وجه الجمع بينهما . أجيب بأن المسألة مختلف فيها ، فقال جماعة : لا يكفي مجرد التصديق بل لابد من القول والعمل أيضاً ، وعليه البخاري ، أو المراد بالخروج هو بحسب حكمنا به أي الحكم بالخروج لمن كان في قلبه إيمان ضامماً إليه عنوانه الذي يدل عليه ، إذ الكلمة هي شعار الإيمان في الدنيا وعليه مدار الأحكام فلا بد منهما حتى يصح الحكم بالخروج . انتهى .

وقال ابن بطال : التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل ، فمن قل علمه كان تصديقه مثلاً بمقدار ذرة والذي فوّه في العلم تصديقه بمقدار برّة أو شعيرة ، إلا أن التصديق الحاصل في قلب كل واحد منهم لا يجوز عليه النقصان وتجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاينة . وبالجمله فحقيقة التصديق واحدة لا تقبل الزيادة والنقصان ، وقدم الشعيرة على البرة لكونها أكبر جرماً منها وأخر الذرة لصغرهما فهو من باب الترقى في الحكم وإن كان من باب التنزل . وللبخاري في أواخر التوحيد عن أنس مرفوعاً : أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة ثم من كان في قلبه أدنى شيء فهذا معنى الذرة .

وفي هذا الحديث الدلالة على زيادة الإيمان ونقصانه ودخول طائفة من عصاة الموحدين النار وأن الكبيرة لا يكفر من عملها ولا يخلد في النار ، ورواته كلهم أئمة أجلاء بصريون ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في التوحيد ومسلم في الإيمان ، والترمذي في صفة جهنم ، وقال حسن صحيح .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَالَ لَهُ :
يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَوْنَهَا لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ نَزَلَتْ
لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا . قَالَ : أَيُّ آيَةٍ هِيَ ؟ قَالَ : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ
دِينَكُمْ ، وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » فَقَالَ
عُمَرُ : قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن رجلا من اليهود) هو كعب
الأخبار قبل أن يسلم ، بين ذلك مسدد في مسنده والطبرى في تفسيره والطبرانى
في الأوسط ، وللبخارى في المغازى عن قيس بن مسلم : أن ناساً من اليهود ، واه
في التفسير من هذا الوجه بلفظ : قالت اليهود ، فيحمل على أنهم كانوا حين
سؤال كعب عن ذلك جماعة وتكلم كعب على لسانهم (قال له) أى لعمر
(يا أمير المؤمنين) وهو أول من لقب بذلك من الخلفاء الراشدين ، وكان
أبو بكر يقال له خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (آية) مبتدأ
وساخ مع كونه نكرة لتخصصه بالصفة وهى (فى كتابكم تقرأونها) والخبر
(لو علينا معشر اليهود نزلت) أى لو نزلت علينا ، لأن لولا تدخل إلا على
الفعل فحذف لدلالة الفعل المذكور عليه ، ومعشر نصب على الاختصاص أو
أعنى معشر اليهود (لاتخذنا ذلك اليوم عيداً) نعظمه فى كل سنة ونسر فيه
لعظم ما حصل فيه من كمال الدين ، والعيد فعل من العود لأنه يعود فى كل عام
(قال) عمر رضى الله عنه (أى آية هى قال) كعب (اليوم أكملت لكم
دينكم) أى بالنصر والإظهار على الأديان كلها ، أو بالتنصيص على قواعد
العقائد والتوقيف على أصول الشرائع وفروع الأعمال ، وغير ذلك مما فى الكتاب
العزیز والسنة المطهرة (وأتممت عليكم نعمتى) بالهداية والتوفيق ، أو بكمال
الدين بالكتاب والسنة ، أو بفتح مكة وهدم منارات الجاهلية (ورضيت لكم
الإسلام) أى اخترته لكم (ديناً) من بين الأديان ، وهو الدين عند الله (قال)
وفى رواية الأربعة : فقال (عمر) رضى الله عنه (قد عرفنا ذلك اليوم والمكان

الذى نزلت) وفى رواية الأصيلي : أنزلت (فيه على النبي) وفى رواية أبى ذر : على رسول الله (صلى الله عليه) وآله (وسلم وهو قائم) أى والحال أنه قائم (بعرفة) بعدم الصرف للعلمية والتأنيث (يوم جمعة) وفى رواية يوم الجمعة ومعناه إما جامع الناس أو مجموع له ، وإنما لم يقل عمر جعلناه عيداً ليطابق جوابه السؤال ، لأنه ثبت فى الصحيح أن النزول كان بعد العصر ولا يتحقق العيد إلا من أول النهار ، وقد قالوا إن رؤية الهلال بعد الزوال للمقابلة ، ولأريب أن اليوم التالى ليوم عرفة عيد للمسلمين ، فكأنه قال جعلناه عيداً بعد إدراكنا استحقاق ذلك اليوم للتعبد فيه .

وقال فى الفتح : عندى أن هذه الرواية اكتفى فيها بالإشارة وإلا فرواية إسحق بن قبيصة قد نصت على المراد ولفظه يوم جمعة يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لنا عيد ، وللطبرانى : وهما لنا عيد ، وكذا عند الترمذى من حديث ابن عباس أن يهودياً سأله عن ذلك فقال : نزلت فى يوم عيدين : يوم جمعة ويوم عرفة فظهر أن الجواب تضمن أنهم اتخذوا ذلك اليوم عيداً وهو يوم الجمعة ، واتخذوا يوم عرفة عيداً لأنه ليلة العيد . اهـ . وقال النووى : فقد اجتمع فى ذلك اليوم فضيلتان وشرفان ، ومعلوم تعظيمنا لكل منهما فإذا اجتمعا زاد التعظيم ، فقد اتخذنا ذلك اليوم عيداً وعظمنا مكانه .

وفى رجال هذا الحديث ثلاثة كوفيون ورواية صحابى عن صحابى والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى فى المغازى والتفسير والاعتصام ، ومسلم والترمذى وقال حسن صحيح وكذا للنسائى فى الإيمان والحج . وقد جزم السدى بأنه لم ينزل بعد هذه الآية شىء من الحرام والحلال . وهذا يدل على أن إكمال الدين قد حصل بالقرآن والحديث ، ولا حاجة إلى غيرهما فى سلوك سبيل الإيمان ، ففيهما رديين على أهل التقليد وأصحاب الرأى .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَائِرُ الرَّأْسِ نَسَمِعُ دَوَىَّ صَوْتِهِ وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، فَقَالَ هَلْ عَلَى غَيْرُهَا ؟ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصِيَامَ رَمَضَانَ ، قَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهِ ؟ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ ، قَالَ وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّكَاةَ ، قَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهَا ؟ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ ، قَالَ فَادَّبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ : وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ .

(عن طلحة بن عبيد الله) بن عثمان القرشي التيمي أحد العشرة المبشرة بالجنة المقتول يوم الجمل لعشر خلون من جمادى الأولى سنة ست وثلاثين ودفن بالبصرة ، وله في البخارى أربعة أحاديث (رضى الله عنه يقول : جاء رجل) هو ضمام بن ثعلبة وبه جزم ابن بطلان وافد بنى سعد بن بكر ، والحامل لهم على ذلك إيراد مسلم القصة عقيب حديث طلحة ، ولأن في كل منهما أنه بدوى وأن كلا منهما قال في آخر حديثه : لا أزيد على هذا ولا أنقص ، لكن تعقبه القرطبي بأن سياقهما مختلف وأسألتهما متباينة ، قال : ودعوى أنهما قصة واحدة دعوى فرط وتكلف شطط من غير ضرورة ، وقواه بعضهم بأن ابن سعد وابن عبد البر وجماعة لم يذكروا لضمام إلا الأول ، وهذا غير لازم ، وقال القسطلانى : هو ضمام أو غيره (إلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم من أهل نجد) بفتح النون وسكون الجيم ، وهو كما في العباب وغيره : ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق ، وفي رواية أبي ذر : جاء رجل من أهل نجد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثائر) أى متفرق شعر (الرأس) من عدم الرفاهية ، فحذف المضاف للقرينة العقلية أو اطلق اسم الرأس على الشعر لأنه نبت منه ، كما يطلق اسم السماء على المطر

أو مبالغة بجعل الرأس كأنها المتفشية . قال في الفتح : فيه إشارة إلى قرب عهده بالوفادة (نسمع) بنون الجمع (دوى) بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء ، وهو شدة الصوت وبعده في الهواء (صوته) فلا يفهم منه شيء كما قال (ولا نفقه مايقول) أى الذى يقوله ، وفي رواية ابن عساكر : يسمع ولا يفقه (حتى دنا) أى إلى أن قرب فهمناه (فإذا هو يسأل عن الإسلام) أى عن أركانه وشرائعه بعد التوحيد والتصديق ، ويؤيده ما أخرجه المصنف عن أبى سهل قال : فأخبره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع الإسلام ، فدخل فيه باقى المفروضات بل والمندوبات أو عن حقيقته ، واستبعد هذا من حيث أن الجواب يكون غير مطابق للسؤال وهو قوله (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) هو (خمس صلوات فى اليوم والليلة) أو خذ خمس صلوات ، وفي رواية إسماعيل بن جعفر عند المؤلف فى الصيام أنه قال أخبرنى ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ فقال : الصلوات الخمس أى إقامتها فى اليوم والليلة ، وإنما لم يذكر له الشهادة لأنه علم أنه يعلمها أو علم أنه إنما يسأل عن الشرائع الفعلية أو ذكرها فلم ينقلها الراوى لشهرتها والأول أولى ، وبهذا تبين مطابقة الجواب للسؤال ، ويستفاد من سياق مالك أنه لا يجب شيء من الصلوات فى كل يوم وليلة غير الخمس ، خلافاً لمن أوجب الوتر وركعتي الفجر وصلاة الضحى وصلاة العيد أو الركعتين بعد المغرب (فقال) الرجل المذكور ، ولابن عساكر : قال (هل على غيرها قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) شيء عليك غيرها ، وهو حجة على الحنفية حيث أوجبوا الوتر ، وعلى الاصطخرى من الشافعية حيث قال : إن صلاة العيدين فرض كفاية (إلا أن تطوع) أى لكن التطوع مستحب لك ، وعلى هذا لا تلزم النوافل بالشروع فيها ، لكن يستحب إتمامها ولا يجب . وقد روى النسائي وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أحياناً ينوى صوم التطوع ثم يفطر . وفي البخارى أنه أمر جويرية بنت الحارث أن تفطر يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه ، فدل على أن الشروع فى النفل لا يستلزم الإتمام ، فهذا النص فى الصوم والباقي بالقياس ، ولا يرد الحج لأنه امتاز عن غيره بالمضى فى فاسده ، فكيف فى صحيحه ، وكذلك امتاز بلزوم الكفارة فى نفيه كفرضه ، على أن فى استدلال الحنفية نظراً لأنهم لا يقولون بفرضية الإتمام بل بوجوبه ،

واستثناء الواجب من الفرض منقطع لتباينهما ، وأيضاً فإن الاستثناء من النفي عندهم ليس للإثبات بل مسكوت عنه أو الاستثناء متصل على الأصل ، واستدل به على أن الشروع في التطوع يلزم إتمامه ، وقرره القرطبي من المالكية بأنه نفي وجوب شيء آخر أى إلا ما تطوع به ، والاستثناء من النفي إثبات ولا قائل بوجوب التطوع ، فتعين أن يكون المراد : إلا أن تشرع في تطوع فيلزمك إتمامه . وفي مسند أحمد من حديث عائشة رضی الله عنها قالت : أصبحت أنا وحفصة صائميتين ، فأهديت لنا شاة فأكلنا ، فدخل علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرناه ، فقال : صوما يوماً مكانه ، والأمر للوجوب ، فدل على أن الشروع ملزم والأول أولى .

(قال) وفي رواية أبي الوقت والأصيلي : فقال (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصيام) بالرفع ، وفي رواية أبي ذر : وصوم عطفاً على خمس صلوات (رمضان قال) الرجل (هل على غيره قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا إلا أن تطوع) شيئاً من نوافل الصوم زيادة في الحسنات فالتطوع مستحب لك (قال) الراوى طلحة ابن عبيد الله (وذكر له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة قال) وفي رواية الأصيلي وأبي ذر : فقال الرجل المذكور (هل على غيرها قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا إلا أن تطوع قال) الراوى (فأدبر الرجل) من الإدبار أى تولى (وهو يقول) أى والحال أنه يقول (والله لا أزيد) فى التصديق والقبول (على هذا ولا أنقص) منه شيئاً ، أى قبلت كلامك قبولا لا مزيد عليه من جهة السؤال ولا نقصان فيه من طريق الامتثال ، أو لا أزيد على ما سمعت ولا أنقص منه عند الإبلاغ ، لأنه كان وافد قومه ليتعلم ويعلمهم ، لكن يعكر عليهما رواية إسماعيل بن جعفر حيث قال : لا أنطوع شيئاً أو لا أنقص مما فرض الله على شيئاً وهو أقرب ، لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من التكلف ، أو المراد لا أغير صفة الفرض ، كمن ينقص الظهر مثلاً ركعة أو يزيد المغرب ، وفيه نظر (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفلح) الرجل أى فاز (إن صدق) فى كلامه ، ووقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن جعفر : أفلح وأبيه إن صدق ، أو دخل الجنة وأبيه إن صدق ، ولأبى داود مثله لكن بحذف أو ، وذلك الحلف كان قبل النهى أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف كما جرى

على لسانهم عقرى حلقى ، وما أشبه ذلك أو فيه إضمار اسم الرب كأنه قال ورب أبيه ، وقيل هو خاص ويحتاج إلى دليل . وحكى السهيلي عن بعض مشايخه أنه قال : هو تصحيف ، وإنما كان والله فقصرت اللامان . واستنكر القرطبي هذا . وأقوى الأجوبة الأولان . واستشكل كونه أثبت له الفلاح بمجرد ما ذكر ، وهو لم يذكر له جميع الواجبات ولا المنهيات ولا المنذوبات وأجيب بأنه داخل في عموم قوله : فأخبره صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع الإسلام . وقال النووي : أثبت له الفلاح ، لأنه أتى بما عليه وليس فيه أنه إذا أتى بزائد على ذلك لا يكون مفلحاً ، لأنه إذا أفلح بالواجب ففلاحه بالمنذوب مع الواجب أولى .

وفي هذا الحديث أن السفر والارتحال لتعلم العلم مشروع وجواز الحلف من غير استحلاف ولا ضرورة . ورجاله كلهم مدنيون وتسلسل بالأقارب ، وأيضاً أخرجه البخاري في الصوم وفي ترك الحيل ، وأخرجه مسلم في الإيمان وأبو داود في الصلاة والنسائي فيها وفي الصوم .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَتَبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَيَفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحُدٍ ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم قال من اتبع) بتشديد التاء ، وفي رواية الأصيلي وابن عساكر : تبع بكسر الباء (جنازة مسلم) حال كون ذلك (إيماناً واحتساباً) أى مؤمناً محتسباً لامكافأة ومحافة (وكان معه) أى مع المسلم ، وفي رواية الكشميनी : معها أى الجنازة (حتى يصلى) بفتح اللام وبكسرهما (عليها ويفرغ من دفنها) فعلى الأول لا يحصل الموعود إلا لمن توجد منه الصلاة ، وعلى الثانى قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يصل ، أما إذا قصد الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقاً ، والله أعلم (فإنه يرجع من الأجر بقيراطين) مثنى قيراط وهو اسم لمقدار من الثواب يقع على القليل والكثير بينه بقوله (كل قيراط مثل) جبل (أحد) بضميتين بالمدينة ، لتوحده وانقطاعه عن جبال أخرى هناك . وقد بينت هذه الرواية أن القيراطين إنما يحصلان بمجموع الصلاة والدفن ، فإن الصلاة دون الدفن يحصل بها قيراط واحد ، وهذا هو المعتمد ، خلافاً لمن تمسك بظاهر الروايات فزعم أنه يحصل بالمجموع ثلاثة قيراطين ، ويحتمل حصول القيراط بكل منهما لكن يتفاوت القيراط ، ولا يقال يحصل القيراطان بالدفن من غير صلاة ، عملاً بظاهر رواية فتح لام يصلى ، لأن المراد فعلهما معاً جمعاً بين الروایتين وحملًا للمطلق على المقيد .

(ومن صلى عليها ثم رجع قبل أن تدفن) أى قبل الدفن (فإنه يرجع بقيراط) من الأجر فلو صلى وذهب إلى القبر وحده ثم حضر الدفن لم يحصل له القيراط الثانى كذا قاله النووى ، وليس فى الحديث ما يقتضى ذلك إلا بطريق المفهوم ، فإن ورد منطوق بحصول القيراط بشهود الدفن وحده كان مقدماً ويجمع حينئذ بتفاوت القيراط ، ولو صلى ولم يشيع رجوع بالقيراط ، لأن كل

ما قبل الصلاة وسيلة إليها ، لكن يكون قيراط من صلى دون قيراط من شيع مثلاً وصلى . وفي مسلم : أصغرهما مثل أحد ، وهو يدل على أن القراريط تتفاوت . وعند مسلم أيضاً : من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط ، لكن يحتمل أن يكون المراد بالاتباع هنا ما بعد الصلاة ، ولو تبعها ولم يصل ولم يحضر الدفن فلا شيء له . بل حكى عن أشهب كراهته . وفي الحديث الحث على صلاة الجنازة واتباعها وحضور الدفن والاجتماع لها . ورجاله كلهم بصريون غير أبي هريرة ، واشتمل على التحديث والنعنة ، وأخرجه النسائي في الإيمان والجنانز .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ » .

(عن عبد الله) بن مسعود رضى الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : سباب) بكسر السين وتخفيف الباء مصدر مضاف للمفعول ، أى شتم (المسلم) والتكلم فى عرضه بما يعيبه ويؤله ، وفى رواية أحمد : المؤمن فكأنه رواه بالمعنى (فسوق) أى فجور وخروج عن الحق أو تشاتمهما فسوق ، فيكون على بابه من المفاعلة كالقتال . قال إبراهيم الحارثي : السباب أشد من السب وهو أن يقول فى الرجل مافيه وماليس فيه ، يريد بذلك غيبته ، والفسق فى الشرع : الخروج عن طاعة الله ورسوله ، وهو فى عرف الشرع أشد من العصيان ، قال تعالى : « وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان » ، (وقتاله) أى مقاتلته (كفر) فكيف يحكم بتصويب قول المرجئة أن مرتكب الكبيرة غير فاسق مع حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من سب المسلم بالفسق ومن قاتله بالكفر ، وقد علم بهذا خطأهم ، وليس المراد بالكفر هنا حقيقته التى هى الخروج عن الملة وإنما أطلق عليه الكفر مبالغة فى التحذير معتمداً على ما تقرر من القواعد على عدم كفره بمثل ذلك أو أطلقه عليه لشبهه به ، لأن قتال المسلم من شأن الكافر أو المراد الكفر اللغوى وهو الستر لأنه بقتاله له ستر ما له عليه من حق الإعانة والنصر وكفى الأذى . وفى هذا الحديث تعظيم حق المسلم والحكم على من سبه بالفسق . ورجاله كلهم أئمة أجلاء مابين بصرى وواسطى وكوفى مع التحديث أفراداً وجمعاً والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الأدب ومسلم فى الإيمان ، والترمذى وقال حسن صحيح ، والنسائى فى المحاربة .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يُخْبِرُ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ فَتَلَا حَى رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ : إِنِّي خَرَجْتُ لِأُخْبِرْكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ وَإِنَّهُ تَلَا حَى فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَرُفِعَتْ ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ ، أَلْتَمَسُوهَا فِي السَّبْعِ وَالتَّسْعِ وَالْخَمْسِ .

(عن عبادة بن الصامت) رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج) من الحجرة (يخبر) استئناف أو حال مقدرة لأن الخبر بعد الخروج على حد : « فادخلوها خالدين » ، أى مقدرين الخلود (ليلة القدر) أى بتعيينها (فتلا حى) بفتح الحاء من التلاحي بكسرهما أى تنازع (رجلان من المسلمين) وهما فيما قاله ابن دحية : عبد الله ابن أبي حنبله وكعب بن مالك ، كان له على عبد الله دين فطلبه ، فتنازعا وارتفع الصوت في المسجد (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إني خرجت لأخبركم ليلة القدر) أى بأن ليلة القدر هى ليلة كذا (وإنه تلاحى فلان وفلان) أى ابن أبى حنبله وكعب ، كما أفاده ابن دحية ، فى المسجد وشهر رمضان اللذين هما محلان للذكر لا للغو مع استلزام ذلك لرفع الصوت بحضرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم المنهى عنه (فرفعت) أى رفع تعيينها عن ذكرى أو بيانها أو علمها عن قلبى ، بمعنى نسيها والأول هو المعتمد هنا . ويدل له حديث أبى سعيد المروى فى مسلم : فجاء رجلان يحتقان بتشديد القاف ، أى يدعى كل منهما أنه محق معهما الشيطان فنسيتهما . قال القاضى عياض : فيه دليل على أن المخاصمة مذمومة وأنها سبب فى العقوبة المعنوية أى الحرمان ، وفيه أن المكان الذى يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير (وعسى أن يكون) رفعها (خيراً لكم) لتزيدوا فى الاجتهاد فى طلبها فتكون زيادة فى ثوابكم ، ولو كانت معينة لاقتصرت عليها فقل عملكم ، وشذ قوم فقالوا برفعها وهو غلط كما بينه بقوله (التمسوها) أى اطلبوها ، إذ لو كان المراد رفع وجودها لم يأمرهم بالتماسها . وفى رواية الأصيلي وأبى ذر : فالتمسوها (فى) ليلة (السبع)

والعشرين من رمضان (والتسع) والعشرين منه (والخمس) والعشرين منه ،
كما استفيد التقدير من روايات أخر ، وفي رواية بتقديم التسع على السبع ،
فإن قيل : كيف أمر بطلب ما رفع علمه ، أجيب بأن المراد طلب التعبد في
مظانها وربما يقع العمل مضافاً لها لا إنه أمر بطلب العلم بعينه . وفي الحديث
ذم الملاحاة والخصومة وأنهما سبب العقوبة للعامة بذنب الخاصة ، والحث على
طلب ليلة القدر ، ورواته ما بين بلخى وبصرى ومدنى ، ورواية صحابي عن
صحابي ، والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصوم
وفي الأدب وكذا النسائي .

الحديث الأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : مَا الْإِيمَانُ ؟ قَالَ : الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَبِلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ ، قَالَ : مَا الْإِسْلَامُ ؟ قَالَ : الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ الْمَقْرُوضَةَ ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ . قَالَ : مَا الْإِحْسَانُ ؟ قَالَ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ . قَالَ : مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ : مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ وَسَأُخْبِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا ، إِذَا وَلَدَتِ الْأُمَّةُ رَبَّهَا ، وَإِذَا تَطَاوَلَ رُعَاةُ الْإِبِلِ الْبُهِمُ فِي الْبُنْيَانِ فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ... الْآيَةُ) ، ثُمَّ أَدْبَرَ فَقَالَ : رُدُّوهُ فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا . فَقَالَ : هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال : كان النبي) وفي رواية : رسول الله (صلى الله عليه) وآله (وسلم بارزاً) أى ظاهراً (يوماً للناس) غير محتجب عنهم (فأتاه رجل) أى ملك في صورة رجل ، وهو رواية الأربعة ، وفي رواية : جبريل (فقال) بعد أن سلم : يا محمد ، كما في مسلم ، وإنما ناداه باسمه كما يناديه الأعراب تسمية بحاله ، أو لأن له دالة المعلم (ما الإيمان ؟) أى ما متعلقاته ؟ وقد وقع السؤال بما لا يسأل بها إلا عن الماهية (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الإيمان أن تؤمن بالله) أى تصدق بوجوده وبصفاته الواجبة له تعالى ، لكن الظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم علم أنه سأل عن متعلقات الإيمان لا عن حقيقته وإلا فكان الجواب الإيمان التصديق ، وإنما فسر الإيمان بذلك لأن المراد من الحدود الإيمان الشرعى ومن الحد اللغوى حتى لا يلزم تفسير الشيء بنفسه ، وحمله الأبى على الحقيقة معللاً بأن المسئول بما بحسب الخصوصية إنما يكون عن الحقيقة لا عن الحكم ، وعلى هذا فقوله : أن تؤمن .. إلخ من حيث أنه جواب السؤال المذكور يتعين أن يكون حداً لأن المقول في جوابه إنما هو الحد ، فإن قلت : لو كان حداً

لم يقل جبريل عليه السلام في جوابه صدقت ، كما في مسلم ، لأن الحد لا يقبل التصديق . أوجب بأنه إذا قيل في الإنسان إنه حيوان ناطق وقصد به التعريف فلا يقبل التصديق كما ذكرت ، وإن قصد به أنه الذات المحكوم عليها بالحيوانية والناطقية فهو دعوى وخبر فيقبل التصديق ، فلعل جبريل عليه السلام راعى هذا المعنى ، فلذلك قال صدقت ، أن يكون قوله صدقت تسليم ، والحد يقبل التسليم ولا يقبل المنع ، لأن المنع طلب الدليل ، والدليل إنما يتوجه للخبر ، والحد تفسير لا خبر ، وأعاد لفظ الإيمان للاعتناء بشأنه وتفخيماً لأمره (وملائكته) جمع ملك وأصله ملأك مفعل من الألوكة بمعنى الرسالة ، زيدت فيه التاء لتأكيد معنى الجمع أو لتأنيث الجمع ، وهم أجساد علوية نورانية مشككة بما شاءت من الأشكال ، والإيمان بهم هو التصديق بوجودهم ، وأنهم كما وصفهم الله تعالى عباد مكرمون ، أى وأن تؤمن بملائكته (و) أن تؤمن (ببلقائه) أى برؤيته تعالى في الآخرة ، كما قال الخطابي وتعبه النوى بأن أحداً لا يقطع لنفسه بها ، إذ هي مختصة بمن مات مؤمناً ، والمرء لا يدري بم يختم له ، وأوجب بأن المراد أنها حق في نفس الأمر أو المراد الانتقال من دار الدنيا (و) أن تؤمن (برسله) عليهم الصلاة والسلام ، أى التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله تعالى وتأخيرهم في الذكر لتأخر إيجادهم لا لأفضلية الملائكة ، وفي هامش فرع اليونينية زيادة وكتبه وهي ثابتة في رواية الأصيلي هنا ، واتفق الرواة على ذكرها في التفسير ، أى تصدق بأنها كلام الله وأن ما اشتملت عليه حق (و) أن (تؤمن) أى تصدق (بالبعث) من القبور ومابعده ، كالصراط والميزان والجنة والنار أو المراد بعثة الأنبياء ، وقد قيل إن قوله وبلقائه مكرر لأنها داخلة في الإيمان بالبعث وتغاير تفسيرهما يحقق أنها ليست مكررة وإنما أعاد تؤمن لأنه إيمان بما سيوجد وماسبق لإيمان بالموجود في الحال فهما نوعان ، ثم (قال) أى جبريل : يارسول الله (ما الإسلام؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به) أى تطيعه مع خضوع وتذلل أو تنطق بالشهادتين . روى تشرك بالفتح وبالضم ، وزاد الأصيلي : شيئاً (و) أن (تقيم) أى تديم (الصلاة) المكتوبة كما صرح به في مسلم ، أو تأتى بها على ما ينبغي ، وهو وتاليه من عطف الخاص على العام (و) أن (تؤدى الزكاة المفروضة) قيد بها احترازاً من صدقة

التطوع ، فإنها زكاة لغوية أو من المعجلة ، أو لأن العرب كانت تدفع المال للسخاء والجود ، فنبه بالفرض على رفض ما كانوا عليه ، قال الزركشي : والظاهر أنها للتأكيد ، وفي رواية مسلم : تقيم الصلاة المكتوبة وتؤتي الزكاة المفروضة (وتصوم رمضان) استدل به على قول رمضان من غير إضافة شهر إليه ، ولم يذكر الحج إما ذهولاً أو نسياناً من الراوى ، ويدل له مجيئه في رواية كهمس : وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً ، وقيل إنه لم يكن فرض ، ودفع بأن في رواية ابن منده بسند على شرط مسلم أن الرجل جاء في آخر عمره صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يذكر الصوم في رواية عطاء الخراساني واقتصر في حديث أبي عامر على الصلاة والزكاة ، ولم يزد في حديث ابن عباس على الشهادتين ، وزاد سليمان التيمي بعد ذكر الجميع : الحج والاعتمار والغتسال من الجنابة وإتمام الوضوء ، وقد وقع هنا التفريق بين الإيمان والإسلام ، فجعل الإيمان عمل القلب والإسلام عمل الجوارح ، فالإيمان لغة التصديق مطلقاً ، وفي الشرع التصديق والنطق معاً ، فأحدهما ليس بإيمان ، أما التصديق فإنه لا ينجي وحده من النار ، وأما النطق فهو وحده نفاق ، فتفسيره في الحديث الإيمان بالتصديق والإسلام بالعمل ، إنما فسر به إيمان القلب والإسلام في الظاهر لا الإيمان الشرعى والإسلام الشرعى . والمؤلف يرى أنهما والدين عبارات عن واحد ، والمتضح أن محل الخلاف إذا أفرد لفظ أحدهما فإن اجتماعاً تغايراً كما وقع هنا ، ثم (قال) جبريل : يارسول الله (ما الإحسان؟) أى الإحسان المتكرر في القرآن الكريم المترتب عليه الثواب ، فأل للعهد (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجيباً له : الإحسان (أن تعبد الله) أى عبادتك الله تعالى حال كونك في عبادتك له (كأنك تراه) أى مثل حال كونك راثياً له (فإن لم تكن تراه) سبحانه وتعالى فاستمر على إحسان العباد (فإنه) عز وجل (يراك) دائماً والإحسان : الإخلاص أو إجادة العمل .

وهذا من جوامع كلمه صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ هو شامل لمقام المشاهدة ومقام المراقبة ، ويتضح لك ذلك بأن تعرف أن للعبد في عبادته ثلاثة مقامات : الأول : أن يفعلها على الوجه الذى تسقط معه وظيفة التكليف باستيفاء الشرائط والأركان . الثانى : أن يفعلها كذلك وقد استغرق في بحار المكاشفة حتى كأنه يرى الله تعالى ، وهذا مقامه صلى الله عليه وآله وسلم

كما قال : وجعلت قرعة عيني في الصلاة ، لحصول الاستلذاذ بالطاعة والراحة بالعبادة وانسداد مسالك الالتفات إلى الغير باستيلاء أنوار الكشف عليه وهو ثمرة امتلاء زوايا القلب من المحبوب واشتغال السرب به ، ونتيجته نسيان الأحوال من المعلوم واضمحلال الرسوم . الثالث : أن يفعلها وقد غلب عليه أن الله تعالى يشاهده ، وهذا هو مقام المراقبة ، فقله : فإن لم تكن تراه نزول عن مقام المشاهدة والمكاشفة إلى مقام المراقبة ، أى إن لم تعبدته وأنت من أهل الرؤية المعنوية فاعبدته وأنت بحيث أنه يراك .

وكل من المقامات الثلاث إحسان ، إلا أن الإحسان الذى هو شرط في صحة العبادة إنما هو الأول ، لأن الإحسان بالآخرين من صفة الخواص ويتعذر من كثيرين ، وإنما أخر السؤال عن الإحسان لأنه صفة الفعل أو شرط في صحته والصفة بعد الموصوف وبيان الشرط متأخر عن المشروط . قاله أبو عبد الله الأبي .

قال النووي : هذا القدر من الحديث أصل عظيم من أصول الدين وقاعدة مهمة من قواعد المسلمين ، وهو عمدة الصديقين وبغية السالكين وكنز العارفين ودأب الصالحين ، وهو من جوامع الكلم التي أوتيها صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ندب أهل التحقيق إلى مجالسة الصالحين ليكون ذلك مانعاً من التلبس بشيء من النقائص احتراماً لهم واستحياء منهم ، فكيف بمن لا يزال الله مطلعاً عليه في سره وعلايته . انتهى .

قال في الفتح : وقد سبق إلى أصل هذا القاضى عياض وغيره . ودل سياق الحديث على أن رؤية الله تعالى في الدنيا بالأبصار غير واقعة ، وأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذاك لدليل آخر ، وقد صرح مسلم في روايته من حديث أبي أمامة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ، واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا . وأقدم بعض غلاة الصوفية على تأويل الحديث بغير علم .

ثم (قال) جبريل (متى) تقوم (الساعة) اللام للعهد والمراد يوم القيامة (قال ما) أى ليس (المستول) زاد في رواية أبي ذر : عنها (بأعلم من السائل) بزيادة الموحدة في أعلم لتأكيد معنى النفي ، والمراد نفي علم وقتها لأن علم مجيئها مقطوع به فهو علم مشترك ، وهذا وإن أشعر بالتساوى في العلم

إلا أن المراد التساوى فى العلم بأن الله استأثر بعلم وقت مجيئها لقوله بعد :
 خمس لا يعلمهن إلا الله ، وليس السؤال عنها ليعلم الحاضرون كالأئلة السابقة
 بل ليتزجروا عن السؤال عنها ، كما قال تعالى : « يسألك الناس عن الساعة » ،
 فلما وقع الجواب بأنه لا يعلمها إلا الله تعالى كفوا ، وهذا السؤال والجواب
 وقعا بين عيسى بن مريم وجبريل عليهم السلام كما فى نوادر الحميدى ، لكن
 كان عيسى هو السائل وجبريل هو المسئول . قال النووى : يستنبط منه
 أن العالم إذا سئل عما لا يعلم يصرح بأنه لا يعلمه ، ولا يكون فى ذلك نقص من
 مرتبته بل يكون ذلك دليلا على مزيد ورعه (وسأخبرك عن أشراتها) بفتح
 الهمزة جمع شرط بالتحريك ، أى علاماتها السابقة عليها أو مقدماتها إلا المقارنة
 لها وهى (إذا ولدت الأمة) أى وقت ولادة الأمة (ربها) أى مالكتها
 وسيدها ، وهو هنا كناية عن كثرة أولاد السرارى ، حتى تصير الأم كأنها
 أمة لابنها من حيث أنها ملك أبيه ، أو أن الإماء يلدن الملوك ، فتصير الأم
 من جملة الرعايا والملك سيد رعيته ، أو كناية عن فساد الحال لكثرة بيع
 أمهات الأولاد فيتداولهن الملاك فيشترى الرجل أمه وهو لا يشعر ، أو هو كناية
 عن كثرة العقوق بأن يعامل الولد أمه معاملة السيد أمته فى الإهانة بالسب
 والضرب والاستخدام ، فأطلق عليه ربها مجازاً لذلك ، وعورض بأنه لاوجه
 لتخصيص ذلك بولد الأمة إلا أن يقال إنه أقرب إلى العقوق . وعند البخارى
 فى التفسير : ربها بقاء التأنيث على معنى التسمية ليشمل الذكر والأنثى . وقيل
 كراهة أن يقول ربها تعظيماً للفظ الرب . وعبر بإذا الدالة على الجزم لأن الشرط
 محقق الوقوع ، ولم يعبر بأن لأنه لا يصح أن يقال إن قامت القيامة كان كذا ،
 بل يرتكب قائله محظوراً لأنه يشعر بالشك فيه .

(و) من أشرط الساعة (إذا تطاول رعاة الإبل البهم فى البنيان) أى
 وقت تفاخر أهل البادية بإطالة البنيان وتكاثرهم باستيلائهم على الأمر وتملكهم
 البلاد بالقهر المقتضى لتبسطهم فى الدنيا ، فهو عبارة عن ارتفاع الأسافل
 كالعبيد والسفلة من الجالين وغيرهم . وما أحسن قول القائل :

إذا التحق الأسافل بالأعلى فقد طابت منادمة المنايا

وفيه إشارة إلى اتساع دين الإسلام كما أن الأول فيه اتساع الإسلام واستيلاء

أهله على بلاد الكفر وسبي ذراريهم . قال البيضاوى : لأن بلوغ الأمر الغاية منذر بالتراجع المؤذن بأن القيامة ستقوم كما قيل :

* وعند التناهي يقصر المتناول *

والبهم بالضم جمع الأبهم وهو الذى لاشية له ، وجمع بهيم وهى رواية أبى ذر وغيره ، وروى عن الأصبلى الضم والفتح ، وكذا ضبطه القابسى بالفتح أيضاً ولا وجه له لأنها صغار الضأن والمعز ، وفى الميم الرفع نعتاً للرعاة أى السود أو المجهولون الذين لا يعرفون ، والجر نعتاً للإبل أى رعاة الإبل البهم السود ، وقد عد فى الحديث من الأشراف علامتين ، والجمع يقتضى ثلاثة ، فإما أن يكون على أن أقل الجمع اثنان أو أنه اكتفى باثنين لحصول المقصود بهما فى علم أشراف الساعة ، وعلم وقتها داخل (فى) جملة (خمس) من الغيب (لا يعلمهن إلا الله . ثم تلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله عنده علم الساعة) أى علم وقتها ، والسياق يرشد إلى أنه تلا الآية كلها ، وصرح بذلك الإسماعيلى ، وكذا فى رواية عمارة ومسلم إلى خير ، وكذا فى رواية أبى فروة ، وأما ما وقع فى البخارى فى التفسير من قوله : « إلى الأرحام » فهو تقصير من بعض الرواة ، وتام الآية : « وينزل الغيث » أى فى إبانته المقدر له والحل المعين له « ويعلم ما فى الأرحام » ، أذكر أم أنثى ، تاماً أم ناقصاً ، « وماتدرى نفس ماذا تكسب غداً » ، من خير أو شر وربما يعزم على شىء ويفعل خلافه ، « وماتدرى نفس بأى أرض تموت » ، أى كما لاتدرى فى أى وقت تموت . قال القرطبي : لامطمع لأحد فى علم شىء من هذه الأمور الخمسة لهذا الحديث ، فمن ادعى علم شىء منها غير مستند إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان كاذباً فى دعواه . وعن ابن مسعود قال : أوتى نبيكم علم كل شىء سوى هذه الخمس . وعن ابن عمر مرفوعاً نحوه ، وأخرجهما أحمد ، وتضمن الجواب زيادة على السؤال للالهام بذلك إرشاداً للأمة لما يترتب على معرفة ذلك من المصلحة (ثم أدبر) الرجل السائل (فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ردوه) أى على فأخذوا ليردوه (فلم يروا شيئاً) لاعينه ولا أثره . قال ابن بزيمة : ولعل قوله ردوه على إيقاظ للصحابة ليتفطنوا إلى أنه ملك لا بشر ، وفيه : إن الملك يجوز أن يتمثل لغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيراه ويتكلم بحضرته وهو يسمع . وقد ثبت عن عمران بن حصين أنه كان يسمع كلام الملائكة

(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذا) ولكريمة : إن هذا (جبريل) عليه السلام (جاء يعلم الناس دينهم) أى قواعد دينهم ، وهى جملة وقعت حالا مقطرة لأنه لم يكن معلماً وقت المجيء وأسند التعليم إليه وإن كان سائلاً لأنه لما كان السبب فيه أسنده إليه أو أنه كان من غرضه . وللإسماعيلي أراد أن تعلموا إذ لم تسألوا . وفى حديث أبى عامر : والذى نفس محمد بيده ماجاءنى قط إلا وأنا أعرفه إلا أن تكون هذه المرة . وفى رواية سليمان التيمى : ماشبه على منذ أثنى قبل مرتى هذه وما عرفته حتى ولى . قال ابن المنير : فيه دلالة على أن السؤال الحسن يسمى علماً وتعليماً ، لأن جبريل لم يصدر منه سوى السؤال ومع ذلك فقد سماه معلماً . وقد اشتهر قولهم : حسن السؤال نصف العلم .

وفى هذا الحديث بيان عظم الإخلاص والمراقبة ، وفيه أن فى سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى حضور الصحابة أنه يريد أن يريهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم ملئ من العلوم وأن علمه مأخوذ من الوحى ، فتزيد رغبتهم ونشاطهم فيه ، وهو المعنى بقوله : جاء يعلم الناس دينهم ، وأن الملائكة تمثل بأى صورة شاءوا من صور بنى آدم . وأخرجه البخارى فى التفسير وفى الزكاة مختصراً ، ومسلم فى الإيمان وابن ماجه فى السنة بتمامه وفى الفتن ببعضه وأبو داود فى السنة والنسائى فى الإيمان وكذا الترمذى وأحمد فى مسنده والبزار بإسناد حسن وأبو عوانة فى صحيحه ، وأخرجه مسلم أيضاً عن عمر بن الخطاب ، ولم يخرج به البخارى لاختلاف فيه على بعض رواته . وبالجملية فهو حديث جليل حتى قال القرطبي : هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة لما تضمنه من جمل علمها . وقال الطيبي : لهذه النكتة استفتح به البغوى كتابيه : المصابيح وشرح السنة اقتداء بالقرآن فى افتتاحه بالفاتحة لأنها تضمنت علوم القرآن إجمالاً . وقال عياض : إنه اشتمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الإيمان ابتداء وحالا ومآلاً . ومن أعمال الجوارح ومن إخلاص السرائر والتحفظ من آفات الأعمال ، حتى إن علوم الشريعة كلها راجعة إليه ومتشعبة منه . انتهى . كذا فى الفتح والقسطلانى .

الحديث الحادى والأربعون

عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِعِرْضِهِ وَدِينِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَّاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى أَلَا وَأَنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ .

(عن النعمان بن بشير) بن سعد الأنصارى الخزرجى وأمه عمرة بنت رواحة ، وهو أول مولود ولد للأنصار بعد الهجرة ، المقتول سنة خمس وستين ، وله فى البخارى ستة أحاديث (رضى الله عنه قال) وقول أبى الحسن القابسى والواقدى ويحيى بن معين عن أهل المدينة أنه لا يصح للنعمان سماع من النبى صلى الله عليه وآله وسلم يرده قوله هنا (سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفى رواية النبى . وعند مسلم والإسماعيلى من طريق زكريا : وأهوى النعمان بإصبعيه إلى أذنيه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يقول) وفيه دليل على صحة تحمل الصبى المميز ، لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مات وللعنمان ثمان سنين (الحلال بين) أى ظاهر بالنظر إلى ما دل عليه بلا شبهة (والحرام بين) أى ظاهر بالنظر إلى ما دل عليه بلا شبهة ، وعبارة الفتح : بين أى فى عينهما ووصفهما بأدلتها الظاهرة (وبينهما) أمور (مشبهات) بتشديد الموحدة ، أى شبهت بغيرها مما لم يتيقن به حكمها على التعيين . وفى رواية الأصيلى وابن عساكر : مشبهات بمثناة فوقية مفتوحة وموحدة مكسورة ، أى اكتسبت الشبهة من وجهين متعارضين وفى رواية الأصيلى : مشبهات بوزن مفتعلات بناء مفتوحة وعين خفيفة مكسورة ، وهى رواية ابن ماجه ، وهو لفظ ابن عون ، ورواه الدارمى عن أبى نعيم شيخ البخارى فيه بلفظ : وبينهما متشابهات (لا يعلمها) أى

لا يعلم حكمها (كثير من الناس) وجاء واضحاً في رواية الترمذى ولفظه : لا يدري كثير من الناس أمن الحلال أم من الحرام .

ومفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون والعلماء إما بنص أو قياس صحيح أو استصحاب أو غير ذلك ، فإذا تردد الشيء بين الحل والحرمه ولم يكن نص ولا إجماع اجتهد فيه المجتهد وألحقه بأحدهما بالدليل الشرعى ، فالمشبهات على هذا في حق غيرهم ، وقد يقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين ، وهل يؤخذ في هذه المسألة بالحل أو الحرمه أو يوقف وهو كالتخلاف في الأشياء قبل ورود الشرع ، والأصح عدم الحكم بشيء لأن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع ، وقيل الحل والإباحة ، وقيل المنع ، وقيل الوقف ، وقد يكون الدليل غير خال عن الاحتمال ، فالورع تركه لاسيما على القول بأن المصيب واحد ، وهو مشهور مذهب مالك ، ومنه ثار القول في مذهبه بمراعاة الخلاف أيضاً ، وكذلك روى عن الإمام الشافعى رحمه الله أنه كان يراعى الخلاف ، ونص عليه في مسائل ، وبه قال أصحابه حيث لاتفتوت به سنة عندهم .

(فن اتقى) أى حذر (المشبهات) بالميم وتشديد الباء والاختلاف في لفظها نظير الذى قبلها ، لكن عند مسلم والإسماعيلى : الشبهات بالضم جمع شبهة (استبرأ) ولأبى ذر : فقد استبرأ بوزن استفعل من البراءة ، أى حصل البراءة (لدينه) من النقص (وعرضه) من الطعن فيه ، ولابن عساكر والأصيلى : لعرضه ودينه ، وفيه دليل على أن من لم يتوق الشبهة في كسبه ومعايشه فقد عرض نفسه للطعن فيه ، وفي هذا إشارة إلى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المروءة (ومن وقع في الشبهات) التى أشبهت الحرام من وجه والحلال من وجه آخر ، وجواب الشرط محذوف في جميع نسخ الصحيح . وقد ثبت ذلك في رواية الدارمى عن أبى نعيم شيخ البخارى فيه ولفظه قال : ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام .

قال في الفتح : حاصل ما فسر به العلماء الشبهات أربعة أشياء : أحدها : تعارض الأدلة . ثانيها : اختلاف العلماء وهى منتزعة من الأولى . ثالثها : أن المراد بها قسم المكروه لأنه يجتنبه جانباً الفعل والترك . رابعها : أن المراد بها المباح .

ونقل ابن المنير عن شيخه القبارى عنه أنه كان يقول : المكروه عقبة بين العبد والحرام ، فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام ، والمباح عقبة بينه وبين المكروه ، فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه ، وهو مترع حسن . قال : والذي يظهر لى رجحان الوجه الأول ، ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً ، ويختلف ذلك باختلاف الناس ، فالعالم الفطن لا يخفى عليه تمييز الحكم ، فلا يقع له ذلك إلا فى الاستكثار من المباح أو المكروه ودونه تقع له الشبهة فى جميع ما ذكر بحسب اختلاف الأحوال . ولا يخفى أن المستكثر من المكروه تصير فيه جرأة على ارتكاب المنهى فى الجملة أو يحمله اعتياده ارتكاب المنهى غير المحرم على ارتكاب المنهى المحرم إذا كان من جنسه أو يكون ذلك لسر فيه وهو أن من تعاطى ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقدان نور الورع فيقع فى الحرام ولو لم يختَر الوقوع فيه .

(كراع) أى مثله مثل راع ، وفى رواية : كراعى بالياء (يرعى) جملة مستأنفة وردت على سبيل التمثيل للتنبيه بالشاهد على الغائب ، ويحتمل أن تكون من موصولة لا شرطية فتكون مبتدأ والخبر كراع وحينئذ لا حذف والتقدير الذى وقع فى الشبهات كراع يرعى مواشييه (حول الحمى) بكسر الحاء وفتح الميم الحمى من إطلاق المصدر على اسم المفعول ، والمراد موضع الكلا الذى منع منه الغير وتوعد على من رعى فيه (يوشك) بكسر المعجمة أى يقرب (أن يواقعه) أى يقع فيه ، وعند ابن حبان : اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال ، من فعل ذلك استبرأ لرضه ودينه ، ومن أرتع فيه كان كالمرتع إلى جنب الحمى يوشك أن يقع فيه ، فمن أكثر من الطيبات مثلاً فإنه يحتاج إلى كثرة الاكتساب الموضع فى أخذ ما لا يستحق فيقع فى الحرام فبئس ، وإن لم يتعمد لتقصيره أو يفضى إلى بطر النفس ، وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية ، وأعلى الورع ترك الحلال مخافة حرام ، كترك ابن أدهم أجرته لشكه فى وفاء عمله وطوى عن جوع شديد ، وفى القسطلانى : بالله ما لم تعلم حله يقيناً تركه كتركه صلى الله عليه وآله وسلم ثمرة خشية الصدقة كما فى البخارى : الأورع أسرع على الصراط يوم القيامة . قالت أخت بشر الحافى لأحمد بن حنبل : إنا نغزل على سطوحنا فيمر بنا مشاعل الظاهرية ويقع الشعاع علينا ، أفيجوز لنا الغزل فى شعاعها ، فقال : من أنت

عافاك الله ؟ قالت : أخت بشر الحاني . فبكى وقال : من بيتكم يخرج الورع الصادق ، لاتغزلى فى شعاعها . مكث مالك بن دينار بالبصرة أربعين سنة لم يأكل من ثمرها حتى مات . أقامت السيدة بديعة الأيحية من أهل عصرنا هذا بمكة أكثر من ثلاثين سنة لم تأكل من الخوم والثمار وغيرها المجلوبة من بجيلة لما قيل أنهم لا يورثون البنات . وامتنع أبوها نور الدين من تناول ثمر المدينة لما ذكر أنهم لا يزكون من ترخص ندم ومن فواضل الفضائل حرم . وادعى بعضهم أن التمثيل من كلام الشعبي وأنه مدرج فى الحديث كما حكاه أبو عمرو الداني . وتردد ابن عون فى رفعه لا يستلزم كونه مدرجاً ، لأن الأثبات قد جزموا باتصاله ورفع ، فلا يقدر شك بعضهم فيه ، وكذلك سقوط المثل من رواية بعض الرواة كأبى فروة عن الشعبي لا يقدر فيمن أثبتته لأنهم حفاظ . ولعل هذا هو السر فى حذف البخارى قوله : وقع فى الحرام ليصير ما قبل المثل مرتبطاً به ، فيسلم من دعوى الإدراج . ومما يقوى عدم الإدراج رواية ابن حبان الماضية .

(ألا) بفتح الهززة وتخفيف اللام أى أن الأمر كما تقدم (وإن لكل ملك) بكسر اللام من ملوك العرب (حمى) مكاناً مخصباً حظره لرعى مواشيه وتوعد من رعى فيه بغير إذنه بالعقوبة الشديدة ، وسقط قوله : ألا وإن ، فى رواية الأصيلي (ألا إن حمى الله) تعالى ، وفى رواية زيادة فى أرضه (محارمه) أى المعاصى التى حرمها كالزنا والسرقة ، فهو من باب التمثيل والتشبيه بالشاهد عن الغائب ، فشبّه المكلف بالراعى ، والنفس البهيمة بالأنعام ، والمشبهات بما حول الحمى والمحارم بالحمى ، وتناول المشبهات بالرتع حول الحمى ، ووجه التشبيه حصول العقاب بعدم الاحتراز عن ذلك ، كما أن الراعى إذا جره رعيه حول الحمى إلى وقوعه فى الحمى استحق العقاب بسبب ذلك ، فكذلك من أكثر من الشبهات وتعرض لمقدماتها وقع فى الحرام فاستحق العقاب بسبب ذلك (ألا) إن الأمر كما ذكر (وإن فى الجسد مضغة) أى قطعة من اللحم ، وسميت بذلك لأنها تمضغ فى الفم لصغرها . وفى الفتح : وعبر بها هنا عن مقدار القلب فى الرؤية ، وثبتت الواو بعد ألا من قوله : ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن فى الجسد مضغة ، وسقطت من ألا إن حمى الله لبعده المناسبة بين حمى الملوك وحمى الله تعالى الذى هو الملك الحق لامللك حقيقة إلا له . وثبتت فى رواية غير أبى ذر نظراً إلى وجوب التناسب

بين الجملتين من حيث ذكر الحمى فيهما (إذا صلحت) بفتح اللام وقد تضم (صلح الجسد كله) وسقط لفظ كله عند ابن عساكر (وإذا فسدت) أى المضغة أيضاً (فسد الجسد كله) والتعبير بإذ التحق الوقوع غالباً ، وقد تأتى بمعنى إن كما هنا (ألا وهى القلب) إنما كان كذلك لأنه أمير البدن ، وبصلاح الأمير تصلح الرعية ، وبفساده تفسد ، وأشرف ما فى الإنسان قلبه ، فإنه العالم بالله تعالى والجوارح خدم له . وفى الفتح : سعى القلب لتقلبه فى الأمور ، أو لأنه خالص ما فى البدن ، وخالص كل شئ قلبه ، أو لأنه وضع فى الجسد مقلوباً . وفى هذا الحديث الحث على إصلاح القلب وأن لطيب الكسب أثراً فيه ، والمراد به المعنى المتعلق به من الفهم والمعرفة ، وسمى قلباً لسرعة تقلبه بالخواطر . ومنه قول الشاعر شعر :

ماسمى القلب إلا من تقلبه فاحذر على القلب من قلب وتحويل
وهو محل العقل خلافاً للخفية ، ويكنى فى الدلالة قول الله تعالى : « فتكون لهم قلوب يعقلون بها » وهو قول الجمهور من المتكلمين . وقال أبو حنيفة رحمه الله فى الدماغ ، وحكى الأول عن الفلاسفة والثانى عن الأطباء احتجاجاً بأنه إذا فسد الدماغ فسد العقل ، وردّ بأن الدماغ آلة عندهم ، وفساد الآلة لا يقتضى فساده . وقد أجمع العلماء على عظم وقع هذا الحديث وأنه أحد الأحاديث الأربعة التى عليها مدار الإسلام المنظومة فى قوله شعر :

عمدة الدين عندنا كلمات مسندات من قول خير البرية
اتق الشبه وازهدن ودع ما ليس يعينك واعملن بنييه

وأشار ابن العربى إلى أنه يمكن أن ينتزع من هذا الحديث وحده جميع الأحكام . قال القرطبى : لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب ، فمن هنا يمكن أن ترد جميع الأحكام إليه . وهذا الحديث من الرباعيات ، ورجاله كلهم كوفيون ، وفيه التحديث والعنونة والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً فى البيوع ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فيه وابن ماجه فى الفتن ، ولشيخنا العلامة القدوة محمد ابن على الشوكانى رحمه الله كلام مبسوط على هذا الحديث فى فتاواه المسماة بالفتح الربانى ، وذكرته أنا فى كتابى « دليل الطالب على أرجح المطالب » بالفارسية ، وهو جدير بأن يكتب بماء الذهب ، فليراجع ولايسع هذا المقام ذكره .

الحديث الثاني والأربعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : إِنَّ وَفَدَ عَبْدَ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ الْقَوْمُ أَوْ مَنْ الْوَفْدُ ؟ قَالُوا : رِبِيعَةٌ . قَالَ : مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَفْدِ غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ فَمُرْنَا بِأَمْرٍ فَضَلَّ نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاعَنَا وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِيَةِ فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ ، أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ، قَالَ : أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ ، وَأَنْ تَعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : الْحَنْتَمِ وَالذُّبَابِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُزَفَّتِ . وَرَبَّمَا قَالَ الْمُقَيِّرِ . وَقَالَ : أَحْفَظُوهُمْ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن وفد عبد القيس) هو ابن أفضى بن دعى أبو قبيلة ، كانوا يتزلون البحرين وكانوا أربعة عشر رجلا بالأشج ، ويروى أنهم أربعون ، فيحتمل أن يكون لهم وفادتان أو أن الأشراف أربعة عشر والباقي تبع (لما أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عام الفتح ، وكان سبب مجيئهم إسلام منقذ بن حبان وتعلمه الفاتحة وسورة اقرأ وكتابته صلى الله عليه وآله وسلم الجماعة عبد القيس كتاباً ، فلما رحل إلى قومه كتبه أياماً ، وكان يصلى فقالت زوجته لأبيها المنذر بن عائذ وهو الأشج : إني أنكرت فعل بعلى منذ قدم من يثرب إنه ليغسل أطرافه ثم يستقبل الجهة يعنى الكعبة فيحنى ظهره مرة ويقع أخرى ، فاجتمعا فتحدثا ذلك فوقع الإسلام في قلبه وقرأ عليهم الكتاب وأسلموا وأجمعوا المسير إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما قدموا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من القوم أو) قال (من الوفد) شك شعبة أو أبو جهمرة (قالوا) نحن (ربيعة) أى ابن نزار بن معد بن عدنان ، وإنما قالوا ربيعة لأن عبد القيس من أولاده ،

وعبر عن البعض بالكل لأنهم بعض ربيعة ، ويدل عليه ما عند المصنف في الصلاة ، فقالوا : إنا هذا الحى من ربيعة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مرحباً بالقوم أو) قال (بالوفد) وأول من قال مرحباً سيف بن ذى يزن ، كما قاله العسكرى ، وانتصابه على المصدرية بفعل مضمر ، أى صادفوا رحباً بالضم أى سعة حال كونهم (غير خزايا) جمع خزيان على القياس أى غير أذلاء أو غير مستحين لقدمكم ، مبادرين دون حرب يوجب استحياءكم (ولاندامى) جمع نادم على غير قياس وإنما جمع كذلك اتباعاً لخزايا للمشاركة والتحسين . وذكر القزاز أن ندمان لغة فى نادم فجعله المذكور على هذا قياس . وفيه دليل على استحباب تأنيس القادم . وقد تكرر ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ففي الحديث مرحباً بأمر هانىء . وفى قصة عكرمة بن أبى جهل مرحباً بالراكب المهاجر وفى قصة فاطمة مرحباً بابنتي وكلها صحيحة وفى حديث عاصم بن بشير الحارثى عن أبيه عند النسائي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له لما دخل فسلم عليه : مرحباً وعليك السلام (فقالوا) وللأصيلي : قالوا (يارسول الله) فيه دليل على أنهم كانوا حين المقالة مسلمين ، وكذا فى قولهم الآتى كفار مضر ، وفى قولهم الله ورسوله أعلم (إنا لانستطيع أن نأتيك) أى عن الإتيان إليك (إلا فى الشهر الحرام) حرمة القتال فيه عندهم ، والمراد الجنس فيشمل الأربعة الحرم أو العهد ، والمراد شهر رجب كما صرح به فى رواية البيهقي وللأصيلي وكريمة : إلا فى شهر الحرام ، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، كصلاة الأولى ، والبصريون يمنعونها ويؤولون ذلك على حذف مضاف ، أى صلاة الساعة الأولى وشهر الوقت الحرام . وقول الحافظ : هذا من إضافة الشيء إلى نفسه كمسجد الجامع ، تعقبه العيني بأن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز ، والظاهر أنهم كانوا يخصونه بمزيد التعظيم مع تحريمهم القتال فى الأشهر الثلاثة الأخرى (و) الحال (بيننا وبينك هذا الحى من كفار مضر) مخفوض بالمضاف بالفتحة للعلمية والتأنيث ، وهذا مع قولهم يارسول الله يدل على تقدم إسلامهم على قبائل مضر الذين كانوا بينهم وبين المدينة وكانت مساكنهم بالبحرين وما والاها من أطراف العراق . وعن ابن عباس عند المصنف أن أول جمعة جمعت بعد جمعة فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى مسجد

عبد القيس بجؤانى من البحرين ، وهى قرية شهيرة لهم ، وإنما جمعوا بعد رجوع وفدهم إليهم ، فدل على أنهم سبقوا جميع القرى إلى الإسلام . قلت : وفيه دليل على أن الجمعة تصح فى القرى ولا يشترط لها المصر الجامع ولا الإمام الأعظم ، وهو الحق ، كما حققنا ذلك فى « الروضة الندية شرح الدرر البهية » (فمرنا بأمر فصل) يفصل بين الحق والباطل أو بمعنى المفصل المبين المكشوف .

حكاه الطيبي . وقال الخطابى : الفصل البين وقيل المحكم (نخبر به من) أى الذى استقر (وراءنا) أى خلفنا من قومنا الذين خلفناهم فى بلادنا . وفيه دليل على إبداء العذر عند العجز عن توفية الحق واجباً أو مندوباً وعلى أنه يبدأ بالسؤال عن الأهم وعلى أن الأعمال الصالحة تدخل الجنة إذا قبلت ، كما قالوا (وندخل به الجنة) وقبولها يقع برحمة الله (وسألوه عن الأشربة) أى عن ظروفها ، أو سألوه عن الأشربة التى تكون فى الأواني المختلفة (فأمرهم) صلى الله عليه وآله وسلم (بأربع) جمل أو خصال (ونهاهم عن أربع : أمرهم بالإيمان بالله وحده . قال : أتدرون ما الإيمان بالله وحده . قالوا : الله ورسوله أعلم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان وأن تعطوا من المغنم الخمس) ولم يذكر الحج لكونهم سألوه أن يخبرهم بما يدخلون بفعله الجنة ، فاقصر لهم على ما يمكنهم فعله فى الحال ولم يقصد إعلامهم بجميع الأحكام التى تجب عليهم فعلاً وتركاً . ويدل على ذلك اقتصاره فى المناهى على الانتباز فى الأوعية مع أن فى المناهى ما هو أشد فى التحريم منه ، لكن اقتصر عليها لكثرة تعاطيهم لها أو لأنه لم يفرض كما قاله عياض إلا فى سنة تسع ووفادتهم فى سنة ثمان ، أى على أحد الأقوال فى وقت فرضه ، ولكن الأرجح أنه فرض سنة ست أو لكونه لم يكن ما سبيل إليه من أجل كفر مضر أو لكونه على التراخي أو لشهرته عندهم أو أنه أخبرهم ببعض الأوامر والأول أولى ، واستشكل قوله : أمرهم بأربع مع ذكر خمسة ، وأجيب بوجوه كثيرة لا طائل تحتها ، وأتم جواب فى المسألة ما ذكره ابن الصلاح من أن قوله : وأن تعطوا معطوف على أربع ، أى أمرهم بأربع وبإعطاء الخمس لأن به يرتفع الإشكال (ونهاهم عن أربع : عن الحنم) أى عن الانتباز فيه وهى بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح المثناة الفوقية ، وهى الجرة أو الجرار الخضر أو الحمر أعناقها على

جنوبها أو متخذة من طين وشعر ودم أو ماطلى من الفخار بالحنم المعمول
لزجاج وغيره (و) عن الانتباز في (الدباء) بضم الدال وتشديد الباء والمد
اليقطين (و) عن الانتباز في (النقيير) بفتح النون وكسر القاف وهو ما ينقر
في أصل النخلة فيوعى فيه (و) عن الانتباز في (المزفت) ماطلى بالزفت
(وربما قال المقيير) وهو ماطلى بالقار ويقال له القيير ، وهو نبت يحرق
إذا يبس ، تطفى به السفن وغيرها كما تطفى بالزفت (وقال احفظوهن وأخبروا
بهن من وراءكم) أى الذين كانوا أو استقروا ومعنى النهى عن الانتباز في هذه
الأوعية بخصوصها لأنه يسرع إليها الإسكار فربما شرب منها من لم يشعر بذلك ،
ثم ثبتت الرخصة في الانتباز في كل وعاء مع النهى عن شرب كل مسكر ،
ففي صحيح مسلم : كنت نهيتكم عن الانتباز إلا في الأسقية فانتبذوا في كل وعاء
ولا تشربوا مسكراً .

وفي هذا الحديث استعانة العالم في تفهيم الحاضرين ويفهم عنهم واستحباب
قول مرحباً للزوار وندب العالم إلى إكرام الفاضل ، واستنبط منه البخارى
الاعتماد على إخبار الآحاد ، ورواته ما بين بغدادى وواسطى وبصرى ،
واشتمل على التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى في عشرة مواضع
هنا وفي خبر الواحد وكتاب العلم وفي الصلاة وفي الزكاة وفي الخمس وفي
مناقب قريش وفي المغازى وفي الأدب وفي التوحيد ، وأخرجه مسلم في
الإيمان وفي الأشربة ، وأبو داود والترمذى وقال حسن صحيح ، والنسائى
في العلم والإيمان والصلاة . وفيه دلائل على كل من تلك الأمور والأحكام ،
فله در صاحب الحديث وهو النبى صلى الله عليه وآله وسلم ما أجمعه للكلم
وأوعاه للأحكام والحكم .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي
أَوَّلِ الْكِتَابِ وَزَادَ هُنَا بَعْدَ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَانَوَى فَمَنْ كَانَتْ
هَاجِرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَاجِرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَسَرَدَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ .

(عن عمر رضى الله عنه حديث إنما الأعمال بالنيات ، وقد تقدم
في أول الكتاب) وغرض البخارى من إيراد هـنا الرد على من زعم من
المرجئة أن الإيمان قول باللسان دون عقد القلب ، فبين أن الإيمان لا بد له من
نية واعتقاد قلب (وزاد هـنا بعد قوله وإنما لكل امرئ مانوى ، فمن كانت
هجرته إلى الله ورسوله) أى نية وعقداً (فهجرته إلى الله ورسوله) أى حكماً
وشرعاً كما قاله ابن دقيق العيد (وسرد باقى الحديث) كما تقدم فى أول
الكتاب وإنما أبرز الضمير فى الجملة الأولى لقصد الالتئاذ بذكر الله تعالى
ورسوله وعظم شأنهما شعر :

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ماكررته يتضوع
وهذا بخلاف الدنيا والمرأة لاسيما والسياق يشعر بالحث على الإعراض
عنهما .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ .

(عن أبي مسعود) عقبه بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي البدرى المتوفى بالكوفة أو بالمدينة قبل الأربعين سنة إحدى وثلاثين أو إحدى أو اثنتين وأربعين ، وله في البخاري أحد عشر حديثاً (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أنفق الرجل) نفقة من دراهم أو غيرها (على أهله) زوجة أو ولد حال كون الرجل (يحتسبها) أى يريد بها وجه الله (فهو) أى الإنفاق ، ولغير الأربعة : فهي أى النفقة (صدقة) أى كالصدقة في الثواب لاحقية وإلا حرمت على الهاشمي والمطلبي والصارفي له عن الحقيقة الاجماع وإطلاق الصدقة على النفقة مجاز أو المراد بها الثواب ، فالتشبيه واقع على أصل الثواب لافى الكمية ولا فى الكيفية . قال القرطبي : أفاد منطوقه أن الأجر فى الإنفاق إنما يحصل بقصد القربة سواء كانت واجبة أم مباحة ، وأفاد مفهومه أن من لم يقصد القربة لم يؤجر ، لكن تبرأ ذمته من النفقة الواجبة لأنها معقولة المعنى ، وحذف المعمول يفيد التعميم ، أى أى نفقة كانت كبيرة أو صغيرة . وفى هذا الحديث الرد على المرجئة حيث قالوا إن الإيمان إقرار باللسان فقط ، ورجاله خمسة ما بين بصرى وواسطى وكوفى ورواية صحابى عن صحابى ، وفيه التحديث والإخبار والسمع والعنعنة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى المغازى والنفقات ومسلم فى الزكاة والترمذى فى البر وقال حسن صحيح والنسائى فى الزكاة ، وكل يعمل على شاكلته ، ويستدل بالحديث على قدر مهارته .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ .

(عن جرير بن عبد الله) بن جابر (البجلي) الأخشي المتوفى سنة إحدى وخمسين (رضى الله عنه قال : بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أى عاقدته ، وكان قدومه عليه سنة عشر فى رمضان وأسلم وبايعه (على إقام الصلاة وإيتاء) أى إعطاء (الزكاة والنصح) بالجر عطف على المجرور السابق (لكل مسلم) ومسلمة ، وورد الدين النصيحة ، أخرجه مسلم ، وفيه تسمية النصح ديناً وإسلاماً ، لأن الدين يقع على العمل كما يقع على القول وهو فرض كفاية على قدر الطاقة إذا علم أنه يقبل نصحه ويأمن على نفسه المكروه ، فإن خشبي فهو فى سعة ، فيجب على من علم بالمبيع عيباً أن يبينه بائعاً كان أو أجنبياً ، وعلى أن ينصح نفسه بامثال الأوامر واجتناب المناهى ، ولم يذكر الصوم ونحوه لدخوله فى السمع والطاعة . والنصح مشتق من نصحت العسل إذا صفيته .

قال الخطابى : النصح كلمة جامعة معناه حيازة الحظ للمنصوح له ، وهى من وجيز الكلام ، بل ليس فى الكلام كلمة مفردة تستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة . وهذا الحديث من الأحاديث التى قيل فيها إنها أحد أرباع الدين وممن عده فيها الإمام محمد بن أسلم الطوسى . وقال النووى : بل هو وحده محصل لغرض الدين كله لأنه منحصر فى الأمور التى ذكرها ، وهو من الخماسيات ، وفيه اثنان من التابعين : إسماعيل وقيس ، وكل رواته كوفيون غير مسدد ، وفيه التحديث بالإفراد والجمع والعننة ، وأخرجه البخارى فى الصلاة والزكاة والبيوع والشروط ، ومسلم فى الإيمان والترمذى فى البيعة .

الحديث السادس والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قُلْتُ : أَبَايَعُكَ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَشَرَطَ عَلَيَّ وَالنُّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ . فَبَايَعْتُهُ
عَلَى هَذَا .

(وعنه) أى عن جرير البجلي (رضى الله عنه قال : إني أتيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت له يا رسول الله أبايعك على الإسلام
فشرط (صلى الله عليه وآله وسلم) (على) أى الإسلام (والنصح لكل مسلم)
وكذا لكل مسامة وذمى وذمية بدعائهم إلى الإسلام وإرشادهم إلى الصواب
إذا استشاروا فالتقييد بالمسلم من حيث الأغلب وإلا فالنصح للكافر معتبر
بأن يدعى إلى الإسلام ، ويشار عليه بالصواب إذا استشار . واختلف العلماء في
البيع على بيعه ونحو ذلك ، فجزم أحمد أن ذلك يختص بالمسلمين ، واحتج
بهذا الحديث (فبايعته على هذا) . وهذا الحديث من الرباعيات ، ورواته
ما بين كوفى وبصرى وواسطى مع التحديث والسماع والعننة ، وأخرجه
البخارى أيضاً فى الشروط ومسلم فى الإيمان والنسأى فى البيعة والسير والشروط .

كتاب العلم

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ : مَتَى السَّاعَةُ . فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُ فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ سَمِعَ مَا قَالَ فَكَّرَهُ مَا قَالَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَلْ لَمْ يَسْمَعْ حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ آيْنَ أَرَاهُ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ قَالَ هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَإِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ فَقَالَ كَيْفَ إِضَاعَتُهَا ؟ قَالَ إِذَا وَسَدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ .

أى بيان مايتعلق به وقدم على لاحقه ، لأن على العلم مدار كل شيء ، ولنا كتاب سميناه « أجمد العلوم » وهو كتاب يحتوى على أحوال العلوم وأسمائها وتراجم أهلها المشهورين ، فمن شاء الاطلاع على مراتب العلم وحقائقها فليراجعه .

كذا فى رواية الأصيلى وكريمة ، وفى رواية أبى ذر وغيره ثبوتها قبل كتاب . (عن أبى هريرة رضى الله عنه قال بينما) بالميم (النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى مجلس يحدث القوم) أى الرجال فقط أو والنساء تبعاً لأن القوم شامل للرجال والنساء (جاءه) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه استعماله بدون إذ وإذا وهو فصيح (أعرابى) الأعراب سكان البادية لا واحد له من لفظه ولم يعرف اسمه . نعم سماه أبو العالية فيما نقله عنه البرماوى رفيعاً (فقال متى الساعة) استفهام عن الوقت التى تقوم فيه (فضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحدث) أى القوم (فقال بعض القوم سمع) صلى الله عليه وآله وسلم (ما قال فكره ما قال) أى الذى قاله (وقال بعضهم بل لم يسمع حتى إذا قضى) صلى الله عليه وآله وسلم (حديثه) وإنما لم يجبه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه يحتمل أن يكون لانتظار الوحى أو يكون مشغولاً بجواب سائل آخر ، ويؤخذ منه أنه ينبغى للعالم والقاضى ونحوهما رعاية تقدم

الأسبق فالأسبق (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أين أراه) أى أظن أنه قال أين (السائل عن الساعة) أى عن زمانها ، والشك من محمد بن قليح (قال) الأعرابي (ها أنا) السائل (يارسول الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة قال) الأعرابي (كيف إضاعتها قال) صلى الله عليه وآله وسلم مجيباً له (إذا وسد الأمر) بضم الواو وتشديد السين ، أى جعل الأمر المتعلق بالدين كالخلافة والقضاء والإفتاء (إلى غير أهله) أى بولاية غير أهل الدين والأمانات (فانتظر الساعة) الفاء للتفريع أو جواب شرط محذوف ، أى إذا كان الأمر كذلك فانتظر الساعة .

وقال ابن بطال : فيه أن الأئمة ائتمنهم الله على عبادته وفرض عليهم النصح وإذا قلدوا الأمر لغير أهل الدين فقد ضيعوا الأمانات . وفيه أن الساعة لاتقوم حتى يؤتمن الخائن . وهذا إنما يكون إذا غلب الجهال وضعف أهل الحق عن القيام به ونصرته . وفيه وجوب تعليم السائل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : أين السائل . وفيه مراجعة العالم عند عدم فهم السائل لقوله : كيف إضاعتها وهو ثمانى الإسناد ، ورجاله كلهم مدينون مع التحديث بالإفراد والجمع والعنونة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الرقاق مختصراً . وهو مما انفرد به عن بقية الكتب الستة .

الحديث الثاني

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : تَخَلَّفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنَّا فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ أَرْهَقْتَنَا الصَّلَاةُ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا .

(عن عبد الله بن عمرو) أى ابن العاصى رضى الله عنهما (قال تخلف) أى تأخر خلفنا (النبي) ولأبى ذر : تخلف عنا النبي (صلى الله عليه وآله وسلم فى سفره سافرناها) من مكة إلى المدينة كما فى مسلم (فأذرکنا) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى لحق بنا وهو بفتح الكاف (وقد أرهقتنا) بتأنيث الفعل ، أى غشيتنا (الصلاة) أى وقت صلاة العصر كما فى مسلم (ونحن نتوضأ فجعلنا) أى كدنا (نمسح) أى نغسل غسلًا خفيفاً أى مبقعاً حتى يرى كأنه مسح (على أرجلنا) جمع رجل لمقابلة الجمع وإلا فليس لكل إلا رجلان ، والمراد جنس الرجل ، سواء كانت واحدة أو ثنتين (فنادى) صلى الله عليه وآله وسلم (بأعلى صوته) استدلل به البخارى على جواز رفع الصوت بالعلم وإنما يتم الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة إليه لبعد أو كثرة جمع أو غير ذلك ، ويلحق بذلك ما إذا كان فى موعظة ، كما ثبت ذلك فى حديث جابر : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب وذكر الساعة اشتد غضبه وعلا صوته ... الحديث أخرجه مسلم (ويل) هى كلمة عذاب وهلاك (للأعقاب من النار) جمع عقب وهو المستأجر الذى يمسك شراك النعل ، أى ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين فى غسلها ، أو العقب هى المخصوصة بالعقوبة (مرتين أو ثلاثاً) شك من ابن عمرو .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَإِنَّهَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ فَحَدِّثُونِي مَا هِيَ فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ فَاسْتَحْيَيْتُمْ ثُمَّ قَالُوا : حَدِّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : هِيَ النَّخْلَةُ .

(عن) عبد الله (بن عمر) ابن الخطاب (رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن من الشجر) أى من جنسه (شجرة) . وفى رواية : كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بجمار فقال : إن من الشجر . وفى رواية : كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يأكل جماراً (لا يسقط ورقها وإنها مثل المسلم) استعير المثل هنا كاستعارة الأسد للمقدام للحال العجيبة والصفة الغريبة ، كأنه قال : حال المسلم العجيب الشأن كحال النخلة أو صفته الغريبة كصفتها ، فالمسلم هو المشبه والنخلة هى المشبه بها (فحدثونى) فعل أمر أى إن عرفتموها فحدثونى (ما هى فوق الناس فى شجر البوادي) أى جعل كل منهم يفسرها بنوع من الأنواع وذهبت أفكارهم إليها وذهلوا عن النخلة (قال عبد الله) بن عمر (ووقع فى نفسى أنها النخلة فاستحييت) أن أتكلم وعنده أبو بكر وعمر وغيرهما رضى الله عنهم هيبة منه وتوفيراً لهم (ثم قالوا حدثنا ما هى يا رسول الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هى النخلة) وعند البخارى فى التفسير عن ابن عمر قال : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أخبرونى بشجرة كالرجل المسلم لا يتحات ورقها ولا ولا ولا . ذكر النخى ثلاث مرات على طريق الاكتفاء . وقد ذكروا فى تفسيره ولا ينقطع ثمرها ولا يعدم فيها ولا يبطل نفعها . ويؤخذ من هذا الحديث جواز طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم ويمتحن ما لديهم من العقل والفهم .

الحديث الرابع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ ثُمَّ قَالَ : أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّكِيٌّ بَيْنَ ظَهَرَانِيهِمْ . فَقُلْنَا : هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَّكِيُّ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَجَبْتُكَ فَقَالَ إِنِّي سَائِدُكَ فَمُشَدَّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَلَا تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ . قَالَ : سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ فَقَالَ : أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ قَالَ أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ قَالَ اللَّهُمَّ نَعَمْ . قَالَ : أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ . قَالَ : أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فَقَرَائِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُمَّ نَعَمْ . فَقَالَ الرَّجُلُ : آمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ وَأَنَا رَسُولٌ مِنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي وَأَنَا ضِمَامُ بَنِ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه يقول : بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في المسجد) النبوى (دخل رجل) جواب بينا وللأصلي : إذ دخل ، لكن الأصمعي لا يستفصح إذ وإذا في جواب بينا وبينما (على جمل فأناخه في) رحبة (المسجد) أو ساحته (ثم عقله) أى شد على ساقه مع ذراعه حبلا بعد أن ثنى ركبته . وفي رواية أبى نعيم : أقبل على بعير له حتى أتى المسجد فأناخه ثم عقله فدخل المسجد . وفي رواية أحمد والحاكم عن ابن عباس : فأناخ بعيره على باب المسجد فعقله ثم دخل . وهذا يدل على أنه لم يدخل به المسجد ، وهو يرفع احتمال دلالة ذلك على طهارة أبوال الإبل (ثم قال لهم أيكم محمد؟ والنبي صلى الله عليه وآله (وسلم متكىء) أى مستو على وطاء (بين ظهرانيهم) أى بينهم ، وزيد لفظ الظهر ليدل على

أن ظهرأ منهم قدامه وظهرأ وراء ، فهو مخفوف بهم من جانبيه ، والألف والنون فيه للتأكيد . قاله صاحب الفائق . وزاد في المصباح : ثم زيدت الألف والنون على ظهر عند التثنية للتأكيد ، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم مطلقاً . انتهى . فهو مما أريد بلفظ التثنية فيه معنى الجمع ، لكن استشكل البدر الدماميني ثبوت النون مع الإضافة . والجواب أنه ملحق بالثني لأنه مثنى وحذف منه نون التثنية فصار ظهورانهم (فقلنا هذا الرجل الأبيض المتكىء) والمراد بالبياض هنا المشرب بحمرة ، كما دل عليه رواية الحارث ابن عمير حيث قال : الأمغر وهو مفسر بالحمرة مع بياض صاف ، ولاتناني بين وصفه هنا بالبياض وبين ما ورد أنه ليس بأبيض ولا آدم ، لأن المنى البياض الخالص كلون الجص . قال القسطلاني : وفي كتابي المنح من مباحث ذلك مايكني ويشفي (فقال له) أى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الرجل) الداخل (ابن عبد المطلب) وفي رواية أنى داود والكشميرى : يا ابن (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أجبتك) أى سمعتك أو المراد إنشاء الإجابة أو نزل تقريره للصحابة في الإعلام عنه منزلة النطق ، ولم يحبه صلى الله عليه وآله وسلم بنعم لأنه أخل بما يجب من رعاية التعظيم والأدب حيث قال يا محمد ونحو ذلك (فقال الرجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إني سائلك فشدد عليك في المسألة فلا تجد) بكسر الجيم والجزم على النهى وهى من الموجدة ، أى لا تغضب (على في نفسك فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (سل عما بدا) أى ظهر (لك فقال) الرجل (أسألك بربك) أى بحقه عز وجل (ورب من قبلك : الله) بهمزة الاستفهام الممدودة (أرسلك إلى الناس كلهم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم) أى يا الله (نعم) فاليم بدل من حرف النداء ، وذكر ذلك للتبرك وإلا فالجواب قد حصل بنعم أو استشهد في ذلك بالله تأكيداً لصدقه (قال) وفي رواية فقال الرجل (أنشدك) بفتح الهمزة وضم الشين أى أسألك (بالله) والباء للقسم (الله أمرك) بالمد (أن نصلى الصلوات الخمس) بنون الجمع ، وفي رواية تصلى بالتاء ، وكل ماوجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل على الخصوصية ، وفي رواية الصلاة بالإفراد أى جنس الصلاة (في اليوم والليلة قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم نعم قال) الرجل (أنشدك بالله : الله) بالمد (أمرك أن تصوم) بتاء الخطاب وللأصلي بالنون (هذا الشهر من السنة) أى رمضان من كل عام ، فاللام فيهما للعهد والإشارة

لنوعه لا لعينه (قال) عليه السلام (اللهم نعم قال) الرجل (أنشدك بالله : الله) بالمد (أمرك أن تأخذ) أى بأن تأخذ (هذه الصدقة) المعهودة وهى الزكاة (من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا) من تغليب الاسم للكل بمقابلة الأغنياء إذ خرج مخرج الأغلب ، لأنهم معظم الأصناف الثمانية (فقال النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم اللهم نعم) ولم يتعرض للحج .

قال فى مصابيح الجامع كالكرمانى والزركشى وغيرهما ، لأنه كان معلوماً عندهم فى شريعة إبراهيم عليه السلام ، وكأنهم لم يطلعوا على ما فى صحيح مسلم ، فقد وقع فيه ذكر الحج ثابتاً عن أنس ، وكذا فى حديث أبى هريرة وابن عباس عنده ، وقيل إنما لم يذكره لأنه لم يكن فرض ، وهذا بناء على قول الواقدي وابن حبيب أن قول ضمام كان سنة خمس ، وهو مردود بما فى مسلم أن قدومه كان بعد نزول النبى عن السؤال فى القرآن ، وهو فى المائة ونزولها متأخر جداً ، وبما قد علم أن إرسال الرسل إلى الدعاء إلى الإسلام إنما كان ابتداءه بعد الحديبية ومعظمه بعد فتح مكة وبما فى حديث ابن عباس أن قومه أطاعوه ودخلوا فى الإسلام بعد رجوعه إليهم ولم يدخل بنو سعد وهو ابن بكر بن هوازن فى الإسلام إلا بعد وقعة خيبر وكانت فى شوال سنة ثمان ، والصواب أن قدوم ضمام كان فى سنة تسع ، وبه جزم ابن إسحق وأبو عبيدة وغيرهما .

(فقال) الرجل المذكور لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (آمنت) قيل (بما) أى بالذى (جئت به) من الوحي ، وهذا يحتمل أن يكون إخباراً وإليه ذهب البخارى ورجحه القاضى عياض ، وأنه حضر بعد إسلامه مستقبلاً من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ما أخبر به رسولة إليهم لأنه قال فى حديث ثابت عن أنس عند مسلم وغيره : فإن رسولك زعم وقال فى رواية كريب عن ابن عباس عند الطبرانى أتتنا كتبك وأتتنا رسلك (وأنا رسول من ورائى من قومي وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بنى سعد بن بكر) وما وقع من السؤال والاستفهام على الوجه المذكور فن بقايا جفاء الأعراب الذين وسعهم حلمه صلى الله عليه وآله وسلم ، وزاد مسلم فى آخر الحديث قال والذى بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص ، فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم : لئن صدق ليدخلن الجنة . وفى هذا الحديث من الفوائد العمل بخبر الواحد ، ونسبة الشخص إلى جده إذا كان أشهر من أبيه ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم حنين : أنا ابن عبد المطلب ، وفيه الاستحلاف على الأمر المحقق لزيادة التأكيد وفيه رواية الأقران ، لأن سعيداً وشريكاً تابعيان من درجة واحدة ، وهما مدنيان .

الحديث الخامس

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كَسْرَى فَلَمَّا قَرَأَهُ مَزَّقَهُ . قَالَ : فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلُّ مُمَزَّقٍ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بكتابه رجلاً أي متلبساً به مصاحباً له وهو عبد الله بن حذافة السهمي كما سمي في المغازي من هذا الكتاب (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يدفعه إلى عظيم البحرين) المنذر بن ساوى ، والبحرين بلفظ التثنية بلد بين البصرة وعمان ، وعبر بالعظيم دون ملك لأنه لا ملك ولا سلطنة للكفار (فدفعه) أي فذهب به إليه فدفعه إليه ثم دفعه (عظيم البحرين إلى كسرى) بكسر الكاف وهو أبرويز بن هرمز بن أنوشروان وليس هو أنوشروان كما حققنا ذلك في كتابنا « لقطه اللقطان مما تمس إليه حاجة الإنسان » (فلما قرأه) أي قرأ كسرى الكتاب (مزقه) أي خرقه . قال ابن شهاب الزهري (فحسبت أن ابن المسيب قال) ولما مزقه وبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك غضب (فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وأله) (وسلم أن) أي بأن (يمزقوا) أي أي بالتمزيق ، فأن مصدرية (كل ممزق) بفتح الزاى فى الكلمتين ، أي يمزقوا غاية التمزيق ، فسلط الله على كسرى ابنه شيرويه فقتله بأن مزق بطنه سنة سبع فتمزق ملكه كل ممزق وزال من جميع الأرض واضمححل بدعوته صلى الله عليه وآله وسلم .

وفى الحديث دليل على صحة المناولة المقرونة بالإجازة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى أهل البلدان ، ووجه الدلالة من الحديث كما قال ابن المنير أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ الكتاب على رسوله ولكن ناوله إياه ، وأجاز له أن يسند ما فيه عنه ويقول : هذا كتاب رسول الله ، ويلزم المبعوث إليه العمل بما فيه . وهذه ثمرة الإجازة فى الأحاديث .

وقال أنس : نسخ عثمان المصاحف فبعث بها إلى الآفاق ، مصحفاً إلى مكة وآخر إلى الشام وآخر إلى اليمن وآخر إلى البحرين وآخر إلى البصرة وآخر إلى الكوفة ، وأمسك بالمدينة واحداً ، والمشهور أنها كانت خمسة . وقال الداني : أكثر الروايات على أنها أربعة . وفيه دلالة على تجويز الرواية بالمكاتبة لأن عثمان أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها . والمستفاد من بعثه المصاحف إنما هو ثبوت إسناد صورة المکتوب فيها إلى عثمان لا أصل ثبوت القرآن فإنه متواتر عندهم .

وفي هذا الحديث من اللطائف التحديث بالجمع والإفراد والعنونة والإخبار ، ورجاله كلهم مدنيون وفيه تابعي عن تابعي ، وأخرجه البخاري في المغازي وفي خبر الواحد وفي الجهاد وهو من إفراده عن مسلم ، وأخرجه النسائي في السير .

الحديث السادس

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَتَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَاباً أَوْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ فَقِيلَ لَهُ إِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ كِتَاباً إِلَّا مَخْتوماً فَاتَّخَذَ خَاتِماً مِنْ فِضَّةٍ نَقَشَهُ « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى كتب الكاتب بأمره (كتاباً) إلى العجم أو إلى الروم كما صرح بهما فى كتاب اللباس عند البخارى (أو أراد أن يكتب) أى أراد الكتابة ، فأن مصدريه ، وهو شك من الراوى أنس (ف قيل له) صلى الله عليه وآله وسلم (إنهم) أى الروم أو العجم (لا يقرءون كتاباً إلا مختوماً) خوفاً من كشف أسرارهم ، وهو منصوب على الاستثناء لأنه من كلام غير موجب (فاتخذ) عليه السلام (خاتماً من فضة نقشه) بسكون القاف (محمد رسول الله) أى نقشه هذا المذكور (كأنى أنظر إلى بياضه) حال كونه (فى يده) الكريمة ، وهو من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء وإلا فالخاتم ليس فى اليد بل فى إصبعها وفيه القلب ، لأن الإصبع فى الخاتم لا الخاتم فى الإصبع ، ومثله عرضت الناقه على الحوض .

فائدة إيراد الحديث فى هذا الباب : التنبيه على أن شرط العمل بالمكاتبة أن يكون الكتاب مختوماً ليحصل الأمن من توهم تغييره ، لكن قد يستغنى عن ختمه إذا كان الحامل عدلاً مؤتمناً وفيه استحباب اتخاذ الخاتم من الفضة .

الحديث السابع

عَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَهَبَ وَاحِدٌ قَالَ فَوْقًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلَقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَأَذْبَرَ ذَاهِبًا فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ ، أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ .

(عن أبي واقد) بكسر الدال اسمه الحارث بن مالك أو ابن عوف الصحابي (الليثي) البدرى فى قول بعضهم المتوفى بمكة سنة ثمان وستين وليس له فى البخارى إلا هذا الحديث ، وقد صرح أبو مرة فى رواية النسائى من طريق يحيى بن أبى كثير عن إسحق فقال عن أبى مرة أن أبا واقد حدثه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بينا) بزيادة الميم (هو جالس) حال كونه (فى المسجد) المدنى (والناس معه) جملة حالية (إذ أقبل) جواب بينا (ثلاثة نفر) بالتحريك، الرجال من ثلاثة إلى عشرة ، والمعنى ثلاثة هم نفر ، والنفر اسم جمع ، ولهذا وقع مميزاً للجمع كقوله تعالى : « تسعة رهط » ، ولم يسم واحداً من الثلاثة ، أى ثلاثة رجال من الطريق ، فدخلوا المسجد كما فى حديث أنس فإذا ثلاثة نفر مارين (فأقبل اثنان) منهم (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم وذهب واحد قال فوقفا على) مجلس (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أو على هنا بمعنى عند ، قاله فى الفتح ، وتعقبه صاحب عمدة القارىء بأنها لم تجيء بمعناها ، وزاد الترمذى والنسائى وأكثر رواية الموطأ : فلما وقفوا سلبا ، ويستفاد منه أن الداخل يبدأ بالسلام وأن القائم يسلم على القاعد ، وإنما لم يذكر رد السلام عليهما اكتفاء بشهرته ، أو يستفاد منه أن المستغرق فى العبادة يسقط عنه الرد ولم يذكر أنهما صليا تحية المسجد إما لكون ذلك كان قبل أن يشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع

فلم ينقل للاهتمام بغير ذلك من القصة أو كان في غير وقت تنفل . قاله القاضي عياض بناء على مذهبه في أنها لا تصلى في الأوقات المكروهة (فأما) تفصيلية (أحدهما فرأى فرجة) بضم الفاء والفتح معاً ، وهما لغتان ، وهى الخلل بين الشيتين . قاله النووي فيما نقله في عمدة القارىء (فى الحلقة) بإسكان اللام : كل شئ مستدير خالى الوسط ، والجمع خلق بفتحتين وحكى فتح اللام فى الواحد وهو نادر ، وفيه استحباب التحليق فى مجالس الذكر والعلم ، وفيه أن من سبق إلى موضع منها كان أحق به (فجلس فيها وأما الآخر) بفتح الخاء أى الثانى ، وفيه رد على من رغم أنه يختص بالأخير لإطلاقه هنا على الثانى (فجلس خلفهم) بالنصب على الظرفية (وأما الثالث فأدبر) حال كونه (ذاهباً) أى مستمراً فى ذهابه ولم يرجع وإلا فأدبر بمعنى مر ذاهباً (فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) مما كان مشتغلاً به من تعليم القرآن أو العلم أو الذكر أو الخطبة أو نحو ذلك (قال ألا) بالتخفيف حرف تنبيه والهمزة للاستفهام ولا للنفي (أخبركم عن نفر الثلاثة) فقالوا أخبرنا عنهم يا رسول الله ، فقال (أما أحدهم فأوى) بقصر الهمزة أى لجأ (إلى الله تعالى) وانضم إلى مجلس الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (فأواه الله إليه) بالمد أى جازاه بنظير فعله بأن ضمه إلى رحمته ورضوانه ، أو يؤويه يوم القيامة إلى ظل عرشه ، فنسبة الإيواء إلى الله تعالى مجاز لاستحالته فى حقه سبحانه ، فالمراد لازمه وهو إرادة إيصال الخير ، ويسمى هذا المجاز مجاز المشاكلة والمقابلة (وأما الآخر) بفتح الخاء (فاستحيا) أى ترك المزاحمة حياء من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومن أصحابه ، وعند الحاكم : ومضى الثانى قليلاً ثم جاء فجلس ، قال فى الفتح : فالمعنى أنه استحيا من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث . وفيه استحباب الأدب فى مجالس العلم وفضل سد خلل الحلقة ، كما ورد الترغيب فى سد خلل الصفوف فى الصلاة ، وجواز التخطى لسد الخلل ما لم يؤذ ، فإن خشى استحباب الجلوس حيث ينتهى كما فعل الثانى ، وفيه الثناء على من زاحم فى طلب الخير (فاستحيا الله منه) بأن رحمه ولم يعاقبه فجازاه بمثل ما فعل ، وهذا أيضاً من قبيل المشاكلة ، وذكر الملزوم وإرادة اللازم (وأما الآخر) وهو الثالث (فأعرض) عن مجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يلتفت

إليه بل ولى مدبراً (فأعرض الله) تعالى (عنه) أى جازاه بأن سخط عليه ، وهذا أيضاً من قبيل المشاكلة ، لأن الإعراض هو الالتفات إلى جهة أخرى ، وذلك لا يليق بالبارى تعالى ، فيكون مجازاً عن السخط والغضب ، ويحتمل أن هذا كان منافقاً فأطلع الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمره أو هو محمول على من ذهب معرضاً لا لعذر إن كان مسلماً ، كما يحتمل أن قوله : فأعرض الله عنه إخبار أو دعاء ، ووقع في حديث أنس ، فاستغنى فاستغنى الله عنه . وهذا يرشح كونه خبراً وفيه جواز الإخبار عن أهل المعاصي وأحوالهم للزجر عنها ، وأن ذلك لا يعد من الغيبة . وفي الحديث فضل ملازمة خلق العلم والذكر وجلوس العالم والمذكر في المسجد ، وفيه الثناء على المستحي والجلوس من حيث ينتهى المجلس . قال في الفتح : ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من الثلاثة المذكورين . انتهى . ورواة هذا الحديث مدنيون ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعنونة والإخبار وتابعي عن مثله ، وأخرجه البخارى في الصلاة ومسلم والترمذى في الاستئذان والنسائي في العلم .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَعَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَمْسَكَ
 إِنْسَانٌ بِخَطَامِهِ أَوْ بِزِمَامِهِ ثُمَّ قَالَ : أَيُّ يَوْمٍ هَذَا . فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ
 سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ . قَالَ : أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قُلْنَا بَلَى . قَالَ : فَأَيُّ شَهْرٍ
 هَذَا ؟ فَسَكَتْنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ . فَقَالَ : أَلَيْسَ بِذِي
 الْحِجَّةِ ؟ قُلْنَا : بَلَى . قَالَ : فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ
 كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ
 فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ .

(عن أبي بكره) نفيع بضم النون وفتح الفاء ابن الحارث الثقفي
 (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قعد على بعيره) بمنى
 يوم النحر في حجة الوداع وإنما قعد عليه لحاجته إلى إسماع الناس ، فالنبي
 عن اتخاذ ظهورها منابر محمول على ما إذا لم تدع الحاجة إليه (وأمسك إنسان
 بخطامه) بكسر الخاء (أو بزمامه) الشك من الراوى وهما بمعنى وهو الخيط
 الذى تشد فيه الحلقة التى تسمى البرة بضم الباء وتخفيف الراء المفتوحة ثم يشد
 فى طرفه المقود ، وهذا الممسك سماه بعض الشراح بلالا لرواية النسائي
 عن أم الحصين قال : حججت فرأيت بلالا يقود بخطام راحلة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أو عمر بن خارجة لما فى السنن من حديثه قال : كنت آخذاً
 بزمام ناقته عليه السلام فذكر بعض الخطبة ، فهو أولى أن يفسر به المبهم من
 بلال ، لكن الصواب أنه هنا أبو بكر ، فقد ثبت ذلك فى رواية الإسماعيلي
 من طريق ابن المبارك عن ابن عون ولفظه : خطب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم على راحلته يوم النحر وأمسكت إما قال بخطامها وإما قال بزمامها
 واستفدنا من ذلك أن الشك من دون أبي بكر لا منه . وفائدة إمساك الخطام
 صون البعير عن الاضطراب والإزعاج حتى لايشوش على راكبه (ثم قال)
 صلى الله عليه وآله وسلم ، وفى رواية أبوى ذر والوقت والأصيلي : فقال (أى
 يوم هذا) برفع أى (فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه ، قال أليس)
 هو (يوم النحر ؟ قلنا) وفى رواية أبى الوقت : فقُلنا (بلى) حرف يختص

بالنفي ويفيد إبطاله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فأى شهر هذا ؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال أليس بذى الحجة ؟) بكسر الحاء كما فى الصحاح ، وقال الزركشى : هو المشهور ، وأباه قوم ، وقال القزاز : الأشهر فيه الفتح (قلنا بلى) وفى رواية كريمة والكشميني : فأى بلد هذا فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال أليس بمكة . وثبت السؤال عن الثلاثة عند البخارى فى الأضاحى والحج . وفيه إشارة إلى تفويض الأمور الكلية إلى الشارع ، ويستفاد منه الحجة لمثبتي الحقائق الشرعية (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فإن دماءكم) أى سفكها (وأموالكم) أى أخذها (وأعراضكم) أى ثلبها (بينكم حرام) لأن الذوات لا تحرم فيه فيقدر لكل ما يناسبه . كذا قال الزركشى والبرماوى والعينى والحافظ ابن حجر . وفى إطلاقهم هذا اللفظ نظر ، لأن سفك الدم وأخذ المال وثلب العرض إنما يحرم إذا كان بغير حق . فالإفصاح به متعين والأولى كما أفاده فى مصابيح الجامع أن يقدر فى الثلاثة كلمة واحدة وهى لفظة انتهاك التى موضوعها تناول الشيء بغير حق كما نص عليه القاضى ، فكأنه قال : فإن انتهاك دماءكم وأموالكم وأعراضكم ، ولا حاجة إلى تقديره مع كل واحد من الثلاثة لصحة انسحابه على الجميع وعدم احتياجه إلى التقدير بغير الحقيقة . والأعراض جمع عرض بكسر العين : وهو موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان فى نفسه أو فى سلفه (كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا) شبه الدماء والأموال والأعراض فى الحرمة باليوم والشهر والبلد لاشتهار الحرمة فيها عندهم وإلا فالمشبه إنما يكون دون المشبه به ، ولهذا قدم السؤال عنها مع شهرتها لأن تحريمها أثبت فى نفوسهم ، إذ هى عادة سلفهم ، وتحريم الشرع طارىء ، وحينئذ فإنما شبه الشيء بما هو أعلى منه باعتبار ما هو مقرر عندهم (ليلغ الشاهد) أى الحاضر فى المجلس (الغائب) عنه ولا م ليلغ مكسورة فعل أمر ظاهره الوجوب ، وكسرت غينه لالتقاء الساكنين ، والمراد تبليغ القول المذكور أو جميع الأحكام (فإن الشاهد عسى أن يبلغ من) أى الذى (هو أوعى له) أى للحديث (منه) صلة لأفعل التفضيل وفصل بينهما بله للتوسع فى الظرف كما يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، كقراءة ابن عامر :

زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم بضم الزاي ورفع اللام ونصب
الดาล وخفض الهمزة ، وليس الفاصل أيضاً أجنبياً .

واستنبط من الحديث أن حامل الحديث يؤخذ منه وإن كان جاهلاً
بمعناه وهو مأجور بتبليغه محسوب في زمرة أهل العلم . وعبارة الفتح : وفي
هذا الحديث من القوائد الحث على تبليغ العلم وجواز التحمل قبل كمال
الأهلية ، وأن الفهم ليس شرطاً في الأداء ، وأنه قد يأتي في الآخر من يكون
أفهم ممن تقدمه لكن بقله . واستنبط ابن المنير من تقليل كون المتأخر أرجح
نظراً من المتقدم أن تفسير الراوى أرجح من تفسير غيره . وفيه جواز
العودة على ظهر الدواب وهي واقفة إذا احتيج إلى ذلك . وحمل النهي الوارد
في ذلك على ما إذا كان لغير ضرورة . وفيه الخطبة على موضع عال ليكون
أبلغ في إسماعه الناس ورؤيتهم إياه .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَحَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ كَرَاهِيَةِ السَّامَةِ عَلَيْنَا .

(عن ابن مسعود) عبد الله (رضى الله عنه) أنه (قال كان النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم يتحولنا) بالخاء أى يتعهدنا ، والمعنى : كان يراعى الأوقات فى تذكره ، ولا يفعل ذلك فى كل يوم لثلاث نمل ، أو هى بالمهملة أى يطلب أحوالنا التى نشط منها للموعظة ، وصوبها أبو عمرو الشيبانى ، قال الحافظ : والصواب من حيث الرواية الأول ، وعن الأصمعى يتخوننا بالنون ، ومعناه يتعهدنا ، قال الحافظ : وكلا اللفظين جائز (بالموعظة فى الأيام) فكان يراعى الأوقات والأحيان فى وعظنا وتذكيرنا فلا يفعل كل يوم وكل حين ووقت (كراهة) مفعول له أى لأجل كراهة (السامة) أى الملالة من الموعظة (علينا) أى كراهة المشقة أو السامة الطارئة علينا رافة بنا .

ويستفاد من الحديث استحباب ترك المداومة فى الجدد فى العمل الصالح خشية الملل وإن كانت المواظبة مطلوبة ، لكنها على قسمين : إما كل يوم مع عدم التكلف ، وإما يوماً بعد يوم ، فيكون يوم الترك لأخذ الراحة ليقبل على الثانى بنشاط ، وإما يوماً فى الجمعة . ويختلف باختلاف الأحوال والأشخاص والضوابط الحاجة مع مراعاة وجود النشاط ، واحتمل عمل ابن مسعود مع استدلاله أن يكون اقتدى بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى فى اليوم الذى عينه ، واحتمل أن يكون اقتدى بمجرد التخلل بين العمل والترك الذى عبر عنه بالتحويل ، والثانى أظهر ، وأخذ بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبيه غير الرواتب بالرواتب بالمواظبة عليها فى وقت معين دائماً ، وجاء عن مالك ما يشبه ذلك .

الحديث العاشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يَسِّرُوا
وَلَا تُعَسِّرُوا وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا .

(عن أنس) أى ابن مالك كما فى رواية الأصيل (عن النبي صلى
الله عليه) وآله (وسلم) أنه (قال يسروا) أمر من اليسر نقيض العسر
(ولا تعسروا) نهى من عسر تعسيراً ، واستشكل الإتيان بالثانى بعد الأول
لأن الأمر بالإتيان بالشيء نهى عن ضده ، والجواب بأنه إنما صرح باللازم
للتأكيد وبأنه لو اقتصر على الأول لصدق على من أتى بين مرة وأتى بالثانى
غالب أوقاته ، فلما قال ولا تعسروا انتفى التعسير فى كل الأوقات من جميع
الوجوه (وبشروا) أمر من البشارة وهى الإخبار بالخير نقيض النذارة
(ولا تنفروا) هى من نفر بالتشديد ، أى بشروا الناس أو المؤمنين بفضل
الله وثوابه وجزيل عطائه وسعة رحمته ، ولا تنفروهم بذكر التخويف وأنواع
الوعيد ، لا يقال كان المناسب أن يأتى بدل ولا تنفروا ولا تنذروا لأنه نقيض
التبشير لا التنفير لأنهم قالوا المقصود من الإنذار التنفير ، فصرح بما هو
المقصود منه ولم يقتصر على أحدهما ، كما لم يقتصر فى الأولين لعموم النكرة
فى سياق النفي ، لأنه لا يلزم من عدم التعسير ثبوت التيسير ولا من عدم التنفير
ثبوت التبشير ، فجمع بين هذه الألفاظ لثبوت هذه المعانى لاسيما والمقام
مقام إطناب لا إيجاز . وفى قوله بشروا بعد يسروا الجناس الخطى .

الحديث الحادى عشر

عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يُعْطِي وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ » .

(عن معاوية) بن أبى سفيان صخر بن حرب كاتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذا المناقب الجملة المتوفى سنة ستين وله من العمر ثمان وسبعون سنة ، وله فى البخارى ثمانية أحاديث ، وهو أول ملوك الإسلام (رضى الله عنه قال سمعت النبى) وفى رواية الأصيلي : سمعت رسول الله (صلى الله عليه) وآله (وسلم) أى كلامه حال كونه (يقول من يرد الله) عز وجل من الإرادة ، وهى صفة مخصصة لأحد طرفى الممكن المقدر بالوقوع (به خيراً) أى جميع الخيرات أو خيراً عظيماً (يفقهه) أى يجعله فقيهاً (فى الدين) والفقه لغة الفهم والحمل عليه هنا أولى من الاصطلاح ليعم فهم كل علم من علوم الدين ، ونكر خيراً ليفيد التعميم ويشمل القليل والكثير لأن النكرة فى سياق الشرط كهى فى سياق النفي أو التنكير للتعظيم لأن المقام يقتضيه .

ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه فى الدين أى يتعلم قواعد الإسلام التى اشتمل عليها الكتاب والسنة وما يتصل بها من الفروع الصحيحة المأثورة ، فقد حرم الخير . وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف ، وزاد فى آخره : ومن لم يفقه فى الدين لم يبارك الله به . والمعنى صحيح ، لأن من لم يعرف أمور دينه ومعانى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون فقيهاً أبداً ولا طالب فقه ، فيصح أن يوصف بأنه ما أريد به الخير ، وفى ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ولفضل التفقه وهو التفهم فى الدين أى الكتاب والسنة على سائر العلوم ، بل لاعلم إلا ما علمه الله أنبياءه وعلمه أنبيأؤه أهمهم وماسوى ذلك فضل (وإنما أنا قاسم) أى أقسم بينكم تبليغ الوحي من غير تخصيص (والله يعطى) كل واحد منكم من الفهم على قدر ما تعلق به إرادته تعالى ، فالتفاوت فى أفهامكم منه سبحانه وتعالى .

وقد كان بعض الصحابة يسمع الحديث فلا يفهم منه إلا الظاهر الجلى ، ويسمعه آخر منهم أو من القرن الذى يليهم أو ممن أتى بعدهم فيستنبط منه مسائل كثيرة ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . وقال الطيبي : الواو فى قوله : وإنما أنا قاسم للحال من فاعل يفقهه أو من مفعوله فعلى الثانى . المعنى : إن الله يعطى كلا ممن أراد أن يفقهه استعداداً لدرك المعانى على قدره له ثم يلهمنى بإلقاء ما هو لائق باستعداد كل واحد ، وعلى الأول فالمعنى أنى ألقى على مايسمح لى وأسوى فيه ولا أرجح بعضهم على بعض ، والله يوفق كلا منهم على ماأراد وشاء من العطاء . انتهى . وقال غيره : المراد القسم المالى . لكن سياق الكلام يدل على الأول إذ أنه أخبر أن من أراد به خيراً يفقهه فى الدين . وظاهره يدل على الثانى لأن القسمة حقيقية فى الأموال . نعم يتوجه السؤال عن وجه المناسبة بين اللاحق والسابق ، وقد يجاب بأن مورد الحديث كان عند قسمة مال ، وخصص صلى الله عليه وآله وسلم بعضهم بزيادة لمقتضى اقتضاه ، فتعرض بعض من خفى عليه الحكمة ، فرد صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : من يرد الله به خيراً ... إلخ ، أى من أراد به الخير يزيد له فى فهمه فى أمور الشرع فلا يتعرض لأمر ليس على وفق خاطره ، إذ الأمر كله لله ، وهو الذى يعطى ويمنع ويزيد وينقص ، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قاسم بأمر الله ليس بمعط حتى تنسب إليه الزيادة والنقصان ، واستشكل الحصر وإنما مع أنه صلى الله عليه وآله وسلم له صفات أخرى سوى قاسم . والجواب أن هذا ورد رداً على من اعتقد أنه صلى الله عليه وآله وسلم يعطى ويقسم فلا يبنى إلا ما اعتقده السامع لا كل صفة من الصفات .

قال فى الفتح : وهذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام : أحدها : فضل التفقه فى الدين . ثانيها : أن المعطى فى الحقيقة هو الله . وثالثها : أن بعض هذه الأمة تبقى على الحق أبداً فالأول لائق بأبواب العلم ، والثانى لائق بقسم الصدقات ، وهذا أورده مسلم فى الزكاة والمؤلف فى الخمس . والثالث لائق بذكر الله أو الساعة وقد أورده المصنف فى الاعتصام لالتقائه إلى مسألة عدم خلو الزمان عن مجتهد . وسيأتى بسط الكلام فيه هناك . اهـ .

(ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله) أى على الدين الحق (لا يضرهم من) أى الذى (خالفهم حتى يأمر الله) وحتى غاية لقوله لن تزال ،

واستشكل بأن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها، إذ يلزم منه أن لا تكون هذه الأمة يوم القيامة على الحق . والجواب أن المراد من قوله أمر الله التكليف وهي معدومة فيها ، أو المراد بالغاية هنا تأكيد التأييد على حد قوله تعالى : «مادامت السموات والأرض» ، أو هي غاية لقوله لا يضرهم لأنه أقرب ، ويكون المعنى حتى يأتي بلاء الله فيضرهم حينئذ فيكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها . وفي الفتح : أن المراد بأمر الله هنا الريح التي تقبض روح كل من في قلبه شيء من الإيمان ، ويبقى شرار الناس ، فعليهم تقوم الساعة . وقد جزم البخاري بأن المراد بهم أهل العلم بالآثار . وقال أحمد بن حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم . قال القاضي عياض : أراد أحمد أهل السنة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث . وقال النووي : يحتمل أن تكون هذه الطائفة فرقة من أنواع المؤمنين ممن يقوم بأمر الله من مجاهد وفقه ومحدث وزاهد وأمر بالمعروف وغير ذلك من أنواع الخير ، ولا يلزم اجتماعهم في مكان واحد ، بل يجوز أن يكونوا مفرقين . انتهى .

الحديث الثاني عشر

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَانِي بِجُمَارٍ فَقَالَ إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً وَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَزَادَ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ فَإِذَا أَنَا أَصْغَرُ الْقَوْمِ فَسَكَتُ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بجمار) بضم الجيم وتشديد الميم وهو شحم النخيل (فقال إن من الشجر شجرة وذكر الحديث) أى مثلها كمثل المسلم ، فأردت أن أقول هى النخلة (وزاد فى هذه الرواية : فإذا أنا أصغر القوم فسكت) أى تعظيماً للأكابر . وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى . ومناسبة ذكر حديث ابن عمر هنا أنه لما ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسألة عند إحضار الجمار إليه فهم أن المسئول عنه النخلة ، فالفهم فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يفتر به من قول أو فعل . وقد أخرج أحمد فى حديث أبى سعيد فى ذكر الوفاة النبوية حيث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن عبداً خيره الله ، فبكى أبو بكر وقال : فدينك ، فعجب الناس ، وكان أبو بكر فهم من المقام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المخير . فمن ثم قال أبو سعيد : فكان أبو بكر أعلمنا به . والله الهادى إلى الصواب .

الحديث الثالث عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَّطَ عَلَى هَلَكَاتِهِ فِي الْحَقِّ ، وَرَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم لاحسد) جائر في شيء (إلا في) شأن (اثنتين) أى خصلتين بتاء التأنيث ، وللبخارى فى الاعتصام : اثنتين بغير تاء أى فى شيئين (رجل) أى خصلة رجل حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فاكْتَسَبَ إعْرابه (آتاه) بمد الهزمة (الله) تعالى أى أعطاه (مالا فسلط) بضم السين مع حذف الهاء ، وعبر به ليدل على قهر النفس المجبولة على الشح ، ولأبى ذر : فسلطه (على هلكته) بفتح اللام والكاف أى إهلاكه بأن أفناه كله (فى الحق) لا فى التبذير ووجوه المكاره (ورجل) بالحركات الثلاث (آتاه الله الحكمة) القرآن أو السنة أو كل ما منع من الجهل وزجر عن القبيح (فهو يقضى بها) بين الناس (ويعلمها) لهم وأطلق الحسد وأراد به الغبطة ، وحينئذ فهو من باب إطلاق المسبب على السبب ، ويؤيده ما عند المؤلف فى فضائل القرآن من حديث أبى هريرة رضى الله عنه بلفظ فقال : ليتنى أوتيت مثل ما أوتى فلان فعملت بمثل ما يعمل ، فلم يثمن السلب بل أن يكون مثله ، أو الحسد على حقيقته ، وخص منه المستثنى لإباحته ، كما خص نوع من الكذب بالرخصة وإن كانت جملته محظورة . فالمعنى هنا لا إباحة فى شيء من الحسد إلا فيما كان هذا سبيله ، أى لاحسد محمود إلا فى هذين ، فالاستثناء على الأول من غير الجنس وعلى الثانى منه . كذا قرره الزركشى والبرماوى والكرمانى والعينى ، وتعقبه البدر الدمامينى بأن الاستثناء متصل على الأول قطعاً ، وأما على الثانى فإنه يلزم عليه إباحة الحسد فى الاثنتين كما صرح به . والחסد الحقيقى وهو كما تقرر تمنى زوال نعمة المحسود عنه وصيرورتها إلى الخاسد . لا يباح أصلاً ، فكيف يباح تمنى زوال نعمة الله تعالى عن المسلمين القائمين بحق الله فيها : انتهى .

الحديث الرابع عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : ضَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ : « اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ » .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : ضمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إلى نفسه أو صدره كما في رواية مسدد عن عبد الوارث ، وكان ابن عباس إذ ذاك غلاماً مميزاً فيستفاد منه جواز احتضان الصبي القريب على سبيل الشفقة (وقال اللهم علمه) أى عرفه (الكتاب) أى القرآن العزيز والمراد تعليم لفظه باعتبار دلالاته على معانيه . وقال فى الفتح : المراد بالكتاب القرآن لأن العرف الشرعى عليه ، والمراد بالتعليم ما هو أعم من حفظه والتفهم فيه . وفى رواية مسدد : الحكمة بدل الكتاب ، فيحمل على أن المراد بالحكمة أيضاً القرآن . وفى رواية عنه عند الترمذى والنسائى أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا له أن يؤتى الحكمة مرتين وفى رواية ابن عمر عند البغوى فى معجم الصحابة : مسح رأسه وقال : اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل . وفى رواية طاوس : مسح رأسه وقال : اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب .

وقد تحققت إجابته صلى الله عليه وآله وسلم ، فقد كان ابن عباس بحر العلم وحبر الأمة وترجمان القرآن ورئيس المفسرين ، والمراد بالحكمة القرآن أو العمل به أو السنة أو الإصابة فى القول أو الخشية أو الفهم عن الله أو العقل أو ما يشهد العقل بصحته ، أو نور يفرق به بين الإلهام والوسواس ، أو سرعة الجواب مع الإصابة ، والأقرب هنا أن المراد بها الفهم فى القرآن .

الحديث الخامس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَقْبَلْتُ رَاكِباً عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِمَنْىَ إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ وَأَرْسَلْتُ الْاِثْنَانِ تَرْتَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال أقبلت) حال كوني (راكباً على حمار) ولما كان حمار اسم جنس يشمل الذكر والأنثى خصه بقوله (أتان) وهى الأنثى من الحمير ، كما حكاها الصغانى ، ولم يقل حمارة لأن التاء تحتل الوحدة . كذا قاله الكرماني ، لكن تعقبه البرماوى بأن حماراً مفرد لا اسم جنس جمعى كتمر . وقال العينى : الأحسن فى الجواب أن الحمارة قد تطلق على الفرس الهجين ، فلو قال حمارة لربما كان يفهم أنه أقبل على فرس هجين ، وليس الأمر كذلك على أن الجوهري حكى أن الحمارة فى الأنثى شاذة ، وأتان بالجر نعت أو بدل غلط أو بعض أو كل من كل نحو : شجرة زيتونة ، ويروى بإضافة حمار إلى أتان ، أى حمار هذا النوع وهو الاثنان ، واستنكرها السهيلي وقال إنما يجوز من جوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان . وذكر ابن الأثير أن فائدة التنصيص على كونها أنثى الاستدلال بطريق الأولى على أن الأنثى من بنى آدم لا تقطع الصلاة لأنهن أشرف . قال فى الفتح : وهو قياس صحيح من حيث النظر إلا أن الخبر الصحيح لا يدفع بمثله . انتهى . وقال القسطلانى : وعورض بأن العلة ليست مجرد الأنوثة فقط بل الأنوثة بقاء البشرية لأنها مظنة الشهوة .

(وأنا يومئذ قد ناهزت) أى قاربت (الاحتلام) والمراد به البلوغ الشرعى (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى بمنى) بالصرف وعدمه والأجود الصرف وكتابته بالألف وسميت بذلك لما يبنى أى يراق بها من الدماء (إلى غير جدار) قال فى الفتح : أى إلى غير ستره أصلاً . قاله الشافعى . وسياق الكلام يدل عليه لأن ابن عباس أو رده فى معرض الاستدلال على أن المرور بين يدي المصلى لا يقطع صلاته . ويؤيده رواية البزار بلفظ : والنبي

صلى الله عليه وآله وسلم يصلى المكتوبة ليس شئ يستتره (ففررت بين يدي)
أى قدام (بعض الصف) فالتعبير باليد مجاز وإلا فالصف لا يدلله وبعض
الصف يحتمل أن يراد به صف من الصفوف أو بعض من أحد الصفوف
قاله الكرمانى (وأرسلت الأتان ترتع) أى تأكل وترتع ، وقيل معناه تسرع
فى المشى والأول أصوب ، ويدل عليه رواية المؤلف فى الحج : نزلت عنها
فترتعت (ودخلت الصف) وللكشمينى : فدخلت بالفاء فى الصف (فلم
ينكر) بفتح الكاف (ذلك على) أى لم ينكره على رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ولا غيره . وفيه جواز تقديم المصلحة الراجحة على المفسدة
الخفيفة ، لأن المرور مفسدة خفيفة والدخول فى الصلاة مصلحة راجحة .
واستدل ابن عباس على الجواز بعدم الإنكار لانتفاء الموانع إذ ذاك ، ولا يقال
منع من الإنكار اشتغالهم بالصلاة لأنه نفى الإنكار مطلقاً فتناول ما بعد الصلاة ،
وأيضاً فكان الإنكار يمكن بالإشارة ، وفيه ما ترجم له أن التحمل لا يشترط
فيه كمال الأهلية ، وإنما يشترط عند الأداء ، ويلتحق بالصبي فى ذلك العبد
والفاسق والكافر . وقامت حكاية ابن عباس كفعل النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وتقريره مقام حكاية قوله إذ لا فرق بين الأمور الثلاثة فى شرائط الأداء ،
والمراد من الصغير غير البالغ ، وذكره مع الصبي من باب التوضيح والبيان .

الحديث السادس عشر

عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجَّةً مَجَّهًا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ .

(عن محمود بن الربيع) بن سراقه الأنصاري الخزرجي المدني المتوفى ببیت المقدس سنة تسع وتسعين عن ثلاث وتسعين سنة (رضى الله عنه) أنه (قال : عقلت) بفتح القاف من باب ضرب ، أى حفظت أو عرفت (من النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم مجة) بفتح الميم وتشديد الجيم . والمج هو إرسال الماء من الفم ، وقيل لا يسمى مجاً إلا أن كان على بعد (مجها) من فيه ، أى رمى بها حال كونها (فى وجهي) وكان فعله صلى الله عليه وآله وسلم مع محمود على جهة المداعبة أو التبريك عليه كما كان يفعل صلى الله عليه وآله وسلم مع أولاد الصحابة (وأنا ابن خمس سنين) قال فى الفتح : لم أر التقيد بالسن عند تحمله فى شيء من طرقه ، لا فى الصحيحين ولا فى غيرهما من الجوامع والمسانيد إلا فى طريق الزبيدى هذه . والزبيدى من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهرى حتى قال الوليد بن مسلم : كان الأوزاعى يفضلته على جميع من سمع من الزهرى . وقال أبو داود : ليس فى حديثه خطأ . وقد تابعه عبد الرحمن بن نمر عن الزهرى قال حدثنى محمود بن الربيع : وتوفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن خمس سنين ، فأدت هذه الرواية أن الواقعة التى ضبطها كانت فى آخر سنة من حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وذكر القاضى عياض فى الإلماع وغيره أن فى بعض الروايات إنه كان ابن أربع ، ولم أقف على هذا صريحاً فى شيء من الروايات بعد التتبع التام ، فالأول أولى بالاعتماد لصحة إسناده . وفى القسطلانى : ثم نقله لذلك الفعل المنزل منزلة السماع . وكونه سنة مقصودة دليل لأن يقال لابن خمس سمع . وقد تعقب ابن أبى صفرة البخارى فى كونه لم يذكر فى هذه الترجمة حديث ابن الزبير فى رؤيته إياه يوم الخندق يختلف إلى بنى قريظة ، ففيه السماع منه وكان سنه حينئذ ثلاث سنين أو أربعاً فهو أصغر من محمود ، وليس فى قصة محمود ضبطه لسماع شيء فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى بهذين المعنيين ، وأجابه ابن المنير كما قال فى الفتح ومصابيح الجامع بأن البخارى إنما أراد نقل السنن

النبوية لا الأحوال الوجودية . ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم مج حجة في وجهه بل في مجرد رؤيته إياه فائدة شرعية ثبت بها كونه صحابياً . وأما قصة ابن الزبير فليس فيها نقل سنة من السنن النبوية حتى تدخل في هذا الباب . ولا يقال كما قاله الزركشى إن قصة ابن الزبير تحتاج إلى ثبوت صحتها على شرط البخارى ، أى حتى يتوجه الإيراد بأنه قد أخرجها في باب مناقب الزبير من كتابه هذا فنفي ورود حيثئذ لا يخفى ما فيه (من) ماء (دلو) كان من بثرهم التى فى دارهم : زاد النسائى : معلق ، ولابن حبان : معلقة . والدلو يذكر ويؤنث .

وفى هذا الحديث من الفوائد جواز إحضار الصبيان مجالس الحديث وزيارة الإمام أصحابه فى دورهم ومداعبة صبيانهم ، واستدل به على تسميع من يكون ابن خمس ، ومن كان دونها يكتب له حضر ، وليس فى الحديث ولا فى تبويب البخارى ما يدل عليه بل الذى ينبغى فى ذلك اعتبار الفهم ، فمن فهم الخطاب سمع وإن كان دون ابن خمس وإلا فلا . وقال ابن رشيد : الظاهر أنهم أرادوا بتحديد الخمس أنها مظنة لذلك لا إن بلوغها شرط لا بد من تحققه ، والله أعلم . وقريب منه ضبط الفقهاء من التمييز بست أو سبع والمرجح أنها مظنة لاتحديد ومن أقدم ما يتمسك به فى أن المرد فى ذلك إلى الفهم فيختلف باختلاف الأشخاص ما أورده الخطيب من طريق أبى عاصم قال : ذهب بابن وهب وهو ابن ثلاث سنين إلى ابن جريج فحدثه ، قال أبو عاصم : ولا بأس بتعليم الصبى الحديث والقرآن وهو فى هذا السن ، يعنى إذا كان فهماً . وقصة أبى بكر بن المقرئ الحافظ فى تسميعه لابن أربع بعد أن امتحنه بحفظ سور من القرآن مشهورة . انتهى ما فى الفتح .

قلت : ومن ذلك القبيل سماع السيوطى من صاحب فتح البارى وهو ابن ثلاث ، كما يظهر ذلك من سنة وفاة الحافظ وسنة ولادة السيوطى ، وصرح بأخذه منه فى « التدريب شرح التقريب » . وذكره على القارى فى ديباجة كتابه « المرقاة شرح المشكاة » . وذكر الشوكانى رحمه الله فى « إرشاد الفحول » تلمذة للحافظ من هذه الجهة ، كما نقلت عنه فى كتابى « اللجنة وحصول المأمول » ونقله فى « المنهل الروى حاشية المنهج السوى » أيضاً . وعبارة

القسطلاني في هذا الموضع . واستدل به أيضاً على أن تعيين وقت السماع خمس سنين . وعزاه عياض في « الإلماع » لأهل الصنعة . وقال ابن الصباغ : وعليه قد استقر عمل أهل الحديث المتأخرين فيكتبون لابن خمس فصاعداً سمع ولمن لم يبلغها حضر أو أحضر . وحكى القاضي عياض أن محموداً حين عقل الحجة كان ابن أربع . ومن ثم صحح الأكثرون سماع من بلغ أربعاً ، لكن بالنسبة لابن العربي خاصة ، أما ابن العجمي فإذا بلغ سبعاً . انتهى .

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ
 أَرْضًا فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبِلَتِ الْمَاءَ فَأَنْبَتَتِ الْكَلَّا وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ
 وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرِبُوا وَسَقَوْا
 وَزَرَعُوا ، وَأَصَابَ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ
 كَلًّا فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقَهُ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فَعَلِمَ
 وَعَلِمَ ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ .

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : مثل) بفتحين والمراد به الصفة العجيبة
 لا القول السائر (ما بعثني الله به من الهدى والعلم) من عطف المدلول على الدليل
 لأن الهدى هو الدلالة الموصلة للمقصد ، والعلم هو المدلول ، وهو صفة
 توجب تمييزاً لا يحتمل التقيض ، والمراد به هنا معرفة الأدلة الشرعية (كمثل)
 بفتحين (الغيث) المطر (الكثير أصاب) الغيث (أرضاً فكان منها) أى
 من الأرض أرض (نقية) أى طيبة (قبلت الماء) من القبول (فأنبتت الكلاً)
 النبات يابساً ورطباً (والعشب) الرطب منه (الكثير) وهو من ذكر الخاص
 بعد العام (وكانت منها أجادب) جمع جذب بفتح الدال على غير قياس .
 وفى رواية : أجاذب بالمعجمة . قال الأصيلي : وبالمهملة هو الصواب ،
 أى لا تشرب ماء ولا تنبت . ولأبى ذر : إخاذات بكسر الهمزة والخاء والذال
 المعجمتين وآخره مثناة من فوق قبلها ألف : جمع أخاذة وهى الأرض التى
 تمسك الماء كالغدير . وعند الإسماعيلي : إحارب براء مهملة . قال الخطابي :
 وليست هذه الرواية بشيء . قال فى الفتح : وليس فى الصحيحين سوى
 روايتين فقط (أمسكت الماء فنفع الله بها) أى بالأجادب ، وللأصيلي به
 (الناس) والضمير المذكور للماء (فشربوا) من الماء (وسقوا) دوابهم وهو
 بفتح السين (وزرعوا) ما يصلح للزراع ، ولمسلم وكذا النسائي : ورعوا من

الرعى (وأصاب منها طائفة أخرى) وعند النسائي أصابت (إنما هي قيعان) بكسر القاف : جمع قاع وهو أرض مستوية ملساء (لاتمسك ماء ولا تنبت كلاً فذلك مثل من فقه) أى صار فقيهاً (فى دين الله ونفعه ما) وفى رواية بما ، أى بالذى (بعثنى الله) عز وجل (به فعلم) ماجئت به (وعلم) غيره ، وهذا يكون على قسمين : الأول : العالم العامل المعلم وهو كالأرض الطيبة شربت فانثفعت فى نفسها وأنبت فنثفعت غيرها . والثانى : الجامع للعلم المستغرق لزمانه فيه المعلم غيره لكنه لم يعمل بنوافله أو لم يتفهمه فيما جمع لكنه أداه لغيره ، فهو كالأرض التى يستقر فيها الماء فينتفع الناس به (ومثل من لم يرفع بذلك رأساً) أى تكبر ولم يلتفت إليه من غاية تكبره وهو من دخل فى الدين ولم يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه ، فهو كالأرض السبخة التى لا تقبل الماء وتفسده على غيرها ، وأشار بقوله (ولم يقبل هدى الله الذى أرسلت به) إلى من لم يدخل فى الدين أصلاً بل بلغه فكفر به ، وهو كالأرض الصماء الملساء المستوية التى يمر عليها الماء فلا تنتفع به . قال فى المصابيح : وتشبيه الهدى والعلم بالغيث المذكور تشبيه مفرد بمركب ، إذ الهدى مفرد وكذا العلم والمشبه به وهو غيث كثير أصاب أرضاً ، منها ما قبلت فأنبتت ، ومنها ما أمسكت خاصة ، ومنها ما لم تنبت ولم تمسك ، مركب من عدة أمور كما تراه ، وشبه من انتفع بالعلم ونفع به بأرض قبلت الماء وأنبتت الكلاً والعشب ، وهو تمثيل ، لأن وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من قبول المحل لما يرد عليه من الخير مع ظهور إماراته وانتشارها على وجه عام الثمرة متعدى النفع ، ولا يخفى أن هذه الهيئة مترعة من أمور متعددة ، ويجوز أن يشبه انتفاعه بقبول الأرض الماء ونفعه المتعدى بإنباتها الكلاً والعشب ، والأول أفحل وأجزل ، لأن فى الهيات المركبات من الوقع فى النفس ما ليس فى المفردات فى ذواتها من غير نظر إلى تضامها ولا التفات إلى هيئتها الاجتماعية .

وقد وقع فى الحديث أنه شبه من انتفع بالعلم فى خاصة نفسه ولم ينفع به أحداً بأرض أمسكت الماء ولم تنبت شيئاً ، أو شبه انتفاعه المجرد بإمساك الأرض للماء مع عدم إنباتها ، وشبه من عدم فضيلتى النفع والانتفاع جميعاً بأرض لم تمسك ماء أصلاً ، أو شبه فوات ذلك له بعدم إمساكها الماء . وهذه

الحالات الثلاثة مستوفية لأقسام الناس ، ففيه من البديع التقسيم . فإن قلت : ليس في الحديث تعرض إلى القسم الثاني ، وذلك أنه قال : فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم ، وهذا القسم الأول . ثم قال : ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به ، وهذا هو القسم الثالث . فأين الثاني . أجيب باحتمال أن يكون ذكر من الأقسام أعلاها وأدناها وطوى ذكر ما بينهما لفهمه من أقسام المشبه به المذكورة أولاً . ويحتمل أن يكون قوله نفعه ... إلخ صلة موصول محذوف معطوف على الموصول الأول ، أى فذلك مثل من فقه في دين الله ، ومثل من نفعه كقول حسان رضي الله عنه شعر :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

أى ومن يمدحه سواء ، وعلى هذا فتكون الأقسام الثلاثة مذكورة ، فن فقه في دين الله هو الثاني ، ومن نفعه الله من ذلك فعلم وعلم هو الأول ، ومن لم يرفع بذلك رأساً هو الثالث . وفيه حينئذ لف ونشر غير مرتب ، انتهى ملخصاً . وقال غيره : شبه عليه الصلاة والسلام ما جاء به من الدين بالغيث العام الذى يأتى الناس في حال حاجتهم إليه ، وكذا كان حال الناس قبل مبعثه ، فكما أن الغيث يحيى البلد الميت ، فكذا علوم الدين يحيى القلب الميت ، ثم شبه السامعين له بالأراضى المختلفة التى ينزل بها الغيث . وهذا الحديث فيه التحديث والعننة ورواته كلهم كوفيون ، وأخرجه البخارى هنا فقط ومسلم في فضائله صلى الله عليه وآله وسلم والنسائى في العلم .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « إِنْ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ وَيَثْبُتَ الْجَهْلُ وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ
 وَيُظْهَرَ الزَّنا » .

(عن أنس) وللأصيلي زيادة ابن مالك أنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم إن) وعند النسائي بحذف إن (من أشراط) بفتح الهمزة (الساعة) أى القيامة أى من علاماتها (أن يرفع) بضم أوله (العلم) بموت حملته وقبض نقلته لا بمحوه من صدورهم (و) أن (يثبت) بالفتح من الثبوت وهو ضد التقي ، وعند مسلم : ويثبت من البث وهو الظهور والفسو (و) أن (يشرب) بضم الياء (الخمر) أى يكثر شربه ، وفى النكاح عن قتادة : ويكثر شرب الخمر ، فالمطلق محمول على المقيد ، خلافاً لمن ذهب إلى أنه لا يجب حمله عليه ، والاحتياط بالحمل هنا أولى لأن حمل كلام النبوة على أقوى محاملة قرب ، فإن السياق يفهم أن المراد بأشراط الساعة وقوع أشياء لم تكن معهودة حين المقالة ، فإذا ذكر شيئاً كان موجوداً عند المقالة ، فحمله على أن المراد بجعله علامة أن يتصف بصفة زائدة على ما كان موجوداً كالكثر والشهرة أقرب (و) أن (يظهر) أى يفشو (الزنا) بالقصر على لغة أهل الحجاز ، وبها جاء التنزيل وبالمثل لأهل نجد والنسبة إلى الأول زنوى وإلى الآخر زناوى ، فوجود الأربع هو العلامة لوقوع الساعة .

الحديث التاسع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْ أَحَدٌ بَعْدِي ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ وَيَظْهَرَ الزَّنا وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ وَيَقِلَّ الرِّجَالُ حَتَّى يَكُونَ لِلْخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقَيِّمُ الْوَاحِدُ » .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : لأحدثنكم) بفتح اللام أى والله ، ولذا أكد بالنون وبه صرح أبو عوانة عن قتادة (حديثاً لا يحدثكم أحد بعدى) ولمسلم : لا يحدث أحد بعدى ، وللبخارى من طريق هشام : لا يحدثكم غيرى ، وحمل على أنه قاله لأهل البصرة ، وقد كان هو آخر من مات بها من الصحابة (سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول : من) ولأبى ذر والأصيلي : إن من (أشراط الساعة أن يقل) بكسر القاف من القلة (العلم) وله فى الحدود والنكاح : أن يرفع العلم ، وكذا لمسلم ولاتنافية بينهما إما لأن القلة فيه معبر بها عن العدم . قال فى الفتح : وهذا أليق لاتحاد المخرج أو ذلك باعتبار زمانين : مبدأ الأشرط وانتهائها (و) أن (يظهر الجهل و) أن (يظهر الزنا وتكثر النساء و) أن (يقل الرجال) لكثرة القتل بسبب الفتن ، ويقتلهم مع كثرة النساء يظهر الجهل والزنا ويرفع العلم لأن النساء حبايل الشيطان . قال فى الفتح : والظاهر أنها علامة محضة لاسبب آخر ، بل يقدر الله فى آخر الزمان أن يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من الإناث ، وكون كثرة النساء من العلامات مناسب لظهور الجهل ورفع العلم (حتى) أى إلى أن (يكون للخمسين امرأة القيم الواحد) وهو من يقوم بأمرهن واللام للعهد إشعاراً بما هو معهود من كون الرجال قوامين على النساء ، وكان هذه الأمور الخمسة خصت بالذكر لكونها مشعرة باختلال الأمور التى يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد وهو الدين لأن رفع العلم يخل به ، والعقل لأن شرب الخمر يخل به ، والنسب لأن الزنا يخل به ، والنفس والمال لأن كثرة الفتن تخل بهما .

قال الكرماني : وإنما كان اختلال هذه الأمور مؤذناً بخراب العالم ،

لأن الخلق لا يتركون هملاً ولا نبي بعد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فيتعين ذلك . وقال القرطبي في المفهم : في هذا الحديث علم من أعلام النبوة إذ أخبر عن أمور ستقع فوقعت خصوصاً في هذه الأزمان . وقال في التذكرة : يحتمل أن يراد بالقيم من يقوم عليهن سواء كن موطآت أم لا ، ويحتمل أن يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله فيتزوج الواحد بغير عدد جهلاً بالحكم الشرعي . قلت : وقد وجد ذلك من بعض أمراء التركمان وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الإسلام . والله المستعان . وقوله خمسين امرأة يحتمل أن يراد به حقيقة العدد ، أو يكون مجازاً عن الكثرة ، ويؤيده أن في حديث أبي موسى : وترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة .

الحديث العشرون

عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ ، فَشَرِبْتُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي ، ثُمَّ أُعْطِيتَ فَضْلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ » ، قَالُوا : فَمَا أَوَّلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « الْعِلْمَ » .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله) أى كلامه (صلى الله عليه) وآله (وسلم) حال كونه (قال) وفى رواية أبى ذر والأصيلي وابن عساكر يقول (بينا) بغير ميم (أنا نائم أتيت) بضم الهمزة وهو جواب بينا (بقدر لبن فشربت) من اللبن (حتى أنى لأرى) بفتح الهمزة من الرؤية أو بمعنى العلم (الرى) بكسر الراء وتشديد الياء . كذا فى الرواية ، وزاد الجوهري حكاية الفتح أيضاً وقيل بالكسر الفعل وبالفتح المصدر (يخرج فى أظفارى) وفى رواية ابن عساكر والحموى : من أظفارى ، وللبخارى فى التعبير : من أطرافى ، وفى هنا بمعنى على ويكون بمعنى يظهر عليها والظفر إما منشأ الخروج أو ظرفه ، وقال لأرى بلفظ المضارع لاستحضار هذه الرؤية للسامعين ، وجعل الرى مرئياً تنزيلاً له منزلة الجسم وإلا فالرى لا يرى فهو استعارة أصلية (ثم أعطيت فضلى) أى مافضل من لبن القدر الذى شربت منه (عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (قالوا) أى الصحابة (فما أولته) أى عبرته (يارسول الله قال :) أولته (العلم) ووجه تفسير اللبن بالعلم الاشتراك فى كثرة النفع بهما وكونهما سبباً للصلاح ، ذاك فى الأشباح والآخر فى الأرواح .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَمْنَى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ . فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ . فَقَالَ : أُذْبِحْ وَلَا حَرَجَ . فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ : لَمْ أَشْعُرْ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ . قَالَ : أَرْمِ . قَالَ : أَرُمِ وَلَا حَرَجَ . فَمَا سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ : أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ .

(عن عبد الله بن عمرو بن العاصي) بإثبات الياء بعد الصاد على الأفصح (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف في حجة الوداع) بفتح الواو اسم من ودع ، والفتح في حاء حجة هو الرواية ويجوز كسرها ، أى حال وقوفه (بمنى) بالصرف وعدمه (للناس) حال كونهم (يسألونه) عليه الصلاة والسلام ، أى حال كونهم سائلين منه ، أو استئناف بياني لعللة الوقوف (فجاءه رجل) قال في الفتح : لم أعرف اسمه ولا الذى بعده فى قوله : فجاء آخر والظاهر أن الصحابي لم يسم أحداً لكثرة من سأل إذ ذاك (فقال) يارسول الله (لم أشعر) بضم العين أى لم أظن (فحلقت) رأسى (قبل أن أذبح) الهدى (فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اذبح ولا حرج) أى لا إثم عليك ولا شئ عليك مطلقاً من الإثم لافى الترتيب ولا فى ترك الفدية ، هذا ظاهره ، وقال بعض الفقهاء : المراد نفي الإثم فقط ، وفيه نظر لأن فى بعض الروايات الصحيحة ولم يأمر بكفارة (فجاء آخر) غيره (فقال) يارسول الله (لم أشعر فنحرت) هدى (قبل أن أرمي) الجمرة (قال) وفى رواية أبى ذر : فقال (ارم) الجمرة (ولا حرج) عليك فى ذلك (فما سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شئ) من أعمال يوم العيد : الرمي والنحر والحلق والطواف (قدم ولا أخر) بضم أولهما على صبغة المجهول ، وفى الأصول حذف أى لا قدم ولا أخر لأنها لا تكون فى الماضى إلا مكررة على القصيح ، وحسن ذلك هنا أنه فى سياق النفي كما فى قوله تعالى : « وما أدرى ما يفعل بى ولا بكم » . ولمسلم : ما سئل عن شئ قدم أو أخر (إلا قال) عليه الصلاة والسلام (افعل) ذلك كما فعلته قبل أومتى شئت (ولا حرج) عليك

مطلقاً لا في الترتيب ولا في الفدية . وإليه ذهب الشافعي وأحمد وعطاء وطاوس ومجاهد وهو الحق ، وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله : الترتيب واجب يجبر بدم لما روى ابن عباس أنه قال : من قدم شيئاً في حجه أو أخره فليرق لذلك دمًا ، وتأولوا الحديث ، أى لا إثم عليكم فيما فعلتموه على الجهل منكم لا على القصد فأسقط عنهم الجرح وأعذرهم لأجل النسيان وعدم العلم ، ويدل له قول السائل لم أشعر ، ويؤيده أن في رواية على عند الطحاوي بإسناد صحيح بلفظ : رميت وحلقت ونسيت أن أنحر ، وسيأتى مباحث ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وما هو الحق في هذه المسألة وفي الحديث جواز سؤال العالم راكباً وماشيّاً وواقفاً وعمل كل حال ، ولا يعارض هذا بما روى عن مالك من كراهة ذكر العلم والسؤال عن الحديث في الطريق ، لأن الموقف بمنى لا يعد من الطرقات لأنه موقف سنة وعبادة وذكر ووقت حاجة إلى التعلم خوفاً القوات إما بالزمان أو بالمكان . قال في الفتح : ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« يُقْبَضُ الْعِلْمُ وَيُظْهَرُ الْجَهْلُ وَالْفِتْنُ وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ » قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
وَمَا الْهَرْجُ ؟ قَالَ : هَكَذَا بِيَدِهِ فَحَرَفَهَا كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْقَتْلَ .

(عن أبي هريرة) عبد الرحمن ابن صخر (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : يقبض العلم) أى يموت العلماء ، وهو تفسير لقوله فى الرواية السابقة : يرفع العلم (ويظهر الجهل) ذكر هذه لزيادة التأكيد والإيضاح وإلا فظهور الجهل من لازم قبض العلم (والفتن ويكثر الهرج) بفتح الهاء وسكون الراء آخره جيم ، الفتنة والاختلاط ، وأصله كثرة الشر ، وهو بلسان الحبشة القتل ، كما عند البخارى فى كتاب الفتن (قيل يارسول الله وما الهرج ؟ فقال هكذا بيده فحرفها كأنه يريد القتل) هو من إطلاق القول على الفعل ، كأن الراوى فهم ذلك من تحريف يده الكريمة وحركتها كالضارب . قال فى الفتحة : لكن هذه الزيادة لم أرها فى معظم الروايات وكأنها من تفسير الراوى عن حنظلة ، فإن أبا عوانة رواه عن عباس الدورى عن أبى عاصم عن حنظلة وقال فى آخره : وأرانا أبو عاصم كأنه يضرب عنق الإنسان . وقال الكرماني : الهرج هو الفتنة ، فإرادة القتل من لفظه على طريق التجوز ، إذ هو لازم يعنى الهرج ، قال : إلا أن يثبت ورود الهرج بمعنى القتل لغة . قلت : هى غفلة عما فى البخارى فى كتاب الفتن ، الهرج القتل بلسان الحبشة ، وسيأتى مباحث هذا الحديث هناك إن شاء الله تعالى . انتهى .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : أَتَيْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ تُصَلِّي ، فَقُلْتُ : مَا شَأْنُ النَّاسِ ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ فَقَالَتْ سُبْحَانَ اللَّهِ قُلْتُ آيَةٌ ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَيْ نَعَمْ فَقُمْتُ حَتَّى عَلَانِيُ الْغُثَى فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَى رَأْسِي الْمَاءَ فَحَمَدَ اللَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَتْنِي عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : « مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أَرِيْتُهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَأُوحَى إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيباً مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ يُقَالُ مَا عَلِمَكَ هَذَا الرَّجُلُ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤَقِنُ فَيَقُولُ هُوَ مُحَمَّدٌ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَاجْتَبَاهُ وَاتَّبَعْنَاهُ هُوَ مُحَمَّدٌ ثَلَاثًا فَيُقَالُ نَمَّ صَالِحًا قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُرْتَابُ فَيَقُولُ لَا أَدْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئاً فَقُلْتُهِ » .

(عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق ذات النطاقين زوج الزبير المتوفاة بمكة سنة ثلاث وسبعين وقد بلغت المائة ولم يسقط لها سن ولم يتغير لها عقل أنها (قالت أتيت عائشة) أم المؤمنين رضى الله عنها (وهى) أى حال كون عائشة (تصلى فقلت ماشأن الناس) قائمين مضطربين فزعين (فأشارت) عائشة (إلى السماء) تعنى انكسفت الشمس (فإذا الناس) أى بعضهم (قيام) لصلاة الكسوف (فقالت) أى ذكرت عائشة رضى الله عنها (سبحان الله قلت آية) أى هى علامة لعذاب الناس لأنها مقدمة له ، قال تعالى : « وما نرسل بالآيات إلا تحذيراً » أو علامة لقرب زمان قيام الساعة (فأشارت) عائشة (برأسها أى نعم) قالت أسماء (فقمتم) فى الصلاة (حتى علانى) من علوت الرجل غلبته ، ولكريمة : تجلانى أى علانى ، وجلال الشىء ما غطى به (الغشى) بفتح الغين وإسكان الشين وبكسر الشين وتشديد الياء أيضاً بمعنى الغشاوة وهى الغطاء وأصله مرض معروف يحصل بطول القيام فى الحر ونحوه ، وهو نوع وطرف من الإنعماء ، والمراد به هنا الحالة القريبة منه فأطلقته مجازاً

ولهذا قالت (فجعلت أصب على رأسى الماء) أى فى تلك الحالة ليذهب ،
ووهم من قال بأن صبيها كان بعد الإفاقة (فحمد الله) عز وجل (النبى صلى
صلى الله عليه) وآله (وسلم وأثنى عليه) عطف على حمد من باب عطف
العام على الخاص ، لأن الثناء أعم من الحمد والشكر والمدح أيضاً (ثم قال
ما من شيء لم أكن أريته) بضم الهمزة أى مما يصح رؤيته عقلاً كرؤية البارى
تعالى ويليق عرفاً مما يتعلق بأمر الدين وغيره (إلا رأيته) رؤية عين حقيقة حال
كونى (فى مقامى) هذا (حتى الجنة والنار) بالرفع فيهما على أن حتى ابتدائية
والنصب على أنها عاطفة على الضمير فى رأيته والجـر على أنها جارة . قال
فى الفتح : رويناه بالحركات الثلاث فيهما . انتهى . لكن استشكل البدر
الدماينى الجر بأنه لاوجه له إلا العطف على المجرور المتقدم ، وهو ممنوع
لما يلزم عليه من زيادة من مع المعرفة ، والصحيح منعه (فأوحى إلى) بضم
الهمزة (أياكم) بفتح الهمزة (تفتنون) تمتحنون وتختبرون (فى قبوركم مثل
أو قريباً) بحذف التنوين فى مثل وإثباته فى تاليه (لا أدرى أى ذلك) لفظ
مثل أو قريباً (قالت أسماء) رضى الله عنها (من فتنة المسيح) لمسحه الأرض
أو لأنه ممسوح العين (الدجال) الكذاب (يقال) للمفتون (ما علمك بهذا
الرجل) صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعبر بضمير المتكلم لأنه حكاية قول
الملكين ، ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه يصير تلقيناً لحجته
وعدل عن خطاب الجمع فى أنكم تفتنون إلى المفرد فى قوله ما علمك لأن تفصيل
أى كل واحد يقال له ذلك لأن السؤال عن العلم يكون لكل واحد ، وكذا
الجواب بخلاف الفتنة (فأما المؤمن أو الموقن) أى المصدق بنبوته صلى الله عليه
وآله وسلم ، لا أدرى بأيهما ، وفى رواية الأربعة أيهما المؤمن أو الموقن ، قالت
أسماء ، والشك من فاطمة بنت المنذر (فيقول هو محمد هو رسول الله) هو
(جاءنا بالبينات) بالمعجزات الدالة على نبوته (والهدى) أى الدلالة الموصلة
إلى البغية (فأجبناه واتبعناه) أى قبلنا نبوته معتقدين مصدقين واتبعناه فيما جاء
به إلينا والإجابة تتعلق بالعلم والاتباع بالعمل ، يقول المؤمن (هو محمد)
صلى الله عليه وآله وسلم قولاً (ثلاثاً) أى ثلاث مرات (فيقال) له (نعم)
حال كونك (صالحاً) متفعلاً بأعمالك إذ الصلاح كون الشيء فى حد الانتفاع
(قد علمنا إن كنت) بكسر الهمزة أى الشأن كنت (لموقناً به) أى إنك موقن

كقوله تعالى: « كنتم خير أمة » ، أى أنتم أو تبقى على بابها ، قال القاضى : وهو الأظهر (وأما المنافق) أى غير المصدق بقلبه لنبوته (أو المرتاب) الشاك ، قالت فاطمة لا أدرى أى ذلك ، قالت أسماء فيقول (لا أدرى سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته) أى قلت ما كان الناس يقولونه ، وفى رواية ذكر الحديث أى إلخ .

وفى هذا الحديث إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين وإن من ارتاب فى صدق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وصحة رسالته فهو كافر ، وإن الغشى لا ينقض الوضوء مادام العقل باقياً إلى غير ذلك مما لا يخفى .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لِأَبِي إِيَّابِ بْنِ عَزِيرٍ . فَأَتَتْهُ أُمْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِنِّي أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالتَّتِي تَزَوَّجَ بِهَا . فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ : مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي . فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ . فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ .

(عن عقبة) بضم العين وسكون القاف وفتح الباء الموحدة (ابن الحارث) ابن عامر القرشي المكي (أنه) أى عقبة (تزوج ابنة) وللأصلي بنتاً (لأبي إهاب بن عزيز) بن قيس بن سويد التميمي الدارمي ، واسم ابنته غنية بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد الباء وكنيتها أم يحيى (فأتته امرأة) قال الحافظ ابن حجر : لم أقف على اسمها (فقالت إني قد أرضعت عقبة) ابن الحارث (والتي تزوج بها) أى غنية . وفي رواية الأربعة بحذف بها (فقال لها عقبة ما أعلم إنك) بكسر الكاف (أرضعتني ولا أخبرتنى) عبر بأعلم مضارعاً وأخبرت ماضياً لأن نبي العلم حاصل في الحال بخلاف نبي الإخبار فإنه كان في الماضي فقط (فركب) إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (بالمدينة) أى فيها (فسأله) أى سأل عقبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحكم في المسألة النازلة به (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم كيف) تبأشرها وتفضى إليها (وقد قيل) إنك أخوها من الرضاعة ، أى ذلك بعيد من ذى المروءة والورع (ففارقها عقبة) بن الحارث رضى الله عنه صورة أو طلقها احتياطاً وورعاً لاحكاماً بثبوت الرضاع وفساد النكاح ، إذ ليس قول المرأة الواحدة شهادة يجوز بها الحكم في أصل من الأصول . نعم عمل بظاهر هذا الحديث أحمد رحمه الله فقال : الرضاع يثبت بشهادة المرضعة وحدها يمينها قلت : والحق هنا بيد أحمد . والحديث حجة على من خالفها ، ويؤيده قوله (ونكحت) غنية بعد فراق عقبة (زوجاً غيره) هو ظريب بضم المعجمة المشالة وفتح الراء وآخره موحدة مصغر ابن الحارث .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ أَنَا وَجَارِي مِنْ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ وَكُنَّا نَتَنَاقَشُ النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَوْمَ نَوْبَتِهِ فَضْرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا فَقَالَ أَتَمَّ هُوَ فَفَزِعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي . فَقُلْتُ أَطَلَقَكُنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَتْ لَا أَدْرِي ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ : أَطَلَقْتَ نِسَاءَكَ قَالَ لَا . فَقُلْتُ اللَّهُ أَكْبَرُ .

(عن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه) أنه (قال : كنت أنا وجارلى) اسمه عتبان بن مالك بن عمرو بن العجلان الأنصارى الخزرجى كما أفاده الشيخ قطب الدين القسطلانى ، قال الحافظ فى الفتح : ولم يذكر دليله ، وعند ابن بشكوال وذكره البرماوى أنه أوس بن خولى ، وعلل بأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم آخى بينه وبين عمر ، لكن لا يلزم من المؤاخاة الجوار (من الأنصار) الكائنين أو المستقرين أو النازلين (فى) موضع أو قبيلة (بنى) وفى رواية من بنى (أمية بن زيد وهى) أى القبيلة ، وفى رواية ابن عساكر وهو أى الموضع (من عوالى المدينة) قرى شرقى المدينة بين أقربها وبينها ثلاثة أميال أو أربعة وأبعدها ثمانية (وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل) جارى الأنصارى (يوماً) من العوالى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتعلم العلم (وأنزل يوماً) كذلك (فإذا نزلت) أنا (جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل) جارى (فعل) معى (مثل ذلك فتزل) الأنصارى يوم نوبته (أى يوماً من أيام نوبته ، فسمع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعتزل زوجاته فرجع إلى العوالى) فجاء فضرب بابى ضرباً شديداً فقال إثم هو (اسم يشار به

إلى المكان البعيد (ففزعت) بكسر الزاى أى خفت لأجل الضرب الشديد فإنه كان على خلاف العادة فالفاء تعليلية، وللبخارى فى التفسير : قال عمر رضى الله عنه : كنا نتخوف ملكاً من ملوك غسان ذكر لنا أنه يريد أن يسير إلينا وقد امتلأت صدورنا منه ، فتوهمت لعله جاء إلى المدينة فخفته لذلك (فخرجت إليه فقال قد حدث أمر عظيم) طلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نساءه قلت : قد كنت أظن أن هذا كائن حتى إذا صليت الصبح شددت على ثيابى ثم نزلت (فدخلت على حفصة) أم المؤمنين رضى الله عنها ، فالداخل عليها أبوها عمر رضى الله عنه لا الأنصارى ، وقضية حذف طلق إلى قوله فدخلت يوهم أنه من قول الأنصارى فالفاء فى فدخلت فصيحة تفصح عن المقدر ، أى نزلت من العوالى فجئت إلى المدينة فدخلت (فإذا هى تبكى فقلت طلقكن) وفى رواية بهمة الاستفهام (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت) حفصة (لا أدرى) أى لا أعلم أنه طلق (ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت وأنا قائم) يارسول الله (أطلقت نساءك) بهمة الاستفهام ، وقال العبنى بحذفها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا فقلت) وللأصلي : قلت (الله أكبر) تعجباً من كون الأنصارى ظن أن اعتزاله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه طلاق أو ناشئ عنه .

والمقصود من إيراد هذا الحديث هنا بيان الاهتمام بشأن العلم بالتناوب بالتزول على النبي صلى الله عليه وآله وسلم للتعلم . وفى هذا الحديث الاعتماد على خبر الواحد والعمل بمراسيل الصحابة ، وفيه أن الطالب لا يغفل عن النظر فى أمر معاشه ليستعين به على طلب العلم وغيره مع أخذه بالحزم فى السؤال عما يفوته يوم غيبته لما علم من حال عمر أنه كان يتعانى التجارة إذ ذاك ، وفيه أن شرط التواتر أن يكون مستند نقلته الأمر المحسوس لا الإشاعة التى لا يدرك من بدأ بها .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَكَادُ أُدْرِكُ الصَّلَاةَ مِمَّا يُطَوَّلُ بِنَا فُلَانٌ ، فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْ يَوْمَئِذٍ فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ
« إِنَّا نَكُنْكُمْ مُنْفَرِّوْنَ فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ وَالضَّعِيفَ
وَذَا الْحَاجَةَ » .

(عن أبي مسعود) عقبة بن عمرو (الأنصاري) الخزرجي البدرى
(رضى الله عنه) أنه (قال : قال رجل) هو حزم بن أبي كعب ، كذا قال
الحافظ في مقدمة الفتح ثم قال في الشرح في كتاب الصلاة : لم أقف على
تسميته ، ووهم من زعم أنه حزم قصته كانت مع معاذ لامع ابن أبي كعب ،
كذا في القسطلاني . قلت وقال هنا قيل هو حزم بن أبي كعب (يارسول الله
لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان) هو معاذ بن جبل ، وفي رواية :
مما يطيل ، فالأولى من التطويل والأخرى من الإطالة . قال القاضي عياض
ظاهره مشكل لأن التطويل يقتضي الإدراك لاعدمه ، ولعله لأكاد أترك
الصلاة فزيدت الألف بعد لاوفصلت التاء من الراء فجعلت دالا ، وعورض
بعدم مساعدة الرواية لما ادعاه ، وقيل معناه أنه كان به ضعف فكان إذا
طول به الإمام في القيام لا يبلغ الركوع إلا وقد ازداد ضعفه فلا يكاد يتم معه
الصلاة ، ودفع بأن البخاري رواه عن الفريابي بلفظ : لأتأخر عن الصلاة ،
وحينئذ فالمراد إنى لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل أتأخر عنها أحيانا من أجل
التطويل ، فعدم مقاربتة لإدراك الصلاة مع الإمام ناشئ عن تأخره عن
حضورها ومسبب عنه ، فعبر عن السبب بالمسبب وعلمه بتطويل الإمام ، وذلك
لأنه إذا اعتيد التطويل منه تقاعد المأموم عن المبادرة ركونا إلى حصول الإدراك
بسبب التطويل فيتأخر لذلك ، وهو معنى الرواية الأخرى المروية عن الفريابي
فالتطويل سبب التأخر الذى هو سبب لذلك الشيء ، ولاداعى إلى حمل الرواية
الثابتة في الأمهات الصحيحة على التصحيف . قاله البدر الدماميني .
(فما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موعظة أشد غضبا من

يومئذ) وسبب شدة غضبه صلى الله عليه وآله وسلم إما لمخالفة الموعدة لاحتمال تقدم الإعلام بذلك ، وبه صرح الحافظ في الفتح ، أو للتقصير في تعلم ما ينبغي تعلمه ، أو لإرادة الاهتمام بما يلقيه على أصحابه ليكونوا من سماعه على بال لثلاث يعود من فعل ذلك إلى مثله (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أيها الناس إنكم منفرون) عن الجماعات ، وفي رواية أبي الوقت : إن منكم منفرين ، ولم يخاطب المطول على التعيين ، بل عم خوف الحجل عليه لطفاً به وشفقة على جميل عاداته الكريمة صلوات الله وسلامه عليه (فمن صلى بالناس) أى متلبساً بهم إماماً لهم (فليخفف) جواب من الشرطية (فإن فيهم المريض) الذى ليس بصحيح (والضعيف) الذى ليس بقوى الحلقة كالنحيف والمسن (وذا) أى صاحب (الحاجة) وللقابسى : وذو بالرفع ، أى ذو الحاجة كذلك ، وإنما ذكر الثلاثة لأنها تجمع الأنواع الموجبة للتخفيف ، لأن المقتضى له إما فى نفسه أولاً والأول إما بحسب ذاته وهو الضعيف أو بحسب العارض وهو المريض أولاً فى نفسه وهو ذو الحاجة .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: أَعْرِفْ وَكَاءَهَا أَوْ قَالَ وَعَاءَهَا وَعِفَاصَهَا ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً ثُمَّ اسْتَمْتَعَ بِهَا فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ ، قَالَ فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ فَغَضِبَ حَتَّى أَحْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ أَوْ قَالَ أَحْمَرَ وَجْهَهُ فَقَالَ مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا تَرِدُ الْمَاءَ وَتَرْعى الشَّجَرَ فَذَرَهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا . قَالَ فَضَالَةُ الْغَنَمِ . قَالَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ .

(عن زيد بن خالد الجهني) بضم الجيم وفتح الهاء وبالنون ، نزيل الكوفة المتوفى بها أو المدينة أو مصر سنة ثمان وسبعين ، وله في البخاري خمسة أحاديث (أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم سأله رجل) هو عمير والد مالك ، وقيل بلال المؤذن ، وقيل الجارود ، وقيل هو زيد بن خالد نفسه (عن اللقطة) بضم اللام وفتح القاف وقد تسكن ، الشيء الملقوط وهو ماضع بسقوط أو غفلة فيجده شخص (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم ولكريمة : قال (اعرف) بكسر الراء من المعرفة (وكاءها) بكسر الواو ممدوداً مايربط به رأس الصرة والكيس ونحوهما أو هو الخيط الذي يشد به الوعاء (أو قال وعاءها) بكسر الواو أى ظرفها ، والشك من زيد بن خالد أو ممن دونه من الرواة (وعفاصها) بكسر العين المهملة والفاء : هو الوعاء أيضاً ، لأن العفص هو الشيء والعطف ، لأن الوعاء يثنى على ما فيه وينعطف ، والمراد الشيء الذي تكون فيه النفقة من خرقه أو جلدة ونحوهما أو هو الذي يلبس رأس القارورة ، وأما الذي يدخل في فيها فهو الصمام بالمهملة المكسورة ، وإنما أمر بمعرفة ما ذكر لي عرف صدق مدعيها من كذبه ولثلا يختلط بماله (ثم عرفها) على سبيل الوجوب للناس بذكر بعض صفاتها (سنة) أى مدة سنة متصلة يعرف أولاً كل يوم طرفي النهار ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع ثم كل شهر ، ولا يجب فور في التعريف بل المعتبر سنة متى كان وهل تكفى سنة مفرقة وجهان ثانيهما ، وبه قطع العراقيون ، نعم قال النووي وهو الأصح (ثم استمتع بها) أى بتلك اللقطة (فإن جاء ربها) أى مالكتها (فأدّها)

أى أعطاها جواب الشرط (إليه قال) يارسول الله (فضالة الإبل) ماحكمها
أكذلك أم لا وهو من باب إضافة الصفة إلى الموصوف (فغضب) صلى الله
عليه وآله وسلم إما لأنه كان نهى قبل ذلك عن التقاطها ، وإما لأن السائل قصر في
فهمه ففاس مايتعين التقاطه على ما لا يتعين . كذا في الفتح ، أى لأنه لم يراع
المعنى المذكور ولم يتفطن له ، ففاس الشيء على غير نظيره لأن اللقطة إنما هو
الشيء الذى سقط من صاحبه ولا يدري أين موضعه وليس كذلك الإبل
فإنها مخالفة للقطة اسماً وصفة (حتى احمرت وجنتاه) ثنية وجنة بتثليث الواو ،
وأجنة بهمزة مضمومة ، وهى ما ارتفع عن الخد (أو قال احمر وجهه)
أى من الغضب المذكور (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومالك ولها)
أى ماتصنع بها ، أى لم تأخذها ولم تتناولها . وفي رواية : فمالك . وفي رواية
بغير واو ولا فاء (معها سقاؤها) بكسر السين أى أجوافها فإنها تشرب فتكتفى
بها أياماً (وحذاؤها) بكسر الحاء أى خفها الذى تمشى عليه (ترد الماء)
أى هى ترد الماء (وترعى الشجر) أى إذا كان الأمر كذلك (فذرها) أى
فدعها (حتى يلقاها ربها) مالكةا إذ أنها غير فاقدة أسباب العود إليه لقوة
سيرها بكون الحذاء والسقاء معها لأنها ترد الماء ربعاً وخمساً وتمتنع من الذئب
وغيرها من صغار السباع ومن يتردى وغير ذلك (قال) يارسول الله (فضالة
الغنم) ماحكمها ؟ أهى مثل ضالة الإبل أم لا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم
ليست كضالة الإبل بل هى (لك) إن أخذتها (أو لأخيك) من اللاقطين إن
لم تأخذها (أو للذئب) يأكلها إن لم تأخذها أنت ولاغيرك فهو إذن فى أخذها
دون الإبل . نعم إذا كانت الإبل فى القرى والأمصار فتلتقط لأنها تكون حينئذ
معرضة للتلف مطمحة للأطعام . ومباحث ذلك محلها فى بابها .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا فَلَمَّا أُكْثِرَ عَلَيْهِ غَضِبَ ثُمَّ قَالَ : «سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ» قَالَ
رَجُلٌ : مَنْ أَبِي؟ قَالَ : أَبُوكَ حُذَافَةُ . فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ : مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ
اللَّهِ ؟ قَالَ : أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ . فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَتُوبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

(عن أبي موسى) الأشعري (رضى الله عنه قال : سئل النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم عن أشياء) غير منصرف (كرهها) لأنه ربما كان فيها
شئ سبياً لتحريم شئ على المسلمين فيلحقهم به المشقة أو غير ذلك وكان
من هذه الأشياء السؤال عن الساعة ونحوها (فلما أكثر) بضم الهمزة ، أى
أكثر الناس السؤال (عليه) صلى الله عليه وآله وسلم (غضب) لتعنتهم في
السؤال وتكلفهم مالا حاجة لهم فيه (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (للناس
سلوني عما شئتم) وحمل هذا القول منه صلى الله عليه وآله وسلم على الوحي أولى
وإلا فهو لا يعلم ما يسأل عنه من المغيبات إلا بإعلام الله تعالى كما هو مقرر .
هذا لفظ القسطلاني (قال رجل) هو عبد الله بن حذافة الرسول إلى كسرى
(من أبي) يارسول الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أبوك حذافة)
القرشي السهمي المتوفى في خلافة عثمان رضى الله عنه (فقام) رجل (آخر)
وهو سعد بن سالم ، كما في التمهيد لابن عبد البر ، وأغفله في الاستيعاب ، ولم
يظفر به أحد من شارحين ولا من صنف في المبهمات ولا في أسماء الصحابة .
قال في الفتح : وهو صحابي بلا مرية لقوله (فقال من أبي يارسول الله فقال
أبوك سالم مولى شيبَةَ) بن ربيعة ، وكان سبب السؤال طعن بعض الناس
في نسب بعضهم على عادة الجاهلية (فلما رأى) أبصر (عمر) بن الخطاب رضى
الله عنه (مافى وجهه) الوجيه صلى الله عليه وآله وسلم من أثر الغضب (قال
يارسول الله إنا نتوب إلى الله عز وجل) مما يوجب غضبك . وفي حديث أنس
بعد أن عمر برك على ركبتيه فقال : رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد

صلى الله عليه وآله وسلم نبياً والجمع بينهما ظاهر بأنه قال جميع ذلك فنقل كل من الصحايين محافظ . ودل على اتحاد المجلس اشتراكهما فى نقل قصة ابن حذافة ، ولا يقال كيف قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى حال غضبه حيث قال أبوك فلان ، والحاكم مأمور أن لا يقضى وهو غضبان .

والجواب أن يقال أولاً ليس هذا من باب الحكم بل من باب الغضب على الموعظة والتعليم ، والواعظ من شأنه أن يكون فى صورة الغضبان لأن مقامه يقتضى تكلف الانزعاج لأنه فى صورة المنذر ، وكذلك العلم إذا أنكر على من يتعلم منه سوء فهم ونحوه لأنه قد يكون أدعى للقبول منه ، وليس ذلك لازماً فى حق كل أحد بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين ، وأما الحاكم فهو بخلاف ذلك . وأما ثانياً فيقال هذا من خصوصياته لمحل العصمة ، فاستوى غضبه ورضاه ، ومجرد غضبه من الشيء دال على تحريمه أو كراهيته بخلاف غيره صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ ثَلَاثًا .

(وعن أنس) بن مالك رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها) أى الكلمة المفسرة بالجملة المفيدة (ثلاثاً) أى ثلاث مرات . قال فى الفتح : قد بين المراد بذلك فى نفس الحديث بقوله (حتى تفهم عنه) لأنه مأمور بالإبلاغ والبيان . قال الكرمانى : مثل هذا التركيب يشعر بالاستمرار عند الأصوليين . قال الحافظ : وما ادعاه الكرمانى من أن الصيغة المذكورة تفيد الاستمرار مما ينازع فيه . وللترمذى والحاكم فى المستدرک : حتى تعقل عنه . ووهم الحاكم فى استدراكه وفى دعواه أن البخارى لم يخرج به ، وقال الترمذى حسن صحيح غريب . قال ابن المنير : نبه البخارى بهذه الترجمة على من كره إعادة الحديث وأنكر على الطالب الاستعادة وعده من البلادة ، قال : والحق أن هذا يختلف باختلاف القرائح ، فلا عيب على المستفيد الذى لا يحفظ من مرة إذا استعاد ، ولا عذر للمفيد إذا لم يعد ، بل الإعادة عليه آكد من الابتداء لأن الشروع ملزم . وقال ابن التين : فيه أن الثلاث غاية مايقع به الأعذار والبيان . (وإذا أتى على قوم فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثاً) أى ثلاث مرات ، ويشبه أن يكون ذلك عند الاستئذان لحديث : إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع ، وعورض بأن تسليم الاستئذان لاثنى إذا حصل الإذن بالأولى ولا تثلث إذا حصل بالثانية . نعم يحتمل أن يكون معناه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أتى على قوم سلم تسليم الاستئذان ، وإذا دخل سلم تسليم التحية ، ثم إذا قام من المجلس سلم تسليم الوداع ، وكل سنة .

الحديث الثلاثون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ : رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقَّ مَوَالِيهِ ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ يَطُؤُهَا فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ .

(عن أبي موسى) الأشعري (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ثلاثة لهم أجران) أولهم (رجل) وكذا امرأة (من أهل الكتاب) التوراة والإنجيل لما تظاهرت نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق أهل الكتاب أو الإنجيل فقط على القول بأن النصرانية ناسخة لليهودية ، كذا قرره جماعة حال كونه قد (آمن بنبيه) موسى أو عيسى عليهما السلام مع إيمانه بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، المنعوت في التوراة والإنجيل ، المأخوذ له الميثاق على سائر النبيين وأممهم (وآمن بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم) أى بأنه هو الموصوف في الكتابين ، وقد ثبت أن الآية الكريمة وهى قوله تعالى : « أولئك يؤتون أجرهم مرتين » موافقة لهذا الحديث ، لأنها نزلت في طائفة منهم آمنوا كعبد الله بن سلام وغيره ، ويأتى ما فى ذلك من المباحث فى بابه إن شاء الله تعالى (و) الثانى (العبد المملوك) أى جنس العبد المملوك (إذا أدى حق الله تعالى) أى كالصلاة والصوم (وحق مواليه) بسكون الياء جمع مولى لتحصل مقابلة الجمع فى جنس العبيد بجمع المولى ، أو ليدخل ماله لو كان العبد مشتركاً بين موال ، والمراد من حقهم خدمتهم ووصف العبد بالمملوك لأن كل الناس عباد الله فيزه بكونه مملوكاً للناس (و) الثالث (رجل) كانت عنده أمة (زاد فى رواية الأربعة : يطأها بالهمزة) لتخلق بالأخلاق الحميدة (فأحسن تأديبها) بلطف ورفق من غير عنف (وعلمها) ما يجب تعليمه من الدين (فأحسن تعليمها ثم أعتقها فتزوجها) بعد أن أصدقها (فله أجران) الضمير يرجع إلى الرجل الأخير وإنما لم يقتصر على قوله لهم أجران مع كونه داخلاً فى الثلاثة بحكم العطف ، لأن الجهة كانت فيه

متعددة وهى التأديب والتعليم والعق والتزوج ، وكانت مظنة أن يستحق من الأجر أكثر من ذلك فأعاد قوله فله أجران إشارة إلى أن المعتبر من الجهات أمر أن ، وإنما اعتبر اثنين فقط لأن التأديب والتعليم يوجبان الأجر فى الأجنبي والأولاد وجميع الناس ، فلم يكن مختصاً بالإماء فلم يبق الاعتبار إلا فى العق والتزوج ، وإنما ذكر الأخيرين لأن التأديب والتعليم أكمل للأجر إذا تزوج المرأة المؤدبة المعلمة أكثر بركة وأقرب إلى أن تعين زوجها على دينه ، وعطف بئ فى العق وفى السابق بالفاء لأن التأديب والتعليم ينفعان فى الوطء بل لا بد منهما فيه ، والعق : نقل من صنف إلى صنف ، ولا يخفى ما بين الصنفين من البعد ، بل من الضدية فى الأحكام والمنافاة فى الأحوال ، فناسب لفظاً دالا على التراخي بخلاف التأديب وغيره مما ذكر ، وأما إذا لم يطأ الأمة لكن أديها ، هل له أجران أم لا . فالجواب : إن المراد تمكنه من وطئها شرعاً وإن لم يطأها وإنما عرف العبد ونكر رجل فى الموضعين الأخيرين لأن المعروف بلام الجنس كالنكرة فى المعنى ، وكذا الإتيان فى العبد بإذا دون القسم الأول لأنها ظرف وآمن حال وهى فى حكم الظرف ، لأن معنى : جاء زيد راكباً فى وقت الركوب وحاله ، إذ يقال فى وجه المخالفة الإشعار بفائدة عظيمة وهى أن الإيمان بنبيه لا يفيد فى الاستقبال الأخيرين بل لا بد من الإيمان فى عهده حتى يستحق أجرين ، بخلاف العبد فإنه فى زمان الاستقبال يستحق الأجرين أيضاً ، فأتى بإذا التى للاستقبال . قاله البرماوى كالكرمانى ، وتعقبه فى الفتح فقال : هو غير مستقيم لأنه مشى فيه مع ظاهر اللفظ وليس متفقاً عليه بين الرواة ، بل هو عند البخارى وغيره مختلف ، فقد عبر فى ترجمة عيسى بإذا فى الثلاثة ، وعبر فى النكاح بقوله : أيما رجل فى المواضع الثلاثة وهى صريحة فى التعميم .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُرْطَ وَالْخَاتَمَ وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرْفِ ثَوْبِهِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج) من بين صفوف الرجال إلى صفوف النساء (ومعه بلال) ابن أبى رباح الحبشى ، واسم أمه حمامة ، وفى رواية معه بلا واو (فظن) صلى الله عليه وآله وسلم (أنه لم يسمع النساء) حين أسمع الرجال (فوعظهن) بقوله : إني رأيتكن أكثر أهل النار لأنكن تكثرن اللعن وتكفرن العشير ، وهذا أصل فى حضور النساء مجالس الوعظ ونحوه بشرط أمن الفتنة (وأمرهن بالصدقة) النفلية لما رآهن أكثر أهل النار لأنها ممحاة لكثير من الذنوب المدخلة النار أو لأنه كان وقت حاجة إلى المواساة والصدقة حينئذ كانت أفضل وجوه البر (فجعلت المرأة تلقى القرط) بضم القاف وسكون الراء الذى يعلق بشحمة أذنها (والخاتم وبلال يأخذ فى طرف ثوبه) ما يلقيه ليصرفه صلى الله عليه وآله وسلم فى مصارفه لأنه يحرم عليه الصدقة ، وحذف المنعول للعلم به .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوْلَ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصاً مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ » .

(عن أبي هريرة) عبد الرحمن ابن صخر (رضى الله عنه قال : قلت يارسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة قال : (أى صلى الله عليه وآله وسلم) والله لقد ظننت ياأبا هريرة أن لايسألنى) بضم اللام وفتحها لوقوع أن بعد الظن (عن هذا الحديث أحد أول منك) صفة لأحد أو بدل منه (لما رأيت) أى للذى رأيته (من حرصك على الحديث) أو لرؤيتى بعض حرصك ، فمن بيانية على الأول وتبعية على الثانى (أسعد الناس) الطائع والعاصى (بشفاعتى يوم القيامة) أى فى يوم القيامة (من) أى الذى (قال لا إله إلا الله) مع قول محمد رسول الله حال كونه (خالصاً) من الشرك ، وفى رواية مخلصاً (من قلبه أو نفسه) شك من الراوى ، وقد يكتفى بالنطق بأحد الجزأين من كلمتى الشهادة لأنه صار شعاراً لمجموعهما وأنى بالقلب للتأكيد ، إذ الإخلاص محله القلب ولو صدق بقلبه ولم يتلفظ دخل فى هذا الحكم ، لكن لانحكم عليه بالدخول إلا أن يتلفظ فهو للحكم باستحقاق الشفاعة لا لنفس الاستحقاق ، وأفعل هنا ليست على بابها بل بمعنى سعيد الناس من نطق بالشهادتين أو التفضيل بحسب المراتب أى هو أسعد ممن لم يكن فى هذه المرتبة من الإخلاص المؤكد البالغ غايته ، والدليل على إرادة تأكيده ذكر القلب لأنه محل الإخلاص كما مر .

وقال البدر الدماينى : حمله ابن بطلال ، يعنى قوله مخلصاً على الإخلاص العام الذى هو من لوازم التوحيد ، وردده ابن المنير بأن هذا لا يخلو عنه مؤمن فتعطل صيغة أفعل وهو لم يسأله عن يستأهل شفاعته وإنما سأل عن أسعد الناس بها ، فينبغى أن يحمل على إخلاص خاص مختص ببعض دون بعض ولاينحنى تفاوت رتبة . قال فى الفتح : وفى الحديث دليل على اشتراط النطق بكلمتى الشهادة لتعبيره بالقول فى قوله من قال . انتهى .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعاً يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِماً اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوساً جُهَالاً فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا » .

(عن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنهما) أنه (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أى كلامه حال كونه (يقول) أى فى حجة الوداع كما عند أحمد ، وللطبرانى من حديث أبى أمامة (إن الله لا يقبض العلم) من بين الناس (انتزاعاً ينتزعه) وفى رواية ينتزعه (من العباد) بأن يرفعه إلى السماء أو يمحوه من صدورهم (ولكن يقبض العلم بقبض) أرواح (العلماء) وموت حملته ، وأظهر فى موضع الإضمار لزيادة تعظيم المظهر كما فى قوله تعالى : « الله الصمد » ، بعد قوله : « الله أحد » قال ابن المنير : محو العلم من الصدور جائز فى القدرة إلا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه (حتى إذا لم يبق) بكسر القاف من الإبقاء ، وفيه ضمير يرجع إلى الله تعالى ، أى حتى إذا لم يبق الله (عالماً) وفى رواية : لم يبق عالم من البقاء ، ولمسلم : حتى إذا لم يترك عالماً (اتخذ الناس رؤوساً) بضم الراء والهمزة والتنوين جمع رأس ، ولأبى ذر كما فى الفتح : رؤساء بفتح الهمزة وفى آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس (جهالاً) بالضم والتشديد (فسئلوا) بضم السين ، أى فسألهم السائل (فأفتوا) له (بغير علم) وفى رواية أبى الأسود عند البخارى فى الاعتصام : فيفتون برأيهم (فضلوا) من الضلال ، أى فى أنفسهم (وأضلوا) من الإضلال ، أى أضلوا السائلين : واستدل به الجمهور على جواز خلو الزمان عن مجتهد ، خلافاً للحنابلة لأدلة أخرى تدل عليه ، والله الأمر يفعل ما يشاء .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتِ النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: غَلَبْنَا عَلَيْكَ الرِّجَالُ فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ ، فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ ، فَكَانَ فِيمَا قَالَ لَهُنَّ : « مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تَقْدُمُ ثَلَاثَةً مِنْ وَلَدِهَا إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ » فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ : وَاثْنَيْنِ؟ قَالَ : « وَاثْنَيْنِ » . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ .

(عن أبي سعيد الخدري) رضى الله عنه وهو سعد بن مالك (قال : قال النساء) وفي رواية : قالت ، وكلاهما جائز في فعل اسم الجمع (للنبي صلى الله عليه وآله وسلم غلبنا عليك الرجال) بملازمتهم لك كل الأيام يتعلمون الدين ونحن نساء ضعفة لانقدر على مزاحمتهم (فاجعل) أى انظر لنا فعين (لنا يوماً) من الأيام تعلمنا فيه يكون منشؤه (من نفسك) أى من اختيارك لامن اختيارنا ، وعبر عن التعيين بالجعل لأنه لازمه (فوعدهن) عليه الصلاة والسلام (يوماً) ليعلمهن فيه (لقيهن فيه) أى فى اليوم الموعود به (فوعظهن) أى فوفى صلى الله عليه وآله وسلم بوعدهن ولقيهن فوعظهن بمواعظ (وأمرهن) بأمر دينية (فكان فيما قال لهن : ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان (لها حجاباً من النار فقالت امرأة و) من قدم (اثنتين) والسائلة هى أم سليم كما عند أحمد والطبرانى ، أو أم أيمن كما عند الطبرانى فى الأوسط ، أو أم مبشر كما بينه البخارى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (و) من قدم (اثنتين) وحكم الرجل فى ذلك كالمرأة كما سيأتى التنصيص عليه فى الجناز (وفى رواية عن أبي هريرة رضى الله عنه : ثلاثة لم يبلغوا الحنث) بكسر الأول أى الإثم ، والمعنى أنهم ماتوا قبل البلوغ فلم يكتب الحنث عليهم ، ووجه اعتبار ذلك أن الأطفال أعلق بالقلوب ، والمصيبة بهم عند النساء أشد ، لأن وقت الحضانة قائم والسر فيه أنه لاينسب إليهم إذ ذاك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد . وفى الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعليم أمور الدين ، وفيه جواز الوعد وأن أطفال المسلمين فى الجنة وأن من مات له ولدان حجباه من النار .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« مَنْ حُسِبَ عَذَبَ » قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ : أَوْ لَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :
(فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا) فَقَالَ : « إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ وَلَكِنْ مَنْ
نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ » .

(عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
من حوسب عذب ، قالت عائشة فقلت أ) كان كذلك (و ليس يقول
الله تعالى : فسوف يحاسب حساباً يسيراً) سهلاً لا يناقش فيه ، قالت عائشة :
(فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إنما ذلك العرض) بكسر الكاف
لأنه خطاب المؤنث أى عرض الناس على الميزان (ولكن من نوقش الحساب)
أى من ناقشه الله الحساب ، أى من استقصى حسابه ، وأصل المناقشة الاستخراج
ومنه نقش الشوكة إذا استخرجها ، والمراد هنا المبالغة فى الاستيفاء (يهلك)
بكسر اللام وإسكان الكاف جواب من الموصول المتضمن معنى الشرط ويجوز
رفعه لأن الشرط إذا كان ماضياً جاز فى الجواب الوجهان ، والمعنى أن تحرير
الحساب يفضى إلى استحقاق العذاب لأن حسنات العبد متوقفة على القبول وإن
لم تحصل الرحمة المقتضية للقبول لاتقع النجاة . قال فى الفتح : وفى الحديث ما كان
عند عائشة من الحرص على تفهيم معانى الحديث وأن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لم يكن يتضجر من المراجعة فى العلم ، وفيه جواز المناظرة ومقابلة
السنة بالكتاب وتفاوت الناس فى الحساب ، وفيه أن السؤال عن مثل هذا لم
يدخل فيما نهى الصحابة عنه فى قوله تعالى : « لاتسألوا عن أشياء » . وفى حديث
أنس : كنا نهينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شيء ،
ووقع نحو ذلك لغير عائشة ، فى حديث حفصة أنها لما سمعت : لا يدخل النار
أحد من شهد بدرأ والحديبية قالت : أليس الله يقول : وإن منكم إلا واردها .
فأجبت بقوله : « ثم ننجي الذين اتقوا » ... الآية . وسأل الصحابة لما نزلت :
« الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم » . فأجيبوا بأن المراد بالظلم الشرك ، والجامع

بين هذه المسائل الثلاث ظهور العموم في الحساب والورود والظلم ، فأوضح لهم أن المراد في كل منها أمر خاص ولم يقع مثل هذا من الصحابة إلا قليلاً مع توجيه السؤال وظهوره وذلك لكمال فهمهم ومعرفتهم باللسان العربى ، فيحمل ما ورد من ذم من سأل عن المشكلات على من سأل تعنتاً ، كما قال تعالى : « فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة » .

وفى حديث عائشة : فإذا رأيتم الذين يسألون عن ذلك فهم الذين سمى الله فاحذروهم . ومن ثم أنكر عمر على صبيغ لما رآه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاقبه .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ أَبِي شَرِيحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفَتْحِ يَقُولُ قَوْلًا سَمِعْتُهُ أُذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ حَمْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ تُحَرِّمْهَا النَّاسُ فَلَا يَحِلُّ لَأَمْرِيءٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْضِدَ بِهَا شَجَرَةً فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا فَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذُنْ لَكُمْ وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ثُمَّ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ » .

(عن أبي شريح) بضم الشين وفتح الراء خويلد بن عمرو بن صخر الخزاعي الكعبي الصحابي المتوفى سنة ثمان وستين (رضى الله عنه) وله في البخارى ثلاثة أحاديث (قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح) أى ثانى يوم فتح مكة فى العشرين من رمضان السنة الثامنة من الهجرة (يقول قولاً سمعته أذناي) أصله أذنان لى فسقطت النون لإضافته لىاء المتكلم ، أراد أنه بالغ فى حفظه والتثبت فيه وأنه لم يأخذه بواسطة وأتى بالثنية تأكيداً (ووعاه قلبى) أى حفظه وتحقق فهمه وتثبت فى تعقل معناه (وأبصرته عيناي) بقاء التأنيث كسمعته أذناي ، لأن كل ما هو فى الإنسان من الأعضاء اثنان كاليد والرجل والعين والأذن ، فهو مؤنت بخلاف الأنف والرأس ، والمعنى أنه لم يكن اعتماده على الصوت من وراء الحجاب بل بالرؤية والمشاهدة (حين تكلم) صلى الله عليه وآله وسلم (به) أى بالقول الذى أحدثك (حمد الله) تعالى ببيان لقوله تكلم به (وأثنى عليه) من باب عطف العام على الخاص (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن مكة حرمتها الله) عز وجل يوم خلق السموات والأرض (ولم يحرمها الناس) من قبل أنفسهم واصطلاحهم بل حرمها الله تعالى بوحيه ، فتحرمتها ابتداءً من غير سبب يعزى لأحد ، فلا مدخل فيه لنبي ولا لغيره ، ولا تنافى بين هذا وبين ما روى

أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام حرّمها ، إذ المراد أنه بلغ تحريم الله وأظهره بعد أن رفع البيت وقت الطوفان واندرست حرمتها ، وإذا كان كذلك (فلا يحل لامرئ) بكسر الراء كالهزمة إذ هي تابعة لها في جميع أحوالها ، أى لا يحل لرجل (يؤمن بالله) تعالى (واليوم الآخر) يوم القيامة إشارة إلى المبدأ والمعاد (أن يسفك بها دمًا) بكسر الفاء وقد تضم وهما لغتان . قال في العباب : سفكت الدم أسفكه وأسفكه سفكاً وهو صب الدم والمراد به القتل ، وفي رواية : فيها بدل بها والباء بمعنى في (و) أن (لا يعضد بها) بفتح الياء وكسر الضاد ، أى يقطع بالمعضد وهو آلة كالفأس (شجرة) أى ذات ساق ولا زيدت لتأكيد معنى الننى ، أى لا يحل له أن يعضد (فإن) ترخص (أحد ترخص) أى إن قال أحد ترك القتال عزيمة والقتال رخصة تتعاطى عند الحاجة (لقتال) أى لأجل قتال (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فيها) مستدلاً بذلك (فقولوا) له ليس الأمر كذلك (إن الله) تعالى (قد أذن لرسوله) صلى الله عليه وآله وسلم خصيصة له (ولم يأذن لكم وإنما أذن لى) الله فى القتال فقط ، وفيه التفات لأن نسق الكلام ، وإنما أذن له أى لرسوله (فيها) أى مكة (ساعة) أى فى ساعة ، أى مقدار من الزمان والمراد به يوم الفتح (من نهار) وهى من طلوع الشمس إلى العصر ، كما فى حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده عند أحمد : فكانت فى حقه صلى الله عليه وآله وسلم فى تلك الساعة بمنزلة الحل والمأذون فيه القتال لاقطع الشجر (ثم عادت حرمتها اليوم) أى تحريمها المقابل للإباحة المفهومة من لفظ الإذن فى اليوم المعهود وهو يوم الفتح إذ عود حرمتها كان فى يوم صدور هذا القول لافى غيره (كحرمتها بالأمس) الذى قبل يوم الفتح (وليبلغ الشاهد) الحاضر (الغائب) فالتبليغ عن الرسول فرض كفاية .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

(عن علي) بن أبي طالب أحد السابقين إلى الإسلام والعشرة المبشرة بالجنة والخلفاء الراشدين والعلماء الربانيين والشجعان المشهورين ، ولى الخلافة خمس سنين ، وتوفى بالكوفة ليلة الأحد تاسع عشر رمضان سنة أربعين عن ثلاث وستين سنة (رضى الله عنه) وكان ضربه عبد الرحمن ابن ملجم بسيف مسموم ، وله في البخارى تسعة وعشرون حديثاً (قال : قال رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم لا تكذبوا على) بصيغة الجمع وهو عام فى كل كذب مطلق فى كل نوع منه فى الأحكام وغيرها ، كالتريغيب والترهيب ، ولا مفهوم لقوله على لأنه لا يتصور أن يكذب له لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن مطلق الكذب . قال فى الفتح . وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث فى التريغيب والترهيب وقالوا نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته ، ومادروا أن تقويله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقل يقتضى الكذب على الله تعالى ، لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية سواء كان فى الإيجاب أو الندب ، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه ، ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرامة حيث جوزوا وضع التريغيب والترهيب فى تثبيت ماورد فى القرآن والسنة ، واحتج بأنه كذب له لاعليه ، وهو جهل باللغة العربية ، وتمسك بعضهم بما ورد فى بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت ، وهى ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود بلفظ : من كذب على ليضل به الناس ... الحديث . وقد اختلف فى وصله وإرساله . ورجح الدارقطنى والحاكم إرساله ، وأخرجه الدارمى من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف ، وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للعلة بل للصيرورة ، والمعنى : أن مآل أمره إلى الإضلال أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له . انتهى (فإنه) أى الشأن (من كذب على فليجل النار) أى فليدخل فيها هذا جزاؤه ، وقد يعفو الله تعالى عنه ولا يقطع عليه بدخول

النار كسائر أصحاب الكبائر غير الكفر ، وقد جعل الأمر بالولوج مسبباً عن الكذب ، لأن لازم الأمر الإلزام ، والإلزام يولج النار بسبب الكذب عليه ، أو هو بلفظ الأمر ومعناه الخبر ، ويؤيده رواية مسلم : من يكذب على يلج النار ، ولا بن ماجه : فإن الكذب على يولج النار ، وقيل دعاء عليه ثم أخرج مخرج الدم ، وفي المتن : فليتبوأ مقعده من النار مكان فليلج النار في حديث الباب عن علي ، ولم أجده في حديثه هنا في الفتح ولا في القسطلاني . نعم هو في حديث الزبير بلفظ سمعته يقول : من كذب على فليتبوأ من التبوؤ أي فليتخذ مقعده من النار أي فيها فليعلم .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ يَقُلْ عَلَى مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ » .

(عن سلمة) بفتح السين واللام (ابن الأكوع) اسمه سنان بن عبد الله الأسلمي الملقب المتوفى بالمدينة سنة أربع وسبعين وهو ابن ثمانين سنة ، وله في البخارى عشرون حديثاً (قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى كلامه حال كونه (يقول من يقل على ما لم أقُلْ) وكذا لو نقل ما قاله بلفظ يوجب تغير الحكم أو نسب إليه فعلا لم يرد عنه (فليتبوا) جواب الشرط السابق ، أى فليتخذ لنفسه منزلا ، يقال : تبوأ الرجل المكان إذا اتخذ سكناً ، وهو أمر بمعنى الخبر أو بمعنى التهديد أو بمعنى التهم أو دعاء على فاعل ذلك ، أى بؤاه الله ذلك . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون الأمر على حقيقته . والمعنى : من كذب فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه كذا . قال وأولها وأولها ، فقد رواه أحمد بإسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ : بينى له بيت فى النار . قال الطيبي : فيه إشارة إلى معنى القصد فى الذنب وجزائه ، أى كما أنه قصد فى الكذب التعمد فليقصد بجزائه التبوء (مقعده من النار) لما فيه من الجرأة على الشريعة وصاحبها صلى الله عليه وآله وسلم ، فلو نقل العالم معنى قوله بلفظ غير لفظه لكنه مطابق لمعنى لفظه فهو سائغ عند المحققين ، وعند البخارى عن أنس مرفوعاً بلفظ : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من تعمد على كذباً فليتبوأ مقعده من النار . وهذا عام فى جميع أنواع الكذب ، لأن النكرة فى سياق الشرط كالنكرة فى سياق النفي فى إفادة العموم . والمختار أن الكذب عدم مطابقة الخبر للواقع ، ولا يشترط فى كونه كذباً تعمده . والحديث يشهد له لدلالته على انقسام الكذب إلى متعمد وغيره .

وقد ذهب الجوينى إلى كفر من كذب متعمداً عليه صلى الله عليه وآله وسلم . ورده عليه ولده إمام الحرمين وقال إنه من هفوات والده ، وتبعه من بعده فضعفوه ، وانتصر له ابن المنير بأن خصوصية الوعيد توجب ذلك ، إذ لو كان بمطلق النار لكان كل كاذب كذلك عليه وعلى غيره ، فإنما الوعيد

بالخلود . قال : ولهذا قال فليتبوأ ، أى فليتخذها مباءة ومسكناً ، وذلك هو الخلود وبأن الكاذب عليه فى تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذلك الحرام أو الحمل على استحلاله ، واستحلال الحرام كفر ، والحمل على الكفر كفر ، وأجيب عن الأول بأن دلالة التبوؤ على الخلود غير مسلمة . ولو سلم فلا نسلم أن الوعيد بالخلود مقتضى للكفر بدليل متعمد القتل الحرام . وأجيب عن الثانى بأننا لانسلم أن الكذب عليه ملازم لاستحلاله ولا لاستحلال متعلقه ، فقد يكذب عليه فى تحليل حرام مثلاً مع قطعه بأن الكذب عليه حرام وأن ذلك الحرام ليس بمستحل ، كما تقدم العصاة من المؤمنين على ارتكابهم الكبائر مع اعتقادهم حرمتها .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
 « تَسَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُؤُوا بِكُنْيَتِي وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى فَإِنَّ
 الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ فِي صُورَتِي ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ
 مِنَ النَّارِ » .

(عن أبي هريرة) الدوسي (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم قال تسموا) بفتح التاء والسين والميم أمر بصيغة الجمع من
 باب التفعّل (باسمي) محمد وأحمد (ولا تكنئوا) بفتح التاءين ، وفي رواية
 الأربعة : لا تكنئوا بفتح الكاف ونون مشددة من باب التفعّل من باب تكنئ
 يتكنئ تكنئاً وأصله لا تكتنئوا فحذفت إحدى التاءين وتكنئوا بضم التاء وفتح
 الكاف وضم النون من باب التفعّل ، من كنى يكنى تكنية ، أو بفتح التاء
 وسكون الكاف ، وكلها من الكناية (بكنيتي) هو من باب عطف المنى
 على المثبت (ومن رأى في المنام فقد رأى) حقاً (فإن الشيطان لا يتمثل في
 صورتي) أى لا يتمثل بها ، وفي المواهب اللدنية فى ذلك ما يكتفى ويشفى
 (ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) مقتضى هذا الحديث استواء
 تحريم الكذب عليه فى كل حال سواء فى اليقظة والنوم . وقد أورد البخارى
 ومسلم وغيرهما هذا الحديث عن جماعة من الصحابة وهم ثلاثون نفساً ،
 وورد أيضاً عن نحو من خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة ، وعن نحو من عشرين
 آخرين بأسانيد ساقطة .

وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه : منهم على بن المدينى ثم
 إبراهيم الحرى وأبو بكر البزار وأبو محمد يحيى بن صاعد ، وقال الصيرفى :
 رواه ستون نفساً من الصحابة ، وقال ابن منده أكثر من ثمانين نفساً وجمع
 طرقه ابن الجوزى فجاوز التسعين ، وبذلك جزم ابن دحية ، وقال أبو موسى
 المدينى : يرويه نحو من مائة من الصحابة ، يعنى ما بين صحيح وحسن وضعيف
 وساقط مع أن فيها ماهو مطلق فى ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد
 الخاص . ونقل النووى أنه جاء عن مائتين من الصحابة ، ولأجل كثرة طرقه

أطلق عليه جماعة أنه متواتر ، وعورض بأن المتواتر شرطه استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة وليست موجودة في كل طريق بمفردها . وأجيب بأن المراد من إطلاق تواتره رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر . وهذا كاف في إفادة العلم والعدد المعين لا يشترط في المتواتر بل ما أفاد العلم . كفي والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قرره الحافظ ابن حجر في « نكت علوم الحديث » وفي شرح نخبة الفكر وبين هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث ، وبين أن أمثله كثيرة منها حديث : من بنى لله مسجداً والمسح على الخفين ورفع اليدين والشفاعة والحوض ورؤية الله في الآخرة والأئمة من قریش وغير ذلك ، ولنا أربعون حديثاً في المتواتر سميناه « الحرز المكنون من لفظ النبي المعصوم المؤمن » فليعلم .

الحديث الأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ أَوْ الْقَتْلَ وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُؤْمِنُونَ ، أَلَا فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي أَلَا وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا وَلَا تُلْتَقَطُ سَاقِطُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ فَمَنْ قُتِلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَبِيلِ » . فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ : أَكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ : أَكْتُبُوا لِأَبِي فُلَانٍ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ : إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِلَّا الْإِذْخِرَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم قال إن الله) عز وجل (حبس) أى منع (عن مكة القتل) بالقاف والفوقية (أو الفيل) بالفاء والتحتية ، الحيوان المشهور ، والشك من شيخ البخارى الفضل بن دكين . وقال الكرمانى : الفتك أى سفك الدم على غفلة بدل القتل ، ووجهه ظاهر ، لكن لا أعلمه . روى كذلك ، ولا يبعد أن يكون تصحيحاً ، والمراد بحبس الفيل أهل الفيل ، وأشار بذلك إلى القصة المشهورة للخبشة فى غزوهم مكة ومعهم الفيل ، فمنعها الله عنهم وسلط عليهم الطير الأبايل مع كون أهل مكة إذ ذاك كفاراً ، فحرمة أهلها بعد الإسلام أكد ، لكن غزو النبى صلى الله عليه وآله وسلم إياها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره (وسلط عليهم) بضم السين بالبناء للمفعول (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنون) وروى سلط بفتح السين ، أى سلط الله رسول الله والمؤمنين (إلا) أن الله قد حبس عنها (وأنها لم تحل) بفتح أوله وكسر ثانيه (لأحد قبلى ولا تحل) بضم اللام ، وفى رواية لم تحل ، وفى لفظ لن تحل ، وهى

أليق بالمستقبل (لأحد بعدى) أى لم يحكم الله فى الماضى بالحل فى المستقبل (ألا وإنما أحلت لى ساعة من نهار ألا وإنما ساعى) أى فى ساعى (هذه) التى أتكلّم فيها بعد الفتح (حرام) بتحريم الله تعالى ، ومكة مصدر فى الأصل يستوى فيه التذكير والتأنيث والإفراد والجمع ، ولهذا أخبر عنها بالمذكر وهو حرام فلا استشكال (لا يختلى) بضم أوله ، أى لا يقطع ولا يجز (شوكتها) كالعوسج ، وذكر الشوك دال على منع قطع غيره من باب أولى ، وسيأتى ذكر الخلاف فيه فى الحج إن شاء الله (ولا يعضد) بضم أوله ، أى لا يقطع (شجرها ولا تلتقط) بالبناء للمفعول (ساقطتها) أى ماسقط فيها بغفلة مالكة (إلا لمنشد) أى معرف فليس لواجدها غير التعريف ولا يملكها (فن قتل) أى قتل له قتيل كما فى الدييات عند المصنف (فهو بخير النظرين) أى أفضلهما (إما أن يعقل وإما أن يقاد) أى يمكن (أهل القتل) من القتل ، يقال : أقدت القاتل بالمتقول أى اقتصصته منه ، أى يؤخذ له القود أو نحو ذلك ، وبهذا يزول الإشكال ، إذ لولا التقدير كان المعنى : وإما أن يقتل أهل القتل وهو باطل (فجاء رجل من أهل اليمن) هو أبو شاه بشين معجمة وهاء منونة كما فى الفتح (فقال اكتب لى) أى الخطبة التى سمعتها منك (يارسول الله فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اكتبوا لأبى فلان) أى لأبى شاه (فقال رجل من قريش) هو العباس بن عبد المطلب قل يارسول الله لا يختلى شوكتها ولا يعضد شجرها (إلا الإذخر يارسول الله) بكسر الهمزة والحاء المعجمة ، وهو نبت معروف طيب الرائحة ، ويجوز فيه الرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكونه واقعاً بعد النفى (فإننا نجعله فى بيوتنا) للسقف فوق الخشب أو يخلط بالطين لئلا ينشق إذا بنى به (وقبورنا) نسد به فرج اللحد المتخللة بين اللبنة (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بوحى فى الحال أو قبل ذلك ، أو أنه طلب منه أحد استثناء شىء منه فاستثنى (إلا الإذخر) وللأصيلى : إلا الإذخر مرتين للتأكيد .

الحديث الحادى والأربعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ قَالَ : أَتُتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوْا بَعْدَهُ . فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَبَهُ الْوَجَعُ وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى حَسْبُنَا . فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّغَطُ ، فَقَالَ : قُومُوا عَنِّي وَلَا يَتَّبِعْنِي عِنْدِي التَّنَازُعُ .

(عن ابن عباس) رضى الله عنهما (قال لما اشتد) أى حين قوى (بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعه) الذى توفى فيه يوم الخميس قبل موته بأربعة أيام (قال اتئونى بكتاب) أى بأدوات الكتاب كالقلم ، وفيه مجاز الحذف أو أراد بالكتاب مامن شأنه أن يكتب فيه كالكاغد وعظم الكتف ، كما صرح به فى رواية مسلم (أكتب) بالجزم جواباً للأمر ، ويجوز الرفع على الاستثنا ، وفيه مجاز أيضاً أى أمر بالكتابة (لكم كتاباً) فيه النص على الأئمة بعدى أو أبين فيه مهمات الأحكام (لاتضلوا بعده) بفتح الأول وكسر الثانى (قال عمر) بن الخطاب رضى الله عنه لمن حضره من الصحابة (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلبه الوجع) الحال (عندنا كتاب الله) هو (حسبنا) أى كافينا ، فلا نكلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مايشق عليه فى هذه الحالة من إملاء الكتاب ، ولم يكن الأمر فى اتئونى للوجوب وإنما هو من باب الإرشاد للأصلح للقرينة الصارفة الأمر عن الإيجاب إلى الندب وإلا فما كان يسوغ لعمر رضى الله عنه الاعتراض على أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، على أن فى تركه صلى الله عليه وآله وسلم الإنكار على عمر دليلاً على استصوابه ، فكان توقف عمر صواباً لاسمياً والقرآن فيه تبيان لكل شىء ، ومن ثم قال عمر : حسبنا كتاب الله ، وعاش صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك أياماً ولم يعاود أمرهم بذلك ولو كان واجباً لم يتركه لاختلافهم لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف ، وقد كان الصحابة يراجعون فى بعض الأمور ما لم يجزم بالأمر ، فإذا عزم امتثلوا ، وقد عد هذا من موافقة (١٧ - عون البارى - ج ١)

عمر رضى الله عنه ، وأما قول ابن عباس عندما حدث بهذا الحديث : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين كتابه ، فقد كان عمر أفاقه من ابن عباس (فاختلفوا) أى الصحابة عند ذلك ، فقالت طائفة : بل نكتب لما فيه من امثال أمره وزيادة الإيضاح (وكثر اللفظ) بتحريك اللام والمعجمة أى الصوت والجلبة بسبب ذلك ، فلما رأى ذلك صلى الله عليه وآله وسلم (قال قوموا عني) أى عن جهتي (ولا ينبغي عندى التنازع) يحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم كان ظهر له حين هم بالكتاب أنه مصلحة ثم ظهر له أو أوحى إليه بعد أن المصلحة في تركه فتركه .

ويستفاد من هذا الحديث جواز كتابة الحديث ، ومن حديث على رضى الله عنه ، وكذا من قصة أبى شاه الإذن فيها والنهى في حديث أبى سعيد الخدرى عند مسلم مرفوعاً : لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والإذن في غير ذلك أو الإذن ناسخ للنهى عند الأمن من الالتباس أو النهى خاص بمن خشى منه الاتكال على الكتاب دون الحفظ ، والإذن لمن أمن منه . وقد كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً ، لكن لما قصرت الهمم وخشى الأئمة ضياع الحديث دونوه ، وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثر التدوين ثم التصنيف والتأليف والتشريح ، وحصل بذلك خير كثير ، والله الحمد والمنة .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَسْتَيْقِظُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ : « سُبْحَانَ اللَّهِ مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتَنِ وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الْخَزَائِنِ ، أَيْقِظُوا صَوَاحِبَ الْحُجَرِ ، فَرَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ .

(عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : استيقظ) أى تيقظ ، فالسين ليست هنا للطلب ، أى انتبه (النبي) وفى رواية أبى ذر : رسول الله (صلى الله عليه) وآله (وسلم ذات ليلة) أى فى ليلة ، ولفظ ذات زيدت للتأكيد ، وقال جار الله : هو من إضافة المسمى إلى اسمه ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم فى بيت أم سلمة لأنها كانت ليلتها (فقال : سبحان الله ماذا) استفهام متضمن معنى التعجب ، لأن سبحان تستعمل له (أنزل) بضم الهمزة وللکشمينى : أنزل الله ، المراد بالإنزال إعلام الملائكة بالأمر المقدر فهو مجاز أو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوحى إليه فى نومه ذلك بما سيقع بعده فعبر عنه بالإنزال (الليلة من الفتن) عبر عن العذاب بالفتن لأنها أسبابه . قاله الكرماني . واستعمل الحجاز فى الإنزال والمراد به إعلام الملائكة بالمقدر وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى فى المنام أنه ستقع بعده فتن وتفتح لهم الخزائن ، أو أوحى إليه فى نومه ذلك بما سيقع بعده من الفتن ، فعبر عنه بالإنزال (وماذا فتح من الخزائن) عبر عن الرحمة بالخزائن كقوله تعالى : « خزائن رحمة ربك » ، وهو من المعجزات ، فقد فتحت خزائن فارس والروم وغيرها كما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم . قال فى الفتح : المغيرة بين الخزائن والفتن أوضح لأنهما غير متلازمين ، وكم من نائل من تلك الخزائن سالم من الفتن (أيقظوا) أى نهوا (صواحب) وفى رواية صواحبات (الحجر) بضم الحاء وفتح الجيم : جمع حجرة وهى منازل أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم ، وخصهن لأنهن الحاضرات حينئذ أو من باب ابدأ بنفسك ثم بمن تعول (قرب كاسية فى الدنيا) أثواباً رفيقة لاتمنع إدراك البشرية أو نفيسة (عارية) أى معاقبة

(فى الآخرة) بفضيحة التعرى أو عارية من الحسنات فى الآخرة ، فندبهن بذلك إلى الصدقة وترك السرف .

قال فى الفتح : أشار صلى الله عليه وآله وسلم بذلك إلى موجب استيقاظ أزواجه ، أى لا ينبغي لهن أن يتغافلن عن العبادة ويعتمدن على كونهن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفى الحديث جواز قول سبحان الله عند التعجب ونديبة ذكر الله بعد الاستيقاظ ، وإيقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لاسيما عند آية تحدث . وفى هذا الإسناد رواية الأقران فى موضعين : أحدهما ابن عينة عن معمر ، والثانى : عمرو بن دينار ويحيى عن الزهرى ، ورواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض فى نسق .

وفى الحديث استحباب الإسراع إلى الصلاة عند خشية الشر ، كما قال تعالى : « واستعينوا بالصبر والصلاة » . وكان صلى الله عليه وآله وسلم إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة ، وأمر من رأى فى منامه ما يكره أن يصلى . وفيه التسبيح عند رؤية الأشياء المهولة . وفيه تحذير العالم من يأخذ عنه من كل شىء يتوقع حصوله ، والإرشاد إلى ما يدفع ذلك المحذور .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ : « أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ » .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : صلى بنا النبي) وفي رواية الأربعة : لنا ، يعني إماماً لنا ، وإلا فالصلاة لله لا لهم ، وفي رواية رسول الله (صلى الله عليه) وآله (وسلم العشاء) بكسر العين والمد ، أى صلاة العشاء (في آخر حياته) قبل موته بشهر ، هكذا جاء مقيداً في رواية جابر (فلما سلم) من الصلاة (قام فقال : أَرَأَيْتَكُمْ) أى أخبروني وهو من إطلاق السبب على المسبب لأن مشاهدة هذه الأشياء طريق إلى الإخبار عنها والهمزة فيه مقررّة أى قد رأيتم ذلك فأخبروني ، ولا تستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة . قاله القسطلاني . وقال الحافظ : والهمزة في أَرَأَيْتَكُمْ للاستفهام والرؤية بمعنى العلم أو البصر . والمعنى : أعلمتم أو أبصرتم (ليلتكم) وهى منصوبة على المفعولية . والجواب محذوف تقديره ، قالوا : نعم ، قال فاضبطوها (هذه فإن رأس) وللأصيلي : فإن على رأس (مائة سنة منها) أى من تلك الليلة أى عند انتهاء مائة سنة (لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد) ممن ترونه أو تعرفونه عند مجيئه ، أو المراد أرضه التى بها نشأ ومنها بعث ، كجزيرة العرب المشتملة على الحجاز وتهامة ونجد ، على حد قوله تعالى : « أو ينفوا من الأرض » ، أى بعض الأرض التى صدرت الجناية فيها ، فليست أَل للاستغراق . قال القسطلاني : وبهذا يندفع قول من استدل بهذا الحديث على موت الخضر كالمؤلف وغيره ، إذ يحتمل أن يكون الخضر في غير هذه الأرض المعهودة ، ولئن سلمنا أن أَل للاستغراق ، فقوله أحد عموم محتمل ، إذ على وجه الأرض الجن والإنس والعمومات يدخلها التخصيص بأدنى قرينة ، وإذا احتمل الكلام وجوهاً سقط به الاستدلال . قاله الشيخ قطب الدين القسطلاني رحمه الله . انتهى .

وأجيب بأوجه ودفع بدفوعات ذكرها الحافظ في الفتح والإصابة وغيره في غيرها ، وليس هذا محل استيفاء هذا البحث ، وقد حققنا ذلك في كتابنا « فتح البيان في مقاصد القرآن » فمن شاء فليرجع إليه يتضح له الخطأ من الصواب . وقال ابن بطال : إنما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن هذه المدة تخرم الجيل الذى هم فيه ، فوعظهم بقصر أعمارهم وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا فى الصلاة . وقال النووى المراد أن كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعدها أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أم لا ، وليس فيه نفي حياة أحد يولد بعد تلك الليلة مائة سنة .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْتٌ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ
بِنْتُ الْحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا فَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِشَاءَ ثُمَّ
جَاءَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ ثُمَّ قَالَ نَامَ الْغُلِيمُ
أَوْ كَلِمَةً تُشَبِّهُهَا ثُمَّ قَامَ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ فَصَلَّى
خَمْسَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ أَوْ خَطِيطَهُ
ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما) أنه (قال بت) من البيتوة
(فى بيت خالتي ميمونة بنت الحارث) الهلالية (زوج النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم) وهى أخت أمه لبابة الكبرى بنت الحارث وللبابة هذه أول امرأة
أسلمت بعد خديجة ، وتوفيت ميمونة رضى الله عنها سنة إحدى وخمسين
بسرف بالمكان الذى بنى بها فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وصلى عليها
ابن عباس ، لها فى البخارى سبعة أحاديث (وكان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم عندها فى ليلتها) المختصة بها بحسب قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بين أزواجه (فصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم العشاء فى المسجد ثم جاء)
منه (إلى منزله) الذى هو بيت ميمونة أم المؤمنين ، والفاء فى فصلى
هى التى تدخل بين المجل والمفصل ، لأن التفصيل إنما هو عقب الإجمال ،
لأن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم العشاء ومجيئه إلى منزله كانا قبل كونه عند
ميمونة ولم يكونا بعد الكون عندها (فصلى) صلى الله عليه وآله وسلم عقب
دخوله (أربع ركعات ثم نام) بعد الصلاة على التراخي (ثم قام) من نومه
(ثم قال نام الغليم) تصغير شفقة ، ومراده ابن عباس . وقوله نام استفهام
حذفت همزته لقرينة المقام أو إخبار منه صلى الله عليه وآله وسلم بنومه (أو)
قال (كلمة تشبهها) أى تشبه كلمة نام الغليم ، شك من الراوى . وعبر بكلمة
على حد كلمة الشهادة (ثم قام) صلى الله عليه وآله وسلم فى الصلاة (فقمت)

عن يساره) بفتح الياء وكسرها ، شبهوها في الكسر بالشمال ، وليس في كلامهم كلمة مكسورة الياء إلا هذه وحكى التشديد للسين لغة فيه عن ابن عباد (فجعلني عن يمينه فصلى) وفي رواية ابن عساكر : وصلى (خمس ركعات ثم صلى ركعتين) أى ركعتي الفجر (ثم نام حتى) أى إلى أن (سمعت غطيظه) بفتح المعجمة وكسر المهملة الأولى ، وهو صوت نفس النائم عند استنثقاله ، وفي العباب : غطيظ النائم والمخنوق نخيرهما (أو خطيظه) بفتح الخاء المعجمة وكسر المهملة ، شك من الراوى ، وهو بمعنى الأول . قاله الداودى . وقال ابن بطال : لم أجده بالخاء عند أهل اللغة . وتبعه القاضى عياض فقال : هو هنا وهم . انتهى . وقد نقل ابن الأثير عن أهل الغريب أنه دون الغطيظ . وفي الفتح : النخير أقوى منه (ثم خرج إلى الصلاة) ولم يتوضأ لأن من خصائصه أن نومه مضطجعاً لا ينقض وضوءه ، لأن عينيه تنامان ولا ينام قلبه ، لا يقال إنه معارض بحديث نومه صلى الله عليه وآله وسلم في الوادى إلى أن طلعت الشمس ، لأن الفجر والشمس إنما يدركان بالعين لا بالقلب .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَوْ لَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا ثُمَّ يَتْلُو: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى) إِلَى قَوْلِهِ . . . الرَّحِيمُ . إِنَّ إِيَّاهُ إِخْوَانُنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ وَإِنَّ إِيَّاهُ إِخْوَانُنَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزِمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِشَبْعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة) أى الحديث كما فى البيوع ، وهو حكاية كلام الناس ، وألا يقال أكثر ، وزاد البخارى فى الزراعة : ويقولون ما للمهاجرين والأنصار لا يحدثون مثل أحاديثه (ولولا آيتان) موجودتان (فى كتاب الله تعالى ما) أى لما (حدثت حديثاً) قال الأعرج (ثم يتلو) أبو هريرة ، عبر بالمضارع استحضاراً لصورة التلاوة (إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى إلى قوله) تعالى (الرحيم) المعنى : لولا أن الله تعالى ذم الكاتمين للعلم لما حدثتكم أصلاً . لكن لما كان الكتمان حراماً وجب الإظهار ، فلذلك حصلت الكثرة لكثرة ما عنده ، ثم ذكر سبب الكثرة بقوله (إن إخواننا) جمع أخ ، ولم يقل إخوانه ليعود الضمير على أبي هريرة لغرض الالتفات ، وعدل عن الأفراد إلى الجمع لقصد نفسه وأمثاله من أهل الصفة ، والمراد إخوة الإسلام (من المهاجرين) الذين هاجروا من مكة إلى المدينة (كان يشغلهم) بفتح الأول والثالث من الثلاثى ، وحكى ضم أوله من الرباعى ، وهو شاذ (الصفق بالأسواق) بفتح الصاد وإسكان الفاء كناية عن التبايع ، لأنهم كانوا يضربون فيه يداً بيد عند المعاقدة ، وسميت السوق لقيام الناس فيها على سوقهم (وإن إخواننا من الأنصار) الأوس والخزرج (كان يشغلهم العمل فى أموالهم) أى القيام على مصالح زرعهم (وإن أبا هريرة) عدل عن قوله : وإنى لقصد الالتفات (كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم بشعب

بطنه) بالموحدة في أوله ، كذا للأصيلي ، وفي رواية الأربعة : باللام وكلاهما
 للتعليل أى لأجل شيع بطنه ، وهو بكسر الشين المعجمة وفتح الباء ، وعن
 ابن دريد إسكانها ، وعن غيره الإسكان اسم لما أشبعك من الشيء ، وفي
 رواية ابن عساكر : ليشيع بلام كى ، ويشيع بصورة المضارع المنصوب ،
 والمعنى : أنه كان يلزم قانعاً بالقوت لا يتجر ولا يزرع (ويحضر) من
 أحوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (مالا يحضرون) لأنه يشاهد مالا يشاهدون
 (ويحفظ) من أقواله صلى الله عليه وآله وسلم (مالا يحفظون) لأنه يسمع
 مالا يسمعون . قال البخارى : روى عن أبى هريرة نحو من ثمانمائة رجل ،
 وروى عنه من الحديث خمسة آلاف وثلثمائة حديث ، وقال : ما من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحد أكثر حديثاً منى ، ويشهد له حديث
 طلحة بن عبيد الله عند البخارى في التاريخ والحاكم في المستدرک ولفظه :
 لا أشك أنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مالا نسمع وذلك أنه
 كان مسكيناً لاشيء له ضيفاً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث السادس والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ . قَالَ : أَبْسُطْ رِدْءَكَ ، فَبَسْطْتُهُ فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ : ضُمَّهُ فَضَمَمْتُهُ . فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه) أنه (قال : قلت يا رسول الله إني أسمع منك حديثاً) اسم جنس يتناول القليل والكثير (كثيراً) صفة لقوله حديثاً (أنساه) صفة ثانية ، والنسيان زوال علم سابق عن الحافظة والمدركة ، والسهو زواله عن الحافظة فقط ، ويفرق بينه وبين الخطأ بان السهو ما ينسجه صاحبه بأدنى تنبيه بخلاف الخطأ (قال) (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لأبي هريرة (أبسط رداءك فبسطته) أى لما قال أبسط امتثلت أمره فبسطته وإلا فيلزم منه عطف الخبر على الإنشاء وهو مختلف فيه (قال فغرف بيديه) من فيض فضل الله فجعل الحفظ كالشيء الذى يغرف منه ويرمى به فى ردائه ، ومثل بذلك فى عالم الحس . وقال فى الفتح : لم يذكر المغروف منه وكأنها كانت إشارة محضة (ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم) لأبي هريرة (ضمه) أى الحديث ، كما يدل عليه قوله فى غير الصحيح : فغرف بيده ثم قال ضم الحديث . وعند البخارى فى بعض طرقه : لن يبسط أحدكم ثوبه حتى أقضى مقالتي هذه ثم يجمعها إلى صدره . وقد وقع فى جامع الترمذى وحلية أبى نعيم التصريح بهذه المقالة المبهمة فى حديث أبى هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين مما فرض الله تعالى عليه فيتعلمهن إلا دخل الجنة . قال أبو هريرة (فضمته فما نسيت شيئاً بعده) أى بعد الضم ، وتذكير شيئاً بعد النفي ظاهر العموم فى عدم النسيان له لكل شيء فى الحديث وغيره ، لأن النكرة فى سياق النفي تدل عليه . وفى رواية : ما نسيت شيئاً سمعته منه . وعند مسلم : فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئاً حدثني به ، وهو يقتضى تخصيص عدم النسيان بالحديث ، وأخص منه ما جاء فى رواية شعيب حيث قال : فما نسيت من مقالته تلك شيئاً فإنه يفهم تخصيص

عدم النسيان بهذه المقالة فقط ، لكن سياق الكلام يقتضى ترجيح رواية يونس ومن وافقه ، لأن أبا هريرة نبه به على كثرة محفوظه من الحديث ، فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها، ويحتمل أن يكون وقعت له قضيتان، فالتى رواها الزهرى مختصة بتلك المقالة ، والتى رواها سعيد المقبرى عامة . هكذا قرره فى فتح البارى . وهذا من المعجزات الظاهرات حيث رفع صلى الله عليه وآله وسلم من أبى هريرة النسيان الذى هو من لوازم الإنسان حتى قيل إنه مشتق منه . وحصول هذا فى بسط للرداء الذى ليس للعقل فيه مجال .

الحديث السابع والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وِعَاءَيْنِ ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبَلْعُومُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة رضى الله عنه (قال حفظت عن)
وفى رواية الكشميني : من بدل عن ، وهى أصرح فى تلقيه من (النبى
صلى الله عليه وآله وسلم) بلا واسطة (وعاءين) بكسر الواو والمد ،
تثنية وعاء أى طرفين ، وهو من باب ذكر المحل وإرادة الحال ، أى نوعين
من العلم (فأما أحدهما) أى أحد مافى الوعاءين من نوعى العلم (فبثثته) أى
نشرته ، وزاد الأصيلي : فى الناس ، ودخلته الفاء لتضمنه معنى الشرط
(وأما) الوعاء (الآخر فلو بثثته) أى نشرته وأذعته فى الناس (قطع) وفى
رواية لقطع (هذا البلعوم) بضم الموحدة ، كنى به عن القتل ، وفى رواية
الإسماعيلي: لقطع هذا ، يعنى رأسه ، وزاد فى رواية ابن عساكر والأصيلي
وأبى الوقت وأبى ذر والمستملى : قال أبو عبد الله ، أى البخارى : البلعوم :
مجرى الطعام أى فى الحلق وهو المرئى . قاله القاضى والجوهري وابن الأثير ،
وعند الفقهاء : الحلقوم مجرى النفس خروجاً ودخولاً ، والمرئى : مجرى
الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم ، والبلعوم تحت الحلقوم ، وأراد بالوعاء
الأول ما حفظه من الأحاديث وبالثانى ما كتبه من أخبار الفتن وأشرط
الساعة وما أخبر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من فساد الدين على يدي
أغيلمة من سفهاء قریش ، وقد كان أبو هريرة يقول : لو شئت أن أسميهم
بأسمائهم أو المراد الأحاديث التى فيها تبيين أسماء أمراء الجور وأحوالهم وذمهم ،
وقد كان أبو هريرة يكنى عن بعضه ولا يصرح به خوفاً على نفسه منهم ،
كقوله : أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان ، يشير إلى خلافة يزيد
ابن معاوية ، لأنها كانت سنة ستين من الهجرة ، واستجاب الله دعاء أبى هريرة
فمات قبلها بسنة ، وستأتى الإشارة إلى شىء من ذلك أيضاً فى كتاب الفتن .
قال ابن المنير : جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح باطلهم ،
حيث اعتقدوا أن للشريعة ظاهراً وباطناً ، وذلك الباطن إنما حاصله الانحلال

من الدين . وقال قوم من المتصوفة : المراد به علم الأسرار المصون عن الأغيار المختص بالأبرار ، لكن في كون هذا المراد نظر من حيث أنه لو كان كذلك لما وسع أبا هريرة كتمانته مع ما ذكره من الآية الدالة على ذم كتمان العلم لاسيما هذا الشأن الذي هو لب ثمرة العلم عند أهله ، وأيضاً فإنه نفي بثه على العموم من غير تخصيص ، فكيف يستدل به لذلك وأبو هريرة لم يكشف مستوره فيما أعلم ، فمن أين علم أن الذي كتبه هو هذا ، فمن ادعى ذلك فعليه البيان ، فقد ظهر أن الاستدلال بذلك لطريق القوم فيه ما فيه على أنهم في غنية عن الاستدلال ، إذ الشريعة ناطقة بأدلتهم من حقيقة سلوك طريق الإحسان والتقوى والزهد . قال القسطلاني : ومن تصفح الأخبار وتبج الآثار مع التأمل والاستنارة بنور الله ظهر له ما قلته . انتهى .

أقول : وغالب طريق القوم تنتهي إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فلو كان المراد بهذا علم الأسرار لكان عليّ أحق به من أبي هريرة . وقد روى البخاري عن أبي جحيفة قال قلت لعليّ : هل عندكم ، أي أهل البيت النبوي ، كتاب أي مكتوب خصكم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون غيركم من أسرار علم الوحي كما يزعم الشيعة قال ، أي عليّ : لا ، أي لا كتاب عندنا إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أي من فحوى الكلام ... إلخ . فثبت أن المراد بالوعاء الآخر ما يتعلق بأشراط الساعة وتغير الأحوال والملاحم في آخر الزمان أو إمارة الصبيان كما تقدم ، فينكر ذلك من لم يألفه ، ويعترض عليه من لاشعور له به .

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ : « أَسْتَنْصِتُ النَّاسَ فَقَالَ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ .

(عن جرير) هو ابن عبد الله البجلي ، وكان بديع الجمال طويل القامة بحيث يصل إلى سنام البعير ، وكان نعله ذراعاً (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له) وعند البخارى فى حجة الوداع : قال لجرير (فى حجة الوداع) بفتح الحاء والواو عند جمرة العقبة واجتماع الناس للرعى وغيره . قال الحافظ : وقد أنكر بعضهم لفظة له من قوله قال له لأن جريراً إنما أسلم بعد حجة الوداع بنحو من شهرين ، فقد جزم ابن عبد البر بأنه أسلم قبل موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأربعين يوماً ، وما جزم به يعارضه قول البغوى وابن حبان إنه أسلم فى رمضان سنة عشر ، ووقع فى رواية المؤلف لهذا الحديث فى باب حجة الوداع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لجرير : وهذا لا يحتمل التأويل فيقوى ما قاله البغوى . انتهى (استنصت الناس) استفعال من الإنصات ومعناه طلب السكوت . قال ابن بطال فيه : إن الإنصات للعلماء لازم للمتعلمين لأن العلماء ورثة الأنبياء (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) بعد أن أنصتوا (لا ترجعوا) أى لا تصيروا (بعدى) أى بعد موقفي هذا أو بعد موتى (كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض) مستحلين لذلك ، أو لا تشبهوا بالكفار فى قتل بعضهم بعضاً .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ أَبِي بَنْي كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:
 قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَسُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ أَنَا
 أَعْلَمُ فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ إِنَّ عَبْدًا مِنْ
 عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، قَالَ يَارَبُّ وَكَيْفَ بِهِ؟ فَقِيلَ لَهُ
 أَخْبِرْ حُوتًا فِي مِكْتَلٍ فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَهُوَ ثُمَّ ، فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ بِفَتْاهُ يُوْشَعَ
 ابْنِ نُونٍ وَحَمَلًا حُوتًا فِي مِكْتَلٍ حَتَّى كَانَا عِنْدَ الصَّخْرَةِ وَضَعَا رُءُوسَهُمَا
 فَنَامَا ، فَانْسَلَّ الْحُوتُ مِنَ الْمِكْتَلِ فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ، وَكَانَ لِمُوسَى
 وَفَتْاهُ عَجَبًا ، فَانْطَلَقَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِمَا وَيَوْمَهُمَا فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ مُوسَى لِفَتْاهُ
 آتِنَا غَدَاةَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى مَسًّا مِنَ النَّصَبِ
 حَتَّى جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أُمِرَ بِهِ ، فَقَالَ لَهُ فَتَاهُ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى
 الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ ، قَالَ مُوسَى ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي فَأَرْتَدَّا عَلَى
 آثَارِهِمَا قَصَصًا فَلَمَّا أَنْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ إِذَا رَجُلٌ مُسَجًى بِثُوبٍ أَوْ قَالَ
 تَسَجًى بِثُوبِهِ فَسَلَّمَ مُوسَى فَقَالَ الْخَضِرُ وَأَنْتَ يَا رَضِيكَ السَّلَامُ فَقَالَ
 أَنَا مُوسَى فَقَالَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ نَعَمْ قَالَ هَلْ أَتْبَعُكَ عَلَى أَنْ
 تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رَشَدًا ، قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ، يَا مُوسَى
 إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَنِيهِ لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ عَلَّمَكُهُ
 اللَّهُ لَا أَعْلَمُهُ ، قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ،
 فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ لَيْسَ لَهُمَا سَفِينَةٌ ، فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ
 فَكَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا فَعَرَفَ الْخَضِرُ فَحَمَلُوهُمَا بِغَيْرِ نَوْلٍ فَجَاءَ
 عُصْفُورٌ فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ فَنَقَرَ نَقْرَةً أَوْ نَقَرَتَيْنِ مِنَ الْبَحْرِ فَقَالَ
 الْخَضِرُ يَا مُوسَى مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَقَرَةٍ هَذَا

الْعُصْفُورِ فِي الْبَحْرِ فَعَمَدَ الْخَضِرُ إِلَى لُوحٍ مِنَ الْأَوْحِ السَّفِينَةِ فَنَزَعَهُ ، فَقَالَ مُوسَى : قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ عَمَدْتَ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا لِتَغْرِقَ أَهْلَهَا ، قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ، قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ، فَكَانَتْ الْأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا ، فَانْطَلَقَا ، فَإِذَا بِغُلَامٍ يَلْعَبُ مَعَ الْعِلْمَانِ فَاخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ مِنْ أَعْلَاهُ فَاقْتَلَعَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ ، فَقَالَ مُوسَى أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ . قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ، فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ، قَالَ الْخَضِرُ بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ فَقَالَ مُوسَى لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ، قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقْصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا .

(عن أبي بن كعب) . الصحابي (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) أنه (قال : قام موسى النبي) صلى الله عليه وسلم حال كونه (خطيباً في بني إسرائيل فمثل أى الناس أعلم) أى منهم على حد الله أكبر أى من كل شيء (فقال أنا أعلم) الناس أى بحسب اعتقاده (فعتب الله عليه إذ لم يرد العلم إليه) فكان يقول نحو الله أعلم ، وفي رواية : إلى الله وإذ للتعليل ، والعتب من الله محمول على ما يليق به ، فيحمل على أنه لم يرض قوله شرعاً ، فإن العتب الذى هو بمعنى تغيير النفس مستحيل على الله تعالى (فأوحى الله تعالى إليه إن عبداً) أى بأن عبداً وبكسر إن على تقدير قال إن عبداً والمراد الخضر (من عبادى) كائناً (بمجمع البحرين) أى ملتبى بحرى فارس والروم من جهة الشرق أو بأفريقية أو طنجة (هو أعلم منك) هذا ظاهر فى أن الخضر نبي مرسل ، إذ لو لم يكن كذلك للزم تفضيل العالى على الأعلى ، وهو باطل من القول ، والحق أن المراد بهذا الإطلاق تقييد الأعلمية بأمر مخصوص لقوله بعد ذلك : إني على علم من علم الله علمنيه (١٨ - عون البارى - ج ١)

لا تعلمه أنت وأنت على علم علمكه الله لا أعلمه ، والمراد بكون النبي أعلم أهل زمانه أى ممن أرسل إليه ، ولم يكن موسى مرسلًا إلى الخضر فلا نقص به إن كان الخضر أعلم منه إن قلنا إنه نبي مرسل ، أو أعلم منه فى أمر مخصوص إن قلنا إنه نبي أو ولى . وينحل بهذا التقرير إشكالات كثيرة ، ومن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله : « وما فعلته من أمرى » وإنما كانت قصة موسى مع الخضر امتحاناً لموسى ليعتبر . ووقع عند النسائي أنه عرض فى نفس موسى عليه السلام أن أحداً لم يؤت من العلم ما أوتى ، وعلم الله بما حدث به نفسه فقال : يا موسى إن من عبادى من آتيته من العلم ما لم أوتك . وتعقب ابن المنير على ابن بطلال إيرادَه فى هذا الموضع كثيراً من أقوال السلف فى التحذير من الدعوى فى العلم ، والحث على قول العالم لا أدرى ، بل سياق مثل ذلك فى هذا الموضع غير لائق ، وهو كما قال رحمه الله : وليس قول موسى عليه السلام أنا أعلم كقول آحاد الناس مثل ذلك ، ولا نتيجة قوله كنتيجة قولهم ، فإن نتيجة قولهم العجب والكبر ، ونتيجة قوله المزيد من العلم والحث على التواضع والحرص على طلب العلم واستدلاله به أيضاً ، على أنه لا يجوز الاعتراض بالعقل على التبرع خطأ ، لأن موسى إنما اعترض بظاهر الشرع لا بالعقل المجرد ، ففيه حجة على صحة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ فيه ، ولو كان مستقيماً فى باطن الأمر (قال رب وكيف لى به) أى كيف السبيل إلى لقائه (فقل له احمل) بالجزم على الأمر (حوتاً) أى سمكة كائنة (فى مكتل) بكسر الميم وفتح التاء المثناة الفوقية ، شبه الزنبيل بسبع خمسة عشر صاعاً . كذا فى العباب (فإذا فقدته) أى الحوت (فهو ثم) بفتح التاء ظرف بمعنى هناك أى العبد أعلم منك هناك (فانطلق) موسى (وانطلق بفتاه يوشع) غير منصرف للعجمة والعلمية (ابن نون) منصرف كنوح ولوط على الفصحى ، وفى رواية أبى ذر : وانطلق معه فتاه فصرح بالمعية للتأكيد وإلا فالمصاحبة مستفادة من قوله بفتاه (وحمل حوتاً فى مكتل) كما وقع الأمر به ، وقد قيل : كانت سمكة مملوحة وقيل شق سمكة (حتى كانا عند الصخرة) التى عند ساحل البحر الموعود بلقى الخضر عنده (وضعا رؤوسهما وناما فانسل الحوت) الميت المملوح (من المكتل) لأنه أصابه من ماء عين الحياة الكائنة فى أصل الصخرة شىء إذ إصابتها مقتضية للحياة كما عند المؤلف

فى رواية (فاتخذ سبيله) أى طريقه (فى البحر سرباً) أى مسلكاً ، زاد فى سورة الكهف : وأمسك الله عن الحوت جرية الماء فصار عليه مثل الطاق (وكان) إحياء الحوت المملوح وإمساك جرية الماء حتى صار مسلكاً (لموسى وفتاه عجباً فانطلقا بقية ليلتهما) بالجر على الإضافة (ويومهما) بالنصب على إرادة سير جميعه ، وفى مسلم كالبخارى فى التفسير بقية يومهما وليتهما وهو الصواب لقوله (فلما أصبح) أى من الليلة التى تلى اليوم الذى سارا جميعه ، إذ لا يقال أصبح إلا عن ليل (قال موسى لفتاه آتنا غداءنا) بفتح المعجمة مع المد وهو الطعام يؤكل أول النهار (لقد لقينا من سفرنا هذا نصباً) أى تعباً والإشارة لسير البقية والذى يليها ويدل عليه قوله (ولم يجد موسى) عليه السلام (مساً) وفى نسخة شيئاً (من النصب حتى جاوز المكان الذى أمر به) فالتى عليه الجوع والنصب (فقال له فتاه أرايت) أى أخبرنى مادهاى (إذ أومنا إلى الصخرة فإنى نسيت الحوت) أى فقدته أو نسيت ذكره بما رأيت .

وفى رواية ابن عساكر : وما أنسانيه أى وما أنساني ذكره إلا الشيطان ، وإنما نسبه للشيطان هضمًا لنفسه (قال موسى ذلك) أى أمر الحوت (ما كنا نبغى) أى هو الذى كنا نطلب لأنه علامة وجدان المطلوب (فارتدا على آثارهما) أى فرجعا فى الطريق الذى جاء فيه يقصان (قصصاً) أى يتبعان آثارهما اتباعاً (فلما أتيا إلى الصخرة) وفى نسخة انتهيا (إذا رجل مسجى) أى مغطى كله (بثوب) أى نائم (أو قال تسجى بثوبه) شك من الراوى (فسلم موسى) عليه السلام (فقال الخضر وأنى) أى كيف (بأرضك السلام) وهو غير معروف بها وكأنها كانت دار كفر وكانت تحيتمهم غيره . وعند البخارى فى التفسير : وهل بأرضى من سلام . وفيه دليل على أن الأنبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب إلا ما علمهم الله ، إذ لو كان الخضر يعلم كل غيب لعرف موسى قبل أن يسأله (فقال أنا موسى فقال) له الخضر أنت (موسى بنى إسرائيل قال نعم) أنا موسى بنى إسرائيل (قال هل أتبعك على أن تعلمنى مما علمت) أى من الذى علمك الله علماً (رشداً) ولا يتافى نبوته وكونه صاحب شريعة أن يتعلم من غيره مالم يكن شرطاً فى أبواب الدين ، فإن الرسول ينبغى أن يكون أعلم ممن أرسل إليه فيما بعث به من أصول الدين وفروعه لا مطلقاً . وقد راعى فى ذلك غاية التواضع والأدب ، فاستجهل نفسه واستأذن

أن يكون تابعاً له وسأل منه أن يرشده وينعم عليه بتعليم بعض ما أنعم الله عليه به قاله اليبضاوى : لكن لم يكن موسى مرسلًا إلى الخضر فقد يوهم ما قاله دخوله فيهم من السياق فليتأمل (قال إنك لن تستطيع معي صبراً) فإنى أفعل أموراً ظاهرها مناكير وباطنها لم تخط به (ياموسى إني على علم من علم الله علمنيه لاتعلمه أنت وأنت على علم علمك الله لا أعلمه) وهذا لا بد من تأويله لأن الخضر كان يعرف من علم الشرع ما لا غنى للمكلف عنه ، وموسى كان يعرف من علم الباطن ما لا بد منه كما لا يخفى (قال ستجدنى إن شاء الله) تعالى (صابراً) معك غير منكر عليك (ولا أعصى لك أمراً) أى ستجدنى صابراً وغير عاص . قال القاضى : وتعليق الوعد بالمشيئة إما للتيمين وإما لعلمه بصعوبة الأمر ، فإن الصبر على خلاف المعتاد شديد (فانطلقا) على الساحل حال كونهما (يمشيان على ساحل البحر ليس لهما سفينة فمرت بهما سفينة فكلموهم) أى موسى والخضر ويوشع كلموا أصحاب السفينة ، ضم يوشع معهما فى الكلام لأهل السفينة لأن المقام يقتضى كلام التابع (أن) أى لأن (يحملوهما) أى لأجل حملهم إياهما (فعرف الخضر فحملوهما) أى الخضر وموسى (بغير نول) بفتح النون أى بغير أجرة ولم يذكر يوشع معهما كما فى قوله « فانطلقا » يمشيان لأنه تابع غير مقصود بالأصالة ، ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب معهما لأنه لم يقع له ذكر بعد ذلك ، لكن فى رواية فحملوهم بالجمع ، وهو يقتضى الجزم بركوبه معهما فى السفينة (فجاء عصفور) بضم أوله ، وحكى ابن رشيقي فى كتاب الغرائب فتحه ، قيل وسمى به لأنه عصى وفر ، قاله الدميرى وقيل إنه الصرد (فوقع على حرف السفينة فنقر نقرة أو نقرتين فى البحر فقال الخضر ياموسى مانقص علمى وعلمك من علم الله) أى من معلومه (إلا كنقرة هذا العصفور فى البحر) وعند البخارى أيضاً : ما علمى وعلمك فى جنب علم الله إلا كما أخذ هذا العصفور بمنقاره من هذا البحر ، أى فى جنب معلوم الله تعالى ، وهو أحسن سياقاً من المسوق هنا ، وأبعد عن الإشكال ومفسر للواقع هنا ، والعلم يطلق ويراد به المعلوم بدليل دخول حرف التبويض وهو من فى قوله من علم الله ، لأن العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لا تتبع ، فليس العلم هنا على ظاهره ، لأن علم الله تعالى لا يدخله نقص ، وقيل نقص بمعنى أخذ ، لأن النقص أخذ خاص فيكون التشبيه واقعاً على الأخذ لاعلى المأخوذ منه ، إذ نقص العصفور لا تأثير له ، فكأنه لم يأخذ شيئاً ، فهو على حد :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم . بن فلول من قراع الكتائب
 أى لاعيب . وقيل هذا الطائر من الطيور التي تعلق مناقيرها بحيث لا يعلق
 بها ماء البتة (فعمد الخضر إلى لوح من ألواح السفينة فترعه) بفأس فانخرقت
 ودخل الماء (فقال) له (موسى) عليه السلام هؤلاء (قوم حملونا بغير نول)
 أى بغير أجر (عمدت) بفتح الميم (إلى سفينتهم فخرقتها لتغرق) مضارع
 أغرق أى لأن تغرق (أهلها) ولأريب أن خرقها سبب لدخول الماء فيها
 المفضى إلى غرق أهلها (قال) الخضر (ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبراً)
 ذكره بما قال له قبل (قال) موسى (لاتؤاخذني بما نسيت) أى بالذي نسيت
 أو بنسياني أو بشيء نسيت ، يعنى وصيته بأن لا يعترض عليه وهو اعتذار بالنسيان
 أخرجه في معرض النهي عن المؤاخذة مع قيام المانع لها ، وزاد في رواية أبوى
 الوقت وذو : ولا ترهقني من أمرى عسراً ، أى ولا تغشني عسراً من أمرى
 بالمضايقة والمؤاخذة على المنسى ، فإن ذلك يعسر على متابعتك (فكانت)
 المسألة (الأولى من موسى) عليه السلام (نسياناً فانطلقا) بعد خروجهما من
 السفينة (فإذا غلام يلعب مع الغلمان) والغلام اسم للمولود إلى أن يبلغ ،
 وكان الغلمان عشرة ، وكان الغلام أظرفهم وأوضأهم ، واسم الغلام حيسون
 أو حيسور ، وعن الضحاك : يعمل بالفساد ويتأذى منه الواد ، وعن الكلبي :
 يسرق المتاع بالليل فإذا أصبح لجأ إلى أبويه فيقولان لقد بات عندنا (فأخذ
 الخضر برأسه من أعلاه) أى جر الغلام برأسه (فاقتلع رأسه بيده) وعنده في بدء
 الخلق : فأخذ الخضر برأسه فقطعه هكذا ، وأوماً سفيان بأطراف أصابعه
 كأنه يقطع شيئاً وعن الكلبي : صرعه ثم نزع رأسه من جسده فقتله ، والفاء
 في فاقتلع للدلالة على أنه لما رآه اقتلع رأسه من غير ترو واستكشاف حال
 (فقال موسى) للخضر عليه السلام (أقتلت) الهزرة ليست للاستفهام الحقيقي
 فهي كما في قوله : « ألم يجحدك يتما فآوى » (نفساً زكية) بالتشديد أى طاهرة
 من الذنوب وهى أبلغ من زاكية بالتخفيف . وقال أبو عمرو بن العلاء :
 الزاكية التي لم تذنّب قط ، والزكية التي أذنبت ثم غفرت ، ولذا اختار قراءة
 التخفيف فإنها كانت صغيرة لم تبلغ الحلم ، وزعم قوم أنه كان بالغاً يعمل
 بالفساد واحتجوا بقوله (بغير نفس) والقصاص إنما يكون في حق البالغ ،
 ولم يرها قد أذنبت ذنباً يقتضى قتلها أو قتلت نفسها فتقاد به ، نبه به على أن
 القتل إنما يباح حداً أو قصاصاً ، وكلا الأمرين منتف ، وكان قتل الغلام

في أبله بضم الهمزة والباء وتشديد اللام المفتوحة مدينة قرب بصرة وعبادان (قال) الخضر لموسى عليهما السلام (ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً)
 بزيادة لك في هذه المرة زيادة في المكافحة بالعتاب على رفض الوصية والوسم
 بقله الثبات والصبر لما تكرر منه الاشمئزاز والاستنكار ، ولم يرعو بالتذكير
 أول مرة حتى زاد في الاستكثار ثاني مرة (قال ابن عينية) سفيان (وهذا
 أوكد) واستدل عليه بزيادة لك في هذه المرة (فانطلقا حتى أتيا) وفي رواية :
 حتى إذا أتيا موافقة للتنزيل (أهل قرية) هي أنطاكية أو أبله أو ناصرة أو
 برقة أو غيرهن ، فلما وافيها بعد غروب الشمس (استطعا أهلها) واستضافوهم
 (فأبوا أن يضيفوها) ولم يجدوا في تلك القرية قرى ولا مأوى وكانت ليلة
 باردة (فوجدوا فيها) أى في القرية (جداراً) على شاطئ الطريق وكان سمكه
 مائتي ذراع بذراع تلك القرية وطوله على وجه الأرض خمسمائة ذراع وعرضه
 خمسون ذراعاً (يريد أن ينقض) أى يسقط ، فاستعيرت الإرادة للمشاركة ،
 وإلا فالجدار لا إرادة له حقيقة ، وكان أهل القرية يعمرون تحته على خوف
 (قال الخضر بيده) أى أشار بها وفي رواية فسمح بيده (فأقامه) وقيل نقضه
 وبناه ، وقيل بعمود عمده به ، وفيه إطلاق القول على الفعل (قال موسى)
 وفي رواية : فقال له موسى ، أى للخضر (لو شئت لاتخذت عليه أجراً)
 فيكون لنا قوتاً وبلغه على سفرنا ، قال القاضي : كأنه لما رأى الحرمان
 ومساس الحاجة واشتغاله بما لا يعنيه لم يتمالك نفسه (قال) أى الخضر لموسى
 عليهما السلام (هذا فراق بيني وبينك) بإضافة الفراق إلى البين إضافة المصدر
 إلى الظرف على الاتساع ، والإشارة في قوله إلى الفراق الموعد بقوله :
 فلا تصاحبني ، أو تكون الإشارة إلى السؤال الثالث ، أى هذا الاعتراض
 سبب للفراق أو إلى الوقت ، أى هذا الوقت وقت الفراق (قال النبي صلى
 الله عليه) وآله (وسلم يرحم الله موسى) إنشاء بلفظ الخبر (لوددنا) بكسر
 الدال الأولى وسكون الثانية ، أى والله لوددنا (لوصبر) أى صبره لأنه
 لوصبر لأبصر أعجب الأعاجيب (حتى يقص) على صيغة المجهول (علينا
 من أمرهما) .

وتمام هذه القصة في كتاب الله العزيز ، وتفسيرنا « فتح البيان في مقاصد
 القرآن » فارجع إليهما إن شئت . وهذا الحديث أخرجه البخاري في أكثر
 من عشرة مواضع ، وفيه رواية تابعي عن تابعي وصحابي عن صحابي ، وفيه
 التحديث والإخبار بصيغة الأفراد والسؤال .

الحديث الخمسون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ أَحَدَنَا يُقَاتِلُ غَضَبًا وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً ، فَقَالَ : « مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةً لِلَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري رضى الله عنه (قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يارسول الله ما القتال في سبيل الله فإن أحدنا يقاتل غضباً) والغضب حالة تحصل عند غليان الدم في القلب لإرادة الانتقام (ويقاتل حمية) وهى الأنفة من الشيء أو المحافظة على الحرم (فرفع) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إليه) أى إلى السائل (رأسه) الشريف (قال) أبو موسى أو من دونه (وما رفع إليه رأسه إلا أنه) أى السائل (كان قائماً) أى ما رفع لأمر من الأمور إلا لقيام الرجل ، وفيه جواز وقوف المستفتى بعذر أو لحاجة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من قاتل) بمقتضى القوة العقلية (لتكون) أى لأن تكون (كلمة الله) أى دعوته إلى الإسلام أو كلمة الإخلاص (هى العليا) لامن قاتل عن مقتضى القوة الغضبية أو الشهوانية (فهو فى سبيل الله عز وجل) ويدخل فيه من قاتل لطلب الثواب ورضا الله فإنه من إعلاء كلمة الله . وقد جمع هذا الجواب معنى السؤال لابلفظه لأن الغضب والحمية قد يكونان لله تعالى أو لغرض الدنيا . فأجاب صلى الله عليه وآله وسلم بالمعنى مختصراً ، إذ لو ذهب يقسم وجوه الغضب لطال ذلك ولخشى أن يلبس عليه وفيه الجواب وزيادة ، أو أن القتال اسم فاعل بمعنى المقاتل بقرينة لفظ : فإن أحدنا يقاتل ... إلخ . ويكون عبر بما عن العاقل . والحديث من جوامع الكلم ، وفيه شاهد لحديث : إنما الأعمال بالنيات ، وأنه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبر ، وأن الفضل الذى ورد فى المجاهدين مختص بمن قاتل لإعلاء دين الله ، وفيه استحباب إقبال المستول على السائل .

الحديث الحادى والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَرْبِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا تَسْأَلُوهُ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ تَكْرَهُونَهُ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِنَسْأَلَنَّهُ ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ : مَا الرُّوحُ ؟ فَسَكَتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ فَقُمْتُ ، فَلَمَّا أَنْجَلَى عَنْهُ قَالَ : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » .

(عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه (قال بينا أنا أَمْشِي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خرب) بفتح الخاء وكسر الراء ، وفى رواية بكسر ثم فتح : جمع خربة ، وكلاهما فى فرع اليونانية وعند البخارى فى موضع آخر بالخاء الممهلة المفتوحة وسكون الراء والمثلثة (المدينة) المنورة موطن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وهو) أى صلى الله عليه وآله وسلم (يتوكأ) أى يعتمد (على عسيب معه) بفتح الأول وكسر الثانى ، أى عصا من جريد النحل (فر بنفر من اليهود) أى عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة . قال فى الفتح : لم أقف على أسمائهم (فقال بعضهم لبعض سلوه) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (عن الروح وقال بعضهم لا تسألوه لا يجىء فيه) برفع يجىء على الاستئناف وينصبه على معنى خشية أن يجىء فيه (بشىء تكرهونه) ولاعلى هذا زائدة وبالجزم على جواب النهى . قال الحافظ ابن حجر وهو الذى فى روايتنا (فقال بعضهم) لبعض والله (لنسألنه) عنها (فقام رجل منهم فقال يا أبا القاسم ما الروح ؟) الأكثر على أنهم سألوا عن حقيقة الروح الذى فى الحيوان ، وقيل عن جبريل ، وقيل عن عيسى ، وقيل عن القرآن أو عن خلق عظيم روحانى ، وقيل إن اليهود قالوا لقريش : إن فسر الروح فليس بنبى ، ولذا قال بعضهم لا تسألوه لا يجىء بشىء تكرهونه أى إن لم يفسره لأنه يدل على نبوته وهم يكرهونها ، وبسط ذلك فى تفسيرنا فتح

البيان (فسكت) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما سأله . قال ابن مسعود (فقلت إنه يوحى إليه فقامت) حتى لا أكون مشوشاً عليه أو فقامت حائلاً بينه وبينهم (فلما انجلي عنه) أى انكشف عنه عليه الصلاة والسلام الكرب الذى كان يتغشاه حال الوحي (فقال) وفى رواية الأربعة قال (ويسألونك) بإثبات الواو كالتنزيل وبغيرها كما فى رواية (عن الروح قل الروح من أمر ربى) أى من الإبداعات الكائنة بكن من غير مادة وتولد من أصل ، واقتصر على هذا الجواب كما اقتصر موسى عليه السلام فى جواب وما رب العالمين .. بذكر بعض صفاته ، إذ الروح لدقته لا يمكن معرفة ذاته إلا بعوارض تميزه عما يلتبس ، فلذلك اقتصر على هذا الجواب ولم يبين ماهية لكونها مما استأثر الله بعلمها ولأن فى عدم بيانها تصديقاً لنبوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم . وقد كثر اختلاف الحكماء والعلماء قديماً وحديثاً فى الروح وأطلقوا أعنة النظر فى شرحه ، وخاضوا فى غمرات ماهيته ، والذى اعتمد عليه عامة المتكلمين من أهل السنة أنه جسم لطيف فى البدن سار فيه سريان ماء الورد فيه . وعن الأشعرى : النفس الداخلة الخارج (وما أوتوا) بصيغة الغائب فى أكثر نسخ الصحيحين (من العلم إلا) علماً أو إيتاء (قليلاً) أو إلا قليلاً منكم أى بالنسبة إلى معلومات الله تعالى التى لانهائية لها . وتتمام البحث فى الروح فى كتاب التفسير . والحق إنه مما استأثر الله تعالى بعلمها ، فالحوم حول بابها مع قلة العلم وقصر الفهم مما لا يكاد ينشرح له صدور أهل الحق واليقين .

الحديث الثاني والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الرَّحْلِ فَقَالَ يَا مُعَاذُ قَالَ لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ قَالَ يَا مُعَاذُ قَالَ لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلَاثًا قَالَ: « مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُونَ؟ قَالَ « إِذَنْ يَتَكَلَّمُوا » ، وَأَخْبِرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِمًا .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ومعاذ) بن جبل (رديفه) أى راكب خلفه (على الرحل) بفتح الراء وسكون الحاء ، وهو البعير أصغر من القتب ، وعند البخارى فى الجهاد أنه كان على حمار (قال يامعاذ بن جبل قال) أى معاذ (لبيك يا رسول الله وسعديك) اللب بفتح اللام معناه هنا الإجابة ، والسعد المساعدة ، كأنه قال لبا لك وإسعاداً لك ، ولكنهما ثنيا على معنى التأكيد والتكثير ، أى إجابة بعد إجابة وإسعاداً بعد إسعاد ، وقيل فى أصل لبيك واشتقاقها غير ذلك (قال يامعاذ قال لبيك يا رسول الله وسعديك ثلاثاً) يعنى أن نداءه لمعاذ وإجابة معاذ كان ثلاث مرات (قال ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله) شهادة (صدقاً) فيه احتراز عن شهادة المنافق (من قلبه) متعلق بقوله صدقاً أو بقوله يشهد ، فعلى الأول الشهادة لفظية ، أى يشهد بلفظه ويصدق بقلبه ، وعلى الثانى قلبية ، أى يشهد بقلبه ويصدق بلسانه (إلا حرمه الله على النار) .

فإن قلت : ظاهر هذا يقتضى عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التعميم والتأكيد ، وهو مصادم للأدلة القطعية الدالة على دخول طائفة من عصاة الموحدين النار ثم يخرجون بالشفاعة . أجب بأن هذا مقيد بمن يأتى بالشهادتين ثابتاً ثم يموت على ذلك ، أو أن المراد بالتحريم هنا

تحريم الخلود لا أصل الدخول ، أو أنه خرج مخرج الغالب ، إذ الغالب أن الموحد يعمل بالطاعات ويحْتَنِبُ المعاصي ، أو من قال ذلك مؤدياً حقه وفرضه ، أو المراد تحريم النار على اللسان الناطق ، كتحريم مواضع السجود ، أو المراد النار التي أعدت للكافرين لا الطبقة التي أفردت لعصاة الموحدين .

(قال) معاذ (يارسول الله أفلا أخبر به الناس فيستبشروا) وفي رواية بالنون ، أي فهم يستبشرون (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إذن) أي إن أخبرتهم (يتكلموا) أي يعتمدوا على الشهادة المجردة ، وفي رواية : يتكلموا من النكول وهو الامتناع ، أي يمتنعوا عن العمل اعتماداً على مجرد التلفظ بالشهادتين واستدل بعض متكلمي الأشاعرة من قوله يتكلموا على أن للعبد اختياراً كما سبق في علم الله (وأخبر بها معاذ عند موته) أي موت معاذ . وأغرب الكرماني فقال : يحتمل أن يرجع الضمير إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تأمنا) أي تجنباً عن الإثم إن كنتم ما أمر الله بتبليغه حيث قال : « وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ليبيننه للناس ولا يكتمونه » ودل صنيع معاذ على أنه عرف أن النهي عن التبشير كان على التنزيه لا على التحريم وإلا لما كان يخبر به أصلاً أو عرف أن النهي مقيد بالاتكال ، فأخبر به من لا يخشى عليه ذلك ، وإذا زال القيد زال المقيد والأول أوجه لكونه آخر ذلك إلى موته . وقال القاضي عياض : لعل معاذاً لم يفهم النهي ، لكن كسر عزمه عما عرض له من تبشيرهم . وقد روى البزار من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن لمعاذ في التبشير فلقبه عمر رضي الله عنه فقال : لاتعجل ، ثم دخل فقال : يا نبي الله أنت أفضل رأياً إن الناس إذا سمعوا ذلك اتكلوا عليها . قال : فردّه فردّه ، وهذا معدود من موافقات عمر ، وفيه جواز الاجتهاد في حضرته صلى الله عليه وآله وسلم .

وقد تضمن هذا الحديث أن يخص بالعلم قوم فيهم الضبط وصحة الفهم ، ولا يبذل المعنى اللطيف لمن يستأهله ومن يخاف عليه الترخيص والاتكال لتقصير فهمه ، وفيه جواز الإرداف وبيان تواضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومترلة معاذ من العلم ، لأنه خصه بما ذكر ، وفيه جواز استفسار الطلب عما يتردد فيه واستئذانه في إشاعة ما يعلم به وحده .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا أَحْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ» فَغَطَّتْ أُمُّ سَلَمَةَ يَغْنَى وَجْهَهَا وَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ: «وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟» قَالَ: «نَعَمْ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ فِيمَ يُشَبِّهُهَا وَلَكُذَا».

(عن أم سلمة) هند بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رضي الله عنها قالت جاءت أم سليم) بضم السين وفتح اللام بنت ملحان بكسر الميم البخارية الأنصارية، وهي والدة أنس بن مالك (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت: يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق) ليس الاستحياء هنا على بابه وإنما هو جار على سبيل الاستعارة التبعية التمثيلية أى إن الله لا يمتنع من بيان الحق، فكذا أنا لا أمتنع من سؤالى عما أنا محتاجة إليه، وعبارة الفتح: إن الله لا يأمر بالحياء فى الحق، وهذا أولى، وإنما قالت ذلك بسطاً لعذرها فى ذكر ما تستحي النساء من ذكره عادة بحضرة الرجال لأن نزول المنى منهن يدل على قوة شهوتهن للرجال، ولهذا قالت عائشة كما ثبت فى صحيح مسلم: فضحت النساء (فهل) يجب (على المرأة من غسل) بضم الغين، وفى رواية بفتحها وهما مصدران عند أكثر أهل اللغة وقال آخرون بالضم الاسم وبالفتح المصدر وحرف الجر زائد (إذا) هى (احتلمت) أى رأت فى منامها أنها تجماع (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم): عليها غسل (إذا) أى حين (رأت الماء) أى المنى إذا استيقظت فإذا ظرفية ويجوز أن تكون شرطية، أى إذا رأت وجب عليها الغسل، وجعل رؤية المنى شرطاً للغسل يدل على أنها إذا لم تر الماء لاغسل عليها. قالت زينب (فغطت أم سلمة) رضى الله عنها أو قالته أم سلمة على سبيل الالتفات من باب التجريد كأنها جردت من نفسها شخصاً فأسندت إليه التغطية إذ الأصل فغطيت. قال عروة أو غيره (تغنى وجهها) وعند مسلم من حديث أنس أن

ذلك وقع لعائشة أيضاً فيحتمل حضورهما معاً في هذه القصة (وقالت) أم سلمة (يارسول الله وتحتلم المرأة) أى ترى المرأة الماء وتحتلم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) تحتلم وترى الماء . وفيه دليل على أن الاحتلام يكون في بعض النساء دون بعض ، ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك ، لكن الجواب يدل على أنها إنما أنكرت وجود المنى من أصله ، ولهذا أنكرت عليها (تربت يمينك) أى افتقرت وصارت على التراب ، وهى كلمة جارية على ألسنة العرب لا يريدون بها الدعاء على المخاطب (فهم يشبهها ولدها) . وفى حديث أنس فى الصحيح : فمن أين يكون الشبه ، ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر ، فأيهما علا أوسبق يكون منه الشبه . قال القسطلانى : وفى هذا الحديث ترك الاستحياء لمن عرضت له مسألة . انتهى .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ : « فِيهِ الْوُضُوءُ » .

(عن على) بن أبى طالب (رضى الله عنه قال : كنت رجلاً مذاءً) للمبالغة فى كثرة المذى وهو بإسكان المعجمة : الماء الذى يخرج من الرجل عند الملاعبة (فأمرت المقداد) بكسر الميم وسكون القاف ابن عمر وزاد فى رواية ابن عساكر : ابن الأسود ، وليس بأبيه وإنما رباه وتبناه أو حالفه أو تزوج بأمه فنسب إليه وإنما أبوه عمرو بن ثعلبة البهراني ، وهو من السابقين إلى الإسلام المتوفى سنة ثلاث وثلاثين فى خلافة عثمان رضى الله عنهما (أن يسأل) أى بأن يسأل (النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله) عن حكم المذى (فقال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فيه) أى فى المذى (الوضوء) لا الغسل . وقد استدلل بعضهم بهذا الحديث على جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع وهو خطأ ، فى النسائي أن السؤال وقع وعلى حاضر . قاله فى الفتح .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نُهْلَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَيُهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَيُهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ » . قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَيَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَيُهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ وَلَمْ أَفْقَهْ هَذِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنهما أن رجلا قام في المسجد) النبوى ولم يعرف اسم الرجل (فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل) أى بالإهلال ، وهو رفع الصوت بالتلبية في الحج ، والمراد به هنا الإحرام مع التلبية والسؤال عن موضع الإحرام وهو الميقات المكانى ، ويستفاد منه أن السؤال عن مواقيت الحج كان قبل السفر من المدينة (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يهل) بضم الياء أى يحرم (أهل المدينة من ذى الحليفة) بضم المهمله وفتح اللام (ويهل أهل الشام من الجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء (ويهل أهل نجد) وهو ما ارتفع من أرض تهامة إلى أرض العراق (من قرن) بفتح القاف وسكون الراء ، وهو جبل مدور أملتس كأنه هضبة مطل على عرفات ، ويهل فى الكل على صورة الخبر فى الظاهر ، والظاهر أن المراد منه الأمر ، فالتقدير ليهل (وقال ابن عمر) رضى الله عنه (ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال ويهل أهل اليمن من يللم) بفتح الياء واللامين جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (وكان ابن عمر) رضى الله عنهما (يقول لم أفقه) أى لم أفهم (هذه) أى الأخيرة (من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وهذا من شدة تحريه وورعه ، وأطلق الزعم على القول المحقق لأنه لا يريد من هؤلاء الزاعمين إلا أهل الحجة والعلم بالسنة ، ومحال أن يقولوا ذلك بأرائهم لأن هذا ليس مما يقال بالرأى ، وتأتى بقية مباحث الحديث إن شاء الله تعالى فى الحج :

الحديث السادس والخمسون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ قَالَ « لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرْنُسَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرَسُ أَوْ الزَّعْفَرَانُ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ وَلْيَقُطْعُهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ » .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه أن رجلاً) لم أعرف اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم) بفتح الياء مضارع لبس بكسر الموحدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يلبس) بفتح الأول والثالث، ويحوز ضم السين على أن لانا فيه وكسرها على أنها ناهية، والأول لأبي ذر (القَمِيصَ ولا العِمَامَةَ) بكسر العين (ولا السراويل ولا البرنس) بضم الموحدة والنون (ولا ثوباً مسه الورس) بفتح الواو وسكون الراء : نبت أصفر من اليمن يصبغ به (أو الزعفران) وللأصلي : مسه الزعفران أو الورس (فإن لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما) بكسر اللام وسكونها عطف على فليلبس (حتى) أن (يكونا) أى غاية قطعهما (تحت الكعبين) وهذا من بديع كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وفصاحته، لأن المتروك منحصر بخلاف الملبوس لأن الإباحة هى الأصل ، فحصر ما يترك ليبين أن ماسواه مباح . وفى هذا الحديث السؤال عن حالة الاختيار فأجابه عنها ، وزاده حالة الاضطراب فى قوله : فإن لم يجد النعلين ، وليست أجنبية عن السؤال لأن حالة السفر تقتضى ذلك . ومحل هذه المباحث فى باب الحج . وهذا آخر أحاديث كتاب العلم .

ولما فرغ المؤلف من ذكر أحاديث الوحى الذى هو مادة الأحكام الشرعية وعقبه بالإيمان ثم العلم شرع بذكر أقسام العبادات مرتباً لذلك على ترتيب حديث الصحيحين : بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وقدم الصلاة بعد الشهادتين على غيرها لكونها أفضل العبادات بعد الإيمان ، وابتدأ بالطهارة لأنها مفتاح الصلاة كما فى حديث أبى داود بإسناد صحيح ولأنها أعظم شروطها والشروط مقدم على المشروط طبعاً فقدم عليه وضعاً فقال :

كتاب الوضوء

الحديث الأول

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتٍ : مَا الْحَدَّثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ فَقَالَ : فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ .

(كتاب الوضوء) *

وهو بالضم الفعل وبالفتح الماء الذى يتوضأ به ، وحكى فى كل الفتح والضم ، وهو مشتق من الوضأة وهى الحسن والنظافة ، لأن المصلى يتنظيف به فيصير وضئاً . وقد اختلف فى موجب الوضوء ، فقيل يجب بالحدث مع إرادة القيام إلى الصلاة لقوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة » أى محدثين . وقال آخرون : بل الأمر على عمومه من غير تقدير حذف ، إلا أنه فى حق المحدث على الإيجاب وفى حق غيره على الندب . وقال بعضهم . كان على الإيجاب لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر ثم نسخ فصار مندوباً ، ويدل لهذا ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عبد الله بن حنظلة الأنصارى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر ، فلما شق عليه وضع عنه الوضوء إلا من حدث . ولمسلم من حديث بريدة : كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد ، فقال له عمر : إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله . قال : عمداً فعلته ، أى لبيان الجواز .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم لا تقبل) بضم التاء أى لا تجزئ ، وفى رواية لا يقبل الله (صلاة من) أى الذى (أحدث) أى وجد منه الحدث الأكبر كالجناية والحيف والأصغر الناقض للوضوء (حتى) إلى أن (يتوضأ) بالماء أو ما يقوم مقامه فتقبل وتجزئ حينئذ ، والذى يقوم مقام الوضوء بالماء هو التيمم أو أنه يسمى وضوءاً كما عند النسائى بإسناد صحيح من حديث أبى ذر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فأطلق

صلى الله عليه وآله وسلم على التيمم أنه وضوء لكونه قائماً مقامه ، وإنما اقتصر على ذكر الوضوء نظراً إلى كونه الأصل ، ولا يخفى أن المراد بقبول صلاة من كان محدثاً فتوضاً ، أى مع باقى شروط الصلاة . واستدل بهذا الحديث على أن الوضوء لا يجب لكل صلاة ، لأن القبول انتفى إلى غاية الوضوء وما بعدها مخالف لما قبلها ، فافتضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً وتدخّل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانياً . قاله ابن دقيق العيد . واستدل به على بطلان الصلاة بالحديث ، سواء كان خروجه اختيارياً أو اضطرارياً لعدم التفرقة فى الحديث بين حدث وحدث فى حالة دون حالة .

(قال رجل من حضرموت) بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة بلد باليمن وقبيلة أيضاً (ما الحدث يا أبا هريرة قال) هو (فساء) بضم الفاء والمد (أو ضراط) بضم الضاد وهما يشتركان فى كونهما ريحاً خارجاً من الدبر ، لكن الثانى مع صوت ، وإنما فسر أبو هريرة الحدث بهما تنبيهاً بالأخف على الأغلب ولأنهما قد يقعان فى الصلاة أكثر من غيرهما ، أو أنه أجاب السائل بما يحتاج إلى معرفته فى غالب الأمر ، وإلا فالحدث يطلق على الخارج المعتاد ، وعلى نفس الخروج وعلى الوصف الحكيم المقدر قيامه بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية ، وعلى المنع من العبادة المرتب على كل واحد من الثلاثة . وقد جعل فى الحديث الوضوء رافعاً للحدث فلا يعنى بالحدث الخارج المعتاد ولا نفس الخروج ، لأن الواقع لا يرتفع فلم يبق أن يعنى إلا المنع أو الصفة . قاله القسطلانى . قال الشوكانى : إنما كان الأول هو المراد هنا لتفسير أبى هريرة له بنفس الخارج لا بالخروج ولا بالمنع . والحديث استدل به على أن ماعدا الخارج من السبيلين كالتيء والحجامة ومس الذكر غير ناقض ، ولكنه استدلال بتفسير أبى هريرة وليس بحجة على خلاف فى الأصول (١) .

(١) بهامش الأصل قلت : قد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قام فتوضاً كما أخرجه أحمد وأهل السنن ، وهو حديث حسن ، ولهذا شواهد تقويه . انظر السيل الجرار . انتهى . سيد نور احسن نخان ولد المؤلف سلمه الله تعالى .

الحديث الثاني

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ » .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (يقول) بلفظ المضارع استحضرًا للصورة الماضية أو لأجل الحكاية عنها (إن أمتي) المؤمنين (يدعون) بضم أوله وفتح ثالثة (يوم القيامة) على رءوس الأشهاد حال كونهم (غرًّا) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء : جمع أعر أى ذو غرة ، وأصلها بياض فى جبهة الفرس ، والمراد به هنا النور يكون فى وجوههم حال كونهم (محجلين) من التحجيل وهو بياض فى اليدين والرجلين ، والمراد به النور أيضاً ، أى يدعون يوم القيامة وهم بهذه الصفة أو بمعنى يسمون بذلك ، ويحتمل أن تكون هذه علامة لهم فى الموقف وعند الخوض ثم تنقل عنهم عند دخولهم الجنة (من) أى لأجل (آثار الوضوء) أو من سببية أى بسبب آثار الوضوء ، والوضوء بضم الواو ، ويجوز فتحها ، فإن الغرة والتحجيل نشأ عن الفعل بالماء ، فيجوز أن ينسب إلى كل منهما (فمن استطاع) أى قدر والاستطاعة قرينة قاضية بعدم الوجوب ، ولهذا لم يذهب إلى إيجابه أحد من الأئمة (منكم أن يطيل غرته) بأن يغسل شيئاً من مقدم رأسه وما يجاوز وجهه زائداً على القدر الذى يجب غسله لاستيعاب كمال الوجه ، وأن يطيل تحجيله بأن يغسل بعض عضده أو يستوعبها ، كما روى عن أبى هريرة وابن عمر (فليفعَل) ما ذكر من الغرة والتحجيل ، فالمفعول محذوف للعلم به ، ولمسلم : فليطيل غرته وتحجيله .

وهذا الحديث وغيره مصرح باستحباب تطويل الغرة والتحجيل ، وهما مستحبان بلا خلاف ، واختلف فى القدر المستحب على أوجه : أحدها : تستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين من غير تقدير . والثانى : إلى نصف العضد والساق . والثالث : إلى المنكب والركبتين .

قال النووى : وأحاديث الباب تقتضى هذا كله . وادعى ابن بطلال وغياض وابن التين اتفاق العلماء على عدم استحباب الزيادة فوق المرفق والكعب وردّ بأنه ثبت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وفعل أبى هريرة وأخرجه ابن أبى شيبة من فعل ابن عمر بإسناد حسن وعمل العلماء وفتواهم عليه ، وبه قال القاضى حسين وغيره من الشافعية والحنفية ، وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم : فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم ، فالمراد به الزيادة فى عدد المرات أو النقص عن الواجب لا الزيادة على تطويل الغرة والتحجيل وهما من خواص هذه الأمة لا أصل الوضوء ، واقتصر هنا على الغرة لدلتها على الآخر ، وخصها بالذكر لأن محلها أشرف أعضاء الوضوء وأول ما يقع عليه النظر من الإنسان . وحمل ابن عرفة فيما نقله عنه أبو عبد الله الأبنى الغرة والتحجيل على أنهما كناية عن إنارة كل الذات لا أنه مقصور على أعضاء الوضوء . ووقع عند الترمذى من حديث عبد الله بن بسر وصححه : أمتى يوم القيامة غر من السجود محجلة من الوضوء . قال فى المصابيح : وهو معارض بظاهر ما فى البخارى .

الحديث الثالث

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ شَكَاَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلَ الَّذِي يُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : لَا يَنْفَتِلْ ، أَوْ لَا يَنْصَرِفْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا .

(عن عبد الله بن زيد) بن عاصم (الأنصارى) المازنى قتل فى ذى الحجة بالحرّة فى آخر سنة ثلاث وستين وله فى البخارى تسعة أحاديث (رضى الله عنه أنه شكّا) بالألف أى عبد الله بن زيد كما صرح به ابن خزيمة (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم الرجل) بالنصب وفى رواية أنه شكى مبنياً للمفعول موافقة لمسلم كما ضبطه النووى (الذى يخيل إليه) أى يشبه له والمعنى يظن والظن هنا أعم من تساوى الاحتمالين أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللغة من أن الظن خلاف اليقين (أنه يجد الشيء) أى الحدث خارجاً من دبر . وصرح به الإسماعيلى ولفظه يخيل إليه فى صلاته أنه يخرج منه شيء وفيه العدول عن ذكر الشيء المستقدر بخاص اسمه إلا للضرورة وهو (فى الصلاة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا ينفتل أولاً لا ينصرف) بالجزم فيهما على النهى وبالرفع على النفى ، والشك من الراوى ، وكأنه من شيخ البخارى على بن عبد الله المدينى (حتى) أى إلى أن (يسمع صوتاً) من دبره ومخرجه (أو يجد ريحاً) منه والمراد تحقق وجودهما حتى أنه لو كان أخشم لا يشم أو أصم لا يسمع كان الحكم كذلك ، وليس المراد تخصيص هذين الأمرين باليقين ، لأن المعنى إذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للمعنى . قاله الخطابى . وهذا كحديث : إذا استهل الصبى ورث وصلى عليه ، إذا لم يرد تخصيص الاستهلال دون غيره من أمارات الحياة كالحركة والنبض ونحوهما . وهذا الحديث فيه قاعدة لكثير من الأحكام وهو أصل فى حكم بقاء الأشياء على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارىء عليها ، والعلماء متفقون على ذلك ، وأخذ بهذا الحديث جمهور العلماء ، فمن تيقن الطهارة وشك فى الحدث عمل بيقين الطهارة ، أو تيقن الحدث وشك فى الطهارة عمل بيقين الحدث . ودل حديث الباب على صحة الصلاة مالم يتيقن الحدث . قال الخطابى : ويستدل به لمن أوجب الحد على من وجد منه ريح الحمر لأنه اعتبر وجدان الريح ورتب عليه الحكم . ويمكن الفرق بأن الحدود تدرأ بالشبهة والشبهة هنا قائمة ، بخلاف الأول فإنه متحقق .

الحديث الرابع

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَامَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ ، وَرُبَّمَا قَالَ اضْطَجَعَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نام) مضطجعا (حتى) إلى أن (نفخ ثم صلى وربما قال) سفيان (اضطجع) عليه السلام ، أى كان سفيان يقول تارة نام وتارة اضطجع ، وليسا مترادفين بل بينهما عموم وخصوص من وجه ، لكنه لم يرد إقامة أحدهما مقام الآخر ، بل كل سفيان إذا روى الحديث مطولا قال اضطجع فنام ، وإذا اختصره قال نام أى مضطجعا أو اضطجع أى نائما (حتى) إلى أن (نفخ ثم قام فصلى) أى قالها بدون قوله نام وبزيادة قام .

الحديث الخامس

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ بِالشَّعْبِ فَبَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ ، فَقُلْتُ : الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ : « الصَّلَاةُ أَمَامُكَ » ، فَرَكِبَ فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا .

(عن أسامة بن زيد) ابن حارثة الكلبي المدني الحب ابن الحب وأمه أم أيمن المتوفى بوادى القرى سنة أربع وخمسين ، له فى البخارى سبعة عشر حديثاً (قال دفع) أى رجع (رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم من) وقوف (عرفة) بعرفات الأول غير ممنون وهو اسم للزمان وهو التاسع من ذى الحجة والثانى الموضع الذى يقف به الحاج (حتى إذا كان) صلى الله عليه وآله وسلم (بالشعب) بكسر الشين المعجمة وسكون العين المهملة الطريق المعهود للحاج (نزل) صلى الله عليه وآله وسلم (فبال ثم توضعاً) بماء زمزم كما فى زوائد المسند بإسناد حسن (ولم يسبغ الوضوء) أى خففه لإعجاله الدفع إلى المزدلفة ، وفى مسلم : فتوضأ وضوءاً خفيفاً ، وقيل معناه مرة مرة ، لكن بالإسباغ أو خفف استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عاداته واستبعد القول بأن المراد به الوضوء اللغوى ، وأبعد منه القول بأن المراد الاستنجاء (فقلت الصلاة) بالنصب على الإغراء أو بتقدير أتريد أو أتصلى الصلاة (يارسول الله فقال الصلاة أمامك) أى وقت الصلاة أو مكانها قدامك (فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ) بماء زمزم أيضاً (فأسبغ الوضوء) هذا وخفف ذلك لأن الأول لم يرد به الصلاة وإنما أراد به دوام الطهارة ، وفيه استحباب تجديد الوضوء وإعادته من غير أن يفصل بينهما بصلاة . قاله الخطابى ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون أحدث (ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب) قبل حط رحال (ثم أناخ كل إنسان) منا (بغيره فى منزله ثم أقيمت العشاء) أى صلاتها (فصلى ولم يصل بينهما) ومحل مباحث هذا الحديث كتاب الحج .

الحديث السادس

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ : أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَتَمَضَّمَصَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَجَعَلَ بِهَا هَكَذَا أَضَافَهَا إِلَى يَدِهِ الْأُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا وَجْهَهُ ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً أُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه توضأ) زاد أبو داود في أوله :
أُتُحِبُّونَ أَنْ أُرِيَكُم كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ ؟ فَدَعَا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ (فغسل وجهه) من باب عطف المفصل على المجرى ثم بين الغسل على وجه الاستئناف فقال (أخذ غرفة من ماء فتمضمض بها واستنشق) وظاهره أن المضمضة والاستنشاق بغرفة من جملة غسل الوجه ، لكن المراد بالوجه أولاً ما هو أعم من المفروض والمسنون ، بدليل أنه أعاد ذكره ثانياً بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة (ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى) أى جعل الماء الذى فى يده فى يديه جميعاً لكونه أمكن فى الغسل لأن اليد الواحدة قد لا تستوعب الغسل (فغسل بها وجهه) أى بالغرفة ، وللأصلي وكريمة : بهما أى باليدين (ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة من ماء) أيضاً (فغسل بها يده اليسرى ثم مسح برأسه) بعد أن قبض قبضة من الماء ثم نفخ يده كما فى رواية أبى داود مع زيادة مسح أذنيه ، فى الحديث هنا حذف دل عليه ما رواه أبو داود (ثم أخذ غرفة من ماء فرش) أى صب الماء قليلاً قليلاً (على رجله اليمنى حتى) أى إلى أن (غسلها) والرش قد يراد به الغسل ، ويؤيده قوله هنا : حتى غسلها ، والرش القوى يكون معه الإسالة ، وعبر به تنبيهاً على الاحتراز عن الإسراف لأن الرجل مظنة فى الغسل (ثم أخذ غرفة

أخرى فغسل بها رجله يعنى اليسرى) والقائل يعنى زيد بن أسلم أو من هو
دونه من الرواة (ثم قال) ابن عباس (هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يتوضأ) حكاية حال ماضية .

وفى هذا الحديث دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة .
قال القسطلانى : وأولى الكيفيات^(١) أن يجمع بين ثلاث غرفات يتمضمض
من كل واحدة ثم يستنشق ، فقد صح من حديث ابن زيد وغيره وصححه
النوى . اهـ . واستدل ابن بطل بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور
لأن العضو إذا غسل مرة واحدة فإن الماء الذى يبقى فى اليد منها يلاقى ماء
العضو الذى يليه ، وأيضاً فالغرفة تلاقى أول جزء من أجزاء كل عضو .

قلت : والحق أن الماء المستعمل طاهر مطهر عملاً بالأصل وبالأدلة الدالة
على أن الماء طهور ، وإليه ذهب عطاء وسفيان الثورى وجميع أهل الظاهر ،
وهو المنقول عن الحسن البصرى والزهرى والنخعى وأحد قولى مالك وأحد
قولى الشافعى ، وفى رواية عن أبى حنيفة .

(١) أقول : الثابت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم هو الجمع بين المضمضة والاستنشاق ثلاثاً
بغرفة كما فى البخارى والروايات المختلفة عن لفظ ثلاثاً ينبغى أن تحمل على هذه الرواية المقيدة
بالثلاث . وقد ورد الفصل بين المضمضة والاستنشاق كما فى حديث طلحة ابن مصرف ، وقد أعلوه
بجهالة مصرف وابنه طلحة ولكن حسن إسناده ابن الصلاح . انظر « السيل الجرار المتدفق على
حدائق الأزهار » للشوكانى رضى الله عنه . سيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى .

الحديث السابع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » .

(عن أنس رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء) أى أراد دخوله (قال اللهم إني أعوذ بك من الخبث) بضمين وقد تسكن الباء ونص عليها غير واحد من أهل اللغة . نعم صرح الخطابي بأن تسكينها ممنوع وعده من أغاليط المحدثين ، وأنكره عليه النووي وابن دقيق العيد (والخبائث) أى ألوذ بك وألتجئ من ذكران الشياطين وإنائهم ، وعبر بلفظة كان للدلالة على الثبوت والدوام ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم يستعيز بإظهاراً للعبودية ويجهز بها للتعليم وإلا فهو صلى الله عليه وآله وسلم محفوظ من الإنس والجن . وقد روى العمرى هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب بإسناد على شرط مسلم بلفظ الأمر قال : إذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث ، وفيه زيادة البسملة . قال الحافظ ابن حجر : ولم أرها في غير هذه الرواية ، وظاهر ذلك تأخير التعوذ عن البسملة . قال فى المجموع : وبه صرح جماعة لأنه ليس للقراءة ، وخص الخلاء لأن الشياطين تحضر الأخلية لأنه يهجر فيها ذكر الله تعالى .

الحديث الثامن

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ
الْخَلَاءَ ، فَوَضَعَتْ لَهُ وَضُوءًا ، قَالَ : « مَنْ وَضَعَ هَذَا ؟ » فَأُخْبِرَ ،
فَقَالَ : « اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ » .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
دخل الخلاء فوضعت له وضوءاً) بفتح الواو أى ما يتوضأ به ، وقيل ناوله
إياه ليستنجى به . قال فى الفتح : وفيه نظر (قال) أى النبى صلى الله عليه وآله
وسلم بعد أن خرج من الخلاء (من وضع هذا) الوضوء (فأخبر) على صيغة
المجهول عطف على السابق ، وقد جوزوا عطف الفعلية على الإسمية وبالعكس
أى أخبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه ابن عباس والمخير خالته ميمونة
بنت الحارث لأن ذلك كان فى بيتها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم
فقِّهه فى الدين) إنما دعا له لما تفرس فيه من الذكاء مع صغر سنه بوضعه
الوضوء عند الخلاء لأنه أيسر له صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ لو وضعه فى
مكان بعيد منه لاقترض مشقة ما فى طلبه الماء ولو دخل به إليه لكان تعريضاً
للاطلاع عليه وهو يقضى حاجته ، ولما كان وضع الماء فيه إعانة على الدين
ناسب أن يدعو له بالتفقه فيه ليطلع به على أسرار الفقه فى الدين ليحصل النفع
به ، وكذا كان قاله ابن المنير . وغيره .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يُوَلِّهَا ظَهْرَهُ ، شَرَّفُوا أَوْ غَرَّبُوا » .

(عن أبي أيوب) خالد بن زيد بن كليب (الأنصاري رضي الله عنه) وكان من كبار الصحابة شهد بدرًا ونزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة عليه ، وتوفي غازياً بالروم سنة خمسين ، وقيل بعدها ، له في البخاري سبعة أحاديث (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا أتى) أى جاء (أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة) بكسر اللام على النهى وبضمها على النفي (ولا يولها ظهره) جزم بحذف الياء على النهى ، أى لا يجعلها مقابل ظهره ، وفي رواية مسلم : ولا يستدبرها ببول أو غائط ، والظاهر منه اختصاص النهى بخروج الخارج من العورة ويكون مثاره لإكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة ، ويؤيده قوله في حديث جابر : إذا أهرقنا الماء . وقيل مثار النهى كشف العورة . وحينئذ فيطرده في كل حالة تكشف فيها العورة كالوطء مثلا ، وقد نقله ابن شاس من المالكية قولاً في مذهبهم وكأن قائله تمسك برواية في الموطأ : لا تستقبلوا القبلة بفروجكم ، ولكنها محمولة على حالة قضاء الحاجة جمعاً بين الروایتين (شرقوا أو غربوا) أى خذوا في ناحية المشرق أو ناحية المغرب ، وفيه الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وهو لأهل المدينة ومن كانت قبلتهم على سمتهم ، أما من كانت قبلته إلى جهة المشرق أو المغرب فإنه ينحرف إلى جهة الجنوب أو الشمال .

وهذا الحديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط . وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال ثمانية^(١) أرجحها لا يجوز

(١) قال في سبل السلام : اختلف العلماء فيها على خمسة أقوال أقربها يحرم في الصحاري دون العمران ، قال الشوكاني رحمه الله : وهذا القول ليس ببعيد لبقاء أحاديث النهى على بابها وأحاديث الإباحة كذلك ، كذا في الروضة . اهـ . سيد علي حسن خان الولد الآخر للمؤلف سلمه الله .

ذلك لاني الصحارى ولا في البنيان . واحتج أهل هذا المذهب بالأحاديث الصحيحة الواردة في النهي مطلقاً ، كحديث الباب وحديث أبي هريرة وسلمان وغيرهما ، قالوا لأن المنع ليس إلا لحرمة القبلة وتعظيمها ، وهذا المعنى موجود في الصحارى والبنيان ، ولو كان مجرد الحائل كافياً لجاز في الصحارى لوجود الحائل من جبال وأودية أو غيرهما من أنواع الحائل ، وهو مذهب أبي حنيفة ومجاهد وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأحمد وأبي ثور . كذا قال النووي في شرح مسلم ونسبه في البحر إلى الأكثر ، ورواه ابن حزم في المحلى عن أبي هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء والأوزاعي وعن السلف من الصحابة والتابعين ، وهو قول أبي أيوب الأنصاري قال الإمام الشوكاني في السيل الجرار : ولا يصرف ذلك ما روى من أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك ، فقد عرفناك أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالأمة إلا أن يدل دليل على إرادة الاقتداء به في ذلك وإلا كان فعله خاصاً به ، وهذه المسألة محررة مقررة في الأصول أبلغ تحرير ، وذلك هو الحق كما لا يخفى على منصف ، ولو قدرنا أن مثل هذا الفعل قد قام ما يدل على التأسى به فيه لكان ذلك خاصاً بالعمران ، فإن ابن عمر رآه وهو صلى الله عليه وآله وسلم في بيت حفصة ، كذلك بين لبنتين ، وأما بيت المقدس فلم يكن فيه إلا حديث معقل بن أبي معقل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن نستقبل القبليتين ببول أو غائط ، أخرجه أبو داود ، وفي إسناده أبو زيد الراوى عن معقل وهو مجهول لا تقوم به حجة ولم يرد في بيت المقدس غيره ، وقد نقل الخطابي الإجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس ، وما قيل من أن بيت المقدس حكمه حكم الكعبة بالقياس فمن أبطل الباطلات .

الحديث العاشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ ، لَقَدْ أَرْتَقَيْتُ يَوْمًا عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ لَنَا فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى لِبْنَتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ .

(عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنهما أنه) أى ابن عمر كما صرح به مسلم (كان يقول إن ناساً) كأبى أيوب وأبى هريرة ومعلق الأسدى وغيرهم ممن يرى عموم النهى فى استقبال القبلة واستدبارها (يقولون إذا قعدت على حاجتك) كناية عن التبرز ونحوه ، وذكر القعود لكونه الغالب وإلا فلا فرق بينه وبين حالة القيام (فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس)^(١) بفتح الميم وسكون القاف وكسر الدال وبضم الميم وفتح القاف وتشديد الدال ، والإضافة فيه إضافة الموصوف إلى صفته كمسجد الجامع (فقال عبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (لقد ارتقيت) أى صعدت ، وفى بعض الأصول رقيت (يوماً على ظهر بيت لنا فرأيت) أى أبصرت (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (على لبنتين) وحال كونه (مستقبلاً بيت المقدس لحاجته) أى لأجلها أو وقتها ، وللمزمذى الحكيم بسند صحيح : فرأيت فى كنيف . قال فى الفتح : وهذا يرد على من قال ممن يرى الجواز مطلقاً يحتمل أن يكون رآه فى الفضاء وكونه على لبنتين لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليهما ليرتفع بهما عن الأرض . ويرد هذا الاحتمال أيضاً أن ابن عمر كان يرى المنع من الاستقبال فى الفضاء إلا بسائر كما رواه أبو داود وغيره . وهذا الحديث مع حديث جابر عند أبى داود وغيره مخصص لعموم حديث أبى

(١) قلت : ولم يرد فى بيت المقدس إلا حديث معلق بن أبى معلق أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن نستقبل القبليتين ببول أو غائط ، أخرجه أبو داود وفى إسناده أبو زيد وهو مجهول ، فلا تقوم به حجة ولم يرد غير هذا الحديث . انظر « السيل الجرار » . سيد على حسن خان ولد المؤلف .

أيوب ، ولم يقصد ابن عمر الإشراف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تلك الحالة وإنما صعد السطح لضرورة ، كما في الرواية الأخرى : فحانت منه التفاته ، كما في رواية البيهقي . نعم لما اتفق له رؤيته في تلك الحالة من غير قصد ، أحب أن لا يخلى ذلك من فائدة فحفظ هذا الحكم الشرعي . انتهى . قلت : ليس في حديث ابن عمران ذلك كان بعد النهي وبأنه موافق لما كان عليه الناس قبل النهي فهو منسوخ^(١) صرح بذلك ابن حزم ، وفي حديث جابر أبان بن صالح وليس بالمشهور . قاله ابن حزم ، والأولى في الجواب أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص كما تقرر في الأصول .

(١) وأما حديث عائشة عند أحد وابن ماجه عن عائشة رضى الله عنها قالت : ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ناساً يكرهون أن يستقبلوا القبلة بفروجهم فقال : أوقد فعلوها حولوا مقعدى قبل القبلة لو صح لكان ناسخاً ، لكن فى اسناده خالد بن أبى الصلت : قال ابن حزم : هو مجهول ، وقال الذهبي : هذا الحديث منكر ، كذا فى « الروضة الندية شرح الدرر البهية » لسيدى الوالد دام مجده . قاله سيد على حسن خان .

الحديث الحادى عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُنَّ يَخْرُجْنَ بِاللَّيْلِ إِذَا تَبَرَّزْنَ إِلَى الْمَنَاصِعِ وَهُوَ صَعِيدٌ أَفِيحٌ . فَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَحْجُبْ نِسَاءَكَ ، فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ ، فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي عِشَاءً ، وَكَانَتْ أَمْرَأَةً طَوِيلَةً ، فَتَادَاهَا عُمَرُ : أَلَا قَدْ عَرَفْنَاكَ يَا سَوْدَةُ ، حِرْصًا عَلَى أَنْ يَنْزَلَ الْحِجَابُ ، فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْحِجَابَ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كن يخرجن بالليل (أى فى الليل) (إذا تبرزن) أى إذا خرجن إلى البراز للبول والغائط (إلى المناصع) مواضع آخر المدينة وأماكن معروفة من جهة البقيع ، جمع منصع بوزن مقعد . قال الداودى : سميت بذلك لأن الإنسان ينصع فيها أى يخلص (وهو) أى المناصع (صعيد أفيح) أى واسع ، والظاهر أن التفسير مقول عائشة (فكان عمر) بن الخطاب (يقول للنبي صلى الله عليه وآله وسلم احجب نساءك) أى امنعهن من الخروج من البيوت (فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل) ما قاله عمر رضى الله عنه (فخرجت سودة بنت زمعة) بالفتحات أو بسكون الميم . قال فى النهاية : وهو أكثر ماسمعا من أهل الحديث ، والفقهاء يقولونه القرشية العامرية رضى الله عنها هى (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المتوفاة آخر خلافة عمر ، وقيل فى خلافة معاوية بالمدينة سنة أربع وخمسين (ليلة) أى فى ليلة (من الليالى عشاء وكانت امرأة طويلة فتادها عمر) ابن الخطاب (ألا) حرف استفتاح ينبه به على تحقيق مابعده (قد عرفناك) ياسودة حرصاً على أن ينزل (أى على نزول) الحجاب فأنزل الله عز وجل (الحجاب) أى حكم الحجاب ، وللمستملى آية الحجاب ، وزاد أبو عوانة

عن ابن شهاب : فأُنزل الله آية الحجاب : « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ... » الآية ، ففسر المراد من آية الحجاب صريحاً ، وهذا أحد المواضع الأحد عشر التي وافق عمر فيها نزول القرآن . فقوله احجب نساءك المراد منه ستر وجوههن . فلما وقع الأمر بوفق ما أراد أحب عمر أيضاً أن يحجب أشخاصهن مبالغة في الستر ، فلم يجب إلى ذلك لأجل الضرورة إلى الخروج ، بدليل رواية عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قد أذن لكن أن تخرجن في حوائجكن . وعلى هذا فقد كان هن في التستر عند قضاء الحاجة حالات أولها بالظلمة لأنهن كن يخرجن بالليل دون النهار كما في حديث الباب وحديث عائشة في قصة الإفك : كنا لا نخرج إلا ليلاً إلى ليل ثم نزل الحجاب فتسترن بالثياب ، لكن كانت أشخاصهن ربما تميز . ولهذا قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول الحجاب : أما والله ماتخفين علينا ، ثم اتخذت الكنف في البيوت فتسترن بها ، كما في حديث عائشة في قصة الإفك أيضاً ، فإن فيها وذلك قبل أن يتخذ الكنف ، وكانت قصة الإفك قبل نزول آية الحجاب . قال ابن بطال : فقه هذا الحديث أنه يجوز للنساء التصرف فيما بهن الحاجة إليه من مصالحهن ، وفيه مراجعة الأدنى للأعلى فيما يتبين له أنه الصواب وحيث لا يقصد التعنت ، وفيه منقبة لعمر ، وفيه جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة وجواز الإغلاظ في القول لكن بقصد الخير ، وفيه جواز وعظ الرجل أمه في الدين ، لأن سودة من أمهات المؤمنين وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينتظر الوحي في الأمور الشرعية لأنه لم يأمرهن بالحجاب مع وضوح الحاجة إليه حتى نزلت الآية ، وكذا في إذنه لهن بالخروج . كذا في الفتح .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ أَجِيءُ أَنَا وَغُلَامٌ مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ : مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةٌ يَسْتَنْجِي بِالمَاءِ .

(عن أنس بن مالك) رضى الله عنه (قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج) من بيته أو من بين الناس (لحاجته) أى البول أو الغائط ، وللفظة كان تشعر بالتكرار والاستمرار (أجىء أنا وغلام) زاد البخارى فى الرواية الثانية : منا أى من الأنصار كما صرح به الإسماعيلى ، وفى رواية لمسلم : نحوى أى مقارب لى فى السن ، والغلام هو المترعرع . قاله أبو عبيد . وقال فى المحكم : من لدن الفطام إلى سبع سنين . وحكى الزمخشري فى أساس البلاغة أن الغلام هو الصغير إلى حد الالتحاء ، فإن قيل له بعد الالتحاء غلام فهو مجاز ، وفى القسطلانى : الغلام الذى طرّ شاربه ، وقيل هو من حين يولد إلى أن يشب ، ولم يسم الغلام ، وقيل هو ابن مسعود ، ويكون سماه غلاماً مجازاً ، وحينئذ فقول أنس منا أى من الصحابة أو من خدمه صلى الله عليه وآله وسلم . وأما رواية الإسماعيلى التى فيها من الأنصار فلعلها من تصرف الراوى حيث رأى فى الرواية منا فحملها على القبيلة فرواها بالمعنى وقال من الأنصار أو من إطلاق الأنصار على جميع الصحابة رضى الله عنهم ، وإن كان العرف خصه بالأوس والخزرج ، وقيل أبو هريرة ، وقد وجد لذلك شاهد وسماه أنصارياً مجازياً ، لكن يبعده أن إسلام أبى هريرة بعد بلوغ أنس وأبو هريرة كبير (معنا) بفتح العين وقد تسكن (إدواة) بكسر الهمزة : إناء صغير من جلد كالشطيحة مملوءة (من ماء) قال هشام (يعنى) أنس (يستنجى به) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، واستدل البخارى بهذا على الاستنجاء بالماء ، وتشهد له روايات أخرى ، كحديث عطاء ابن أبى ميمونة : إذا تبرز لحاجته أتيته بماء فيغسل به ، وهذا عند البخارى وعند ابن خزيمة فى صحيحه من حديث إبراهيم بن جرير عن أبيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل الغيضة فقضى حاجته فأثاه جرير بإدواة من ماء فاستنجى (٢٠ - عون البارى - ج ١)

بها . وفي صحيح ابن حبان من حديث عائشة رضى الله عنها قالت : مارأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من غائط قط إلا مس ماء ، وعند الترمذى وقال حسن صحيح أنها قالت : مرن أزواجكن أن يغسلوا أثر الغائط والبول فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله . وهذا يرد على من كره الاستنجاء بالماء ومن نفى وقوعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقال بعضهم : لا يجوز الاستنجاء بالأحجار مع وجود الماء ، والسنة قاضية عليهم ، استعمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الأحجار وأبو هريرة معه ومعه إداوة من ماء . والذي عليه جمهور السلف والخلف رضى الله عنهم أن الجمع بين الماء والحجر أفضل ، فيقدم الحجر لتخف النجاسة وتقل مباشرتها بيده ثم يستعمل الماء ، وسواء فيه الغائط والبول ، كما قاله ابن سراحة وسليم الرازى وكلام القفال الشاشى فى محاسن الشريعة يقتضى تخصيصه بالغائط ، فإن أراد الاقتصاد على أحدهما فالماء أفضل لكونه يزيل عين النجاسة وأثرها والحجر يزيل العين فقط ، والخثى المشكل يتعين فيه الماء على المذهب ، ويشترط فى الحجر الطهارة إلا فى الجمع بينه وبين الماء ، كما نقله صاحب الإعجاز عن الغزالى . كذا فى القسطلانى . وذهب الشافعية والحنفية إلى عدم وجوب الماء ، وأن الأحجار تكفى ، إلا إذا تعدت النجاسة الشرح ، أى حلقة الدبر وقال بقولهم بعض الصحابة والتابعين ، وذهب جماعة إلى عدم الاجتزاء بالحجارة للصلاة ووجوب الماء وتعيينه ، وقالوا حديث الباب مصرح بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استنجى بالماء قلنا النزاع فى تعيينه وعدم الاجتزاء بغيره ومجرد فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على المطلوب ، وإلا لزم القول بتعين الأحجار ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله وهو عكس المطلوب (وفى رواية) عن أنس بن مالك (من ماء وعذرة) وكان أهداها له صلى الله عليه وآله وسلم النجاشى كما فى طبقات ابن سعد ومفاتيح العلوم للخوازمى (يستنجى بالماء) وينبش بالعترة الأرض الصلبة عند قضاء الحاجة لثلا يرتد عليه الرشاش أو يصلى إليها فى القضاء أو يمنع بها ما يعرض من الهوام أو يركزها بجنبه لتكون إشارة إلى منع من يروم المرور بقربه لالاستتر بها عند قضاء الحاجة ، لأن ضابط هذا مايستر الأسافل ، والعترة ليست كذلك وعن شعبة : العترة عصا عليه زج بالضم وهو السنان أقصر من الرمح .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ » .

(عن أبي قتادة) الحارث أو النعمان أو عمرو بن ربيع الأنصارى فارس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، شهد أحداً وما بعدها ، واختلف فى شهوده بدرجة ، له فى البخارى ثلاثة عشر حديثاً ، توفى بالمدينة أو بالكوفة سنة أربع وخمسين (رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شرب أحدكم) ماء أو غيره (فلا يتنفس) بالجزم على النهى كالفعليين اللاحقين وبالرفع على النفى (فى الإناء) أى داخله ، وحذف المفعول يفيد العموم ، ولذا قدر بماء أو غيره ، وهذا النهى للتأديب لإرادة المبالغة فى النظافة لأنه ربما يخرج منه ريسق فيخالط الماء فيعافه الشارب ، وربما تروح الإناء من بخار ردى بمعدته فيفسد الماء للطافته ، فيسن أن يبين الإناء عن فمه ثلاثاً مع التنفس فى كل مرة (وإذا أتى الخلاء) فبال كما فسرتة الرواية الثانية (فلا يمس ذكره) وكذا دبره (بيمينه) حالة البول (ولا يتمسح بيمينه) أى لا يستنج بها ، تشريعاً لها عن مماسة مافيه أذى أو مباشرته ، وربما يتذكر عند تناوله الطعام ما باشرته يمينه من الأذى فينفّر طبعه عن تناوله ، والتنصيص على الذكر لامفهوم له بل فرج المرأة كذلك ، وإنما خص الذكر بالذكر لكون الرجال فى الغالب هم المخاطبون والنساء شقائق الرجال فى الأحكام إلا ماخص . قال النووى : وقد أجمع العلماء على أنه منهى عنه ثم الجمهور على أنه نهى تنزيه وأدب لانهى تحريم ، وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام ، وأشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا . انتهى . قال الشوكانى فى نيل الأوطار : قلت : وهو الحق لأن النهى يقتضى التحريم ولا صارف له فلا وجه للحكم بالكراهة فقط . انتهى .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَبِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَرَجَ لِحَاجَّتِهِ فَكَانَ لَا يَلْتَفِتُ ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ فَقَالَ : « أَبْغِنِي أَحْجَاراً أَسْتَنْفِضُ بِهَا أَوْ نَحْوَهُ ، وَلَا تَأْتِنِي بِعَظْمٍ ، وَلَا رَوْثٍ » ، فَاتَيْنَهُ بِأَحْجَارٍ بِطَرَفِ ثِيَابِي فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ ، فَلَمَّا قَضَى أَتْبَعَهُ بِهِنَّ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : اتبعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بقطع الهمزة من الرابع أى لحقته ، قال تعالى : (فاتبعوهم مشرقين) ، وبهمزة وصل وتشديد المثناة الفوقية ، أى مشيت ورائه (و) قد (خرج لحاجته فكان لا يلتفت) ورائه ، وهذه كانت حالته الشريفة فى مشيه (فدنوت) أى قربت (منه) لأستأنس به كما فى رواية الإسماعيلى ، وزاد فقال : من هذا؟ فقلت : أبو هريرة (فقال ابغنى) من الثلاثى ، أى اطلب لى ، يقال : ابغيتك الشيء أى طلبته لك أو من المزيد ، أى أعنى على الطلب ، يقال : أبغيتك الشيء أى أعتك على طلبه . قال العينى كالحافظ ابن حجر وكلاهما روايتان ، وللأصيلي : فقال إبع لى بهمزة قطع وباللام بدل النون (أحجاراً أستنفض بها) بالجزم والرفع ، والاستنفاض : الاستخراج ، ويكنى به عن الاستنجاة كما قاله المطرزي ، وفى القاموس : استنفضه استخرجه ، وبالحجر استنجى ، وفى الفتح : استفعل من النفض وهو أن يهز الشيء ليطير غباره . قال القرأز : وهذا موضع استنظف أى بتقديم الظاء المشالة على الفاء ، ولكن كذا روى . انتهى . والذى وقع فى الرواية صواب ، ومن رواه بالقاف والصاد فقد صحف (أو قال نحوه) أى نحو هذا اللفظ كاستنجى أو استنظف والتردد من بعض رواته (ولا تأتني) بالجزم على النهى ، ولا تأتيني بإثبات التحتية على النفي (بعظم ولا روث) لأنهما مطعومان للجن ، كما عند البخارى فى المبعث أن أبا هريرة قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أن فرغ : ما بال العظم والروث ؟ قال : هما من طعام الجن . وفى حديث ابن مسعود عند أبى داود أن وفد الجن قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا محمد : إنّه

أمتك عن الاستنجاء بالعظم والروث فإن الله جعل لنا فيه رزقاً ، فنهاهم عن ذلك ، وقال إنه زاد إخوانكم من الجن ، وقيل النهى فى العظم لأنه لزج فلا يتماسك لقطع النجاسة ، وحينئذ فيلحق به كل مافى معناه كالزجاج الأملس أو لأنه لا يخلو غالباً من بقية دسم تعلق به فيكون مأكولاً للناس ، ولأن الروث نجس فيزيد ولا يزيل ، ويلحق به كل نجس ومنتجس . ويؤيده ما رواه الدارقطنى وصححه من حديث أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يستنجى بروث أو عظم وقال إنهما لا يطهران . وفى هذا رد على من زعم أن الاستنجاء بهما يجزئ وإن كان منهياً عنه ، ويلحق بالعظم كل مطعوم للآدمى لحرمته . وقد نبه فى الحديث باقتصاره فى النهى على العظم والروث ، على أن ماسواهما مجزئ ولو كان ذلك مختصاً بالأحجار كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية : لم يكن لتخصيص هذين بالنهى معنى وإنما خصا بالذكر لكثرة وجودهما . وفى الحديث دليل على وجوب اجتناب العظم والروث وعدم الاجترأ بهما .

قال أبو هريرة (فأئنته) صلى الله عليه وآله وسلم (بأحجار بطرف) أى فى طرف (ثيابى فوضعتها إلى جنبه وأعرضت عنه فلما قضى) صلى الله عليه وآله وسلم حاجته (أتبعه) أى ألحقه (بهن) أى أتبع المحل بالأحجار وكفى به على الاستنجاء ، واستنبط منه مشروعية الاستنجاء وهل هو واجب أو سنة ، وبالأول قال الشافعى وأحمد لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاستنجاء بثلاثة أحجار وكل مافيه تعدد يكون واجباً كولوغ الكلب ، وقال مالك وأبو حنيفة رحمه الله والمزنى من الشافعية ، هو سنة ، واحتجوا بحديث أبى هريرة عند أبى داود مرفوعاً : من استجمر فليوتر ، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ... الحديث . قالوا : وهو يدل على انتفاء المجموع لا الإيتار وحده . قال الإمام الشوكانى فى السيل الجرار : وظاهر الأحاديث أنه واجب لاجتماع الأمر به والنهى عن تركه ، وظاهرها أنه يكفى ولا يحتاج بعد ذلك إلى أن يستنجى بالماء بل بمجرد فعل الاستجمار بالأحجار يطهر وإن لم يذهب الأثر إذ قد فعل ما أمر به من استعمال ثلاثة أحجار ، فإن عدل عن الاستجمار إلى الاستنجاء بالماء فهو أطيب وأطهر ، فإن جمع بينهما فقد فعل الأتم الأكمل ، وأما الإيتار بأحجار الاستجمار فليس ذلك إلا سنة ، كما فى حديث : من استجمر فليوتر : من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج . انتهى . وينبغى أن يكون قبل الوضوء اقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم وخروجاً من الخلاف فإنه شرط عند أحمد ، وإن أخره بعد التيمم لم يجزه .

الحديث الخامس عشر

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغَائِطَ ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ فَأَلْتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ وَقَالَ : « هَذَا رِكَسٌ » .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغائط) أى الأرض المطمئنة لقضاء حاجته ، فالمراد به معناه اللغوى (فأمرنى أن آتية بثلاثة أحجار) وفى طلبه الثلاثة دليل على اعتبارها وإلا لما طلبها . وفى حديث سلمان : نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نكتفى بدون ثلاثة أحجار ، كما رواه مسلم وأحمد ، وبه أخذ الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث ، فاشترطوا أن لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الإنقاء إذا لم يحصل بها فيزاد حتى ينقى ، ويستحب حينئذ الإيتار لقوله : من استجمر فليوتر ، وليس بواجب لقوله : فلا حرج ، وهى زيادة حسنة رواها أبو داود ، وبهذا يحصل الجمع بين الروايات فى هذا الباب (فوجدت) أى أصبت (حجرين وألتمست) أى طلبت الحجر (الثالث فلم أجده) أى الحجر (فأخذت روثة) زاد ابن خزيمة فى رواية له فى هذا الحديث أنها كانت روثة حمار ، ونقل التيمى أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير (فأتيته) صلى الله عليه وآله وسلم (بها) أى بالثلاثة (فأخذ الحجرين وألقى الروثة) استدل به الطحاوى على عدم وجوب الثلاث ، قال : لأنه لو كان مشتركاً لطلب ثالثاً ، كذا قال ، وغفل رحمه الله تعالى عما أخرجه أحمد فى مسنده عن ابن مسعود فى هذا الحديث فإن فيه : فألقى الروثة وقال : إنها ركس اثنتى بحجر . ورجاله ثقات أثبات ، كذا فى الفتح ، وزاد القسطلانى : أو أنه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى بطرف أحد الحجرين عن الثالث ، لأن المقصود بالثلاثة أن يمسح بها ثلاث مسحات ، وذلك حاصل ولو بواحد له ثلاثة أطراف . وقد تقدم قريباً البحث فى عدم تيقن الثلاث فليكن منك على ذكر

(وقال هذا ركس) بكسر الراء أى رجس كما فى رواية ابن خزيمة وابن ماجه فى هذا الحديث بالجيم . قال ابن بطلال : لم أر هذا الحرف فى اللغة ، يعنى ركس ، وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه الرد من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة ، قال تعالى : « اركسوا فيها » أى ردوا فكأنه قال : هذا رد عليك . انتهى . قال الحافظ ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء ، وفى رواية الترمذى : هذا ركس ، يعنى نجساً وأغرب النسائى فقال : الركس طعام الجن . قال الحافظ : وهذا إن ثبت فى اللغة مزيج للإشكال وفى القاموس : الركس رد الشيء مقلوباً وقلب أوله على آخره . فإن قلت : ماوجه إتيانه بالروثة بعد أمره صلى الله عليه وآله وسلم له بالأحجار . أجيب بأنه قاس الروث على الحجر بجامع الجمود فقطع صلى الله عليه وآله وسلم قياسه بالفرق أو بإبداء المانع ، ولكنه ما قاسه إلا لضرورة عدم المنصوص عليه . وقد ذكر الشاذكونى أن فى الحديث تدليساً وقال إنه لم يسمع فى التدليس بأخفى منه . وقد رده فى الفتح فليرجع إليه . والحديث يدل على المنع من الاستجمار بالروثة .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً مَرَّةً .

(عن ابن عباس رضى الله عنه قال : توضأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فغسل كل عضو من أعضاء الوضوء (مرة مرة) رواه الجماعة إلا مسلماً . والحديث يدل على أن الواجب من الوضوء مرة ، ولهذا اقتصر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولو كان الواجب مرتين أو ثلاثاً لما اقتصر على مرة . قاله النووي . وقد أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة ، وعلى أن الثلاث سنة . وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة ومرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً ، أو بعض الأعضاء ثلاثاً وبعضها مرتين ، والاختلاف دليل على جواز ذلك كله وأن الثلاث هي الكمال والواحدة تجزئ ^(١) .

الحديث السابع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ .

(عن عبد الله بن زيد) بن عبد ربه صاحب رؤيا الأذان (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ) فغسل أعضاء الوضوء (مرتين مرتين) بالنصب فيهما على المفعول المطلق كالسابق . وفي الباب أحاديث صحاح وحسان وضعاف ، وفيه دليل على أن التوضؤ مرتين يجوز ويجزئ ولا خلاف في ذلك .

(١) قال الشوكاني في الدرر البهية: ويستحب التثليث في غير الرأس .. الخ. وقال في « السيل الجرار » : إن الزيادة على المرة مسنونة غير واجبة . ١ هـ . سيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى .

الحديث الثامن عشر

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ دَعَا بِإِنَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَغَسَلَهُمَا ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَرَهُ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

(عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه دعا بإناء) فيه ماء الوضوء (فأفرغ) أى فصب (على كفيه) إفراغاً (ثلاث مرار) والظاهر أن المراد أفرغ على واحدة بعد واحدة لاعليهما . وقد بين فى رواية أخرى أنه أفرغ بيده اليمنى على اليسرى ثم غسلهما . وقوله غسلهما قدر مشترك بين كونه غسلهما مجموعتين أو متفرقتين ، والراجح ندب غسل الكفين معاً ويدل عليه من هذا الحديث أنه قال : فغسلهما ثلاثاً ، ولو أراد التفريق لقال : غسلهما ثلاثاً ثلاثاً ، وفى رواية الأصيلي وكريمة : ثلاث مرات ، وفيه غسل اليدين قبل إدخالها الإناء ولو لم يكن عقب نوم احتياطاً ، وفيه دليل على أن غسلهما فى أول الوضوء سنة ، قال النووى : وهو كذلك باتفاق العلماء (فغسلهما) أى كفيه قبل إدخالها الإناء (ثم أدخل يمينه فى الإناء) فأخذ منه الماء وأدخله فى فيه ، وفيه الاغتراف باليمين (فمضمض) بأن أدار الماء فى فيه ، وفى رواية : فتمضمض ، والمضمضة : هى أن يجعل الماء فى فيه ثم يديره ثم يمجه ، قال النووى : وأقلها أن يجعل الماء فى فيه ولا يشترط إدارته على المشهور عند الجمهور ، وعند جماعة من أصحاب الشافعى وغيرهم أن الإدارة شرط ، والمعول عليه فى مثل هذا الرجوع إلى مفهوم المضمضة لغة ، وعلى ذلك تبنى معرفة الحق ، والذى فى القاموس وغيره أن المضمضة تحريك الماء فى الفم (واستنشق) بأن أدخل الماء فى أنفه ، وفى رواية : استنشر ، أى أخرج الماء من أنفه بعد الاستنشاق ، فالاستنثار أعم ، قاله فى الفتح ، وقال

ابن الأعرابي : هما واحد ، قال أهل اللغة : هو مأخوذ من النثرة وهى طرف الأنف ، وقال الخطائى : هى الأنف ، والمشهور الأول ، وعن الفراء : يقال نثر الرجل وانتثر واستنثر إذا حرك النثرة فى الطهارة ، واختلف فى الوجوب وعدمه ، فذهب إلى وجوبهما أحمد وداود الظاهرى وغيرهما ، واستدلوا بأدلة صحيحة ذكرها الشوكانى فى النيل وذهب أبو حنيفة رحمه الله وغيره إلى أنهما فرض فى الجنابة وسنة فى الوضوء ، واحتجوا بأدلة ضعاف أجاب عنها الحافظ فى الفتح والشوكانى فى النيل ، وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مانزل إلينا ، فداوم عليهما ولم يحفظ أنه أدخل بهما مرة واحدة ، كما قرره ابن القيم فى الهدى . وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال بعدم وجوبهما . وأورد ابن سيد الناس فى شرح الترمذى الأدلة القاضية بالوجوب من الأحاديث . وبهذا علمت أن المذهب الحق وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار (ثم غسل وجهه ثلاثاً) وكذلك سائر الأعضاء إلا الرأس فإنه لم يذكر فيه العدد ، وحد الوجه من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن طولاً ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضاً ، وفيه تأخير عن المضمضة والاستنشاق . وقد ذكروا أن حكمة ذلك اعتبار أوصاف الماء ، لأن اللون يدرك بالبصر والطعم بالشم والريح بالأنف ، فقدمت المضمضة والاستنشاق وهما واجبان قبل الوجه وهو مفروض احتياطاً للعبادة . وقد أجمع العلماء على أن الواجب غسل الأعضاء مرة واحدة وأن الثلاث سنة لثبوت الاقتصار من فعله صلى الله عليه وآله وسلم على مرة واحدة ومرتين كما تقدم ، واستدل بتم على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء وهو الحق^(١) وقال أبو حنيفة وجماعة أنه غير واجب وأصرح أدلة الوجوب حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ على الولاة ثم قال هذا^(٢) وضوء

(١) قلت : الثابت عن الشارع بفعله وتعليمه هو غسل الأعضاء مقدماً لما قدمه القرآن ومؤخراً لما أخره ، وكذلك الثابت عن الحاكين لوضوئه صلى الله عليه وآله وسلم والمعلمين له ، فهذا هو الوضوء الذى شرعه الله لعباده فى كتابه ، ومن أجاز الوضوء بغير ترتيب فليس بيده دليل ، وأما كون الواو وثم لاتفديد الترتيب أو تفديد فلا احتياج إلى بيانه بعد دوامه واستمراره صلى الله عليه وآله وسلم على هذا الترتيب اهـ . سيد نور الحسن خان .

(٢) ولم يصب من قال إن الإشارة بقوله : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به إلى نفس الفعل لا إلى هيئته وولائه ، فهذه دعوى مجردة عن الدليل بل لإشارة ، إنما هى إلى تلك الهيئة والفعل جيمعاً لا إلى الفعل المجرد . كذا فى « السيل الجرار » سيد نور الحسن خان .

لا يقبل الله الصلاة إلا به ، وفيه مقال (و) غسل (يديه) كل واحدة (إلى) أى مع (المرفقين) بفتح الميم وكسر الفاء وبالعكس لغتان مشهورتان (ثلاث مرار) وفي رواية للبخارى فى الصوم وكذا لمسلم فيها تقديم اليمنى على اليسرى ، وكذا القول فى الرجلين أيضاً (ثم مسح برأسه) ولم يذكر عدداً للمسح كغيره ، فاقترضى الاقتصار على مرة واحدة وهو مذهب أبى حنيفة ومالك وأحمد ، وهو الحق لأن المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل لأن المراد منه المبالغة فى الإسباغ^(١) ، وقد صرح الأحاديث بالمرة ، وفيه دليل على أن السنة الاقتصار فى مسح الرأس على واحدة ، لأن المطلق يصدق بمرة ، وفيه خلاف ، وروى أبو داود من وجهين ، صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره فى حديث عثمان بتثليث مسح الرأس والزيادة من العدل مقبولة ، قاله الحافظ فى الفتح ، قال القسطلانى : وهو مذهب الشافعى كغيره من الأعضاء . وأجيب بأن رواية المسح مرة إنما هى لبيان الجواز . قال الإمام الربانى محمد بن على الشوكانى فى « السيل الجرار » : والأحاديث الصحيحة الكثيرة أن مسح الرأس مرة واحدة ، ولم يثبت فى تثليثه ما يصلح للاحتجاج به . وقد أوضحت ذلك فى شرح المنتقى وذكرت جميع ماورد فى أفراد مسحه وتثليثه ، وتعقبت كل رواية من روايات التثليث ، فليرجع إليه من أراد (ثم غسل رجليه) غسل (ثلاث مرار إلى) أى مع (الكعبين) وهما العظمان المرتفعان عند مفصل الساق والقدم (ثم قال) عثمان رضى الله عنه (قال رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم من توضأ) وضوءاً (نحو وضوءى هذا) أى مثله ، لكن بين نحو ومثل فرق من حيث أن لفظ مثل يقتضى المساواة من كل وجه إلا فى الوجه الذى يقتضى التباين بين الحقيقتين بحيث يخرجان عن الوحدة ، ولفظ نحو لا يقتضى ذلك ، ولعلها استعملت هنا بمعنى المثل مجازاً ولعله لم يترك مما يقتضى المثلية إلا ما لا يقدر فى المقصود . قاله ابن دقيق العيد . قال البرماوى فى شرح العمدة : وإنما حمل نحو على معنى مثل مجازاً أو على جل المقصود ، لأن الكيفية المرتبة عليها ثواب معين

(١) أقول : الأحاديث الصحيحة الكثيرة دالة على أن المسح بالرأس مرة واحدة ولم يثبت فى تثليثه ما يصلح للاحتجاج به فالتثليث سنة إلا فى مسح الرأس ، وقد أوضح الشوكانى فى النيل ما يصرح بهذا . انظر « السيل الجرار » السيد نور الحسن خان .

باختلال شيء منها يختل الثواب المترتب بخلاف مايفعل لامتنال الأمر مثل فعله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه يكتفى فيه بأصل الفعل الصادق عليه الأمر انتهى . ووقع في بعض طرق الحديث بلفظ مثل كما عند البخارى في الرقاق ، وكذا عند مسلم وهو معارض لقول النووى ، إنما قال نحو وضوئى ولم يقل مثل لأن حقيقة مماثلته لايقدر عليها غيره . نعم علمه صلى الله عليه وآله وسلم بحقائق الأشياء وخفيات الأمور لايعلمها غيره ، وحينئذ فيكون قول عثمان مثل بمقتضى الظاهر .

(ثم صلى ركعتين) وفيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء (لا يحدث فيهما نفسه) بشيء من الدنيا ، كما رواه الحكيم الترمذى في كتاب الصلاة له ، وهى في الزهد لابن المبارك أيضاً ، وفي المصنف لابن أبى شيبة ، وحينئذ فلا يؤثر حديث نفسه في أمور الآخرة أو يتفكر في معانى مايتلوه من القرآن وقد كان عمر بن الخطاب يجهز جيشه في صلاته . وقال في الفتح : المراد ماتسترسل النفس معه ، ويمكن المرء قطعه ، لأن قوله يحدث يقتضى تكسباً منه ، فأما مايهجم من الخطرات والوساوس ويتعذر دفعه فذلك معفو عنه . نعم هو بلا ريب دون من سلم من الكل ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما ضمن الغفران لمن راعى ذلك بمجاهدة نفسه من خطرات الشيطان ونفها عنه وتفرغ قلبه . ولاريب أن المتجربين عن شواغل الدنيا الذين غلب ذكر الله تعالى على قلوبهم يحصل لهم ذلك . وروى عن سعد رضى الله عنه أنه قال : ماقت في صلاة فحدثت نفسى فيها بغيرها . قال الزهرى : رحم الله سعداً إن كان لمأموناً على هذا ماظننت أن يكون هذا إلا في نبي . انتهى . وقال النووى : المراد لا يحدثها بشيء من أمور الدنيا ، ولو عرض له حديث فأعرض عنه حصلت له هذه الفضيلة ، لأن هذا ليس من فعله . وقد غفر لهذه الأمة ماحدثت به نفوسها . هذا معنى كلامه . وقال الشوكانى رحمه الله : والحاصل أن الصيغة مشعرة بشيئين : أحدهما أن يكون غير مغلوب بورود الخواطر النفسية ، لأن من كان كذلك لايقال له محدث لانتفاء الاختيار الذى لا بد من اعتباره . ثانيهما : أن يكون مريداً للتحديث طالباً له على وجه التكلف ومن وقع له ذلك هجوماً وبغته لايقال إنه حدث نفسه . انتهى .

وجواب الشرط قوله (غفر له) مبنيًا للمفعول ، وفي رواية : غفر

الله له (ماتقدم من ذنبه) من الصغائر دون الكبائر ، كما في مسلم من التصريح به ، فالمطلق يحمل على المقيد ، وزاد ابن أبي شيبة : وما تأخر ، وفي « نيل الأوطار » رتب هذه المثوبة على مجموع الوضوء الموصوف بتلك الصفة وصلاة الركعتين المقيدة بذلك القيد ، فلا تحصل إلا بمجموعهما ، وظاهره مغفرة جميع الذنوب ، وقيل إنه مخصوص بالصغائر لورود مثل ذلك مقيداً بحديث : الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان كفارات لما بينهما ما اجتنبت الكبائر . انتهى . وعبرة الفتح : ظاهره يعم الكبائر والصغائر ، لكن العلماء خصّوه بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية ، وهو في حق من له كبائر وصغائر ، فمن ليس له إلا صغائر كفرت عنه ، ومن ليس له إلا كبائر ، خفف عنه منها بمقدار ما لصاحب الصغائر ، ومن ليس له صغائر ولا كبائر يزداد في حسناته بنظير ذلك . وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم ، والترتيب في أعضاء الوضوء للإتيان في جميعها بثم ، والترغيب في الإخلاص ، وتحذير من لهى في صلاته بالتفكر في أمور الدنيا من عدم القبول ولا سيما إن كان في العزم على معصية فإنه يحضر المرء في حال صلاته ما هو مشغوف به أكثر من خارجها ، ووقع في رواية للبخارى في الرقاق في آخر هذا الحديث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : لا تغتروا بالاستكثار من الأعمال السيئة بناء على أن الصلاة تكفرها ، فإن الصلاة التي تكفر بها الخطايا هي التي يقبلها الله ، وأنى للعبد الاطلاع على ذلك .

الحديث التاسع عشر

وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا
لَوْلَا آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْوهُ ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ : « لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ فَيُحْسِنُ وُضُوْءَهُ وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ
مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا » . وَالْآيَةُ : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا) .

(وفي رواية أن عثمان رضي الله عنه قال : ألا أحدثكم حديثاً لولا آية)
ثابتة في كتاب الله تعالى (ماحدثكموه) أى ماكنت حريصاً على تحديثكم به
(سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لايتوضأ رجل يحسن وضوءه)
بأن يأتي به كاملاً بآدابه وسننه (ويصلى الصلاة) المفروضة (إلا) رجل
(غفر له ما بينه وبين الصلاة) التى تليها كما فى مسلم : أى من الصغائر (حتى
يصليا) أى يفرغ منها ، فحتى غاية تحصيل المقدر فى الظرف ، إذ الغفران
لا غاية له . وقال فى الفتح : حتى يصليا ، أى يشرع فى الصلاة الثانية . قال
عروة (والآية : إن الذين يكتمون ما أنزلنا) من البينات أى التى فى سورة
البقرة ، إلى قوله : « ويلعنهم اللاعنون » ، كما فى مسلم ، وهذه الآية وإن كانت
فى أهل الكتاب فهى تحت على التبليغ ، ومن ثم استدل بها فى هذا المقام ، لأن
العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على ما عرف فى محله .

الحديث العشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ تَوَضَّأَ فَلَيْسَ تَنْثُرُ ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ .

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه (قال : من توضأ فليستنثر) بأن يخرج مافي أنفه من أذى بعد الاستنشاق لما فيه من تنقية مجرى النفس الذي به تلاوة القرآن وبإزالة مافيه من الثقل تصح مجارى الحروف ، وفيه طرد الشيطان لما عند البخارى في بدء الخلق : إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثاً فإن الشيطان يبيت على خيشومه . والخيشوم : أعلى الأنف ، ونوم الشيطان عليه حقيقة أو على الاستعارة ، لأن ما ينعقد من الغبار ورطوبة الحياشيم قدارة توافق الشياطين ، فهو على عادة العرب في نسبتهم المستخبث والمستبشع إلى الشيطان ، أو ذلك عبارة عن تكسيله عن القيام إلى الصلاة ، ولا مانع من حمله على الحقيقة بل هو الأولى ، وهل مبيته لعموم النائمين أو مخصوص بمن لم يفعل ما يحترس به في منامه ، كقراءة آية الكرسي . وظاهر الأمر فيه للوجوب . وقول العيني : إن الإجماع قائم على عدم وجوبه باطل يرده تصريح ابن بطال بأن بعض العلماء قال بوجوبه ، وعند الجمهور أن الأمر فيه للندب (ومن استجمر) أى مسح محل النجو بالجوار وهي الأحجار الصغار (فليوتر) تقدم الكلام على معنى الإيتار ، وحمله بعضهم على استعمال البخور فإنه يقال تجمر واستجمر ، أى فليأخذ ثلاث قطع من الطيب أو يتطيب ثلاثاً أو أكثر وترأ ، والأول أظهر .

الحديث الحادى والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَنْثُرْ وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ
وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ ،
فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » .

(وعنه) (أى عن أبى هريرة) (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) (وآله) (وسلم قال إذا توضأ) (أى أراد أن يتوضأ) (أحدكم فليجعل فى أنفه) (أى ماء ، كذا فى البخارى من رواية أبى ذر ، وسقط قوله ماء من رواية الأكثرين لدلالة الكلام عليه) (ثم لينثر) (من الثلاثى المجرد ، وفى رواية لينثر من باب الافتعال ، كذا عند أبى ذر والأصيل) (ومن استجمر) (بالأحجار) (فليوتر) (بثلاث أو خمس أو سبع أو غير ذلك ، والواجب الثلاثة لحديث مسلم : لا يستنجى أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار ، فأخذ بهذا الحديث الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث ، فاشتروا أن لا ينقص من الثلاثة ، فإن حصل الإنقاء بها وإلا وجبت الزيادة^(١) واستحب الإيتار إن حصل الإنقاء بشفع للحديث الصحيح : ومن استجمر فليوتر ، وليس بواجب زيادة لأبى داود بإسناد حسن قال ومن لا فلا حرج ، والمدار عند المالكية والحنفية على أن الإنقاء حيث وجد اقتصر عليه ، وقدمنا الراجح فى ذلك نقلاً عن الإمام الحافظ الشوكانى قريباً فراجع (وإذا استيقظ أحدكم من نومه) هكذا عطفه المصنف تبعاً للبخارى ، واقتضى سياقه أنه حديث واحد ، وليس هو كذلك فى الموطأ ، وقد أخرجه أبو نعيم فى المستخرج من الموطأ رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخارى مرفقاً ، وكذا هو فى موطأ يحيى بن بكير وغيره ، وكذا فرقه الإسماعيلي من حديث مالك ، وكذا أخرج مسلم الحديث الأول من طريق

(١) والصحيح أنه إذا فعل ما أمر به من استعمال ثلاثة أحجار فبمجرد الاستجار بالأحجار يظهر ، وإن لم يذهب الأثر فقوله : وجبت الزيادة فى محل الكلام : انظر « السيل الجرار » .
سيد على حسن خان .

ابن عيينة عن أبي الزناد ، والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وعلى هذا فكأن البخاري كان يرى جواز جمع الحديتين إذا اتحد سندهما في سياق واحد ، كما يرى جواز تفريق الحديث الواحد إذا اشتمل على حكيمين مستقلين (فليغسل يده) بالإفراد ، وفي مسلم ثلاثاً (قبل أن يدخلها في وضوئه) ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق : فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها وهي أبين في المراد من رواية الإدخال ، لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه كراهة ، كمن أدخل يده في إناء واسع فاغترف منه بإناء صغير من غير أن تلامس يده الماء ، والظاهر اختصاص ذلك بإناء الوضوء ويلحق به إناء الغسل وكذا باقي الآنية قياساً لكن في الاستحباب من غير كراهة لعدم ورود النهي فيها عن ذلك ، وخرج بذكر الإناء البرك والحياض التي لا تفسد بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها فلا يتناولها النهي (فإن أحدكم لا يدري أين بات يده) من جسده هل لاقت مكاناً طاهراً منه أو نجساً برة أو جرحاً أو أثر الاستنجاء بالأحجار بعد بلل المحل أو اليد بنحو عرق ، ومفهومه أن من درى أين بات يده كمن لف عليها خرقة مثلاً فاستيقظ وهي على حالها إنه لا كراهة . نعم يستحب غسلهما قبل غمسهما في الماء القليل ، فقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم غسلهما قبل إدخالهما في الإناء في حالة اليقظة ، فاستحبابه بعد النوم أولى ، ومن قال كمالك إن الأمر للتعبد لا يفرق بين شك ومتيقن ، والأمر للنذب عند الجمهور لأن الأمر المضمن للشك لا يكون واجباً في هذا الحكم استصحاباً لأصل الطهارة ، وحمله الإمام أحمد على الوجوب في نوم الليل دون النهار لقوله أين بات يده ، لأن حقيقة المبيت تكون في الليل ووقع التصريح به في رواية أبي داود بلفظ : إذا قام أحدكم من الليل ، وكذا عند الترمذي . وأجيب بأن التعليل يقتضي إلحاق نوم النهار بنوم الليل وإنما خص الليل بالذكر للغلبة . واستدل بهذا الحديث على التفرقة بين ورود الماء على النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء ، وهو ظاهر ، وعلى أن النجاسة تؤثر في الماء ، وهو صحيح ، لكن كونها تؤثر بالتنجيس وإن لم يتغير فيه نظر ، لأن مطلق التأثير لا يدل على خصوص التأثير بالتنجيس ، فيحتمل أن تكون الكراهة بالمتيقن أشد من الكراهة بالمظنون . قاله ابن دقيق العيد ، ومراده أنه ليست فيه دلالة قطعية على من يقول إن الماء لا ينجس إلا بالتغير ، ويستفاد

من الحديث استحباب غسل النجاسات ثلاثاً ، لأنه إذا أمر به في المشكوك ، ففي المحقق أولى والأخذ بالوثيقة والعمل بالاحتياط في العبادة والكناية عما يستحيا منه إذا حصل الإفهام بها . واستنبط قوم منه فوائد أخرى ذكرها في الفتح وهذا الحديث أخرجه الستة ، وههنا تنبيه وهو أنه ينبغي للسامع لأقواله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتلقاها بالقبول ودفع الخواطر الرادة لها ، فقد بلغنا أن شخصاً سمع هذا الحديث فقال : وأين تبيت يده منه ؟ فاستيقظ من النوم ويده داخل دبره محشوة ، فتاب عن ذلك وأقلع . قاله القسطلاني .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَدْ قِيلَ لَهُ رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهِلَالَ وَلَمْ تَهْلُ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، فَقَالَ : أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ ، وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا ، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا ، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْبُغُ بِهَا فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا ، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُهْلُ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَحِلَتُهُ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه وقد قيل له) والقائل عبيد بن جريح المدني (رأيتك لاتمس من الأركان) أى أركان الكعبة الأربعة (إلا) الركنين (اليمانيين) تغليباً وإلا فالذى فيه الحجر الأسود عراقى لأنه إلى جهته ، ولم يقع التغليب باعتبار الأسود خوف الاشتباه على جاهل ، وهما باقيان على قواعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومن ثم خصاً أخيراً بالاستلام ، وعلى هذا لو بنى البيت على قواعده عليه السلام الآن استلمت كلها اقتداء به ، ولهذا لما ردّهما ابن الزبير على القواعد استلمهما ، وقد صح استلامهما عن معاوية ، وروى عن الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وظاهر ما فى الحديث هنا انفراد ابن عمر باستلام اليمانيين دون غيره ممن رآهم عبيد ، وأن سائرهم كان يستلم الأربعة ، ثم قال ابن جريح لابن عمر رضى الله عنهما (ورأيتك تلبس) بفتح التاء والباء (النعال السبتية) بكسر السين وسكون الباء التى لا شعر عليها ، من السبت وهو الحلق ، وهو ظاهر جواب ابن عمر الآتى أو هى التى عليها الشعر أو جلد البقر المدبوغ بالقرظ ، والسبت بالضم : نبت يدبغ به أو كل مدبوغ ، أو التى أسبت بالدباغ ، أى لانت ، أو نسبة إلى سوق السبت ، وإنما اعترض

على ابن عمر بذلك لأنه لباس أهل النعيم ، وإنما كانوا يلبسون النعال بالشعر غير مدبوغة ، وكانت المدبوغة تعمل بالطائف وغيره (ورأيتك تصبغ) ثوبك أو شعرك (بالصفرة ورأيتك إذا كنت) مستقراً (بمكة أهل الناس) أى رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول ذى الحجة للإحرام بالحج (إذا رأوا الهلال) أى هلال ذى الحجة (ولم تهل أنت حتى كان يوم التروية) الثامن من ذى الحجة لأنهم كانوا يروون فيه من الماء ليستعملوه فى عرفة شرباً وغيره ، وقيل غير ذلك ، فتهل أنت حينئذ ، والرؤية هنا تحتل البصرية والعلمية (قال عبد الله) بن عمر رضى الله عنهما مجيباً لابن جريج (أما الأركان) الأربعة (فلانى لم أر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يمس) منها (إلا) الركنتين (اليمانيين ، وأما النعال السبئية فلانى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يلبس النعال التى ليس فيها شعر ويتوضأ فيها) أى فى النعل (فأنا أحب أن ألبسها) فيه التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل رجله الشريفتين وهما فى نعليه (وأما الصفرة فلانى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يصبغ بها فأنا أحب أن أصبغ بها) يحتل صبغ ثيابه ، لما فى الحديث المروى فى سنن أبى داود : وكان يصبغ بالورس والزعفران حتى عمامته أو شعره ، لما فى السنن أن يصفر بهما لحيته ، وكان أكثر الصحابة والتابعين يخضب بالصفرة ، ورجح الأول القاضى عياض . وأجيب عن الحديث المستدل به للثانى باحتمال أنه كان يتطيب بهما لا أنه كان يصبغ بهما (وأما الإهلال) بالحج والعمرة (فلانى لم أر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يهل حتى تنبعث به راحلته) أى تستوى قائمة إلى طريقه ، والمراد ابتداء الشروع فى أفعال النسك ، وإليه ذهب الشافعى ومالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : يحرم عقب الصلاة جالساً لحديث الترمذى أنه صلى الله عليه وآله وسلم أهل بالحج حين فرغ من ركعتيه وقال حسن ، وقال آخرون : الأفضل أن يهل من أول يوم من ذى الحجة . ومحل هذه المباحث كتاب الحج . وهذا الحديث خامسى الإسناد ، ورواته كلهم مدنيون ، وفيه رواية الإقران ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى اللباس ، ومسلم وأبو داود فى الحج ، والنسائى فى الطهارة ، وابن ماجه فى اللباس ، ولكل وجهة هو موليها .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْجِبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَنَعُّلِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ .

(عن عائشة رضي الله عنها) أنها (قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه التيمن) لأنه كان يحب الفأل الحسن إذ أصحاب اليمين أهل الجنة ، وزاد البخاري في الصلاة من رواية شعبة : ما استطاع ، فبه على المحافظة على ذلك ما لم يمنع مانع (في تنعله) أى حال كونه لابساً النعل أى الابتداء بلبس اليمين (وترجله) الابتداء بالشق الأيمن في تسريح رأسه ولحيته (و) في (طهوره) بضم الطاء لأن المراد تطهره وتفتح ، أى البداءة بالشق الأيمن في الغسل وباليمنى في اليدين والرجلين على اليسرى ، وفي سنن أبي داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : إذا توضأتم فابدءوا بيمينكم فإن قدم اليسرى كرهه ووضوءه صحيح وأما الكفان والخدان والأذنان فيطهران دفعة واحدة (و) كذا في البخاري من رواية أبي الوقت بإثبات الواو ، وهو من عطف العام على الخاص ولغيره بإسقاطها : كذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه التيمن (في شأنه كله) وتأکید الشأن بقوله كله يدل على التعميم فيدخل فيه نحو : لبس الثوب والسرراويل والخف ودخول المسجد والصلاة على ميمنة الإمام وميمنة المسجد والأكل والشرب والاكنتحال وتقليم الأظفار وقص الشارب ونتف الإبط وحلق الرأس والخروج من الخلاء ، وغير ذلك مما في معناه إلا ما خص بدليل كدخول الخلاء والخروج من المسجد والامتخاط والاستنجاء وخلع الثوب والسرراويل وغير ذلك ، وإنما استحج التياسر فيها ، لأنه من باب الإزالة والقاعدة أن كل ما كان من باب التكريم والتزين فبالتينين وإلا فبالتيسار ، وحلق الرأس من باب التزين لا من باب الإزالة . وقد ثبت الابتداء فيه بالأيمن . قال في الفتح : وحقيقة الشأن ما كان فعلاً مقصوداً وما يستحب فيه التياسر ليس من الأفعال المقصودة بل هي إما تركها وإما غير مقصودة . وهذا كله على تقدير إثبات الواو . وأما على إسقاطها فقله في شأنه كله متعلق يعجبه لا بالتيمن ، أى يعجبه التيمن في شأنه كله ،

التيمن في تنعله إلى آخره أى لا يترك ذلك سفرأ ولا حضرأ ولا في فراغه ولا في شغله ونحو ذلك . وقد بسط القول في ذلك القسطلاني في إرشاد السارى . وفي هذا الحديث الدلالة على شرف اليمين ، وهو سداسى الإسناد ورواته ما بين بصرى وكوفى ، وفيه رواية الابن عن الأب ، وقرنين من أتباع التابعين ، وآخرين من التابعين ، والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى في الصلوات واللباس ، ومسلم في الطهارة ، وأبو داود في اللباس ، والترمذى في آخر الصلاة وقال حسن صحيح ، والنسائى في الطهارة والزينة ، وابن ماجه في الطهارة .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَالْتَمَسَ النَّاسُ الْوُضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوا ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَضُوءٍ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّأُوا مِنْهُ ، قَالَ : فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ حَتَّى تَوَضَّأُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ .

(عن أنس بن مالك) الأنصارى (رضى الله عنه) أنه (قال رأيت)
 أى أبصرت (رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم و) الحال أنه قد (حانت)
 أى قربت (صلاة العصر) وهو بالزوراء كما رواه قتادة عند المؤلف سوق
 بالمدينة (فالتمس) أى طلب (الناس الوضوء) بفتح الواو : الماء الذى يتوضأ به
 (فلم يجلبوه) أى فلم يصيبوا الماء (فأتى) مبنياً للمفعول (رسول الله صلى
 الله عليه) وآله (وسلم بوضوء) بفتح الواو ، أى بإناء فيه ماء ليتوضأ به ،
 وفى رواية ابن المبارك : فجاء رجل بقدر فيه ماء يسير ، وروى المهلب أنه
 كان مقدار وضوء رجل واحد (فوضع رسول الله صلى الله عليه) وآله
 (وسلم فى ذلك الإناء يده) الشريفة الكريمة (وأمر الناس أن) أى بأن
 (يتوضأوا) أى بالتوضيء (منه) أى من ذلك الإناء (قال أنس) رضى الله عنه
 (فرأيت) أى أبصرت (الماء) حال كونه (ينبع) أى يخرج (من تحت)
 وفى رواية : يفور من بين (أصابعه) فتوضأوا (حتى توضأوا من عند آخرهم)
 أى توضأ الناس حتى توضأ الذين عند آخرهم ، وهو كناية عن جميعهم ، قاله
 الكرماني ، أى لم يبق منهم أحد ، والشخص الذى هو آخرهم داخل فى هذا
 الحكم ، لأن السياق يقتضى العموم والمبالغة ، لأن عند هنا بمعنى فى وحتى
 للتدرج ومن للبيان وقيل حتى هنا حرف ابتداء ومن للغاية ، واستنبط من
 هذا الحديث استحباب التماس الماء لمن كان على غير طهارة ، والرد على من
 أنكر المعجزة من الملاحدة ، وفيه أن اغتراف المتوضئ من الماء القليل
 لا يصير الماء مستعملاً ، واستدل به الشافعى على أن الأمر بغسل اليد قبل

إدخالها الإناء ندب لاحتّم^(١) وأن المواساة مشروعة عند الضرورة لمن كان في مائه فضل عن وضوئه . وبقية هذه المباحث محلها علامات النبوة . قال ابن بطلال : حديث نبيع الماء شهده جمع من الصحابة إلا أنه لم يرو إلا من طريق أنس ، وذلك لطول عمره ولطلب الناس علو السند ، كذا قال ، وقال القاضي عياض : هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغفير عن الكافة متصلًا عن جملة من الصحابة بل لم يؤثر عن أحد منهم إنكار ذلك ، فهو ملتحق بالقطعي من معجزاته . انتهى . فانظر كم بين الكلامين من التفاوت . وهذا الحديث من الرباعيات ورجاله ما بين تنيسى ومدنى وبصرى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى في علامات النبوة ، وحرر الحافظ ابن حجر هذا الموضع هناك تحريراً بالغاً ، ومسلم والترمذى في المناقب وقال حسن صحيح ، والنسائى في الطهارة . وبالله التوفيق .

(١) قلت : قد تقدم أن الأمر بغسل اليد قبل إدخالها الإناء سنة لا واجب ، ولا شك في مشروعيته وأما قول من قال بالوجوب فلا وجه : انظر « السيل الجرار » . سيد نور الحسن خان .

الحديث الخامس والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ .

(وعنه) أى عن أنس رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم لما حلق رأسه) الشريفة فى حجة الوداع ، أى أمر الحلاق فحلقة فأضاف الفعل إليه مجازاً ، واختلف فى الذى حلق ، فالصحيح أنه معمر بن عبد الله كما ذكره البخارى رحمه الله ، وقيل هو خراش بن أمية ، والصحيح أن خراشاً كان الحالق بالحديبية (كان أبو طلحة) زيد بن سهل بن الأسود الأنصارى النجارى زوج أم سليم والدة أنس شهد المشاهد كلها المتوفى فى سنة سبعين كأبى هريرة (أول من أخذ من شعره) صلى الله عليه وآله وسلم ، وأخرجه أبو عوانة فى صحيحه ولفظه : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر الحلاق فحلقت رأسه ودفع إلى أبى طلحة الشق الأيمن ثم حلق الشق الآخر فأمره أن يقسمه بين الناس . ورواه مسلم أيضاً باختلاف الألفاظ واتحاد المعنى قال النووى : فيه استحباب البداءة بالشق الأيمن من رأس المخلوق ، وهو قول الجمهور ، خلافاً لأبى حنيفة ، وفيه طهارة شعر الآدمى ، وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا^(١) ، وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وآله وسلم وفيه المواساة بين الأصحاب فى العطية والهدية . قال فى الفتح : أقول وفيه إن المواساة لاتستلزم المساواة ، وفيه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره . انتهى . أقول : وإذا كان مطلق شعر الآدمى طاهراً فالماء الذى يغسل به طاهر ، وقيل إن شعره صلى الله عليه وآله وسلم مكرم لا يقاس عليه غيره . وأجيب بأن الخصوصية لاتثبت إلا بدليل ، والأصل عدمها ، وعورض بما يطول . وقد تمنى عبيدة السلماني التابعى الكوفى أحد الخضرمين فقال : لأن تكون عندى شجرة منه أحب إلى من الدنيا وما فيها . كذا فى البخارى . وهذا الحديث من الخماسيات ورواته ما بين تينسى ومدنى ، وكلهم أئمة أجلاء ، وفيه الإخبار والتحديث والعنونة ، وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن صحيح .

(١) ولبعض العلماء فى أحوال شعراته وتقسيمها وتبريكها رسالة « السيوف المرفهات على أهل الشعرات » . ١ هـ . سيد على حسن خان .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا شَرَبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا» .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه (قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا شرب الكلب) أى ولغ ولو مأذوناً في اتخاذه بطرف لسانه (فى) وفي رواية من (إناء أحدكم فليغسله سبعا) أى سبع مرات لنجاسته المغلظة ، وهذا الأمر يقتضى الفور ، لكن جملة الجمهور على الاستحباب إلا لمن أراد أن يستعمل ذلك الإناء . وقوله : فى إناء أحدكم خرج مخرج الغالب لا للقيّد ، وخرج بقوله شرب ، وكذا ولغ ما إذا كان جامداً ، لأن الواجب حينئذ إلقاء ما أصابه الكلب بفمه ولا يجب غسل الإناء حينئذ إلا إذا أصابه فم الكلب مع الرطوبة ، فيجب غسل ما أصابه فقط سبعاً لأنه إذا كان مافيه جامداً لا يسمى أخذ الكلب منه شرباً ولا ولوغاً كما لا يخفى ، ولم يقع فى رواية مالك التريب ، ولا ثبت فى شيء من الروايات عن أبي هريرة إلا عن ابن سيرين ، والإضافة فى قوله إناء أحدكم ملغى اعتبارها ، لأن الطهارة لا تتوقف على ملك ومفهوم الشرط فى قوله إذا ولغ يقتضى قصر الحكم على ذلك لكن إذا قلنا إن الأمر بالغسل للتنجيس يتعدى الحكم إلى ما إذا لحس أو لعق مثلاً ، ويكون ذكر الولوغ للغالب والقوى من جهة الدليل ، كما قاله النووى فى شرح المهذب اختصاص الغسل سبعاً^(١) بالولوغ ، ولا يلحق بذلك بقية أعضائه كيده ورجله . وفى الحديث دليل على أن حكم النجاسة يتعدى عن محلها إلى ما يجاورها بشرط كونه مائعاً ، وعلى تنجيس المائعات إذا وقع فى جرمها نجاسة ، وعلى تنجيس الإناء الذى يتصل بالمائع ، وعلى أن ورود الماء على النجاسة يخالف ورودها عليه ، لأنه أمر بإراقة الماء لما وردت عليه النجاسة ، وهو حقيقة فى إراقة جميعه وأمر بغسله ، وحقيقته تتأدى بما يسمى غسلاً ، ولو كان ما يغسل به أقل مما أريق . وخالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية فأما المالكية فلم يقولوا بالتريب أصلاً مع إيجابهم التسبيح ، لأن التريب لم يقع فى رواية مالك كما تقدم . قال القرافي منهم : قد صحّت فيه الأحاديث ، فالعجب منهم كيف لم يقولوا بها ، وأطال القول فى ذلك فى الفتح .

(١) فائدة: هذا حكم مختص بولوغه ، وليس فيه ما يدل على نجاسة ذاته كلها لحماً وعظماً ودماً وشعراً وعرقاً ، وإلحاق هذا بالقياس على الولوغ بعيد جداً . كذا فى «السيل الجرار» اه سيد نور الحسن خان .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتِ الْكِلَابُ تُقْبَلُ وَتُدْبَرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَكُونُوا يَرُشُونَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه) أنه (قال كانت الكلاب تقبل وتدبر) حال كونها (في المسجد) النبوى المبنى (فى زمان رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم فلم) يكونوا (يرشون شيئاً من ذلك) بالماء ، وفى ذكر الكون مبالغة ليست فى حذفه ، وكذا فى لفظ الرش حيث اختاره على لفظ الغسل ، لأن الرش ليس فيه جريان الماء ، بخلاف الغسل فإنه يشترط فيه الجريان ، فنفى الرش أبلغ من نفي الغسل ، ولفظ شيئاً أيضاً عام لأنه نكرة فى سياق النفي ، وهذا كله للمبالغة فى طهارة سوره ، إذ فى مثل هذه الصورة الغالب أن لعبه يصل إلى بعض أجزاء المسجد . وأجيب بأن طهارة المسجد متيقنة وما ذكره مشكوك فيه ، واليقين لا يرتفع بالشك ، ثم إذ دلالة لاتعارض دلالة منطوق الحديث الوارد بالغسل من ولوغه . وقد زاد أبو نعيم والبيهقى فى روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن شبيب المذكور فى البخارى موصولا بصريح التحديث قبل قوله تقبل وتبول وبعدها واو العطف ، وكذا أخرجها أبو داود من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد شيخ شبيب بن سعيد المذكور ، وحينئذ فلا حجة فيه لمن استدل به على طهارة الكلاب للاتفاق على نجاسة بولها . قاله ابن المنير ، ولكن يقدر فى نقل الاتفاق القول بأنها تؤكل حيث صح عن نقل عنه ، وأن بول ما يؤكل لحمه طاهر . وقال ابن المنذر المراد أنها كانت تبول خارج المسجد فى مواطنها ثم تقبل وتدبر فى المسجد ، إذ لم يكن عليه فى ذلك الوقت غلق . قال : ويبعد أن تترك الكلاب تنتاب فى المسجد حتى تمتهنه بالبول فيه . والأقرب أن يكون ذلك فى ابتداء الحال على أصل الإباحة . ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الأبواب عليها . ويشير إلى ذلك ما زاده الإسماعيلي فى روايته من طريق ابن وهب فى هذا الحديث عن ابن عمر قال : كان عمر يقول بأعلى صوته : اجتنبوا اللغو

في المسجد . قال ابن عمر : وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت الكلاب ... إلخ . فأشار إلى أن ذلك كان في الابتداء ، ثم ورد الأمر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام ، وبهذا يندفع الاستدلال به على طهارة الكلب . وأما قوله : في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو وإن كان عاماً في جميع الأزمنة لأنه اسم مضاف ، لكنه مخصوص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد . وبهذا الحديث استدلل الحنفية على طهارة الأرض إذا أصابها نجاسة وجفت بالشمس أو الهواء وذهب أثرها . وعليه بوب أبو داود حيث قال : باب طهور الأرض إذا يبت . ورجاله الستة مابين بصرى وأيلي ومدنى وفيه تابعي عن تابعي ، والقول والتحديث والعننة ، وأخرجه أبو داود والإسماعيلي وأبو نعيم .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ مَا لَمْ يُحْدِثْ » .

(وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال العبد في) ثواب (صلاة) لتحقيقها وإلا لامتنع عليه الكلام ونحوه ، قال الكرمانى : نكر صلاة ليشرح بأن المراد نوع صلاته التي ينتظرها وعبرة القسطلانى يشمل انتظار كل واحدة منها (ما كان) أى مادام وهى رواية الكشمينى (فى المسجد ينتظر الصلاة ما لم يحدث) أى ما لم يأت بالحديث ، أى مدة دوام عدم الحدث ، وهو يعم ماخرج من السبيلين وغيره .

وتمام هذا الحديث فقال رجل أعجمى : ما الحدث يا أبا هريرة قال : الصوت ، يعنى الضرطة ونحوها ، وفى رواية أبى داود وغيره : لا وضوء إلا من صوت أو ريح ، فكأنه قال : لا وضوء إلا من ضراط أو فساء ، وإنما خصهما بالذكر دون ما هو أشد منهما لكونهما لا يخرج من المرء غالباً فى المسجد غيرهما ، فالظاهر أن السؤال وقع عن الحدث الخاص وهو المعهود وقوعه غالباً فى الصلاة ، وهذا الحديث من الرباعيات ، ورجاله كلهم مدنيون إلا آدم مع أنه دخل المدينة ، وفيه التحديث والعننة .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلْتُ : أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ فَلَمْ يُعْمِنْ . قَالَ عُثْمَانُ : يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ . قَالَ عُثْمَانُ : سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ وَأَبِيَّ بَنَ كَعْبٍ فَأَمَرُونِي بِذَلِكَ .

(عن زيد بن خالد) المدني الصحابي رضى الله عنه (قال سألت عثمان ابن عفان) رضى الله عنه (قلت أرأيت إذا جامع) الرجل امرأته أو أمته (فلم يعمن) بضم الياء وسكون الميم (قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة) أى الوضوء الشرعى لا اللغوى ، وإنما أمره بالوضوء احتياطاً لأن الغالب خروج المذى من المجمع وإن لم يشعر به (ويغسل ذكره) لتنجسه بالمذى ، وهل يغسل جميعه أو بعضه المتنجس . قال الإمام الشافعى بالثانى ومالك بالأول ، والواو لاتدل على الترتيب بل على مطلق الجمع ، فلا فرق بين أن يغسل الذكر قبل الوضوء أو بعده على وجه لا ينتقض الوضوء معه (قال عثمان) رضى الله عنه (سمعته من النبى صلى الله عليه وآله وسلم) قال زيد (فسألت عن ذلك علياً) أى ابن أبى طالب رضى الله عنه (والزبير) بن العوام (وطلحة) بن عبيد الله (وأبى بن كعب) رضى الله عنهم (فأمروني) وفى رواية فأمروه ، أى المجمع (بذلك) أى بأن يتوضأ ، والمنسوخ من هذا الحديث عدم وجوب الغسل وناسخه الأمر بالغسل^(١) ، وأما الأمر بالوضوء فهو باق لأنه مندرج تحت الغسل ، ولهذا صح الاستدلال به ، والحكمة فى الأمر به قبل أن يجب

(١) وما يؤيد ذلك حديث أبى بن كعب قال : إن الفتيا التى كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بها فى أول الإسلام ثم أمرنا بالاعتسال بعدها . اهـ . كذا فى « الروضة الندية شرح الدرر البهية » اهـ . السيد نور الحسن خان .

الغسل إما لكون الجماع مظنة خروج المذى أو للمامسة الموطوءة ، فدلالتة على المطلوب من هذه الجزئية ، وهى وجوب الوضوء من الخارج المعتاد لا على الجزء الأخير وهو عدم الوجوب فى غير المنسوخ . وقد انعقد الإجماع على وجوب الغسل بعد أن كان فى الصحابة من لا يوجب به إلا بالإنزال كالمذكورين وبعض أصحاب الظاهر . ورجال هذا الحديث أحد عشر رجلاً ما بين كوفى وبصرى ومدنى وفيهم ثلاثة من التابعين وصحبايان يروى أحدهما عن الآخر ، والتحديث والعننة والإخبار والسؤال والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الطهارة ، وكذا مسلم .

الحديث الثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَجَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ » . فَقَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ قُحِطْتَ فَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ » .

(عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك الأنصاري (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل إلى رجل من الأنصار) هو عتبان بكسر العين ابن مالك الأنصاري كما في مسلم ، أو صالح الأنصاري فيما ذكره عبد الغنى بن سعيد ، أو رافع بن خديج كما حكاه ابن بشكوال ، ورجح في الفتح الأول ، ولمسلم : مر على رجل ، فيحمل على أنه مر به فأرسل إليه (فجاء ورأسه يقطر) أى ينزل منه الماء قطرة قطرة من أثر الاغتسال ، وإسناد القطر إلى الرأس مجاز فسال الوادى (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) له (لعلنا) قد (أَعْجَلْنَاكَ) عن فراغ حاجتك من الجماع (فقال) الرجل مقررًا له (نعم) أَعْجَلْتَنِي (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إذا أَعْجَلْتَ بضم الهمزة وكسر الجيم ، وفي رواية الكشميني : عجلت بضم العين وكسر الجيم المخففة ، وفي رواية كذلك مع التشديد (أو قحطت) وفي رواية أقحطت ، وكذا لمسلم ، وفي رواية أقحط بضم الهمزة أى لم ينزل ، استعارة من قحوط المطر وهو انحباسه (فعليك الوضوء) وأو للشك من الراوى أو لتنويع الحكم من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، أى سواء كان عدم الإنزال بأمر خارج عن ذات الشخص أو من ذاته لافرق بينهما فى إيجاب الوضوء لا الغسل لكنه منسوخ . وقد أجمعت الأئمة الآن على وجوب الغسل بالجماع وإن لم يكن معه إنزال ، وهو مروى عن عائشة وأبى بكر وعمر وابنه وعلى وابن مسعود وابن عباس والمهاجرين ، وبه قال الشافعى ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وبعض أصحاب الظاهر والنخعي والثورى . وفى الحديث جواز الأخذ بالقرائن ، وفيه استحباب الدوام على الطهارة لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر عليه تأخير إجابته .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ وَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَهَبَ لِحَاجَةِ لَهُ وَأَنَّ مُغِيرَةَ جَعَلَ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ .

(عن المغيرة) بضم الميم (ابن شعبة) بن مسعود الثقفى الصحابى الكوفى ، أسلم قبل الحديبية وولى إمرة الكوفة ، توفى سنة خمسين على الصحيح ، له فى البخارى أحد عشر حديثاً (رضى الله عنه أنه) أى المغيرة (كان مع رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم فى سفر وأنه ذهب لحاجة له) وأدى عروة معنى كلام أبيه بعبارة نفسه وإلا فكان السياق يقتضى أن يقول قال أبى كنت ، وكذا قوله (وأن مغيرة جعل) أى طفق (يصب الماء عليه وهو يتوضأ فغسل وجهه ويديه) أتى يغسل ماضياً على الأصل (ومسح برأسه) بياء الإلصاق (ومسح على الخفين) أعاد لفظ مسح دون غسل لبيان تأسيس قاعدة المسح ، بخلاف الغسل فإنه تكرير لسابق ، واستدل بهذا الحديث البخارى على الاستعانة فى الوضوء ، لكن من يدعى أن الكراهة مختصة بغير المشقة أو الاحتياج فى الجملة لا يستدل عليه بحديث أسامة لأنه كان فى السفر ، وكذا حديث المغيرة ، ويقاس بالاستعانة على الصب الاستعانة بالغسل والإحضار للماء بجامع الإعانة ، فأما الصب فهو خلاف الأولى لأنه ترفه لا يليق بالمتعبد ، وعورض بأنه إذا فعله الشارع لا يكون خلاف الأولى . والجواب أنه قد يفعله لبيان الجواز فلا يكون فى حقه خلاف الأولى بخلافنا ، وقيل مكروهه ، والأول أولى وأما الاستعانة فى غسل الأعضاء فكروهة قطعاً إلا للحاجة ، وأما إحضار الماء فلا كراهة فيه أصلاً ، قال الحافظ ابن حجر : لكن الأفضل خلافه ، وقال الجلال المحلى : ولا يقال إنها خلاف الأولى . هذا الحديث من السداسيات ورواته ما بين بيكندى وواسطى ومدنى وفيهم ثلاثة من التابعين ، والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الطهارة والحج ، ومسلم فيه أيضاً .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي نَبِيٍّ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا وَهِيَ خَالَتُهُ ، قَالَ : فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الْوَسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا أَنْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَلَسَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنْ مُعَلَّقَةٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ ثُمَّ قَامَ لِيُصَلِّيَ . قَالَ : فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى يَفْتُلُهَا فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ أَوْتَرَ ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى آتَاهُ الْمُؤَذِّنُ فَقَامَ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مَا لَيْسَ فِي الْآخِرِ .

(عن) عبد الله (بن عباس) رضى الله عنهما (أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم وهي خالته فاضطجعت) أى وضعت جنبى بالأرض ، وكان أسلوب الكلام أن يقول اضطجع مناسبة لقوله بات ، أو يقول بت مناسبة لقوله اضطجعت ، لكنه سلك مسلك التفنن الذى هو نوع من الالتفات أو يقدر ، قال فاضطجعت (فى عرض الوسادة) بفتح العين وهو المشهور ، وقال النووى : هو الصحيح ، وبالضم حكاه البرماوى والعينى وابن حجر وأنكره أبو الوليد الباجى نقلا ومعنى ، لأنه بالضم بمعنى الجانب ، وهو لفظ مشترك ، والجواب أنه لما قال فى طولها تعين المراد ، وقد صححت به الرواية عن جماعة منهم الداودى والأصيلى فلا وجه لإنكاره (واضطجع رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم وأهله) زوجته أم المؤمنين

ميمونة (في طولها) أى الوسادة (فنام رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم حتى انتصف الليل أو قبله) أى قبل انتصافه (بقليل أو بعده) أى بعد انتصافه (بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم فجلس) حال كونه (يمسح النوم عن وجهه) الشريف (بيده) الكريمة بالإفراد ، أى يمسح بيده عينيه من باب إطلاق اسم الحال على المحل ، لأن المسح لا يقع إلا على العين والنوم لا يمسح ، أو المراد مسح أثر النوم من باب إطلاق اسم السبب على المسبب . قاله ابن حجر ، وتعقبه العيني بأنه أثر النوم من النوم لأنه نفسه ، والجواب إن الأثر غير المؤثر ، فالمراد هنا ارتخاء الجفون من النوم ونحوه (ثم قرأ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العشر الآيات) من إضافة الصفة للموصوف واللام تدخل في العدد المضاف نحو الثلاثة الأثواب (الخواتيم من سورة آل عمران) التى أولها : « إن في خلق السموات والأرض » إلى آخر السورة . قال ابن بطال ومن تبعه : فيه دليل على ردّ من كره قراءة القرآن على غير طهارة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يتوضأ^(١) وتعقبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع على أن النوم في حقه ينقض وليس كذلك لأنه قال : تنام عيناى ولا ينام قلبي ، وأما كونه توضأ عقب ذلك فلعله جدد الوضوء أو أحدث بعد ذلك فتوضأ . وقد سبق الإسماعيلي إلى معنى ما ذكره ابن المنير . وأجيب بأن الأصل عدم التجديد وغيره . وعورض بأن هذا عند قيام الدليل على ذلك وهنا قام الدليل بأن وضوءه لم يكن لأجل الحدث وهو قوله : تنام عيناى ولا ينام قلبي . وحينئذ يكون تجديد وضوءه لأجل طلب زيادة النور حيث قال : الوضوء على الوضوء نور على نور (ثم قام إلى شن معلقة) هى القرية الخلقية من آدم ، وجمعه

(١) قلت : حديث على عليه السلام عند أحد وأهل السنن وغيرهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنابة ، قد صححه جماعة من الحفاظ ، وفي بعض ألفاظ الحديث : كان يقرأ القرآن في كل حال إلا الجنابة ، ولهذا الحديث شواهد تقويه ، فقول ابن بطال صحيح في نفسه مع قطع النظر عن ثبوت جواز قراءة القرآن من هذا الحديث ، اللهم إلا أن يقال إن ابن المنير إنما تعقبه في خصوص هذا الاستنباط والمسألة مصرحة في «السيل الجرار» ١ هـ . سيد نور الحسن خان سلمه الله تعالى .

شنان بكسر أوله ، وذكره باعتبار لفظه ، أو الأدم أو الجلد ، وأنث الوصف باعتبار القربة . قال الخطابي : الشن : القربة التي تبدت للبلاء (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم (منها فأحسن وضوءه) أى أتمه بأن أتى بمندوباته، ولا يعارض هذا قوله في باب تخفيف الوضوء : وضوءاً خفيفاً ، لأنه يحتمل أن يكون أى بجميع مندوباته مع التخفيف أو كان كل منهما في وقت (ثم قام) صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى قال ابن عباس) رضى الله عنه (فقامت فصنعت مثل ما صنع) صلى الله عليه وآله وسلم (ثم ذهب فقمت إلى جنبه) الأيسر (فوضع يده اليمنى على رأسى) أى فأدرانى على يمينه (وأخذ بأذنى اليمنى) حال كونه (يفتلها) أى يدلکها تنبيهاً عن الغفلة عن أدب الائتتام وهو القيام على يمين الإمام إذا كان الإمام وحده ، أو تأنيساً له لكونه ذلك كان ليلاً (فصلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين) (١) المجموع اثنتا عشرة ، وهو يقيد المطلق في قول البخارى في باب التخفيف : فصلى ما شاء الله (ثم أوتر) بواحدة أو بثلاث، وفيه بحث يطول (ثم اضطجع) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى أتاه المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج) من الحجرة إلى المسجد (فصل الصبح) بأصحابه رضى الله عنهم (وقد تقدم هذا الحديث وفي كل منهما ما ليس في الآخر) كما يلوح من مطاوى فحاويهما ، ويؤخذ من هذا الحديث استحباب التهجد وقراءة العشر الآيات عند الانتباه من النوم ، وأن صلاة الليل مثنى مثنى ، وهو من خماسياته ، ورجاله مديون ، وفيه التحديث بصيغة الأفراد والجمع والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة وفي الوتر وفي التفسير ، ومسلم في الصلاة وأبو داود ، وأخرجه ابن ماجه في الطهارة ، وروى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الحديث ، لكنه على غير شرط المصنف .

(١) وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى صلاة الليل على أنحاء مختلفة، فتارة يصلى ركعتين ركعتين ثم يوتر بركعة ، وتارة يصلى أربعاً أربعاً ، وتارة يجمع بين زيادة على الأربع ، وذلك كله سنة ثابتة . انظر «الروضة الندية» . ١ هـ . سيد على حسن خان سلمه الله .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِينِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثُمَّ غَسَلَهَا مَرَّتَيْنِ ثُمَّ تَمَضَّمَصَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ .

(عن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه أنه قال له رجل) هو عمرو بن أبي حسن كما سماه البخاري في صحيحه في ثاني الحديث الذي ذكره بعد هذا (أتستطيع أن تريني) أي هل تستطيع الإراءة إيائي ، وفيه ملاطفة الطالب للشيخ وكأنه أراد أن يريه بالفعل ليكون أبلغ في التعليم ، وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعد العهد (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ قال) أي عبد الله بن زيد الأنصاري (نعم) أستطيع أن أريك (فدعا بماء) وفي رواية وهيب عند البخاري : فدعا بتور من ماء (فأفرغ) أي صب من الماء ، وفي رواية : فأكفأ ، وفي لفظ : فكفأ ، وهما لغتان بمعنى ، يقال : كفأ الإناء أو كفأه إذا أماله ، وقال الكسائي : كفأت الإناء كببته وأكفأته أملتة ، والمراد في الموضعين إفراغ الماء من الإناء على اليد ، كما صرح به في رواية مالك (على يديه) بالثنية ، وفي رواية الأربعة : على يده بالإفراد على إرادة الجنس ، وفيه من الأحكام غسل اليدين قبل إدخالها الإناء ولو كان من غير نوم ، والمراد باليدين هنا الكفان لاغير ، كذا في الفتح (فغسل مرتين) وفي رواية الأربعة : فغسل يديه مرتين ، كذا في رواية مالك ، وعند غيره من الحفاظ ثلاثاً ، فهي مقدمة على رواية الحافظ الواحد ، لا يقال إنهما واقعتان لاتحاد مخرجيهما والأصل عدم التعدد ، ولأن في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

توضاً ، وفيه : وغسل يده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً ، فيحمل على أنه وضوء آخر لكون مخرج الحديتين غير متحد (ثم مضمض واستنشق ثلاثاً) أى بثلاث غرفات ، كما في رواية وهيب المذكورة في البخارى في ثانى الحديث المذكور بعد هذا ، وللكشميني : واستنشق ثلاثاً ، والرواية الأولى تستلزم الثانية من غير عكس ، قاله الحافظ ابن حجر ، وعورض بأن ابن الأعرابي وابن قتيبة جعلاهما واحداً (ثم غسل وجهه ثلاثاً) لم تختلف الروايات في ذلك ، ويلزم من استدلال بهذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح أن يستدل به على وجوب الترتيب للإتيان بقوله ثم في الجميع ، لأن كلا من الحكمين يحمل في الآية بينته السنة بالفعل (ثم غسل يديه مرتين مرتين) بالتكرار (إلى) أى مع (المرفقين) بالثنية ، وفي رواية المستملى والحموى : إلى المرفق بالإفراد على إرادة الجنس ، وهو مفصل الذراع والعضد ، وسمى به لأنه يرتفق به في الاتكاء ، ويدخل في غسل اليدين خلافاً لزفر ، لأن إلى في قوله تعالى « إلى المرفقين » بمعنى مع كالحديث ، وقيل إلى تفيد الغاية مطلقاً ، وأما دخولها في الحكم أو خروجها منه فلا دلالة لها عليه وإنما يعلم من خارج ، ولم يكن في الآية وكأن الأيدي متناولة لها فحكم بدخولها احتياطاً . وقال إسحق بن راهويه إلى بمعنى الغاية وبمعنى مع فبينت السنة أنها بمعنى مع ، وقال الشافعي في الأم : لا أعلم خلافاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء : قال في الفتح : فعلى هذا زفر محجوج بالإجماع ، وقد ورد هنا ما يدل على أحدهما وهو أنها بمعنى مع ، ففي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة أنه توضأ حتى أشرع في العضد ، وهكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أدار الماء على مرفقيه ، ثم قال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به . قال في الفتح : وإسناده ضعيف ، وفي رواية للدارقطني من حديث عثمان بإسناد حسن أنه غسل وجهه ويديه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضدين ، وأخرج البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر قال : شهدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فغسل وجهه ويديه حتى جاوز المرفق ، فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً (ثم مسح رأسه) زاد ابن الطباع في روايته : كله ، كما في حديثه المروى عند ابن خزيمة في صحيحه (بيديه) بالثنية (فأقبل بهما وأدبر) بهما ، ولمسح : مسح رأسه كله وما أقبل وما أدبر وصدغيه (بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه

ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه (ليستوعب جهتي الشعر بالمسح ، الظاهر أنه من الحديث وليس مدرجاً من كلام الإمام مالك ، ففيه حجة على من قال : السنة أن يبدأ بمؤخر الرأس إلى أن ينتهي إلى مقدمه ، لظاهر قوله أقبل ، ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب ، وفي رواية للبخاري من رواية سليمان ابن بلال : فأدبر يديه وأقبل ، فلم يكن في ظاهره حجة ، لأن الإقبال والإدبار من الأمور الإضافية ، ولم يعين ما أقبل إليه ولا ما أدبر عنه ، ومخرج الطريقين متحد ، فهما بمعنى واحد ، وعينت رواية مالك البداءة بالمقدم ، فيحمل قوله أقبل على أنه من تسمية الفعل بابتدائه ، أي بدأ بقبل الرأس ، وقيل في توجيهه غير ذلك ، والمشهور عن أوجب التعميم أن الأولى واجبة والثانية سنة ، ومن هنا يتبين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التعميم ، والحديث ورد على الكمال ولا نزاع فيه بدليل أن الإقبال والإدبار لم يذكر في غير هذا الحديث . قال القسطلاني : وقد ثبت وجوب أصل المسح ، فجاحده كافر لأنه قطعي ، واختلف في مقداره ، فجاحده لا يكفر لأنه ظني (ثم غسل رجليه) أطلق الغسل فيهما ولم يذكر فيه تثليثاً ولا ثنية كما سبق في بعض الأعضاء إشعاراً بأن الوضوء الواحد يكون بعضه بمرة وبعضه بمرتين وبعضه بثلاث ، وإن كان الأكمل التثليث في الكل ، ففعله بياناً للجواز والبيان بالفعل أوقع في النفوس منه بالقول وأبعد من التأويل ، وفي رواية وهيب : إلى الكعبين ، والبحث فيه كالبحث في قوله : إلى المرفقين ، والمشهور أن الكعب هو العظم الناشئ عند ملتقى الساق والقدم ، وعن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند مقعد الشراك ، وعن مالك مثله ، والأول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة ، وقد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك ، ومن أوضح الأدلة فيه حديث النعمان ابن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة : فرأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه . واستدل البخاري بهذا الحديث على استيعاب مسح الرأس . قال في الفتح : إنه يدل لذلك ندباً لافرضاً وعلى أنه لا يندب تكريره ، وعلى الجمع بين المضمضة والاستنشاق من غرفة ، وعلى جواز التطهر من آنية النحاس وغيره . ورواة هذا الحديث الستة كلهم مدنيون إلا شيخ البخاري ، وقد دخلها ، وفيه رواية لابن عن الأب والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه المؤلف في الطهارة ، ومسلم فيها ، والترمذي مختصراً ، والنسائي وابن ماجه .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْهَاجِرَةِ فَأَتَى بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوءِهِ فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ ، فَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ .

(عن أبي جحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء وسكون المثناة التحتية ، وهب بن عبد الله السوائي بضم السين والمد ، الثقفى الكوفى (رضى الله عنه) توفى سنة أربع وسبعين ، له فى البخارى سبعة أحاديث (قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بالهاجرة) أى فى وسط النهار عند شدة الحر فى سفر ، وفى رواية إن خروجه كان من قبة حمراء من آدم بالأبطح بمكة (فأتى) بضم الهمزة وكسر التاء (بوضوء) بفتح الواو ، أى بماء يتوضأ به (فتوضأ) منه (فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه) صلى الله عليه وآله وسلم ، أى من الماء الذى بقى بعد فراغه من الوضوء وكأنهم اقتسموه أو كانوا يتناولون ما سأل من أعضاء وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم (فيتمسحون به) تبركاً به لكونه من جسده الشريف المقدس . قال فى الفتح : وفى ذلك دلالة بينة على طهارة الماء المستعمل . انتهى . وزاد القسطلاني : وعلى القول بأن الماء المأخوذ ما فضل فى الإناء بعد فراغه صلى الله عليه وآله وسلم ، فالماء طاهر مع ما حصل له من التشريف والبركة بوضع يده المباركة فيه ، والتمسح تفعل كأن كل واحد منهم مسح به وجهه ويديه مرة بعد أخرى نحو تجرعه ، أى شربه جرعة بعد جرعة ، أو هو من باب التكلف ، لأن كل واحد منهم لشدة الازدحام على فضل وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتعنى لتحصيله كتشجيع وتصبر (فصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر ركعتين والعصر ركعتين) قصراً للسفر (وبين يديه عنزة) بفتحات أقصر من الرمح وأطول من العصا وفيها زج كزج الرمح ، وإنما صلى إليها لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان فى الصحراء . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين عسقلاني وكوفي وواسطي ، وفيه التحديث والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ، وكذا مسلم والنسائي فيها أيضاً .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَقَعَ فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ فَقُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ مِثْلَ زُرِّ الْحَجَلَةِ .

(عن السائب بن يزيد) الكندي من صغار الصحابة كان مع أبيه في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين ، وولد في السنة الثانية من الهجرة ، وخرج مع الصبيان إلى ثنية الوداع لتلقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه من تبوك ، وتوفي بالمدينة سنة إحدى وتسعين ، له في البخارى ستة أحاديث ، رضى الله عنه (قال ذهب) أى مضت (بنى خالتي) تسم (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقالت يا رسول الله إن ابن أختي (علة بالعين المهملة المضمومة بنت شريح) وقع (بفتح الواو وكسر القاف ، أى أصابه وجع في قدميه أو يشتكى لحم رجله من الحفاء لغلظ الأرض والحجارة ، وللكشميين وقع بلفظ الماضى أى وقع في المرض ، وفي رواية وجع مكان وقع بفتح الواو وكسر الجيم ، وعليه الأكثرون ، والعرب تسمى كل مرض وجعاً ، قال السائب (فسح) صلى الله عليه وآله وسلم (رأسى) بيده الشريفة (ودعا لى بالبركة ثم توضعاً فشربت من وضوئه) بفتح الواو ، أى من الماء المتقاطر من أعضائه الشريفة ، وفيه دلالة على طهارة الماء المستعمل (ثم قت خلف ظهره) صلى الله عليه وآله وسلم (فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه) بكسر تاء خاتم أى فاعل الختم وهو الإتمام والبلوغ إلى الآخر ، وبفتحها بمعنى الطابع ، ومعناه الشيء الذى هو دليل على أنه لاني بعده ، وفيه صيانة لنبوته صلى الله عليه وآله وسلم عن تطرق القدح إليها صيانة الشيء المستوثق بالختم ، وفي رواية أحمد من حديث عبد الله بن سرجس في نفخ كفه اليسرى ، والنفخ أعلى الكتف أو العظم الدقيق الذى على طرفه (مثل زر الحجلة) بكسر الزاى وتشديد الراء واحد الأزرار ، والحجلة بفتح المهملة ،

والجيم واحدة الحجال ، وهى بيوت تزين بالثياب والستور والأسرة لها عرى وأزرار ، وفى رواية أحمد من حديث أبي ربيعة التيمي قال : خرجت مع أبي حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأيت على كتفه مثل التفاحة ، فقال أبى : إني طيب ألا أطيبها لك ، قال : طيبها الذى خلقها ، وفى الدلائل لأبى نعيم أنه صلى الله عليه وآله وسلم ولما ولد ذكرت أمه أن الملك غمسه فى الماء الذى أنبعه ثلاث غمسات ثم أخرج صرة من حرير أبيض فإذا فيها خاتم فضرب به على كتفه كالبيضة المكنونة تضىء كالزهرة ، فهذا صريح فى وضعه بعد مولده ، وقيل ولده ، والله أعلم ، وفى كتاب المواهب اللدنية مزيد لذلك ، قال فى الفتح : وقيل المراد بالحجلة الطير وهو يعقوب يقال للأثنى منه حجلة ، وعلى هذا فالمراد بزرها بيضتها ، ويؤيده أن فى حديث آخر مثل بيضة الحمامة ، وأراد البخارى الاستدلال بهذه الأحاديث على من قال بنجاسة الماء المستعمل ، وهو قول أبى يوسف ، وحكى أنه رجع عنه ثم رجع إليه بعد شهرين . وعن أبى حنيفة رحمه الله ثلاث روايات : الأولى طاهر لا يطهور وهو المفتى به عند الحنفية . الثانية : نجس نجاسة خفيفة . الثالثة : نجاسة غليظة . وهذه الأحاديث ترد عليه ، لأن النجس لا يتبرك به . قال ابن المنذر : وفى إجماع أهل العلم على أن البلل الباقى على أعضاء المتوضئ وما قطر منه على ثيابه طاهر دليل قوى على طهارة الماء المستعمل . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بغدادى وكوفى ومدنى ، وفيه التحديث والعنونة والسماع ، وأخرجه البخارى فى صفته صلى الله عليه وآله وسلم وفى الطب والدعوات ، ومسلم فى صفته صلى الله عليه وآله وسلم ، والترمذى فى المناقب وقال حسن غريب من هذا الوجه ، والنسائى فى الطب .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّأُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمِيعًا .

(عن عبد الله بن عمر) ابن الخطاب (رضى الله عنه قال : كان الرجال والنساء) أى الجنس منهما (يتوضأون فى زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جميعاً) أى حال كونهم مجتمعين لامتفرقين ، وظاهره أنهم كانوا يتناولون الماء فى حالة واحدة ، وزاد ابن ماجه عن مالك فى هذا الحديث : من إناء واحد ، وزاد أبو داود عن ابن عمر : ندلى فيه أيدينا وفى صحيح ابن خزيمة عن ابن عمر أيضاً أنه أبصر النبی صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من إناء واحد ، كلهم يتطهرون منه ، وهو محمول على ما قبل نزول الحجاب ، وأما بعده فيختص بالزوجات والمخارم ، وفى قوله : زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة للجواز ، فإن الصحابى إذا قال : كنا نفعل أو كانوا يفعلون فى زمنه صلى الله عليه وآله وسلم يكون حكمه الرفع كما هو الصحيح ، وأما فضل وضوء المرأة فيجوز عند الشافعية الوضوء منه للرجل ، سواء خلت به أم لا من غير كراهة ، وبذلك قال مالك وأبو حنيفة رضى الله عنهما وجهور العلماء ، وقال أحمد وداود : لا يجوز إذا خلت به ، وعن الحسن وابن المسيب كراهة فضلها مطلقاً وهو الحق ، فقد ورد النهى عن الوضوء بفضلها من حديث الحاكم عن ابن عمر أخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان ، وأغرب النووى فقال : اتفق الحفاظ على تضعيفه ورجال إسناد أبى داود ثقات ، ودعوى البيهقى أنه فى معنى المرسل مردودة ، لأن إيهام الصحابى لا يضر ، وقد صرح التابعى بأنه لقيه ، ومن أحاديث الجواز ما أخرجه أهل السنن والدارقطنى وصححه الترمذى وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت : أجنبت فاغتسلت من جفنة ففضلت فضلة فجاء النبی صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل منه ، فقلت له ، فقال : الماء ليس عليه جنابة ، واغتسل منه . هذا لفظ الدارقطنى . وقد أعله قوم بسماك بن حرب راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل

التلقين ، لكن قد رواه عن شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم ، وقول الإمام أحمد إن الأحاديث من الطرفين مضطربة إنما يصار إليه عند تعذر الجمع ، وهو ممكن بأن يحمل النهى على التنزيه والفعل لبيان الجواز جمعاً بين الأدلة ، والله أعلم . ورواة هذا الحديث الأربعة مابين تنيسى ومدنى ، وفيه الإخبار والتحديث والعننة والقول وهو من سلسلة الذهب وهو عند البخارى أصح الأسانيد .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ فَتَوَضَّأَ وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وُضُوئِهِ ، فَعَقَلْتُ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لِمَنِ الْمِيرَاثُ إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ ، فَتَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ .

(عن جابر) بن عبد الله (رضى الله عنه قال جاء رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) حال كونه (يعودنى) زاد البخارى فى الطب ماشياً (وأنا) أى فى حال أنى (مريض لا أعقل) أى لا أفهم شيئاً فحذف مفعوله ليعم ، وله فى الطب : وجدنى قد أنعمى على (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم (وصب على من وضوئه) أى من الماء الذى توضأ به أو مما بقى منه (فعقلت) بفتح القاف (فقلت يا رسول الله لمن الميراث) أى ميراثى ، فأل عوض عن ياء المتكلم ، وعند البخارى فى الاعتصام : كيف أصنع فى مالى ، وهو يؤيد ذلك (إنما يرثنى كلاله) غير ولد ولا والد (فتزلت آية الفرائض) « يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله » إلى آخر السورة ، أو المراد يوصيكم الله أى يأمركم الله ويعهد إليكم فى أولادكم فى شأن ميراثكم ، وهو إجمال تفصيله « للذكر مثل حظ الأنثيين » إلى آخرها ، واستنبط من هذا الحديث فضيلة عيادة الأكابر الأصاغر ، ورواته الأربعة مابين بصرى وكوفى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الطب والفرائض ، وكذا مسلم فيها ، والنسائى وابن ماجه كذلك وفى التفسير والطب .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقَامَ مَنْ كَانَ قَرِيبًا مِنَ الْمَسْجِدِ وَبَقِيَ قَوْمٌ ، فَأَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِخْضَبٍ مِنْ حِجَارَةٍ فِيهِ مَاءٌ فَصَغَّرَ الْمِخْضَبُ أَنْ يَبْسُطَ فِيهِ كَفَّهُ فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ . قِيلَ : كَمْ كُنْتُمْ ؟ قَالَ : ثَمَانِينَ وَزِيَادَةً .

(عن أنس) ابن مالك (رضى الله عنه قال حضرت الصلاة) أى صلاة العصر (فقام من كان قريب الدار إلى أهله) لأجل تحصيل الماء والتوضؤ به ، ولفظ الماتن هنا : من كان قريباً من المسجد ، ولم يذكره فى الفتح ولا الإرشاد (وبقى قوم) عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكونوا على وضوء (فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمخضب) متخذ (من حجارة فيه ماء) قليل (فصغر المخضب أن يبسط فيه كفه) لصغره أى لأن يبسط ، أى لم يسع بسط كفه صلى الله عليه وآله وسلم فيه ، ولالإسماعيلي : فلم يستطع أن يبسط كفه من صغر المخضب ، وهو دال على أن المخضب قد يطلق على الإناء الصغير (فتوضأ القوم) الذين بقوا عنده صلى الله عليه وآله وسلم (كلهم) من ذلك المخضب الصغير (قلنا) وعند الماتن قيل ، وفى أخرى قلت ، وهو من كلام حميد الطويل الراوى عن أنس (كم) نفساً (كنتم قال) كنا (ثمانين) نفساً (وزيادة) على الثمانين ، وهذا الحديث رواه الأربعة مابين مروزى ومصرى ، وفيه التحديث والسماع والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى علامات النبوة ومسلم ولفظهما مختلف .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ وَمَجَّ فِيهِ .

(عن أبى موسى) عبد الله بن قيس الأشعرى (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا بقدح) أى طلب قدحاً (فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ومج) أى صب (فيه) ولا دلالة فيه على الوضوء منه ولا الغسل بضم الغين . ورواة هذا الحديث الخمسة كوفيون ، وفيه ثلاثة مكيون ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى معلقاً فى باب استعمال فضل وضوء الناس .

الحديث الأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمَرِّضَ فِي بَيْتِي فَأْذَنَ لَهُ فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَحُطُّ رَجُلَاهُ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ ، فَكَانَتْ عَائِشَةُ تُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بَعْدَ مَا دَخَلَ بَيْتَهُ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ : هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِتُهُنَّ لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ . فَأَجْلَسَ فِي مِحْضَبٍ لِحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ طَفِقْنَا نَضُبُّ عَلَيْهِ تِلْكَ حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ . فَخَرَجَ إِلَى النَّاسِ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت لما ثقل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) بالضم أى أثقله المرض (واشتد به وجعه استأذن) صلى الله عليه وآله وسلم (أزواجه) رضى الله عنهن (فى أن يمرض) بضم الياء وفتح الراء المشددة ، أى يخدم فى مرضه (فى بيتى فأذن له) بكسر الذال وتشديد النون ، أى أن يمرض فى بيت عائشة ، واستدل به على أن القسم كان واجباً عليه ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك تطيباً لهن (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من بيت ميمونة أو زينب بنت جحش أو ريحانة ، والأول هو المعتمد (بين رجلين تحط) بضم المعجمة (رجلاه فى الأرض بين عباس) عمه رضى الله عنه (ورجل آخر) قال عبيد الله الراوى عن عائشة : فأخبرت عبد الله بن عباس بقول عائشة ، فقال : أتدرى من الرجل الآخر الذى لم تسم عائشة ؟ قلت : لا أدرى . قال : هو على ، وفى رواية : ابن أبى طالب ، وفى رواية مسلم : بين الفضل بن عباس ، وفى أخرى : بين رجلين أحدهما أسامة ، وحينئذ فكان أى العباس أدومهم لأخذ يده الكريمة إكراماً له واختصاصاً به ، والثلاثة يتناوبون الأخذ بيده الأخرى ، ومن ثم صرحت عائشة بالعباس وأبهمت الآخر أو المراد به على ولم تسمه لما كان عندها منه مما يحصل للبشر مما يكون سبباً للإعراض عن ذكر اسمه (وكانت

عائشة تحدث أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال بعد ما دخل بيته)
ولابن عساكر : بيتها ، أى عائشة ، وأضيف إليها مجازاً للملابسة السكنى
فيه (واشتد وجعه هريقوا) من هراق الماء يهريقه هراقة ، وفى رواية :
أهريقوا من إهراق الماء يهرقه إهراقاً أى صبوا (على من سبع قرب) بكسر
القاف وفتح الراء ، جمع قربة وهى ما يستقى به ، قال الخطابي : يشبه أن يكون
خص السبع تبركاً بهذا العدد لأن له دخولا فى كثير من أمور الشريعة وأصل
الخلقة ، وفى رواية للطبرانى فى هذا الحديث من آبار شتى : والظاهر أن ذلك
للتداوى لقوله فى رواية أخرى فى الصحيح : لعلى أستريح فأعهد أى أوصى
(لم تحلل أوكيتهن) جمع وكاء وهو ما يربط به فم القربة (لعلى أعهد)
بفتح الهمزة أى أوصى (إلى الناس وأجلس) صلى الله عليه وآله وسلم ، وفى
رواية : فأجلس بالفاء وكلاهما مبنى للمفعول (فى محضب) بكسر الميم من
نحاس كما فى رواية ابن خزيمة ، وفيه إشارة إلى رد من كره الاغتسال فيه ،
كما ثبت ذلك عن ابن عمر ، وقال عطاء : إنما كره من النحاس ريحه (لحفصة
زوج النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ثم طفقنا) أى جعلنا (نصب عليه من
تلك القرب) السبع (حتى طفق) أى جعل وشرع (يشير إلينا أن قد فعلتن)
ما أمرتكن به من إهراق الماء من القرب المذكورة ، وإنما فعل ذلك لأن الماء
البارد فى بعض الأمراض ترد به القوة والحكمة فى عدم حل الأوكية لكونه
أبلغ فى طهارة الماء وصفائه لعدم مخالطة الأيدى (ثم خرج) صلى الله عليه
وآله وسلم من بيت عائشة (إلى الناس) الذين فى المسجد ، فصلى بهم وخطبهم
كما فى رواية البخارى عن الزهرى فى باب الوفاة النبوية ، واستنبط من
الحديث إراقة الماء على المريض لقصد الاستشفاء به ، ورواته الخمسة ما بين
حمصى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار بصيغة الجمع والإفراد والقول ،
وأخرجه البخارى فى ستة مواضع غير هذا فى الصلاة فى موضعين ، وفى
الهبة والخمس والمغازى : وفى مرضه ، وفى الطب ، ومسلم فى الصلاة ،
والنسائى فى عشرة النساء وفى الوفاة ، والترمذى فى الجنائز .

الحديث الحادى والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ فَأَتَى بِقَدَحٍ رَحْرَاحٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ فَوَضَعَ أَصَابِعَهُ فِيهِ . قَالَ أَنَسٌ : فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى الْمَاءِ يَنْبُعُ مِنْ أَصَابِعِهِ فَحَزَرْتُ مَنْ تَوَضَّأَ مِنْهُ مَا بَيْنَ السَّبْعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ .

(عن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا بإناء من ماء فأتى بقدرح رحراح) بمهمات الأولى مفتوحة بعدها سكون ، أى متسع الفم ، وقال الخطابى : الواسع الصحن ، القريب القعر ، ومثله لايسع الماء للكثير ، فهو أدل على عظم المعجزة ، وعند ابن خزيمة من زجاج بدل رحراح فإن ثبتت روايته فيكون ذكر الجنس والجماعة وصفوا الهيئة ، ويؤيده ما فى مسند أحمد من حديث ابن عباس أن المقوقس أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدحاً من زجاج ، لكم فى إسناده مقال ، كما نبه عليه فى الفتح (فيه شيء) قليل (من ماء فوضع) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أصابعه فيه) أى فى الماء (قال أنس) رضى الله عنه (فجعلت أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه) صلى الله عليه وآله وسلم ، قال أنس (فحزرت) من الحزر بتقديم الزاى على الراء أى قدرت (من توضأ منه ما بين السبعين إلى الثمانين) وفى رواية حميد أنهم كانوا ثمانين وزيادة ، وفى حديث جابر : كنا خمس عشرة مائة ولغيره : زهاء ثلثمائة ، فهى وقائع متعددة فى أماكن مختلفة وأحوال متغيرة ، واستدل الشافعى بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الرأى أن الوضوء مقدر بقدر من الماء معين ، ووجه الدلالة أن الصحابة اغترفوا من ذلك القدح من غير تقدير ، لأن الماء النابع لم يكن قدره معلوماً لهم فدل على عدم التقدير ، ورواة هذا الحديث الأربعة كلهم أجلاء بصريون وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه مسلم فى الفضائل النبوية ، وإيراد البخارى له فى باب الوضوء من النور وجهه إطلاق اسم النور على القدح فاعلمه .

الحديث الثاني والأربعون

وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ .

(وعنه) أى عن أنس بن مالك (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغسل) أى جسده الشريف (أو) كان (يغتسل بالصاع) إناء يسع خمسة أرتال وثلاث رطل بالبغدادى وربما زاد صلى الله عليه وآله وسلم على ما ذكر ، وقال بعض الحنفية : الصاع ثمانية أرتال ، أى كان ربما اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد وربما زاد عليها (إلى خمسة أمداد) فكأن أنساً لم يطلع على أنه استعمل فى الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية ، وقد روى مسلم من حديث عائشة رضى الله عنها أنها كانت تغتسل هى والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد وهو الفرق . قال ابن عينة والشافعى وغيرهما : هو ثلاثة أصع ، وروى مسلم أيضاً من حديثهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل من إناء يسع ثلاثة أمداد ، فهذا يدل على اختلاف الحال فى ذلك بقدر الحاجة ، وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر فى حديث الباب كابن شعبان من المالكية ، وكذا من قال به من الحنفية مع مخالفتهم له فى مقدار المد والصاع ، وحمله الجمهور على الاستحباب ، لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة قدرهما بذلك ، ففى مسلم عن سفينة مثله ، ولأحمد وأبى داود بإسناد صحيح عن جابر مثله ، وفى الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وهذا إذا لم تدع الحاجة إلى الزيادة ، وهو أيضاً فى حق من يكون خلقه معتدلاً ، وإليه أشار البخارى بقوله فى أول كتاب الوضوء ، وكره أهل العلم الإسراف فيه ، وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (و) كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يتوضأ بالمد) الذى هو ربع الصاع . قال القسطلانى : وعلى هذا فالسنة أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد والغسل عن صاع . نعم يختلف باختلاف الأشخاص ، فضئيل الحلقة يستحب له أن يستعمل من الماء قدرأ يكون نسبته إلى جسده كنسبة المد والصاع إلى جسد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

(٢٣ - عون البارى - ج ١)

وسلم ومتفاحشها في الطول والعرض وعظم البطن وغيرها يستحب أن لا ينقص
عن مقدار يكون بالنسبة إلى بدنه كنسبة المد والصاع إلى بدن الرسول صلى الله
عليه وآله وسلم ، وفي حديث أم عمارة عند أبي داود أنه صلى الله عليه وآله
وسلم توضأ فأتى بإناء فيه قدر ثلثي المد . وعنده أيضاً من حديث أنس : وكان
صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بإناء يسع رطلين ويغتسل بالصاع . ولابن
خزيمة وحبان في صحيحيهما والحاكم في مستدركه من حديث ابن زيد أنه
صلى الله عليه وآله وسلم أتى بثلثي مد من ماء فتوضأ فجعل يدلك ذراعيه .
ولمسلم من حديث عائشة : كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
من إناء واحد يسع ثلاثة أمداد . وفي أخرى : كان يغتسل بخمس مكايك
ويتوضأ بمكوك وهو إناء يسع المد . والجمع بين هذه الروايات كما نقله
النووي عن الشافعي رحمه الله أنها كانت اغتسالات في أحوال وجد فيها
أكثر ما استعمله وأقله ، وهو يدل على أنه لاحد في قدر ماء الطهارة يجب
استيفاءه بل القلة والكثرة باعتبار الأشخاص والأحوال كما مر . ورواة هذا
الحديث الأربعة مابين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والسماع .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَأَلَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : نَعَمْ إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعْدٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرُهُ .

(عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه مسح على الخفين)^(١) القويين الطاهرين الملبوسين بعد كمال الطهر السائرين لحل الفرض وهو القدم بكعبيه من كل الجوانب ، وقد تكاثرت الروايات بالطرق المتعددة عن الصحابة رضي الله عنهم الذين كانوا لا يفرقون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سقراً ولا حضراً ، وقد صرح جمع من الحفاظ بتواتره ، وجمع بعضهم روايته فجاوزوا الثمانين ، منهم العشرة المبشرة ، وعن الحسن البصري حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين ، واتفق العلماء على جوازه ، خلافاً للخوارج كتبهم الله تعالى ، لأن القرآن لم يرد به ، وللشيعة قاتلهم الله تعالى ، لأن علياً امتنع منه ، ويرد عليهم صحته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتواتره على قول بعضهم ، وأما ماورد عن علي فلم يرد عنه بإسناد

(١) ويشترط في المسح عليهما أن يكون أدخل رجليه وهما طاهرتان ، وبالجملية فقد تواتر هذا عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم من فعله ، وقوله ، وقال الإمام أحمد : فيه أربعون حديثاً ، وقال ابن أبي حاتم إنه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة أحد وأربعون رجلاً ، وقال ابن منده : ثمانون رجلاً ، ونقل ابن المنذر أن كل من روى منهم إنكاره ، فقد روى عنه إثباته وإنكار أبي هريرة على المسح باطل كما ذكره أحمد ، وما روى عن عائشة وابن عباس فقد أنكره الحفاظ ورووا عنهم خلافاً ، وكذلك ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال : سبق الكتاب الخفين فهو منقطع ، فقد روى عنه مسلم والنسائي القول بالمسح عليهما بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد روى الإمام المهدي في البحر عن علي القول بمسح الخفين ، وقد ورد توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم ، كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل عن المسح على الخفين ، قال : للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوماً . وهذا الحديث في «أعلام الموقعين» انظر «الروضة الندية» لسيدى الوالد دام مجده . السيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى .

موصول يثبت بمثله كما قاله البيهقي ، وقد قال الكرخي : أخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين ، وليس بمندسوخ لحديث المغيرة في غزوة تبوك وهي آخر غزواته صلى الله عليه وآله وسلم والمائدة نزلت قبلها في غزوة المريسيع ، فأمن النسخ للمسح ، ويؤيده حديث جرير رضى الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسخ بعد المائدة ، ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك أنه قال : ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف ، لأن كل من روى عنه منهم إنكاره ، فقد روى عنه أثباته ، وقال ابن عبد البر : لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن مالك ، مع أن الرويات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته . وقال ابن المنذر : اختلف العلماء أيهما أفضل : المسح على الخفين أو نزعهما وغسل القدمين ، والذي أختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض ، قال : وإحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه . انتهى . وقال النووي : صرح جمع من الأصحاب بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة ، كما قالوه في تفضيل القصر على الإتمام (وأن عبد الله بن عمر سأل) أباه (عمر) أى ابن الخطاب كما للأصيلي (عن ذلك) أى عن مسح النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين (فقال) عمر رضى الله عنه (نعم) مسح صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين (إذا حدثك شيئاً سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا تسأل عنه غيره) لثقت به . قال في الفتح : ففيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح إذا اجتمعت في الراوى كانت من جملة القرائن التي إذا حفت خبر الواحد قامت مقام الأشخاص المتعددة ، وقد يفيد العلم عند البعض دون البعض ، وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقف إنما كان عند وقوع ريبة له في بعض المواضع . واحتج به من قال بتفاوت رتب العدالة ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض ، ويمكن إبداء الفارق في ذلك بين الرواية والشهادة ، وفيه تعظيم عظيم من عمر لسعد ، وفيه أن الصحابي قد ينحى عليه من الأمور الجليلة في الشرع ما يطلع عليه غيره . انتهى . وقد أخرج الحديث الإمام أحمد من طريق أخرى عن ابن عمر قال : رأيت سعد ابن أبي وقاص يمسخ على خفيه بالعراق حين توضع ، فأنكرت ذلك عليه ،

فلما اجتمعنا عند عمر قال لى سعد: سل أباك، وذكر القصة ، ورواه ابن خزيمة عن ابن عمر نحوه ، وفيه أن عمر قال : كنا ونحن مع نبينا صلى الله عليه وآله وسلم نمسح على خفافنا لانرى بذلك بأساً وإنما أنكر ابن عمر على سعد مع قدم صحبته وكثرة روايته ، لأنه خفى عليه ما اطلع عليه غيره ، وأنكر عليه مسحه فى الحضر كما هو ظاهر رواية الموطأ من حديث نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها فرآه يمسح على الخفين ، فأنكر ذلك عليه ، فقال له سعد : سل أباك ، فذكر القصة ، وأما فى السفر فقد كان ابن عمر يعلمه ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما رواه ابن أبى خيثمة فى تاريخه الكبير وابن أبى شيبه فى مصنفه من رواية عاصم عن سالم عنه : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على الخفين بالماء فى السفر . ورواه هذا الحديث السبعة ما بين مصرى ومدنى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى وصحابى عن صحابى ، والتحديث بصيغة الجمع والإفراد والعنونة ولم يخرج البخارى فى غير هذا الموضع ، ولم يخرج مسلم فى المسح إلا لعمر ابن الخطاب ، فهذا الحديث من أفراد البخارى ، وأخرجه النسائى فى الطهارة أيضاً .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ .

(عن عمرو بن أمية الضمري) الصحابي المتوفى بالمدينة سنة ستين (رضى الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم يمسح على الخفين) والسنة أن يمسح على أعلاهما بل هو أفضل من المسح على الأسفل لضعف أحاديثه . ورواة هذا الحديث الستة مابين بصرى وكوفى ومدنى ، وفيه ثلاثة من التابعين ، والتحديث والعننة والإخبار ، وأخرجه النسائي وابن ماجه فى الطهارة .

الحديث الخامس والأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ .

(وعنه) أى عن عمرو بن أمية (رضى الله عنه قال : رأيت النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم يمسح على عمامته) بعد مسح الناصية كما فى رواية مسلم : أو بعضها أو على عمامته فقط مقتصرأ عليها (و) كذا رأيت يمسح على (خفيه) أى فى الوضوء ، والاقتصار على المسح على العمامة هو مذهب الإمام أحمد^(١) لكن بشرط أن يعتم بعد كمال الطهارة ومشقة نزاعها بأن تكون محنكة كعائم العرب لأنه عضو يسقط فرضه فى التيمم ، فجاز المسح على حائله ، كالقدمين ووافق أحمد على ذلك الأوزاعى والثورى وأبو ثور وابن خزيمة ، وأقول : الحديث ساكت عن هذه القيود ، فالصواب فى العمل به الاقتصار على ظاهره والمقام من المعارك ، وروى عن أنس أنه مسح على القلنسوة . قال القسطلانى : وتحصل سنة مسح جميع الرأس عندنا بتكميله على العمامة عند عسر رفعها أو عند عدم إرادة نزاعها . وقول الأصبلى : إن ذكر العمامة فى هذا الحديث من الأوزاعى خطأ لأنه زيادة من ثقة غير منافية لغيره فتقبل . ورواة هذا الحديث السبعة مابين مروزى وشامى ومدنى ، فيه التحديث والإخبار والعننة .

(١) والحاصل أنه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحدها وعلى الرأس والعمامة ، والكل صحيح ثابت منصوص معتضد بالسنة الثابتة ، كما بسط ذلك فى « الروضة الندية » فراجعها ، ا هـ . سيد نور الحسن خان .

الحديث السادس والأربعون

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفَّيْهِ فَقَالَ : دَعُهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا .

(عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر) في رجب سنة تسع في غزوة تبوك (فأهويت) أى مددت يدي أو قصدت أو أشرت أو أومأت (لأنزع خفيه) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال دعهما) أى الخفين (فإنى أدخلتهما) أى الرجلين حال كونهما (طاهرتين) من الحدثين ، وللکشمينى : وهما طاهرتان ثم أحدث (فمسح عليهما) ولابنى خزيمة وحبان : أنه صلى الله عليه وآله وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما أى من الحدث بعد اللبس ، لأن وقت المسح يدخل بابتداء الحدث على الراجح ، فاعتبرت مدته منه ، واختار فى المجموع قول أبى ثور وابن المنذر أن ابتداء المدة من المسح ، لأن قوة الأحاديث تعطيه ، وحديث ابني خزيمة وحبان هذا موافق لحديث الباب فى الدلالة على اشتراط الطهارة الكاملة عند اللبس ، ولم يخرج البخارى فى هذا الكتاب ما يدل على توقيت المسح ، وقد قال به الجمهور للحديث الذى قدمته ، ولحديث مسلم وغيره ، وخالف المالكية فى المشهور^(١) عندهم ، فلم يجعلوا للمسح تأقيتاً بأيام مطلقاً ، بل يمسح عليه ما لم يخلعه ، أو يجب على الماسح غسل . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون ، وفيه رواية التابعى الكبير عن التابعى والعنينة والتحديث .

(١) والأحاديث لا دلالة لها على عدم التوقيت ، بل باطقة بالتوقيت ، فلا اعتداد بمخالفة المالكية فى المشهور ، فافهم . اهـ .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْتَرُ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ فَدَعَى إِلَى الصَّلَاةِ فَأَلْقَى السُّكَّينَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

(عن عمرو بن أمية رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يختار من كتف شاة (من كتف شاة) زاد البخاري في الأطعمة من طريق معمر عن الزهري : يأكل منها (فدعى إلى الصلاة) والذي دعاه إليها بلال كما رواه النسائي عن أم سلمة (فألقى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (السكين) وعن الزهري فألقاها والسكين (فصلى ولم يتوضأ) وزاد البيهقي عن أبي اليمان في آخر الحديث : قال الزهري : فذهبت تلك أي القصة في الناس ، ثم أخبر رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونساء من أزواجه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : توضأوا مما مست النار ، قال : فكان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما مست النار ناسخ لأحاديث الإباحة ، لأن الإباحة سابقة . وعرض بحديث جابر قال : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء مما مست النار . رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما لكن قال أبو داود وغيره إن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لا ماقابل النهي ، وأن هذا اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم شاة فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ ، فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء مما مست النار ، وأن وضوءه لصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الأكل من الشاة . وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها : نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرجحنا به أحد الجانبين وارتضى النووي هذا في شرح المذهب ، وقال : وأقرب ما يستريح إليه قول الخلفاء الراشدين وجهاهير الصحابة ومادل عليه الخبر أن هو القول القديم ، وهو وإن كان شاذاً

فى المذهب فهو قوى فى الدليل ، وقد اختاره جماعة من محققى الحديث وأنا ممن اعتقد رجحانه . انتهى . وقال أيضاً : كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين ، ثم استقر الإجماع على أنه لا وضوء مما مست النار إلا ما ذكر من لحوم الإبل . وقال المهلب : كانوا فى الجاهلية قد ألفوا قلة التنظيف ، فأمروا بالوضوء مما مست النار ، فلما تقررت النظافة فى الإسلام وشاعت نسخ الوضوء تيسيراً على المسلمين ، وجمع الخطابى بوجه آخر وهو أن أحاديث الأمر بمحمولة على الاستحباب لاعلى الوجوب ، واستنبط من هذا الحديث جواز قطع اللحم بالسكين ، ورواته الستة ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون ، وفيه التحديث والإخبار والعنعنة ، وليس لعمر بن أمية رواية فى هذا الكتاب إلا هذا ، والحديث فى المسح ، وأخرج البخارى الحديث أيضاً فى الصلاة والجهاد والأطعمة ، والنسائى فى الويلمة ، وابن ماجه فى الطهارة .

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ سُوَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ خَيْبَرَ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاءِ وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَادِ فَلَمْ يُؤْتْ إِلَّا بِالسَّوِيقِ فَأَمَرَ بِهِ فَتُرِيَ فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَكَلْنَا ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

(عن سويد بن النعمان (الأوسى المدني ، صحابي شهد أحداً وما بعدها وليس له في البخارى سوى هذا الحديث ولم يرو عنه سوى بشير بن يسار (رضى الله عنه) وسويد بضم السين وفتح الواو ، ونعمان بضم النون) أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عام خيبر) غير منصرف للعلمية والتأنيث ، وسميت باسم رجل من العماليق اسمه خيبر نزلها (حتى إذا كانوا) الرسول وأصحابه (بالصهباء) بالمد (وهى أدنى) أى أسفل (خيبر) وطرفها مما يلي المدينة ، وعند البخارى فى الأطعمة ، وهى على روحة من خيبر ، وقال أبو عبيد البكرى فى معجم البلدان : وهى على بريد ، وبين البخارى فى موضع آخر من حديث ابن عينة أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت (فصلى) النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وللحموى : نزل فصلى (العصر ثم دعا بالأزواد) جمع زاد وهو ما يؤكل فى السفر ، وفيه جمع الرفقاء على الزاد فى السفر ، وإن كان بعضهم أكثر أكلا ، وفيه حمل الأزواد فى الأسفار ، وإن ذلك لا يقدح فى التوكل ، واستنبط منه المهلب أن الإمام يأخذ المحتكرين بإخراج الطعام عند قلته ليبيعه من أهل الحاجة ، وأن الإمام ينظر لأهل العسكر فيجمع الزاد ليصيب منه من لازاد معه (فلم يؤت إلا بالسويق فأمر به) أى بالسويق (فترى) مبنياً للمفعول ، ويجوز تخفيف الراء ، أى بل بالماء لما لحقه من اليبس (فأكل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) منه (وأكلنا) منه ، وزاد فى رواية : وشربنا أى من الماء أو من مائع السويق (ثم قام إلى) صلاة (المغرب فمضمض) قبل الدخول فى الصلاة (ومضمضنا)

كذلك ، وفائدة المضمضة من السويق وإن كان لا تسم له أنه تحتبس بقاياها بين الأسنان ونواحي الفم فيشغله تتبعه عن أمر الصلاة ، وهذا يدل على استحباب المضمضة بعد الطعام (ثم صلى ولم يتوضأ) بسبب أكل السويق . قال الخطابي : فيه دليل على أن الوضوء مما مست النار منسوخ لأنه متقدم وخير كانت سنة سبع . قلت : لا دلالة فيه لأن أبا هريرة حضر بعد فتح خيبر ، وروى الأمر بالوضوء كما في مسلم ، وكان يفتي به بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واستدل به البخاري على جواز صلاتين فأكثر بوضوء واحد . ورواه هذا الحديث الخمسة كلهم أجلاء فقهاء كبار مدنيون إلا شيخ البخاري ، وفيه رواية تابعي عن تابعي ، والتحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخاري في موضعين من كتاب الطهارة وموضعين في الأطعمة وفي المغاوي والجهاد ، وأخرجه النسائي في الطهارة والوليمة وابن ماجه .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ
عِنْدَهَا كَتِفًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

(عن) أم المؤمنين (ميمونة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل عندها كتفاً) أى لحم كتف (ثم صلى ولم يتوضأ) أى لم يجعله ناقضاً للوضوء ، وهذا الحديث من السادسةيات ، وفيه اسمان مصغران ، وهما تابعيان بكير وكريب ، وفي رجاله ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون ، وفيه الإخبار بالجمع والإفراد والتحديث والعنعنة ، وأخرجه مسلم في الطهارة .

الحديث الخمسون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرَبَ
لَبَنًا فَمَضْمَضَ وَقَالَ إِنَّ لَهُ دَسْمًا .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب لبناً) زاد مسلم : ثم دعا بماء (فمضمض وقال إن له) أى اللبن (دسماً) بفتحين ، وهو بيان لعلّة المضمضة من اللبن ، والدسم ما يظهر على اللبن من الدهن ، ويقاس عليه استحباب المضمضة من كل ما له دسم ، ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف . ورواة هذا الحديث السبعة ما بين مصرى وبلخى ومدنى وهو أحد الأحاديث التى اتفق الشيخان وأبو داود والترمذى والنسائى على إخراجها عن شيخ واحد وهو قتبية ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى فى الطهارة وكذا ابن ماجه .

الحديث الحادى والحمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ فَإِنْ
أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرَى لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسْبُ نَفْسَهُ » .

(عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا نعس أحدكم وهو يصلى فليرقد أى فليتم احتياطاً لأنه علل بأمر محتمل كما سيأتى ، وللنساءى من طريق أيوب عن هشام : فلينصرف أى بعد أن يتم صلاته لا أنه يقطع الصلاة بمجرد النعاس ، خلافاً للمهلب حيث حمله على ظاهره (حتى يذهب عنه النوم) فالنعاس سبب للنوم أو سبب للأمر بالنوم . واختلف هل النوم فى ذاته أنه حدث أو هو مظنة الحدث^(١) فنقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين ، وبه قال لإسحق والحسن والمزنى وغيرهم أنه فى ذاته ينقض الوضوء مطلقاً وعلى كل حال وهيئة لعموم حديث صفوان بن عسال المروى فى صحيح ابن خزيمة إذ فيه : إلا من غائط أو بول ، أو نوم ، فسوى بينهما فى الحكم ، وقال آخرون بالثانى لحديث أبى داود وغيره : العينان وكاء السه فن نام فليتوضأ . واختلف هؤلاء ، فمنهم من قال : لا ينقض القليل ، وهو قول الزهرى ومالك وأحمد فى رواية ، ومنهم من قال : ينقض مطلقاً إلا نوم ممكن مقعدته من مقره فلا ينقض لحديث

(١) قلت : لاشك أن حالة الصلاة حالة مظنة استرخاء الأعضاء وعدم القدرة على دفع ما ينقض به الوضوء ، وقد ثبت فى النوم حديث العين وكاء السه من رواية على ومعاوية مرفوعاً ، وقد حسنه جماعة من الحفاظ ، فجعل النوم مظنة للنقض ، ثم رتب صلى الله عليه وآله وسلم على هذه المظنة الجزم على من نام بأن يتوضأ كما فى بعض الروايات الثابتة ، ولكن وردت أحاديث قاضية بأنه لا ينقض الوضوء بالنوم إلا إذا نام مضطجماً ، وهى تقوى بعضها بعضاً فتكون مقيدة لما ورد فى نقض مطلق النوم ، فلا ينقض الوضوء إلا نوم المضطجع ، وهذا تعرف أنه لا ينقض نوم القاعد ونحوه من لم يكن مضطجماً إلا بخفتين أو خفقات متواليات أو متفرقات ، وعلى هذا يحمل ما ورد أن جماعة من الصحابة كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون ، وأما ما ورد فى بعض الروايات أنهم كانوا يضعون جنوبهم فهو لا يصلح للتمسك به فى معارضة إيجاب الوضوء على من نام مضطجماً ، ثم الاضطجاع لا يستلزم النوم ، على أن رواية : كانوا يضعون ... إلخ ... لم تثبت من وجه يصلح للاحتجاج به . انظر « السيل الجرار » اهـ . السيد نور الحسن خان بهادر سلمه الله .

أنس المروى عند مسلم أن الصحابة كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون ، وحمل على نوم الممكن جمعاً بين الأحاديث . وقال آخرون : لا ينقص النوم الوضوء بحال ، وهو محكى عن أبي موسى الأشعري وابن عمر ومكحول ، ويقاس على النوم الغلبة على العقل بجنون أو إغماء أو سكر ، لأن ذلك أبلغ في الذهول من النوم الذى هو مظنة الحدث على ما لا يخفى (فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لا يدرى لعله يستغفر) أى يريد أن يستغفر (فيسب نفسه) أى يدعو عليها ، وصرح به النسائي فى روايته من طريق أيوب عن هشام ، وجعل ابن أبى جمرة علة النهى خشية أن يوافق ساعة إجابة ، والترجى فى لعل عائد إلى المصلى لا إلى المتكلم به أى لا يدرى أمستغفر أم ساب ، مترجياً للاستغفار ، وهو فى الواقع بضد ذلك . وفى الحديث الأخذ بالاحتياط ، لأنه علل بأمر محتمل ، والحث على الخشوع وحضور القلب للعبادة واجتناب المكروهات فى الطاعات وجواز الدعاء فى الصلاة من غير تقييد بشيء معين . ورواة هذا الحديث الخمسة مدينون إلا شيخ البخارى ، وفيه التحديث والإخبار والعنعنة ، وأخرجه مسلم وأبو داود فى الصلاة .

الحديث الثانى والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
« إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنِمْ حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَقْرَأ » .

(وعن أنس) بن مالك (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال إذا نعس أحدكم) كذا بإثبات الفاعل فى البخارى من رواية الأصيلى وابن عساكر والإسماعيلى ، وعليها جرى الماتن ، وللباقين من رواة البخارى بحذف الفاعل للعلم به ، (فى الصلاة) أى صلاة كانت فريضة أو نافلة (فليمن) أى فليتجوز فى الصلاة ويتمها وينم (حتى يعلم ما يقرأ) أى الذى يقرؤه ، ولا يقال إنما هذا فى صلاة الليل ، لأن الفريضة ليست فى أوقات النوم ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك كما قاله المهلب ، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فيعمل به أيضاً فى الفرائض إن وقع ما أمن بقاء الوقت . وأشار الإسماعيلى إلى أن فى هذا الحديث اضطراباً وليس بصحيح كما ذكره فى الفتح ، ورواته الخمسة بصريون ، وفيه رواية تابعى عن تابعى ، والتحديث والعنعنة ، وأخرجه النسائي فى الطهارة .

الحديث الثالث والخمسون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، قَالَ : وَكَانَ يُجْزَى أَحَدُنَا الْوُضُوءَ مَا لَمْ يُحْدِثْ .

(وعنه) أى عن أنس بن مالك (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة) مفروضة من الأوقات الخمسة^(١) ولفظة كان تدل على المداومة ، فيكون ذلك له عادة ، لكن حديث سويد المذكور فى الباب يدل على أن المراد الغالب ، وفعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك كان على وجه الاستحباب وإلا لما كان وسعه ولا لغيره أن يخالفه ولأن الأصل عدم الوجوب ، وقال الطحاوى : يحتمل أنه كان واجباً عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة أى المروى فى صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم الفتح الصلوات الخمس بوضوء واحد ، وأن عمر رضى الله عنه سأله فقال : عمداً فعلته ، وتعقب بأنه على تقدير القول بالنسخ كان قبل الفتح ، بدليل حديث سويد بن النعمان ، فإنه كان فى خير وهو قبل الفتح بزمان . انتهى . ويحتمل أنه كان يفعله استحباباً ثم خشي أن يظن وجوبه فتركه ليبيان الجواز . قال فى الفتح قلت وهذا أقرب (قال) أى أنس (وكان يجزئ) بضم أوله من أجزأ أى يكفى (أحدنا الوضوء ما لم يحدث) وعند ابن ماجه : وكنا نحن نصلى الصلوات كلها بوضوء واحد ، ومذهب الجمهور أن الوضوء لا يجب إلا من حدث ، وذهب إبراهيم النخعى إلى أنه لا يصلى بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات . وهذا الحديث من السداسيات ورواه ما بين فريابى وكوفى وبصرى .

(١) والحاصل أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ لكل صلاة فى غالب حالاته كما نطقت به الأحاديث ، وتأديته صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات بوضوء واحد وترغيبه فى الوضوء على طهر ، يدلان على أن الأمر بالوضوء عند القيام إلى الصلاة محمول على التنبه أو هو أمر للمحدثين . انظر « السيل الجرار » . السيد نور الحسن خان بهادر . ١ هـ .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ أَوْ مَكَّةَ فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذِّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يُعَذِّبَانِ وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ ثُمَّ قَالَ : بَلَى كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ وَكَانَ الْآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ رَطْبَةٍ فَكَسَرَهَا كِسْرَتَيْنِ فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا ؟ فَقَالَ : لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَنْبَسَا .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحائط (أى بستان من النخل عليه جدار) من حيطان المدينة أو مكة) شك جرير ، وعند البخارى فى الأدب المفرد : من حيطان المدينة بالجزم من غير شك ، ويؤيده رواية الدارقطنى فى إفراده من حديث جابر أن الحائط كان لأم بشر الصحابية الأنصارية لأن حائطها كان بالمدينة ، وفى رواية الأعمش : مر بقبرين ، زاد ابن ماجه : جديدين (فسمع صوت إنسانين) قال ابن مالك : فيه شاهد على جواز إفراد المضاف إلى المثني إذا كان جزء ما أضيف إليه نحو : أكلت رأس شاتين ، والجمع أجود نحو : « فقد صغت قلوبكما » ، وإن كان غير جزئه ، فالأكثر مجيئه بلفظ التثنية نحو : سل الزيدان سيفيهما ، وقد تجتمع التثنية والجمع فى نحو : ظهراهما مثل ظهور الترسين ، وإن أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع كما فى قوله (يعذبان فى قبورهما) لأن استعمال التثنية فى مثل هذا قليل وإن كانت هى الأصل ، ولم يعرف اسم المقبورين المعذبين ولا أحدهما ، فيحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمهما قصداً للستر عليهما وخوفاً من الافتضاح على عادة ستره وشفقته على أمته صلى الله عليه وآله وسلم ، أو سماهما ليحترز غيرهما عن مباشرة ما بأشاره ، وأبهمهما الراوى عمداً لما مر (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعذبان) أى صاحبا القبرين (وما يعذبان فى

كبير) تركه عليهما . قال ابن مالك : فيه شاهد على ورود في للتعليل ، وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : عذبت امرأة في هرة . قال : وخفي ذلك على أكثر النحويين مع وروده في القرآن كقوله تعالى : « لمسكم فيما أخذتم » وفي الحديث وفي الشعر فذكر شواهد . انتهى (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بلى) إنه كبير من جهة المعصية أو ظن أن ذلك غير كبير فأوحى إليه في الحال بأنه كبير فاستدرك ، وقال البغوى وغيره ، ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة أنه ليس بكبير في مشقة الاحتراز ، أى كان لا يشق عليهما الاحتراز عن ذلك . والكبيرة : هى الموجبة للحد ، أو مافيه وعيد شديد . قال الداودى وابن العربى : كبير المننى بمعنى أكبر ، والمثبت واحد الكبائر ، أى ليس ذلك بأكبر الكبائر كالقتل مثلاً وإن كان كبيراً فى الجملة ، وقيل المعنى ليس بكبير فى الصورة ، لأن تعاطى ذلك يدل على الدناءة والحقارة وهو كبير فى الذنب ، وقيل : ليس بكبير فى اعتقادها أو فى اعتقاد المخاطبين ، وهو عند الله كبير ، كقوله تعالى : « ويحسبونه هيناً ، وهو عند الله عظيم » وقيل : ليس بكبير فى مشقة الاحتراز ، أى كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك ، السياق ، فإنه وصف كلا منهما بما يدل على تجدد ذلك منه واستمراره عليه للإتيان بصيغة المضارعة بعد حرف كان ، والله أعلم . وعند ابن حبان فى صحيحه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه : يعذبان عذاباً شديداً فى ذنب هين . واستدل به ابن بطال على أن التعذيب لا يختص بالكبائر بل قد يقع على الصغائر (كان أحدهما لا يستتر من بوله) من الاستتار ، أى لا يجعل بينه وبين بوله سترة ، أى لا يتحفظ منه ، وهى بمعنى رواية مسلم وأبى داود من حديث الأعمش يستتره من التنزه وهو الإبعاد ولا يقال إن معنى لا يستتر يكشف عورته ، لأنه يلزم منه أن مجرد كشف العورة سبب للعذاب المذكور لا اعتبار البول ، فيترتب العذاب على مجرد الكشف ، وليس كذلك بل الأقرب حمله على المجاز ويكون المراد بالاستتار التنزه على البول والتوقى منه إما بعدم ملابسته وإما بالاحتراز عن مفسدة تتعلق به كانتقاض الطهارة ، وعبر عن التوقى بالاستتار مجازاً ووجه العلاقة بينهما أن المستتر عن الشيء فيه بعد عنه واحتجاب ، وذلك شبيه بالبعد عن ملابسة البول ، وإنما رجح المجاز وإن كان الأصل الحقيقة ، لأن الحديث يدل على أن للبول بالنسبة إلى

(٢٤ - عون البارى - ج ١)

عذاب القبر خصوصية ، فالحمل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية أولى ، وأيضاً فإن لفظة من لما أضيفت إلى البول وهي لابتداء الغاية حقيقة ، أو ما يرجع إلى معنى ابتداء الغاية مجازاً تقتضى نسبة الاستتار الذى عدمه سبب العذاب إلى البول ، بمعنى أن ابتداء سبب عذابه من البول ، وإذا حمل على كشف العورة زال هذا المعنى . وفى رواية ابن عساكر : لا يستبرى من الاستبراء ، أى لا يستفرغ جهده بعد فراغه منه ، وهو يدل على وجوب الاستنجاء ، لأنه لما عذب على استخفافه بغسله وعدم التحرز منه دل على أن من ترك البول فى مخرجه ولم يستنج منه حقيق بالعذاب (وكان الآخر يمشى بالنميمة) فعيلة من ثم الحديث تنمية إذا نقله عن المتكلم به إلى غيره ، وهى حرام بالإجماع إذا قصد بها الإفساد بين المسلمين . قال ابن دقيق العيد : فأما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو مطلوب . قال فى الفتح : وهو تفسير النميمة بالمعنى الأعم وكلام غيره يخالفه . انتهى . وسبب كونهما كبيرتين أن عدم التنزه من البول يلزم منه بطلان الصلاة وتركها كبيرة بلاشك ، والمشى بالنميمة من السعى بالفساد ، وهو من أقبح القبائح ، ويجب عن استشكال كون النميمة من الصغائر بأن الإصرار عليها المفهوم هنا من التعبير بكان المقتضية له يصير حكمها حكم الكبيرة ، لاسيما على تفسيرها بما فيه وعيد شديد ، ووقع فى حديث أبى بكره عند أحمد والطبرانى بإسناد صحيح : يعذبان وما يعذبان فى كبير ويلى وما يعذبان إلا فى الغيبة والبول بأداة الحصر وهى تنفى كونهما كافرين ، لأن الكافر وإن عذب على ترك أحكام المسلمين فإنه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف ، وبذلك جزم العلاء بن العطار وقال : لا يجوز أن يقال إنهما كانا كافرين لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب عنهما ولا ترجاه لهما . وقد ذكر بعضهم السر فى تخصيص البول والنميمة بعذاب القبر وهو أن القبر أول منازل الآخرة ، وفيه نموذج ما يقع فى القيامة من العقاب والثواب والمعاصى التى يعاقب عليها يوم القيامة ، نوعان : حق لله وحق لعباده ، وأول ما يقضى فيه من حقوق الله تعالى عز وجل : الصلاة ، ومن حقوق العباد : الدماء . وأما البرزخ فيقضى فيه مقدمات هذين الحقين ووسائلهما فقدمة الصلاة الطهارة من الحدث والخبث ، ومقدمة الدماء النميمة ، فيبدأ فى البرزخ بالعقاب عليهما (ثم دعا) صلى الله عليه

وآله وسلم (بجريدة) من جريد النخل وهى التى ليس عليها ورق فأتى بها ، وللأعمش : فدعا بعسيب رطب ، والعسيب هى الجريدة التى لم ينبت فيها خوص فإن نبت فهى السعفة ، وقيل إنه خص الجريد بذلك لأنه بطيء الجفاف (فكسرها كسرتين) بكسر الكاف تثنية كسرة وهى القطعة من الشيء المكسور ، وقد تبين من رواية الأعمش أنها كانت نصفاً ، وفى رواية جرير عنه باثنتين (فوضع) النبى صلى الله عليه وآله وسلم (على كل قبر منهما كسرة) وفى رواية : فغرز ، وهو يستلزم الوضع دون العكس (فقبل له يارسول الله لم فعلت هذا) لم يعين السائل من الصحابة (قال صلى الله عليه وآله (وسلم لعله أن يخفف) بضم أوله وفتح الخاء أى العذاب (عنهما) أى المعذبين (مالم تيسا) بالمشناة الفوقية بالتأنيث باعتبار عود الضمير فيه إلى الكسرتين ، وفتح الباء من باب علم يعلم ، وقد تكسر ، وهى لغة شاذة ، وفى رواية الكشمينى : إلا أن تيسا بحرف الاستثناء ، وللمستملى : إلى أن ييسا بإلى التى للغاية والمشناة التحتيتة بالتذكير باعتبار عود الضمير إلى العودين ، لأن الكسرتين هما العودان أى مدة دوامهما إلى زمن اليبس المحتمل تأقيته بالوحي كما قاله المازرى ، لكن تعقبه القرطبى بأنه لو كان بالوحي لما أتى بحرف الترجى . وأجيب بأن لعل هنا للتعليل أو أنه يشفع لهما فى التخفيف هذه المدة ، كما صرح به فى حديث جابر على أن القصة واحدة ، كما رجحه النووى ، وفيه نظر لما فى حديث أبى بكرة عند أحمد والطبرانى أنه الذى أتى بالجريدة إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وأنه الذى قطع الغصنين فدل ذلك على المغيرة ، ويؤيد ذلك أن قصة الباب كانت بالمدينة وكان معه صلى الله عليه وآله وسلم جماعة ، وقصة جابر كانت فى السفر ، وكان خرج لحاجته فتبعه جابر وحده ، فظهر التغاير بين حديث ابن عباس وحديث جابر ، بل فى حديث أبى هريرة رضى الله عنه المروى فى صحيح ابن حبان مايدل على الثالثة ، ولفظه : أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر بقبر فوقف فقال : اتئوني بجريدتين ، فجعل إحداهما عند رأسه والأخرى عند رجله ، وقال الخطابى : هو محمول على أنه دعا لهما بالتخفيف مدة بقاء النداءة ، لا أن فى الجريدة معنى يخصه ولا أن فى الرطب معنى ليس فى اليابس ، وقد قيل إن المعنى فيه أنه يسبح مادام رطباً فيحصل التخفيف ببركة التسبيح ،

وعلى هذا فيطرد في كل ما فيه رطوبة من الأشجار وغيرها ، وكذلك فيما فيه بركة لذكر ، وتلاوة القرآن من باب الأولى ، وقال الطيبي : الحكمة في كونهما مادامتا رطبتين تمنعان العذاب يحتمل أن تكون غير معلومة لنا كعدد الزبانية . وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد وغيره في القبر عملاً بهذا الحديث . قال الطرطوشي : لأن ذلك خاص ببركة يده . قال في الفتح : وليس في السياق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكريمة بل يحتمل أن يكون أمر به . وقد تأسى بريدة بن الحصيب الصحابي بذلك ، فأوصى أن يوضع على قبره جريدتان ، وهو أولى أن يتبع من غيره ، انتهى . أقول : هذه قضية شخصية وفعل مخصوص لا عموم فيها فلا يقاس عليه وضع الرياحين وغيرها من الأفانين والأوراد على القبور كما يصنعه أهل البدع في هذا الزمان ، وكما اعتاده سكان مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ، ويأتى مزيد لذلك في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . ورواة هذا الحديث الخمسة مابين كوفي ودارمي ومكي ، وفيه التحديث والعننة ، وقد أخرج البخاري الحديث أيضاً في الطهارة في الموضعين وفي الجنائز والأدب والحج ، ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الطهارة ، وكذا النسائي فيها أيضاً وفي التفسير والجنائز .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَبَرَّزَ لِحَاجَتِهِ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَيَغْسِلُ بِهِ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تبرز لحاجته) أى خرج إلى البراز بفتح الموحدة هو اسم للفضاء الواسع ، فكنوا به عن قضاء الحاجة ، كما كنوا عنه بالخلاء لأنهم كانوا يتبرزون في الأمكنة الخالية من الناس (أتيت به ماء فيغسل به) ذكره المقدس وحذف المفعول لظهوره أو للاستحياء عن ذكره ، وقد استدل البخارى بهذا الحديث هنا على غسل البول ، وهو أعم من الاستدلال به على الاستنجاء وغيره فلا تكرار فيه ، وقد ثبتت الرخصة في حق المستحجر ، فيستدل به على وجوب غسل ما انتشر عن المحل . ورواة هذا الحديث الخمسة مابين بغدادى وبصرى وفيه التحديث بصيغة الأفراد والجمع والإخبار والعنونة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الطهارة والصلاة ، ومسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة ، والله أعلم .

الحديث السادس والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَامَ أَعْرَابِيٌّ فِي الْمَسْجِدِ فَبَالَ
فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : دَعُوهُ وَهَرِّقُوا عَلَى
بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُبَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا
مُعَسِّرِينَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قام أعرابي) حكى أبو بكر التاريخي
عن عبد الله بن نافع المدني أنه الأقرع بن حابس التيمي ، وقيل ذو الخويصرة
اليماني (فبال) أى شرع فى البول (فى المسجد) النبوى (فتناوله الناس)
بألسنتهم لأبأيديهم ، وفى رواية أخرى : فزجره الناس ، ولمسلم فقال الصحابة :
معه ميه ، وللبهقي : فصاح الناس به ، وكذا للنسائي وللبخارى فى الأدب :
فثار إليه الناس ، وله فى رواية عن أنس : فقاموا إليه ، وللإسماعيلي : فأراد
أصحابه أن يمنعوه (فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعوه) يبول ،
زاد الدارقطني فى رواية له : عسى أن يكون من أهل الجنة ، فتركوه خوفاً
من مفسدة تنجيس بدنه أو ثوبه أو مواضع أخرى من المسجد أو يقطعه فيتضرر
به (وهريقوا على بوله سجلاً من ماء) السجل : الدلو المملأى ماء لافارغة
أو الدلو الواسعة (أو ذنوباً من ماء) بفتح الذال المعجمة ، وهما بمعنى أو
العظيمة الضخمة ، وحينئذ فعلى الترادف أو للشك من الراوى وإلا فهى للتخيير
والأول أظهر ، فإن رواية أنس لم يختلف فى أنها ذنوب (فإنما بعثتم) حال
كونكم (مبشرين ولم تبعثوا) حال كونكم (معسرين) أكد السابق بنى ضده
تنبيهاً على المبالغة فى اليسر ، وأسند البعث إلى الصحابة رضى الله عنهم على
طريق المجاز لأنه صلى الله عليه وآله وسلم هو المبعوث حقيقة ، لكنهم لما كانوا
فى مقام التبليغ عنه فى حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك ، وقد كان صلى الله
عليه وآله وسلم إذا بعث بعثاً إلى جهة من الجهات يقول : يسروا ولا تعسروا .
وفى هذه الجملة إشارة إلى تضعيف وجوب حفز الأرض ، إذ لو وجب
لزال معنى التيسير وصاروا معسرين ، وأخرج مسلم هذا الحديث مطولاً ،

وزاد فيه ، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعاه فقال له : إن هذه المساجد لاتصلح لشيء من هذا البول ولا القذر إنما هي لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن . وفي هذا الحديث من الفوائد أن الاحتراز من النجاسة كان مقررأ في نفوس الصحابة ، ولهذا بادروا إلى الإنكار بحضرة صلى الله عليه وآله وسلم قبل استئذانه ، ولما تقرر عندهم أيضاً من طلب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واستدل به على جواز التمسك بالعموم إلى أن يظهر التخصيص قال ابن دقيق العيد : والذي يظهر أن التمسك يتحتم عند احتمال التخصيص عند المجتهد ، ولا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك ، لأن علماء الأمصار ما برحوا يفتون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص ، ولهذا القصة أيضاً ، إذ لم ينكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الصحابة ولم يقل لهم نهيتم الأعرابي ، بل أمرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة ، وهو دفع أعظم المفسدين باحتمال أيسرهما ، وتحصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرهما ، وفيه المبادرة إلى إزالة المفسد عند زوال المانع لأمرهم عند فراغه بصب الماء ، وفيه تعيين الماء لإزالة النجاسة ، لأن الجفاف بالرياح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطلب الدلو وفيه أن غسالة النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة ، ويلتحق به غير الواقعة ، لأن البلة الباقية على الأرض غسالة نجاسة ، فإذا لم يثبت أن التراب نقل وعلمنا أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة ، فإذا كانت طاهرة فالمنفصلة أيضاً مثلها لعدم الفارق ، ويستدل به أيضاً على عدم اشتراط نضوب الماء ، لأنه لو اشترط لتوقفت طهارة الأرض على الجفاف ، وكذا لا يشترط عصر الثوب ، إذ لا فارق ، وقال الموفق في المغني بعد أن حكى الخلاف : الأولى الحكم بالطهارة مطلقاً لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشترط في الصب على بول الأعرابي شيئاً وفيه الرفق بالجاهل وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف إذا لم يكن ذلك منه عناداً ولا سيما إن كان ممن يحتاج إلى استتلافه ، وفيه رأفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحسن خلقه ، قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة : فقال الأعرابي بعد أن فقه في الإسلام : فقام إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبى وأمى ، فلم يؤنب ولم يسب ، وفيه تعظيم المسجد وتزجيئه عن الأقدار ، وظاهر الحصر من سياق مسلم في حديث أنس أنه لا يجوز في المسجد شيء غير ما ذكر من الصلاة

وتلاوة القرآن والذكر ، لكن الإجماع على أن مفهوم الحصر منه غير معمول به ، ولا ريب أن فعل غير المذكورات وما في معناها خلاف الأولى ، وفيه أن الأرض تطهر بصب الماء عليها ولا يشترط حفرها خلافاً للحنفية ، واحتجوا فيه بحديث جاء من ثلاث طرق ، أحدها : موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوى ، لكن إسناده ضعيف ، قاله أحمد وغيره . والآخرا مرسلاً ، وهو يلزم من يحتج بالمرسل مطلقاً وكذا من يحتج به إذا اعتضد مطلقاً والشافعى إنما يعتضد عنده إذا كان من رواية كبار التابعين، وكان من أرسل إذا سمى لا يسمى إلا ثقة ، وذلك مفقود فى المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من سندهما . والله أعلم . كذا فى الفتح . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين حمصى ومدنى وبصرى ، وفيه التحديث بالجمع والإخبار به وبالتوحيد والعنونة .

الحديث السابع والخمسون

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِخْصَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَتَتْ بَابَنِي لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَرِهِ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ .

(عن أم قيس) ذكرها الذهبي في تجريدہ في الكنى ولم يذكر لها اسماً ، وعند ابن عبد البر اسمها جذامة وعند السهيلي آمنة (بنت محصن) بكسر الميم وسكون الحاء . وهي أخت عكاشة بن محصن ، وهي من المعمرات المهاجرات الأول ، ولها في البخاري حديثان (رضى الله عنها أنها أتت بابن لها صغير) ذكر (لم يأكل الطعام) لعدم قدرته على مضغه ودفعه لمعدته . وفي الفتح : المراد بالطعام ماعدا اللبن الذي يرتضعه والتمر الذي يحنك به والغسل الذي يلعبه للمداواة وغيرها ، فكان المراد أنه لم يحصل له الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم في حجره) بكسر الحاء وفتحها وسكون الجيم (فبال على ثوبه) أى ثوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فدعا بماء فنضحه) أى رشه بماء عمه وغلبه من غير سيلان ، ولمسلم عن ابن شهاب : فلم يزد على أن نضح بالماء ، وله أيضاً : فرش ، وزاد أبو عوانة في صحيحه : عليه ، ولمسلم أيضاً : فصبه عليه ، ولأبى عوانة أيضاً : فصبه على البول يتبعه إياه (ولم يغسله) لأنه لم يبلغ الإساءة . وروى ابن خزيمة والحاكم وصحاحه : يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ، والنضح ليس بالغسل كما دل عليه كلام أهل اللغة ، ففي الصحاح والمجمل وديوان الأدب والمنتخب لكراع والأفعال لابن طريف والقاموس : النضح الرش . واستدل بعضهم بقوله : لم يغسله ، على طهارة بول الصبي ، وبه قال أحمد وإسحق وأبو ثور ، وحكى عن مالك والأوزاعي ، وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله بعدم الفرق بين الذكر والأنثى في الغسل في بولها ، بدليل أن النضح بمعنى الغسل ، والحديث واللغة يردّه . وفي هذا الحديث من الفوائد النذب إلى حسن المعاشرة والتواضع والرفق بالصغار وتحنيك المولود والتبرك بأهل الفضل وحمل الأطفال إليهم حال الولادة وبعدها ، وحكم بول الغلام والجارية قبل أن يطعما ، وهو مقصود الباب . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين تنيسى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار ، والعننة .

الحديث الثامن والخمسون

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبَّاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائماً ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَجِئْتُهُ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ .

(عن حذيفة) بن اليمان ، واسم اليمان حسيل مصغراً ويقال حسل بكسر ثم سكون ، العبسي بالموحدة ، حليف الأنصار ، صحابي جليل من السابقين ، صح في مسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلمه بما كان وما يكون إلى أن تقوم الساعة ، وأبوه صحابي أيضاً استشهد بأحد ، ومات حذيفة في أول خلافة عليّ سنة ست وثلاثين ، له في البخاري اثنان وعشرون حديثاً (رضى الله عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سباطة) بالضم : مرمى تراب كناسة ، وفي الفتح : هي المزبلة والكناسة تكون بفناء الدور مرفقاً لأهلها وتكون في الغالب سهلة لا يرثد فيها البول على البائل (قوم) من الأنصار ، وهذه الإضافة إضافة اختصاص لملك لأنها لا تخلو عن النجاسة ، وفي رواية أحمد : فتباعدت منه فأدنانى حتى صرت قريباً من عقبيه (فبال) صلى الله عليه وآله وسلم في الكناسة لدمها أى سهولتها حال كونه (قائماً) بيان للجواز ، أو لأنه لم يجد للقعود مكاناً فاضطر للقيام ، أو كان بمأبضه ، وهو باطن ركبته الشريفة ، جرح أو استشفاء من وجع صلبه على عادة العرب في ذلك ، أو أن البول قائماً أحصن للفرج ، فلعله خشى من البول قاعداً مع قربيه من الناس خروج صوت منه ، ولعله كان مشغولاً بأمر المسلمين والنظر في مصالحهم وطال عليه المجلس حتى لم يمكنه التباعد خشية الضرر . وقد أباح البول قائماً جماعة من الصحابة والتابعين والإمام أحمد ، وقال مالك : إن كان في مكان لا يتطير عليه منه شيء فلا بأس به وإلا فكرهه ، وكرهه للتنزيه عامة العلماء (ثم دعا صلى الله عليه وآله وسلم بماء فجئته بماء فتوضأ) به وزاد عيسى بن يونس فيه عن الأعمش ما أخرجه ابن عبد البر في التمهيد بسند صحيح أن ذلك كان بالمدينة ، واستنبط من الحديث جواز البول بالقرب من الديار وأن مدافعة البول مكروهة . ورواة هذا الحديث الخمسة مابين خراساني وكوفي ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في الطهارة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الحديث التاسع والخمسون

وَعَنْهُ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ : فَانْتَبَذْتُ مِنْهُ فَأَشَارَ إِلَيَّ فَجِئْتُهُ فَقُمْتُ
عِنْدَ عَقِبِهِ حَتَّى فَرَغَ .

(وعنه) أى عن حذيفة رضى الله عنه فى (رواية أخرى قال) رأيتنى أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نتماشى فأتى سباطة قوم خلف حائط فقام كما يقوم أحدكم فبال (فانتبذت) أى ذهبت ناحية (منه فأشار إلى) بيده أو برأسه (فجئته) فقال : يا حذيفة استرني ، كما عند الطبرانى من حديث عصمة بن مالك (فقمتم عند عقبه حتى فرغ) وفى إشارته صلى الله عليه وآله وسلم لحذيفة دليل على أنه لم يبعد منه بحيث لا يراه . والمعنى فى إدناء إياه مع استحباب الإبعاد فى الحاجة أن يكون سترأ بينه وبين الناس ، إذ لسباطة إنما تكون فى الأفنية المسكونة أو قريباً منها ولا تكاد تخلو عن مار وإنما انتبذ حذيفة لئلا يسمع شيئاً مما يقع فى الحدث ، فلما بال عليه السلام قائماً وأمن منه ذلك أمره بالقرب منه . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفى ورازى .

الحديث الستون

عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ أَمْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ، كَيْفَ تَصْنَعُ، قَالَ: تَحْتُهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ وَتَنْضَحُهُ وَتُصَلِّي فِيهِ .

(عن أسماء) ذات النطاقين بنت أبي بكر الصديق أم عبد الله بن الزبير ، من المهاجرات ، وكانت عارفة بتعبير الرؤيا ، توفيت سنة ثلاث وسبعين بمكة بعد ابنها عبد الله بأيام ، بلغت مائة سنة لم يسقط لها سن ولم ينكر لها عقل ، لها في البخارى ستة عشر حديثاً (رضى الله عنها قالت جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والمرأة هي أسماء كما وقع في رواية الشافعى بإسناد صحيح على شرط الشيخين ، ولا يبعد أن يبهم الراوى اسم نفسه (فقالت: أَرَأَيْتَ) يارسول الله (إحدانا تحيض) حال كونها (في الثوب) ومن ضرورة ذلك غالباً وصول الدم إليه ، وللبخارى من طريق مالك عن هشام : إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة وأطلقت الرؤية وأرادت الإخبار لأنها سببه ، أى أخبرنى والاستفهام بمعنى الأمر بجامع الطلب (كيف تصنع) به (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (تحته) بضم الحاء أى تفركه وتحكه ، والمراد بذلك إزالة عينه (ثم تقررصه بالماء) أى تفرك الثوب وتقلعه بذلكه بأطراف أصابعها أو بظفرها مع صب الماء عليه ، وفي رواية : تقررصه بتشديد الراء المكسورة . قال أبو عبيد : معنى التشديد تقطعه (وتنضحه) أى تغسله بأن تصب عليه الماء قليلاً قليلاً . قال الخطابى : تحت المتجسد من الدم لتزول عينه ثم تقررصه بأن تقبض عليه بإصبعها ثم تغمره غمراً جيداً وتدلكه حتى ينحل ما تشربه من الدم ثم تنضحه أى تصب عليه ، والنضج هنا الغسل حتى يزول الأثر ، وفي نسخة : ثم تنضحه (وتصلى فيه) وفي هذا الحديث دليل على أن النجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المائعات ، وهذا قول الجمهور ، خلافاً لأبي حنيفة وصاحبيه ، لأن جميع النجاسات بمثابة الدم ولا فرق بينه وبينها إجماعاً ، وفيه أن قليل دم الحيض لا يعنى عنه كسائر النجاسات ، بخلاف سائر الدماء . وعن مالك : يعنى عن قليل الدم ويغسل قليل غيره من النجاسات . وعن الحنفية : يعنى عن قدر الدرهم . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين مكى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة والبيع ، وأبو داود والترمدى وابن ماجه فى الطهارة .

الحديث الحادى والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِحَيْضٍ فَإِذَا أَقْبَلْتَ حَيْضَتُكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرْتَ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّيْ ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : جاءت فاطمة ابنة أبى حبيش) قيس ابن المطلب ، وهى قرشية أسدية (إلى النبي صلى الله عليه وآله) وسلم فقالت يارسول الله إني امرأة أستحاض (أى يستمر بى الدم بعد أيامى المعتادة ، إذ الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة فى غير أوانه والسين فى أستحاض للتحول لأن دم الحيض تحول إلى غير دمه وهو دم الاستحاضة ، كما فى استحجر الطين (فلا أظهر) لدوامه (أفادع) أى أترك الصلاة والعطف على مقدر بعد الهمزة لأن لها صدر الكلام ، أى أكون لى حكم الحائض فأترك (الصلاة) أو أن الاستفهام ليس باقياً بل للتقرير فزالت صدريتها (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم لا (أى لاتدعى الصلاة) وإنما ذلك (بكسر الكاف (عرق) أى دم عرق بكسر العين ، ويسمى العاذل (وليس بحيض) لأنه يخرج من قعر الرحم (فإذا أقبلت حيضتك) بفتح الحاء المرة وبالكسر اسم للدم ، والخرقة التى تستنفر بها المرأة والحالة أو الفتح خطأ والصواب الكسر ، لأن المراد بها الحالة . قاله الخطاى ، وردّه القاضى عياض وغيره ، بل قالوا : الأظهر الفتح ، لأن المراد إذا أقبل الحيض (فدعى الصلاة) أى اتركها . وهذا النهى للتحريم ويقضى فساد الصلاة بالإجماع (وإذا أدبرت) أى انقطعت فالمراد بالإقبال والإدبار هنا ابتداء دم الحيض وانقطاعه (فاغسلى عنك الدم) أى واغتسلى ، والأمر بالاغتسال

مستفاد من أدلة أخرى ، ومفهومه أنها كانت تميز بين الحيض والاستحاضة ،
 فلذلك وكل الأمر إليها في معرفة ذلك (ثم صلى) أول صلاة تدركينها ، وقال
 مالك في رواية : تستظهر بالإمساك عن الصلاة ونحوها ثلاثة أيام على عاداتها
 (ثم توضئ) بصيغة الأمر (لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت) أى وقت
 إقبال الحيض ، وتفصيل حكمه مستوفاة في الكتب المبسطة . ورواة هذا
 الحديث ستة ، وفيه الإخبار والتحديث والعنونة ، وأخرجه مسلم في الطهارة
 وكذا الترمذى والنسائى وأبو داود .

الحديث الثاني والستون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ بَقَعَ الْمَاءُ فِي ثَوْبِهِ .

(وعنها) أى عن عائشة الصديقة (رضى الله عنها قالت : كنت أغسل الجنابة) أى أثرها ، لأن الجنابة معنى فلا تغسل ، أو عبرت بها عن ذلك مجازاً ، أو المراد المنى من باب تسمية الشيء باسم سببه ، فإن وجوده سبب لبعده عن الصلاة ونحوها ، أو أطلقت على المنى اسم الجنابة ، وحينئذ فلا حاجة إلى التقدير بالحذف أو بالمجاز (من ثوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج) من الحجرة (إلى) المسجد لأجل (الصلاة وإن بقع) بضم الباء وفتح القاف ، جمع بقعة ، أى موضع يخالف لونه ما يليه ، أى أثر (الماء في ثوبه) الشريف لأنه خرج مبادراً للوقت ولم يكن له ثياب يتداولها ، ولا بن ماله : وأنا أرى أثر الغسل فيه ، أى لم يحف . ولمسلم من حديث عائشة : كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولابنى خزيمة وحبان بسند صحيح : كانت تحكه وهو يصلى . ويجمع بينهما وبين حديث الباب بحمل الغسل على الندب على القول بطهارة المنى . كما هو مذهب الشافعى وأحمد والمحدثين ، أو غسله لنجاسة الممر ، أو لاختلاطه برطوبة الفرج على القول بنجاسته ، كما هو مذهب أبى حنيفة ومالك رحمهما الله ، وحمل الحنفية الغسل على الرطب ، والفرق على اليابس ، وهو الراجح ، نظراً فى الأدلة ، كما حققنا ذلك فى « مسك الختام شرح بلوغ المرام » . ورواة هذا الحديث الخمسة مابين مروزى ورقى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذى وقال حسن صحيح ، والنسائى وابن ماجه كلهم فى الطهارة .

الحديث الثالث والستون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ نَاسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْنَةَ فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلِقَاحٍ وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا فَانْطَلَقُوا فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسْتَأْقُوا النَّعَمَ فَجَاءَ الْخَبَرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَلَمَّا أَرْتَفَعَ النَّهَارُ جِئَ بِهِمْ فَأَمَرَ بِقَطْعِ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ وَسَمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ .

(عن أنس) ابن مالك (رضى الله عنه قال : قدم أناس) على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من عكل) بضم العين وسكون الكاف قبيلة من تيم الرباب (أو) من (عرينة) مصغراً حتى من بجيلة لامن قضاة وليس عرينة عكلا لأنهما قبيلتان متغايرتان ، لأن عكلا من عدنان وعرينة من قحطان والشك من حماد ، وقال الكرمانى : تريد من أنس ، وقال الداودى : شك من الراوى ، وللبخارى فى الجهاد عن وهب عن أيوب أن رهطاً من عكل ولم يشك ، وله فى الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس أن ناساً من عرينة ولم يشك أيضاً وكذا لمسلم ، وفى المغازى عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة أن ناساً من عكل وعرينة بالواو العاطفة ، قال الحافظ ابن حجر : وهو الصواب ، وقد كان قدومهم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما قاله ابن إسحق بعد قرد وكانت فى جمادى الأولى سنة ست ، وذكرها البخارى بعد الحديبية ، وكانت فى ذى القعدة منها ، وذكر الواقدى أنها كانت فى شوال منها ، وتبعه ابن حبان وابن سعد وغيرهما ، وللبخارى فى المحاربين أنهم كانوا فى الصفة قبل أن يطلبوا الخروج إلى الإبل (فاجتووا المدينة) أى أصابهم الجوى ، وهو داء الجوف إذا تناول ، أو كرهوا الإقامة بها لما فيها من الوخم أو لم يوافقهم طعامها ، وللبخارى من رواية سعيد عن قتادة فى هذه القصة فقالوا : يانبي الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف ، وله فى الطب من رواية ثابت عن أنس أن ناساً كان بهم سقم ، قالوا : يا رسول الله آونا وأطعمنا ، فلما صحوا قالوا إن المدينة وخمة ، والظاهر أنهم قدموا سقاماً من الهزال الشديد

والجهد من الجوع مصفرة ألوانهم ، فلما صحوا من السقم أصابهم من حمى المدينة فكروا الإقامة بها ، ولمسلم عن أنس : وقع بالمدينة الموم بضم الميم وسكون الواو وهو ورم الصدر ، فعظمت بطونهم فقالوا : يا رسول الله : إن المدينة وخمة (فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم بلقاح) بلام مكسورة جمع لقوح وهي الناقة الحلوب ، كقلوص وقلاص ، أى أمرهم أن يلحقوا بها ، وعند البخارى فى رواية همام عن قتادة : فأمرهم أن يلحقوا براعيه ، وعند أبى عوانة أنهم بدأوا بطلب الخروج إلى اللقاح ، فقالوا : يا رسول الله قد وقع هذا الوجع ، فلو أذنت لنا فخرجنا إلى الإبل ، وله عن وهيب أنهم قالوا يا رسول الله أبغنا رسلاً أى اطلب لنا لبناً . قال : ما أجدلكم إلا أن تلحقوا بالذود . وعند ابن سعد أن عدد لقاحه صلى الله عليه وآله وسلم كان خمس عشرة . وعند أبى عوانة كانت ترعى بذى الجدر ناحية قباء قريباً من عين على ستة أميال من المدينة (و) أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم (أن يشربوا) أى بالشرب (من أبوالها وألبانها فانطلقوا) فشربوا منها (فلما صحوا) من ذلك الداء وسمنوا ورجعت إليهم ألوانهم (قتلوا راعى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يسار النوبى ، وذلك أنهم لما عدوا على اللقاح أدركهم ومعه نفر فقاتلهم فقطعوا يده ورجله وغرزوا الشوك فى لسانه وعينه حتى مات ، كذا فى طبقات ابن سعد (واستاقوا) من الاستياق أى ساقوا (النعم) سوقاً عنيفاً ، والنعم واحد الأنعام وهي الأموال الراعية وأكثر مايقع على الإبل ، وفى بعض النسخ : واستاقوا إليهم (فجاء الخير) عنهم (فى أول النهار فبعث) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فى آثارهم) أى وراءهم الطلب ، وهم سرية ، وكانوا عشرين وأميرهم كرز بن جابر ، وعند ابن عقبة سعيد ابن زيد ، فأدركوا فى ذلك اليوم فأخذوا (فلما ارتفع النهار جىء بهم) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم أسارى (فقطع) صلى الله عليه وآله وسلم (أيديهم) جمع يد ، فإما أن يراد بها أقل الجمع وهو اثنان كما هو عند بعضهم لأن لكل منهم يدين ، وإما أن يراد التوزيع عليهم بأن يقطع من كل واحد منهم يداً واحدة ، والجمع فى مقابلة الجمع يفيد التوزيع ، وإسناد الفعل فيه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجاز (وأرجلهم من خلاف) كما فى آية المائدة المنزلة فى القضية ، كما رواه ابنا جرير وحاتم وغيرهما (وسمرت أعينهم) بضم السين ، قال المنذرى : وتخفيف الميم ، أى كحلت بالمسامير (٢٥ - عون البارى - ١)

الحجارة . قال : وشددها بعضهم ، والأول أشهر وأوجه ، وقيل : سمرت أى فقتت . وعند البخارى من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الأوزاعى عن يحيى كلاهما عن أبى قلابة : ثم أمر بمسامير فأحميت فكحلهم بها ، وإنما فعل ذلك بهم قصاصاً لأنهم سملوا عين الراعى وليس من المثلثة المنهى عنها (وألقوا) مبنياً للمفعول (فى الحرة) بفتح الحاء وتشديد الراء فى أرض ذات حجارة سود بظاهر المدينة النبوية ، كأنها أحرقت بالنار ، وكان بها الواقعة المشهورة أيام يزيد بن معاوية (يستسقون) أى يطلبون السقى (فلا يسقون) زاد وهيب والأوزاعى : حتى ماتوا ، وفى الطب من رواية أنس : فرأيت رجلاً منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ، ولأبى عوانة : يكدم الأرض ليجد بردها مما يجد من الحر والشدة ، والمنع من السقى مع كون الإجماع على سقى من وجب قتله إذا استسقى ، إما لأنه ليس بأمره صلى الله عليه وآله وسلم وإما لأنه نهى عن سقيهم لارتدادهم ، ففى مسلم والترمذى أنهم ارتدوا عن الإسلام ، وحينئذ فلا حرمة لهم كالكلب العقور ، واحتج بشرهم البول من قال بطهارته نصاً فى بول الإبل وقياساً فى سائر مأكول اللحم ، وهو قول مالك وأحمد ومحمد بن الحسن من الحنفية ، وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والإصطخرى والرويانى من الشافعية ، وهو قول الشعبي وعطاء والنخعى والزهرى وابن سيرين والثورى ، واحتج له ابن المنذر بأن ترك أهل العلم بيع الناس أبعاد الغنم فى أسواقهم واستعمال أبوال الإبل فى أدويتهم قديماً وحديثاً من غير تكبير ، دليل على طهارتهما . قال فى الفتح : وهو استدلال ضعيف لأن المختلف فيه لا يجب إنكاره ، فلا يدل ترك إنكاره على جوازه ، فضلاً عن طهارته ، وقد دل على نجاسة الأبوال كلها حديث أبى هريرة ، وحمل جماعة مافى الحديث على التداوى فليس فيه دليل على الإباحة فى غير حال الضرورة ، وظاهر قول البخارى فى الترجمة أبوال الإبل والدواب جعل الحديث حجة لطهارة الأرواث والأبوال مطلقاً كالتطاهرة ، إلا أنهم استثنوا بول الآدمى وروثه ، وتعقب بأن القصة فى أبوال المأكول ولا يسوغ قياس غير المأكول على المأكول لظهور الفرق ، ورواته الخمسة بصريون ، وفيه رواية تابعى عن تابعى ، والتحديث والعننة ، وأخرجه المؤلف هنا ، وفى المحاربين والجهاد والتفسير والمغازى والديات ، ومسلم فى الحدود ، وأبو داود فى الطهارة ، والنسائى فى المحاربة .

الحديث الرابع والستون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يُبْنِيَ الْمَسْجِدَ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ .

(وعنه) أى عن أنس رضى الله عنه (قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى قبل أن يبنى المسجد المدنى فى مرابض الغنم) واستدل به على طهارة أبوالها وأبعارها ، لأن المرابض لا تخلو عنهما ، فدل على أنهم كانوا يباشرونها فى صلاتهم فلا تكون نجسة ، وأجيب باحتمال الصلاة على حائل دون الأرض ، وعورض بأنها شهادة نفى ، لكن قد يقال إنها مستندة إلى الأصل ، أى الصلاة من غير حائل . وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى فى دار أنس على حصير كما فى الصحيحين ، ولحديث عائشة الصحيح أنه كان يصلى على الحمرة . نعم ليس فى الحديث المذكور دلالة على طهارة المرابض لأن فيه أيضاً النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل ، فلو اقتضى الإذن الطهارة لاقضى النهى التنجيس ، ولم يقل أحد بالفرق ، لكن المعنى فى الإذن والنهى شىء لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة ، وهو أن الغنم من دواب الجنة ، والإبل خلقت من الشياطين . والله أعلم . قاله الحافظ فى الفتح : ورواة هذا الحديث الأربعة مابن خراسانى وكوفى وبصرى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه المؤلف أيضاً فى الصلاة وكذا مسلم والترمذى والنسائى فى العلم .

الحديث الخامس والستون

عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ
فَأْرَةِ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ فَقَالَ : أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوا سَمْنَكُمْ .

(عن ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم سئل) ويحتمل أن يكون السائل ميمونة (عن فأرة سقطت في
سمن) جامد كما عند عبد الرحمن بن مهدي وأبي داود الطيالسي والنسائي ،
فانت كما عند البخارى فى التاريخ (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ألقوها)
أى ارموا الفأرة (وما حولها) من السمن (فاطرحوه) الجميع أى المأخوذ
وهو الفأرة وما حولها (وكلوا سمنكم) الباقى ، ويقاس عليه نحو العسل والدبس
الجامدين ، وسقط للأربعة قوله : فاطرحوه ، وخرج بالجامد الذائب فإنه
ينجس كله بملاقة النجاسة ويتعذر تطهيره ويحرم أكله ولا يصح بيعه . نعم
يجوز الاستصباح به والانتفاع به فى غير الأكل والبيع ، وهذا مذهب الشافعية
والمالكية لقوله فى الرواية الأخرى : فإن كان مائعاً فاستصباحوا به ، وحرم
الحنفية أكله فقط لقوله : وانتفعوا به ، والبيع من باب الانتفاع ، ومنع
الحنابلة من الانتفاع به مطلقاً لقوله فى حديث عبد الرزاق : وإن كان مائعاً
فلا تقر به . ورواة الحديث الستة مدنيون ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد
والعننة والقول ، ورواية صحابى عن صحابة وأخرجه البخارى أيضاً فى الذبائح
وهو من إفراده عن مسلم ، وأخرجه أبو داود والترمذى وقال حسن صحيح
والنسائي :

الحديث السادس والستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
كُلُّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا
طُعِنَتْ تَفْجَرُ دَمًا ، فَالْلَوْنُ لَوْنُ الدَّمِ وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمِسْكِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : كل كلم (بفتح الكاف وسكون اللام) يكلمه المسلم (أى كل جرح
يجرحه ، وأضيف إلى الفعل توسعاً ، وللقابسي وابن عساكر : كل كلمة
يكلمها ، أى كل جراحة يجرحها المسلم (فى سبيل الله) قيد يخرج به ما إذا وقع
الكلم فى غير سبيل الله ، وزاد البخارى فى الجهاد : والله أعلم بمن يكلم فى
سبيله ، وفيه إشارة إلى أن ذلك إنما يحصل لمن خلصت نيته (يكون) أى
الكلم (يوم القيامة كهيئتها) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : أعاد الضمير
مؤثراً لإرادة الجراحة . انتهى . وتعقبه العيني فقال : ليس كذلك بل باعتبار
الكلمة ، لأن الكلم والكلمة مصدران ، والجراحة اسم لا يعبر به عن المصدر
(إذا) أى حين (طعنت) قال الكرمانى : المطعون هو المسلم وهو مذكر ،
لكن لما أريد طعن بها حذف الجار ثم أوصل الضمير المجرور بالفعل وصار
المنفصل متصلاً ، وتعقبه البرماوى بأن التاء علامة لاضمير كان أراد الضمير
المستتر فتسميته متصلاً طريقة والأجود أن الاتصال والانفصال وصف للبارز
(تفجر دمًا) بفتح الجيم المشددة ، وقال البرماوى كالكرمانى : هو بضم
الجيم من الثلاثى وبفتحها مشددة من التفعّل . قال العيني : أشار بهذا إلى جواز
الوجهين ، لكنه مبنى على مجئ الرواية بهما (اللون لون الدم) يشهد لصاحبه
بفضله على بذل نفسه وعلى ظالمه بفعله (والعرف) بفتح العين وسكون الراء
أى الريح (عرف) يريح (المسك) ينتشر فى أهل الموقف إظهاراً لفضله ، ومن
ثم لا يغسل دم الشهيد فى المعركة ، وغرض البخارى بذكر الحديث هنا أن
المسك طاهر وأصله نجس فلما تغير خرج عن حكمه ، وكذا الماء إذا تغير
بالنجاسة خرج عن حكمه ، أو أن دم الشهيد لما انتقل بطيب الرائحة من النجاسة
حتى حكم له فى الآخرة بحكم المسك الطاهر وجب أن ينتقل الماء الطاهر بنخب

الرائحة إذا حلت فيه نجاسة من حكم الطهارة إلى النجاسة . وتعقب بأن الحكم المذكور في دم الشهيد من أمور الآخرة ، والحكم في الماء بالطهارة والنجاسة من أمور الدنيا فكيف يقاس عليه . انتهى . أو أن مراد البخارى تأكيد مذهبه أن الماء لا ينجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير ، فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف ، فكما أن تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم إلى المدح ، فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرج عنه صفة الطهارة إلى النجاسة . وتعقب بأن الغرض إثبات انحصار التنجس بالتغير . وما ذكر يدل على أن التنجس يحصل بالتغير وهو وفاق لا أنه لا يحصل إلا به وهو موضع النزاع . وبالجملة فقد وقع للناس أجوبة عن هذا الاستشكال وأكثرها بل كلها متعقب ولا يخلو عن تكلف . ورواته الخمسة ما بين مروزي وبصرى ويماني ، وفيه التحديث والإخبار والعنعنة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الجهاد وكذا مسلم .

الحديث السابع والستون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم أنه قال : لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم) الساكن (الذى لا يجرى) قيل : هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه ، وقيل احترز به عن راكد يجرى بعضه كالبرك والحياض ، وقيل عن الماء الدائر لأنه جار من حيث الصورة ، ساكن من حيث المعنى . وقال ابن الأنبارى : الدائم من حروف الأضداد ، يقال للساكن والدائر ، ويطلق على البحار والأنهار الكبار التى لا ينقطع ماؤها أنها دائمة بمعنى أن ماءها غير منقطع ، وقد اتفق على أنها غير مرادة هنا ، وعلى هذين القولين فقوله الذى لا يجرى صفة مخصصة لأحد معنى المشترك وهذا أولى من حمله على التوكيد الذى الأصل عدمه ، ولا يخفى أنه لو لم يقل الذى لا يجرى لكان مجملاً بحكم الاشتراك الدائر بين الدائر والدائم ، فلا يصح الحمل على التأكيد أو احترز به عن راكد يجرى بعضه كالبرك (ثم) هو (يغتسل فيه) أو يتوضأ وهو بضم اللام على المشهور فى الرواية ، وجوز الجزم عطفاً على يبولن والنصب على إضمار أن وفيهما بعد وهذا محمول على القليل عند أهل العلم على اختلافهم فى حد القليل ، وقول من لا يعتبر إلا التغير وعدمه قوى ، وفى رواية منه بدل فيه ، وكل منهما يفيد حكماً بالنص وحكماً بالاستنباط ، فلفظة فيه بالفاء تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط ، ولفظة منه بالميم يعكس ذلك ، وكل ذلك مبنى على أن الماء ينجس بملاقاة النجاسة . وأقوى المذاهب فى الماء مذهب مالك رحمه الله كما حققه الشوكانى رحمه الله فى مصنفاته ، والعبد الضعيف فى مؤلفاته . ورواة هذا الحديث الخمسة مابين حمصى ومدنى ، وفيه التحديث بالإفراد والجمع والإخبار والسماع ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث الثامن والستون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُ لَهُ جُلُوسٌ إِذْ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَيُّكُمْ يَأْتِي بِسَلَى جُزُورِ بَنِي فُلَانٍ فَيَضَعُهُ عَلَى ظَهْرِ مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ، فَاثْبَعَتْ أَشَقَى الْقَوْمِ فَجَاءَ بِهِ فَنَظَرَ حَتَّى إِذَا سَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ وَأَنَا أَنْظُرُ لَا أَغْنِي شَيْئاً لَوْ كَانَتْ لِي مَنَعَةٌ، قَالَ: فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ وَيُحِيلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدٌ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى جَاءَتْهُ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَطَرَحَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ فَرَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بَقْرِيشٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ إِذْ دَعَا عَلَيْهِمْ وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الدَّعْوَةَ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ مُسْتَجَابَةٌ ثُمَّ سَمَى: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ يَا بَنَى جَهْلٍ وَعَلَيْكَ بِعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ وَأُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ وَعُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ وَعَدَّ السَّابِعَ فَتَنَسَّيَهُ الرَّاَوِي وَقَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ عَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرَعَى فِي الْقَلْبِ قَلْبِ بَدْرٍ .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى عند البيت) العتيق (وأبو جهل) عمرو بن هشام المخزومي عدو الله (وأصحاب) كائنون (له) أى لأبى جهل وهم السبعة المدعو عليهم بعد كما بينه البزار (جلوس إذ قال بعضهم) أى أبو جهل كما فى مسلم (لبعض) زاد مسلم : وقد نحررت جزور بالأمس (أيكم يحىء بسلى) بفتح السين المهملة مقصوراً وهو الجلدة التى يكون فيها ولد البهائم كالمشيمة للآدميات أو يقال فيهن أيضاً (جزور) بفتح الجيم وضم الزى ، يقع على الذكر والأنثى ، وجمعه جزر ، وهو بمعنى المخزور من الإبل أى المنحور (بنى فلان) وزاد فى رواية إسرائيل هنا : فيعمد إلى فرثها ودمها وسلاها (فيضعه على ظهر محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا سجد . فاثبتت أشقى القوم) عقبة بن أبى

معيط مصغراً أى بعثته نفسه الخبيثة من دونهم فأسرع السير ، وإنما كان أشقاهم مع أن فيهم أبا جهل وهو أشد كفراً منه وإيذاء للرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنهم اشتركوا فى الكفر والرضا ، وانفرد عقبة بالمباشرة فكان أشقاهم ، ولذا قتلوا فى الحرب وقتل هو صبراً ، وللكشميينى والسرخسى : فانبعث أشقى قوم بالتنكير ، وفيه مبالغة يعنى أشقى كل قوم من أقوام الدنيا ، ففيه مبالغة ليست فى المعرفة ، لكن المقام يقتضى التعريف ، لأن الشقاء هنا بالنسبة إلى أولئك القوم فقط . قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله ، وتعبه العينى بأن التنكير أولى لما فيه من المبالغة لأنه يدخل هنا دخولاً ثانياً بعد الأول ، قال : وهذا القائل يعنى ابن حجر ما أدرك هذه النكتة (فجاء به فنظر حتى إذا سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضعه على ظهره) المقدس (بين كنفه) قال عبد الله بن مسعود (وأنا أنظر) أى أشاهد تلك الحالة (لا أغنى) فى كف شرهم ، وللكشميينى والمستملى : لا أغير أى من فعلهم (شيئاً لو كان) وفى رواية : لو كانت (لى منعة) بفتح النون وسكونها أى لو كانت لى قوة أو جمع مانع لطرخته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما قال ذلك لأنه لم يكن له بمكة عشيرة لكونه هذلياً حليفاً ، وكان حلفاؤه إذ ذاك كفاراً أوفى الكلام حذف تقديره لطرخته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصرح به مسلم فى رواية زكريا ، وللبزار : فأنا أهرب أى أخاف منهم (قال فجعلوا يضحكون) استهزاء قاتلهم الله تعالى (ويحيل) بالحاء (بعضهم على بعض) أى ينسب بعضهم فعل ذلك إلى بعض بالإشارة تهكمًا ، ولمسلم : ويميل بالميم أى من كثرة الضحك ، ويحتمل أن يكون من حال يحيل بالفتح إذا وثب على ظهر دابته ، أى وثب بعضهم على بعض من المرح والبطر (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساجد لا يرفع رأسه حتى جاءته) صلى الله عليه وآله وسلم ، ولأبى ذر : جاءت (فاطمة) ابنته صلى الله عليه وآله وسلم رضى الله عنها سيدة نساء هذه الأمة ، ومناقبها جمّة ، وتوفيت فيها حكاها ابن عبد البر بعده صلى الله عليه وآله وسلم بستة أشهر إلا ليلتين ، وذلك يوم الثلاثاء لثلاث ليال خلت من شهر رمضان وغسلها على الصريح ، ودفنها ليلاً بوصيتها له فى ذلك ، لها فى البخارى حديث واحد ، زاد إسرائيل : وهى جويرية ، فأقبلت تسعى وثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساجداً

(فطرح) ما وضعه أشقى القوم ، ولأكثر طرحته ، زاد إسرائيل : وأقبلت عليهم تشتمهم ، زاد البزار فلم يردوا عليها شيئاً (عن ظهره) المقدس (فرفع) عليه السلام (رأسه) من السجود ، واستدل به على أن من حدث له في صلاته ما يمنع انعقادها ابتداءً لا تبطل صلاته ولو تمادى ، وعلى هذا ينزل كلام البخاري ، فلو كانت نجاسة وأزالها في الحال ولا أثر لها صحت اتفاقاً . وأجاب الخطابي بأنه لم يكن إذ ذاك حكم بنجاسة ما ألقى عليه كالخمر فإنهم كانوا يلاقون بثيابهم وأبدانهم الخمر قبل نزول التحريم . انتهى . ودلالته على طهارة فرث ما أكل لحمه ضعيفة لأنه لا ينفك عن دم ، بل صرح به في رواية إسرائيل ، ولأنه ذبيحة عبدة الأوثان وأجاب النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم ما وضع على ظهره ، فاستمر مستصحباً للطهارة ، وما ندرى هل كانت الصلاة واجبة حتى تعاد على الصحيح أولاً فلا تعاد ، ولو وجبت الإعادة فالوقت موسع ، وتعقب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أحس بما ألقى على ظهره من كون فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه . وأجب بأنه لا يلزم من إزالة فاطمة إياه عن ظهره إحساسه صلى الله عليه وآله وسلم به لأنه كان إذا دخل في الصلاة استغرق باشتغاله بالله ، ولئن سلم إحساسه به ، فقد يحتمل أنه لم يتحقق نجاسته ، لأن شأنه أعظم من أن يمضي في صلاته وبه نجاسة . انتهى . وتعقب بأنه لو أعاد لثقل ولم يثقل وبأن الله لا يقره على التماضي في صلاة فاسدة . وقد ثبت أنه خلع نعليه وهو في الصلاة ، لأن جبريل أخبره أن فيها قدرأ ، ويدل على أنه علم بما ألقى على ظهره أن فاطمة ذهبت قبل أن يرفع رأسه وعقب هو صلاته بالدعاء عليهم ، والله أعلم . قاله الحافظ في الفتح ، ولابن عساكر : فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه ، وعند البزار : فرفع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده ، فلما قضى صلاته قال ، ولمسلم والنسائي نحوه ، وعن أبي إسحق : فحمد الله وأثنى عليه (ثم قال) أما بعد اللهم ، قال البزار : تفرد بقوله أما بعد زيد وثم يشعر بمهلة بين الرفع والدعاء وهو كذلك ، والظاهر منه أن الدعاء وقع خارج الصلاة ، لكن وقع وهو مستقبل الكعبة ، كما ثبت عند الشيخين (اللهم عليك بقريش) أي بإهلاك كفارهم أو من سمى منهم بعد فهو عام أريد به الخصوص (ثلاث مرات) كرهه إسرائيل في روايته لفظاً لا عدداً ، وزاد مسلم في رواية زكريا

وكان إذا دعا دعا ثلاثاً وإذا سأل سأل ثلاثاً (فشق عليهم إذ دعا عليهم) في مسلم : فلما سمعوا صوته صلى الله عليه وآله وسلم ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته (قال) ابن مسعود (وكانوا يرون) بضم أوله على المشهور وبفتحه . قاله البرماوى ، وقال في الفتح بالفتح في روايتنا من رأى أى يعتقدون وفي غيرها بالضم ، أى يظنون (أن الدعوة) ولابن عساكر : يرون الدعوة (في ذلك البلد) الحرام (مستجابة) أى مجابة ، يقال : استجاب وأجاب بمعنى واحد ، وما كان اعتقادهم إجابة الدعوة إلا من جهة المكان لامن خصوص دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولعل ذلك يكون مما بقى عندهم من شريعة إبراهيم الخليل عليه السلام (ثم سمي) النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أى عين في دعائه وفصل ما أجل قبل فقال (اللهم عليك بأبى جهل) اسمه عمرو بن هشام ، ويعرف بابن الحنظلية ، فرعون هذه الأمة ، وكان أحول مأبوناً (وعليك بعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة) أخى عتبة (والوليد بن عتبة وأمية بن خلف) في رواية شعبة : أو أبى بن خلف ، شك شعبة (وعقبة) بالقاف (ابن أبى معيط وعد) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عبد الله ابن مسعود أو عمرو بن ميمون (السابع فلم نحفظه) بنون أى نحن أو بياء فاعله ابن مسعود أو عمرو بن ميمون . نعم ذكره البخارى في موضع آخر عمارة بن الوليد بن المغيرة ، وذكره البرقانى وغيره ، وعند الطيالسى عن شعبة في هذا الحديث أن ابن مسعود قال : ولم أره دعا عليهم إلا يومئذ ، وإنما استحقوا الدعاء حينئذ لما قدموا عليه من التهم حال عبادته لربه وإلا فحلمه عن آذاه لا يخفى (قال) ابن مسعود (فوالذى نفسى بيده) ولابن عساكر في يده (لقد رأيت الذين عد) أى عدتهم (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صرعى) جمع صريع بمعنى مصروع (في القلب) بفتح القاف وكسر اللام : البر قبل أن تطوى أو العادية القديمة التى لا يعرف صاحبها (قلب بدر) الرواية بالجر ويجوز الرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعى ، وإنما القوافى القلب تحقيراً لشأنهم ولئلا يتأذى الناس برائحتهم لا إنه دفن لأن الحربى لا يجب دفنه وذكر القسطلانى : قاتل كل واحد من هؤلاء . وقال الحافظ ابن حجر : وفي الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند الكفار . وما ازدادت عند المسلمين إلا تعظيماً ، وفيه معرفة الكفار بصدقه صلى الله عليه وآله وسلم

لخوفهم من دعائه ، ولكن حملهم الحسد على ترك الانقياد له ، وفيه استحباب الدعاء ثلاثاً ، وجواز الدعاء على الظالم ، لكن قال بعضهم محله إذا كان كافراً فأما المسلم فيستحب الاستغفار له والدعاء بالتوبة ، ولو قيل لا دلالة فيه على الدعاء على الكافر لما كان بعيداً لاحتمال أن يكون اطلع صلى الله عليه وآله وسلم على أن المذكورين لا يؤمنون ، والأولى أن يدعو لكل حي بالهداية ، وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها لشرفها في نسبها وقومها لكونها صرحت بشتمهم وهم رعوس قريش فلم يردوا عليها ، وفيه أن المباشرة أكد من السبب والإعانة . انتهى . ورواة هذا الحديث العشرة كوفيون سوى عبدان وأبيه فإنهما مروزيان ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والإخبار بالإفراد والعننة وأخرجه البخاري في الجزية أيضاً وفي الشعب وفي الصلاة والجهاد والمغازي ، وأخرجه مسلم في المغازي والنسائي في الطهارة والسير .

الحديث التاسع والستون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَزَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَوْبِهِ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : بزق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثوبه) ولأبي نعيم : وهو في الصلاة ، والبزاق والبساق : مايسيل من الفم ، والمخاط : مايسيل من الأنف ، واستدل به على طهارة الريق ونحوه من فم طاهر غير متنجس ، وحينئذ فإذا وقع ذلك في الماء لاينجسه ويتوضأ به . ورواة هذا الحديث مابين مصرى وبصرى ومكى ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والإخبار والعننة والسماع .

الحديث السبعون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَهُ النَّاسُ : بِأَيِّ شَيْءٍ دُوِيَ جُرْحُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، كَانَ عَلَيَّ يَجِيءُ بِتُرْسِهِ فِيهِ مَاءٌ وَفَاطِمَةُ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ وَأُخِذَ حَصِيرٌ فَأُحْرِقَ فَحُشِيَ بِهِ جُرْحُهُ .

(عن سهل بن سعد الساعدي) الأنصاري المدني (رضي الله عنه) المتوفى سنة إحدى وتسعين وهو ابن مائة سنة ، له في البخاري أحد وأربعون حديثاً (أنه سأله الناس بأي شيء دوى جرح رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) الذي أصابه في غزوة أحد لما شج رأسه وجرح وجهه (فقال) سهل (ما بقي أحد) من الناس (أعلم به مني) وإنما قال سهل ذلك لأنه كان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما وقع عند البخاري في النكاح (كان علي) أي ابن أبي طالب (يجيء بترسه فيه ماء وفاطمة) رضي الله عنها (تغسل عن وجهه) الشريف (الدم فأخذ حصير فأحرق فحشى به جرحه) وللبخاري في الطب : فلما رأت فاطمة الدم يزيد على الماء كثرة عمدت إلى حصيرها فأحرقتها وألصقتها على الجرح فرقأ الدم ، وإنما فعلت ذلك لأن في رماد الحصير استمسك الدم ، وفيه إباحة التدوي ومعالجة الجراح واتخاذ الترس في الحرب وأن جميع ذلك لا ينافي التوكل لصدوره من سيد المتوكلين ، وفيه مباشرة المرأة لأبيها وكذلك لغيره من ذوى محارمها ومداواتها لأمرضهم ، والاستعانة في المداواة ، وجواز وقوع الابتلاء بالأنبياء ليعظم أجركم ويتحقق الناس أنهم مخلوقون لله فلا يفتنون بما ظهر على أيديهم من المعجزات كما افتتن النصاري بعيسى ، ورواة هذا الحديث الأربعة مابين مكى ومدنى ، وفيه التحديث والعنعنة والسماع ، وأخرجه البخاري في الجهاد والنكاح ، ومسلم في المغازي ، والترمذي وابن ماجه في الطب ، وقال الترمذي حسن صحيح .

الحديث الحادى والسبعون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنُّ بِسِوَاكِ بِيَدِهِ يَقُولُ : أُعْ أُعْ وَالسَّوَاكُ فِي فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ .

(عن أبي موسى) عبد الله ابن قيس الأشعري (رضى الله عنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فوجدته يستن بسواك) بكسر السين ، وهو يطلق على الفعل والآلة ، وهو مذكر وقيل مؤنث وجمعه سوك ككتب ، وهو مشتق من ساك إذا ذلك أو من جاءت الإبل تتساوك أى تتمايل هزالا ، وهو من سنن الوضوء ، ولهذا ذكر ههنا ، والاستنان : ذلك الأسنان وحكها بما يجلوها مأخوذ من السن بفتح السين وهو إمرار ما فيه خشونة على آخر ليذهبها كان (بيده يقول) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو السواك مجازاً (أع أع) بضم الهمزة والعين مهملة فيهما وقيل بفتحها ، وفى رواية ابن عساكر بالمعجمة ، وفى صحيح الجوزقى فى إخ إخ بكسر الهمزة وبالحاء ، وإنما اختلف الرواة الثقات لتقارب مخارج هذه الأحرف ، وكلها ترجع إلى حكاية صوته عليه السلام ، إذ جعل السواك على طرف لسانه كما عند مسلم والمراد طرفه الداخلى كما عند أحمد ، يستن إلى فوق ، ولذا قال هنا (والسواك فى فيه كأنه يتهوع) أى يتقيأ ، يقال هاع يهوع إذا قاء بلا تكلف يعنى أن له صوتاً كصوت المتقيء على سبيل المبالغة ، ويفهم منه مشروعية السواك على اللسان طولا ، أما الأسنان فالأحب فيها أن يكون عرضاً ، لحديث : إذا استكتم فاستاكوا عرضاً . رواه أبو داود فى مراسيله ، والمراد عرض الأسنان . وفى الحديث تأكيد السواك وأنه لا يختص بالأسنان وأنه من باب التنظيف والتطيب لامن باب إزالة القاذورات ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكتف به ، وبوبوا عليه استياك الإمام بحضرة رعيته . وورد : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء ، أى أمر إيجاب . رواه ابن خزيمة وغيره فهو من سنن الوضوء ، وكذا هو من سنن الصلاة ، للحديث المروى عند الشيخين : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة . ويستحب عند قراءة القرآن والاستيقاظ من النوم وتغير الفم وفى كل حال . وقال

ابن عباس : فيه عشر خصال : يذهب الحفر ، ويجلو البصر ، ويشد اللثة ، ويطيب الفم ، وينقى البلغم ، وتفرح له الملائكة ، ويرضى الرب تعالى ، ويوافق السنة ، ويزيد في حسنات الصلاة ، ويصحح الجسم . وزاد الحكيم الترمذى : ويزيد الحافظ حفظاً وينبت الشعر ، ويصنق اللون ، وليبلغ ريقه في أول استياكه ، فإنه ينفع من الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ، ولا يبلغ بعده شيئاً فإنه يورث النسيان . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة .

الحديث الثانى والسبعون

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ .

(عن حذيفة) بن اليمان (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فيه دلالة على المداومة والاستمرار (إذا قام من الليل) ظاهره يقتضى تعليق الحكم بمجرد القيام (يشوص) أى يذلك أو يغسل أو يحك (فاه بالسواك) لأن النوم يقتضى تغيير الفم لما يتصاعد إليه من أبخرة المعدة ، والسواك آلة تنظيفه فيستحب عند مقتضاه . قال ابن دقيق العيد : فيه استحباب السواك عند القيام من النوم ، ويدل عليه رواية البخارى فى الصلاة بلفظ : إذا قام للتهجد ، ولمسلم نحوه ، وقد ذكر البخارى كثيراً من أحكام السواك فى الصلاة وفى الصيام . ورواة هذا الحديث الخمسة كوفيون إلا حذيفة فعراق ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة وفى فضل قيام الليل ، ومسلم وأبو داود وابن ماجه فى الطهارة ، والنسائي فيهما .

الحديث الثالث والسبعون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَرَأَيْتَ أَتَسَوَّكَ بِسَوَاكِ فَجَاءَنِي رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ فَنَاولْتُ السَّوَاكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا ، فَقِيلَ لِي : كَبِّرْ ، فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا .

(عن ابن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : أَرَأَيْتَ أَتَسَوَّكَ بِسَوَاكِ) بفتح همزة أَرَأَيْتَ لِلْأَصِيلِ ، أَى أَرَى نَفْسِي ، وَبِضْمِهَا لغيره ، أَى أَظُنْ نَفْسِي ، وَالْعَبَارَتَانِ مُسْتَعْمِلَتَانِ ، وَلِلْمُسْتَمَلِّ : رَأَى ، وَهُوَ خَطَأٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخْبَرَ عَمَّا رَأَاهُ فِي النَّوْمِ (فَجَاءَنِي رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ فَنَاولْتُ) أَى أُعْطِيتُ (السَّوَاكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا فَقِيلَ لِي) الْقَائِلُ لَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (كَبِّرْ) أَى قَدِّمِ الْأَكْبَرَ فِي السَّنِّ (فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا) وَيَسْتَفَادُ مِنْهُ تَقْدِيمُ ذِي السَّنِّ فِي السَّوَاكِ وَالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْمَشْيِ وَالرَّكُوبِ وَالْكَلَامِ . نَعَمْ إِذَا تَرْتَّبَ الْقَوْمُ فِي الْجُلُوسِ فَالْسَّنَةُ تَقْدِيمُ الْأَيْمَنِ فَالْأَيْمَنِ ، كَمَا نَبِهَ عَلَيْهِ الْمُهَلَّبُ . قَالَ فِي الْفَتْحِ : وَهُوَ صَحِيحٌ وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ فِيهِ فِي الْأَشْرَبَةِ ، وَفِيهِ أَنَّ اسْتِعْمَالَ سَوَاكِ الْغَيْرِ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ إِلَّا أَنْ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يَغْسِلَهُ ثُمَّ يَسْتَعْمِلَهُ ، وَفِيهِ حَدِيثٌ عَائِشَةُ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُعْطِينِي السَّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ فَأَبْدَأُ بِهِ فَأَسْتَاكُ ثُمَّ أَغْسِلُهُ ثُمَّ أَدْفَعُهُ إِلَيْهِ ، وَهَذَا دَالٌ عَلَى عَظِيمِ أَدْبِهَا وَكَبِيرِ فَطْنَتِهَا لِأَنَّهُمَا لَمْ تَغْسِلَهُ ابْتِدَاءً حَتَّى لَا يَفُوتَهَا الْاسْتِشْقَاءُ بِرِيقِهِ ثُمَّ غَسَلَتْهُ تَأْدِبًا وَامْتِثَالًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِأَمْرِهَا بِغَسْلِهِ تَطْيِيبِهِ وَتَلْيِينِهِ بِالْمَاءِ قَبْلَ أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . اهـ .

الحديث الرابع والسبعون

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَتَيْتَ مَضْجِعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَالْجَنَاتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ . فَإِنْ مُتُّ مِنْ لَيْلِكَ فَانْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ » . قَالَ : فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَلَمَّا بَلَغْتُ : اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ قُلْتُ : وَرَسُولِكَ . قَالَ : « لَا وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ » .

(عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال : قال لى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتيت) أى إذا أردت أن تأتى (مضجعك) بفتح الجيم من باب منع يمنع ، وفى الفرع بكسرها (فتوضأ وضوءك للصلاة) أى إن كنت على غير وضوء وإنما ندب الوضوء عند النوم لأنه قد تقبض روحه فى نومه فيكون قد ختم عمله بالوضوء وليكون أصدق لرؤياه وأبعد عن تلاعب الشيطان به فى منامه ، وليس ذكر الوضوء فى هذا الحديث عند الشيخين إلا فى هذه الرواية (ثم اضطجع على شقك الأيمن) لأنه يمنع الاستغراق فى النوم لقلق القلب فيسرع الإفاقة ليتجهد وليذكر الله تعالى ، بخلاف الاضطجاع على الشق الأيسر (ثم قل اللهم أسلمت وجهي) ذاتى (إليك) طائعة لحكمك ، فأنا منقاد لك فى أوامرك ونواهيك ، وفى رواية أسلمت نفسى ، ومعنى أسلمت استسلمت ، أى سلمتها لك ، إذ لا قدرة لى ولا تدبير على جلب نفع ولا دفع ضرر ، فأمرها مفوض إليك ، تفعل بها ما تريد ، واستسلمت لما تفعل ، فلا اعتراض عليك فيه ، أو معنى الوجه القصد والعمل الصالح ، ولذا جاء فى رواية : أسلمت نفسى إليك ووجهت وجهي إليك ، فجمع بينهما ، فدل على تغايرهما (وفوضت) من التفويض أى رددت (أمرى إليك) وبرئت من الحول والقوة إلا بك ، فاكفنى همهم (وألجأت) أى أسندت (ظهرى إليك) أى

(٢٦ - عون البارى - ج ١)

اعتمدت عليك كما يعتمد الإنسان بظهره إلى مايسنده إليه (رغبة) أى طمعاً في ثوابك (ورهبة إليك) أى خوفاً من عقابك ، لأنه (لاملجأ ولا منجاً منك إلا إليك) وهذا التركيب مثل لاحول ولا قوة إلا بالله ، فتجرى فيه الأوجه الخمسة المشهورة (اللهم آمنت) أى صدقت (بكتابتك) القرآن (الذى أنزلت) أى أنزلته على رسولك صلى الله عليه وآله وسلم ، والإيمان بالقرآن يتضمن الإيمان بجميع كتب الله المنزلة ، ويحتمل أن يعم الكل لإضافته إلى الضمير ، لأن المعرفة بالإضافة كالعرف باللام في احتمال الجنس والاستغراق والعهد بل جميع المعارف كذلك ، كما قاله البيضاوى ، كالتزحشرى في الكشف في قوله تعالى : « إن الذين كفروا سواء عليهم » أول البقرة (و) آمنت (بنبيك الذى أرسلت) أى أرسلته (فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة) الإسلامية أو الدين القويم ملة إبراهيم (واجعلن) أى هذه الكلمات (آخر ماتكلم به) ولا يمتنع أن يقول بعدهن شيئاً مما شرع من الذكر عند النوم ، والفقهاء لا يعدون الذكر كلاماً في باب الإيمان وإن كان هو كلاماً في اللغة (قال) البراء (فرددتها) بتشديد الأولى وتسكين الثانية ، أى الكلمات (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لأحفظهن (فلما بلغت : اللهم آمنت بكتابتك الذى أنزلت قلت ورسولك) زاد الأصيلي : الذى أرسلت (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لا) أى لا تقل ورسولك بل قل (ونبيك الذى أرسلت) وجه المنع أنه لو قال ورسولك لكان تكراراً مع قوله أرسلت ، فلما كان نبياً قبل أن يرسل صرح بالنبوة للجمع بينها وبين الرسالة ، وإن كان وصف الرسالة مستلزماً وصف النبوة مع ما فيه من تعديد النعم وتعظيم المنة في الحالين ، أو احتراز به ممن أرسل من غير نبوة ، كجبريل وغيره من الملائكة ، لأنهم رسل لا أنبياء فاعله أراد تخلص الكلام من اللبس أو لأن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول ، لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل ، بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفاً ، وعلى هذا فقول من قال : كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه ، قاله في الفتح ، يعنى فيقيد بالرسول البشرى . وتعقبه العيني فقال : كيف يكون أمدح وهو لا يستلزم الرسالة بل لفظ الرسول أمدح لأنه يستلزم النبوة . اهـ . وهو مردود ، فإن المعنى يختلف ، فإنه لا يلزم من الرسالة النبوة ولا عكسه ، ولا خلاف في المنع إذا اختلف

المعنى ، وهنا كذلك أو أن الأذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب ،
 فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يرادفه في الظاهر ، أو لعله
 أوحى إليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده . وقال المهلب : إنما لم تبدل
 ألفاظه صلى الله عليه وآله وسلم لأنها ينايع الحكم وجوامع الكلم ، فلو غيرت
 سقطت فائدة النهاية في البلاغة التي أعطاها صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ .
 وقد تعلق بهذا من منع الرواية بالمعنى كابن سيرين وكذا أبو العباس النحوى
 قال : إذ ما من كلمتين متناظرتين إلا وبينهما فرق وإن دق ولطف نحو :
 بلى ونعم ، ولا حجة فيه لمن استدل به على عدم جواز إبدال لفظ النبي في
 الرواية بالرسول وعكسه لأن الذات الخبر عنها في الرواية واحدة ، وبأى
 وصف وصفت به تلك الذات من أوصافها اللائقة بها علم القصد بالخبر عنه
 ولو تباينت معانى الصفات ، كما لو بدل اسماً بكنية أو كنية باسم ، فلا فرق
 بين أن يقول الراوى مثلاً عن أبى عبد الله البخارى أو عن محمد بن إسماعيل
 البخارى ، وهذا بخلاف ما في حديث الباب ، لأن ألفاظ الأذكار توقيفية
 فلا يدخلها القياس ، ويستفاد من هذا الحديث أن الدعاء عند النوم مرغوب فيه
 لأنه قد تقيض روحه في نومه فيكون قد ختم عمله بالدعاء الذى هو أفضل
 الأعمال ، كما ختمه بالوضوء ، والنكته في ختم البخارى كتاب الوضوء بهذا
 الحديث من جهة أنه آخر وضوء أمر به المكلف في اليقظة ، ولقوله في
 الحديث : واجعلن آخر ماتكلم به ، وأشعر ذلك بختم الكتاب ، ورواته
 الستة مابين مروذى وكوفى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه
 البخارى أيضاً في الدعوات ، والنسائى في اليوم والليلة .

كتاب الغسل

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ الشَّعْرِ ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرَفٍ بِيَدَيْهِ ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ .

* (كتاب الغسل) *

بفتح الغين أفصح وأشهر من ضمها مصدر وبمعنى الاغتسال وبكسرهما اسم لما يغتسل به من سدر وخطمي ونحوهما ، وبالضم اسم للماء الذي يغتسل به ، وهو بالمعنيين الأولين لغة سيلان الماء على الشيء ، وشرعاً سيلانه على جميع البدن مع تمييز ما للعبادة عن العادة بالنية . واختلف في وجوب ذلك ، فلم يوجبه الأكثر ، ونقل عن مالك والمزني وجوبه .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كذا وقع في رواية الأكثر تأخير البسملة في صحيح البخاري عن كتاب الغسل ، وسقطت من رواية الأصيلي ، وعنده باب بدل كتاب ، وهو أولى ، لأن الكتاب يجمع أنواعاً والغسل نوع واحد من أنواع الطهارة ، وإن كان في نفسه يتعدد .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اغتسل) أى إذا أراد أن يغتسل (من الجنابة) أى لأجلها ، فن سببية (بدأ فغسل يديه) قبل الشروع في الوضوء والغسل لأجل التنظيف مما بهما من مستقذر أو لقيامه من النوم ، ويدل عليه زيادة ابن عينة في هذا الحديث عن هشام : قبل أن يدخلهما في الإناء ، رواه الترمذي ، وزاد أيضاً : ثم يغسل فرجه ، وكذا لمسلم ، وهى زيادة حسنة لأن تقديم غسله يحصل به الأمن من مسه في أثناء الغسل (ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة) فيه احتراز عن الوضوء اللغوى ، ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد ، ويحتمل

أنه يكتفى بغسلها في الوضوء عن إعادته ، وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجنابة في أول جزء ، وإنما قدم غسل أعضاء الوضوء تشريفاً لها ، وظاهره أنه يتوضأ وضوءاً كاملاً وهو مذهب الشافعي ومالك وهو المشهور ، وقيل يؤخر غسل قدميه إلى ما بعد الغسل لحديث ميمونة وغيرها ، وعند الطيالسي : فإذا فرغ غسل رجلينه ، وللمالكية قول ثالث وهو إن كان موضعه وضوءاً آخر وإلا فلا ، وعند الحنفية إن كان في مستتقع يؤخر وإلا فلا ، ثم إن ظاهره مشروعية التكرار ثلاثاً وهو كذلك ، لكن قال عياض : إنه لم يأت في شيء من وضوء الجنب ذكر التكرار ، والجواب إن إحالتها على وضوء الصلاة تقتضيها بل ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الجنابة ، وفيه : ثم يمضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم يفيض على رأسه ثلاثاً . كذا في الفتح (ثم يدخل) بلفظ المضارع وما قبله بلفظ الماضي وهو الأصل لإرادة استحضار صورة الحال للسامعين (أصابعه في الماء فيخلل بها) أى بأصابعه التي أدخلها في الماء (أصول شعره) أى شعر رأسه ، كما يدل عليه رواية حماد بن سلمة عن هشام : يخلل بها شق رأسه الأيمن فيتبع بها أصول الشعر ثم يفعل بشقه الأيسر ، كذلك رواه البيهقي ، والحكمة في هذا تليين الشعر وترطيبه ليسهل مرور الماء عليه ويكون أبعد من الإسراف في الماء . ولمسلم : ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ، وللترمذي والنسائي من طريق ابن عيينة : ثم يشرب شعره الماء ، قال القاضي عياض : احتج به بعضهم على تحليل شعر الخية في الغسل إما لعموم قوله أصول الشعر وإما بالقياس على شعر الرأس . وأوجب المالكية والحنفية تحليل شعر المغتسل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : خللوا الشعر وأنقوا البشرة فإن تحت كل شعرة جنابة (ثم يصب على رأسه ثلاث غرف) من الماء (يديه) استدل به على مشروعية التلث ، وهو سنة عند الشافعية كالوضوء ، فيغسل رأسه ثلاثاً بعد تحليله في كل مرة ثم شقه الأيمن ثلاثاً ثم شقه الأيسر ثلاثاً . قال النووي : ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما انفرد به الماوردي فإنه قال : لا يستحب التكرار في الغسل ، وقال الباجي : والثلاث لما جاء من التكرار أو مبالغة لإتمام الغسل ، إذ قد لا تكفي الواحدة . وغرف : جمع غرفة بالضم وهي ملء الكف ،

وللأصيلي : غرفات ، وهى الأصل فى مميز الثلاثة لأنه جمع قلة ، فغرف
حينئذ من إقامة جمع الكثرة موضع القلة ، أو أنه جمع قلة عند الكوفيين ،
كعشر سور وثمانى حجج (ثم يفيض) صلى الله عليه وآله وسلم ، أى يسيل ،
والإفاضة : الإسالة ، واستدل به من لم يشترط الدلك وهو ظاهر (الماء على
جلده كله) أكده بلفظ الكل ليدل على أنه عم جميع البدن بالغسل بعد ما تقدم .
ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين تينيسى وكوفى ، وفيه التحديث والإخبار
والعننة ، وأخرجه مسلم والنسائى وأبو داود .

الحديث الثاني

عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ :
تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ وَغَسَلَ
فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى ثُمَّ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثُمَّ نَحَى رِجْلَيْهِ فَغَسَلَهُمَا ،
هَذَا غُسْلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ .

(عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت : توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضوءه للصلاة) هو كالذي قبله احترازاً عن الوضوء اللغوي الذي هو غسل اليدين فقط (غير رجليه) فأخرهما فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل ، وهو مستحب عند الجمهور ، واختلف نظر العلماء فيه كما أشرنا إليه ، قال القرطبي : الحكمة في ذلك ليحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء (وغسل فرجه) أى ذكره المقدس وأخره لعدم وجوب التقديم ، وإليه ذهب الشافعية أو لأن الواو لا تقتضي الترتيب فيكون قدمه ، والمراد أنه جمع بين الوضوء وغسل الفرج ، وقد بين ذلك ابن المبارك عن الثوري فيما رواه البخاري في باب الستر في الغسل ، فذكر أولاً غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالحناء ثم الوضوء غير رجليه ، وأتى بـثم الدالة على الترتيب في جميع ذلك (وغسل ما أصابه من الأذى) كالمنى على الذكر والمخاط ، والسنة البدء بغسلهما ليقع الغسل على أعضاء طاهرة (ثم أفاض) صلى الله عليه وآله وسلم (عليه الماء ثم نحى رجليه فغسلهما هذه) الأفعال المذكورة (غسله) صلى الله عليه وآله وسلم ، أو هذه صفة غسله (من الجنابة) أشار الإسماعيلي إلى أن هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم ، وأن زائدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الأعمش ، واستدل البخاري بهذا الحديث على جواز تفريق الوضوء ، وعلى استحباب الإفراغ بايمن على الشمال للمغتفر من الماء لقوله في رواية أبي عوانة وحفص وغيرهما : ثم أفرغ يمينه على شماله ، وعلى استحباب مسح اليد بالتراب من الحنائط أو الأرض لقوله في الروايات : ثم ذلك يده بالأرض أو بالحنائط ، وعلى أن الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة ، وعلى أن من توضأ بنية الغسل ثم أكمل

باقى أعضاء بدنه لا يشرع له تجديد الوضوء من غير حدث . وفى الحديث من القوائد غير ذلك، ذكر بعضها فى الفتح ، وفيه تابعى عن تابعى وصحابيان ، والتحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى موضع ، ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى الطهارة .

الحديث الثالث

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ .

(وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله (وسلم من إناء واحد من قدح) بفتحتين واحد الأقداح التى للشرب ، ومن الأولى للابتداء والثانية للبيان أو بدل من إناء بتكرار حرف الجر ، قال ابن التين : كان هذا الإناء من شبه بفتح المعجمة والموحدة ، كما عند الحاكم بلفظ : تور من شبه (يقال له الفرق) بفتحتين ، قال النووى : وهو الأفصح والأشهر ، وزعم الباجى أنه الصواب ، وهو صاعان أو ثلاثة آصع كما عليه الجماهير ، وقال ابن الأثير : الفرق بالفتح ستة عشر رطلاً وبالإسكان مائة وعشرون رطلاً ، قال فى الفتح : وهو غريب ، وقال الجوهري : مكيال معروف بالمدينة ستة عشر رطلاً . وفى هذا الحديث التحديث والعننة وأخرجه مسلم والنسائى .

الحديث الرابع

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ غُسْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَدَعَتْ بِإِنَاءٍ نَحْوِ مِنْ صَاعٍ فَاغْتَسَلَتْ وَأَفَاضَتْ عَلَى رَأْسِهَا وَبَيْنَ يَدَيْهَا وَبَيْنَ السَّائِلِ حِجَابٌ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها أنها سئلت) السائل أخوها من الرضاعة كما صرح به مسلم فى صحيحه وهو عبد الله بن يزيد البصرى ، واختاره النووى وغيره ، أو هو كثير بن عبيد الله الكوفى رضيعها أيضاً كما فى الأدب المفرد للبخارى وسنن أبى داود ، وليس عبد الرحمن بن أبى بكر ولا الطفيل بن عبد الله أخاها لأُمها (عن غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعت بإناء نحو) بالجر منوناً صفة لإناء ، وبالنصب نعت للمجرور باعتبار المحل أو بإضمار أعنى (من صاع) هو خمسة أرتال وثلث رطل بغدادى وهو مائة وثمانية وعشرون درهماً، وأربعة أسباع درهم ، كما رجحه النووى ، وهو الذى اشتهر بالمدينة وتداولوه فى معاشهم وتوارثوا ذلك خلفاً عن سلف ، كما أخرجه مالك لأبى يوسف حين قدم المدينة وقال له : هذا صاع النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فوجده خمسة أرتال وثلثاً ، فرجع إلى قول مالك ، وهو الذى كان موجوداً وقت تقدير العلماء به (فاغتسلت وأفاضت على رأسها وبينها وبين السائل) وفى الفتح والإرشاد: بيننا وبينها ، وهو الأصح (حجاب) يستر أسافل بدنهما مما لا يحل للمحرم بفتح الميم الأولى النظر إليه لا أعاليه الجائز له النظر إليها ليرى عملها فى رأسها وأعالي بدنهما ، وإلا لم يكن لاغتسالها بحضرة أخيها وابن أختها أم كلثوم من الرضاعة معنى ، وفى فعلها ذلك دلالة على استحباب التعليم بالفعل لأنه أوقع فى النفس من القول وأدل عليه ، ولما كان السؤال محتملاً للكيفية والكمية أثبت لهما مايدل على الأمرين معاً ، أما الكيفية فبالاقتصار على إفاضة الماء ، وأما الكمية فبالاكتفاء بالصاع . وهذا الحديث سماعى الإسناد ، وفيه التحديث والسماع والسؤال .

الحديث الخامس

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ
الْغُسْلِ، فَقَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي، فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ
يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا وَخَيْرٌ مِنْكَ، ثُمَّ أَمَّهُمْ فِي ثَوْبٍ .

(وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سأله رجل) السائل هو
أبو جعفر كما في مسند إسحق بن راهويه ، أي الباقر محمد بن علي بن الحسين
ابن علي بن أبي طالب سلام الله عليهم أجمعين (عن الغسل) أي غسل الجنابة
(فقال) جابر (يكفيك صاع فقال رجل) هو الحسن بن محمد بن الحنفية
(ما يكفي فقال جابر كان يكفي من هو أوفى) أي أكثر (منك شعراً وخير
منك) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، واستنبط من هذا كراهية التفريط
والإسراف في استعمال الماء (ثم أمهم) وفي الفتح والإرشاد : ثم أمنا جابر
رضي الله عنه (في ثوب) واحد ليس عليه غيره . وفي هذا الحديث بيان
ما كان عليه السلف من الاحتجاج بأفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والانقياد
إلى ذلك ، وفيه جواز الرد بعنف على من يمارى بغير علم إذا قصد الراد
إيضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك ، وأكثر رواته كوفيون ، وفيه
التحذير والعننة والسؤال والجواب ، وأخرجه النسائي أيضاً .

الحديث السادس

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْتَهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمَّا أَنَا فَأَفِيضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا » وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ كَلْتَيْهِمَا .

(عن جبير) بضم الجيم (ابن مطعم) بكسر العين ، القرشي المتوفى بالمدينة سنة أربع وخمسين ، له في البخاري تسعة أحاديث (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم أما أنا فأفيض) بضم الهَمْزة (على رأسي ثلاثاً) أي ثلاث أكف ، وعند أحمد : فأخذ ملء كفي فأصب على رأسي (وأشار بيديه) الثنتين الشريفتين (كلتيهما) وللكشميين : كلاهما بالألف بالنظر إلى اللفظ دون المعنى ، وفي بعض الروايات فيما حكاه ابن التين : كلتاها ، وهو على لغة لزوم الألف عند إضافتها للضمير كما في الظاهر كما قال الشاعر :

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقسم أما محذوف يدل عليه السياق ، ولمسلم عن أبي إسحق إن الصحابة تماروا في صفة الغسل عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه السلام : أما أنا فأفيض ، أي وأما غيري فلا يفيض ، أو فلا أعلم حاله ، قاله في الفتح كالكرماني ، وتعبه العيني بأنه لا يحتاج إلى تقدير شيء من حديث روى من طريق لأجل حديث آخر في بابه من طريق آخر ، وبأن أما هنا حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، وإذا كانت للتوكيد فلا تحتاج إلى التقسيم ولا أن يقال إنه محذوف . انتهى . وفي الحديث أن الإفاضة ثلاثاً باليدين على الرأس ، وألحق به الشافعية سائر الجسد قياساً على الرأس وعلى أعضاء الوضوء ، وهو أولى بالتثليث من الوضوء ، فإن الوضوء مبني على التخفيف مع تكراره ، ورواته الخمسة مابين كوفي ومدني ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعنونة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

الحديث السابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَىْءٍ نَحْوِ الْحَلَابِ فَأَخَذَ بِكَفِّهِ فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ فَقَالَ بِهِمَا عَلَى وَسْطِ رَأْسِهِ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم إذا اغتسل) أى أراد أن يغتسل (من الجنابة دعا بشىء نحو الحلاب) بكسر الحاء أى طلب إناء مثل الإناء الذى يسمى الحلاب ، وقد وصفه أبو عاصم كما أخرجـه أبو عوانة فى صحيحه عنه بأقل من شبر فى شبر ، وللبیهق : قدر كوز يسع ثمانية أرتال (فأخذ بكفه) وللكشمينى : بكفيه (فبدأ بشق رأسه الأيمن ثم) بشق رأسه (الأيسر فقال بهما) أى بكفيه (على رأسه) وللأصيلى وغيره : على وسط رأسه بفتح السين ، قال الجوهري : كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون وإلا فهو بالتحريك ، وأطلق القول على الفعل مجازاً . وفى الحديث استحباب البداءة بشق الرأس الأيمن لكونه أكثر شعثاً من بقية البدن من أجل الشعر ، ورواته الخمسة ما بين بصرى ومكى ومدنى ، فيه التحديث بالجمع والإفراد والعننة ، وأخرجـه مسلم وأبو داود والنسائى .

الحديث الثامن

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْضَخُ طَبِيبًا .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) قالت : كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فيطوف) أى يدور (على نسائه) أى فى غسل واحد، وهو كناية عن الجماع أو المراد تجديد العهد بهن كما ذكره الإسماعيلي ، لكن قوله فى الحديث الثانى أعطى قوة ثلاثين يدل على إرادة الأول (ثم يصبح محرماً ينضخ) بالخاء المعجمة وفتح أوله أو بالخاء المهملة روايتان أى يرش (طيباً) أى ذريرة ، وظاهره أن عين الطيب بقيت بعد الإحرام ، قال الإسماعيلي : بحيث أنه صار كأنه يتساقط منه الشيء بعد الشيء ، وفيه أن غسل الجنابة ليس على الفور وإنما يتضيق عند إرادة القيام إلى الصلاة . ورواته السبعة ما بين كوفى وبصرى . وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى فى الباب الذى يليه ، ومسلم فى الحج ، والنسائى فى الطهارة .

الحديث التاسع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَفِي رَوَايَةٍ تِسْعُ نِسْوَةٍ . قِيلَ : أَوْ كَانَ يُطِيقُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يدور على نسائه) رضى الله عنهن (في الساعة الواحدة من الليل والنهار) الواو بمعنى أو . كما جزم به الكرماني ، ومراده بالساعة قدر من الزمان لا ما اصطلاح عليه الفلكيون وأصحاب الهيئة أو الواو على بابها بأن تكون تلك الساعة جزءاً من آخر أحدهما وجزءاً من أول الآخر والأول أظهر (وهن) رضى الله عنهن (إحدى عشرة) امرأة ، تسع زوجات ومارية وريحانة ، وأطلق عليهن نساء تغليباً ، وبذلك يجمع بين هذا الحديث وحديث : وهن تسع نسوة ، أو يحمل على اختلاف الأوقات ، والإطلاق السابق في حديث عائشة محمول على المقيد في حديث أنس هذا حتى يدخل الأول في الترجمة ، لأن النساء لو كن قليلات ما كان يتعذر الغسل من وطء كل واحدة بخلاف الإحدى عشرة إذ تتعذر المباشرة والغسل إحدى عشرة مرة في ساعة واحدة في العادة ، وأما وطء الكل في ساعة فلا . لأن القسم لم يكن واجباً عليه كما هو وجه للشافعية وجزم به الإصطخري ، أو أنه لما رجع من سفر وأراد القسم ولا واحدة أولى من الأخرى بالبداة بها ووطء الكل أو كان ذلك باستطابتهن ، أو الدوران كان في يوم القرعة للقسمه قبل أن يقرع بينهما . وقال ابن العربي : أعطاه الله تعالى ساعة ليس لأزواجه فيها حق يدخل فيها على جميع أزواجه فيفعل ما يريد بهن . وفي مسلم عن ابن عباس أن تلك الساعة كانت بعد العصر ، واستغرب هذا الأخير في الفتح ، وقال إنه يحتاج إلى ثبوت ما ذكره مفصلاً ، وقد سرد الدمياطي في السيرة التي جمعها من اطلع عليه من أزواجه ممن دخل بها أو عقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها

فبلغت ثلاثين ، وفي المختارة من وجه آخر عن أنس : تزوج خمس عشرة دخل
منهن بإحدى عشرة ومات عن تسع ، وسرد أسماءهن أيضاً أبو الفتح اليعمرى ،
ثم مغلطاً أى فردف على العدد الذى ذكره الدمياطى ، وأنكر ابن القيم ذلك ،
قال فى الفتح : والحق أن ذلك محمول على اختلاف فى بعض الأسماء ،
وبمقتضى ذلك تنقص العدة ، والله أعلم (قيل) أى قال قتادة لأنس رضى الله
عنه مستفهماً (أو كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يطيقه) أى مباشرة
المذكورات فى الساعة الواحدة (قال أنس كنا) معشر الصحابة (نتحدث أنه)
صلى الله عليه وآله وسلم (أعطى) بضم الهمزة (قوة ثلاثين) رجلاً ، وعند
الإسماعيلي عن معاذ : قوة أربعين ، زاد أبو نعيم عن مجاهد : كل رجل من
أهل الجنة ، وفى الترمذى وقال صحيح غريب عن أنس مرفوعاً : يعطى المؤمن
فى الجنة قوة كذا وكذا فى الجماع . قيل : يارسول الله أو يطيق ذلك ؟ قال :
يعطى قوة مائة . والحاصل من ضربها فى الأربعين أربعة آلاف . وعن ابن عمرو
رفعه : أعطيت قوة أربعين فى البطش والجماع . وعند أحمد والنسائى وصححه
الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه : إن الرجل من أهل الجنة ليعطى قوة
مائة فى الأكل والشرب والجماع والشهوة . وفى الحديث بيان ما أعطى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من القوة على الجماع ، وهو دليل على كمال البنية وصحة
الذكورية ، والحكمة فى كثرة أزواجه أن الأحكام التى ليست ظاهرة يطلعن
عليها فينقلنها ، ولكن جاء عن عائشة من ذلك الكثير الطيب ، ومن ثم فضلها
بعضهم على الباقيات ، واستدل به ابن المنير على جواز وطء الحرة بعد الأمة
من غير غسل بينهما ولا غيره ، والمنقول عن مالك أنه يتأكد الاستحباب
فى هذه الصورة ، ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم
الاستحباب . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث بالجمع
والإفراد والعننة ، وأخرجه النسائى فى عشرة النساء .

الحديث العاشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ أَنْظُرُ إِلَى وَيصِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرِقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَيصِصِ) أى بريق (الطيب) لعين قائمة لا لرائحة (فى مفرق) بفتح الميم وكسر الراء وقد تفتح ، أى مكان فرق شعر (النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) وهو من الجبين إلى دائرة وسط الرأس (وهو محرم) وفيه نظر بريق الطيب بعد الإحرام وسنية الغسل عنده ، ولم يكن صلى الله عليه وآله وسلم يدعه ، وفيه أن بقاء الطيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف ابتدائه بعد الإحرام . ورواة هذا الحديث الستة مابين خراسانى وواسطى وكوفى ، وفيه ثلاثة من التابعين ، والتحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى اللباس ، ومسلم والنسائى فى الحج .

الحديث الحادى عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اغْتَسَلَ ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدَيْهِ شَعْرَهُ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم إذا اغتسل) أى أراد الاغتسال (من الجنابة غسل يديه وتوضأ وضوءه للصلاة ثم اغتسل) أى أخذ فى أفعال الاغتسال (ثم يخلل يديه شعره) كله ، وهو واجب عند المالكية فى الغسل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : خللوا الشعر فإن تحت كل شعرة جنابة (حتى إذا ظن) أى علم أو على بابه ويكتفى فيه بالغلبة (أنه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد أروى بشرته) فعل ماض من الإرواء ، يقال : أرواه إذا جعله رياناً ، والمراد بالبشرة هنا ماتحت الشعر (أفاض عليه) أى على شعره (الماء ثلاث مرات ثم غسل سائر) أى بقية (جسده) وفى رواية : على جلده كله ، فيحتمل أن يقال إن سائر هنا بمعنى الجميع .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَعُدَّتْ
الْصُّفُوفُ قِيَامًا ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا قَامَ فِي
مُصَلَّاهُ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ ، فَقَالَ لَنَا مَكَانُكُمْ ، ثُمَّ رَجَعَ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا
وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ ، فَكَبَّرَ ، فَصَلَّيْنَا مَعَهُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : أقيمت الصلاة وعدلت) أى سويت ،
وكان من شأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يكبر حتى تستوى (الصفوف
قياماً) جمع قائم أى من حيث القيام (فخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه
وآله (وسلم فلما قام فى مصلاه) بضم الميم أى موضع صلاته (ذكر) بقلبه
قبل أن يكبر ويدخل فى الصلاة (أنه جنب) وإنما فهم أبو هريرة ذلك
بالقرائن ، لأن الذكر باطنى لا يطلع عليه أو بإعلامه له بعد ذلك ، وقد بين
البخارى فى الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن الزهرى أن ذلك كان
قبل أن يكبر للصلاة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لنا) وفى رواية
الإسماعيلي : فأشار بيده ، فيحتمل أن يكون جمع بينهما (مكانكم) بالنصب
أى الزمونه ، وفيه إطلاق القول على الفعل (ثم رجع) إلى الحجر (فاغتسل
ثم خرج إلينا ورأسه) أى والحال أن رأسه (يقطر) من ماء الغسل ، ونسبة
القطر إلى الرأس مجاز من باب ذكر المحل وإرادة الحال (فكبر) مكتفياً
بالإقامة السابقة كما هو ظاهر من تعقيبه بالفاء ، وهو حجة لقول الجمهور
أن الفصل جائز بينها وبين الصلاة بالكلام مطلقاً وبالفعل إذا كان لمصلحة
الصلاة ، وقيل يمتنع فيؤول فكبر أى مع رعاية ما هو وظيفة للصلاة كالإقامة
أو يؤول قوله أولاً أقيمت بغير الإقامة الاصطلاحية والأول أولى (فصلينا
معه) . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى وأبلى ومدنى ، وفيه التحديث
والإخبار والعنونة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ، ومسلم فيها ، وأبو داود
فى الطهارة له والصلاة ، والنسائى فى الطهارة .

الحديث الثالث عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : كَانَتْ
بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاءً ، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، وَكَانَ مُوسَى
يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ ، فَقَالُوا : وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدِرُ
فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ فَخَرَجَ مُوسَى
فِي إِثْرِهِ يَقُولُ : ثَوْبِي يَا حَجَرُ ، ثَوْبِي يَا حَجَرُ ، حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ
إِلَى مُوسَى فَقَالُوا : وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى مِنْ بَأْسٍ ، وَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا
قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَاللَّهِ إِنَّهُ لَنَدَبُ بِالْحَجَرِ سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ ضَرْبًا بِالْحَجَرِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : كانت بنو إسرائيل)
أى جماعتهم ، وهو كقوله تعالى : « قالت الأعراب آمناً » وهو يعقوب
ابن إسحق بن إبراهيم الخليل عليه السلام ، وأنث كانت على رأى من يؤث
الجمع مطلقاً ، ولو كان الجمع سالماً للمذكر كما هنا فإن بنى جمع سلامة
أصله بنون ، لكنه على خلاف القياس لتغير مفرده ، وأما على قول من
يقول : كل جمع مؤنث إلا جمع السلامة المذكور فيما لتأويله بالقبيلة وإما لأنه
جاء على خلاف القياس (يغتسلون) حال كونهم (عراة) حال كونهم
(ينظر بعضهم إلى بعض) لكونه جائزاً فى شرعهم وإلا لما أقرهم موسى على
ذلك ، أو كان حراماً عندهم ، لكنهم كانوا يتساهلون فى ذلك ، وهذا الثانى
هو الظاهر ، لأن الأول لا يهض أن يكون دليلاً لجواز مخالفتهم له فى ذلك ،
ويؤيده قول القرطبي : كانت بنو إسرائيل تفعل ذلك معاندة للشرع ومخالفة
لموسى عليه السلام ، وهذا من جملة عتوهم وقلة مبالاتهم باتباع شرعه . وفى
الفتح وأغرب ابن بطال فقال : هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له . وتبعه على
ذلك القرطبي فأطال فى ذلك (وكان موسى عليه السلام يغتسل وحده) يختار
الخلوة تنزهاً واستحباباً وحياء ومروءة أو لحرمة التعرى (فقالوا) أى بنو
إسرائيل (والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر) بالماء وتخفيف الراء
كآدم أو على وزن أفعل ، أى عظيم الخصيتين أى متفخهما (فذهب مرة)
حال كونه (يغتسل فوضع ثوبه على حجر) قال سعيد بن جبیر : هو الحجر
الذى كان يحمله معه فى الأسفار فيتفجر منه الماء (ففر الحجر بثوبه فخرج)

وفى رواية الأصيلي وغيره : فجمع أى جرى مسرعاً (موسى) أى ذهب
يجرى جرياً عالياً (فى إثره) بكسر الهمزة ، وفى بعض الأصول بفتحها ، قال
فى القاموس : خرج فى إثره وأثره بعده حال كونه (يقول) رد أو أعطى
(ثوبى ياحجر ثوبى ياحجر) مرتين ، وإنما خاطبه لأنه أجراه مجرى من
يعقل لفعله فعله ، أى لكونه فر بثوبه ، فانتقل من حكم الجهاد إلى
حكم الحيوان ، فناداه ، فلما لم يعطه ضربه ، ويحتمل أن يكون أراد بضربه
إظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه ، أو يكون عن وحى ومشى الحجر بالثوب
معجزة أخرى (حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى) ظاهره أنهم رأوا
جسده ، وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة الداعية إلى ذلك من
مداواة وشبهها أو براءة مما رمى به من العيوب كالبرص وغيره ، لكن الأول
أظهر ، وأبدى ابن الجوزى احتمال أن يكون كان عليه مئزر لأنه يظهر ماتحته
بعد الليل ، واستحسن ذلك ناقلاً له عن بعض مشايخه ، وفيه نظر ، وفى
الحديث رد على من يقول بأن ستر العورة كان واجباً ، ومجرد تستر موسى
لا يدل على وجوبه لما تقرر فى الأصول أن الفعل بمجرده لا يدل على الوجوب ،
وليس فى الحديث أن موسى عليه السلام أمرهم بالتستر ولا أنكر عليهم التكشف
وأما إباحة النظر إلى العورة للبراءة مما رمى به فإنما هو حيث يترتب على الفعل
حكم كفسخ النكاح ، وأما قصة موسى فليس فيها أمر شرعى ملزم يترتب
على ذلك ، فلولا إباحة النظر إلى العورة لما أمكنهم موسى عليه السلام من ذلك
ولا خرج ماراً على مجالسهم وهو كذلك ، وأما اغتساله خالياً فكان يأخذ فى
حق نفسه بالأكل والأفضل ، ويدل على الإباحة ما وقع لنبينا صلى الله عليه
 وآله وسلم وقت بناء الكعبة من جعل إزاره على كتفه بإشارة العباس عليه
 بذلك ليكون أرفق به فى نقل الحجارة ، ولولا إباحته لما فعل ذلك ، لكنه
ألزم بالأكل والأفضل لعلو مرتبته صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا والله ما)
أى ليس (بموسى من بأس وأخذ) عليه السلام (ثوبه فطفق) أى شرع
يضرب الحجر (ضرباً قال أبو هريرة) رضى الله عنه (والله إنه لندب) أى
أثر (بالحجر ستة) أى ستة آثار أو بتقدير هى أو أنه لندب استقر بالحجر
حال كونه ستة آثار (أو سبعة) بالشك من الراوى (ضرباً بالحجر) .
ودلالة الحديث من حيث اغتسال موسى عليه السلام عرياناً وحده خالياً
عن الناس ، وهو مبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا . وهذا الحديث أخرجه
مسلم فى أحاديث الأنبياء وفى موضع آخر ورواته هنا خمسة .

الحديث الرابع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : بَيْنَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُريَاناً فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَحْتَشِي فِي ثَوْبِهِ ، فَناداهُ رَبُّهُ : يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى ؟ قَالَ : بَلَى وَعَزَّتِكَ وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ .

(وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم قال بينا) بألف من غير ميم (أيوب) النبي ابن العوص بن رزاح ابن العيص ابن إسحق بن إبراهيم أو ابن رزاح بن روم بن عيص وأمه بنت لوط ، وكان أعبد أهل زمانه ، وعاش ثلاثاً وستين أو تسعين سنة ، ومدة بلائه سبع سنين واسمه أعجمي (يغتسل) حال كونه (عرياناً فخر عليه جراد من ذهب) سمي به لأنه يجرد الأرض فيأكل ما عليها ، وهل كان جراداً حقيقة ذا روح إلا أن اسمه ذهب أو كان على شكل الجراد وليس فيه روح . قال فى شرح التقريب : الأظهر الثانى ، وليس الجراد مذكر الجرادة وإنما هو اسم جنس كالبقرة والبقرة . فحق مذكره أن لا يكون مؤنثه من لفظه لثلاثا يلتبس الواحد المذكر بالجمع (فجعل أيوب) عليه السلام (يحتش) من حش ، أى يأخذ بيده ويرى (فى ثوبه) والحشة هى الأخذ باليد ، ووقع فى رواية القاسى يحتش ، لكن قال العينى إنه أمعن النظر فى كتب اللغة فلم يجد هذه الرواية الأخيرة معنى (فناداه ربه) تعالى (يا أيوب) بأن كلمه كموسى أو بواسطة الملك (ألم أكن أغنيتك عما ترى) من جراد الذهب (قال بلى وعزتك) أغنيتنى ولم يقل نعم كآية « ألسن بربكم قالوا بلى » لعدم جوازه بل يكون كفراً لأن بلى مختصة بإيجاب النفي ، ونعم مقررة لما سبقها . قال فى القاموس : بلى جواب استفهام معقود بالجدد ويوجب مايقال لك ، ونعم بفتحيتين وقد تكسر العين كلمة كبلى إلا أنه فى جواب الواجب . انتهى . وإنما لم يفرق الفقهاء بينهما فى الأقاير لأنها مبنية على العرف ولا فرق بينهما فيه ، ولا يحمل هذا على المعاتبة كما فهمه بعضهم وإنما هو استنطاق بالحجة

(ولكن لا غنى لى عن بركتك) أى خيرك وغنى بكسر المعجمة والقصر من غير تنوين على أن لا لنى الجنس ، وقيل بمعنى ليس ومعناها واحد لأن النكرة فى سياق النفى تفيد العموم ، واستنبط منه فضل الغنى لأنه سماه بركة ، ومحال أن يكون أيوب عليه السلام أخذ هذا المال حباً للدنيا وإنما أخذه كما أخبر هو عن نفسه لأنه بركة من ربه تعالى لأنه قريب العهد بتكوين الله عز وجل ، أو أنه نعمة جديدة خارقة للعادة ، فينبغى تلقبها بالقبول ، فى ذلك شكر لها وتعظيم لشأنها ، وفى الإعراض عنها كفر بها ، وفيه جواز الاغتسال عرياناً ، لأن الله تعالى عاتبه على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاغتسال عرياناً ، قاله ابن بطال .

الحديث الخامس عشر

عَنْ أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ تَسْتُرُهُ ، فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ فَقُلْتُ : أَنَا أُمُّ هَانِئٍ .

(عن أم هاني) بالهمزة المنونة بعد النون (بنت أبي طالب) الهاشمية ابنة عمه صلى الله عليه وآله وسلم ، قيل اسمها فاختة وقيل فاطمة وقيل هند ، والأول أشهر ، وروى أحاديث في الكتب الستة لها في البخاري حديثان (رضى الله عنها قالت : ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح) أى فتح مكة في رمضان سنة ثمان (فوجدته يغتسل وفاطمة) ابنته صلى الله عليه وآله وسلم ورضى الله عنها (تستره فقال من هذه) يدل على أن الست كان كثيفاً وعرف أنها امرأة لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال (فقلت : أنا أم هاني) فيه جواز الغسل بحضرة المحرم إذا حال بينهما ساتر من ثوب أو غيره ، ورواة الحديث الخمسة مدنيون ، وفيه التحديث والعنعنة والإخبار بالإفراد والسماع والقول ، ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، وأخرجه البخاري أيضاً في الأدب والصلاة والجزية ، ومسلم في الطهارة والطلاق ، والترمذي في الاستئذان والسير ، والنسائي في الطهارة والسير ، وابن ماجه في الطهارة .

الحديث السادس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ. قَالَ: فَانْخَسْتُ مِنْهُ فَذَهَبْتُ فَاغْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ. فَقَالَ: أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: كُنْتُ جُنُبًا، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب قال (أبو هريرة) فانخست منه) فانبجست أى تأخرت وانقبضت ورجعت ، وفى رواية الأصيلي وغيره : فاننجست بالباء والجيم ، أى اندفعت ، وللمستملى : فانتجست من النجاسة ، أى اعتقدت نفسى نجساً (فذهبت فاغتسلت) وكان سبب ذهاب أبي هريرة مارواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا لقي أحداً من أصحابه ماسحه ودعا له فلما ظن أبو هريرة رضي الله عنه أن الجنب ينجس بالجنابة خشى أن يماسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كعادته ، فبادر إلى الاغتسال (ثم جئت فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أين كنت يا أبا هريرة؟ قال كنت جنباً) أى ذا جنابة لأنه اسم جرى مجرى المصدر وهو الإجناب (فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة ، فقال سبحان الله) أتى به هنا للتعجب والاستعظام ، أى كيف يخفى مثل هذا الظاهر عليك (إن المؤمن) وفى رواية : المسلم (لا ينجس) أى فى ذاته حياً ولا ميتاً ولذلك يغسل إذا مات . نعم يتنجس بما يعتره من ترك التحفظ بالنجاسات والأقذار ، وحكم الكافر فى ذلك كالمسلم ، وأما قوله تعالى : « إنما المشركون نجس » فالمراد به نجاسة اعتقادهم ، أولاً لأنه يجب أن يتجنب عنهم كما يتجنب عن الأنجاس ، أو لأنهم لا يتطهرون ولا يجتنبون عن النجاسات ، فهم ملابسوها غالباً ، وعن ابن عباس أنه : أعيانهم نجسة كالكلاب ، وبه قال ابن حزم ، وعورض بحل نكاح الكتابيات للمسلم ولا تسلم مضاجعتهم من عرقهن ، ومع ذلك لم يجب من غسلهن إلا مثل ما يجب من غسل المسلمات ، فدل على أن الآدمى الحى ليس بنجس العين ، إذ لا فرق بين الرجال والنساء ، بل يتنجس بما يعرض له من خارج. وفى الحديث استحباب

الطهارة عند ملابسة الأمور المعظمة واستحباب احترام أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكمل الهيئات ، وفيه استحباب استئذان التابع للمتبوع إذا أراد أن يفارقه لقوله أين كنت ؟ فأشار إلى أنه كان ينبغي له أن لا يفارقه حتى يعلمه ، وفيه استحباب تنبيه المتبوع لتابعه على الصواب وإن لم يسأله ، وفيه جواز تأخير الاغتسال عن أول وقت وجوبه ، وبوب عليه ابن حبان الرد على من زعم أن الجنب إذا وقع في البئر فنوى الاغتسال أن ماء البئر ينجس ، واستدل به البخارى على طهارة عرق الجنب لأن بدنه لا ينجس بالجناية ، فكذلك ما حلب منه ، وعلى جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل أن يغتسل ، فقال : باب الجنب يخرج ويمشي في السوق ، واستنبط أيضاً جواز أخذ العالم بيد تلميذه ومشييه معه معتمداً عليه ومرتقياً به ، وغير ذلك مما لا يخفى .

الحديث السابع عشر

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيْرُقَدُّ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلَيْرُقَدُّ وَهُوَ جُنُبٌ .

(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أيرقد أحدنا) أى أيجوز الرقاد له لأن السؤال إنما هو عن حكمه لا عن تعيين وقوعه (وهو جنب ؟ قال نعم إذا توضع أحدكم فليرقد) أى إذا أراد الرقاد فليرقد بعد التوضؤ (وهو جنب) وهذا مذهب الأوزاعى وأبى حنيفة ومحمد ومالك والشافعى وأحمد وإسحق وابن المبارك وغيرهم ، والحكمة فيه تخفيف الحدث لاسيما على القول بجواز تفريق الغسل فينويه فيرتفع الحدث عن تلك الأعضاء المخصوصة على الصحيح ، ولا بن أبى شيبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس قال : إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فإنه نصف غسل الجنابة ، وذهب آخرون إلى أن الوضوء المأمور به هو غسل الأذى وغسل ذكره ويديه وهو التنظيف ، وأوجه ابن حبيب المالكي ، وهو مذهب داود ، وفى الحديث دلالة على أن جواز رقاد الجنب فى البيت يقتضى جواز استقراره فيه يقظاناً لعدم الفرق ، أو لأن نومه يستلزم الجواز لحصول اليقظة بين وضوئه ونومه ، ولا فرق فى ذلك بين القليل والكثير .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » .

(وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا جلس الرجل بين شعبها أى شعب المرأة الأربع جمع شعبة وهى القطعة من الشيء ، والمراد هنا على ما قيل اليدان والرجلان وهو الأقرب للحقيقة ، واختاره ابن دقيق العيد ، أو الرجلان والفخذان ، أو الشفران والرجلان ، أو الفخذان والإسكتان ، وهما ناحيتا الفرج أو نواحي فرجها الأربع ، ورجحة عياض وهو كناية عن الجماع ، فاكفى به عن التصريح (ثم جهدها) أى بلغ جهده ، وفى الفتح : يقال جهد وأجهد أى بلغ المشقة ، قيل معناه كدها بحركته أو بلغ جهده فى العمل بها وهو كناية عن معالجة الإيلاج أو الجهد : الجماع ، أى جامعها ، وإنما كنى بذلك للتنزه عما يفحش ذكره صريحاً ، وزاد أبو داود : وألزق الختان بالختان أى موضعهما ، ولمسلم من حديث عائشة ، ومس الختان الختان ، وللبهقي مختصراً : إذا التقى الختانان ، والمراد بالمس والالتقاء المحاذاة ، ويدل عليه رواية الترمذى بلفظ : إذا جاوز ، وليس المراد بالمس حقيقته ، لأنه لا يتصور عند غيبة الحشفة ، لأن ختانها فى أعلى الفرج فوق مخرج البول الذى هو فوق مدخل الذكر ولا يمسه الذكر فى الجماع (فقد وجب الغسل) على المرأة وعلى الرجل وإن لم يحصل إنزال فالموجب غيبوبة الحشفة ، هذا الذى انعقد عليه الإجماع ، وحديث إنما الماء من الماء منسوخ ، قال الشافعى وجماعة : أى كان لا يجب الغسل إلا بإنزال ثم صار يجب الغسل بدونه ، لكن قال ابن عباس : إنه ليس بمنسوخ ، بل المراد به نفى وجوب الغسل بالرؤية فى النوم إذا لم ينزل ، وهذا الحكم باق ، ولو حصل المس قبل الإيلاج لم يجب الغسل بالإجماع . ورواة هذا الحديث السبعة كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه كلهم فى الطهارة .

ولما فرغ المؤلف من أحكام الجنابة شرع فى بيان أحكام الحيض فقال :

كتاب الحيض

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ ، فَلَمَّا كُنْتُ بِسَرَفٍ حِضْتُ ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبْكِي فَقَالَ : مَا لَكَ أَنْفِستِ ؟ قُلْتُ نَعَمْ ، قَالَ : إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ ، قَالَتْ : وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب) بيان أحكام (الحيض) وما يذكر معه

من الاستحاضة والنفاس *

ولأبي ذر تقديم كتاب على البسملة ، وترجم بالحيض لكثرة وقوعه ، وله أسماء عشرة : الحيض والطمث والضحك والإكبار والإعصار والدراس والعراك والفراك بالفاء والطمث والنفاس ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة : أنفست ؟ والحيض في اللغة : السيلان ، يقال : حاض الوادي إذا سال ، وحاضت الشجرة إذا سال صمغها ، وفي الشرع : دم يخرج من قعر رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة ، والاستحاضة : الدم الخارج في غير أوقاته ويسيل من عرق فيه في أدنى الرحم اسمه العاذل بالمعجمة ، قاله الزهري ، وحكى ابن سيده . إهمالها ، والجوهري بدل اللام الراء .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا) حال كوننا (لا نرى إلا الحج) بضم النون ، بمعنى لا نظن إلا قصده ، لأنهم كانوا يظنون امتناع العمرة في أشهر الحج ، فأخبرت عن اعتقادها أو عن الغالب من حال الناس أو حال الشارع (فلما كنا بسرف) بفتح السين وكسر الراء : موضع على عشرة أميال أو تسعة

أو سبعة أو ستة من مكة غير منصرف للعلمية والتأنيث وقد يصرف بإرادة المكان (حضت) بكسر الحاء (فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبكي فقال مالك أنفست) قال النووي : الضم في الولادة أكثر من الفتح ، والفتح في الحيض أكثر من الضم ، وقال الهروي : الضم والفتح في الولادة ، وأما الحيض فبالفتح لاغير (قلت نعم) نفست (قال) عليه السلام (إن هذا) الحيض (أمر) أى شأن (كتبه الله) عز وجل (على بنات آدم) امتحنهن به وتعبدهن بالصبر عليه (فاقضى ما يقضى) أى أدى الذى يؤديه (الحاج) من المناسك (غير أن لا تطوفى بالبيت) أى غير أن تطوفى ، فلا زائدة وإلا فغير عدم الطواف هو نفس الطواف أو تطوفى مجزوم بلا ، أى لا تطوفى مادمت حائضاً وزاد فى رواية ، حتى تطهرى ، وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة (قالت) عائشة (وضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه) التسع رضى الله عنهن (بالقر) وفى رواية الحموى والمستملى : بالقرة ، أى عن سبع منهن ، ويفهم منه جواز التضحية ببقرة واحدة عن النساء ، واشترط الطهارة فى الطواف ، ويأتى تمام البحث فى الحج إن شاء الله تعالى . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى ومكى ومدنى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الأضاحى ، ومسلم وابن ماجه فى الحج ، والنسائى فيه وفى الطهارة .

الحديث الثاني

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَرْجُلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا حَائِضٌ .

وَفِي رَوَايَةٍ: وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ يُدْنِي لَهَا رَأْسَهُ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا فَتُرْجِلُهُ وَهِيَ حَائِضٌ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها قالت: كنت أرجل) من الترجيل، أى أمشط (رأس) أى شعر رأس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأرسله فهو من مجاز الحذف، لأن الترجيل للشعر لا للرأس، أو من إطلاق المحل على الحال مجازاً (وأنا حائض) . ورواة هذا الحديث الخمسة مدنيون إلا شيخ البخارى وهو تميمي، وأخرجه البخارى أيضاً فى اللباس، والنسائى فى الطهارة والاعتكاف، وفيه جواز مباشرة الحائض، وأما النهى فى آية «ولا تبشروهن» فعن الوطء أو مادونه من دواعى اللذة لا المس، وألحق عروة الجنابة بالحيض قياساً بجامع الحدث الأكبر بل هو قياس جلى لأن الاستقذار بالحائض أكثر من الجانب وألحق الخدمة بالترجيل . وفى الحديث دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها (وفى رواية وهو) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (مجاور) أى معتكف (فى المسجد) المدنى (يدنى) أى يقرب (لها) أى لعائشة (رأسه) الشريف (وهى فى حجرتها فترجله وهى حائض) . واستنبط منه أن إخراج المعتكف جزء منه كيدته ورأسه غير مبطل لاعتكافه، كعدم الحنث فى إدخال بعضه داراً حلف لا يدخلها، ورواة هذا الحديث ما بين مروزي وصنعاني ومكي ومدني، وفيه التحديث والإخبار بالإفراد والعنونة والقول .

الحديث الثالث

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَكَبَّرُ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتكبر في حجرى (أى عليه) وأنا حائض ثم يقرأ القرآن (وفي كتاب التوحيد: كان يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وأنا حائض ، وحينئذ فالمراد بالالتكاء وضع رأسه في حجرها ، وغرض البخارى من هذا الحديث الدلالة على جواز حمل الحائض المصحف ، فالؤمن الحافظ له أكبر أوعيته ، وتعقب بأنه ليس فيه إشارة إلى الحمل وإنما فيه الالتكاء وهو غير الحمل ، وكون الرجل فى حجر الحائض لا يدل على جواز الحمل ، وإنما مراده الدلالة على جواز القراءة بقرب موضع النجاسة لا على حمل الحائض المصحف ، وفيه جواز ملامسة الحائض وأن ذاتها وثيابها على الطهارة مالم تلحق شيئاً منه نجاسة ، قاله النووي ، وفيه جواز استناد المريض فى صلاته إلى الحائض إذا كانت أثوابها طاهرة ، قاله القرطبي ، ورواة هذا الحديث ما بين كوفى ومكى . وفيه التحديث بالجمع والإفراد والسمع والعنعنة ، وأخرجه المؤلف أيضاً فى التوحيد ، ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه فى الطهارة .

الحديث الرابع

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُضْطَجِعَةً فِي خِمِصَةٍ إِذْ حَضَّتْ ، فَأَنْسَلْتُ فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي فَقَالَ : أَنْفَسْتَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، فَدَعَانِي فَاضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخِمِيلَةِ .

(وعن أم سلمة) هند بنت أبي أمية (رضى الله عنها قالت : بينا أنا مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونى (مضطجعة فى خميصة) بفتح الخاء وكسر الميم : كساء أسود مربع له علان يكون من صوف وغيره (إذ حضت فانسلت) ذهبت فى خفية ، تقدرت نفسها أن تضاجعه وهى كذلك ، أو خشية أن يصيبه من دمها أو أن يطلب منها استمتاعاً ، فذهبت لتأهب لذلك ، قاله النووى (فأخذت ثياب حىضتى) بكسر الخاء وهو الصحيح المشهور ، قاله النووى ، وبه جزم الخطابى وبفتحها ورحجه القرطبى وبهما رويناه ، فعنى الأول : أخذت ثيابى التى أعددتها لألبسها حالة الحيض ، ومعنى الثانية : أخذت ثيابى التى ألبسها زمن الحيض لأن الحيضة بالفتح هى الحيض (قال أنفست) بضم النون وبفتحها ، قال النووى وهو الصحيح فى اللغة بمعنى حضت والضم الأكثر فى الولادة ، وبالوجهين رواه الحافظ ابن حجر ورويناه ، قالت أم سلمة رضى الله عنها (قلت نعم) نفست (فدعانى فاضطجعت معه فى الخميطة) باللام بدل الصادر ، وهى القطيفة ذات الحمل وهو الهدب الذى ينسج ويفضل له فضول ، أو هى ثوب من صوف له حمل من أى نوع كان أو الأسود من الثياب ، واستنبط من هذا الحديث استحباب اتخاذ المرأة ثياباً للحيض غير ثيابها المعتادة ، وجواز النوم مع الحائض فى ثيابها والاضطجاع فى لحاف واحد ، ورواته الستة ما بين بلخى وبصرى ومدنى ويمانى ، وفيه التحديث بصيغة الجمع والإفراد والعنونة ورواية تابعى عن تابعى وصحابة عن صحابة ، وأخرجه البخارى فى الصوم والطهارة : ومسلم والنسائى فى الصوم أيضاً .

الحديث الخامس

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ كِلَانَا جُنْبٌ وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَاتَّزِرُ فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ ، وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ .
وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَأَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُبَاشِرَهَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَرَ فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا ثُمَّ يُبَاشِرَهَا وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِكُ إِرْبَهُ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله (وسلم من إناء واحد) حالة كوننا (كلانا جنب) بالتوحيد أفصح من التثنية (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يأمرني فأترز) بوزن أفعل ، كذا في روايتنا ، وأنكر أكثر النحاة الإدغام ، قال ابن هشام : وعوام المحدثين يحرفونه فيقرءونه بألف وتاء مشددة ولاوجه له ، وقطع الزمخشري بخطأ الإدغام ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين ، وحكاها الصغاني في مجمع البحرين ، وقال ابن مالك إنه مقصور على السماع كاتكل ، وعلى تقدير أن يكون خطأ ، فهو من الرواة عن عائشة ، فإن صح عنها كان حجة على الجواز لأنها من فصحاء العرب ، وحيث فلا خطأ ، والمراد بذلك أنها تشد إزارها على وسطها ، وحدد ذلك الفقهاء بما بين السرة والركبة عملاً بالعرف (فيباشرنى) أى تلامس بشرته بشرتى (وأنا حائض) وليس المراد بالمباشرة هنا الجماع ، إذ هو حرام بالإجماع ، فمن اعتقد حله كفر ، قالت عائشة (وكان يخرج رأسه) من المسجد (إلى) أى وهى فى حجرتها (وهو معتكف) فى المسجد (فأغسله وأنا حائض) . ورواة هذا الحديث إلى عائشة كلهم كوفيون ، وفيه التحديث والعنونة ورواية تابعى عن تابعى عن صحابية ، وأخرجه البخارى فى آخر الصوم ومسلم فى الطهارة وكذا أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه (وفى رواية عنها) أى عن عائشة رضى الله عنها (قالت كانت إحدانا) أى إحدى زوجاته صلى الله عليه وآله وسلم (إذا كانت حائضاً فأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبشرها) بملاقاة البشرة بالبشرة من غير جماع (أمرها أن تتزر) بتشديد الفوقية ، وللكشمينى أن تأتزر وهى أفصح ، وقال فى المصابيح على القياس (فى فور) أى ابتداء

(حيضتها) قبل أن يطول زمنها ، وفي سنن أبي داود : فوح بالحاء المهملة قال الخطابي : فور الحيض أوله ومعظمه ، وقال القرطبي : معظم صبيها من فوران القدر وغليابها (ثم يباشرها) بلامسة بشرته لبشرتها (قالت) عائشة (وأياكم يملك إربه) بكسر الهمزة وسكون الراء أى أضبط لشهوته أو عضوه الذى يستمتع به ، وقيل حاجته ، والحاجة تسمى إرباً بالكسر والفتح ، وذكر الخطابي فى شرحه أنه روى هنا بالوجهين ، وحكاها فى اللامع بفتح الهمزة والراء وصوبه الخطابي والنحاس ، وعزاه ابن الأثير لرواية أكثر المحدثين (كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يملك إربه) والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أملاك الناس لأمره فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من أن يحوم حول الحمى ، ومع ذلك فكان يباشر فوق الإزار تشريعاً لغيره ممن ليس بمعصوم وبهذا قال أكثر العلماء ، وهو الجارى على قاعدة المالكية فى باب سد الذرائع وذهب كثير من السلف والثورى وأحمد وإسحق إلى أن الذى يمتنع من الاستمتاع بالحائض الفرج فقط ، وبه قال محمد ورحجته الطحاوى ، وهو اختيار أصبغ من المالكية ، وأحد القولين للشافعية ، واختاره ابن المنذر ، وقال النووى : هو الأرجح دليلاً لخبر مسلم : اصنعوا كل شئ إلا النكاح فجعلوه مخصصاً لحديث الترمذى وحسنه أنه سئل عما يحل من الحائض فقال : ماوراء الإزار ، وحملوا حديث الباب وشبهه على الاستحباب جمعاً بين الأدلة ، وقال ابن دقيق العيد : ليس فى حديث الباب ما يقتضى منع ما تحت الإزار لأنه فعل مجرد . انتهى . ويدل على الجواز أيضاً مارواه أبو داود بإسناد قوى عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً ، واستدل الطحاوى على الجواز بأن المباشرة تحت الإزار دون الفرج لا توجب حداً ولا غسلاً فأشبهت المباشرة فوق الإزار . وفصل بعض الشافعية فقال : إن كان يضبط نفسه عند المباشرة ويثق منها باجتنابه جاز وإلا فلا ، ولا يبعد الفرق بين ابتداء الحيض وما بعده لظاهر التقييد بقولها فورحيضتها ، ويؤيده مارواه ابن ماجه بإسناد حسن عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتقى سورة الدم ثلاثاً ثم يباشر بعد ذلك ويجمع بينه وبين الأحاديث الدالة على المبادرة إلى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين . ورواة هذا الحديث الستة إلى عائشة كوفيون ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة ، ورواية تابعى عن تابعى عن صحابية ، وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه فى الطهارة .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرِيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ ، فَقُلْنَ : وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّبِ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ ، قُلْنَ : وَمَا نُقْصَانُ عَقْلِنَا وَدِينِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ ؟ قُلْنَ : بَلَى . قَالَ : فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا ، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ ؟ قُلْنَ : بَلَى . قَالَ : فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من بيته أو مسجده (في) يوم (أضحي) بفتح الهمزة وسكون الضاد ، جمع أضحية إحدى أربع لغات في اسمها ، والأضحى تذكر وتوث ، وهو منصرف ، سميت بذلك لأنها تفعل في الضحى وهو ارتفاع النهار (أو) في يوم (فطر) شك من الراوى أو من أبي سعيد (إلى المصلى) فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال : يا أيها الناس تصدقوا (فمر على النساء) اختصره البخارى هنا ، وقد ساقه في كتاب الزكاة تاماً وفي كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد أنه كان وعد النساء أن يفردهن بالموعظة فأئجز ذلك اليوم ، وفيه أنه وعظهن وبشرهن (فقال يامعشر النساء) المعشر : كل جماعة أمرهم واحد ، وهو يرد على ثعلب حيث خصه بالرجال ، إلا إن كان مراده بالتخصيص حالة إطلاق المعشر لاتقييده كما في هذا الحديث (تصدقن فإنى أريتكن) بضم الهمزة وكسر الراء أى في ليلة الإسراء ، وفي كتاب العلم من حديث ابن عباس بلفظ : أريت النار فرأيت أكثر أهلها النساء (أكثر أهل النار) نعم وقع في حديث ابن عباس أن الرؤية المذكورة وقعت في صلاة الكسوف (فلقن وبم يارسول الله) قال في الفتح : الواو استثنافية والباء تعليلية والميم أصلها ما الاستفهامية ، وقال العين : الواو (٢٨ - عون البارى - ج ١)

للعطف على مقدر تقديره ما ذنبنا والباء سببية والأول أوضح (قال) صلى الله عليه وآله وسلم لأنكن (تكثرن اللعن) المتفق على تحريم الدعاء به على من لا تعرف خاتمة أمره بالقطع ، أما من عرف خاتمة أمره بالنص فيجوز كأبي جهل ، نعم لعن صاحب وصف بلا تعيين كالظالمين والكافرين جائز (وتكفرون العشير) أى تجحدن نعمة الزوج وتستقلن ما كان منه ، والخطاب عام غلبت فيه الحاضرات على الغيب ، واستنبط من التوعد بالنار على كفران العشير وكثرة اللعن أنهما من الكبائر ، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (ما رأيتم) أحداً (من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن) أذهب من الإذهاب على مذهب سيبويه حيث جوز بناء أفعل التفضيل من الثلاثي المزيد فيه ، وكان القياس فيه أشد إذهاباً ، واللبن : العقل الخالص من الشوائب فهو خالص ما في الإنسان من قواه ، فكل لب عقل وليس كل عقل لباً ، والحازم : الضابط لأمره ، وهو على سبيل المبالغة في وصفهن بذلك لأنه إذا كان الضابط لأمره ينقاد لهن فغيره أولى (قلن) أى مستفهمات عن وجه نقصان دينهن وعقلهن لخفائهن عليهن (وما نقصان ديننا وعقلنا يارسول الله) كأنه خفي عليهن ذلك حتى سألن عنه ، ونفس هذا السؤال دال على النقصان لأنهن سلمن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة : الإكثار والكفران والإذهاب ، ثم استشكلن كونهن ناقصات ، وما أطف ما أجابهن به صلى الله عليه وآله وسلم من غير تعنيف ولا لوم بل خاطبهن على قدر عقولهن (قال) صلى الله عليه وآله وسلم مجيباً لهن (أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟ قلن : بلى ، قال : فذلك من نقصان عقلها) بكسر الكاف خطاباً للواحدة التي تولت خطابه صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يقل فذلك لأن قد عهد في خطاب المذكر الاستغناء بذلك عن ذلكم ، قال تعالى : «فأجزاء من يفعل ذلك منكم» فهذا مثله في المؤنث ، على أن بعض النحاة نقل لغة بأنه يكتفى بكاف مكسورة مفردة لكل مؤنث أو الخطاب لغير معين من النساء ليعم الخطاب كلا منهن على سبيل البدل إشارة إلى أن حالتهم في النقص تناهت في الظهور إلى حيث يمتنع خفاؤها فلا تختص به واحدة دون أخرى ، فلا تختص حينئذ بهذا الخطاب مخاطبة دون مخاطبة ، قاله في المصاييح ، ويجوز فتح الكاف على أنه للخطاب العام ، واستنبط من ذلك أن لا يواجه بذلك الشخص المعين ، فإن

فى الشمول تسلىة وتسهيلا ، وأشار بقوله : مثل نصف شهادة الرجل إلى قوله تعالى : « فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء » لأن الاستظهار بأخرى يؤذن بقلّة ضبطها وهو يشعر بنقص عقلها ، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم) أى لما قام بها من مائع الحيض (قلن بلى) وفيه إشعار بأن منع الحيض من الصوم والصلاة كان ثابتاً بحكم الشرع قبل ذلك المجلس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فذلك من نقصان دينها) بكسر الكاف وفتحها كالسابق ، قيل : وهذا العموم فيهن يعارضه حديث : كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم . . الحديث . وأجيب بأن الحكم على الكل بشيء لا يستلزم الحكم على كل فرد من أفرادها بذلك الشيء ، وليس المراد بذكر نقص العقل والدين فى النساء لومهن عليه ، لأنه من أصل الخلقة ، لكن التنبيه على ذلك تحذيراً من الافتتان بهن ، ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص ، وليس نقص الدين منحصراً فيما يحصل من الإثم بل فى أعم من ذلك ، قاله النووي ، لأنه أمر نسبي ، فالكامل مثلاً ناقص عن الأكمل ، ومن ذلك : الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصلى ، وهل تثاب على هذا الترك لكونها مكلفة به كما تثاب المريض على النوافل التي كان يفعلها فى صحته وشغل عنها بمرضه ، قال النووي : الظاهر لا لأن ظاهر الحديث أنها لا تثاب لأنه ينوى أنه يفعل لو كان سالماً مع أهليته ، وهى ليست بأهل ولا يمكن أن تنوى لأنها حرام عليها ، قال فى الفتح : وعندى فى كون هذا الفرق مستلزماً لكونها لا تثاب وقفه . وفى هذا الحديث من الفوائد مشروعية الخروج إلى المصلى فى العيد ، وأمر الإمام الناس بالصدقة فيه ، واستنبط منه بعض الصوفية جواز الطلب من الأغنياء للفقراء ، وله شروط ، وفيه حضور النساء العيد ، لكن بحيث ينفردن عن الرجال خوف الفتنة ، وفيه جواز عظة الإمام النساء على حدة ، وفيه أن حمجد النعم حرام وكذا كثرة استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتم ، وفيه إطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج عن الملة تغليظاً على فاعلها لقوله يكفرون وهو كإطلاق نبي الإيمان ، وفيه الإغلاظ بالنصح بما يكون سبباً لإزالة الصفة التي تعاب ، وفيه أن الصدقة تدفع العذاب ، وفيه أنها قد تكفر الذنوب التي بين المخلوقين ، وأن العقل يقبل الزيادة والنقصان

وكذلك الإيمان ، وفيه أيضاً مراجعة المتعلم لمعلمه والتابع لمتبوعه فيما لا يظهر له معناه ، وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من الخلق العظيم والصفح الجميل والرفق والرأفة ، زاده الله تشريفاً وتكريماً . ورواة هذا الحديث الخمسة كلهم مدنيون إلا ابن أبي مريم فمصرى ، وفيه التحديث بصيغة الجمع والإخبار بالأفراد والعنونة ورواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، وأخرجه البخارى فى الطهارة والصوم والصلاة والزكاة مقطوعاً وفى العيدين بطوله ، ومسلم فى الإيمان ، والنسائى فى الصلاة وابن ماجه .

الحديث السابع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ ، فَرَبَّمَا وَضَعَتِ الطَّسْتَ تَحْتَهَا مِنْ الدَّمِ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف معه) فى مسجده (بعض نسائه) هى سودة أو رملة أو أم حبيبة ، وأسنده الحافظ ابن حجر ، وقيل زينب وقيل أختها جنة ، ورجح أنها أم سلمة بحديث فى سنن سعيد بن منصور ولفظه : إن أم سلمة كانت عاكفة وهى مستحاضة وربما جعلت الطست تحتها ، وحينئذ فسلمت رواية البخارى من المعارض والله الحمد (وهى مستحاضة) حال كونها (ترى الدم) وأتى بقاء التأنيث فى المستحاضة ، وإن كانت الاستحاضة من خصائص النساء للإشعار بأن الاستحاضة حاصلة لها بالفعل لا بالقوة (فربما وضعت الطست) بفتح الطاء (تحتها من الدم) أى لأجله ، واستنبط من هذا الحديث جواز اعتكاف المستحاضة عند أمن تلويث المسجد كدائم الحدث ، ورواته الخمسة ما بين واسطى وبصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعنونة ، وأخرجه البخارى هنا وفى الصوم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائى فى الاعتكاف .

الحديث الثامن

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَا نَكْتَحِلَ وَلَا نَتَطَيَّبَ وَلَا نَلْبَسَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ وَقَدْ رُخِّصَ لَنَا عِنْدَ الطُّهْرِ إِذَا اغْتَسَلْتُ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا فِي نُبْذَةٍ مِنْ كُسْتِ أَظْفَارٍ، وَكُنَّا نُنْهَى عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ .

(وعن أم عطية) اسمها نسيبة بضم النون وفتح السين مصغراً بنت الحارث كانت تمرض المرضى وتداوى الجرحى وتغسل الموتى ، لها في البخارى خمسة أحاديث (رضى الله عنها قالت : كنا نهى) بضم النون وفاعل النهى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (أن نحد) أى المرأة أى كل واحدة منهن تنهى عن الإحداد أى تمنع من الزينة (على ميت فوق ثلاث) يعنى به الليلى مع أيامها (إلا على زوج) دخل بها أو لم يدخل صغيرة كانت أو كبيرة ، حرة أو أمة ، نعم عند أبى حنيفة لا إحداد على صغيرة ولا أمة (أربعة أشهر وعشراً) يعنى عشر ليال ، إذ لو أريد به الأيام لقليل عشرة بالتاء ، قال البيضاوى : وتأنيث العشرة باعتبار الليلى لأنها غرر الشهور والأيام ، ولذلك لا يستعملون التذكير فى مثله قط ذهاباً إلى الأيام حتى إنهم يقولون صمت عشرأ ويشهد له قوله : «إن لبتم إلا عشرأ» ، ثم «إن لبتم إلا يوماً» ، ولعل المقتضى لهذا التقدير أن الجنين فى غالب الأمر يتحرك لثلاثة أشهر إن كان ذكراً ولأربعة إن كان أنثى ، واعتبر أقصى الأجلين ، وزيد عليه العشر استظهاراً إذ ربما تضعف حركته فى المبادئ فلا تحس بها (ولا تكتحل) لازائدة أكد بها لأن فى النهى معنى الننى ، ورواية الرفع هى الأحسن كما لا يخفى (ولا تتطيب ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب) بفتح العين وسكون الصاد ، بردٌ يمانية يعصب غزلها أى يجمع ثم يصبغ ثم ينسج (وقد رخص لنا) التطيب بالتبخير (عند الطهر) إذا اغتسلت إحدانا من محيضها (لدفع رائحة الدم لما تستقبله من الصلاة) فى نبذة (بضم النون وسكون الموحدة ، أى فى قطعة يسيرة) (من كست أظفار) بضم الكاف وسكون السين ،

والكست والكسط والقسط ثلاث لغات وهو من طيب الأعراب ، وسماه ابن البيطار رأساً ، والأظفار ضرب من العطر على شكل ظفر الإنسان يوضع في البخور ، وقال ابن التين : صوابه قسط ظفار أى بغير همز نسبة إلى ظفار مدينة بساحل البحر يجلب إليها القسط الهندي ، وحكى في ضبط ظفار عدم الصرف والبناء كقطام ، وهو العود الذى يتبخر به ، قال النووى : ليس القسط والظفر من مقصود التطيب وإنما رخص فيه للحادة إذا اغتسلت من المحيض لإزالة الرائحة الكريهة ، وقال المهلب : رخص لها في التبخر به لدفع رائحة الدم لما تستقبله من الصلاة (وكنا ننهى عن اتباع الجنائز) يأتى البحث فيه في محله إن شاء الله تعالى . ورواة هذا الحديث بصريون ، وفيه التحديث والعنونة ، وأخرجه البخارى هنا وفي الطلاق ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه .

الحديث التاسع

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَمْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ ، فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ ، قَالَ : خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطْهَرِي بِهَا . قَالَتْ : كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ تَطْهَرِي . فَاجْتَنِبْتُهَا إِلَى فَقُلْتُ : تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ .

(عن عائشة رضى الله عنها أن امرأة) من الأنصار كما في الحديث التالى لهذا الحديث المذكور فى صحيح البخارى أو هى أسماء بنت شكل كما فى مسلم ، لكن قال الدمياطى : إنه تصحيف وإنما هو سكن نسبة إلى جدها ، وجزم تبعاً للخطيب فى مبهماتہ أنها أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية خطيبة الأنصار ، وصوبه بعض المتأخرين ، لأنه ليس فى الأنصار من اسمه شكل ، وتعقب بتعدد الواقعة ، ويؤيده تفريق ابن منده بين الترجمتين وبأن ابن طاهر وأبا موسى المدينى وأبا على الجبائى جزموا بما فى مسلم ، ورواه ابن أبى شيبة وأبو نعيم كذلك فسلم مسلم من الوهم والتصحيف ، وحكى النووى فى شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح (سألت النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من المحيض) أى الحيض (فأمرها) صلى الله عليه وآله وسلم (كيف تغتسل) أى بأن قال كما رواه مسلم بمعناه : تطهرى فأحسنى الطهور ثم صبى على رأسك فأدلكيه دلكاً شديداً حتى يبلغ شئون رأسك أى أصوله ثم صبى الماء عليك (قال خذى فرصة) أى قطعة من صوف أو قطن أو جلدة عليها صوف ، حكاه أبو عبيدة وغيره بثلاث الفاء ، وقيل بفتح القاف والصاد المهملة ، يعنى شيئاً يسيراً مثل القرصة بطرف الإصبعين ، وقال ابن قتيبة : إنما هو بالقاف والصاد المعجمة أى قطعة ، قال القسطلانى : والرواية ثابتة بالفاء والصاد المهملة ولا مجال للرأى فى مثله ، والمعنى صحيح بنقل أئمة اللغة (من مسك) بكسر الميم : دم الغزال ، وروى بفتحها ، قال القاضى عياض : وهى رواية الأكثرين وهو الجلد ، أى خذى قطعة منه وتحملى بها لمسح القبل ، واحتج بأنهم كانوا فى ضيق ويمتنع معه أن يمتنوا المسك مع

غلاء ثمنه ، وتبعه ابن بطلال ، ورجح النووى الكسر ، ولعله هو الظاهر الواضح ويؤيده قوله فى الرواية الأخرى : فرصة ممسكة ومن قال معناه مأخوذة باليد فقد أبعد (فتطهرى) أى تنظفى (بها) أى بالفرصة ، قال النووى : المقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح ، وقيل لكونه أسرع إلى الحبل ، والصواب أن ذلك مستحب لكل مغتسلة من حيض أو نفاس ، ويكره تركه للقادرة ، فإن لم تجد مسكاً فطيباً ، فإن لم تجد فزيلاً كالطين وإلا فالماء كاف (قالت) أسماء (كيف أتطهر بها قال) صلى الله عليه وآله وسلم (سبحان الله) متعجباً من خفاء ذلك عليها (تطهرى) قالت عائشة رضى الله عنها (فاجتذبتها إلى فقلت) لها (تتبعى بها) أى بالفرصة (أثر الدم) أى فى الفرج ، قاله النووى ، وقال المحاملى : يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها ، قال ولم أره لغيره ، وظاهر الحديث حجة له ، قال فى الفتح : ويصرح به رواية الإسماعيلي : تتبعى بها مواضع الدم ، واستنبط منه أن العالم يكنى بالجواب فى الأمور المستورة وأن المرأة تسأل عن أمر دينها ، وتكرير الجواب لإفهام السائل ، وأن للطالب الحاذق تفهيم السائل قول الشيخ وهو يسمع ، وفيه الدلالة على حسن خلق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعظيم حلمه وحيائه . وفى هذا الحديث من الفوائد التسبيح عند التعجب واستحباب الرفق بالمتعلم ، وإقامة العذر لمن لا يفهم ، وفيه أن المرء مطلوب بستر عيوبه ، وإن كانت مما جبل عليها من جهة أمر المرأة بالتطيب لإزالة الرائحة الكريهة ، ورواة هذا الحديث ما بين بلخى ومكى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى فى الطهارة والاعتصام وكذا مسلم والنسائى .

الحديث العاشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَهْلَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَكُنْتُ مِمَّنْ تَمَتَّعَ وَلَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ ، فَرَعِمْتُ أَنَّهَا حَاضَتْ وَلَمْ تَطْهَرْ حَتَّى دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ لَيْلَةُ عَرَفَةَ وَإِنَّمَا كُنْتُ تَمَتَّعْتُ بِعُمْرَةٍ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْقِضِي رَأْسَكَ وَأَمْتَشِطِي وَأَمْسِكِي عَنْ عُمْرَتِكَ . فَفَعَلْتُ . فَلَمَّا قَضَيْتُ الْحَجَّ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّنْعِيمِ مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي نَسَكْتُ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : أهلت) أى أحرمت ورفعت صوتى بالتلبية (مع رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فى حجة الوداع فكنت ممن تمتع ولم يسق الهدى) اسم لما يهدى بمكة من الأنعام ، وفيه مراعاة لفظ من ولو روعى معناها لقليل ممن تمتعوا (فرعمت أنها حاضت ولم تطهر) من حيضها (حتى دخلت ليلة عرفة) فيه دلالة على أن حيضها كان ثلاثة أيام لأن دخوله صلى الله عليه وآله وسلم مكة كان فى الخامس من الحجة فحاضت يومئذ فهرت يوم عرفة ، ويدل على أنها حاضت يومئذ قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة : من أحرم بعمره ... الحديث ، قالت : فحضت ، ففيه دليل على أن حيضها كان يوم القدوم إلى مكة ، قالت : فلم أزل حائضاً حتى كان يوم عرفة ، قاله البدر (فقالت : يا رسول الله هذه ليلة عرفة وإنما كنت تمتعت بعمره) أى وأنا حائض ، وفيه تصريح بما تضمنته التمتع لأنه إحرام بعمره فى أشهر الحج ممن على مسافة القصر من الحرم ثم يحج من سنته (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم انقضى رأسك) أى حلى شعرها (وامتشطى وأمسكى عن عمرتك) أى اتركى العمل فى العمرة وإتمامها ، فليس المراد الخروج منها ، فإن الحج والعمرة لا يخرج منهما إلا بالتحلل ، وحينئذ فتكون قارنة ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم : يكفيك طوافك لحجك وعمرتك ، ولا يلزم من نقض الرأس

والامتنشاط إبطالها لجوازها حال الإحرام ، وقد حملوا فعلها ذلك على أنه كان رأسها أذى ، وقيل المراد أبطل عمرتك ، ويؤيده قولها في العمرة : وأرجع بحجة واحدة ، وقولها : ترجع صواحي بحج وعمرة وأرجع أنا بالحج ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : هذه مكان عمرتك ، قالت عائشة (ففعلت) النقص والامتنشاط والإمساك (فلما قضيت) أى أديت (الحج) بعد إحرامى به (أمر) صلى الله عليه وآله وسلم أخى (عبد الرحمن) بن أبى بكر الصديق رضى الله عنه (ليلة الحصبة) بفتح الحاء وسكون الصاد التى نزلوا فيها بالخصب : موضع بين مكة ومنى يبيتون فيه إذا نفروا منها (فأعمرنى) أى اعتمر بى (من التنعيم) موضع على فرسخ من مكة فيه مسجد عائشة (مكان عمرتى التى نسكت) من النسك أى التى أحرمت بها وأردت أولاً حصولها منفردة غير مندرجة ومنعنى الحيض ، وفى رواية سكت من السكوت ، أى التى تركت أعمالها وسكت عنها ، وللقابسى : شكت ، والضمير فيه راجع إلى عائشة على سبيل الالتفات من التكلم للغيبة ، وفى السياق التفات آخر بعد التفات وهو ظاهر للمتأمل ، قاله فى الفتح ، أو المعنى : شكت العمرة من الحيض ، وإطلاق الشكاية عليها كناية عن اختلالها وعدم بقاء استقلالها ، وإنما أمرها بالعمرة بعد الفراغ ، وهى قد كانت حصلت لها مندرجة مع الحج لقصدتها عمرة منفردة كما حصل لسائر أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم حيث اعتمرن بعد الفراغ من حججهن المفرد عمرة منفردة عن حججهن حرصاً منها على كثرة العبادة ، وتتمام مباحث الحديث فى كتاب الحج ، ورواته الخمسة ما بين بصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة .

الحديث الحادى عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مُوَافِينَ لِهِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلِلْ فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ » . فَأَهْلَلَ بَعْضُهُمْ بِعُمْرَةٍ وَأَهْلَلَ بَعْضُهُمْ بِحَجٍّ وَسَاقَتِ الْحَدِيثَ وَذَكَرْتُ حَيْضَتَهَا قَالَتْ : وَأَرْسَلَ مَعِيَ أَخِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدًى وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : خرجنا) من المدينة مكملين ذا القعدة (موافين) وفى رواية موافقين (لهلل ذو الحجة) والمعنى مشرفين ، يقال أوفى على كذا إذا أشرف عليه ولا يلزم منه الدخول فيه ، وقال النووى : أى مقاربين لاستهلاله ، لأن خروجه صلى الله عليه وآله وسلم كان لحمس ليال بقين من ذى القعدة يوم السبت (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن يهلل) بلامين ، وفى رواية يهل بلام مشددة ، أى يحرم (بعمره فليهلل) بعمره (فلولا أنى أهديت) أى سقت الهدى (لأهلت) ولأبوى ذر والوقت والأصيلي : لأحلت (بعمره) ليس فيه دلالة على أن التمتع أفضل من الإفراد ، لأنه إنما قال ذلك لأجل فسخ الحج إلى العمرة الذى هو خاص بهم فى تلك السنة لمخالفة تحريم الجاهلية العمرة فى أشهر الحج لا التمتع الذى فيه الخلاف ، وقاله ليطيب قلوب أصحابه ، إذ كانت نفوسهم لا تسمح بفسخ الحج إليها لإرادتهم موافقته صلى الله عليه وآله وسلم أى ما يمنعنى من موافقتكم فيما أمرتكم به إلا سوق الهدى ولولاه لو افقتكم ، وإنما كان الهدى علة لانتفاء الإحرام بالعمرة ، لأن صاحب الهدى لا يجوز له التحلل حتى ينحره ولا ينحره إلا يوم النحر ، والمتمتع يتحلل من عمرته قبله فيتنايان ، قاله القسطلانى ، وقال الحافظ الشوكانى فى السيل : فقد ثبت فى الصحيحين وغيرهما أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ماسقت الهدى ولجعلتها عمرة ، فدل على أن التمتع

أفضل من القران ، وقد سقت المذاهب والأدلة في شرحي للمنتقى بما لا يحتاج الناظر إلى غيره فالإجابة عليه أولى لأن المقام طويل الذبول . انتهى . وستكون لنا عودة إلى ذلك في كتاب الحج إن شاء الله (فأهل بعضهم بعمره وأهل بعضهم بحج) قالت عائشة (وكنت أنا ممن أهل بعمره فأدركني يوم عرفة وأنا حائض فشكوت) ذلك (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : دعى عمرتك) أى أفعالها وارفضيها (وانقضى رأسك) أى شعرها ، وفيه دلالة على نقض المرأة شعرها عند غسل الخيض وهل يجب أم لا ، وظاهر الحديث الوجوب ، وبه قال ابن عمر والحسن وطاوس في الحائض دون الجنب ، وبه قال أحمد ، ورجح جماعة من أصحابه الاستحباب فيهما ، واستدل الجمهور على عدم وجوب النقض بحديث أم سلمة ، إلى امرأة أشد ضفر رأسى أفأنقضه للجنب ؟ قال : لا ، رواه مسلم ، وفي رواية : للحيضة والجنب . وقد حملوا حديث عائشة هذا على الاستحباب جمعاً بين الروایتين (وامتشطى وأهلى بحج) أى مع عمرتك أو مكانها (ففعلت) ذلك كله (حتى إذا كان ليلة الحصبة أرسل معى أخى عبد الرحمن بن أبى بكر) الصديق رضى الله عنهم (فخرجت) معه (إلى التنعيم فأهللت بعمره) منه (مكان عمرتي) التى تركتها (قال هشام) بن عروة (ولم يكن فى شىء من ذلك هدى ولا صوم ولا صدقة) استشكل النووى نفي الثلاثة بأن القارن والمتمتع عليه الدم ، وأجاب القاضى عياض بأنها لم تكن قارنة ولا متمتعة ، لأنها أحرمت بالحج ثم نوت فسخه فى عمره ، فلما حاضت ولم يتم لها ذلك رجعت إلى حجها لتعذر أفعال العمره ، وكانت ترفضها بالوقوف ، فأمرها بتعجيل الرفض ، فلما أكملت الحج اعتمرت عمره مبتدأة ، وعورض بقولها : وكنت أنا ممن أهل بعمره وقولها ولم أهل إلا بعمره . وأجيب بأن هشاماً لما لم يبلغه ذلك أخبر بنفيه ولا يلزم منه نفيه فى نفس الأمر ، بل روى جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أهدى عن عائشة بقرة ، فافهم ، ورواة هذا الحديث الخمسة مابين كوفى ومذى ، وفيه التحديث والعننة .

الحديث الثاني عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَمْرَأَةً قَالَتْ لَهَا : أَيُجْزَى إِحْدَانَا صَلَاتَهَا إِذَا طَهَّرَتْ ؟ فَقَالَتْ : أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ ؟ كُنَّا نَحِيضُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَأْمُرُنَا بِهِ ، أَوْ قَالَتْ : فَلَا نَفْعَلُهُ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها أن امرأة) وهى معاذة بضم الميم وفتح العين بنت عبد الله العدوية (قالت لها أتجزى إحدانا) أى أتقضى (صلاتها) التى لم تصلها زمن الحيض (إذا طهرت) بفتح الطاء وضم الهاء (فقالت) عائشة (أحرورية أنت) نسبة إلى حروراء قرية بقرب الكوفة ، كان أول اجتماع الخوارج بها ، وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن ، ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقاً ، والمعنى : أخارجية أنت ، لأن طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفائتة زمن الحيض ، وهو خلاف الإجماع ، فلهزمة للاستفهام الإنكارى ، وزاد فى رواية مسلم عن معاذة : فقلت لا ولكنى أسأل سؤالاً ليجرد طلب العلم لا للتعنت ، فقالت عائشة (كنا نحيض مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى مع وجوده أو عهده ، أى فكان يطلع على حالنا فى الترك (فلا يأمرنا به) أى بالقضاء لأن التقرير على ترك الواجب غير جائز (أو قالت) أى معاذة (فلا نفعله) وفرق بين الصلاة والصوم بتكررها فلم يجب قضاؤها للمخرج بخلافه ، وعند الإسماعيلي من وجه آخر فلم تكن نقضى ولم تؤمر به ، والاستدلال بقولها هذا أوضح من الاستدلال بقولها فلم تؤمر به ، لأن عدم الأمر بالقضاء هنا قد ينازع فى الاستدلال به على عدم الوجوب لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء ، والله أعلم ، ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث بالإفراد والجمع وأخرجه الستة .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثُ حَيْضِهَا وَهِيَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَمِيلَةِ ، ثُمَّ قَالَتْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ .

(عن أم سلمة) هند (رضى الله عنها حديث حيضتها وهى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الحميلة) ولفظه : قالت حضت وأنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الحميلة فانسلت فخرجت منها فأخذت ثياب حيضتى فلبستها فقال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنفست ؟ قلت نعم ، فدعانى وأدخلنى معه فى الحميلة ، وقد تقدم هذا الحديث وشرحه (ثم قالت فى هذه الرواية إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها وهو صائم) وكنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد من الجنابة ، وفيه جواز التقبيل للصائم مع الأمن ، والاغتسال مع الرجل من ظرف واحد للماء .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « تَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ وَالْحَيْضُ وَلَيَشْهَدَنَّ الْخَيْرُ وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى » . قِيلَ لَهَا : أَلْحَيْضُ . قَالَتْ : أَلَيْسَ يَشْهَدَنَّ عَرَفَةَ وَكَذَا وَكَذَا .

(عن أم عطية) نسيبة بنت الحارث أو بنت كعب (رضى الله عنها) قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول تخرج العواتق) أى لتخرج وهو خبر متضمن للأمر ، لأن إخبار الشارع عن الحكم الشرعى متضمن للطالب لكنه هنا عند الجمهور للندب للدليل آخر (وذوات الخدور) بالضم جمع خدر بالكسر وهو السر في جانب البيت تقعد البكر وراءه أو البيت نفسه (والحيض) بضم الحاء وتشديد الياء جمع حائض (وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين ويعتزل) خبر بمعنى الأمر (الحيض المصلى) أى فيمكن فيمن يدعو ويؤمن رجاء بركة المشهد الكريم ، وخص الشافعية من هذا العموم غير ذوات الهيات والمستحسنات ، أما هن فيمنعن لأن المفسدة إذ ذاك كانت مأمونة بخلافها الآن ، وقد قالت عائشة في الصحيح : لو رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بنى إسرائيل ، وبه قال مالك وأبو يوسف (قيل) القائل حفصة (لها) أى لأم عطية (الحيض) على الاستفهام التعجبى من إخبارها بشهود الحيض (فقالت) أم عطية (أليس) الحائض (تشهد عرفة) أى يومها (وكذا وكذا) أى نحو المزدلفة ومنى وصلاة الاستسقاء ، وفيه أن الحائض لا تهجر ذكر الله ولا مواطن الخير كمجالس العلم والذكر سوى المساجد ، وفيه امتناع خروج المرأة بغير جلباب وهو المقنعة أو الخمار أو أخص منه ، وقيل الثوب الواسع يكون دون الرداء وقيل الملحفة ، وقيل الملاعة وقيل القميص ، ورواة هذا الحديث ما بين بخارى وبصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والقول والسمع والسؤال ، وأخرجه البخارى أيضاً في العيدين والحج ، ومسلم في العيدين ، وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه في الصلاة .

الحديث الخامس عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ شَيْئًا .

(وعنها) أى عن أم عطية (رضى الله عنها قالت : كنا) أى فى زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مع علمه وتقديره ، وبهذا يعطى الحديث حكم الرفع وهو مصير من البخارى إلى أن مثل هذه الصيغة تعد فى المرفوع ولو لم يصرح الصحابى بذكر زمن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وبهذا جزم الحاكم وغيره خلافاً للخطيب (لأنعد الصفرة والكدره) وفى رواية : بعد الطهر (شيئاً) أى من الحيض إذا كان فى غير زمن الحيض ، أما فيه فهو من الحيض تبعاً ، وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والليث وأبو حنيفة ومحمد والشافعى وأحمد، وأما الإمام مالك فيرى أنهما حيض مطلقاً ، وهذا الحديث وارد عليه ، والمراد الماء الذى تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه .

الحديث السادس عشر

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ
لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ صَفِيَّةَ قَدْ حَاضَتْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَعَلَّهَا تَحْسِنُ ، أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُنَّ ؟ فَقَالُوا :
بَلَى . قَالَ : فَاخْرُجِي .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضى الله عنها
(أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله : إن صافية
بنت حبي) بن أخطب النضرية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتوفاة سنة
ستين في خلافة معاوية أو ست وثلاثين في خلافة علي رضى الله عنها (قد حاضت ،
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلها تحسنا) عن الخروج عن مكة
إلى المدينة حتى تطهر وتطوف بالبيت (ألم تكن طافت معكن) طواف
الركن ، وفي رواية ألم تكن أفاضت أى طافت طواف الإفاضة وهو طواف
الركن (فقالوا) أى الناس أو الحاضرون هناك وفيهم الرجال المحارم (بلى)
طافت معنا الإفاضة (قال فاخرجي) لأن طواف الوداع ساقط بالحيض ، وفيه
التفات من الغيبة إلى الخطاب ، أو قال لعائشة : قولى لها اخرجي ، وللمستملى
وغيره : فاخرجن ، وهو مناسب للسياق ، وفيه دليل على أن الحائض لا تطوف
وأن طواف الوداع يسقط عنها . ورواة الحديث الستة مديون إلا شيخ
البخارى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم والنسائي
في الحج ، والنسائي في الطهارة أيضاً .

الحديث السابع عشر

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَمْرَأَةً مَاتَتْ فِي بَطْنٍ فَصَلَّى عَلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ وَسَطَهَا .

(عن سمرة بن جندب) بضم الجيم وفتح الدال وضمها ابن هلال الفزاري المتوفى سنة تسع وخمسين (رضى الله عنه أن امرأة) هى أم كعب الأنصارية كما فى مسلم (ماتت فى) أى بسبب (بطن) أى ولادة بطن ، يعنى الحمل ، فالمراد النفاس وهو نظير قوله : « عذبت امرأة فى هرة » (فصلى عليها النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقام وسطها) أى محاذياً لوسطها بتحريك السين على أنه اسم وبتسكينها على أنه ظرف ، وللكشميينى : فقام عند وسطها ، قال ابن بطال : يحتمل أن يكون البخارى قصد بهذا أن النفساء وإن كانت لاتصلى أن لها حكم غيرها من النساء ، أى فى طهارة العين لصلاة النبى صلى الله عليه وآله وسلم عليها ، قال : وفيه ردّ على من زعم أن ابن آدم ينجس بالموت لأن النفساء جمعت الموت وحمل النجاسة بالدم اللازم لها ، فلما لم يضرها ذلك كان الميت الذى لايسيل منه نجاسة أولى ، وتعقبه ابن المنير بأن هذا أجنبى عن مقصود البخارى ، قال : وإنما قصد أنها وإن ورد أنها من الشهداء فهى ممن يصلى عليها كغير الشهداء ، وتعقبه ابن رشيد بأنه أيضاً أجنبى عن أبواب الحيض ، قال : وإنما أراد البخارى أن يستدل بلازم من لوازم الصلاة ، لأن الصلاة اقتضت أن المستقبل فيها ينبغى أن يكون محكوماً بطهارته ، فلما صلى عليها أى إليها لزم من ذلك القول بطهارة عينها ، وحكم النفساء والحائض واحد .

الحديث الثامن عشر

عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا لَا تُصَلِّي وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى خُمُرَتِهِ إِذَا سَجَدَ أَصَابَهَا بَعْضُ ثَوْبِهِ .

(عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أنها) أى ميمونة (كانت تكون) إحداهما زائدة كقوله :

ع * وجيران لنا كانوا كرام *

لفظة كانوا زائدة وكرام بالجر صفة لجيران أو فى كان ضمير القصة وهو اسمها وخبرها (حائضاً لاتصلى وهى مفترشة) أى منبسطة على الأرض (بحذاء) أى إزاء (مسجد) بكسر الجيم أى موضع سجود (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من بينته لامسجده المعهود ، والمنقول عن سيبويه أنه إذا أريد موضع السجود قيل مسجد بالفتح فقط (وهو) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى على خمرته) بضم الخاء وسكون الميم : سجادة صغيرة من خوص سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الأرض وبردها ، ومنه الحمار ، فإن كانت كبيرة سميت حصيراً ، قاله الطبرى والزهرى وصاحبه أبو عبيد الهروى وجماعة بعدهم ، وزاد فى النهاية : ولا يكون خمره إلا فى هذا المقدار ، وسمى خمره لأن خيوطها مستورة بسعفها ، وقال الخطابى : هى السجادة يسجد عليها المصلى ، ثم ذكر حديث ابن عباس فى الفأرة التى جرت الفتيلة حتى ألقته على الحمرة التى كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعداً عليها ... الحديث ، قال : فى هذا تصريح بإطلاق الحمرة على ما زاد على الوجه (إذا سجد) صلى الله عليه وآله وسلم (أصابني بعض ثوبه) هذا حكاية لفظها ، وإلا فالأصل أن تقول أصابها ، واستنبط منه عدم نجاسة الحائض وثوبها ، والتواضع والمسكنة فى الصلاة بخلاف صلاة المتكبرين على سجاجيد غالية الأثمان ، مختلفة الألوان . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى وكوفى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعنعنة ، وأخرجه المؤلف فى الصلاة وكذا مسلم وأبو داود وابن ماجه ، والله الحمد .

كتاب التيمم

الحديث الأول

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا قَالَتْ :
خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ
أَوْ بِذَاتِ الْعِجْشِ انْقَطَعَ عِقْدٌ لِي فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى
الْتِمَاسِهِ وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، فَاتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ. فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاضِعُ رَأْسِهِ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ ، فَقَالَ : حَبَسْتَ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ .
فَقَالَتْ عَائِشَةُ : فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي
بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى فَخِذِي . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ أَصْبَحَ عَلَى
غَيْرِ مَاءٍ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ التَّيْمُمِ فَتَيَمَّمُوا . قَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحُصَيْنِ :
مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ . قَالَتْ : فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ
عَلَيْهِ ، فَأَصْبَنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ .

* (كتاب التيمم) *

أى كتاب بيان أحكامه ، وهو لغة القصد ، يقال : تيممت فلاناً ويممته
وتأيممته ، أى قصدته ، وشرعاً : القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين
فقط بنية استباحة الصلاة ونحوها ، وإن كان الحدث أكبر ، وهو من
خصوصيات هذه الأمة ، وهو رخصة وقيل عزيمة ، وبه جزم الشيخ أبو حامد
وقال بعضهم : هو لعدم الماء عزيمة ، وللعذر رخصة ، ونزل فرضه سنة
خمس أو ست .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

كذا لأبي ذر تأخيرها بعد اللاحق ، ولكريمة بتقديم البسملة على تاليها
لحديث : كل أمر ذى بال .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضى عنها قالت :
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى بعض أسفاره) وهو
غزوة بنى المصطلق كما قاله ابن سعد وحبان ، وجزم به ابن عبد البر فى
الاستدكار ، وكانت سنة ست كما ذكره البخارى عن ابن إسحق ، أو خمس
كما قاله ابن سعد ورجحه أبو عبد الله الحاكم فى الإكليل ، وفى هذه الغزوة
كانت قصة الإفك ، وقال الداودى : وكانت قصة التيمم فى غزوة الفتح
ثم تردد فى ذلك (حتى إذا كنا بالبيداء) أدنى إلى مكة من ذى الحليفة ،
قاله أبو عبيد البكرى فى معجمه (أو بذات الجيش) موضع بين مكة والمدينة
والشك من أحد الرواة عن عائشة ، وقيل منها واستبعد ، والذى فى غير هذا
الحديث أنه كان بذات الجيش كحديث عمار بن ياسر عند أبى داود والنسائى
بإسناد جيد قال : عرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذات الجيش ومعه
عائشة وزوجه فانقطع عقدها ... الحديث . ولم يشك بينه وبين البيداء (انقطع
عقد لى) بكسر العين وسكون القاف أى قلادة لى كان ثمنها اثنى عشر درهما
والإضافة فى قولها لى باعتبار حيازتها للعقد واستيلائها لمنفعته لا أنه ملك لها
بدليل ما فى الحديث الثانى أنها استعارت من أسماء قلادة ، وفى التفسير من
رواية عمرو بن الحارث : سقطت قلادة لى بالبيداء ونحن داخلون المدينة ،
فأناخ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونزل ، وهذا مشعر بأن ذلك كان عند
قربهم من المدينة (فأقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على التماسه)
أى لأجل طلب العقد وأن المبعوث فى طلبه أسيد بن حضير وغيره (وأقام
الناس معه وليسوا على ماء) وليس معهم ماء . كذا للأكثر ، وفيه اعتناء
الإمام بحفظ حقوق المسلمين وإن قلت ، ويلتحق بتحصيل الضائع الإقامة
للحاق المنقطع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية ، وفيه إشارة إلى ترك
إضاعة المال (فأتى الناس إلى أبى بكر الصديق) رضى الله عنه (فقالوا)
له (ألا ترى إلى ما صنعت عائشة أقامت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) أسند الفعل إليها لأنه كان

بسببها ، وفيه شكوى المرأة إلى أبيها وإن كان لها زوج ، وكأنهم إنما شكوا إلى أبي بكر لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان نائماً وكانوا لا يوقظونه (فجاء أبو بكر) رضى الله عنه (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) واضع رأسه على فخذي (بالذال المعجمة) قد نام فقال : حبست رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و (حبست) الناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وإن كان زوجها عندها إذا علم رضاه بذلك ولم يكن حالة مباشرة (فقالت عائشة) رضى الله عنها (فعاتبنى أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول) في رواية عمر بن الحارث فقال : حبست الناس في قلادة أى بسببها ، وزاد الطبراني : في كل مرة تكونين عناء ، والنكتة في قول عائشة : فعاتبنى أبو بكر ولم تقل فعاتبنى أبى ، بل أنزلته منزلة الأجنبي ، لأن قضية الأبوة ومنزلة الوالدية تقتضى الحنو ، وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل مغاير لذلك في الظاهر (وجعل يطعنني بيده في خاصرقي) بضم العين وقد تفتح أو الفتح للقول كالطعن في النسب والضم للرمح ، وقيل كلاهما بالضم ، وفيه تأديب الرجل ابنته ولو كانت مزدوجة كبيرة خارجة عن بيته ، ويلحق بذلك تأديب من له تأديبه ولو لم يأذن له الإمام (فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فخذي) فيه استحباب الصبر لمن ناله مايوجب الحركة أو يحصل به تشويش لنائم وكذا المصل أو قارئ أو مشغل بعلم أو ذكر (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أصبح) دخل في الصباح ، وعند البخارى : في فضل أبى بكر فقام حتى أصبح ، والمعنى فيهما متقارب لأن كلا منهما يدل على أن قيامه من نومه كان عند الصبح (على غير ماء) متعلق بقام وأصبح فتنازعا فيه ، واستدل به على الرخصة في ترك التهجد في السفر إن ثبت أن التهجد كان واجباً عليه وعلى أن طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول الوقت لقوله في رواية عمرو بن الحارث بعد قوله وحضرت الصبح : فالتمس الماء فلم يوجد ، وعلى أن الوضوء كان واجباً عليهم قبل نزول آية الوضوء ، ولهذا استعظموا نزولهم على غير ماء ، ووقع من أبى بكر في حق عائشة ماوقع ، قال ابن عبد البر : معلوم عند جميع أهل المغازى أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل منذ افترضت الصلاة عليه إلا بوضوء

ولا يدفع ذلك إلا جاهل أو معاند (فأنزل الله آية التيمم) التي بالمائدة ، ووقع عند الحميدى في الحديث وفيه : فتزلت « يأياها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم » الآية إلى قوله « لعلكم تشكرون » ولم يقل آية الوضوء وإن كان مبدوءاً به في الآية ، لأن الطارئ في ذلك الوقت حكم التيمم والوضوء كان مقررّاً يدل عليه وليس معهم ماء ، والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون فرضه متلوّاً بالتزليل ، قال ابن الأعرابي : هذه معضلة ما وجدت لدائها من دواء لأننا لانعلم أى الآيتين عنت عائشة ، وقال ابن بطال : هي آية النساء أو آية المائدة ، وقال القرطبي : هي آية النساء ووجهه بأن آية المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيتجه تخصيصها بآية التيمم ، وأرد الواحدى في أسباب النزول : هذا الحديث عند ذكر آية النساء ، وخفى على الجميع مظهر للبخارى من أن المراد آية المائدة بغير تردد لرواية عمرو بن الحارث إذ صرح فيها بقوله : فتزلت « يأياها الذين آمنوا إذا قمتم » كما تقدم (فتيمموا) بلفظ الماضي ، أى تيمم الناس لأجل الآية أو هو أمر على ما هو لفظ القرآن ، ذكره بياناً أو بدلاً عن آية التيمم ، أى أنزل الله فتيمموا ، واستدل بالآية على وجوب النية في التيمم ، لأن معنى تيمموا : قصدوا ، وهو قول فقهاء الأمصار إلا الأوزاعى ، وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكفي هبوب الريح به بخلاف الوضوء ، كما لو أصابه مطر فنوى الوضوء به فإنه يجزى ، والأظهر الإجزاء لمن قصد التراب من الريح الهابة ، بخلاف من لم يقصد وهو اختيار الشيخ أبى حامد ، وعلى تعيين الصعيد الطيب للتيمم ، لكن اختلف العلماء في المراد بالصعيد وعلى أنه يجب التيمم لكل فريضة (قال أسيد ابن الحضير) بضم الهمزة في الأول مصغر أسد وبضم الحاء المهملة ، الأوسى الأنصارى الأشهل أحد النقباء ليلة العقبة الثانية المتوفى بالمدينة سنة عشرين (ماهى) أى التى حصلت للمسلمين برخصة التيمم (بأول بركتكم يا آل أبى بكر) (بل هى مسبوقة بغيرها من البركات والمراد بآل أبى بكر نفسه وأهله وأتباعه ، وفي رواية عمرو بن الحارث : لقد بارك الله للناس فيكم ، وعن ابن أبى مليكة عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما أعظم بركة قلاذك ، وهذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك ، فيقوى قول من ذهب إلى تعدد ضياع العقد ، ومما يدل

على تأخر القصة أيضاً عن قصة الإفك مارواه الطبراني من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت : لما كان من أمر عقدي ما كان وقال أهل الإفك ما قالوا خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة أخرى ، فسمعت أيضاً عقدي حتى جلس الناس على التماسه فقال أبو بكر : يابنية في كل سفرة تكوينين عناء وبلاء على الناس ، فأنزل الله الرخصة في التيمم ، فقال أبو بكر : إنك لمباركة ، وفي إسناده محمد بن حميد الرازي ، وفيه مقال قاله في الفتح ، وفيه دليل على فضل عائشة وأبيها وتكرار البركة منهما ، وفي رواية هشام بن عروة فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله للمسلمين فيه خيراً (قالت) عائشة رضي الله عنها (فبعثنا) أي أثّرنا (البعير الذي كنت) راكبة (عليه) حالة السير مع أسيد بن حضير (فأصبنا) أي وجدنا (العقد تحته) وفي الحديث دلالة على جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلي تجملاً لأزواجهن ، وجواز السفر بالعارية وهو محمول على رضا صاحبها ، ورواته الخمسة مدنيون إلا الأول ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في النكاح والتفسير والمحاربين ، ومسلم والنسائي في الطهارة .

الحديث الثاني

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي : نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً » .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال : أعطيت) بضم الهمزة (خمساً) أى خمس خصال . وعند مسلم من حديث أبى هريرة : فضلت على الأنبياء بست ، ولعله اطلع أولاً على بعض مااختص به ثم اطلع على الباقي وإلا فخصوصياته كثيرة والتنصيب على عدد لايدل على نفي ماעדاه ، وقد استوفى القسطلاني من الخصائص جملة كافية مع مباحث وافية فى كتابة « المواهب اللدنية بالمنح المحمدية » والله الحمد ، وفى رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن ذلك كان فى غزوة تبوك وهى آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لم يعطهن أحد) من الأنبياء (قبل) زاد فى حديث ابن عباس : لا أقولهن فخراً ، وظاهر الحديث أن كل واحد من الخمس لم يكن لأحد قبله وهو كذلك (نصرت بالرعب) بضم الراء : الخوف يقذف فى قلوب أعدائى (مسيرة شهر) جعل الغاية شهراً لأنه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه أكثر منه ، وهذه الخصوصية حاصلة له على الإطلاق حتى لو كان وحده بغير عسكر وهل هى حاصلة لأتمته من بعده ، فيه احتمال ، نقل ابن الملقن فى شرح العمدة عن مسند أحمد بلفظ : والرعب يسعى بين يدي أمتي شهراً (وجعلت لى الأرض) كلها (مسجداً) بكسر الجيم موضع سجود لايتخص السجود منها بموضع دون آخر أو هو مجاز عن المكان المبنى للصلاة وهو من مجاز التشبيهة إذ المسجد حقيقة عرفية فى المكان المبنى للصلاة ، فلما جازت الصلاة فى الأرض كلها كانت كالمسجد فى ذلك ، فأطلق عليها اسمه ،

والأول أولى وأوضح، وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً :
وكان من قبلي إنما يصلون في كنائسهم ، وهذا نص في موضع النزاع ،
فثبتت الخصوصية وعموم ذكر الأرض في هذا الحديث مخصوص بما نهى
الشارع عن الصلاة فيه ، ففي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً :
الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ، رواه أبو داود والترمذي وفيه
ضعف واضطراب ، وعند الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر : نهى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي في سبعة مواطن : في المزبلة والمجزرة
والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معادن الإبل وفوق ظهر بيت الله
عز وجل ، قال الترمذي إسناده ليس بالقوى ، وقد تكلم في زيد بن جبيرة
من قبل حفظه (و) جعلت لى الأرض (طهوراً) بفتح الطاء على المشهور ،
واحتج به مالك وأبو حنيفة على جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض ، لكن
في حديث حذيفة عند مسلم : وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت
تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء وهو خاص فيحمل العام عليه فتختص
الطهورية بالتراب ، ورجحه الإمام الشوكاني في السيل وهو قول الشافعى
وأحمد في الرواية الأخرى عنه ، ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على
خصوصية التيمم بالتراب ، وتعقب بأنه ورد في الحديث بلفظ التراب ،
رواه ابن خزيمة وغيره ، وفي حديث علىّ عند أحمد والبيهقى بإسناد حسن :
وجعل التراب لى طهوراً ، ويقوى القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سبق
لإظهار التشريف والتخصيص فلو كان جائزاً بغير التراب لما اقتصر عليه ،
واستدل به على أن الطهور هو المطهر لغيره ، لأن الطهور لو كان المراد به
الظاهر لم تثبت الخصوصية ، والحديث إنما سبق لإثباتها . وقد روى ابن المنذر
وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعاً : جعلت لى كل أرض طيبة
مسجداً وطهوراً ، ومعنى طيبة طاهرة ، فلو كان معنى طهوراً طاهراً لزم
تحصيل الحاصل ، واستدل به على أن التيمم يرفع الحدث كالماء لاشتراكهما
في هذا الوصف . قال فى الفتح : وفيه نظر (فأبما رجل) كائن (من أمتى
أدركته الصلاة) وفي رواية أبي أمامة عند البيهقى : فأبما رجل من أمتى أتى
الصلاة فلم يجد ماء وجد الأرض طهوراً ومسجداً ، وعند أحمد : فعنده طهوره
ومسجده ، وفي رواية عمرو بن شعيب : فأبما أدركتنى الصلاة تمسحت

وصليت (فليصل) أى بعد أن يتيمم أو حيث أدركته الصلاة (وأحلت لى الغنائم) جمع غنيمة وهى ما حصل من الكفار بقهر ، وللكشميين كسلم : المغانم (ولم تحل لأحد قبلى) لأن منهم من لم يؤذن له فى الجهاد أصلاً فلم يكن له مغانم ، ومنهم من أذن له فيه ، لكن كانت الغنيمة حراماً عليهم بل تجىء نار تحرقها ، قاله الخطابى ، وقيل المراد أنه خص بالتصرف فيها كيف شاء ، والأول أصوب (وأعطيت الشفاعة) العظمى فى إراحة الناس من هول الموقف ، ولا خلاف فى وقوعها ، قاله ابن دقيق العيد ، وكذا جزم به النووى وغيره ، وقيل هى التى اختص بها أنه لا يرد فيما يسأل ، وقيل هى لخروج من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان ، لأن شفاعة غيره تقع فيمن فى قلبه أكثر من ذلك ، قاله عياض ، قال فى الفتح : والذى يظهر لى أن هذه مرادة مع الأولى لأنه يتبعها بها ، وقال البيهقى فى البعث : يحتمل أن الشفاعة التى يختص بها أنه يشفع لأهل الصغائر والكبائر ، ونقل عياض أن الشفاعة المختصة به شفاعة لا ترد ، ووقع فى حديث ابن عباس وأعطيت الشفاعة فأخترتها لأمتى فهى لمن لا يشرك بالله شيئاً ، وفى حديث عمرو بن شعيب : فهى لكم ولمن شهد أن لا إله إلا الله فالظاهر أن المراد بالشفاعة المختصة فى هذا الحديث إخراج من ليس له عمل صالح إلا التوحيد ، وهو مختص أيضاً بالشفاعة الأولى ، لكن جاء التنويه بذكر هذه لأنها غاية المطلوب من تلك لاقتضائها الراحة المستمرة . وقد ثبتت هذه الشفاعة فى رواية الحسن عن أنس ولفظه : ثم أرجع إلى ربى فى الرابعة فأقول يارب ائذن لى فيمن قال لا إله إلا الله ، فيقول : وعزنى وجلالى لأخرجن منها من قال لا إله إلا الله ، ولا يعكر على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزنى ، فيقول ليس ذلك لك وعزنى ... إلخ ، لأن المراد أنه لا يباشر الإخراج كما فى المرات الماضية بل كانت شفاعته سبباً فى ذلك فى الجملة ، وقيل هى رفع الدرجات فى الجنة أوفى إدخال قوم الجنة بلا حساب ، وقيدت الآيات والأحاديث هذه الشفاعة بالإذن فلا يشفع إلا لمن أذن له الرحمن وقال صواباً (وكان النبى) غيرى (يبعث إلى قومه) المبعوث إليهم (خاصة وبعثت إلى الناس عامة) قومى وغيرهم من العرب والعجم والأسود والأحمر ، وفى رواية أبى هريرة عند مسلم : وأرسلت إلى الخلق كافة ، وهى أصرح الروايات وأشملها ، وهى مؤيدة لمن ذهب إلى إرساله صلى الله عليه وآله وسلم إلى

الملائكة كظاهر آية الفرقان « ليكون للعالمين نذيراً » . قال في الفتح ولا يعترض بأن نوحاً عليه السلام كان مبعوثاً إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً معه ، وقد كان مرسلًا إليهم ، لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته ، وإنما اتفق بالحادث الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك سائر الناس ، وأما نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فعموم رسالته من أصل البعثة فثبت اختصاصه بذلك ، وأما قول أهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشفاعة : أنت أول رسول إلى أهل الأرض ، فليس المراد به عموم بعثته بل إثبات أولية إرساله ، وعلى تقدير أن يكون مراداً فهو مخصوص بتنصيبه سبحانه وتعالى في عدة آيات أن إرسال نوح كان إلى قومه ولم يذكر أنه أرسل إلى غيرهم . واستدل بعضهم لعموم بعثته بكونه دعا على جميع من في الأرض فأهلكوا بالغرق إلا أهل السفينة ، ولو لم يكن مبعوثاً إليهم لما أهلكوا لقوله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » . وقد ثبت أنه أول الرسل . وأجيب بجواز أن يكون غيره أرسل إليهم في أثناء مدة نوح وأنهم لم يؤمنوا فدعا على من لم يؤمن من قومه وغيرهم ، فأجيب وهذا جواب حسن ، لكن لم ينقل أنه نبي في زمن نوح غيره ، ويحتمل أن يكون معنى الخصوصية لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك بقاء شريعته إلى يوم القيامة ، ونوح وغيره بصدد أن يبعث نبي في زمانه أو بعده فينسخ بعض شريعته ، ويحتمل أن يكون دعاؤه قومه إلى التوحيد بلغ بقية الناس فتمادوا على الشرك فاستحقوا العقاب . وإلى هذا نحا ابن عطية في تفسير سورة هود ، قال : وغير ممكن أن نبوته لم تبلغ القريب والبعيد لطول مدته . ووجهه ابن دقيق العيد بأن توحيد الله تعالى يجوز أن يكون عاماً في حق بعض الأنبياء ، وإن كان التزام فروع شريعته ليس عاماً ، لأن منهم من قاتل غير قومه على الشرك ، ولو لم يكن التوحيد لازماً لم يقاتلهم ، ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح إلا قوم نوح ، فبعثته خاصة لكونها إلى قومه فقط ، وهي عامة في الصورة لعدم وجود غيرهم ، لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثاً إليهم . ثم قال في الفتح : أول حديث أبي هريرة : فضلت على الأنبياء بست ، فذكر الخمس المذكورة في حديث جابر إلا الشفاعة ، وزاد خصلتين وهما : وأعطيت جوامع الكلم ، وختم بنبيون

فحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال ، ولمسلم أيضاً من حديث حذيفة ، فضلنا على الناس بثلاث : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة ، وذكر خصلة الأرض ، وذكر خصلة أخرى ، وهذه المبهمة بينها ابن خزيمة والنسائي وهى : أعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش ، يشير إلى ما حطه الله عن أمته من الإصر ، وتحمل مالا طاقة لهم به ، ورفع الخطأ والنسيان ، فصارت الخصال تسعاً ، ولأحمد من حديث على : أعطيت مفاتيح الأرض وسميت أحمد وجعلت أمتى خير الأمم ، وذكر خصلة التراب فصارت الخصال ثنتي عشرة خصلة . وعند البزار بوجه آخر عن أبى هريرة : غفر لى ماتقدم من ذنبى وما تأخر وأعطيت الكوثر وإن صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم ومن دونه . وله من حديث ابن عباس : كان شيطانى كافراً فأعاننى الله عليه فأسلم ، فينتظم بهذا سبع عشرة خصلة ، ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن أمعن التتبع . وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات وأنه لا تعارض فيها . وقد ذكر أبو سعيد النيسابورى فى كتاب « شرف المصطفى » أن عدد الذى اختص به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم عن الأنبياء ستون خصلة . انتهى . وفى الحديث مشروعية تعديد نعم الله وإلقاء العلم قبل السؤال ، وأن الأصل فى الأرض الطهارة ، وأن صحة الصلاة لا تختص بالمسجد المبنى لذلك . وأما حديث : لاصلاة لجار المسجد إلا فى المسجد ، فضعيف أخرجه الدارقطنى من حديث جابر ، واستدل به صاحب المبسوط من الحنفية على إظهار كرامة الآدمى ، وقال لأن الآدمى خلق من ماء و تراب . وقد ثبت أن كلا منهما طهور ، ففى ذلك بيان كرامته ، والله أعلم ، ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى وواسطى وبغدادى وكوفى ، وفيه التحديث والتحويل من سند إلى آخر ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ببعضه وكذا مسلم والنسائي فى الطهارة والصلاة .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَقْبَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَحْوِ بئرِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّلَامَ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ .

(عن أبي جهيم) بالتصغير عبد الله (بن الحارث) بن الصمة بكسر الصاد وتشديد الميم ابن عمرو بن عتيك الخزرجي الأنصاري (رضى الله عنه قال : أقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر جمل) بالميم والميم المفتوحتين ، موضع بقرب المدينة أى من جهة الموضع الذى يعرف بذلك ، وفى النسائي : بئر الجمل وهو من العقيق (فلقية رجل) هو أبو الجهيم الراوى كما صرح به الشافعى فى روايته (فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بالحرركات الثلاث فى دال يرد الكسر لأنه الأصل والفتح لأنه أخف والضم لا اتباع الرءاء (حتى أقبل على الجدار) الذى هناك ، وكان مباحاً أو مملوكاً لإنسان يعرف رضاه ، زاد الشافعى : فحته بعضاً ثم ضرب يده على الحائط ، وللدارقطنى عن الأعرج : حتى وضع يده على الجدار (فمسح بوجهه ويديه) وفى رواية للدارقطنى من طريق أبي صالح عن الليث : فمسح بوجهه وذراعيه ، وكذا للشافعى من رواية أبي الحويرث ، وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه مالك موقوفاً بمعناه وهو الصحيح والثابت فى رواية أبي جهيم أيضاً بلفظ : يديه لاذراعيه ، فإنها زيادة شاذة مع ما فى أبي الحويرث وأبى صالح من الضعف ، قاله الحافظ فى الفتح (ثم رد عليه) أى على الرجل (السلام) زاد فى رواية الطبرانى فى الأوسط وقال إنه لم ينعنى أن أرد عليك إلا أنى كنت على غير طهر ، أى أنه كره أن يذكر الله على غير طهارة . قال ابن الجوزى ، لأن السلام من أسماء الله تعالى ، لكنه منسوخ بآية الوضوء أو بحديث عائشة كان يذكر الله على كل أحيانه ، قال النووى : والحديث

محمول على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عادماً للماء حال التيمم لامتناع التيمم مع القدرة ، سواء كان لفرض أو نقل ، قال في الفتح : وهو مقتضى صنيع البخارى ، لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضر بأنه ورد على سبب وهو إرادة ذكر الله ، لأن لفظ السلام من أسمائه تعالى ، فلم يرد به استباحة الصلاة . وأجيب بأنه لما تيمم في الحضر لرد السلام مع جوازه بدون الطهارة ، فمن خشى فوات الصلاة في الحضر جاز له التيمم بطريق الأولى ، واستدل به على جواز التيمم على الحجر لأن حيطان المدينة مبنية بحجارة سود . وأجيب بأن الغالب وجود الغبار على الجدار ، ولا سيما وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم حث الجدار بالعصا ثم تيمم كما رواه الشافعى ، فيحمل المطلق على المقيد ، وقيل يحتمل إنه لم يرد بذلك التيمم رفع الحدث ولا استباحة محظور ، وإنما أراد التشبه بالمتطهرين ، كما يشرع الإمساك في رمضان لمن يباح له الفطر ، أو أراد تخفيف الحدث بالتيمم ، كما يشرع تخفيف حدث الجنب بالوضوء . ورواة هذا الحديث السبعة مابين مدنيين ومصريين ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى فى الطهارة .

الحديث الرابع

عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَمَا تَذْكُرُ أَنَا كُنَّا فِي سَفَرٍ أَنَا وَأَنْتَ فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكَتُ فَصَلَّيْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا ، فَضَرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ وَنَفَخَ فِيهِمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّهِ » .

(عن عمار بن ياسر) العنسي بالنون من السابقين الأولين ، وهو وأبوه شهد المشاهد كلها وقال صلى الله عليه وآله وسلم : إن عماراً مليءٌ إيماناً ، أخرجه الترمذى ، واستأذن عليه فقال له : مرحباً بالطيب المطيب ، وقال : من عادى عماراً عاداه الله ، ومن أبغض عماراً أبغضه الله ، له في البخارى أربعة أحاديث منها هنا (أنه قال لعمر بن الخطاب) رضى الله عنه : يا أمير المؤمنين (أما تذكر أنا كنا في سفر) ولمسلم : في سرية وزاد : فأجنبنا (أنا وأنت) تفسير لضمير الجمع في كنا (فأما أنت فلم تصل) أى لأنه كان يتوقع الوصول إلى الماء قبل خروج الوقت ، أو لاعتقاد أن التيمم عن الحدث الأصغر لا الأكبر وعمار قاسه عليه (وأما أنا فتمعكت) أى تمرغت في التراب كأنه لما رأى أن التيمم إذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى أن التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل ، ويستفاد من هذا الحديث وقوع اجتهاد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن المجتهد لا لوم عليه إذا بذل وسعه وإن لم يصب الحق ، وأنه إذا عمل بالاجتهاد لا يجب عليه الإعادة ، وفي ترك أمر عمر أيضاً بقضائها متمسك لمن قال إن فاقد الطهورين لا يصلى ولا قضاء عليه (فصليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم إنما كان يكفيك هكذا) وللمحموى والمستملى : هذا ، وفيه دليل على أن الواجب في التيمم هى الصفة المشروحة في هذا الحديث لو ثبتت بالأمر دلت على النسخ ولزم قبولها ، لكن إنما وردت بالفعل فتحمل على الأكمل ، وهذا هو الأظهر من حيث الدليل (فضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكفيه الأرض ونفخ فيهما)

نفعاً تخفيفاً للتراب ، وهو محمول على أنه كان كثيراً ، والسياق يدل على أن التعليم وقع بالفعل ، ولمسلم والإسماعيلي وغيره عن شعبة أن التعليم وقع بالقول ولفظهم : إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ، زاد يحيى : ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك ، واستدل بالنفخ على استحباب تخفيف التراب وعلى سقوط استحباب التكرار في التيمم ، لأن التكرار يستلزم عدم التخفيف ، وعلى أن من غسل رأسه بدل المسح في الوضوء أجزأه أخذاً من كون عمار تمرغ في التراب للتيمم وأجزأه ذلك ، ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة على الضربتين في التيمم وسقوط إيجاب الترتيب في التيمم عن الجنباة (ثم مسح بهما وجهه وكفيه) إلى الرسغين ، وهذا مذهب أحمد ، وحكى عن الشافعي في القديم وهو القوي من جهة الدليل ، كما قاله النووي في المجموع ، والخاص أن جميع الأحاديث الصحيحة ليس فيها إلا ضربة واحدة للوجه والكفين فقط ، وجميع ماورد في الضربتين أو كون المسح إلى المرفقين لا يخلو من ضعف يسقط به عن درجة الاعتبار ولا يصلح العمل عليه حتى يقال إنه مشتمل على زيادة الزيادة يجب قبولها ، فالواجب الاقتصار على مادلت عليه الأحاديث الصحيحة ، قاله الحافظ الشوكاني في السيل ، وفي الحديث أن مسح الوجه واليدين بدل في الجنباة عن كل البدن ، وإنما لم يأمره بالإعادة لأنه عمل أكثر مما كان يجب عليه في التيمم ، قال في الفتح : الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار ، وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه ، والراجح عدم رفعه ، فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجملاً ، وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين ، وبذكر المرفقين في السنن ، وفي رواية : إلى نصف الذراع ، وفي رواية : إلى الآباط ، فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال ، وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره : إن كان ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل تيمم صح للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده فهو ناسخ له . وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به ، ومما يقوى رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار كان يفتي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك . وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد . اه كلامه . ورواة هذا الحديث الثمانية ما بين خراساني وكوفي ، وفيه التحديث والعننة والقول وثلاثة من الصحابة ، وأخرجه البخاري في الطهارة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه رحمهم الله تعالى .

الحديث الخامس

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الْخُرَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّا أَسْرَيْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَقَعْنَا وَقْعَةً وَلَا وَقْعَةً أَحَلَى عِنْدَ الْمُسَافِرِ مِنْهَا ، فَمَا أَتَقِظْنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ فُلَانٌ ثُمَّ فُلَانٌ ثُمَّ فُلَانٌ ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الرَّابِعُ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا نَامَ لَمْ نُوقِظْهُ حَتَّى يَكُونَ هُوَ يَسْتَيْقِظُ ، فَإِنَّا لَا نَدْرِي مَا يَحْدُثُ لَهُ فِي نَوْمِهِ ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ وَكَانَ رَجُلًا جَلِيدًا ، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ ، فَمَا زَالَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقَظَ لَصُوتِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ شَكُّوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ ، قَالَ : لَا ضَيْرَ أَوْ لَا يَضِيرُ ، ارْتَحِلُوا فَارْتَحِلُوا ، فَسَارَ غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ وَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى بِالنَّاسِ ، فَلَمَّا انْقَضَتْ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ قَالَ : مَا مَنَعَكَ يَا فُلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ ؟ فَقَالَ : أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ ، قَالَ : عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ ، ثُمَّ سَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاشْتَكَى إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْعَطَشِ ، فَنَزَلَ فَدَعَا عَلِيًّا وَرَجُلًا آخَرَ فَقَالَ : اذْهَبَا فَابْتَغِيَا الْمَاءَ ، فَانْطَلَقَا فَلَقِيَا امْرَأَةً بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ أَوْ سَطِيحَتَيْنِ مِنْ مَاءٍ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا ، فَقَالَا لَهَا : أَيْنَ الْمَاءُ ؟ فَقَالَتْ : عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسَ هَذِهِ السَّاعَةِ وَفَرَرْنَا خُلُوفٌ ، فَقَالَا : أَنْطَلِقِي إِذْنُ ، قَالَتْ : إِلَى أَيْنَ ؟ قَالَا : إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَتْ : الَّذِي يُقَالُ لَهُ الصَّابِيُّ ؟ قَالَا : هُوَ الَّذِي تَعْنِينَ فَاَنْطَلِقِي ، فَجَاءَا بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدَّثَاهُ الْحَدِيثَ ، قَالَ : فَاسْتَنْزَلُوها عَنْ بَعِيرِهَا وَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِنَاءٍ

فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَرَادَتَيْنِ أَوْ السَّطِيحَتَيْنِ وَأَوْكَأَ أَفْوَاهَهُمَا وَأَطْلَقَ الْعَزَالِي وَنُودِيَ فِي النَّاسِ: اسْقُوا وَاسْتَقُوا، فَسَقَى مَنْ سَقَى، وَاسْتَقَى مَنْ شَاءَ، وَكَانَ آخِرَ ذَلِكَ أَنْ أُعْطِيَ الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ، قَالَ: اذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ، وَهِيَ قَائِمَةٌ تَنْظُرُ إِلَى مَا يُفْعَلُ بِمَائِهَا، وَأَيْمُ اللَّهِ لَقَدْ أَقْلَعَ عَنْهَا وَإِنَّهُ لَيُحْيِلُ إِلَيْنَا أَنَّهَا أَشَدُّ مِلْثَةً مِنْهَا حِينَ ابْتَدَأَ فِيهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَجْمَعُوا لَهَا، فَجَمَعُوا لَهَا مِنْ بَيْنِ عَجْوَةٍ وَدَقِيقَةٍ وَسَوِيقَةٍ حَتَّى جَمَعُوا لَهَا طَعَامًا فَجَعَلُوهَا فِي ثَوْبٍ وَحَمَلُوهَا عَلَى بَعِيرِهَا وَوَضَعُوا الثَّوْبَ بَيْنَ يَدَيْهَا. قَالَ لَهَا: تَعْلَمِينَ مَا رَزَيْنَا مِنْ مَائِكَ شَيْئًا وَلَكِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَسْقَانَا. فَاتَتْ أَهْلَهَا وَقَدْ أَحْتَبَسَتْ عَنْهُمْ. فَقَالُوا: مَا حَبَسَكَ يَا فُلَانَةُ؟ قَالَتْ: الْعَجَبُ، لَقِينِي رَجُلَانِ فَذَهَبَا بِي إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ الصَّابِيُّ، فَفَعَلَ كَذَا وَكَذَا، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ لَأَسْحَرُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ وَهَذِهِ، وَقَالَتْ بِإِضْبَاعِهَا الْوُسْطَى وَالسَّبَّابَةَ فَرَفَعَتْهُمَا إِلَى السَّمَاءِ تَعْنِي السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ أَوْ إِنَّهُ لِرَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ ذَلِكَ يُغِيرُونَ عَلَى مَنْ حَوْلَهَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَلَا يُصِيبُونَ الصِّرَمَ الَّذِي هِيَ مِنْهُ، فَقَالَتْ يَوْمًا لِقَوْمِهَا: مَا أَرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يَدْعُونَكُمْ عَمْدًا، فَهَلْ لَكُمْ فِي الْإِسْلَامِ؟ فَطَاعُوهَا، فَدَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ.

(عن عمران بن حصين) الخزاعي قاضي البصرة، قال أبو عمرو: كان من فضلاء الصحابة وفقهائهم، يقول عنه أهل البصرة: إنه كان يرى الحفظة وكانت تكلمه حتى اكتوى، وتوفي سنة اثنتين وخمسين، له في البخاري اثنا عشر حديثاً (رضي الله عنه قال كنا في سفر) أي عند رجوعهم من خير كما في مسلم، أو في الحديبية كما رواه أبو داود، أو في طريق مكة كما في الموطأ من حديث زيد بن أسلم مرسلًا، أو بطريق تبوك كما رواه

عبد الرزاق مرسلًا (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنا أسرينا) قال الجوهري : تقول سریت وأسريت إذا سرت ليلاً ، وقال صاحب المحكم السرى سير عامة الليل ، وقيل سير الليل كله ، وهذا الحديث يخالف القول الثانى (حتى إذا كنا فى آخر الليل وقعنا وقعة) أى نمنا نومة (ولا وقعة أحلى عند المسافرين منها) أى من الوقعة فى آخر الليل ، وكلمة لا لنفى الجنس ، وفى رواية أبى قتادة عند البخارى ذكر سبب نزولهم فى تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم فى ذلك ، وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : أخاف أن تناموا عن الصلاة ، فقال بلال : أنا أوقظهم (فما أيقظنا) من نومنا (إلا حر الشمس وكان أول من استيقظ فلان) وهو أبو بكر الصديق رضى الله عنه (ثم فلان) يحتمل أن يكون عمران الراوى ، لأن الظاهر أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه (ثم فلان) يحتمل أن يكون من شارك عمران فى رؤية هذه القصة المعينة وهو ذو مخبر كما فى الطبرانى (ثم عمر ابن الخطاب) رضى الله عنه (الرابع) من المستيقظين ، وأيقظ الناس بعضهم بعضاً (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا نام لم يوقظ) مبنياً للمفعول مع الأفراد ، وللأربعة : لم نوقظه بنون المتكلم (حتى يكون هو يستيقظ ، لأننا لاندري ما يحدث له) من الحدوث (فى نومه) أى من الوحى ، وكانوا يخافون انقطاعه بالإيقاظ ، قال ابن بطلال : ويؤخذ منه التمسك بالأمر الأعم احتياطاً (فلما استيقظ عمر) رضى الله عنه (ورأى ما أصاب الناس) من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها وهم على غير ماء ، وجواب لما محذوف تقديره كبر (وكان) أى عمر (رجلاً جليداً) من الجلادة وهى الصلابة ، وزاد مسلم هنا : أجوف أى رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة (فكبر ورفع صوته بالتكبير) وفى استعماله التكبير سلوك طريق الأدب والجمع بين المصلحتين : إحداهما الذكر والأخرى الاستيقاظ ، وخص التكبير لأنه أفضل الدعاء إلى الصلاة (فما زال يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته) أى بسبب صوته ، وللأربعة باللام أى لأجل صوته (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) واستشكل هذا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن عيني تنامان ولا ينام قلبي . وأجيب بأن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالآلم ونحوه ولا يدرك ما يتعلق بالعين لأنها نائمة والقلب يقظان ،

ولا يقال القلب وإن كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلاً ، لكنه يدرك إذا كان يقظاناً مرور الوقت الطويل ، فإن من ابتداء طلوع الفجر إلى أن حيت الشمس مدة طويلة لا تخفى على من لم يكن مستغرقاً ، لأننا نقول : يحتمل أن يقال كان قلبه صلى الله عليه وآله وسلم إذ ذاك مستغرقاً بالوحي ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغرق صلى الله عليه وآله وسلم حالة إلقاء الوحي في اليقظة ، وقيل الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لأنه أوقع في النفس كما في قصة سهوه في الصلاة ، وقريب من هذا جواب ابن المنير : إن القلب قد يحصل له السهو في اليقظة لمصلحة التشريع ، ففي النوم بطريق الأولى أو على السواء . وقد أجيب عن أصل الإشكال بأجوبة أخرى ضعيفة ذكرها الحافظ في الفتح (فلما استيقظ) صلى الله عليه وآله وسلم (شكوا إليه الذي أصابهم) مما ذكر (قال) أي تأنيساً لقلوبهم لما عرض لها من الأسف على خروج الصلاة عن وقتها (لا ضير أو لا يضير) أي لا ضرر ، يقال : ضاره يضره ويضيره ، والشك من عوف كما صرح به البيهقي ، والمعنى : لا حرج عليهم إذ لم يتعمدوا ذلك (ارتحلوا) بصيغة الأمر للجماعة المخاطبين من الصحابة (فارتحل) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه ، وفي رواية : فارتحلوا أي عقب أمره بذلك ، وكان السبب في الارتحال من ذلك الموضع حضور الشيطان فيه كما في مسلم ، واستدل به على جواز تأخير الفاتنة عن وقت ذكرها إذا لم يكن عن تغافل أو استهانة ، ولأبي داود من حديث ابن مسعود : تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة ، وفيه رد على من يزعم أن العلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة ، بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس ، ولمسلم من حديث أبي هريرة : حتى ضربتهم الشمس ، وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت الكراهة (فسار) صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه (غير بعيد ثم نزل) بمن معه ، وفيه دلالة على أن الارتحال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد ، وقد قيل : إنما أخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لاشتغالهم بأحوالها ، وقيل تحرزاً من العدو ، وقيل انتظاراً لما نزل عليه من الوحي ، وقيل لأن المحل محل غفلة ، وقيل ليستيقظ من كان نائماً وينشط من كان كسلاناً . قال القرطبي : أخذ بهذا بعض العلماء فقال : من انتبه من نوم عن صلاة فاتتة في سفر فليتحول

عن موضعه ، وإن كان وادياً فليخرج عنه ، وقيل إنما يلزم في ذلك الوادى بعينه ، وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادى ولا غيره ذلك إلا هو ، وقال غيره : يؤخذ منه أن من حصلت له غفلة في مكان عن عبادة استحب له التحول منه ، ومنه أمر الناس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه إلى مكان آخر (فدعا بالوضوء) بفتح الواو (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه (ونودى بالصلاة) أى أذن بها كما عند مسلم والبخارى في آخر المواقيت واستدل به على الأذان للفوائت (فصلى بالناس) فيه مشروعية الجماعة في الفوائت (فلما انفتل) أى انصرف (من صلاته إذا هو برجل) قال في الفتح : لم أقف على تسميته ، ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين ابن الملتن أنه خلاد بن رافع بن مالك الأنصارى أخو رفاعه ، قال القسطلانى : لكن وهما قائله (معترل) أى منفرد عن الناس (لم يصل مع القوم) قال مامنك يافلان أن تصلى مع القوم قال (يارسول الله) أصابتنى جنابة ولا ماء) أى موجود بالكلية وماء بفتح الهمزة . قال الحافظ ابن حجر : أى معى ، وقال ابن دقيق العيد : لا ماء أى موجود عندى ، وفي حذف الخبر بسط لعدده لما فيه من عموم النفي كأنه نفي وجود الماء بالكلية بحيث لو وجد بسبب أو سعى أو غير ذلك لحصله ، فإذا نفي وجوده مطلقاً كان أبلغ في النفي وأعذر له (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (عليك بالصعيد) المذكور في الآية الكريمة : « فتيمموا صعيداً طيباً » وفي رواية مسلم بن زهير عن مسلم : فأمره أن يتيمم بالصعيد (فإنه يكفيك) لإباحة الصلاة مطلقاً ما لم تحدث ، وهو الحق من أنه يستباح بالتيمم ما يستباح بالوضوء لأنه طهارة جعلها الله سبحانه بدلاً عن الوضوء عند عدم الماء وللبدل حكم المبدل إلا ما خصه الدليل ، ولم يكن هذا مما خصه الدليل ، وأما الاستدلال بما روى عن ابن عباس أنه قال : من السنة أن لا يصلى بالتيمم إلا المكتوبة ثم يتيمم للأخرى ، كما أخرجه الدارقطنى والبيهقى ، فى إسناده الحسن بن عمارة وهو متروك مجمع على تركه ، وقد روى عن غيره نحو ذلك من قوله غير مرفوع منها عن على رضى الله عنه ، وفى إسناده ضعيفان وهما الحارث الأعور والحجاج بن أرطاة ، ومنها عن عمرو بن العاص وابن عمرو لا تقوم بشيء من ذلك حجة ، والعجب ممن قال إنه ينبجر ما فيها بالإجماع ، فإن المرفوع

باطل والموقوف لاحجة فيه ، قاله الحافظ الشوكاني في السيل . وفي هذه القصة مشروعية التيمم للجنب ، وفيها جواز الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن سياق القصة يدل على أن التيمم كان معلوماً عندهم لكنه صريح في الآية عند الحدث الأصغر بناء على أن المراد بالملامسة مادون الجماع ، وأما الحدث الأكبر فليست صريحة فيه ، فكأنه كان يعتقد أن الجنب لا يتيمم ، فعمل بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الحكم ، ويحتمل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلاً وكان حكمه حكم فاقده الطهورين ، ويؤخذ من هذه القصة أن للعالم إذا رأى فعلاً محتملاً أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب ، وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة ، وإن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلي معيب على فاعله بغير عذر ، وفيه حسن الملاطفة والرفق في الإنكار ، ويؤخذ من هذا الحديث الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الإفهام لأنه أحاله على الكيفية المعلومة من الآية ولم يصرح له بها ، ودل قوله يكفيك على أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ، ويحتمل أن يكون المراد يكفيك أى للأداء فلا يدل على ترك القضاء (ثم سار النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاشتكى إليه) وإلى الله صلاته وسلامه عليه (الناس من العطش فتزل) صلى الله عليه وآله وسلم (فدعا فلاناً) هو عمران بن حصين كما دل عليه رواية مسلم ابن زهير عند مسلم (كان يسميه أبو رجاء) العطاردي (ونسبه عوف) الأعرابي (ودعا علياً) هو ابن أبي طالب (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لها (اذهبا فابتغيا) من الابتغاء ، وللأصيلي : فابتغيا وهو من الثلاثي أى فاطلبا (الماء) وفيه الجرى على العادة في طلب الماء وغيره وأن السبب في ذلك غير قادح في التوكل (فانطلقا فلقيا امرأة بين مزادتين) تثنية مزادة بفتح الميم والزاي الراوية أو القربة الكبيرة ، وسميت بذلك لأنه يزداد فيها جلد آخر من غيرها (أو) بين (سطيحيتين) تثنية سطيحة بفتح السين وكسر الطاء المهملتين ، بمعنى المزادة ، أو وعاء من جلدتين سطح أحدهما على الآخر ، والشك من الراوى وهو عوف (من ماء على بغير لها ، فقالا لها أين الماء ؟ قالت عهدى بالماء أمس) بالبناء على الكسر عند الحجازيين ويعرب غير منصرف للعلمية والعدل عند تميم فتفتح سينه إذا كان ظرفاً ويحتمل أن يكون

عهدي مبتدأ أو بالماء متعلق به وأمس ظرف له ، وقوله (هذه الساعة) بدل من أمس بدل بعض من كل ، أى مثل هذه الساعة ، والخبر محذوف أى حاصل ونحوه وقيل غير ذلك (ونفرنا) أى رجالنا (خلوفاً) بضم الخاء المعجمة واللام المخففة والنصب على الحال الساد مسد الخبر ، قاله الحافظ وغيره وتعقبه العيني وقال : الأوجه ما قاله الكرمانى أنه منصوب بكان المقدرة ، وللأصيلي : خلوف بالرفع أى غيب أو خرج رجالهم للاستقاء وخلفوا النساء أو غابوا وخلفوهن (قالوا لها انطلقى إذن قالت إلى أين قالوا إلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم قالت الذى يتال له الصابىء) بالهمزة ، من صبا ، أى خرج من دين إلى آخر ، ويروى : من صبي يصبا أى المائل (قالوا هو الذى تعنين) أى تدين ، وفيه تخلص حسن : لأنهما لو قالوا لا لفات المقصود ، ولو قالوا نعم نكان فيه تقرير لكرهه عليه السلام صابئاً ، فتخلصا بهذا اللفظ وأشارا إلى ذاته الشريفة لا إلى تسميتها ، وفيه جواز الخلوة بالأجنبية في مثل هذه الحالة عند أمن الفتنة (فانطلقى) معنا إليه (فجاء) أى على وعمران (بها إلى النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم وحدثاه الحديث) الذى كان بينهما وبينها (قال) عمران (فاستنزلوها عن بعيرها) أى طلبوا هذا النزول عنه ، وجمع باعتبار على وعمران ومن تبعهما ممن يعينهما . قال ابن الشراح المستدمين : إنما أخذوها واستجازوا أخذ مأثماً لأنها كانت كافرة حربية ، وعلى تقدير أن يكون لها عهد ، فضرورة العطش تبيح للمسلم الماء المملوك لغيره على عوض وإلا فنفس الشارع تفدى بكل شيء على سبيل الوجوب (ودعا النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) بعد أن أحضرها بين يديه (بإناء ففرغ فيه) من التفرغ ، وللكشميني : فأفرغ من الإفراغ (من أفواه المزدتين) جمع في موضع التثنية على حد : « فقد صغت قلوبكما » (أو السطحيحتين) أى أفرغ من أفواههما ، والشك من الراوى ، زاد الطبرانى والبيهقى من هذا الوجه : فتمضمض في الإناء وأعاده في أفواه المزدتين ، وبهذه الزيادة تتضح الحكمة في ربط الأفواه بعد فتحها وعرفت منها أن البركة إنما حصلت بمشاركة ريقه الطاهر المبارك للماء (وأوكأ) أى ربط (أفواههما وأطلق) أى فتح (العزالي) بفتح المهملة والزاي وكسر اللام ويجوز فتحها وفتح الياء : جمع عزلاء بإسكان الزاي والمد ، أى فم المزدتين الأسفل وهى

عروتها التي يخرج منها الماء بسعة، ولكل مزادة عزلاوان من أسفلها (ونودى في الناس اسقوا) بهمة وصل من سقى فتكسر أو قطع من أسقى فتفتح، أى اسقوا غيركم كالدواب ونحوها (واستقوا فسقى من سقى) وزاد ابن عساكر : من شاء (واستقى من شاء) فرق بينه وبين سقى لأنه لنفسه، واستقى لغيره من ماشية ونحوه، واستقى قيل بمعنى سقى (وكان آخر ذلك أن أعطى الذى أصابته الجنابة) وكان معترلا (إناء من ماء) واستدل بهذه القصة على تقديم مصلحة شرب الآدمى والحيوان على غيره كمصلحة الطهارة بالماء لتأخير المحتاج إليها عن سقى واستقى ، ولا يقال قد وقع في رواية مسلم بن زرير ، غير أنا لم نسق بعيراً لأنه محمول على أن الإبل لم تكن محتاجة إذ ذاك إلى السقى فيحمل قوله فسقى على غيرها (قال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للذى أصابته الجنابة (اذهب فأفرغه عليك وهي) أى والحال أن المرأة (قائمة تنظر إلى مايفعل) بالبناء للمجهول (بماؤها وإيم الله) أصله أئمن الله وهو اسم وضع للقسم هكذا ثم حذف منه النون تخفيفاً وألفه ألف وصل مفتوحة ولم ينجىء كذلك غيرها أى أئمن الله قسمي ، وفيها لغات جمع منها النووى في تهذيبه سبع عشرة وبلغ بها غيره عشرين ، ويستفاد منه جواز التوكيد باليمين وإن لم يتعين (لقد أقطع) بضم الهمزة ، أى كف ، (عنها وإنه ليخيل إلينا أنها أشد ملثة) بكسر الميم وسكون اللام أى امتلاء ، وفي رواية للبيهقي إملاء (منها) والمراد أنهم يظنون أن مابقى فيها من الماء أكثر مما كان أولاً (حين ابتدأ فيها) وهذا من أعظم آياته وباهر دلائل نبوته حيث توضأوا وشربوا وسقوا واغتسل الجنب ، بل في رواية مسلم بن زرير أنهم ملأوا كل قربة كانت معهم مما سقط من العزالي وبقيت المزادتان مملوءتين بل تخيل الصحابة أن ماءها أكثر مما كان أولاً (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لأصحابه (اجمعوا لها) لعله تطيباً لحاظرها في مقابلة حبسها في ذلك الوقت عن المسير إلى قومها وما نالها من مخافتها أخذ مأثماً لا إنه عوض عما أخذ من الماء ، قال في الفتح : فيه جواز الأخذ للمحتاج برضا المطلوب منه أو بغير رضاه إن تعين ، وفيه جواز المعاطاة في مثل هذا من الهبات والإباحات من غير لفظ من المعطى والآخذ (فجمعوا لها من بين) وفي رواية ما بين (عجوة) تمر أجود تمر المدينة (ودقيقة وسويقة) بفتح أولهما ولكريمة بضمهما مصغرين مثقلين (حتى جمعوا لها طعاماً) زاد أحمد في روايته : كثيراً ، والطعام في اللغة ما يؤكل ، قال الجوهري : وربما خص الطعام بالبر ، وفيه إطلاق لفظ الطعام على غير الحنطة والذرة خلافاً لمن أبى

ذلك ، أو المعنى : حتى جمعوا لها طعاماً غير مذكور من العجوة وغيرها (فجعلوه) أى الذى جمعه ، ولأبى ذر : فجعلوها أى الأنواع المجموعة (فى ثوب وحملوها) أى المرأة (على بغيرها ووضعوا الثوب) بما فيه (بين يديها) أى قدامها على البعير (قال لها) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وللأصيلي : قالوا لها ، أى الصحابة بأمره صلى الله عليه وآله وسلم (تعلمين) أى اعلمى (مارزئنا) أى مانقصنا (من مائك شيئاً) وظاهره أن جميع ماأخذوه من الماء مما زاده الله تعالى وأوجده ، وأنه لم يختلط فيه شيء من مائها فى الحقيقة وإن كان فى الظاهر مختلطاً ، وهذا أبدع وأغرب فى المعجزة وهو ظاهر قوله (ولكن الله هو الذى أسقانا) ولابن عساكر : سقانا ، ويحتمل أن يكون المراد مانقصنا من مقدار مائك شيئاً . وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة ، واستدل بهذا على جواز استعمال أواني المشركين ما لم يتيقن فيها النجاسة ، وفيه إشارة إلى أن الذى أعطاها ليس على سبيل العوض عن مائها بل على سبيل التكرم والتفضل (فأنت أهلها وقد احتبست عنهم قالوا) أى أهلها (ماحبسك يافلانة قالت العجب) أى حبسنى العجب (لقينى رجلان فذهبا بى إلى هذا الرجل الذى يقال له الصابئ ففعل كذا وكذا فوالله إنه لأسحر الناس من بين هذه وهذه) عبر بمن البيانية وكان المناسب التعبير ببنى بدل من ، على أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض (وقالت) أى أشارت (بإصبعها) وهومن إطلاق القول على الفعل (الوسطى والسبابة) سميت بذلك لأنه يشار بها عند المخاصمة والسب وهى المسبحة لأنه يشار بها إلى التوحيد والتتزيه (فرفعتهما إلى السماء تعنى) المرأة (السماء والأرض أو أنه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حقاً) هذا منها ليس بإيمان للشك لكنها أخذت فى النظر فأعقبتها الحق فأمّنت بعد ذلك (فكان المسلمون بعد ذلك يغيرون) من أغار أو من غار وهو قليل أى دفع الخيل فى الحرب (على من حولها من المشركين ولا يصيبون الصرم الذى هى منه) بكسر الصاد وسكون الراء : النفر يتزولون بأهلهم على الماء أو أبيات من الناس مجتمعة ، وإنما لم يغيروا عليهم وهم كفرة للطمع فى إسلامهم بسببها أو لرعاية ذمامها (فقالت) أى المرأة (يوماً لقومها ماأرى) بمعنى أعلم أى الذى أعتقد (أن هؤلاء القوم يدعونكم) من الإغارة (عمداً) لاجهلاً ولا نسياناً ولا خوفاً منكم بل مراعاة لما سبق بينى وبينهم (فهل لكم) رغبة (فى الإسلام ؟ فأطاعوها فدخلوا فى الإسلام) . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى علامات النبوة ، ومسلم فى الصلاة .

كتاب الصلاة

الحديث الأول

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فُرجَ عَنْ سَقْفِ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَفَرَجَ صَدْرِي ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ ثُمَّ جَاءَ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا فَأَفْرَغَهُ فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ ثُمَّ أَخَذَ بِيَدَيَّ فَعَرَّجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا قَالَ جِبْرِيلُ لِخَازِنِ السَّمَاءِ : أَفْتَحْ ، قَالَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ ، قَالَ : هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ مَعِيَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ نَعَمْ ، فَلَمَّا فَتَحَ عَلَوْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَإِذَا رَجُلٌ قَاعِدٌ عَلَى يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ وَعَلَى يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ إِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكَ ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ ، قُلْتُ لِجِبْرِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا آدَمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ نَسَمُ بَنِيهِ ، فَأَهْلُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ ، فَإِذَا نَظَرَ عَنْ يَمِينِهِ ضَحِكَ ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى ، حَتَّى عَرَّجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ ، فَقَالَ لِخَازِنِهَا : أَفْتَحْ ، فَقَالَ لَهُ خَازِنُهَا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُ ، فَفَتَحَ . قَالَ أَنَسٌ : فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَوَاتِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ وَمُوسَى وَعِيسَى وَإِبْرَاهِيمَ ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يُثَبِّتْ كَيْفَ مَنَازِلَهُمْ ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ . قَالَ أَنَسٌ : فَلَمَّا مَرَّ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِدْرِيسَ قَالَ : مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْآخِرِ الصَّالِحِ ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا

إِدْرِيسُ ، ثُمَّ مَرَرْتُ بِمُوسَى فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ .
 قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا مُوسَى ، ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالْأَخِ
 الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ ، قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا عِيسَى ، ثُمَّ مَرَرْتُ
 بِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ ، قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ :
 هَذَا إِبْرَاهِيمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو حَبَّةَ الْأَنْصَارِيُّ يَقُولَانِ
 قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ثُمَّ عَرَجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوًى أَسْمَعُ
 فِيهِ صَرِيْفَ الْأَقْلَامِ ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 فَفَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ ، حَتَّى
 مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : مَا فَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ ؟
 قُلْتُ : فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً ، قَالَ : فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ ،
 فَارْجَعْتُ فَوَضَعَ شَطْرَهَا ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى قُلْتُ : وَضَعَ شَطْرَهَا ، فَقَالَ :
 رَاجِعْ رَبَّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ، فَارْجَعْتُ فَوَضَعَ شَطْرَهَا ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ
 فَقَالَ : ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ ، فَارْجَعْتُهُ ، فَقَالَ : هِيَ
 خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ ، لَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى ، فَقَالَ :
 ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ، قُلْتُ : أَسْتَحْيِيْتُ مِنْ رَبِّي ، ثُمَّ أَنْطَلَقَ بِي حَتَّى أَنْتَهَى
 بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى وَغَشِيَهَا أَلْوَانٌ مَا أَدْرِي مَا هِيَ ، ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ
 فَإِذَا فِيهَا حَبَائِلُ اللُّؤْلُؤِ ، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ .

* (كتاب الصلاة) *

هي لغة : الدعاء بخير ، قال الله تعالى : « وصل عليهم » أي ادع لهم .
 وشرعاً : أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختمة بالتسليم .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان أبو ذر) رضي الله عنه (يتحدث
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال : فرج) أي فتح (عن سقف

يبتى) أضافه لنفسه لأن الإضافة تكون بأدنى ملابسة وإلا فهو بيت أم هانئ كما ثبت (وأنا بمكة فترل جبريل) عليه السلام من الموضع المفروج في السقف مبالغة في المفاجأة (ففرج) بفتحات ، أى شق (صدرى) الذى رجحه القاضى عياض أن شق الصدر كان وهو صغير عند مرضعته حليلة ، وتعقبه السهلى بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب ، فالشق الأول كان لنزع العلقه التى قيل له عندها هذا حظ الشيطان منك ، والشق الثانى كان لاستعداده للتلقي الحاصل له فى تلك الليلة ، وقد روى الطيالسى والحارث فى مسنديهما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عند مجيء جبريل له بالوحى فى غار حراء ومناسبتة ظاهرة ، وروى الشق أيضاً وهو ابن عشر أو نحوها فى قصة له مع عبد المطلب أخرجها أبو نعيم فى الدلائل ، وروى أخرى خامسة ولا تثبت (ثم غسله بماء زمزم) وإنما اختاره عن غيره من المياه لفضله على غيره من المياه ، أو لأنه يقوى القلب (ثم جاء بطست) هى مؤنثة وتذكر على معنى الإناء ، وخص بذلك لأنه آلة الغسل عرفاً (من ذهب) لأنه أعلى أوانى الجنة ، ولا يقال فيه استعمال آنية الذهب ، لأننا نقول إن ذلك كان قبل التحريم لأنه إنما وقع بالمدينة ، وقد استبعد من استدلل به على جواز تحلية المصحف وغيره لأن المستعمل له الملك فيحتاج إلى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفنا به (ممتلى) ذكر على معنى الإناء (حكمة وإيماناً) أى شيئاً يحصل بملابسته الحكمة والإيمان ، فأطلق عليه تسمية للشيء باسم مسببه أو هو تمثيل لينكشف بالمحسوس ماهو معقول ، كمجىء الموت فى هيئة كبش أملح ، والحكمة كما قاله النووى عبارة عن العلم المتصف بالأحكام المشتملة على المعرفة بالله تعالى ، المصحوبة بنفاذ البصيرة وتهذيب النفس وتحقيق الحق والعمل به ، والصد عن اتباع الهوى والباطل ، وقيل هى النبوة ، وقيل هى الفهم عن الله تعالى . وفى الفتح : وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتمل على ذلك كله وعلى العلم فقط وعلى المعرفة فقط ونحو ذلك (فأفرغه) أى مافى الطست (فى صدرى ثم أطبقه) أى الصدر الشريف فختم عليه كما يختم على الوعاء المملوء ، فجمع الله تعالى له أجزاء النبوة وختمها فهو خاتم النبيين وختم عليه فلم يجد عدوه سبيلاً إليه ، لأن الشيء المختوم عليه محروس ، وإنما فعل به ذلك ليتقوى على استجلاء الأسماء الحسنى والثبوت فى المقام الأسنى ، كما وقع ذلك أيضاً فى

حال صباه لينشأ على أكمل الأخلاق وعند المبعث ليتلقى الوحي بقلب قوى ، قال صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أخذ بيدي) جبريل (فخرج) أى صعد (إلى السماء الدنيا) وفى رواية أبى ذر : به على الالتفات أو التجريد جرد من نفسه شخصاً وأشار إليه (فلما جئت إلى السماء الدنيا) وبينها وبين الأرض خمسمائة عام كما بين كل سماءين إلى السابعة (قال جبريل لحازن السماء الدنيا) (افتح) أى بابها ، وفى رواية شريك عند البخارى : فضرب باباً من أبوابها ، وفيه دليل على أن الباب كان مغلقاً ، قال ابن المنير : حكمته التحقق أن السماء لم تفتح إلا من أجله بخلاف ما لو وجدوه مفتوحاً (قال) الحازن (من هذا) الذى يقرع الباب (قال جبريل) أى هذا جبريل ولم يقل أنا للنهى عنه ، وفيه من أدب الاستئذان أن المستأذن يسمى نفسه لئلا يلتبس بغيره (قال هل معك أحد ؟ قال نعم معى محمد صلى الله عليه وآله وسلم) فقال : أرسل إليه (للعروج به وليس السؤال عن أصل رسالته لاشتهارها فى الملكوت ، ويحتمل أن يكون خفى عليه أصل إرساله لاشتغاله بعبادته ، والأول هو الأظهر ، ويؤخذ منه أن رسول الرجل يقوم مقام أذنه لأن الحازن لم يتوقف عن الفتح له على الوحي إليه بذلك ، بل عمل بلازم الإرسال إليه (قال) جبريل (نعم) أرسل إليه (فلما فتح) الحازن (علونا السماء الدنيا) ضمير الجمع فيه يدل على أنه كان معهما ملائكة آخرون ، ولعله كانا كلماء عديداً سماء تشيعهما الملائكة حتى يصلوا إلى سماء أخرى ، قاله القسطلانى ، ولا دلالة فيه على ما ذكر فإن للمتكلم ومعه غيره ولو واحداً (فإذا رجل قاعد على يمينه أسودة) أشخاص جمع سواد كآزمنة جمع زمان (وعلى يساره أسودة إذا نظر قبل) أى جهة (يمينه ضحك وإذا نظر قبل) أى جهة (يساره بكى) وللأربعة : شماله (فقال) أى الرجل القاعد (مرجباً بالنبي الصالح والابن الصالح) أى أصبت رجلاً لاضيقاً ، وهى كلمة تقال عند تأنيس القادم ، ولم يقل أحد مرجباً بالنبي الصادق لأن الصلاح شامل لسائر الخصال المحمودة المدحوخة من الصدق وغيره ، فقد جمع بين صلاح الأنبياء وصلاح الأبناء ، كأنه قال مرجباً بالنبي التام فى نبوته والابن البار فى نبوته (قلت لجبريل) عليه السلام (من هذا ؟ قال هذا آدم) عليه السلام (وهذه الأسودة) التى (عن يمينه وشماله نسّم بنيه) جمع نسمة وهى نفس الروح أى أرواح بنيه

(فأهل اليمن منهم أهل الجنة والأسودة التي عن شماله أهل النار) يحتمل أن النار كانت في جهة شماله ويكشف له عنها حتى ينظر إليهم لا إنها في السماء ، لأن أرواحهم في سجين الأرض السابعة كما أن الجنة فوق السماء السابعة في جهة يمينه كذلك (فإذا نظر عن يمينه ضحك وإذا نظر قبل شماله بكى حتى عرج بن) جبريل ولا بن عساكر : به (إلى السماء الثانية فقال لخازنها : افتح ، فقال له خازنها مثل ما قال الأول) والمعنى المعنى (ففتح ، قال أنس فذكر) أبو ذر (أنه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وجد في السموات آدم وإدريس وموسى وعيسى وإبراهيم) صلوات الله عليهم أجمعين (ولم يثبت) من الإثبات (كيف منازلهم) أى لم يعين أبو ذر لكل نبي سماء (غير أنه ذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا وإبراهيم في السماء السادسة) هو موافق لرواية شريك عن أنس ، والثابت في جميع الروايات غير هاتين أنه في السابعة ، فإن قلنا بتعداد المعراج فلا تعارض وإلا فالأرجح رواية الجماعة لقوله فيها إنه رآه مسنداً ظهره إلى البيت المعمور وهو في السابعة بلا خلاف ، وأما ماجاء عن عليّ أنه في السادسة عند شجرة طوبى ، فإنه ثبت حمل عليّ أن البيت الذي في السادسة بجانب شجرة طوبى ، لأنه جاء عنه أن في كل سماء بيتاً يحاذى الكعبة وكل منها معمور بالملائكة ، وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره أن البيت المعمور في السماء الدنيا فإنه محمول على أول بيت يحاذى الكعبة من بيوت السموات ، ويقال إن اسم البيت المعمور الضراح بضم المعجمة وتخفيف الراء آخره مهملة ، ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ، ولأنه يقال هنا إنه لم يثبت كيف منازلهم فرواية من أثبتها أرجح ، قال القسطلاني : نعم في حديث أنس عن مالك بن صعصعة عند الشيخين أنه وجد آدم في السماء الدنيا كما مر ، وفي الثانية يحيى وعيسى ، وفي الثالثة يوسف ، وفي الرابعة إدريس ، وفي الخامسة هرون ، وفي السادسة موسى ، وفي السابعة إبراهيم ، وفيه بحث يأتي في بابه إن شاء الله تعالى . انتهى .

(قال أنس) ظاهره أن أنساً لم يسمع من أبى ذر هذه القطعة الآتية وهي (فلما مر جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى مصاحباً به (بإدريس) عليه السلام الباء للإلصاق أو بمعنى عليّ (قال) إدريس (مرحباً بالنبي الصالح والأخ الصالح) لم يقل والابن كآدم لأنه لم يكن من آبائه صلى الله عليه وآله وسلم

من هذا) ياجبريل (قال هذا إدريس) عليه السلام (ثم
 عليه السلام (فقال مرحباً بالنبي الصالح والأخ الصالح ،
 ياجبريل (قال هذا موسى) عليه السلام (ثم مررت بعيسى
 لأخ الصالح والنبي الصالح) ليست ثم على بابها في الترتيب ،
 عدد المعراج ، إذ الروايات متفقة على أن المرور به كان قبل
 المرور بموسى (قلت من هذا) ياجبريل (قال هذا عيسى) عليه السلام
 (ثم مررت بإبراهيم) عليه السلام (فقال مرحباً بالنبي الصالح والابن الصالح ،
 قلت من هذا) ياجبريل (قال هذا إبراهيم صلى الله عليه وآله (وسلم وكان
 ابن عباس وأبو حبة الأنصارى) بالموحدة البدرى ، وعند القابسى حية
 بالتحية ، وغلط في ذلك ، وذكره الواقدي بالنون ، واختلف في اسمه فقيل
 عامر بن عبد عمرو ، وقيل مالك ، وأنكر الواحدى أن يكون في البدرين
 من يكنى أبا حبة بالموحدة ، قال في الإصابة : وروى عنه أيضاً عمار بن أبي
 عمار وحديثه عنه في مسند ابن أبي شيبه وأحمد وصححه الحاكم وصرح بسماعه منه
 (يقولان قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ثم عرج بنى) بفتحات أو بضم الأول
 وكسر الثانى (حتى ظهرت) أى علوت (لمستوى) المصعد (أسمع فيه صريف الأقلام)
 أى تصويتها حال كتابة الملائكة من أفضية الله سبحانه مما تنسخه من اللوح
 المحفوظ أو ما شاء الله أن يكتب لما أراد الله تعالى من أمره وتديره ، والله تعالى
 غنى عن الاستدكار بتدوين الكتب وتمهيدها إذ علمه محيط بكل شيء (قال
 أنس بن مالك) رضى الله عنه (قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ففرض
 الله على أمتي خمسين صلاة) أى في كل يوم وليلة كما عند مسلم من حديث
 ثابت عن أنس لكن بلفظ ففرض الله على ، وذكر الفرض عليه يستلزم
 الفرض على أمة ، وبالعكس إلا ما يستثنى من خصائصه (فرجعت بذلك
 حتى مررت على موسى) عليه السلام (فقال ما فرض الله لك على أمتك ؟
 قلت : فرض خمسين صلاة ، قال موسى : فارجع إلى ربك) أى إلى الموضع
 الذى ناجيته فيه (فإن أمتك لا تطيق ذلك فراجعنى) وللأربعة ، وعزاها في
 الفتح للكشيمينى : فراجعت والمعنى واحد (فوضع) أى ربي (شطرها)
 وفي رواية مالك بن صعصعة : فوضع عنى عشرأ ، وفي رواية ثابت : فحط
 عنى خمسأ ، وزاد فيها : إن التخفيف كان خمسأ خمسأ . قال الحافظ ابن حجر :

وهي زيادة معتمدة يتعين حمل مافي الروايات عليها (فرجعت إلى موسى ، قلت وضع شطرها ، فقال راجع ربك فإن أمتك لاتطبق) ذلك (فراجعت) ربي (فوضع) عني (شطرها) أى جزءاً منها إلى النصف ، وأحسن منه الحمل على مازاده ثابت خساً خساً ، كما مر (فرجعت إليه) أى إلى موسى (فقال ارجع إلى ربك فإن أمتك لاتطبق ذلك فراجعت) تعالى (فقال) جل وعلا (هي خمس) بحسب الفعل (وهي خمسون) بحسب الثواب ، قال تعالى : « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » ولأبى ذر عن المستملى ونسبها في الفتح لغير أبى ذر : هن خمس وهن خمسون ، واستدل به على عدم فرضية مازاد على الخمس كالوتر وعلى دخول النسخ في الإنشاءات ولو كانت مؤكدة خلافاً لقوم فيما أكد ، وعلى جواز النسخ قبل الفعل خلافاً للمعتزلة . قال ابن المنير : لكن الكل متفقون على أن النسخ لايتصور قبل البلاغ ، وقد جاء به حديث الإسراء فأشكل على الطائفتين ، وتعقب بأن الخلاف مأثور نص عليه ابن دقيق العيد في شرح العمدة وغيره . نعم هو نسخ بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كاف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد أن بلغه وقبل أن يفعل فالنسخ في حقه صحيح التصور (لايبذل القول) بمساواة ثواب الخمس الخمسين (لدى) أو لايبذل القضاء المبرم لالمعلق الذى يمحو الله منه مايشاء ويثبت فيه مايشاء ، وفي هذه المراجعة أيضاً دلالة على أن الله سبحانه وتعالى فوق العرش بأن عن خلقه بالاستواء عليه على مايليق بذاته المقدس عن الأشباه والأمثال ، بل قصة المعراج نص قطعى في ثبوت ذلك . وكمن آيات قرآنية وأحاديث صحيحة وآثار صريحة وأقوال ناطقة لسلف الأمة وأئمتها تدل عليه دلالة لامية معها ولاريب فيها عند من يعقل البرهان ويستسلم حجج السنة المطهرة والقرآن ، ومذهب الخلف القائلين بالتأويل محجوج في ذلك ليس بأعلم كما وهموا وزعموا ، بل الصواب والحق الحقيق بالاتباع ماذهب إليه الصحابة والتابعون من التفويض ، وهو الذى تظاهرت به الأدلة القاطعة الساطعة التى أقرّ بها المجتهدون والمحدثون العاملون العاملون هذا ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم (فرجعت إلى موسى فقال راجع ربك) وللأصيلي : ارجع إلى ربك (فقلت استحيت) وزاد الأصيلي : قد استحيت (من ربي) أبدى ابن المنير نكتة لطيفة في هذا الاستحياء فقال : يحتمل أنه صلى الله عليه وآله

وسلم تفرس من كون التخفيف وقع خمساً خمساً أنه لو سأل التخفيف بعد أن صارت خمساً لكان سائلاً في رفعها ، فلذلك استجيا . انتهى . ودلت مراجعته لربه في طلب التخفيف تلك المرات كلها أنه علم أن الأمر في كل مرة لم يكن على سبيل الإلزام ، بخلاف المرة الأخيرة ففيها ما يشعر بذلك لقوله سبحانه : « ما يبدل القول لدى » . ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء أن العشرة آخر جمع القلة وأول جمع الكثرة ، فخشى أن يدخل في الإلحاق في السؤال ، لكن الإلحاق في الطلب من الله مطلوب ، فكأنه خشي من عدم القيام بالشكر ، والله أعلم .

(ثم انطلق بي حتى انتهى بي إلى سدرة المنتهى) وهى فى أعلى السموات ، وفى مسلم : إنها فى السادسة فيحتمل أن أصلها فيها ومعظمها فى السابعة ، وسميت بالمنتهى لأن علم الملائكة ينتهى إليها ولم يجاوزها أحد إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أو لأنه ينتهى إليها ما يهبط من فوقها وما يصعد من تحتها أو ينتهى إليها أرواح الشهداء أو أرواح المؤمنين فتصلى عليهم الملائكة المقربون (وغشيها ألوان لا أدرى ماهى ، ثم أدخلت الجنة فإذا فيها حبال اللؤلؤ) كذا هنا فى جميع الروايات ، قيل معناه أن فيها عقوداً وقلائد من اللؤلؤ ، ورد بأن الحبال إنما تكون جمع حباله أو حبيبه ، وذكر غير واحد من الأئمة أنه تصحيف ، وإنما هى جنابذ كما عند البخارى فى أحاديث الأنبياء : جمع جنبذة وهى القبة ، فارسى معرب ، وهو ما ارتفع من البناء ، وأصله بلسانهم كنبذ . وقال ابن حزم : فشت على هاتين اللفظتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقفت على معناهما . انتهى . قلت : معنى الثانية ما ذكرناه ، ويؤيده رواية أنس عند البخارى فى التفسير قال : أتيت على نهر فتاه قباب اللؤلؤ ، وقال صاحب المطالع : قيل هى القلائد والعقود أو هى من حبال الرمل ، أى فيها لؤلؤ مثل حبال الرمل : جمع حبل وهو ما استطال من الرمل وهو متعقب ، والصحيح الجنابذ (وإذا ترابها المسك) أى تراب الجنة رائحته كرائحة المسك . ورواية هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى ، وفيه رواية صحابى عن صحابى ، والتحديث بالجمع والإفراد والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى فى الحج مختصراً وفى بدء الخلق وفى الأنبياء وباب تكليم الله موسى ، ومسلم فى الإيمان ، والترمذى فى التفسير ، والنسائى فى الصلاة .

الحديث الثانی

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى الصَّلَاةَ حِينَ
فَرَضَهَا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ ،
وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ .

(عن عائشة) أم المؤمنين (رضى الله عنها قالت : فرض الله) أى
قدر الله (الصلاة) الرباعية (حين فرضها) حال كونها (ركعتين ركعتين)
بالتكرير لإفادة عموم الثانية لكل صلاة (فى الحضر والسفر) زاد ابن إسحق
بهذا الإسناد : إلا المغرب فإنها ثلاث ، أخرجه أحمد ، وللبخارى فى كتاب
الهجرة عن عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ، ثم هاجر النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ففرضت أربعاً (فأقرت صلاة السفر) ركعتين ركعتين (وزيد فى
صلاة الحضر) لما قدم المدينة ركعتان ركعتان وتركت صلاة الصبح لطول
القراءة فيها وصلاة المغرب لأنها وتر النهار ، رواه ابن خزيمة وحبان والبيهقى ،
وقد تمسك بظاهره الحنفية ، على أن القصر فى السفر عزيمة لارخصة وهو
الصواب ، إذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم فى جميع أسفاره إلا القصر ،
وذلك فى الصحيحين وغيرهما ، وأظهر الأدلة على الوجوب حديث عائشة
المذكور ، فهذا إخبار منها بأن صلاة السفر أقرت على ما فرضت عليه فن زاد
عليها فهو كمن زاد على أربع فى صلاة الحضر ، ولا يصح التعلق بما روى
عنها أنها كانت تتم ، فإن ذلك لا تقوم به الحجة بل الحجة فى روايتها لافى
رأيها ، وهكذا لم يثبت عنها أنها روت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه
أتم ، وقد وافقها على هذا الخبر الذى أخبرت به ابن عباس ، فأخرج مسلم
أنه قال : إن الله عز وجل فرض الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وآله
وسلم : على المسافر ركعتين ، وعلى المقيم أربعاً ، والخوف ركعة . ومن ذلك
ما أخرجه أحمد والنسائى وابن ماجه عن عمر رضى الله عنه قال : صلاة السفر
ركعتان ، وصلاة الأضحى ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة الجمعة
ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ورجاله
رجال الصحيح . وأخرج النسائى وابن حبان وابن خزيمة فى صحيحهما عن

ابن عمر رضى الله عنهما قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتانا ونحن ضلال فعلمنا أن الله عز وجل أمرنا أن نصلي ركعتين في السفر . فهذه الأدلة قد دلت على أن القصر واجب غير رخصة . وأما قوله تعالى : « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا » فهو وارد في صلاة الخوف ، والمراد قصر الصفة لا قصر العدد ، كما ذكر ذلك المحققون ، وكما يدل عليه آخر الآية ، ولو سلمنا أنها في صلاة القصر لكان مايفهم من رفع الجناح غير مراد به ظاهره ، للدلالة الأحاديث الصحيحة على أن القصر عزيمة لا رخصة ، ولم يرد في السنة ما يصلح لمعارضة ما ذكرنا من الأدلة الصحيحة . وقد ذهب جماعة إلى أنه لم يكن قبل الإسراء صلاة مفروضة إلا ما كان وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد . وذهب الحربي إلى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي . وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم أن صلاة الليل كانت مفروضة ، ثم نسخت بقوله : « فأقروا ما تيسر منه » فصار الفرض قيام بعض الليل ، ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس . واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال : الآية تدل على أن قوله « فأقروا ما تيسر منه » إنما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها : « وآخرون يقاتلون في سبيل الله » . والقتال إنما وقع بالمدينة لا بمكة ، والإسراء كان بمكة قبل ذلك . انتهى . وما استدلل به غير واضح ، لأن قوله تعالى علم أن سيكون ظاهراً في الاستقبال ، فكأنه سبحانه وتعالى امتن عليهم بتعجيل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع . والله أعلم . ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعنعنة ، وهو من مراسيل عائشة ، وهو حجة ، لأنه يحتمل أن يكون أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك ، وأما قول إمام الحرمين : لو كان ثابتاً لنقل متواتراً ، ففيه نظر لأن التواتر في مثل هذا غير لازم .

الحديث الثالث

عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ .

(عن عمر بن أبي سلمة) بضم العين من عمرو بفتح اللام من أبي سلمة ، واسم أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد الخزومي ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمه أم المؤمنين أم سلمة ، ولد بالحبيشة في السنة الثانية ، المتوفى بالمدينة سنة ثلاث وثمانين ، ووهم من قال إنه قتل بوقعة الجمل ، نعم شهدا ، وتوفى بالمدينة في خلافة عبد الملك بن مروان ، له في البخارى حديثان (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد) فيه بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت في الثوبين أفضل ، وقد كان الخلاف . في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديماً : فعن ابن مسعود قال : لاتصلين في ثوب واحد وإن كان أوسع مما بين السماء والأرض ، رواه ابن أبي شيبة . ونسب ابن بطل ذلك لابن عمر ثم قال : لم يتابع عليه ، ثم استقر الأمر على الجواز (قد خالف بين طرفيه) أى على عاتقيه . وفائدة هذه المخالفة كما قال ابن بطل لا ينظر المصلى إلى عورة نفسه إذا ركع ، أو أن لا يسقط عند الركوع والسجود . قال ابن السكيت : هو أن يأخذ طرف الثوب الذى ألقاه على منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى ويأخذ الذى ألقاه على منكبه الأيسر من تحت يده اليمنى ثم يعقد طرفيهما على صدره . انتهى . وهو الاشتغال والالتحاف . ورواة هذا الحديث ما بين كوفى ومدنى ، وفيه رواية تابعى عن تابعى وعن صحابى ، وهو سند عال جداً ، وله حكم الثلاثيات وإن لم يكن على صورتها ، لأن أعلى ما يقع للبخارى يكون بينه وبين الصحابى فيه اثنان ، فإن كان الصحابى يرويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصورة الثلاثى ، وإن كان عن صحابى آخر فلا ، لكنه من حيث العلو واحد لصديق أن بينه وبين الصحابى اثنين ، وبالجمله فهو من العلو النسبى .

الحديث الرابع

عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثُ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفَتْحِ ، تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ قَالَتْ : فَصَلَّى ثَمَانِيَّ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلًا قَدْ أَجْرْتُهُ فَلَانُ بْنُ هُبَيْرَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِيٍّ » ، قَالَتْ أُمُّ هَانِيٍّ : وَذَلِكَ ضُحَى .

(عن أم هانئ بنت أبي طالب رضى الله عنها حديث صلاة النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يوم الفتح تقدم) فيما سبق مع شرحه (وفي هذه الرواية) زيادة وهى (قالت فصلى ثمانى ركعات) حال كونه (ملتحفاً فى ثوب واحد فلما انصرف) من صلاته (قلت يا رسول الله زعم) أى قال أو ادعى (ابن أُمى) على بن أبى طالب وهى شقيقته ، أمهما فاطمة بنت أسد بن هاشم ، لكن خصت الأم لكونها أكد فى القرابة ولأنها بصدد الشكاية فى إخفار ذمتها ، فذكرت مابعثها على الشكوى حيث أصيبت من محل يقتضى أنها لاتصاب منه لما جرت العادة أن الأخوة من جهة الأم أشد فى اقتضاء الحنان والرعاية من غيرها . نعم فى رواية الحموى : زعم ابن أبى (أنه قاتل رجلاً) أى عازم على مقاتلة رجل (قد أجرته) أى أمته هو (فلان بن هبيرة) بضم الهاء ابن أبى وهب بن عمر والحزومى زوج أم هانئ ، ولدت منه أولاداً منهم هانئ الذى كنيت به ، هرب من مكة عام الفتح لما أسلمت هى ، ولم يزل مشركاً حتى مات ، وترك عندها ولدها منه جعدة وهو ممن له رؤية ولم تصح له صحبة ، وابنه المذكور هنا يحتمل أن يكون جعدة هذا ، ويحتمل أن يكون من غير أم هانئ ، ونسى الراوى اسمه ، لكن قال ابن الجوزى : إن كان المراد بفلان ابنها فهو جعدة ، ورده ابن عبد البر وغيره لصغر سنه إذ ذاك المقتضى لعدم مقاتلته ، وحينئذ فلا يحتاج إلى الأمان وبأن علياً لا يقصد قتل ابن أخته ، فكونه من غيرها أرجح ، وجزم ابن هشام فى تهذيب السيرة بأن

الذين أجازتهما أم هانئ هما الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية المخزوميان وعند الأزرقي : عبد الله بن أبي ربيعة بدل زهير . قال في الفتح : والذي يظهر لي أن في رواية الباب حذفاً كأنه كان فيه فلان ابن عم هبيرة ، فسقط لفظ عم أو كان فيه فلان قريب هبيرة فتغير لفظ قريب بلفظ ابن ، وكل من الحارث وزهير وعبد الله يصح وصفه بأنه ابن عم هبيرة وقريبه لكون الجميع من بني مخزوم (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أجرنا من أجرت) أى أمنا من أمنت (يا أم هانئ) فلا يجوز لعل قتله (قالت أم هانئ وذلك) أى صلاته الثمان ركعات (ضحى) أى وقت ضحى أو صلاة ضحى ، ويؤيدها ما في رواية ابن شاهين : قالت أم هانئ يا رسول الله ماهذه الصلاة؟ قال : الضحى . ورواة هذا الحديث مديون ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والنعنة والإخبار والسماع والقول .

الحديث الخامس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَوَلِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ ؟ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن سائلا) قال في الفتح : لم أقف على اسمه لكن ذكر شمس الأئمة السرخسى الحنفى فى كتابه المبسوط أنه ثوبان (سأل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عن الصلاة فى ثوب واحد) ولأبى الوقت : فى الثوب الواحد بالتعريف (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم أو لكلكم) أى أنت سائل عن مثل هذا الظاهر ولكلکم (ثوبان) فهو استفهام إنكارى إبطالى . قال الخطابى : لفظه استخبار ومعناه الإخبار عما هم عليه من قلة الثياب ، ووقع فى ضمنه الفتوى من طريق الفحوى لأنه إذا لم يكن لكل ثوبان والصلاة لازمة فكيف لم يعلموا أن الصلاة فى الثوب الواحد الساتر للورة جائزة ، وهذا مذهب الجمهور من الصحابة : كابن عباس وعلى ومعاوية وأنس بن مالك وخالد بن الوليد وأبى هريرة وعائشة وأم هانئ ، ومن التابعين : الحسن البصرى وابن سيرين والشعبي وابن المسيب وعطاء وأبو حنيفة ، ومن الفقهاء : أبو يوسف ومحمد والشافعى ومالك وأحمد فى رواية وإسحق بن راهويه .

الحديث السادس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْءٌ » .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلى أحدكم فى الثوب الواحد) حال كونه (ليس على عاتقيه) بالثنية ، ولأنى ذر والأصلى وابن عساكر : على عاتقه ، والعاتق : هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق ، وهو مذكر وحكى تأنيثه أى بعضه (شئ) زاد مسلم عن أبى الزناد : منه شئ ، ولا نافية ، ويصلى خبر بمعنى النهى ، والمراد أنه لا يترز فى وسطه ويشد طرفى الثوب فى حقويه بل يتوشح بهما على عاتقيه فيحصل الستر لجزء من أعلى البدن وإن كان ليس بعورة أو لكون ذلك أمكن فى ستر العورة . وهذا النهى ليس محمولا على التحريم ، فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى فى ثوب واحد كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهى نائمة ، ومعلوم أن الطرف الذى هو لابس من الثوب غير متسع لأن يترز به ، ويفضل منه ما كان على عاتقه . قاله الخطابى فيما نقلوه عنه ، لكن قال فى الفتوح : إن فيه نظر لا يخفى ، والظاهر من تصرف البخارى التفصيل بين ما إذا كان الثوب واسعا فيجب وبين ما إذا كان ضيقا فلا يجب وضع شئ منه على العاتق ، وهو اختيار ابن المنذر ، ولذلك تظهر مناسبة تعقيب البخارى بباب إذا كان الثوب ضيقا إشارة إلى التفصيل المذكور . نعم نقل السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعى واختاره ، لكن المعروف عن الشافعية خلافه . وعن أحمد : لا تصح صلاة من قدره على ذلك فتركه جعله شرطا ، وعنه تصح ، ويأثم جعله واجبا مستقلا . وفى الحديث التحديث والعننة .

الحديث السابع

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال أشهد) ذكره تأكيداً لحفظه وتحقيقاً لاستحضاره (أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من صلى فى ثوب) وللشمينى : فى ثوب واحد (فليخالف بين طرفيه) حمل الجمهور الأمر هنا على الاستحباب ، والنهى فى الذى قبله على التنزيه ، وتقدم آنفاً ما فى ذلك من التفصيل .

الحديث الثامن

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَجِئْتُ لَيْلَةً لِبَعْضِ أَمْرِي فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي وَعَلَى ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، فَأَشْتَمَلْتُ بِهِ وَصَلَّيْتُ إِلَى جَانِبِهِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : مَا السُّرَى يَا جَابِرُ؟ فَأَخْبَرْتُهُ بِحَاجَتِي ، فَلَمَّا فَرَغْتُ قَالَ : مَا هَذَا الْاِشْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ؟ قُلْتُ : كَانَ ثَوْبٌ . قَالَ : فَإِنْ كَانَ وَاسِعاً فَالْتَحِيفُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقاً فَاتَزَرَّ بِهِ .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري (رضي الله عنه قال : خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره) في غزوة بواط كما في مسلم وهي من أوائل مغازيه صلى الله عليه وآله وسلم (فجيئت ليلة) إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لبعض أمرى) أى لأجل بعض حوائجى ، وفي رواية مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أرسله هو وجبار ابن صخر لتهيئة الماء في المنزل (فوجدته) صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى وعلى ثوب واحد فاشتملت به وصليت) منتبهاً (إلى جانبه) أو منضمماً إليه (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال ما السرى يا جابر) بضم السين والقصر ، أى ماسبب سيرك في الليل ، وإنما سأله لعلمه بأن الحامل له على المحجىء في الليل أمر أكيد (فأخبرته بحاجتى ، فلما فرغت قال ما هذا الاشتمال الذى رأيت) هو استفهام إنكارى ، وقد وقع في مسلم التصريح بسبب الإنكار وهو أن الثوب كان ضيقاً وأنه خالف بين طرفيه وتواقص أى انحنى عليه كأنه عند المخالفة بين طرفى الثوب لم يصير سائراً فانحنى ليستتر فأعلمه صلى الله عليه وآله وسلم بأن محل ذلك ما إذا كان الثوب واسعاً ، فأما إذا كان ضيقاً فإنه يجزئه أن يتزر به ، لأن القصد الأصلي ستر العورة ، وهو يحصل بالاتزار ولا يحتاج إلى التواقص المغاير للاعتدال المأمور به أو الذى أنكره هو اشتمال الصماء ، وهو أن يخلل نفسه بثوب ولا يرفع شيئاً من جوانبه ولا يمكنه إخراج يديه إلا من أسفله خوفاً من أن تبدو عورته ، والأول

أولى ، قال جابر (قلت كان) الذى اشتملت به (ثوباً) واحداً ، يعنى ضاق
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فإن كان) الثوب (واسعاً فالتحف) أى
ارتد (به) أى بأن تأتزر بأحد طرفيه وترتدى بالطرف الآخر منه (وإن كان)
الثوب (ضيقاً فاتزر به) وهذا التفصيل من الشارع صلى الله عليه وآله وسلم
صريح فى صحة ما جنح إليه البخارى من التفصيل بين ما إذا كان واسعاً ،
فيجب الاشتمال به وبين ما إذا كان ضيقاً فلا .

الحديث التاسع

عَنْ سَهْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رِجَالٌ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ كَهَيْئَةِ الصَّبِيَّانِ ، وَيُقَالُ لِلنِّسَاءِ
لَا تَرْفَعْنَ رُءُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا .

(وعن سهل) بن سعد الساعدى (رضى الله عنه قال : كان رجال)
التنكير فيه للتنويع وهو يقتضى أن بعضهم كان بخلاف ذلك وهو كذلك ، ووقع
فى رواية أبى داود : رأيت الرجال واللام فيه للجنس فهو فى حكم النكرة
(يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونهم (عاقدى أزرهم)
على أعناقهم) وفى رواية : على عواتقهم أى من ضيق الأزر ، ويؤخذ منه
أن الثوب إذا أمكن الالتحاف به كان أولى من الاتزار لأنه أبلغ فى التستر
(كهية الصبيان وقال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وللکشمينى :
ويقال ، وهو أعم من أن يكون القائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو من
أمره . قال الحافظ ابن حجر : ويغلب على الظن أن القائل بلال (للنساء)
اللاتى يصلين وراء الرجال (لارتفاع رءوسكن) من السجود (حتى يستوى
الرجال) حال كونهم (جلوساً) وإنما نهاهن عن ذلك لئلا يلحقن شيئاً من
عورات الرجال عند نهوضهم ، كما وقع التصريح به فى حديث أسماء بنت
أبى بكر المروى عند أحمد وأبى داود بلفظ : فلا ترفع رأسها حتى يرفع
الرجال رءوسهم كراهة أن يرين عورات الرجال . واستنبط منه النهى عن
فعل مستحب خشية ارتكاب محذور ، لأن متابعة الإمام من غير تأخير مستحبة
فنهى عنها لما ذكر ، وأنه لا يجب الستر من أسفل بخلاف الأعلى ، وفى الإسناد
التحديث والإخبار والعننة .

الحديث العاشر

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ قَالَ : يَا مُغِيرَةُ خُذِ الْإِدَاوَةَ ، فَأَخَذْتُهَا ، فَأَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فَقَضَى حَاجَتَهُ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ، فَذَهَبَ لِيُخْرِجَ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَتْ فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ثُمَّ صَلَّى .

(عن مغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في سفر) سنة تسع في غزوة تبوك (فقال يا مغيرة خذ الإداوة) بكسر الهمزة وجمعها إداوى أى المطهرة (فأخذتها فانطلق رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حتى توارى) أى غاب وخفى (عنى فقضى حاجته وعليه جبة شامية) من نسج الكفار القارين بالشام لأنها إذ ذاك كانت دارهم ، وفي بعض طرق هذا الحديث أن الجبة كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم ، ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وآله وسلم لبسها ولم يستفصل ، ففيه جواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها ، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله كراهية الصلاة فيها إلا بعد الغسل ، وعن مالك إن فعل يعيد في الوقت ، والحديث وارد عليهما (فذهب) صلى الله عليه وآله وسلم (ليخرج يده من كمها فضاقت) أى الجبة لأن الثياب الشامية كانت حينئذ ضيقة الأكمام (فأخرج يده من أسفلها فصببت عليها) الماء (فتوضأ وضوءه للصلاة ومسح على خفيه ثم صلى) . ورواة هذا الحديث ما بين بلخي وكوفي ، وفيه التحديث والنعنة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الجهاد واللباس ، ومسلم في الطهارة وكذا النسائي وابن ماجه .

الحديث الحادى عشر

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ الْحِجَارَةَ لِلْكَعْبَةِ وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمُّهُ : يَا ابْنَ أَخِي لَوْ حَلَلْتَ إِزَارَكَ فَجَعَلْتَهُ عَلَى مَنْكَبِيكَ دُونَ الْحِجَارَةِ ، قَالَ : فَحَلَلْتُهُ فَجَعَلْتُهُ عَلَى مَنْكَبِيهِ ، فَسَقَطَ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ فَمَا رِىءَ بَعْدَ ذَلِكَ عُرْيَانًا .

(وعن جابر بن عبد الله) الأنصارى (رضى الله عنهما يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينقل معهم الحجارة) أى مع قریش (للكعبة) أى لبنائها وكان ذلك قبل البعثة ، وكان عمره صلى الله عليه وآله وسلم إزاء ذلك خمساً وثلاثين سنة ، وقيل كان قبل المبعث بخمس عشرة سنة ، وقيل كان عمره خمس عشرة سنة (وعليه إزاره) ولابن عساكر بغير ضمير ، وفى بعض الأصول بغير واو (فقال له العباس عمه يا ابن أخى لو حللت إزارك) لكان أسهل عليك أو لو بمعنى التنى فلا جواب لها (فجعلت) أى الإزار (على منكبيك دون الحجارة) أى تحتها (قال) جابر أو من حدثه (فحلته) أى حل صلى الله عليه وآله وسلم الإزار (فجعله على منكبيه فسقط) حال كونه (مغشياً) أى مغمى (عليه) لانكشاف عورته ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مجبولا على أحسن الأخلاق من الحياء الكامل حتى كان أشد حياء من العذراء فى خدرها ، فلذلك غشى عليه ، وروى مما هو فى غير الصحيحين أن الملك نزل عليه فشد عليه إزاره (فمأ روى بعد ذلك عريانا) وعند الإسماعيلى : فلم يتعر بعد ذلك صلى الله عليه وآله وسلم . واستنبط من الحديث منع بدو العورة إلا مارخص من رؤية الزوجات لأزواجهن عراة ، وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مصوناً عما يستقبح قبل البعثة وبعدها . ورواة هذا الحديث ما بين تنيسى ومروزي ومكى ، وفيه التحديث والسماع ، ورواية جابر له من مراسيل الصحابة ، وقد اتفقوا على الاحتجاج بمرسى الصحابى إلا ما تفرد به أبو إسحق الإسفرائينى ، لأن ذلك كان قبل البعثة ، فإما أن يكون سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك من الصحابة ، والذي يظهر أنه العباس ، وقد حدث به عن العباس أيضاً وسياقه أتم ، أخرجه الطبرانى ، وفيه : فقام فأخذ إزاره وقال : نهيت أن أمشى عريانا ، فلا يكون مرسلًا حينئذ .

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَشْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اشتمال الصماء) بالمهملة والمد ، قال الأصمعي : هو أن يشتمل بالثوب حتى يخلل به جسده لا يرفع منه جانباً فلا يبقى ما يخرج منه يده . انتهى . ومن ثم سميت صماء كما قال ابن قتيبة لسد المنافذ كلها ، كالصخرة الصماء ليس فيها خرق ، فيكون النهي مكروهاً لعدم قدرته على الاستعانة بيديه فيما يعرض له في الصلاة كدفع بعض الهوام ، وفي كتاب اللباس عند البخاري : والصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ، وهو موافق لتفسير الفقهاء ، وحينئذ فيحرم إن انكشف منه بعض العورة وإلا فيكره (و) نهى أيضاً عن (أن يحتبى الرجل) أى وعن احتباء الرجل بأن يقعد على إليتيه وينصب ساقيه ملتفاً (في ثوب واحد ليس على فرجه منه) أى من الثوب (شيء) أما إذا كان مستور العورة فلا يحرم . ورواة هذا الحديث ما بين بلخي ومصرى ومدني ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه البخاري أيضاً في اللباس والبيوع ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ : عَنْ اللِّمَاسِ وَالنَّبَاذِ وَأَنْ يَشْتَمَلَ الصَّمَاءُ وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم عن بيعتين) بفتح الموحدة وهو المشهور على الألسنة ، لكن الأحسن كسرهما ، لأن المراد به الهيئة كالركبة والجلسة (عن اللماس) بكسر اللام وهو أن يلمس ثوباً مطوياً أو في ظلمة ثم يشتريه ، على أن لا خيار له إذا رآه أيضاً اكتفاء بلمسه عن رؤيته ، أو يقول إذا لمسته فقد بعته اكتفاء بلمسه عن الصيغة ، أو يبيعه شيئاً على أنه متى لمسه لزم البيع وانقطع خيار المجلس (و) عن (النباذ) بكسر النون والذال وهو أن يجعل النبذ بيعاً اكتفاءً به عن الصيغة ، فيقول أحدهما : أنبذ إليك ثوبي بعشرة فيأخذه الآخر ، أو يقول : بعتك هذا بكذا ، على أني إذا نبذت إليك لزم البيع وانقطع الخيار والبطلان فيهما لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط الفاسد (و) نهى صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً (أن يشتمل) أى عن اشتمال الثوب كاشتمال الصخرة (الصماء) لكونها مسدودة المنافذ فيعسر أو يتعذر على المشتمل إخراج يده لما يعرض له في صلاته من دفع بعض الهوام ونحوها أو لانكشاف عورته على التفسير السابق المعزوف للفقهاء الموافق لما عند البخارى في اللباس كما مر (و) نهى (أن يحتبى الرجل) أى عن احتباء الرجل القاعد على إيليته منتصباً ساقه ، ويقال له الحبوّة ، وكانت من شأن العرب ، وفسرها في رواية يونس بنحو ذلك (في ثوب واحد) والمطلق هنا في الاحتباء محمول على المقيد في الحديث السابق بقوله : ليس على فرجه منه شيء . وفي هذا الحديث التحديث والعننة والقول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي ، وهو مما قيل فيه إنه أصح الأسانيد ، وأخرجه البخارى في الصلاة واللباس ، ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه في التجارات واللباس .

الحديث الرابع عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تِلْكَ الْحَجَّةِ فِي مُؤَذِّنِينَ نُؤَذِّنُ بِمَنَى يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ ، ثُمَّ أَرَدَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيَّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةِ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَأَذَّنَ مَعَنَا عَلِيٌّ فِي أَهْلِ مَنْى يَوْمَ النَّحْرِ : لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : بعثنى أبو بكر) الصديق رضى الله عنه (فى تلك الحجة) التى حجها أبو بكر بالناس قبل حجة الوداع بسنة (فى مؤذنين) أى رهط يؤذنون فى الناس (نؤذن بمنى يوم النحر أن لا يحج بعد العام) أى بعد خروج هذا العام لا بعد دخوله ، كما قال الكرمانى ، لكن قال العيني : ينبغى أن يدخل هذا العام أيضاً بالنظر إلى التعليل . انتهى (مشرك ولا يطوف بالبيت عريان) وإذا منع التعرى فى الطواف فالصلاة أولى ، إذ يشترط فيها ما يشترط فيه وزيادة (ثم أردف) أى أرسل (رسول الله صلى الله عليه وآله) وسمه علياً (وراء أبى بكر) فأمره أن يؤذن ببراءة (والحكمة فى تخصيص على بذلك أن براءة تضمنت نقض العهد ، وكان من سيرة العرب أن لا يحل العقد إلا الذى عقده أو رجل من أهل بيته ، وهذا مرسل من تعاليق البخارى أو داخل تحت الإسناد وكذا قوله (قال أبو هريرة فأذن) بتشديد الذال (معنا) بفتح العين وإسكانها (على فى أهل منى يوم النحر لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان) وفيه إبطال ما كان عليه أهل الجاهلية من الطواف عراة ، فستر العورة شرط عند الجمهور خلافاً للحنفية ، لكن يكره عندهم ، قال الحافظ الربانى محمد بن على الشوكانى فى السيل : الأدلة الصحيحة قد دلت على وجوب ستر العورة فى الصلاة وفى غيرها ، ولكن هذا الدليل الدال على (٣٢ - عون البارى - ج ١)

الوجوب لا يدل على الشرطية ، وليس في المقام ما يدل على ذلك ، وأما ماورد من أن الله لا يقبل صلاة حائض إلا بنحوه فقد عورض بما ورد من نفي قبول صلاة شارب الخمر وصلاة الآبق مع أنه تصح صلاتهما ، ولا وجه لهذه المعارضة لأن نفي القبول لا يستلزم نفي الصحة ، فإن ورد دليل يدل على صحة صلاة من ورد الدليل بأن الله لا يقبل صلاته كان ذلك مخصصاً له فيكون نفي القبول في حقه مجازاً عن عدم توفير الثواب ، ولم يرد ذلك ، ومما يدل على عدم كون الستر شرطاً لصحة الصلاة حديث عمرو بن سلمة وفيه : فكنك أوهمهم وعلى بردة فكنك إذا سجدت تقلصت غنى ، وفي رواية : خرجت إستى ، فقالت امرأة من الحى : ألا تغطون عنا إست قارئكم.... الحديث أخرجه البخارى وأبو داود والنسائى . فالحق أن ستر العورة في الصلاة واجب كسائر الحالات لا شرط يقتضى تركه عدم الصحة . قاله الشوكانى في نيل الأوطار . وعن بعض المالكية التفرقة بين الذاكِر والناسى ، ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها الصلاة ، واحتج بأنه لو كان شرطاً في الصلاة لاختص بها ولافتقر إلى النية وكان العاجز العريان ينتقل إلى بدل في كالعاجز عن القيام ينتقل إلى القعود . والجواب عن الأول النقص بالإيمان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها ، وعن الثانى باستقبال القبلة فإنه لا يفتقر إلى النية ، وعن الثالث على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم عن التسبيح فإنه يصلى ساكناً . وفي هذا الحديث رواية التابعى عن التابعى والتحديث والعننة ، وأخرجه البخارى في الجزية والمغازى والحج والتفسير ، ومسلم في الحج ، وكذا أبو داود والنسائى .

الحديث الخامس عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
غَزَا خَيْبَرَ فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِغُلَسٍ ، فَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي زُقَاقٍ خَيْبَرَ وَإِنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسُّ فَاخَذَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ حَتَّى إِنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ فَخِذِ
نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ، خَرِبَتْ
خَيْبَرُ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ » ، قَالَهَا ثَلَاثًا
قَالَ : وَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ فَقَالُوا : مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ ، يَعْنِي الْجَيْشُ
قَالَ : فَأَصَبْنَاهَا عَنْوَةً ، فَجُمِعَ السَّبِيُّ فَجَاءَ دِحْيَةَ فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَعْطِنِي
جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ ، فَقَالَ : أَذْهَبُ فَخُذْ جَارِيَةً ، فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ . فَجَاءَ
رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَعْطَيْتَ دِحْيَةَ صَفِيَّةَ
بِنْتَ حُيٍّ سَيِّدَةَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ ، لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ . قَالَ : اذْعُوهُ . فَجَاءَ بِهَا
فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ غَيْرَهَا .
قَالَ : فَأَعْتَقَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ صَدَاقَهَا عِتْقَهَا
حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَّزَهَا لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَأَصْبَحَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرُوسًا ، فَقَالَ : مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ
وَبَسْطَ نِطْعًا ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالْتَّمْرِ ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالسَّمْنِ
وَأَحْسِبُهُ ذَكَرَ السَّوِيقِ . قَالَ : فَحَاسُوا حَيْسًا . فَكَانَتْ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله)
 وآله (وسلم غزا خيبر) على ثمانية برد من المدينة وكانت في جمادى الأولى
 سنة سبع من الهجرة (فصلينا عندها) خارجاً عنها (صلاة الغداة) أى الصبح ،
 فيه جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح خلافاً لمن كرهه (بغلس) بفتح
 المعجمة واللام ، ظلمة آخر الليل ، أى صلى الصبح وقت اختلاط ضياء أول
 النهار بظلام آخر الليل (فركب نبي الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) على
 حمار مخطوم برسن ليف وتحتة إكاف من ليف . رواه البيهقي والترمذي وضعفه
 (وركب أبو طلحة) زيد بن سهل الأنصارى المتوفى سنة اثنتين أو أربع
 وثلاثين بالمدينة أو بالشام أو في البحر (وأنا رديف أبي طلحة) وفيه جواز
 الإرداف ، ومحل ما إذا كانت الدابة مطيقة (فأجرى) من الإجراء (نبي
 الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) مركوبه (في زقاق خيبر وإن ركبتى لتمس
 فخذ نبي الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم ثم حسر) أى كشف (الإزار
 عن فخذ) الشريف عند سوق مركوبه ليتمكن من ذلك (حتى إنى أنظر
 إلى بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) وروى حسر مبنيّاً
 للمفعول بدليل رواية مسلم : فانحسر ، أى بغير اختياره لضرورة الإجراء ،
 وحينئذ فلا دلالة فيه على كون الفخذ ليس بعورة ، واللائق بحاله صلى الله عليه
 وآله وسلم أن لا ينسب إليه كشف فخذة قصداً مع ثبوت قوله الفخذ عورة ،
 ولعل أنساً لما رأى فخذة صلى الله عليه وآله وسلم مكشوفاً ، وكان عليه
 الصلاة والسلام سبباً في ذلك بالإجراء أسند الفعل إليه . قال القرطبي :
 حديث أنس وما معه إنما ورد في قضايا معينة في أوقات مخصوصة يتطرق إليها
 من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة ما لا يتطرق إلى حديث
 جرهد وما معه لأنه يتضمن إعطاء حكم كلى وإظهار شرع عام فكان العمل به
 أولى ، ولعل هذا هو المراد للبخارى بقوله : حديث أنس أسند وحديث جرهد
 أحوط . قال النووي : ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة . وعن أحمد
 ومالك في رواية العورة القبل والدبر فقط . وبه قال أهل الظاهر وابن جرير
 والإصطخري . قال في الفتح : في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر (فلما دخل)
 صلى الله عليه وآله وسلم (القرية) أى خيبر وهو يشعر بأن الزقاق كان خارج
 القرية (قال : الله أكبر خربت خيبر) أى صارت خراباً ، قاله على سبيل

الإخبار فيكون من الإنباء بالمغيبات أو على جهة الدعاء عليهم أى التفاؤل لما رآهم خرجوا بمساعيمهم ومكاتلهم التى هى من آلات الهدم (إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين) بفتح الدال المعجمة (قالها) صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاثاً قال) أنس (وخرج القوم إلى) مواضع (أعمالهم) كذا قدره البرماوى كالكرمانى ، لكن قال العينى : بل معناه خرج القوم لأعمالهم التى كانوا يعملونها ، وكلمة إلى بمعنى اللام (فقالوا) هذا (محمد) أو جاء محمد (والخميس يعنى الجيش) وسمى بالخميس لأنه خمسة أقسام : مقدمة وساقة وقلب وجناحان ، وقيل من تخميس الغنيمة ، وتعبقه الأزهرى بأن الخمس إنما ثبت بالشرع ، وقد كان أهل الجاهلية يسمون الجيش خميساً فبان أن القول الأول أولى (قال فأصبناها) أى خير (عنوة) بفتح المهملة وسكون النون أى قهراً فى عنف أو صلحاً فى رفق ضد ثم اختلف هل كانت صلحاً أو عنوة أو إجلاء ، وصحح المنذرى أن بعضها أخذ صلحاً وبعضها عنوة وبعضها إجلاء ، وبهذا يندفع التضاد بين الآثار (فجمع السبى فجاء دحية) بكسر الدال (فقال يانبي الله أعطني جارية من السبى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذهب فخذ جارية) منه يحتمل أن يكون إذنه له فى أخذ الجارية قبل القسمة على سبيل التنفيل له ، إما من أصل الغنيمة أو من خمس الخمس بعد أن ميز ، وقيل على أن تحسب منه إذا ميز أو أذن له فى أخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه ، فذهب (فأخذ صفية) قيل كان اسمها زينب (بنت حبي) بن أحطب من بنات هرون عليه السلام المتوفاة سنة ست وثلاثين أو ست وخمسين ، وكانت تحت كنانة بن أبى الحقيق ، قتل عنها بخير (فجاء رجل) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يانبي الله أعطيت دحية صفية بنت حبي سيدة قريظة) بضم القاف وفتح الراء (والنضير) بفتح النون وكسر المعجمة ، قبيلتان من يهود خير (لاتصلح إلا لك) لأنها من بيت النبوة من ولد هرون عليه السلام ، والرياسة لأنها من بيت سيد قريظة والنضير مع الجلال العظيم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أكمل الخلق فى هذه الأوصاف بل فى سائر الأخلاق الحميدة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ادعوه) أى دحية (بها) أى بصفية (فدعوه فجاء بها) فلما نظر إليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال (له) (خذ جارية من السبي غيرها) وارتجعها منه ، لأنه إنما كان أذن له في جارية من حشو السبي لا من أفضلهن ، فلما رآه أخذ أنفسمن نسباً وشرفاً وجمالاً استرجعها لثلاثاً يتميز دحية بها على سائر الجيش ، مع أن فيهم من هو أفضل منه ، وأيضاً لما فيه من انتهاكها مع علو مرتبتها ، وربما ترتب على ذلك شقاق أو غيره مما لا يخفى ، فكان اصطفاؤه لها قاطعاً لهذه المفاصد . وذكر الشافعي في الأم عن سير الواقدي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعطى دحية أخت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق زوج صفية ، أى تطيباً لحاطره . وفي سيرة ابن سيد الناس أنه أعطاه ابنتي عم صفية . ووقع في رواية لمسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفية منه بسبعة أرؤس . وإطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز ، وليس في هذا ما ينافي قوله : خذ جارية ، إذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة (قال فأعتقها) أى صفية (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وتزوجها وجعل صداقها عتقها) أى أعتقها وشرط أن ينكحها فلزمها الوفاء أو جعل نفس العتق صداقاً ، وهو من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم . وأخذ الإمام أحمد والحسن وابن المسيب وغيرهم بظاهره ، فجوزوا ذلك لغيره أيضاً (حتى إذا كان) صلى الله عليه وآله وسلم (بالطريق) في سد الروحاء على نحو أربعين ميلاً من المدينة أو نحوها (جهزتها له أم سليم) بضم السين وهى أم أنس (فأهدتها) أى زقتها (له) صلى الله عليه وآله وسلم (من الليل) قال البرماوى كالكرمانى ، وفي بعض النسخ أو الروايات : فهدتها أى بغير همز ، وصوبت لقول الجوهري الهداء ، مصدر هديت أنا المرأة إلى زوجها (فأصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عروساً (بزنة فعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ما دام في إعراسهما ، وجمعه عرس وجمعها عرائس) فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) (من كان عنده شئ فليجيئ به وبسط) بفتحات (نطعاً) بكسر النون وفتح الطاء المهملة ، وعليها اقتصر ثعلب في فصيحه ، وكذا في الفرع وغيره من الأصول ، ويجوز فتح النون وسكون الطاء وفتحهما ، وقال الزركشى : فيه سبع لغات ، وجمعه أنطاع ونطوع (فجعل الرجل يجيء بالتمر وجعل الرجل يجيء بالسمن قال) عبد العزيز بن صهيب (وأحسبه) أى أنساً (قد ذكر السويق قال فحاسوا) أى خلطوا أو اتخذوا (حيساً) وهو الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن ، وربما عوض بالدقيق عن الأقط (فكانت وليمة رسول الله

صلى الله عليه وآله (وسلم) أى طعام عرسه ، من الولم وهو الجمع سمي به لاجتماع الزوجين ، واستنبط منه مشروعية مطلوبة الوليمة للعرس ، وأنها بعد الدخول ، وجوز النوى كونها قبله أيضاً ، وأن السنة تحصل بغير اللحم ومساعدة الأصحاب بطعام من عندهم . ورواة هذا الحديث ما بين كوفي وبصرى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى فى النكاح والمغازى ، وأبو داود فى الخراج ، والنسائى فى النكاح والوليمة .

الحديث السادس عشر

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيَ الْفَجْرَ فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءً مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مُتَلَفَعَاتٍ فِي مُرْطِهِنَّ ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَى بَيْوتِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يصلى الفجر فيشهد معه نساء) جمع امرأة لا واحد له من لفظه (من المؤمنات) حال كونهن (متلفعات) أى مغطيات الرؤوس والأجساد . قال الأصمعى : التلفع أن تشتمل بالثوب حتى تخلل به جسدك . وفى شرح الموطأ لابن حبيب : التلفع لا يكون إلا بتغطية الرأس والتلفف يكون بتغطية الرأس وكشفه (فى مرطهن) جمع مرط بكسر أوله : كساء من خز أو صوف أو غيرهما أو هى الملحفة أو الإزار أو الثوب الأخضر . وعن النضر بن شميل ما يقتضى أنه خاص بلبس النساء (ثم يرجعن) من المسجد (إلى بيوتهن ما يعرفهن أحد) من الغلس كما عند البخارى فى المواقيت ، وهو يعين أحد الاحتمالين ، هل عدم المعرفة بهن لبقاء الظلمة أو لمبالغتهن فى التغطية . وقد اعترض على البخارى فى استدلاله بهذا الحديث على جواز صلاة المرأة فى الثوب الواحد بأن الالتفاف المذكور يحتمل أن يكون فوق ثياب أخرى . وأجيب بأنه تمسك بأن الأصل عدم الزيادة على ما ذكر ، على أنه لم يصرح بشيء إلا أن اختياره يؤخذ فى العادة من الآثار التى يوردها فى الترجمة . قاله فى الفتح . ورواة هذا الحديث ما بين حمصى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والإخبار ورواية تابعى عن تابعى عن صحابية ، وأخرجه البخارى فى الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث السابع عشر

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ ، فنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ : أَذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ أَبِي جَهْمٍ فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي آتِئاً عَنْ صَلَاتِي .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في خميصة) بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة : كساء أسود مربع (لها أعلام فنظر) صلى الله عليه وآله وسلم (إلى أعلامها نظرة فلما انصرف) من صلاته (قال اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم) عامر بن حذيفة العدوي القرشي المدني ، أسلم يوم الفتح ، وتوفى في آخر خلافة معاوية (واثتوني بأنبجانية) بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء نسبة مشددة : كساء غليظ لاعلم له . قال ابن قرقول : نسبة إلى منبج بفتح الميم وكسر الموحدة موضع بالشام ، ويقال نسبة إلى موضع يقال له أنبجان . وفي هذه قال ثعلب : يقال كساء أنبجاني ، وهذا هو الأقرب إلى الصواب في لفظ الحديث . اهـ . وفي الجمهرة : منبج موضع أعجمي تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المنبجانية (أبي جهم) وإنما خصه صلى الله عليه وآله وسلم بإرسال الخميصة لأنه كان أهداها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كما في الموطأ . وقال ابن بطال : إنما طلب منه ثوباً غيرها ليعلمه أنه لم يرد عليه هديته استخفافاً . قال : وفيه أن الواهب إذا ردت عليه عطيته من غير أن يكون هو الراجع فيها فله أن يقبلها من غير كراهة (فإنها) أى الخميصة (ألهتني) من لهى بالكسر ، لامن لها لهواً إذا لعب ، أى شغلتنى (آتئاً) أى قريباً وهو مأخوذ من اثتناف الشيء أى ابتدائه (عن صلاتي) وعند مالك في الموطأ : فإني نظرت إلى علمها في الصلاة فكاد يفتنني . وفي التعليق عند البخاري بعد هذا فأخاف أن يفتنني ، فيحمل قوله ألهتني على قوله كاد فيكون الإطلاق للمبالغة في القرب لالتحقق وقوع

الإلهاء ، ولا يقال إن المعنى شغلتنى عن كمال الحضور فى صلاتى ، لأننا نقول قوله فى التعليق ، فأخاف يدل على نقي وقوع ذلك ، وقد يقال إن له صلى الله عليه وآله وسلم حالتين : حالة بشرية ، وحالة يختص بها خاتجة عن ذلك ، فبالنظر إلى الأولى قال ألهتنى ، وبالنظر إلى الثانية لم يجزم به بل قال أخاف ، ولا يلزم من ذلك الوقوع ونزع الحميصة ليستن به فى ترك كل شاغل ، وليس المراد أن أبا جههم يصلى فى الحميصة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يبعث إلى غيره بما يكرهه لنفسه ، فهو كإهداء الحلة لعممرضى الله عنه مع تحريم لباسها عليه لينتفع بها ببيع أو غيره . واستنبط من هذا الحديث الحث على حضور القلب فى الصلاة وترك ما يؤدى إلى شغله . وقد شهد القرآن الكريم بالفلاح للمصلين الخاشعين ، والفلاح أجمع اسم لسعادة الآخرة ، وبانتفاء الخشوع ينقضى الفلاح ، فالمصلى يتناجى ربه ، فعظم فى نفسك قدر مناجاته ، وانظر من تناجى وكيف تناجى وبماذا تناجى ، فاعلم واعمل تسلم ، قال ابن دقيق العيد : فيه مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة ونقي ما لعله يחדش فيها ، ويحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فإنى أناجى من لاتناجى . زاد فى الفتح : ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والتقوش ونحوها ، وفيه قبول الهدية من الأصحاب والإرسال إليهم والطلب منهم ، واستدل به الباجى على صحة المعاظة لعدم ذكر الصفة ، وقال الطيبي : فيه إيذان بأن للصور والأشياء الظاهرة تأثيراً فى القلوب الطاهرة والنفوس الزكية ، يعنى فضلا عن دونها . ورواة هذا الحديث ما بين كوفى ومدنى وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابية والتحديث والعننة .

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي .

(عن أنس رضي الله عنه قال : كان قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء : ستر رقيق من صوف ذو ألوان أو رقم ونقوش (لعائشة) رضي الله عنها (سترت به جانب بيتها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لها (أميطي) أمر من أماط يميظ ، أى أزيل وزناً ومعنى (عنا قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره) وفي رواية بإضافته إلى الضمير ، وعلى الأول ضمير إنه للشأن ، وعلى الثاني للثوب (تعرض) بفتح التاء وكسر الراء أى تلوح (لي في صلاتي) ولم يعد الصلاة ولم يقطعها . نعم تكره الصلاة حينئذ لما فيه من سبب اشتغال القلب المفوت للخشوع ، وإذا نهى عنه في التجميل كان النهي عن لباسه في الصلاة بطريق الأولى ، ويلحق المصلب بالمصور لاشتراكهما في كون كل منهما قد عبد من دون الله . وفي حديث عائشة عند البخاري في اللباس قالت : لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يترك في بيته شيئاً فيه تصليب إلا نقضه ، وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالإماطة في حديث الباب يستلزم النهي عن الاستعمال واستنبط منه الشافعية كراهة الصور مطلقاً ، واستثنى الحنفية من ذلك ما يبسط ، وبه قال المالكية وأحمد في رواية . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخاري في اللباس أيضاً والنسائي .

الحديث التاسع عشر

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُرْجُ حَرِيرٍ ، فَلَبِسَهُ فَصَلَّى فِيهِ ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَنَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ ، فَقَالَ : لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ .

(عن عقبة بن عامر) الجهني (رضى الله عنه) كان قارئاً فصيحاً شاعراً كاتباً ، وهو أحد من جمع القرآن في المصحف ، وكان مصحفه على غير تأليف مصحف عثمان ، وشهد صفين مع معاوية ، وأمره على مصر ، وتوفي في خلافته على الصحيح ، وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيراً ، وله في البخارى أحاديث (قال : أهدي) بضم الهمزة وكسر الدال (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم : هو القباء المفرج من خلف ، والذي أهده هو أكيدر ابن عبد الملك صاحب دومة الجندل (حرير) بالإضافة كثوب خز وخاتم فضة (فلبسه) أى قبل تحريم الحرير (فصلى فيه ثم انصرف) من صلاته (فنزعه) نزعاً شديداً كالكاره له (وفي حديث جابر عند مسلم : صلى في قباء ديباج ثم نزعه وقال : نهاني جبريل عليه السلام ، فالنهي سبب نزعه له ، وذلك ابتداء تحريمه (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا ينبغي) أى استعمال (هذا) الحرير (للمتقين) عن الكفر وهم المؤمنون ، وعبر بجمع المذكر ليخرج النساء لأنه حلال لهن ، ولا يقال يدخلن تغليباً ، لأننا نقول إنهن خرجن بدليل آخر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أحل الذهب والحرير لإناث أمتي وحرم على ذكورها . قال الترمذى حسن صحيح . قال في الفتح : وإذا تقرر هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب الحرير لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعيد تلك الصلاة ، لأن ترك إعادتها لكونها وقعت قبل التحريم ، أما بعده فعند الجمهور تجزئ لكن مع التحريم . وعن مالك : يعيد في الوقت . اهـ . وقال الحنفية : تكره وتصح . ورواة هذا الحديث كلهم مصريون ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى في اللباس ، وكذا مسلم والنسائي في الصلاة .

الحديث العشرون

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قُبَّةٍ حُمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ ، وَرَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَبْتَدِرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ مِنْهُ ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بَلَلِ يَدِ صَاحِبِهِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ عَنَزَةً فَرَكَّزَهَا ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ مُشْمَرًا ، صَلَّى إِلَى الْعَنَزَةِ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالْدَّوَابَّ يَمْرُونَ بَيْنَ يَدَيِ الْعَنَزَةِ .

(وعن أبي جحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء وهب بن عبد الله السوائي بضم السين المهملة وتخفيف الواو (رضى الله عنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وهو بالأبطح (في قبة حمراء من آدم) بفتح الهمزة والdal جلد (ورأيت بلالا أخذ وضوء) بفتح الواو أى الماء الذى يتوضأ به (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ورأيت الناس يبتدرون) أى يتسارعون ويتسابقون إلى (ذلك الوضوء) تبركاً بآثاره الشريفة ، وقد تقدم استدلال البخارى به على طهارة الماء المستعمل (فمن أصاب منه شيئاً تمسح به ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلل يده صاحبه ثم رأيت بلالا أخذ عترة) بفتح العين المهملة والنون والزاي ، مثل نصف الرمح أو أكبر لها سنان كسنان الرمح (فركزها وخرج النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (في حلة حمراء) بردين إزار ورداء يمانيين منسوجين بخطوط حمراء مع الأسود ، كذا فى القسطلانى ، وكلام الحافظ الآتى يردده (مشمراً) أى حال كونه مشمراً ثوبه قد كشف شيئاً من ساقية قال فى مسلم : كأنى أنظر إلى بياض ساقية (صلى إلى العترة بالناس) الظهر (ركعتين ورأيت الناس والدواب يمرّون بين يدي العترة) وفيه استعمال المجاز وإلا فالعترة لا يد لها ، وفيه جواز الصلاة فى الثوب الأحمر ، والخلاف فى ذلك مع الحنفية ، فإنهم قالوا تكره ،

وتأولوا حديث الباب بأن الحلقة فيها خطوط حمراء ، ومن أدلتهم ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمرو قال : مر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل عليه ثوبان أحمران فسلم فلم يرد عليه ، وهو حديث ضعيف الإسناد وإن وقع في نسخ الترمذى أنه قال حديث حسن لأن في سنده أبا يحيى القتات وهو لا يعتد بحديثه ، وعلى تقدير أن يكون مما يحتج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين ، فيحتمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر ، وحمله البيهقي على ماصبغ بعد النسج ، وأما ماصبغ غزله ثم نسج فلا كراهية فيه . وقال ابن التين : زعم بعضهم أن لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لتلك الحلقة كان من أجل الغزو ، وفيه نظر لأنه كان عقب حجة الوداع ولم يكن إذ ذاك غزو . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى فى اللباس وفى الصلاة أيضاً ، وكذا أبو داود والترمذى ، وأخرجه النسائى فى الزينة . وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ سُئِلَ : مِنْ أَىِّ شَيْءِ الْمِنْبَرُ ،
فَقَالَ : مَا بَقِيَ بِالنَّاسِ أَعْلَمُ مِنِّى ، هُوَ مِنْ أَثْلِ الْغَابَةِ عَمَلَهُ فُلَانٌ مَوْلَى
فُلَانَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ حِينَ عُمِلَ وَوُضِعَ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَكَبَّرَ ، وَقَامَ النَّاسُ خَلْفَهُ
فَقَرَأَ وَرَكَعَ وَرَكَعَ النَّاسُ خَلْفَهُ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى
فَسَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمِنْبَرِ ، ثُمَّ قَرَأَ ، ثُمَّ رَكَعَ ، ثُمَّ رَفَعَ
رَأْسَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ بِالْأَرْضِ ، فَهَذَا شَأْنُهُ .

(عن سهل بن سعد رضى الله عنه وقد سئل من أى شىء المنبر) النبوى
المدنى ، ولأبى داود : إن رجلاً أتوا سهل بن سعد الساعدى وقد امتروا فى
المنبر ، مم عوده (فقال مابقى بالناس) وفى رواية : من الناس ، وفى
أخرى : فى الناس (أعلم منى) بذلك (هو من أثل الغابة) بالغين
المعجمة والموحدة ، موضع قرب المدينة من العوالى ، والأثل : شجر
كالطرفاء لاشوك له وخشبه جيد يعمل منه القصاع والأوانى وورقه أشنان
يغسل به القصارون (عمله) أى المنبر (فلان) هو ميمون . قال فى الفتح :
وهو الأقرب فيما قاله الصغانى ، أو بأقوم فيما قاله الغافقى الرومى مولى سعيد
ابن العاص ، أو بأقول فيما رواه عبد الرزاق ، أو قبيصة الخزومى (مولى
فلانة) بعدم الصرف للتأنيث والعلمية ، أنصارية وهى عائشة فيما قاله البرماوى
كالكرمانى ، ورواه الطبرانى بلفظ : وأمرت عائشة فصنعت له منبره ،
لكن سنده ضعيف ، وقيل مينا بكسر الميم أو هو صالح مولى العباس ،
ويحتمل أن يكون الكل اشتركوا فى عمله (لرسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) أى لأجله (وقام عليه) أى على المنبر (رسول الله صلى الله عليه
وآله (وسلم حين عمل ووضعت) بالبناء للمفعول فيهما (فاستقبل) عليه السلام
(القبلة وكبر وقام الناس خلفه فقرأ) صلى الله عليه وآله وسلم (وركع وركع

الناس خلفه ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري (وهو الرجوع إلى خلف أى رجوع الرجوع الذى يعرف بذلك وإنما فعل ذلك لثلاث يولى ظهره القبلة) فسجد على الأرض ثم عاد إلى المنبر ثم قرأ ثم ركع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري حتى سجد بالأرض فهذا شأنه (ولاحظ فى قوله على الأرض معنى الاستعلاء ، وفى قوله بالأرض معنى الإلصاق . وفى هذا الحديث جواز ارتفاع الإمام على المأمومين من غير فرق بين الارتفاع والانخفاض والبعـد والحائل ، ومن زعم أن شيئاً من ذلك تفسد به الصلاة فعليه الدليل ، ولا دليل إلا ما روى عن حذيفة أنه أم الناس بالمدائن على دكان فأخذ أبو مسعود البدرى بقميصه فجذبه ، فلما فرغ من صلاته قال له أبو مسعود : ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك . قال : بلى قد ذكرت حين مددتى ، أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وفى رواية للحاكم التصريح برفعه ، ورواه أبو داود من وجه آخر ، وفيه أن الإمام كان عمار بن ياسر والذى جذبه حذيفة ، ولكن فيه مجهول ، لأنه من رواية عدى بن ثابت الأنصارى قال حدثنى رجل أنه كان مع عمار بن ياسر بالمدائن فأقيمت الصلاة ، فتقدم عمار وقام على دكان يصلى والناس أسفل منه ، فتقدم حذيفة فأخذ على يديه فأتبعه عمار حتى أنزله حذيفة ، فلما فرغ عمار من صلاته قال حذيفة : ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إذا أم الرجل القوم فلا يقم أرفع من مقامهم أو نحو ذلك . قال عمار : لذلك اتبعتك حين أخذت على يدى. هكذا ساقه أبو داود ، وفى إسناده الرجل المجهول الذى ذكرناه ، ورواه البيهقى أيضاً . ففى هذا الحديث والحديث الأول دليل على منع الإمام من الارتفاع عن المؤتم ، ولكن هذا النهى يحمل على التنزيه لحديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر المذكور فى الصحيحين وغيرهما ، ومن قال إنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك للتعليم ، كما وقع فى آخر فلا يفيد ذلك لأنه لا يجوز له فى حال التعليم إلا ما هو جائز فى غيره ، ولا يصح القول باختصاص ذلك بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد جمعنا فى هذا البحث رسالة مستقلة جواباً عن سؤال بعض الأعلام ، فمن أحب تحقيق ذلك فليرجع إليها . قاله الحافظ الشوكانى فى السيل وهو مذهب الحنفية والشافعية وأحمد والليث لكن مع الكراهة ، وعن مالك المنع ، وإليه ذهب الأوزاعى ، وإن

العمل اليسير غير مبطل للصلاة . قال الخطابي : وكان المنبر ثلاث مراقى فعله إنما قام على الثانية منها فليس في نزوله وصعوده إلا خطوتان ، وجواز الصلاة على الخشب ، وكرهه الحسن وابن سيرين كما رواه ابن أبي شيبه عنهما وأن ارتفاع الإمام لغرض التعليم غير مكروه ، وعبرة الفتح الغرض من إirاده جواز الصلاة على المنبر ، وفيه جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل ، وقد صرح بذلك المصنف يعني البخارى في حكايته عن شيخه على بن المدينى عن أحمد بن حنبل ، وابن دقيق العيد في ذلك بحث ، فإنه قال : من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لأن اللفظ لا يتناوله ولا نفراد الأصل بوصف معتبر تقتضى المناسبة اعتباره فلا بد منه . انتهى . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومكى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والسؤال ، وأخرجه البخارى في الصلاة أيضاً وكذا مسلم وابن ماجه .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ جَدَّتَهُ مَلِيكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبَطْعَامٍ صَنَعَتْهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : قُومُوا فَلَا صَلَیَّ لَكُمْ ، قَالَ أَنَسٌ : فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ أَسْوَدَ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَأَاهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن جدته مليكة) بضم الميم بنت مالك بن عدى وهى والددة أم أنس لأن أمه أم سليم أمها مليكة المذكورة (دعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لطعام) أى لأجل طعام (صنعته) هى أو ابنتها أم سليم (له) صلى الله عليه وآله وسلم (فأكل منه) وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك ليلصق بهم ليتخذوا مكان صلاته مصلى لهم ، كما فى قصة عتيان بن مالك ، وهذا هو السر فى كونه بدأ فى قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام وهنا بالطعام قبل الصلاة ، فبدأ فى كل منهما بأصل مادعى لأجله أو دعى لها ، ولعل مليكة كان غرضها الأعظم الصلاة ولكنها جعلت الطعام مقدمة لها (ثم قال قوموا) قال السهيلي : هذا الأمر بمعنى الخبر أو هو أمر لهم بالانتهاء ، لكن أضافه إلى نفسه لارتباط تعليمهم بفعله (فلاصلى) بكسر اللام وضم الهمزة وفتح الياء . قال فى الفتح : هكذا فى روايتنا ووجهه على أن اللام لام كى والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة . وجوز فى الفتح والقسطلانى أوجهاً أخرى فراجعهما إن أردتها (لكم) أى لأجلكم وإن كان الظاهر أن يقول بكم (قال أنس) رضى الله عنه (فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس) بضم اللام وكسر الباء أى استعمل ولبس كل شىء بحسبه . وفى الفتح : فيه أن الافتراش يسمى لبساً ، وقد استدل به على منع افتراش الحرير لعموم النهى عن لبس الحرير ولا يرد على ذلك أن من حلف لايلبس حريراً فإنه لاينحث بالافتراش ، لأن الأيمان مبناها على العرف ، (٣٣ - عون البارى - ج ١)

وحمل اللبس هنا على الافتراض إنما هو للقرينة ولأنه المفهوم (فنضحته) أى رششته (بماء) تلييناً له أو تطهيراً ، ولا يصح الجزم بالآخر بل المتبادر غيره ، لأن الأصل الطهارة (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) على الحصر (وصفت أنا واليتيم) هو ضميرة بن أبى ضميرة بضم الصاد المعجمة وفتح الميم مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما فى تجريد الصحابة للذهبي (وراءه والعجوز) أى أم سليم (من ورائنا فصلى لنا) أى لأجلنا (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين ثم انصرف) من الصلاة وذهب إلى بيته ، وفيه مشروعية تأخر النساء عن صفوف الرجال وقيام المرأة صفّاً وحدها إذا لم يكن معها امرأة غيرها ، وفيه إجابة الدعوة ولو لم يكن عرساً ولو كان الداعى امرأة ، لكن حيث تؤمن الفتنة والأكل من طعام الدعوة ، وصلاة النافلة جماعة فى البيوت ، وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لأجل المرأة فإنها قد يخفى عليها بعض التفاصيل لبعدها موقفها ، وفيه تنظيف مكان المصلى وقيام الرجل مع الصبي صفّاً ، واستدل به على جواز صلاة المنفرد خلف الصف وحده ، ولا حجة فيه لذلك ، وفيه الاقتصار فى نافلة النهار على ركعتين خلافاً لمن اشترط أربعاً ، وفيه صحة صلاة الصبي المميز ووضوءه وأن محل الفضل الوارد فى صلاة النافلة منفرداً حيث لا يكون هناك مصلحة ، بل يمكن أن يقال هو إذ ذاك أفضل ولا سيما فى حقه صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرِجْلَايَ فِي قِبْلَتِهِ ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي ، وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا ، قَالَتْ : وَالْبَيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنها قالت : كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجلاي في قبلته (أى في موضع سجوده) (فإذا سجد غمزني) بيده (فقبضت رجلى) بالثنائية وبالإفراد (فإذا قام) صلى الله عليه وآله وسلم (بسطتهما) بالثنائية والإفراد أيضاً (قالت) عائشة رضي الله عنها معذرة عن نومها على هذه الهيئة (والبيوت يؤمئذ) أى وقتئذ (ليس فيها مصابيح) أى إذ لو كانت لقبضت رجلها عند إرادته السجود ولما أحوجته للغمز ، قال ابن بطال : وفيه إشعار بأنهم صاروا بعد ذلك يستصبحون ، واستنبط الحنفية وغيرهم من المحققين من هذا الحديث عدم نقض الوضوء بلمس المرأة . وأجيب باحتمال أن يكون بينهما حائل من ثوب أو غيره أو بالخصوصية . وأجيب بأن ذلك تكلف ومخالفة للظاهر ، والأصل عدم الحائل في الرجل واليد عرفاً ، وبأن دعوى الخصوصية دعوى بلا دليل ، وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم في مقام التشريع لا الخصوصية . ورواته الخمسة مدنيون ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ، ومناسبة هذا الحديث للباب من قولها : كنت أنام ، وقد صرحت في الحديث الذى يليه بأن ذلك كان على فراش أهله .

الحديث الرابع والعشرون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى فِرَاشٍ أَهْلِهِ اعْتَرَاضَ الْجَنَازَةِ .

(وعنها رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى) فى حجرتها (وهى بينه وبين القبلة) أى والحال أن عائشة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين موضع سجوده (على فراش أهله) وهى معترضة بينه وبين موضع القبلة (اعتراض الجنابة) بكسر الجيم وقد تفتح ، أى اعتراضاً كاعتراضها بأن تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه إلى جهة يساره كما تكون الجنابة بين يدى المصلى عليها . ورواة هذا الحديث الستة ما بين مصرى ومدنى ، وفيه التحديث بصيغة الجمع والإفراد والعنونة ورواية تابعى عن تابعى عن صحابة ، وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثَّوْبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه . قال : كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وآله) وسلم فيضع أحدنا طرف الثوب (ولمسلم : بسط ثوبه ، والثوب يطلق على غير الخيط (من شدة الحر في مكان السجود) وعند ابن أبي شيبة : كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر والبرد فيسجد على ثوبه ، وللبخارى في أبواب العمل في الصلاة : سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر ، وفي الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها في الحيلولة بين المصلى وبين الأرض لاتقاء حرها وكذا بردها ، وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل ، لأنه علق بسط الثوب بعدم الاستطاعة ، واستدل به على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلى . قال النووي : وبه قال أبو حنيفة والجمهور وحمله الشافعى على الثوب المنفصل . انتهى . وفيه جواز العمل القليل في الصلاة ومراعاة الخشوع فيها ، لأن الظاهر أن صنيعهم ذلك لإزالة التشويش العارض من حرارة الأرض ، وفيه تقديم الظهر في أول الوقت وظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالإبراد تعارضه ، فمن قال الإبراد رخصة فلا إشكال ، ومن قال سنة فإما أن يقول التقديم المذكور رخصة وإما أن يقول منسوخ بالأمر بالإبراد ، وأحسن منهما أن يقال إن شدة الحر قد توجد بعد الإبراد ويكون فائدة الإبراد وجود ظل يمشى فيه إلى المسجد أو يصلى فيه في المسجد ، أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق العيد ، وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين ، وفيه أن قول الصحابي : كنا نفعل كذا من قبيل المرفوع لاتفاق الشيخين على تخريج هذا الحديث في صحيحهما بل ومعظم المصنفين ، لكن قد يقال إن في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد كان يرى فيها من خلفه كما يرى من أمامه فيكون تقريره فيه مأخوذاً من هذه الطريق لامن مجرد صيغة كنا نفعل . كذا في الفتح . ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعننة ، وأخرجه في الصلاة أيضاً وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث السادس والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ : أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

(وعنه) أى عن أنس بن مالك (رضى الله عنه أنه سئل) والسائل سعيد ابن يزيد الأزدي (أكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى في نعليه) أى عليهما أو بهما ، والاستفهام على سبيل الاستفسار (قال نعم) أى إذا لم يكن فيهما نجاسة ، قاله ابن بطال ، ثم هى من الرخص كما قال ابن دقيق العيد ، لامن المستحبات ، لأن ذلك لا يدخل فى المعنى المطلوب من الصلاة ، وهو وإن كان من ملابس الزينة إلا أن ملامسة الأرض التى يكثر فيها النجاسات قد تقصر عن هذه المرتبة ، وإذا تعارضت مراعاة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب رفع المفسد والأخرى من باب جلب المصالح ، قال : إلا أن يرد دليل بإلحاقه بما يتحمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر . قلت : قد روى أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً : خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون فى نعالهم ولا أخفافهم ، فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة . وورد فى كون الصلاة فى النعال من الزينة المأمور بأخذها فى الآية حديث ضعيف جداً أورده ابن عدى فى الكامل وابن مردويه فى تفسيره من حديث أبى هريرة والعقيلي من حديث أنس . قاله فى الفتح . قال القسطلاني : واختلف فيما إذا كان فيهما نجاسة ، فعند الشافعية لا يطهرها إلا الماء ، وقال مالك وأبو حنيفة : إن كانت يابسة أجزأ حكمها وإن كانت رطبة تعين الماء . انتهى . ورواة هذا الحديث الأربعة مابين عسقلاني وبصرى وكوفي ، وفيه التحديث والإخبار والسؤال ، وأخرجه البخارى فى اللباس ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا الترمذى والنسائي .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ، فَسُئِلَ ، فَقَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا ، فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ لِأَنَّ جَرِيرًا كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ .

(عن جرير بن عبد الله) البجلي الصحابي (رضى الله عنه أنه بال ثم توضأ ومسح على خفيه ثم قام فصلّى) ظاهره أنه صلى في خفيه لأنه لو نزعهما بعد المسح لوجب غسل رجليه ولو غسلهما لنقل (فسئل) أى جرير عن المسح على الخفين والصلاة فيهما والسائل له همام كما فى الطبرانى (فقال) أى جرير (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صنع مثل هذا) أى من المسح والصلاة فيهما ، قال إبراهيم النخعي (فكان) حديث جرير (يعجبهم) أى القوم ، وفى طريق قيس بن يونس : فكان أصحاب عبد الله أى ابن مسعود يعجبهم (لأن جريراً كان من آخر من أسلم) ولمسلم : لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة ، ووجه إعجابهم بقاء الحكم فلا نسخ بآية المائدة خلافاً لما ذهب إليه بعضهم ، لأنه لما كان إسلامه فى السنة التى توفى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمنا أن حديثه معمول به ، وهو يبين أن المراد بآية المائدة غير صاحب الخف فتكون السنة مخصصة للآية . ورواة هذا الحديث ما بين بغدادى وكوفى ، وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض عن الصحابى ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والعنعنة والقول والرؤية ، وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وأبو داود فى الطهارة .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ .

(وعن عبد الله بن مالك ابن بحينة) بضم الباء وفتح الحاء أم عبد الله وهي صفة أخرى له لاصفة لمالك وحينئذ فتحذف الألف من ابن السابقة لمالك خطأ لأنها وقعت بين علمين من غير فاصل فينون مالك وتثبت الألف من ابن بحينة لأنه وإن كان صفة لعبد الله لكن وقع الفاصل (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى) أى سجد من إطلاق الكل على الجزء (فرج) بفتح الفاء ، قال السفاقسى : رويناه بتشديد الراء والمعروف في اللغة التخفيف (بين يديه) أى وجنبيه ، قال الكرمانى ، يعنى قدميه وأراد يبعد قدميه من الأرض (حتى يبدو) أى يظهر (بياض إبطيه) وفى رواية الليث : إذا سجد فرج يديه عن إبطيه وإذا فرج بين يديه لابد من إبداء ضبعيه أى عضديه ، وعند الحاكم وصححه من حديث عبد الله بن أكرم : فكنت أنظر إلى عفرتي إبطيه ، وفى حديث ميمونة : إذا سجد لوشأت بهيمة أن تمر بين يديه لمرت ، والحكمة فيه أنه أشبه بالتواضع وأبلغ فى تمكين الجهة من الأرض وأبعد من هيات الكسالى ، وأما المرأة فتضم بعضها إلى بعض لأنه أستر لها وأحوط للحديث رواه أبو داود فى المراسيل عن يزيد بن أبى حبيب أنه صلى الله عليه وآله وسلم مرّ على امرأتين تصليان فقال : إذا سجدتما فضا بعض اللحم إلى الأرض فإن المرأة فى ذلك ليست كالرجل ، ورواه البيهقى من طريقين موصولين لكن فى كل منهما متروك . اهـ . قاله الحافظ ابن حجر فى التلخيص ، فمن يرى المرسل حجة ، وهو مذهب أبى حنيفة ومالك فى طائفة والإمام أحمد فى المشهور عنه ، فحجتهم المرسل المذكور ومن لا يرى المرسل حجة كالشافعى وجهور المحدثين فباعضاد كل من الموصول والمرسل بالآخر وحصول القوة من الصورة المجموعة . قال فى فتح البارى : وهذا مثال لما ذكره الشافعى من أن المرسل يعتضد بمرسل آخر أو مسند . اهـ . وقال النووى : الحديث الضعيف عند تعدد الطرق يرتقى عن الضعيف إلى الحسن ويصير مقبولا معمولاً به . قال الحافظ السخاوى : ولا يقتضى ذلك الاحتجاج بالضعيف ، فإن الاحتجاج إنما هو بالهيئة المجموعة كالمرسل حيث اعتضد بمرسل آخر ولو ضعيفاً كما قاله الشافعى والجمهور . اهـ . ورواة هذا الحديث مابين مصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه فى صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ومسلم والنسائى فى الصلاة .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا ، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ، فَلَا تُخْفَرُ وَاللَّهُ فِي ذِمَّتِهِ » .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلاتنا أى من صلى صلاة كصلاتنا المتضمنة للإقرار بالشهادتين (واستقبل قبلتنا) الخصوصية بنا (وأكل ذبيحتنا) وإنما أفرد ذكر استقبال القبلة تعظيماً لشأنها وإلا فهو داخل فى الصلاة لكونه من شروطها أو عطفه على الصلاة ، لأن اليهود لما تحولت القبلة شنعوا بقولهم : « ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها » ، وهم الذين يمتنعون من أكل ذبيحتنا ، أى من صلى صلاتنا وترك المنازعة فى أمر القبلة والامتناع عن أكل الذبيحة ، فهو من باب عطف الخاص على العام ، فلما ذكر الصلاة عطف ما كان الكلام فيه وما هو مهم بشأنه عليها (فذلك) مبتدأ خبره (المسلم الذى له ذمة الله وذمة رسوله) أى أمانهما أو عهدهما (فلا تخفروا) بضم التاء وكسر الفاء أى لا تخونوا ولا تغدروا يقال : أخفرت الرجل إذا نقضت عهده ، وخفرتة إذا حميته ، ويقال إن الهمة فى أخفرت للإزالة ، أى تركت حمايته (الله) أى ولا رسوله (فى ذمته) أى ذمة الله أو ذمة المسلم ، أى لا تخونوا فى تضييع من هذا سبيله ، واكتفى بذكر الله وحده دون ذكر الرسول لاستلزامه عدم إخفار ذمة الرسول ، وإنما ذكره أولاً للتأكيد ، واستنبط بعضهم من هذا الحديث اشتراط عين الكعبة لصلاة القادر عليه ، فلا تصح الصلاة بدونه . قال الحافظ الشوكانى فى السيل : وأقول قال الله تعالى : « فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » . وشرطه سواء كان جهته أو نحوه أو تلقاءه أو قبله على اختلاف تفاسير السلف للشرط ، يدل على أن استقبال الجهة يكتفى من الحاضر والغائب ، إلا إذا كان حال قيامه إلى الصلاة معانياً للبيت لم يحل بينه وبينه حائل إلا إذا كان فى بعض بيوت مكة أو شعابها أو فيما يقرب منها ،

وكان بينه وبين البيت حال القيام إلى الصلاة حائل ، فإنه لا يجب عليه أن يصعد إلى مكان آخر يشاهد منه البيت ، بل عليه أن يولى وجهه شطر المسجد الحرام وليس عليه غير ذلك ، ولم يأت دليل يدل على غير هذا ، وأما ما أخرجه البيهقي في سننه عن ابن عباس مرفوعاً : البيت قبله لأهل المسجد ، والمسجد قبله لأهل الحرم ، والحرم قبله لأهل الأرض في مشارقها أو مغاربها من أمتي ، فمع كونه ضعيفاً لا ينتهض للاحتجاج به هو أيضاً دليل على ما ذكرنا ، لأن من كان في المسجد فهو معانٍ للبيت لاحائل بينه وبينه ، وقد جعل المسجد قبله لأهل الحرم ، وذلك يدل على أنه لا يجب على أهل الحرم إلا استقبال الجهة ، وأما غيرهم فذلك ظاهر ، والمراد من الجهة ما بين المشرق والمغرب ، فإذا توجه إلى الجهة التي بينهما فقد فعل ما عليه الحديث : ما بين المشرق والمغرب قبله . أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة وصححه وأخرجه ابن ماجه والحاكم من حديث ابن عمر ، ولا يحتاج المصلي أن يرجع في أمر القبلة إلى تقليد أحد من الأحياء ولا إلى المحارب المنصوبة في المساجد ، فمحاربه بين المشرق والمغرب ، وكل عاقل يعرف جهة المشرق والمغرب ، ولا يخفى ذلك إلا على مجنون أو طفل . اهـ . وزاد في « وبل الغمام » : هذا في الفرائض وأما النوافل فقد خفف الشارع فيها وسوغ تأديتها على ظهر الراحلة إلى جهة القبلة وغير جهتها بل سوغ تأدية الفريضة في الأرض الندية على ظهر الراحلة كما بينا ذلك في شرح المنتقى . فهذا خلاصة ماتعبدنا الله به في أمر القبلة وهو يغنيك عن التفرعات الطويلة والتهويلات المهيلة في كتب الفقه ، وفيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر ، فمن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله مالم يظهر منه خلاف ذلك . ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون ، وفيه التحديث والعنونة وأخرجه النسائي .

الحديث الثلاثون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ
لِلْعُمْرَةِ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، أَيَأْتِي أَمْرَاتُهُ ؟ فَقَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ ،
وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ .

(عن ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه أنه سئل عن رجل طاف
بالبيت للعمرة) أي لأجلها (ولم يطف) أي لم يسع (بين الصفا والمروة
أي أتى) أي هل حل من إحرامه حتى يجوز له أن يجامع (امرأته) ويفعل
غير ذلك من محرمات الإحرام أم لا ، وخص إتيان المرأة بالذكر لأنه أعظم
المحرمات في الإحرام (فقال) ابن عمر مجيباً له (قدم النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم طاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين) وقد ذهب جماعة
إلى وجوب ذلك خلف المقام (وطاف بين الصفا والمروة وقد كان لكم
في رسول الله) صلى الله عليه وآله وسلم (أسوة حسنة) فأجاب ابن عمر
بالإشارة إلى وجوب اتباعه صلى الله عليه وآله وسلم ، لاسيما وقد قال صلى الله
عليه وآله وسلم : خذوا عني مناسككم ، وأجابهم جابر بصريح النهي ، وعليه
أكثر الفقهاء ، وخالف فيه ابن عباس فأجاز للمعتمر التحلل بعد الطواف
وقبل السعي . ورواة هذا الحديث الثلاثة مكيون ، وفيه التحديث والسؤل
وهو من مسند ابن عمر لامن مسند جابر ، لأنه لم يرفعه ، وأخرجه البخاري
في الحج ، وكذا مسلم والنسائي وابن ماجه .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي قِبَلِ الْكَعْبَةِ وَقَالَ هَذِهِ الْقِبْلَةُ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لما دخل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم البيت دعا فى نواحيه كلها) جمع ناحية (ولم يصل) فيه (حتى خرج منه) ورواية بلال المثلث أرجح من نفي ابن عباس هذا لاسيما أن ابن عباس لم يدخل ، وحينئذ فيكون مرسلًا لأنه أسنده عن غيره ممن دخل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة فهو مرسل صحابي (فلما خرج) صلى الله عليه وآله وسلم منه (ركع) أى صلى (ركعتين) فأطلق الجزء وأراد به الكل (فى قبل الكعبة) وما استقبله منها وهو وجهها بضم القاف والموحدة وقد تسكن (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) أى الكعبة هى (القبلة) التى استقر الأمر على استقبالها فلا تنسخ كما نسخ بيت المقدس أو علمهم بذلك سنة موقف الإمام فى وجهها دون أركانها وجوانبها الثلاثة وإن كان الكل جائزاً أو أن من حكم من شاهد البيت وجوب مواجهة عينه جزماً بخلاف الغائب أو أن الذى أمرتم باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد حول الكعبة بل الكعبة نفسها . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين مدنى وصنعانى ومكى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والسماع ، وأخرجه مسلم فى المناسك والنسائى .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا ، تَقَدَّمَ وَبَيْنَهُمَا مُخَالَفَةٌ فِي اللَّفْظِ .

(عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى نحو) أى جهة (بيت المقدس) بالمدينة (ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً) من الهجرة ، وكان ذلك بأمر الله تعالى له ، قاله الطبرى ، ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس عند أحمد من وجه آخر أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه بحمل الأمر فى المدينة على الاستمرار باستقبال بيت المقدس ، وفى حديث الطبرى من طريق ابن جريج قال : أول ما صلى إلى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج ثم هاجر فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهراً ثم وجهه الله تعالى إلى الكعبة (تقدم) هذا الحديث (وبينهما) أى بين هذا وذاك (مخالفة فى اللفظ) وهى : وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن يوجه أى يؤمر بالتوجه إلى الكعبة ، وفى حديث ابن عباس عند الطبرى : وكان يدعو وينظر إلى السماء فأنزل الله عز وجل : « قد نرى تقلب وجهك فى السماء » فتوجه نحو الكعبة ، وقال السفهاء من الناس وهم اليهود : « ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها ، قل لله المشرق والمغرب يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم » ، فصلى مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم رجل ثم خرج بعد ما صلى فمر على قوم من الأنصار فى صلاة العصر نحو بيت المقدس فقال هو يشهد أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه توجه نحو الكعبة ، فتحرف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة . واستنبط من هذا الحديث قبول خبر الواحد وجواز النسخ ، وأنه لا يثبت فى حق المكلف حتى يبلغه . ورواته ما بين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه البخارى فى التفسير أيضاً ، ومسلم فى الصلاة ، والترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ ، فَإِذَا أَرَادَ فَرِيضَةً نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري (رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي (النفل) (على راحلته) ناقتة التي تصلح لأن ترحل (حيث توجهت) به أي الراحلة ، والمراد توجهه صاحب الراحلة ، لأنها تابعة لقصد توجهه . وفي حديث ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو متوجه لخير . وعند أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح من حديث جابر : بعثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة ، فجننت وهو يصلي على راحلته نحو المشرق السجود أخفض (فإذا أراد) صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي (الفريضة نزل) عن راحلته (فاستقبل القبلة) وصلى ، وهذا يدل على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة ، وهو إجماع ، نعم رخص في ذلك في شدة الخوف . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى ويماني ومدني ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه البخاري في تفصير الصلاة وفي المغازي ومسلم .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الرَّاَوِي عَنْ عَلْقَمَةَ الرَّاَوِي عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ : لَا أَذْرِي زَادَ أَوْ نَقَصَ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَحْدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ ، قَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالُوا : صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا ، فَفَنَى رِجْلَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، فَلَمَّا أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ قَالَ : إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لَنَبَأْتُكُمْ بِهِ وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنَسَى كَمَا تَنْسَوْنَ ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيُتِمِّمْ عَلَيْهِ ثُمَّ يُسَلِّمْ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الظهر أو العصر (قال إبراهيم) النخعي (الراوى عن علقمة) ابن قيس النخعي (الراوى عن ابن مسعود لا أدرى زاد) النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته ، ولا بن عساكر أزاود بالهمزة (أو نقص) والمراد أن إبراهيم شك في سبب سجود السهو ، هل كان لأجل الزيادة أو النقصان ، لكن جاء في رواية أخرى عنه أنه صلى خمساً وهو يقتضى الجزم بالزيادة (فلما سلم قيل له يا رسول الله أحدث) أى أوقع (في الصلاة شيء) من الوحي يوجب تغييرها عما عهدوه بزيادة أو نقص (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وما ذاك) سؤال من لم يشعر بما وقع منه ، وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الأنبياء عليهم السلام في الأفعال . قال ابن دقيق العيد : وهو قول عامة الفقهاء والنظار ، وشذت طائفة فقالوا : لا يجوز على النبي السهو . وهذا الحديث يرد عليهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيه : أنسى كما تنسون ، ولقوله : فإذا نسيت فذكروني ، أى بالتسبيح ونحوه (قالوا صليت كذا وكذا) كناية عما وقع إما زائد على المعهود أو ناقص عنه (ففنى) صلى الله عليه وآله وسلم بالتخفيف أى عطف (رجله) بأن جلس كهيفة قعود الملتشد (واستقبل

القبلة وسجد سجدتين ثم سلم) واستدل به على رجوع الإمام إلى قول المؤمنين ، وذلك لأن ذا اليمين لما ذكر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سلم من ركعتين رجع صلى الله عليه وآله وسلم في الاستثبات إلى العدد الكثير فقال : أحق ما يقول ذو اليمين وإن كان ذو اليمين عدلاً ماذا إلا أن قول العدد الكثير أولى من الواحد ، على أنه قد ورد من طريق أبي هريرة كما أخرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد بسجدة السهو حتى يقنه الله ذلك أو أن قول السائل أحدث شكاً فسجد لحصول الشك الذي طرأ له لا بمجرد إخبارهم (فلما أقبل علينا بوجهه قال : إنه لو حدث في الصلاة شيء لبأتكم) أى أخبرتكم (به) أى بالحدوث ، وفيه أنه كان يجب عليه تبليغ الأحكام إلى الأمة ، ودليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة (ولكن إنما أنا بشر مثلكم) أى بالنسبة إلى الاطلاع على بواطن مخاطبين لا بالنسبة إلى كل شيء (أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني) في الصلاة بالتسييح ونحوه (وإذا شك أحدكم) بأن استوى عنده طرفا العلم والجهل (في صلاته فليتحرك الصواب) . وقد ورد تفسير التحرك بالبناء على اليقين وهو الأقل ، قال الشوكاني في الدراري فأخرج الترمذي وصححه وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحمن بن عوف ، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إذا شك أحدكم فلم يدر ثنتين صلى أم ثلاثاً فليجعلهما ثنتين وإذا لم يدر ثلاثاً صلى أم أربعاً فليجعلها ثلاثاً ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم . وفي الباب أحاديث منها ما هو في الصحيح كحديث أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا شك أحدكم فلم يدر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم . ومنها ما هو في غير الصحيحين ، فهذه أحاديث مصرحة بأن من شك في العدد بنى على اليقين . اهـ . وهى ترد تأويل من يقول بالبناء على غلبة الظن . ومما يؤيد البناء على اليقين قوله (فليتم) بناء (عليه ثم يسلم) وجوباً (ثم يسجد) للسهو أى ندباً (سجدتين) وعبر بلفظ الخبر في هذين الفعلين ، ولفظ الأمر في السابقين ، وهما : فليتحرك وليتم ، لأنهما كانا ثابتين يومئذ بخلاف التحرك والإتمام فإنهما ثبتا بهذا الأمر ، ولأى ذر : يسلم بغير لام الأمر ، وللأصلي : وليسجد بلام الأمر وهو يقتضى الوجوب . قال

الشوكاني في السيل : قد اجتمع في مشروعية سجود السهو أقواله وأفعاله ، وفي أقواله ما هو بصيغة الأمر فكان بهذا واجباً ولكن إذا كان المتروك سنة من السنن التي ليست بواجبة فالسجود لها مسنون ، لأن الفرع لا يزيد على أصله . ودلالة الحديث على الباب من قوله : فثنى رجله واستقبل القبلة . واستنبط منه جواز النسخ عند الصحابة ، وأنهم كانوا يتوقعونه . ورواته الستة كلهم كوفيون أئمة أجلاء وإسناده من أصح الأسانيد ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخاري في النذور ، ومسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ ، قُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ آتَخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ، فَنَزَلْتُ : (وَأَتَّخِذُوا
مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) ، وَآيَةُ الْحِجَابِ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَمَرْتَ
نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ الْبِرُّ وَالْفَاجِرُ ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ
وَاجْتَمَعَ نِسَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْغَيْرَةِ عَلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُنَّ : (عَسَى
رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ) فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ .

(عن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه قال : وافقت ربى فى ثلاث)
أى وافقتى ربى فيما أردت أن يكون شرعاً ، فأنزل القرآن على وفق ما رأيت ،
لكن لرعاية الأدب أسند الموافقة إلى نفسه . كذا قال العيني كالحافظ ابن حجر
 وغيره ، لكن قال صاحب اللامع لا يحتاج إلى ذلك فإن من وافقك فقد وافقتك
 اهـ . قال فى الفتح : وأشار به إلى حدوث رأيه وقدم الحكم ، والمراد بقوله
 فى ثلاث أى قضايا أو أمور ولم يؤنث مع أن الأمر مذكر لأن التمييز إذا لم يكن
 مذكوراً جاز فى لفظ العدد التذكير والتأنيث ، وليس فى تخصيصه العدد
 بالثلاث ما ينفى الزيادة ، فقد روى عنه موافقات بلغت الخمسة عشر ، لكن
 ذلك بحسب المنقول هنا : أسارى بدر ، وقصة الصلاة على المنافقين ، وهما فى
 الصحيح ، وتحريم الخمر ، وهو فى القرآن وصحيح الترمذى من حديث ابن عمر
 أنه قال : ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال فيه عمر ، إلا نزل القرآن
 فيه على نحو ما قال عمر : وهذا دال على كثرة موافقته ، وفيه فضيلة لعمر
 لاتساويها فضيلة ، وللسيوطى فى موافقاته رسالة مستقلة (قلت يارسول الله)
 صلى الله عليه وآله وسلم (لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى) بين يدى القبلة
 يقوم الإمام عنده بحذف جواب لو أو هى للتمنى فلا تفتقر إلى جواب وعند
 ابن مالك هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى (فنزلت واتخذوا من مقام
 إبراهيم مصلى) والأمر دال على الوجوب ، لكن انعقد الإجماع على جواز

الصلاة إلى جميع جهات الكعبة ، فدل على عدم التخصيص ، وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو موجود إلى الآن ، وقال مجاهد : المراد الحرم كله ، والأول أصح ، وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر : قال الحسن البصري : مصلّى أى قبله ، وبه يتم الاستدلال ، وقال مجاهد : أى مدعى يدعى عنده ولا يصح حمله على مكان الصلاة لأنه لا يصلى فيه بل عنده ، ويترجح قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعى ، واستدل البخارى على عدم التخصيص أيضاً بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم داخل الكعبة ، فلو تعين استقبال المقام لما صحّت هناك لأنه كان حينئذ غير مستقبل ، وروى الأزرقى فى أخبار مكة بأسانيد صحيحة أن المقام كان فى عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر فى الموضع الذى هو فيه الآن حتى جاء سيل فى خلافة عمر فاحتمله حتى وجد بأسفل مكة ، فأقى به فربط إلى أستار الكعبة حتى قدم عمر فاستثبت فى أمره حتى تحقق موضعه الأول فأعاده إليه وبني حوله فاستقر ثم إلى الآن (وآية الحجاب) برفع آية على الابتداء والخبر محذوف أى كذلك أو على العطف على مقدر أى هو اتخاذ المصلّى وآية الحجاب وبالنصب على الاختصاص وبالجر عطفاً على مقدر أى اتخاذ الله مصلّى من مقام إبراهيم وهو بدل من قوله ثلاث (قلت يارسول الله لو أمرت نساءك أن يحتجبن فإنه يكلمهن البر) بفتح الموحدة صفة مشبهة (والفاجر) الفاسق وهو مقابل البر (فنزلت آية الحجاب) : « ياأيها النبى قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن » (واجتمع نساء النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى الغيرة عليه) وهى الحمية والأنفة (فقلت لهن عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منك) ليس فيه مايدل على أن فى النساء خيراً ممنهن لأن المعلق بما لم يقع لايجب وقوعه (فنزلت هذه الآية) وفيه دلالة على تصويب اجتهاد المجتهد إذا بذل وسعه .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى نُحَامَةً فِي الْقِبْلَةِ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَتَّى رَى فِي وَجْهِهِ فَقَامَ فَحَكَّهُ بِيَدِهِ فَقَالَ «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ وَإِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ فَلَا يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ قِبَلَ قِبْلَتِهِ وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ» ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَصَقَ فِيهِ ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَقَالَ أَوْ يَفْعَلُ هَكَذَا .

(وعن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى نخامة) بالميم مع ضم النون وهى ما يخرج من الصدر أو من الرأس (فى) الحائط الذى فى جهة (القبلة فشق ذلك عليه) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى رى فى وجهه) أثر المشقة ، وفى رواية النسائى : فغضب حتى احمر وجهه ، وللبخارى فى الأدب من حديث ابن عمر : فتغيظ على أهل المسجد (فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (فحكه) أى أثر النخامة (بيده فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن أحدكم إذا قام فى صلاته) بعد شروعه فيها (فإنه يناجى ربه) من جهة مساررته بالقرآن والأذكار فكأنه يناجيه تعالى والرب تعالى يناجيه من جهة لازم ذلك وهو إرادة الخير فهو من باب المجاز ، والمعنى : إقباله عليه بالرحمة والرضوان لأن القرينة صارفة عن إرادة الحقيقة إذ لا كلام محسوس إلا من جهة العبد (وإن ربه) أى اطلاع ربه على ما (بينه وبين القبلة) إذ ظاهره محال لتزويه الرب تعالى عن المكان ، فيجب على المصلى إكرام قبلته بما يكرم به من يناجيه من المخلوقين عند استقبالهم بوجهه ، ومن أعظم الجفاء وسوء الأدب أن تتنخم فى توجيهك إلى رب الأرباب ، وقد أعلمنا الله تعالى بإقباله على من توجه إليه . قاله ابن بطال . وقال الخطابى : معناه أن توجهه إلى القبلة مفض بالقصد منه إلى ربه ، فصار فى التقدير كأن مقصوده بينه وبين قبلته ، وقيل هو على حذف مضاف أى عظمة الله وثواب الله . وقال ابن عبد البر : هو كلام خارج على التعظيم لشأن القبلة . قال فى الفتوح : وقد نزع به بعض المعتزلة القائلين بأن الله فى كل مكان ، وهو جهل واضح ، لأن فى الحديث أنه يبزق تحت قدمه ، وفيه نقض ما أصلوه ، وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته ، ومهما تأول به جاز أن يتأول به

ذاك والله أعلم . اهـ (فلا يبرقن أحدكم قبل) أى جهة (قبلته) التى عظمها الله تعالى ، فلا تقابل بالبراق المقتضى للاستخفاف والاحتقار ، والأصح أن النهى للتحريم ، قال فى الفتح : وهذا التعليل يدل على أن البراق فى القبلة حرام ، سواء كان فى المسجد أم لا ، ولا سيما من المصلى ، فلا يجرى فيه الخلاف فى أن كراهة البراق فى المسجد هل هى للتنزيه أو للتحريم . وفى صحيحى ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً : من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفله بين عينيه ، وفى رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً : يبعث صاحب النخامة فى القبلة يوم القيامة وهى فى وجهه . ولأبى داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد أن رجلاً أم قوماً فبصق فى القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يصلى لكم ... الحديث . وفيه أنه قال : إنك آذيت الله ورسوله (ولكن عن يساره أو تحت قدميه) بالثنية ولأبوى ذر والوقت وابن عساكر : قدمه أى اليسرى كما فى حديث أبى هريرة قال النووى : هذا فى غير المسجد ، أما فيه فلا يبرق إلا فى ثوبه (ثم أخذ) صلى الله عليه وآله وسلم (طرف رداءه فبصق فيه ثم رد بعضه على بعض) وفيه البيان بالفعل ليكون أوقع فى نفس السامع (فقال أو يفعل هكذا) أى أنه مخير بين ذلك ، لكن البخارى حمل هذا الأخير على ما إذا بدره البراق ، وحينئذ فأو للتنويع ، واستنبط من الحديث أن على الإمام النظر فى أحوال المساجد وتعاهدها ليصونها عن المؤذيات ، وأن البصق فى الصلاة والنفخ والتنحج غير مفسد لها لكن الأصح عند الشافعية والحنابلة أن التنحج والنفخ إن ظهر من كل منهما حرفان أو حرف مفهم كتن من الوقاية أو مدة بعد حرف بطلت الصلاة وإلا فلا تبطل مطلقاً لأنه ليس من جنس الكلام . وعن أبى حنيفة ومحمد : تبطل بظهور ثلاثة أحرف ، كذا فى القسطلانى ، وعندى أنه لا دليل على هذا التفصيل ، والحق ما دل عليه حديث الباب ، وفيه أن البصاق طاهر وكذا النخامة والمخاطة ، خلافاً لمن يقول : كل ما تستقذره النفس حرام ، ويستفاد منه أن التحسين والتقبيح إنما هو بالشرع ، فإن جهة اليمين مفضلة على اليسار ، وإن اليد مفضلة على القدم ، وفيه الحث على الاستكثار من الحسنات وإن كان صاحبها ملئاً لكونه صلى الله عليه وآله وسلم باشر الحك بنفسه وهو دال على عظيم تواضعه ، زاده الله تشريعاً وتعظيماً . وأخرج هذا الحديث البخارى فى كفارة البراق فى المسجد وفى باب إذا بدره البراق وفى غيرهما ، وكذا مسلم والترمذى وأبو داود والنسائى .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ النَّخَامَةِ ، وَفِيهِ
زِيَادَةٌ : وَلَا عَنْ يَمِينِهِ .

(عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (وأبي سعيد) سعد بن مالك
الخدري (رضى الله عنهما حديث النخامة ، وفيه زيادة ولا عن يمينه)
فإن عن يمينه ملكاً ، وعند ابن أبي شيبه بسند صحيح : فعن يمينه كاتب الحسنات
ثم قال وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى ، وحكم المخاط حكم النخامة
لأنهما من الفضلات الطاهرة . قال القاضي عياض : النهى عن البصاق عن
اليمين فى الصلاة إنما هو مع إمكان غيره فإن تعذر فله ذلك . قلت : لا يظهر
وجود التعذر مع وجود الثوب الذى هو لابس . وقد أرشده الشارع إلى
التفل فيه كما تقدم . قال الخطابى : إن كان عن يساره أحد فلا يبصق فى واحد
من الجهتين لكن تحت قدمه أو ثوبه ، ولو فقد الثوب مثلاً فلعل بلعه أولى
من ارتكاب المنهى عنه ، والله أعلم . ورواته كلهم مدنيون إلا موسى
ابن إبراهيم فبصرى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه أيضاً
فى الصلاة وكذا مسلم .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
«الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا» .

(عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: البزاق في المسجد خطيئة (أي إثم) وكفارتها (أي الخطيئة دفنها) في تراب المسجد ورملة وحصبائه إن كان وإلا فيخرجها ، وفي المسجد ظرف للفعل ، فلا يشترط كون الفاعل فيه ، حتى لو بصق من هو خارج المسجد فيه يتناوله النهي ، قال القاضي عياض : إنما يكون خطيئة إن لم يدفنه ، فمن أراد دفنه فلا ، ويؤيده حديث أبي أمامة عند أحمد والطبراني بإسناد حسن مرفوعاً : من تنخج في المسجد فلم يدفنه فسيئة وإن دفنه فحسنة ، فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن . ورده النووي فقال : هو خلاف صريح الحديث ، وحاصل النزاع أن ههنا عمومين تعارضاً وهما قوله : البزاق في المسجد خطيئة ، وقوله : وليبصق عن يساره أو تحت قدمه . فالنوى يجعل الأول عاماً وينخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد ، والقاضي يجعل الثاني عاماً وينخص الأول بمن لم يرد دفنها ، وتوسط بعضهم فحمل الجواز على ما إذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد ، والمنع على ما إذا لم يكن له عذر . وفي هذا الحديث التحديث والقول والتصريح بسماع قتادة من أنس ، وأخرجه مسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَاهُنَا فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعَكُمْ وَلَا رُكُوعَكُمْ إِنِّي
لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءَ ظَهْرِي » ..

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : هل ترون قبلتي (الاستفهام إنكارى ، أى أتخشون وتظنون أنى لأرى
فعلكم لكون قبلتي (هاهنا) أى فى هذه الجهة لأن من استقبل شيئاً استدبر
ما وراءه لكن بين صلى الله عليه وآله وسلم أن رؤيته لاتختص بجهة واحدة
(فوالله ما يخفى على خشوعكم) أى فى جميع الأركان ، أو المراد فى سجودكم ،
لأن فيه غاية الخشوع وبالسجود صرح فى مسلم (ولا) يخفى على (ركوعكم)
إذا كنت فى الصلاة مستدبراً لكم فرويتى لاتختص بجهة قبلتي هذه ، وإذا
قلنا إن الخشوع المراد به الأعم فيكون ذكر الركوع بعده من باب ذكر
الأخص بعد الأعم (إنى لأراكم من وراء ظهري) رؤية حقيقة أختص بها
عليكم ، والرؤية لا يشترط لها مواجهة ولا مقابلة وإنما تلك أمور عادية يجوز
حصول الإدراك مع عدمها عقلاً ، ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى فى
الدار الآخرة ، خلافاً لأهل البدع لوقوفهم مع العادة ، أو كانت له صلى الله
عليه وآله وسلم عينان بين كتفيه مثل سم الخياط ، يبصر بهما ، لا تحجبهما
الثياب أو غير ذلك مما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية ، وفيه بعد والصواب
المختار أنه محمول على ظاهره وأن هذا الإبصار إدراك حقيقى خاص به
صلى الله عليه وآله وسلم انخرقت له فيها العادة . وعلى هذا عمل البخارى ، فإنه
أخرج هذا الحديث فى علامات النبوة ، وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره ،
وقيل غير ذلك مما فيه ضعف أو رأى بحت أو بعد ، وهذا الحديث أخرجه
مسلم فى الصلاة .

الحديث الأربعون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي أُضْمِرَتْ مِنَ الْحَفِيَاءِ وَأَمْدَهَا ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ فَيَمِّنُ سَابِقَ .

(عن) عبد الله (ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم سابق بين الخيل التي أضمريت) مبنياً للمفعول أى ضمرت بأن أدخلت في بيت وجلل عليها بجل ليكثر عرقها فيذهب رهلها ويقوى لحمها ويشدد جريها وكان فرسه الذى سابق به يسمى السكب وهو أول فرس ملكه وكانت المسابقة (من الحفياء) وهو موضع بقرب المدينة (وأمدها) أى غايتها (ثنية الوداع) وبينها وبين الحفياء خمسة أميال أو ستة أو سبعة (وسابق بين الخيل التي لم تضمر) بفتح الضاد وتشديد الميم المفتوحة ، وفي رواية : لم تضمر بسكون الضاد وتخفيف الميم (من الثنية) المذكورة (إلى مسجد بنى زريق) بضم الزاى المعجمة . ويستفاد منه جواز إضافة المساجد إلى بانيتها أو المصلى فيها ، ويلتحق به جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها ونسبتها إليهم ولا يكون ذلك تركية لهم ، ويحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن تكون هذه الإضافة وقعت في زمنه ، ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده ، والأول أظهر ، والجمهور على الجواز ، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي لقوله : إن المساجد لله . والجواب إن الإضافة في مثل هذا إضافة تمييز لأملاك (وأن عبد الله ابن عمر) بن الخطاب (كان فيمن سابق بها) أى بالخيل أو بهذه المسابقة . وهذا الكلام إما من قول ابن عمر عن نفسه ، كما تقول عن نفسك : العبد فعل كذا ، أو هو من مقول نافع الراوى عنه . واستنبط منه مشروعية تضمير الخيل وتمرينها على الجرى وإعدادها لإعزاز كلمة الله تعالى ونصرة دينه ، قال تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » الآية ، وأخرجه البخارى أيضاً في المغازى ، وأبو داود في الجهاد ، والنسائى في الخيل .

الحديث الحادى والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَقَالَ : انْثُرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ أَكْثَرَ مَا لِيَ أَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَيْهِ فَمَا كَانَ يَرَى أَحَدًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِذْ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطِنِي فَإِنِّي فَادَيْتُ نَفْسِي وَفَادَيْتُ عَقِيلًا . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : خُذْ . فَحَثَا فِي ثَوْبِهِ ثُمَّ ذَهَبَ يُقْلُهُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَرُّ بَعْضِهِمْ يَرْفَعُهُ إِلَى . قَالَ : لَا . قَالَ : فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ . قَالَ : لَا . فَنَشَرَ مِنْهُ ثُمَّ ذَهَبَ يُقْلُهُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَرُّ بَعْضِهِمْ يَرْفَعُهُ عَلَيَّ . قَالَ : لَا . قَالَ : فَارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ . قَالَ : لَا . فَنَشَرَ مِنْهُ ، ثُمَّ اخْتَمَلَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى كَاهِلِهِ ، ثُمَّ أَنْطَلَقَ ، فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُتْبِعُهُ بَصَرُهُ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْنَا عَجَبًا مِنْ حِرْصِهِ . فَمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَثُمَّ مِنْهَا دِرْهَمٌ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمال) وكان مائة ألف كما عند ابن أبي شيبة من طريق حميد مرسلًا وكان خراجاً ، زاد في الفتح أرسل به العلاء بن الحضرمي (من) خراج (البحرين) بلدة بين بصرة وعمان ، وهو أول خراج حمل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعند البخاري في المغازي من حديث عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي ، وبعث أباعبيدة ، فقدم أبو عبيدة بالمال ، فيستفاد منه تعيين الآتي به ، لكن عند الواقدي أن رسول العلاء بن الحضرمي هو العلاء بن جارية الثقفي فلعله كان رفيق أبي عبيدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انثروه) بالمثلثة أى صبوه (في المسجد وكان أكثر مال أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة ولم يلتفت)

إليه) أى إلى المال (فلما قضى الصلاة جاء فجلس إليه فما كان يرى أحداً إلا أعطاه) منه (إذ جاءه العباس) عمه (رضى الله عنه فقال : يا رسول الله أعطني) منه (فلانى فاديت نفسى) يوم بدر (وفاديت عقيلاً) ابن أخى ، أى حين أسرنا يوم بدر (فقال له) أى للعباس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذ فحثاً) من الحثية وهى ملء اليد (فى ثوبه) أى حثا العباس فى ثوب نفسه (ثم ذهب) رضى الله عنه (يقبله) من الإقلال وهو الرفع والحمل أى يرفعه (فلم يستطع) حمله (فقال يا رسول الله أوامر) وللأصيلي : مر بضم الميم وسكون الراء (بعضهم يرفعه إلى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) أمر أحداً يرفعه (قال فارفعه أنت على قال لا) أرفعه وإنما فعل صلى الله عليه وآله وسلم ذلك معه تنبيهاً له على الاقتصاد وترك الاستكثار من المال (فنثر) العباس منه (ثم ذهب يقبله) فلم يستطع حمله (فقال) العباس (يا رسول الله أوامر) وللأصيلي : مر (بعضهم يرفعه إلى) قال لا) أمر (قال فارفعه أنت على قال لا) أرفعه (فنثر منه) العباس (ثم احتمله فألقاه على كاهله) ما بين كتفيه (ثم انطلق) رضى الله عنه (فما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبعه) من الاتباع (بصره حتى خفى علينا عجباً من حرصه ، فما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) من ذلك المجلس (وثم) بالفتح أى وهناك (منها) أى من الدراهم (درهم) جملة حالية ومراده نفي أن يكون هناك درهم ، فالحال قيد للمنفى لالنفى ، فالمجموع منتف بانتهاء القيد لانتهاء المقيد وإن كان ظاهره نفي القيام حالة ثبوت الدراهم . قاله البرماوى ، وللعينى نحوه . وفى هذا الحديث بيان كرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعدم التفاته إلى المال قل أو كثر ، وأن الإمام ينبغي له أن يفرق مال المصالح فى مستحقها ولا يؤخره ، وموضع الحاجة من هذا الحديث هنا جواز وضع ما يشترك المسلمون فيه من صدقة ونحوها فى المسجد ومحل ما إذا لم يمنع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما بنى المسجد لأجله ، ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ، ويستفاد منه جواز وضع ما يعم نفعه فى المسجد كالماء لشرب من يعطش ، ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للتحزن فيمنع الثانى دون الأول .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَنْكَرْتُ بَصْرِي وَأَنَا أَصْلَى لِقَوْمِي ، فَإِذَا كَانَتِ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأَصَلَّى لَهُمْ وَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي فَاتَّخِذْهُ مُصَلًّى . قَالَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سَأَفْعَلُ . إِنْ شَاءَ اللَّهُ . قَالَ عِتْبَانُ : فَعَدَا عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ أَرْتَفَعَ النَّهَارُ . فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَذْنْتُ لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حِينَ دَخَلَ الْبَيْتَ . ثُمَّ قَالَ : أَيَنْ تَحِبُّ أَنْ أَصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ قَالَ : فَأَشْرْتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْبَيْتِ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَبَّرَ فَقُمْنَا فَصَفَّفْنَا فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ . قَالَ : وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ . قَالَ : فَثَابَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذُو عَدَدٍ فَاجْتَمَعُوا فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ : أَيَنْ مَالِكُ بْنُ الدُّخَيْشِنِ أَوْ الدُّخَشِنِ . فَقَالَ بَعْضُهُمْ : ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَقُلْ ذَلِكَ ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ . قَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ .

(عن محمود بن الربيع) الخزرجي الأنصاري الصحابي (أن عتبان ابن مالك) بكسر العين وضمها الأنصاري السالمي المدني الأعمى (وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم ممن شهد بدراً من الأنصار) رضى الله عنهم (أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) ولمسلم أنه

بعث إلى رسول الله وجمع بينهما بأنه جاء إليه مرة بنفسه وبعث إليه أخرى إما متقاضياً وإما مذكراً (فقال : يارسول الله قد أنكرت بصرى) أراد به ضعف بصره كما لمسلم أو عماء كما عند غيره والأولى أن يكون أطلق العنى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض ما كان يعهده في حال الصحة (وأنا أصلى لقومى) أى لأجلهم يعنى أنه كان يؤمهم كما صرح به أبو داود الطيالسى عن إبراهيم بن سعد (فإذا كانت الأمطار) أى وجدت (سال الوادى) أى سال الماء في الوادى فهو من إطلاق المحل على الحال ، وللطبرانى من طريق الزبيدى : وأن الأمطار حين تكون تمشى سيل الوادى (الذى بينى وبينهم) فيحول بينى وبين الصلاة معهم لأنى (لم أستطع أن آتى مسجدهم فأصلى بهم) وفى رواية لهم : أى لأجلهم (وددت) بكسر الدال الأولى أى تمنيت (يارسول الله أنك تأتبنى فتصلى في بيتى فأأخذ مصلى قال) الراوى (فقال له) أى لعثمان (رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم سأفعل) ذلك (إن شاء الله) علقة بمشيئة الله تعالى لآية الكهف لا لمجرد التبرك لأن ذلك حيث كان الشيء مجزوماً به . قاله البرماوى كالكرمانى ، وجوز العيني كالحافظ ابن حجر كونه للتبرك ، لأن اطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم بالوحي على الجزم بأن ذلك سيقع غير مستبعد (قال عثمان) يحتمل أن يكون محمود أعاد اسم شيخه اهتماماً بذلك لطول الحديث (فغدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر) الصديق رضى الله عنه ، وللطبرانى : إن السؤال كان يوم الجمعة والحجىء إليه يوم السبت (حين ارتفع النهار فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فى الدخول (فأذنت له) وفى رواية الأوزاعى : فاستأذنا فأذنت لهما ، أى للنبي وأبى بكر ، وفى رواية أبى أويس : ومعه أبو بكر وعمر ، ولمسلم من طريق أنس عن عثمان : فأتانا ومن شاء الله من أصحابه وجمع بأنه كان عند ابتداء التوجه هو وأبو بكر ، ثم عند الدخول اجتمع عمر وغيره فدخلوا معه صلى الله عليه وآله وسلم (فلم يجلس) عليه الصلاة والسلام أى فى الدار ولا فى غيرها (حين) وفى رواية : حتى (دخل البيت) مبادراً إلى ماجاء بسببه (ثم قال أين تحب أن أصلى من بيتك) وللكشمينى وحده : فى بيتك (قال) عثمان (فأشرت له إلى ناحية من البيت) يصلى فيها (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبر فقمنا فصفنا فصلى ركعتين ثم سلم) من الصلاة ، واستنبط منه مشروعية الصلاة النافلة فى جماعة بالنهار (قال)

عتبان (وحسنه) أى منعناه بعد الصلاة عن الرجوع (على خزيمة) بفتح
الحاء وكسر الزاى : لحم يقطع صغاراً يطبخ بما يذر عليه بعد النضج من
دقيق ، وإن عريت عن اللحم فعصيدة ، وكذا ذكر يعقوب ، وزاد :
من لحم بات ليلة . قال وقيل هى حياء من دقيق فيه دسم . وحكى فى الجمهرة
نحوه . وقال أبو الهيثم والنضر : هى من النخالة . وقال عياض : المراد بالنخالة
دقيق لم يغزبل ، والحريرة بالمهملات دقيق يطبخ بلبن (قال) عتبان (فثاب)
أى جاء (فى البيت رجال من أهل الدار) أى المحلة (ذوو عدد) بعضهم إثر
بعض لما سمعوا بقدمه صلى الله عليه وآله وسلم (فاجتمعوا فقال قاتل منهم)
لم يسم (أين مالك بن الدخيشن) بضم الدال وفتح المعجمة وسكون الياء
وكسر الشين آخره نون (أو أين الدخشن) شك الراوى ، هل هو مصغر
أو مكبر ، لكن عند البخارى فى المحاربين من رواية معمر مكبر من غير
شك ، وفى رواية لمسلم : الدخشم بالميم ، ونقل الطبرانى عن أحمد بن صالح أنه
الصواب (فقال بعضهم) قيل هو عتبان راوى الحديث . كذا ادعاه ابن
عبد البر فى التمهيد . قال فى الفتح : وليس فيه دليل على ما ادعاه من أن الذى
ساره هو عتبان (ذلك) أى ابن الدخيشن أو ابن الدخشن أو ابن الدخشم
(منافق لا يحب الله ورسوله) لكونه يود أهل النفاق ، وفى المغازى لابن إسحق
أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بعث مالكا هذا ومعن بن عدى فحرقا
مسجد الضرار ، فدل على أنه برىء من النفاق ، أو كان قد أفلح عن النفاق ،
أو النفاق الذى اهتم به ليس نفاق الكفر ، وإنما أنكر الصحابة تودده للمنافقين
ولعل له عذراً فى ذلك كما وقع لحاطب (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله)
(وسلم) راداً على القاتل مقالته هذه (لا تنقل ذلك) عنه (ألا تراه قد قال
لا إله إلا الله) أى مع قول محمد رسول الله ، وللطياىسى : إنما يقول ، ولمسلم :
أليس يشهد أن لا إله إلا الله وكأنهم فهموا من هذا الاستفهام أن لا جزم بذلك ،
ولولا ذلك لم يقولوا فى جوابه إنه يقول ذلك ، وما هو فى قلبه كما وقع عند
مسلم (يريد بذلك وجه الله) أى ذات الله ، فانفتت عنه الظنة بشهادة الرسول
له بالإخلاص ، والله المنة ولسوله (قال) القاتل (الله ورسوله أعلم) بذلك
(قال فإننا نرى وجهه) أى توجهه (ونصيحته إلى المنافقين) قال الكرماني :
يقال نصحت له لا إليه ، ثم قال قد ضمن معنى الانتهاء ، والظاهر أن قوله
إلى متعلق بوجهه فهو الذى يتعدى إلى ومتعلق نصيحته محذوف للعلم به (فقال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي (أى يطلب) بذلك وجه الله) عز وجل إذا أدى الفرائض واجتنب المناهى وإلا فمجرد التلفظ بكلمة الإخلاص لا يحرم النار لما ثبت من دخول أهل المعاصي فيها ، أو المراد من التحريم هنا تحريم التخليد جمعاً بين الأدلة أو تحريم دخول النار المعدة للكافرين لا الطبقة المعدة للعصاة .

وفي هذا الحديث من الفوائد إمامة الأعمى وإخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى ، وأنه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ، والتخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك واتخاذ موضع معين للصلاة . وأما النهى عن إبطان موضع معين من المسجد ، ففيه حديث رواه أبو داود وهو محمول على ما إذا استلزم رياء ونحوه ، وفيه تسوية الصفوف وأن عموم النهى عن إمامة الزائر من زاره مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكرهه ، وكذا من أذن له صاحب المنزل ، وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو وطنها ، ويستفاد منه أن من دعى من الصالحين ليتبرك به أنه يجب إذا أمن الفتنة ، ويحتمل أن يكون عتبان إنما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع ، وفيه إجابة الفاضل دعوة المفضول والتبرك بالمشيئة والوعد واستصحاب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعى لا يكره ذلك ، والاستئذان على الداعى في بيته وإن تقدم منه طلب الحضور ، وأن اتخاذ مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وقفته ولو أطلق عليه اسم المسجد ، وفيه اجتماع أهل المحلة على الإمام أو العالم إذا ورد منزل بعضهم ليستفيدوا منه ويتبركوا به والتنبيه على من يظن به الفساد في الدين عند الإمام على جهة النصيحة ولا يعد ذلك غيبة ، وأن على الإمام أن يتثبت في ذلك ، ويحمل الأمر فيه على الوجه الجميل ، وفيه افتقاد من غاب عن الجماعة بلا عذر ، وأنه لا يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد ، وأنه لا يخلد في النار من مات على التوحيد ، والصلاة في الرحال عند المطر ، وصلاة النوافل جماعة ، وسلام المأموم حين يسلم الإمام ، وأن رد السلام على الإمام لا يجب ، وأن الإمام إذا زار قوماً أهمهم ، وشهود عتبان بدرأً وأكل الخزيرة ، وأن العمل الذي يبتغى به وجه الله ينجى صاحبه إذا قبله الله ، وأن من نسب من يظهر الإسلام إلى النفاق ونحوه لريبة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل ..

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذَكَرَتَا كَنِيسَةً رَأَتَاهَا بِالْحَبَشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرٌ، فَذَكَرَتَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ أَوْلَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، وَأَوْلَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(عن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة) رملة بنت أبي سفيان بن حرب (وأم سلمة) هند بنت أبي أمية رضي الله عنهما وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانتا ممن هاجر إلى الحبشة (ذكرتا) كذا لأكثر الرواة ، وللمستملى والحموى : ذكرنا ، ولعله سبق قلم من الناسخ كما لا يخفى (كنيسة) بفتح الكاف ، أى معبد للنصارى (رأيتها بالحبشة) أى هما ومن كان معهما من النسوة ، وللأصيلي وغيره : رأتا ، وللبخارى فى الصلاة فى البيعة عن هشام أن تلك الكنيسة كانت تسمى مارية ، وله فى الجنايز عن هشام نحوه ، وزاد فى أوله : لما اشتكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعن عروة بلفظ : قال فى مرضه الذى مات فيه ، ولمسلم من حديث جندب أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال نحو ذلك قبل أن يتوفى بخمس ، وزاد فيه : فلا تتخذوا القبور مساجد فإنى أنها كم عن ذلك . قال فى الفتح : وفائدة التنصيص على زمن النهى الإشارة إلى أنه من الأمر الذى لم ينسخ لكونه صدر فى آخر حياته صلى الله عليه وآله وسلم (فيها تصاوير) أى تماثيل (فذكرتا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم فقال إن أولئك) بكسر الكاف لأن الخطاب لمؤنث وقد تفتح (إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تيك الصور) وفى رواية أبى ذر وابن عساكر : تلك وإنما فعل ذلك أوائلهم ليتأنسوا برؤية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة ، فيجتهدون كاجتهادهم ، ثم خلف من بعدهم خلوف جهلوا مرادهم ، ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فيعبدونها ، فحذر النبي

صلى الله عليه وآله وسلم عن مثل ذلك أشد التحذير سداً للذريعة المؤدية إلى ذلك .
وفي الحديث دليل على تحريم التصوير وحمل بعضهم الوعيد على من كان في
ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان ، وأما الآن فلا . وقد أطنب ابن دقيق
العيد في رد ذلك . وقال البيضاوى : لما كانت اليهود والنصارى يسجدون
بقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم ، ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها
واتخذوها أوثاناً لهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك ، فأما من اتخذ مسجداً
في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا لتعظيم له ولا للتوجه نحوه ،
فلا يدخل في ذلك الوعيد . اهـ . ونحوه في القسطلاني . وفيه مخالفة للحديث
الصحيح النبوي ، ولذا رده القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله رداً
مشبعاً . وفي الحديث جواز حكاية ما يشاهده المرء من العجائب ، ووجوب
بيان حكم ذلك على العالم به ، وذم فاعل المحرمات ، وأن الاعتبار في الأحكام
بالشرع لا بالعقل . وفيه كراهة الصلاة في المقابر ، سواء كان بجانب القبر
أو عليه أو إليه (فأولئك) بكسر الكاف وقد تفتح (شرار الخلق عند الله يوم
القيامة) بكسر الشين المعجمة : جمع شر كبجر وبحار ، وأما أشرار فقال
السفاقي : جمع شر كزند وأزناد ، ورجال هذا الحديث بصريون ، وفيه
التحذير بالجمع والإخبار بالإفراد والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في
هجرة الحبشة ، ومسلم في الصلاة ، وكذا النسائي .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ فَنَزَلَ أَعْلَى الْمَدِينَةِ فِي حَيٍّ يُقَالُ لَهُمْ بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ، فَأَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى بَنِي النَّجَّارِ فَجَاءُوا مُتَقَلِّدِينَ السُّيُوفَ ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رِدْفُهُ وَمَلَأُ بَنِي النَّجَّارِ حَوْلَهُ حَتَّى أَلْقَى رَحْلَهُ بِفَنَاءِ أَبِي أَيُّوبَ وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ حَيْثُ أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ وَيُصَلِّيَ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ، وَانَّهُ أَمَرَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ ، فَأَرْسَلَ إِلَى مَلَأِ بَنِي النَّجَّارِ فَقَالَ : يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي بِحَاظِكُمْ هَذَا . قَالُوا : لَا وَاللَّهِ لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى . قَالَ أَنَسٌ : فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَفِيهِ خِرْبٌ وَفِيهِ نَخْلٌ . فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُبِشَتْ ثُمَّ بِالْخِرْبِ فَسُوِّيَتْ وَبِالنَّخْلِ فَقُطِعَ ، فَصَفُّوا النَّخْلَ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ وَجَعَلُوا عِصَادَتِيهِ الْحِجَارَةَ وَجَعَلُوا يَنْقُلُونَ الصَّخَرَ وَهُمْ يَرْتَجِزُونَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُمْ وَهُوَ يَقُولُ :
اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : قدم النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم المدينة فنزل أعلى المدينة في حي) أى قبيلة (يقال لهم بنو عمرو ابن عوف فأقام النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم فيهم أربع عشرة ليلة) وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخارى فيه وصوبه الحافظ ابن حجر (ثم أرسل إلى بني النجار) أخواله صلى الله عليه وآله وسلم (فجاءوا) حال كونهم (متقلدى السيوف) أى جعلوا نجاد السيف على المنكب خوفاً من اليهود وليروهم ما أعدوه لنصرته صلى الله عليه وآله وسلم (كأني أنظر إلى النبي صلى

الله عليه) وآله (وسلم على راحلته) أى ناقتة القصواء (وأبو بكر) الصديق (ردفه) أى راكب خلفه ، ولعله صلى الله عليه وآله وسلم أراد تشریف أبى بكر بذلك وتنوياً بقدره وإلا فقد كان له رضى الله عنه ناقة هاجر عليها (وملاً بنى النجار) أى أشرافهم أو جماعتهم يمشون (حوله) صلى الله عليه وآله وسلم أدباً (حتى ألقى) أى طرح رحله (بفناء) أى بناحية متسعة أمام دار (أبى أيوب) خالد بن زيد الأنصارى (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحب أن يصلى حيث أدركته الصلاة ويصلى فى مرائب الغنم) جمع مريض أى مأواها (وأنه) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم (أمر ببناء المسجد) بكسر الجيم وقد تفتح (فأرسل إلى ملاً بنى النجار فقال : يا بنى النجار ثامنونى) بالمثلثة أى اذكروا لى ثمنه لأذكر لكل الثمن الذى أختاره . قال ذلك على سبيل المساومة ، فكأنه قال : ساومونى فى الثمن (بحائطكم) أى ببستانكم (هذا قالوا لا والله لانطلب ثمنه إلا إلى الله) عز وجل ، أى من الله ، كما وقع عند الإسماعيلى ، وفى الفتح تقديره لانطلب الثمن لكن الأمر فيه إلى الله ، وزاد ابن ماجه أبدأ ، وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمناً وخالف فى ذلك أهل السير (قال أنس) رضى الله عنه (فكان فيه) أى فى الحائط الذى بنى فى مكانه المسجد (ما أقول لكم قبور المشركين وفيه خرب) بفتح الحاء وكسر الراء : اسم جمع واحده خربة ، ككلم وكلمة . قال ابن الجوزى : وهو المعروف ، وكذا ضبط فى سنن أبى داود ، ولأبى ذر : خرب بكسر الحاء وفتح الراء : جمع خربة ، كعنب وعنبه حكاة الخطابى ، وذكر ضبطاً آخر فيه بحث (وفيه نخل فأمر النبى صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المشركين فنبتت) وبالعظام فغيبت (ثم بالحرب فسويت) بإزالة ما كان فى تلك الحرب (و) أمر (بالنخل فقطع فصفوا النخل قبله المسجد) أى فى جهتها (وجعلوا عضادتيه الحجارة) تثنية عضادة بكسر العين . قال صاحب العين : أعضاء كل شئ ما يشده من حوالبه ، وعضادتا الباب : ما كان عليهما يغلق الباب إذا أصفق (وجعلوا ينقلون الصخر وهم يرتجزون) أى يتعاطون الرجز تنشيطاً لنفوسهم ليسهل عليهم العمل (والنبى صلى الله عليه وآله وسلم) يرتجز (معهم وهو يقول : اللهم لا خير إلا خير الآخرة * فاغفر للأتصار) الأوس والخزرج الذين نصره على أعدائه (والمهاجرة) الذين هاجروا من مكة إلى

المدينة محبة فيه صلى الله عليه وآله وسلم وطلباً للأجر ، وللمستملى : فاغفر
الأنصار ، على تضمين اغفر معنى استر ، ولفظ أبي داود : فانصر الأنصار
واستشكل قوله صلى الله عليه وآله وسلم هذا مع قوله تعالى : « وما علمناه
الشعر » . والجواب أن الممتنع عليه صلى الله عليه وآله وسلم لإنشاء الشعر
لا إنشاده . على أن الخليل ماعد المشطور من الرجز شعراً ، هذا وقد قيل إنه
صلى الله عليه وآله وسلم قالها بالتاء متحركة فخرج عن وزن الشعر . وفي
الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع ، وجواز نبش
القبور الدارسة إذا لم تكن محترمة ، وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد
نبشها وإخراج مافيا ، وجواز بناء المساجد في أماكنها . قيل : وفيه جواز
قطع الأشجار المثمرة للحاجة أخذاً من قوله : وأمر بالنخل فقطع ، وفيه نظر
لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يثمر إما بأن تكون ذكوراً وإما أن تكون مما طراً
عليه ما قطع ثمرته . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث
والعننة والقول ، وأخرجه البخارى في الصلاة والوصايا والهجرة والحج
واليبوع ، ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى بَعِيرِهِ وَقَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ .

(عن) عبد الله (ابن عمر) بن الخطاب (رضى الله عنه أنه كان يصلى إلى بعيره وقال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعله) أى يصلى والبعير في طرف قبلته ، ومراد البخارى بهذا الحديث هنا الإشارة إلى علة النهى عن ذلك وهى كونها من الشياطين ، كأنه يقول : لو كان ذلك مانعاً من صحة الصلاة لامتنع مثله فى جعلها أمام المصلى وكذلك صلاة راکبها . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى النافلة على بعيره . قاله فى الفتح ، وتعقبه العيني فقال : ما أبعد هذا الجواب عن موقع الخطاب فإنه متى ذكر علة النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل حتى يشير إليه . اهـ . وليست عبارة الحافظ كما نقلها القسطلانى تبعاً للعيني كما ستعرفه ، فإن عبارة الحافظ فى الفتح هكذا : وقد نازع الإسماعيلي المصنف فى استدلاله بحديث ابن عمر المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة إلى البعير وجعله ستره عدم كراهة الصلاة فى مبركه . وأجيب بأن مراده الإشارة إلى ما ذكر من علة النهى وهو كونها من الشياطين ، كما فى حديث عبد الله بن مغفل ، فإنها خلقت من الشياطين ، ونحوه فى حديث البراء كأنه يقول لو كان ذلك مانعاً من صحة الصلاة لامتنع مثله فى جعلها أمام المصلى ، وكذا صلاة راکبها ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى النافلة على بعيره . اهـ . كلام الحافظ . وحديث ابن مغفل والبراء اللذين أشار إليهما الحافظ أخرج الأول ابن ماجه عن عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : صلوا فى مرايض الغنم ولا تصلوا فى أعطان الإبل فإنها خلقت من الشياطين . وأخرج الثانى أبو داود من حديث البراء بن عازب قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة فى مبارك الإبل ، فقال : لاتصلوا فيها فإنها من الشياطين . وأخرج الإمام أحمد من حديث عبد الله بن مغفل أيضاً بإسناد صحيح بلفظ : لاتصلوا فى أعطان الإبل فإنها خلقت من الجن ألا ترون إلى عيونها ونفرتها . إذا عرفت هذا

علمت أن الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يقل إن البخارى رحمه الله ذكر النهى عن الصلاة في معاطن الإبل صريحاً وإنما قال مراد البخارى الإشارة إلى ما ذكر من علة النهى عن الصلاة في أعطان الإبل الواردة في الأحاديث التى على غير شرطه من حديث ابن مغفل والبراء اللذين ذكرناهما من أنها خلقت من الشياطين ولا يلزم من الإشارة إلى علة النهى ذكرها صريحاً فى الترجمة ، فإن البخارى رحمه الله كثيراً ما يشير إلى الأحاديث الواردة على غير شرطه ، كما لا يخفى ذلك على من عرف صنيعه وتتبع كلام الشارحين فى مواضع كثيرة ، واستنبط البخارى من حديث ابن عمر المذكور أنه لا يلزم من النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل فساد الصلاة ، كما أنه لا يلزم من النهى عن الصلاة فى المقبرة فساد الصلاة . قال البخارى : باب ما يكره من الصلاة فى القبور . ورأى عمر أنس بن مالك يصلى عند قبر فقال : القبر القبر ، ولم يأمره بالإعادة . قال فى الفتوح : استنبطه من تمامدى أنس على الصلاة ، ولو كان ذلك يقتضى الفساد لقطعها أنس ، فدل على الجواز مع الكراهة . اهـ . وهكذا الصلاة فى معاطن الإبل . فيالله العجب كيف يخفى مثل هذا على من يتصدى لشرح مثل هذا الكتاب الجليل ، ولكن للشغف بالاعتراض ومحبة دفع الكلام الصحيح الواقع من المعاصر مفاصد لا تخفى على من أنصف ولم يتعسف . ورواة هذا الحديث ما بين مروذى وكوفى ومدنى ، وفيه التحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه مسلم والترمذى وقال حسن صحيح .

الحديث السادس والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عُرِضَتْ عَلَى النَّارِ وَأَنَا أَصَلِّي .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على النار) الجهنمية (وأنا أصلى) استدلل البخارى بهذا الحديث على جواز الصلاة وقدام المصلى نار ، قال السفاسى : لاحجة في الحديث على ما يوجب له لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك مختاراً وإنما عرض عليه ذلك لمعنى أراده الله تعالى تنبيهاً لعباده . وأجيب بأن الاختيار وعدمه فى ذلك سواء منه . لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقرّ على باطل ، فدل على أن مثله جائز . قاله الحافظ ابن حجر وتعقبه العيني فقال : لاتسلم التسوية فإن الكراهة تتأكد عند الاختيار ، وأما عند عدمه فلا كراهة لعدم العلة الموجبة للكراهة وهى التشبه بعبدة النار . قال فى الفتح : الجامع بين الترجمة والحديث وجود نار بين المصلى وبين قبلته فى الجملة ، وأحسن من هذا عندى أن يقال لم يفصح المصنف فى الترجمة بكراهة ولا غيرها ، فيحتمل أن يكون مراده التفرقة بين من بقى ذلك بينه وبين قبلته وهو قادر على إزالته أو انحرافه عنه ، وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكره فى حق الثانى ، وهو المطابق لحديثى الباب ، ويكره فى حق الأول كما وقع التصريح بذلك عن ابن عباس فى التماثيل ، وعن ابن سيرين أنه تكره الصلاة إلى القبور وإلى بيت نار .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
«اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا» .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم (النافلة . قال القرطبي : من للتبويض ،
والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً : إذا قضى أحدكم
الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته . قلت : وليس فيه ما ينفي
الاحتمال . وقد حكى عياض عن بعضهم أن معناه اجعلوا بعض فرائضكم
في بيوتكم ليفتدى بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن . وهذا
وإن كان محتملاً لكن الأول هو الراجح . وقد بالغ الشيخ محي الدين فقال :
لا يجوز حمله على الفريضة ، وفي الصحيحين حديث : صلوا أيها الناس في
بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ، وإنما شرع ذلك
لكونه أبعد من الرياء ولتنزل الرحمة فيه والملائكة ، ولكن قال القسطلاني :
استثنى منه نفل يوم الجمعة قبل صلاتها ، فالأفضل كونه في الجامع لفضل
البكور وركعتا الطواف والإحرام وكذا التراويح للجماعة (ولا تتخذوها)
أي البيوت (قبوراً) أي كالقبور مهجورة من الصلاة ، وهو من التشبيه
البليغ البديع بحذف حرف التشبيه للمبالغة ، وهو تشبيه البيت الذي لا يصل
فيه بالقبر الذي لا يتمكن الميت من العبادة فيه . وقد حمل البخاري هذا الحديث
على منع الصلاة في المقابر . ولهذا ترجم به وتعقب بأنه ليس فيه تعرض لجواز
الصلاة في المقابر ولا منعها بل المراد منه الحث على الصلاة في البيت ، فإن
الموتى لا يصلون في بيوتهم ، وكأنه قال : لا تكونوا كالموتى في القبور حيث
انقطعت عنهم الأعمال وارتفعت التكاليف ، ولو أريد ما تأوله البخاري لقال
المقابر . وأجيب بأنه قد ورد في مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ المقابر ،
وتعقب بأنه كيف يقال حديث يرويه غيره بأنه مطابق لما ترجم له ، ولا يخفى
فساد هذا التعقب لما عرفت من عادة البخاري أنه يشير إلى ما لم يكن على شرطه ،
وأى حرج في ذلك إذا عرف ذلك من عادة المصنف ، إذ لامشاحة في الاصطلاح

قال في الفتح : قوله باب كراهة الصلاة في المقابر . استنبط البخارى من قوله في الحديث : ولا تتخذوها قبوراً ، أن القبور ليست محلاً للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروهة ، وكأنه أشار إلى ما رواه أبو داود والترمذى في ذلك مما ليس على شرطه ، وهو حديث أبي سعيد مرفوعاً : الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ، ورجاله ثقات ، وقال في الفتح أيضاً : وقد نازع الإسماعيلي المصنف أيضاً في هذه الترجمة فقال : الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر لا في المقابر . قلت : قد ورد بلفظ المقابر كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ : لا تتخذوا بيوتكم مقابر ، وقال ابن التين : تأوله البخارى على كراهة الصلاة في المقابر ، وتأوله جماعة على أنه إنما فيه النذب إلى الصلاة في البيوت إذ الموتى لا يصلون في بيوتهم وهى القبور ، قال : فأما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك . قلت : إن أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فمسلم ، وإن أراد نفي ذلك مطلقاً فلا فقد قدمنا وجه استنباطه . اهـ . فعرفت من كلام الحافظ رد ماتبه القسطلانى ، وقد صرحوا بأن حمل كلام المكلف على محمل صحيح أولى من إلغائه . ونقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم أنهم استدلوا بهذا الحديث على أن المقبرة ليست بموضع الصلاة ، وفي هذا الحديث التحديث والإخبار بالإفراد والعننة ، وأخرجه مسلم وابن ماجه .

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا : لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ : لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ، يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا .

(عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما قالا : لما نزل) الموت (برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حذف الفاعل للعلم به ، ولأبى ذر : نزل مبنياً للمفعول (طفق) أى جعل (يطرح خميصة) أى كساء له أعلام (له على وجهه) الشريف (فإذا اغتم بها) بالغين المعجمة أى تسخن بالخميصة وأخذ بنفسه من شدة الحر (كشفها عن وجهه) المبارك (فقال وهو كذلك) أى فى حالة الطرح والكشف (لعنة الله على اليهود والنصارى) وكأنه سئل ما سبب لعنهم فقال (اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) وكأنه قيل للراوى : ما حكمة ذكر ذلك فى ذلك الوقت فقال (يحذر) أتمته أن يصنعوا بقبره مثل (ما صنعوا) أى اليهود والنصارى بقبور أنبيائهم ، والحكمة فيه أنه ربما يصير بالتدريج شبيهاً بعبادة الأوثان . قاله القسطلانى . وقد وقع فى هذه الأزمان ما حذر الأمة عنه ، فهذا الخبر من معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لظهور الذى قد كان يخافه . وقد شاهدنا من ذلك فى المدينة المنورة على صاحبها أفضل الصلاة والتحية ما ليس ينحصر ولا يستوى على عرش الإسلام ، فإننا لله وإنا إليه راجعون إلى أين ذهب الشيطان بعقول هؤلاء الجهلاء . وفى الحديث دلالة صريحة على النهى عن اتخاذ القبور مساجد ، والزجر الشديد عنه ، وكأن البخارى أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم ، سواء كان مع تصوير أم لا ، ولا يقال ليس للنصارى إلا نبي واحد وليس له قبر ، لأننا نقول بأن الجمع بإزاء المجموع من اليهود والنصارى فإن اليهود لهم أنبياء أو المراد الأنبياء وكبار

أتباعهم ، فاكثف بذكر الأنبياء . وفي مسلم ما يؤيد ذلك حيث قال في طريق جندب : كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد وأنه كان فيهم أنبياء أيضاً لكنهم غير مرسلين ، كالخواريين ومريم في قول أو الضمير راجع إلى اليهود فقط أو المراد من أمروا بالإيمان بهم كنوح وإبراهيم وغيرهما ورواة هذا الحديث مابين حمصى ومدنى ، وفيه رواية صحابي وصحابية ، والتحديث والإخبار والعنونة ، وأخرجه البخارى في اللباس والمغازى وذكر بنى إسرائيل ، ومسلم والنسائي في الصلاة .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ وَلِيدَةَ كَانَتْ سَوْدَاءَ لِحَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ فَأَعْتَقُوهَا فَكَانَتْ مَعَهُمْ . قَالَتْ : فَخَرَجْتُ صَبِيَّةً لَهُمْ عَلَيْهَا وَشَاحٌ أَحْمَرُ مِنْ سُيُورٍ . قَالَتْ : فَوَضَعْتُهُ أَوْ وَقَعَ مِنْهَا . فَمَرَّتْ بِهِ حُدَيَّةٌ وَهُوَ مُلْقَى فَحَسَبَتْهُ لَحْمًا فَخَطَفَتْهُ . قَالَتْ : فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ . قَالَتْ : فَاتَّهَمُونِي بِهِ . قَالَتْ : فَطَفِقُوا يُفْتَتَشُونَ حَتَّى فَتَشُوا قُبُلَهَا . قَالَتْ : وَاللَّهِ إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ إِذْ مَرَّتِ الْحُدَيَّةُ فَالْقَتَهُ . قَالَتْ : فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ . قَالَتْ فَقُلْتُ : هَذَا الَّذِي أَتَّهَمْتُמוْنِي بِهِ زَعَمْتُمْ وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئَةٌ وَهُوَ ذَا هُوَ . قَالَتْ : فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْأَلَمْتُ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَكَانَ لَهَا خِبَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ حِفْشٌ . قَالَتْ : فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي . قَالَتْ : فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي مَجْلِسًا إِلَّا قَالَتْ :

وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ أَعَاجِيبِ رَبِّنَا أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ أَنْجَانِي قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَقُلْتُ لَهَا : مَا شَأْنُكَ لَا تَقْعُدِينَ مَعِيَ مَقْعَدًا إِلَّا قُلْتَ هَذَا ؟ قَالَتْ : فَحَدَّثْتَنِي بِهِذَا الْحَدِيثِ .

(عن عائشة رضي الله عنها أن وليدة) بفتح الواو أى أمة (كانت سوداء) وهى فى الأصل المولودة ساعة تولد ، قاله ابن سيده ، ثم أطلق على الأمة وإن كانت كبيرة (لحي من العرب فأعتقوها فكانت معهم قالت) أى الوليدة (فخرجت صبية لهم) أى لهؤلاء الحى ، وكانت الصبية عروساً فدخلت مغتسلها . قال فى الفتح : لم أقف على اسمها ولا على اسم القبيلة التى كانت لهم ولا على اسم الصبية صاحبة الوشاح . اهـ . وكان (عليها وشاح أحمر من سيور) جمع سير وهو ما يقدر من الجلد . وقال الجوهري : الوشاح ينسج عرضاً من أديم ويرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقها وكشحتها . وقال

السفاسى : خيطان من لؤلؤ يخالف بينهما وتتوشح به المرأة . وقال الداودى ، ثوب كالبرد أو نحوه . وعن الفارسى : لا يسمى وشاحاً حتى يكون منظوساً بلؤلؤ وودع . اهـ . وقولها فى الحديث : من سيور يدل على أنه كان من جلد ، وقولها بعد : فحسبته لحماً لا يننى كونه مرصعاً لأن بياض اللؤلؤ على حمرة الجلد يصير كاللحم السمين (قالت) عائشة (فوضعت) أى الوشاح (أو وقع منها) شك الراوى (فرت به) أى بالوشاح (حدياة) تصغير حدأة (وهو ملقى) أى مرمى (فحسبته لحماً) سميناً لأنه كان من جلد أحمر وعليه اللؤلؤ (فخطفته) بكسر الطاء على الفصحى (قالت فالتسوه) أى طلبوه وسألوا عنه (فلم يجدوه قالت فاتهمونى به قالت) عائشة (فطفقوا يفتشون حتى فتشوا قبلها) بضم القاف ، أى فرجها ، وعبر بضمير الغيبة لأنه من كلام عائشة وإلا فقتضى السياق أن تقول قبلى كما عند البخارى فى أيام الجاهلية ، أو هو من كلام الوليدة على طريقة الالتفات والتجريد كأنها جردت من نفسها شخصاً وأخبرت عنه (قالت والله إنى لقائمة معهم) زاد ثابت فى دلائله فدعوت الله أن يرثنى (إذ مرت الحدياة) وهم ينظرون (فألقته قالت فوقع بينهم قالت : فقلت هذا الذى اتهمونى به زعمتم) أنى أخذته (وأنا منه بريئة وهو ذا هو) حاضر (قالت عائشة فجاءت) أى المرأة (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم فأسلمت ، قالت عائشة فكانت) أى المرأة وفى رواية الكشمينى : فكان (لها خباء) بكسر الخاء خيمة من صوف أو وبر (فى المسجد) النبوى (أو حفش) بحاء مكسورة بيت صغير ، وفيه أنه يبيت من لا مسكن له فى المسجد سواء كان رجلاً أو امرأة عند أمن الفتنة وإباحة الاستغلال فيه بالخيمة ونحوها (قالت) عائشة (فكانت) أى المرأة (تأتبنى فتحدث عندى قالت) عائشة (فلا تجلس عندى مجلساً إلا قالت : * ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا *) جمع أعجوبة . قال الزركشى كابن سيده : لا واحد له من لفظه ، ومعناه عجائب . قال الدمامينى : وكذا هو فى الصحاح ، لكن لا أدرى لم لا يجعل جمعاً لتعجب مع أنه ثابت فى اللغة ، يقال : عجبت فلاناً تعجبياً إذا جعلته يتعجب ، وجمع المصدر باعتبار أنواعه لا يمتنع . وفى رواية من أعاجيب (* ألا إنه من بلدة الكفر أنجاني *) والبيت من الطويل وأجزاؤه ثمانية وزنه فعولن مفاعيلن أربع مرات ، لكن دخل البيت المذكور

القبض في الجزء الثاني وهو حذف الخامس الساكن في ثاني جزء منه ، فإن أشبعت حركة الحاء من الوشاح صار سالماً . وقلت : ويوم وشاح بالتنوين بعد حذف التعريف صار القبض في أول جزء البيت ، وهو أخف من الأول ، واستعمال القبض في الجزء الثاني وكذا السادس في أشعار العرب كثير جداً نادر في أشعار المولدين ، وهو عند الخليل بن أحمد أصلح من الكف ، ولا يجوز عندهم الجمع بين الكف وهو حذف السابع الساكن وبين القبض ، بل يشترط أن يتعاقبا ، وإنما أوردت هذا القدر هنا لأن الطبع السليم ينفر من القبض المذكور ، وفي الحديث إباحة الخروج من البلد الذي يحصل للمرء فيه المحنة ، ولعله يتحول إلى ما هو خير له كما وقع لهذه المرأة ، وفيه فضل الهجرة من دار الكفر وإجابة دعوة المظلوم ولو كان كافراً لأن في السياق أن إسلامها كان بعد قدومها المدينة ، والله أعلم (قالت عائشة رضى الله عنها فقلت لها) أى للمرأة (ماشأنك لاتقعدين معى مقعداً إلا قلت هذا) البيت (قالت فحدثنى بهذا الحديث) المتضمن للقصة المذكورة .

الحديث الخمسون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَلَمْ يَجِدْ عَلَيْهَا فِي الْبَيْتِ ، فَقَالَ : أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ ؟ قَالَتْ : كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ فَعَاظِبَنِي ، فَعُخِرَجَ فَلَمْ يَقِلْ عِنْدِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْإِنْسَانِ : انْظُرْ أَيْنَ هُوَ ، فَجَاءَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ فِي الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ قَدْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ شِقِّهِ وَأَصَابَهُ تُرَابٌ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُهُ وَهُوَ يَقُولُ : قُمْ أَبَا تُرَابٍ ، قُمْ أَبَا تُرَابٍ .

(عن سهل بن سعد رضي الله عنه) هو ابن مالك الأنصاري (قال: جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيت) ابنته (فاطمة فلم يجد عليها) ابن عمه ابن أبي طالب (في البيت فقال لها) أين ابن عمك (ولم يقل أين زوجك ولا ابن عم أبيك استعطافاً لها على ذكر القرابة القريبة بينهما ، لأنه فهم أنه جرى بينهما شيء) قالت (أى فاطمة رضي الله عنها) كان بيني وبينه شيء فعاظبني (من باب المفاعلة الموضوع لمشاركة اثنين) فخرج فلم يقل عندى (بفتح الياء وكسر القاف مضارع من القيلولة ، وهى نوم نصف النهار) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للإنسان : انظر أين هو) وعند الطبراني : فأمر إنساناً معه ، قال الحافظ ابن حجر : يظهر لى أنه سهل راوى الحديث لأنه لم يذكر أنه كان معه غيره ولا يتأني ماوقع عنده في الأدب ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة : أين ابن عمك ؟ قالت : في المسجد ، لأنه يحتمل أن يكون المراد من قوله انظر أين هو المكان المخصوص من المسجد (فجاء) ذلك الإنسان (فقال يا رسول الله هو في المسجد راقد) وهذا يدل على إباحة الرقود فيه لمن لا مسكن له ، لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قيلولة النهار (فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إلى المسجد ورآه (وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه)

بكسر الشين أى جانبه (وأصابه فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يمسحه عنه ويقول قم) يا (أبا تراب قم) يا (أبا تراب) بحذف حرف النداء
المقدر ، واستنبط منه الملاطفة بالإصهار ونوم غير الفقراء فى المسجد وغير
ذلك من وجوه الانتفاعات المباحة وجواز التكنية بغير الولد وجواز القائلة
فى المسجد وممازحة المغضب بما لا يغضب منه بل يحصل به تأنيسه . وللبخارى
فى الأدب إنه كان يفرح إذا دعى بذلك ، وفيه دخول الوالد بيت ابنته بغير
إذن زوجها حيث يعلم رضاه وأنه لا بأس بإبداء المنكبين فى غير الصلاة ،
ورواته الأربعة مدنيون إلا شيخ البخارى فبلخى ، وفيه التحديث والعننة ،
وأخرجه البخارى فى الاستئذان وفى فضل على ومسلم فى الفضائل .

الحديث الحادى والخمسون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ » .

(عن أبى قتادة) الحارث بن ربعى (السلمى) بفتحتين وفى آخره ميم لأنه من الأنصار نسبة إلى سلمة بالكسر ، المتوفى بالمدينة سنة أربع وخمسين (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا دخل أحدكم المسجد) أى وهو متوضئ (فليركع) أى فليصل ندباً من إطلاق الجزء وإرادة الكل (ركعتين) تحية المسجد ، هذا العدد لا مفهوم لأكثره باتفاق ، واختلف فى أقله ، والصحيح اعتباره ، ولا تتأدى هذه السنة بأقل من ركعتين . واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر فى ذلك للندب . ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب ، والذي صرح به ابن حزم عدمه (قبل أن يجلس) تعظيماً للبقعة ، فلو خالف وجلس هل بشرع له التدارك ؟ صرح جماعة بأنه لا يشرع له التدارك ، وفيه نظر لما رواه ابن حبان فى صحيحه من حديث أبى ذر أنه دخل المسجد فقال له النبى صلى الله عليه وآله وسلم : أركعت ركعتين ؟ قال : لا . قال : قم فاركعهما . ترجم عليه ابن حبان أن التحية لاتفوت بالجلوس ، وأيده بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو قاعد على المنبر يوم الجمعة لسليك الغطفانى لما قعد قبل أن يصلى : قم فاركع ركعتين ، إذ مقتضاه أنه إذا تركها شرع له فعلها . ورواة هذا الحديث كلهم مدينون إلا الأول ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث الثاني والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ الْمَسْجِدَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَبْنِيًّا بِاللِّبْنِ وَسَقْفُهُ بِالْجَرِيدِ ، وَعُمْدُهُ خَشَبُ النَّخْلِ ، فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَيْئًا ، وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبَنَاهُ عَلَى بُنْيَانِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللِّبْنِ وَالْجَرِيدِ وَأَعَادَ عُمْدَهُ خَشَبًا ، ثُمَّ غَيَّرَهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَزَادَ فِيهِ زِيَادَةً كَثِيرَةً ، وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ وَالْقَصَصَةِ ، وَجَعَلَ عُمْدَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ وَسَقَفَهُ بِالسَّاجِ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : إن المسجد) النبوى (كان على عهد) أى زمان (رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم مبنياً باللبن) بفتح اللام وكسر الباء وهو الطوب النى (وسقفه بالجريد وعمده) بضم العين والميم وبفتحها (خشب النخل) بفتح الخاء والشين وبضمهما (فلم يزد فيه أبو بكر) الصديق رضى الله عنه أى لم يغير فيه (شيئاً) بالزيادة والنقصان (وزاد فيه عمر) بن الخطاب رضى الله عنه فى الطول والعرض (و) لم يغير فى بنيانه بل (بناه على بنيانه فى عهد رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم باللبن والجريد وأعاد عمده) بضمتين أو بفتحتين (خشباً) لأنها بليت (ثم غيره عثمان) بن عفان (رضى الله عنه) من جهة التوسيع وتغيير الآلات (فزاد فيه زيادة كثيرة وبنى جداره بالحجارة المنقوشة) بدل اللبن (والقصة) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة ، الحص بلغة أهل الحجاز يقال قصص داره إذا جصصها (وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج) بفتح القاف والفاء بلفظ الماضى عطفاً على جعل ، وفى رواية بإسكان القاف وفتح الفاء عطفاً على عمده ، والساج : ضرب ونوع من الخشب معروف يؤتى به من الهند ، الواحدة ساجة . قال ابن بطال غيره : هذا يدل على أن السنة فى بنيان المسجد القصد وترك الغلو فى تحسينه ،

فقد كان عمر ، مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال عنده ، لم يغير المسجد عما كان عليه ، وإنما احتاج إلى تجديده لأن جريد النخل قد نخر في أيامه ، ثم كان عثمان ، والمال في زمانه أكثر ، فحسبه بما لا يقتضى الزخرفة ، ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه ، وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر عصر الصحابة ، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفاً من الفتنة ، ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة : إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للمساجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال . وقال البدر ابن المنير : لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صوتاً لها عن الاستهانة ، وتعقب بأن المنع إن كان للبحث عن اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال ، وإن كان لخشية شغل بال المصلى بالزخرفة فلا لبقاء العلة ، كذا في الفتوح . قلت : تعليل ابن المنير في زخرفة المساجد بما ذكر رد للحديث بالقياس الفاسد المبني على شفا جرف هار فلا يلتفت إليه ولا يعرج عليه بعد ما ثبت النهي عن الشارع عن تشييدها وزخرفتها . ورواة هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى ، وفيه رواية الأقران صالح عن نافع لأنهما من طبقة واحدة وتابعي عن تابعي ، والتحديث والإخبار والعنونة ، وأخرجه أبو داود في الصلاة .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ يَوْمًا حَتَّى أَتَى عَلَى ذِكْرِ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: كُنَّا نَحْمِلُ لَبْنَةً لَبْنَةً وَعَمَّارٌ لَبْنَتَيْنِ لَبْنَتَيْنِ ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَعَلَ يَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ وَيَقُولُ: وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ ، قَالَ يَقُولُ عَمَّارٌ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه كان يحدث يوماً حتى أتى على ذكر بناء المسجد النبوي (فقال) أبو سعيد (كنا نحمل لبنة لبنة) الطوب النقي (وعمار) هو ابن ياسر يحمل (لبنتين لبنتين) ذكرهما مرتين كلبنة وزاد معمر في جامعه : لبنة عنه ولبنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل ينفض التراب عنه) زاد البخاري في الجهاد : عن رأسه ، وكذا مسلم ، وفيه إكرام العامل في سبيل الله والإحسان إليه بالفعل والقول (ويقول) في تلك الحالة (ويح عمار) بالإضافة كلمة رحمة لمن وقع في هلكة لا يستحقها ، كما أن ويل كلمة نقمة لمن يستحقها (يدعوهم) أي الفتنة الباغية ، وهم أصحاب معاوية رضي الله عنه الذين قتلوه في وقعة صفين (إلى) سبب (الجنة) وهو طاعة على بن أبي طالب رضي الله عنه الإمام الواجب الطاعة إذ ذاك (و) هم (يدعونه إلى) سبب (النار) لكنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم ، لأنهم كانوا مجتهدين ظانين أنهم يدعونه إلى الجنة وإن كان في نفس الأمر بخلاف ذلك ، فلا لوم عليهم في اتباع ظنونهم ، فإن المجتهد إذا أصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر ، وأعيد الضمير عليهم وهم غير مذكورين صريحاً ، لكن وقع في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما : ويح عمار تقتله الفتنة الباغية ، والفتنة هم أهل الشام ، وهذه الزيادة حذفها البخاري لنكتة وهي أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه لم يسمعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما بين ذلك في رواية البزار ولفظه : قال أبو سعيد فحدثني أصحابي ولم أسمعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم أنه قال : يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية ، وإسناده على شرط مسلم لا البخارى ، فلذا اقتصر البخارى على القدر الذى سمعه أبو سعيد من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره . وهذا دال على دقة فهم البخارى وفقهه وتبحره فى الاطلاع على علل الأحاديث (قال يقول عمار أعوذ بالله من الفتن) واستنبط من هذا استحباب الاستعاذة من الفتن ، ولو علم المرء أنه يتمسك فيها بالحق لأنها قد تفضى إلى ما لا يرى وقوعه ، وفيه رد على ما اشتهر على الألسنة مما لا أصل له لا تستعينوا من الفتن فإن فيها حصاد المنافقين ، وحديث يقتل عماراً الفئة الباغية رواه جماعة من الصحابة ، ذكرهم فى الفتح ، وغالب طرقه صحيحة أو حسنة ، وفيه عن جماعة آخرين يطول عددهم ، وفى هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، وفضيلة ظاهرة لعلى ولعمار ، ورد على النواصب الزاعمين أن علياً لم يكن مصيباً فى حروبه ، وفيه جواز ارتكاب المشقة فى عمل البر وتوقير الرئيس والقيام عنه بما يتعاطاه من المصالح وفضل بنيان المساجد . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الجهاد والفتن .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَى
مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّكُمْ أَكْثَرْتُمْ، وَإِنِّي سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: مَنْ بَنَى مَسْجِدًا يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ
بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ .

(عن عثمان بن عفان رضى الله عنه) حال كونه يقول (عند قول الناس فيه) أى إنكارهم عليه (حين بنى) أى أراد أن يبنى (مسجد الرسول صلى الله عليه وآله) (وسلم) بالحجارة المنقوشة والقصة إلى آخر ما مر آنفاً وكان ذلك سنة ثلاثين على المشهور ، وقيل فى آخر سنة من خلافته ، وجمع بينهما بأن الأول كان ابتداء بنائه والثانى تاريخ انتهائه ، ولم يبن المسجد إنشاء وإنما وسعه وشيده ، ولمسلم من طريق محمود بن لبيد الأنصارى وهو من صغار الصحابة قال : لما أراد عثمان بناء المسجد كره الناس ذلك وأحبوا أن يدعوه على هيئته ، أى فى عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم . قال البغوى فى شرح السنة : لعل الذى كرهه الصحابة من عثمان بناؤه بالحجارة المنقوشة لا مجرد توسيعه . انتهى . فيؤخذ منه إطلاق البناء فى حق من جدد ، كما يطلق فى حق من أنشأ ، أو المراد بالمسجد هنا بعض المسجد من إطلاق الكل على الجزء (إنكم أكثرتم) أى الكلام فى الإنكار على ما فعلته وحذف المفعول للعلم به (وأنى سمعت النبى صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يقول من بنى) حقيقة أو مجازاً (مسجداً) كبيراً كان أو صغيراً فالتنكير فيه للشيوخ ، ولابن خزيمة : كمفحص قطعة أو أصغر ، ومفحصها بفتح الميم . والحاء كمقعد : هو مجثمها لتضع فيه بيضها وترقد عليه كأنها تفحص عنه التراب أى تكشفه ، والفحص : البحث والكشف ، ولا ريب أنه لا يكتفى مقداره للصلاة فيه ، فهو محمول على المبالغة عند أكثر العلماء ، لأن الشارع يضرب المثل فى الشيء بما لا يكاد يقع كقوله : استمعوا وأطيعوا ولو عبداً حبشياً . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : الأئمة من قريش ، أو هو على ظاهره

بأن يزيد في المسجد قدرًا يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر ، وهذا كله بناء على أن المسجد ما يتبادر إلى الذهن وهو المكان الذي يتخذ للصلاة فيه ، فإن كان المراد بالمسجد موضع السجود وهو ما يسع الجبهة فلا يحتاج إلى شيء مما ذكر ، لكن قوله بنى يشعر بوجود بناء على الحقيقة ، ويؤيده رواية أم حبيبة : من بنى لله بيتًا . أخرجه سمويه في فوائده بإسناد حسن فكل ذلك مشعر بأن المراد بالمسجد المكان المتخذ لموضع السجود فقط ، لكن لا يمتنع إرادة الآخر مجازاً إذ بناء كل شيء بحسبه . قال في الفتح : وقد شاهدنا كثيراً من المساجد في طرق المسافرين يحوطونها إلى جهة القبلة وهي في غاية الصغر ، وبعضها لا يكون أكثر من قدر موضع السجود . وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة نحو حديث عثمان ، وزاد : قلت : وهذه المساجد التي في الطرق ؟ قال نعم . وللطبراني نحوه من حديث أبي قرصافة وإسنادهما حسن ، وخص القطاة بهذا لأنها لا تنبض على شجرة ولا على رأس جبل بل إنما تجعل مجثمها على بسيط الأرض دون سائر الطير ، فلذلك شبه به المسجد ، ولأنها توصف بالصدق ، فكأنه أشار بذلك إلى الإخلاص وصدق النية في بنائه ، كما قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي : خالص العبودية الاندماج في طي الأحكام من غير شهرة ولا إرادة ، وهذا شأن هذا الطائر ، وقيل لأن أفحوصها يشبه محراب المسجد في استدارته وتكوينه (يبتغي به) أي ببناء المسجد (وجه الله) عز وجل أي ذاته تعالى طلباً لمرضاته لارياء ولا سمعة . قال ابن الجوزي : ومن كتب اسمه على المسجد الذي يبنيه كان بعيداً من الإخلاص (بنى الله) عز وجل (له) مجازاً بناء (مثله) في مسمى البيت حال كونه (في الجنة) لكنه في السعة أفضل مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر . قال النووي : يحتمل أن يكون المراد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا ، وفيه إشارة أيضاً إلى دخول فاعل ذلك الجنة ، إذ المقصود بالبناء له هو أن يسكنه وهو لا يسكنه إلا بعد الدخول ، والله أعلم ، وروى أحمد بإسناد لين من حديث ابن عمرو ابن العاص مرفوعاً : من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً أوسع منه ، أو المراد بالجزء أبنية متعددة ، أي بنى الله له عشرة أبنية مثله ، إذ الحسنة بعشرة

أمثالها ، والأصل أن جزاء الحسنة الواحدة واحد بحكم العدل والزيادة عليه بحكم الفضل . قال في الفتح : ومن بناه بالأجرة لا يحصل له هذا الوعد المخصوص لعدم الإخلاص ، وإن كان يؤجر في الجملة ، لكن الإخلاص لا يحصل إلا من المتطوع ، وهل يحصل الثواب المذكور لمن جعل بقعة من الأرض مسجداً بأن يكتفى بتحويطها من غير بناء ، وكذا من عمد إلى بناء كان يملكه فوقه مسجداً ، إن وقفنا مع ظاهر اللفظ فلا ، وإن نظرنا إلى المعنى فنعم ، وهو المتجه ، وكذا قوله بنى حقيقة في المباشرة بشرطها ، لكن المعنى يقتضى دخول الأمر بذلك أيضاً ، وهو المنطبق على استدلال عثمان رضى الله عنه لأنه استدل بهذا الحديث على ما وقع منه ، ومن المعلوم أنه لم يباشر ذلك بنفسه ، ورواة هذا الحديث السبعة ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون والرابع مدنى سكن مصر وهو بكير ، وفيه التحديث بالجمع والإفراد والإخبار والسماع وثلاثة من التابعين ، وأخرجه مسلم والترمذى .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ سِيهَامٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا».

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) ابن عمرو بن حرام الأنصاري ثم السلمى (يقول مر رجل) لم أقف على اسمه (في المسجد) النبوى (ومعه سيهام) قد أبدى نصولها، ولمسلم عنه: أن المار المذكور كان يتصدق بالنبل في المسجد (فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمسك بنصالها) كى لا تخدش مسلماً وهذا من كريم خلقه صلى الله عليه وآله وسلم. ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين كوفى ومدنى، وأخرجه البخارى أيضاً في الفتن، ومسلم في الأدب، والنسائى في الصلاة، وأبو داود في الجهاد، وابن ماجه في الأدب.

الحديث السادس والخمسون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا بِنَبْلٍ فَلْيَأْخُذْ عَلَى نِصَالِهَا لَا يَغْفِرُ بِكَفِّهِ مُسْلِمًا.

(عن أبى موسى) الأشعرى رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من مر في شيء من مساجدنا أو أسواقنا بنبل) معه للتنويع لا للشك من الراوى (فليأخذ على نصالها) زاد الأصيل: بكفه، ضمن كلمة الأخذ هنا معنى الاستعلاء للمبالغة فعديت بعلى وإلا فالوجه تعديته بالياء (لا يعقر) أى لا يجرح (بكفه مسلماً) بسبب ترك أخذ النصال، ولمسلم من رواية أبى أسامة: فليمسك على نصالها بكفه أن يصيب أحداً من المسلمين. ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفى، وفيه التحديث والسماع والعنعنة، وأخرجه البخارى في الفتن، ومسلم في الأدب، وأبو داود في الجهاد، وابن ماجه في الأدب.

الحديث السابع والخمسون

عَنْ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَشْهَدَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنْشُدَكَ اللَّهُ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَا حَسَّانُ أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : نَعَمْ .

(عن حسان بن ثابت) بن المنذر ابن حرام الأنصارى الخزرجى شاعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (رضى الله عنه أنه استشهد) أى طلب الشهادة ، أى الإخبار بالحكم الشرعى ، فأطلق عليه الشهادة بمبالغة فى تقوية الخبر (أبو هريرة رضى الله عنه) فقال (أنشدك الله) بفتح الهمزة وضم الشين والجلالة الشريفة نصب أى سألتك بالله (هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا حسان أجب) دفعاً وليس من إجابة السؤال ، أو المعنى أجب الكفار ، أى رد عليهم (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إذ هجوه وأصحابه ، وفى رواية سعيد بن المسيب : أجب عنى ، فعبر عنه بما هنا تعظيماً ، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك كذلك تربية للمهابة وتقوية لداعى المأمور (اللهم أيده) أى قوّه (بروح القدس) جبريل عليه السلام ، وفى حديث البراء عند البخارى بلفظ : وجبريل معك ، وفى الترمذى عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان منبراً فى المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار (قال أبو هريرة) رضى الله عنه (نعم) سمعته يقول ذلك ، قال ابن بطلان : ليس فى الحديث أن حساناً أنشد شعراً فى المسجد بخضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن رواية البخارى فى بدء الخلق من طريق سعيد تدل على أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم لحسان : أجب عنى ، كان فى المسجد ، وأنه أنشد فيه ما أجاب به المشركين ولفظه : مرّ عمر فى المسجد وحسان ينشد ، فزجره ، فقال : كنت أنشد فيه ، وفيه من هو خير منك ، ثم التفت إلى أبي هريرة فقال : أنشدك الله الحديث . وقال غيره : يحتمل أن البخارى أراد أن الشعر المشتمل على الحق

حق بدليل دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحسان على شعره ، وإذا كان حقاً جاز في المسجد كسائر الكلام الحق ، ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من الكلام الخبيث واللغوى الساقط . قال في الفتح : والأول أليق بتصرف البخارى وبذلك جزم المازرى وقال : إنما اختصر البخارى القصة لاشتهارها ولكونه ذكرها في موضع آخر . انتهى .

وأما ما رواه ابن خزيمة في صحيحه والترمذى وحسنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن تناشد الأشعار في المساجد ، وإسناده صحيح إلى عمرو ، فمن يصحح نسخته تصحيحه ، وفي المعنى عدة أحاديث ، لكن في أسانيدھا مقال ، والجمع بينها وبين حديث الباب أن يحمل النهى عن تناشد أشعار الجاهلية والمبطلين ، والمأذون فيه ما سلم من ذلك ، وقيل المنهى عنه ما إذا كان التناشد غالباً على المسجد حتى يتشاغل به من فيه ، وأبعد أبو عبد الملك البونى فأعمل أحاديث النهى وادعى النسخ في حديث الآدن ولم يوافق على ذلك . حكاه ابن التين عنه ، وذكر أيضاً أنه طرد هذه الدعوى من دخول أصحاب الحراب ، وكذا دخول المشرك . انتهى .

وعبارة القسطلانى : إن غرض البخارى تشحيذ الأذهان بالإشارات ، ووجه ذلك هنا أن هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم دالة على أن للشعر حقاً يتأهل صاحبه لأن يؤيد في النطق به بجبريل ، وما هذا شأنه يجوز قوله في المسجد قطعاً والذي يحرم إنشاده فيه ما كان من الباطل المنافى لما اتخذت المساجد له من الحق أو أن روايته في بدء الخلق تدل على أن قوله عليه الصلاة والسلام لحسان : أجب عنى ، كان في المسجد إلى آخر ما تقدم ، ورواة حديث الباب الستة ما بين حمصى ومدنى ، وفيه التحديث بالجمع والإخبار به والإفراد والعنونة والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً في بدء الخلق ، وأبو داود في الأدب ، والنسائى في الصلاة وفي اليوم والليلة .

الحديث الثامن والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ ، وَفِي رَوَايَةٍ : يَلْعَبُونَ بِحِرَابِهِمْ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : لقد رأيت) أى والله لقد أبصرت (رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم يوماً على باب حجرتي والحبشة يلعبون في المسجد) للتدريب على مواقع الحروب والاستعداد للعدو ، ومن ثم جاز فعله في المسجد ، لأنه من منافع الدين ، وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللحى : أن اللعب بالحراب ، جمع حربة ، في المسجد ، منسوخ بالقرآن والسنة ، أما القرآن فقوله تعالى : « في بيوت أذن الله أن ترفع . وأما السنة فحديث : « جنبوا صبيانكم ومجانينكم مساجدكم » . وتعقب بأن الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف التاريخ فيثبت النسخ ، وحكى بعض المالكية عن مالك أن لعبهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد ، ولا يثبت عن مالك ، فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث ، وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : دعهم ، واللعب بالحراب ليس لعباً مجرداً بل فيه تدريب الشجعان . قال المهلب : المسجد موضوع لأمر جماعة المسلمين فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه (ورسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم يسترني بردائه أنظر إلى لعبهم (وآلاتهم لا إلى ذواتهم ، إذ نظر الأجنبية إلى الأجنبية غير جائز ، وهذا يدل على أنه كان بعد نزول الحجاب ، ولعله صلى الله عليه وآله وسلم تركها تنظر إلى لعبهم لتضبطه وتنقله لتعلمه بعد ، واللعب بفتح اللام وكسر العين أو بالكسر ثم السكون ، والجمع كلها أحوال . وفي الحديث جواز النظر إلى اللهو المباح ، وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله وكرم معاشرته وفضل عائشة وعظيم محلها عنده (وفي رواية) زادها ابن المنذر من رواية يونس بن يزيد الأيلي (يلعبون بحرابهم) جمع حربة كما مر . ورواة الحديث التسعة ما بين مدني ومصرى وأيلي ، وفيه التحديث والإخبار بصيغة الإفراد والعنونة ، وثلاثة من التابعين ، وأخرجه البخاري في العيدين ومناقب قريش ، ومسلم في العيدين .

الحديث التاسع والخمسون

عَنْ كَعْبِ ابْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدَرٍ دِينَاً
كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ
فَنَادَى : يَا كَعْبُ ، قَالَ : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : ضَعْ مِنْ دِينَكَ هَذَا ،
وَأَوْمَأْ إِلَيْهِ أَى الشُّطْرَ ، قَالَ : قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : قُمْ فَاقْضِهِ .

(عن كعب بن مالك) الأنصارى السلمى المدنى الشاعر ، أحد الثلاثة
الذين خلفوا عن غزوة تبوك (رضى الله عنه أنه تقاضى) بوزن تفاعل أى أن
كعباً طالب (ابن أبى حدر) بمهمات مفتوح الأول ساكن الثانى ، صحابى
على الأصح واسمه عبد الله بن سلامة كما ذكره البخارى فى إحدى رواياته ،
قال الجوهري : ولم يأت من الأسماء فعلع بتكرير العين إلا حدر (ديناً)
أى بدين (كان له) أى لكعب (عليه) أى على ابن أبى حدر ، وللطبرانى :
أن الدين كان أوقيتين (فى المسجد) الشريف النبوى (فارتفعت أصواتهما)
من باب : « فقد صغت قلوبكما » لعدم اللبس أو الجمع بالنظر لتنوع الصوت
(حتى سمعهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وشرف وكرم
(وهو فى بيته فخرج إليهما) ولالأعرج : قربهما ، أى أنه لما سمع صوتهما
خرج لأجلهما ومر بهما ، وبهذا التوفيق ينتفى التعارض (حتى كشف سجف)
بكسر السين وفتحها وإسكان الجيم أى ستر (حجرتة) أو السجف الباب
أو أحد طرفى الستر المفرج (فنادى : يا كعب ، قال : لبيك يا رسول الله ،
فقال ضع) عنه (من دينك هذا وأومأ إليه أى الشطر) أى النصف كما فسر
به فى رواية الأعرج عند البخارى ، وهو تفسير بالمقصود الذى أومأ إليه
وفيه جواز الاعتماد على الإشارة وأنها تقوم مقام النطق إذا فهمت دلالتها عليه
(قال) كعب والله (لقد فعلت يا رسول الله) ما أمرت به ، وخرج ذلك
منه مخرج المبالغة فى امتثال الأمر ، ولذا أكد باللام مع ما فيه من معنى القسم
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم لابن أبى حدر (قم فاقضه) حقه على الفور ،

والأمر على جهة الوجوب ، وفيه إشارة إلى أنه لا تجتمع الوضعية والتأجيل .
وفي الحديث جواز رفع الصوت في المسجد وهو كذلك ما لم يتفاحش ، وقد
أفرد له البخارى باباً ، والمنقول عن مالك منعه في المسجد مطلقاً ، وعنه
التفرقة بين رفع الصوت بالعلم والخير وما لا بد منه فيجوز وبين رفعه باللغط
ونحوه فلا . قال المهلب : لو كان رفع الصوت لا يجوز لما تركهما النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وليين لهما ذلك . قال في الفتح : ولمن منع أن يقول لعله
تقدم نهي عن ذلك فاكتفى به واقتصر على التوصل بالطريق المؤدية إلى ترك
ذلك بالصلح المقتضى لترك المخاصمة الموجبة لرفع الصوت ، وفيه الشفاعة إلى
صاحب الحق ، وإشارة الحاكم بالصلح وقبول الشفاعة وجواز إرخاء الستر
على الباب . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بخارى وبصرى ومدنى ، وفيه
رواية الابن عن الأب والتحديث والإخبار والعنونة ، وأخرجه البخارى في
الصلح والملازمة ، ومسلم في البيوع ، وأبو داود والنسائي في القضاء ، وابن
ماجه في الأحكام .

الحديث الستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ أَوْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَ يَقُمُّ الْمَسْجِدَ فَمَاتَ فَسَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ ، فَقَالُوا : مَاتَ ، فَقَالَ : أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنُتُمُونِي بِهِ دُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ ، أَوْ قَالَ قَبْرِهَا ، فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أسود أو امرأة سوداء) وعند ابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأة سوداء بلا شك وسماها في رواية البيهقي أم محجن (كان يقيم) أو كانت تقيم (المسجد) أى تكنسه ، وفي بعض طرقه : كانت تلقط الخرق والعيدان من المسجد (فمات) أو ماتت (فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه) أو عنها الناس (فقالوا مات) أو ماتت ، وأفاد البيهقي في روايته أن الذى أجاب أن النبي هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه (قال أفلا) أثذا دفنتم فلا (كنتم أذنتموني) بالمد ، أى أعلمتموني (به) أو بها حتى أصلى عليه أو عليها ، وعند البخارى فى الجنائز . فحقروا شأنه ، ولابن خزيمة : قالوا مات من الليل فكبرها أن نوقظك ، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (دلوني على قبره أو قال على قبرها) على الشك (فأتى) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قبره) ولابن عساكر : قبرها (فصلى عليها) وزاد الطبرانى من حديث ابن عباس : وقال لى رأيتها فى الجنة تلقط القذى من المسجد ، والقذى : جمع قذاة ، وجمع الجمع أفذية . قال أهل اللغة : القذى فى العين والشراب : ما يسقط فيه ، ثم استعمل فى كل شىء يقع فى البيت وغيره إذا كان يسيراً ، وهو حجة على المالكية حيث منعوا الصلاة على القبر ، وزاد مسلم فى آخره : ثم قال إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلاتى عليهم . وفى الحديث فضل تنظيف المسجد والسؤال عن الخادم والصديق إذا غاب ، وفيه المكافأة بالدعاء ، والترغيب فى شهود جنازات أهل الخير ، وندب الصلاة على الميت الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه ، والإعلام بالموت . ورواته الخمسة ما بين بصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة والجنائز ، ومسلم وأبو داود وابن ماجه .

الحديث الحادى والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتْ الْآيَاتُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرِّبَا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ حَرَّمَ تِجَارَةَ الْخَمْرِ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : لما أنزلت الآيات من سورة البقرة فى الربا) تعنى قوله تعالى : « الذين يأكلون الربا » إلى آخر العشر ، والمراد بالأكل الأخذ وإنما ذكر الأكل لأنه أعظم منافع المال ولأن الربا شائع فى المطعومات (خرج النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى المسجد فقرأهن على الناس ثم حرم تجارة الخمر) وللإمام أحمد : فحرم التجارة فى الخمر ، وهو من تحريم الوسائل المفضية إلى المحرمات ومفهومه سبق تحريم الخمر على تحريم الربا ، ويؤيده ما نقل عن عياض أنه كان قبل نزول آيات الربا بمدة طويلة فيحتمل وقوع الإخبار بالتحريم مرتين للتأكيد أو تأخر تحريم تجارتها هنا عن تحريم غيرها . ورواة هذا الحديث الستة ما بين مروذى وكوفى ، وفيه ثلاثة من التابعين ، والتحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى البيوع وفى التفسير ، ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه ، وغرض البخارى من هذا الحديث هنا تحريم تجارة الخمر فى المسجد مع أنها حرام فى المسجد وغيره أو المراد أن الإعلام بتحريمها كان فى المسجد .

الحديث الثاني والستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنَّ عَفْرِيَّتًا مِنَ الْجِنِّ تَفَلَّتَ عَلَى الْبَارِحَةِ أَوْ قَالَ كَلِمَةً نَحْوَهَا لِيَقْطَعَ عَلَى الصَّلَاةِ فَأَمَكَّنَنِي اللَّهُ مِنْهُ فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ حَتَّى تُصْبِحُوا وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي) .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن عفريتاً أي جنيئاً مارداً (من الجن) بيان له (تفلت) أي تعرض لي فلتة ، أي بغتة في سرعة ، وقال القزاز : يعني توثب ، وقال الجوهري : أفلت الشيء فأنفلت وتفلت بمعنى (على البارحة) أي في أدنى ليلة ، قال صاحب المنتهى : كل زائل بارح ومنه سميت البارحة وهي أدنى ليلة زالت عنك (أو قال كلمة نحوها) أي كقوله في رواية أخرى : عرض لي فشد علي وفي رواية عبد الرزاق : عرض لي في صورة هر ، ولمسلم من حديث أبي الدرداء : جاء بشهاب من نار ليضعه في وجهي ، وللنسائي من حديث عائشة : فأخذته فصرعته فخنقته حتى وجدت برد لسانه على يدي . وفهم ابن بطال وغيره منه أنه كان حين عرض له غير متشكل بغير صورته الأصلية ، فقالوا إن رؤية الشيطان على صورته التي خلق عليها خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأما غيره من الناس فلا ، لقوله تعالى : « إنه يراكم هو وقييله » الآية (ليقطع) بفعله (على الصلاة فأمكنني الله منه فأردت أن أربطه إلى سارية من سوارى المسجد) أي أسطوانة من أساطينه (حتى تصبحوا) تدخلوا في الصباح (وتنظروا إليه كلكم) وهل كان إرادته صلى الله عليه وآله وسلم لربطه بعد تمام الصلاة أو فيها لأنه يسير احتمالان ذكرهما ابن الملقن (تذكرت قول أخي) في النبوة (سليمان) بن داود عليهما السلام (رب اغفر لي وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي) من البشر مثله ، فتركه صلى الله عليه وآله وسلم مع القدرة عليه ، حرصاً على إجابة الله عز وجل دعوة (٣٧ - عون الباري - ج ١)

سليمان ، كذا في رواية أبي ذر كما في الفتح ، قال الكرمانى : ولعله ذكره على قصد الاقتباس من القرآن لاعلى قصد أنه قرآن ، واستدل به البخارى على جواز ربط الأسير والأخيد والغريم فى المسجد . ورواة هذا الحديث الستة ما بين مروذى وبصرى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة والتفسير وأحاديث الأنبياء وصفة إبليس اللعين ، وأخرجه مسلم فى الصلاة ، والنسائى فى التفسير .

الحديث الثالث والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فِي الْأَكْحَلِ فَضَرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْمَةً فِي الْمَسْجِدِ لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ فَلَمْ يَرُعْهُمْ وَفِي الْمَسْجِدِ خَيْمَةٌ مِنْ بَنَى غِفَارٍ إِلَّا الدَّمُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخَيْمَةِ مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قِبَلِكُمْ ، فَإِذَا سَعْدٌ يَغْدُو جُرْحُهُ دَمًا ، فَمَاتَ فِيهَا .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : أصيب سعد) بن معاذ سيد الأوس المهتر لموته عرش الرحمن رضى الله عنه (يوم الخندق) وهو يوم الأحزاب فى ذى العقدة (فى الأكحل) عرق فى وسط الذراع ، قال الخليل : هو عرق الحياة ، وكان الذى أصابه ابن العرقة أحد بنى عامر بن لؤى (فضرِبَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيمة فى المسجد) لسعد (ليعوده من قريب فلم يرعهم) أى لم يفزعهم (وفى المسجد خيمة من بنى غفار) بكسر المعجمة (إلا الدم يسيل إليهم فقالوا : يا أهل الخيمة ما هذا الذى يأتينا من قلبكم) بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جهتكُم (فإذا سعد يغدو) بغين وذال معجمتين أى يسيل (جرحه دمًا فمات) سعد (فيها) أى فى تلك المرضة أو فى الخيمة ، وللأربعة : منها أى من الجراحة ، ويؤخذ من هذا جواز نصب الخيمة فى المسجد للمرضى وغيرهم ، ورواته الخمسة ما بين مدنى وكوفى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة والمغازى والهجرة ، وأبو داود فى الجنائز ، والنسائى فى الصلاة .

الحديث الرابع والستون

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِّي أَشْتَكِي ، قَالَ : طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ ، فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ .

(عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم أني أشتكى) أى أتوجع (قال طوفى) أى بالكعبة (من وراء الناس وأنت راكبة) قالت (فطفت) راكبة البعير (ورسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يصلى إلى جنب البيت) الحرام (يقرأ بالطور وكتاب مسطور) أى بسورة الطور ، ومن ثم حذفت واو القسم لأنه صار علماً عليها ، وقد قيل إن ناقتة صلى الله عليه وآله وسلم كانت منوقة أى معملة فيؤمن معها ما يحذر من التلوين وهى سائرة ، فيحتمل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك . قال ابن بطال : فى هذا الحديث جواز دخول الدواب التى يؤكل لحمها المسجد إذا احتيج إلى ذلك لأن بولها لا ينجسه بخلاف غيرها من الدواب وتعقب بأنه ليس فى الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر على التلوين وعدمه ، فحيث يخشى التلوين يمتنع الدخول . ورواة هذا الحديث الستة مديون إلا شيخ البخارى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والقول ورواية تابعى عن تابعى عن صحابة عن صحابة ، وأخرجه أيضاً فى الصلاة والحج ، ومسلم فيه .

الحديث الخامس والستون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمَصْبَاحَيْنِ يُضِيئَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا ، فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلُهُ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هما عباد بن بشر وأسيد بن حضير كما عند البخارى فى المناقب (خرجا من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعدما كانا معه فى المسجد (فى ليلة مظلمة) من أظلم الليل يظلم (ومعهما مثل المصباحين يضيئان بين أيديهما) إكراماً لهما ببركة نبيهما آية له صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ خص بعض أصحابه بمثل هذه الكرامة عند حاجتهم إلى النور وإظهاراً لسر قوله : بشر المشائين فى الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة ، فجعل لهما مما ادخر فى الأخرى (فلما افترقا صار مع كل واحد منهما) نور (واحد) يضىء له (حتى أتى أهله) ويؤخذ من هذا الحديث فضل المشى إلى المسجد فى الليلة المظلمة ، ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعنعنة وأخرجه البخارى فى علامات النبوة وفى مناقب الأنصار .

الحديث السابع والستون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ خَيْرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: مَا يُبْكِي هَذَا الشَّيْخَ إِنْ يَكُنِ اللَّهُ خَيْرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الْعَبْدُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ لَا تَبْكُ إِنْ أَمَنَّ النَّاسُ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ لَا يَبْقَيْنَنَّ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ.

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إن الله سبحانه خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده) أي عند الله في الآخرة (فاختار) العبد (ما عند الله، فبكى أبو بكر رضي الله عنه) قال أبو سعيد (فقلت في نفسي: ما يبكي هذا الشيخ إن يكن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده) تعالى (فاختار ما عند الله فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو العبد) الخير (وكان أبو بكر أعلمنا) حيث فهم أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفارق الدنيا فبكى حزناً على فراقه، وعبر بقوله عبداً بالتنكير ليظهر نباهة أهل العرفان في تفسير هذا المبهم فلم يفهم المقصود غير صاحبه الخصيص به فبكى وقال: بل تفديك بأموالنا وأولادنا، فسكن الرسول جزعه (قال يا أبا بكر لاتيك) ثم خصه بالخصوصية العظمى فقال (إن أامن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر) أي أكثرهم جوداً بنفسه وماله بلا استثناء، ولم يرد به المنة لأنها تفسد الصنعة، ولأنه لا منة لأحد عليه، عليه الصلاة والسلام، بل منته والله على جميع الخلاق . وقال القرطبي: هو من الامثال، يعني أن أبا بكر له من الحقوق ما لو كان غيره لامتن بها، وذلك لأنه بادر إلى التصديق ونفقة الأموال وبالملازمة

وبالمصاحبة ، إلى غير ذلك بانشرح صدر ورسوخ علم بأن الله ورسوله لهما المنة في ذلك ، لكن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بجميل أخلاقه وكرم أعراقه اعترف بذلك عملاً بشكر المنعم . وفي حديث أبي هريرة عند الترمذى مرفوعاً : ما لأحد عندنا يد إلا كافأناه ما خلا أبا بكر فإن له عندنا يداً يكافئته الله بها يوم القيامة (ولو كنت متخذاً خليلاً) أى أختار وأصطفى (من أمتى لاتخذت) منهم (أبا بكر) لكونه متأهلاً لأن يتخذه صلى الله عليه وآله وسلم خليلاً لولا المانع وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم امتألاً قلبه بما تخلله من معرفة الله تعالى ومحبة ومراقبته حتى كأنها مزجت أجزاء قلبه بذلك فلم يتسع قلبه لخلة غير الله عز وجل ، وعلى هذا فلا يكون الخليل إلا واحداً ، ومن لم ينته إلى ذلك ممن تعلق القلب به فهو حبيب ، ولذلك أثبت صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر وعائشة أنهما أحب الناس إليه ، ونفى عنهما الخلة التى هى فوق المحبة (ولكن أخوة الإسلام) أفضل (ومودته) أى مودة الإسلام وهى بمعنى الخلة ، والفرق بينهما باعتبار المتعلق ، فالمثبتة ما كان بحسب الإسلام والمنفية بجهة أخرى ، يدل عليه قوله فى الحديث الآخر : ولكن خلة الإسلام أفضل والمودة الإسلامية متفاوتة بحسب التفاوت فى إعلاء كلمة الله وتحصيل كثرة الثواب . ولا ريب أن الصديق رضى الله عنه كان أفضل الصحابة رضى الله عنهم من هذه الحيشية (لايبقين فى المسجد باب) النهى راجع إلى المكلفين لا إلى الباب ، فكفى بعدم البقاء عن عدم الإبقاء لأنه لازم له ، كأنه قال : لا يبقيه أحد حتى لا يبقى (إلا سد إلا باب أبي بكر) الصديق رضى الله عنه ، وفيه دلالة على الخصوصية لأبي بكر بالخلافة بعده صلى الله عليه وآله وسلم والإمامة دون سائر الناس ، فأبقى خوخته دون خوخة غيره ، وهو يدل على أنه يخرج منها إلى المسجد للصلاة ، وكذا قرره ابن المنير ، وعورض بما فى الترمذى من حديث ابن عباس : سدوا الأبواب إلا باب على ، وأجيب بأن الترمذى قال إنه غريب ، وقال ابن عساكر : إنه وهم ، لكن للحديث طرق يقوى بعضها بعضاً ، بل قال الحافظ ابن حجر فى بعضها إسناده قوى وفى بعضها رجاله ثقات ، وفيه أن المساجد تصان عن تطرق الناس إليها فى خوختها ونحوها إلا من أبوابها إلا الحاجة مهمة ، وسيكون لنا عودة إن شاء الله تعالى إلى ما فى ذلك من البحث فى الفضائل ، وفى الحديث التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى فى فضل أبي بكر .

الحديث الثامن والستون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ عَاصِبًا رَأْسَهُ بِخِرْقَةٍ ، فَقَعَدَ عَلَى الْمُنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَ عَلَىِّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ ، وَلَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا ، وَلَكِنْ خَلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ . سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةٍ أَبِي بَكْرٍ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذى مات فيه) حال كونه (عاصباً رأسه بخرقه فقعد على المنبر فحمد الله تعالى على وجود الكمال (وأثنى عليه) على عدم النقصان (ثم قال إنه) أى الشأن (ليس من الناس أحد آمن على في نفسه وماله) أى أبذل لهما (من أبى بكر بن أبى قحافة) بضم القاف ، وعثمان رضى الله عنهما (ولو كنت متخذاً من الناس خليلاً لاتخذت أبا بكر) منهم (خليلاً ولكن خلة الإسلام أفضل) أى فاضلة ، إذ المقصود أن الخلة بالمعنى الأول أعلى مرتبة وأفضل من كل خلة (سدوا عني كل خوخة في) هذا (المسجد غير خوخة أبى بكر) رضى الله عنه . وفي هذا الحديث التحديث والعنونة والسماع والقول ، وأخرجه البخارى في الفرائض بزيادة ، وأخرجه النسائى في المناقب .

الحديث التاسع والستون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمَ مَكَّةَ فَدَعَا عُثْمَانَ بْنَ طَلْحَةَ فَفَتَحَ الْبَابَ ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِلَالٌ وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ ، ثُمَّ أُغْلِقَ الْبَابُ فَلَبِثَ فِيهِ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجُوا . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَبَدَرْتُ فَسَأَلْتُ بِلَالًا ، فَقَالَ صَلَّى فِيهِ ، فَقُلْتُ : فِي أَيِّ ؟ فَقَالَ : بَيْنَ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَذَهَبَ عَلَيَّ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة) عام الفتح (فدعا عثمان بن طلحة) الحنفي (ففتح الباب) أي باب الكعبة (فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فيها (و) دخل معه (بلال) مؤذنه وخادم أمر صلاته (و) دخل معه أيضاً (أسامة بن زيد) خادمه فيما يحتاج إليه (وعثمان بن طلحة) الحنفي حتى لا يتوهم الناس عزله عن سدانة البيت (ثم أغلق الباب) لئلا يزحم الناس عليه لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم ليأخذوها عنه أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه ، وقيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع جهاتها لأن الصلاة إلى جهة الباب وهو مفتوح لا تنصح ، وأغلق مبني للمفعول وفي رواية للفاعل (فلبث فيه ساعة ثم خرجوا) كلهم (قال ابن عمر فبدرت) أي أسرع (فسألت بلالاً) هل صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها أم لا (فقال : صلى فيه ، فقلت في أي) بالثنوين أي في أي نواحيه (قال بين الأسطواناتين ، قال ابن عمر فذهب علي أن أسأله كم صلى) أي فأنني سؤال الكمية . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدني ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في المغازي والجهاد ، ومسلم في الحج ، وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه .

الحديث السبعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ : مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ ؟ قَالَ : مَثْنَى مَثْنَى فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً فَأَوْتَرْتُ لَهُ مَا صَلَّى وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ أَجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِهِ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه قال : سأل رجل) قال فى الفتح : لم أقف على اسمه (النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر ماترى) أى ما رأيك من رأى أو من الرؤية بمعنى العلم والمراد لازمه إذ العالم يحكم بما علم شرعاً (فى صلاة الليل قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مثنى مثنى) أى اثنين اثنين ، وكرره للتأكيد ، ومثنى غير منصرف للعدل والوصف (فإذا خشي) المصلى (الصبح صلى) ركعة (واحدة فأوترت) تلك الركعة (له ما صلى) واحتج به الشافعية ، على أن أقل الوتر ركعة واحدة ، مع حديث ابن عمر مرفوعاً : الوتر ركعة من آخر الليل ، وقال المالكية : ركعة مع شفع تقدمها (وأنه) أى ابن عمر (كان يقول اجعلوا آخر صلاتكم وتراً) وزاد فى رواية : بالليل (فإن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أمر به) أى بالوتر أو بالجعل الذى بدل عليه قوله : اجعلوا ، وكونه صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر يدل على جماعة جالسين فى المسجد ومنهم الرجل الذى سأل عن صلاة الليل . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدنى وفيه التحديث والعنونة والقول .

الحديث الحادى والسبعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ ، وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى .

(عن عبد الله بن زيد) بن عاصم المازنى (الأنصارى رضى الله عنه أنه رأى) أى أبصر (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (مستلقياً) على ظهره (فى المسجد) حال كونه (واضعاً إحدى رجليه على الأخرى) فعل ذلك ليعين جوازه ، فحديث جابر المروى فى مسلم فى التهى عن ذلك إما منسوخ أو مقيد بما إذا ظهرت بذلك عورته ، كأن يكون الإزار ضيقاً فإذا وضع رجلاً فوق الأخرى وهناك فرجة ظهرت منها العورة ، فإن أمن ذلك جاز ، قال فى الفتح : الثانى أولى من ادعاء النسخ لأنه لا يثبت بالاحتمال ، وممن جزم به البيهقى والبعوى وغيرهما من المحدثين ، وجزم ابن بطلال ومن تبعه بأنه منسوخ ، وصح أن عمرو عثمان كانا يفعلان ذلك . وهذا يدل على أنه ليس خاصاً به صلى الله عليه وآله وسلم ، بل هو جائز مطلقاً ، والخصائص لا تثبت بالاحتمال ، والظاهر أن فعله ذلك كان فى وقت الاستراحة لا عند مجتمع الناس ، لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام صلى الله عليه وآله وسلم . قال الخطابى : وفيه جواز الاتكاء فى المسجد والاضطجاع وأنواع الاستراحة . وقال الداودى : فيه أن الأجر الوارد للابث فى المسجد لا يختص بالجالس بل يحصل للمستلق أيضاً . ورواة هذا الحديث الخمسة مدينون ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى اللباس والاستئذان ، ومسلم فى اللباس ، وأبو داود فى الأدب ، والترمذى فى الاستئذان وصححه ، والنسائى فى الصلاة .

الحديث الثاني والسبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 صَلَاةُ الْجَمِيعِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ ، وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ خَمْسًا
 وَعَشْرِينَ دَرَجَةً ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ وَأَتَى الْمَسْجِدَ
 لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهُ خَطِيئَةٌ
 حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ تَحْسِبُهُ
 وَتُصَلِّي الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ
 لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 صلاة الجميع) وفي رواية الجماعة (تزيد على صلاته) أى الشخص
 المنفرد (فى بيته و) على (صلاته) بانفراده (فى سوقه خمساً وعشرين درجة)
 سر الأعداد لا يوقف عليه إلا بنور النبوة (فإن أحدكم إذا توضع فأحسن
 الوضوء) بإسباغة ورعاية سنته وآدابه (وأتى المسجد) حال كونه (لا يريد
 إلا الصلاة) أو ما فى معناها كالاكتكاف ونحوه واقتصر على الصلاة للأغلبية
 (لم يخط خطوة) بفتح الخاء (إلا رفعه الله بها درجة وحط عنه خطيئة)
 وفى لفظ : حط عنه بها (حتى يدخل المسجد) فالمشى إلى الجماعات يستلزم
 احتساب الأجر بالخطوات والتنصل عن الخطيئات ، ومن توفى عن دركات
 الهلكات فقد ترقى إلى منجاة الدرجات (وإذا دخل المسجد كان فى) ثواب
 (صلاة ما كانت تحسبه) الصلاة أى مدة دوام ذلك وحذف الفاعل للعلم به
 (وتصلى عليه يعنى الملائكة مادام فى مجلسه الذى يصل فىه) أى تستغفر وتطلب
 له الرحمة قائلين (اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه مالم) يؤذ المصلى الملائكة
 (يحدث) بالفعل المجزوم على البدلية ويجوز الرفع على الاستئناف ، وفى
 رواية : مالم يؤذ يحدث فيه بلفظ الجار والمجرور ومتعلقاً بيؤذ ، وفى أخرى :
 مالم يحدث فيه بإسقاط يؤذ ، أى مالم يأت بناقض للوضوء ، وفيه أن الصلاة

فى السوق مشروعة ، وإذا جازت الصلاة ففیه فرادى كان أولى أن ففخذ ففیه مسجداً للجماعة ، أشار إلفه ابن بطال . ورواة هذا الحديث ما بفبن بصرى ومدنى وكوفى ، وففه التحديث والعننة ورواية تابعى عن تابعى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى باب الجماعة ، ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث الثالث والسبعون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا ، وَشَبَكَ أَصَابِعُهُ .

(عن أبى موسى) الأشعرى (رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : إن المؤمن للمؤمن كالبنيان) أى كالحائط (يشد بعضه بعضاً ، وشبك) صلى الله عليه وآله وسلم (أصابعه) وإنما شبك ففمثل لهم هيئة اختلاطهم من باب تصوير المعقول بصورة المحسوس ، وففه دلالة على جواز التشبيك مطلقاً ، وحديث أبى هريرة الآتى دال على جوازه فى المسجد وإذا جاز فى المسجد فهو فى غيره أجوز ، ورواة هذا الحديث الخمسة كوفيون وففه رواية الابن عن جده ورواية جده عن أبفه ، والتحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الأدب والمظالم ، والترمذى فى البر والنسائى .

الحديث الرابع والسبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشَاءِ فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانُ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَخَرَجَتِ السَّرْعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ ، فَقَالُوا : قَصُرَتِ الصَّلَاةُ وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طُولٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ ؟ قَالَ : لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ ، فَقَالَ : أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ فَقَالُوا : نَعَمْ ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ ثُمَّ سَلَّمَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إحدى صلاتي العشاء) بفتح العين وهو من أول الزوال إلى الغروب ، وفي رواية : العشاء . قال الحافظ : وهو وهم ، فقد صح أنها العصر أو الظهر (فصلى بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة) أي موضوعة بالعرض أو مطروحة (في) ناحية (المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خدّه الأيمن على ظهر كفه اليسرى وخرجت السرعان من أبواب المسجد) أي أوائل الناس الذين يتسارعون ، والسرعان بضم السين وإسكان الراء : جمع سريع ككثير وكثبان ، وهو المسرع للخروج (فقالوا قصرت الصلاة وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا) أي خافا (أن يكلماه) صلى الله عليه وآله وسلم إجلالا له (وفي القوم رجل) هو الخرباق وكان (في يديه طول يقال له ذو اليدين ، قال : يارسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ قال : لم أنس) في ظني (ولم تقصر) أي الصلاة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم للحاضرين (أكما) أي الأمر كما

(يقول ذو اليمين ، فقالوا نعم) الأمر كما يقول (فتقدم فصلى ما ترك) وهو الركعتان (ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطوال ثم رفع رأسه وكبر ثم سلم) . ومحل مباحث هذا الحديث باب السهو ، ولكن أورده البخارى هنا استدلالا على جواز تشبيك الأصابع فى المسجد وغيره . قال ابن بطلال : إدخال هذا الحديث معارضة لما روى فى النهى عن التشبيك فى المسجد . وقد وردت فيه مراسيل ومسندة من طرق غير ثابتة . انتهى . وقد ذكرها الحافظ فى الفتح مع الكلام عليها لا نطول بذكرها هنا .

الحديث الخامس والسبعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي أَمَا كِنَ
مِنَ الطَّرِيقِ وَيَقُولُ إِنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي تِلْكَ
الْأَمَكِنَةِ .

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه كان يصلي في أماكن من الطريق)
أى الطرق التى بين المدينة النبوية ومكة والمواقع التى لم تجعل مساجد (ويقول
إنه رأى النبى صلى الله عليه وآله وسلم يصلى فى تلك الأمكنة) ورواة
هذا الحديث ما بين بصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعنونة والرؤية ، ومحصل
ذلك أن ابن عمر كان يتبرك بتلك الأماكن ، وتشدده فى الاتباع مشهور .
قال فى الفتح : ولا يعارض ما ثبت عن أبيه أنه رأى الناس فى سفر يتبادرون
إلى المكان ، فسأل عن ذلك ، فقالوا : قد صلى فيه النبى صلى الله عليه وآله
وسلم ، فقال : من عرضت له الصلاة فليصل وإلا فليمض فإنما هلك أهل
الكتاب تتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كنائس وبيعاً ، لأن ذلك من عمر محمول
على أنه كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشكل ذلك على
من لا يعرف حقيقة الأمر فيظنه واجباً ، وكلا الأمرين مأمون من ابن
عمر ، وقد تقدم حديث عتبان وسؤاله النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلى
فى بيته ليتخذة مصلى ، وإجابة النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى ذلك
فهو حجة فى التبرك بآثار الصالحين . انتهى . قلت : وهذا إذا لم يؤد التبرك
بها إلى ما هو شرك أو استعانة أو استغاثة أو توسل بغير الله تعالى ، وأما إذا أدى
إلى ذلك فالحق منع الناس عنها سداً للذريعة ، كما صنع عمر الفاروق رضى الله
عنه ، وعتبان كان مأموناً عن مثل ذلك خلافاً لأهل الأهواء الباطلة ، فأين
الثرى من الثريا .

الحديث السادس والسبعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْزِلُ
بِذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ يَعْتَمِرُ وَفِي حَجَّتِهِ حِينَ حَجَّ تَحْتَ سَمُرَةٍ فِي مَوْضِعِ
الْمَسْجِدِ الَّذِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ وَكَانَ إِذَا رَجَعَ مِنْ غَزْوٍ كَانَ فِي تِلْكَ الطَّرِيقِ
أَوْ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً هَبَطَ مِنْ بَطْنٍ وَإِذَا ظَهَرَ مِنْ بَطْنٍ وَإِذَا أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ
الَّتِي عَلَى شَفِيرِ الْوَادِي الشَّرْقِيَّةِ فَعَرَّسَ ثُمَّ حَتَّى يُصْبِحَ لَيْسَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ
الَّذِي بِحِجَارَةٍ وَلَا عَلَى الْأَكْمَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْمَسْجِدُ كَانَ ثُمَّ خَلِيجُ يُصَلِّي
عَبْدُ اللَّهِ عِذُّهُ فِي بَطْنِهِ كُتِبَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يُصَلِّي
فَدَحَا فِيهِ السَّيْلُ بِالْبَطْحَاءِ حَتَّى دَفَنَ ذَلِكَ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ
يُصَلِّي فِيهِ ، وَحَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى حَيْثُ
الْمَسْجِدُ الصَّغِيرُ الَّذِي دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِشَرْفِ الرُّوحَاءِ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ
يَعْلَمُ الْمَكَانَ الَّذِي فِيهِ صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَقُولُ : ثُمَّ عَنْ
يَمِينِكَ حِينَ تَقُومُ فِي الْمَسْجِدِ تُصَلِّيَ وَذَلِكَ الْمَسْجِدُ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ
الْيُمْنَى وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ
أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي إِلَى الْعِرْقِ الَّذِي عِنْدَ مُنْصَرَفِ الرُّوحَاءِ ،
وَذَلِكَ الْعِرْقُ أَنْتَهَاءُ طَرَفِهِ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْمُنْصَرَفِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ وَقَدْ أَبْتَنَيْتَ ثُمَّ مَسْجِدٌ فَلَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ
يُصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ وَكَانَ يَتْرُكُهُ عَنْ يَسَارِهِ وَوَرَاءَهُ وَيُصَلِّي أَمَامَهُ إِلَى
الْعِرْقِ نَفْسِهِ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الرُّوحَاءِ فَلَا يُصَلِّي الظُّهْرَ حَتَّى
يَأْتِيَ ذَلِكَ الْمَكَانَ فَيُصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ ، وَإِذَا أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ فَإِنْ مَرَّ بِهِ
قَبْلَ الصُّبْحِ بِسَاعَةٍ أَوْ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ عَرَّسَ حَتَّى يُصَلِّيَ بِهَا الصُّبْحَ ،

وَحَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْزِلُ تَحْتَ سَرْحَةٍ ضَخْمَةٍ دُونَ الرُّوَيْنَةِ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ وَوُجَاهِ الطَّرِيقِ فِي مَكَانٍ بَطْحٍ سَهْلٍ حَتَّى يُفْضِيَ مِنْ أَكْمَةِ دُوَيْنَ بَرِيدِ الرُّوَيْنَةِ بِمِلَيْنٍ وَقَدْ أَنْكَسَرَ أَعْلَاهَا فَانْتَشَى فِي جَوْفِهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى سَاقٍ وَفِي سَاقِهَا كُتُبٌ كَثِيرَةٌ . وَحَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي طَرَفِ تَلْعَةٍ مِنْ وَرَاءِ الْعُرْجِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى هَضْبَةٍ ، عِنْدَ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ قَبْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ ، عَلَى الْقُبُورِ رَضْمٌ مِنْ حِجَارَةٍ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ عِنْدَ سَلِمَاتِ الطَّرِيقِ بَيْنَ أُولَئِكَ السَّلِمَاتِ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الْعُرْجِ بَعْدَ أَنْ تَمِيلَ الشَّمْسُ بِأَلْهَاجِرَةِ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ سَرَاحٍ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ فِي مَسِيلٍ دُونَ هَرَشَى ذَلِكَ الْمَسِيلِ لَاصِقُ بَكْرَاعٍ هَرَشَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ مِنْ غُلُوقٍ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي إِلَى سَرْحَةٍ هِيَ أَقْرَبُ السَّرَاحَاتِ إِلَى الطَّرِيقِ وَهِيَ أَطْوَلُهُنَّ وَيَقُولُ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْزِلُ فِي الْمَسِيلِ الَّذِي فِي أَدْنَى مَرِّ الظُّهْرَانِ قِبَلَ الْمَدِينَةِ حِينَ يَهْبِطُ مِنَ الصَّفَرَاوَاتِ يَنْزِلُ فِي بَطْنِ ذَلِكَ الْمَسِيلِ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ لَيْسَ بَيْنَ مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ إِلَّا رَمِيَّةٌ بِحَجَرٍ . قَالَ : وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْزِلُ بِذِي طَوًى وَيَبِيتُ حَتَّى يُصْبِحَ ، ثُمَّ يُصَلِّي الصُّبْحَ حِينَ يَفْدُمُ مَكَّةَ وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ ، وَلَكِنْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَقْبَلَ فُرْصَتِي الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ نَحْوَ الْكَعْبَةِ

(٣٨ - عون الباری - ج ١)

فَجَعَلَ الْمَسْجِدَ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ يَسَارَ الْمَسْجِدِ بِطَرْفِ الْأَكْمَةِ وَمُصَلَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْفَلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السَّودَاءِ تَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا ثُمَّ تُصَلَّى مُسْتَقْبِلَ الْفُرْصَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم كان ينزل بذي الحليفة) الميقات المشهور لأهل المدينة (حين يعتمر وفي حجته حين حج) حجة الوداع (تحت سمرة) بفتح السين وضم الميم أم غيلان وشجر الطلح ذات الشوك (فى موضع المسجد الذى بذي الحليفة وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا رجع من غزوة كان فى تلك الطريق) أى طريق الحديبية (أو فى حج أو عمرة هبط من بطن واد) هو وادى المعقيق (فإذا ظهر من بطن واد أناخ) راحلته (بالبطحاء) أى بالمسيل الواسع المجتمع فيه دقاق الحصى من مسيل الماء وهى (التى على شفير الوادى) بفتح الشين أى طرفه (الشرقية فعرس) أى نزل آخر الليل للاستراحة (ثم) أى هناك (حتى يصبح) أى يدخل فى الصباح (ليس عند المسجد الذى بحجارة ولا على الأكمة) الموضع المرتفع على ما حوله أوتل من حجر واحد (التى عليها المسجد كان ثم) أى هناك (خليج) واد له عمق (يصلى عبد الله) بن عمر (عنده فى بطنه كئيب) جمع كئيب رمل مجتمع (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ثم) أى هناك (يصلى فدحا) أى دفع (السيل فيه بالبطحاء حتى دفن) السيل (ذلك المكان الذى كان عبد الله) بن عمر (يصلى فيه وأن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم صلى حيث المسجد الصغير الذى دون المسجد الذى يشرف الروحاء) هى قرية جامعة على ليلتين من المدينة وبينها وبين المدينة ستة وثلاثون ميلا (وقد كان عبد الله) ابن عمر رضى الله عنهما (يعلم) من العلم أو من العلامة (المكان الذى كان صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول ثم) هناك (عن يمينك حين تقوم فى المسجد تصلى وذلك المسجد على حافة الطريق اليمنى) بتخفيف الفاء أى على جانبه (وأنت ذاهب إلى مكة بينه وبين المسجد الأكبر رمية بحجر

أو نحو ذلك وأن ابن عمر كان يصلى إلى العرق (بكسر العين وسكون الراء الجبل الصغير أو عرق الظبية الوادى المعروف (الذى عند المنصرف الروحاء) أى عند آخرها (وذلك العرق انتهاء طرفه على حافة الطريق دون) أى قريب أو تحت (المسجد الذى بينيه وبين المنصرف) بفتح الراء (وأنت ذاهب إلى مكة وقد ابتنى) مبيتاً للمعقول (ثم) أى هناك (مسجد فلم يكن عبد الله يصلى فى ذلك المسجد وكان يتركه عن يساره ورائه ويصلى أمامه) أى قدام المسجد (إلى العرق نفسه وكان عبد الله) بن عمر (يروح من الروحاء فلا يصلى الظهر حتى يأتى ذلك المكان فيصلى فيه الظهر وإذا أقبل من مكة ، فإن مر به قبل الصبح بساعة أو من آخر السحر) ما بين الفجر الكاذب والصبح الصادق ، والفرق بينه وبين قوله قبل الصبح بساعة أنه أراد بآخر السحر أقل من ساعة وحينئذ فيغاير اللاحق السابق (عرس حتى يصلى بها الصبح وأن عبد الله حدثه أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم كان ينزل تحت سرحة) بفتح السين والحاء شجرة (ضخمة) أى عظيمة (دون الروثة) مصغراً قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة عشر فرسخاً (عن يمين الطريق ووجاه الطريق) أى مقابلها (فى مكان بطح) بالفتح والسكون أى واسع (سهل حتى) ولابن عساكر وغيره : حين (يفضى) أى يخرج صلى الله عليه وآله وسلم (من أكمة) موضع مرتفع (دوين بريد الروثة) مصغر دون (بميلين) أى بينه وبين المكان الذى ينزل فيه البريد بالروثة ميلان أو البريد الطريق (وقد انكسر أعلاها فانثنى) أى انعطف (فى جوفها وهى قائمة على ساق) كالبنيان ليست متسعة من أسفل (وفى ساقها كئيب) جمع كئيب وهى تلال الرمل (كثيرة وأن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى فى طرف تلعة) بفتح التاء وسكون اللام : مسيل الماء من فوق إلى أسفل الهضبة فوق الكئيب فى الارتفاع دون الجبل (من وراء العرج) بفتح العين وسكون الراء قرية جامعة بينها وبين الروثة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلاً (وأنت ذاهب إلى هضبة) جبل منبسط على وجه الأرض أو ما طال واتسع وانفرد من الجبال (عند ذلك المسجد قبران أو ثلاثة على القبور رضم) بفتح الراء وسكون الضاد ، أى صفوف بعضها فوق بعض (من حجارة عن يمين الطريق عند سلمات الطريق) صخرات وهى بفتح السين وكسر اللام ، وللأصلي

بفتح اللام شجرة يدبغ بورقها الأديم (بين أولئك السلمات كان عبد الله)
ابن عمر رضى الله عنهما (يروح من العرج بعد أن تميل الشمس بالهاجرة)
نصف النهار عند اشتداد الحر (فيصلى الظهر فى ذلك المسجد ، وأن عبد الله
ابن عمر حدثه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم نزل عند سرحات)
شجرات (عن يسار الطريق فى مسيل) بفتح الميم مكان منحدر (دون هرشى)
جبل على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الجحفة (ذلك المسيل لاصق
بكراع) أى بطرف (هرشى) ثنية بين مكة والمدينة ، وقيل جبل قريب
من الجحفة (بينه وبين الطريق قريب من غلوة) بفتح المعجمة غاية بلوغ
السهم أو أمد جرى الفرس (وكان عبد الله بن عمر يصلى إلى سرحة هى أقرب
السرحات) أى إلى شجرة هى أقرب الشجرات (إلى الطريق وهى أطولهن
وأن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم كان
ينزل فى المسيل) المكان المنحدر (الذى فى أدنى مر الظهران) بفتح الميم
وتشديد الراء وبفتح الظاء وسكون الهاء المسمى الآن بطن مرو (قبل) أى
مقابل (المدينة حين يهبط من الصفراوات) جمع صفراء وهى الأودية أو الجبال
التي بعد مر الظهران (ينزل فى بطن ذلك المسيل عن يسار الطريق وأنت
ذاهب إلى مكة ليس بين منزل رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم وبين
الطريق إلا رمية بحجر وأن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم كان ينزل بذى طوى) موضع بمكة (وببيت) بها (حتى يصبح يصلى
الصبح حين يقدم مكة ومصلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ذلك
على أكمة غليظة) وفى رواية عظيمة (ليس فى المسجد الذى بنى ثم ولكن
أسفل من ذلك على أكمة غليظة وأن عبد الله) بن عمر (حدثه أن النبي صلى الله
الله عليه) وآله (وسلم استقبل فرضتى الجبل) مدخل الطريق إلى الجبل
(الذى بينه وبين الجبل الطويل نحو الكعبة) أى ناحيتها ، قال نافع (فجعل)
عبد الله (المسجد الذى بنى ثم) أى هناك (يسار المسجد بطرف الأكمة
ومصلى النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم أسفل منه على الأكمة السوداء
تدع من الأكمة عشرة أذرع أو نحوها ثم تصلى) حال كونك (مستقبل
الفرضتين من الجبل الذى بينك وبين الكعبة) وإنما كان ابن عمر يصلى فى
هذه المواضع للتبرك ، وهذا لا ينافى ما روى من كراهية أبيه عمر لذلك

لأنه محمول على اعتقاد من لا يعرف وجوب ذلك ، وابنه عبد الله مأمون من ذلك كما مر فحفظ ، واختلاف عمر وابنه عبد الله رضى الله عنهما عظيم في الدين ففي اقتفاء آثاره صلى الله عليه وآله وسلم تبرك به وتعظيم له ، وفي نهى عمر السلامة في الاتباع من الابتداع ، ألا ترى أن عمر نبه على أن هذه المساجد التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المشاعر ولا لاحقة بالمساجد الثلاثة في التعظيم ، ثم إن هذه المساجد المذكورة لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذى الحليفة ، ومساجد الروحاء يعرفها أهل تلك الناحية وقد عين عمر بن شبة منها شيئاً كثيراً لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر . وذكر البخارى المساجد التي في طرق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له إسناد في ذلك على شرطه . وقد ذكر عمر بن شبة في « أخبار المدينة » المساجد والأماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة مستوعباً . وروى عن غير واحد من أهل العلم أن كل مسجد بالمدينة ونواحيها مبنى بالحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس وهم يومئذ متوافرون عن ذلك ثم بناها بالحجارة المنقوشة المطابقة . انتهى . وفي هذا السياق المذكور هنا تسعة أحاديث أخرجها الحسن بن سفيان في مسنده مفرقة إلا أنه لم يذكر الثالث ، وأخرج مسلم الأخير في كتاب الحج ورواة هذا الحديث الخمسة مدنيون ، وفيه التحديث والعنونة والإخبار .

الحديث السادس والسبعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ
يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَنَا بِحَرْبَةٍ فَتَوَضَّعُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُصَلِّيَ إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ ،
وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأُمَرَاءُ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم كان إذا خرج يوم العيد أمرنا) خادمه (بحربة) أى يأخذها
(فتوضع بين يديه فيصلى إليها والناس وراءه وكان يفعل ذلك) أى وضع
الحربة والصلاة إليها (فى السفر) فليس مختصاً بيوم العيد ، قال نافع (فمن
ثم) أى من هنا (اتخذها الأمراء) يخرج بها بين أيديهم فى العيد ونحوه ،
وفيه أن سترة الإمام سترة لمن خلفه ، والاحتياط للصلاة ، وأخذ آلة دفع
الأعداد لاسيما فى السفر ، وجواز الاستخدام وغير ذلك .

الحديث السابع والسبعون

عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمْ بِالْبَطْحَاءِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ ، الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ ، يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ .

(عن أبي جحيفة) وهب بن عبد الله السوائي (أن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم صلى بهم بالبطحاء) خارج مكة ، ويقال له الأبطح (وبين يديه عنزة) كنصف رمح لكن سنانها في أسفلها بخلاف الرمح فإنه في أعلاه (الظهر ركعتين والعصر ركعتين) وزاد في رواية عن عون أن ذلك كان بالهاجرة . قال النووي : فيكون صلى الله عليه وآله وسلم جمع حينئذ بين الصلاتين في وقت الأولى منهما (يمر بين يديه) أى بين العنزة والقبلة (المرأة والحمار) لابنه وبين العنزة ، لأن في رواية عمر بن أبي زائدة : رأيت الناس والدواب يمرون بين يدي العنزة ، وقد اختلف فيما يقطع الصلاة ، فذهبت طائفة إلى ظاهر حديث أبي ذر المروى في مسلم من كون مرور الحمار والكلب يقطع الصلاة . وقال الإمام أحمد : لاشك في الكلب الأسود وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء . وذهب الشافعي إلى أنه لا يقطع الصلاة شيء لا الكلب ولا الحمار ولا المرأة ولا غيرها ، والتشديد الوارد فيه هو لما يشغل قلب المصلي ، ولا يخفى أن مارواه ابن عباس كان قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بثمانين يوماً فيكون ناسخاً لحديث أبي ذر المذكور . وفي الحديث من الفوائد وضع السترة للمصلي حيث يخشى المرور بين يديه والاكتفاء فيها بمثل غلظ العنزة ، وأن قصر الصلاة في السفر أفضل من الإتمام لما يشعر به الخبر من مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه ، وفيه تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفيه استحباب استصحاب العنزة في السفر . ورواة هذا الحديث الأربعة مابن بصري وكوفي ، وفيه التحديث والعننة والسماع ، وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة وفي ستر العورة والأذان وصفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واللباس وفي باب السترة بمكة ، ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الصلاة .

الحديث الثامن والسبعون

عَنْ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرٌ الشَّاةِ .

(عن سهل) الساعدي (رضى الله عنه قال : كان بين مصلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أى مقامه فى صلاته (وبين الجدار) أى جدار المسجد ممايلى القبلة كما فى الاعتصام (ممر الشاة) أى موضع مرورها . ورواة هذا الحديث أربعة . وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ورواية الابن عن أبيه ، وأخرجه مسلم وأبو داود فى الصلاة ، وقد قدروا ما بين المصلى والسترة بقدر ممر الشاة ، وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع ، وبه قال الشافعى والإمام أحمد ، ولأبى داود مرفوعاً من حديث سهل بن أبى حثمة : إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته . قال البغوى : استحباب أهل العلم الدنو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود وكذلك بين الصنوف ، وقد ورد الأمر بالدنو منها ، وفيه بيان الحكمة فى ذلك . انتهى .

الحديث التاسع والسبعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ وَمَعَنَا عُكَّازَةٌ أَوْ عَصَا أَوْ عَنَزَةٌ وَمَعَنَا إِدَاوَةٌ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ نَاولْنَاهُ الْإِدَاوَةَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : كان النبى صلى الله عليه وآله (وسلم إذا خرج لحاجته) للتخلى (تبعته أنا و غلام ومعناه عكازة) بضم العين وتشديد الكاف : عصاً ذات زج (أو) قال (عصاً أو عترة) وهى أطول من العصا وأقصر من الرمح (ومعنا إداوة) بكسر الهمزة (فإذا فرغ من حاجته ناولناه الإداوة) فيستنجى بالماء أو بالحجر ويتوضأ بالماء وينبش بالعنزة الأرض الصلبة عند قضاء الحاجة خوف الرشاش ويصلى إليها .

الحديث الثمانون

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ ، فَقِيلَ لَهُ : يَا أَبَا مُسْلِمٍ أَرَأَيْكَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ ؟ قَالَ : فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا .

(عن سلمة بن الأكوع) الأسلمي رضى الله عنه (أنه كان يصلى عند الأسطوانة) المتوسطة فى الروضة المعروفة بأسطوانة المهاجرين (التى عند المصحف) الذى كان فى المسجد من عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وهذا دال على أنه كان للمصحف موضع خاص به ووقع عند مسلم بلفظ : يصلى وراء الصندوق ، وكأنه كان للمصحف صندوق يوضع فيه ، وروى عن عائشة أنها كانت تقول : لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهم ، وأنها أسرتها إلى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها . قال فى الفتوح : ثم وجدت ذلك فى تاريخ المدينة لابن النجار ، وزاد : إن المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها ، وذكره قبله محمد بن الحسن فى أخبار المدينة (ف قيل له يا أبا مسلم) القائل يزيد بن عبيد وهى كنية سلمة (أراك) أى أبصرك (تتحرى) تجتهد وتختار وتقصد (الصلاة عند هذه الأسطوانة) ، قال : إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يتحرى الصلاة عندها) لأنها أولى أن تكون سترة من العنزة . ورواته ثلاثة ، وفيه التحديث والقول ، وأخرجه مسلم وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث الحادى والثمانون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ دُخُولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْكَعْبَةَ قَالَ : فَسَأَلْتُ بِلَالًا حِينَ خَرَجَ : مَا صَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟
قَالَ : جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ ،
وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ : عَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما حديث دخول النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم الكعبة) وقد تقدم ، وفيه (قال فسألت بلالا حين خرج ما صنع النبي
صلى الله عليه وآله (وسلم) فى الكعبة (قال) أى بلال (جعل عموداً عن
يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه ، وكان البيت يومئذ على ستة
أعمدة) ثم صلى ، (وفى رواية عمودين عن يمينه) والثنية بالنظر إلى ما كان
عليه البيت فى الزمن النبوى والإفراد بالنظر إلى ما صار إليه بعد ، وفى هذا
إشعار بأنه تغير عن هيئته الأولى ، أو يقال لفظ العمود جنس يحتمل الواحد
والاثنتين فهو مجمل بينته رواية عمودين ، أو لم تكن الأعمدة الثلاثة على سمت
واحد بل عمودان متسامتان والثالث على غير سمتهما ، ولفظ المتقدمين فى الحديث
الذى قبل هذا فى البخارى يشعر بهما ، واستدل البخارى بهذا الحديث على
أنه لا بأس بالصلاة بين الساريتين إذا لم يكن فى جماعة ، وأشار إلى أن الأولى
للمنفرد أن يصلى إلى السارية ، ومع هذه الأولوية فلا كراهة فى الوقوف
بينهما ، فأما فى الجماعة فالوقوف بين الساريتين كالصلاة إلى السارية .
قاله الرافعى فى شرح المسند . قال فى الفتح : وفيه نظر لورود النهى الخاص
عن الصلاة بين السوارى كما رواه الحاكم من حديث أنس بإسناد صحيح ،
وهو فى السنن الثلاثة وحسنه الترمذى . قال المحب الطبرى : كره قوم الصف
بين السوارى للنهى الوارد عن ذلك ومحل الكراهة عند عدم الضيق ، والحكمة
فيه إما لانقطاع الصف أو لأنه موضع النعال . انتهى .

الحديث الثاني والثمانون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يُعْرِضُ رَاحِلَتَهُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا ، قِيلَ لِنَافِعٍ : أَفَرَأَيْتَ إِذَا هَبَّتِ الرِّكَابُ؟ قَالَ : كَانَ يَأْخُذُ الرَّحْلَ فَيَعْدِلُهُ فَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ أَوْ مُؤَخَّرِهِ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ .

(وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم أنه كان يعرض راحلته) أى يجعلها عرضاً (فيصلى إليها ، قيل لنافع أفرايت إذا هبت الركاب) بكسر الراء أى هاجت الإبل وشوشت على المصلى لعدم استقرارها ، والركاب : الإبل التى يسار عليها ولا واحد لها من لفظها (قال) نافع (كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يأخذ الرحل فيعدله) من التعديل وهو تقويم الشيء ، وضبطه فى الفتح بفتح أوله وسكون العين وكسر الدال ، أى يقيمه تلقاء وجهه (فيصلى إلى آخرته) بفتح الهمزة والمعجمة والراء من غير مد ويجوز المد لكن مع سكون الخاء (أو) قال (مؤخره) بضم الميم وكسر الراء وهى الخشبة التى يستند إليها الراكب (وكان ابن عمر يفعلها) أى ما ذكر من التعديل والتعريض . قال القرطبي : فى هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر من الحيوان ، ولا يعارضه النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل ، لأن المعاطن مواضع إقامتها عند الماء ، وكراهة الصلاة حينئذ عندها إما لشدة نيتها وإما لأنهم كانوا يخلون بينها مستترين بها . انتهى . وقال غيره : علة النهى عن ذلك كون الإبل خلقت من الشياطين ، فيحمل ما وقع منه فى السفر من الصلاة إليها على حالة الضرورة ، ونظيره صلاته إلى السرير الذى عليه المرأة لكون البيت كان ضيقاً وعلى ذلك قول الشافعى : لا يستر بامرأة ولا دابة ، أى فى حال الاختيار . وعند عبد الرزاق أن ابن عمر كان يكره أن يصلى إلى بعير إلا وعليه رحل ، وكأن الحكمة فى ذلك أنها فى حال شد الرحل عليها أقرب إلى السكون من حال تجريدتها . واعتبر الفقهاء مؤخره الرحل فى مقدار أقل السترة ، واختلفوا فى تقديرها ، فقليل ذراع ، وقليل ثلثا ذراع وهو أشهر . وفيه التحديث والعننة وهو من الرباعيات وأخرجه مسلم والنسائى .

الحديث الثالث والثمانون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَعَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحِمَارِ ؟ لَقَدْ رَأَيْتُنِي مُضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ فَيَجِيءُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرَ فَيُصَلِّي فَأُكْرَهُ أَنْ أُسْنَحَهُ فَأَنْسَلُ مِنْ قِبَلِ رِجْلِي السَّرِيرِ حَتَّى أَنْسَلُ مِنْ لِحَافِي .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت) لمن قال بحضرتها : يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة (أعدلتونا) بهمزة الإنكار وفتح العين أى لم عدلتونا (بالكلب والحمار لقد رأيتني) أى أبصرت نفسى حال كونى (مضطجعة على السرير فيجىء النبي صلى الله عليه وسلم فيتوسط السرير فيصلى) إليه كما بين فى رواية مسروق عنها عند البخارى فى الاستئذان حيث قال : كان يصلى والسرير بينه وبين القبلة ، أو المراد أنه جعل نفسه الشريفة فى وسط السرير فيصلى عليه ، ويؤيده رواية ابن عساكر باب الصلاة على السرير ، وأجيب عن الحديث مسروق عنها بالحمل على حالة أخرى غير المذكورة هنا (فأكره أن أسنحه) أى أستقبله منتصبه يبدى فى صلاته (فأنسل) أى أخرج بخفية أو رفق (من قبل) أى من جهة (رجلى السرير حتى أنسل من لحافى) بكسر اللام وهو كالمرور بين يديه ، فاستنبط منه أن مرور المرأة غير قاطع للصلاة ، كما إذا كانت بين يدى المصلى . ورواة هذا الحديث كوفيون ، وفيه رواية تابعة عن صحابية ، وفيه التحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه أيضاً بعد خمسة أبواب ، ومسلم فى الصلاة .

الحديث الرابع والثمانون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ ، فَنَظَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاغًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ فَعَادَ لِيَجْتَازَ فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى ، فَنَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَى إِلَيْهِ مَا لَقِيَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ، وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلْفَهُ عَلَى مَرْوَانَ فَقَالَ : مَا لَكَ وَلِابْنِ أَخِيكَ يَا أَبَا سَعِيدٍ ؟ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه كان يصلى في يوم جمعة إلى شيء يستره من الناس فأراد شاب من بنى أبي معيط) قيل : هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط كما خرج أبو نعيم شيخ البخارى وقيل غيره (أن يجتاز بين يديه) من الجواز (فدفع أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد مساعاً) أى طريقاً يمكنه المرور منها (إلا بين يديه فعاد ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشد من) الدفعة (الأولى فنال) الشاب (من أبي سعيد) أى أصاب من عرضه بالشم (ثم دخل) الشاب (على مروان) بن الحكم الأموى المتوفى سنة خمس وستين وهو ابن ثلاث وستين سنة (فشكا إليه ما لقي من أبي سعيد ، ودخل أبو سعيد خلفه على مروان فقال) مروان لأبي سعيد (مالك ولابن أخيك) أى فى الإسلام (يا أبا سعيد) وهو يرد على من قال إن المار هو الوليد بن عقبة ، لأن أباه عقبة قتل كافراً (قال) أبو سعيد رضى الله عنه (سمعت النبي صلى الله عليه وآله) وسلم يقول : إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه . قال القرطبي : أى بالإشارة ولطيف المنع (فإن أبى فليقاتله) . وقد روى الإسماعيل بلفظ : فإن أبى فليجعل يده فى صدره ليدفعه ، وهو صريح فى الدفع باليد . قال

النوى : لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح الشافعية بأنه مندوب . نعم قال أهل الظاهر بوجوبه ، ونقل البيهقي عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول ، وقال أصحابنا : يردّه بأسهل الوجوه ، فإن أبي فبأشد ولو أدى إلى قتله فقتله فلا شيء عليه لأى الشارع أباح له مقاتلته ، والمقاتلة المباحة لا ضمان فيها ، وليس المراد المقاتلة بالسلاح ولا بالمشى إليه بلى والمصلى بمحله بحيث تناله يده ولا يكون عمله فى مدافعته كثيراً (فإنما هو شيطان) أى فعله فعل الشيطان ، وإطلاق الشيطان على مارد الإنس سائغ على سبيل المجاز والحصر فإنما للمبالغة ، فالحكم للمعاني لا للأسماء لأنه يستحيل أن يصير المار شيطاناً بمروره بين يدي المصلى . قاله ابن بطال ، وهو مبنى على أن لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجنى ومجازاً على الإنسى ، وفيه بحث ، ويحتمل أن يكون المعنى : فإنما الحامل له على ذلك الشيطان ، وقد وقع فى رواية الإسماعيلي : فإن معه الشيطان ، ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر بلفظ : فإن معه القرين ، واستنبط ابن أبى حمزة من قوله : فإنما هو شيطان أن المراد بقوله فليقاتله : المدافعة اللطيفة لا حقيقة القتال قال : لأن مقاتلة الشيطان إنما هى بالاستعاذة والتستر عنه بالتسمية ونحوها ، إنما جاز الفعل اليسير فى الصلاة للضرورة ، فلو قاتله حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته من المار ، قال : وهل المقاتلة لخلل يقع فى صلاة المصلى من المرور أو لدفع الإثم عن المار ، الظاهر الثانى . انتهى . وقال غيره : بل الأول أظهر لأن إقبال المصلى على صلاته أولى من اشتغاله بدفع الإثم عن غيره ، وروى ابن أبى شيبه عن ابن مسعود أن المرور بين يدي المصلى يقطع نصف صلاته ، وروى أبو نعيم عن عمر : لو يعلم المصلى ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى إلا إلى شيء يستره من الناس ، فهذان الأثران مقتضاهما أن الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلى ولا يختص بالمار ، وهما وإن كانا موقوفين لفظاً فحكمهما حكم الرفع ، لأن مثلهما لا يقال بالرأى . ورواة هذا الحديث الثمانية بصريون إلا أبا صالح فإنه مدنى وآدم فإنه عسقلانى ، وفيه التحويل والتحديث والعنونة والقول والرؤية ورواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى صفة إبليس لعنة الله عليه ، ومسلم وأبو داود فى الصلاة .

الحديث الخامس والتمانون

عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ . قَالَ الرَّأَوِي: لَا أَدْرِي أَقَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً .

(عن أبي جهيم) بضم الجيم عبد الله الأنصاري (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم لو يعلم المار (استنبط ابن بطال منه أن الإثم يختص بمن يعلم بالنهي وارتكبه . انتهى . وأخذ من ذلك فيه بعد لكن هو معروف من أدلة أخرى . وظاهر الحديث أن الوعيد المذكور يختص بمن مر لا بمن وقف عامداً مثلاً بين يدي المصلي أو قعد أو رقد ، لكن إن كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار (بين يدي المصلي ماذا) أي الذي (عليه) زاد الكشميني (من الإثم) قال في الفتح : وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات غيره ، والحديث في الموطأ باقي السنن والمسانيد والمستخرجات بدونها لكن في مصنف ابن أبي شيبة : يعني من الإثم ، فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظنها الكشميني أصلاً ، لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية (لكان أن يقف) أي لو يعلم المار ما الذي عليه من الإثم في مروره بين يدي المصلي لكان وقوفه (أربعين خيراً له من أن يمر) أي من مروره (بين يديه) أي المصلي لأن عذاب الدنيا وإن عظم يسير ، وعبر باليدين لكون أكثر الشغل يقع بهما ، واختلف في تحديد ذلك ، فقيل : إذا مر بينه وبين مقدار سجوده ، وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع ، وقيل بينه وبين قدر رمية بحجر (قال الراوي) وهو أبو النضر سالم بن أبي أمية (لا أدري أقال) أي بسر ابن سعيد الراوي عنه أبو النضر سالم بن أبي أمية (أربعين يوماً أو شهراً أو سنة) وللبزار : أربعين خريفاً ، وفي صحيح ابن حبان عن أبي هريرة : مائة عام ، وكل هذا يقتضي كثرة ما فيه من الإثم ، وظهره عموم النهي في كل مصل ،

وخصه بعض المالكية بالإمام والمنفرد لأن المأموم لا يضر من مر بين يديه لأن سترة إمامه سترة له أو إمامه سترة له ، والتعليل المذكور لا يطابق المدعى لأن السترة تفيد رفع الحرج عن المصلي لا عن المار ، فاستوى الإمام والمأموم والمنفرد في ذلك . وقد بوب البخارى بعد هذا باب المرأة تطرح عن المصلي أذى ، قال ابن بطال : هذه الترجمة قريبة من التراجم التي قبلها وذلك أن المرأة إذا تناولت ما على ظهر المصلي فإنها تقصد إلى أخذه من أى جهة أمكنها تناوله ، فإن لم يكن هذا المعنى أشد من مرورها بين يديه فليس بدونه ، وأقره في الفتح . وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والعنونة وتابعي وصحابيان ورجاله ستة ، وأخرجه بقية الستة .

الحديث السادس والثمانون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَيقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ مَعَهُ .

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وأنا راقدة معترضة على فراشه فإذا أراد) عليه الصلاة والسلام (أن يوتر) أى يصلي الوتر (أيقظني فأوترت معه) بناء المتكلم ، وحكم النساء في الأحكام الشرعية كالرجال إلا ما خصه الدليل ، أو المراد الشخص النائم أعم من الذكر والأنثى ، ولفظه كان في قولها : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تفيد التكرار ، وكره مالك ومجاهد وطاوس الصلاة خلف النائم خشية ما يبدو مما يلهم المصلي عن صلاته وتنزيهاً للصلاة لما يخرج منهم وهم في قبلته . قال ابن بطال : والقول قول من أجاز ذلك للسنة الثانية ، وأما ما رواه أبو داود من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث ، فإن في إسناده من لم يسم ، وهشام بن يزيد البصري ضعيف ، قال أبو داود طرقه كلها واهية .

الحديث السابع والثمانون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً بِنْتُ زَيْنَبَ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ لِأَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا ، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا .

(عن أبي قتادة الأنصاري) السلمي (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي) أي أمامة بنت (لأبي العاص) مقسم بكسر الميم أو لقيط أو القاسم أو مهشم أو هشيم أو ياسر أقوال ، وأسر يوم بدر كافراً ثم أسلم وهاجر ، ورد عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته زينب وماتت معه ، وأثنى عليه في مصاهرته ، وتوفي في خلافة أبي بكر رضي الله عنه (بن ربيعة) كذا رواه الجمهور عن مالك ، ورواه يحيى ابن بكير ومعن بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا ابن غير الربيع وهو الصواب ، قاله في الفتح ابن عبد الغزي (بن عبد شمس) وكان حمله صلى الله عليه وآله وسلم لأمامة على عنقه كما رواه مسلم ولأحمد على رقبته (فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها) وإنما فعل ذلك لبيان الجواز ، وهو جائز لنا ، وشرع مستمر إلى يوم الدين ، قال القسطلاني : وهذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد وادعى المالكية نسخه بتحريم العمل في الصلاة وهو مردود بأن قصة أمامة كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن في الصلاة لشغلا ، فإن ذلك كان قبل الهجرة ، وقصة أمامة بعدها قطعاً بمدة مديدة ، وحمل مالك لها على الصلاة النافلة مدفوع بحديث مسلم : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤم الناس وأمامة على عاتقه ، وحديث أبي داود : بينا نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر والعصر وقد دعاه بلال للصلاة إذ خرج إلينا وأمامة بنت أبي العاص بنت ابنته صلى الله عليه وآله وسلم على عنقه ، فقام في الصلاة وقمنا خلفه . وفي كتاب النسب (٣٩ - عون الباري - ج ١)

لابن بكار عن عمرو بن سليم أن ذلك كان في صلاة الصبح ، وهذا يقتضى أنه كان في الفرض ، وأجيب باحتمال أنه كان في النافلة التي قبل الفرض ، ورد بأن إمامته في النافلة ليست معهودة وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يتنفل في المسجد بل في بيته قبل أن يخرج ، وإنما يخرج عند الإقامة . وحل الخطابي ذلك على عدم التعمد منه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه عمل كثير في الصلاة بل كانت أمانة ألقته وأنست بقربه فتعلقت به في الصلاة ولم يدفعها عن نفسه ، فإذا أراد أن يسجد وضعها عن عاتقه حتى يكمل سجوده فتعود إلى حالتها الأولى فلا يدفعها ، فإذا قام بقيت معه محمولة . وعورض بما رواه أبو داود عن عمرو بن سليم : حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد حتى إذا فرغ من سجوده وقام أخذها في مكانها . ولأحمد من طريق ابن جريج : وإذا قام حملها فوضعها على رقبته ، فهذا صريح في أن فعل الحمل والوضع كان منه لا منها . والأعمال في الصلاة إذا قلت وتفرقت لا تبطلها ، والواقع هنا عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان صلاته ، ودعوى خصوصيته صلى الله عليه وآله وسلم بذلك كعصمته من بول الصبية بخلاف غيره مردود بأن الأصل عدم الخصوصية ، وكذا دعوى الضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لو تركها لبكت وشغلته في صلاته أكثر من شغله بحملها . قال النووي : وكلها دعاوى باطلة لا دليل عليها ، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع . اهـ . ورواة هذا الحديث الخمسة كلهم مدنيون إلا شيخ البخارى ، وفيه التحديث والإخبار، والعننة، وأخرجه البخارى أيضاً في الأدب ، ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والنسائي .

الحديث الثامن والثمانون

حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قُرَيْشٍ
يَوْمَ وَضَعُوا عَلَيْهِ السَّلَى تَقَدَّمَ ، وَقَالَ هُنَا فِي آخِرِهِ : ثُمَّ سُحِبُوا إِلَى
الْقَلِيبِ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَأَتَّبِعَ أَصْحَابُ الْقَلِيبِ لَعْنَةً .

(حديث ابن مسعود رضى الله عنه فى دعاء النبى صلى الله عليه) وآله
(وسلم على قريش يوم وضعوا عليه السلى تقدم) مع شرحه (وقال هنا فى
آخره ثم سحبوا إلى القليب) البئر التى لم تطو قليب بدر (ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم وأتبع أصحاب القليب لعنة) إخبار من الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم بأن الله أتبعهم اللعنة ، أى كما أنهم مقتولون فى
الدنيا مطرودون فى الآخرة عن رحمة الله عز وجل ، ولأبى ذر : وأتبع
بصيغة الأمر عطفاً على عليك بقريش ، وأصحاب نصب على المفعولية أى قال
فى حياتهم : اللهم أهلكهم وفى مماتهم أتبعهم اللعنة . وهذا آخر كتاب
الصلاة والله الحمد .

كتاب مواقيب الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحديث الأول

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وَقَدْ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا بِالْعِرَاقِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ ؟ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ قَالَ : بِهَذَا أُمِرْتُ .

* (كتاب مواقيت الصلاة) *

جمع ميقات ، وهو الوقت المضروب للفعل .

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

(عن أبي مسعود) عقبه بن عمرو البدرى (الأنصارى رضى الله عنه أنه دخل على المغيرة بن شعبة) الصحابى (وقد أخر الصلاة يوماً) لفظة يوماً تدل على أنه كان نادراً من فعله (بالعراق) أى عراق العرب ، وهو من عبادان للموصل طولا ومن القادسية لخلوان عرضاً ، ولمالك : وهو بالكوفة ، وهى جملة العراق ، فالتعبير بها أخص من التعبير بالعراق ، وكان المغيرة إذ ذاك أميراً عليها من قبل معاوية بن أبى سفيان (فقال ما هذا) التأخير (يا مغيرة أليس) قال الزركشى وابن حجر والعيني والبرماوى : الأفضح ألت بالثناء لأنه خاطب حاضراً ، لكن الرواية أليس بصيغة مخاطبة الغائب وهى جائزة . قال فى مصابيح الجامع : هما تركيبان مختلفان وليس أحدهما أفصح من الآخر فإنه يستعمل كل منهما فى مقام خاص ، فإن أريد إدخال ليس على ضمير المخاطب تعين ألت قد عملت ، وإن أريد إدخالها على ضمير الشأن مخبراً عنه بالجملة التى أسند فعلها إلى المخاطب تعين أليس (قد علمت

أن جبريل (عليه السلام) (نزل) صبيحة ليلة الإسراء المفروض فيها الصلاة (فصلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ثم صلى) جبريل عليه السلام (فصلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ثم صلى) جبريل عليه السلام (فصلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم ثم صلى) جبريل عليه السلام (فصلى رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) بتكرير صلواتهما خمس مرات ، وعبر بالفاء في صلاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لأنها متعقبة لصلاة جبريل ، ، أى كانت بعد فراغها ، وبثم في صلاة جبريل لأنها متراخية عن سابقتها ، لكن ثبت من خارج في غيره أن جبريل أمه ، فعند البخارى في رواية الليث : نزل جبريل فأمنى فصليت ، فيؤوّل قوله فصلى على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان كلما فعل جبريل جزء من الصلاة تابعه عليه لأن ذلك حقيقة الائتمام ، وقيل الفاء بمعنى الواو المقتضية لمطلق الجمع . وعورض بأنه يلزم أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم كان يتقدم في بعض الأركان على جبريل صلى الله عليه وسلم كما يقتضيه مطلق الجمع . وأجيب بأن ذلك يمنع منه مراعاة التبيين ، فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتراخى عنه لذلك (ثم قال) جبريل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (بهذا) أى بأداء الصلوات في هذه الأوقات (أمرت) أى أن أصلى بك أو أبلغه لك ، ولأبى ذر بفتح التاء وهو المشهور ، رأى الذى أمرت به من الصلوات ليلة الإسراء مجملا هذا تفسيره اليوم مفصلا ، لا يقال ليس في الحديث بيان لأوقات هذه الصلوات لأنه إحالة على ما يعرف المخاطب . وفي الحديث من الفوائد دخول العلماء على الأمراء وإنكارهم عليهم ما يخالف السنة واستثبات العالم فيما يستغربه السامع والرجوع عند التنازع للسنة ، وفيه فضيلة المبادرة بالصلاة في الوقت الفاضل وقبول خبر الواحد الثبت ، ورواته التسعة مديون ، وفيه التحديث والعنونة ، وأخرجه البخارى أيضاً في بدء الخلق وفي المغازى ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

الحديث الثاني

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْفِتْنَةِ، قُلْتُ: أَنَا كَمَا قَالَهُ، قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِمَا لَجَرِيءٌ، قُلْتُ: فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكْفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، قَالَ: لَيْسَ هَذَا أُرِيدُ، وَلَكِنَّ الْفِتْنَةَ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ، قَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بَأْسٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مَغْلَقٌ، قَالَ: أَيُّكُمْ أَمُّ يُفْتَحُ؟ قَالَ: يُكْسَرُ، قَالَ: إِذَنْ لَا يُغْلَقُ أَبَدًا، فَقِيلَ لِحُذَيْفَةَ: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ الْبَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ كَمَا أَنَّ دُونَ الْعَرِ اللَّيْلَةَ، إِنِّي حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالْأَغْلِيظِ، فَسُئِلَ مِنَ الْبَابِ؟ قَالَ: عُمَرُ.

(عن حذيفة) بن اليمان (رضي الله عنه قال : كنا جلوساً) أى جالسين (عند عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه فقال : أيكم يحفظ قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الفتنة) المخصوصة وهي في الأصل الاختبار والامتحان ، فيه دليل على جواز إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص ، وتطلق الفتنة على الكفر والغلو في التأويل البعيد ، وعلى الفضيحة والبلية والعذاب والقتال ، والتحول من الحسن إلى القبيح ، والميل إلى الشيء والإعجاب ، وتكون في الخير والشر كقوله : « ونبلوكم بالشر والخير فتنة » . قال حذيفة (قلت أنا) أحفظ (كما قاله) أى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والكاف في كما زائدة للتوكيد (قال) عمر لحذيفة (إنك عليه) أى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أو عليها) أى على المقالة (لجريء) بوزن فعيل من الجرأة ، أى جسور مقدم ، قاله على جهة الإنكار والشك من حذيفة أو من غيره من الرواة ، قال حذيفة (قلت) هي (فتنة الرجل في أهله) بأن يأتي من أجلهم بما لا يحل من القول والفعل (و) فتنته في (ماله) بأن يأخذه من غير مأخذه ويصرفه في غير مصرفه (و) فتنته في (ولده) بفرط المحبة والشغل به عن كثير من الخيرات أو التوغل في الاكتساب من أجلهم

من غير اتقاء المحرمات (و) فتنته في (جاره) بأن يتمنى مثل حاله إن كان متسعاً مع الزوال ، هذه كلها (يكفرها الصلاة والصوم والصدقة والأمر) بالمعروف (والنهي) عن المنكر ، كما صرح به في الزكاة ، وكلها تكفر الصغائر فقط لحديث : إن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر ، ففيه تقييد لما أطلق ، فإن قيل : إذا كانت الصغائر مكفرة باجتناب الكبائر فما الذي تكفره الصلوات الخمس ؟ قلنا بأنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بفعل الصلوات الخمس ، فإن لم يفعلها لم يكن مجتنباً للكبائر فتوقف التكفير على فعلها (قال عمر) رضى الله عنه (ليس هذا) الذي ذكرته (أريد ولكن) الذي أريده (الفتنة) أى الكاملة الكبرى (التي تموج كما يروج البحر) أى تضطرب كاضطرابه وما مصدرية (قال) حذيفة لعمر (ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين إن بينك وبينها باباً مغلقاً) من أغلق رباعياً أى لا يخرج شيء من الفتن في حياتك (قال) عمر (أيكسر) هذا الباب (أم يفتح قال) حذيفة (يكسر قال) عمر (إذا) أى إن انكسر (لا يغلق أبداً) فإن الإغلاق إنما يكون في الصحيح ، وأما الكسر فهو هتك لا يجبر ، ولذلك انحرق عليهم بقتل عثمان رضى الله عنه من الفتن ما لا يغلق إلى يوم القيامة (فقيل لحذيفة أكان عمر) رضى الله عنه (يعلم الباب قال نعم) يعلمه (كما) يعلم (أن دون الغد الليلة) أى أن الليلة أقرب من الغد ، قيل وإنما علمه عمر لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان على حراء هو والعمران وعثمان ، فاهتز ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : إنما عليك نبي وصديق وشهيدان . قال حذيفة (إني حدثته) أى عمر (بحديث) صدق عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (ليس بالأغاليط) جمع أغلوطة بضم الهمزة (فستل) حذيفة (من الباب قال) هو (عمر) رضى الله عنه ، ولا تغاير بين قوله أولاً : إن بينك وبينها باباً مغلقاً ، وبين قوله هنا : إنه هو الباب ، لأن المراد بقوله بينك بين زمانك وزمان الفتنة وجود حياتك ، وعلم حذيفة بذلك مستند إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقرينة السياق والسؤال والجواب ، وقيل إن عمر لما رأى الأمر كاد يتغير سأل عن الفتنة التي تأتي بعده خوفاً أن يدركها مع أنه علم الباب الذي تكون الفتنة بعد كسره ، لكنه من شدة الخوف خشى أن يكون نسي فسأل من ذكره . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصريين وكوفيين ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة وعلامات النبوة والفتن والصوم ، ومسلم والترمذى وابن ماجه في الفتن .

الحديث الثالث

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنْ أَمْرَأَةٍ قُبْلَةً ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ الشَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ » ، فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلِي هَذَا ؟ قَالَ : لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه أن رجلا) هو أبو اليسر بفتح المثناة التحتية والسين المهملة كعب بن عمرو الأنصارى أبو حبة التمار أو ابن معتب الأنصارى أو أبو مقبل عامر بن قيس الأنصارى أو نهبان التمار أو عباد (أصاب من امرأة) أنصارية ، قال فى الفتح : لم أقف على اسمها (قبلة) فقط من غير مجامعة (فأتى النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم) بعد أن ندم على فعله وعزم على تلافى حاله (فأخبره) بذلك (فأنزله الله) عز وجل (أقم الصلاة طرفى الشهر) غدوة وعشية (وزلفاً من الليل) وساعات منه قريبة عن النهار ، فإنه من أزلفه إذا قرب ، وهو جمع زلفة ، وصلاة الغداة صلاة الصبح لأنها أقرب الصلوات من أول النهار ، وصلاة العشية العصر ، وقيل الظهر والعصر ، لأن ما بعد الزوال عشي ، وصلاة الزلف المغرب والعشاء (إن الحسنات يذهبن) أى يكفرن (السيئات) الصغائر لحديث : إن الصلاة إلى الصلاة مكفرات ما بينهما ما اجتنب الكبائر (فقال الرجل) المعهود (يا رسول الله ألى هذا) تقديم الخبر يفيد الاختصاص (قال) صلى الله عليه وآله وسلم هو (لجميع أمتي كلهم) مبالغة فى التأكيد .

الحديث الرابع

وَعَنْهُ فِي رِوَايَةٍ : لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي .

(وعنه فى رواية لمن عمل بها من أمتي) ورواته الخمسة بصريون ما خلا قتيبة ، وفيه التحديث والعنعنة ، وفيه تابعى عن تابعى عن صحابى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى التفسير ، ومسلم فى التوبة ، والترمذى والنسائى .

الحديث الخامس

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ؟ قَالَ : الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا ، ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : بِرُّ الْوَالِدَيْنِ ، قَالَ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي بِهِنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ اسْتَرَدَّتْهُ لَزَادَنِي .

(وعنه) أى عن ابن مسعود رضى الله عنه (قال سألت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أى العمل أحب إلى الله ؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الصلاة على وقتها) واحترز به عما إذا وقعت خارج وقتها من معذور كالنائم والناسى فإن إخراجهما لها عن وقتها لا يوصف بتحريم ولا بأنه أفضل الأعمال مع أنه محبوب ، لكن إيقاعها فى الوقت أحب ، وعلى قد تأتى معنى اللام ، وحروف الخفض ينوب بعضها عن بعض عند الكوفيين (قال) ابن مسعود : قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أى) بالتشديد والتنوين كما سمعه ابن الجوزى من ابن الخشاب وقال لا يجوز لأنه اسم معرب غير مضاف ، وقال الزركشى : التقدير أى العمل أفضل فالأولى الوقف عليه بإسكان الياء ، وتعقبه فى المصاييح (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بر الوالدين) بالإحسان إليهما والقيام بخدمتهما وترك عقوقهما ، قال بعضهم : هذا الحديث موافق لقوله تعالى : « أن اشكر لى ولوالديك » وكأنه أخذه من تفسير ابن عيينة حيث قال : من صلى الصلوات الخمس فقد شكر الله ، ومن دعا لوالديه عقيها فقد شكرهما (قال) ابن مسعود قلت (ثم أى ؟ قال : الجهاد فى سبيل الله) لإعلاء كلمة الله عز وجل وإظهار شعائر الإسلام بالنفس والمال (قال) ابن مسعود (حدثنى بهن) أى بالثلاثة (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو استردته) أى طلبت منه الزيادة فى السؤال (لزادنى) فى الجواب من هذا النوع ، وهى مراتب أفضل الأعمال أو من مطلق المسائل المحتاج إليها ، وزاد الترمذى : فسكت عنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو استردته لزادنى . ومحصل ما أجاب به العلماء

عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال أن الجواب اختلف لاختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه أو بما هو لائق بهم أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره ، فقد كان الجهاد في أول الإسلام أفضل الأعمال لأنه الوسيلة إلى القيام بها والتمكن من أدائها ، وقد تضافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ، ومع ذلك ففي وقت مواساة المضطر تكون الصدقة أفضل أو أن أفعل ليست على بابها ، بل المراد بها الفعل المطلق أو هو على حذف من وارداتها . وقال ابن دقيق العيد : الأعمال في هذا الحديث محمولة على البدنية ، وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنه من أعمال القلوب فلا تعارض حينئذ بينه وبين حديث أبي هريرة : أفضل الأعمال إيمان بالله ... الحديث ، وقال غيره : المراد بالجهاد هنا ليس بفرض عين لأنه يتوقف على إذن الوالدين فيكون برهما مقدماً عليه . وفي الحديث فضل تعظيم الوالدين فإن أعمال البر يفضل بعضها على بعض ، وفيه السؤال عن مسائل شتى في وقت واحد ، والرفق بالعالم ، والتوقف عن الإكثار عليه خشية ملاله ، وما كان عليه الصحابة من تعظيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والشفقة عليه ، وما كان هو عليه من إرشاد المسترشد ولو شق عليه . قال ابن بريدة : الذي يقتضيه النظر تقديم الجهاد على جميع الأعمال البدنية لأن فيه تقديم بذل النفس إلا أن الصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها في أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يصير على مراقبة أمر الله فيه إلا الصديقون ، والله أعلم . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والإخبار والقول والسماع والسؤال ، وأخرجه البخارى أيضاً في الجهاد وفي الأدب والتوحيد ، ومسلم في الإيمان ، والترمذى في الصلاة وفي البر والصلة ، والنسائي في الصلاة .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِيَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا مَا تَقُولُ ذَلِكَ يُبْقَى مِنْ دَرَنِهِ ؟ قَالُوا : لَا يُبْقَى مِنْ دَرَنِهِ شَيْئًا ، قَالَ : فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ يَمْحُو اللَّهُ بِهَا الْخَطَايَا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : أَرَأَيْتُمْ (أى أخبروني (لو أن نهراً) بفتح الهاء وسكونها ما بين جنبتى الوادى ، سقى به لسعة صفته إنه (بباب أحدكم) حال كونه (يغتسل فيه كل يوم خمساً) أى خمس مرات (ما تقول) أيها السامع أى ما تظن ؟ فأجرى فعل القول مجرى فعل الظن ، كما نبه عليه ابن مالك فى توضيحه وشرطه أن يكون مضارعاً مسنداً إلى المخاطب متصلاً بالاستفهام (ذلك) أى الاغتسال (يبق) من الإبقاء وهو بالموحدة عند الجمهور ، وحكى عياض عن بعض شيوخه ينبنى بالنون والأول أوجه (من درنه) بفتح أوله أى من وسخه ، زاد مسلم : شيئاً ، وفيه إشارة إلى أن هذا الحكم لا يخاطب به معين لتناهيهِ فى الظهور فلا يختص به مخاطب دون مخاطب (قالوا لا يبق) ذلك الفعل أو الاغتسال (من درنه شيئاً قال فذلك) أى إذا علمتم ذلك فهو (مثل الصلوات الخمس يمحو الله بها الخطايا) وفائدة التمثيل التأكيد وجعل المعقول كالمحسوس . قال الطيبي : فيه مبالغة فى نفي الذنوب لأنهم لم يقتصروا فى الجواب على الإبل أعادوا اللفظ تأكيداً . وقال ابن العربي : وجه التمثيل أن المرء كما يتدنس بالأقذار المحسوسة فى بدنه وثيابه ويطهره الماء الكثير فكذلك الصلوات الخمس تطهر العبد عن أقذار الذنوب حتى لا تبقى له ذنباً إلا أسقطته . اهـ . وظاهره أن المراد بالخطايا ما هو أعم من الصغيرة والكبيرة ، لكن قال ابن بطال : يؤخذ من الحديث أن المراد الصغائر خاصة لأنه شبه الخطايا بالدرن ، والدرن صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من القروح والجراحات . اهـ . قال الدماميني : شبه على جهة التمثيل حال المسلم المقترف

لبعض الذنوب المحافظ على أداء الصلوات في زوال الأذى عنه وطهارته من أقذار السيئات بحال المغتسل في نهر على باب داره كل يوم خمس مرات في صفاء نقاء بدنه من الأوساخ وزوالها عنه ، ويجوز أن يكون هذا من تشبيهه أشياء بأشياء ، فشبهت الصلاة بالنهر لأنها تنقى صاحبها من درن الذنوب . كما ينقى النهر البدن من الأوساخ التي تعلق به بالاغتسال فيه ، وشبه قرب تعاطي الصلوات وسهولته بكون النهر قريباً من مجاورته على باب داره ، وشبه أداءها كل يوم خمس مرات بالاغتسال المتعدد كذلك ، وشبهت الذنوب بالأدران للتأذى بملابستها ، وشبه محو السيئات عن المكلف بنقاء البدن وصفائه ، والأول أفحل وأجزل . ورواة هذا الحديث السبعة مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين ، وفيه التحديث والعننة والسماع ، وأخرجه مسلم في الصلاة ، والترمذي في الأمثال .

الحديث السابع

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :
اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ ، وَلَا يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ كَالْكَلْبِ . فَإِذَا بَزَقَ فَلَا يَبْزُقَنَّ
بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ .

(عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال :
اعتدلوا في السجود) بوضع الكفين على الأرض ورفع المرفقين عنها وعن
الجنبيين والبطن عن الفخذ ، إذ هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة
من الأرض وأبعد من هيئات الكسالى (ولا يبسط) بالجزم على النهى أى
المصلى ، ولأبى ذر : ولا يبسط أحدكم بإظهار الفاعل (ذراعيه كالكلب)
فإن فيه مع ذلك إشعار بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها
(وإذا بزق) أحدكم (فلا يبزقن بين يديه ولا عن يمينه وإنما يناجى ربه) عز
وجل ، قد تقدم الكلام على هذا الحديث ، ولا يخفى أن مناجاة الرب أرفع
درجات العبد ، ولا تتحقق المناجاة إلا إذا كان اللسان معبراً عما في القلب ،
فالغفلة ضد ، ولا ريب أن المقصود من القراءة والأذكار مناجاته تبارك
وتعالى ، فإذا كان القلب مجحوباً بحجاب الغفلة ، غافلاً عن جلال الله عز
وجل وكبريائه ، وكان اللسان يتحرك بحكم العادة ، فما أبعد ذلك عن القبول .
وعن بشر الحافي : من لم ينشع فسدت صلاته . وعن الحسن : كل صلاة
لا يحضر فيها القلب فهي إلى العقوبة أسرع . قال القسطلاني : سلمنا أن
الفقهاء صححوها فهلا يأخذ بالاحتياط ليدوق لذة المناجاة .

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ . وَاشْتَكَمَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ : رَبِّ أَكَلَّ بَعْضِي بَعْضًا . فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ ، أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهِيرِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال : إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة (أى بصلاة الظهر كما فى رواية أبى سعيد ، والمطلق يحمل على المقيد ، ومفهومه أن الحر إذا لم يشتد لم يشرع الإبراد ، وكذا لا يشرع فى البرد من باب الأولى ، والمعنى : أخرؤا إلى أن يبرد الوقت ، يقال : أبرد إذا دخل فى البرد ، كأظهر إذا دخل فى الظهر ، والأمر بالإبراد أمر استحباب ، وقيل أمر إرشاد ، وقيل بل هو للوجوب . حكاه عياض وغيره ، وغفل الكرماني فنقل الإجماع على عدم الوجوب نعم قال جمهور أهل العلم : يستحب تأخير الظهر فى شدة الحر إلى أن يبرد الوقت ويسكن الوهج ، وخصه بعضهم بالجماعة ، فأما المنفرد فالتعجيل فى حقه أفضل ، وهذا قول أكثر المالكية والشافعية ، لكن خصه أيضاً بالبلد الحار ، وقيد الجماعة بما إذا كانوا يتناوبون مسجداً من بعد ، فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون فى كن فالأفضل فى حقهم التعجيل ، والمشهور عن أحمد التسوية من غير تخصيص ولا قيد ، وهو قول إسحق والكوفيين وابن المنذر ، ولم يقل بالإبراد فى غير الظهر إلا أشهب ، قال : يبرد العصر كالظهر ، وقال أحمد : تؤخر العشاء فى الصيف كالظهر ، وعكس ابن حبيب فقال : إنما تؤخر فى ليل الشتاء لطوله وتعجل فى الصيف لقصره ، وقد يحتج بحديث الباب على مشروعية الإبراد للجمعة ، وبه قال بعض الشافعية وهو مقتضى صنيع البخارى (فإن شدة الحر من فيح) أى من سعة تنفس (جهنم) حقيقة ولا يمكن حمله على المجاز والتعليل من قبل الشارع يجب

قبوله وإن لم يدرك معناه . قاله أبو الفتح اليعمرى : ووقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطلب إلا لمن أذن له فيه بدليل حديث الشفاعة ، إذ يعتذر كل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بغضب الله عز وجل إلا نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام المأذون له في الشفاعة . وعن خباب : شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضاء فلم يشكنا ، أى لم يزل شكوانا ، رواه مسلم والجمع بين هذا وبين حديث الباب أن الإبراد رخصة والتقديم أفضل أو هو منسوخ بأحاديث الإبراد ، والإبراد مستحب لفعله صلى الله عليه وآله وسلم له وأمره به ، أو حديث خباب محمول على أنهم طلبوا زائداً على قدر الإبراد لأنه بحيث يحصل للحيطان ظل يمشى فيه (واشتكت النار إلى ربها) شكاية حقيقية بلسان المقال بحياة يخلقها الله تعالى . قاله عياض ، وتعقبه الآبى بأنه لابد من خلق إدراك مع الحياة . انتهى . وقال أبو الوليد الطرطوشى : وإذا قلنا بأنها حقيقة فلا يحتاج إلى أكثر من وجود الكلام في الجسم ، أما في محاجة النار فلا بد من وجود العلم مع الكلام ، لأن المحاجة تقتضى التفتن لوجه الدلالة أو هى مجازية عرفية بلسان الحال عن لسان المقال كقوله : ع

* شكاً إلى جملى طول السرى *

وقرر البيضاوى ذلك فقال : شكواها مجاز عن غليانها ، وأكل بعضها بعضاً مجاز عن ازدحام أجزائها ، وتنفسها مجاز عن خروج ما يبرز منها ، وهو نفس فلسفى منه ، وكـ قد تنفس بمثلها في تفسيره وتأليفه ، وتعقبه أهل العلم بالحق ، وصوب النووى حملها على الحقيقة ، وقال ابن المنير : هو المختار لصلاحيه القدرة لذلك ، ولأن استعارة الكلام للحال وإن عهدت وسمعت لكن الشكوى وتعاليلها وتفسيرها والتعليل له والإذن لها والقبول والتنفس وقصره على اثنين فقط بعيد من الحجاز ، خارج عما ألف من استعماله . وقد ورد مخاطبتها للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وللمؤمنين بقولها : جز يامؤ من فقد أطفأ نورك لهى . وقال ابن عبد البر : لكلا القولين وجه ونظائر والأول أرجح . وقال عياض : إنه الأظهر . وقال القرطبي : لا إحالة في حمل اللفظ على حقيقته ، قال : وإذا أخبر الشارع بأمر جائز لم يحتج إلى تأويله فحملة على حقيقته أولى . وقال نحو ذلك الثوربشتى ، ويضعف حمل ذلك على الحجاز قوله (فقالت يارب أكل بعضى بعضاً فأذن لها) ربها تعالى (بنفسين) تنثية

نفس بفتح الفاء ، وهو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه من الهواء (نفس في الشتاء ونفس في الصيف) فهو (أشد ما تجدون) أى الذى تجدونّه (من الحر) أى من ذلك النفس ، وهذا لا يمكن الحمل معه على المجاز ولو حملنا شكوى النار على المجاز لأن الإذن لها فى التنفس ونشأة شدة الحر عنه لا يمكن فيه التجوز (وأشد ما تجدون من الزمهرير) من ذلك النفس ، ولا مانع من حصول الزمهرير من نفس النار لأن المراد محلها وهو جهنم وفيها طبقة زمهريرية والذى خلق الملك من الثلج والنار قادر على جمع الضدين فى محل واحد ، وفيه أن النار مخلوقة موجودة الآن ، وهو أمر قطعى للتواتر المعنوى ، خلافاً لمن قال من المعتزلة إنها إنما تخلق يوم القيامة . ورواته خمسة ، وفيه التحديث والقول والحفظ والعننة ، وأخرجه النسائى .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ لِلظُّهْرِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَبْرِدْ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ : أَبْرِدْ ، حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلَوْلِ .

(عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في سفر) قيده هنا بنى سفر وأطلقه في أخرى مشيراً بذلك إلى أن تلك الرواية المطلقة محمولة على هذه المقيدة لأن المراد من الإبراد التسهيل ودفع المشقة ، فلا تفاوت بين السفر والحضر (فأراد المؤذن) أى بلال (أن يؤذن للظهر فقال) له (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أبرد ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد) وفي رواية عن أبي الوليد عن شعبة : مرتين أو ثلاثاً ، وجزم مسلم ابن إبراهيم عنه بذكر الثالثة . قال الكرمانى : الإبراد بالأذان لغرض الإبراد بالصلاة (حتى) إلى أن (رأينا فيء التلؤل) وغاية الإبراد حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال أو ربع قامة أو ثلثها أو نصفها ، وقيل غير ذلك ، ولا مستند لهذا التفصيل ، إذ يختلف باختلاف الأوقات ، وإليه نحا المازرى والجارى على القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال ، لكن يشترط ألا يمتد إلى آخر الوقت كما في الفتح ، والفيء : هو ما بعد الزوال من الظل ، والتلؤل جمع تل بفتح التاء وتشديد اللام : كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل أو نحو ذلك ، وهى في الغالب منبسطة غير شاخصة فلا يظهر لها ظل إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر .

الحديث العاشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، فَقَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَذَكَرَ السَّاعَةَ فَذَكَرَ أَنَّ فِيهَا أُمُورًا عِظَامًا ثُمَّ قَالَ : مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فَلْيَسْأَلْ فَلَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ بِهِ مَا دُمْتُ فِي مَقَامِي هَذَا . فَأَكْثَرَ النَّاسُ فِي الْبُكَاءِ وَأَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ سَلُونِي . فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُدَافَةَ السَّهْمِيُّ ، فَقَالَ : مَنْ أَبِي ؟ فَقَالَ : أَبُوكَ حُدَافَةُ ، ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ سَلُونِي . فَبَرَكَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ : رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا . فَسَكَتَ ، ثُمَّ قَالَ : عُرِضَتْ عَلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ آنفًا فِي عُرْضِ هَذَا الْحَائِطِ فَلَمْ أَرَ كَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ . قَدْ تَقَدَّمَ بَعْضُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مُوسَى ، لَكِنْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ زِيَادَةٌ وَمُعَايَرَةٌ أَلْفَاظٍ .

(وعن أنس) بن مالك (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج حين زاغت الشمس) أي مالت ، وللمزمذى : زالت أي عن أعلى درجات ارتفاعها (فصلى الظهر) في أول وقتها ، ولم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل الزوال ، وعليه استقر الإجماع ، وكان فيه خلاف قديم عن بعض الصحابة أنه جوز صلاة الظهر قبيل الزوال ، وعن أحمد وإسحق مثله في الجمعة ، وهذا لا يعارض حديث الإبراد لأنه ثبت بالقول وذاك بالفعل والقول فيرجح عليه ، وقال البيضاوي : الإبراد تأخير الظهر أدنى تأخير بحيث لا يخرج عن حد التهجير ، فإن الهاجرة تطلق على الوقت إلى أن يقرب العصر (فقام) بعد فراغه من الصلاة (على المنبر) لما بلغه أن قومًا من المنافقين يسألونه منه ويعجزونه عن بعض ما يسألونه (فذكر الساعة فذكر أن فيها أمورًا عظامًا) ، ثم قال من أحب أن يسأل عن شيء فليسأل (

أى فليسألنى عنه (فلا تسألونى عن شىء إلا أخبرتكم به ما دمت فى مقامى هذا فأكثر الناس فى البكاء) خوفاً من نزول العذاب العام المعهود فى الأمم السالفة عند ردهم على أنبيائهم بسبب تغيطه صلى الله عليه وآله وسلم من مقالة المنافقين السابقة آنفاً أو سبب بكائهم ما سمعوه من أهوال يوم القيامة والأمور العظام ، والبكاء بالمد : مد الصوت فى البكاء ، وبالقصر الدموع وخروجها (وأكثر) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يقول سلونى فقام عبد الله بن حذافة السهمى فقال) يا رسول الله (من أبى قال أبوك حذافة) وكان يدعى لغير أبيه (ثم أكثر أن يقول سلونى فبرك عمر) ابن الخطاب رضى الله عنه (على ركبته) بالثنوية (فقال رضىنا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (نبياً فسكت ثم قال عرضت على الجنة والنار آنفاً) أى فى أول وقت يقرب منى وهو الآن (فى عرض هذا الحائط) بضم العين المهملة وسكون الراء ، أى جانبه وناحيته ، وعرضهما إما بأن يكونا رفعتا إليه أو زوى له ما بينهما أو مثلاً له (فلم أر) أى أبصر (كالخير) الذى فى الجنة (والشر) الذى فى النار فى ذلك المقام أو ما أبصرت شيئاً كالطاعة والمعصية فى سبب دخول الجنة والنار ، استدلل به البخارى على أن ابتداء وقت الظهر عند الزوال وهو ميل الشمس إلى جهة المغرب ، وأشار بهذا إلى الرد على من زعم من الكوفيين أن الصلاة لا تجب بأول الوقت . قال ابن بطال : إن الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل الكرخى عن أبى حنيفة رحمه الله أن الصلاة فى أول الوقت تقع نفلاً . انتهى . والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول ونقل بعضهم أن أول الظهر إذا صار النوى قدر الشراك (قد تقدم بعض هذا الحديث فى كتاب العلم من رواية أبى موسى لكن فى هذه الرواية زيادة ومغايرة ألفاظ) كما يظهر عند المراجعة إليه وإلى هذا الحديث ، والصحيح فى تعيين أوقات الصلوات ما ورد به السنة الصحيحة كما حققناه فى « الروضة الندية » دون ما أحدثه الناس من تلقاء أنفسهم وضربوا لها ضوابط وعلامات وساعات وغير ذلك .

الحديث الحادى عشر

عَنْ أَبِي بَرزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الصُّبْحَ وَأَحَدُنَا يَعْرِفُ جَلِيسَهُ وَيَقْرَأُ فِيهَا مَا بَيْنَ السَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ وَيُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَالْعَصْرَ وَأَحَدُنَا يَذْهَبُ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ فَيَرْجِعُ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ . وَنَسِيَ الرَّأْيَ مَا قَالَا فِي الْمَغْرِبِ . قَالَ : وَلَا يُبَالِي بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ . ثُمَّ قَالَ : إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ .

(عن أبى برزة) الأسلمى نضلة بن عبيد مصغراً (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم يصلى الصبح وأحدنا يعرف جليسه) أى مجالسه الذى إلى جنبه ، ولأحمد : فينصرف الرجل فيعرف وجه جليسه ، ولمسلم : وبعضنا يعرف وجه بعض (ويقرأ فيها) أى فى صلاة الصبح (ما بين الستين) من آى القرآن الكريم وفوقها (إلى المائة) وكان (يصلى الظهر إذا زالت الشمس) أى مالت إلى جهة المغرب (و) يصلى (العصر وأحدنا يذهب) من المسجد (إلى) منزله (أقصى المدينة) آخرها حال كونه (رجع) أى راجعاً من المسجد إلى منزله (والشمس حية) بيضاء لم يتغير لونها ولا حرها وليس المراد الذهاب إلى أقصى المدينة والرجوع من ثم إلى المسجد ، وفى رواية عوف عند البخارى : ثم يرجع أحدنا رحله فى أقصى المدينة والشمس حية ، وهى توضيح ذلك لأنه لأنه ليس فيها إلا الذهاب فقط دون الرجوع ، وطرق الحديث يبين بعضها بعضاً وإنما سمى رجوعاً لأن ابتداء الحجى كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعاً (ونسى الراوى) أى أبو المنهال (ما قال) أبو برزة (فى المغرب قال و) كان صلى الله عليه وآله وسلم (لا يبالى بتأخير) صلاة (العشاء إلى ثلث الليل) الأول (ثم قال) أبو المنهال (إلى شطر الليل) أى نصفه ، ورجحه النووى فى شرح المذهب ، فالحديث يدل على استحباب مطلق التأخير للعشاء ، وقد اختلف أهل العلم فى آخر وقت العشاء ، فذهب عمر بن الخطاب والشافعى فى أحد قوليه وعمر ابن عبد العزيز إلى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل ، واحتجوا بحديث جبريل

وحديث أبي موسى في التعليم ، وقيل : إن آخر وقتها نصف الليل لحديث ابن عمر وفيه : وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل ، وبحديث ابن ماجه وأحمد وغير ذلك ، وهذه زيادة يجب قبولها ويتعين المصير إليها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين ، وقد صرح النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لولا أن يشق على أمته لأخرها إلى نصف الليل ، فدل ذلك على أنها في ذلك الوقت أفضل ، بل ورد ما يدل على أن وقتها إلى أن يذهب عامة الليل أى أكثره ، فالحق أن آخر وقت اختيار العشاء نصف الليل ، وأما وقت الجواز والاضطرار فهو ممتد إلى الفجر الصادق لحديث أبي قتادة عند مسلم وفيه : ليس في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى ، إلا صلاة الفجر فإنها مخصوصة من هذا العموم بالإجماع . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بصرى وواسطى ، وفيه التحديث والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي .

الحديث الثاني عشر

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى
بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا : الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى بالمدينة سبعاً) أى سبع ركعات جمعاً (وثمانياً) جمعاً (الظهر والعصر)
ثمانياً (والمغرب والعشاء) سبعاً ، وهو لف ونشر غير مرتب ، وقال أيوب
السختياني الجابر : لعل التأخير كان في ليلة أى مع يومها مطيرة ، قال : عسى
أن يكون فيها ، وعلة جمعه للمطر خوف المشقة في حضوره المسجد مرة
بعد أخرى ، وهذا قول الشافعى وأحمد بن حنبل ، وتأوله به مالك ، وقال
بدل قوله بالمدينة من غير خوف ولا سفر ، لكن الجمع بالمطر لا يكون
إلا بالتقديم ، وحمله بعضهم على الجمع للمرض ، وقواه النووى رحمه الله
لأن المشقة فيه أشد من المطر ، وتعقب بأنه مخالف لظاهر الحديث ، وتقيدته
به ترجيح وتخصيص بلا مخصص . انتهى . وقد أخذ آخرون بظاهر الحديث
فجوزوا الجمع بالحضر للحاجة لمن لا يتخذة عادة ، وبه قال أشهب والقفال
الشاشى ، وحكاها الخطابى عن جماعة من أصحاب الحديث ، وتأوله آخرون
على الجمع الصورى بأن يكون آخر الظهر إلى آخر وقتها وعجل العصر في
أول وقتها وضعف لمخالفته للظاهر ، وقد حققنا الصواب في ذلك في كتابنا
« الروضة الندية » ومحصله أن الجمع بين الصلاتين صورى ، كما وقع التصريح
بذلك عن ابن عباس وغيره ، بل فسرّه من رواه بما يفيد أنه الجمع الصورى ،
فعين الأخذ به ، وأن الجمع في الحضر بغير عذر شرعى ثابت لا يجوز .
ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون ما خلا عمرو بن دينار المكي ، وفيه
التحديث والعننة ، وأخرجه أيضاً في الصلاة ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي .

الحديث الثالث عشر

حَدِيثُ أَبِي بَرَزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذِكْرِ الصَّلَوَاتِ تَقَدَّمَ قَرِيبًا ، وَقَالَ
فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَمَّا ذَكَرَ الْعِشَاءَ : وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا .

(حديث أبي برزة رضي الله عنه في ذكر الصلوات تقدم قريباً وقال في
هذه الرواية لما ذكر العشاء : وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها)
أى التحديث الدينى لا الدينى .

الحديث الرابع عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ
إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ .

(عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال : كنا نصلي العصر ثم يخرج
الإنسان إلى بني عمرو بن عوف) بقاء لأنها كانت منازلهم وهى على ميلين
من المدينة (فيجدهم يصلون العصر) أى عصر ذلك اليوم ، وإنما كانوا
يؤخرون عن أول الوقت لاشتغالهم في زرعهم وحوائطهم ثم بعد فراغهم
يتأهبون للصلاة بالطهارة وغيرها فتتأخر صلاتهم إلى وسط الوقت . وهذا
الحديث موقوف لفظاً مرفوع حكماً لأن الصحابي أوردته في مقام
الاحتجاج ، ويؤيده رواية النسائي مرفوعاً بلفظ : كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يصلي العصر ، ورواته أربعة ، وفيه التحديث والعننة
والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً ومسلم والنسائي .

الحديث الخامس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيَ
الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً حَيَّةً ، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي فَيَأْتِيهِمْ
وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً ، وَبَعْضُ الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ نَحْوِهِ .

(وعنه) أى عن أنس بن مالك (رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى العصر والشمس مرتفعة حية) هو من باب الاستعارة، والمراد بقاء حرها وعدم تغير لونها (فيذهب الذاهب إلى العوالى) جمع عالية : ما حول المدينة من القرى من جهة نجد (فيأتيهم) أى أهله (والشمس مرتفعة) دون ذلك الارتفاع ، قال الزهرى ، كما عند عبد الرزاق عن معمر عنه (وبعض العوالى من المدينة على أربعة أميال أو نحوه) وللدارقطنى على ستة أميال ، ولعبد الرزاق : ميلين ، وحينئذ فأقربها على ميلين وأبعدها على ستة أميال ، وقال عياض : أبعدا ثمانية ، وبه جزم ابن عبد البر وصاحب النهاية . وفى الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبادر بصلاة العصر فى أول وقتها ، لأنه لا يمكن أن يذهب الذاهب بعد صلاة العصر أربعة أميال والشمس لم تتغير إلا إذا صلى حين صار ظل الشيء مثله كما لا يخفى . قال فى الفتح : فيه دليل للجمهور فى أن أول وقت العصر مصير ظل كل شيء مثله خلافاً لأبى حنيفة . اهـ . وفى رواية هذا الحديث حمصيان ومدنى ، والتحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه .

الحديث السادس عشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الَّذِي تَفَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : الذي تفوته صلاة العصر) بأن أخرجها متعمداً عن وقتها بغروب الشمس أو عن وقتها المختار باصفرار الشمس ، كما ورد مفسراً من رواية الأوزاعي في هذا الحديث قال فيه : وفواتها أن تدخل الشمس صفرة ، قال في شرح التقریب : كذا ذكر عياض وتبعه النووي ، وظاهر إيراد أبي داود في سننه أنه من كلام الأوزاعي لا أنه من الحديث ، لأنه روى بإسناد منفرد عن الحديث عن الأوزاعي أنه قال : وذلك أن ترى ما على الأرض من الشمس أصفر ، وفي العلل لابن حاتم : سألت أبي عن حديث رواه الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : من فاتته صلاة العصر ، وفواتها أن تدخل الشمس صفرة ، فكأنما وتر أهله وماله . قال أبي التفسير قول نافع . ١ هـ . وقيل المراد فواتها عن الجماعة والأول أرجح ، ويؤيده حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة في مصنفه مرفوعاً : من ترك العصر حتى تغيب الشمس أى من غير عذر (فكأنما وتر) هو أى الذى فاتته العصر نقص أو سلب (أهله وماله) وترك فرداً منهما فبقى بلا أهل ولا مال فليحذر من تفويتها كحذره من ذهاب أهله وماله . قال ابن الأثير : من رد النقص إلى الرجل نصبهما ومن رده إلى الأهل والمال رفعهما ، والنصب هو الصحيح المشهور الذى عليه الجمهور كما قاله النووي ، وقال عياض : هو الذى ضبطناه عن جماعة شيوخنا ، قيل : وخصت صلاة العصر بذلك لاجتماع المترقبين من الملائكة فيها . وعورض بأن صلاة الفجر أيضاً كذلك يجتمع فيها المتعاقبون . وأجيب باحتمال أن التهديد إنما غلظ في العصر دون الفجر لأنه لا عذر في تفويتها لأنه وقت يقظة ، بخلاف الفجر فرمما كان النوم عندها عذراً . وأوله ابن عبد البر على أنه خرج جواباً لسائل عنها ، فأجيب أى فلا يمنع إلحاق غيرها ، ونبه بالعصر على غيرها ، وخصها بالذكر لأنها تأتى والناس في وقت تعيهم من أعمالهم

وحرصهم على إتمام أشغالهم ، وتعقب بأنه إنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة واشتركا فيها ، والعلة هناك تتحقق فلا يلحق غير العصر بها، وأجيب بأن ما ذكره هذا المتعقب لا يدفع الاحتمال . وقد ورد ما يدل على العموم ، فعند ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء مرفوعاً : من ترك صلاة مكتوبة حتى تفوته .. الحديث ، وتعقب بأن في سنده انقطاعاً لأن أبا قلابه لم يسمع من أبي الدرداء ، وقد رواه أحمد من حديث أبي الدرداء بلفظ : من ترك العصر ، فرجّح حديث الدرداء إلى تعيين العصر ، قال ابن المنير : والحق أن الله تعالى يخص ما شاء من الصلوات بما يشاء من الفضيلة . ١ هـ . وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي .

الحديث السابع عشر

عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ : بَكَرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ .

(عن بريدة) بن الحبيب الأسلمي آخر من مات من الصحابة رضى الله عنهم بخراسان سنة اثنين وستين (رضى الله عنه أنه قال في يوم ذي غيم) بعد معرفته بأحوال الوقت بظهور الشمس في خلال الغيم أو بالاجتهاد ، وخص يوم الغيم بالذكر لأنه مظنة التأخير إما لمتنطع يحاط لدخول الوقت فيبالغ في التأخير حتى يخرج الوقت أو يتشاغل بأمر آخر فيظن بقاء الوقت فيسترسل في شغله إلى أن يخرج الوقت (بكروا) أى عجلوا وأسرعوا ، والتبكير يطلق لكل من بادر بأى شىء كان وفى أى وقت كان ، وأصله المبادرة بالشىء أول النهار (بصلاة العصر فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من ترك صلاة العصر) أى متعمداً كما زاده معمر فى روايته وكذا أخرجه أحمد من طريق أبى الدرداء (فقد حبط عمله) أى ثواب عمله ، أورده على سبيل التغليظ ، أو فكأنما حبط عمله لأن الأعمال لا يحبطها إلا الشرك . قال تعالى : « ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله » قال ابن عبد البر : مفهوم الآية أن من لم يكفر بالإيمان لا يحبط عمله ، فيتعارض مفهومها ومنطوق الحديث ، فيتعين تأويل الحديث لأن الجمع إذا أمكن كان أولى من الترجيح ، وتمسك بظاهر الحديث أيضاً الحنابلة ومن قال بقولهم من أن تارك الصلاة يكفر ، والجواب ما تقدم ، وأيضاً فلو كان ما ذهبوا إليه لما اختصت العصر بذلك ، وأما الجمهور فتأولوا الحديث فافترقوا فى تأويله فرقاً فمنهم من أول سبب الترك ، ومنهم من أول الحبط ، ومنهم من أول العمل ، فقليل المراد من تركها جاحداً وجوبها أو معترفاً لكن مستخفاً مستهزئاً بمن أقامها ، وتعقب بأن الذى فهمه الصحابي إنما هو التفريط ، ولهذا أمر بالمبادرة إليها وفهمه أولى من فهم غيره ، وقيل المراد من تركها متكاسلاً لكن خرج الوعيد مخرج الزجر الشديد ، وظاهره

غير مراد كقوله : لا يزني الزاني وهو مؤمن ، وقيل هو من مجاز التشبيه كأن
المعنى : فقد أشبه من أحبط عمله ، وقيل معناه كاد أن يحبط ، وقيل المراد
بالحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترفع فيه الأعمال إلى الله ، وقيل
المراد بالحبط الإبطال ، أى يبطل انتفاعه بعمله في وقت ماتم ينتفع به ،
كمن رجحت سيئاته على حسناته فإنه موقوف في المشيئة . قاله القاضي أبو بكر
ابن العربي ومحصل ما قال أن المراد بالحبط في الآية غير المراد بالحبط في
الحديث . وقال في شرح الترمذى : الحبط على قسمين : حبط إسقاط وهو
إحباط الكفر للإيمان وجميع الحسنات ، وحبط موازنة وهو إحباط المعاصي
للانتفاع بالحسنات عند رجحانها عليها إلى أن يحصل النجاة فيرجع إليه جزاء
حسناته . وقيل المراد بالعمل في الحديث عمل الدنيا الذى بسبب الاشتغال به
ترك الصلاة ، بمعنى أنه لا ينتفع به ولا يتمتع . قال في الفتح : وأقرب هذه
التأويلات قول من قال إن ذلك خرج مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد .
ا هـ . أقول : الأرجح لإجراء الحديث على ظاهره ولا ملجأ إلى التأويل ،
وتخصيص صلاة العصر لا ينافي إطلاق غيرها من الصلوات ، والحق إن
تارك الصلاة متعمداً ، أية صلاة كانت ، يكفر ، وقد تظافرت بذلك الأدلة
الصحيحة والنصوص الصريحة كما حققها القاضي محمد بن على الشوكاني في
شرح المنتقى وغيره في غيره ، وليس بيد المتأولين غير العقل ، وإذا جاء نهر
الله بطل نهر معقل . ورواة هذا الحديث الستة بصريون ، وفيه التحديث
والقول وثلاثة من التابعين على الولاء ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة
والنسائي وابن ماجه .

الحديث الثامن عشر

عَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَظَنَرُ
إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً فَقَالَ : إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ
فِي رُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا ، ثُمَّ قَرَأَ : « وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
وَقَبْلَ الْغُرُوبِ » .

(عن جرير) البجلي (رضى الله عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم فنظر إلى القمر ليلة) أى فى ليلة من الليالى ، وزاد مسلم : ليلة
البدر ، وكذا البخارى من وجه آخر (فقال إنكم سترون ربكم) عز وجل
(كما ترون هذا القمر) رؤية محققة لا تشكون فيها و (لا تضامون) بضم
التاء وتخفيف الميم أى لا ينالكم ضيم (فى رؤيته) أى تعب أو ظلم ، فإراه
بعضكم دون بعض بأن يدفعه عن الرؤية ويستأثر بها ، بل تشتركون فى الرؤية ،
فهو تشبيه للرؤية بالرؤية لا المرئى بالمرئى . وروى : تضامنون بفتح أوله مع
التشديد من الضم ، أى لا ينضم بعضكم إلى بعض وقت النظر لأشكاله وخفائه
كما تفعلون عند النظر إلى الهلال ونحوه . وفى رواية : أو لا تضاهون بالهاء
بدل الميم على الشك ، أى لا يشبهه عليكم وترتابون فيعارض بعضكم بعضاً
(فإن استطعتم أن لا تغلبوا) مبنياً للمفعول بأن تستعدوا لقطع أسبابها ، أى
الغلبة المنافية للاستطاعة كنوم وشغل مانع (على صلاة) أى فى الجماعة .
قاله المهلب ، لكن لم يظهر وجه هذا التقييد من سياق الحديث ، وإن كان
فضل الجماعة معلوماً من أحاديث آخر ، بل ظاهر الحديث يتناول من صلاهما
ولو منفرداً ، إذ مقتضاه التحريض على فعلهما أعم من كونه فى جماعة أو لا .
قاله فى الفتح (قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) يعنى الفجر والعصر كما عند
مسلم (فافعلوا) عدم المغلوبيه التى لازمها الصلاة ، كأنه قال : صلوا فى هذين
الوقتين ، وخصهما بالذكر لاجتماع الملائكة فيهما ورفعهم أعمال العباد لئلا

يفوتهم هذا الفضل العظيم ، وفيه دليل على أن الرؤية قد يرجى نيلها بالمحافظة على هاتين الصلاتين . قاله الخطابي . وقد يستشهد لذلك بما أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر يرفعه : إن أدنى أهل الجنة منزلة . . . الحديث ، وفيه : فأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية . وفي سنده ضعف (ثم قرأ) أى صلى الله عليه وآله وسلم ، كذا حمله عليه جماعة من الشراح لكن لم أر ذلك صريحاً ، وعند مسلم : ثم قرأ جرير أى الصحابي ، وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه يعلى بن عبيد عن إسماعيل بن أبي خالد ، فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وافقه إدراج (وسبح بحمد ربك) أى نزهه عن العجز عما يمكن ، والوصف بما يوجب التشبيه والتعطيل ، حامداً له على ما أنعم به عليك (قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) يعنى الفجر والعصر ، وقد عرفت فضيلة الوقتين على غيرهما من ذكر اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال إلى غير ذلك ، وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح وأن الأعمال ترفع آخر النهار فمن كان حينئذ في طاعة ربه بورك له في رزقه وعمله وأعظم من ذلك بل من كل شيء وهو مجازاة المحافظة عليهما بأفضل العطايا وأكمل المزايا وهو النظر إلى وجه الله تعالى الكريم ، كما يشعر به سياق الحديث : اللهم ارزقنا . ورواته الخمسة ما بين مكى وكوفى وفيه تابعى عن تابعى ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة والتفسير والتوحيد ، ومسلم في الصلاة وأبو داود .

الحديث التاسع عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ
الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ
بِهِمْ : كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي ؟ فَيَقُولُونَ : تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ ، وَأَتَيْنَاهُمْ
وَهُمْ يُصَلُّونَ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : يتعاقبون (أى الملائكة) بأن تأتى طائفة عقب الأخرى ثم تعود الأولى
عقب الثانية (فيكم) أى المصلين أو مطلق المؤمنين (ملائكة بالليل وملائكة
بالنهار) كذا أخرجه البخارى بهذا اللفظ ، وأخرجه فى بدء الخلق بلفظ :
الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، وحينئذ فى سياقه هنا إضمار
الفاعل كأن الراوى اختصر السوق هنا من المذكور فى بدء الخلق ، قاله
القسطلانى ، وبسط القول فيه فى الفتح ، وتنكير ملائكة فى الموضعين يفيد
أن الثانية غير الأولى والمراد عند الأكثرين الحفظة ، نقله عياض وغيره عن
الجمهور ، وقال القرطبى : الأظهر عندى أنهم غيرهم ، ويقويه أنه لم ينقل أن
الحفظة يفارقون العبد ولا أن حفظة الليل غير حفظة النهار وبأنهم لو كانوا هم
الحفظة لم يقع الاكتفاء فى السؤال منهم عن حالة الترك دون غيرها فى قوله :
كيف تركتم عبادى (ويجمعون فى) وقت (صلاة الفجر و) وقت (صلاة
العصر) وتعاقب الصنفين لا يمنع اجتماعهما ، لأن التعاقب أعم من أن يكون
معه اجتماع هكذا ، أو لا يكون معه اجتماع كتعاقب الضدين ، أو المراد
حضورهم معهم الصلاة فى الجماعة فينزل على حالين ، وتخصيص اجتماعهم فى الورود
والصدور بأوقات العبادة تكرامة بالمؤمنين ولطفاً بهم لتكون شهادتهم بأحسن
الثناء وأطيب الذكر ، ولم يجعل اجتماعهم معهم فى حال خلواتهم بلذاتهم
وانهما كهم على شہواتهم ، والله الحمد ذكره القسطلانى ، ونحوه قال عياض ، وفيه

شئ ، لأنه رجع أنهم الحفظة ، ولا شك أن الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم ، مشاهدين لأعمالهم في جميع الأوقات ، فالأولى أن يقال الحكمة في كونه تعالى لا يسألهم إلا عن الحالة التي تركوهم عليها من الذكر ، ويحتمل أن يقال إن الله يستر عنهم ما يعملونه فيما بين الوقتين ، لكن بناء على أنهم غير الحفظة ، وفيه إشارة إلى الحديث الآخر : إن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما ، فمن ثم وقع السؤال من كل طائفة عن آخر شئ فارقوهم عليه (ثم يعرج) الملائكة (الذين باتوا فيكم) أيها المصلون ، وذكر الذين باتوا دون الذين ظلوا إما للاكتفاء بذكر أحد المثلين عن الآخر كقوله تعالى : « فذكر إن نفعت الذكرى » أى أولم تنفع . وقوله : « سراييل تقيمكم الحر » أى البرد . وإلى هذا أشار ابن المنبر وغيره ، إما لأن طرفى النهار يعلم من طرفى الليل ، وإما لأنه استعمل بات في أقام مجازاً ، فلا يختص ذلك بليل دون نهار ولا نهار دون ليل ، فكل طائفة منهم إذا صعدت سئلت ، ويؤيد هذا ما رواه النسائي عن أبي الزناد : ثم يعرج الذين كانوا فيكم ، بل في حديث الأعمش عن صالح عن أبي هريرة عند ابن خزيمة في صحيحه مرفوعاً ما يغنى عن كثير من الاحتمالات ويزيل الإشكال ولفظه : يجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر ، فيجتمعون في صلاة الفجر فتصعد ملائكة الليل وتثبت ملائكة النهار ، ويجتمعون في صلاة العصر فتصعد ملائكة النهار وتثبت ملائكة الليل . فهذه الرواية هى المعتمدة كما فى الفتح ، قال : ويحمل ما نقص منها على تقصير بعض الرواة . واستدل بهذا الحديث للحنفية على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة إذا فرغ منها آخر النهار ، وتعقب بأن ذلك غير لازم إذ ليس فى الحديث ما يقتضى أنهم لا يصعدون إلا ساعة الفراغ من الصلاة ، بل جائز أن تقع الصلاة ويتأخروا بعد ذلك إلى آخر النهار ، ولا مانع أيضاً من أن يصعد ملائكة النهار وبعض النهار باق ويقيم ملائكة الليل ، ولا يرد على ذلك وصفهم بالمبيت لقوله باتوا فيكم ، لأن اسم المبيت صادق عليهم ولو تقدمت إقامتهم بالليل لإقامتهم قطعة من النهار (فيسألهم) تعبداً لهم كما تعبدهم بكتب أعمالهم . قاله عياض . وقيل الحكمة فيه استدعاء شهادتهم لبنى آدم بالخير واستنطاقهم بما يقتضى التغطف عليهم . وذلك لإظهار الحكمة فى خلق نوع الإنسان فى مقابلة من قال

من الملائكة : « أتجعل فيها من يفسد فيها » الآية ، أى قد وجد فيهم من يسبح ويقدم مثلكم بنص شهادتكم (وهو أعلم بهم) أى بالمصلين من الملائكة ، فهو سبحانه أعلم بالجميع من الجميع (كيف تركتم عبادى) قال ابن أبى جمرة : وقع السؤال عن آخر الأعمال ، لأن الأعمال بخواتيمها ، قال : والعباد المشغول عنهم هم المذكورون فى قوله تعالى : « إن عبادى ليس لك عليهم سلطان » (فيقولون) أى الملائكة (تركناهم) أى العباد (وهم يصلون) ظاهره أنهم فارقوهم عند شروعهم فى صلاة العصر ، سواء تمت أو منع مانع من إتمامها ، وسواء شرع الجميع فيها أم لا ، لأن المنتظر فى حكم المصلى أو المراد أنهم ينتظرون صلاة المغرب . قال ابن التين : هو محمول على أنهم شهدوا الصلاة مع من صلاها فى أول الوقت ، وشهدوا من دخل فيها بعد ذلك ، ومن شرع فى أسباب ذلك ، وهذا آخر الجواب عن سؤالهم كيف تركتم ، ثم زادوا فى الجواب لإظهار فضيلة المصلين والحرص على ذكر ما يوجب مغفرة ذنوبهم فقالوا (وأتيناهم وهم يصلون) لم يراعوا الترتيب الوجودى لأنهم بدءوا بالترك قبل الإتيان والحكمة فيه أنهم طابقوا السؤال . قال ابن أبى جمرة : أجاب الملائكة بأكثر مما سئلوا عنه لأنهم علموا أنه سؤال يستدعى التعطف على بنى آدم فزادوا فى موجب ذلك . ووقع فى صحيح ابن خزيمة من طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة فى آخر هذا الحديث : فاغفر لهم يوم الدين . قال : ويستفاد منه أن الصلاة أعلى العبادات لأنه عنها وقع السؤال والجواب ، وفيه الإشارة إلى عظم هاتين الصلاتين لكونهما يجتمع فيهما الطائفتان وفى غيرهما طائفة واحدة ، والإشارة إلى شرف الوقتين المذكورين ، ويترتب عليه حكم الأمر بالمحافظة عليهما والاهتمام بهما ، وفيه تشريف هذه الأمة على غيرها ، ويستلزم تشريف نبيها على غيره ، وفيه الإخبار بالغيوب ، ويترتب عليه زيادة الإيمان ، وفيه الإخبار بما نحن فيه من ضبط أحوالنا حتى نتيقظ ونتحفظ فى الأوامر والنواهي ، ونفرح فى هذه الأوقات بقدوم رسل ربنا وسؤال رسل ربنا عنا ، وفيه إعلامنا بحب ملائكة الله لنا لتزداد لهم حباً ونقترب إلى الله بذلك ، وفيه كلام الله تعالى مع الملائكة وعروجهم إليه سبحانه ، وهو يدل دلالة واضحة على أن الله سبحانه وتعالى بائن من خلقه ، مستوفى فوق عرشه ، كما وصف ذاته فى كتابه العزيز : « الرحمن على العرش

(١ - عون البارى - ج ١)

استوى » خلافاً للجهمية الفرعونية المعطلة والمعتزلة المنكرة للاستواء وغيره من الصفات الثابتة بنصوص القرآن والسنة المطهرة . واستنبط من هذا الحديث بعض الصوفية أنه يستحب أن لا يفارق الشخص شيئاً من أموره إلا وهو على طهارة ، كشعره إذا حلقه ، وظفره إذا أقلمه ، وثوبه إذا أبدله ، ونحو ذلك . وفي الحديث من الفوائد غير ذلك . ورواته مديون إلا شيخ البخارى فتينسى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى التوحيد ، ومسلم فى الصلاة ، وكذا النسائى فيها وفى البعوث .

الحديث العشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيُتِمَّ صَلَاتَهُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم : إذا أدرك أحدكم سجدة) أى ركعة وهى إنما يكون تمامها بسجودها (من صلاة العصر قبل أن تغرب) وللأصيلي : قبل أن تغيب (الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته) إجماعاً خلافاً لأبى حنيفة رحمه الله حيث قال : تبطل الصبح بطلوع الشمس لدخول وقت النهى ، والحديث يرد عليه ، وهل هى أداء أم قضاء ، الصحيح عند الشافعية الأول ورجحه فى السيل ، أما دون الركعة فالكل قضاء عند الجمهور ، والفرق أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة ، إذ معظم الباقي كالتركير لها ، فجعل ما بعد الوقت تابعاً لها بخلاف ما دونها . وقوله فليتم جواب معنى الشرط المتضمن لإذا ، ولذا دخلت الفاء . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة وكذا النسائى ومسلم وابن ماجه .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيهَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، أُوتِيَ أَهْلُ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ عَجَزُوا فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، ثُمَّ أُوتِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، ثُمَّ أُوتِيَ الْقُرْآنَ فَعَمِلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ فَأَعْطَيْنَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ، فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ : أَى رَبَّنَا أَعْطَيْتَ هَؤُلَاءِ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ، وَأَعْطَيْتَنَا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا ، قَالَ اللَّهُ : هَلْ ظَلَمْتُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالُوا : لَا ، قَالَ : فَهُوَ فَضْلِي أُوتِيَهُ مَنْ أَشَاءَ .

(عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: إنما بقاؤكم فيما) أى بالنسبة إلى ما (سلف قبلكم من الأمم كما بين) أجزاء وقت (صلاة العصر) المنتهية (إلى غروب الشمس أوتى) أى أعطى (أهل التوراة التوراة فعملوا) زاد أبو ذر : بها أى بالتوراة (حتى إذا انتصف النهار عجزوا) عن استيفاء عمل النهار كله من غير أن يكون لهم صنع فى ذلك بل ماتوا قبل النسخ وللأصيل : ثم عجزوا . قال ابن التين : المراد من مات منهم مسلماً قبل التغيير والتبديل وعجزوا عن إحراز الأجر الثانى دون الأول ، لكن من أدرك منهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم وآمن به أعطى الأجر مرتين (فأعطوا) أى أعطى كل منهم أجره (قيراطاً قيراطاً) فالأول مفعول أعطى الثانى وقيراط الثانى تأكيد ، أو المعنى أعطوا أجرهم حال كونه قيراطاً قيراطاً فهو حال ، أو المعنى أعطوا الأجر متساوين ، والقيراط نصف دانق والمراد به النصيب (ثم أوتى أهل الإنجيل الإنجيل فعملوا) من نصف النهار (إلى صلاة العصر ثم عجزوا) عن العمل ، أى انقطعوا (فأعطوا قيراطاً قيراطاً ، ثم أوتينا القرآن فعملنا إلى

غروب الشمس فأعطينا قيراطين قيراطين (أورد البخارى هذا الحديث ليدل على أنه قد يستحق بعمل البعض أجر الكل مثل الذى أعطى من العصر إلى الليل أجر النهار كله فهو نظير من يعطى أجر الصلاة كلها ولو لم يدرك إلا ركعة . قال فى الفتح : إن فضل الله الذى أقام به عمل ربيع النهار مقام عمل النهار كله هو الذى اقتضى أن يقوم إدراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التى هى العصر مقام إدراك الأربع فى الوقت فاشتركا فى كونه كل منهما ربيع العمل ، وحصل بهذا التقرير الجواب عن استشكل وقوع الجميع أداء ، مع أن الأكثر إنما وقع خارج الوقت ، فيقال فى هذا ما أجيب به أهل الكتابين : « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » وقال ابن المنير : يستنبط من هذا الحديث أن وقت العمل ممتد إلى غروب الشمس ، وأقرب الأعمال المشهورة فى هذا الوقت صلاة العصر ، فهو من قبيل الإشارة لا من صريح العبارة ، فإن الحديث مثال ، وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت بل هو شكل لسائر الأعمال من الطاعة فى بقية الأزمان إلى قيام الساعة . وقد قال إمام الحرمين : إن الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التى بضرب الأمثال (فقال أهل الكتابين) أى اليهود والنصارى (أى ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا قيراطاً قيراطاً ونحن كنا أكثر عملاً) لأن الوقت من الصبح إلى الظهر أكثر من وقت العصر إلى الغروب ، لكن قول النصارى لا يصح إلا على مذهب أبى حنيفة : إن وقت العصر بصيرورة الظل مثليه ، أما على مذهب صاحبيه والشافعية بمصير الظل مثله فشكل ، ويمكن أن يجاب بأن مجموع عمل الطائفتين أكثر وإن لم يكن عمل أحدهما أكثر ، أو أنه لا يلزم من كونهم أكثر عملاً أن يكون زمان عملهم أكثر لاحتمال كون العمل أكثر فى الزمان الأقل (قال الله) عز وجل (هل ظلمتكم) أى نقصتكم (من أجركم) أى الذى شرطته لكم (من شئ قالوا لا) لم تنقصنا من أجرنا شيئاً (قال فهو) أى كل ما أعطيته من الثواب (فضلى أوتيه من أشاء) من عبادى . ورواة هذا الحديث الخمسة مدنيون ، وفيه التحديث والعننة والإخبار والقول والسماع وتابعي عن تابعي ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الإجارة إلى نصف النهار وفى باب فضل القرآن وفى التوحيد وباب ذكر بنى إسرائيل ومسلم والترمذى ، والحديث يصلح لكل واحد من هذه المعانى المقصودة .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ .

(عن رافع بن خديج) الأنصاري الأوسي المدني (رضي الله عنه قال : كنا نصلي المغرب مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى فى أول وقتها (فينصرف أحدنا) من المسجد (وإنه ليبصر) من الإبصار (مواقع نبله) وهى المواضع التى تصل إليها سهامه إذا رمى بها لبقاء الضوء ، والنبل هو السهام العربية ، وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها . قال ابن سيده : وقيل واحدها نبلة مثل تمر وتمرة ومقتضاها المبادرة بالمبادرة فى أول وقتها بحيث أن الفراغ منها يقع والضوء باق . كذا فى الفتح ، ولأحمد بسند حسن من طريق على بن بلال عن ناس من الأنصار قالوا : كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب ثم نرجع فنترامى حتى نأتى ديارنا فما نخفى علينا مواقع سهامنا . قال القسطلانى : وفيه دلالة على تعجيلها وعدم تطويلها . وأما الأحاديث الدالة على التأخير لقرب سقوط الشفق فليبان الجواز . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين رازى وشامى ومدنى ، وفيه التحديث والقول والسمع وأخرجه مسلم وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةٌ وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا إِذَا رَأَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا وَإِذَا رَأَاهُمْ أَبْطَأُوا آخَرَ وَالصُّبْحَ كَانُوا أَوْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِهَا يَخْلَسُ .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصارى (رضى الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الظهر بالهاجرة) أى إلا أن يحتاج إلى الإبراد لشدة الحر ، قاله ابن دقيق العيد ، وتعقب بأنه لو كان ذلك مراده لفصل كما فصل فى العشاء (و) يصلى (العصر والشمس نقية) أى خالصة صافية بلا تغير (و) يصلى (المغرب إذا وجبت) أى غابت الشمس ، ولأبى عوانة : حين تجب الشمس ، ولا يخفى أن محل وقت دخولها بسقوط قرص الشمس حيث لا يحول بين رؤيتها وبين الرأى حائل ، وفيه دليل على أن سقوط قرص الشمس يدخل به وقت المغرب (و) يصلى (العشاء أحياناً) يعجلها (وأحياناً) يؤخرها ، ويبين هذا التقدير قوله (إذا رآهم اجتمعوا عجل) العشاء لأن فى تأخيرها تنفيرهم (وإذا رآهم أبطأوا آخر) ها لإحراز الفضيلة فى الجماعة ، ولمسلم : أحياناً يؤخرها وأحياناً يعجلها إذا رآهم قد اجتمعوا . . . الخ . وعن شعبة : إذا كثر الناس عجل وإذا قلوا آخر ، ونحوه لأبى عوانة ، والأحيان : جمع حين وهو اسم مبهم يقع على القليل والكثير من الزمان على المشهور ، وقيل : الحين ستة أشهر ، وقيل أربعون سنة ، وحديث الباب يقوى المشهور ، قال ابن دقيق العيد : إذا تعارض فى حق شخص أمران : أحدهما أن يقدم الصلاة فى أول وقتها منفرداً أو يؤخرها فى الجماعة ، أيهما أفضل . الأقرب عندى أن التأخير لصلاة الجماعة أفضل ، وحديث الباب يدل عليه لقوله : فإذا رآهم أبطأوا أخر لأجل الجماعة مع إمكان التقديم . قلت : ورواية مسلم ابن إبراهيم التى تقدمت تدل على أخص من ذلك ، وهو أن انتظار من تكثر بهم الجماعة أولى من التقديم ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا لم يفحش التأخير ولم

يشق على الحاضرين ، والله أعلم ، كذا في الفتح (والصبح كانوا) أى الصحابة رضى الله عنهم مجتمعين يصلونها معه صلى الله عليه وآله وسلم بغلس (أو كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلها) هو شك من الراوى عن جابر ، ومعناها متلازمان ، لأن أيهما كان يدخل فيه الآخران أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالصحابه كانوا معه في ذلك ، وإن أراد الصحابة فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إمامهم ولا يلزم من قوله كانوا يصلونها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن معهم ، ولا من قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان وحده (بغلس) ولا يصنع فيها مثل ما يصنع في العشاء من تعجيلها إذا اجتمعوا وتأخيرها إذا أبطأوا . والغلس بفتح اللام : ظلمة آخر الليل . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى ومدنى وكوفي وفيه تابعيان ، والتحديث والعننة والقول والسؤال ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة وأبو داود والنسائى .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى أَسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبِ . قَالَ : وَتَقُولُ الْأَعْرَابُ : هِيَ الْعِشَاءُ .

(عن عبد الله) ابن مغفل (المزني رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تغلبنكم الأعراب) سكان البوادي وإن لم يكن عربياً ، والعربي من ينسب إلى العرب ولو لم يسكن البادية (على اسم صلاتكم المغرب) أى لا تتبعوا الأعراب في تسميتهم ، لأن الله تعالى سماها مغرباً ولم يسمها عشاء ، وتسمية الله أولى من تسميتهم ، والسر في النهي خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين ، لكن حديث : لو يعلمون ما في العتمة ، يوضح أن النهي ليس للتحريم ، أو المعنى : لا يغضب منكم الأعراب ، قاله الطيبي ، فالنهي في الظاهر للأعراب وفي الحقيقة للعموم (قال وتقول الأعراب هي) أى المغرب (العشاء) قال الكرمانى : فاعل : قال عبد الله المزني راوى الحديث : ونوزع فيه بأنه يحتاج إلى نقل خاص لذلك وإلا فظاهر إيراد الإسماعيلي أنه تنمة الحديث ، والأصل عدم الإدراج . ورواة الحديث الخمسة بصريون ، وفيه التحديث والعنونة والقول وهو من أفراد البخارى .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً بِالْعِشَاءِ وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْشُوَ الْإِسْلَامُ فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى قَالَ عُمَرُ : نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ ، فَخَرَجَ فَقَالَ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ : مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرُكُمْ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : أعتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) من الليالي (بالعشاء) أى أخرها حتى اشتدت ظلمة الليل وكانت عادته صلى الله عليه وآله وسلم تقديمها ، وعن الخليل : العتمة اسم لثلث الليل الأول بعد غروب الشفق (وذلك قبل أن يفشوا الإسلام) أى يظهر فى غير المدينة وإنما ظهر فى غيرها بعد فتح مكة (فلم يخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى قال عمر) بن الخطاب رضى الله عنه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (نام النساء والصبيان) أى الحاضرون فى المسجد ، وخصهم بالذكر دون الرجال لأنهم مظنة قلة الصبر عن النوم ومحل الشفقة والرحمة . ولمسلم : أعتم صلى الله عليه وآله وسلم حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد . وفى حديث ابن عمر فى هذه القصة : حتى رقدنا فى المسجد ثم استيقظنا . ونحوه فى حديث ابن عباس ، وهو محمول على أن الذى رقد بعضهم لا كلهم . ونسب الرقاد إلى الجميع مجاز (فخرج صلى الله عليه وآله وسلم) فقال لأهل المسجد : ما ينتظرها (أى الصلاة فى هذه الساعة) (أحد من أهل الأرض غيركم) وذلك إما لأنه لا يصلى حينئذ إلا بالمدينة ، أو لأن سائر الأقوام ليس فى دينهم صلاة . . . وفيه دلالة على فضل انتظار العشاء . ورواه ستة وفيه رواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، والتحديث والنعنة والإخبار والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى باب النوم قبل العشاء لمن غلب ومسلم .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي الَّذِينَ قَدِمُوا
مَعِيَ فِي السَّفِينَةِ نَزُولًا فِي بَقِيعِ بَطْحَانَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ
فَكَانَ يَتَنَاقَبُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ كُلَّ لَيْلَةٍ نَفَرٌ
مِنْهُمْ ، فَوَافَقَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَأَصْحَابِي وَلَهُ بَعْضُ الشُّغْلِ
فِي بَعْضِ أَمْرِهِ فَأَعْتَمَ بِالصَّلَاةِ حَتَّى أَبْهَارَ اللَّيْلُ ، ثُمَّ خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى بِهِمْ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ : عَلَى رِسْلِكُمْ
أَبْشُرُوا إِنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ
غَيْرُكُمْ ، أَوْ قَالَ : مَا صَلَّى هَذِهِ السَّاعَةَ أَحَدٌ غَيْرُكُمْ لَا يَدْرِي أَى الْكَلِمَتَيْنِ
قَالَ ، قَالَ أَبُو مُوسَى : فَرَجَعْنَا فَرَحَى بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أبي موسى) عبد الله ابن قيس الأشعري (رضى الله عنه قال :
كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزولا) جمع نازل ، كشهود
وشاهد (في بقيق بطحان) بضم الباء وسكون الطاء في رواية المحدثين ، واد
بالمدينة ، وقيده أبو على في بارعة كأهل اللغة بفتح الموحدة وكسر الطاء ،
وقال البكري : لا يجوز غيره (والنبي صلى الله عليه وآله) وسلم بالمدينة
فكان يتناوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند صلاة العشاء كل ليلة
نفر منهم) عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة (فوافقنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(وسلم أنا وأصحابي وله بعض الشغل في بعض أمره) تجهيز جيش ، كما في معجم
الطبراني من وجه صحيح عن جابر (فأتم) صلى الله عليه وآله وسلم (بالصلاة)
أى أخرها عن أول وقتها ، فيه دلالة على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
إلى هذه الغاية لم يكن قصداً ، ومثله قوله في حديث ابن عمر : شغل عنها
الليلة ، وكذا قوله في حديث عائشة : أتم بالصلاة ليلة ، يدل على أن ذلك لم يكن

من شأنه ، والفصيل في هذا حديث جابر : كانوا إذا اجتمعوا عجل وإذا أبطأوا آخر (حتى ابهار الليل) أى انتصف أو طلعت نجومه واشتبتك أو كثرت ظلمته ، ويؤيد الأول رواية : حتى إذا كان قريباً من نصف الليل ، وفي الصباح : ابهار الليل ذهب معظمه وأكثره ، وعند مسلم عن عائشة حتى ذهبت عامة الليل (ثم خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بهم فلما قضى صلاته قال لمن حضره على رسلكم) بكسر الراء وقد تفتح ، أى تأنوا (أبشروا) من أبشر الرباعى أو من بشر (إن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلى هذه الساعة غيركم) أى أن من نعمه انفرادكم بهذه العبادة (أو قال ما صلى هذه الساعة أحد غيركم لا يدرى أى الكلمتين قال) صلى الله عليه وآله وسلم . واستدل بذلك على فضل تأخير العشاء ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما في الانتظار من الفضل . قال ابن بطال : ولا يصلح ذلك الآن للأئمة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتخفيف . وقال : إن فيهم الضعيف وذا الحاجة فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى قلت . وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري : صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العتمة فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل فقال : إن الناس قد صلوا وأخذوا مضاجعهم وإنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرتم الصلاة ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذى الحاجة لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل . وفي حديث ابن عباس : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوا هذا الصلاة هكذا . ولترمذى وصحيحه من حديث أبي هريرة : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه . فعلى هذا من وجد قوة على تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المأمومين ، فالتأخير في حقه أفضل . وقد قرر النووي ذلك في شرح مسلم وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم . ونقل ابن المنذر عن الليث وإسحق أن المستحب تأخير العشاء : إلى قبل الثلث . وقال الطحاوى : إلى الثلث . وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين ، والمختار من حيث الدليل أفضلية التأخير ، ومن حيث النظر التعجيل ، والله أعلم (قال أبو موسى) الأشعري رضى الله عنه (فرجعنا) حال كوننا (فرحى) جمع فرحان على

غير قياس أو تأنيث أفرح . ولا بن عساكر : فرحا على المصدر . وفي أخرى وفرحنا (بما سمعنا) أى بالذى سمعناه (من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى من اختصاصنا بهذه العبادة التى هى نعمة عظيمة مستلزمة للمثوبة الحسنى مع ما انضم لذلك من صلاتهم لها خلف نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم . ورواة هذا الحديث ما بين كوفى ومدنى ، وفى التحديث والعننة والقول ، وأخرجه مسلم فى الصلاة ، وأبو داود والنسائى من حديث أبى سعيد وكذا ابن ماجه .

الحديث السابع والعشرون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثُ أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعِشَاءِ وَنَادَاهُ عُمَرُ قَدْ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذَا زِيَادَةٌ . قَالَتْ ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ الْآنَ يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً وَاضِعاً يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ فَقَالَ : لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوهَا هَكَذَا .

وَحَكَى ابْنُ عَبَّاسٍ وَضَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ رَأْسِهِ قَالَ : فَبَدَّدَ أَصَابِعَهُ شَيْئاً مِنْ تَبْدِيدٍ ثُمَّ وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ الرَّأْسِ ثُمَّ ضَمَّهَا يُعْرِثُهَا كَذَلِكَ عَلَى الرَّأْسِ حَتَّى مَسَّتْ إِبْهَامُهُ طَرَفَ الْأُذُنِ مِمَّا يَلِي الْوَجْهَ عَلَى الصُّدْغِ وَنَاحِيَةِ اللَّحْيَةِ لَا يُقْصَرُ وَلَا يَبْطِشُ إِلَّا كَذَلِكَ .
وَرَوَى أَنَسُ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ فِيهِ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتَمِهِ لَيَلْتَنِدُ .

(عن عائشة رضي الله عنها حديث أعتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعشاء وناداه عمر) بن الخطاب (الصلاة ، نام النساء والصبيان قد تقدم) قريباً (وفي هذا زيادة قالت) عائشة (وكانوا يصلون العشاء فيما بين أن يغيب الشفق) أي الأحمر المنصرف إليه الاسم ، وعند أبي حنيفة : البياض دون الحمرة ، والأول أرجح (إلى ثلث الليل الأول) . ورواة هذا الحديث سبعة وفيه رواية تابعة عن تابعي عن صحابي ، والتحديث والإخبار والقول ، وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء لما يشعر به السياق من المواظبة على ذلك . وقد ورد بصيغة الأمر في هذا الحديث عند النسائي عن الزهري ولفظه : ثم قال صلوهما فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل . وليس بين هذا وبين قوله في حديث أنس أنه أخر الصلاة إلى نصف الليل معارضة ، لأن حديث عائشة

محمول على الأغلب من عادته صلى الله عليه وآله وسلم . زاد مسلم : قال ابن شهاب : وذكر لي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : وما كان لكم أن تنزروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة ، وذلك حين صاح عليه عمرو : تنزروا بفتح التاء وسكون النون وضم الزاى ، أى تلحوا عليه . وروى بضم الأول بعده موحدة ثم راء مكسورة ثم زاي ، أى تخرجوا (وفي رواية عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأنى أنظر إليه الآن) حال كونه (يقطر رأسه ماء) أى ماء رأسه وحال كونه (واضعاً يده على رأسه) وكان عليه السلام قد اغتسل قبل أن يخرج (فقال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا) أى فى هذا الوقت (وحكى ابن عباس : وضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده على رأسه قال فبدد) أى فرق (أصابعه شيئاً من تبديد ثم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس) أى جانبه (ثم ضمها) أى أصابعه ، ولمسلم : ثم صبهها ، قال عياض : وهو الصواب فإنه يصف عصر الماء من الشعر باليد (يمرها كذلك على الرأس حتى مست إبهامه طرف الأذن مما يلي الوجه على الصدغ) بضم الصاد (وناحية الحية لا يقصر) من التقصير أى لا يبطل ، وللأصيلي : لا يعصر بالعين المهملة ، قال الحافظ ابن حجر : والأول هو الصواب (ولا يبطش) بضم الطاء أى لا يستعجل (إلا كذلك) وقال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا ، أى فى هذا الوقت . ورواته الخمسة ما بين مروزي ويماني ومكي ومدني ، وفيه التحديث والإخبار والقول ، وأخرجه مسلم فى الصلاة ، وأبو داود فى الطهارة (وروى أنس هذا الحديث فقال فيه : كأنى أنظر إلى ويص خاتمه) صلى الله عليه وآله وسلم ، أى بريقه ولمعانه (ليلتذ) أى ليلة إذ آخر العشاء ، والتنوين عوض عن المضاف إليه ، وفيه أن وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل اختياراً ، وأما وقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر لحديث قتادة عند مسلم : ليس فى النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الآخرة . وقال الإصطخرى : إذا ذهب نصف الليل صارت قضاء ، قال : ودليل الجمهور حديث أبى قتادة المذكور . قلت : وعموم حديث أبى قتادة مخصوص بالإجماع فى الصبح ، وعلى قول الشافعى الجديد فى المغرب ، فللإصطخرى أن يقول إنه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الأحاديث فى العشاء .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ .

(عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (سلم قال : من صلى البردين) بفتح الباء وسكون الراء ثنية برد ، والمراد صلاة الفجر والعصر ، ويدل على ذلك قوله في حديث جرير : صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها . زاد في رواية لمسلم : يعني العصر والفجر . قال الخطابي : سميا بذلك لأنهما يصليان في بردى النهار وهما طرفاه حين يطيب الهواء وتذهب سورة الحر (دخل الجنة) عبر بالماضي عن المضارع ليعلم أن الموعد بمنزلة الآتي المحقق الوقوع ، وامتازت الفجر والعصر بذلك لزيادة شرفهما وترغيباً في المحافظة عليهما لشهود الملائكة فيهما ومفهوم اللقب ليس بحجة .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُمْ تَسَحَّرُوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ ، قُلْتُ : كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : قَدَرُ خَمْسِينَ أَوْ سِتِّينَ ، يَعْنِي آيَةً .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن زيد بن ثابت) الأنصارى رضى الله عنه (حدثه) أى أنساً (أنهم) أى زيداً وأصحابه (تسحروا) أى أكلوا السحور ، وهو ما يؤكل فى السحر ، أما بالضم فهو اسم لنفس الفعل (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قاموا إلى الصلاة) أى صلاة الصبح ، قال أنس (قلت) لزيد (كم كان بينهما) أى بين السحور والقيام إلى الصلاة (قال) زيد (قدر) قراءة (خمسين أو ستين يعنى آية) استدل به البخارى على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر ، لأنه الوقت الذى يحرم فيه الطعام والشراب والمدة التى بين الفراغ من السحور والدخول فى الصلاة وهى قراءة خمسين آية أو نحوها قدر ثلث ساعة ، ولعلها مقدار ما يتوضأ فأشعر بذلك بأن أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر ، وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل فى صلاة الصبح بغلس . ورواته الخمسة بصريون ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، ورواية صحابي عن صحابي ، وأخرجه البخارى فى الصوم وكذا مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث الثلاثون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ أَتَسَحَّرُ فِي أَهْلِي ثُمَّ يَكُونُ سُرْعَةً بِي أَنْ أُدْرِكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن سهل بن سعد) بن مالك الأنصاري الساعدي الصحابي ابن الصحابي (رضي الله عنه قال : كنت أتسحر في أهلي ثم يكون سرعة بي أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يستفاد منه الإشارة إلى مبادرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصلاة الصبح في أول الوقت . وحديث عائشة في هذا الباب أصرح بالمراد من جهة التغليس بالصبح ، وسياقه يقتضي المواظبة على ذلك ، وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد بالجلس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر . وأما ما رواه أصحاب السنن وصححه غير واحد من حديث رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر ، فقد حمله الشافعي وغيره على أن المراد بذلك تحقق طلوع الفجر ، وحمله الطحاوي على أن المراد الأمر بتطويل القراءة فيها حتى يخرج من الصلاة مسفراً ، وأبعد من زعم أنه ناسخ للصلاة في الغلس . وأما حديث ابن مسعود الذي أخرجه البخاري وغيره أنه قال : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة في غير وقتها غير ذلك اليوم ، يعني الفجر يوم المزدلفة ، فمحمول على أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل فيها مع طلوع الفجر من غير تأخير فإن في حديث زيد بن ثابت وسهل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير لا إنه صلاتها قبل أن يطلع الفجر ، والله سبحانه أعلم . ورواة هذا الحديث الخمسة مدنيون . وفيه رواية الأخ عن أخيه . والتحديث والعنونة والسماع .

الحديث الحادى والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرَضِيُونَ ، وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : شهد عندى رجال (مردىون) مرضيون) لا شك فى صدقهم ودينهم . قال فى الفتح : لم يقع لنا تسمية الرجال المرضيين (وأرضاهم عندى عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (أن النبى صلى الله عليه وآله (وسلم نهى) نهى تحريم (عن الصلاة) التى لا سبب لها (بعد) صلاة (الصبح) والنهى متعلق بأداء الصلاة لا بالوقت ، فتعين التقدير بالصلاة فى الموضوعين ، نعم يتعلق أيضاً بمن لم يصل من الطلوع إلى الارتفاع كرمح ، ومن الاستواء إلى الزوال ، ومن الاصفرار حتى تغرب للنهى عن الصلاة فيها فى صحيح مسلم ، لكن ليس فيه ذكر الرمح . وأشار الرافعى إلى ذلك بقوله : ربما انقسم الوقت الواحد إلى متعلق بالفعل وإلى متعلق بالزمان . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث معمول به عند فقهاء الأمصار ، وخالفه بعض المتقدمين وبعض الظاهرية من بعض الوجوه (حتى تشرق الشمس و) تكره الصلاة أيضاً (بعد) صلاة (العصر حتى تغرب) الشمس ، فلو أحرم بما لا سبب له كالنافلة المطلقة لم تنعقد كصوم يوم العيد بخلاف ما له سبب كفرض أو نفل فائتين ، فلا كراهية فيهما ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بعد العصر سنة الظهر التى فاتته . رواه الشيخان . فالسنة الحاضرة والفريضة الفائتة أولى وكذا صلاة جنازة وكسوف وتحية مسجد وسجدة شكر وتلاوة . ومنع أبو حنيفة رحمه الله مطلقاً إلا عصر يومه . والمنذورة أيضاً والحديث وارد عليه . وقال مالك : تحرم النوافل دون الفرائض . ووافقه أحمد ، لكنه استثنى ركعتي الطواف . قال فى الفتح : حكى عن طائفة من السلف الإباحة مطلقاً ، وأن أحاديث النهى منسوخة . وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر ، وبذلك جزم ابن حزم ، وصح عن أبى بكره وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرائض

في هذه الأوقات ، وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستنده الى حديث :
من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى فدل على
إباحة الصلاة في الأوقات المنهية . انتهى . وقال غيره : ادعاء التخصيص أولى
من ادعاء النسخ فيحمل النهى على ما لا سبب له ويخص منه ما له سبب جمعاً
بين الأدلة . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه تابعى عن تابعى عن صحابي ،
والتحديث والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى
وابن ماجه .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا * قَالَ أَبُو عُمَرَ : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَأَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تحروا) أى لا تقصدوا (بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها) خرج بالقصد عدمه ، فلو استيقظ من نومه أو ذكر ما نسيه فليس بقاصد . قيل : هذا الحديث مفسر للسابق ، أى لا تكره الصلاة بعد الصلاتين إلا لمن قصد بها طلوع الشمس وغروبها ، وإلى ذلك جنح بعض علماء الظاهر ، وقواه ابن المنذر واحتج له ، فدل على أن الكراهة مختصة بمن قصد الصلاة في ذلك الوقت دون من وقع له ذلك اتفاقاً ، ومنهم من جعله نهياً مستقلاً وكره الصلاة في تلك الأوقات ، سواء قصد لها أم لا ، وهو قول الأكثر ، وقيل إن قوماً كانوا يتحرون طلوع الشمس وغروبها فيسجدون لها عبادة من دون الله ، فنهى صلى الله عليه وآله وسلم أن يتشبه بهم . وفى هذا الحديث رواية لابن عن الأب ، والتحديث والعننة والإخبار والقول ، وأخرجه البخارى في صفة إبليس لعنه الله تعالى ، ومسلم والنسائى كلاهما مقطوعاً في الصلاة .

(وقال ابن عمر : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا طلع حاجب الشمس) أى طرفها الأعلى من قرصها سمي به لأنه أول ما يبدو منها فيصير كحاجب الإنسان ، وللأصيلي : حاجبا الشمس ، قال الجوهري : حواجب الشمس نواحيها (فأخروا الصلاة) أى التى لا سبب لها (حتى) إلى أن (ترتفع) الشمس (وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة) التى لا سبب لها (حتى تغيب) زاد البخارى في بدء الخلق من طريق عبدة : فإنها تطلع بين قرني شيطان . ولمسلم من حديث عمر بن عبسه : حينئذ يسجد لها الكفار . وفيه إشارة إلى علة النهى عن الصلاة في الوقتين المذكورين . فالنهي

حينئذ لترك مشابهة الكفار . وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة . واستدل به على أنه لا بأس بالصلاة عند الاستواء ، وهو قول مالك ، وروى ابن أبي شيبه أن مسروقاً كان يصلي نصف النهار ، ف قيل له : إن أبواب جهنم تفتح نصف النهار ، فقال : الصلاة أحق ما أستعيد به من جهنم حين تفتح أبوابها . ومنعه الشافعي وأبو حنيفة وأحمد لحديث عقبة بن عامر عند مسلم : وحين يقوم قائم الظهيرة . ولفظ رواية البيهقي : حين تستوى الشمس على رأسك كرمح ، فإذا زالت فصل . وقد استثنى الشافعي ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نذب الناس إلى التبكير يوم الجمعة ، ورغب الناس في الصلاة إلى خروج الإمام وهو لا يخرج إلا بعد الزوال . رحديث أبي قتادة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ، لكن في سنده انقطاع ، وذكر له البيهقي شواهد ضعيفة إذا ضمت قوى الخبر .

الحديث الثالث والثلاثون

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ وَعَنْ لِبَسَتَيْنِ تَقَدَّم ، وَزَادَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ : وَعَنْ صَلَاتَيْنِ : نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ .

(حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيعتين ولبستين) بكسر الباء واللام ، لأن المراد الهيئة لا المرة (تقدم وزاد في هذه الرواية : وعن صلاتين : نهى عن الصلاة بعد) صلاة (الفجر حتى تطلع الشمس وبعد) صلاة (العصر حتى تغرب الشمس) أى إلا بسبب كما مر . وفي الحديث النهى عن الصلاة عند هذين الوقتين ، وهو مجمع عليه في الجملة ، واقتصر فيه على حالتى الطلوع والغروب . وفي غيره : إن النهى مستمر بعد الطلوع حتى ترتفع ، وإن النهى يتوجه قبل الغروب من حين اصفرار الشمس وتغيرها . ورواة هذا الحديث الستة ما بين كوفي ومدني ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه البخاري أيضاً في البيوع واللباس ، ومسلم في البيوع وكذا النسائي ، وأخرجه ابن ماجه مقطوعاً في الصلاة والتجارات .

الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّكُمْ لَتُصَلُّونَ صَلَاةً ، لَقَدْ صَحِّبْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا رَأَيْنَاهُ يُصَلِّيُهَا وَلَقَدْ نَهَى عَنْهَا ، يَغْنَبِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ .

(عن معاوية) بن أبي سفيان (قال: إنكم لتصلون صلاة ، لقد صحبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما رأيناه يصليها) أى الصلاة ، وفى رواية : يصلهما أى الركعتين (ولقد نهى عنها) أى عن الصلاة ، وفى رواية عنهما (يعنى الركعتين بعد صلاة (العصر) نفي معاوية معارض بإثبات غيره أنه كان يصليهما بعد صلاة العصر ، والمثبت مقدم على النافي . نعم ليس فى رواية الإثبات معارضة لأحاديث النهى ، لأن رواية الأثبات لها سبب ، فألحق بها ما له سبب وبقي ما عدا ذلك على عمومه ، واستثنى الشافعية من كراهة الصلاة فى هذه الأوقات مكة ، فلا تكره الصلاة فيها فى شيء منها ، لا ركعتا الطواف ولا غيرهما ، لحديث جبير مرفوعاً : يا بنى عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من الليل والنهار . رواه أبو داود وغيره . قال ابن حزم : وإسلام جبير متأخر جداً وإنما أسلم يوم الفتح . وهذا بلا شك بعد نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة فى الأوقات ، فوجب استثناء ذلك من النهى .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : وَالَّذِي ذَهَبَ بِهِ مَا تَرَكَهُمَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَمَا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى ثَقُلَ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَكَانَ يُصَلِّي كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ قَاعِدًا ، تَعْنِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيهِمَا ، وَلَا يَصَلِّيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ مَخَافَةَ أَنْ يُثْقَلَ عَلَى أُمَّتِهِ ، وَكَانَ يُحِبُّ مَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت و) الله (الذى ذهب به) أى توفاه ، تعنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما تركهما) من الوقت الذى شغل فيه عنهما بعد الظهر (حتى لقي الله) عز وجل (وما لقي الله تعالى حتى ثقل عن الصلاة ، وكان يصلى كثيراً من صلاته) حال كونه (قاعداً تعنى) عائشة بقولها ما تركهما (الركعتين بعد) صلاة (العصر وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليهما ، ولا يصليهما فى المسجد مخافة أن يثقل على أمته ، وكان يحب ما يخفف عنهم) فهت عائشة من مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الركعتين بعد العصر أن نهيه عن ذلك مختص بمن قصد الصلاة عند غروب الشمس لا إطلاقه ، فلهذا قالت ما تقدم ، وكانت تنفل بعد العصر ، وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمته خالته عائشة . وللترمذى عن ابن عباس قال : إنما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد ، فيحمل النقي على علم الراوى فإنه لم يطلع على ذلك ، والمثبت مقدم على النافي . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين كوفى ومكى ، وفيه التحديث والسماع والقول .

الحديث السادس والثلاثون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : رَكَعَتَانِ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُهُمَا سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً : رَكَعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْعَصْرِ .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها قالت : ركعتان) أى صلاتان لأنه فسرهما بأربع ركعات (لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعهما سرّاً ولا علانية : ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد صلاة العصر) لم ترد أنه كان يصلى بعد العصر ركعتين من أول فرضها مثلاً إلى آخر عمره ، بل من الوقت الذى شغل فيه عنهما . قاله القسطلانى . وزاد فى الفتح : بل فى حديث أم سلمة ما يدل على أنه لم يكن يفعلهما قبل الوقت الذى ذكرت أنه قضاهما فيه . انتهى .

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سِرْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: لَوْ عَرَسْتَ بِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنْ الصَّلَاةِ، قَالَ بِلَالٌ: أَنَا أَوْقِظُكُمْ. فَاضْطَجَعُوا وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ، فَاسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَالَ: يَا بِلَالُ أَيْنَ مَا قُلْتَ؟ قَالَ: مَا أَلْقَيْتُ عَلَى نَوْمَةٍ مِثْلَهَا قَطُّ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ، يَا بِلَالُ قُمْ فَأَذِّنْ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ، فَتَوَضَّأَ، فَلَمَّا أَرْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَابْتَيَّضَتْ قَامَ فَصَلَّى.

(عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : سرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) مرجعه من خير كما جزم به بعضهم لما عند مسلم من حديث أبي هريرة ونوزع فيه (فقال بعض القوم) قيل هو عمر ، وقال الحافظ ابن حجر : لم أقف على تسمية هذا القائل (لو عرست بنا يا رسول الله) أى نزلت بنا آخر الليل فاسترحنا (قال أخاف أن تناموا عن الصلاة) حتى يخرج وقتها فمن يوقظنا (قال بلال) المؤذن ظناً منه أنه يأتي على عادته في الاستيقاظ في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان (أنا أوقظكم فاضطجعوا) بصيغة الماضي (وأسند بلال ظهره إلى راحلته) التى يركبها (فغلبته عيناه) أى بلال (فنام فاستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وأله) (وسلم) وقد طلع حاجب الشمس (أى حرقها) (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا بلال أين ما قلت) أى أين الوفاء بقولك أنا أوقظكم . قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لينبهه على اجتناب الدعوى والثقة بالنفس وحسن الظن بها ، لا سيما في مظان الغلبة وسلب الاختيار (قال) بلال (ما ألقيت) مبنياً للمفعول (على نومة) بالرفع نائباً عن الفاعل (مثلها) أى مثل هذه النومة في مثل هذا الوقت (قط قال)

صلى الله عليه وآله وسلم (إن الله قبض أرواحكم) أى عن أبدانكم بأن قطع
تعلقها عنها وتصرفها فيها ظاهراً لا باطناً (حين شاء وردها عليكم) عند البقطة
(حين شاء ، يا بلال قم فأذن بالناس بالصلاة) من التأذين ، وفيه الأذان
للفاتحة ، وبه قال أبو ثور وأحمد والشافعى فى القديم وابن المنذر والأوزاعى ،
وقال فى الجديد : لا يؤذن لها ، وهو قول مالك ، واختار النووى صحة
التأذين لثبوت الأحاديث فيه ، وحمل الأذان هنا على الإقامة متعقب بأنه
عقب الأذان بالوضوء ثم بارتفاع الشمس ، فلو كان المراد به هنا الإقامة
لما أحر الصلاة عنها . نعم يمكن حمله على المعنى اللغوى وهو محض الإعلام
(فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم ، ولأبى نعيم فى مستخرجه : فتوضأ
الناس (فلما ارتفعت الشمس وابتدأت) كاحمرت أى صفت (قام)
صلى الله عليه وآله وسلم (فصلى) بالناس الصبح . وفى الحديث من الفوائد
جواز التماس الاتباع ما يتعلق بمصالحهم الدينية وغيرها ، ولكن بصيغة العرض
لا بصيغة الاعتراض ، وأن على الإمام أن يراعى المصالح الدينية والاحتراز
عما يحتمل فوات العبادة عن وقتها بسببه ، وجواز التزام الخادم القيام بمراقبة
ذلك والاكتفاء فى الأمور المهمة بالواحد ، وقبول العذر ممن اعتذر بأمر
سائع ، وتسوية المطالبة بالوفاء بالالتزام ، وفيه خروج الإمام بنفسه فى
الغزوات والسرايا ، والرد على منكر القدر ، وأنه لا واقع فى الكون إلا
بقدر ومشروعية الجماعة فى الفوائد ، ولا يلزم من عدم ذكر قضاء السنة
الراتبة هنا عدم الوقوع لا سيما وقد ثبت أنه ركعهما فى حديث أبى قتادة هذا
عند مسلم ، واستدل به المهلب على أن الصلاة الوسطى هى الصبح ، لأنه لم
يأمر أحداً بمراقبة وقت صلاة غيرها ، وفيما قاله نظر لا يخفى ، واستدل به
على قبول خبر الواحد ، وفيه جواز تأخير قضاء الفاتحة عن وقت الانتباه مثلاً .
ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفى ومدنى وفيه رواية الابن عن أبيه
والتحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى التوحيد وأبو داود
والنسائى .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كِدْتُ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا . فَقُمْنَا إِلَى بُطْحَانَ فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأْنَا لَهَا ، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ .

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (جاء يوم) حفر الخندق (فى السنة الرابعة من الهجرة) بعد ما غربت الشمس (وفى رواية أن ذلك بعد ما أفطر الصائم ، والمعنى واحد) فجعل يسب كفار قريش) لأنهم كانوا السبب فى تأخيرهم الصلاة عن وقتها ، إما بالإحصار كما وقع لعمر ، وإما مطلقاً كما وقع لغيره (قال يارسول الله ما كدت أصلى العصر) أى ما صليت (حتى كادت الشمس تغرب) أى إلى أن غربت الشمس لأن كاد إذا تجردت عن النفي كان معناها إثباتاً وإن دخل عليها نفي كان معناها نفياً لأن قولك : كاد زيد يقوم معناها إثبات قرب القيام ، وقولك : ما كاد زيد يقوم معناه نفي قرب الفعل ، وهنا نفي قرب الصلاة ، فانفتت الصلاة بالطريق الأولى (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والله ما صليتها فقمنا إلى بطحان) واد بالمدينة (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم (للصلاة وتوضأنا لها فصلى العصر) بنا جماعة (بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب) هذا لا ينهض دليلاً للقول بوجوب ترتيب الفوائت إلا إذا قلنا إن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم المجردة للوجوب . نعم لهم أن يشددوا بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : صلوا كما رأيتموني أصلى ، وقد اعتبر ذلك الشافعية فى أشياء غير هذه ، وفى الموطأ من طريق أخرى أن الذى فاتهم الظهر والعصر . وأجيب بأن الذى فى الصحيحين العصر وهو أرجح ، ويؤيده حديث على رضى الله عنه : شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر . وقد

يجمع بأن وقعة الخندق كانت أياماً ، فكانت في يوم الظهر وفي الآخر العصر ،
وحملوا تأخيرهم صلى الله عليه وآله وسلم على النسيان أو لم ينس ، لكنه لم يتمكن
من الصلاة ، وكان ذلك قبل نزول صلاة الخوف . وظاهر الحديث أنه صلاها
جماعة ، وذلك من قوله : فقام فقمنا وتوضأنا ، بل وقع في رواية الإسماعيلي
التصريح به ، إذ فيها : فصلى بنا العصر . قال في الفتح : وفي الحديث من
الفوائد ترتيب الفوائت ، والأكثر على وجوبه مع الذكر لا مع النسيان :
وقال الشافعي : لا يجب الترتيب فيها . واختلفوا فيما إذا تذكر فائتة في وقت
حاضر ضيق ، هل يبدأ بالفائتة وإن خرج وقت الحاضر ، أو يبدأ بالحاضر ،
أو يتخير . فقال بالأول مالك ، وبالثاني الشافعي وأصحاب الرأي وأكثر
أصحاب الحديث ، وقال بالثالث أشهب ، وقال عياض : محل الخلاف إذا لم
تكثر الصلوات الفوائت ، فأما إذا كثرت فلا خلاف في أنه يبدأ بالحاضرة .
واختلفوا في حد القليل ، فقليل صلاة يوم ، وقيل أربع صلوات ، وفيه جواز
اليمن من غير استحلاف إذا اقتضت مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي توهم ،
وفيه ما كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكارم الأخلاق وحسن التأني
مع أصحابه وتألفهم وما ينبغي الاقتداء به في ذلك ، وفيه استحباب قضاء
الفوائت في الجماعة ، وبه قال أكثر أهل العلم إلا الليث مع أنه أجاز صلاة
الجمعة جماعة إذا فاتت ، والإقامة للصلاة الفائتة ، واستدل به على عدم
مشروعية الأذان للفائتة ، وأجاب من اعتبره بأن المغرب كانت حاضرة ،
ولم يذكر الراوي الأذان لها ، وقد عرف من عاداته صلى الله عليه وآله وسلم
الأذان للحاضرة ، فدل على أن الراوي ترك ذكر ذلك لأنه لم يقع في نفس
الأمر ، وتعقب باحتمال أن يكون المغرب لم يتبها إيقاعها إلا بعد خروج وقتها
على رأى من يذهب إلى القول بتضييقه ، وعكس ذلك بعضهم ، فاستدل
بالحديث على أن وقت المغرب متسع لأنه قدم العصر عليها ولو كان ضيقاً
لبداً بالمغرب ، ولا سيما على قول الشافعي في تقديم الحاضرة ، وهو الذي قال
بأن وقت المغرب ضيق ، فيحتاج إلى الجواب عن هذا الحديث ، وهذا في
حديث جابر ، وأما حديث أبي سعيد فلا يتأتى فيه هذا لما تقدم فيه أنه صلى
بعد هوى من الليل . انتهى . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى ومدنى ،
وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخاري أيضاً في صلاة الخوف
والمغازي ، ومسلم في الصلاة وكذا الترمذي والنسائي .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ ، «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ
لِذِكْرِي» .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : (من نسى صلاة) مكتوبة أو نافلة مؤقتة ، زاد مسلم فى رواية : أو نام عنها
(فليصل) وجوباً فى المكتوبة وندباً فى النافلة المؤقتة ، وللأصيلي وغيره :
فليصلى ، ولمسلم : فليصلها (إذا ذكرها) مبادراً بالمكتوبة وجوباً إن فاتت
بلا عذر ، وندباً إن فاتت بعذر كنوم ونسيان تعجيلاً لبراءة الذمة (لا كفارة
لها) أى لتلك الصلاة المتروكة (إلا ذلك «وأقم الصلاة لذكركى») قال عياض :
فيه تنبيه على ثبوت هذا الحكم ، وأخذه من الآية التى تضمنت الأمر لموسى
عليه السلام ، وأنه مما يلزمنا اتباعه . وقال غيره : استشكل وجه أخذ الحكم
من الآية ، فإن معنى لذكركى إما لذكركى بها وإما لأذكرك عليها على اختلاف
القولين فى تأويلها ، وعلى كل فلا يعطى ذلك . قال ابن جرير : ولو كان
المراد صلها حين تذكرها كان التنزيل لذكركها . وأصح ما أجيب بأن
الحديث فيه تغيير من الراوى وإنما هو للذكرى بلام التعريف وألف القصر
كما فى سنن أبى داود ، وفيه وفى مسلم زيادة ، وكان ابن شهاب يقرؤها
للذكرى ، فبان بهذا أن استدلاله صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان بهذه
القراءة ، فإن معناها للتذكر ، أى لوقت التذكر . قال عياض : وذلك هو
المناسب لسياق الحديث ، وعرف أن التغيير صدر من الرواة عن الإمام مالك
أو ممن دونهم لا من الإمام مالك ولا ممن فوقه . قال فى الصحاح : الذكرى
نقيض النسيان . انتهى . كذا فى الزرقانى على الموطأ . والأمر فى الآية لموسى
عليه السلام ، فنبه صلى الله عليه وآله وسلم بتلاوة هذه الآية ، على أن هذا
شرع لنا أيضاً وهو الصحيح فى الأصول ما لم يرد ناسخ ، وإذا شرع القضاء
للناسى مع سقوط الإثم فالعامد أولى ، وإطلاق الصلاة فى الحديث يشمل
التوافل المؤقتة . نعم ذات السبب كالكسوف لا يتصور فيها فوات فلا تدخل .
ورواته الخمسة بصريون إلا شيخ البخارى أبان نعيم فكونى ، وفيه التحديث
والعنينة ، وأخرجه مسلم فى الصلاة وكذا أبو داود .

الحديث الأربعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظِرْتُمْ الصَّلَاةَ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إنكم (لم تزالوا فى) ثواب (صلاة ما انتظرتم الصلاة) حكم بذلك تأنيساً لأصحابه ومعرفةً لهم أن منتظر الخير فى خير . ورواته الخمسة بصريون ، وفيه التحديث والقول ، وأخرجه مسلم :

الحديث الحادى والأربعون

حَدِيثُهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ تَقَدَّمَ ، وَفِي رِوَايَةٍ هُنَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ ، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَحْرُمُ ذَلِكَ الْقَرْنَ .

(حديثه) أى حديث أنس (على رأس مائة سنة تقدم) فى باب العلم (وفى رواية هنا عن ابن عمر رضى الله عنهما قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض) كلها (أحد) ممن ترونه أو تعرفونه . قال ابن عمر (يريد بذلك) أى بقوله مائة سنة (أنها تحرم ذلك القرن) الذى هو فيه فلا يبقى أحد ممن كان موجوداً حال تلك المقالة ، وفى ذلك علم من أعلام النبوة فإنه استقرئ ذلك فكان آخر من ضبط عمره ممن كان موجوداً إذ ذاك أبو الطفيل عامر بن واثلة ، وقد أجمع المحدثون على أنه كان آخر الصحابة موتاً ، وغاية ما قيل فيه أنه بقى إلى سنة عشر ومائة وهى رأس مائة سنة من مقالته صلى الله عليه وآله وسلم . قال النووى وغيره : احتج البخارى ومن قال بقوله بهذا الحديث على موت الخضر ، والجمهور على خلافه ، فهو عام أريد به الخصوص ، وقيل احترز بالأرض عن الملائكة وقالوا : خرج عيسى من ذلك وهو حى لأنه فى السماء لا فى الأرض وخرج إبليس : لأنه على الماء أو فى الهواء ، وأبعد من قال اللام فى الأرض للعهد والمراد أرض المدينة . قال الحافظ : والحق إنها للعموم ويتناول جميع بنى آدم . وأما من قال إن المراد أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، سواء أمة الإجابة أو أمة الدعوة ، وخرج عيسى والخضر لأنهما ليسا من أمته ، فهو قول ضعيف ، لأن عيسى يحكم بشريعته فيكون من أمته ، والقول فى الخضر إن كان حياً كالقول فى عيسى . انتهى . وقد حققنا فى تفسيرنا فتح البيان فى ذكر قصة الخضر ما هو الصواب فى هذا الباب .

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ أَصْحَابَ
الضُّفَّةِ كَانُوا نَاسًا فَقَرَاءَ وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ
طَعَامٌ أَتَيْنِمْ فَلْيَذْهَبْ بِثَالِثٍ، وَإِنْ أَرْبَعٍ فَخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ
جَاءَ بِثَلَاثَةٍ، فَانْطَلَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَشْرَةٍ، قَالَ: فَهُوَ أَنَا وَأَبِي
وَأُمِّي، فَلَا أَدْرِي قَالَ: وَأَمْرَاتِي وَخَادِمٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ،
وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ تَعَثَّى عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ لَبِثَ حَيْثُ صُلِّيَتْ
الْعِشَاءُ، ثُمَّ رَجَعَ فَلَبِثَ حَتَّى تَعَثَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَ بَعْدَ
مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَتْ لَهُ أَمْرَاتُهُ: وَمَا حَبَسَكَ عَنْ أَصْيَافِكَ
أَوْ قَالَتْ ضَيْفُكَ؟ قَالَ: أَوْ مَا عَشَيْتِيهِمْ؟ قَالَتْ: أَبَوْا حَتَّى تَجِيءَ، قَدْ
عُرِضُوا فَأَبَوْا، قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنَا فَاخْتَبَأْتُ، فَقَالَ يَا غُنْثُرُ، فَجَدَّعَ وَسَبَّ
وَقَالَ: كُلُوا لَا هَزِيئًا، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطْعِمُهُ أَبَدًا، وَآيِمُ اللَّهِ مَا كُنَّا نَأْخُذُ
مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبًّا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرُ مِنْهَا، قَالَ: حَتَّى شَبِعُوا وَصَارَتْ أَكْثَرُ مِمَّا
كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا،
فَقَالَ لِأَمْرَاتِهِ: يَا أُخْتُ بَنِي فِرَاسٍ مَا هَذَا؟ قَالَتْ: لَا وَقَرَّةَ عَيْنِي لَهَا الْآنَ
أَكْثَرُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ. فَأَكَلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ
ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ، يَعْنِي يَمِينُهُ، ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَضْبَحَتْ عِنْدَهُ، وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ عَقْدٌ فَمَضَى
الْأَجَلَ، فَفَرَقْنَا أَتْنَى عَشَرَ رَجُلًا مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنَا اللَّهُ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ
كُلِّ رَجُلٍ؟ فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ، أَوْ كَمَا قَالَ.

(عن عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق (رضى الله عنهما قال : إن أصحاب الصفة) التي كانت بآخر المسجد النبوى مظلاً عليها (كانوا أناساً فقراء) يأوون إليها (وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث) من أهل الصفة (وإن) كان عنده طعام (أربع فخامس) أى فليذهب معه بخامس منهم (أو سادس) مع الخامس ، أى يذهب معه بواحد أو اثنين ، أو المراد إن كان عنده طعام خمسة فليذهب بسادس ، وكلمة أو للتنويح ، والحكمة فى كونه يزيد كل واحد واحداً فقط أن عيشهم فى ذلك الوقت لم يكن متسعاً ، فمن كان عنده مثلاً ثلاثة أنفس لا يضيق عليه أن يطعم الرابع من قوتهم ، وكذلك الأربعة فما فوقها أو للإباحة ، واستنبط منه أن السلطان يفرق فى المسغبة الفقراء على أهل السعة بقدر ما لا يحجف بهم (وأن أبا بكر) الصديق رضى الله عنه (جاء بثلاثة) من أهل الصفة (فانطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعشرة) منهم (قال) عبد الرحمن (فهو) أى الشأن (أنا) فى الدار (وأنى وأمى فلا أدرى قال) وللأربعة : هل قال أى عبد الرحمن (وامراتى) أئمة بنت عدى بن قيس السهمى (وخادم بيننا وبين بيت أبى بكر) والمراد أنه شركة بينهما فى الخدمة (وإن أبا بكر) رضى الله عنه (تعشى) أى أكل العشاء وهو طعام آخر النهار (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم لبث) فى داره (حيث) بالمثلثة (صليت العشاء) مبنياً للمفعول (ثم رجع) أبو بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فلبث) عنده (حتى تعشى) ولمسلم : حتى نعس (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) وفيه تكرار مع قوله : إن أبا بكر تعشى (فجاء بعد ما مضى من الليل ما شاء الله ، قالت له امرأته) أم رومان زينب بنت دهمان بضم الدال أحد بنى فراس بن غنم بن مالك بن كنانة (وما حبسك عن أضيافك ، أو قالت ضيفك) بالافراد مع كونهم ثلاثة لإرادة الجنس (قال) أبو بكر لزوجته (أو ما عشتيهم ؟) بهمزة الاستفهام (قالت : أبوا) أى امتنعوا من الأكل (حتى تجيء قد عرضوا) بضم العين وكسر الراء المخففة أى عرض الطعام على الأضياف ، وفى رواية بفتح العين ، أى الأهل من الولد والمرأة والخادم على الأضياف (فأبوا) أن يأكلوا (قال) عبد الرحمن (فذهبت أنا فاخبتأت) خوفاً من أبى وشتمه (فقال) أبو بكر (ياغثر)

(٤٣ - عون البارى - ج ١)

بضم الغين وسكون النون وفتح المثلثة وضمها ، أى يا ثقیل أو يا جاهل أو
يا دنىء أو يا لئیم (فجذع) أى دعا على ولده بالجدع وهو قطع الأذن أو
الأنف أو الشفة (وسب) ولده ظناً منه أنه فرط فى حق الأضياف (وقال)
أبو بكر لما تبين له أن التأخير منهم (كلوا لا هنيئاً) تأديباً لهم لأنهم تحكموا
على رب المنزل بالحضور معهم ولم يكتفوا بولده مع إذنه لهم فى ذلك ،
أو هو خبر ، أى أنكم لم تهنأوا بالطعام فى وقته ، وهذا ينبغى الحمل عليه ،
ثم حلف أبو بكر أن لا يطعمه (فقال : والله لا أطعمه أبداً وإيم الله ما كنا
نأخذ من لقمة إلا ربا) الطعام أى زاد (من أسفلها) أى اللقمة (أكثر منها ،
قال) عبد الرحمن يعنى (حتى شبعوا وصارت) أى الأطعمة (أكثر) وفى
رواية أكبر (مما كانت قبل ذلك ، فنظر إليها أبو بكر) رضى الله عنه (فإذا
هى) أى الأطعمة أو الجفنة (كما هى) على حالها الأول لم تنقص شيئاً (أو)
هى (أكثر منها فقال) أبو بكر (لامراته) أم عبد الرحمن (يا أخت بنى
فراس) أى يا من هى منهم ، وقد اختلف فى نسبها اختلافاً كثيراً ذكره
ابن الأثير (ما هذا) استفهام عن حال الأطعمة ، ولابن عساكر : ما هذه
(قالت) أم رومان (لا) شئ غير ما أقوله (و) حق (قررة عيني) صلى الله
عليه وآله وسلم ، وفيه الحلف بالخلوق ، أو المراد وخالق قررة عيني ، أو لفظة
لا زائدة ، وقررة العين يعبر بها عن المسرة ورؤية ما يحبه الإنسان لأن العين
تقر ببلوغ الأمانة ، فالعين تقر ولا تتشوف لشئ ، وحينئذ يكون مشتقاً
من القرار . وقول الأصمعى : أقر الله عينه ، أى أبرد دمه ، لأن دمع الفرح
بارد ودمع الحزن حار ، تعقبه بعضهم فقال : ليس كما ذكره بل كل دمع
حار . ومعنى قولهم : هو قررة عيني إنما يريدون : هو رضا النفس (لهى)
أى الأطعمة أو الجفنة (الآن أكثر منها قبل ذلك بثلاث مرات) وهذا النمو
كرامة من كرامات الصديق آية من آيات النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ظهرت على يد أبي بكر (فأكل منها) أى من الأطعمة أو الجفنة (أبو بكر)
رضى الله عنه (وقال إنما كان ذلك) بكسر الكاف وفتحها (من الشيطان
يعنى يمينه) وهى قوله : والله لا أطعمه أبداً ، فأخراه بالحنث الذى هو خير ،
أو المراد : لا أطعمه معكم أو فى هذه الساعة أو عند الغضب ، لكن هذا مبنى
على جواز تخصيص العموم فى اليمين بالنية أو الاعتبار بخصوص السبب لابعموم

اللفظ الوارد عليه ، قاله البرماوى والعينى كالكرماني (ثم أكل) أبو بكر (منها) أى الأطعمة أو الجفنة (لقمة) أخرى لتطيب قلوب أضيافه وتأكيذاً لدفع الوحشة (ثم حملها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأصبحت عنده) صلى الله عليه وآله وسلم (وكان بيننا وبين قوم عقد) أى عهد مهادنة (فضي الأجل) فجاءوا إلى المدينة (ففرقنا) حال كون المفرق (اثني عشر رجلاً) ولغير الأربعة : اثنا عشر بالألف على لغة من يجعل المثني كالمقصور في أحواله الثلاثة ، والمعنى ميزنا أو جعلنا كل رجل من اثني عشر رجلاً فرقة ، ولأبي ذر : ففرقنا من التعريف ، أى جعلناهم عرفاء (مع كل رجل منهم أناس الله أعلم كم مع كل رجل) أى عددهم ، وزاد في رواية منهم (فأكلوا منها) أى من الأطعمة (أجمعون أو كما قال) عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنه ، والشك من أبي عثمان الراوى ، ومطابقة الحديث لهذا المقام اشتغال أبي بكر بمجيئه إلى بيته ، ومراجعته لخبر الأضياف ، واشتغاله بما دار بينهم من المحاطبة والملاطفة والمعاينة . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه رواية صحابي عن صحابي ومخضرم وهو أبو عثمان ، والتحديث والنعنة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في علامات النبوة والأدب ، ومسلم في الأطعمة ، وأبو داود في الإيمان والندور .

باب بدء الأذان

الحديث الأول

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَاةَ ، لَيْسَ يُنَادَى لَهَا ، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَتَخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ بُوْقًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ ، فَقَالَ عُمَرُ: أَوْ لَا تَتَّبِعُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا بِلَالُ قُمْ فَنَادِ بِالصَّلَاةِ.

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (باب الأذان) *

هو في اللغة الإعلام . قال تعالى : « وأذان من الله ورسوله » . واشتقاقه من الأذان بفتحين ، وهو الاستماع . وفي الشرع : إعلام مخصوص بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة في أوقات مخصوصة . قال القرطبي : الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة ، لأنه بدأ بالأكبرية وهي تتضمن وجود الله وكمالها ، ثم ثنى بالتوحيد ونفى الشريك ، ثم بإثبات الرسالة لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ، ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه الإشارة إلى المعاد ثم أعاد ما أعاد توكيده . ويحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت والدعاء إلى الجماعة وإظهار شعائر الإسلام ، والحكمة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول وتيسره لكل أحد في كل زمان ومكان واختلف أئمة أفاضل : الأذان أو الإمامة ، ثالثها إن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة فهي أفضل وإلا فالأذان أفضل . وفي كلام الشافعي ما يؤمى إليه . واختلف أيضاً في الجمع بينهما ، فقليل يكرهه ، وفي البيهقي من حديث جابر مرفوعاً النهي عن ذلك لكن سنده ضعيف ، وصح عن عمر : لو أطيع الأذان مع الخليفة لأذنت . رواه سعيد بن منصور وغيره . وقيل هو خلاف الأولى . وقيل يستحب ، وصححه النووي .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول : كان المسلمون حين قدموا المدينة) من مكة في الهجرة (يجتمعون فيتحينون الصلاة) أى يقدرّون حينها ليدركوها في الوقت (ليس ينادى لها) وفيه كما نقلوا عن ابن مالك جواز استعمال ليس حرفاً لا اسم لها ولا خبر ، ويجوز أن يكون اسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة بعدها ، ولمسلم ما يؤيد ذلك ولفظه : ليس ينادى بها أحد (فتكلموا) أى الصحابة (يوماً في ذلك) قال في الفتح : لم يقع لى تعيين المتكلمين في ذلك (فقال بعضهم اتخذوا ناقوساً) بكسر الخاء على صورة الأمر (مثل ناقوس النصارى) الذى يضربونه لوقت صلاتهم (وقال بعضهم بل بوقاً) بضم الموحدة (مثل قرن اليهود) الذى ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته ، ويسمى الشبوربزة تنور فافترقوا ، فرأى عبد الله بن زيد الأذان ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقص عليه رؤياه فصدقه (فقال عمر) ابن الخطاب رضى الله عنه (أولاً تبعثون رجلاً) حال كونه (ينادى بالصلاة) فالفاء في سياق حديث ابن عمر هي الفصيحة ، والتقدير : فاختلفوا ، فرأى عبد الله بن زيد ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقص عليه ، فصدقه ، فقال عمر . . . إلخ . قاله القرطبي ، وتعقبه في الفتح بأن سياق حديث ابن زيد يخالفه ، فإن فيه إنه لما قص رؤياه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : فسمع عمر الصوت ، فخرج فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : رأيت مثل الذى رأى ، فدل على أن عمر لم يكن حاضراً لما قص عبد الله . قال : والظاهر أن إشارة عمر بإرسال رجل ينادى بالصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه ، وإن رؤيا عبد الله كانت بعد ذلك . وتعقبه العيني بحديث أبى داود ، فإنه قال فيه بعد قول ابن زيد : إذ أتاني آت فأراني الأذان ، وكان عمر قد رآه قبل ذلك فكتمه عشرين يوماً ثم أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ما منعك أن تخبرنا . . إلخ . وليس فيه أن عمر سمع الصوت فخرج فقال ، فهو يقوى كلام القرطبي ، ويرد كلام بعضهم أى ابن حجر . ١ هـ . وأجاب ابن حجر في انتقاض الاعتراض بأنه إذا سكّت في رواية أبى عمير عن قوله : فسمع عمر الصوت فخرج وأثبتها ابن عمر ، أما يكون إثبات ذلك دالا على أنه لم يكن حاضراً ، فكيف يعترض بمثل هذا (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله

(وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة) أى اذهب إلى موضع بارز فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس ، وليس فيه تعرض للقيام فى حال الأذان . كذا قاله النووى متعقباً من استنبط منه مشروعية الأذان قائماً ، كابن خزيمة وابن المنذر وعياض نعم هو سنة فيه ، وبه استدلل الجلال المحلى للقيام موافقة لمن تعقبه النووى . قال فى الفتح : وما نقاه النووى ليس ببعيد من ظاهر اللفظ فإن الصيغة محتملة للأمرين وإن كان ما قاله أرجح ، والحكمة فى تخصيص الأذان برؤيا رجل دون وحى التنويه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والرفع لذكره لأنه إذا كان على لسان غيره كان أرفع لذكره وأفخر لشأنه . على أنه روى أبو داود فى المراسيل أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجد الوحى قد ورد بذلك ، فما راعه إلا أذان بلال ، فقال له صلى الله عليه وآله وسلم : سبقت بها الوحى . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه التحديث والإخبار والقول ، وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى ، قال فى الفتح : كان اللفظ الذى ينادى به بلال للصلاة : الصلاة جامعة ، وظن بعضهم أن بلالا حينئذ أمر بالأذان المعهود فذكر مناسبة اختصاص بلال بذلك دون غيره لكونه كلما عذب ليرجع عن الاسلام يقول : أحد أحد ، فجوزى بولاية الأذان المشتمل على التوحيد فى ابتدائه وانتهائه ، وهى مناسبة حسنة فى اختصاص بلال بها إلا أن هذا الموضع ليس هو محلها . اهـ . وفى هذا الحديث دليل على مشروعية طلب الأحكام من المعانى المستنبطة دون الاختصار على الظواهر . قاله ابن العربى . وعلى مراعاة المصالح والعمل بها ، ومشروعية التشاور فى الأمور المهمة ، وأنه لا حرج على أحد المتشاورين إذا أخبر بما أدى إليه اجتهاده ، وفيه منقبة ظاهرة لعمر الفاروق رضى الله عنه ، وفيه جواز اجتهاده صلى الله عليه وآله وسلم فى الأحكام . قال فى الفتح : وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة ، ثم ذكرها وقال : والحق إنه لا يصح شئ من هذه الأحاديث . اهـ . ولم يقع من طريق صحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باشر الأذان بنفسه . وقد جزم النووى بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن مرة فى السفر ، وعزاه للترمذى وقواه . قال الحافظ ابن حجر : ولكن وجدنا فى مسند أحمد من الوجه الذى أخرجه الترمذى ولفظه : فأمر بلالا فأذن ، فعرف أن فى رواية الترمذى اختصاراً وأن معنى قوله أذن أمر ، أى بلالا ، كما يقال : أعطى الخليفة العالم الفلانى ألفاً وإنما باشر العطاء غيره ونسب للخليفة لكونه أمر به ، والله أعلم .

الحديث الثاني

عَنْ أَنَسٍ قَالَ : أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُوتِرَ الْإِقَامَةَ ، إِلَّا الْإِقَامَةَ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه قال : أمر بلال) أى أمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه الأمر الناهى ، وهذا هو الصواب ، خلافاً لمن زعم أنه موقوف ودفع بأن الخبر عن الشارع لا يحمل إلا على أمر الرسول (أن يشفع الأذان) أى يجعل أكثر كلماته مثناة (وأن يوتر الإقامة) أى يفردھا جميعاً وهذا مذهب الشافعى وأحمد ، والمراد معظمها ، فإن كلمة التوحيد فى آخر الأذان مفردة والتكبير فى أوله أربع ولفظ الإقامة مثنى ولفظ الشفع يتناول الثانية والتربيع ، فليس فى لفظ الحديث ما يخالف ذلك ، على أن تكرير التكبير تنئية فى الصورة مفردة فى الحكم ، وذهب مالك وأتباعه أن التكبير فى أول الأذان مرتين لروايته من وجوه صحاح فى أذان أبى مخذورة وأذان ابن زيد ، والعمل عندهم بالمدينة على ذلك فى آل سعد القرظ إلى زمانهم لحديث أبى مخذورة عند مسلم وأبى عوانة والحاكم ، وهو المحفوظ عن الشافعى من حديث ابن زيد ، والإقامة إحدى عشرة كلمة والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وهو أن يأتى بالشهادتين مرتين سرّاً قبل قولها جهراً لحديث مسلم فيه ، وإنما اختص الترجيع بالشهادتين لأنهما أعظم ألفاظ الأذان ، وليس بسنة عند الحنفية للروايات المتفقة على أن لا ترجيع فى أذان بلال وعمر بن أم مكتوم إلى أن توفيا (إلا الإقامة) أى لفظ الإقامة وهى قوله : قد قامت الصلاة ، فإنها تشفع لأنها المقصود من الإقامة بالذات ، قال فى الفتح : الحكمة فى تنئية الأذان وإفراد الإقامة أن الأذان لإعلام الغائبين فكرر ليكون أوصل إليهم ، بخلاف الإقامة فإنها للحاضرين ، ومن ثم يستحب أن يكون الأذان فى مكان عال بخلاف الإقامة ، وأن يكون الصوت فى الأذان أرفع منه فى الإقامة . انتهى .

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فَإِذَا قُضِيَ النَّدَاءُ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا تُبِّبَ بِالصَّلَاةِ، أَدْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّثْوِيبُ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطِرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: أَذْكَرُ كَذَا، أَذْكَرُ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا نودي للصلاة (أى لأجلها ، ولمسلم والنساءى : بالصلاة ، ويمكن حملها على معنى واحد (أدبر الشيطان) أى جنس الشيطان أو المعهود خاصة هارباً إلى الروحاء من سماع الأذان وبينه وبين المدينة ستة وثلاثون ميلاً . كذا عند مسلم حال كونه (وله ضراط) يشغل به نفسه . قال عياض : يمكن حمله على ظاهره لأنه جسم ذو منفذ يصح منه خروج الريح ، ويحتمل أنه عبارة عن شدة نفاره ، ويقويه رواية مسلم : له حصاص بمهمات فقد فسره الأصمعى وغيره بشدة العدو ، قال الطيبي : شبه شغل الشيطان نفسه عن سماع الأذان بالصوت الذى يملأ السمع ويمنع عن سماع غيره ثم سماه ضراطاً تقيحاً له (حتى) أى كى (لا يسمع التأذين) لعظم أمره لما اشتغل عليه من قواعد الدين وإظهار شرائع الإسلام أو حتى لا يشهد للمؤذن بما يسمعه المؤذن إذا استشهد يوم القيامة ، لأنه داخل الجن والإنس المذكورين فى حديث : لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا أنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة ، ودفع بأنه ليس أهلاً للشهادة لأنه كافر والمراد فى الحديث مؤمنو الجن ، وإنما يجيء عند الصلاة مع ما فيها من القرآن ، لأن غالبها سر ومناجاة ، فله تطرق إلى إفسادها على فاعلها وإفساد خشوعه ، بخلاف الأذان فإنه يرى اتفاق كل المؤذنين على الإعلان به ، ونزول الرحمة العامة عليهم مع يأسه عن أن يردهم عما أعلنوا به ، ويوقن بالخيبة بما تفضل الله به عليهم من ثواب ذلك ، ويذكر معصية الله ومضادته أمره فلا يملك الحدث لما حصل له من الخوف ، وقيل لأنه دعا إلى الصلاة التى فيها السجود الذى

امتنع من فعله لما أمر به ، ففيه تصميمه على مخالفة أمر الله واستمراره على معصية الله ، فإذا دعا داعى الله فر منه ، واستدل به على استحباب رفع الصوت بالأذان ، لأن قوله حتى لا يسمع ظاهر في أنه يبعد إلى غاية ينتفى فيها سماعه للصوت (فإذا قضى) المنادى (النداء) أى فرغ المؤذن من الأذان ، واستدل به على أنه كان بين الأذان والإقامة فصل خلافاً لمن شرط في إدراك فضيلة أول الوقت أن ينطبق أول التكبير على أول الوقت (أقبل) أى الشيطان ، زاد مسلم عن أبي هريرة : يوسوس (حتى إذا ثوب للصلاة أدبر) الشيطان من ثوب أى أعيد الدعاء إليها والمراد الإقامة عند الجمهور لا قوله في الصباح : الصلاة خير من النوم كما زعم بعض الكوفيين لأنه خاص به ، ولمسلم : فإذا سمع الإقامة ذهب (حتى إذا قضى) المثوب (الثوب أقبل) أى الشيطان ساعياً في إبطال الصلاة على المصلين (حتى يخطر) بفتح أوله وكسر الطاء كما ضبطه عياض عن المتقين وهو الوجه ، أى يوسوس (بين المرء) أى الإنسان (ونفسه) أى قلبه ، ولأبي ذر : يخطر بضم الطاء عن أكثر الرواة ، أى يدنو منه ، فيمر بين المرء وبين قلبه فيشغله ويحول بينه وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها (يقول) أى الشيطان للمصلى (اذكر كذا اذكر كذا) زاد مسلم : فهناه ومناه وذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر (لما) أى لشيء (لم يكن يذكر) قبل الصلاة (حتى) أى كى (يظل الرجل) أى يصير ، وفي رواية : يضل أى ينسى (لا يدرى كم صلى) من الركعات ، وللبخارى في بدء الخلق عن أبي هريرة : لا يدرى أثلاثاً صلى أم أربعاً ولم يذكر في إدبار الشيطان ما ذكره في الأول من الضراط اكتفاء بذكره فيه أو لأن الشدة في الأول تأتيه غفلة فتكون أهول . وفي الحديث : فضل الأذان وعظم قدره لأن الشيطان يهرب منه ولا يهرب عند قراءة القرآن في الصلاة التي هي أفضل ، كالسارقين يخافون من العسس ما لا يخافون من السلطان . قال ابن الجوزي : على الأذان هبة يشند انزعاج الشيطان بسببها ، لأنه لا يكاد يقع في الأذان رياء ولا غفلة عند النطق به ، بخلاف الصلاة فإن النفس تحضر فيها فيفتح لها الشيطان أبواب الوسوسة ، والمؤذن في أذانه وإقامته تنفى عنه الوسوسة والرياء لتباعد الشيطان منه ، وقيل غير ذلك مما ذكره في الفتح . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه التحديث والإخبار والعنعنة ، وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة .

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جِنَّ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ ، إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إنه لا يسمع مدى صوت المؤذن) أى غايته (جن ولا إنس ولا شيء) من حيوان أو جماد بأن يخلق الله تعالى له إدراكاً وهو من عطف العام على الخاص ، ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة : لا يسمع صوته شجر ولا حجر ولا جن ولا إنس ، ولأبي داود والنسائي وأحمد عن أبي هريرة بلفظ : المؤذن يغفر له مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس ، ونحوه للنسائي وغيره من حديث البراء وصححه ابن السكن ، فهذه الأحاديث تبين المراد من قوله في حديث الباب : ولا شيء . وقد تكلم بعض من لم يطلع عليها في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره (إلا شهد له) بلفظ الماضي ، وللكشميني : إلا يشهد له (يوم القيامة) وغاية الصوت بلا ريب أخفى من ابتدائه ، فإذا شهد له من بعد عنه ووصل إليه منتهى صوته فلا أن يشهد له من دنا منه وسمع مبادئ صوته أولى ، نبه عليه القاضي البيضاوي ، والسر في هذه الشهادة ، « وكفى بالله شهيداً » اشتهار المشهور له بالفضل وعلو الدرجة ، وكما أن الله تعالى يفصح بالشهادة قومًا يكرم بها آخرين . ورواة هذا الحديث الخمسة مدنيون إلا شيخ البخاري ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والسماع ، وأخرجه أيضاً في ذكر الجن والتوحيد ، والنسائي وابن ماجه في الصلاة ، وفي الحديث استحباب رفع الصوت بالأذان ليكثر من يشهد له ما لم يجهد أو يتأذ به ، وفيه أن أذان الفذ مندوب إليه ولو كان في قفر ولو لم يرج حضور من يصلي معه ، لأنه إن فاته دعاء المصلين فلم يفته استشهاد من يسمعه من غيرهم .

الحديث الخامس

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا قَوْمًا لَمْ يَكُنْ يَغْزُونَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ.

(عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا غزا بنا) أى مصاحباً لنا (قوماً لم يكن يغزو بنا) من الغزو ، وللأصيل وأبى الوقت : يغبر بنا من الإغارة ، ولابن عساكر : يغزينا من الإغراء ، ولحموى : يغد بنا من الغدو ونقيض الرواح (حتى يصبح وينظر) أى ينتظر (فإن سمع أذاناً أغار) ويقال : غار ثلاثياً أى هجم (عليهم) من غير علم منهم ، ولمسلم عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغير إذا طلع الفجر ، وكان يستمع الأذان ، فإن سمع أذاناً أمسك وإلا أغار . قال الخطابي : فيه أن الأذان شعار الإسلام وأنه لا يجوز تركه ولو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه . ١ هـ . قال فى الفتح : وهذا أحد أقوال العلماء وهو أحد الأوجه فى المذهب ، وأغرب ابن عبد البر فقال : لا أعلم فيه خلافاً . ١ هـ . وفى القسطلانى : واستنبط من الحديث وجوب الأذان وأنه لا يجوز تركه لأنه من شعائر الإسلام الظاهرة ، والصحيح عندنا كالحنفية والمالكية أنه سنة إلا أن المالكية قالوا إنه للجماعة طلبت غيرها بخلاف الفذ والجماعة التى لا تطلب غيرها . ١ هـ . قلت استدل بورود الأمر به من قال بوجوبه كابن دقيق العيد ، ومن قال به مطلقاً الأوزاعى وداود وابن المنذر ، وهو ظاهر قول مالك فى الموطأ وقيل واجب فى الجمعة فقط ، وقيل فرض كفاية ، والجمهور على أنه من السنن المؤكدة ، وأخطأ من استدل على عدم وجوبه بالإجماع ، ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الأذان لما كان عن مشورة أوقعها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه حتى استقر برؤيا بعضهم فأقروه كان ذلك بالمندوبات أشبه ثم لما واطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تقريره ولم ينقل أنه تركه ولا رخص فى تركه كان ذلك بالواجبات أشبه ، والله أعلم . وقد أخرج هذا الحديث البخارى أيضاً فى الجهاد ، ومسلم طرفه المتعلق بالأذان .

الحديث السادس

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا سمعتم النداء) أى الأذان ظاهره اختصاص الإجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلاً فى الوقت وعلم منه أنه يؤذن لكن لم يسمع ، إذ أنه لبعد أو صم لا تشرع له المتابعة . قال النووي فى شرح المهذب (فقولوا) قولاً (مثل ما يقول المؤذن) أى مثل قول المؤذن ، وكذا مثل قول المقيم أى إلا فى الحيعلتين فيقول بدل كل منهما : لا حول ولا قوة إلا بالله ، كما يأتى تقييده فى الحديث الثانى ، وإلا فى التثويب فى الصبح فيقول بدل كل من كلمتيه : صدقت وبررت . قال فى الكفاية لخبر ورد فيه : وإلا فى قوله : قد قامت الصلاة فيقول : أقامها الله وأدامها ، وإلا إن كان فى الخلاء أو يجمع فلا يحجب فى الأذان ، ويكره فى الصلاة فيجيب بعدها ، وليس الأمر للوجوب عند الجمهور ، خلافاً لصاحب المحيط من الحنفية وابن وهب من المالكية فيما حكى عنهما ، وعبر بالمضارع فى قوله ما يقول دون الماضى إشارة إلى أن قول السامع يكون عقب كل كلمة مثلها لا الكل عند فراغ الكل ، ويؤيده حديث النسائى عن أم حبيبة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا كان عندها فسمع المؤذن يقول مثل ما يقول حتى يسكت فلو لم يحبه حتى فرغ استحب له التدارك إن لم يطل الفصل ، قاله النووي فى المجموع بحثاً ، وهل إذا أذن مؤذن آخر يحببه بعد إجابة الأول أم لا . قال النووي : لم أر فيه شيئاً لأصحابنا . وقال فى المجموع : المختار أن أصل الفضيلة فى الإجابة شامل للجميع ، إلا أن الأول يتأكّد ويكره تركه . وقال ابن عبد السلام : يحجب كل واحد بإجابة لتعدد السبب ، وإجابة الأول أفضل ، إلا فى الصبح والجمعة فهما سواء لأنهما مشروعان . وفى الحديث دليل على أن لفظ المثل لا يقتضى المساواة من كل جهة ، لأن قوله : مثل ما يقول لا يقصد به رفع الصوت المطلوب من المؤذن ، كذا قيل ، وفيه بحث لأن المماثلة وقعت فى

القول لا فى صفته ، والفرق بين المؤذن والمحيب فى ذلك أن المؤذن مقصوده الإعلام ، فاحتاج إلى رفع الصوت ، والسامع مقصوده ذكر الله ، فيكتفى بالسر أو الجهر لا مع الرفع . نعم لا يكفيه أن يجريه على خاطره من غير تلفظ لظاهر الأمر بالقول . وأغرب ابن المنير فقال : حقيقة الأذان جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وفعل وهيئة ، وما زاد على ذلك من قول أو فعل أو هيئة يكون من مكملاته ، ويوجد الأذان من دونها ، ولو كان على ما أطلق لكان ما أحدث من التسبيح قبل الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جملة الأذان ، وليس كذلك لا لغة ولا شرعاً .

الحديث السابع

عَنْ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُهُ إِلَى قَوْلِهِ : وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَلَمَّا قَالَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، قَالَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَقَالَ : هَكَذَا سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ .

(عن معاوية رضى الله عنه مثله) أى مثل قول المؤذن (إلى قوله) أى مع قوله (وأشهد أن محمداً رسول الله) كذا أورده البخارى مختصراً (ولما قال) المؤذن (حى على الصلاة) أى هلم بوجهك وسريرتك إلى الهدى والنور عاجلاً والفوز بالنعيم آجلاً (قال) معاوية (لا حول ولا قوة إلا بالله) ولم يذكر حى على الفلاح اكتفاء بذكر أحدهما عن الآخر لظهوره ولا بن خزيمة وغيره من حديث علقمة بن أبى وقاص : فقال معاوية : لما قال : حى على الصلاة ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فلما قال حى على الفلاح ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وقال بعد ذلك مثل ما قال المؤذن (وقال) أى معاوية (هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله) (وسلم يقول) ذلك وإنما لم يجب فى الحيعلتين ، لأن معناهما الدعاء إلى الصلاة ، ولا معنى لقول السامع فيهما ذلك ، بل يقول فيهما الحوقلة لأنها من كنوز الجنة ، فعوضها السامع عما يفوته من ثواب الحيعلتين . وقال الطيبى فى وجه المناسبة . فكأنه يقول هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعفى القيام به إلا إذا وفقنى الله تعالى بحوله وقوته . وفى هذا الحديث التحديث والعنة والقول والسماع .

الحديث الثامن

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتٍ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من قال حين يسمع النداء) أى تمام الأذان ، فالمطلق محمول على الكل وليس المراد بظاهره أنه يقول ذلك حال سماع الأذان من غير تقييده بفراغه ، لحديث مسلم عن ابن عمر : قولوا مثل ما يقول ثم صلوا علىّ ، فبين أن محله بعد الفراغ . واستدل به ابن بريرة على عدم وجوب ذلك لظاهر إirاده ، لكن لفظ الأمر فى رواية مسلم قد يتمسك به من يدعى الوجوب ، وبه قال الحنفية وابن وهب من المالكية ، وخالف الطحاوى أصحابه فوافق الجمهور (اللهم رب هذه الدعوة) بفتح الدال أى ألفاظ الأذان (التامة) التى لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هى باقية إلى يوم النشور أو لجمعها العقائد بتمامها (والصلاة القائمة) الباقية ، قال الطيبي : من قوله فى أوله إلى محمد رسول الله الدعوة التامة ، والخيلة هى الصلاة القائمة فى قوله يقيمون الصلاة (آت) بالمد أى أعطى (محمداً) صلى الله عليه وآله وسلم (الوسيلة) المنزلة العلية فى الجنة التى لا تنبغى إلا له (والفضيلة) المرتبة الزائدة على سائر المخلوقين (وابعثه) عليه السلام (مقاماً محموداً) يحمد فيه الأولون والآخرون (الذى وعده) بقولك سبحانه عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ، وهو مقام الشفاعة العظمى (حلت) أى وجبت (له شفاعتى) أى المناسبة له ، كشفاعته فى المذنبين أو فى إدخال الجنة من غير حساب أو رفع الدرجات (يوم القيامة) . وفى هذا الحديث التحديث والعننة والقول وأخرجه البخارى أيضاً فى التفسير وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا
عَلَيْهِ لَاسْتَهْمُوا ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ
مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : لو يعلم الناس ما في النداء (و) أى الأذان (و) لو يعلم الناس ما في (الصف
الأول) الذى يلي الإمام ، أى من الخير والبركة ، كما فى رواية أبى الشيخ
(ثم لم يجدوا) شيئاً من وجوه الأولوية بأن يقع التساوى (إلا أن يستهـموا)
أى يقتـرعوا (عليه) على ما ذكر من الأذان والصف الأول (لاستهـموا) أى
لاقتـرعوا عليه أى على ما ذكر ، فيشمل الأمرين الأذان والصف الأول ،
ولعبد الرزاق عن مالك : لاستهـموا عليها ، وهو يبين أن المراد بقوله هنا
عليه على الاثنين من غير تكلف ، وعدل فى قوله : لو يعلم الناس عن
الأصل ، وهو كون شرطها فعلاً ماضياً إلى المضارع قصداً لاستحضاره
صورة المتعلق بهذا الأمر العجيب الذى يقضى الحرص على تحصيله إلى
الاستهـام عليه ، واستدل به بعضهم لمن قال بالاختصار على مؤذن واحد وليس
بظاهر لصحة استهـام أكثر من واحد فى مقابلة أكثر من واحد ، ولأن
الاستهـام على الأذان يتوجه من جهة التولية من قبل الإمام لما فيه من المزية
(ولو يعلمون ما فى التهجير) أى التكبـير إلى الصلوات (لاستبقوا
إليه) أى إلى التهجير . قاله المروى . وحمله الخليل وغيره على ظاهره فقالوا :
المراد الإتيان إلى صلاة الظهر فى أول الوقت ، لأن التهجير مشتق من الهـجرة
وهى شدة الحر نصف النهار وهو أول وقت الظهر ، وإلى ذلك مال البخارى
ولا يرد على ذلك مشروعية الإبراد لأنه أريد به الرفق ، وأما من ترك قائلته
وقصد إلى المسجد ينتظر الصلاة فلا يخفى ما له من الفضل (ولو يعلمون ما فى
العتمة) أى فى ثواب أداء صلاة العشاء فى الجماعة (و) ثواب أداء صلاة
(الصبح) فى الجماعة (لأتوها ولو حبواً) بفتح الحاء وسكون الباء أى مشياً
على اليدين والركبتين أو على مقعدته ، وحث عليهما لما فيهما من المشقة
على النفوس ، وتسمية العشاء عتمة إشارة إلى أن النهى الوارد فيه ليس للتحريم
بل لكراهة التنزيه ، ورواة هذا الحديث مديون ، وفيه التحديث والإخبار
والعننة ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الشهادات ، ومسلم والنسائى والترمذى .

الحديث العاشر

عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ،
 قَالَ : وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ .

(عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 إن بلالاً يؤذن (للصبح) (ليل) أى فيه ، وفيه إشعار بأن ذلك كان من عادته
 المستمرة ، وزعم بعضهم أن ابتداء ذلك كان باجتهاد منه ، وعلى تقدير صحته فقد
 أقره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فصار فى حكم المأمور به (فكلوا
 واشربوا) فيه إشعار بأن الأذان كان عندهم علامة على دخول الوقت ، فبين أن
 أذان بلال بخلاف ذلك (حتى) أى إلى أن (ينادى) أى يؤذن (ابن أم مكتوم)
 عمرو أو عبد الله بن قيس بن زائدة القرشى ، وأم مكتوم اسمها عاتكة بنت
 عبد الله المخزومية (قال) أى ابن عمر أو ابن شهاب (وكان) أى ابن أم مكتوم
 (رجلاً أعمى) عمى بعد بدر بسنتين أو ولد أعمى فكنيت أمه أم مكتوم
 لاكتتام نور بصره ، والأول هو المشهور ، وقد أسلم قديماً ، وكان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يكرمه ويستخلفه على المدينة ، وشهد القادسية فى
 خلافة عمر واستشهد بها ، وقيل رجع إلى المدينة ومات ، وهو الأعمى
 المذكور فى سورة عبس (لا ينادى) أى لا يؤذن (حتى) يقال له أصبحت
 أصبحت) بالتكرار للتأكيد . والمعنى : قاربت الصبح أو دخلت فى الصباح
 والأول أولى ، وبه يزول الإشكال ، فليس المراد من الحديث ظاهره وهو
 الإعلام بظهور الفجر ، بل التحذير من طلوعه والتحضيض له على النداء
 خيفة ظهوره وإلا لزم جواز الأكل بعد طلوع الفجر لأنه جعل أذانه غاية
 للأكل . نعم ينكر عليه قوله إن بلالاً يؤذن بليل : فإن فيه إشعار بأن ابن
 أم مكتوم بخلافه ، وأيضاً وقع عند البخارى فى الصيام من قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم : حتى يؤذن ابن أم مكتوم فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر .
 وأجيب بأن أذانه جعل علامة لتحريم الأكل وكأنه كان له من يراعى الوقت
 (٤٤ - عون البارى - ج ١)

بحيث يكون أذانه مقارناً لابتداء طلوع الفجر . قال في الفتح : وهذا الموضع عندى فى غاية الإشكال ، وأقرب ما يقال فيه إن أذانه جعل علامة لتحريم الأكل وكأنه كان له من يراعى الوقت بحيث يكون أذانه مقارناً لابتداء الطلوع وهو المراد بالبزوغ ، وعند أخذه فى الأذان يعرض الفجر فى الأفق ، ثم ظهر لى إنه لا يلزم من كون المراد بقولهم أصبحت أى قاربت الصباح وقوع أذانه قبل الفجر لاحتمال أن يكون قولهم ذلك يقع فى آخر جزء من الليل ، فأذانه يقع فى أول جزء من طلوع الفجر ، وهذا وإن كان مستبعداً فى العادة فليس بمستبعد من مؤذن النبى صلى الله عليه وآله وسلم المؤيد بالملائكة ، فلا يشاركه فيه من لم يكن بتلك الصفة . وقد روى أبو قرة من وجه آخر عن ابن عمر حديثاً فيه : وكان ابن أم مكتوم يتوخى الفجر فلا يخطئه . ١ هـ . وفى الحديث جواز الأذان قبل طلوع الفجر ومشروعيته قبل الوقت فى الصبح ، وهل يكتفى به عن الأذان بعد الفجر أم لا . ذهب إلى الأول الشافعى ومالك وأحمد وأصحابهم . وروى الشافعى فى القديم عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : عجلوا الأذان بالصبح يدليج المدليج وتخرج العاهرة . قال الحافظ الربانى محمد بن على الشوكانى رحمه الله فى « السيل الجرار » ما لفظه : أقول : الأذان هو دعاء إلى الصلاة ولهذا اشتمل على ألفاظ الدعاء التى منها : حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، فلا يفعل فى غير الوقت ، وأما أذان بلال فى ذلك الوقت الخاص فقد وضحت فيه العلة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : ليوقظ نائمكم ، ويرجع قائمكم ، كما ثبت فى الصحيح ، فلم يبق ما يستدل به على جواز الأذان لنفس الصلاة قبل دخول وقتها ، وليس هنا ما يقتضى التعارض والترجيح . ١ هـ . وفى الحديث استحباب أذان واحد بعد واحد ، وأما أذان اثنين معاً فننعه قوم وقالوا أول من أحدثه بنو أمية ، وقالت الشافعية : لا يكره إلا إن حصل من ذلك تهوئش ، واستدل به على جواز اتخاذ مؤذنين فى المسجد الواحد . قال ابن دقيق العيد : وأما الزيادة على الاثنين فليس فى الحديث تعرض له . ١ هـ . ونص الشافعى على جوازه ، ولفظه : ولا يضيق إن أذن أكثر من اثنين ، وعلى جواز تقليد الأعمى للبصير فى دخول الوقت ، وفيه أوجه ، واختلف فيه الترجيح ، وصحح النووى أن للأعمى والبصير اعتماد المؤذن الثقة ، وعلى جواز شهادة الأعمى ، وعلى جواز العمل

بخبز الواحد ، وعلى أن ما بعد الفجر من حكم النهار ، وعلى جواز الأكل مع الشك في طلوع الفجر ، لأن الأصل بقاء الليل . وخالف في ذلك مالك فقال : يجب القضاء ، وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية إذا كان عارفاً به وإن لم يشاهد الراوى ، وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه ، وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العاهة إذا كان لقصد التعريف ونحوه ، وجواز نسبة الرجل إلى أمه إذا اشتهر بذلك واحتج إليه .

الحديث الحادى عشر

عَنْ حَفْصَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ السُّؤْدُنُ لِلصُّبْحِ ، وَبَدَأَ الصُّبْحُ ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ .

(عن حفصة) أم المؤمنين (رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اعتكف المؤذن للصبح) أى جلس ينتظر الصبح لكي يؤذن أو انتصب قائماً للأذان كأنه من ملازمة مراقبة الفجر ، وهى رواية الأصيلي والقاسى وأبى ذر فيما نقل عن ابن قرقول ، وهى التى نقلها جمهور رواة البخارى عنه ، ورواية عبد الله بن يوسف عن مالك أيضاً خلافاً لسائر رواة الموطأ حيث روه بلفظ : كان إذا سكت المؤذن من الأذان لصلاة الصبح . قال فى الفتح : وهو الصواب (وبدا) أى ظهر (الصبح صلى ركعتين خفيفتين) سنة الصبح (قبل أن تقام الصلاة) أى قبل قيام صلاة فرض الصبح . ورواية هذا الحديث الخمسة مديون إلا ابن يوسف ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث الثاني عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ أَوْ أَحَدًا مِنْكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سُحُورِهِ فَإِنَّهُ يُوذِّنُ بَلِيلٌ لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ وَلِيُنَبِّهَ نَائِمُكُمْ وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ الْفَجْرُ أَوْ الصُّبْحُ وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْقُ ، وَطَاطَأَ إِلَى أَسْفَلَ حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا ، يُشِيرُ بِسَبَابَتَيْهِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى ثُمَّ مَدَّهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يمنعن أحدكم أو) قال (أحداً منكم أذان بلال من سحوره) بفتح السين ما يتسحر به ، وبضمهما الفعل كالوضوء والوضوء (فإنه) أى بلالا (يؤذن) أو قال ينادى (بليل) أى فيه (ليرجع) أى ليرد (قائمكم) المتجهد المجتهد لينام لحظة ليصبح نشيطاً أو يتسحر إن أراد الصيام (ولينبه) أى يوقظ (نائمكم) ليتأهب للصلاة بال غسل ونحوه ، وبه قال أبو حنيفة ومحمد ، قالوا : ولا بد من أذان آخر للصلاة لأن الأول ليس لها بل لما ذكر ، واحتج بعضهم لذلك أيضاً بأن أذان بلال كان نداء كما فى الحديث أو ينادى لا أذاناً . وأجيب بأن الخضم أن يقول هو أذان قبل الصبح أقره الشارع ، وأما كونه للصلاة أو لغرض آخر فذلك بحث آخر ، وأما رواية ينادى فعارضه برواية يؤذن والترجيح معنا ، لأن كل أذان نداء ولا عكس ، فالعمل برواية يؤذن عمل بالروایتين وجمع بين الدليلين وهو أولى من العكس إذ ليس كذلك ، لا يقال إن النداء قبل الفجر لم يكن بألفاظ الأذان وإنما كان تذكيراً أو تسجيحاً كما يقع للناس اليوم ، لأننا نقول إن هذا محدث قطعاً . وقد تظاهرت الطرق على التعبير بلفظ الأذان ، فحملة على معناه الشرعى مقدم ، وسبق آنفاً أن الحق إن الأذان الأول قبل الصبح لا يكفي عن الأذان الذى هو للصلاة وإنما شرع الأول لليلة المذكورة فيه لا للإعلام بدخول الوقت فافهم (وليس أن يقول) أى يظهر (الفجر أو الصبح) شك من الراوى (وقال) أى أشار صلى الله عليه وآله وسلم (بأصابعه ورفعها)

وفيه إطلاق القول على الفعل فيهما (إلى فوق) بالضم على البناء (وطأطأ)
أى خفض إصبعيه (إلى أسفل) بضم اللام لا غير كفوق ، فأشار صلى الله
عليه وآله وسلم إلى الفجر الكاذب المسمى عند العرب بذنوب السرحان ، وهو
الضوء المستطيل من العلو إلى السفلى ، وهو من الليل فلا يدخل به وقت
الصبح ، ويجوز فيه التسحر ، وأشار إلى الصادق بقوله (حتى يقول)
أى يظهر الفجر (هكذا يشير بسبائتيه) اللذين يليان الإبهام ، سميا بذلك
لأنهما يشار بهما عند السب (إحداهما فوق الأخرى ثم مدحما عن يمينه
وشماله) كأنه جمع بين إصبعيه ثم فرقهما ليحكى صفة الفجر الصادق ، لأنه
يطلع معترضاً ثم يعم الأفق ذاهباً يميناً وشمالاً بخلاف الفجر الكاذب وهو الذى
يسميه العرب ذنب السرحان ، فإنه يظهر فى أعلى السماء ثم ينخفض ، وإلى
ذلك أشار بقوله : رفع وطأطأ . ورواة هذا الحديث الخمسة أولهم كوفيان
والآخران بصريان ، وفيه التحديث والقول والعنونة ، ورواية تابعى عن
تابعى ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الطلاق وفى خبر الواحد ، ومسلم وأبو داود
والنسائى فى الصوم ، وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث الثالث عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ الْمُزْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ثَلَاثًا لِمَنْ شَاءَ، وَفِي رِوَايَةٍ: بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: لِمَنْ شَاءَ.

(عن عبد الله بن مغفل المزني رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : بين كل أذانين) أى الأذان والإقامة ، فهو من باب التغليب أو الإقامة ، أذان بجامع الإعلام ، فالأول للوقت والثاني للفعل ، ولا يصح حمله على ظاهره ، لأن الصلاة بين الأذانين مفروضة والخبر ناطق بالتخيير بقوله لمن شاء (صلاة) وقت صلاة نافلة أو المراد الراتبة بين الأذان والإقامة قبل الفرض ، قال ذلك (ثلاثاً لمن شاء) وللترمذى والحاكم بإسناد ضعيف من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لبلال : اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله ، والشارب من شربه ، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته . ورواة حديث الباب خمسة ما بين واسطى وبصرى ، وفيه التحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه (وفى رواية : بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة ، ثم قال فى الثالثة لمن شاء) وهذا بين أنه لم يقل لمن شاء إلا فى المرة الثالثة ، بخلاف ما يشعر به ظاهر الرواية الأولى ، فإنه قيد كل مرة بقوله : لمن شاء . فالذى هنا قيد الإطلاق الذى هناك ، لأن المطلق يحمل على المقيّد وزيادة الثقة مقبولة . ولمسلم والإسماعيلى : قال فى الرابعة : لمن شاء ، وكأن المراد بالرابعة فى هذه الرواية المرة الرابعة ، أى أنه اقتصر فيها على قوله لمن شاء ، فأطلق بعضهم عليها رابعة باعتبار مطلق القول ، وبهذا يوافق رواية البخارى ، وقد تقدم فى العلم حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً وكأنه قال بعد الثلاث : لمن شاء ليدل على أن التكرار لتأكيد الاستحباب . وقال ابن الجوزى : فائدة هذا الحديث أنه يجوز أن يتوهم أن الأذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة التى أذن لها ، فبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز وقد صح ذلك فى الإقامة ، ووقع عند أحمد : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التى أقيم لها ، وهو أخص من الرواية المشهورة : إلا المكتوبة .

الحديث الرابع عشر

عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً وَكَانَ رَحِيماً رَفِيقاً، فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهَالِينَا قَالَ: أَرْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَصَلُّوا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ.

(عن مالك بن الحويرث) مصغراً ابن أشيم الليثي (رضي الله عنه قال: أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نفر) عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة (من قومي) بني ليث بن بكر بن عبد مناف، وكان قدومهم فيما ذكره ابن سعد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يتجهز لتبوك (فأقمنا عنده) صلى الله عليه وآله وسلم (عشرين ليلة) بأيامها (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (رحيماً) بالمؤمنين (رفيقاً) بهم من الرفق، وفي لفظ: رقيقاً من الرقة (فلما رأى) صلى الله عليه وآله وسلم (شوقنا إلى أهالينا) جمع أهل، قال في القاموس: أهل جمعه أهلون وأهالي وأهلات. اهـ. فأهال جمع تكسير، وأهلون جمع تصحيح، وأهلات بالألف والتاء من النوادر حيث جمع كذلك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ارجعوا) إلى أهليكم (فكونوا فيهم وعلموهم وصلوا) في سفركم وحضركم كما رأيتموني أصلي (فإذا حضرت الصلاة) المكتوبة، أي حان وقتها، أي في السفر (فليؤذن لكم أحدكم) ظاهره أن ذلك بعد وصولهم إلى أهليهم، لكن الرواية الثانية إذا أنتم خرجتم فأذنوا، ولا تعارض بينهما، لأن المراد بقوله: أذن من أحب منكم أن يؤذن فليؤذن وذلك لاستوائهما في الفضل، ولا يعتبر في الأذان السن بخلافه في الإمامة، وهو واضح من سياق حديث الباب حيث قال: فليؤذن لكم أحدكم (وليؤمكم أكبركم) أي في السن، وإنما قدمه وإن كان الأفقه مقدماً عليه لأنهم استوتوا في الفضل ومكثوا عنده عشرين ليلة فاستوتوا في الأخذ عنه عادة فلم يبق ما يقدم به إلا السن، واستدل به على أفضلية الإمامة على الأذان وعلى وجوب الأذان، لكن الإجماع صارف للأمر عن الوجوب. ورواة هذا الحديث الخمسة بصريون، وفيه رواية تابعي عن تابعي على قول من يقول إن أيوب رأى أنس بن مالك، وفيه التحديث والقول، وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة والأدب والجهاد، ومسلم في الصلاة، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

الحديث الخامس عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رِوَايَةٍ : أَتَى رَجُلَانِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرِيدَانِ السَّفَرَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا أَنْتُمَا خَرَجْتُمَا فَأَذِّنَا ثُمَّ أَقِيمَا ثُمَّ لِيُؤْمَمَكُمَا أَكْبَرُكُمْ .

(وعنه) أى مالك بن الحويرث (رضى الله عنه فى رواية) قال (أنى رجلان) هما مالك بن الحويرث ورفيقه ، وفى باب سفر الاثنين من كتاب الجهاد بلفظ : انصرفت من عند النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنا وصاحب لى . قال فى الفتح ولم أر فى شىء من طرقه تسمية صاحبه (النبى صلى الله عليه وآله وسلم يريدان السفر ، فقال النبى صلى الله عليه وآله وسلم) ولهما (إذ أنتما خرجتما) للسفر (فأذنا) بكسر الهمزة ، أى من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن ، أو أحدهما يؤذن والآخر يجيب ، وقد يخاطب الواحد بلفظ التثنية والجمع ، كقوله : يا حرسى اضربا عنقه ، وقوله : قتله بنو تميم ، مع أن الضارب والقاتل واحد ، قاله الكرمانى ، وليس المراد ظاهره من أنهما يؤذنان معاً وإنما صرف عن ظاهره لقوله فى الحديث السابق : فليؤذن لكم أحدكم ، لا يقال المراد أن كلا منهما يؤذن على حدة ، لأن أذان الواحد يكفى الجماعة . نعم إذا احتيج إلى التعدد لتباعد أقطار البلد إذن كل واحد فى جهة قال الشافعى فى الأم : وأحب أن يؤذن مؤذن بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة معاً ، وإن كان مسجد كبير فلا بأس أن يؤذن فى كل جهة منه مؤذن يسمع من يليه فى وقت واحد . انتهى . كما يصنع الآن فى مسجد الحرام بمكة المعظمة زادها الله تشریفاً وتكريماً (ثم أقيما ثم ليؤمكما أكبركما) فيه استحباب إجابة المؤذن بالإقامة إن حمل الأمر على ما مضى وإلا فالذى يؤذن هو الذى يقيم .

الحديث السادس عشر

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِهِ: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر مؤذناً يؤذن) للصلاة (ثم يقول على إثره) بعد فراغ الأذان ، ولمسلم : يقول في آخر أذانه (ألا صلوا في الرحال) جمع رحل (في الليلة الباردة أو المطيرة) قال الكرمانى : فعيلة بمعنى فاعلة ، وإسناد المطر إليها مجاز ، وليست بمعنى مفعولة أى ممطر فيها لوجود الهاء في قوله مطيرة ، إذ لا يصح ممطرة فيها وليست أو للشك بل للتنويع . وفي صحيح أبى عوانة : ليلة باردة أو ذات مطر أو ذات ريح . ودل ذلك على أن كلا من الثلاثة عذر في التأخير عن الجماعة . وتقل ابن بطال فيه الإجماع ، لكن المعروف عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط . وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة ، لكن في السنن عن نافع في هذا الحديث : في الليلة المطيرة والغداة القرة ، وفيها بإسناد صحيح من حديث أبى المليلح عن أبيه أنهم مطروا يوماً فرخص لهم . قال في الفتح : ولم أر في شيء من الأحاديث الترخيص بعذر الريح في النهار صريحاً ، لكن القياس يقتضى إلحاقه ، وقد نقله ابن الرفعة وجهاً (في السفر) ظاهره اختصاص ذلك بالسفر . ورواية مالك عن نافع في أبواب صلاة الجماعة مطلقة ، وبها أخذ الجمهور ، لكن قاعدة حمل المطلق على المقيد تقتضى أن يختص ذلك بالمسافر مطلقاً ويلتحق به من يلحقه بذلك مشقة في الحضر دون من لا يلحقه . وعبارة القسطلاني فيه إن كل واحد من البرد والمطر عذر بانفراده ، لكن في رواية : كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول : ألا صلوا في الرحال ، فلم يقل في سفر ، وفي بعض طرق الحديث عند أبى داود : ونادى منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة : في الليلة المطيرة والغداة القرة ، فصرح بأن ذلك في

المدينة ليس في سفره ، فيتحمل أن يقال : لما كان السفر لا يتأكد فيه الجماعة ويشق الاجتماع لأجلها اكتفى فيه بأحدهما ، بخلاف الحضر فإن المشقة فيه أخف والجماعة فيه أكد ، وفي حديث جابر المروى في مسلم : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر ففطرنا ، فقال : ليصل من شاء منكم في رحله ، فثبت أن أمره صلى الله عليه وآله وسلم هذا ليس أمر عزيمة حتى لا يشرع لهم الخروج إلى الجماعة ، وإنما هو راجع إلى مشيئتهم ، فمن شاء صلى في رحله ومن شاء خرج إلى الجماعة .

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ سَمِعَ جَلْبَةَ الرَّجَالِ ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ : مَا شَأْنُكُمْ ؟ قَالُوا : اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ . قَالَ : فَلَا تَفْعَلُوا إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا .

(عن أبي قتادة) الحارث بن ربيع الأنصاري (رضى الله عنه قال : بينما) بالميم (نحن نصلى مع النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم إذ سمع جلبة الرجال) بفتح الجيم ، أى أصواتهم حال حركاتهم ، وسمى منهم الطبراني في روايته أبا بكرة ، واستدل به على أن التفات خاطر المصلى إلى الأمر الحادث لا يفسد صلاته (فلما صلى قال ما شأنكم) أى حالكم حيث وقع منكم الجلبة (قالوا : استعجلنا إلى الصلاة ، قال فلا تفعلوا) أى لا تستعجلوا ، وعبر بلفظ لا تفعلوا مبالغة في النهي عنه ، أى ولو خفتم فوات تكبيرة الإحرام أو غيرها ، ولو فاتت الجماعة بالكلية ، فإنكم فى حكم المصلين المخاطبين بالخشوع والإجلال والخضوع ، فالقصد من الصلاة حاصل لكم وإن لم تدركوا منها شيئاً ، والأعمال بالنيات ، وعدم الاستعجال مستلزم لكثرة الخطأ ، وهو معنى مقصود بالذات وردت فيه أحاديث صحيحات . وفى مسلم : فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو فى صلاة (إذا أتيتم الصلاة) جماعة أو غيرها (فعليكم بالسكينة) أى بالتأنى والهيئنة فإذا فعلتم ذلك (فما أدركتم) مع الإمام من الصلاة (فصلوا) معه (وما فاتكم) منها (فأتموا) أى أكملوا وحدهم . واستدل به على أن من أدرك الإمام راعياً تحسب له تلك الركعة لأنه قد فاتته القيام والقراءة أيضاً ، واختاره ابن خزيمة وغيره ، وقواه السبكي والشوكاني ، وهو الحق ، والجمهور على أنه مدرك لها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث أبى بكرة : ولا تعد ، ولم يأمره بإعادة تلك الركعة ، وأنه يدرك فضيلة الجماعة بجزء من الصلاة وإن قل لقوله : فما أدركتم فصلوا ، ولم يفصل بين القليل والكثير . وهذا قول الجمهور ،

وقيل : لا تدرك الجماعة بأقل من ركعة لحديث : من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة . قال في الفتح : والجواب عنه بأنه ورد في الأوقات ، واستدل به أيضاً على استحباب الدخول مع الإمام في حالة وجده عليها ، وفيه حديث أصرح منه أخرجه ابن أبي شيبه من طريق عبد العزيز بن ربيع عن رجل من الأنصار مرفوعاً : من وجدني راكعاً أو قائماً أو ساجداً فليكن على حالتي التي أنا عليها . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وبصري . وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخاري في الباب اللاحق لهذا ، ومسلم في الصلاة .

الحديث الثامن عشر

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي .

(وعنه) أى عن أبى قتادة (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إذا أقيمت الصلاة أى ذكرت ألفاظ الإقامة (فلا تقوموا) إلى الصلاة (حتى ترونى) أى تبصرونى خرجت ، فإذا رأيتمونى فقوموا وذلك لثلاث يطول عليهم القيام لأنه قد يعرض له ما يؤخره . واختلف فى وقت القيام إلى الصلاة ، فقال الشافعى والجمهور : عند الفراغ من الإقامة ، وهو قول أبى يوسف ، وعن مالك أولها ، وفى الموطأ أنه يرى ذلك على طاقة الناس ، فإن منهم الثقيل والخفيف ، وعن أبى حنيفة أنه يقوم فى الصف عند حى على الصلاة فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الإمام لأنه أمين الشرع ، وقد أخبر بقيامها فيجب تصديقه ، وقال أحمد : إذا قال حى على الصلاة ، وأما إذا لم يكن الإمام فى المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه ، وخالف من ذكرنا على التفصيل الذى شرحناه ، وحديث الباب حجة عليهم ، وفيه جواز الإقامة والإمام فى منزله إذا كان يسمعها وتقدم إذنه فى ذلك ، قال القرطبى : ظاهر الحديث أن الصلاة كانت تقام قبل أن يخرج النبى صلى الله عليه وآله وسلم من بيته ، وهو معارض بحديث جابر بن سمرة : أن بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبى صلى الله عليه وآله وسلم . أخرجه مسلم . ويجمع بينهما أن بلالا كان يراقب خروج النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فأول ما يراه يشرع فى الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ، ثم إذا رأوه قاموا ، ولا يقوم فى مقامه حتى تعتدل صفوفهم . وذكر فى الفتح شواهد لذلك . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه التحديث والعنونة والكتابة والقول ، وأخرجه البخارى فى الصلاة أيضاً ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث التاسع عشر

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنَاجِي رَجُلًا فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ ، فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ .

(عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال : أقيمت الصلاة) أى العشاء كما عند مسلم (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يناجي) أى يحدث (رجلا فى) ولابن عساكر : إلى (جانب المسجد) المدنى . قال الحافظ ابن حجر : لم أقف على اسم هذا الرجل ، وذكر بعض الشراح أنه كان كبيراً فى قومه فأراد أن يتألفه على الإسلام ، ولم أقف على مستند ذلك ، وقيل : يحتمل أن يكون ملك من الملائكة جاء بوحي من الله عز وجل ، ولا يخفى بعد هذا الاحتمال (فما قام) صلى الله عليه وآله وسلم (إلى الصلاة حتى نام القوم) وفى مسند إسحق ابن راهويه عن عبد العزيز فى هذا الحديث : حتى نعس بعض القوم ، وفيه دلالة على أن النوم المذكور لم يكن مستغرماً ، وزاد مسلم كالبخارى فى الاستئذان عن شعبة عن عبد العزيز ، ثم قام فصلى ، واستنبط منه جواز الكلام بعد الإقامة . نعم كرهه الحنفية لغير ضرورة . كذا قال القسطلانى . وفى الفتح : وفيه جواز الفصل بين الإقامة والإحرام إذا كان لحاجة ، أما إذا كان لغير حاجة فهو مكروه ، واستدل به للرد على من أطلق من الحنفية أن المؤذن إذا قال : قد قامت الصلاة ، وجب على الإمام التكبير . انتهى . ورواته كلهم بصريون ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه مسلم وأبو داود .

الحديث العشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطَبٍ فَيَحْطَبَ ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ
فَيُؤْذَنَ لَهَا ، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُؤَمَّ النَّاسَ ، ثُمَّ أَخَالِفَ إِلَى رَجَالٍ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ
بُيُوتَهُمْ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَفًا سَمِينًا
أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ ، لَشَهِدَ الْعِشَاءَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
(وسلم) زاد مسلم : فقد ناساً في بعض الصلوات (قال والذي نفسي بيده
لقد هممت) أى قصدت (أن أمر بحطب فيحطب) وفي رواية : فيحطب ،
وحطب واحتطب بمعنى واحد ، قال في الفتح : أى يكسر ليسهل استعمال النار
به ، وتعقبه العيني بأنه لم يقل أحد من أهل اللغة أن معنى يحطب يكسر ، بل المعنى
يجمع (ثم أمر بالصلاة) أى صلاة العشاء أو الفجر أو الجمعة أو مطلقاً كلها
روايات ، ولا تضاد لجواز تعدد الواقعة (فيؤذن لها) أى يعلم الناس لأجلها
(ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ثم أخالف) المشتغلين بالصلاة قاصداً (إلى رجال)
لم يخرجوا إلى الصلاة (فأحرق عليهم بيوتهم) بالنار عقوبة لهم ، وقيد بالرجال
ليخرج الصبيان والنساء ، ومفهومه أن العقوبة ليست قاصرة على المال بل
المراد تحريق المقصودين وبيوتهم ، وأحرق بتشديد الراء مشعر بالتكثير
والمبالغة في التحريق ، وبهذا استدل الإمام أحمد ومن قال إن الجماعة فرض
عين لأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق ، ولو كانت فرض كفاية
لكان قيامه صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه بها كافياً وإلى ذلك ذهب عطاء
والأوزاعي وجماعة من محدثي الشافعية كابن خزيمة وحبان وابن المنذر وغيرهم
من الشافعية ، لكنها ليست بشرط في صحة الصلاة . وقال أبو حنيفة ومالك :
هى سنة مؤكدة ، وهو موجه عند الشافعية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
فيما رواه الشيخان : صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة ،
ولمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم عليها بعد الهجرة ، وظاهر نص الشافعي

أنها فرض كفاية ، وعليه جمهور أصحابه المتقدمين ، وصححه النووي في المنهاج ، وبه قال بعض المالكية ، واختاره الطحاوى والكرخى وغيرهما من الحنفية لحديث أبي داود وصححه ابن حبان وغيره : ما من ثلاثة في قرية أو بدو ولا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان ، أى غلب ، ويمكن أن يقال التهديد بالتحريق وقع في حق تاركى فرض الكفاية لمشروعية قتال تاركى فرض الكفاية . وأجيب عن حديث الباب بأنه وهم ولم يفعل ، ولو كانت فرض عين لما تركهم ، أو أن فرضية الجماعة نسخت ، أو أن الحديث ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون كما يدل عليه السياق ، فليس التهديد لترك الجماعة بخصوصه فلا يتم الدليل ، وتعقب بأنه يبعد اعتناؤه عليه السلام بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع علمه بأنه لا صلاة لهم ، وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطويتهم . وأجيب بأنه لا يتم إلا إن ادعى أن ترك معاينة المنافقين كان واجباً عليه ، ولا دليل على ذلك ، وإذا ثبت أنه كان مخيراً فليس في إعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم . وفي قوله في الحديث الآخر : ليس صلاة أثقل على المنافقين من العشاء والفجر دلالة على أنه ورد في المنافقين ، لكن المراد نفاق المعصية لانفاق الكفر ، كما يدل عليه حديث أبي هريرة المروى في أبي داود : ثم أتى قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة . نعم سياق حديث الباب يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنها ، ومحل الخلاف إنما هو في غير الجمعة أما هي فالجماعة شرط في صحتها ، وحينئذ فتكون فيها فرض عين ثم إن التقييد بالرجال يشعر بأنها ليست في حق الصبيان والنساء فرضاً جزماً والخلاف السابق في المؤداة ، وأما المقضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية ولكنها سنة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بأصحابه الصبح جماعة حين فاتتهم بالوادي ، ثم أعاد عليه السلام القسم للمبالغة في التأكيد فقال (و) الله (الذى نفسى بيده) الكريمة (لو يعلم أحدكم) أى المتخلفين (أنه يجد عرقاً) بفتح المهلة وسكون الراء (سميناً) العظم الذى عليه بقية لحم أو قطعة لحم (أو مرهاتين حسنتين) بكسر الميم وقد تفتح ، تثنية مرماة ، ظلف الشاة أو ما بين ظلفيها من اللحم ، كذا عن البخارى فيما نقله المستملى في روايته في كتاب الأحكام عن الفربرى ، أو اسم سهم

يتعلم عليه الرمي (لشهد العشاء) أى صلاتها ، والمعنى : لو علم أنه لو حضر الصلاة يجد نفعاً دنيوياً وإن كان خسيساً حقيراً لحضرها لقصور همته على الدنيا ولا يحضرها لما لها من مثوبات الأخرى ونعيمها ، فهو وصف بالحرص على الشيء الحقير من مطعوم أو ملعوب به مع التفريط فيما يحصل به رفيع الدرجات ومنازل الكرامات ووصف العرق بالسمن والمرمأة بالحسن ليكون ثم باعث نفسانى على تحصيلها ، واستنبط من قوله : لقد هممت بتقديم التهديد والوعيد على العقوبة ، وسره أن المفسدة إذا ارتفعت بالأهون من الزواجر اكتفى به عن الأعلى ، نبه عليه ابن دقيق العيد ، واستدل بهذا الحديث ابن العربى وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة متهاوناً بها ، ونوزع فى ذلك ، وفيه نظر ، ذكره الحافظ فى الفتح .

الحديث الحادى والعشرون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال : صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ أى المنفرد (بسبع وعشرين درجة)
فيه أن أقل الجمع اثنان ، لأنه جعل هذا الفضل لغير الفذ وما زاد على الفذ
فهو جماعة ، لكن قد يقال إنما رتب هذا الفضل لصلاة الجماعة وليس فيه
تعرض لنفى درجة متوسط بين الفذ والجماعة كصلاة الاثنین مثلاً ، لكن
قد ورد فى غير حديث التصريح بكون الاثنین جماعة ، فعند ابن ماجه من
حديث أبى موسى الأشعرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :
اثنان فما فوقهما جماعة ، لكنه فيه ضعف ، وفى حديث أبى سعيد عند البخارى
بخمسة وعشرين ، وعامة الرواة عليها إلا ابن عمر كما قال الترمذى ، واتفق
الجميع على الخمس والعشرين سوى رواية أبى فقال أربع أو خمس على الشك ،
ولأبى عوانة بضعا وعشرين ، وليست مغايرة لصدق البضع على الخمس ،
فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع ، إذ لا أثر للشك ، واختلف
فى الترجيح بينهما ، فمن رجح الخمس لكثرة رواياتهما ، ومن رجح السبع لزيادة
العدل الحافظ وجمع بينهما بأن ذكر القليل لا يننى الكثير ، إذ مفهوم العدد
غير معتبر ، وأنه أخبر بالخمس ثم أعلمه الله بزيادة الفضل ، فأخبر بالسبع
لكنه يحتاج إلى التاريخ ، وعورض بأن الفضائل لا تنسخ فلا يحتاج إلى
التاريخ أو الدرجة أقل من الجزء والخمس والعشرون جزء هى سبع وعشرون
درجة ، ورد بأن لفظ الدرجة والجزء وردا مع كل من العددين . قال
النووى : القول بأن الدرجة غير الجزء غفلة من قائله أو أن الجزء فى الدنيا
والدرجة فى الجنة . قال البرماوى فى شرح العمدة : أبداه القطب القسطلانى
احتمالا . ١ هـ . أو هو بالنظر لقرب المسجد وبعده ، أو لحال المصلى كأن
يكون أعلم أو أخشع ، أو الخمس بالسرية والسبع بالجهرية ، فإن قلت :
ما الحكمة فى هذا العدد الخاص ؟ أجيب باحتمال أن يكون أصله كون المكتوبات

خمساً فأريد المبالغة في تكثيرها فضربت في مثلها فصارت خمساً وعشرين ،
وأما السبع فمن جهة عدد ركعات الفرائض ورواتها . وقد خاض قوم في
تعيين الأسباب المقتضية للدرجات المذكورة . قال ابن الجوزي : وما جاءوا
بباطل . وقد نقحها الحافظ في الفتح هنا فانظره . ورواة هذا الحديث
ما بين بصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعنونة والقول والسماع .

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَقُولُ : تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ
جُزْءًا وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ . ثُمَّ قَالَ
أَبُو هُرَيْرَةَ : فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ : « إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا » .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم يقول : تفضل) أى تزيد (صلاة الجميع صلاة أحدكم) إذا
صلى (وحده بخمس وعشرين جزءاً) أى درجة (وتجتمع ملائكة الليل
وملائكة النهار فى صلاة الفجر) لأنه وقت صعودهم بعمل الليل ومجيء
الطائفة الأخرى بعمل النهار ، وزعم ابن بطل أن فيه إشارة إلى أن الدرجتين
الزائدتين على خمس وعشرين تؤخذ من ذلك ، وبهذا عقبه برواية ابن عمر
التي فيها سبع وعشرون (ثم يقول أبو هريرة) مستشهداً لذلك (فاقروا
إن شئتم : « إن قرآن الفجر كان مشهوداً ») تشهد الملائكة ، وفيه فضيلة صلاة
الفجر فى الجماعة . ورواة هذا الحديث الستة ما بين حمص ومدنى ، وفيه ثلاثة
من التابعين ، والتحديث والإخبار والعنونة والسماع والقول .

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَكْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ ، أَبْعَدُهُمْ فَأَبْعَدُهُمْ مَمْشًى ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَكْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّي ثُمَّ يَنَامُ .

(عن أبي موسى رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
أكظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم ممشًى) بفتح الميم أى أبعدهم مسافة إلى
المسجد لأجل كثرة الخطأ إليه ، لأن سبب أعظمية الأجر في الصلاة بعد
الممشى للمشقة وفاء فأبعدهم . قال البرماوى كالكرمانى : للاستمرار نحو
الأمثل فالأمثل ، وتعقبه العينى بأنه لم يذكر أحد من النحاة أن الفاء تجيء
بمعنى الاستمرار ، ثم رجح كونها هنا بمعنى ثم أى أبعدهم ثم أبعدهم ممشًى
(والذى ينتظر الصلاة حتى يصلحها مع الإمام) ولو فى آخر الوقت (أكظم
أجراً من الذى يصلّى) فى وقت الاختيار وحده أو مع الإمام من غير انتظار
(ثم ينام) كما أن بعد المكان مؤثر فى زيادة الأجر كذلك طول الزمان
للمشقة فيهما ، ويستفاد منه أن الجماعة تتفاوت بتفاوت حال المصلّى .

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخْرَهُ فَشَكَرَ
 اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ . ثُمَّ قَالَ : الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ : الْمَطْعُونُ وَالْمَبْطُونُ وَالْغَرِيقُ
 وَصَاحِبُ الْهَدْمِ وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَبَاقِي الْحَدِيثِ تَقَدَّمَ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله)
 (وسلم قال : بينما رجل يمشى بطريق) أى فيها ، لم يذكر فى الفتح ولا فى
 غيره اسم هذا الرجل (وجد غصن شوك على الطريق فأخره) عن الطريق ،
 وللحموى والمستمل : فأخره (فشكر الله له) ذلك ، أى رضى فعله وقبله
 منه وأثنى عليه ، وفيه فضل إمطة الأذى عن الطريق (فغفر له) ذنوبه
 (ثم قال : الشهداء خمسة) جمع شهيداً ، سمي بذلك لأن الملائكة يشهدون
 دونه فهو مشهود فعيل بمعنى مفعول (المطعون) أى الذى يموت فى الطاعون
 أى الوباء (والمبطون) صاحب الإسهال أو الاستسقاء أو الذى يموت بداء بطنه
 (والغريق) فى الماء (وصاحب الهدم) أى الذى مات تحت الهدم (والشهيد)
 القتل (فى سبيل الله) أى الذى حكمه أن لا يغسل ولا يصلى عليه ، بخلاف
 الأربعة السابقة ، فالحقيقة الأخير والذى قبله مجاز فهم شهداء فى الثواب
 كثواب الشهيد ، وجوز الشافعى الجمع بينهما ، واستشكل التعبير بالشهيد
 فى سبيل الله مع قوله : الشهداء خمسة فإنه يلزم منه حمل الشئ على نفسه فكأنه
 قال : الشهيد هو الشهيد ، وأجيب بأنه من باب : أنا أبو النجم وشعرى
 شعرى ، أو معنى الشهيد القتل ، وزاد فى الموطأ : صاحب ذات الجنب
 والحريق والمرأة تموت بجمع ، وعند ابن ماجه من حديث ابن عباس :
 موت الغريب شهادة : وإسناده ضعيف ، عند ابن عساكر من حديثه
 أيضاً : الغريق ومن أكله السبع (وبقى الحديث تقدم) ولفظه :
 لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الأول ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه ،
 ولو يعلمون ما فى التهجير لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما فى العتمة والصبح

لأتوهما ولو حبواً . انتهى . وفي هذا المتن كما ترى ثلاثة أحاديث وكأن قتيبة حدث بذلك كذلك مجموعاً عن مالك فلم يتصرف فيه البخارى كعادته في الاختصار ، ورواته الخمسة كلهم مدنيون إلا قتيبة فبلخي ، وفيه التحديث والعنونة ، وأخرج البخارى حديث : بينا رجل في الصلاة ، ومسلم في الأدب ، والترمذى في البر ، وقال حسن صحيح ، وحديث الشهداء في الجهاد ، وقوله : لو يعلم الناس ، أخرجه البخارى في الصلاة والشهادات ، وكذا النسائي ، وغرض البخارى من إيراد ذلك هنا فضل التهجير إلى الظهر .

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ بَنِي سَلَمَةَ أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ فَيَنْزِلُوا قَرِيباً مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ : فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعْرُوا الْمَدِينَةَ . فَقَالَ : أَلَا تَحْتَسِبُونَ آثَارَكُمْ .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن بنى سلمة) بكسر اللام بطن كبير من الأنصار ثم من الخزرج (أرادوا أن يتحولوا عن منازلهم) لكونها كانت بعيدة من المسجد (فينزّلوا) منزلاً (قريباً من النبي) أى من مسجده (صلى الله عليه) وآله (وسلم قال) أنس (فكره رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم أن يعرفوا المدينة) بضم الياء وسكون العين وضم الراء ، أى يتركوها خالية ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تبقى جهات المدينة عامرة بساكنيها (فقال : ألا تحتسبون آثاركم) أى ألا تعدون خطاكم عند مشيكم إلى المسجد فإن بكل خطوة إليه درجة ، قاله الكرمانى ، زاد فى رواية : فأقاموا ، ولمسلم من حديث جابر : فقالوا ما يسرنا أنا كنا نحولنا . والاحتساب وإن كان أصله العد ، لكنه يستعمل غالباً فى معنى طلب تحصيل الثواب . ولا بن مردويه عن أبى نضرة عنه قال : كانت منازلنا بسلع ، ولا يعارض هذا حديث أنس فى الاستسقاء : وما بيننا وبين سلع من دار لاحتمال أن تكون ديارهم كانت من واء سلع ، وبين سلع والمسجد قدر ميل ، قال مجاهد : خطاهم آثار المشى فى الأرض بأرجلهم ، وزاد قتادة فقال : لو كان الله عز وجل مغفلاً شيئاً من شأنك يا ابن آدم أغفل ما تعنى الرياح من هذه الآثار ولكن أحصى على ابن آدم أثره وعمله كله حتى أحصى عليه هذا الأثر فيما هو من طاعة الله تعالى أو من معصيته ، فمن استطاع منكم أن يكتب أثره فى طاعة الله فليفعل . وفى الحديث أن أعمال البر إذا كانت خالصة يكتب آثارها حسنات ، وفيه استحباب السكنى بقرب المسجد إلا لمن حصلت به منفعة أخرى أو أراد تكثير الأجر بكثرة المشى ما لم يخل على نفسه ووجهه أنهم طلبوا السكنى بقرب المسجد للفضل الذى

علموه منه ، فما أنكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك ، بل رجع درء
المفسدة بإخلاصهم جوانب المدينة على المصلحة المذكورة ، وأعلمهم
بأن لهم في التردد إلى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد
أو يزيد عليه ، واختلف فيمن كانت داره قريبة من المسجد ، فقارب الخطأ
بحيث يساوى خطأ من داره بعيدة ، هل يساويه في الفضل أو لا ، وإلى
المساواة جنح الطبرى ، واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد
ولو كان مسجد قريب بجنبه ، قال في الفتح : وإنما يتم ذلك إذا لم يلزم
من ذهابه إلى البعيد هجر القريب ، وإلا فإحياءه بذكر الله أولى ، وكذا
إذا كان في البعيد مانع من الكمال ، كأن يكون إمامه مبتدعاً انتهى . ورواة
هذا الحديث ما بين طائفي وبصرى ، وفيه التحديث والقول .

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا
لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :
ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء) لأن وقت الأولى وقت
لذة النوم ، والثانية وقت سكون واستراحة ، وفي تعبيره بأفعل التفضيل
دلالة على أن الصلاة جميعها ثقيلة على المنافقين ، والصلاتان المذكورتان
أثقل من غيرهما لقوة الداعي المذكور إلى تركهما ، وأطلق عليهم النفاق وهم
مؤمنون على سبيل المبالغة في التهديد لكونهم لا يحضرون الجماعة ويصلون
في بيوتهم من غير عذر ولا علة (ولو يعلمون ما فيها) أى صلاة الفجر
وصلاة العشاء من مزيد الفضل (لأتوهما) إلى المسجد للجماعة (ولو)
كان إتيانهم (حبواً) يزحفون إذا تعذر مشيهم كما يزحف الصغير ولم يفوتوا
ما في مسجد الجماعة من الفضل والخير ، ولابن أبي شيبة من حديث أبي
الدرداء : ولو حبواً على المرافق والركب .

الحديث السابع والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ
 اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ : الْإِمَامُ الْعَادِلُ ، وَشَابُّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ
 رَبِّهِ ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّتَا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا
 عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ
 اللَّهَ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ ، وَرَجُلٌ
 ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا ففَاضَتْ عَيْنَاهُ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه) وآله
 (وسلم قال : سبعة) من الناس (يظلمهم الله في ظله) يوم لا ظل في القيامة ودنوّ
 الشمس من الخلق (إلا ظله) قال عياض : إضافة الظل إلى الله إضافة ملك
 وكل ظل فهو ملكه ، كذا قال : وكان حقه أن يقول إضافة تشريف
 ليحصل امتياز هذا عن غيره ، كما قيل : الكعبة بيت الله مع أن المساجد
 كلها ملكه ، وقيل : المراد بظلمه كرامته وحمايته ، كما يقال فلان في ظل
 الملك ، وهو قول عيسى بن دينار ، وقوّاه عياض وليس بقوى ، وقيل المراد
 ظل عرشه ، ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور بإسناد حسن :
 سبعة يظلمهم الله في ظل عرشه ، فذكر الحديث ، وإذا كان المراد ظل العرش
 استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح
 وبه جزم القرطبي ، ويؤيده أيضاً تقييد ذلك بيوم القيامة ، كما صرح به
 ابن المبارك في روايته عن عبد الله بن عمر ، وهو عند البخارى في كتاب
 الحدود ، وبهذا يندفع قول من قال المراد ظل طوبى أو ظل الجنة لأن ظلهما
 إنما يحصل لهم بعد الاستقرار في الجنة ، ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها ،
 والسياق يدل على امتياز أصحاب الخصال المذكورة ، فرجح أن المراد ظل
 العرش (الإمام العادل) أى أحدهم الإمام الأعظم التابع لأوامر الله ، فيضع
 كل شيء في موضعه من غير إفراط ولا تفريط ، وقدم على تاليه لعموم نفعه ،

ويلتحق به من ولى شيئاً من أمور المسلمين فعدل فيه لحديث: إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن الذين يعدلون في حكمهم وأهلهم وما ولوا رواه مسلم. وفي رواية: العدل، وهو أبلغ لأنه جعل المسمى نفسه عدلاً والمراد به صاحب الولاية العظمى (و) الثاني من السبعة (شاب نشأ في عبادة ربه) لأن عبادته أشق لغلبة شهوته وكثرة الدواعي لطاعة الهوى، فلأزمته العبادة حينئذ أشد وأدل على غلبة التقوى. وفي حديث سلمان: أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله. وفي الحديث أيضاً: يعجب ربك من شاب ليست له صبوة (و) الثالث (رجل قلبه معلق) بفتح اللام كالتنديل (في المساجد) من شدة حبه لها وإن كان جسده خارجاً عنها، وكفى به عن انتظار أوقات الصلوات، فلا يصلى صلاة في المسجد ويخرج منه إلا وهو ينتظر أخرى ليصلها فيه فهو ملازم المسجد بقلبه وإن عرض لجسده عارض، وفي رواية متعلق (و) الرابع (رجلان تحابا في الله) أى لأجل وجهه الكريم لا لغرض دنيوى (اجتمعا عليه) سواء كان اجتماعهما بأجسادهما حقيقة أم لا، وللحموى والمستملى: اجتماعاً على ذلك، أى على الحب في الله (وتفرقا عليه) أى استمرا على محبتهم لأجله تعالى حتى فرق بينهما الموت ولم يقطعها لعارض دنيوى، ووقع في رواية حماد بن زيد: ورجلان قال كل منهما للآخر: إني أحبك في الله فصدرا على ذلك، ونحوه في حديث سلمان: وعدت هذه الخصلة واحدة مع أن متعاطيها اثنان، لأن المحبة لا تتم إلا باثنين، أو لما كان المتحابان بمعنى واحد كان عد أحدهما مغنياً عن عد الآخر، لأن الغرض عد الخصال لا عد جميع من اتصف بها، وظاهر الحديث يختص بالأحياء دون الأموات، لكن المحبة للأموات الفاضلين العلماء سيما أهل التقوى والعلم منهم أيضاً لها فخصيلة تدل عليها الأدلة الصحيحة المذكورة في محلها (و) الخامس (رجل طلبته ذات) أى امرأة ذات (منصب) بكسر الصاد المهملة أصل أو شرف أو مال (وجمال) حسن للزنا (فقال) بلسانه زجراً لها عن الفاحشة، أو ليعتذر إليها أو بقلبه زجراً لنفسه (إني أخاف الله) زاد في رواية كريمة: رب العالمين، والصبر عن الموصوفة بما ذكر من الأصل والشرف والمال والجمال المرغوب فيها عادة لعزة ما جمع فيها من أكمل المراتب وأجل المناصب لكثرة الرغبة في مثلها وعسر تحصيلها لا سيما وقد أغنت عن مشاق التوصل إليها بمرادة ونحوها

وهي رتبة صديقية ووراثه نبوية زاد ابن المبارك إلى نفسها ، ولليبي في الشعب عن أبي هريرة : فعرضت نفسها عليه ، والظاهر أنها دعتة إلى الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره ، وقال بعضهم : يحتمل أن تكون دعتة إلى التزوج بها فخاف أن يشتغل عن العبادة بالافتتان بها أو خاف أن لا يقوم بحققها لشغلها بالعبادة عن التكسب بما يليق بها ، والأول أظهر ، ويؤيده وجود الكناية في قوله : إلى نفسها ، ولو كان المراد التزوج لصرح به (و) السادس (رجل تصدق) تطوعاً حال كونه قد (أخفى) الصدقة ، ولأحمد : تصدق فأخفى ، وللبخاري في الزكاة كمالك ، فأخفاها (حتى لا تعلم شماله ماتنفق يمينه) فيه إخفاء الصدقة والإسرار بها ، وضرب المثل بهما لقربهما وملازمتها ، أي لو قدر أن الشمال رجل متيقظ لما علم صدقة اليمين للمبالغة في الإخفاء ، فهو من مجاز التشبيه أو من مجاز الحذف ، أي حتى لا يعلم ملك شماله أو حتى لا يعلم من على شماله من الناس ، أو هو من باب تسمية الكل بالجزء ، فالمراد بشماله نفسه ، أي أن نفسه لا تعلم ماتنفق يمينه ، ووقع في مسلم : حتى لا تعلم يمينه ماتنفق شماله ، ولا يخفى أن الصواب ما في البخاري لأن السنة المعهودة إعطاء الصدقة باليمين لا بالشمال ، والوهم فيه من أحد رواته وفي تعيينه خلاف ، وهذا يسميه أهل الصناعة المقلوب ، وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفله ابن الصلاح ، وإن كان أفرد نوع المقلوب ، لكنه قصره على ما يقع في الإسناد . قال في الفتح : قال شيخنا : ينبغي أن يسمى هذا النوع المعكوس . انتهى . ويكون في المتن والإسناد . وفي مسند أحمد من حديث أنس بإسناد حسن مرفوعاً : إن الملائكة قالت : يارب هل من خلقتك شيء أشد من الجبال ؟ قال : نعم الحديد . قالت : فهل أشد من الحديد ؟ قال نعم النار . قالت : فهل أشد من النار ؟ قال : نعم الماء . قالت : فهل أشد من الماء ؟ قال : نعم الريح . قالت : فهل أشد من الريح ؟ قال : نعم ابن آدم يتصدق بيمينه فيخفيها عن شماله (و) السابع (رجل ذكر الله) بلسانه أو بقلبه حال كونه (خالياً) من الخلق لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبعد من الرياء أو خالياً من الالتفات إلى غير المذكور تعالى ، وإن كان في ملا ، ويدل له رواية البيهقي بلفظ ذكر الله بين يديه ، ويؤيد الأول رواية ابن المبارك وحامد بن زيد : ذكر الله في خلاء ، أي في موضع خال وهو أوضح (ففاضت عيناه)

من الدمع لركة قلبه وشدة خوفه من جلاله أو مزيد شوقه إلى جماله والفيض : انصباب عن امتلاء فوضع موضع الامتلاء للمبالغة ، أو جعلت العين من فرط البكاء كأنها تفيض بنفسها ، قال القرطبي : وفيض العين بحسب حال الذاكر وبحسب ما ينكشف له ، وفي حال أوصاف الجلال يكون البكاء من خشية الله ، وفي حال أوصاف الجمال يكون البكاء من الشوق إليه . قال في الفتح : قلت : قد خص في بعض الروايات بالأول ، ففي رواية حماد بن زيد عند الجوزقي ففاضت عيناه من خشية الله ، ونحوه في رواية البيهقي ، ويشهد له ما رواه الحاكم من حديث أنس مرفوعاً : من ذكر الله تعالى ففاضت عيناه من خشية الله تعالى حتى يصيب الأرض من دموعه لم يعذب يوم القيامة . وذكر الرجال في هذا الحديث لا مفهوم له ، بل يشترك النساء معهم فيما ذكر ، إلا إن كان المراد بالإمام العادل الإمامة العظمى ، وإلا فيمكن دخول المرأة حيث تكون ذات عيال فتعدل فيهم ، وتخرج خصلة ملازمة المسجد ، لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل من المسجد وما عدا ذلك فالمشاركة حاصلة لهن حتى الرجل الذي دعت المرأة ، فإنه يتصور في امرأة دعاها ملك جميل مثلاً للزنا والفاحشة فامتنعت خوفاً من الله تعالى مع حاجتها ، أو شاب جميل دعاها ملك إلى أن يزوجه ابنته مثلاً فخشى أن يرتكب منه الفاحشة فامتنع مع حاجته إليه ، ومفهوم العدد بالسبعة لا مفهوم له بدليل ورود غيرها . ففي مسلم من حديث أبي اليسر مرفوعاً : من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله . وزاد ابن حبان وصححه من حديث ابن عمر : الغازي ، وأحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف : عون المجاهد ، وكذا زاد أيضاً من حديثه : إرفاد الغارم وعون المكاتب ، والبغوي في شرح السنة : التاجر الصدوق ، والطبراني من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف : تحسين الخلق ، ومن تتبع دواوين الحديث وجد زيادة كثيرة على ما ذكرته ، وللحافظ ابن حجر رحمه الله مؤلف سماه « معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال » . قال في الفتح : وله سبعة ظاهره اختصاص المذكورين بالثواب المذكور ، ووجهه الكرمانى بما حاصله أن الطاعة إما أن تكون بين العبد وبين الرب أو بينه وبين الخلق ، فالأول باللسان وهو الذاكر ، أو بالقلب وهو المعلق بالمسجد أو بالبدن وهو الناشئ في العبادة . والثاني إما عام ، وهو العادل أو خاص

بالقلب وهو التحاب ، أو بالمال وهو الصدقة ، وبالبدن وهو العفة ، وقد نظم السبعة العلامة أبو شامة عبد الرحمن بن اسماعيل فأنشد :

وقال النبي المصطفى إن سبعة يظلمهم الله الكريم بظلمه
 محب عفيف ناشئ متصدق وباك مصل والإمام بعـدله
 وقد ألفت هذه المسألة يعنى أن العدد المذكور لا مفهوم له على العالم
 شمس الدين بن عطاء الله الرازى المعروف بالهروى ، لما قدم القاهرة وادعى
 أنه يحفظ صحيح مسلم ، فسأله بحضرة الملك المؤيد عن هذا وعن غيره ،
 فما استحضر فى ذلك شيئاً ثم تبعت بعد ذلك الأحاديث الواردة فى مثل ذلك
 فزادت على عشر خصال ، وقد انتقيت منها سبعة وردت بأسانيد جياـد
 ونظمتها فى بيتين تديلا على بيتى أبى شامة ، وهما :

وزد سبعة أطلال غاز وعونه وانتظار ذى عسر وتخفيف حمله
 وإرفاد ذى غرم وعون مكاتب وتاجر صدق فى المقال وفعله
 ونظمته مرة أخرى فقلت فى السبعة الثانية :

وتحسين خلق مع إعانة غارم خفيف يد حتى مكاتب أهله
 ثم تبعت ذلك فجمعت سبعة أخرى ونظمتها فى بيتين آخرين وهما :
 وزد سبعة أخرى فشى لمسجد وكره وضوء ثم مطعم فضله
 وأخذ بحق باذل ثم كامل وتاجر صدق فى المقال وفعله
 ثم تبعت ذلك فجمعت سبعة أخرى ، ولكن أحاديثها ضعيفة ، وقلت
 فى آخر البيت : * تربع بها السبعات من فيض فضله *

وقد أوردت الجميع فى الأمالى . انتهى . ورواته الستة ما بين بصرى
 ومدنى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ورواية الرجل عن خاله وجده ،
 وأخرجه فى الزكاة وفى الرقاق وفى الحدود أيضاً ، ومسلم فى الزكاة ، والنسائى
 فى القضاء والرقاق .

الحديث الثامن والعشرون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ نُزْلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من غدا إلى المسجد وراح) المراد بالغدو الذهاب وبالرواح الرجوع ، والأصل فى الغدو : المضي بكرة النهار والرواح بعد الزوال ثم يستعملان فى كل ذهاب ورجوع توسعاً (أعد الله) أى هيأ (له نزله) بضم النون والزاي مكاناً ينزله (من الجنة) وقد تسكن الزاي كعنق وعنق ، أو هيأ له ضيافته (كلما غدا أو راح) للطاعة ، أى بكل غدوة وروحة ، وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقاً ، لكن المقصود اختصاصه بمن يأتيه للعبادة والصلاة ، والله أعلم . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى وواسطى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ورواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، وأخرجه مسلم أيضاً .

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ بُحَيَّةَ رَجُلٍ مِنَ الْأَزْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا ، وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَاحَ بِهِ النَّاسُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الصُّبْحُ أَرْبَعًا الصُّبْحُ أَرْبَعًا .

(عن عبد الله بن مالك ابن بحينة) بضم الموحدة وفتح المهملة وسكون المثناة وفتح النون آخره هاء تأنيث ، بنت الحارث بن المطلب بن عبد مناف وهي أم عبد الله (رجل من الأزد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم رأى رجلا) هو عبد الله الراوى كما صرح به أحمد ولفظه : أن الهي صلى الله عليه وآله وسلم مر به وهو يصلى ولا يعارضه . ما عند ابني حبان وخزيمة أنه ابن عباس لأنهما واقعتان (وقد أقيمت الصلاة) أى نودى لها بالألفاظ المخصوصة حال كونه (يصلى ركعتين) نفلا (فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من صلاة الصبح (لاث به الناس) أى أداروا به وأحاطوه (فقال له) أى لعبد الله المصلى (رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) موبخاً (الصبح) أى أتصلى الصبح (أربعا الصبح أربعا) والمراد بذلك النهى عن فعله لأنها تصير صلاتين ، وقال عياض وغيره : لثلا يتناول الزمان فيظن وجوبهما . انتهى . ولا ريب أن التفرغ للفريضة والشرع فيها تلو شروع الإمام أولى من التشاغل بالنافلة ، لأن التشاغل بها يفوت فضيلة الإحرام مع الإمام . قاله القسطلانى . وهذا يليق بقول من يرى بقضاء النافلة ، وهو قول الجمهور ، ومن ثم قال : من لم ير بذلك أنه يصليها إذا علم أنه يدرك الركعة الأولى مع الإمام . وقال بعضهم : إن كان فى الأخيرة لم يكن له التشاغل بالنافلة بشرط الأمن من الالتباس ، والأول عن المالكية ، والثانى عن الحنفية ، ولهم فى ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره ، وكأنهم لما تعارض عندهم الأمر بتحصيل النافلة والنهى عن إيقاعها فى تلك الحالة جمعوا بين الأمرين بذلك . وذهب بعضهم إلى أن سبب الإنكار عدم الفصل بين الفرض والنفل لثلا يلتبسا . وإلى هذا جنح الطحاوى واحتج له بالأحاديث الواردة بالأمر بذلك ، ومقتضاه أنه لو كان خارج المسجد أو فى زاوية منه

لم يكره ، وهو متعقب بما ذكر ، وكذا لو كان المراد مجرد الفصل بين
الفرض والنفل لم يحصل إنكار أصلاً ، لأن ابن بحنة سلم من صلاته قطعاً ثم
دخل في الفرض . ويدل على ذلك أيضاً حديث قيس بن عمر عند أبي داود
وغيره أنه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح ، فلما أخبر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بذلك حين سأله لم ينكر عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة
الصبح متصلًا بها ، فدل على أن الإنكار على ابن بحنة إنما كان للتنفل حال
صلاة الفرض ، وهو موافق لعموم حديث : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا
المكتوبة ، وهذا لفظ رواية مسلم والسنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية
عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة . والحديث أعم لشموله كل
الصلوات . وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع بمن يكون في المسجد لا خارجاً
عنه ، فصح عنه أنه كان يحصب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة ،
وصح عنه أنه قصد المسجد فسمع الإقامة فصلى ركعتي الفجر في بيت حفصة
ثم دخل المسجد فصلى مع الإمام . قال ابن عبد البر وغيره : الحجة عند
التنازع السنة ، فمن أدلى بها فقد أفلح ، وترك التنفل عند إقامة الصلاة
وتداركها بعد قضاء الفرض أقرب إلى اتباع السنة ، ويتأيد ذلك من حيث
المعنى بأن قوله في الإقامة : حي على الصلاة ، معناه هلموا إلى الصلاة ، أي
التي يقام لها ، فأسعد الناس بامتثال هذين الأمرين من لم يتشاغل عنه بغيره ،
واستدل بعموم قوله : فلا صلاة إلا المكتوبة ، على أن المعنى صحيحة أو
كاملة ، والتقدير الأول أولى لأنه أقرب إلى الحقيقة ، لكن لما لم يقطع النبي
صلى الله عليه وآله وسلم صلاة المصلي واقتصر على الإنكار ، دل على أن
المراد نفي الكمال ، ويحتمل أن يكون النفي بمعنى النهي ، أي فلا تصلوا حينئذ ،
فالنهي للتنزيه ، وفي قوله : إلا المكتوبة ، منع التنفل بعد الشروع في إقامة
الصلاة ، سواء كانت راتبة أم لا ، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة ، وزاد
مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث : قيل : يارسول الله ولا ركعتي
الفجر ، قال : ولا ركعتي الفجر ، أخرجه ابن عدى في ترجمة يحيى بن نصر
ابن حاجب وإسناده حسن ، والمفروضة تشمل الحاضرة والفائتة لكن المراد
الحاضرة . وصرح بذلك أحمد والطحاوي من طريق أخرى عن أبي سلمة
عن أبي هريرة بلفظ : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت . كذا في
الفتح . ورواة هذا الحديث ما بين نيسابوري ومدني وواسطي ، وفيه
التحديث والقول واثنان من التابعين ، وأخرجه مسلم في الصلاة .

الحديث الثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَأُذِّنَ . فَقَالَ : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، إِذَا قَامَ مَقَامَكَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ، وَأَعَادَ فَأَعَادُوا لَهُ ، فَأَعَادَ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ : إِنَّكُمْ صَوَاحِبُ يُوسُفَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ ، فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَلَّى ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَفْسِهِ خِيفَةً ، فَخَرَجَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ ، كَأَنِّي أَنْظُرُ رَجُلَيْهِ يَخْطِئَانِ الْأَرْضَ مِنَ الْوَجَعِ ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ مَكَانَكَ ، ثُمَّ أَتَى بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَفِي رِوَايَةٍ جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : لما مرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرضه الذى مات فيه) واشتد وجعه ، وكان فى بيت عائشة رضى الله عنها (فحضرت الصلاة) أى وقتها وهى العشاء كما فى رواية موسى ابن أبى عائشة (فأذن) بالصلاة مبنياً للمفعول من التأذين ، وللأصيلي : وأذن ، قال فى الفتح : وهو أوجه والمراد به أذان الصلاة ، ويحتمل أن يكون معناه أعلم ، ويقويه رواية الأعمش ولفظه : جاء بلال يؤذنه بالصلاة ، واستفيد منه تسمية المبهم (فقال) لمن حضره (مروا) بضميتين بوزن كلوا من غير همزة تخفيفاً (أبا بكر فليصل بالناس) بتسكين اللام الأولى ، ولابن عساكر : فليصل بكسرهما ، وإثبات الياء المفتوحة بعد الثانية والفاء عاطفة ، أى فقولوا له قولى فليصل ، واستدل به على أن الأمر بالشئ يكون أمراً به وهى مسألة (٤٦ - عون البارى - ج ١)

معروفة في أصول الفقه ، وأجاب المانعون بأن المعنى : بلغوا أبا بكر أنى أمرته ، وفصل النزاع أن النافي إن أراد أنه ليس أمراً حقيقة فسلم لأنه ليس فيه صيغة أمر للثاني ، وإن أراد أنه لا يستلزمه فردود (فقل له) قائل ذلك عائشة (إن أبا بكر رجل أسيف) بوزن فعيل بمعنى فاعل من الأسف ، أى شديد الحزن ، رقيق القلب ، سريع البكاء (إذا قام مقامك لم يستطع أن يصلى بالناس) وفي رواية مالك عن هشام عنها قالت قلت : إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء ، فر عمر (وأعاد) صلى الله عليه وآله وسلم (فأعادوا) أى عائشة ومن معها في البيت. نعم وقع في حديث أبي موسى : فعادت ، ولابن عساكر : فعادت (له فأعاد) المرة (الثالثة) من مقالته : مروا أبا بكر فليصل بالناس (فقال) فيه حذف بينه وبينه مالك في روايته ولفظه : فقالت عائشة : فقلت لحفصة : قولي له إن أبا بكر إذا قام مقامك لا يسمع الناس من البكاء ، فر عمر فليصل بالناس ، ففعلت حفصة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : مه (إنكن) لأنتن (صواحب يوسف) الصديق ، أى مثلهن في إظهار خلاف ما في الباطن ، فإن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن الصديق لكونه لا يسمع المأمومين القراءة لبكائه ، ومرادها زيادة على ذلك وهو أن لا يتشاءم الناس به وهذا مثل زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة وغرضها أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنها في محبته ، فغير بالجمع في قوله إنكن والمراد عائشة فقط ، وفي قوله صواحب والمراد زليخا كذلك ، وقد صرحت هي فيما بعد ذلك فقالت : لقد راجعته وما حملني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلاً قام مقامه أبداً . . . الحديث أخرجه البخاري بتمامه في باب وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أواخر المغازي ، وأخرجه مسلم أيضاً ، وبهذا التقرير يندفع إشكال من قال إن صواحب يوسف لم يقع منهن إظهار ما يخالف ما في الباطن (مروا أبا بكر فليصل بالناس) فأتى بلال إلى أبي بكر فقال له : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرك أن تصلى بالناس ، فقال أبو بكر - وكان رجلاً رقيقاً - : يا عمر صل بالناس ، فقال له عمر : أنت أحق بذلك مني ، ولم يرد به ما أرادته عائشة . قال النووي : تأويله بعضهم على أنه قال ذلك تواضعاً وليس كذلك بل قاله للعدو المذكور

وهو أنه رقيق القلب ، كثير البكاء ، فخشى أن لا يسمع الناس . انتهى .
قال في الفتح : ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الإمامة الصغرى
الإمامة الكبرى ، وعلم ما في تحملها من الخطر ، وعلم قوة عمر على ذلك
فاختاره ، ويؤيده أنه عند البيعة أشار عليهم أن يباعدوا أبا عبيدة بن
الجراح ، والظاهر أنه لم يطلع على المراجعة المتقدمة وفهم من الأمر له بذلك
تفويض الأمر له بذلك ، سواء باشر بنفسه أو استخلف . قال القرطبي : يستفاد
منه أن للمستخلف في الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على إذن خاص له بذلك
(فخرج أبو بكر) رضى الله عنه (فصلى) وفي رواية : يصلى ، وظهره
أنه شرع في الصلاة ، أو المراد أنه تهيأ لها . وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش
بلفظ : فلما دخل في الصلاة وهو محتمل لأن يكون المراد دخل في مكان الصلاة
أو دخل فيها حقيقة وهو الظاهر من اللفظ (فوجد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم من نفسه) المقدسة (خفة) في تلك الصلاة بعينها ، لكن في رواية
موسى بن أبي عائشة : فصلى أبو بكر تلك الأيام ، ثم إن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وجد حين خفة ، وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة
المذكورة هي العشاء (فخرج يهادى) مبنياً للمفعول أى يمشى (بين رجلين)
أى يعتمد عليهما متميلاً في مشيته من شدة الضعف . والتهادى : التمايل في
المشى البطيء ، والرجلان هما العباس وعلى أو أسامة بن زيد والفضل بن
عباس أو بريرة وثوبة (كأنى أنظر رجله) ولابن عساکر : إلى رجله
(يخطان الأرض) أى يجرهما عليها غير معتمد عليهما (من الوجع) وعند ابن
ماجه وغيره من حديث ابن عباس بإسناد حسن : فلما أحس الناس به سبخوا
(فأراد أبو بكر) رضى الله عنه (أن يتأخر) زاد أبو معاوية عن الأعمش :
فلما سمع أبو بكر حسه ذهب يتأخر (فأوماً إليه النبي صلى الله عليه وآله
وسلم) لضعف صوته أو لأن مخاطبة من يكون في الصلاة بالإيماء أولى
من النطق (أن مكانك) نصب بتقدير الزم ، وفي رواية عاصم أن أثبت
مكانك ، وفي رواية موسى بن أبي عائشة : فأوماً إليه بأن لا يتأخر ، والمعانى
متقاربة (ثم أتى به) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى جلس إلى جنبه) أى جنب
أبي بكر الأيسر ، وفي رواية موسى بن أبي عائشة : فقال أجلساني إلى
جنبه فأجلساه ، وفي رواية الأعمش : حتى جلس عن يسار أبي بكر ، وهذا

هو مقام الإمام (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وأبو بكر يصلي بصلاته والناس يصلون بصلاة أبي بكر) أى بصوته الدال على فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا أنهم مقتدون بصلاته لئلا يلزم الاقتداء بمأموم . وقد تظاهرت الروايات بالجزم بما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان هو الإمام في تلك الصلاة وأن أبا بكر كان مأموماً (وفي رواية جلس عن يسار أبي بكر) وأغرب القرطبي شارح مسلم حيث قال : لم يقع في الصحيح بيان جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم ، هل كان عن يمين أبي بكر أو عن يساره . انتهى . فالعجب منه كيف يغفل عن ذلك في حال شرحه له (فكان أبو بكر يصلي قائماً) وعند ابن المنذر ومن رواية مسلم ابن إبراهيم عن شعيب : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر وعند الترمذى والنسائى وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبي هند عن شقيق : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر . فمن العلماء من رجح أن أبا بكر كان مأموماً لأن أبا معاوية أحفظ لحديث الأعمش من غيره ، واستدل الطبري بهذا على أن للإمام أن يقطع الاقتداء به ويقتدى هو بغيره من غير أن يقطع الصلاة ، وعلى جواز إنشاء القدوة في أثناء الصلاة وعلى جواز تقدم إحرام المأموم على الإمام بناء على أن أبا بكر كان دخل في الصلاة ثم قطع القدوة واثم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ومنهم من رجح أنه كان إماماً لقول أبي بكر : ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد جزم بذلك الضياء وابن ناصر وقال إنه صح وثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر مقتدياً به في مرضه الذى مات فيه ، ولا ينكر هذا إلا جاهل . انتهى . وقد ثبت في صحيح مسلم أنه صلى خلف عبد الرحمن بن عوف في غزوة تبوك صلاة الفجر ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم قد خرج لحاجته فقدم الناس عبد الرحمن فصلى بهم فأدرك صلى الله عليه وآله وسلم إحدى الركعتين فصلى مع الناس الركعة الأخيرة ، فلما سلم عبد الرحمن قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتم صلاته ، فأفزع ذلك المسلمين ، فأكثروا التسبيح ، فلما قضى صلى الله عليه وآله وسلم صلاته أقبل عليهم ثم قال : أحسنتم أو قال قد أصبتم ، يغبطهم أن صلوا لوقتها . ورواه أبو داود بنحوه أيضاً . وقد روى الدارقطنى من

طريق المغيرة بن شعبة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما مات نبي حتى يؤمه رجل من قومه ، قال فى الفتح : وفى هذه القصة من الفوائد غير ما مضى تقديم أبى بكر وترجيحه على جميع الصحابة ، وفضيلة عمر بعده ، وجواز الثناء فى الوجه لمن أمن عليه الإعجاب ، وملاطفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأزواجه وخصوصاً لعائشة ، وجواز مراجعة الصغير للكبير ، والمشاورة فى الأمر العام ، والأدب مع الكبير لهم أبى بكر بالتأخر عن الصف وإلزام الفاضل ، لأنه أراد أن يتأخر حتى يساوى الصف ، فلم يتركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتزحزح عن مقامه . وفيه أن البكاء ولو كثر لا يبطل الصلاة ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن علم حال أبى بكر فى رقة القلب وكثرة البكاء لم يعدل عنه ولا نهاه عن البكاء ، وإنما الإيماء يقوم مقام النطق . وفيه تأكيد أمر الجماعة والأخذ فيها بالأشد وإن كان المريض يرخص فى تركها ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك لبيان جواز الأخذ بالأشد وإن كانت الرخصة أولى . وفيه اتباع صوت المكبر وصحة صلاة المسمع والسماع ، ومنهم من شرط فى صحته تقديم إذن الإمام ، وجواز استخلاف الإمام لغير ضرورة كصنيع أبى بكر وعلى جواز مخالفة موقف المأموم للضرورة كمن قصد أن يبلغ به ويلحق به من زحم على الصف ، وعلى جواز ائتمام بعض المأمومين ببعض ، وهو قول الشعبي واختيار الطبرى ، وأوماً إليه البخارى ، وتعقب بأن أبى بكر إنما كان مبلغاً ، واستدل به على صحة صلاة القادر على القيام قائماً خلف القاعد خلافاً للملكية مطلقاً . انتهى . ورواة هذا الحديث كوفيون ، وفيه رواية الابن عن الأب ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ، وكذا مسلم والنسائى وابن ماجه .

الحديث الحادى والثلاثون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي رِوَايَةٍ قَالَتْ : لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمَرِّضَ فِي بَيْتِي ، فَأَذِنَ لَهُ ، وَبَاقِي الْحَدِيثِ تَقَدَّمَ آتِئاً .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها فى رواية) أخرى (قالت : لما ثقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واشتد وجعه استأذن أزواجه) أى طلب منهن الإذن (أن يمرض فى بيتى فأذن) رضى الله عنهن (له) صلى الله عليه وآله وسلم (وبقى الحديث تقدم آتياً) .

الحديث الثانى والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ خَطَبَ النَّاسَ فِي يَوْمٍ ذِي رَدْغٍ ، فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ لَمَّا بَلَغَ حَى عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ : قُلِ الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ . فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ كَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا . فَقَالَ : كَأَنَّكُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا : إِنَّ هَذَا فَعْلُهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّى ، يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنَّهَا عَزَمَةٌ وَإِنِّى كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه خطب الناس فى يوم ذى ردغ) أى وحل (فأمر المؤذن لما بلغ حى على الصلاة ، قال : قل الصلاة فى الرحال) أى الصلاة رخصة (فى الرحال ، فنظر بعضهم إلى بعض كأنهم أنكروا) ذلك (فقال) ابن عباس لهم (كأنكم أنكروتم هذا) الذى فعلته (إن هذا فعله من هو خير منى ، يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنها) أى الجمعة (عزمة) أى متحتمة (وإنى كرهت) مع كونها عزمة (أن أخرجكم) أى أو ثمكم وأضيق عليكم ، وفى رواية : أخرجكم .

الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ، وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا، فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا فَدَعَاهُ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا وَنَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ فَقَالَ، رَجُلٌ مِنْ آلِ الْجَارُودِ لِأَنَسٍ: أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا إِلَّا يَوْمَئِذٍ.

(عن أنس) ابن مالك (رضى الله عنه قال : قال رجل من الأنصار)
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والرجل قيل هو عتبان بن مالك
 أو بعض عمومة أنس ، وقد يقال إن عتبان عم أنس مجازاً لكونهما من الخرج
 لكن كل منهما من بطن (إنى لا أستطيع الصلاة معك) أى فى الجماعة
 فى المسجد ، وزاد عبد الحميد عن أنس : وإنى أحب أن تأكل فى بيتى وتصلى
 (وكان رجلاً ضخماً) سميناً وأشار به إلى علة تخلفه (فصنع للنبي صلى الله
 عليه) وآله (وسلم طعاماً فدعاه إلى منزله فبسط) بفتحات (له حصيراً
 ونضح طرف الحصير) تطهيراً أو تلييناً لها (فصلى عليه ركعتين) أى على
 الحصير ، زاد عبد الحميد : وصلينا معه (فقال رجل من آل الجارود)
 وكأنه عبد الحميد بن المنذر بن الجارود البصرى ، كما عند ابنى ماجه
 وحبان من حديث عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عنه عن أنس
 (لأنس) رضى الله عنه (أكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى
 الضحى قال) أنس (ما رأيته صلاها إلا يومئذ) نفي رؤيته لا يستلزم
 نفي فعلها ، فهو كقول عائشة رضى الله عنها : ما رأيته صلى الله عليه وآله
 وسلم يصلها ، وقولها : كان يصلها أربعاً ، فالمنفى رؤيتها له والمثبت فعله لها
 بإخباره أو بإخبار غيره فروته . ورواته الأربعة ما بين عسقلانى وواسطى
 وبصرى ، وفيه التحديث والسماع والقول ، وأخرجه أيضاً فى الضحى والأدب
 وأبو داود فى الصلاة .

الحديث الرابع والثلاثون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا قُدِّمَ الْعِشَاءُ فَاْبْدَعُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَلَا تَعَجِّلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ .

(وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : إذا قدّم العشاء) وزاد ابن حبان والطبرانى فى الأوسط من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب : وأحدكم صائم ، وموسى ثقة (فابدعوا به) أى بالعشاء (قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم) وفيه دليل على تقديم فضيلة الخشوع فى الصلاة على فضيلة أول الوقت ، فإنهما لما تزامنا قدم الشارع الوسيلة إلى حضور القلب على أداء الصلاة فى أول الوقت ، وادعى ابن حزم أن فى الحديث دليلا على امتداد الوقت فى حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود ، وقال فى مثل ذلك فى حق النائم والناسى ، واستدل النووى وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب ، واعترضه ابن دقيق العيد ، واستدل به القرطبى على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب ، لأن ظاهره أنه يشتغل بالأكل وإن فاتته الصلاة فى الجماعة ، وفيه نظر ، واستدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله : فابدعوا على تخصيص ذلك بمن لم يشرع فى الأكل ، فأما من شرع ثم أقيمت الصلاة فلا يتأدى بل يقوم إلى الصلاة . قال ابن الجوزى : ظن قوم أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله وليس كذلك وإنما هو صيانة لحق الحق ليدخل الخلق فى عبادته بقلوب مقبلة . ثم إن طعام القوم كان شيئاً يسيراً لا يقطع عن لحاق الجماعة غالباً . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين مصرى وأبلى ومدنى وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه البخارى فى موضع آخر .

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَا كَانَ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ فِي مِهْنَةِ أَهْلِهِ ، تَعْنِي فِي خِدْمَةِ
أَهْلِهِ ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ .

(عن عائشة رضى الله عنها أنها سئلت) والسائل الأسود بن يزيد النخعي
(ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في بيته؟ قالت : كان يكون
في مهنة أهله) قال آدم بن إياس في تفسيرها (تعني) عائشة (في خدمة أهله)
نفسه أو أعم ، كتفليته ثوبه وحلب شاته تواضعاً منه صلى الله عليه وآله وسلم .
وللمستمل وحده : في مهنة بيت أهله ، وإضافة البيت للأهل للابسة السكنى ونحوها ،
وإلا فالبيت له صلى الله عليه وآله وسلم ، وتفسير آدم للخدمة موافق للجوهري ،
لكن فسرهما في المحكم بالحذق بالخدمة والعمل ، ووقع مبيتاً في الشماثل للترمذي
عن عائشة بلفظ : ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بشراً من البشر
يفلى ثوبه ويحلب شاته ويخدم نفسه ، ولأحمد وابن حبان عنها : يخيظ ثوبه
ويخصف نعله ، زاد ابن حبان : ويرقع دلوه ، وزاد الحاكم في الإكليل :
ومارأيته صلى الله عليه وآله وسلم ضرب بيده امرأة ولاخادماً (فإذا حضرت
الصلاة) ولابن عريرة فإذا سمع الأذان وهو أخص (خرج إلى الصلاة)
وترك حاجة أهله واستدل به على أنه لا يكره التشمير في الصلاة ، وأن
النهي عن كف الشعر والثياب للتنزيه لكونها لم تذكر أنه أزاح عن نفسه
هيئة المهنة . كذا ذكر ابن بطلال ومن تبعه وفيه نظر ، لأنه يحتاج إلى ثبوت
أنه كان له هيئتان ، ثم لا يلزم من ترك ذكر الهيئة للصلاة عدم وقوعه .
وفيه الترغيب في التواضع وترك التكبر وخدمة الرجل أهله ، وترجم عليه
البخارى في الأدب كيف يكون الرجل في أهله . وفي هذا الحديث التحديث
والعنونة والسؤال ، وأخرجه أيضاً في الأدب والنفقات والترمذي في الزهد
وقال صحيح .

الحديث السادس والثلاثون

عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنِّي لِأُصَلِّيَ بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ ، أَصَلِّيَ كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي .

(عن مالك بن الحويرث رضى الله عنه) قال أبو قلابة : جاءنا مالك في مسجدنا هذا ، أى مسجد البصرة (فقال إني لأصلى بكم وما أريد الصلاة) لأنه ليس وقت فرضها أو كان قد صلاها ، لكنى أريد تعليمكم صفتها المشروعة بالفعل كما فعل جبريل عليه السلام ، إذا هو أوضح من القول مع نية التقرب بها إلى الله ، أو ما أريد الصلاة فقط ، بل أريدها وأريد معها قرابة أخرى وهى تعليمها ، فنية التعليم تبعاً ، فتجتمع نيتان صالحتان في عمل واحد ، كالغسل بنية الجنابة والجمعة ، وفيه دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس من باب التشريك فى العبادة (أصلى) هذه الصلاة (كيف) أى على الكيفية التى (رأيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم يصلى) أى لأريكم كيف رأيت ، لكن كيفية الرؤية لا يمكن أن يريهم إياها ، فالمراد لازمها وهو كيفية صلاته صلى الله عليه وآله وسلم ، كما نبه عليه الكرمانى وأتباعه ، وأخرج صاحب العمدة هذا الحديث ، وليس هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث ، ورواته الخمسة بصريون ، وفيه تابعى عن تابعى عن صحابى ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة ، وكذا أبو داود والنسائى

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثٌ : مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَتْ : قُلْتُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ : قَوْلِي لَهُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ فَمُرْ عُمَرَ فَلْيُصَلِّ لِلنَّاسِ . فَفَعَلْتُ حَفْصَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَهْ إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ ، مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ : مَا كُنْتُ لِأُصِيبَ مِنْكَ خَيْرًا .

(عن عائشة رضي الله عنها حديث : مروا أبا بكر فليصل بالناس تقدم) قريباً (وفي هذه الرواية قالت قلت : إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء) لرفقة قلبه وحزن فؤاده (فر عمر) بن الخطاب (فليصل بالناس ، فقالت عائشة : فقلت لحفصة) بنت عمر رضي الله عنهما (قولي له) صلى الله عليه وآله وسلم (إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء ، فر عمر فليصل للناس ، ففعلت حفصة) ذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : مه) اسم فعل مبنى على السكون زجر بمعنى اكفني (إنكن لأنتن صواحب) جمع صاحبة (يوسف) عليه السلام ، أي مثلهن . قال عز الدين بن عبد السلام : وجه التشبيه بهن وجود مكر في القصتين ، وهو مخالفة الظاهر لما في الباطن ، فصواحب يوسف أتين زليخا ليعتبنها ومقصودهن أن يدعون يوسف لأنفسهن ، وعائشة رضي الله عنها كان مرادها أن لا يتطير الناس بأبيها لوقوفه مكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لكن تعقبة الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح بأن سياق الآية ليس فيه ما يساعد على ما قاله (مروا أبا بكر فليصل بالناس ، فقالت حفصة لعائشة) رضي الله عنهما (ما كنت لأصيب منك خيراً) .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَصَلِّي بِهِمْ فِي وَجَعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ فَكَشَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتْرَ الْحُجْرَةِ يَنْظُرُ إِلَيْنَا وَهُوَ قَائِمٌ كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَةٌ مُصْحَفٌ ، ثُمَّ تَبَسَّمَ يَضْحَكُ فَهَمَمْنَا أَنْ نَفْتِنَ مِنَ الْفَرَحِ بِرُؤْيَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَانْكَصَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عَقْبِيهِ لِيَصِلَ الصَّفَّ ، وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَارِجٌ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَأَشَارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ وَأَرْخِي السِّتْرَ ، فَتُوُفِّيَ مِنْ يَوْمِهِ .

(عن أنس رضي الله عنه أن أبا بكر كان يصلي بهم في وجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم الاثنين وهم صفوف في الصلاة فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ستر الحجرة ينظر إلينا وهو قائم كأن وجهه ورقة مصحف) وجه التشبيه ورقة الجلد وصفاء البشرة والجمال البارع (ثم تبسم) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (يضحك) أي ضاحكاً فرحاً باجتماعهم على الصلاة واتفق كلمتهم وإقامة شريعته، ولهذا استنار وجهه الكريم لأنه كان إذا سر استنار وجهه (فهممنا) أي قصدنا (أن نفتن) بأن نخرج من الصلاة (من الفرح برؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فنكص أبو بكر رضي الله عنه على عقبه (بالثنية أي رجوع القهقري (ليصل الصف) أي ليأتي إليه (وظن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) خارج إلى الصلاة ، فأشار إلينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أتموا صلاتكم ، وأرخي الستر فتوفي) صلى الله عليه وآله وسلم (من يومه) وفيه أن أبا بكر كان خليفة في الصلاة إلى موته صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعزل كما زعمت الشيعة أنه عزل بخروجه صلى الله عليه وآله وسلم وتقدمه وتحلف أبي بكر . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وأخرجه مسلم في الصلاة .

الحديث التاسع والثلاثون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ فَحَانَتْ الصَّلَاةُ فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ : أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأَقِيمَ ؟ قَالَ نَعَمْ ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَفَّقَ النَّاسُ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ التَّفَتَ فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَمْكُثَ مَكَانَكَ ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَثْبُتَ إِذْ أَمَرْتُكَ ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ ؟ مَنْ رَأَيْتُهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْبِحْ ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التَّفَتَ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ .

(عن سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذهاباً) في أناس من أصحابه بعد أن صلى الظهر (إلى بني عمرو ابن عوف) بن مالك بن الأوس ، والأوس أحد قبيلتي الأنصار وكانت منازلهم بقباء (ليصلح بينهم) لأنهم اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة (فحانت الصلاة) أى صلاة العصر (فجاء المؤذن) بلال (إلى أبي بكر) بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال له كما عند الطبراني : إن حضرت صلاة العصر ولم آتكم فربأبا بكر فليصل بالناس (فقال) له (أتصلي بالناس) في أول الوقت ؟ أو تنتظر قليلاً ليأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فرجع

أبى بكر المبادرة لأنها فضيلة متحققة فلا تترك لفضيلة متوهمة (فأقيم) أى فأننا أقيم أو بالنصب جواب الاستفهام (قال) أبو بكر رضى الله عنه (نعم) أقم الصلاة إن شئت (فصلى أبو بكر) أى دخل فى الصلاة (فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس) دخلوا مع أبى بكر (فى الصلاة فتخلص) من شق الصفوف (حتى وقف فى الصف) الأول وهو جائز للإمام مكروه لغيره ، وفى رواية مسلم : فخرق الصفوف حتى قام عند الصف ، وفى رواية عبد العزيز : يمشى فى الصفوف (فصفق الناس) أى ضرب كل يده بالأخرى حتى سمع لها صوت ، لكن فى رواية عبد العزيز : فأخذ الناس فى التصفيح بالحاء المهملة . قال سهل : أتدرون ما التصفيح ؟ هو التصفيق ، وهو يدل على ترادفهما عنده (وكان أبو بكر) رضى الله عنه (لا يلتفت فى صلاته) لأنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة الرجل ، رواه ابن خزيمة (فلما أكثر الناس التصفيق التفت) رضى الله عنه (فرأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أمكث مكانك) أى أشار إليه بالملكث (فرفع أبو بكر رضى الله عنه يديه) بالثنائية (فحمد الله) تعالى بلسانه (على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك) أى من الوجاهة فى الدين (ثم استأخر) أى تأخر (أبو بكر) من غير استدبار للقبلة ولا انحراف عنها (حتى استوى فى الصف وتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالناس ، واستنبط منه أن الإمام الراتب إذا حضر بعد أن دخل نائبه فى الصلاة يتخير بين أن يأتى به أو يؤم هو ، ويصير النائب مأموماً من غير أن يقطع الصلاة ، ولا تبطل بشئ من ذلك صلاة أحد من المأمومين ، والأصل عدم الخصوصية ، خلافاً للمالكية ، وفيه جواز إحرام المأموم قبل الإمام وأن المرء قد يكون فى بعض صلاته إماماً وفى بعضها مأموماً (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال يا أبا بكر ما منعك أن تثبت) فى مكانك (إذ) أى حين (أمرتك ، فقال أبو بكر) رضى الله عنه (ما كان لابن أبى قحافة) عثمان ابن عامر أسلم فى الفتح وتوفى سنة أربع عشرة فى خلافة عمر رضى الله عنه ، وعبر بذلك دون أن يقول : ما كان لى أو لأبى بكر ، تحقيراً لنفسه واستصغاراً لمرتبته (أن يصلى بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى قدامه

إماماً به (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما لي رأيكم أكثرتم التصفيق) ظاهره أن الإنكار إنما حصل عليهم لكثرة لا لمطلقة (من رابه) بالراء وللأربعة : نابه ، أى أصابه (شئ في صلاته فليسيح) أى فليقل سبحان الله ، كما في رواية يعقوب ابن أبي حازم (فإنه إذا سبح التفت إليه) مبنياً للمفعول (وإنما التصفيق للنساء) زاد الحميدى : والتسيح للرجال ، وهذا قال مالك والشافعى وأحمد وأبو يوسف والجمهور ، وقال أبو حنيفة ومحمد : متى أتى بالذكر جواباً بطلت صلاته ، وإن قصد به الإعلام بأنه في الصلاة لم تبطل ، فحملاً للتسيح المذكور على قصد الإعلام بأنه في الصلاة ، وحملاً قوله من نابه على نائب مخصوص وهو إرادة الإعلام بأنه في الصلاة ، والأصل عدم هذا التخصيص لأنه عام لكونه في سياق الشرط فيتناول كلا منهما ، فالحمل على أحدهما من غير دليل لا يصار إليه لا سيما التى هى سبب الحديث لم يكن القصد فيها إلا تنبيه الصديق على حضوره صلى الله عليه وآله وسلم ، فأرشدهم صلى الله عليه وآله وسلم إلى أنه كان حقهم عند هذا النائب التسيح ، ولو خالف الرجل المشروع في حقه وصفق لم تبطل صلاته ، لأن الصحابة صفقوا في صلاتهم ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالإعادة ، واستنبط منه أن التابع إذا أمره المتبوع بشئ يفهم منه إكرامه به لا يتحتم عليه ، ولا يكون تركه مخالفة للأمر ، بل أدباً وتحرياً في فهم المقاصد . قال الحافظ في الفتح : وفي هذا الحديث فضل الإصلاح بين الناس ، وجمع كلمة القبيلة ، وحسم مادة القطيعة ، وتوجه الإمام بنفسه إلى بعض رعيته لذلك ، وتقديم مثل ذلك على مصلحة الإمامة بنفسه ، واستنبط منه توجيه الحاكم لسماع دعوى بعض الخصوم إذا رجع ذلك على استحضارهم ، وفيه جواز الصلاة الواحدة بإمامين أحدهما بعد الآخر ، وفيه جواز إحرام المأموم قبل الإمام ، وأن المرء قد يكون في صلاته إماماً وفي بعضها مأموماً ، وأن من أحرم منفرداً ثم أقيمت الصلاة جاز له الدخول مع الجماعة من غير قطع لصلاته ، كذا استنبطه الطبرى من هذه القصة ، وهو مأخوذ من لازم إحرام الإمام بعد المأموم ، وفيه فضل أبي بكر على جميع الصحابة ، واستدل به جمع من الشراح ومن الفقهاء كالرويانى على أن أبا بكر كان عند الصحابة أفضلهم لكونهم اختاروه دون غيره ، وعلى جواز تقديم الناس لأنفسهم

إذا غاب إمامهم قالوا وحمل ذلك إذا أمنت الفتنة ، والإنكار من الإمام ، وأن الذى يتقدم نيابة عن الإمام يكون أصلحهم لذلك الأمر وأقومهم به ، وأن المؤذن وغيره يعرض التقدم على الفاضل ، وأن الفاضل يوافق بعد أن يعلم أن ذلك برضا الجماعة . ١ هـ . وكل ذلك مبنى على أن الصحابة فعلوا ذلك بالاجتهاد . وقد تقدم أنهم إنما فعلوا ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفيه أن الإقامة واستدعاء الإمام من وظيفة المؤذن وأنه لا يقيم إلا بإذن الإمام وأن فعل الصلاة لا سيما العصر فى أول الوقت مقدم على انتظار الإمام الأفضل وفيه جواز التسبيح والحمد فى الصلاة ، لأنه من ذكر الله ولو كان مراد المسيح لإعلام غيره بما صدر منه . وفيه رفع اليدين فى الصلاة عند الدعاء والثناء ، واستحباب حمد الله لمن تجددت له نعمة ولو كان فى الصلاة ، وجواز الالتفات للحاجة ، وأن مخاطبة المصلى بالإشارة أولى من مخاطبته بالعبرة ، وأنها تقوم مقام النطق ، وجواز شق الصفوف والمشي بين المصلين لقصد الوصول الى الصف الأول ، لكنه مقصور على من يليق ذلك به كالإمام أو من كان بصدد أن يحتاج الإمام إلى استخلافه ، ومن أراد سد فرجة الصف الأول أو ما يليه مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك معدوداً من الأذى . قال المهلب : لا تعارض بين هذا وبين النهى عن التخطى ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كغيره فى أمر الصلاة ولا غيرها ، لأن له أن يتقدم بسبب ما يتزل عليه من الأحكام ، وأطال فى تقرير ذلك ، وتعقب بأن هذا ليس من الخصائص ، وقد أشار هو إلى المعتمد فى ذلك فقال : ليس فى ذلك شئ من الأذى والجفاء الذى يقع فى التخطى ، وليس كمن شق الصفوف والناس جلوس لما فيه من تخطية رقابهم ، وفيه كراهة التصفيق فى الصلاة ، وفيه الحمد والشكر على الوجاهة فى الدين ، وأن من أكرم بكرامة يتخير بين القبول والترك إذا فهم ذلك الأمر على غير جهة اللزوم ، وكانت القرينة التى بينت لأبى بكر ذلك هى كونه صلى الله عليه وآله وسلم شق الصفوف إلى أن انتهى إليه فكأنه فهم أن مراده أن يؤم الناس وأن أمره إياه بالاستمرار فى الإمامة من باب الإكرام له والتنويه بقدره ، وسلك هو طريق الأدب والتواضع ، ورجح ذلك عنده احتمال نزول الوحي فى حالة الصلاة لتغيير حكم من أحكامها ، وكأنه لأجل هذا لم يتعقب صلى الله عليه وآله وسلم

اعتذاره برده عليه . وفيه جواز إمامة المفضول للفاضل وسؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك . وفيه إكرام الكبير بمخاطبته بالكنية واعتماد ذكر الرجل لنفسه ما يشعر بالتواضع من جهة استعمال أبي بكر خطاب الغيبة مكان الحضور . وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لتأخر أبي بكر عن مقامه إلى الصف الذي يليه وأن من احتاج إلى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستدبر القبلة ولا ينحرف عنها . واستنبط منه ابن عبد البر جواز الفتح على الإمام ، لأن التسبيح إذا جاز جازت التلاوة من باب أولى . انتهى . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين تنيسى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه البخاري في الصلاة في موضع وفي الصلح والأحكام ، ومسلم وأبو داود والنسائي

الحديث الأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، فَقَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ، قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَاعْتَسَلَ فَذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ، قَالَتْ: فَقَعَدَ فَاعْتَسَلَ ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ، فَقَعَدَ فَاعْتَسَلَ ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: أَصَلَّى النَّاسُ؟ قُلْنَا: لَا هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِأَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَاتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - وَكَانَ رَجُلًا رَفِيقًا - يَاعُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْأَيَّامَ، وَبَاقِيَ الْحَدِيثِ تَقَدَّمَ.

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما ثقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : أصلى الناس ؟ قلنا : لا يا رسول الله ، هم ينتظرونك فقال : ضعوا لي ماء) وفي رواية : ضعوني ، أي أعطوني ماء ، أو على نزع الخافض أي ضعوني في ماء (في المِخْضَبِ) أي الإِجَانة ، وتقدم في أبواب الوضوء أن الماء الذي اغتسل به كان من سبع قرب ، وذكرت حكمة ذلك هناك (قالت) عائشة (ففعلنا) ما أمر به (فاغتسل فذهب لينوء) أي ينهض بجهد

ومشقة (فأغشى عليه) فيه أن الإغماء جائز على الأنبياء لأنه شبيه بالنوم .
وقال النووي : لأنه مرض من الأمراض بخلاف الجنون فإنه نقص . انتهى .
وقد كملهم الله تعالى بالكمال التام (ثم أفاق فقال صلى الله عليه وآله وسلم :
أصلى الناس ؟ قلنا : لا) أى لم يصلوا (هم ينتظرونك يا رسول الله . قال :
ضعوا لى ماء فى الخضب ، قالت) عائشة (فقعد فاغتسل ثم ذهب لينوء فأغشى
عليه ، ثم أفاق فقال : أصلى الناس ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله ،
فقال : ضعوا لى ماء فى الخضب ، فقعد فاغتسل ، ثم ذهب لينوء فأغشى عليه ،
ثم أفاق فقال : أصلى الناس ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله ،
والناس عكوف) مجتمعون (فى المسجد ينتظرون النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لصلوة العشاء الآخرة ، فأرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى
أبي بكر) رضى الله عنه (بأن يصلى بالناس ، فأتاه الرسول فقال : إن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرك أن تصلى بالناس ، فقال أبو بكر ،
وكان رجلاً رقيقاً) لعمر بن الخطاب رضى الله عنه تواضعاً منه (ياعمر صل
بالناس) أوقال ذلك لأنه فهم أن أمر الرسول فى ذلك ليس للإيجاب أو للعدر
المذكور (فقال له عمر : أنت أحق بذلك) منى أى لفضيلتك أو لأمر الرسول
إياك (فصلى أبو بكر تلك الأيام) التى كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فيها مريضاً (وبقى الحديث تقدم) وفيه : فجعل أبو بكر يصلى وهو قائم
والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعد ، فهو حجة واضحة لإمامة القاعد المعذور
للقائم . وقد أطل الحافظ فى الفتح فى بيان ذلك وأدلته ، فإن شئت فراجع .
ورواة هذا الحديث خمسة والثلاثة الأول منهم كوفيون ، وفيه التحديث والعننة
والقول ، وأخرجه مسلم والنسائى .

الحديث الحادى والأربعون

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثُ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ
وَهُوَ شَاكٍ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ : وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا .

(وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها حديث صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وهو شاك ، تقدم ، وفي هذه الرواية قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وإذا صلى جالساً فصلوا جُلُوساً) والأمر بالجلوس كان للندب وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز ، وتتمام هذا البحث في الفتح ، قال الحميدى : هو فى مرضه القديم ، ثم صلى بعد ذلك جالساً والناس خلفه قياماً لم يأمرهم بالعود ، وإنما يؤخذ بالآخر ، فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

الحديث الثاني والأربعون

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِداً ، ثُمَّ نَقَعَ سُجُوداً بَعْدَهُ .

(عن البراء رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال : سمع الله لمن حمده) بكسر الميم (لم يحن) بفتح الياء وكسر النون وضمها ، يقال : حنيت العود وحنوته أى لم يقوَّس (أحد منا ظهره حتى يقع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (ساجداً) وعن أبي إسحق : حتى تقع جبهته على الأرض (ثم نقع سجوداً بعده) جمع ساجد ، أى بحيث يتأخر ابتداء فعلهم عن ابتداء فعله ، ويتقدم ابتداء فعلهم على فراغه صلى الله عليه وآله وسلم من السجود ، لأنه لا يجوز التقدم على الإمام ولا التخلف عنه ، ولا دلالة فيه على أن المأموم لا يشرع فى الركن حتى يتمه الإمام ، خلافاً لابن الجوزى ، واستدل به على جواز النظر إلى الإمام لاتباعه فى انتقالاته . ورواة هذا الحديث ستة ، وفيه صحابى عن صحابى ابن صحابى ، كلاهما من الأنصار ، سكنا الكوفة ، وفيه التحديث جمعاً وإفراداً والعنعنة والقول ، وأخرجه البخارى وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
أَمَّا يَخْشَى أَحَدُكُمْ ، أَوْ أَلَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ ، إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ
يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ ؟ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ ؟

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
أما يخشى أحدكم أو ألا يخشى أحدكم) الشك من الراوى (إذا رفع رأسه) من
السجود ، فهو نص في السجود لحديث حفص بن عمر عن شعبة عند أبي داود :
الذى يرفع رأسه والإمام ساجد ، ويلتحق به الركوع لكونه في معناه ، ونص على
السجود المنطوق به لمزيد مزية فيه ، لأن المصلى أقرب ما يكون فيه من ربه ،
ولأنه غاية الخضوع المطلوب ، كذا قرره في الفتح ، وتعقبه صاحب العمدة
بأنه لا يجوز تخصيص رواية البخارى برواية أبي داود ، لأن الحكم فيهما
سواء ، ولو كان الحكم مقصوراً على الرفع من السجود لكان لدعوى التخصيص
وجه . قال : وتخصيص السجدة بالذكر في رواية أبي داود من باب سرايل
تقيكم الحر ، ولم يعكس الأمر لأن السجود أعظم (قبل) رفع (الإمام أن
يجعل الله رأسه) التى جنت بالرفع (رأس حمار) حقيقة بأن يمسح ، إذ
لما نزع من وقوع المسخ في هذه الأمة ، كما يشهد له حديث أبي مالك الأشعرى ،
ففيه ذكر الخسف ، وفي آخره : ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة ،
أو تحول هيئته الحسية أو المعنوية كالبلادة الموصوف بها الحمار ، فاستعير ذلك
للجاهل ، ورد بأن الوعيد بأمر مستقبل ، وهذه الصفة حاصلة في فاعل ذلك
عند فعله ذلك (أو يجعل الله صورته صورة حمار) بالشك من الراوى ، ولمسلم :
أن يجعل الله وجهه وجه حمار ، ولابن حبان : أن يحول الله رأسه رأس كلب ،
والظاهر أن الاختلاف حصل من تعدد الواقعة أو هو من تصرف الرواة ،
ثم إن ظاهر الحديث يقتضى تحريم الفعل المذكور للتوعد عليه بالمسخ ، وبه
جزم النووى في المجموع ، ومع القول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم
وتجزئ الصلاة ، وقال ابن مسعود لرجل سبق إمامه : لا وحدك صليت ولا

بإمامك اقتديت . وعن ابن عمر : تبطل الصلاة ، وبه قال أحمد في رواية وأهل الظاهر بناء على أن النهي يقتضي الفساد . وقد ورد الزجر عن الخفض والرفع قبل الإمام عند البزار من حديث أبي هريرة مرفوعاً : الذى يخفض فيرفع قبل الإمام إنما ناصيته بيد شيطان ، وعزاه في مجمع الزوائد إلى الطبراني في الأوسط وقال إسناده حسن ، وأخرجه عبد الرزاق ومالك في الموطأ من هذا الوجه موقوفاً . قال في الفتح : وهو المحفوظ ، وفي الحديث كمال شفقتك صلى الله عليه وآله وسلم بأمتك وبيانه لهم الأحكام وما يترتب عليها من الثواب والعقاب . واستدل به على جواز المقارنة ، ولا دلالة فيه لأنه دل بمنطوقه على منع المسابقة وبمفهومه على طلب المتابعة ، وأما المقارنة فسكوت عنها . وقال ابن بزيمة : استدل بظاهره قوم لا يعقلون على جواز التناسخ . قال في الفتح وهو مذهب ردىء مبنى على دعاوى بغير برهان ، والذى استدل بذلك منهم إنما استدل بأصل النسخ لا بخصوص هذا الحديث . وقال صاحب القبس : ليس للتقدم قبل الإمام سبب إلا طلب الاستعجال ودواؤه أن يستحضر أنه لا يسلم قبل الإمام فلا يستعجل في هذه الأفعال . انتهى . وهى لطيفة نفيسة . وذكر الفقيه ابن حجر الهيتمي في مسانيد ما لفظه : إن بعض الأئمة تردد مدة مديدة إلى شيخه في بيته ليسمع عليه فكان دائماً بينه وبين الطلبة ستر منيع لا يستطيع أحد منهم رؤية شيء من بدن الشيخ ، فتخلف عن أصحابه مرة لحاجة ، فإن رأى الشيخ المحل خالياً فقال له : قد لازمتنى هذه المدة الطويلة ولم يقع بصرك علىّ ، فهل ترى أن أكشف لك الستر لترانى . قال نعم . فرأى ذلك الأمر المهول وهو أن الوجه أو الصورة كلها كالخمار في جميع صفاته وكيفياته ، ثم بين له سبب ذلك : إنه لما مر على قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أما يخشى الذى يتقدم على الإمام أن يحول الله وجهه وجه حمار أو صورته صورة حمار ، استبعد أن يكون هذا حقيقة ، واعتقد أنه يتغير فقط ، ثم سبق الإمام فحول لوقته فلزم هذه الستارة والأسماع من ورائها . انتهى . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بصرى وواسطى ومدنى ، وفيه التحديث والعنعنة والسمع والقول ، وأخرجه الأئمة الستة .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ أَسْتَعْمَلَ عَلَيْكُمْ حَبَشِيٌّ ، كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيْبَةٌ .

(عن أنس رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اسمعوا وأطيعوا) فيما فيه طاعة الله (وإن استعمل) مبنياً للمفعول ، أى وإن جعل عاملاً عليكم عبد (حبشى كان رأسه زبيبة) فى شدة السواد أو لقصر الشعر وتفلقله ، وفيه أنه إذا أمر بطاعته أمر بالصلاة خلفه ، قاله ابن بطلال ، ويحتمل أن يكون مأخوذاً من جهة ما جرت به عادتهم أن الأمير هو الذى يتولى الإمامة بنفسه أو نائبه . وأخرج مسلم عن أبى ذر قال : إن خليل صلى الله عليه وآله وسلم أوصانى أن أتبع وأطيع وإن كان عبداً حبشياً مجدع الأطراف . وأخرجه الحاكم والبيهقى ، وفيه قصة أن أبا ذر انتهى إلى الربذة وقد أقيمت الصلاة فإذا عبد يؤمهم ، فقبل : هذا أبو ذر ، فذهب يتأخر ، فقال أبو ذر : أوصانى خليل صلى الله عليه وآله وسلم . . . الخ . ففيه دلالة على صحة إمامة العبد ، وهو أصرح فى مقصود الباب ، واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وإن جاروا ، لأن القيام عليهم غالباً يفضى إلى أشد مما ينكر عليهم ، ووجه الدلالة منه أنه أمر بطاعة العبد الحبشى ، والإمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق فى قرىش فيكون غيرهم متغلباً فإذا أمر بطاعته استلزم النهى عن مخالفته والقيام عليه ، ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة والأحكام ، وابن ماجه فى الجهاد .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
يُصَلُّونَ لَكُمْ ، فَإِنْ أَصَابُوا ، فَلَكُمْ وَلَهُمْ ، وَإِنْ أخطأوا ، فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ .

(عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : يصلون : أى الأئمة (لكم) أى لأجلكم (فإن أصابوا) فى الأركان والشروط والسنن (فلكم) ثواب صلاتكم (ولهم) أى ثواب صلاتهم ، وهذه اللفظة ليست فى البخارى ، وهى فى مسند أحمد ، والمراد أن لهم ثواب صلاتهم . وزعم ابن بطال أن المراد بالإصابة هنا إصابة الوقت ، واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعاً : لعلمكم تدركون أقواماً يصلون الصلاة لغير وقتها ، فإذا أدركتموهم فصلوا فى بيوتكم فى الوقت ثم صلوا معهم واجعلوها سبحة . وهو حديث حسن أخرجه النسائى وغيره . قال : فالتقدير على هذا : فإن أصابوا الوقت وإن أخطأوا الوقت فلكم ، يعنى الصلاة التى فى الوقت . وأجاب عنه الحافظ بأن زيادة لهم كما فى رواية أحمد تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الانفراد ، وكذلك أخرجه الإسماعيلى وأبو نعيم فى مستخرجيهما ، وكذلك أخرج هذه الزيادة ابن حبان من حديث أبي هريرة وأبو داود من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً بلفظ : من أمم الناس فأصاب الوقت فله ولهم ، وفى رواية لأحمد فى هذا الحديث : فإن صلوا الصلاة لوقتها وأكملوا الركوع والسجود فهى لكم ولهم . قال فى الفتح : فهذا يبين أن المراد ما هو أعم من إصابة الوقت . قال ابن المنذر : هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاة من خلفه ، وقوله : وإن أخطأوا ارتكبوا الخطيئة ، ولم يرد الخطأ المقابل للعمد لأنه لا إثم فيه ، قال المهلب : فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر ، واستدل به البغوى على أنه تصح صلاة المأمومين إذا كان إمامهم محدثاً وعليه الإعادة . قال فى الفتح : واستدل به غيره على أعم من ذلك ، وهو صحة الائتمام بمن بخل بشيء من الصلاة ركناً كان أو غيره إذا أتم المأموم ، وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه ، والأصح عندهم صحة الاقتداء إلا لمن علم أنه ترك واجباً ،

ومنهم من استدل به على الجواز مطلقاً وهو الظاهر من الحديث ويؤيده ما رواه المصنف عن الثلاثة الخلفاء رضى الله تعالى عنهم ، كذا فى نيل الأوطار للشوكانى رحمه الله والذى ذكره صاحب المنتقى بقوله : وقد صح عن عمر أنه صلى بالناس وهو جنب ولم يعلم فأعاد ولم يعيدوا ، وكذلك عثمان ، وروى عن عليّ . انتهى (وإن أخطأوا) ارتكبوا الخطيئة فى صلاتهم ككونهم محدثين مثلاً (فلكنم) ثوابها (وعليهم) عقابها . قال ابن تيمية رحمه الله فى فتاويه : فجعل صلى الله عليه وآله وسلم خطأ الإمام عليه دون المأموم ، فلو نسي الإمام طهارة الحدث وصلى ناسياً فعليه أن يعيد الصلاة بطهارة بلا نزاع ، ولا إعادة على المأموم عند جمهور العلماء ، كمالك والشافعى وأحمد فى المنصوص المشهور عنه ، كما جرى ذلك لعمر وعثمان . انتهى . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بغدادى وكوفى ومدنى . وفيه التحديث والعننة والقول ، وتفرد بإخراجه البخارى .

الحديث السادس والأربعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثٌ مَبِيتُهُ فِي بَيْتِ خَالَتِهِ تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ قَالَ : ثُمَّ نَامَ حَتَّى نَفَخَ وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ ، ثُمَّ أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ فَخَرَجَ فَصَلَّى ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .

(عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما حديث مبيته فى بيت خالته ، تقدم ، وفى هذه الرواية قال : ثم نام حتى نفخ وكان إذا نام نفخ ثم أتاه المؤذن فخرج) من بيته إلى المسجد (فصلى) بالناس (ولم يتوضأ) لأنه كان لا ينتقض وضوءه بالنوم مضطجعا لاستيقاظ قلبه ، ولا يعارض هذا حديث نومه فى الوادى حتى طلعت الشمس ، لأن رؤية الشمس والفجر بالعين لا بالقلب ، وهذا الحديث من السبعيات ، واستفاد منه عمرو بن الحارث برواية بكير العلو برجل ، وفيه ثلاثة من التابعين مدنيون على نسق واحد والتحديث والعننة .

الحديث السابع والأربعون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُؤْمُ قَوْمَهُ ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ فَقَرَأَ بِالْبَقَرَةِ . فَانْصَرَفَ رَجُلٌ ، فَكَانَ مُعَاذًا تَنَاولَ مِنْهُ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : فَتَّانُ فَتَّانُ فَتَّانُ ، ثَلَاثَ مِرَارٍ ، أَوْ قَالَ : فَاتِنًا فَاتِنًا فَاتِنًا : وَأَمَرَهُ بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ الْمُفْصَلِ .

(عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه أن معاذ بن جبل) رضي الله تعالى عنه (كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عشاء الآخرة ، كما زاده مسلم : ففعلها التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين (ثم يرجع فيؤم قومه) وللبخاري في الأدب : فيصلى بهم الصلاة المذكورة ، وللشافعي : فيصليها بقومه في بني سلمة ، وفيه حجة للشافعي وأحمد أنه تصح صلاة المفترض خلف المتنفل كما تصح صلاة المتنفل خلف المفترض ، لأن معاذاً كان قد سقط فرضه بصلاته مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فكانت صلاته بقومه نافلة وهم مفترضون ، وهذا واضح جداً لا ريب فيه ، وقد وقع التصريح بذلك في رواية الشافعي والبيهقي : هي له تطوع ولهم مكتوبة العشاء . قال الإمام الشافعي في الأم : وهذه الزيادة صحيحة ، وخالف في ذلك مالك وأبو حنيفة فقالا : لا تصح ، والحديث حجة عليهما (فصلي) بهم (العشاء فقرأ بالبقرة) أي ابتداء بقراءتها ، ولمسلم : فافتتح سورة البقرة (فانصرف الرجل) هو حزم بن أبي بن كعب كما رواه أبو داود وابن حبان وأحرام بن ملحان خال أنس ، قاله ابن الأثير ، أو هو سلم ابن الحارث ، حكاه الخطيب ، أو أبا للجنس أي واحد من الرجال ، والمعرف تعريف الجنس كالنكرة في مؤداه ، وللنسائي : فانصرف الرجل فصلى في ناحية المسجد ، وهو يحتمل أن يكون قطع الصلاة أو القدوة ، وفي مسلم : فانحرف رجل فسلم ثم صلى وحده ، وهو ظاهر في أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها ، فيدل على جواز قطع الصلاة وإبطالها لعذر خلافاً للحنفية

والمالكية . قال فى الفتح : وسائر الروايات تدل على أنه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل استمر فيها منفرداً . قال فى شرح المهذب : له أن يقطع القدوة ويتم صلاته منفرداً وإن لم يخرج منها . قال : وفى هذه المسألة ثلاثة أوجه : أحدها : أن يجوز لعذر ولغير عذر . والثانى : لا يجوز مطلقاً . والثالث : يجوز لعذر ولايجوز لغيره ، وتطويل القراءة عذر على الأصح . انتهى . (فكأن معاذاً تناول منه) بسوء فقال كما لابن حبان والبخارى فى الأدب : إنه منافق (فبلغ) ذلك (النبى صلى الله عليه وآله وسلم) وللنسائى : فقال معاذ : لئن أصبحت لأذكرن ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكر ذلك له فأرسل إليه فقال : ما الذى حملك على الذى صنعت ، فقال : يا رسول الله عملت على ناصح لى بالنهار فجئت وقد أقيمت الصلاة فدخلت المسجد فدخلت معه فى الصلاة ، فقرأ سورة كذا وكذا ، فانصرفت فصليت فى ناحية المسجد (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم : أنت (فتان) أنت (فتان) أنت (فتان) . قال ذلك (ثلاث مرار) ولابن عساكر مرات ، أى أنت منفر عن الجماعة ، صاذاً عنها ، لأن التطويل كان سبباً للخروج من الصلاة وترك الجماعة ، وفى الشعب للبيهقى بإسناد صحيح عن عمر : لا تبغضوا الله إلى عباده بكون أحدكم إماماً فيطوّل على القوم حتى يبغض إليهم ما هم فيه . ولابن عينة : أفتان بهمة الاستفهام الإنكارى والتكرار للتأييد (أو قال : فاتناً فاتناً) أى تكون فاتناً ، والشك من الراوى ، وقال البرماوى كالكرمانى : من جابر (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأ (بسورتين من أوسط المفصل) يؤم بهما قومه ، قال عمرو بن دينار : لا أحفظهما . نعم فى رواية سليم بن حبان عن عمرو : اقرأ : والشمس وضحاها ، وسبح اسم ربك الأعلى ونحوهما . وللسراج : أما كيفيك أن تقرأ : بالسماء والطارق ، والشمس وضحاها . وفى مسند وهب : اقرأ : سبح اسم ربك الأعلى ، والشمس وضحاها . ولأحمد بإسناد قوى : اقتربت الساعة . والسرور التى مثل بهن من قصار المفصل ، فلعله أراد المعتدل ، أى المناسب للحال منها ، وكأن قول عمرو الأول وقع منه فى حال تحديده لشعبة ثم ذكره : وأول المفصل من الحجرات أو من القتال أو من الفتح أو من ق- ، وطواله إلى سورة عم ، وأوساطه إلى الضحى ، أو طواله إلى الصف ، وأوساطه إلى الانشقاق ، والقصار إلى آخره ، كلها

أقوال ، واستنبط من الحديث صحة اقتداء المفترض بالمتنقل ، لأن معاذاً كان فرضه الأولى والثانية نفل لزيادة في الحديث عند الشافعي وعبد الرزاق والدارقطني : هي له تطوُّع ولهم فريضة ، وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح ، وصرح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسماعه ، فانتفت تهمة تدليسه ، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة خلافاً للحنفية والمالكية ، واستنبط منه أيضاً تخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمومين ، وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة ، وجواز إعادة الصلاة الواحدة في اليوم مرتين وجواز خروج المأموم من الصلاة لعذر ، وفيه جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصلي فيه الجماعة إذا كان لعذر ، وفيه الإنكال بلطف لوقوعه بصورة الاستفهام ، ويؤخذ منه تعزيز كل أحد بحسبه والاكتفاء في التعزيز بالقول والإنكار في المكروهات ؛ وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر ، وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور ، كذا في الفتح ، واعترضه بعضهم بقوله : أما هذا فلا دليل فيه لأنه فعل صحابي ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم به وما هو إلا ما يتفق لكثير حال الغضب ولا دليل على جوازه ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لأبي ذر : إنك امرؤ فيك جاهلية ، في كلام أقل من هذا ، فلو علم هذا لأنكره . انتهى . وهو اعتراض ناشئ عن عدم الاطلاع على طرق الحديث ، ففي رواية الإمام أحمد : فجاء حرام إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعاذ عنده فقال : يا نبي الله إني أردت أن أسقى نخلاً في فدخلت المسجد لأصلي مع القوم فلما طوّل تجوزت في صلاتي ولحقت بنخلى أسقية فزعم أني منافق ، فأقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى معاذ فقال : أفتان أنت ، أفتان أنت . . إلخ . ففي هذا الحديث تصريح بعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك . وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي .

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ : وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ مِمَّا يُطِيلُ بِنَا ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ ، ثُمَّ قَالَ : إِنْ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلَيَتَجَوَّزَ ، فَإِنْ فِيهِمُ الضَّعِيفُ وَالْكَبِيرُ وَذَا الْحَاجَةِ .

(عن أبي مسعود رضي الله عنه أن رجلا) قال في الفتح : لم أقف على تسميته ، ووهم من زعم أنه حزم بن أبي بن كعب ، لأن قصته كانت مع معاذ لا مع أبي بن كعب . انتهى . قالت : وكان أبي يصلي بأهل قبا ، كذا بينه أبو يعلى في مسنده من حديث جابر ، فعلم بهذا أن هذه القصة غير قصة معاذ (قال : والله يا رسول الله إني لأتأخر عن صلاة الغداة) أى لا أحضرها مع الجماعة واستدل به على تسمية الصبح بذلك (من أجل فلان مما يطيل بنا) أى من تطويله ، وخص الغداة بالذكر لتطويل القراءة فيها غالباً (فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم في موعظة أشد غضباً منه يومئذ) أى يوم أخبر بذلك للتقصير في تعلم ما ينبغي تعلمه . كذا قال ابن دقيق العيد ، وتعبه تلميذه أبو الفتح البصرى بأنه يتوقف على تقدم الإعلام بذلك ، قال : ويحتمل أن يكون ماظهر من الغضب لإرادة الاهتمام بما يلقيه عليه السلام لأصحابه ليكونوا من سماعه على بال لئلا يعود من فعل ذلك إلى مثله . قال في الفتح : هذا حسن في الباعث على أصل إظهار الغضب أما لكونه أشد فلاحتمال الثانى أوجه ولا يرد عليه التعقيب المذكور (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن منكم منفرين) بصيغة الجمع ، فيه تفسير للمراد بالفتنة في حديث معاذ : أفْتَنَانُ أَنْتَ (فأيكُم) أى أى واحد منكم (ما صلى بالناس) بزيادة ما لتأكيد التعميم وزيادتها مع أى الشرطية كثير ، وفي رواية سفيان : فمن أم الناس (فليتجوز) جواب الشرط ، أى فليخفف بحيث لا يخل بشيء من الواجبات . قال ابن دقيق العيد : التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية ، فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة إلى عادة قوم ، طويلاً بالنسبة إلى عادة آخرين . قال : وقول الفقهاء لا يزيد الإمام في الركوع

أو السجود على ثلاث تسييحاحات لا يخالف ماورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابي في الخير تقضى أن لا يكون ذلك تطويلاً . قال في الفتح : وأول ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : أنت إمام قومك وأقدر القوم بأضعفهم . وإسناده حسن ، وأصله في مسلم (فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة) تعليل للأمر المذكور ، ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم من يتصف بصفة من المذكورات أو كانوا محصورين ورضوا بالتطويل لم يضر التطويل لانتفاء العلة ، وفي رواية : السقيم ، وزاد مسلم : الصغير ، والطبراني : الحامل والمرضع ، وعنده أيضاً : والعابر السبيل وذا الحاجة يشمل الأوصاف المذكورة . وقد ذهب جماعة كابن حزم وابن عبد البر وابن بطلال إلى الوجوب تمسكاً بظاهر الأمر في قوله : فليتجاوز . وعبارة ابن عبد البر في هذا الحديث أوضح الدلائل على أن أئمة الجماعة يلزمهم التخفيف لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بإيائهم بذلك ، ولا يجوز لهم التطويل . لأن في الأمر لهم بالتخفيف نهياً عن التطويل ، والمراد بالتخفيف أن يكون بحيث لا يخل بسنتها ومقصدتها . قال القسطلاني : وقول ابن عبد البر إن العلة الموجبة للتخفيف عندى غير مأمونة لأن الإمام وإن علم قوة من خلفه فإنه لا يدري ما يحدث بهم من حادث شغل وعارض من حاجة وآفة من حدث بول أو غيره تعقب بأن الاحتمال الذى لم يقم عليه دليل لا يترتب عليه حكم ، فإذا انحصر المأمونون ورضوا بالتطويل لا يؤمر إمامهم بالتخفيف لعارض لا دليل عليه وحديث أبي قتادة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : إني لأقوم في الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز كراهة أى أشق على أمه ، يدل على إرادته صلى الله عليه وآله وسلم أولاً التطويل فيدل على الجواز ، وإنما تركه للدليل قام على تضرر بعض المأمومين وهو بكاء الصبي الذى يشغل خاطر أمه . قال في الفتح : قال اليعمرى : الأحكام إنما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة ، فينبغى للأئمة التخفيف مطلقاً ، وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وعلل بالمشقة ، وهى مع ذلك تشرع ولو لم يهتق عملاً بالغالب ، لأنه لا يدري ما يطرأ عليه ، وهنا كذلك . انتهى . ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون ، وفيه رواية تابعة عن تابعى ، والتحديث والإخبار والسماع والقول .

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُ مُعَاذٍ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : فَلَوْلَا صَلَّيْتَ : بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري (رضى الله عنه حديث معاذ)
نحو ما تقدم آنفاً (أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال له) أى لمعاذ :
أفتان أنت (فلولا) أى فهلا (صلّيت بسبح اسم ربك الأعلى ، والشمس
وضحاها ، والليل إذا يغشى) أى أو نحوها من قصار المفصل كما فى بعض
الروايات .

الحديث الخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوجِزُ الصَّلَاةَ وَيُكْمِّلُهَا .

(عن أنس رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم
يوجز الصلاة) من الإيجاز ضد الإطناب (ويكملها) من غير نقص ، بل
يأتى بأقل ما يمكن من الأركان والأبعاض . ورواة هذا الحديث بصريون ،
وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم وابن ماجه .

الحديث الحادى والخمسون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنِّي
لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أُطَوِّلَ فِيهَا فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَاتَجَوَّزُ فِي
صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ .

(عن أبى قتادة) الحارث بن ربيع الأنصارى (رضى الله عنه عن النبى
صلى الله عليه وآله) وسلم قال : إني لأقوم فى الصلاة أريد أن أطول) أى
التطويل (فيها) والجملة حالية (فأسمع بكاء الصبى) بالمد أى صوته الذى
يكون معه (فأتجوز) أى فأخفف (فى صلاتى كراهية أن أشق على أمه)
أى المشقة عليها ، ولا دلالة فيه على جواز إدخال الصبيان المسجد ، لاحتمال
أن يكون الصبى فى بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه ، بل هو
الظاهر . نعم فيه شفقة النبى صلى الله عليه وآله وسلم على أصحابه ومرعاة
أحوال الكبير والصغير وجواز صلاة النساء على الجماعة مع الرجال . وروى
ابن أبى شيبه عن ابن سابط أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ فى
الركعة الأولى بسورة نحو ستين آية فسمع بكاء الصبى فقرأ فى الثانية بثلاث
آيات . ورواة هذا الحديث الستة ما بين رازى ودمشق وبماني ومدنى وفيه
التحديث والنعنة والقول ، وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث الثاني والخمسون

عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
لَتَسُونَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ .

(عن النعمان بن بشير رضى الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه) وآله
(وسلم : لتسون صفوفكم) باعتدال القائمين بها على سمت واحد أو بسد الخلل
فيها (أوليخالفن الله) أى ليقعن المخالفة (بين وجوهكم) بتحويلها عن
مواضعها إن لم تقيموا الصفوف جزاءً وفاقاً ، فهو على هذا واجب والتفريط
فيه حرام . ولأحمد من حديث أبي أمامة بسند ضعيف: أو لتطمس الوجوه .
قال ابن الجوزى: الظاهر أنه مثل الوعيد المذكور فى قوله تعالى: « من قبل
أن نطمس وجوهاً فنردها على أدبارها » أو المراد وقوع العداوة والبغضاء
واختلاف القلوب ، واختلاف الظاهر سبب لاختلاف الباطن . وفى رواية
أبى داود وغيره بلفظ : أو ليخالفن الله بين قلوبكم ، أو المراد : تفرقون
فيأخذ كل واحد وجهاً غير الذى يأخذه صاحبه ، لأن تقدم الشخص على غيره
مظنة للكبر المفسد للقلب ، الداعى للقطيعة ، وعزى هذا الأخير للقرطبي ،
واحتمج ابن حزم للقول بوجوب التسوية بالوعيد المذكور لأنه يقتضيه ،
لكن قوله فى الحديث الآخر : فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة ،
يصرفه إلى السنة ، وهو مذهب الشافعى وأبى حنيفة ومالك ، فيكون الوعيد
للتغليظ ، والتشديد ، وقيل المراد المخالفة فى الجزاء فيجازى المسوى بخير
ومن لايسوى بشر .

الحديث الثالث والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ وَتَرَاصُّوا ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءَ ظَهْرِي .

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : أقيموا صفوفكم) أى سووها أيها الحاضرون للصلاة معي (وتراصوا) أى تضاموا وتلاصقوا حتى يتصل ما بينكم (فإنني أراكم) رؤية حقيقية (من وراء ظهري) أى من خلفي بخلق حاسة باصرة فيه كما يشعر به التعبير بمن ، فبدأ الرؤية ومنشؤها من خلفه ، وقيل إنه كان له صلى الله عليه وآله وسلم بين كتفيه عينان كسم الخياط يبصر بهما ولا يحجبهما الثياب . وفيه مراعاة الإمام لرعيته والشفقة عليهم ، وتحذيرهم من المخالفة ، وفي رواية أخرى عنه قال : وكان أحدنا في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه ، والمراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسد خلله ، وقد ورد الأمر بذلك والترغيب فيه في أحاديث كثيرة صحيحة منها حديث ابن عمر المروى عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولفظه : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل لاتذروا فرجات للشيطان ، ومن وصل صفّاً وصله الله ، ومن قطع صفّاً قطعه الله عز وجل .

الحديث الرابع والخمسون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حُجْرَتِهِ وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ ، فَرَأَى النَّاسُ شَخْصَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَامَ أَنَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، فَأَصْبَحُوا فَتَحَدَّثُوا بِذَلِكَ ، فَقَامَ لَيْلَةَ الثَّانِيَةِ ، فَقَامَ مَعَهُ أَنَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، صَنَعُوا ذَلِكَ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ ، جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَخْرُجْ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ ، ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ فَقَالَ : إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ .

وفى هذا الحديث رواية زيد بن ثابت رضى الله عنه زيادة أنه قال : قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَنِيعِكُمْ ، فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ ، إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ .

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى من الليل فى حجرته) ظاهره أن المراد حجرة بيته ، ويدل عليه قوله (وجدار الحجرة قصير) وأوضح منه رواية أبى نعيم عن يحيى بلفظ : كان يصلى فى حجرة من حجر أزواجه ، أو المراد الحجرة التى كان احتجرتها فى المسجد بالحصير ، كما فى الرواية الثانية عند البخارى ولأبى داود عنها أنها هى التى نصبت له الحصير على باب بيته ، فإما أن يحمل على التعدد أو على المجاز فى الجدار ، وفى نسبة الحجرة إليها (فرأى الناس شخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) من غير تمييز منهم لذاته المقدسة : لأنه كان ليلا فلم يبصروا إلا شخصه (فقام أناس يصلون بصلاته) صلى الله عليه وآله وسلم متلبسين بها أو مقتدين بها وهم خارج الحجرة وهو داخلها لا يضر ذلك ، وهذا مذهب المالكية . نعم إذا جمعهما مسجد وعلم بصلاة الإمام بسماع تكبيرة أو بتبليغ جاز عند الشافعية لإجماع الأمة على ذلك . وقال الحسن

البصري : لا بأس أن تصلى وبينك وبينه نهر أى سواء كان محوجاً إلى سباحة أم لا ، وهذا هو الصحيح عند الشافعية ، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه فى الرجل يصلى خلف الإمام وهو فوق سطح ، يأتى به لا بأس بذلك . وقال أبو مجلز : يأتى أى المصلى بالإمام وإن كان بينهما طريق مطروق أو كان بينهما جدار إذا سمع تكبير الإمام ، ولهذا المسألة تفاريع ذكرها القسطلانى ، وفيه جواز الائتمام بمن لم ينو الإمامة (فأصبحوا) دخلوا فى الصباح وهى تامة (فتحدثوا بذلك فقام ليلة) الغداة (الثانية فقام معه أناس يصلون بصلاته صنعوا ذلك) أى الاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم (ليلتين أو ثلاثة حتى إذا كان بعد ذلك جلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يخرج) إلى الموضع المعهود الذى صلى فيه تلك الصلاة الليلتين أو الثلاث (فلما أصبح ذكر ذلك الناس) لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وعن عائشة عند عبد الرزاق أن الذى خاطبه بذلك عمر رضى الله عنه (فقال : إني خشيت أن تكتب) أى تفرض (عليكم صلاة الليل) أى من طريق الأمر بالاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه كان يجب عليه التهجد لا من جهة إنشاء فرض آخر زائد على الخمسة ، ولا يعارضه قوله فى الإسراء : « لا يبدل القول لى » فإن ذاك المراد به فى التنقيص كما دل عليه السياق (وفى هذا الحديث من رواية زيد بن ثابت) الأنصارى كاتب الوحي (رضى الله عنه زيادة أنه قال قد عرفت) ولابن عساكر : علمت (الذى رأيت من صنعكم) وفى لفظ : صنعكم بضم الصاد وسكون النون ، أى حرصكم على إقامة صلاة التراويح حتى رفعت أصواتكم وصحتم ، بل حسب بعضهم الباب لظنهم نومه صلى الله عليه وآله وسلم ، كما ذكر البخارى فى الأدب وفى الاعتصام ، فزاد فيه : حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمت به . وقد استشكل الخطاى هذه الحشية كما أوضحه الحافظ فى كتاب التهجد فراجع (فصلوا أيها الناس فى بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء فى بيته) ولو كان المسجد فاضلاً ، والمراد بالمرء جنس الرجال ، ولا يرد استثناء النساء لثبوت قوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تمنعهن المساجد وبيوتهن خير لهن ، أخرجه مسلم (إلا) الصلوات الخمس (المكتوبة) وهذا محمول على ما لا يشرع فيه التجميع ، وكذا ما لا يخص المسجد كركعتي

التحية ، أو المراد ما يشرع في البيت وفي المسجد معاً فلا يدخل تحية المسجد لأنها لا تشرع في البيت ، أو المراد ما يشرع فيه الجماعة كالعيد والتراويح ، فإن فعلها في المسجد أفضل منها في البيت ولو كان مفضولاً ، وهل يدخل ما وجب لعارض كالمنذورة فيه نظر . قال النووي : إنما حث على النافلة في البيت لكونه أخفى وأبعد من الرياء وليتبرك البيت بذلك فتنزل فيه الرحمة وينفر منه الشيطان . وعلى هذا يمكن أن يخرج بقوله في بيته بيت غيره ولو أمن فيه من الرياء . ورواة هذا الحديث ثلاثة مديون ، وعبد الأعلى أصله من البصرة وسكن بغداد ، وفيه التحديث والعننة ، وأخرجه أيضاً في الاعتصام وفي الأدب ، ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي .

الحديث الخامس والخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا ، وَقَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ .

(عن عبد الله بن عمر) ابن الخطاب (رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه) استحباباً . قال النووي : أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام . وقال ابن عبد البر : أجمع العلماء على جوازه عند افتتاح الصلاة ، وكل من نقل عنه الإيجاب لا يبطل الصلاة بتركه . انتهى . وعن أبي حنيفة أنه يأثم تاركه (حذو منكبيه) أى إزاءهما ندباً لا فرضاً ، خلافاً لأحمد بن سيار المروزي ، ومن قال بالوجوب أيضاً الأوزاعي والحميدى شيخ البخارى وابن خزيمة ، والمراد بذلك كما قال النووي فى شرح مسلم وغيره : أن تحاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإيهاماه شحمتى أذنيه وراحته منكبيه (إذا افتتح الصلاة) أى يرفعهما مع ابتداء التكبير ويكون انتهاءه مع انتهاءه ، كما هو الأصح عند الشافعية ، ورجحه المالكية ، وقيل يرفع بلا تكبير ثم يبتدئ التكبير مع إرسال اليدين وقبل أن يرفع . وقال صاحب الهداية من الحنفية : الأصح يرفع ثم يكبر لأن الرفع صفة نفى الكبرياء عن غير الله والتكبير وإثبات ذلك له والنفى سابق على الإثبات كما فى كلمة الشهادة ، وهذا مبنى على أن الحكمة فى الرفع ما ذكر . وقد قال فريق من العلماء : فى اقترانهما أن يراه الأصم ويسمعه الأعمى . وقد ذكرت فى ذلك مناسبات أخر أوردها فى الفتح ، وقيل ليستقبل بجميع بدنه . قال القرطبي : وهذا أنسبها ، وتعقب ، وقال الربيع : قلت للشافعى : ما معنى رفع اليدين ؟ قال : تعظيم الله واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم . قلت : وهذا أحسن من الجميع ، وفيه الأمان من تعلق عقلية وإبداء حكمة رأية وأقيسة واهية (وإذا كبر للركوع) رفعهما أيضاً . وقد صنف البخارى فى هذه

المسألة جزءاً مفرداً وحكى فيه عن الحسن وأحمد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك . قال البخارى : ولم يستثن الحسن أحداً . وقال ابن عبد البر : كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعله إلا ابن مسعود . وقال محمد بن نصر المروزي : أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة . وقال ابن الحكم : لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيها إلا ابن القاسم ، والذي نأخذ به الرفع على حديث ابن عمر ، وهو الذى رواه ابن وهب وغيره عن مالك ، ولم يحك الترمذى عن مالك غيره ، ونقل الخطابى وتبعه القرطبى في المفهم أنه آخر قولى مالك وأصحهما ، ولم أر للمالكية دليلاً على تركه ولا متمسك إلا بقول ابن القاسم ، وأما الحنفية ففعلوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك . وأجيبوا بالطعن في إسناده لأن أبا بكر بن عياش ساء حفظه بأخرة ، وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه ، والعدد الكثير أولى من واحد ، لا سيما وهم مثبتون وهو نافع ، مع أن الجمع بين الروایتين ممكن ، وهو أنه لم يكن يراه واجباً فعله تارة وتركه أخرى . ومما يدل على ضعفه ما رواه البخارى في جزء رفع اليدين عن نافع أن ابن عمر كان إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالحصى ، واحتجوا أيضاً بحديث ابن مسعود أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود ، أخرجه أبو داود وورده الشافعى بأنه لم يثبت ، قال : ولو ثبت لكان المثبت مقدماً على الناقى . وقد صححه بعض أهل الحديث ، لكنه استدلل به على عدم الوجوب ، والطحاوى إنما نصب الخلاف مع من يقول بوجوبه كالأوزاعى وبعض أهل الظاهر ، ونقل البخارى عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه على بن المدينى قال : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر . وهذا في رواية ابن عساكر . وقد ذكره البخارى في جزء رفع اليدين ، وزاد : وكان على أعلم أهل زمانه . ويقابل هذا القول بعض الحنفية إنه يبطل الصلاة ، ونسب بعض متأخرى المغاربة فاعله إلى البدعة ، ولهذا قال بعض محققهم كما حكاه ابن دقيق العيد : إلى تركه درءاً لهذه المفسدة . وقد قال البخارى في جزء رفع اليدين : ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة فإنه لم يتب عن أحد منهم تركه ، قال : وأسانيد من

روى الرفع أصح من أسانيد عدم الرفع . وذكر البخارى أيضاً أنه رواه سبعة عشر من الصحابة . وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منده ممن رواه العشرة المبشرة . قال فى الفتح : وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلاً . ١ هـ . وقال اليرمى فى كتاب « المعانى البديعة فى معرفة اختلاف أهل الشريعة » ما لفظه : وعند الشافعى وابن عمر وابن عباس وأبى سعيد الخدرى وابن الزبير وأنس والأوزاعى والليث وأحمد وإسحق ومالك يستحب أن يرفع يديه فى تكبيرة الإحرام وعند الركوع والرفع منه ، وعند داود يجب ذلك ، وعند الثورى وابن أبى ليلى ومالك فى رواية أى واحدة لا يرفع فى الركوع ولا فى الرفع منه ١ هـ . (وإذا رفع رأسه) أى أراد رفعه (من الركوع رفعهما كذلك) أى حذو منكبيه (أيضاً) قال الشيخ مجد الدين الفيروزآبادى فى كتاب سفر السعادة : وكان إذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وقال سمع الله لمن حمده . وقد ثبت رفع اليدين فى هذه المواضع الثلاثة ، ولكثرة روايته شابه المتواتر ، فقد صح فى هذا الباب أربعائة خبر وأثر ورواه العشرة المبشرة ، ولم يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم ولم يثبت شئ غير هذا . ١ هـ . وقال الشوكانى فى شرح المنتقى : قال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة : لا يستحب أى رفع اليدين فى تكبيرة الإحرام ، قال النووى : وهو أشهر الروايات عن مالك ، واحتجوا على ذلك بحديث البراء بن عازب عند أبى داود والدارقطنى بلفظ : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لم يعد ، وهو من رواية زيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عنه . وقد اتفق الحفاظ أن قوله : ثم لم يعد مدرج فى الخبر من قول يزيد بن أبى زياد . وقد رواه بدون ذلك شعبة والثورى وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ ، وقال الحميدى : إنما روى هذه الزيادة يزيد ويزيد ويزيد ، وقال أحمد بن حنبل : لا يصح ، وكذا ضعفه البخارى وأحمد ويحيى والدارمى والحميدى وغير واحد ، وقال يحيى سمعت أحمد يقول : هذا حديث واه كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما لقنوه يعنى أهل الكوفة تلقن وكان يذكرها هكذا . قال على بن عاصم وقال البيهقى : اختلف فيه على عبد الرحمن بن أبى ليلى ، وقال البزار :

قوله ثم لم يعد لا يصح ، وقال ابن حزم : إن صح قوله لا يعود دل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز ، فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره . واحتجوا أيضاً بما روى عن ابن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عنه عند أحمد وأبي داود والترمذى أنه قال : لأصلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلم يرفع يديه إلا مرة واحدة . ورواه ابن عدى والدارقطنى والبيهقى من حديث محمد ابن جابر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عنه بلفظ : صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند الاستفتاح . وهذا الحديث حسنه الترمذى وصححه ابن حزم ولكنه عارض هذا التحسين ، والتصحيح قول ابن المبارك لم يثبت عندي ، وقول ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وتضعيف أحمد وشيخه يحيى بن آدم له ، وتصريح أبي داود بأنه ليس بصحيح ، وقول الدارقطنى إنه لم يثبت ، وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه ، وهو في الحقيقة أضعف شيء يعول عليه لأن له عللاً تبطله ، قال الحافظ : وهؤلاء الأئمة إنما طعنوا كلهم في طريق عاصم بن كليب ، أما طريق محمد ابن جابر فذكرها ابن الجوزى في الموضوعات ، وقال عن أحمد ومحمد بن جابر لا شيء ولا يحدث عنه إلا من هو شر منه ، واحتجوا أيضاً بما روى عن ابن عمر عند البيهقى في الخلافات بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود . قال الحافظ : وهو مقلوب موضوع واحتجوا أيضاً بما روى عن ابن عباس أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك ، حكاه ابن الجوزى وقال : لأصل له ولا أعرف من رواه ، والصحيح عن ابن عباس خلافه ، ورووا نحو ذلك عن ابن الزبير ، قال ابن الجوزى : لأصل له ولا أعرف من رواه ، والصحيح عن ابن الزبير خلافه قال ابن الجوزى : وما أبلد من يحتاج بهذه الأحاديث ليعارض بها الأحاديث الثابتة . اهـ . ولا يخفى على المنصف أن هذه الحجج التي أوردها ، منها ما هو متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث ابن مسعود منها كما بينا ، ومنها ما هو مختلف فيه وهو حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذى وتصحيح ابن حزم له ، لكن أين يقع هذا التحسين والتصحيح من قدح أولئك الأئمة

الأكابر فيه غاية الأمر ونهايته أن يكون ذلك الاختلاف موجباً لسقوط الاستدلال به ، ثم سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر بقدر أولئك الأئمة فيه ، فليس بينه وبين الأحاديث المثبتة للرفع في الركوع والاعتدال منه تعارض لأنها متضمنة للزيادة التي لا منافاة بينها وبين المزيد وهي مقبولة بالإجماع لا سيما وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق على إخراجها الجماعة ، فمن جملة من رواها ابن عمر وعمر ، كما أخرجه البيهقي وابن أبي حاتم وعليّ ووائل بن حجر عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري ومسلم وأنس بن مالك وأبو هريرة عند ابن ماجه وأبي داود وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة عند ابن ماجه ، وأبو موسى الأشعري عند الدارقطني ، وجابر عند ابن ماجه ، وعمر الليثي عنده أيضاً ، وابن عباس عنده أيضاً وله طريق أخرى عند أبي داود ، فهؤلاء الأربعة عشر من الصحابة ومعهم أبو حميد الساعدي في عشرة من الصحابة ، فيكون الجميع خمسة وعشرين أو اثنين وعشرين إن كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة من العشرة المشار إليهم في رواية أبي حميد كما في بعض الروايات ، فهل رأيت أعجب من معارضة رواية مثل هؤلاء الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المعبرين فيه ومع وجود مانع عن القول بالمعارضة وهو تضمن رواية الجمهور للزيادة كما تقدم . ١ هـ . وفي هذه المسألة كتاب « تنوير العينين وقرّة العينين » وغيرهما ، وقد حققنا ذلك في « مسك الختام شرح بلوغ المرام » بأزيد مما ذكر هنا ، وبالله التوفيق .

(وقال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، وكان لا يفعل ذلك) أي رفع يديه (في) ابتداء (السجود) ولا في الرفع منه ، وهذا مذهب الشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا يرفع إلا في تكبيرة الإحرام ، وفيه ما فيه قال في الفتح : وهذا يشمل ما إذا نهض من السجود إلى الثانية والرابعة والتشهدين ويشمل ما إذا قام إلى الثالثة أيضاً لكن بدون تشهد لكونه غير واجب ، وإذا قلنا باستحباب جلسة الاستراحة لم يدل هذا اللفظ على نفي ذلك عن القيام منها إلى الثانية والرابعة ، لكن قد روى يحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً هذا الحديث ، وفيه : ولا يرفع بعد ذلك ، أخرجه الدارقطني في الغرائب بإسناد حسن وظاهره يشمل النفي عما عدا المواطن الثلاثة . ١ هـ . وفي هذا الحديث التحديث والعننة ، وأخرجه النسائي في الصلاة .

الحديث السادس والخمسون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ .

(عن سهل ابن سعد رضى الله عنه قال : كان الناس يؤمرون) الأمر لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أن) أى بأن (يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى فى الصلاة) أى على ظهر كفه اليسرى والرسغ من الساعد كما فى حديث واثلة المروى عند أبى داود والنسائى وصححه ابن خزيمة . والرسغ هو المفصل بين الساعد والكف ، والحكمة فى ذلك أن القائم بين يدي الملك الجبار يتأدب بوضع يده على يده أو هو أمتع للعبث وأقرب إلى الخشوع والسنة أن يجعلهما تحت صدره لحديث عند ابن خزيمة أنه وضعهما تحت صدره لأن القلب موضع النية ، والعادة أن من احترز على حفظ شئ جعل يديه عليه ، وقال فى عوارف المعارف : إن الله تعالى بلطف حكمته جعل الآدمى محل نظره ومورد وحيه ونخبة ما فى أرضه وسمائه روحانياً جسمانياً أرضياً سماوياً ، منتصب القامة ، مرتفع الهيئة ، فنصفه الأعلى من حد الفؤاد مستودع أسرار السموات ، ونصفه التحتانى مستودع أسرار الأرض ، فحل نفسه ومركزها النصف الأسفل ، ومحل روحه الروحانى والقلب النصف الأعلى ، فجواذب الروح مع جواذب النفس يتطاردان ويتجاذبان ويتحاربان ، باعتبار تطاردهما وتغالبهما لمة الملك ولمة الشيطان ، ووقت الصلاة يكثر التطارد لوجود التجاذب بين الإيمان والطبع ، فيكاشف المصلى الذى صار قلبه سماوياً متردداً بين الفناء والبقاء بجواذب النفس ، متصاعداً من مركزها ، وللجوارح وتصرفها وحركتها مع معانى الباطن ارتباط وموازنة ، فبوضع اليمنى على الشمال حصر للنفس ومنع من صعود جواذبه ، وأثر ذلك يظهر برفع الوسوسة وزوال حديث النفس فى الصلاة . ا هـ . كما فى القسطلانى . قال ابن عبد البر : لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف ، وهو

قول الجمهور من الصحابة والتابعين ، وهو الذى ذكره مالك فى الموطأ ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره ، وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال فصار إليه أكثر أصحابه ، وعنه التفرقة بين الفريضة والنافلة ، ومنهم من كره الإمساك ، ونقل ابن الحاجب أن ذلك حيث يمسك معتمداً لقصد الراحة . ١ هـ . وعن الحنفية : يضع يديه تحت ستره إشارة إلى ستر العورة بين يدي الله تعالى ، وكان الأصل أن يقول يضعون فوضع المظهر موضع المضممر .

الحديث السابع والخمسون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر) رضى الله عنهما (كانوا يفتتحون الصلاة) أى قراءتها فلا دلالة فيه على دعاء الافتتاح (بالحمد لله رب العالمين) بضم الدال على الحكاية قال القسطلانى : لا يقال إنه صريح فى الدلالة على ترك البسملة أولها ، لأن المراد الافتتاح بالفاتحة ، فلا تعرض لكون البسملة منها أولاً ، ولمسلم : لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ، وهو محمول على نفي سماعها فيحتمل إسرارهم بها ، ويؤيده رواية النسائي وابن حبان ، فلم يكونوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم ، فنفي القراءة محمول على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر ، ويؤيده رواية ابن خزيمة : كانوا يسرون ببسم الله الرحمن الرحيم ، وقد قامت الأدلة والبراهين للشافعى على إثباتها ، ومن ذلك حديث أم سلمة المروى فى البيهقى وصحيح ابن خزيمة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم فى أول الفاتحة فى الصلاة وبعدها آية ، وفى سنن البيهقى عن علىّ وأبى هريرة وابن عباس وغيرهم : أن الفاتحة هى السبع المثاني وهى سبع آيات وأن البسملة هى السابعة ، وعن أبى هريرة مرفوعاً : إذا قرأتم الحمد لله فاقراءوا بسم الله الرحمن الرحيم ، وإنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني ، وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها . قال الدارقطنى : رجال إسناده كلهم ثقات وأحاديث الجهر بها كثيرة عن جماعة من الصحابة نحو العشرين صحابياً كأبى بكر الصديق وعلىّ بن أبى طالب وابن عباس وأبى هريرة وأم سلمة . اهـ . ما فى القسطلانى . وقد استوفى صاحب المنتقى أكثر ألفاظ حديث الباب ، وأطال الشوكانى فى شرحه بذكر الأدلة والمذاهب ، ثم قال : إن الأمة أجمعت أنه لا يكفر من أثبتها ولا من نفاها ، لاختلاف العلماء فيها ، بخلاف ما لو نفي حرفاً مجتمعاً عليه ، أو أثبت ما لم يقل به أحد ، فإنه يكفر بالإجماع ، ثم قال : فهذه الأحاديث فيها القوى والضعيف ، وقد عارضتها

الأحاديث الدالة على ترك البسملة ، وقد حملت روايات حديث أنس على ترك الجهر لا ترك البسملة مطلقاً لما في تلك الرواية بلفظ : فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم ، وكذلك حملت رواية عبد الله بن المغفل حملاً لما أطلقته أحاديث نفي قراءة البسملة على تلك الرواية المقيدة بنفي الجهر فقط . وإذا كان محصل أحاديث نفي البسملة هو نفي الجهر بها فتي وجدت رواية فيها إثبات الجهر قدمت على نفيه ، قال الحافظ : لا بمجرد تقديم رواية المثبت على النافي ، لأن أنساً يبعد جداً أن يصحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين ، ويصحب أبا بكر وعمر وعثمان خساً وعشرين سنة ، فلا يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة ، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه لبعد عهده به ، ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد لله جهرًا ولم يستحضر الجهر بالبسملة ، فتعين الأخذ بحديث من أثبت الجهر . ١ هـ . ثم ذكر ما يؤيد قول الحافظ من عدم استحضار أنس لذلك ، ثم قال : ولكنه لا يخفى عليك أن هذه الأحاديث التي استدل بها القائلون بالجهر ، منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيه ذكر أنها آية من الفاتحة أو ذكر القراءة لها أو ذكر الأمر بقراءتها من دون تقييد بالجهر بها في الصلاة لأنه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة ، وكذا ما كان مقيداً بالجهر بها بدون ذكر الصلاة ، لأنه لا نزاع في الجهر بها خارج الصلاة . قال : وحجج بقية الأقوال التي فيها التفصيل في الجهر والإسرار وجواز الأمرين مأخوذة من هذه الأدلة . وأما أدلة المثبتين لقرآنية البسملة والنافين لقرآنيتهما فهذه المسألة طويلة الدليل ، وقد أفردتها جماعة من أكابر العلماء بتصانيف مستقلة ، ومن آخر ما وقع رسالة جمعتهما في أيام الطلب مشتملة على نظم ونثر أجبت بها عن سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر ، وأكثر ما في المقام الاختلاف في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه يقدح في الصلاة ببطلان بالإجماع ، فلا يهولنك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسألة والخلاف فيها ، ولقد بالغ بعضهم حتى عدها من مسائل الاعتقاد . ١ هـ .

الحديث الثامن والخمسون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ إِسْكَاتَةً فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ ؟ قَالَ : أَقُولُ اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا ، كَمَا يُنَقِّي الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسكت) بفتح أوله من السكوت ، وحكى الكرماني بضم أوله من الإسكات . قال الجوهري : يقال تكلم الرجل ثم سكت بغير ألف ، فإذا انقطع كلامه فلم يتكلم قلت سكت (بين التكبير وبين القراءة إسكاته) بكسر الهمزة بوزن إفعالة ، وهو من المصادر الشاذة إذ القياس سكوتاً ، قال الخطابي : معناه سكوت يقتضى بعده كلاماً مع قصر المدة فيه . وسياق الحديث يدل على أنه أراد السكوت عن الجهر لا عن مطلق القول أو السكوت عن القراءة لا عن الذكر (فقلت بأبي وأمي) أي أنت مفدى أو أفديك بهما (يارسول الله ، إسكاتك) وفي نسخة : أسكوتك (بين التكبير والقراءة ما تقول) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أقول) فيه (اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت) أي كتبعيدك (بين المشرق والمغرب) هذا من المجاز لأن حقيقة المبالغة إنما هي في الزمان والمكان ، أي امح ما حصل من خطاياي وحل بيني وبين ما يخاف من وقوعه حتى لا يبقى لها منى اقتراب بالكلية ، وهذا الدعاء صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل المبالغة في إظهار العبودية ، وقيل إنه على سبيل التعليم لأمته ، وعورض بكونه لو أراد ذلك لجهر به ، وأجيب بورد الأمر بذلك في حديث سمرة عند البزار وأعاد لفظ بين هنا ولم يقل وبين المغرب لأن العطف على الضمير المخفوض يعاد معه العامل بخلاف الظاهر ، كذا قرره الكرماني ، لكن يرد عليه قوله بين التكبير وبين القراءة (اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب

الأبيض من الدنس) أى الوسخ ، وهذا مجاز عن إزالة الذنوب ومحو أثرها ، وشبه بالثوب الأبيض لأن الدنس فيه أظهر من غيره من الألوان (اللهم اغسل خطاياى بالماء والثلج والبرد) وذكر الأخيرين بعد الأول للتأكيد أو لأنهما ماءان لم تمسهما الأيدي ولم يمتنهما الاستعمال . قاله الخطائى . وقال ابن دقيق العيد : عبر بذلك عن غاية المحو ، فإن الثوب الذى يتكرر عليه ثلاثة أشياء منقية يكون فى غاية النقاء ، ويحتمل أن يكون المراد أن كل واحد من هذه الأشياء مجاز عن صفة يقع بها المحو ، وكأنه كقوله تعالى : « واعف عنا واغفر لنا وارحمنا » . وأشار الطيبى إلى هذا بحثاً فقال : يمكن أن يقال المطلوب من ذكر الثلج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد العفو لإطفاء حرارة عذاب النار التى هى فى غاية الحرارة ، ومنه قولهم : برد الله مضجعه ، أى رحمه ووقاه عذاب النار . انتهى . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون فى الدعوات الثلاثة إشارة إلى الأزمنة الثلاثة ، فالمباعدة للمستقبل والتنقية للحال والغسل للماضى . انتهى . وكأن تقديم المستقبل للاهتمام بدفع ما يأتى قبل رفع ما حصل . واستدل بالحديث على مشروعية دعاء الافتتاح بين التكبير بالفرض أو النفل والقراءة خلافاً للمشهور عن مالك ، وورد فيه أيضاً حديث عن علىّ عند مسلم : وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين ، إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين . وزاد ابن حبان : مسلماً ، لكن قيده بصلاة الليل . وأخرجه الشافعى وابن خزيمة وغيرهما بلفظ : إذا صلى المكتوبة ، واعتمده الشافعى فى الأم ، وفى الترمذى وصحيح ابن حبان من حديث أنس سعيد : الافتتاح بسبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، ونقل الساجى عن الشافعى استحباب الجمع بين التوجيه والتسبيح ، وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية ، ويسن الإسرار به فى السرية والجهرية ، وحديث أبى هريرة أصح ما ورد فى ذلك ، واستدل به على جواز الدعاء فى الصلاة بما ليس من القرآن ، خلافاً للحنفية ، وفيه ما كان الصحابة عليه من المحافظة على تتبع أحوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى حركاته وسكناته وإسراجه وإعلانه حتى حفظ الله بهم الدين ، واستدل به بعض الشافعية على أن الثلج والبرد يطهران ، واستبعده ابن عبد السلام . قال الحافظ : وأبعد منه استدلال بعض الحنفية على نجاسة الماء المستعمل .

الحديث التاسع والخمسون

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثُ الْكُصُوفِ وَقَدْ
تَقَدَّمَ * وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَتْ: قَالَ: قَدْ دَنَيْتُ مِنْنِي الْجَنَّةَ حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ
عَلَيْهَا لَجِئْتُكُمْ بِقِطَافٍ مِنْ قِطَافِهَا ، وَدَنَيْتُ مِنْنِي النَّارَ حَتَّى قُلْتُ : أَيْ رَبِّ
أَوْ أَنَا مَعَهُمْ ، فَإِذَا أَمْرَأَةٌ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ تَخْدِشُهَا هِرَّةٌ ، قُلْتُ : مَا شَأْنُ
هَذِهِ؟ قَالُوا : حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعاً ، لَا أَطْعَمْتُهَا وَلَا أَرْسَلْتُهَا تَأْكُلُ مِنْ
خَشِيشٍ أَوْ خَشَاشِ الْأَرْضِ .

(عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما حديث الكسوف ، وقد تقدم ،
وفي هذه الرواية قالت) أى أسماء (قال : قد دنت) أى قربت (منى الجنة
حتى لو اجتترأت) من الجراءة ، وإنما قال ذلك لأنه لم يكن مأذوناً له من
عند الله بأخذه (عليها) أى على الجنة (لجئتمكم بقطاف من قطافها) بكسر
القاف فيهما ، أى بعنقود من عناقيدها أو اسم لكل ما يقطف ، قال العيني :
وأكثر المحدثين يرونه بفتح القاف وإنما هو بالكسر (ودنت منى النار حتى
قلت : أى رب أو أنا معهم) كذا للأكثر بهمزة الاستفهام ، ولكريمة :
وأنا (فإذا امرأة) قال نافع بن عمر (حسبت أنه) أى ابن أبي مليكة (قال
تخدشها) بفتح التاء وكسر الدال ، أى تقشر جلدتها (هرة ، قلت : ما شأن
هذه) المرأة (قالوا : حبستها حتى ماتت جوعاً لا أطعمتها) أى لا أطعمت
الهررة ، وللأصيلي : لا هى أطعمتها بالضمير الراجع للمرأة (ولا أرسلتها)
ولا بن عساكر : ولا هى أرسلتها (تأكل من خشيش) بالمعجمة بوزن فاعيل ،
أى حشرات الأرض (أو خشاش الأرض) كذا على الشك ، وأنكر الخطابي
رواية خشيش ، وضبطها بعضهم بضم أوله على التصغير من لفظ خشاش ،
فعلى هذا لا إنكار ، وروى بالمهملة ، قال عياض : هو تصحيف ، وفى
الحديث : إن تعذيب الحيوانات غير جائز وأن من ظلم منها شيئاً يسلط على
ظلمه يوم القيامة ، قال الكرمانى : وجه المناسبة أن دعاء الافتتاح مستلزم
لتطويل القيام ، وحديث الكسوف فيه تطويله ، وأحسن منه ما قال ابن

رشيد: يحتمل أن تكون المناسبة في قوله : حتى قلت أى رب وأنا معهم ، لأنه إن لم يكن فيه دعاء ففيه مناجاة واستعطاف فيجمع مع الذى قبله ، وفيه جواز دعاء الله ومناجاته بكل ما فيه خضوع ، ولا يختص بما ورد في القرآن خلافاً للحنفية . ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بصرى ومكى ، وفيه تابعى عن صحابية ، والتحديث بالجمع والإفراد والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في الشرب ، والنسائى وابن ماجه في الصلاة .

الحديث الستون

عَنْ خَبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِيلَ لَهُ : أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قِيلَ لَهُ : بِمَ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ .

(عن خباب) بفتح الخاء وتشديد الباء ابن الأرت (رضى الله عنه قيل له) القائل أبو معمر بفتح الميمين عبد الله بن سخرية الأزدي (أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في) صلاة (الظهر و) صلاة (العصر) أى غير الفاتحة ، إذ لا شك في قراءتها (قال نعم ، قيل له : بم كنتم تعرفون ذلك) أى قراءته (قال) خباب (باضطراب لحيته) أى بتحريكها ، ويدل للملكية حيث قالوا ينظر إلى الإمام وليس عليه أن ينظر إلى موضع سجوده . قاله ابن بطال ، ومذهب الشافعية والحنفية يسن إدامة النظر إلى موضع سجوده لأنه أقرب إلى الخشوع ، وورد في ذلك حديث مرسل عند سعيد بن منصور من مرسل محمد بن سيرين ورجاله ثقات ، وأخرجه البيهقي موصولاً وقال المرسل هو المحفوظ ، وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى : « الذين هم في صلاتهم خاشعون » ويمكن أن يفرق بين الإمام والمأموم ، فيستحب للإمام النظر إلى موضع السجود وكذا للمأموم إلا حيث يحتاج إلى مراقبة إمامه ، وأما المنفرد فحكمه حكم الإمام . ورجال هذا الحديث ما بين بصرى وكوفى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة وكذا أبو داود والنسائى وابن ماجه .

الحديث الحادى والستون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ ، فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي
ذَلِكَ حَتَّى قَالَ : لَيَنْتَهَنَّ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ .

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم : ما بال أقوام) أبهم خوف كسر قلب من يعينه ، لأن النصيحة
فى الملا فضيحة ، ومعنى بالهم : حالهم وشأنهم (يرفعون أبصارهم إلى السماء
فى صلاتهم) زاد مسلم من حديث أبى هريرة : عند الدعاء ، فإن حمل المطلق
على هذا المقيد اقتضى اختصاص الكراهة بالدعاء الواقع فى الصلاة ،
قاله فى الفتح ، وتعقبه العينى فقال : ليس الأمر كذلك بل المطلق يجرى على
المقيد والمقيد على تقييده ، والحكم عام فى الكراهة ، سواء كان رفع بصره فى
الصلاة عند الدعاء أو بدون الدعاء لما رواه الواحدى فى أسباب النزول من
حديث أبى هريرة : إن فلاناً كان إذا صلى رفع رأسه إلى السماء فتزلت :
« الذين هم فى صلاتهم خاشعون » ورفع البصر مطلقاً ينافى الخشوع الذى
أصله السكون . انتهى . وهذا تعقب ساقط الاعتبار ، لأن الحافظ لم يقصر
الحكم على حالة الدعاء فقط بل قال عقب ذلك . وقد أخرجه ابن ماجه وابن
حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ، وأخرجه مسلم من حديث جابر إلى
آخره ، فلم يجزم الحافظ بحمل المطلق على المقيد ، بل صريح إirاده حديث
ابن ماجه وابن حبان ومسلم يؤيد جانب الإطلاق ، فتأمل ترشد . وقد أخرجه
ابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ولفظه : لا ترفعوا
أبصاركم إلى السماء يعنى فى الصلاة . وأخرجه بغير تقييد أيضاً مسلم من حديث
جابر بن سمرة ، والطبرانى من حديث أبى سعيد الخدرى وكعب بن مالك ،
وأخرج ابن أبى شيبه عن محمد بن سيرين كانوا يلتفتون فى صلاتهم حتى
نزلت : « قد أفلح المؤمنون » الآية فأقبلوا على صلاتهم ونظروا أمامهم ،
وكانوا يستحبون أن لا يجاوز بصرهم موضع سجودهم ، ووصله الحاكم بذكر

أبى هريرة ورفعته إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال فى آخره :
 فطأطأ رأسه (فاشتد قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك) أى فى رفع
 البصر إلى السماء فى الصلاة (حتى قال) والله (لينتهن عن ذلك أو لتخطفن)
 مبنياً للمفعول أى لتعمين (أبصارهم) وكلمة أو للتخيير تهديداً وهو خبر
 بمعنى الأمر ، أى ليكونن منكم الانتهاء عن رفع البصر أو تخطف الأبصار
 عند الرفع من الله ، وهو كقوله تعالى : « تقاتلونهم أو يسلمون » أى يكون
 أحد الأمرين ، وفيه النهى الوكيد والوعيد الشديد ، وحملوه على الكراهة دون
 الحرمة للإجماع على عدمها ، وأما فى غير الصلاة فى دعاء ونحوه فجوز الأكثرون
 لأن السماء قبلة الداعين كالكعبة قبلة المصلين ، وكرهه آخرون . قال فى الفتح :
 ولمسلم من حديث جابر بن سمرة : ولا ترجع إليهم ، يعنى أبصارهم ، واختلف
 فى المراد بذلك ، فقليل وعيد ، وعلى هذا فالفعل المذكور حرام ، وأفراط
 ابن حزم فقال : تبطل الصلاة . اهـ . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ،
 وفيه التحديث بالجمع والإفراد والقول ، وأخرجه أبو داود والنسائى
 وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث الثاني والستون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْاَلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ.

(عن عائشة رضي الله عنها قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم عن الالتفات) بالرأس يمينا وشمالا (في الصلاة فقال : هو اختلاس) أى اختطاف بسرعة (يختلسه الشيطان) فيه الحض على إحضار المصلى قلبه لمناجاة ربه ، ولما كان الالتفات فيه ذهاب الخشوع استعير لذهابه اختلاس الشيطان تصويراً لقبح تلك الفعلة بالختلس ، لأن المصلى مستغرق في مناجاة ربه والله مقبل عليه والشيطان مرصد له ينتظر فوات ذلك ، فإذا التفت المصلى اغتتم الشيطان الفرصة فيختلسها منه . قاله الطيبي في شرح المشكاة . وقال ابن بزيمة : أضيف إلى الشيطان لأن فيه انقطاعاً من ملاحظة التوجيه إلى الحق سبحانه (من صلاة العبد) وفي الحديث دلالة على الكراهة وهو إجماع لكن الجمهور على أنها للتنزيه . وقال المتولى يحرم إلا للضرورة ، وهو قول أهل الظاهر ، وورد في كراهته صريحاً على غير شرط البخارى عدة أحاديث منها حديث أنس عند الترمذى مرفوعاً وقال حسن : يابى إياك والالتفات في الصلاة فإن الالتفات في الصلاة هلكة ، فإن كان ولا بد ففي التطوع لا في الفريضة . وحديث أبى داود والنسائى عنه وصححه الحاكم : لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا صرف وجهه انصرف عنه . وأخرج مثله أحمد وابن خزيمة من حديث أبى ذر ، ومن حديث الحارث الأشعري نحوه وزاد : فإذا صليتم فلا تلتفتوا . وللبخارى من حديث جابر بسند فيه الفضل بن عيسى : إذا قام الرجل في الصلاة أقبل الله عليه بوجهه ، فإذا التفت قال : يا ابن آدم إلى من تلتفت ، إلى من هو خير منى ؟ أقبل إلى . فإذا التفت الثانية قال مثل ذلك . فإذا التفت الثالثة صرف الله وجهه عنه . ولابن حبان في الضعفاء عن أنس مرفوعاً : المصلى يتناثر على

رأسه الخير من عنان السماء إلى مفرق رأسه وملك ينادى : لو يعلم العبد من
يناجى ما التفت ، والمراد بالالتفات المذكور ما لم يستدبر القبلة بصدره أو
كله ، وسبب كراهته نقص الخشوع أو ترك استقبال القبلة ببعض البدن ،
ولم يشرع سجود السهو للالتفات كما شرع للمشكوك فيه ، لأن السهو
لا يؤخذ به المكلف ، فشرع له الجبر دون العمد ليتيقظ العبد فيتجنبه .
ورواة هذا الحديث الستة كوفيون إلا شيخ البخارى فبصرى ، وفيه التحديث
والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى صفة إبليس اللعين ، وأبو
داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث الثالث والستون

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَكَأَ أَهْلُ الْكُوفَةِ سَعْدًا إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَزَلَهُ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمَ عَمَّارًا، فَشَكُّوا حَتَّى ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَقَ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تُصَلِّي؟ قَالَ: أَمَّا أَنَا وَاللَّهِ فَإِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا أَخْرِمُ عَنْهَا، أَصَلِّي صَلَاةَ الْعِشَاءِ فَأَرْكُضُ فِي الْأَوَّلِينَ وَأُخِفُّ فِي الْآخِرِينَ، قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَقَ، فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا أَوْ رَجُلَيْنِ إِلَى الْكُوفَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ، وَلَمْ يَدْعُ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ وَيُثْنُونَ عَلَيْهِ مَعْرُوفًا، حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لِبَنِي عَبْسٍ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ أَسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ يُكْنَى أَبَا سَعْدَةَ، قَالَ: أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا فَإِنَّ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ، وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يَعْدِلُ فِي الْقَضِيَّةِ. قَالَ سَعْدُ، أَمَّا وَاللَّهِ لَأَدْعُوَنَّ بِثَلَاثٍ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا، قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَأَطْلُ عُمَرُ، وَأَطْلُ فَقْرُهُ، وَعَرِّضْهُ بِالْفِتَنِ. وَكَانَ بَعْدَ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ، قَالَ الرَّاوي عَنْ جَابِرٍ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ بَعْدَ قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ، وَإِنَّهُ لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي الطَّرِيقِ يَغْمِزُهُنَّ.

(عن جابر بن سمرة) بضم الميم بن جنادة العامري السوائي الصحابي ابن الصحابي، وهو ابن أخت سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه قال: شكوا أهل الكوفة سعداً) هو ابن أبي وقاص واسم أبي وقاص مالك بن أهيب لما كان أميراً عليهم (إلى عمر) ابن الخطاب (رضي الله عنه) والمراد شكوا بعضهم فهو من باب إطلاق الكل على البعض، ويدل لذلك ما في صحيح أبي عوانة من رواية زائدة عن عبد الملك: جعل ناس من أهل الكوفة، وسمى منهم عند سيف والطبراني: الجراح بن سنان وقبيصة وأريد الأسديون، وذكر

العسكري في الأوائل منهم الأشعث بن قيس ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن عبد الملك عن جابر قال : كنت جالساً عند عمر إذ جاءه أهل الكوفة يشكون إليه سعد بن أبي وقاص حتى قالوا إنه لا يحسن الصلاة (فعزله) عمر رضى الله عنه . قال في الفتح : كان عمر بن الخطاب أمّراً سعداً على قتال الفرس في سنة أربع عشرة ففتح الله العراق على يديه ثم اختط الكوفة سنة سبع عشرة واستمر عليها أميراً إلى سنة إحدى وعشرين في قول خليفة بن خياط ، وعند الطبري سنة عشرين ، فوقع له مع أهل الكوفة ما ذكر (واستعمل عليهم) في الصلاة (عماراً) هو ابن ياسر ، زاد ابن خليفة وابن مسعود : على بيت المال ، وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض . ١ هـ . وكأن تخصيص عمار بالذكر لوقوع التصريح بالصلاة دون غيرها مما وقعت فيه الشكوى (فشكوا) منه في كل شيء (حتى ذكروا إنه لا يحسن يصلي) ظاهره أن جهات الشكوى كانت متعددة ، ومنها قصة الصلاة ، وصرح بذلك في رواية أبي عوانة ، فقال عمر : لقد شكوك في كل شيء حتى في الصلاة (فأرسل إليه) عمر رضى الله عنه ، فوصل إليه الرسول ، فجاء إلى عمر (فقال) له (يا أبا إسحق) وهي كنية سعد (إن هؤلاء) أى أهل الكوفة (يزعمون أنك لا تحسن تصلي . قال أبو إسحق : أما) هم فقالوا ما قالوا وأما (أنا والله فإنني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله) أى صلاة مثل صلاته (صلى الله عليه) وآله (وسلم ما أحرمت) بكسر الراء أى أنقص (عنها) أى عن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم (أصلي صلاة العشاء) وفي الرواية الأخرى : صلاتي العشي بالتثنية ، وعينها إمالكونهم شكوه فيها أو لأنها في وقت الراحة ، فغيرها من باب أولى ، والأول أظهر لأنه يأتي مثله في الظهر والعصر لأنهما وقت الاشتغال بالقائلة والمعاش (فأركد) بضم الكاف ، أى أطول القيام حتى تنقضي القراءة (في) الركعتين (الأوليين وأخف) بضم الهمزة أى أحذف التطويل (في) الركعتين (الآخرين) وليس المراد حذف أصل القراءة ، فكأنه قال أحذف الركود ، والركود يدل على القراءة عادة (قال) عمر رضى الله عنه (ذاك الظن بك) أى هذا الذى تقول هو الذى كنا نظنه ، زاد مسعر عن عبد الملك وأبي عون معاً : قال سعد : أتعلمني الأعراب الصلاة ؟ أخرجهم مسلم . وفيه دلالة على أن الذين شكوه لم يكونوا من أهل

العلم وكأنهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فأنكروا على سعد التفرقة .
 فيستفاد منه ذم القول بالرأى الذى لا يستند إلى أصل . وفيه أن القياس فى
 مقابلة النص فاسد الاعتبار . قال ابن بطال : وجه دخول حديث سعد فى
 هذا الباب أنه لما قال : أركد وأخف ، علم أنه لا يترك القراءة فى شىء من
 صلاته ، وقد قال إنها مثل صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يا أبا
 إسحق فأرسل) عمر رضى الله عنه (معه) أى مع سعد (رجلاً) هو محمد
 ابن مسلمة بن خالد الأنصارى فيما ذكره الطبرى (أو رجلاً إلى الكوفة)
 جمع رجل ، فيحتمل أن يكونوا محمد بن مسلمة المذكور ومليح بن عوف
 السلمى وعبد الله بن أرقم ، والشك من الراوى ، وهذا يقتضى أنه أعاده
 إلى الكوفة ليحصل الكشف عنه بحضرته ليكون أبعد من التهمة (فسأل عنه)
 أى عن سعد (أهل الكوفة) كيف حاله بينهم (ولم يدع) أى لم يترك الرجل
 المرسل (مسجداً) من مساجد الكوفة (إلا سأل عنه) أى عن سعد (و)
 الحال أن أهل الكوفة (يثنون عليه معروفاً) أى خيراً (حتى دخل مسجد
 لبنى عبس) قبيلة كبيرة من قيس ، زاد سيف فى روايته : فقال محمد بن
 مسلمة : أنشد الله رجلاً يعلم حقاً إلا قال (فقام رجل منهم يقال له أسامة
 ابن قتادة ، يكنى أبا سعدة ، قال : أما) أى أما غيرى فأثنى عليه وأما نحن
 (إذ) أى حين (نشدتنا) أى سألتنا بالله (فإن سعداً كان لا يسير بالسرية)
 القطعة من الجيش والباء للمصاحبة ، أى لا يخرج بنفسه معها ، فنفى عنه
 الشجاعة التى هى كمال القوة الغضبية ، وفى رواية جرير وسفيان : لا ينفر
 فى السرية (ولا يقسم بالسوية) فنفى عنه العفة التى هى كمال القوة الشهوانية
 (ولا يعدل فى القضية) أى الحكومة والقضاء ، وفى رواية سيف : ولا يعدل
 فى الرعية ، فنفى عنه الحكمة التى هى كمال القوة العقلية ، وفيه سلب العدل
 عنه بالكلية ، وهو قدح فى الدين (قال سعد : أما والله لأدعون) عليك
 (بثلاث) من الدعوات (اللهم إن كان عبدك هذا كاذباً) أى فيما نسبني إليه
 (قام رياء وسمعة) ليراه الناس ويسمعه فيشبهوا ذلك عنه ليذكر به ،
 وعلق الدعاء بشرط كذبه ، أو كون الحامل له على ذلك الغرض الدنيوى ،
 فراعى الإنصاف والعدل رضى الله عنه (فأطل عمره) بحيث يرد إلى أسفل
 سافلين ، ويصير إلى أرذل العمر ، ويضعف قواه ، وينتكس فى الخلق ، فهو

دعاء عليه لا له (وأطل فقره) وفي نسخة : وأقلل رزقه ، وفي رواية جرير :
وشدد فقره ، وفي رواية سيف : وأكثر عياله ، وهذه الحالة بثست الحالة
وهي طول العمر مع الفقر وكثرة العيال ، فسأل الله العفو والعافية (وعرضه
بالفتن) وفي نسخة : للفتن ، أى اجعله عرضة لها ، وإنما ساغ لسعد أن يدعو
على أخيه المسلم بهذه الدعوات لأنه ظلمه بالافتراء عليه ، ومثل هذا الدعاء
جائز من حيث كون ذلك يؤدى إلى نكاية الظالم وعقوبته ، كتمنى الشهادة
المشروع ، وإن كان حاصله تمنى قتل الكافر للمسلم ، وهو معصية ووهن
فى الدين لكن الغرض من تمنى الشهادة ثوابها لا نفسها . وقد وجد ذلك فى
دعوات الأنبياء عليهم السلام ، كقول نوح : « ولا ترد الظالمين إلا ضلالا »
وإنما ثلث عليه الدعوة لأنه ثلث فى نفي الفضائل عنه لا سيما الثلاث التى هى
أصول الفضائل كما مر ، والثلاث تتعلق بالنفس والمال والدين ، فقابلها
بمثلها ، فبالنفس طول العمر ، وبالمال الفقر ، وبالدين الوقوع فى الفتن . قال
عبد الملك بن عمير : كما بينه جرير فى روايته (وكان) أى أبو سعدة
(بعد) ذلك (إذا سئل) عن حال نفسه ، وفى رواية ابن عيينة : إذا
قيل له كيف أنت ؟ (يقول) أنا (شيخ كبير مفتون أصابتنى دعوة
سعد) أفرد الدعوة ، وهى ثلاثة على إرادة الجنس ، وفى رواية ابن
عيينة : ولا تكون فتنة إلا وهو فيها ، والدعوة الأخرى وهى الفقر وإن
كانت داخلة فى قوله أصابتنى ، لكن وقع التصريح بذلك عند الطبرانى
ولفظه : قال عبد الملك : فأنا رأيته يتعرض للإماء فى السكك فإذا سأله
قال : كبير فقير مفتون (قال الراوى) أى عبد الملك بن عمير (عن جابر
فأنا رأيته بعد قد سقط حاجباه) أى شعرهما (على عينيه من الكبر) بكسر
الكاف وفتح الباء (وإنه) أى أبا سعدة (ليتعرض للجوارى فى الطريق
يغمرهن) أى يعصر أعضاءهن بأصابعه . وفيه إشارة إلى الفتنة والفقر ،
إذ لو كان غنياً لما احتاج إلى ذلك . وفى رواية سيف : فعصى واجتمع عنده
عشر بنات ، وكان إذا سمع بحس المرأة تشبث بها ، فإذا أنكر عليه قال :
دعوة المبارك سعد . . . الحديث . وكان سعد معروفاً بإجابة الدعوة ، لأنه
صلى الله عليه وآله وسلم دعا له فقال : اللهم استجب لسعد إذا دعاك . رواه
الترمذى وابن حبان والحاكم . وفى الحديث أن من سعى به من الولاة يسأل

عنه في موضع عمله أهل الفضل ، وأن الإمام يعزل من شكى وإن كذب عليه إذا رآه مصلحة . قال مالك : قد عزل عمر سعداً وهو أعدل ممن يأتي بعده إلى يوم القيامة ، والذي يظهر أن عمر عزله حسماً لمادة الفتنة ، ففي رواية سيف قال عمر : لولا الاحتياط وأن لا يبقى من أمير مثل سعد لما عزلته ، وقيل : عزله إيثاراً لقربه منه لكونه من أهل الشورى ، وقيل : لأن مذهب عمر أن لا يستمر العامل أكثر من أربع سنين ، وقال الماوردي : اختلفوا هل يعزل القاضي بشكوى الواحد أو الاثنين ، أو لا يعزل حتى يجتمع الأكثر على الشكوى منه ، وفيه استفسار العامل على ما قيل فيه والسؤال عن يشكى في موضع عمله والاقتصار في المسألة على من يظن به الفضل ، وفيه أن السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون ممن يجاوره وأن تعريض العدل للكشف عن حاله لا ينافي قبول شهادته في الحال ، وفيه خطاب الرجل الجليل بكينته والاعتذار لمن سمع في حقه كلام يسوءه ، وفيه الفرق بين الافتراء الذي يقصد به السب والافتراء الذي يقصد به دفع الضرر ، فيعزر قائل الأول دون الثاني ، ويحتمل أن يكون سعد لم يطلب حقه منهم ، أو عفا عنهم ، واكتفى بالدعاء على الذي كشف قناعه في الافتراء عليه دون غيره ، فإنه صار كالمنفرد بأذيته وقد جاء في الخبر : من دعا على ظالمه فقد انتصر ، فلعله أراد الشفقة عليه بأن عجل له العقوبة في الدنيا ، فانتصر لنفسه ، وراعى حال من ظلمه لما كان فيه من وفور الديانة ، ويقال إنما دعا عليه لكونه انتهك حرمة من صحب صاحب الشريعة . فكأنه انتصر لصاحب الشريعة ، وفيه جواز الدعاء على الظالم المعين بما يستلزم النقص في دينه وليس هو من طلب وقوع المعصية ، ولكن من حيث يؤدي إلى نكايه الظالم وعقوبته . وفيه سلوك الورع في الدعاء . واستدل به على أن الأولين من الرباعية متساويتان . والحديث أخرجه البخاري أيضاً في الصلاة ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي .

الحديث الرابع والستون

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ .

(عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه)
 وآله (وسلم قال : لا صلاة لمن لم يقرأ) زاد الحميدى عن سفيان : فيها ،
 كذا فى مسنده ، وهكذا رواه سفيان بن يعقوب عن الحميدى ، أخرجه
 البيهقى ، وكذا لابن عمر عند الإسماعيلى ، ولقنتية وعثمان بن أبى شيبة عند أبى
 نعيم فى المستخرج ، وهذا يعين أن المراد القراءة فى نفس الصلاة (بفاتحة
 الكتاب) أى فى كل ركعة منفرداً أو إماماً أو مأموماً ، سواء أسر الإمام أو
 جهر ، وإذا كان المنى الصلاة الشرعية استقام دعوى نفي الذات ، فعلى هذا
 لا يحتاج إلى إضمار الإجزاء ولا الكمال ، لأنه يؤدى إلى الإجمال ، كما نقل
 عن القاضى أبى بكر وغيره ، لأن نفي الكمال يشعر بمحصول الإجزاء ، فلو
 قدر الإجزاء منتفياً لأجل العموم قدر ثابتاً لأجل إشعار الكمال بشوته
 فيتناقض ، إلى إضمارهما معاً لأن الإضمار إنما يحتاج إليه للضرورة وهى مندفة
 فرد فلا حاجة إلى أكثر منه ، ودعوى إضمار أحدهما ليست بأولى من الآخر .
 قاله ابن دقيق العيد ، وفيه نظر ، لأننا إن سلمنا تعذر الحمل على الحقيقة
 فالحمل على أقرب المجازين إلى الحقيقة أولى من الحمل على أبعدهما ، ونفى
 الإجزاء أقرب إلى نفي الحقيقة ، وهو السابق للفهم ، لأنه يستلزم نفي الكمال
 من غير عكس فيكون أولى ، ويؤيده رواية سفيان عند الإسماعيلى بلفظ :
 لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ، وتابعه على ذلك زياد بن أيوب
 أحد الأثبات ، أخرجه الدارقطنى ، وله شاهد من حديث العلاء بن عبد الرحمن
 عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعاً بهذا اللفظ ، أخرجه ابن خزيمة وابن حبان
 وغيرهما ، ولأحمد من طريق عبد الله بن سودة القشيري عن رجل عن أبيه
 مرفوعاً : لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأمر الكتاب . وقد أخرج ابن خزيمة عن
 محمد بن الوليد القرشي عن سفيان حديث الباب بلفظ : لا صلاة إلا بقراءة
 فاتحة الكتاب ، فلا يمتنع أن يقال إن قوله : لا صلاة نفي بمعنى النهى ، أى

لا تصلوا الصلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، وهو نظير ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مرفوعاً : لا صلاة بحضرة الطعام ، وهو في صحيح ابن حبان بلفظ : لا يصلي أحدكم بحضرة الطعام . قال في الفتح : وإنها مع الوجوب ليست عند الحنفية شرطاً في صحة الصلاة ، والفرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن ، فالفرض قراءة ما تيسر وتعين الفاتحة إنما ثبت بالحديث فيكون واجباً يأثم من يتركه وتجزى الصلاة بدونه ، وإذا تقرر ذلك لا ينقض عجبى ممن يتعمد ترك قراءة الفاتحة منهم وترك الطمأنينة ، فيصلي صلاة يريد أن يتقرب بها إلى الله وهو يتعمد ارتكاب الإثم فيها مبالغة في تحقيق مخالفته لمذهب غيره . انتهى . قال الشيخ تقي الدين : غاية ما في هذا البحث أن في الحديث دلالة مفهومة على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في ركعة واحدة ، فإن دل دليل خارج منطوق على وجوبها في كل ركعة كان مقدماً . انتهى . ودليل الجمهور قوله صلى الله عليه وآله وسلم : وافعل ذلك في صلاتك كلها ، بعد أن أمره بالقراءة ، وفي رواية لأحمد وابن حبان : ثم افعل ذلك في كل ركعة ، ولعل هذا هو السر في إيراد البخارى له عقب حديث عبادة ، واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم لأن صلاته صلاة حقيقية فتنتفى عند انتفاء القراءة ، إلا أن جاء دليل يقتضى تخصيص صلاة المأموم من هذا العموم فيقدم ، قاله الشيخ تقي الدين . واستدل الحنفية بحديث : من صلى خلف الإمام فقرأ الإمام له قراءة ، لكنه حديث ضعيف عند الحفاظ ، وقد استوعب طرقه وعلمه الدارقطنى وغيره ، واستدل من أسقطها عنه في الجهرية كالمالكية بحديث : فإذا قرأ فأَنْصَتُوا ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي موسى الأشعرى ، ولا دلالة فيه لإمكان الجمع بين الأمرين ، فينصت فيما عدا الفاتحة ، أو ينصت إذا قرأ الإمام ويقرأ إذا سكت ، وعلى هذا فيتعين على الإمام السكوت في الجهرية ليقرأ المأموم لئلا يوقعه في ارتكاب النهي حيث لا ينصت إذا قرأ الإمام ، وقد ثبت الإذن بقراءة المأموم الفاتحة في الجهرية بغير قيد ، وذلك فيما أخرجه البخارى في جزء القراءة والترمذى وابن حبان وغيرهما من رواية مكحول عن محمود ابن الربيع عن عبادة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثقلت عليه القراءة في الفجر ، فلما فرغ قال : لعلكم تقرأون خلف إمامكم . قلنا نعم قال : فلا

تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها . والظاهر أن حديث الباب مختصر من هذا وكان هذا سببه ، وله شاهد من حديث أبي قتادة عند أبي داود والنسائي ومن حديث أنس عند ابن حبان ، وروى عبد الرزاق عن سعيد ابن جبير قال : لا بد من أم القرآن ، ولكن من مضى كان الإمام يسكت ساعة قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن ، وزاد معمر عن الزهري في آخر حديث الباب : فصاعداً . أخرجه النسائي وغيره . وهذا ورد لدفع توهم قصر الحكم على الفاتحة . قال البخاري في جزء القراءة : هو نظير قوله : تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً . وقال النووي : قوله ما تيسر محمول على الفاتحة فإنها متيسرة ، أو على ما زاد من الفاتحة بعد أن يقرأها ، أو على من عجز عن الفاتحة . وقد ورد في حديث المسىء صلاته تفسير ما تيسر بالفاتحة ، كما أخرجه أبو داود من حديث رفاعة : إذا قمت فتوجهت فكبر ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ . . . الحديث . ويحتمل في طريق الجمع أن يقال المراد بقوله : فاقراً ما تيسر معك من القرآن ، أي بعد الفاتحة ، ويؤيده حديث أبي سعيد عند أبي داود بسند قوى : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر . قال الشوكاني في شرح المنتقى : والحديث أي حديث الباب يدل على تعيين فاتحة الكتاب في الصلاة وأنه لا يجزئ غيرها . وإليه ذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم . والحديث صالح للاحتجاج به على أن الفاتحة من شروط الصلاة لامن واجباتها فقط ، لأن عدمها قد استلزم عدم الصلاة ، وهذا شأن الشرط . وقال الحنفية : تجزئ الصلاة بدونه . وهذا تعويل على رأى فاسد حاصله رد كثير من السنة المطهرة بلا برهان ولا حجة نيرة . فكم موطن من المواطن يقول فيه الشارع : لا تجزئ كذا ، لا يقبل كذا ، لا يصح كذا . ويقول المتمسكون بهذا الرأى : يجزئ ويقبل ويصح . ولمثل هذا حذر السلف من أهل الرأى . وأما قولهم : إن الحمل على توجه النفي إلى الصحة إثبات اللغة بالترجيح وإن تصحيح الكلام ممكن بتقدير الكمال ، فيكنى ، فيرده تصريح الشارع بلفظ الإجزاء ، وكونه من إثبات اللغة بالترجيح ممنوع بل هو من إلحاق الفرد المجهول بالأعم الأغلب المعلوم . وفي البخاري عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في كل

ركعة بفاتحة الكتاب . وهذا الدليل إذا ضممته إلى حمل قوله في حديث المسىء : ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن على الفاتحة ، ينتهض ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة ، وكان قرينة الحمل قوله في حديث المسىء : ثم كذلك في كل صلاتك ، فافعل على المجاز وهو الركعة . وقد اختلف القائلون بتعين الفاتحة في كل ركعة ، هل تصح صلاة من نسيها ؟ فذهبت الشافعية وأحمد بن حنبل إلى عدم الصحة ، وعن مالك أنه إن نسيها في ركعة من صلاة الركعتين فسدت صلاته ، وإن نسيها في ركعة من صلاة ثلاثية أو رباعية فروى عنه أنه يعيدها ولا تجزئه ، ومقتضى الشرطية التي نبهناك على صلاحية الأحاديث للدلالة عليها أن الناسي يعيد الصلاة كمن صلى بغير وضوء ناسياً . ومحصل القول في هذه المسألة وجوب الفاتحة على كل إمام ومأموم في كل ركعة ، وأن تلك الأدلة صالحة للاحتجاج بها على أن قراءة الفاتحة من شروط صحة الصلاة ، فمن زعم أنها تصح صلاة من الصلوات أو ركعة من الركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج إلى إقامة برهان يخص تلك الأدلة ، ومن ههنا يتبين لك ضعف ماذهب إليه الجمهور : إن من أدرك الإمام راعياً دخل معه واعتد بتلك الركعة وإن لم يدرك شيئاً من القراءة . اهـ . حاصل ما في شرح المنتقى . ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومكي ومدني ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم في الصلاة أيضاً ، وكذا أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه .

*

الحديث الخامس والستون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَدَّ وَقَالَ: أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّيْتُ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرَهُ فَعَلَّمَنِي، فَقَالَ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ أَسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، وَأَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد فدخل رجل) هو خلاد بن رافع جد علي بن يحيى بن خلاد ، وفي رواية ابن نمير : ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس في ناحية المسجد ، وللنسائي من رواية إسحق بن أبي طلحة : بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس ونحن حوله ، وأما ما وقع عند الترمذي : إذ جاء رجل كالبدوي فصلّى فأخف صلاته ، فهذا لا يمنع تفسيره بخلاد ، لأن رفاعة شبهه بالبدوي لكونه أخف الصلاة أو لغير ذلك (فصلى) زاد النسائي من رواية داود بن قيس : ركعتين ، وفيه إشعار بأنه صلى نفلاً والأقرب أنها تحية المسجد ، وفي الرواية المذكورة ، وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرمقه في صلاته ، زاد في رواية إسحق بن طلحة : ولا ندرى ما يعيب منها . وعند ابن أبي شيبة من رواية أبي خالد : يرمقه ونحن لانشعر . وهذا محمول على حالهم في المرة الأولى ، أو هو مختصر من الذي قبله ، كأنه قال : ولا نشعر ما يعيب منها (فسلم) في رواية أبي أسامة : فجاء فسلم ، وهو أولى لأنه لم يكن بين صلاته ومجيئه تراخ (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (فرد) صلى الله عليه وآله وسلم ، عليه السلام في رواية مسلم ، وكذا في رواية (٥٠ - عون الباري - ج ١)

ابن نمير في الاستئذان فقال : وعليك السلام ، وفي هذا تعقب على ابن المنير حيث قال : فيه إن الموعظة في وقت الحاجة أهم من ردّ السلام ، ولعله لم يرد عليه السلام تأديباً على جهله ، فيؤخذ منه التأديب بالهجر وترك السلام . اهـ .

قال في الفتح : والذي وقفنا عليه من نسخ الصحيحين ثبوت الرد في هذا الموضع وغيره إلا الذي في الأيمان والنذور ، وقد ساقه صاحب العمدة بلفظ الباب إلا أنه حذف منه : فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلعل ابن المنير اعتمد على النسخة التي اعتمد عليها صاحب العمدة . اهـ . (وقال : ارجع)

وفي رواية ابن عجلان : فقال أعد صلاتك (فصل فإنك لم تصل) قال عياض : فيه أن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ ، وهو مبني على أن المراد بالنفي نفي الإجزاء وهو الظاهر ، ومن حمله على نفي الكمال تمسك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بعد التعليم بالإعادة ، فدل على إجزائها وإلا لزم تأخير البيان . كذا قال بعض المالكية وهو المهلب ومن تبعه ، وفيه نظر ، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد أمره في المرة الأخيرة بالإعادة ، فسأله التعليم ، فعلمه ، فكأنه قال أعد صلاتك على هذه الكيفية .

أشار إلى ذلك ابن المنير ، وفي القسطلاني : هذا نفي للصحة لأنها أقرب لنفي الحقيقة من نفي الكمال فهي أولى المجازين (فرجع يصلي كما صلى) أولاً (ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (ارجع فصل فإنك لم تصل ، ثلاثاً) أي ثلاث مرات ، وفي رواية ابن نمير : فقال في الثالثة أو في التي بعدها ، وفي رواية أبي أسامة : فقال في الثانية أو الثالثة ، وترجع الأولى بعدم وقوع الشك فيها ولكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان مراعاته استعمال الثلاثة في تعليمه غالباً (فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمني) وفي رواية يحيى بن علي : فقال الرجل فأرني وعلمني فإنما أنا بشر أصيب وأخطئ ، فقال : أجل ، قال التوربشتي : إنما سكنت عن تعليمه أولاً لأنه لما رجع ولم يستكشف الحال من مورد الوحي كأنه اغتر بما عنده من العلم ، فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تعليمه زجراً له وتأديباً وإرشاداً إلى استكشاف ما استبهم عليه ، فلما طلب كشف الحال من مورده أرشده إليه صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ . وفيه مناقشة لأنه إن تم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الأولى ، لأنه صلى الله

عليه وآله وسلم بدأه لما جاء أول مرة بقوله : ارجع فصل فإنك لم تصل ،
فالسؤال وارد على تقريره له على الصلاة الأولى ، كيف لم ينكر عليه في
أثنائها ، لكن الجواب يصلح بياناً للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك ، والله أعلم .
كذا في الفتح (فقال : إذا قمت إلى الصلاة فكبر) زاد ابن نمير : فأسبغ
الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ، وفي رواية يحيى ابن عليّ : فتوضأ كما أمرك
الله ثم تشهد وأقم ، وفي رواية إسحق بن أبي طلحة عند النسائي : إنها لن تم
صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، فيغسل وجهه ويديه إلى
المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين ثم يكبر الله ويمجده ويمجده .
وعند أبي داود : ويثنى عليه ويمجده (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) لم
تختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة ، وأما رواية رفاعه في رواية
إسحق : ويقرأ ما تيسر من القرآن مما علمه الله . وفي رواية يحيى بن علي : فإن
كان معك قرآن فاقرأ وإلا فاحمد الله وكبره وهله . وفي رواية محمد بن عمر
وعند أبي داود : ثم اقرأ بأمر القرآن أو بما شاء الله . ولأحمد وابن حبان من هذا
الوجه : ثم اقرأ بأمر القرآن واقرأ بما شئت . ترجم له ابن حبان باب فرض
المصلي قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة (ثم اركع حتى تطمئن) حال كونك
(راكعاً) وفي رواية أحمد : فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وامدد
ظهرك وتمكن لركوعك . وفي رواية إسحق بن أبي طلحة : ثم يكبر فيركع حتى
تطمئن مفاصله وتسترخى (ثم ارفع حتى تعتدل قائماً) في رواية ابن نمير
عند ابن ماجه : حتى تطمئن قائماً . أخرجه ابن أبي شيبة عنه . وقد أخرج
مسلم إسناده بعينه في هذا الحديث ، لكن لم يسق لفظه . فهو على شرطه ، وقد
أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أمامة ، وهو في مستخرج أبي نعيم
من طريقه ، وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري .
قال الحافظ : ثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ، ومثله
عند أحمد ، وابن حبان ، وفي لفظ أحمد : فأقم صلبك حتى ترجع العظام
إلى مفاصلها ، وعرف بهذا أن قول إمام الحرمين أنها لم تذكر في حديث
المسيء صلاته دال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة . قال القسطلاني :
فيه دليل على إيجاب الاعتدال والجلوس بين السجدين والطمأنينة في الركوع
والسجود ، فهو حجة على أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله : وليس عنه

جواب صحيح . انتهى (ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً) ولفظ إسحق : ثم يكبر ويسجد حتى يمكن وجهه أو جبهته حتى تطمئن مفاصله وتسترخى (ثم ارفع حتى تطمئن) حال كونك (جالساً) في رواية إسحق : ثم يكبر فيرفع حتى يستوى قاعداً على مقعدته ويقيم صلبه ، وفي رواية محمد بن عمرو : فإذا رفعت رأسك فاجلس على فخذك اليسرى ، وفي رواية إسحق : فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن جالساً ثم افرش فخذك اليسرى ثم تشهد ، ثم قال (وافعل ذلك) المذكور من التكبير وقراءة ما تيسر وهو الفاتحة أو ما تيسر من غيرها بعد قراءتها والركوع والسجود والجلوس على الوجه المسطور (في صلاتك كلها) فرضاً ونفلاً ، وفي رواية محمد بن عمرو : ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة ، وفي رواية ابن نمير في الاستئذان بعد أن ذكر السجود الثاني : ثم ارفع حتى تطمئن جالساً . وقد قال بعضهم : هذا يدل على إيجاب جلسة الاستراحة ، ولم يقل به أحد . وأشار البخارى إلى أن هذا اللفظ وهم ، فإنه عقبه بأن قال : قال أبو أسامة في الأخير : حتى يستوى قائماً ، ويمكن أن يحمل إن كان محفوظاً على الجلوس للتشهد . ورواه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة بلفظ : ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم اقعده حتى تطمئن قاعداً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم اقعده حتى تطمئن قاعداً ثم افعله ذلك في كل ركعة . وأخرجه البيهقي أيضاً من طريقه . والصحيح عن أبي أسامة بلفظ : ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تستوى قائماً . قال الحافظ : واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة . وبه قال الجمهور ، واشتهر عن الحنفية أن الطمأنينة سنة ، وصرح بذلك كثير من مصنفيهم ، لكن كلام الطحاوى كالصریح في الوجوب عندهم ، فإنه ترجم مقدار الركوع والسجود ، ثم ذكر الحديث الذى أخرجه أبوداود وغيره في قوله : سبحان ربى العظيم ثلاثاً في الركوع ، وذلك أدناه . قال : فذهب قوم إلى أن هذا مقدار الركوع والسجود ولا يجزئ أدنى منه . قال : وخالفهم آخرون فقالوا : إن استوى راكعاً واطمأن ساجداً أجزأ . ثم قال : وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى . قال ابن دقيق العيد : تكرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر ، أما الوجوب فلتعلق الأمر به ،

وأما عدمه فليس بمجرد كون الأصل عدم الوجوب ، بل لكون الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل ، وذلك يقتضى انحصار الواجبات فيما ذكر ، ويتقوى ذلك بكونه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر ما تعلقت به الإساءة من هذا المصلى وما لم يتعلق به ، فدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت فيه الإساءة . قال : فكل موضع اختلف العلماء فى وجوبه وكان مذكوراً فى هذا الحديث فلنا أن نتمسك به فى وجوبه وبالعكس ، لكن يحتاج أولاً إلى جمع طرق هذا الحديث وإحصاء الأمور المذكورة فيه والأخذ بالزائد فالزائد فإنه واجب ، ثم إن عارض الوجوب أو عدمه دليل أقوى منه عمل به ، وإن جاءت صيغة الأمر فى حديث آخر بشىء لم يذكر فى هذا الحديث قدمت . انتهى بمعناه ولفظه بتمامه فى نيل الأوطار . قال الحافظ فى الفتح : قد امتثلت ما أشار إليه وجمعت طرقه القوية من رواية أبى هريرة ورفاعة ، وقد أمليت الزيادات التى اشتملت عليها ، فما لم يذكر فيه صريحاً من الواجبات المتفق عليها النية والقعود الأخير ، ومن اختلف فيه التشهد الأخير والصلاة على النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيه والسلام فى آخر الصلاة . قال النووى : وهذا محمول على أن ذلك كان معلوماً عند الرجل . انتهى . وهذا يحتاج إلى تكملة وهو ثبوت الدليل على إيجاب ما ذكر كما تقدم ، وفيه بعد ذلك نظر . وقال القاضى محمد بن على الشوكانى اليمنى رضى الله عنه فى شرح المستقى بعد ما ذكر حديث الباب ونقل كلام ابن دقيق العيد : وفيه أنها تقدم صيغة الأمر إذا جاءت فى حديث آخر كما تقدم قريباً ما لفظه : أما اختياره لذلك من دون تفصيل فنحن لانوافقه بل نقول : إذا جاءت صيغة أمر قاضية بوجوب زائد على ما فى هذا الحديث ، فإن كانت مقدمة على تاريخه كان صارفاً لها إلى الندب ، لأن اقتضاره صلى الله عليه وآله وسلم فى التعليم على غيرها وتركها لها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تضمنه ، لما نقرر من أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وإن كانت متأخرة عنه فهو غير صالح لصرفها ، لأن الواجبات الشرعية مازالت تتجدد وقتاً فوقتاً ، وإلا لزم قصر واجبات الشريعة على الخمس المذكورة فى حديث ضمام بن ثعلبة وغيره ، أعنى الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادة ، لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر عليها فى مقام التعليم والسؤال عن جميع الواجبات ، واللازم باطل فالملزوم مثله

وإن كانت صيغة الأمر الواردة بوجوب زيادة على هذا الحديث غير معلومة التقدم عليه ولا التأخر ولا المقارنة ، فهذا محل الإشكال ومقام الاحتمال ، والأصل عدم الوجوب والبراءة منه حتى يقوم دليل بوجوب الانتقال عن الأصل والبراءة . ولاشك أن الدليل المفيد للزيادة على حديث المسىء إذا التبس تاريخه محتمل لتقدمه عليه وتأخره فلا ينتهز للاستدلال به على الوجوب . وهذا التفصيل لابد منه وترك مراعاته خارج عن الاعتدال إلى حد الإفراط والتفريط لأن قصر الواجبات على حديث المسىء فقط وإهدار الأدلة الواردة بعده تخيلاً لصلاحيته لصرف كل دليل يرد بعده دالاً على الوجوب ، سد لباب التشريع ، ورد لما تجدد من واجبات الصلاة ، ومنع للشارع من إيجاب شيء منها ، وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الأوقات ، والقول بوجوب كل ما ورد الأمر به من غير تفصيل يؤدي إلى إيجاب كل أقوال الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غير فرق بين أن يكون ثبوتها قبل حديث المسىء أو بعده ، لأنها بيان للأمر القرآني ، أغنى قوله تعالى : « أقيموا الصلاة » ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : صلوا كما رأيتموني أصلي . وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، وهكذا الكلام في كل دليل يقضي بوجوب أمر خارج عن حديث المسىء ليس بصيغة الأمر كالتوعد على الترك أو الذم لمن لم يفعل . وهكذا يفصل في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما اشتمل عليه حديث المسىء أو تحريره إن فرضنا وجوده . اهـ . كلامه رحمه الله . قال النووي . وفيه دليل على أن الإقامة والقعود ، ودعاء الاستفتاح ، ورفع اليدين بالإحرام وغيره ، ووضع اليمنى على اليسرى ، وتكبيرات الانتقال ، وتسبيحات الركوع والسجود ، وهيات الجلوس ، ووضع اليد على الفخذ ، ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث ، ليس بواجب . انتهى . وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم بيانه ، فيحتاج من لم يقل بوجوبه إلى دليل على عدم وجوبه ، واستدل به على تعيين لفظ التكبير خلافاً لمن قال يجزئ بكل لفظ يدل على التعظيم . قال ابن دقيق العيد : ويتأيد ذلك بأن العبادات محل التبعيدات ، ولأن رتب هذه الأذكار مختلفة فقد لا يتأدى برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى ، ونظيره

الركوع فإن المقصود به التعظيم بالخضوع ، فلو أبدله بالسجود لم يجز مع أنه غاية الخضوع ، واستدل به على أن قراءة الفاتحة لا تتعين . قال ابن دقيق العيد : ووجهه أنه إذا تيسر غير الفاتحة فقرأه يكون ممثلاً فيخرج عن العهدة . قال : والذين عينوها أجابوا بأن الدليل على تعيينها تقييد للمطلق في هذا الحديث ، وهو متعقب لأنه ليس بمطلق من كل وجه ، بل هو مقيد بقيد التيسر الذي يقتضى التخيير ، وإنما يكون مطلقاً لو قال : اقرأ قرآنًا ثم قال : اقرأ فاتحة الكتاب . وقال بعضهم : هو بيان للمجمل ، وهو متعقب أيضاً لأن المجمل مالم تتضح دلالاته . وقوله ما تيسر متضح لأنه ظاهر في التخيير . قال : وإنما يقرب ذلك إن جعلت ما موصولة وأريد بها شيء معين وهو الفاتحة لكثرة حفظ المسلمين لها فهي المتيسرة . وقيل : هو محمول على أنه عرف من حال الرجل أنه لا يحفظ الفاتحة ، ومن كان كذلك كان الواجب عليه قراءة ما تيسر . وقيل : محمول على أنه منسوخ بالدليل على تعيين الفاتحة ، ولا يخفى ضعفهما ، لكنه محتمل ، ومع الاحتمال لا يترك الصريح وهو قوله : لا تجزئ صلاة لا تقرأ فيها بفاتحة الكتاب . وقيل : إن قوله ما تيسر محمول على ما زاد على الفاتحة جمعاً بينه وبين دليل إيجاب الفاتحة . ويؤيده رواية أحمد وابن حبان التي تقدمت حيث قال فيها : اقرأ بأمر القرآن ثم اقرأ بما شئت واستدل به على وجوب الطمأنينة في الأركان . واعتذر بعض من لم يقل به بأنه زيادة على النص ، لأن المأمور به في القرآن مطلق السجود ، فيصدق بغير طمأنينة ، والطمأنينة زيادة ، والزيادة على المتواتر بالآحاد لا تعتبر ، وعورض بأنها ليست زيادة لكن بيان للمراد بالسجود ، وأنه خالف وضع السجود للغوى لأنه مجرد وضع الجبهة ، فبينت السنة أن السجود الشرعى ما كان بالطمأنينة . ويؤيده أن الآية نزلت تأكيداً لوجوب السجود ، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه يصلون قبل ذلك ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى بغير طمأنينة . اهـ . ما فى فتح البارى .

وللحديث فوائد كثيرة : قال أبو بكر بن العربى : فيه أربعون مسألة ثم سردھا . وفى الفتح : وفى هذا الحديث من الفوائد وجوب الإعادة على من أخل بشيء من واجبات الصلاة ، وفيه أن الشروع فى النافلة يلزم ، لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقوى الاستدلال ،

وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحسن التعليم بغير تعنيف وإيضاح المسألة وتخليص المقاصد وطلب المتعلم من العالم أن يعلمه ، وفيه تكرار السلام ورده وإن لم يخرج من الموضع إذا وقعت صورة انفصال ، وفيه أن القيام في الصلاة ليس مقصوداً لذاته وإنما يقصد للقراءة فيه ، وفيه جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه ، وفيه التسليم للعالم والانقياد له ، والاعتراف بالتقصير ، والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ ، وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ماورد به القرآن إلا ما زادته السنة فيندب ، وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم ولطف معاشرته ، وفيه تأخير البيان في المجلس للمصلحة . قال التوربشتي . وقد استشكل تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صلاته وهي فاسدة على القول بأنه أخل ببعض الواجبات وأجاب المازري بأنه أراد استدراجه بفعل ما جهله مرات لاحتال أن يكون فعله ناسياً أو غافلاً فيتذكر فيفعله من غير تعليم ، وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ بل من باب تحقق الخطأ . وقال النووي نحوه . قال : وإنما لم يعلمه أولاً ليكون أبلغ في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة المجزئة . وقال ابن الجوزي : يحتمل أن يكون تردده لتفخيم الأمر وتعظيمه عليه ورأى أن الوقت لم يفته فأراد إيقاظ الفطنة للمتروك . وقال ابن دقيق العيد : ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقاً بل لابد من انتفاء الموانع ، ولاشك أن في زيادة قبول المتعلم لما يلقي عليه بعد تكرار فعله واستجاء نفسه وتوجه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة إلى التعليم لاسيما مع عدم خوف القوات إما بناء على ظاهر الحال أو بوحى خاص . وفيه حجة على من أجاز القراءة بالفارسية لكون ما ليس بلسان العرب لا يسمى قرآناً . قاله عياض . وقال النووي : فيه وجوب القراءة في الركعات كلها وأن المفتي إذا سئل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل يستحب له أن يذكره وإن لم يسأل عنه ويكون من النصيحة لامن الكلام فيما لا معنى له ، وموضع الدلالة من كونه قال : علمني أي الصلاة فعلمه الصلاة ومقدماتها . اهـ . وفي هذا الحديث التحديث والعنونة والقول ، أخرجه البخاري أيضاً في الصلاة والاستئذان ، ومسلم وأبو داود في الصلاة ، وكذا النسائي والترمذي وابن ماجه .

الحديث السادس والستون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيَقْصُرُ فِي الثَّانِيَةِ وَيُسْمِعُ الْآيَةَ أَحْيَانًا ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الْأُولَى وَيَقْصُرُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَكَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَيَقْصُرُ فِي الثَّانِيَةِ .

(عن أبي قتادة) الحارث بن ربعة (رضى الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر) فيه جواز تسمية الصلاة بوقتها (بفاتحة الكتاب وسورتين) في كل ركعة سورة (يطول في) قراءة الركعة (الأولى ويقصر في) قراءة الركعة (الثانية) لأن النشاط في الأولى يكون أكثر فناسب التخفيف في الثانية حذراً من الملل . قاله الشيخ تقي الدين . وعند عبد الرزاق عن معمر عن يحيى في آخر هذا الحديث : وظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى . ولأبي داود وابن خزيمة نحوه من رواية أبي خالد عن سفيان عن معمر . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : إني لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى في كل صلاة حتى يكثّر الناس . واستدل به على استحباب تطويل الأولى على الثانية ، وجمع بينه وبين حديث سعد السابق حيث قال : أركد في الأوليين بأن المراد تطويلهما على الآخرين لا التسوية بينهما في الطول . واستفيد من هذا أفضلية قراءة سورة كاملة ولو قصرت على قراءة قدرها من طويلة . قال النووي وزاد البغوى : ولو قصرت السورة عن المقروء . انتهى . وكأنه مأخوذ من قوله : كان يفعل ، لأنها تدل على الدوام والغالب . وقد ذكر البخارى في جزء القراءة كلاماً معناه إنه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الداخل في الركوع شيء ، والله أعلم . ولم يقع في هذا الحديث ذكر القراءة في الأخيرتين ، فتمسك به بعض الحنفية على إسقاطها فيهما ، لكنه ثبت من حديثه من وجه آخر كما عند البخارى بعد عشرة أبواب (ويسمع الآية أحياناً) جمع حين ،

وهو يدل على تكرار ذلك منه ، وللنسائي من حديث البراء : فنسمع منه الآية من سورة لقمان والذاريات ، ولابن خزيمة : بسبح اسم ربك الأعلى ، وهل أذاك حديث الغاشية . وهذا يحتمل أن يكون مأخوذاً من سماع بعضها مع قيام القرينة على قراءة باقيها ، أو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخبرهم عقب الصلاة دائماً أو غالباً بقراءة السورتين ، وهو بعيد جداً . قاله ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى . واستدل بهذا الحديث على جواز الجهر في السرية ، وأنه لا سجود سهو على من فعل ذلك ، خلافاً لمن قال ذلك من الحنفية وغيرهم ، سواء قلنا كان يفعل ذلك عمداً لبيان الجواز أو بغير قصد للاستغراق في التدبر . وفيه حجة على من زعم أن الإسرار شرط لصحة السرية (وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين) في كل ركعة سورة واحدة (وكان يطول) قراءة غير الفاتحة (في) الركعة الأولى منها (ويقصر في الثانية وكان يطول) في قراءة (الركعة الأولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية) ويقاس المغرب والعشاء عليها ، والسنة عند الشافعية أن يقرأ في الصبح والظهر من طوال المفصل وفي العصر والعشاء من أوساطه ، وفي المغرب من قصاره . وقال الحنابلة : في الصبح من طوال المفصل ، وفي المغرب من قصاره ، وفي الباقي من أوساطه وقد أخرج مسلم في ذلك أحاديث مختلفة ويجمع بينها بوقوع ذلك في أحوال متغايرة ، إما لبيان الجواز أو لغير ذلك من الأسباب . واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة ، وهو واضح فيما اختلف لأفيا لم يختلف كتزليل وهل أتى في صبح الجمعة . وفي هذا الحديث التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخاري أيضاً ، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

الحديث السابع والستون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ :
وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ، فَقَالَتْ : يَا بَنِيَّ وَاللَّهِ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةِ ،
إِنَّهَا لَأَخِيرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ .

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أمه (أم الفضل) لبابة بنت الحارث زوج العباس أخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة ، والصحيح أخت عمر زوج سعيد بن زيد (سمعته وهو) أي ابن عباس ، وفيه التفات من الحاضر إلى الغائب ، لأن السياق يقتضي أن يقول سمعني (يقرأ والمرسلات عرفاً ، فقالت : يا بني والله لقد ذكرتني) شيئاً نسيته ، وصرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولفظه : ما صلى بعدها حتى قبضه الله ، والصلاة التي حكها عائشة كانت في المسجد ، والتي حكها أم الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي . وأجيب عن قول أم الفضل عند الترمذي : خرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه فصلى المغرب بالحمل على أنه خرج إليهم من المكان الذي كان راقداً فيه إلى الحاضرين في البيت فصلى بهم فيه . قال الحافظ : فبهذا تلتّم الروايات (بقراءتك) وفي نسخة : بقرآنك (هذه السورة إنها) أي السورة (لآخر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يقرأ بها في) صلاة (المغرب) . وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في المغازي ، ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود وابن ماجه ، والمراد بهذا تقدير القراءة في المغرب لا إثباتها لكونه جهر بها ، بخلاف ما تقدم في الظهر من أن المراد إثباتها .

الحديث الثامن والستون

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِطَوْلِ الطُّوَلَيْنِ .

(عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بطولى الطويلين) أى بأطول السورتين الطويلتين ، وطولى تأنيث أطول ، والطويلين تثنية طولى ، وهذه رواية الأكثر ، ولم يقع تفسير هاتين السورتين فى رواية البخارى ، ووقع عند النسائى عن زيد بن ثابت «المص»، ولأبى داود «الأعراف»، لكن بين النسائى أن التفسير من قول عروة ، وزاد أبو داود قال : يعنى ابن جريج ، وسألت أنا ابن أبى مليكة فقال لى من قبل نفسه : «المائدة والأعراف»، وعند الجوزقى مثله ، إلا أنه قال : الأنعام بدل المائدة، وعند الطبرانى وأبى نعيم فى مستخرجه : بدل الأنعام يونس . واستنبط من الحديث امتداد وقت المغرب إلى غيبوبة الشفق الأحمر ، وعلى استحباب القراءة فيهما بغير قصار المفصل . وعند ابن ماجه بسند صحيح عن ابن عمر : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فى المغرب « قل ياأيها الكافرون » و « قل هو الله أحد » ، وكان الحسن يقرأ فيها بـ « إذا زلزلت » و « العاديات » ولا يدعهما . ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى ومكى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه أبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث التاسع والستون

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ .

(عن جبير بن مطعم) بن عدى (رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكان سماعه لقراءته صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء فى أسارى بدر كما عند البخارى فى الجهاد ، وكان ذلك أول ما وقر الإسلام فى قلبه كما فى المغازى عند البخارى أيضاً (يقرأ) وفى رواية قرأ (فى) صلاة (المغرب بالطور) أى بسورة الطور كلها . وقال ابن الجوزى : الباء بمعنى من . وفيه نظر بينه الحافظ فى الفتح ، واستدل به على صحة أداء ما يحمله الراوى فى حال الكفر وكذا الفسق إذا أداه فى حال العدالة . قال الترمذى : ذكر عن مالك أنه كره أن يقرأ فى المغرب بالسور الطوال نحو : الطور والمرسلات . وقال الشافعى : لا أكره ذلك بل أستحبه . والمعروف عند الشافعية أنه لا كراهة فى ذلك ولا استحباب . وأما مالك فاعتمد العمل بالمدينة بل وبغيرها . قال ابن دقيق العيد : استمر العمل على تطويل القراءة فى الصبح وتقصيرها فى المغرب ، والحق عندنا أن ما صح عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك وثبت مواظبته عليه فهو مستحب ، وما لم يثبت مواظبته عليه فلا كراهية له . قلت : الأحاديث التى ذكرها البخارى فى القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير ، لأن الأعراف من السبع الطوال ، والطور من طوال المفصل ، والمرسلات من أوساطه ، وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل أحياناً القراءة فى المغرب إما لبيان الجواز وإما لعلمه بعدم المشقة على المأمومين ، وليس فى حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرر منه ، وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أنكر على مروان المواظبة على القراءة بقصار المفصل ، ولو كان مروان يعلم أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم واظب على ذلك لاحتج به على زيد ، لكن لم يرد زيد من مروان المواظبة على القراءة بالطوال فيما يظهر وإنما أراد زيد منه أن يتعاهد ذلك كما رآه من النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وفى حديث

أم الفضل إشعار بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الصلوة بأطول من المرسلات لكونه كان في حال شدة مرضه ، وهو مظنة التخفيف ، فهو يرد على أبي داود دعاء نسخ التطويل . وقال ابن خزيمة في صحيحه : هذا من الاختلاف المباح ، فجائز للمصلى أن يقرأ في المغرب وفي الصلوات كلها بما أحب ، إلا أنه إذا كان إماماً استحب له أن يخفف في القراءة كما تقدم . انتهى . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين مصرى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والقول والسمع ، وأخرجه البخارى أيضاً في الجهاد والتفسير ومسلم ، وأبو داود في الصلاة ، وكذا النسائي في التفسير ، وابن ماجه فيه .

الحديث السبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَتَمَةَ ، فَقَرَأَ : إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ، فَسَجَدَ ، فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : صليت خلف أبي القاسم) رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم العتمة) أى صلاة العشاء (فقرأ : إذا السماء انشقت . فسجد) أى عند محل السجود منها سجدة (فلا أزال أَسْجُدُ بِهَا) أى بالسجدة أو الباء ظرفية أى فيها يعنى السورة (حتى ألقاه) كناية عن الموت ، أى إلى أن أموت . والحديث حجة على مالك ، حيث قال لا سجدة فيها ، وحيث كره السجدة فى الفريضة . ورواته الستة أربعة منهم بصريون ، وأبو رافع مدنى ، وفيه ثلاثة من التابعين ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى فى سجود القرآن ، ومسلم وأبو داود والنسائي فى الصلاة ، واستدل به على الجهر بالقراءة فى صلاة العشاء ، وهو ظاهر بين .

الحديث الحادى والسبعون

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي سَفَرٍ ، فَقَرَأَ فِي الْعِشَاءِ فِي إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ بِالتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى قَالَ : وَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ أَوْ قِرَاءَةً .

(عن البراء بن عازب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر) زاد الإسماعيلي : فصلى العشاء ركعتين (فقرأ في) صلاة (العشاء في إحدى الركعتين) وللنسائي في الركعة الأولى (بالتين والزيتون) أى بهذه السورة ، وإنما قرأ في العشاء بقصار المفصل لكونه كان مسافراً والسفر يطلب فيه التخفيف لأنه مظنة المشقة ، وحينئذ فيحمل حديث أبى هريرة السابق على الحضر ، فلذا قرأ فيها بأوساط المفصل . وفي هذا الحديث التحديث والعننة والقول والسماع ، وأخرجه البخارى أيضاً في التفسير والتوحيد ، والخمسة في الصلاة (وفي رواية أخرى) عن البراء رضى الله عنه (قال : وما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه أو) أحسن (قراءة) منه صلى الله عليه وآله وسلم ، شك الراوى .

الحديث الثاني والسبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ يُقْرَأُ، فَمَا أَسْمَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْمَعَنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى عَلَنَا أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَزِدْ عَلَى أُمَّ الْقُرْآنِ أَجْزَأَتْ وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: في كل صلاة يقرأ) القرآن وجوباً سواء كان سرّاً أو جهراً ، ويقرأ مبنياً للمفعول ، وللأصلي وابن عساكر : مبنياً للفاعل ، أى نحن نقرأ ، وعند مسلم من رواية أبي أسامة عن حبيب ابن الشهيد بلفظ : لا صلاة إلا بقراءة ، إلا أن الدارقطني أنكره على مسلم . وقال المحفوظ عن أبي أسامة وقفه ، كما رواه أصحاب ابن جريج ، وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيد الحدّاد ، كلاهما عن حبيب المذكور موقوفاً ، وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الحجاج عن ابن جريج كرواية الجماعة ، لكن زاد في آخره : وسمعت يقول : لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب . وظاهر سياقه أن ضمير سمعته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فيكون مرفوعاً بخلاف رواية الجماعة . نعم قوله (فما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسمعناكم وما أخفى عنا أخفينا عنكم) يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فيكون للجميع حكم الرفع ، وزاد مسلم في روايته عن أبي خيثمة وعمر بن النّاقدة عن إسماعيل : فقال له الرجل : وإن لم أزد ، وكذا زاد يحيى بن محمد عن مسدد شيخ البخاري فيه ، أخرجه البيهقي ، وزاد أبو يعلى في أوله عن أبي خيثمة بهذا السند : إذا كنت إماماً فخفف وإذا كنت وحدك فطوّل ما بدا لك ، وفي كل صلاة قراءة الحديث (وإن لم تزد على أم القرآن أجزأت) من الإجزاء وهو الأداء الكافي لسقوط التعبد ، وللقابسي : أجزأت بغير همز ، ومفهومه أن الصلاة بغير الفاتحة لا تجزئ فهو حجة على الخفية (وإن زدت) عليها (فهو خير) لك ، وفي رواية حبيب المعلم : فهو أفضل . قال في الفتح : وفي الحديث أن من لم يقرأ الفاتحة لم تصح صلاته ، وهو شاهد لحديث عبادة المتقدم ، وفيه استحباب

السورة أو الآيات مع الفاتحة، وهو قول الجمهور في الصبح والجمعة والأوليين من غيرهما ، وصح إيجاب ذلك عن بعض الصحابة وهو عثمان بن أبي العاص ، وقال به بعض الحنفية ، وابن كنانة من المالكية ، وحكاه القاضي الفراء الحنبلي في الشرح الصغير رواية عن أحمد ، وقيل يستحب في جميع الركعات ، وهو ظاهر حديث أبي هريرة . ورواة هذا الحديث خمسة ، وفيه التحديث والإخبار والسمع والقول ، وأخرجه مسلم أيضاً ، وقد تكلم يحيى بن معين في حديث إسماعيل بن علية عن ابن جريج خاصة ، لكن تابعه عليه جماعة فقوى ، والله المعين .

الحديث الثالث والسبعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظَ ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ ، فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ ، فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟ فَقَالُوا: حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ قَالُوا: مَا حَالُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ حَدَثَ ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا فَانْظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ ، فَانْصَرَفَ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ تِهَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ بِنَخْلَةٍ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظَ وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمِعُوا لَهُ ، فَقَالُوا: هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ ، فَهَذَا لِكَ حِينَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ وَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ » وَإِنَّمَا أُوْحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْجِنِّ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قبل الهجرة بثلاث سنين (فى طائفة) مافوق الواحد (من أصحابه) حال كونهم (عامدين) أى قاصدين (إلى سوق عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف بالصرف وعدمه . قال السفاقي : هو من إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن عكاظ اسم السوق للعرب بناحية مكة . قال فى المصابيح : لعل العلم هو مجموع قولنا سوق عكاظ ، كما قالوا فى شهر رمضان ، وإن قالوا عكاظ فهو على الحذف كقولهم رمضان (وقد حيل) أى حجز (بين الشياطين وبين خبر السماء وأرسلت عليهم الشهب) بضم الهاء جمع شهاب ، وهو شعلة نار ساطعة ككوكب ينقض (فرجعت الشياطين إلى قومهم فقالوا : ما لكم ،

فقالوا : حيل بيننا وبين خبر السماء وأرسلت علينا الشهب قالوا (أى الشياطين (ماحال بينكم وبين خبر السماء إلا شيء حدث فاضربوا) أى سيروا (مشارق الأرض ومغاربها) أى فيهما (فانظروا ما هذا الذى حال بينكم وبين خبر السماء ، فانصرف أولئك) أى الشياطين (الذين توجهوا نحو تهامة) بكسر التاء مكة وكانوا من جن نصيبين (إلى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم وهو بنخلة) غير منصرف للعلمية والتأنيث ، موضع على ليلة من مكة ، حال كونهم (عامدين إلى سوق عكاظ وهو (صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى بأصحابه صلاة الفجر) الصبح (فلما سمعوا القرآن استمعوا له) أى قصدوه وأصغوا إليه (فقالوا : هذا والله الذى حال بينكم وبين خبر السماء ، فهناك حين رجعوا إلى قومهم وقالوا : يا قومنا إنا سمعنا قرآنًا عجبا) بديعاً مبيناً لسائر الكتب من حسن نظمته وصحة معانيه ، وهو مصدر وصف به للمبالغة (يهdy إلى الرشد) يدعو إلى الصواب (فآمنا به) أى بالقرآن (ولن نشرك ربنا أحداً ، فأنزل الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله (وسلم : « قل أوحى إلى ») أنه استمع نقر من الجن (وإنما أوحى إليه قول الجن) وأراد بقول الجن الذى قصه ومفهومه أن الخيلولة بين الشياطين وخبر السماء حدثت بعد نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ولذلك أنكرته الشياطين وضربوا مشارق الأرض ومغاربها ليعرفوا خبره ، ولهذا كانت الكهانة فاشية فى العرب حتى قطع بينهم وبين خبر السماء فكان رميها من دلائل النبوة ، لكن فى مسلم مايعارض ذلك ، فمن ثمة وقع الاختلاف فقليل : لم تنزل الشهب منذ كانت الدنيا ، وقيل : كانت قليلة فغلظ أمرها وكثرت بعد البعث ، وذكر المفسرون أن حراسة السماء والرمى بالشهب كان موجوداً ، لكن عند حدوث أمر عظيم من عذاب ينزل بأهل الأرض أو إرسال رسول إليهم ، وقيل : كانت الشهب مرئية معلومة ، ولكن رمى الشياطين بها وإحراقهم لم يكن إلا بعد النبوة . واستدل البخارى بهذا الحديث على الجهر بقراءة صلاة الفجر . ورواة هذا الحديث الخمسة ماين بصرى وواسطى وكوفى وفيه التحديث والعننة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى التفسير ، ومسلم فى الصلاة ، والترمذى والنسائى فى التفسير . وهذا الحديث مرسل صحابى ، لأن ابن عباس لم يرفعه ولا هو مدرك للقصة .

الحديث الرابع والسبعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِيمَا أُمِرَ وَسَكَتَ فِيمَا أُمِرَ : « وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا » ، « وَلَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي
رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ » .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى جهراً (فيما أمر وسكت) أى أسر (فيما أمر) والآمر هو الله تعالى لا يقال معنى سكت ترك القراءة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال إماماً ، فلا بد من القراءة سرّاً أو جهراً (وما كان ربك نسياً) حيث لم ينزل فى بيان أفعال الصلاة قرآناً يتلى ، وإنما وكل الأمر فى ذلك إلى بيان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم الذى شرع لنا الاقتداء به ، وأوجب علينا اتباعه فى أفعاله التى هى لبيان مجمل الكتاب (ولقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة) فتجهروا فيما جهر وتسروا فيما أسر . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفى وملى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وهو من أفراد البخارى .

الحديث الخامس والسبعون

عَنْ أَبِي نَسْرٍ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : قَرَأْتُ الْمُفَصَّلَ
 اللَّيْلَةَ فِي رَكْعَةٍ . فَقَالَ : هَذَا كَهْذُ الشَّعْرِ ، لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ ، فَذَكَرَ عِشْرِينَ سُورَةً مِنَ الْمُفَصَّلِ ،
 سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ .

(عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه جاءه رجل) هو نهبك بن سنان
 البجلي (فقال) له (قرأت المفصل) كله ، وهو من ق- إلى آخر القرآن ،
 وسمى مفصلاً لكثرة الفصل بين كل سورة بالبسملة على الصحيح (الليلة في
 ركعة) واحدة (فقال) له ابن مسعود منكراً عليه عدم التدبر وترك الترتيل
 لأجواز الفعل (هذا) أى أنه هذا (كهذ الشعر) أى سرداً وإفراطاً في
 السرعة ، لأن هذه الصفة كانت عادتهم في إنشاد الشعر ، زاد مسلم فيه من
 رواية وكيع : أن أقواماً يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم . وزاد أحمد عن أبي
 معاوية وإسحق عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش : ولكن إذا وقع في القلب
 فرسخ فيه نفع (لقد عرفت النظائر) أى السور المتماثلة في المعاني كالمواعظ
 والحكم والقصص ، لا المتماثلة في عدد الآي ، أو هي المرادة من ذكره
 لإرادة التقارب في المقدار . قال المحب الطبري : كنت أظن أن المراد هنا أنها
 متساوية في العدد حتى اعتبرتها فلم أجدها شيئاً متساوياً (التي كان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم يقرن بينهما ، فذكر عشرين سورة من المفصل ، سورتين
 في كل ركعة) وهي : الرحمن والنجم في ركعة ، واقتربت والحاقة في ركعة ،
 والذاريات والطور في ركعة ، والواقعة ون- في ركعة ، وسأل والنازعات
 في ركعة ، وويل للمطففين وعبس في ركعة ، والمدثر والمزمل في ركعة ، وهل
 أتى ولا أقسم في ركعة ، وعمّ والمرسلات في ركعة ، وإذا الشمس كورت
 والدخان في ركعة . رواه أبو داود . وهذا على تأليف مصحف ابن مسعود ،
 وهو يؤيد قول القاضي أبي بكر الباقلاني أن تأليف السور كان عن اجتهاد من
 الصحابة ، لأن تأليف عبد الله مغاير لتأليف مصحف عثمان ، واستشكل عد

الدخان من المفصل . وأجيب بأن ذكرها معهن فيه تجوز . وفي الحديث ما ترجم له البخارى وهو الجمع بين السورتين ، لأنه إذا جمع بينهما جاز الجمع بين ثلاثة فصاعداً لعدم الفرق . وفي الحديث كراهية الإفراط فى سرعة التلاوة لأنه ينافى المطلوب من التدبر والتفكر فى معانى القرآن ، ولا خلاف فى جواز السرد بدون التدبر ، لكن القراءة بالتدبر أعظم أجراً . وفيه جواز تطويل الركعة الأخيرة على ما قبلها . وقد روى أبو داود وصححه ابن خزيمة عن عبد الله ابن شقيق قال : سألت عائشة : أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين السور ؟ قالت : نعم من المفصل ، ولا يخالف هذا ما فى التهجد أنه جمع بين البقرة وغيرها من الطوال لأنه يحمل على النادر ، وقال عياض فى حديث ابن مسعود : هذا يدل على أن هذا القدر كان قدر قراءته غالباً ، وأما تطويله فإنما كان فى التدبر والترتيل ، وما ورد من غير ذلك من قراءة البقرة وغيرها فى ركعة فكان نادراً . قلت : لكن ليس فى حديث ابن مسعود ما يدل على المواظبة بل فيه إنه كان يقرن بين هذه السورة وهذه السورة المعينات إذا قرأ من المفصل . وفيه موافقة لقول عائشة وابن عباس أن صلاته بالليل كانت عشر ركعات غير الوتر . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفى وواسطى وعسقلانى ، وفيه التحديث والسماع والقول ، وأخرجه مسلم والنسائى فى الصلاة .

الحديث السادس والسبعون

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ
فِي الظُّهْرِ فِي الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ، وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ
بِأَمِّ الْكِتَابِ ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ ، وَيُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطَوِّلُ فِي
الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ، وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ ، وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ .

(عن أبي قتادة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يقرأ في الظهر) أى فى صلاة الظهر (فى) الركعتين (الأوليين بأَمِّ الكتاب
وسورتين) فى كل ركعة منهما بسورة ، فيه ما ترجم له وفيه التنصيص على قراءة
الفاتحة فى كل ركعة ، وقد تقدم البحث فيه (وفى الركعتين الأخيرتين بأَمِّ الكتاب
ويسمعنا) من الإسماع (الآية) من السورة أحياناً (ويطول فى الركعة الأولى
ملا يطول فى الركعة الثانية وهكذا) يقرأ فى الأوليين بأَمِّ الكتاب وسورتين
وفى الأخيرتين بها فقط ويطول فى الأولى (فى) صلاة (العصر وهكذا) يطيل
فى الركعة الأولى (فى) صلاة (الصبح) فالتشبيه فى تطويل المقروء بعد
الفاتحة فى الأولى فقط بخلاف التشبيه بالعصر فإنه أعم . وفى الحديث حجة للقول
بوجوب الفاتحة ، ويؤيده التعبير بكان المشعر بالاستمرار مع قوله صلى الله
عليه وآله وسلم : صلوا كما رأيتمونى أصلى .

الحديث السابع السبعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ ، غُفِرَ لَهُ
مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
إذا أمن الإمام فأمنوا) أى إذا أراد الإمام التأمين أن يقول آمين مقارناً له ،
كما قاله الجمهور ، وعلمه إمام الحرمين بأن التأمين لقراءة الإمام لا لتأمينه ،
فلذلك لا يتأخر عنه وهو واضح . وظاهر الحديث أن المأموم إنما يؤمن إذا
أمن الإمام لا إذا ترك ، وبه قال بعض الشافعية ، وهو مقتضى إطلاق الرافعي
للخلاف ، وادعى النووي الاتفاق على خلافه ، ونص الشافعي في الأم على أن
المأموم يؤمن ولو ترك الإمام عمداً أو سهواً ، ثم إن هذا الأمر عند الجمهور
للندب ، وحكى ابن بزيمة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملاً بظاهر
الأمر ، قال : وأوجه الظاهرية على كل مصل ، ثم في مطلق أمر المأموم
بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مشغلاً بقراءة الفاتحة ، وبه قال أكثر الشافعية ،
ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك الموالة على وجهين ، أحدهما لا تنقطع لأنه مأمور
بذلك لمصلحة الصلاة ، بخلاف الأمر الذى لا يتعلق بها ، كالحمد للعاطس ،
والله أعلم . واستدل به على مشروعية التأمين للإمام ، وخالف مالك فقال :
لا يؤمن الإمام فى الجهرية ، وفى رواية لا يؤمن مطلقاً ، وقد ورد التصريح
بأن الإمام يقولها عند أبي داود والنسائي ولفظه : إذا قال الإمام « ولا الضالين »
فقولوا : آمين . فإن الملائكة تقول : آمين ، وإن الإمام يقول : آمين (فإنه من
وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ماتقدم من ذنبه) زاد الجرجاني فى أماليه
عن يونس : وما تأخر ، لكن قال فى الفتح : إنها زيادة شاذة ، وظاهره
يشمل الصغائر والكبائر ، لكن قد ثبت أن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما
ما اجتنبت الكبائر ، فإذا كانت الفرائض لا تكفر الكبائر فكيف تكفرها سنة
التأمين إذا وافقت التأمين . وأجيب بأن المكفر ليس التأمين الذى هو فعل

المؤمن بل وفاق الملائكة ، وليس ذلك إلى صنعه بل فضل من الله وعلامة على سعادة من وافق . قاله التاج ابن السبكي في الأشباه والنظائر . قال القسطلاني : والحق أنه عام خص منه ما يتعلق بحقوق الناس ، فلا تغفر بالتأمين للأدلة فيه ، لكنه شامل للكبائر إلا أن يدعى خروجها بدليل آخر . انتهى . ولمسلم : فإن الملائكة تؤمن قبل قوله فن وافق ، وهو دال على أن المراد الموافقة في القول والزمان ، خلافاً لمن قال : المراد الموافقة في الإخلاص والحشوع كابن حبان ، وكذا جنح إليه غيره أو المراد بتأمين الملائكة استغفارهم للمؤمنين . وقال ابن المنير : الحكمة في ذلك أن يكون المأموم على يقظة للإتيان بالوظيفة في محلها ، لأن الملائكة لا غفلة عندهم ، فن وافقهم كان متيقظاً ، ثم ظاهره أن المراد بالملائكة جميعهم ، واختاره ابن بزيمة ، وقيل الحفظة منهم ، وقيل الذين يتعاقبون منهم إذا قلنا أنهم غير الحفظة ، والذي يظهر أن المراد به من يشهد تلك الصلاة من الملائكة ممن في الأرض أو في السماء . وفي رواية الأعرج : وقالت الملائكة في السماء ، وفي رواية محمد بن عمرو : فوافق ذلك قول أهل السماء . ونحوه عند مسلم . وعن عكرمة قال : صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء ، فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد . انتهى . قال في الفتح : ومثله لا يقال بالرأى فالمصير إليه أولى .

الحديث الثامن والسبعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ آمِينَ ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ ، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم قال : إذا قال أحدكم آمين) عقب قراءة الفاتحة خارج الصلاة أو فيها إماماً أو مأموماً كما أفهمه إطلاقه هنا أو هو مخصوص بالصلاة لحديث مسلم : إذا قال أحدكم فى صلاته حملاً للمطلق على المقيد ، لكن فى حديث أبى هريرة عند أحمد ما يدل على الإطلاق ولفظه : إذا أمن القارئ فأمنوا ، وحينئذ فيجرى المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده ، إلا أن يراد بالقارئ الإمام إذا قرأ الفاتحة فيبقى التخصيص على حاله ، فإن الحديث واحد اختلفت ألفاظه ، ولا دلالة فيه على أن الملائكة أفضل من آدميين كما استدل به بعض المعتزلة (وقالت الملائكة فى السماء آمين فوافقت إحداهما) أى كلمة تأمين أحدكم (الأخرى) أى كلمة تأمين الملائكة فى السماء ، وهو يقوى أن المراد بالملائكة لا يختص بالحفظة (غفر له) أى للقاتل منكم (ماتقدم من ذنبه) أى ذنبه المتقدم كله ، فمن بيانية لاتبعيضية ، وفيه دلالة على فضل التأمين ، أى دلالة . وهذا الحديث أخرجه النسائى أيضاً فى الصلاة وفى الملائكة .

الحديث التاسع والسبعون

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَنْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ رَاكِعٌ فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ .

(عن أبي بكرة) بفتح الباء وسكون الكاف ، نفع بن الحارث بن كلدة ، وكان من فضلاء الصحابة بالبصرة وهو الثقي (رضى عنه أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية : أنه دخل المسجد ، زاد الطبراني : وقد أقيمت الصلاة ، فانطلق يسعى ، وللطحاوي : وقد حفزه النفس (وهو) أى والحال أنه صلى الله عليه وآله وسلم (راكم فرقع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك) الذى فعله من الركوع دون الصف ، وفى رواية حماد عند الطبراني ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أيكم دخل الصف وهو راكم (للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (زادك الله حرصاً) على الخير . قال ابن المنير : صوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل أبي بكرة من الجهة العامة ، وهى الحرص على إدراك فضيلة الجماعة ، وخطأه من الجهة الخاصة (ولا تعد) إلى الركوع دون الصف منفرداً ، فإنه مكروه لحديث أبي هريرة مرفوعاً : إذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف ، والنهى محمول على التنزيه ، ولو كان للتحريم لأمر أبا بكرة بالإعادة ، وإنما نهاه عن العود إرشاداً إلى الأفضل ، وذهب إلى التحريم أحمد وإسحق وابن خزيمة من الشافعية لحديث وابصة عند أصحاب السنن وصححة أحمد وابن خزيمة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلى خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة . زاد ابن خزيمة فى رواية له : لاصلاة لمنفرد خلف الصف . وأجاب الجمهور بأن المراد : لاصلاة كاملة ، لأن من سنة الصلاة مع الإمام اتصال الصفوف وسد الفرج . وقد روى البيهقي عن إبراهيم فيمن صلى خلف الصف وحده فقال : صلاته تامة ، أو المراد : لا تعد إلى أن تسعى إلى الصلاة سعياً بحيث يضيق عليك النفس لحديث الطبراني : أنه دخل المسجد وقد أقيمت

الصلاة فانطلق يسعى ، وللطحاوى : وقد حفزه النفس ، والمراد : لا تعد
تمشى وأنت راكع إلى الصف لرواية حماد ، ولأبى داود : أيكم الذى ركع
دون الصف ثم مشى إلى الصف ، فقال أبو بكر . أنا ، وهذا وإن لم يفسد
الصلاة لكونه خطوة أو خطوتين ، لكنه مثل بنفسه فى مشيه راكعاً لأنها
كمشية البهائم . قال فى الفتح : قوله لا تعد ، ضبطناه فى جميع الروايات بفتح
أوله وضم العين ، من العود . وحكى بعض الشراح للمصباح بضم أوله
وكسر العين ، من الإعادة . ويرجح الرواية المشهورة الزيادة فى آخره عند
الطبرانى : صل ما أدركت واقض ماسبقك . واستدل بهذا الحديث على
استحباب موافقة الداخل الإمام على أى حال وجده عليه . وقد ورد الأمر
بذلك صريحاً فى سنن سعيد بن منصور من رواية عبدالعزيز بن وكيع عن أناس
من أهل المدينة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من وجدنى قائماً
أو راكعاً أو ساجداً فليكن معى على الحال التى أنا عليها . وفى الترمذى نحوه
عن علىّ ومعاذ بن جبل مرفوعاً وفى إسناده ضعف لكنه ينجبر بطريق سعيد
ابن منصور المذكورة . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وفيه رواية
تابعى عن تابعى عن صحابى ، والتحديث والقول والعننة ، وما فيه من عننة
الحسن ، وأنه لم يسمع من أبى بكر وإنما يروى عن الأحنف عنه مردود
بحديث أبى داود المصرح فيه بالتحديث ، وأخرجه أبو داود والنسائى فى
الصلاة .

الحديث الثمانون

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْبَصْرَةِ ، فَقَالَ : ذَكَرْنَا هَذَا الرَّجُلُ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيْهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ .

(عن عمران بن حصين رضى الله عنه أنه صلى مع عليّ) هو ابن أبي طالب (رضى الله عنه بالبصرة) بعد وقعة الجمل (فقال) أى عمران (ذكرنا) من التذكير (هذا الرجل) هو عليّ (صلاة كنا نصليها مع رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم فذكر أنه كان يكبر كلما رفع وكلما وضع (ليحصل تجدد العهد فى أثناء الصلاة بالتكبير الذى هو شعار النية التى كان ينبغى استصحابها إلى آخر الصلاة . قاله ناصر الدين بن المنير . وهذا مفهومه العموم فى جميع الانتقالات ، لكنه مخصوص بحديث : سمع الله لمن حمده عند الاعتدال . وفيه مشروعية التكبير فى كل خفض ورفع لكل مصل . فالجمهور على نديته ماعدا تكبيرة الإحرام . وذهب أحمد وبعض أهل الظاهر إلى وجوب جميع التكبيرات . وقد قال الشافعية : لو ترك التكبير عمداً أو سهواً حتى ركع أو سجد لم يأت به لفوات محله ولا سجود . وقال المالكية : يجب السجود بترك ثلاث تكبيرات من أثنائها لأنه ذكر مقصود فى الصلاة . ثم إن فى قوله « ذكرنا » إشارة إلى أن التكبير الذى ذكره قد كان ترك . ويدل له حديث أبى موسى الأشعرى عند أحمد والطحاوى بإسناد صحيح قال : ذكرنا علىّ صلاة كنا نصليها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إما نسيناها أو تركناها عمداً ... الحديث . وأول من تركه عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته . وفى الطبرانى : معاوية وعن أبى عبيد زياد ، وكان زياداً تركه بترك معاوية ومعاوية بترك عثمان ، لكن يحتمل أن يراد بترك عثمان ترك الجهر به ، ولذلك حمل بعض العلماء فعل الأخيرين عليه ، لكن حكى الطحاوى أن قوماً كانوا يتركون التكبير فى الخفض دون الرفع ، قال : وكذلك كانت بنو أمية تفعل . وروى ابن المنذر نحوه عن ابن عمر . وعن بعض السلف أنه كان

لا يكبر سوى تكبيرة الإحرام . و فرق بعضهم بين المنفرد وغيره ، ووجهه بأن التكبير شرع للإيذان بحركة الإمام فلا يحتاج إليه المنفرد ، لكن استقر الأمر على مشروعيته في الخفض والرفع لكل مصل ، فالجمهور على نديته ماعدا تكبيرة الإحرام كما تقدم . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى ، وفيه رواية الأخ عن الأخ ، والتحديث والإخبار والعننة والقول وشيخ البخارى من أفرادة .

الحديث الحادى والثمانون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ، ثُمَّ يَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ .

(عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم إذا قام للصلاة يكبر حين يقوم) تكبيرة الإحرام ، وفيه التكبير قائماً وهو بالاتفاق فى حق القادر (ثم يكبر حين يركع) يبدأ به حين يشرع فى الانتقال إلى الركوع ويمده حتى يصل إلى حد الركوع ، وكذا فى السجود والقيام . قال النووي : فيه دليل على مقارنة التكبير للحركة وبسطه عليها . قال الحافظ : ودلالة هذا اللفظ على البسط الذى ذكره غير ظاهرة (ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : ربنا ولك الحمد) فيه أن التسميع ذكر النهوض والتحميد ذكر الاعتدال ، وفيه دليل على أن الإمام يجمع بينهما ، وهو قول الشافعى وأحمد وأبى يوسف ومحمد وفاقاً للجمهور . والأحاديث الصحيحة تشهد لذلك ، لأن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم الموصوفة محمولة على حالة الإمامة لكون ذلك هو الأكثر الأغلب من أحواله وخالف ذلك أبو حنيفة ومالك وأحمد فى رواية عنه لحديث : إذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد . وهذه قسمة منافية للشركة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : البينة على المدعى واليمين على من أنكر . وأجابوا عن حديث الباب بأنه محمول على انفراده صلى الله عليه وآله وسلم فى صلاة النفل توفيقاً بين الحديثين . قال الحافظ الشوكانى فى « السيل » أقول : قد ورد مايدل على أنه يجمع بين التسميع والحمد كل مصلى إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً ، وقد أوضحت ذلك فى شرح المنتقى

والزيادة مقبولة . انتهى . وتتمام هذا الحديث هكذا : ثم يكبر حين يهوى ،
ثم يكبر حين يرفع رأسه أى من السجود ، ثم يكبر حين يسجد أى الثانية ،
ثم يكبر حين يرفع رأسه أى منها ، ثم يفعل ذلك فى الصلاة كلها حتى يقضيها ،
ويكبر حين يقوم من الثنتين ، أى الركعتين الأوليين بعد الجلوس أى للشهد
الأول . وهذا الحديث مفسر لما سبق من قوله : كان يكبر فى كل خفض
ورفع . ورواته ستة ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والسماع والقول ،
ورواية تابعى عن تابعى عن صحابى ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى .

الحديث الثانی والثمانون

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى إِلَى جَنْبِهِ ابْنُهُ مُصْعَبٌ، قَالَ: فَطَبَّقْتُ بَيْنَ كَفَّيَّ، ثُمَّ وَضَعْتُهُمَا بَيْنَ فَخِذَيَّ، فَتَنَاهَانِي أَبِي وَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُهُ فَنُهِينَا عَنْهُ وَأُمِرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى الرُّكْبِ.

(عن سعد بن أبي وقاص) المتوفى سنة خمس وخمسين (رضى الله عنه أنه صلى إلى جنبه) أى جنب سعد (ابنه مصعب) المدنى المتوفى سنة ثلاث ومائة (قال) أى مصعب (فطبقت بين كفى) أى بأن جمع بين أصابعهما (ثم وضعتهما بين فخذى فنهانى أبى) عن ذلك (وقال كنا نفعله) أى التطبيق (فنهينا عنه) بضم النون ، وفى كتاب الفتوح لسيف عن مسروق أنه سأل عائشة رضى الله عنها عن التطبيق ، فأجابته بما محصله أنه من صنيع اليهود ، وأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه لذلك ، وكان صلى الله عليه وآله وسلم يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم أمر فى آخر الأمر بمخالفتهم . وفى حديث ابن عمر عند ابن المنذر بإسناد قوى قال : إنما فعله النبى صلى الله عليه وآله وسلم مرة يعنى التطبيق . واستدل به على نسخه بناء على أن المراد بالأمر والنهى فى ذلك هو النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذه الصيغة مختلف فيها ، والراجح أن حكمها الرفع ، وهو مقتضى تصرف البخارى وكذا مسلم إذ أخرجه فى صحيحه ، وعند الدارمى : كان بنو عبد الله بن مسعود إذا ركعوا جعلوا أيديهم بين أفخاذهم فصليت إلى جنب أبى فضرب يدى ... الحديث . فأيدت هذه الزيادة مستند مصعب فى فعل ذلك ، وأولاد ابن مسعود أخذوه عن أبيهم ، قال الترمذى : التطبيق منسوخ عند أهل العلم ، لا خلاف بينهم فى ذلك إلا ماروى عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون . انتهى . وقد ورد ذلك عن ابن مسعود متصلا فى صحيح مسلم وغيره ، وفيه قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وحمل هذا على أن ابن مسعود لم يبلغه النسخ . وروى عبد الرزاق عن علقمة والأسود قال : صلينا مع عبد الله فطبق ، ثم لقينا عمر فصلينا معه فطبقنا ، فلما انصرف قال : ذاك شئء كنا نفعله ثم ترك . وفى الترمذى عن عبد الرحمن السلمى قال : قال (٥٢ - عون البارى - ج ١)

لنا عمر بن الخطاب : إن الركب سنة لكم فخذوا بالركب . ورواه البيهقي بلفظ : كنا إذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أفخاذنا ، فقال عمر : إن من السنة الأخذ بالركب . وهذا أيضاً حكمه حكم الرفع ، لأن الصحابي إذا قال السنة كذا أو من السنة كذا ، كان الظاهر انصراف ذلك إلى سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولا سيما إذا قاله مثل عمر رضى الله عنه (وأمرنا) مبنياً للمفعول كنهينا ، والفاعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه الذى يأمر وينهى فله حكم الرفع (أن نضع أيدينا) من إطلاق الكل على الجزء ، أى أكفنا (على الركب) شبه القابض عليها مع تفريق أصابعهما للقبلة حالة الوضع . ولمسلم عن أبي يعفور بلفظ : أمرنا أن نضرب بالأكف على الركب . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والسماع والقول وتابعى عن تابعى عن صحابى والابن عن الأب ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه .

الحديث الثالث والثمانون

عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رُكُوعُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُجُودُهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، مَاخِلًا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

(عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال: كان ركوع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسجوده وبين السجدين) أى زمان ركوعه وسجوده وبين السجدين أى الجلوس بينهما (وإذا رفع) أى اعتدل (من الركوع) ولأبى ذر: إذا رفع رأسه من الركوع، وإذا هنا لجرد الزمان منسلخاً عن الاستقبال (ماخلا) بمعنى إلا (القيام) الذى هو للقراءة (و) إلا (القعود) الذى هو للتشهد (قريباً من السواء) بالمد من المساواة، والاستثناء هنا من المعنى كان معناه كأن أفعال صلاته كلها قريبة من السواء ماخلا القيام والقعود فإنه كان يطولها، وفيه إشعار بالتفاوت والزيادة على أصل حقيقة الركوع والسجود وبين السجدين والرفع من الركوع، وهذه الزيادة لابد أن تكون على القدر الذى لابد منه وهو الطمأنينة، وقد جزم بعضهم بأن المراد بالقيام الاعتدال وبالقعود الجلوس بين السجدين، وردّه ابن القيم فى حاشيته على السنن فقال: هذا سوء فهم من قائله، لأنه قد ذكرهما بعينهما، فكيف يستثنيهما، وهل يحسن قول القائل: جاء زيد وعمر وبكر وخالد إلا زيداً وعمراً، فإنه متى أراد نفي المجيء عنهما كان متناقضاً. انتهى، وتعقب بأن المراد بذكرها إدخالها فى الطمأنينة، وباستثناء بعضها إخراج المستثنى من المساواة. وقد وقع هذا الحديث فى باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع بغير استثناء، وإذا جمع بين الروایتين ظهر من الأخذ بالزيادة فيهما أن المراد بالقيام المستثنى القيام للقراءة وبالقعود القعود للتشهد كما سبق. واستدل بظاهره على أن الاعتدال ركن طويل ولاسيا قوله فى حديث أنس: حتى يقول القائل قد نسى. وفى الجواب عنه تعسف. ورواة هذا الحديث الخمسة كوفيون إلا بدل بن الحبر فبصرى، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول، وشيخ البخارى من أفرادها، ورواية تابعى عن تابعى عن صحابى، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة، وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى.

الحديث الرابع والثمانون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ
فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي.
وَعَنْهَا أُخْرَى: يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ.

(عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم) بالنصب بفعل محذوف لزوماً : أى أسبح سبحانك اللهم (ربنا و) سبحت (بحمدك) أى بتوفيقك وهدايتك لا بحولى وقوتى ، ففيه شكر الله تعالى على هذه النعمة والاعتراف بها ، والمراد من الحمد لازمه مجازاً وهو ما يوجب الحمد من التوفيق والهداية (اللهم) أى يا الله (اغفر لى) فيه دلالة الحديث على الترجمة ، قيل : وإنما نص فيها على الدعاء دون التسبيح ، وإن كان الحديث شاملاً لها لقصد الإشارة إلى الرد على من كره الدعاء فى الركوع كمالك رحمه الله ، وأما التسبيح فاتفق عليه ، فاهتم هنا بالتنصيص على الدعاء لذلك ، واحتج المخالف بحديث ابن عباس عند مسلم مرفوعاً : فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا فيه فى الدعاء فقمنا أن يستجاب لكم . وأجيب بأنه لا مفهوم له ، فلا يمتنع الدعاء فى الركوع ، كما لا يمتنع التعظيم فى السجود . وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذكر كله فى الركوع وكذا فى السجود ، وإنما سأل صلى الله عليه وآله وسلم المغفرة مع كمال عصمته لبيان الافتقار إلى الله تعالى والإذعان له وإظهاراً للعبودية ، أو كان عن ترك الأولى ، أو لإرادة تعليم أمته . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى وكوفى ، وشيخ البخارى فيه من إفراده ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى فى المغازى والتفسير ، ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه فى الصلاة .
(وعنها) أى عن عائشة فى رواية (أخرى يتأول القرآن) والمعنى يمثل أمر الله تعالى فى قوله تعالى : « فسبح بحمد ربك واستغفره » ، أى على أحسن الوجوه وأفضل الحالات فى فرض الصلاة ونفلها . وهذه الرواية مذكورة فى باب التسبيح والدعاء فى السجود من صحيح البخارى .

الحديث الخامس والثمانون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
 إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَقُولُوا : اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ،
 فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ .

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال : إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد (وللأصيلي : ولك الحمد . قال في الفتح : هكذا ثبت بزيادة الواو في طرق كثيرة ، وفي بعضها بخذفها . قال النووي : المختار أن لا ترجيح لأحدهما على الآخر . وقال ابن دقيق العيد : كأن إثبات الواو دال على معنى زائد ، لأنه يكون التقدير مثلاً : ربنا استجب ولك الحمد ، فيشمل على معنى الدعاء ومعنى الخبر . انتهى . وهذا بناء على أن الواو عاطفة ، وقيل حالية ، وأن الأكثر رجحوا ثبوتها . وقال الأثرم : سمعت أحمد يثبت الواو في ربنا ولك الحمد ، ويقول ثبت فيه عدة أحاديث ، وفيه رد على الحافظ ابن القيم رحمه الله حيث جزم بأنه لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك . واستدل بهذا الحديث المالكية والحنفية على أن الإمام لا يقول : ربنا لك الحمد ، وعلى أن المأموم لا يقول : سمع الله لمن حمده ، لكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية ، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قسم التسميع والتحميد ، فجعل التسميع الذي هو طلب التحميد للإمام ، والتحميد الذي هو طلب الإجابة للمأموم ، ويدل له قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم : وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا لك الحمد ، يسمع الله لكم . ولا دليل لهم في ذلك ، لأنه ليس في حديث الباب ما يدل على النفي ، بل فيه أن قول المأموم : ربنا لك الحمد ، يكون عقب قول الإمام : سمع الله لمن حمده ، ولا يمتنع أن يكون الإمام طالباً ومجيباً فهو كسألة التأمين السابقة .

وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بينهما . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : صلوا كما رأيتموني أصلي ، فيجمع بينهما الإمام والمنفرد ، وإلى هذا ذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد والجمهور ، والأحاديث الصحيحة تشهد لذلك ، وقدمنا قريباً عن الحافظ الشوكاني أنه ورد ما يدل على أنه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصل إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً (فإنه من وافق قوله قول الملائكة) أى حمده حمدهم (غفر له ماتقدم من ذنبه) وهو نظير ماتقدم في مسألة التأمين ، وظاهره أن الموافقة في الحمد في الصلاة لا مطلقاً .

الحديث السادس والثمانون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لِأَقْرَبَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقْنُتُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ ، وَصَلَاةِ الصُّبْحِ ، بَعْدَ مَا يَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ ، وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه قال : لأقربن) لكم (صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من التقريب ، أى لأقربكم إلى صلاته ، أو لأقرب صلاته إليكم ، وللطحاوى : لأرينكم (فكان أبو هريرة رضى الله عنه يقنت فى الركعة الأخرى من) ثلاث صلوات (صلاة الظهر وصلاة العشاء وصلاة الصبح بعد مايقول : سمع الله لمن حمده) فيه القنوت بعد الركوع فى الاعتدال . وقال مالك : يقنت قبله دائماً . وظاهر سياق الحديث أنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس موقوفاً على أبى هريرة لقوله : لأقربن لكم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم فسرہ الراوى بقوله : فكان أبو هريرة ... إلخ . وقيل : المرفوع منه وجود القنوت لاقوعه فى الصلوات المذكورة . ويدل له ما فى رواية شيبان عن يحيى عند البخارى فى تفسير سورة النساء من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء ، لكن لاينفى هذا كونه صلى الله عليه وآله وسلم قنت فى غير العشاء ، فالظاهر أن جميعه مرفوع (فيدعو للمؤمنين ويلعن الكفار) الغير المعينين ، وأما المعين فلا يجوز لعنه حياً كان أو ميتاً إلا من علمنا بالنصوص موته على الكفر كأبى لهب . ورواة الحديث ما بين بصرى ودستوائى ويمانى ومدنى ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وشيخ البخارى فيه من أفرادہ ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث السابع والثمانون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ الْقُنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ .

(وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كان القنوت) فى أول الأمر أى فى الزمن النبوى صلى الله على صاحبه وآله وسلم فله حكم الرفع (فى) صلاة (المغرب و) صلاة (الفجر) ثم ترك . قال فى الفتى : وقد اتفق الشىخان على إخراج هذا الحديث فى المسند الصحيح وليس فيه تقييد ، وسأتى اختلاف النقل عن أنس فى القنوت ، ومحلّه فى الصلاة ، وفى أى الصلوات شرع ، وهل استمر مطلقاً أو مدة معينة أو فى حالة دون حالة ، فى آخر أبواب الوتر . ورواة هذا الحديث كلهم بصريون ، وشيخ البخارى فيه من أفرادّه ، وفيه التحديث والعنونة والقول .

الحديث الثامن والثمانون

عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرْقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي يَوْمًا وَرَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ: مَنْ الْمُتَكَلِّمُ؟ قَالَ أَنَا، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ.

(عن رفاعة بن رافع الزرقى رضى الله عنه أنه قال : كنا يوماً) من الأيام (نصلى وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المغرب (فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده) ظاهره أن قول التسميع وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيكون من أذكار الاعتدال . وقد مضى فى حديث أبى هريرة وغيره مايدل على أنه ذكر الانتقال وهو المعروف ، ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله : فلما رفع رأسه ، أى فلما شرع فى رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد أن اعتدل (قال رجل) هو رفاعة راوى هذا الحديث كما جزم به فى الفتح ، وكذا قال ابن بشكوال ، وهو فى الترمذى بلفظ : قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعطست فقات الحمد لله ... إلخ . وحسنه . وإنما كنى عن نفسه لقصد إخفاء عمله . ونقل البرماوى عن ابن منده أنه جعله غير راوى الحديث وأن الحاكم جعله معاذ ابن رفاعة ، فوهم فى ذلك (ربنا ولك الحمد) بالواو (حمداً) منصوب بفعل مضمر دل عليه قوله لك الحمد (كثيراً طيباً) خالصاً عن الرياء والسمعة (مباركاً) أى كثير الخير (فيه) زاد رفاعة بن يحيى : مباركاً عليه كما يجب ربنا ويرضى ، وفيه من حسن التفويض إلى الله تعالى ما هو الغاية فى القصد (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال : من المتكلم) بهذه الكلمات ، زاد رفاعة بن يحيى : فى الصلاة ، فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثالثة (قال) رفاعة بن رافع (أنا) فقال : كيف قلت فذكره ، فقال : والذى نفسى بيده ... الحديث ، ولما لم يعين صلى الله عليه وآله وسلم واحداً بعينه لم تتعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه ، وكأنهم انتظروا بعضهم ليجيب ، وحملهم على ذلك خشية أن يبدؤوا

في حقه شيء ظناً منهم أنه أخطأ فيما فعل ، ورجوا أن يقع العفو عنه ، ويدل له ما في رواية أخرى عند ابن قانع . قال رفاعه : فوددت أني خرجت من مالي وأنني لم أشهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تلك الصلاة ... الحديث ، وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم ذلك ، فعرفهم أنه لم يقل بأساً ، ويدل لذلك حديث مالك بن ربيعة عند أبي داود قال : من القائل الكلمة ، فلم يقل بأساً ، قال صلى الله عليه وآله وسلم (رأيت بضعة) وفي رواية بضعة (وثلاثين ملكاً) أى على عدد حروف الكلمات أربعة وثلاثين لأن البضع ما بين الثلاث والتسع ، ولا يختص بما دون العشرين ، خلافاً للجوهري . والحديث يرد عليه ، فأنزل الله تعالى بعدد حروف الكلمات ملائكة في مقابلة كل حرف ملكاً تعظيماً لهذه الكلمات ، وأما ما وقع في حديث أنس عند مسلم فالموافقة فيه كما أفاده في الفتح بالنظر لعدد الكلمات على اصطلاح النحاة ولفظه : لقد رأيت اثني عشر ملكاً (يتندرونها) أى يسارعون إلى الكلمات المذكورة (أيهم يكتبها أول) بالبناء على الضم لنية الإضافة ، ويجوز أن يكون معرباً بالنصب على الحال وهو غير منصرف ، والمعنى أن كل واحد يسرع ليكتب هذه الكلمات قبل الآخر ويصعد بها إلى حضرة الله تعالى لعظم قدرها . وفي رواية رفاعه بن يحيى : أيهم يصعد بها أول . وللطبراني من حديث أبي أيوب أيهم يرفعها ، والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة . ويؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً : إن لله ملائكة يطوفون بالطرق يلتمسون أهل الذكر ... الحديث . واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة . والحكمة في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عما قال أن يتعلم السامعون كلامه فيقولون مثله . واستدل به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير مخالف للمأثور ، وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه ، وعلى أن العاطس في الصلاة يحمد الله بغير كراهة ، وأن المتلبس بالصلاة لا يتعين عليه تشميت العاطس ، وعلى تطويل الاعتدال بالذكر . واستنبط منه ابن بطلان جواز رفع الصوت للتبليغ خلف الإمام . وتعقبه الزين بن المنير بأن سماعه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ . وفي هذا التعقب نظر ، لأن غرض ابن بطلان إثبات جواز الرفع في الجملة . وقد سبقه إليه ابن عبد البر ، واستدل له بإجماعهم على أن الكلام الأجنبي يبطل عمده الصلاة ولو كان سراً . قال : فكذلك الكلام المشروع في الصلاة لا يبطلها ولو كان جهرًا .

الحديث التاسع والثمانون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَنْعَتُ لَنَا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ يُصَلِّي، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى نَقُولَ قَدْ نَسِيَ.

(عن أنس) بن مالك (رضى الله عنه) قال ثابت البناني (إنه كان ينعت) أى يصف (لنا صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان يصلى ، فإذا رفع رأسه من الركوع قام حتى نقول) أى إلى أن نقول (قد نسي) وجوب الهوى إلى السجود ، قاله الكرمانى ، أو أنه فى صلاة أو ظن أنه وقت القنوت من طول قيامه ، أو وقت التشهد حيث كان جالساً . قال ابن دقيق العيد : وهذا صريح فى الدلالة على أن الاعتدال ركن طويل ، بل هو نص فيه ، فلا ينبغي العدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم : لم يسن فيه تكرير التسيحات كالركوع والسجود ، ووجه ضعفه أنه قياس فى مقابلة النص ، فهو فاسد الاعتبار ، وأيضاً الذكر المشروع فى الاعتدال أطول من الذكر المشروع فى الركوع ، فتكرير سبحان ربى العظيم ثلاثاً يحىء قدر قوله : اللهم ربنا لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه . وقد شرع فى الاعتدال ذكر أطول كما أخرج مسلم من حديث عبد الله بن أبى أوفى وأبى سعيد الخدرى وابن عباس بعد قوله : حمداً كثيراً طيباً ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد . وزاد فى حديث ابن أبى أوفى : اللهم طهرنى بالثلج والبرد ... إلخ . وزاد فى حديث آخر : أهل الثناء والمجد إلى آخره . ومن ثم اختار النووى جواز تطويل الركن القصير خلافاً للمرجح فى المذهب ، واستدل لذلك بحديث حذيفة عند مسلم : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ فى ركعة بالبقرة وغيرها ثم ركع نحوها مما قرأ ثم قام بعد أن قال ربنا لك الحمد قياماً طويلاً قريباً مما ركع . قال النووى : الجواب عن هذا الحديث صعب والأقوى جواز الإطالة بالذكر . انتهى . وقد أشار الشافعى فى الأم إلى عدم البطلان فقال فى ترجمة : كيف القيام بعد الركوع ولو أطال القيام بذكر الله أو يدعو أو ساهياً وهو لا ينوى به القنوت كرهت له ذلك ولا إعادة ... إلى آخر كلامه فى ذلك . فالعجب ممن يصحح هذا مع بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال

وتوجيههم ذلك أنه إذا أطيل انتفت الموالاة معترض فإن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان بما ليس منها ، وما ورد به الشرع لا يصح نفي كونه منها ، والله أعلم . وأجاب بعضهم عن حديث البراء أن المراد بقوله : قريباً من السواء ليس أنه كان يركع بقدر قيامه وكذا السجود والاعتدال ، بل المراد أن صلاته كانت معتدلة ، وكان إذا أطال القراءة أطال بقية الأركان ، وإذا أخفها أخف بقية الأركان ، فقد ثبت أنه قرأ في الصبح بالصفاءات ، وثبت في السنن عن أنس أنهم حزروا في السجود قدر عشر تسبيحات فيحمل على أنه إذا قرأ بدون الصفاءات اقتصر على دون العشر وأقله ، كما ورد في السنن أيضاً ثلاث تسبيحات . قلت : ينظر في هذا الحمل فهو مترتب على كون السجود الذي حزروا فيه عشر تسبيحات هو في تلك الصلاة التي قرأ فيها بالصفاءات ، فإن صح ذلك صح الحمل المذكور ، والله أعلم .

الحديث التسعون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، يَدْعُو لِرِجَالٍ وَيُسَمِّيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ ، فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْجِرِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ ، وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ ، وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، اللَّهُمَّ أَشَدُّ وَطْأَتِكَ عَلَى مُضَرَ ، وَأَجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنَى يُوسُفَ ، وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ يَوْمَئِذٍ مِنْ مُضَرَ مُحَالِفُونَ لَهُ .

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يرفع رأسه) من الركوع (يقول سمع الله لمن حمده) وفي الاعتدال (ربنا ولك الحمد) بالواو فيجمع بينهما (يدعو لرجال) من المسلمين (فيسميهم بأسمائهم) استدل به على أن محل القنوت بعد الرفع من الركوع ، وعلى أن تسمية الرجال بأسمائهم فيما يدعى لهم وعليهم لا يفسد الصلاة (فيقول) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم أنج الوليد بن الوليد) ابن المغيرة المخزومي أخا خالد بن الوليد (و) أنج (سلمة بن هشام) بفتح اللام أخا أبي جهل بن هشام (و) أنج (عياش بن أبي ربيعة) أخا أبي جهل لأمه ، وكل هؤلاء الذين دعا لهم نجوا من أسر الكفار ببركة دعائه صلى الله عليه وآله وسلم (وأنج المستضعفين من المؤمنين) من باب عطف العام على الخاص ، ثم يقول صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم اشد وطأتك) من الوطء وهو شدة الاعتماد على الرجل ، والمراد اشد بأسك أو عقوبتك (على) كفار قريش أولاد (مضر) فالمراد القبيلة ، ومضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان (واجعلها) قال الزركشي : الضمير للوطأة أو للأيام وإن لم يسبق لها ذكر لما دل عليه المفعول الثاني الذي هو سنين . قال في المصابيح : ولا مانع من أن يجعل عائداً إلى السنين لا إلى الأيام التي دلت عليها سنين ، وقد نصوا على جواز عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة ، إذا كان مخبراً عنه بخبر

يفسره مثل « إن هي إلاحياتنا الدنيا » وما نحن فيه من هذا القبيل . انتهى .
 أى واجعل السنين (عليهم سنين) جمع سنة والمراد بها هنا زمن القحط (كسنى
 يوسف) الصديق عليه السلام السبع الشداد فى القحط وامتداد زمان المحنة
 والبلاء وبلوغ غاية الجهد والضراء ، وأسقط نون سنين للإضافة جرياً على
 اللغة الغالبة فيه وهى إجراؤه مجرى جمع المذكر السالم ، لكنه شاذ لكونه غير
 عاقل ولتغيير مفردة بكسر أوله ، ولهذا أعربه بعضهم بحركات على النون
 كالمفرد كقوله :

دعانى من نجد فإن سنينه . لعين بنا شيئاً وشيئتنا مردا
 (وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له) صلى الله عليه وسلم . ورواة
 هذا الحديث ما بين حمصى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه
 أبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث الحادى والتسعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: هَلْ تُمَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْقَمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبَقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا؟ فَيَدْعُوهُمْ، وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ مِنَ الرُّسُلِ بِأَمَّتِهِ وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ، وَكَالَامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ. وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبٌ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عَظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ تَخَطَّفُ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرَدَلُ، ثُمَّ يَنْجُو، حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْْبُدُ اللَّهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ وَقَدْ أَمْتَحَشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا

الْجَنَّةِ مُقْبِلًا بِوَجْهِهِ قِبَلَ النَّارِ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ أَصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ
 قَدْ قَسَبَنِي رِيحُهَا ، وَأَحْرَقَنِي ذِكَاؤُهَا ، فَيَقُولُ : هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فُعِلَ ذَلِكَ
 بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَيَقُولُ : لَا وَعِزَّتِكَ ، فَيُعْطِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ
 عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ ، فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ ، فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ
 رَأَى بِهَجَّتِهَا ، سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، ثُمَّ قَالَ : يَا رَبِّ قَدَّمْنِي عِنْدَ
 بَابِ الْجَنَّةِ ، فَيَقُولُ اللَّهُ : أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعُهُودَ وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ
 غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ لَا أَكُونُ أَشْقَى خَلْقِكَ ، فَيَقُولُ :
 فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ ، فَيَقُولُ : لَا وَعِزَّتِكَ
 لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَيُعْطِي رَبُّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ ، فَيَقْدُمُهُ إِلَى
 بَابِ الْجَنَّةِ ، فَإِذَا بَلَغَ بَابَهَا ، فَرَأَى زَهْرَتَهَا وَمَا فِيهَا مِنَ النُّصْرَةِ وَالسُّرُورِ ،
 فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ ، فَيَقُولُ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : وَيَحَكَ يَا ابْنَ آدَمَ ، مَا أَغْدَرَكَ ، أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيتَ الْعَهْدَ
 وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي
 أَشْقَى خَلْقِكَ ، فَيَضْحَكُ اللَّهُ مِنْهُ ، ثُمَّ يَأْذُنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ ،
 فَيَقُولُ : تَمَنَّ ، فَيَتَمَنَّى ، حَتَّى إِذَا أَنْقَطَعَ أُمْنِيَّتُهُ ، قَالَ اللَّهُ : زِدْ مِنْ كَذَا وَكَذَا
 أَقْبَلَ يُذَكِّرُهُ رَبُّهُ ، حَتَّى إِذَا أَنْتَهَتْ بِهِ الْأَمَانِيُّ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : لَكَ ذَلِكَ
 وَمِثْلُهُ مَعَهُ ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ» قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ :
 لَمْ أَحْفَظْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا قَوْلَهُ : لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ
 مَعَهُ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ : ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ .

(وعنه) أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه أن الناس قالوا : يارسول الله هل نرى) أى نبصر (ربنا يوم القيامة؟ قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هل تمارون) بضم التاء والراء من المارة وهى المجادلة ، وفى رواية الأصيلي : تمارون بفتح التاء والراء ، وأصله تمارون ، حذفت إحدى التائين ، أى هل تشكون (فى) (رؤية) القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب؟ قالوا : لا يارسول الله ، قال : فهل تمارون) بضم التاء والراء أو بفتحهما (فى) (رؤية) الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا : لا يارسول الله ، قال : فإنكم ترونه (تعالى) (كذلك) بلا مرية ظاهراً جلياً ينكشف سبحانه لعباده بحيث تكون نسبة ذلك الانكشاف إلى ذاته الخصوصية كنسبة الإبصار إلى هذه المبصرات المادية ، لكنه يكون مجرداً عن ارتسام صورة المرئى وعن اتصال الشعاع بالمرئى وعن المحاذاة والجهة والمكان ، لأنها وإن كانت أموراً لازمة للرؤية عادة فالعقل يجوز ذلك بدونها (يحشر الناس يوم القيامة فيقول) الله تعالى أو فيقول القائل (من كان يعبد شيئاً فليتبّع) بتشديد التاء وكسر الباء (فمنهم من يتبع الشمس ومنهم من يتبع القمر ومنهم من يتبع الطواغيت) جمع طاغوت الشيطان أو الصنم أو كل رأس فى الضلال أو كل ماعبد من دون الله وصدّ عن عبادته تعالى أو الساحر أو الكاهن أو مرءة أهل الكتاب ، فعلوت من الطغيان قلب عينه ولامه (وتبقى هذه الأمة) المحمدية (فيها منافقوها) يستترون بها كما كانوا فى الدنيا واتبعوه لما انكشفت لهم الحقيقة لعلمهم ينتفعون بذلك حتى ضرب بينهم بسور له باب ، باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب (فيأتيهم الله عز وجل) أى يظهر لهم فى غير صورته ، أى صفته التى يعرفونها من الصفات التى تعبدهم بها فى الدنيا امتحاناً ليقع التمييز بينهم وبين غيرهم ممن يعبد غيره تعالى (فيقول أنا ربكم) فيستعيذون بالله منه ، لأنه لم يظهر لهم بالصفات التى يعرفونها بل بما استأثر بعلمه تعالى ، لأن معهم منافقين لا يستحقون الرؤية وهم عن ربهم محجوبون (فيقولون هذا مكاننا حتى يأتينا) يظهر لنا (ربنا فإذا جاء) أى ظهر (ربنا عرفناه فيأتيهم الله) عز وجل ، أى يظهر متجلياً بصفاته المعروفة عندهم ، وقد تميز المؤمن من المنافق (فيقول أنا ربكم) فإذا رأوا ذلك عرفوه به تعالى (فيقولون أنت ربنا) ويحتمل أن يكون الأول قول المنافقين والثانى قول المؤمنين ، وقيل الآتى فى الأول ملك ، ورجحه (٥٣ - عون البارى - ج ١)

عياض ، وعورض بأن الملك معصوم فكيف يقول أنا ربكم . وأجيب بأننا لا نسلم عصمته من هذه الصغيرة ، وردّ بأنه يلزم منه أن يكون قول فرعون أنا ربكم من الصغائر فالصواب ماسبق (فيدعوهم) ربهم (فيضرب) مبنياً للمفعول (الصراط بين ظهري جهنم) أى على وسط جهنم ، وأصله ظهري فزيدت الألف والنون للمبالغة (فأكون أول من يجوز) وفي لفظ يجوز ، وهى لغة فى جاز ، يقال : جاز وأجاز بمعنى أى يقطع مسافة الصراط (من الرسل) عليهم الصلاة والسلام (بأتمته ولا يتكلم) لشدة الهول (يومئذ) أى حال الإجازة على الصراط (أحد إلا الرسل وكلام الرسل يومئذ) على الصراط (اللهم سلم سلم) شفقة منهم على الخلق ورحمة (وفي جهنم كالليب) جمع كلوب بفتح الكاف وضم اللام (مثل شوك السعدان) بفتح أوله نبت له شوك من جيد مراعى الإبل ، يضرب به المثل فيقال : مرعى ولا كالسعدان (هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا نعم) رأيناه (قال فإنها) أى الكلاب (مثل شوك السعدان ، غير أنه لا يعلم قدر عظمها إلا الله) تعالى (تخطف) بفتح الطاء فى الأفصح وقد تكسر ، وللكشمينى : فتخطف أى تأخذ (الناس) بسرعة (بأعمالهم) أى بسبب أعمالهم السيئة أو على حسب أعمالهم أو بقدرها (ففهم من يوبق) مبنياً للمفعول أى يهلك (بعمله) وقال الطبرى : يوثق من الوثاق (ومنهم من يخردل) بخاء معجمة ودال مهملة ، وعن أبى عبيد بالذال المعجمة ، أى يقطع صغاراً كانخردل ، والمعنى أنه تقطعه كالليب الصراط حتى يهوى إلى النار ، وللأصيلى بالجيم من الجرذلة بمعنى الإشراف على الهلاك (ثم ينجو حتى إذا أراد الله) عزوجل (رحمة من أراد من أهل النار) أى الداخلين فيها وهم المؤمنون الخالص ، إذ الكافر لا ينجو منها أبداً (أمر الله الملائكة أن يخرجوا) منها (من كان يعبد الله) وحده (فيخرجونهم) منها (ويعرفونهم بآثار السجود ، وحرّم الله) عزوجل (على النار أن تأكل أثر السجود) أى موضع أثره وهى الأعضاء السبعة أو الجبهة خاصة ، لحديث : إن قوماً يخرجون من النار يحترقون فيها إلا دارات وجوههم . رواه مسلم . وهذا موضع الترجمة فى البخارى واستشهد له ابن بطال بحديث : أقرب ما يكون العبد إذا سجد ، وهو واضح ، وقال الله تعالى : « واسجد واقترب » . قال بعضهم : إن الله تعالى يباهى بالساجدين من عباده ملائكته المقربين ، يقول لهم : ياملائكتى أنا قربتكم

ابتداء وجعلتكم من خواص ملائكتي ، وهذا عبدى جعلت بينه وبين القربة حجباً كثيرة وموانع عظيمة من أغراض نفسية وشهوات حسية وتدبير أهل ومال وأهوال فقطع كل ذلك وجاهد حتى سجد واقترب فكان من المقربين . قال : ولعن الله إبليس لإبائه عن السجود ، لعنة أبلسه بها وآيسه من رحمته إلى يوم القيامة . انتهى . وعورض بأن السجود الذي أمر به إبليس لاتعلم هيئته ولا تقتضى اللعنة اختصاص السجود بالهيئة العرفية ، وأيضاً فإبليس إنما استوجب اللعنة بكفره ، وحيث جحد مانص الله عليه من فضل آدم ، فجنح إلى قياس فاسد يعارض به النص ويكذبه ، لعنه الله . قاله ابن المنير (فيخرجون من النار ، فكل ابن آدم تأكله النار) أى فكل أعضاء ابن آدم تأكلها النار (إلا أثر السجود) أى مواضع أثره (فيخرجون من النار قد امتحشوا) مبنياً للفاعل أو للمفعول أى احترقوا واسودوا (فيصب عليهم) مبنياً للمفعول (ماء الحياة) الذى من شرب منه أو صب عليه لم يمت أبداً (فينبئون كما تنبت الحبة) بكسر الحاء المهملة بزور الصحراء مما ليس بقوت (فى حميل السيل) بفتح الحاء وكسر الميم ، ماجاء به من طين ونحوه ، شبه به لأنه أسرع فى الإنبات (ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد) الإسناد فيه مجازى لأن الله تعالى لا يشغله شأن عن شأن ، فالمراد إتمام الحكم بين العباد بالثواب والعقاب (ويبقى رجل بين الجنة والنار ، وهو آخر أهل النار دخولا الجنة) حال كونه (مقبلا بوجهه قبل النار) أى جهتها أى هو مقبل (فيقول يارب اصرف وجهى عن النار) ولحموى والمستملى : من النار (قد) ولأنى ذر : فقد (قشبنى) والذى فى اللغة بتشديد الشين أى سمنى وأهلكنى (ريحها) وكل مسموم قشيب ، أى صار ريحها كالسم فى أنفى (وأحرقنى ذكاؤها) بفتح المعجمة والمد ، أى أحرقنى لها واشتعلها وشدة وهجها (فيقول) الله تعالى (هل عسيت) بفتح السين وكسر ها (إن فعل ذلك) الصرف الذى يدل عليه قوله المذكور اصرف وجهى عن النار (بك أن تسأل غير ذلك ، فيقول) الرجل (لا) وحق (عزتك) لا أسأل غيره (فيعطى الله) أى الرجل (مايشاء من عهد) يمين (وميثاق فيصرف الله) تعالى (وجهه عن النار ، فإذا أقبل به على الجنة رأى بهجتها) أى حسننها ونضارتها (سكت ماشاء الله أن يسكت ثم قال يارب قدمنى عند باب الجنة فيقول الله) عز وجل له (أليس قد

أعطيت العهود والميثاق أن لا تسأل غير الذى كنت سألت ، فيقول يارب (أعطيت العهود لكن كرمك يطمعنى (لا أكون أشقى خلقتك) قال الكرمانى : أى لا أكون كافراً . وقال السفاقسى : المعنى إن أنت أبقيتنى على هذه الحالة ولا تدخلنى الجنة لأكونن أشقى خلقتك الذين دخلوها (فيقول) الله (فما عسيت إن أعطيت ذلك) التقديم إلى باب الجنة (أن لا تسأل غيره) وإنما قال الله تعالى ذلك وهو عالم بما كان وما يكون إظهاراً لما عهد من بنى آدم من نقض العهد وأنهم أحق بأن يقال لهم ذلك ، فعنى عسى راجع للمخاطب لا إلى الله تعالى (فيقول) الرجل (لا و) حق (عزتك لا أسأل غير ذلك فيعطى) الرجل (ربه ما شاء من عهد وميثاق فيقدمه) الله (إلى باب الجنة ، فإذا بلغ بابها فرأى زهرتها وما فيها من النضرة) أى البهجة (والسرور) تحير (فيسكت ما شاء الله أن يسكت) أى ما شاء الله سكوته حياء من ربه ، وهو تعالى يحب سؤاله لأنه يحب صوته فيبأسطه بقوله لعلك إن أعطيت هذا تسأل غيره ، وهذه حالة المقصر فكيف حالة المطيع ، وليس نقض هذا العبد عهده جهلاً منه ولا قلة مبالاة بل علماً منه ، إن نقض هذا العهد أولى من الوفاء لأن سؤاله ربه أولى من إبرار قسمه ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليأت الذى هو خير (فيقول يارب أدخلنى الجنة ، فيقول الله عز وجل : ويحك) وهى كلمة رحمة ، كما أن ويلك كلمة عذاب (يا ابن آدم ما أغدرتك) صيغة تعجب من الغدر وهو ترك الوفاء (أليس قد أعطيت العهد والميثاق أن لا تسأل غير الذى أعطيت) مبنياً للمفعول (فيقول : يارب لا تجعلنى أشقى خلقتك ، فيضحك الله عز وجل منه) أى من فعل هذا الرجل ، والمراد من الضحك هنا لازمه وهو الرضا وإرادة الخبر كسائر الإسنادات فى مثله مما يستحيل على البارئ تعالى ، فإن المراد لو أزمها على ما قيل ، والحق أن الإيمان بذلك وتسليم كيفياتها إلى الله تعالى (ثم يأذن له) الله تعالى (فى دخول الجنة فيقول له تمن فيتمنى حتى إذا انقطع) ولأبى ذر وغيره : انقطعت (أمنيته قال الله عز وجل) له (زد من كذا وكذا) أى من أمانيك التى كانت لك قبل أن أذكرك بها (أقبل يذكره ربه عز وجل حتى إذا انتهت به الأمانى) جمع أمنية (قال الله تعالى) له (لك ذلك) الذى سألت من الأمانى (ومثله معه ، قال أبو سعيد الخدرى) رضى الله عنه

(لأبي هريرة) رضى الله عنه (إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : قال الله عز وجل : « لك ذلك وعشرة أمثاله ») أى أمثال ما سألت (قال أبو هريرة : لم أحفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا قوله لك ذلك ومثله معه . قال أبو سعيد الخدرى : إني سمعته يقول لك ذلك وعشرة أمثاله) ولا تنافى بين الروایتين فإن الظاهر أن هذا كان أولاً ، ثم تكرم الله فأخبر به صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمعه أبو هريرة . ورواة هذا الحديث الستة ما بين حمصى ومدنى ، وفيه ثلاثة من التابعين ، والتحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى صفة الجنة ، ومسلم فى الإيمان .

الحديث الثاني والتسعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي رِوَايَةٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ : عَلَى الْجَبْهَةِ ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالرُّكْبَتَيْنِ ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ ، وَلَا نَكُفَّتِ الثِّيَابَ وَالشَّعْرَ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما في رواية قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أمرت أن أسجد على سبعة أعظم) أى أعضاء سمي كل واحد عظماً باعتبار الجملة ، وإن اشتمل كل واحد على عظام ، ويجوز أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها (على الجبهة وأشار بيده على أنفه) كأنه ضمن أشار معنى أمر ، وللنساء : ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال : هذا واحد ، أى أنهما كالعضو الواحد ، لأن عظم الجبهة هو الذى منه عظم الأنف ، والإلزام أن تكون الأعضاء ثمانية . وعورض بأنه يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الأنف ، كما يكتفى بالسجود على بعض الجبهة . وأجيب بأن الحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد ، فذاك في التسمية والعبارة لافي الحكم الذى دل عليه الأمر . وعند أبى حنيفة : يجزئ أن يسجد عليه دون جبهته . وعند الشافعية والمالكية والأكثرين : يجزئ على بعض الجبهة ، ويستحب على الأنف . قال القرطبي : هذا يدل على أن الجبهة هو الأصل في السجود والأنف تبع له ، ونقل ابن المنذر إجماع الصحابة على أنه لا يجزئ السجود على الأنف وحده . وذهب الجمهور إلى أنه يجزئ على الجبهة وحدها . وعن الأوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب المالكي وغيرهم : يجب أن يجمعهما وهو قول الشافعي أيضاً (واليدين) أى باطن الكفين . كذا عند مسلم . قال ابن دقيق العيد : المراد بهما الكفان لثلا يدخل تحت المنهى عنه من اقتراش السبع والكلب . انتهى (والركبتين وأطراف) أصابع (القدمين) وفي رواية : الرجلين . قال ابن دقيق العيد : ظاهره يدل على وجوب السجود على هذه الأعضاء . واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجبهة دون غيرها بحديث

المسئء صلاته حيث قال فيه : ويمكن جبهته . قال : وهذا غايته أنه مفهوم لقب والمنطوق مقدم عليه وليس هو من باب تخصيص العموم . قال : وأضعف من هذا استدلالهم بحديث سجد وجهي ، فإنه لا يلزم من إضافة السجود إلى الوجه انحصار السجود فيه . وأضعف منه قولهم : إن مسمى السجود يحصل بوضع الجبهة ، لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على المسمى ، وأضعف منه المعارضة بقياس شبيه ، كأن يقال : الأعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها . قال : وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء ، لكن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها ، ولم يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب لما يحذر فيه من كشف العورة ، وأما عدم وجوب كشف القدمين فللدليل لطيف وهو أن الشارع وقت المسح على الخفين بمدة يقع فيها الصلاة بالخف ، فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المقتضى لنقض الطهارة فتبطل الصلاة . انتهى . وعورض بأن المخالف له أن يقول يخص لا بس الخف لأجل الرخصة . قال في الفتح : والذي يظهر لي أن الأحاديث الواردة بالاختصار على ذكر الجبهة كهذا الحديث لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الأعضاء السبعة بل الاختصار على ذكر الجبهة إما لكونها أشرف الأعضاء المذكورة أو أشهرها في تحصيل هذا الركن ، وليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره . وقيل أراد أن يبين أن الأمر بالجبهة للوجوب وغيرها للندب ، ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث ، والأول أليق بتصرف البخاري .

(ولا نكفت الثياب و) لا (الشعر) أى لانضم ولا نجمع شعر الرأس ولا الثوب بالأيدى عند الركوع والسجود في الصلاة . وهذا ظاهر الحديث ، وإليه مال الداودي ، ورده القاضي عياض بأنه خلاف ماعليه الجمهور ، فإنهم كرهوا ذلك للمصلي سواء فعله في الصلاة أو خارجها ، والنهي هنا محمول على التنزيه ، والحكمة فيه أن الشعر والثوب يسجد معه ، أو أنه إذا رفع شعره أو ثوبه عن مباشرة الأرض أشبه المتكبر .

الحديث الثالث والتسعون

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي لَا آلُو أَنْ أَصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبَاقِيَ الْحَدِيثِ تَقَدَّمَ .

(عن أنس رضي الله عنه قال : إني لا آلو أن أصلي بكم) أى لا أقصر (كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يصلى بنا (وباقى الحديث تقدم) ولفظه : قال ثابت : كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه ، كان إذا رفع رأسه من الركوع ، قام حتى يقول القائل قد نسى ، وبين السجدين حتى يقول القائل قد نسى . انتهى . واستدل به البخارى على أن المكث بين السجدين سنة . وقال فى الفتح : فيه إشعار بأن من خاطبهم ثابت كانوا لا يطيلون الجلوس بين السجدين ، ولكن السنة إذا ثبتت لايبالى من تمسك بها مخالفة من يخالفها ، والله المستعان . انتهى .

الحديث الرابع والتسعون

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اَعْتَدِلُوا فِي السَّجُودِ ، وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ أَنْبَسَاطَ الْكَلْبِ .

(وعنه) أى عن أنس بن مالك (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال : اعتدلوا فى السجود) أى توسطوا بين الافتراش والقبض . قال ابن دقيق العيد : لعل المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الأمر ، لأن الاعتدال الحسى المطلوب فى الركوع لايتأتى هنا ، فإنه هناك استواء الظهر والعنق ، والمراد ههنا ارتفاع الأسافل على الأعلى . قال : وقد ذكر الحكم هنا مقروناً بعلته ، فإن التشبيه بالأشياء الخسيسة يناسب تركه فى الصلاة . انتهى . زاد فى الفتح : والهيئة المنبى عنها أيضاً مشعرة بالتهاون وقلة الاعتناء بالصلاة (ولا يبسط أحدكم ذراعيه) فينبسط (انبساط الكلب) والحكمة فيه أنه أشبه بالتواضع وأبلغ فى تمكين الجبهة من الأرض وأبعد من هيات الكسالى ، فإن المنبسط يشبه الكسالى وتشعر حالته بالتهاون ، لكن لو تركه صحت صلاته . نعم يكون مسيئاً مرتكباً لنهى التنزيه ، والله أعلم . والحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

الحديث الخامس والتسعون

عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي ، فَإِذَا كَانَ فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا .

(عن مالك بن الحويرث رضى الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى ، فإذا كان فى وتر من صلاته لم ينهض) إلى القيام (حتى يستوى قاعدًا) للاستراحة ، وفيه مشروعية جلسة الاستراحة ، وبها أخذ الشافعى وطائفة من أهل الحديث ولم يستحبها الأئمة الثلاثة كالأكثر ، واحتج الطحاوى له بخلو حديث أبى حميد عنها ، فإنه ساقه بلفظ : قام ولم يتورك ، وكذا أخرجه أبو داود ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه كانت به علة فقعد لأجلها ، لا إن ذلك من سنة الصلاة ، ولو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص وأجيب بأن الأصل عدم العلة ، وأما الترك فليبان الجواز على أنه لم تتفق الرواة عن أبى حميد على نفيها ، بل أخرج أبو داود أيضاً من وجه آخر عنه إثباتها وبأنها جلسة خفيفة جداً فاستغنى فيها بالتكبير المشروع للقيام ، ولأن مالك بن الحويرث هو راوى حديث : صلوا كما رأيتمونى أصلى ، فحكايته لصفات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم داخله تحت هذا الأمر ، وأما قول من قال : لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاته فيقوى أنه فعلها للحاجة ، فقال فى الفتح : فيه نظر ، فإن السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف وإنما أخذ مجموعها من مجموعهم . انتهى . قلت : ولا تعارض بينهما ، إذ يحملان على أنهما وقعا فى حالتين ، فيدل النفي على عدم الوجوب والإثبات على المشروعية ، والله أعلم ، ورواة هذا الحديث الخمسة مابن بغدادى وواسطى وبصرى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة والقول ، وأخرجه أبو داود والترمذى والنسائى فى الصلاة .

الحديث السادس والتسعون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى فَجَهَرَ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَحِينَ سَجَدَ، وَحِينَ رَفَعَ، وَحِينَ قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ، وَقَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه صلى) بالمدينة لما غاب أبو هريرة وكان يصلى بالناس فى إمارة مروان على المدينة ، وكان مروان وغيره من بنى أمية يسرون بالتكبير (فجهر بالتكبير) أى حين افتتح وحين ركع وحين سجد ، كما عند الإسماعيلى (حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع) رأسه (وحين قام من الركعتين) زاد الإسماعيلى : فلما انصرف قيل له : قد اختلف الناس على صلاتك . فقام عند المنبر فقال : إني والله ما أبالي اختلفت صلاتكم أو لم تختلف (وقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يصلى . قال فى الفتحة : والذي يظهر أن الاختلاف بينهم كان فى الجهر بالتكبير والإسرار به ، وفيه أن التكبير للقيام يكون مقارناً للفعل وهو مذهب الجمهور ، خلافاً لمالك حيث قال : يكبر بعد الاستواء ، وكأنه شبهه بأول الصلاة من حيث أنها فرضت ركعتين ثم زيدت الرابعة فيكون افتتاح المزيد كافتتاح المزيد عليه . كذا قال بعض أتباعه ، لكن كان ينبغي أن يستحب رفع اليدين حينئذ لتكمل المناسبة ولا قائل به منهم . انتهى . ورواة هذا الحديث ما بين حمصى ومدنيين ، وفيه التحديث والعننة والقول ، وتفرد به البخارى عن أصحاب الكتب الستة .

الحديث السابع والتسعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ ، وَأَنَّهُ رَأَى وَلَدَهُ فَعَلَ ذَلِكَ فَتَنَاهَا ، وَقَالَ : إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى وَتُثْنِيَ الْيُسْرَى ، فَقَالَ لَهُ : إِنَّكَ تَفْعَلُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : إِنَّ رِجْلِي لَا تَحْمِلَانِي .

(عن عبد الله بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنهما أنه كان يرى) أباه (عبد الله بن عمر يتربع في الصلاة إذا جلس للتشهد ففعلته) أى التربع (وأنا يومئذ حديث السن ، فنهاني) أبى عبد الله بن عمر (عنه) أى عن التربع (وقال إنما سنة الصلاة) أى التى سنّها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أن تنصب رجلك اليمنى) أى لاتلصقها بالأرض (وتثنى) بفتح أوله أى تعطف رجلك (اليسرى ، فقلت : إنك تفعل ذلك) أى التربع (فقال إن رجلى) تثنية رجل ، ولأبى الوقت وابن عساكر : إن رجلاى ، على إجراء المثني مجرى المقصور ، كقوله : * إن أباه وأبا أباه *)

أو أن إن بمعنى نعم ، ثم استأنف فقال رجلاى (لاتحملانى) بتخفيف النون ، ولأبى ذر بتشديدها ، وفي هذا بيان سنة الجلوس وهيئته فى التشهد ، ولم يبين فى هذه الرواية ما يصنع بعد ثنيها ، هل يجلس فوقها أو يتورك ، ووقع فى الموطأ عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس فى التشهد ، فنصب رجله اليمنى وثنى اليسرى وجلس على وركه اليسرى ولم يجلس على قدمه ، ثم قال : أرانى هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر ، وحدثنى أن أباه كان يفعل ذلك ، فتبين من رواية القاسم ما أجمل فى رواية ابنه . قال ابن عبد البر : اختلفوا فى التربع فى النافلة وفى الفريضة للمريض ، فأما الصحيح فلا يجوز له التربع فى الفريضة بإجماع العلماء . كذا قال . وروى ابن أبى شيبه عن ابن مسعود أنه قال : لأن أقعد على رصفتين أحب إلى من أن أقعد متربعا فى الصلاة ، وهذا يشعر بتحريمه ، ولكن المشهور عند أكثر العلماء أن هيئة الجلوس فى التشهد سنة ، فلعل ابن عبد البر أراد بنى الجواز إثبات الكراهة . وهذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائى .

الحديث الثامن والتسعون

عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنَا كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِمَصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ أَسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ مَكَانَهُ ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا ، وَأَسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ ، جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ ، قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ .

(عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال : أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد في رواية أبي داود : قالوا فلم ؟ فوالله ما كنت بأكثرنا له تبعاً ولا أقدمنا له صحبة ، وللطحاوي قالوا : من أين ؟ قال : رقيت ذلك منه حتى حفظت صلاته . وزاد عبد الحميد : قالوا فأعرض . وفي رواية عند ابن حبان : استقبل القبلة ثم قال الله أكبر . وعند ابن خزيمة فيه ذكر الوضوء (رأيت) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه) ولأبي ذر : حذو منكبيه . زاد ابن إسحق : ثم قرأ بعض القرآن (وإذا رفع أمكن يديه من ركبته ثم هصر ظهره) بالصاد المهملة ، أى أماله في استواء من رقبته ومتن ظهره من غير تقويس . ذكره الخطابي . وفي رواية عيسى : غير مقنع رأسه ولا مصوبه . ونحوه لعبد الحميد وفي رواية فليح عند أبي داود : فوضع يديه على ركبته كأنه قابض عليهما ووتر يديه فنحاهما عن جنبيه . وله في رواية ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب : وفرج بين أصابعه (فإذا رفع رأسه استوى) قائماً معتدلاً . زاد عيسى عند أبي داود . فقال : سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد ، ورفع يديه . ونحوه لعبد الحميد ، وزاد : حتى يحاذى بهما منكبيه معتدلاً (حتى يعود كل فقار) بفتح الفاء والقاف جمع فقارة ، واستعمل الفقار للواحد تجوزاً وللأصلي فقار بتقديم القاف ، وهو تصحيف لأنه جمع قفر وهو المفازة

ولا معنى له هنا . والفقار بتقديم الفاء : ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العجب . قاله في المحكم ، وهو ما بين كل مفصلين . وقال صاعد : وهن أربع وعشرون : سبع في العنق وخمس في الصلب واثنتا عشرة في أطراف الأضلاع . وقال الأصمعي : خمس وعشرون . وفي رواية الأصيلي : حتى يعود كل فقار إلى (مكانه) والمراد بذلك كمال الاعتدال . وفي رواية هشيم عن عبد الحميد : ثم يمكث قائماً حتى يقع كل عضو موقعه (فإذا سجد وضع يديه) حال كونه (غير مفترش ساعديه) وغير حامل بطنه على شيء من فخذه (ولا قابضهما) أى يديه ، وهو أن يضمهما إليه . وفي رواية فليح بن سليمان : ونحى يديه عن جنبه ووضع يديه حذو منكبيه (واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة ، فإذا جلس في الركعتين) الأوليين للتشهد (جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى) وهذا هو الافتراش (وإذا جلس في الركعة الآخرة) للتشهد الآخر (قدّم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعده) وهذا هو التورك ، وفيه دليل للشافعية قوى في أن جلوس التشهد الأخير مغاير لغيره . وحديث ابن عمر المطلق محمول على هذا الحديث المقيد . نعم في حديث عبد الله بن دينار المروى في الموطأ التصريح بأن جلوس ابن عمر المذكور كان في التشهد الأخير . وعند الحنفية يفترش في الكل . وعند المالكية يتورك في الكل . والمشهور عن أحمد اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان . وقد قيل في حكمة المغيرة أنه أقرب إلى عدم اشتباه عدد الركعات ولأن الأول تعقبه الحركة بخلاف الثاني ، ولأن المسبوق إذا رآه علم قدر ما سبق به ، واستدل به الشافعي أيضاً على أن تشهد الصبح كالتشهد الأخير من غيره لعموم قوله الركعة الأخيرة . وفي الحديث جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإعجاب وأراد تأكيد ذلك عند من سمعه لما في التعلم والأخذ عن الأعلم من الفضل ، وفيه إن كان يستعمل فيما مضى وفيما يأتي لقول أبي حميد : كنت أحفظكم ، وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن المنير ، وفيه أنه كان يخفى على الكبير من الصحابة بعض الأحكام المتلقاة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وربما يذكره بعضهم إذا ذكر . ورواة هذا الحديث ما بين مصريين بالميم ومدنيين ، وفيه إرداف الرواية النازلة بالعالية ، ويزيد بن محمد من أفراد البخارى ، والتحديث والعننة والقول ، وأخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ، قال البخارى مقيداً : إن العننة الواقعة في هذا الحديث بمنزلة السماع .

الحديث التاسع والتسعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَهُوَ مِنْ أَزْدِ شَنْوَاءَ) وَهُوَ حَلِيفُ ابْنِ عَبْدِ مَنَافٍ ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ، لَمْ يَجْلِسْ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسَ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ ، ثُمَّ سَلَّمَ .

(عن عبد الله ابن بحينة) بضم الباء اسم أمه (وهو) أى ابن بحينة (من أزدشنوأة) بوزن فعولة ، قبيلة مشهورة (وهو حليف لبنى عبد مناف) لأن جده حالف المطلب ابن عبدمناف (وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) هو مقول التابعى الراوى عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم صلى بهم الظهر فقام فى الركعتين الأوليين) إلى الثالثة حال كونه (لم يجلس) للتشهد . قال ابن رشيد : إذا أطلق فى الأحاديث الجلوس فى الصلاة من غير تقييد فالمراد به جلوس التشهد (فقام الناس معه) زاد ابن خزيمة من طريق الضحاك بن عثمان عن الأعرج : فسبحوا له فضى (حتى إذا قضى الصلاة) أى فرغ منها (وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين) للسهو بعد التشهد (قبل أن يسلم ثم سلم) فيه نديبة التشهد الأول ، لأنه لو كان واجباً لرجع وتداركه . وهذا مذهب الجمهور . خلافاً لأحمد حيث قال : يجب لأنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله وداوم عليه وجبره بالسجود حين نسيه ، وقد قال : صلوا كما رأيتمونى أصلى ، والثانى ركن تبطل الصلاة بتركه ، وتعقب بأن جبره بالسجود دليل عليه لا له لأن الواجب لا يجبر بذلك كالركوع وغيره . ومن قال بالوجوب أيضاً إسحق وهو قول للشافعى ، ورواية عند الحنفية . قال الحافظ الربانى محمد بن على الشوكانى فى السيل : أقول : الأوامر بالتشهد لم تخص التشهد الأخير ، بل هى واردة فى مطلق التشهد ، فما تقدم فى التشهد الأخير من الاستدلال على وجوبه هو بعينه دليل على وجوب التشهد الأوسط ، ومع هذا فالتشهد الأوسط مذكور فى حديث المسىء الذى هو

مرجع الواجبات ، ولم يذكر التشهد الأخير في حديث المسيء ، فكان القول بإيجاب التشهد الأوسط أظهر من القول بإيجاب الأخير ، وأما الاستدلال على عدم وجوب الأوسط بكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم تركه سهواً ثم سجد للسهو ، فهذا إنما يكون دليلاً لو كان سجود السهو مختصاً بترك ما ليس بواجب ، وذلك ممنوع . انتهى . وفي الحديث مباحث ذكرها الحافظ وغيره في السهو ، ورواته ما بين حمصى ومدنى ، وفيه التحديث والإخبار والعنونة ، وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة والسهو والنذور ، ومسلم والنسائي ، وابن ماجه في الصلاة .

الحديث المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ ، السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ ، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولأبى داود عن مسدد : إذا جلسنا (قلنا السلام على الله) من عباده (السلام على جبريل وميكائيل ، السلام على فلان وفلان) زاد ابن ماجه : يعنون الملائكة ، والأظهر كما قاله الأبى أن هذا كان استحساناً منهم وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمعه إلا حين أنكره عليهم ، قال : ووجه الإنكار عدم استقامة المعنى لأنه عكس ما يجب أن يقال . وقوله كنا من قبيل المرفوع حتى يكون منسوخاً بقوله : إن الله هو السلام ، لأن النسخ إنما يكون فيما يصح معناه ، وليس تكرر ذلك منهم مظنة سماعه له منهم ، لأنه في التشهد والتشهد سر (فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال) ظاهره أنه صلى الله عليه وآله وسلم كما هم في أثناء الصلاة ، لكن في رواية حفص بن غياث أنه بعد الفراغ من الصلاة ولفظه : فلما انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال (إن الله هو السلام) أى إنه اسم من أسمائه تعالى ومعناه السالم من سمات الحدوث . قاله النووى . أو المسلم عباده من المهالك ، أو المسلم عليهم في الجنة ، أو أن كل سلام ورحمة له ومنه وهو مالكهما ومعطيهما . قاله البيضاوى . وقال

التوريشى : وجه النهى عن السلام على الله لأنه المرجوع إليه بالمسائل المتعالى عن المعانى المذكورة ، فكيف يدعى له بها وهو المدعو في جميع الحالات . وقال ابن الأنبارى : أمرهم أن يصرفوه إلى الخلق لحاجتهم إلى السلامة ، وغناه سبحانه عنها . وقال الخطابى : المراد أن الله هو ذو السلام ، فلا تقولوا السلام على الله ، فإن السلام منه بدأ وإليه يعود ، ومرجع الأمر في إضافته إليه أنه ذو السلام من كل آفة وعيب (فإذا صلى أحدكم) قال ابن رشيد : أى أتم صلاته ، لكن تعذر الحمل على الحقيقة ، لأن التشهد لا يكون بعد السلام ، فلما تعين الجواز كان حمله على آخر جزء من الصلاة أولى لأنه أقرب إلى الحقيقة . وقال العيني : إذا أتم صلاته بالجلوس في آخرها . وفي رواية حفص بن غياث : فإذا جلس أحدكم في الصلاة . وفي رواية حصين : إذا قعد أحدكم في الصلاة (فليقل) بصيغة الأمر المقتضية للوجوب . وفي حديث ابن مسعود عند الدارقطني بإسناد صحيح : وكنا لاندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد (التحيات) جمع تحية وهو السلام أو البقاء أو السلامة من الآفات أو العظمة ، وجمع لأن الملوك كان كل واحد منهم يحية أصحابه بتحية مخصوصة ، فقليل جميعها لله ، وهو المستحق لها حقيقة . قاله ابن قتيبة . وقال الخطابى ثم البغوى : لم يكن في تحياتهم شيء يصلح للثناء على الله فهذا أبهت ألفاظها واستعمل منها معنى التعظيم . فقال قولوا : التحيات أى أنواع التعظيم له . وقال الحب الطبرى : يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركاً بين المعانى المقدم ذكرها وكونها بمعنى السلام أنسب هنا . قال القرطبي : قوله لله فيه تنبيه على الإخلاص في العبادة ، أى أن ذلك لا يفعل إلا لله ، ويحتمل أن يراد به الاعتراف بأنه ملك الملوك وغير ذلك مما ذكر فكله في الحقيقة لله لا غيره (والصلوات) أى الخمس واجبة لله لا يجوز أن يقصد بها غيره ، ففيه رد على من يصلى الصلاة لأحد غير الله تعالى سبحانه ، كالصلاة للشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله تعالى ، وهو فعل المشركين الذين قال الله تعالى فيهم : « وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون » أو هو إخبار عن قصد إخلاصنا له تعالى أو العبادات كلها أو الرحمة ، لأنه المتفضل بها . وقيل : هو أعم من الفرائض والنوافل في كل شريعة ، وقيل الدعوات (والطيبات) التى يصلح أن يثنى على الله بها دون ما لا يليق به مما كان الملوك يحيون به أو ذكر الله

(٥٤ - هون البارى - ج ١)

أو الأقوال الصالحة أو الأعمال الصالحة ، وهو أعم ، أو التحيات : العبادات
القولية ، والصلوات : العبادات الفعلية ، والطيبات : العبادات المالية (السلام)
أى السلامة من المكاره أو السلام الذى وجه إلى الرسل والأنبياء أو الذى سلمه
الله عليك ليلة المعراج ، أو الذى وجه إلى الأمم السالفة (عليك أيها النبى
ورحمة الله وبركاته) قال للعهد التقريرى أو المراد حقيقة السلام الذى يعرفه
كل أحد وعمن يصدر وعلى من ينزل ، فتكون أَل للجنس أو هى للعهد الخارجى
إشارة إلى قوله تعالى : « وسلام على عباده الذين اصطفى » . قال فى الفتح :
ولا شك أن هذا التقدير أولى من تقدير النكرة . وحكى صاحب الإقليد
عن أبى حامد أن التنكير فيه للتعظيم ، وهو وجه من وجوه الترجيح لا يقصر
على الوجوه المتقدمة ، وأصل سلام عليك سلمت سلاماً عدل عن النصب
إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبوت المعنى واستقراره . وإنما قال عليك
فعدل على الغيبة إلى الخطاب مع أن لفظ الغيبة يقتضيه السياق لأنه اتباع
لفظ الرسول بعينه حين علم الحاضرين من أصحابه . وقد وقع فى بعض حديث
ابن مسعود هذا ما يقتضى المغايرة بين زمانه صلى الله عليه وآله وسلم ، فيقال
بلفظ الخطاب ، وأما بعده فيقال بلفظ الغيبة ، ولفظه فى الاستئذان عند
البخارى بعد أن ساق حديث التشهد قال : وهو بين ظهرائنا فلما قبض قلنا :
السلام على النبى . كذا وقع فى البخارى ، وأخرجه أبو عوانة فى صحيحه
والسراج والجوزقى وأبو نعيم الأصفهاني والبيهقى من طرق متعددة إلى أبى نعيم
شيخ البخارى فيه بلفظ : فلما قبض قلنا : السلام على النبى . قال السبكي فى
شرح المنهاج : إن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب فى السلام بعد
النبى صلى الله عليه وآله وسلم غير واجب ، فيقال : السلام على النبى . قال
فى الفتح : قد صح بلا ريب ، وقد وجدت له متابعا . قال عبد الرزاق :
أخبرنى ابن جريج أخبرنى عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبى صلى الله عليه
وآله وسلم حى : السلام عليك أيها النبى ، فلما مات قالوا : السلام على النبى .
هذا إسناد صحيح . وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبى عبيدة بن عبد الله
عن أبيه عن ابن مسعود أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم علمهم التشهد ،
فذكره ، قال : فقال ابن عباس : إنما كنا نقول : السلام عليك أيها النبى إذ
كان حياً . فقال ابن مسعود : هكذا علمنا وهكذا نعلم ، فظاهره أن ابن عباس

قاله بحثاً وأن ابن مسعود لم يرجع إليه ، لكن رواية أبي معمر التي فيها : فلما قبض قلنا السلام على النبي أصبح ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ، فالإسناد إليه مع ذلك ضعيف . انتهى . وفي هذا رد لما قاله بعض أهل العرفان أن المصلين لما استفتحوا باب الملكوت بالتحيات أذن لهم بالدخول في حرم الحى الذى لا يموت ، فقرت أعينهم بالمناجاة ، فنبهوا على أن ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة متابعتة ، فالتفتوا فإذا الحبيب في حرم الحبيب حاضر فأقبلوا عليه قائلين : السلام عليك أيها النبي . انتهى . قال البيضاوى : أمرهم أن يفرده بالسلام عليه لشرفه ومزيد حقه عليهم ، ثم علمهم أن يخصصوا أنفسهم أولاً ، لأن الاهتمام بها أهم من أمرهم بتعميم السلام على الصالحين إعلاماً منه بأن الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملاً لهم . انتهى .

(السلام) الذى وجه إلى الأمم السالفة من الصلحاء . وجوز النووى حذف اللام من السلام فى الموضوعين . قال : والإثبات أفضل وهو الموجود فى روايات الصحيحين . انتهى . وتعقبه الحافظ فى الفتح بأنه لم يقع فى شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام وإنما اختلف فى ذلك حديث ابن عباس وهو من أفراد مسلم (علينا) يريد به المصلى نفسه والحاضرين من الإمام والمأمومين والملائكة . واستدل به على استحباب البداءة بالنفس فى الدعاء وفى الترمذى مصححاً من حديث أبي بن كعب : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه ، وأصله فى مسلم (وعلى عباد الله الصالحين) القائلين بما عليهم من حقوق الله وحقوق العباد ، وهو عموم بعد خصوص . قال الترمذى : الحكيم من أراد أن يحظى بهذا السلام الذى يسلمه الخلق فى صلاتهم فليكن عبداً صالحاً وإلا حرم هذا الفضل العظيم . وقال الفكهانى : ينبغي للمصلى أن يستحضر فى هذا المحل جميع الملائكة والأنبياء والمؤمنين ، يعنى ليتوافق لفظه مع قصده . وفيه أن الجمع المحلى باللام للعموم وأن له صيغاً ، وهذه منها . قال ابن دقيق العيد : وهو مقطوع به عندنا فى لسان العرب وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة ، والاستدلال بهذا فرد من أفراد لا تحصى لا للاقتصار عليه . انتهى . وفيه خلاف عند أهل الأصول (فإنكم إذا قلموها) أى قوله : وعلى عباد الله الصالحين . وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وقوله أشهد ، إلى آخره ، وإنما قدمت

للاهتمام بها لكونه أنكر عليهم عد الملائكة واحداً واحداً ولا يمكن استيفائهم مع ذلك ، فعلمهم لفظاً يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصديقين وغيرهم بغير مشقة ، وهذا من جوامع الكلم التي أوتىها صلى الله عليه وآله وسلم (أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض) وفي رواية مسدّد عن يحيى : أو بين السماء والأرض . والشك فيه من مسدّد ، وإلا فقد رواه غيره عن يحيى بلفظ : من أهل السماء والأرض . أخرجه الإسماعيلي وغيره (أشهد أن لا إله إلا الله) زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه : وحده لا شريك له ، وسنده ضعيف ، لكن ثبتت هذه الزيادة في حديث أبي موسى عند مسلم ، وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ ، وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني إلا أن سنده ضعيف . وقد روى أبو داود من وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد : أشهد أن لا إله إلا الله . قال ابن عمر : زدت فيها : وحده لا شريك له . وهذا ظاهره الوقف (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) بالإضافة إلى الضمير . وفي حديث ابن عباس عند مسلم وأصحاب السنن : وأشهد أن محمداً رسول الله بالإضافة إلى الظاهر ، وهو الذي رجحه الشيخان الرافعي والنووي ، وأن بالإضافة للضمير لا تكفي ، لكن المختار أنه يجوز : ورسوله ، لما ثبت في مسلم ورواه البخاري هنا . قال الترمذي : حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه ، وهو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم ، قال : وذهب الشافعي إلى حديث ابن عباس في التشهد . وقال البزار لما سئل عن أصح حديث في التشهد ، قال : هو عندى حديث ابن مسعود . وروى عن نيف وعشرين طريقاً . ثم سرد أكثرها ، قال : ولا أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجلاً . انتهى . قال الحافظ في الفتح : ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك . ومن جزم بذلك البغوى في شرح السنة ، ومن مرجحاته أنه متفق عليه دون غيره وأن الرواة عنه من الثقات لم يختلفوا في ألفاظه بخلاف غيره ، وأنه تلقاه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلقيناً ، فروى الطحاوى عنه قال : أخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولقننيه كلمة كلمة . وفي رواية أبي معمر عنه : علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وكفى بين كفيه . ولا بن أبي شيبة

وغيره عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن . وقد وافق على هذا اللفظ أبو سعيد الخدرى وساقه بلفظ ابن مسعود أخرجه الطحاوى ، لكن هذا الأخير ثبت مثله فى حديث ابن عباس عند مسلم ، ورجح أيضاً بأنه ورد بصيغة الأمر ، بخلاف غيره فإنه مجرد حكاية لغيره . ولأحمد من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه التشهد وأمره أن يعلمه الناس ، ولم يتقل ذلك فى غيره ، ففيه دليل على مزيته . وقال الشافعى بعد أن أخرج حديث ابن عباس ولفظه عند الجماعة إلا البخارى : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : التحيات المباركات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله . رويت أحاديث فى التشهد مختلفة فكان هذا أحب إلى لأنه أكملها . وقال فى موضع آخر وقد سئل عن اختياره لتشهد ابن عباس : لما رأيته واسعاً وكان عندى أجمع وأكثر لفظاً من غيره فأخذت به غير معنف بمن يأخذ بغيره مما صح ، ورجحه بعضهم لكونه مناسباً للفظ القرآن فى قوله تعالى : تحية من عند الله مباركة طيبة ، ورجح الأخذ بها لكون أخذه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان فى الآخر . وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه علمه الناس وهو على المنبر ولم ينكروه فيكون إجماعاً ، ولفظه عند الطحاوى عن عبد الرحمن بن عبد القارى : أنه سمع عمر بن الخطاب يعلم الناس التشهد على المنبر وهو يقول : التحيات لله الزاكيات الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك . إلى قوله : أن محمداً عبده ورسوله . وتعقب بأنه موقوف فلا يلحق بالمرفوع . وأجيب بأن ابن مردويه رواه فى كتاب التشهد مرفوعاً . وبالجملة فقد روى عن جماعة من الصحابة حديث التشهد ، منهم من تقدم ، ومنهم ابن عمر عند أبى داود والطبرانى فى الكبير ، ومنهم عائشة عند البيهقى ، ومنهم جابر بن عبد الله عند النسائى وابن ماجه والترمذى فى العلل ، ولفظه : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيات... إلخ ، وصححه الحاكم ، لكن ضعفه البخارى والترمذى والنسائى والبيهقى ، كما قاله النووى فى الخلاصة ، ومنهم أبو سعيد الخدرى عند الطحاوى ، ومنهم

أبو موسى الأشعري عند مسلم وأبي داود والنسائي ، ومنهم سلمان الفارسي عند البزار . قال في الفتح : ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل ، وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ، ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ماثبت ، لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجوب التشهد المروى عن عمر ، وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار تشهد ابن مسعود ، وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيح ، وعن المالكية أن التشهد مطلقاً غير واجب ، والمعروف عند الحنفية إنه واجب لأفرض ، بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفينهم . وقال الشافعي : هو فرض . انتهى . ورواة حديث الباب ما بين حمصي ومدني ، وفيه التحديث والإخبار والعننة ، وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة ، وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

الحديث الحادى بعد المائة

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ ، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ : مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ مِنَ الْمَغْرَمِ ؟ فَقَالَ : إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ .

(عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو في الصلاة) أى فى آخرها بعد التشهد قبل السلام ، وفى حديث أبى هريرة عند مسلم مرفوعاً : إذا تشهد أحدكم فليقل . وفيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد ، فيكون سابقاً على غيره من الأدعية ، وما ورد الإذن فيه أن المصلى يتخير من الدعاء ماشاء يكون بعد هذه الاستعاذة وقبل السلام (اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر) فيه رد على من أنكره (وأعوذ بك من فتنة) قال أهل اللغة : هى الامتحان والاختبار . قال عياض : واستعملها فى العرف لكشف مايكره ، ويطلق على القتل والإحراق والنيمة وغير ذلك (المسيح الدجال) قيده بالدجال ليمتاز عن عيسى بن مريم عليه السلام . والدجل : الخلط وسمى به لكثرة خلطه الباطل بالحق ، أو من دجل : كذب ، والدجال : الكذاب ، والمسيح فعيل بمعنى مفعول ، لأن إحدى عينيه ممسوحة ، أو لأنه يمسح الأرض ، أى يقطعها فى أيام معدودة ، فهو بمعنى فاعل ، أو لأن الخير مسح منه ، فهو مسيح الضلال ، وقيل غير ذلك . قال فى الفتح : وذكر شيخنا مجد الدين الشيرازى صاحب القاموس أنه جمع فى سبب تسمية عيسى بذلك خمسين قولاً أوردها فى شرح المشارق . انتهى (وأعوذ بك من فتنة الحيا) مايعرض للإنسان مدة حياته من الافتتان ، أى الابتلاء بالدنيا والشهوات والجهالات وأعظمها والعياذ بالله أمر الخاتمة عند الموت . قاله ابن دقيق العيد (و) فتنة (المات) مايفتن به عند الموت فى أمر الخاتمة ، أعاذنا الله من ذلك ، أضيفت إليه

لقربها منه أو فتنة القبر ، ولا تكرار مع قوله أولاً عذاب القبر ، لأن العذاب مرتب على الفتنة والسبب غير المسبب ، وقيل فتنة الحيا : الابتلاء مع زوال الصبر ، وفتنة الممات : السؤال في القبر مع الحيرة ، وهو من العام بعد الخاص ، لأن عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات ، وفتنة الدجال داخلة تحت فتنة الحيا . وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر الأصول عن سفیان الثوري : أن الميت إذا سئل عن ذلك تراءى له الشيطان ليشير إلى نفسه أن أنا ربك ، فلهذا ورد سؤال التثبث له حين يسأل . ثم أخرج بسند جيد إلى عمرو بن مرة : كانوا يستحبون إذا وضع الميت في القبر أن يقولوا : اللهم أعذه من الشيطان (اللهم إني أعوذ بك من المأثم) أى ما يأثم به الإنسان أو هو الإثم نفسه وضعاً للمصدر موضع الاسم (و) أعوذ بك من (المغرم) أى الدين فيما لا يجوز أو فيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ، فأما دين احتاجه وهو قادر على أدائه فلا استعانة منه ، والأول حق الله والثاني حق العباد . قال القرطبي : قد نبه في الحديث على الضرر اللاحق من المغرم (فقال له) أى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (قائل) وعند النسائي : أن السائل عائشة ولفظها : فقلت يا رسول الله (ما أكثر) بفتح الراء على التعجب (ماتستعيز من المغرم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن الرجل إذا غرم) بكسر الراء (حدث فكذب) بأن يحتج بشيء في وفاء ماعليه ولم يقيم به فيصير كاذباً ، وذال كذب مخففة (ووعد فأخلف) كأن قال لصاحب الدين : أوفيك دينك في يوم كذا ولم يوف فيصير مخالفاً لوعده ، والكذب والخلف من صفات المنافقين . قال في الفتح : والمراد أن ذلك شأن من يستدين غالباً . انتهى . وهذا الدعاء صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التعليم لأئمة ، وإلا فهو صلى الله عليه وآله وسلم معصوم من ذلك ، أو أنه سلك به طريق التواضع وإظهار العبودية والإلزام خوف الله تعالى والافتقار إليه ، ولا يمنع تكرار الطلب مع تحقق الإجابة ، لأن في ذلك تحصيل الحسنات ورفع الدرجات . وفي الحديث التحديث بالجمع والإخبار ورواية تابعي عن تابعي عن صحابه ، ورواته ما بين حمصي ومديني ، وأخرجه البخاري في الاستقراض ، ومسلم في الصلاة ، وكذا أبو داود والنسائي .

الحديث الثاني بعد المائة

عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي . قَالَ : قُلِ : اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا ، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ ، وَارْحَمْنِي ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ .

(عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : علمني دعاء أدعو به في صلاتي) أى في آخرها بعد التشهد الأخير قبل السلام (قال) له صلى الله عليه وآله وسلم (قل : اللهم إني ظلمت نفسي) بارتكاب ما يوجب العقوبة (ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت) إقرار بالوحداية واستجلاب للمغفرة ، وهو كقوله تعالى : « والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم » الآية فأثنى على المستغفرين ، وفي ضمن ثنائه عليهم بالاستغفار لَوْحٍ بالأمر به ، كما قيل : إن كل شيء أنثى الله على فاعله فهو أمر به ، وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه (فاعفر لي مغفرة) عظيمة لا يدرك كنهها (من عندك) تتفضل بها على ، لا تسبب لي فيها بعمل ولا غيره . قال ابن الجوزي : المعنى هب لي المغفرة تفضلاً وإن لم أكن أهلاً لها بعمل (وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم) في هاتين الصفتين مقابلة حسنة ، فالغفور مقابل لقوله اغفر لي ، والرحيم مقابل لقوله ارحمني . قال في الكواكب : وهذا الدعاء من جوامع الكلم ، إذ فيه الاعتراف بغاية التقصير وهو كونه ظالماً ظلماً كثيراً ، وطلب غاية الإنعام التي هي المغفرة والرحمة ، فالأول عبارة عن الزحزحة عن النار ، والثاني لإدخال الجنة ، وهذا هو الفوز العظيم . اللهم اجعلنا من الفائزين بكرمك يا أكرم الأكرمين . وفي هذا الحديث استحباب طلب التعليم من العالم خصوصاً في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم . قال في الفتح : ولم يصرح في هذا الحديث بتعيين محله . وقال ابن دقيق العيد : هذا يقتضي الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعيين محله ، ولعله يترجح كونه بعد التشهد لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص

في هذا المحل . ونازعه الفاكهاني فقال : الأولى الجمع بينهما في المحلين المذكورين ، أى السجود والتشهد . وقال النووي : استدلال البخاري صحيح لأن قوله في صلاتي يعم جميعها ، ومن مظانه هذا الموطن ، وتعقب بأنه لا دليل له على دعوى الأولوية ، بل الدليل الصريح عام في أنه بعد التشهد قبل السلام . قال في الفتح : ويحتمل أن يكون سؤال أبي بكر عن ذلك عند قوله لما علمهم التشهد ثم يتخير من الدعاء ما شاء . ومن ثم أعقب المصنف يعني البخاري الترجمة بذلك . انتهى . ورواة هذا الحديث سوى طرفيه مصريون وفيه تابعي عن تابعي ، وصحابي عن صحابي ، والتحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه البخاري أيضاً في الدعوات ، وكذا مسلم والترمذي وابن ماجه ، وأخرجه النسائي في الصلاة ، وزاد أبو ذر في نسخة عنه هنا بسم الله الرحمن الرحيم ، وهي ساقطة عند الكل .

الحديث الثالث بعد المائة

حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي التَّشْهَدِ تَقَدَّمَ قَرِيباً ، وَقَالَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ
بَعْدَ قَوْلِهِ : وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ
إِلَيْهِ فَيَدْعُو .

(حديث ابن مسعود في التشهد تقدم قريباً ، وقال في هذه الرواية
بعد قوله : وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم يتخير) ولابن عساكر : ثم
ليتخير (من الدعاء أعجبه إليه) قال ابن رشيد : ليس التخيير في آحاد الشيء
بدال على عدم وجوبه ، فقد يكون أصل الشيء واجباً ويقع التخيير في وصفه .
وقال ابن المنير : قوله ثم ليتخير وإن كانت بصيغة الأمر لكنها كثيراً ما ترد
للندب . انتهى . وادعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب . قال في الفتح :
وفيه نظر فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس ما يدل على أنه يرى
وجوب الاستعاذة المأمور بها في حديث أبي هريرة ، وذلك أنه سأل ابنه :
هل قالها بعد التشهد ؟ فقال : لا . فأمره أن يعيد الصلاة . وبه قال بعض
أهل الظاهر . وأفرط ابن حزم فقال بوجوبها في التشهد الأول أيضاً . وقال
ابن المنذر لولا حديث ابن مسعود : ثم ليتخير من الدعاء ، لقلت وجوبها .
وقد قال الشافعي أيضاً بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بعد التشهد . وادعى أبو الطيب الطبري من أتباعه والطحاوي وآخرون أنه لم
يسبق إلى ذلك (فيدعو) زاد أبو داود : به ، وللنسائي : فليدع به ، ولا يحق :
يتخير من الدعاء ما أحب ، وللبخاري في الدعوات : من الثناء ما شاء .
ونحوه لمسلم بلفظ : من المسألة . واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة
بما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة . قال ابن بطال : خالف في ذلك
النخعي وطاوس وأبو حنيفة ، فقالوا : لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في
القرآن . كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى . والمعروف
في كتب الحنفية أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما جاء في القرآن أو ثبت في الحديث
وعبارة بعضهم : ما كان مأثوراً . قال قائلهم : والمأثور أعم من أن يكون
مرفوعاً أو غير مرفوع لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم ، وكذا يرد

على قول ابن سيرين : لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة . واستثنى بعض الشافعية ما يتبحر من أمر الدنيا ، فإن أراد الفاحش من اللفظ فحتمل ، وإلا فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة مطلقاً لا يجوز . انتهى . قال القسطلاني : وهذا الاستثناء ذكره أبو عبد الله الأبي وعبارته : واستثنى بعض الشافعية من مصالح الدنيا ما فيه سرء أدب كقوله : اللهم أعطني امرأة جميلة هها كذا وكذا ، ثم يذكر أوصاف أعضائها . انتهى . وقال ابن المنير : الدعاء بأمور الدنيا في الصلاة خطر ، وذلك أنه قد تلبس عليه الدنيا الجائزة بالمحظورة فيدعو بالمحظورة فيكون عاصياً متكلماً في الصلاة فتبطل صلاته وهو لا يشعر . ألا ترى أن العامة يلبس عليها الحق بالباطل ، فلو حكم حاكم على عاى بحق فظنه باطلا فدعا على الحاكم باطلا بطلت صلاته ، وتميز الحظوظ الجائزة من المحرمة عسر جداً ، فالصواب أن لا يدعو بدنياء إلا على تثبت من الجواز . انتهى . واستدل الحنفية بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس . وأجيب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : سلوا الله حوائجكم حتى الشسع لنعالكم والملح لقتدوركم . وقد ورد فيما يقال بعد التشهد أخبار من أحسنها مارواه سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمير بن سعد قال : كان عبد الله - يعنى ابن مسعود - يعلمنا التشهد في الصلاة ، ثم يقول : إذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل : اللهم إني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم ، اللهم إني أسألك من خير ما سألك به عبادك الصالحون ، وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه عبادك الصالحون ، «ربنا آتنا في الدنيا حسنة» ... الآية قال : ويقول لم يدع نبى ولا صالح بشيء إلا دخل في هذا الدعاء . وهذا من المأثور غير مرفوع ، وليس هو مما ورد في القرآن ، وقد استدلل عليه البيهقي بحديث الباب المتفق عليه ، وبحديث أبي هريرة رفعه : إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله ... الحديث ، وفي آخره : ثم ليدع لنفسه بما بدا له . وأصل الحديث في مسلم ، وهذه الزيادة صحيحة لأنها من الطرق التي أخرجها مسلم .

الحديث الرابع بعد المائة

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سَلَّمَ ، قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضَى تَسْلِيمُهُ ، وَمَكَثَ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ .

(عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إذا سلم (من الصلاة) قام النساء حين يقضى (أى يتم) تسليمه (ويفرغ منه) ومكث يسيراً قبل أن يقوم (قال ابن شهاب الزهري : فأرى والله أعلم أن مكثه يسيراً كان لكى ينفذ النساء أى يخرجن قبل أن يدركهن من انصرف من القوم المصلين ، وموضع الاستدلال قوله : كان إذا سلم ويمكن أن يستنبط الفرضية من التعبير بلفظ : كان المشعر بتحقيق مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو مذهب الجمهور ، فلا يصح التحلل من الصلاة إلا به لأنه ركن ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ، صلوا كما رأيتموني أصلى . وفى حديث على بن أبى طالب عند أبى داود بسند حسن مرفوعاً : مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ، وهو يحصل بالأولى أما الثانية فسنة . وقال الحنفية : يجب الخروج من الصلاة به ولا يفرضه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا قعد الإمام فى آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلاته . وهذا الحديث ضعفه الحفاظ ، قالوا : وما استدلل به الشافعية لا يدل على الفرضية لأنه خبر الواحد ، بل يدل على الوجوب ، وقد قلنا به . انتهى . وهذا جار على قاعدتهم . وقال المرداوى من الحنابلة فى مقنعه : يسلم مرتباً معرفاً وجوباً مبتدئاً عن يمينه جهراً مسراً به عن يساره . انتهى . ولم يذكر فى هذا الحديث التسليمتين ، لكن رواهما مسلم من حديث ابن مسعود وسعد ابن أبى وقاص ، بل ذكرهما الطحاوى من حديث ثلاثة عشر صحابياً ، وزاد غيره سبعة ، وبذلك أخذ الشافعى وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ، وقال المالكية : السلام واحدة ، واستدل له بحديث عائشة المروى فى السنن أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة واحدة : السلام عليكم ، يرفع بها صوته حتى يوقظنا به . وأجيب بأنه حديث معلول كما ذكره العقيل ، وبسط ابن عبد البر الكلام على ذلك وبأنه فى قيام الليل ، والذين رووا عنه التسليمتين

رووا ما شهدوا في الفرض والنفل ، وحديث عائشة ليس صريحاً في الاختصار على تسليمه واحدة ، بل أخبرت أنه كان يسلم تسليمه يوقظهم بها ، ولم تنف الأخرى بل سككت عنها ، وليس سكوتها عنها مقدماً على رواية من حفظها وضبطها وهم أكثر عدداً وأحاديثهم أصح وزيادتهم مقبولة .

الحديث الخامس بعد المائة

عَنْ عَثْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ .

(عن عثبان) بكسر العين الأنصاري الأعمى ابن مالك (رضى الله عنه قال : صلينا مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فسلمنا حين سلم) أى معه بحيث كان ابتداء سلامهم بعد ابتداء سلامه وقبل فراغه منه . وجوز الزين ابن المنير أن يكون المراد أن ابتداءهم بعد إتمامه . قال في الفتح : ظاهره أنهم سلموا نظير سلامه ، وسلامه إما واحدة وهى التى يتحلل بها من الصلاة ، وإما هى وأخرى معها فيحتاج من استحب تسليمه ثالثة على الإمام بين التسليمتين ، كما يقوله المالكية ، إلى دليل خاص . وإلى رد ذلك أشار البخارى . وقال ابن بطال : أظنه قصد الرد على من يوجب التسليم الثانية . وقد نقله الطحاوى عن الحسن بن الحسن . انتهى . وفى هذا الظن بعد .

الحديث السادس بعد المائة

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ
يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ ، كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا أَنْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف
الناس من) الصلاة (المكتوبة كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
أى على زمانه ، فله حكم الرفع ، خلافاً لمن شذ ومنع ذلك . وقد وافقه
مسلم والجمهور على ذلك : وفيه دليل على جواز الجهر بالذكر عقب الصلاة .
وحمل الشافعى هذا الحديث على أنهم جهروا به وقتاً يسيراً لأجل تعليم
الذكر لا أنهم داوموا على الجهر به . واختار أن الإمام والمأموم يخفیان الذكر
إلا إن احتيج إلى التعليم (وقال ابن عباس) رضى الله عنه (كنت أعلم)
أى أظن ، وفيه إطلاق العلم على الأمر المستند فيه إلى الظن الغالب (إذا
انصرفوا بذلك) أى وقت انصرافهم برفع الصوت (إذا سمعته) أى الذكر
وظاهره أن ابن عباس لم يكن يحضر الصلاة في الجماعة في بعض الأوقات
لصغره أو كان حاضراً لكنه في آخر الصفوف ، فكان لا يعرف انقضاءها
بال تسليم وإنما كان يعرفه بالتكبير . قال الشيخ تقي الدين : ويؤخذ منه أنه لم
يكن هناك مبلغ جهير الصوت يسمع من بعد . انتهى .

الحديث السابع بعد المائة

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : جاء الفقراء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العلى والنعيم المقيم ، يصلون كما نصلى ، ويصومون كما نصوم ، ولهم فضل أموال يحجون بها ويعتَمرون ، ويجهلون ويتصدقون . فقال : ألا أحدثكم بما إن أخذتم أدر كنتم من سبقكم ، ولم يدر كنتم أحد بعدكم ، وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم ، إلا من عمل مثله : تسبحون وتحمدون ، وتكبرون خلف كل صلاة ، ثلاثاً وثلاثين .

قال الراوى : فاختلفنا بيننا ، فقال بعضهم : نسبح ثلاثاً وثلاثين ، ونحمد ثلاثاً وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين ، فرجعت إليه فقال : نعم ، سبحان الله ، والحمد لله ، والله أكبر ، حتى يكون منهن كذا .
وثلاثين .

٤
(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : جاء الفقراء) فيهم أبو ذر ، وأبو داود ، وأبو الدرداء كما عند النسائي (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : ذهب أهل الدثور) بضم الدال ، جمع دثر بفتح الدال وسكون الثاء (من الأموال) بيان للدثور وتأكيده ، لأن الدثور يحىء بمعنى المال وبمعنى الكثير من كل شيء (بالدرجات العلى) فى الجنة ، أو المراد علو القدر عنده تعالى (والنعيم المقيم) الدائم المستحق بالصدقة (يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم) زاد فى حديث أبي الدرداء عند النسائي : فى اليوم والليلة ، ويذكرون كما نذكر . واليزار من حديث ابن عمر : وصدقوا تصديقنا وآمنوا إيماننا (ولهم فضل أموال) ولأبى ذر : فضل من أموال ، وللأصلي : فضل الأموال (يحجون بها ويعتَمرون ويجهلون ويتصدقون)

وعند مسلم : ويتصدقون ولا نتصدق ويعتقون ولا نعتق (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ألا أحدثكم بما) أى بشىء (إن أخذتم أدركنم) بذلك الشىء (من سبقكم) من أهل الأموال فى الدرجات العلى والسبقية المذكور : رجح ابن دقيق العيد أن تكون معنوية ، وجوز غيره أن تكون حسية . قال الحافظ : والأول أولى . انتهى (ولم يدرككم أحد بعدكم) لامن أصحاب الأموال ولا من غيرهم (وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيه إلا من عمل) من الأغنياء (مثله) فلستم خيراً منه ، لأن هذا هو نقيض الحكم الثابت للمستثنى منه وانتفاء خيرية المخاطبين بالنسبة إلى من عمل مثل عملهم صادق بمساواتهم لهم فى الخيرية ، وبهذا يجاب عن استشكال ثبوت الأفضلية فى خير مع التساوى فى العمل المفهوم من قوله أدركنم ، وهو أحسن من التأويل بإلا من عمل مثله ، وزاد بغيره من فعل البر ، أشار إليه البدر الدمايى ، لكن لا يمتنع أن يفوق الذكر مع سهولته الأعمال الشاقة الصعبة من الجهاد ونحوه ، وإن ورد أفضل العبادات أحزها لأن فى الإخلاص فى الذكر من المشقة ولاسيما الحمد فى حال الفقر ما يصير به أعظم الأعمال ، وأيضاً فلا يلزم أن يكون الثواب على قدر ^{العمل} كل حال ، فإن ثواب كلمة الشهادتين مع سهولتها أكثر من العبادات ^{التي} قلنا إن الاستثناء يعود على كل من السابق والمدرک ، كما هو ^{المراد} فى رحمه الله فى أن الاستثناء المتعقب للجمل عائد على كلها يلزم ^{فإن} أن يكون الأغنياء أفضل ، إذ معناه إن أخذتم أدركنم إلا من عمل ^{التي} تدركون (تسبحون وتحملون وتكبرون خلف كل صلاة) ^{فهو} يشمل الفرض والنفل ، لكن حمله أكثر العلماء على الفرض . وقد وقع فى حديث كعب بن عجرة عند مسلم التقييد بالمكتوبة ، وكأنهم حملوا المطلقات عليها . وعند البخارى فى الدعوات : دبر كل صلاة . ورواية خلف مفسرة لرواية دبر ، وللغريبانى من حديث أبى ذر : إثر كل صلاة . أى تقولون كل واحد من الثلاثة (ثلاثاً وثلاثين) فالجموع لكل فرد فرد ، والأفعال الثلاثة تنازعت فى الظرف وهو خلاف ، وفى ثلاثاً وثلاثين وهو مفعول مطلق وقيل المراد المجموع للجميع ، خلاف فإذا وزع كان لكل واحد من الثلاثة أحد عشر ، وبدأ بالتسبيح لأنه يتضمن نفي النقائص عنه تعالى ، ثم نفي بالتحميد لأنه يتضمن إثبات الكمال له ، إذ لا يلزم من نفي النقائص إثبات الكمال ، (٥٥ - عون البارى - ج ١)

ثم ثلث بالتكبير ، إذ لا يلزم من نفي النقائص وإثبات الكمال نفي أن يكون هناك كبير آخر . وقد وقع في رواية ابن عجلان تقديم التكبير على التحميد . ومثله لأبي داود من حديث أم حكيم . وله في حديث أبي هريرة : يكبر ويحمد ويسبح . وهذا الاختلاف يدل على أن لارتتيب فيه ، ويستأنس له بقوله في حديث الباقيات الصالحات : لا يضررك بأيهن بدأت ، لكن ترتيب حديث الباب الموافق لأكثر الأحاديث أولى لما مر (قال) سمي (الراوى فاختلفنا بيننا) أى أنا وبعض أهلى ، هل كل واحد ثلاثاً وثلاثين أو المجموع (فقال بعضنا : نسبح ثلاثاً وثلاثين ونحمد ثلاثاً وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين) قال سمي (فرجعت إليه) أى إلى أبى صالح ، والقائل أربعاً وثلاثين بعض أهل سمي أو القائل فاختلفنا أبو هريرة ، والضمير في فرجعت له وفي إليه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والخلاف بين الصحابة وهم القائلون أربعاً وثلاثين كما هو ظاهر الحديث لكن الأول أقرب لوروده في مسلم ولفظه : قال سمي : فحدثت بعض أهلى هذا الحديث فقال وهمت ، فذكر كلامه ، قال : فرجعت إلى أبى صالح ، إلا أن مسلماً لم يوصل هذه الزيادة (فقال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أبو صالح (تقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون) العدد (منهم كلهن ثلاثاً وثلاثين) وهل العدد للجميع أو المجموع ، ورواية ابن عجلان ظاهرها أن العدد للجميع ، ورجحه بعضهم للإتيان فيه بواو العطف ، واختار أن الأفراد أولى لتمييزه باحتياجه إلى العدد ، وله على كل حركة لذلك ، سواء كان بأصابعه أو بغيرها . لا يحصل لصاحب الجمع منه إلا الثلث ، ثم إن الأفضل الإتيان بهذا العدد متتابعاً في الوقت الذى عين فيه ، وهل إذا زيد على العدد المنصوص عليه من الشارع يحصل ذلك الثواب المترتب عليه أم لا ؟ قال بعضهم : لا يحصل لأن لتلك الأعداد حكمة وخاصة وإن خفيت علينا ، لأن كلام الشارع لا يخلو عن حكم ، فربما يفوت بمجاوزة ذلك العدد ، والمعتمد الحصول لأنه قد أتى بالمقدار الذى رتب على الإتيان به ذلك الثواب ، فلا تكون الزيادة مزيلة له بعد حصوله بذلك العدد . أشار إليه الحافظ زين الدين العراقي . وقد بالغ القرافى في القواعد فقال : من البدع المكروهة الزيادة في المنذوبات المحدودة شرعاً لأن شأن العطاء إذا حدوا شيئاً أن يوقف عنده ، ويعد الخارج عنه

مسيئاً للأدب . انتهى . وقد اختلفت الروايات في عدد هذه الأذكار الثلاثة :
ففي حديث أبي هريرة : ثلاثاً وثلاثين كما مر . وعند النسائي من حديث
زيد بن ثابت خمساً وعشرين ، ويزيدون فيها لا إله إلا الله خمساً وعشرين .
وعند البزار من حديث ابن عمر إحدى عشرة . وعند الترمذي والنسائي من
حديث أنس عشرأ . وفي حديث أنس في بعض طرقه ستاً وفي بعض طرقه
أيضاً مرة واحدة . وعند الطبراني في الكبير من حديث زميل الجهني قال :
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى الصبح قال وهو ثاب رجله :
سبحان الله وبحمده وأستغفر الله إنه كان تواباً سبعين مرة ، ثم يقول سبعين
بسبعمائة ... الحديث . وعند النسائي في اليوم والليلة من حديث أبي هريرة
مرفوعاً : من سبح دبر كل صلاة مكتوبة مائة ، وكبر مائة ، وحمد مائة ، غفرت
له ذنوبه وإن كانت أكثر من زبد البحر . وهذا الاختلاف يحتمل أن يكون
صدر في أوقات متعددة . أو هو وارد على سبيل التخيير ، أو يختلف باختلاف
الأحوال . وقد زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن سمى : قال أبو صالح :
فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : سمع
إخواننا أهل الأموال بما فعلنا فقالوا مثله . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . قال المهلب في حديث أبي هريرة :
فضل نصأ لا تأويلا إذا استوت أعمالهم المفروضة . فللغنى حينئذ من فضل عمل
البر ما لا سبيل للفقير إليه . قال : ورأيت بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا
الفضل يخص الفقراء دون غيرهم ، أى الفضل المرتب على الذكر المذكورة
قال : وغفل عن قوله في نفس الحديث : إلا من صنع مثل ما صنعت فجعل
الفضل لقائله كائناً من كان ، وتعقب المهلب ابن المنير بأن الفضل المذكور
فيه ، خارج عن محل الخلاف ، إذ لا يختلفون في أن الفقير لم يبلغ فضل الصدقة ،
وكيف يختلفون فيه وهو لم يفعل الصدقة ، وإنما الخلاف إذا قابلنا مزية الفقير
بثواب الصبر على مصيبة شظف العيش ورضاه بذلك بمزية الغنى بثواب
الصدقات ، أيهما أكثر ثواباً . اه . وقال القرطبي : تأول بعضهم قوله :
ذلك فضل الله بأن قال : الإشارة راجعة إلى الثواب المرتب على العمل الذى
يحصل به التفضيل عند الله ، فكأنه قال ذلك الثواب الذى أخبركم به لا يستحقه
أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة ، وإنما هو بفضل الله . قال : وهذا

التأويل فيه بعد ولكن اضطر إليه ما يعارضه ، وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التعسف . وقال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغنى ، وبعض الناس أوله بتأويل مستكره كأنه يشير إلى ما تقدم قال : والذي يقتضيه النظر أنهما إن تساويا وفضلت العبادة المالية إنه يكون الغنى أفضل ، فهذا لاشك فيه ، وإنما النظر إذا تساويا وانفرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل . إن فسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضى أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيترجح الغنى ، وإن فسر بالأشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذى يحصل بها من التطهير بسبب الذكر أشرف ، فيترجح الفقر ، وفي الحديث من الفوائد أن العالم إذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف أنه يجيب بما يلحق به المفضول درجة الفاضل ، وفيه التوسعة في الغبطة والمساابقة إلى الأعمال المحصلة للدرجات العالية لمبادرة الأغنياء إلى العمل بما بلغهم ، ولم ينكر عليهم صلى الله عليه وآله وسلم ، فيؤخذ منها أن قوله : « إلا من عمل » عام للفقراء والأغنياء ، خلافاً لمن أوله بغير ذلك ، وفيه أن العمل السهل قد يدرك به صاحبه فضل العمل الشاق ، وفيه فضل الذكر عقب الصلوات ، واستدل به البخارى على فضل الدعاء عقب الصلاة لأنه في معناه ولأنها أوقات فاضلة ترتجى فيها إجابة الدعاء ، وفيه أن العمل القاصر قد يساوى المتعدى ، خلافاً لمن قال إن المتعدى أفضل مطلقاً ، نبه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدنى ، وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه مسلم أيضاً في الصلاة ، والنسائي في اليوم والليلة .

الحديث الثامن بعد المائة

عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ.

(عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة) بضم الدال والباء وقد تسكن ، أى عقب ، كل صلاة (مكتوبة : لا إله إلا الله) بالرفع على الخبرية للا ، وعليه جماعة أو على البدلية من الضمير المستتر في الخبر المقدّر أو من اسم لا باعتبار محله قبل دخولها ، أو أن إلا بمعنى غير ، أى لا إله غير الله في الوجود ، لأننا لو حملنا إلا على الاستثناء لم تكن الكلمة توحيداً محضاً أو الأحرف استثناء ، والاستثناء من النفي إثبات ، ومن الإثبات نفي . وعند الحنفية المستثنى غير محكوم عليه بشيء ، ومن حجج الجمهور الاتفاق على حصول التوحيد بقولنا : لا إله إلا الله ، وذلك إنما يتمشى على قولنا إن المستثنى محكوم عليه لا على قولهم إنه مسكوت عنه . قاله ابن هشام . ثم أن هذا التركيب عند علماء المعاني يفيد القصر ، وهو في هذه الكلمة من باب قصر الصفة على الموصوف لا العكس فإن إله في معنى الوصف . وفي هذه المسألة مباحث ضربت عليها بعد أن أثبتنا خوف الإطالة (وحده) بالنصب على الحال أى لا إله منفرداً (لا شريك له) عقلاً ونقلاً . أما أولاً : فبسط القسطلاني وغيره الكلام عليه ولا حاجة بنا إلى التطويل بذكره ، وأما ثانياً : فلقوله تعالى : « وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ، قل هو الله أحد لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد ، هو الأول والآخر » والأول هو الفرد السابق ، وذلك يقتضى أن لا شريك له ، وهو تأكيد لقوله وحده لأن المتصف بالوحدانية لا شريك له (له الملك) ، بضم الميم ، أى أصناف المخلوقات وأقسام الكائنات مما في الأرضين والسموات (وله الحمد) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة : يحى ويميت ،

وهو حي لا يموت ، بيده الخير (وهو على كل شيء قدير) قال الحافظ :
ورواته موثوقون . وثبت مثله عن البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف
بسند ضعيف ، لكن في القول إذا أصبح وإذا أمسى (اللهم لا مانع لما أعطيت)
أى الذى أعطيته (ولا معطى لما منعت) أى الذى منعته ، وزاد عبد بن حميد
من رواية معمر عن عبد الملك بن عمير بهذا الإسناد : ولا راد لما قضيت
(ولا ينفع ذا الجلد منك الجلد) بفتح الجيم فيهما . قال الخطابي : الجلد الغنى ،
ويقال الحظ ، ومعنى منك : عندك أى لا ينفع ذا الغنى عندك غناه ، وإنما
ينفعه العمل الصالح أو من فى منك بمعنى البذل كقوله تعالى : « أرضيتم
بالحياة الدنيا من الآخرة » أى بدلها . قال الشاعر :

فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان

وهو قلة الجبل . وروى أبو عمرو بن الشيباني : الجلد بالكسر ، وقال : أى
لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده . وأنكره الطبرى . وقال الراغب : الجلد أبو
الأب ، أى لا ينفع أحداً نسبه . وقيل : معنى الكسر : السعى التام فى الحرص
أو الإسراع فى الحرب . قال النووى : الصحيح المشهور الذى عليه الجمهور
أنه بالفتح ، وهو الحظ فى الدنيا بالمال أو الولد أو العظم أو السلطان ، والمعنى :
لا ينجيه حظ منك وإنما ينجيه فضلك ورحمتك . وفى الحديث استحباب
هذا الذكر عقب الصلوات لما اشتمل عليه من ألفاظ التوحيد ، ونسبة
الأفعال إلى الله تعالى ، والمنع والإعطاء وتمام القدرة ، وفيه المبادرة إلى
امتثال السنة واتباعها . ورواة هذا الحديث الخمسة كوفيون إلا محمد بن يوسف
وفيه التحديث والعنونة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الاعتصام
والرفاق والقدر والدعوات ، ومسلم وأبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث التاسع بعد المائة

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ .

(عن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم إذا صلى صلاة) أى فرغ منها (أقبل علينا بوجهه) الشريف لضرورة أنه لا يتحول عن القبلة قبل فراغ الصلاة ، وظاهره أنه كان يواظب على ذلك ، قيل : الحكمة فى استقبال المؤمنين أن يعلمهم ما يحتاجون إليه ، فعلى هذا يختص بمن كان فى مثل حاله صلى الله عليه وآله وسلم من قصد التعليم والموعظة ، وقيل : الحكمة فيه تعريف الداخل بأن الصلاة انقضت ، إذ لو استمر الإمام على حاله لأوهم أنه فى التشهد مثلاً . وقال ابن المنير : استدبار الإمام المؤمنين إنما هو لحق الإمامة ، فإذا انقضت الصلاة زال السبب ، فاستقبالهم حينئذ يرفع الخلاء والترفع على المؤمنين :

الحديث العاشر بعد المائة

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالحُدَيْبِيَّةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءَ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَمَّا أَنْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوَكِبِ ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا ، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي ، مُؤْمِنٌ بِالْكَوَكِبِ .

(عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه أنه قال : صلى لنا) أى لأجلنا (رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم صلاة الصبح بالحديبية) مخففة الياء عند بعض المحققين ومشددة عند أكثر المحدثين ، موضع على نحو مرحلة من مكة ، سمى ببر هناك ، وبه كانت بيعة الرضوان تحت الشجرة سنة ست من الهجرة (على إثر سماء كانت) أى مطر (من الليلة ، فلما انصرف) أى من الصلاة (أقبل على الناس) بوجهه الكريم (فقال) لهم (هل تدرُونَ ماذا قال ربكم؟) استفهام على سبيل التنبيه (قالوا : الله ورسوله أعلم) بما قال ربنا (قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر) الكفر الحقيقي لأنه قابله بالإيمان حقيقة ، لأنه اعتقد مايفضى إلى الكفر ، وهو اعتقاد أن الفعل للكوكب ، وأما من اعتقد أن الله هو خالقه ومخترعه ، وهذا ميقات له وعلامة بالعادة ، فلايكفر ، أو المراد كفر النعمة لإضافة الغيث إلى الكوكب . قال الزركشي : والإضافة في عبادي للتغليب وليست للتشريف ، لأن الكافر ليس من أهله . وتعقبه في المصابيح فقال : التغليب على خلاف الأصل ، ولم لايحوز أن تكون الإضافة لمجرد الملك (فأما من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته ، فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب ، وأما من قال : مطرنا بنوء كذا وكذا) أى بكوكب كذا وكذا ، سمى نجوم منازل القمر أنواء وسمى نوءاً لأنه بنوء طالعاً عند مغيب

مقابلة بناحية المغرب وقال ابن الصلاح : النوء ليس نفس الكوكب بل مصدر ناء النجم إذا سقط ، وقيل نهض وطلع ، وبيانه أن ثمانية وعشرين نجماً معروفة المطالع في أزمنة السنة ، وهي المعروفة بمنازل القمر ، يسقط في كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها في المغرب مع طلوع مقابله في المشرق ، فكانوا ينسبون المطر للغارب . وقال الأصمعي : للمطلع . فتسمية النجم نوءاً تسمية للفاعل بالمصدر (فذلك كافر بن ومؤمن بالكوكب) وقد أجاز العلماء أن يقال : مطرنا في نوء كذا ، وعدم القول بذلك أولى وإن كان له معنى صحيح .

الحديث الحادى عشر بعد المائة

عن عقبة رضى الله عنه قال: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ الْعَصْرَ ، فَسَلَّمَ ، ثُمَّ قَامَ مُسْرِعًا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَى بَعْضِ حُجَرِ نِسَائِهِ ، فَفَزِعَ النَّاسُ مِنْ سُرْعَتِهِ ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ فَرَأَى أَنَّهُمْ عَجِبُوا مِنْ سُرْعَتِهِ ، فَقَالَ : ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ تَبَرٍّ عِنْدَنَا ، فَكَرِهْتُ أَنْ يَحْبِسَنِي ، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ .

(عن عقبة) بن الحارث النوفلى أبى سروعة بكسر السين وفتحها (رضى الله عنه قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة العصر فسلم ثم قام) حال كونه (مسرعاً فتخطى) أى تجاوز (رقاب الناس إلى بعض حجر نساءه) فيه أن للإمام أن ينصرف متى شاء ، وأن التخطى لما لا غنى عنه مباح ، وأن من وجب عليه فرض فالأفضل مبادرته إليه (ففزع الناس) بكسر الزاى ، أى خافوا (من سرعته) وكانت هذه عادتهم إذا رأوا منه صلى الله عليه وآله وسلم غير ما يعهدونه خشية أن ينزل فيهم شيء فيسوءهم (فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم من الحجرة (عليهم) ولابن عساكر : إليهم (فرأى أنهم عجبوا من سرعته فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذكرت) وأنا فى الصلاة (شيئاً من تبر) بكسر التاء أى ذهب أو فضة غير مصوغ أو من ذهب فقط . وفى الفتح : التبر . الذهب لم يصف ولم يضرب . وقال الجوهري : لا يقال إلا للذهب . وقد قاله بعضهم فى الفضة . اهـ . وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الأرض قبل أن تصاغ أو تضرب . حكاه ابن الأنبارى عن الكسائى ، وكذا أشار إليه ابن دريد ، وقيل هو الذهب المكسور ، حكاه ابن سيده ، وفى رواية أبى عاصم : تبراً من الصدقة (عندنا فكرهت أن يحبسنى) أى يشغلنى التفكير فيه عن التوحيد والإقبال على الله تعالى . وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال فيه : إن تأخير الصدقة تحبس صاحبها يوم القيامة (فأمرت بقسمته) ولأبى ذر : بقسمه ،

ولأبى عاصم : فقسمته . ويؤخذ منه أن عروض الذكر في الصلاة في أجنبي عنها من وجوه الخير وإنشاء العزم في أثنائها على الأمور المحمودة لا يفسدها ولا يقدح في كمالها . وفيه أن المكث بعد السلام ليس بواجب ، وإطلاق الفعل على ما يأمر به الإنسان ، وجواز الاستنابة مع القدرة على المباشرة . ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي ومكي ، وفيه التحديث والإخبار والعننة والقول ، وشيخ البخارى من إفراده ، وأخرجه أيضاً في الصلاة والزكاة والاستئذان ، والنسائي في الصلاة .

الحديث الثاني عشر بعد المائة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئاً مِنْ صَلَاتِهِ ، يَرَى أَنَّ حَقّاً عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ ، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثِيراً يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ .

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً) ولمسلم : جزءاً (من صلاته يرى) بالفتح أى يعتقد ، وبالضم أى يظن (أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه) أى أن عدم الانصراف حق عليه . قاله البرماوى تبعاً للكرمانى ، وتعقبه العيني فقال : هذا تعسف ، والظاهر أن المعنى يرى واجباً عليه عدم الانصراف إلا عن يمينه ، والله (لقد رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيرًا) حال كونه (ينصرف عن يساره) ولمسلم من حديث أنس : أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه . قال النووى : يجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا ، فأخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر . قال فى الفتح : ويمكن أن يجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث الباب على حالة الصلاة فى المسجد ، لأن حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت من جهة يساره ، ويحمل حديث أنس على ماسوى ذلك كحال السفر ، ثم إذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود لأنه أعلم وأسن وأجل وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب إلى موافقته فى الصلاة من أنس ، وبأن فى إسناد حديث أنس من تكلم فيه وهو السدى وبأنه متفق عليه بخلاف حديث أنس فى الأمرين ، وبأن رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال ، لأن حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم ، ثم ظهر لى أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو أن من قال : كان أكثر انصرافه عن يساره نظر إلى هيئته فى حال الصلاة ، ومن قال : كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر إلى هيئته فى حالة استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة ، فعلى هذا لا يختص الانصراف

بجبهة معينة ، ومن ثم قال العلماء : يستحب الانصراف إلى جهة حاجته ، لكن قالوا : إذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرحة بفضل التيامن . قال ابن المنير : فيه أن المندوبات قد تنقلب مكروهات إذا رفعت عن رتبها ، لأن التيامن مستحب في كل شيء من أمور العباد ، لكن لما خشى ابن مسعود أن يعتقد وجوبه أشار إلى كراهته . اهـ . قال أبو عبيدة لمن انصرف عن يساره : هذا أصاب السنة ، يريد ، والله أعلم ، حيث لم يلزم التيامن على أنه سنة مؤكدة أو واجب ، وإلا فما يظن أن التيسر سنة حتى يكون التيامن بدعة إنما البدعة في رفع التيامن عن رتبته . قاله في المصابيح ورواة هذا الحديث ما بين كوفي وواسطي وبصري ، وفيه التحديث والإخبار والعننة وثلاثة من التابعين ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الصلاة .

الحديث الثالث عشر بعد المائة

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ، يُرِيدُ الثُّومَ فَلَا يَغْشَانَا فِي مَسَاجِدِنَا ، قَالَ الرَّأْوِي : قُلْتُ لَجَابِرٍ : مَا يَعْنِي بِهِ ؟ فَقَالَ : مَا أَرَاهُ يَعْنِي إِلَّا نَيْثَهُ ، وَقِيلَ : إِلَّا نَثْنَهُ .

(عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم : من أكل من هذه الشجرة) قال ابن بطال : هذا يدل على إباحة أكل الثوم ، لأن قوله أكل لفظ لإباحة . وتعقبه ابن المنير بأن الصيغة إنما تعطى الوجود لا الحكم ، أى وجد منه الأكل ، وهو أعم من كونه مباحاً أو غير مباح ، وفى حديث ابن سعيد عند مسلم الدلالة على عدم تحريمه ، وفى قوله شجرة مجاز ، لأن المعروف فى اللغة أن الشجر ما كان له ساق ، وما لا ساق له يقال له نجم . وبهذا فسر ابن عباس قوله تعالى : « والنجم والشجر يسجدان » . قال القسطلانى : كما أن اسم كل منهما قد يطلق على الآخر ونطق أفصح الفصحاء من أقوى الدلائل . اهـ . ومن أهل اللغة من قال : كل ما ثبت له أرومة أى أصل فى الأرض فهو شجر والنجم ، ومنهم من قال : بين الشجر والنجم عموم وخصوص ، فكل نجم شجر من غير عكس ، وقد بسطنا القول فى ذلك فى تفسيرنا « فتح البيان » .

(يريد الثوم) بضم التاء . قال الحافظ فى الفتح : لم أعرف الذى فسره ، وأظنه ابن جريج ، يعنى عبد الملك ، ورواه مسلم عن يحيى القطان عن ابن جريج بلفظ : من أكل من هذه البقلة الثوم . وقال مرة : من أكل البصل والثوم والكراث . ورواه ابن الزبير عن جابر بلفظ : نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أكل البصل والكراث ، ولم يكن ببلدنا يومئذ الثوم . هكذا أخرجه ابن خزيمة . قلت : وهذا لا ينافى إذ لا يلزم من كونه لم يكن بأرضهم أن لا يجلب إليهم حتى لو امتنع هذا الحمل لكانت رواية المثبت مقلمة على رواية النافى . وعند السراج عن نافع بلفظ : نهى رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم عن أكل الثوم يوم خيبر . زاد مسلم : حتى يذهب ريحها (فلا يغشانا)
أى فلا يأتنا . فالمراد بالغشيان الإتيان (فى مساجدنا) وللحموى : مسجدا ،
والظاهر أن المراد مسجد المدينة ، لكن حديث أبى سعيد عند مسلم دال
على أن القول المذكور صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم عقب فتح
خيبر ، فعلى هذا يريد بالمسجد المكان الذى أعد ليصلى فيه مدة إقامته هناك ،
أو المراد بالمسجد الجنس والإضافة إلى المسلمين ، ويؤيده رواية أحمد عن يحيى
القطان بلفظ : فلا يقربن المساجد . ونحوه لمسلم . وهذا يدفع قول من خص
النهى بمسجد النبى صلى الله عليه وآله وسلم . وحكاه ابن بطال عن بعض
أهل العلم ووهاه . قال القسطلانى : وحكم رحبة المسجد حكمه لأنها منه ،
ولذا كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجد ريحها فى المسجد أمر بإخراج
من وجدت منه إلى البقيع ، كما ثبت فى مسلم عن عمر رضى الله عنه . ويلحق
بالثوم كل ذى ريح كريه . وألحق بعضهم به من بفيه بخر أو لجرحه رائحه
وكالمجذوم والأبرص وأصحاب الصنائع الكريهة كالسماك وتاجر الكتان
والغزل . وعورض بأن أكل الثوم أدخل على نفسه باختياره هذا المانع ،
بخلاف الأبخر والمجذوم ، فكيف يلحق المضطر بالمختار . اهـ . (قال الراوى)
يعنى عطاء (قلت لجابر : مايعنى به) أى بالثوم أنضجاً أم نيئاً (قال) جابر
(ماأراه) بضم الهمزة أى ماأظنه صلى الله عليه وآله وسلم (يعنى) أى يقصد
(إلا نيئه) بكسر النون مع الهمزة والمد . وجزم الكرمانى بأن السائل عطاء
والمستول جابر ، وتبعه البرماوى والعينى . وقال الحافظ فى الفتح : أظن
السائل ابن جريج والمستول عطاء . وفى مصنف عبد الرزاق مايرشد إلى ذلك .
ومقتضى قوله : إلا نيئه أنه لايكراه المطبوخ . وفى حديث على عند أبى داود
قال : نهى عن أكل الثوم إلا مطبوخاً . وفى حديث معاوية بن قرة عن أبيه
أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هاتين الشجرتين وقال : من أكلهما
فلا يقربن مسجدا ، وقال : إن كنتم لابد آكليهما فأميتوهما طبخاً (وقيل
إلا تنته) أى قال مخرم بن يزيد عن ابن جريج : ما أراه يعنى إلا تنته ، أى
بدل نيئه ، والتن بفتح النون وسكون المثناة الفوقية الرائحة الكريهة . ورواة
هذا الحديث ما بين بخارى وبصرى ومكى ، وشيخ البخارى المسندى من
إفراده ، وفيه التحديث والإخبار والسماع والقول ، وأخرجه مسلم والنسائى
فى الصلاة ، والترمذى فى الأطعمة .

الحديث الرابع عشر بعد المائة

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَكَلَ ثُومًا
 أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا ، أَوْ فَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا ، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ . وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِقِدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا ، فَسَأَلَ ،
 فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ ، فَقَالَ : قَرَّبُوهَا إِلَيَّ بَعْضُ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ ،
 فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا ، قَالَ : كُلْ فَإِنِّي أَنَا جِي مَنْ لَا تُنَاجِي .
 * وَفِي رِوَايَةٍ : أُتِيَ بِبَدْرٍ ، يَغْنِي طَبَقًا فِيهِ خَضِرَاتٌ .

(وعنه) أى عن جابر (رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله) وآله
 وآله (وسلم قال : من أكل ثومًا أو بصلا فليعتزلنا أو) قال (فليعتزل
 مسجدنا) شك من الزهري (وليقعدي في بيته) وهو أحص من الاعتزال لأنه
 أعم من أن يكون في البيت أو غيره (وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 لما قدم المدينة من مكة ونزل في بيت أبي أيوب الأنصاري في السنة الأولى
 من الهجرة (أتى) من عند أبي أيوب (بقدر) بكسر القاف : ما يطبخ
 فيه الطعام ، ويجوز فيه التأنيث والتذكير والتأنيث أشهر ، لكن الضمير
 في قوله فيه خضرات يعود إلى الطعام الذي في القدر ، فالتقدير : أتى بقدر من
 طعام فيه خضرات ، ولهذا لما أعاد الضمير على القدر أعاده بالتأنيث حيث قال :
 فأخبر بما فيها ، وحيث قال : قَرَّبُوهَا (فيه خضرات) بفتح الخاء وكسر
 الصاد أو بضم الخاء وفتح الصاد جمع خضرة (من بقول) أى مطبوخة (فوجد
 لها ريحًا) لأن الرائحة لم تمت منها بالطبخ فكأنها نيئة (فسأل فأخبر بما فيها) أى
 القدر (من البقول فقال قَرَّبُوهَا) أى القدر أو الخضرات أو البقول مشيرًا (إلى
 بعض أصحابه كان معه) هو أبو أيوب الأنصاري . واستدل في فتح الباري
 لكونه أبا أيوب بحديث مسلم في قصة نزوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ،
 قال : وكان يقدم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم طعامًا ، فإذا جاء به إليه ،
 أى بعد أن يأكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه ، سأل عن موضع أصابع

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فصنع ذلك مرة ، فقيل له : لم يأكل ، وكان الطعام فيه ثوم ، فقال : أحرام هو يارسول الله ؟ قال : لا ولكن أكرهه . اهـ . أو هو وغيره لحديث أم أيوب المروى عند ابنى خزيمة وحبان : قالت : نزل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتكلفنا له طعاماً فيه بعض البقول ... الحديث . وفيه قال : كلوا فإنى لست كأحد منكم . فهذا أمر بالأكل للجماعة (فلما رآه) أى رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبا أيوب أو غيره (كره أكلها ، قال : كل فإنى أناجى من لاتناجى) أى من الملائكة وعند ابنى خزيمة وحبان من وجه آخر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل إليه بطعام من خضرة فيه بصل أو كراث فلم يرفه أثر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأبى أن يأكل . فقال له : مامنعك أن تأكل . فقال : لم أر أثر يدك . قال : أستحي من ملائكة الله وليس بمحرم . وعندهما أيضاً : إنى أخاف أن أؤذى صاحبي . واستدل به المهلب على أن الملائكة أفضل من الآدميين . وتعقب بأن لا يلزم من تفضيل بعض الأفراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس . واختلف هل كان أكل ذلك حراماً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو لا . والراجح الحل لعموم قوله : وليس بمحرم . ورواة هذا الحديث ، ما بين مصرى ومكى ومدنى ، وفيه التحديث والعنعنة ، وأخرجه البخارى فى الاعتصام ، ومسلم فى الصلاة ، وأبو داود فى الأطعمة ، والنسائى فى الوليمة .

(وفى رواية : أتى بيدر) بفتح الباء وسكون الدال بدل قدر . قال ابن وهب فى تفسير بيدر (يعنى طبقاً) شبهه بالبدر وهو القمر عند كماله لاستدارته (فيه خضرات) أى من بقول ، وظاهره أن البقول كانت فيه نيئة ، لكن لآمانع من كونها كانت مطبوخة . وقد رجح جماعة من الشراح رواية أحمد بن صالح هذه ، لكن ابن وهب فسر البدر بالطبق ، فدل على أنه حدث به كذلك ، والذي يظهر أن رواية القدر أصح لما تقدم من حديث أبى أيوب وأم أيوب جميعاً ، فإن فيه التصريح بالطعام ، ولا تعارض بين امتناعه صلى الله عليه وآله وسلم من أكل الثوم وغيره مطبوخاً وبين إذنه لهم فى أكل ذلك مطبوخاً ، فقد علل ذلك بقوله : إنى لست كأحد منكم . وقد ترجم ابن خزيمة على حديث أبى أيوب ذكر ما خص الله نبيه به من ترك أكل

الثوم ونحوه مطبوخاً . وقد جمع القرطبي في المفهم بين الروایتين بأن الذي كان في القدر لم ينضج حتى تضمحل رائحته فبقي في حكم النهي . واستدل بأحاديث الباب على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين . قال ابن دقيق العيد : لأن اللازم من منعه أحد أمرين : إما أن يكون أكل هذه الأمور مباحاً فتكون صلاة الجماعة ليست فرض عين ، أو حراماً فتكون فرضاً ، وجمهور الأمة على إباحة أكلها ، فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين . ونقل عن أهل الظاهر أو بعضهم تحريمها بناء على أن الجماعة فرض عين ، لكن صرح ابن حزم منهم بأن أكلها حلال مع قوله بأن الجماعة فرض عين . قال الخطابي : توهم بعضهم أن أكل الثوم عذر في التخلف عن الجماعة ، وإنما هو عقوبة لآكله على فعله ، إذ حرم فضل الجماعة . اهـ .

الحديث الخامس عشر بعد المائة

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى قَبْرِ مَنبُودٍ فَأَمَّهُمْ وَصَفُّوا عَلَيْهِ .

(عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر على قبر منبوذ) أى منفرد فى ناحية عن القبور . وفى رواية بإضافة قبر إلى منبوذ ، أى قبر لقيط ، أى قبر ولد مطروح (فأمهم وصفوا عليه) أى على القبر ، ولأبى ذر : وصفوا خلفه ، والغرض منه أن ابن عباس حضر صلاة الجماعة ولم يكن إذ ذاك بالغاً ، فهو مطابق للجزء الثالث وللجزء السادس فى قوله : وصفوفهم . وكذا فى الأول لأنه لم يكن يصلى إلا بوضوء . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى وواسطى وكوفى ، وفيه تابعى عن تابعى ، والتحديث والإخبار والسماع والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الجنائز وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

الحديث السادس عشر بعد المائة

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ .

(عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الغسل يوم الجمعة واجب) أى كالواجب فى التوكيد (على كل محتلم) أى بالغ ، فوقت إيجاب الغسل على الصبي بلوغه ، وهو مطابق للجزء الثانى من الترجمة وهو قوله : ومتى يجب عليهم الغسل . ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومكى ومدنى ، وفيه التحديث والعنعنة والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى الصلاة وفى الشهادات ، وكذا مسلم وأبو داود فى الطهارة ، والنسائى وابن ماجه فى الصلاة .

الحديث السابع عشر بعد المائة

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَدْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: شَهِدْتَ الْخُرُوجَ
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ لَوْلَا مَكَانِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ، يَعْنِي
مِنْ صِغَرِهِ، أَتَى الْعِلْمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى
النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَهْوِي
بِيَدِهَا إِلَى حَلْقِهَا تُلْقِي فِي ثَوْبِ بِلَالٍ، ثُمَّ أَتَى هُوَ وَبِلَالُ الْبَيْتِ.

(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال له رجل) لم يسم أو هو الراوى
(شهدت الخروج) أى مصلى العيد (مع رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم) أى أحضرت خروج النساء معه صلى الله عليه وآله وسلم (قال
نعم) شهدته (ولولا مكانى منه) أى قربى منه صلى الله عليه وآله وسلم
(ماشهده) قال الراوى (يعنى من صغره أتى) عليه الصلاة والسلام (العلم)
أى الراية أو العلامة أو المنار (الذى عند دار كثير بن الصلت) بن معد يكرب
الكندى (ثم خطب ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن) من التذكير (وأمرهن
أن يتصدقن) لأنهن أكثر أهل النار ، أو أن الوقت كان وقت حاجة والمواساة
والصدقة كانت يؤمئذ أفضل وجوه البر (فجعلت المرأة تهوى) بضم أوله
من الرباعى وبفتحها من الثلاثى ، أى تومئ (بيدها إلى حلقها) بفتح الحاء
واللام وبكسر الحاء أيضاً : الخاتم لافص له ، أو القرط . ولأصيلي بسكون
اللام مع فتح الحاء : أى المحل الذى يعلق فيه (تلقى) من الإلقاء أى ترمى
(فى ثوب بلال) الخاتم والقرط (ثم أتى) صلى الله عليه وآله وسلم (هو
وبلال البيت) ولأبى الوقت : إلى البيت ، ومطابقته للجزء الأول من الترجمة
فى قوله : ماشهده ، يعنى من صغره . ورواة هذا الحديث ما بين كوفى
وبصرى ، وفيه التحديث والسمع والقول ، وأخرجه البخارى أيضاً فى
العيدين والاعتصام ، وأبو داود والنسائى فى الصلاة .

الحديث الثامن عشر بعد المائة

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا اسْتَأْذَنْكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأْذِنُوا لَهُنَّ .

(عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا استأذنكم نساؤكم بالليل إلى المسجد) للعبادة (فأذنوا لهن) قال القسطلاني : أى إذا أمنت المفسدة منهن وعليهن . وذلك هو الأغلب فى ذلك الزمان ، بخلاف زماننا هذا الكثير الفساد والمفسدين ، وهل الأمر للأزواج أمر ندب أو وجوب ؟ حمله البيهقي على التدب للحديث : وصلاتكن فى دوركن أفضل من صلاتكن فى مسجد الجماعة . وقيده بالليل لكونه أستر ، لكن لم يذكر أكثر الرواة عن حنظلة قوله بالليل . وكذا رواه بقيد الليل مسلم وغيره والزيادة من الثقة مقبولة . اهـ . قال النووي : استدل به على أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه لتوجه الأمر إلى الأزواج بالإذن . وتعقبه ابن دقيق العيد بأنه إن أخذ من المفهوم فهو مفهوم لقب وهو ضعيف ، لكن يتقوى بأن يقال إن منع الرجال نساءهم أمر مقرر ، وإنما علق الحكم بالمساجد لبيان محل الجواز ، فيبقى ماعده على المنع ، وفيه إشارة إلى أن الإذن المذكور لغير الواجب ، لأنه لو كان واجباً لانتفى معنى الاستئذان ، لأن ذلك إنما يتحقق إذا كان المستأذن مخيراً فى الإجابة والرد . وعند أبى داود وابن خزيمة من حديث أبى هريرة ، وعند ابن حبان من حديث زيد ابن خالد : لاتمنعوا إماء الله مساجد الله . ولمسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود : إذا شهدت إحداكن المساجد فلا تمس طيباً . اهـ . ويلحق بالطيب ما فى معناه ، لأن سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة ، كحسن الملابس والحلى الذى يظهر والزينة الفاخرة ، وكذا الاختلاط بالرجال . وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها . وفيه نظر ، إلا أن أخذ الخوف عليها من جهتها ، لأنها إذا عرت مما ذكر وكانت متسترة حصل الأمن عليها ولا سباً إذا كان ذلك بالليل . وقد ورد فى بعض طرق الحديث ما يدل على أن صلاة المرأة فى بيتها أفضل من صلاتها فى المسجد ، وذلك

في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بلفظ : لاتمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لمن . أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة . ولأحمد والطبراني من حديث أم حميد الساعدية : أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : يا رسول الله إني أحب الصلاة معك . قال : قد علمت ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير لك من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة . قال الحافظ : وإسناد أحمد حسن وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود ، ووجه كون صلاتها في الأحنى أفضل تحقق الأمن فيه من الفتنة ، ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة ، ومن ثم قالت عائشة ما قالت . وتمسك بعضهم بقول عائشة في منع النساء مطلقاً ، وفيه نظر ، إذ لا يترتب على ذلك تغير الحكم لأنها علقتة على شرط لم يوجد بناء على ظن ظنته ، فقالت : لو رأى المنع فيقال عليه لم يرو لم يمنع ، فاستمر الحكم ، حتى إن عائشة لم تصرح بالمنع وأن كلامها يشعر بأنها كانت ترى المنع ، وأيضاً فقد علم الله سبحانه وتعالى ما سيحدثن ، فما أوحى إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بمنعهن ، ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى وأيضاً فالإحداث إنما وقع من بعض النساء لامن جميعهن ، فإن تعين المنع فليكن لمن أحدثت ، والأولى أن ينظر إلى ما يخشى منه الفساد ، فيجتنب لإشارته صلى الله عليه وآله وسلم إلى ذلك بمنع الطيب والزينة وكذا التقييد بالليل . اهـ . مافي الفتح . زاد القسطلاني : نعم صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد . واستنبط من قول عائشة هذا ، يعني لو أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث النساء لمنعهن كما منعت نساء بني إسرائيل الحديث أنه يحدث للناس فتاوى بقدر ما أحدثوا ، كما قاله الإمام مالك ، وليس هذا من التمسك بالمصالح المرسلة المبينة للشرع كما توهمه بعضهم ، وإنما مراده كمراد عائشة أي يحدثون أمراً تقتضي أصول الشريعة فيه غير ما اقتضته قبل حدوث ذلك الأمر ، ولا غرو في تبعية الأحكام للأحوال . اهـ . ولي تحقيق في هذه المسألة في كتاب « هداية السائل إلى أدلة المسائل » بالفارسية ، بينت فيه ماهو الصواب في ذلك فراجع . وفي رواية عند البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه

مرفوعاً : إذا استأذنت امرأة أحدكم ، أى فى أن تخرج إلى المسجد أو ما فى معناه ، كشهود العيد وعبادة المريض فلا يمنعها . قال القسطلانى : وليس فى الحديث التقييد بالمسجد إنما هو مطلق يشمل مواضع العبادة وغيرها . نعم أخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه بذكر المسجد ، وكذا أحمد عن عبد الأعلى عن معمر ، ومقتضاه أن جواز خروج المرأة يحتاج إلى إذن الزوج لتوجه الأمر إلى الأزواج بالإذن . قاله النووى وتعقبه الشيخ تقي الدين كما تقدم . ١٠٠ .
وبالله التوفيق .

تم - بحمد الله - الجزء الأول

ويليه الجزء الثانى

وأوله : كتاب الجمعة



فهرس الجزء الأول

من كتاب عون البارى لحل أدلة البخارى

صفحة

مقدمة الناشر .

ترجمة المؤلف .

مقدمة الكتاب .

مقدمة المؤلف .

كتاب بدء الوحي

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

- ٢٨ الحديث الأول : إنما الأعمال بالنيات وعلاقة الحديث بالوحي .
- ٣٦ الحديث الثانى : كيف كان يأتى الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٤٠ الحديث الثالث : الرؤيا الصالحة وأول نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غار حراء ، وحديث ورقة بن نوفل .
- ٤٢ خلوته صلى الله عليه وسلم فى غار حراء .
- ٤٣ الخلوة وأنواعها .
- ٥٣ الحديث الرابع : من صور نزول الوحي : خوفه صلى الله عليه وسلم من صورة الوحي ، ونزول سورة « يا أيها المدثر » .
- ٥٥ الحديث الخامس : حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على العجلة فى حفظ التنزيل ، ونزول قوله تعالى : « لا تحرك به لسانك لتعجل به » .
- ٥٦ الحديث السادس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود ما يكون حين يلقاه جبريل .
- ٦١ الحديث السابع : لقاء هرقل ملك الروم مع وفد قريش وسؤاله لهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكر كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عظيم بصرى .

كتاب الإيمان

- ٨٨ الحديث الأول : أركان الإسلام .
- ٩١ الحديث الثانى : الحياء من الإيمان .
- ٩٦ الحديث الثالث : أهمية حفظ اللسان وكف الأذى وهجر المحرمات .
- ٩٧ الحديث الرابع : تأكيد حفظ اللسان وكف الأذى .

- ٩٨ الحديث الخامس : فضل الضيافة وإفشاء السلام .
- ٩٩ الحديث السادس : من الإيمان أن تحب لأخيك ما تحب لنفسك .
- ١٠٠ الحديث السابع والثامن : وجوب محبته صلى الله عليه وسلم .
- ١٠٣ الحديث التاسع : حب الله ورسوله والمؤمنين وكراهة الكفر .
- ١٠٦ الحديث العاشر : فضل الأنصار وحبيهم من علامات الإيمان .
- ١٠٨ الحديث الحادى عشر : بيعة الأنصار .
- ١١٤ الحديث الثانى عشر : العزلة والفرار من الفتن .
- ١١٥ الحديث الثالث عشر : الوقوف عند حد الشارع من العزيمة والرخصة .
- ١١٧ الحديث الرابع عشر : نجاة من كان فى قلبه مثقال حبة خردل من إيمان .
- ١١٩ الحديث الخامس عشر : التفاضل فى الإيمان وفضل أمير المؤمنين عمر .
- ١٢٠ الحديث السادس عشر : الحياء من الإيمان .
- ١٢١ الحديث السابع عشر : حقوق الإسلام .
- ١٢٥ الحديث الثامن عشر : أفضلية الأعمال وترتيبها .
- ١٢٦ الحديث التاسع عشر : حرص الرسول صلى الله عليه وسلم على أمته .
- ١٢٩ الحديث العشرون : أكثر أهل النار النساء .
- ١٣٠ الحديث الحادى والعشرون : الإسلام والمساواة .
- ١٣٢ الحديث الثانى والعشرون : التحذير من أن يقاتل المسلم المسلم .
- ١٣٣ الحديث الثالث والعشرون : تفسير الآية (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) .
- ١٣٥ الحديث الرابع والعشرون والخامس والعشرون : من علامات المنافق .
- ١٣٨ الحديث السادس والعشرون : فضل قيام ليلة القدر .
- ١٣٩ الحديث السابع والعشرون : فضل الجهاد فى سبيل الله والشهادة .
- ١٤١ الحديث الثامن والعشرون والتاسع والعشرون : فضل قيام شهر رمضان .
- ١٤٣ الحديث الثلاثون : الدين يسر .
- ١٤٥ الحديث الحادى والثلاثون : تحويل القبلة من البيت المقدس إلى البيت الحرام .
- ١٤٨ الحديث الثانى والثلاثون : الإسلام يجب ما قبله وتيسير الله على الأمة .
- ١٥٢ الحديث الثالث والثلاثون : دوام العبادة وإن قلت .
- ١٥٤ الحديث الرابع والثلاثون : رحمة الله لعباده ولمن فى قلبه مثقال حبة من خير .
- ١٥٦ الحديث الخامس والثلاثون : آية « اليوم أكملت لكم دينكم » ونزولها يوم عرفة .
- ١٥٨ الحديث السادس والثلاثون : الإسلام وأركانها .

- ١٦٢ الحديث السابع والثلاثون : فضل اتباع الجنائز .
 ١٦٤ الحديث الثامن والثلاثون : حرمة سباب المسلم وقتاله .
 ١٦٥ الحديث التاسع والثلاثون : الخصام بين المسلمين ربما رفع الخير وفيه التماس ليلة القدر .

- ١٦٧ الحديث الأربعون : حديث جبريل وتعليم الدين للمسلمين .
 ١٧٤ الحديث الحادى والأربعون : الحلال بين والحرام بين .
 ١٧٩ الحديث الثانى والأربعون : قدوم وفد عبد قيس إلى النبي صلى الله عليه وسلم .
 ١٨٣ الحديث الثالث والأربعون : اقتران الإيمان بأعمال القلب .
 ١٨٤ الحديث الرابع والأربعون : فضل الإنفاق على الأهل .
 ١٨٥ الحديث الخامس والأربعون : الإسلام والنصح لكل مسلم .

كتاب العلم

- ١٨٧ الحديث الأول : علامات الساعة .
 ١٨٩ الحديث الثانى : حديث ويل للأعقاب من النار .
 ١٩٠ الحديث الثالث : من صفات المسلم .
 ١٩١ الحديث الرابع : البحث عن العلم .
 ١٩٤ الحديث الخامس : ثبوت العلم بالمناولة .
 ١٩٦ الحديث السادس : اتخاذ الرسول صلى الله عليه وسلم خاتماً .
 ١٩٧ الحديث السابع : القرب من مجالس العلم .
 ٢٠٠ الحديث الثامن : حرمة المسلم على المسلم .
 ٢٠٣ الحديث التاسع : مراعاة الأوقات فى الموعظة .
 ٢٠٤ الحديث العاشر : يسروا ولا تعسروا .
 ٢٠٥ الحديث الحادى عشر : فضل الفقهاء على عامة الناس .
 ٢٠٨ الحديث الثانى عشر : رواية ثانية للحديث الثالث فى صفات المسلم .
 ٢٠٩ الحديث الثالث عشر : فضل العلم وتعليمه وفضل الإنفاق فى الخير .
 ٢١٠ الحديث الرابع عشر : دعاؤه صلى الله عليه وسلم لابن عباس .
 ٢١١ الحديث الخامس عشر : المرور بين يدى المصلى لا يقطع الصلاة .
 ٢١٣ الحديث السادس عشر : مداعبته صلى الله عليه وسلم للأطفال وجواز حضور مجالس العلم لابن خمس سنين .
 ٢١٦ الحديث السابع عشر : فضل تعلم العلم وتعليمه .
 ٢١٩ الحديث الثامن عشر والتاسع عشر : من علامات الساعة انتشار الجهل واقتراب المنكرات .

- ٢٢٢ الحديث العشرون : فضل امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه .
- ٢٢٣ الحديث الحادى والعشرون : عدم الحرج فى السهو والنسيان .
- ٢٢٥ — الحديث الثانى والعشرون : من علامات الساعة .
- ٢٢٦ الحديث الثالث والعشرون : تثبيت الله تعالى للمؤمن من فتنه القبر .
- ٢٢٩ الحديث الرابع والعشرون : حرمة الأخت من الرضاع .
- ٢٣٠ الحديث الخامس والعشرون : اهتمام الصحابة بالعلم والتناوب عليه .
- ٢٣٢ الحديث السادس والعشرون : كراهية تطويل الصلاة خشية التغير .
- ٢٣٤ الحديث السابع والعشرون : اللقطة ووجوب التعريف بها .
- ٢٣٦ الحديث الثامن والعشرون : حرص الصحابة على عدم سؤال الرسول صلى الله عليه وسلم ما يفضبه وتوبتهم من ذلك .
- ٢٣٨ الحديث التاسع والعشرون : إعادة الرسول صلى الله عليه وسلم الكلام لاستيعاب الصحابة له .
- ٢٣٩ الحديث الثلاثون : الإيمان وحق العبد لسيده وتأديب الأمة وأجره عند الله .
- ٢٤١ الحديث الحادى والثلاثون : أمر الرسول صلى الله عليه وسلم للنساء بالصدقة .
- ٢٤٢ الحديث الثانى والثلاثون : أسعد الناس بشفاة الرسول عليه الصلاة والسلام .
- ٢٤٣ الحديث الثالث والثلاثون : إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً بل يقبض العلماء .
- ٢٤٤ الحديث الرابع والثلاثون : فضل الصبر على موت الأولاد الذين لم يبلغوا الحنث .
- ٢٤٥ الحديث الخامس والثلاثون : من حوسب عذب .
- ٢٤٧ الحديث السادس والثلاثون : حرمة القتال فى مكة المكرمة .
- ٢٤٩ الحديث السابع والثلاثون والثامن والثلاثون : عقاب الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٢٥٣ الحديث التاسع والثلاثون : رؤيا الرسول عليه الصلاة والسلام فى المنام .
- ٢٥٥ الحديث الأربعون : حرمة مكة المكرمة .
- ٢٥٧ الحديث الحادى والأربعون : لا ينبغي التنازع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٢٥٩ الحديث الثانى والأربعون : تحذير الرسول صلى الله عليه وسلم من الفتن .
- ٢٦١ الحديث الثالث والأربعون : وعظه صلى الله عليه وسلم بقصر أعمار الأمة للاهتمام بالعبادة .
- ٢٦٣ الحديث الرابع والأربعون : عبادته صلى الله عليه وسلم فى الليل .
- ٢٦٥ الحديث الخامس والأربعون : لماذا اهتم أبو هريرة برواية الحديث وحفظه .
- ٢٦٧ الحديث السادس والأربعون : طلب أبي هريرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا ينسى ما يسمعه منه .

- ٢٦٩ الحديث السابع والأربعون : خاصية أبي هريرة رضى الله عنه بأشياء يحفظها من رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٢٦١ الحديث الثامن والأربعون : من موعظته صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع .
- ٢٧٢ الحديث التاسع والأربعون : قصة سيدنا موسى مع الخضر عليهما الصلاة والسلام .
- ٢٧٩ الحديث الخمسون : علامة القتال في سبيل الله .
- ٢٨٠ الحديث الحادى والخمسون : سؤال اليهود للرسول صلى الله عليه وسلم عن الروح .
- ٢٨٢ الحديث الثانى والخمسون : حديث من قال لا إله إلا الله حرمه الله على النار .
- ٢٨٤ الحديث الثالث والخمسون : وجوب الاغتسال بالاحتلام .
- ٢٨٥ الحديث الرابع والخمسون : حكم المذى .
- ٢٨٦ الحديث الخامس والخمسون : الميقات المكافى للإحرام .
- ٢٨٧ الحديث السادس والخمسون : لباس الإحرام .

كتاب الوضوء

- ٢٨٨ الحديث الأول : الوضوء شرط صحة الصلاة .
- ٢٩٠ الحديث الثانى : ترغيبه صلى الله عليه وسلم في إسباغ الوضوء .
- ٢٩٢ الحديث الثالث : الشك في الصلاة .
- ٢٩٣ الحديث الرابع : النوم هل ينقض الوضوء ؟ .
- ٢٩٤ الحديث الخامس : استحباب دوام الطهارة .
- ٢٩٥ الحديث السادس : صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم .
- ٢٩٧ الحديث السابع : دعاؤه صلى الله عليه وسلم قبل دخول الخلاء .
- ٢٩٨ الحديث الثامن : دعاؤه صلى الله عليه وسلم لابن عباس اللهم فقهه في الدين .
- ٢٩٩ الحديث التاسع : كراهة استقبال القبلة واستدبارها عند الخلاء .
- ٣٠١ الحديث العاشر : رواية أخرى مخالفة لرواية الحديث التاسع .
- ٣٠٣ الحديث الحادى عشر : سبب نزول آية الحجاب .
- ٣٠٥ الحديث الثانى عشر : الاستنجاء .
- ٣٠٧ الحديث الثالث عشر : نهيه صلى الله عليه وسلم عن التنفس في الإناء وعدم التمسح باليد اليمنى .
- ٣٠٨ الحديث الرابع عشر والخامس عشر : نهيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بالعظم والروث .
- ٣١٢ الحديث السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر : صور من وضوئه صلى الله عليه وسلم .

- ٣١٨ الحديث التاسع عشر : إسباغ الوضوء سبب من أسباب المغفرة .
- ٣١٩ الحديث العشرون : من مندوبات الطهارة والاستنجاء .
- ٣٢٠ الحديث الحادى والعشرون : من مندوبات الطهارة والاستنجاء وقبل الوضوء .
- ٣٢٣ الحديث الثانى والعشرون : حرص عبد الله بن عمر رضى الله عنهما باتباع السنة كاملة
- ٣٢٥ الحديث الثالث والعشرون : حبه صلى الله عليه وسلم للتيا من فى كل شىء .
- ٣٢٧ الحديث الرابع والعشرون : من معجزاته صلى الله عليه وسلم أن الماء ينبع من أصابعه الشريفة .
- ٣٢٩ الحديث الخامس والعشرون : خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم شعره .
- ٣٣٠ الحديث السادس والعشرون : حكم سؤر الكلب .
- ٣٣١ الحديث السابع والعشرون : مرور الكلاب لا يتنجس الأرض .
- ٢٣٣ الحديث الثامن والعشرون : انتظار الصلاة فى المسجد عبادة .
- ٢٣٤ الحديث التاسع والعشرون : الجعاع دون إنزال لا يوجب الغسل .
- ٢٣٦ الحديث الثلاثون : استحباب دوام الطهارة .
- ٢٣٧ الحديث الحادى الثلاثون : من صور طهارته صلى الله عليه وسلم ومسحه على الخفين .
- ٢٣٨ الحديث الثانى والثلاثون : من صور عبادته صلى الله عليه وسلم فى الليل .
- ٣٤١ الحديث الثالث والثلاثون : من صور وضوئه صلى الله عليه وسلم .
- ٣٤٤ الحديث الرابع والثلاثون : سترة المصلى وتبرك الصحابة رضى الله عنهم بفضل وضوئه .
- ٣٤٥ الحديث الخامس والثلاثون : تبركهم رضى الله عنهم بفضل وضوئه وذكر صفة خاتم النبوة .
- ٣٤٧ الحديث السادس والثلاثون : جواز الطهارة للجميع من إناء واحد .
- ٣٤٨ الحديث السابع والثلاثون : عيادته صلى الله عليه وسلم لأصحابه ونزول آية الفرائض .
- ٣٤٩ الحديث الثامن والثلاثون : من معجزاته صلى الله عليه وسلم .
- ٣٤٩ الحديث التاسع والثلاثون : جواز استعمال فضل الوضوء .
- ٣٥٠ الحديث الأربعون : الماء الطاهر وإراقته على البدن ترد القوة والحكمة :
- ٣٥٢ الحديث الحادى والأربعون : ينبع الماء من بين أصابعه الشريفة صلى الله عليه وسلم .
- ٣٥٣ الحديث الثانى والأربعون : كمية ماء الغسل والوضوء .
- ٣٥٥ الحديث الثالث والأربعون : المسح على الخفين وعدالة سعد بن أبى وقاص رضى رضى الله عنه :

- ٣٥٨ الحديث الرابع والأربعون والخامس والأربعون والسادس والأربعون : مسحه صلى الله عليه وسلم عن عمامته وعلى خفيه .
- ٣٦٠ الحديث السابع والأربعون : مس الخوم لا ينقض الوضوء .
- ٣٦٢ الحديث الثامن والأربعون : الطعام لا ينقض الوضوء .
- ٣٦٤ الحديث التاسع والأربعون والخمسون : أكل الخوم لا ينقض الوضوء .
- ٣٦٥ الحديث الحادى والخمسون والثانى والخمسون : كراهية الصلاة لمن غلب عليه النوم .
- ٣٦٧ الحديث الثالث والخمسون : جواز أكثر من صلاة فى وضوء واحد .
- ٣٦٨ الحديث الرابع والخمسون : الحث على الطهارة وتحريم النيمة .
- ٣٧٣ الحديث الخامس والخمسون : وجوب الاستنجاء .
- ٣٧٤ الحديث السادس والخمسون : تطهير نجاسة الأرض .
- ٣٧٧ الحديث السابع والخمسون : طهارة بول الطفل الذى لم يقطع .
- ٣٧٨ الحديث الثامن والخمسون : عدم كراهية البول قائماً .
- ٣٧٩ الحديث التاسع والخمسون : عدم كراهية البول مع عدم الابتعاد عن الناس .
- ٣٨٠ الحديث الستون : تطهير الثوب من النجاسة .
- ٣٨١ الحديث الحادى والستون : حكم طهارة المستحاضة .
- ٣٨٣ الحديث الثانى والستون : تطهير المنى من الثوب .
- ٣٨٤ الحديث الثالث والستون : شرب أبوال الإبل للاستشفاء وحكم المرتدين .
- ٣٨٧ الحديث الرابع والستون : حكم الصلاة فى مراض الغنم .
- ٣٨٨ الحديث الخامس والستون : تطهير النجاسات من الطعام .
- ٣٨٩ الحديث السادس والستون : دم الشهيد .
- ٣٩١ الحديث السابع والستون : النهى عن التبول فى الماء غير الجارى .
- ٣٩٢ الحديث الثامن والستون : حكم النجاسة الطارئة أثناء الصلاة — حديث الإيذاء .
- ٣٩٦ الحديث التاسع والستون : طهارة اللعاب .
- ٣٩٧ الحديث السبعون : كيفية تداويه صلى الله عليه وسلم من الجراح .
- ٣٩٨ الحديث الحادى والسبعون والثانى والسبعون والثالث والسبعون : الحرص على استعمال السواك والمبالغة فى ذلك .
- ٤٠١ الحديث الرابع والسبعون : سنة الوضوء قبل النوم والدعاء قبل النوم .

كتاب الغسل

٤٠٤ أحكامه وآدابه وسننه ، وفيه ثمانية عشرة حديثاً

كتاب الحيض

٤٢٦ أحكامه وأحكام الاستحاضة والنفاس ، وفيه ثمانية عشرة حديثاً

كتاب التيمم

٤٥٢ وفيه خمسة أحاديث

كتاب الصلاة

- ٤٧٥ الحديث الأول : حديث المعراج وفرض الصلاة .
 ٣٨٣ الحديث الثاني : صلاة الحضر وصلاة السفر .
 ٤٨٥ الحديث الثاني إلى الثامن : جواز الصلاة في الثوب الواحد .
 ٤٩٢ الحديث التاسع إلى الثاني عشر : ستر العورة في الصلاة .
 ٤٩٦ الحديث الثالث عشر : النهي عن الاحتباء في الثوب الواحد .
 ٤٩٧ الحديث الرابع عشر : الأمر بستر العورة ومنع المشرك من الحج .
 ٤٩٩ الحديث الخامس عشر : وقت صلاة الصبح وذكر فتح خير وزواجه صلى الله عليه وسلم ومن السيدة صفية أم المؤمنين .
 ٥٠٣ الحديث السادس عشر : خروج النساء إلى صلاة الفجر .
 ٥٠٤ الحديث السابع عشر : كراهته صلى الله عليه وسلم لثياب المزركشة والصلاة فيها .
 ٥٠٦ الحديث الثامن عشر : كراهة الصلاة وراء الأشياء التي تشغل عن الخشوع :
 ٥٠٧ الحديث التاسع عشر : تحريم لبس الحرير وأن الصلاة مكروهة فيه .
 ٥٠٨ الحديث العشرون : حكم المرور أمام المصلي وبين يديه .
 ٥١٠ الحديث الحادي والعشرون : جواز ارتفاع الإمام عن المأمومين .
 ٥١٣ الحديث الثاني والعشرون : تبرك الصحابة بصلاة الرسول عليه الصلاة والسلام في بيوتهم .
 ٥١٥ الحديث الثالث والعشرون : حكم لمس المرأة هل يفسد الصلاة .
 ٥١٦ الحديث الرابع والعشرون : جواز الصلاة مع وجود إنسان موضع القبلة لضيق المكان .
 ٥١٧ الحديث الخامس والعشرون : جواز السجود على طرف الثوب .
 ٥١٨ السادس والعشرون : حكم الصلاة بالنعل .
 ٥١٩ الحديث السابع والعشرون : المسح على الخفين .

- ٥٢٠ الحديث الثامن والعشرون : التفريع بين اليدين في الصلاة .
- ٥٢١ الحديث التاسع والعشرون : الصلاة واستقبال القبلة من صفات المسلم .
- ٥٢٣ الحديث الثلاثون : حكم التحلل من الإحرام في للعمرة قبل السعي بين المصفا والمروة .
- ٥٢٤ الحديث الحادى والثلاثون إلى الثالث والثلاثون : استقبال القبلة في الصلاة .
- ٥٢٥ الحديث الرابع والثلاثون : كيفية سجود السهو في الصلاة .
- ٥٣٠ الحديث الخامس والثلاثون : من مناقب سيدنا عمر رضى الله عنه .
- ٥٣٢ الحديث السادس والثلاثون إلى الثامن والثلاثون : كراهة التنخم في المسجد وفي جهة القبلة .
- ٥٣٥ الحديث التاسع والثلاثون : إطلاع الله سبحانه وتعالى رسوله بما في نفوس أصحابه .
- ٥٣٧ الحديث الأربعون : رعاية الخيول وتدريبها في أوقات السلم .
- ٥٣٨ الحديث الحادى والأربعون : جوده صلى الله عليه وسلم وتوزيعه الأموال التي تأتيه .
- ٥٤٠ ————— الحديث الثانى والأربعون : من قال لا إله إلا الله حرم الله عليه النار .
- ٥٤٤ الحديث الثالث والأربعون : تحريم اتخاذ التماثيل والصور في أماكن العبادة .
- ٥٤٦ الحديث الرابع والأربعون : جواز الصلاة في مقابر المشركين وجواز نبش القبور الدارسة .
- ٥٤٩ الحديث الخامس والأربعون : جواز الصلاة على البعير .
- ٥٥١ الحديث السادس والأربعون : جواز الصلاة وقدام المصلى نار .
- ٥٥٢ الحديث السابع والأربعون : التدب للصلاة في البيوت .
- ٥٥٤ الحديث الثامن والأربعون : التحذير من اتخاذ قبور الأنبياء مساجد .
- ٥٥٦ الحديث التاسع والأربعون : جواز الهجرة من دار الهنة لعل في الخروج خيراً .
- ٥٥٩ الحديث الخمسون : جواز النوم في المسجد وملاطفته صلى الله عليه وسلم لصره .
- ٥٦١ الحديث الحادى والخمسون : سنة تحية المسجد .
- ٥٦٢ الحديث الثانى والخمسون : القصد في بنى المساجد وترك الغلو في تحسينه .
- ٥٦٤ الحديث الثالث والخمسون : مشاركة المسلمين في بناء المسجد .
- ٥٦٦ الحديث الرابع والخمسون : بناء المساجد وما فيها من الأجر عند الله تعالى .
- ٥٦٩ الحديث الخامس والخمسون والسادس والخمسون : التحرى في عدم إيذاء المسلمين ولو عن غير قصد .
- ٥٧٠ الحديث السابع والخمسون : جواز رواية الشعر الذى فيه حق داخل المسجد .
- ٥٧٢ الحديث الثامن والخمسون : جواز التدريب على الحرب داخل المسجد وجواز النظر إلى اللهو المباح .

- ٥٧٣ الحديث التاسع والخمسون : جواز رفع الصوت في المسجد إن كان لحق ، ما لم يكن فيه فحش .
- ٥٧٥ الحديث الستون : فضل تنظيف المسجد .
- ٥٧٦ الحديث الحادى والستون : تحريم الربا والتجارة بالخمر .
- ٥٧٧ الحديث الثانى والستون : جواز ربط الغريم في المسجد ، وأدبه صلى الله عليه وسلم مع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .
- ٥٧٨ الحديث الثالث والستون : جواز تطيب المرضى في المسجد .
- ٥٧٩ الحديث الرابع والستون : جواز دخول الدواب - التى يؤكل لحمها - إلى المسجد .
- ٥٨٠ الحديث الخامس والستون : كرامة الله تعالى للصحابه رضى الله عنهم .
- ٥٨١ الحديث السابع والستون والثامن والستون : فضل أبى بكر رضى الله عنه ومثله عند رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٥٨٣ الحديث التاسع والستون والسبعون : تتبع الصحابة لعبادة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٥٨٦ الحديث الحادى والسبعون : جواز النوم في المسجد بأية كيفية .
- ٥٨٧ الحديث الثانى والسبعون : فضل الصلاة في المسجد عن الصلاة في أى مكان آخر .
- ٥٨٨ الحديث الثالث والسبعون والرابع والسبعون : جواز التشبيك بين الأصابع في المسجد .
- ٥٩١ الحديث الخامس والسبعون والسادس والسبعون : التبرك بآثار الرسول صلى الله عليه وسلم .
- ٥٩٨ الحديث السابع والسبعون إلى الثمانين : اتخاذ المصلى السترة أمامه .
- ٦٠١ الحديث الحادى والثمانون : الصلاة بين سوارى المسجد .
- ٦٠٣ الحديث الثانى والثمانون : الصلاة إلى مؤخرة الرجل .
- ٦٠٤ الحديث الثالث والثمانون : مرور الكلب والحمار لا يقطع الصلاة .
- ٦٠٥ الحديث الرابع والثمانون والخامس والثمانون : حرمة المرور بين يدى المصلى .
- ٦٠٨ الحديث السادس والثمانون : جواز الصلاة خلف النائم .
- ٦٠٩ الحديث السابع والثمانون : حكم الحركة في الصلاة .
- ٦١١ الحديث الثامن والثمانون : جواز لعن الكافر .

كتاب مواقيت الصلاة

- ٦١٢ الحديث الأول : المبادرة إلى الصلاة في أفضل أوقاتها .
- ٦١٤ الحديث الثانى : الجوء إلى الصلاة يطفىء الفتن .
- ٦١٦ الحديث الثالث إلى الخامس : الأمر بالصلاة في أوقاتها .
- ٦١٩ الحديث السادس : الصلاة مطهرة للذنوب .
- ٦٢١ الحديث السابع : الخشوع في الصلاة .

- ٦٢٢ الحديث الثامن إلى الحادى عشر : جواز الإبراد فى وقت الصلاة إلى ما قبل خروج الوقت .
- ٦٣٠ الحديث الثانى عشر : جواز الجمع التقديم والتأخير خوف المشقة .
- ٦٣١ الحديث الثالث عشر والرابع عشر : جواز الإبراد فى وقت الصلاة ، وكراهة النوم قبل الصلاة ، والحديث الدنيوى بعدها .
- ٦٣٢ الحديث الخامس عشر إلى السابع عشر : المبادرة إلى صلاة العصر فى أول وقتها والحرص عليها .
- ٦٣٧ الحديث الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون : المحافظة على الصلوات فى وقتها وتخصيص صلاة الفجر والعصر وفضلهما .
- ٦٤٣ الحديث الحادى والعشرون : فضل الله سبحانه على هذه الأمة .
- ٦٤٥ الحديث الثانى والعشرون : المبادرة إلى الصلاة فى وقتها .
- ٦٤٦ الحديث الثالث والعشرون : المبادرة إلى الصلاة فى وقتها وانتظار من تكثروهم الجماعة .
- ٦٤٨ الحديث الرابع والعشرون : تمييز وقت صلاة المغرب من صلاة العشاء .
- ٦٤٩ الحديث الخامس والعشرون إلى السابع والعشرون : فضل انتظار صلاة العشاء .
- ٦٥٥ الحديث الثامن والعشرون : الحرص على صلاة الصبح والعصر .
- ٦٥٦ الحديث التاسع والعشرون والثلاثون : وقت صلاتى الفجر .
- ٦٥٨ الحديث الحادى والثلاثون : التمسك على الصلاة بعد صلاة الفجر ، وبعد صلاة العصر .
- ٦٦٠ الحديث الثانى والثلاثون والثالث والثلاثون : الأوقات التى تكره فيها الصلاة .
- ٦٦٢ الحديث الرابع والثلاثون والخامس والثلاثون : كراهة الصلاة بعد صلاة العصر .
- ٦٦٤ الحديث السادس والثلاثون : الحرص على صلاة سنة الفجر والعصر .
- ٦٦٥ الحديث السابع والثلاثون والثامن والثلاثون : مراعاة الإمام المصالح الدينية ، وجواز صلاة الفائتة جماعة .
- ٦٦٩ الحديث التاسع والثلاثون : كفارة من نسى الصلاة أن يصلبها عند ذكره لها .
- ٦٧٠ الحديث الأربعون والحادى والأربعون : انتظار الصلاة عبادة .
- ٦٧٢ الحديث الثانى والأربعون : من علامات النبوة والأدب مع الضيوف .

كتاب بدء الأذان

- ٦٧٦ الحديث الأول : حديث البدء بالأذان .
- ٦٧٩ الحديث الثانى : الأذان شفع والإقامة وتر .

صفحة

- ٦٨٠ الحديث الثالث : فرار الشيطان عند سماع الأذان ، وطلب الخشوع في الصلاة .
- ٦٨٢ الحديث الرابع : شهادة من سمع المؤذن يوم القيامة .
- ٦٨٣ الحديث الخامس : لا يجوز ترك الأذان لأنه من شعائر الإسلام .
- ٦٨٤ الحديث السادس : سنة ترديد الأذان وراء المؤذن .
- ٦٨٦ الحديث السابع : كيفية الأذان .
- ٦٨٧ الحديث الثامن : فضل الدعاء بعد الأذان .
- ٦٨٨ الحديث التاسع : فضل المبادرة إلى الصلاة مع سماع الأذان .
- ٦٨٩ الحديث العاشر إلى الثاني عشر : دخول وقت الفجر .
- ٦٩٤ الحديث الثالث عشر : وقت صلاة السنة بعد الأذان وقبل الإقامة .
- ٦٩٥ الحديث الرابع عشر إلى التاسع عشر : حرص الرسول صلى الله عليه وسلم على التذكير بالصلاة ، ورفقه صلى الله عليه وسلم بأصحابه .
- ٧٠٣ الحديث العشرون : تحذير رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك صلاة الجماعة .
- ٧٠٦ الحديث الحادي والعشرون إلى الرابع والعشرون : فضل صلاة الجماعة .
- ٧١١ الحديث الخامس والعشرون إلى الثامن والعشرون : فضل المشي إلى المسجد والحرص على صلاة الجماعة :
- ٧١٩ الحديث التاسع والعشرون : الحرص على تكبيرة الإحرام مع الإمام وإن كان فيها فوات السنة .
- ٧٢٣ الحديث الثلاثون والحادي والثلاثون : حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجماعة في مرضه ، وفضل أبي بكر رضي الله عنه .
- ٧٢٦ الحديث الثاني والثلاثون : مراعاة المصلحة مع تغير الجو :
- ٧٢٧ الحديث الثالث والثلاثون : سنة صلاة الضحى :
- ٧٢٨ الحديث الرابع والثلاثون : الخشوع في الصلاة أفضل من الصلاة في أول الوقت .
- ٧٢٩ الحديث الخامس والثلاثون : تواضعه صلى الله عليه وسلم مع أهله :
- ٧٣٠ الحديث السادس والثلاثون : حرص الصحابة على كيفية صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم :
- ٧٣١ الحديث السابع والثلاثون إلى الأربعين : تقديم أبي بكر على باقي الصحابة في الصلاة في مرضه صلى الله عليه وسلم :
- ٧٤٠ الحديث الحادي والأربعون : إمامة القاعد للقائم .
- ٧٤١ الحديث الثاني والأربعون والثالث والأربعون : عدم جواز التقدم على الإمام في أركان الصلاة والتحذير من سبق الإمام :
- ٧٤٤ الحديث الرابع والأربعون والخامس والأربعون : النهي عن مخالفة الأمير والقيام عليه .

- ٧٤٦ الحديث السادس والأربعون : هل ينتقض الوضوء بالنوم ؟ .
- ٧٤٧ الحديث السابع والأربعون إلى الحادى والخمسون : أمر الإمام بالتخفيف على المأمومين .
- ٧٥٤ الحديث الثانى والخمسون والثالث والخمسون : الأمر بتسوية الصفوف فى الصلاة .
- ٧٥٦ الحديث الرابع والخمسون : حرص الصحابة على متابعة عبادته صلى الله عليه وسلم .
- ٧٥٩ الحديث الخامس والخمسون إلى السابع والخمسون : صور من صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم .
- ٧٦٨ الحديث الثامن والخمسون : الدعاء بين تكبيرة الإحرام والإقامة :
- ٧٧٠ الحديث التاسع والخمسون : دعاء الله بكل ما فيه من خضوع ، وتحريم تعذيب الحيوانات .
- ٧٧١ الحديث الستون : جواز نظر المأموم إلى الإمام فى الصلاة .
- ٧٧٢ الحديث الحادى والستون : النهى عن النظر إلى السماء فى الصلاة .
- ٧٧٤ الحديث الثانى والستون : النهى عن الالتفات فى الصلاة .
- ٧٧٦ الحديث الثالث والستون : حرص الصحابة رضى الله عنهم على الصلاة ، بصلاة الرسول صلى الله عليه وسلم .
- ٧٨١ الحديث الرابع والستون : قراءة الفاتحة شرط لصحة الصلاة .
- ٧٨٥ الحديث الخامس والستون : حكم الاطمئنان فى الصلاة .
- ٧٩٣ الحديث السادس والستون إلى الثانى والسبعون : تطويل القراءة وتقصيرها فى الصلوات .
- ٨٠٢ الحديث الثالث والسبعون : الجهد بالقراءة فى الفجر ونهى الجن من استراق السمع
- ٨٠٤ الحديث الرابع والسبعون : وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم فى أقواله وأفعاله .
- ٨٠٥ الحديث الخامس والسبعون : كراهة الإفراط فى سرعة التلاوة فى الصلاة .
- ٨٠٧ الحديث السادس والسبعون : تطويل القراءة وتقصيرها فى الصلوات .
- ٨٠٨ الحديث السابع والسبعون والثامن والسبعون : شهود الملائكة صلاة الجماعة .
- ٨١١ الحديث التاسع والسبعون : استحباب موافقة الداخل إلى الصلاة الإمام على أى حال كان عليها .
- ٨١٣ الحديث الثمانون والحادى والثمانون : التكبير مع كل انتقالات المصلى .
- ٨١٧ الحديث الثانى والثمانون : النهى عن تطبيق الكفين ووضعهما بين الفخذين فى الصلاة :
- ٨١٩ الحديث الثالث والثمانون : الاطمئنان فى الركوع والسجود .
- ٨٢٠ الحديث الرابع والثمانون إلى الثامن والثمانون : دعاء الركوع والسجود .
- ٨٢٧ الحديث التاسع والثمانون : صورة من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم واطمئنانه فى الصلاة .
- ٨٢٩ الحديث التسعون : الدعاء الخاص فى الصلاة .

صفحة

- ٨٣١ الحديث الحادى والتسعون : رحمة الله تعالى للمؤمنين .
- ٨٣٨ الحديث الثانى والتسعون والثالث والتسعون : الأمر بالسجود على سبعة أعضاء .
- ٨٤٠ الحديث الرابع والتسعون : كراهة بسط الذراعين أثناء السجود .
- ٨٤١ الحديث الخامس والتسعون : استقرار أعضاء الجسم بعد كل حركة فى الصلاة .
- ٨٤٢ الحديث السادس والتسعون : رفع الصوت بالتكبير .
- ٨٤٣ الحديث السابع والتسعون والثامن والتسعون : كيفية الجلوس فى الصلاة .
- ٨٤٦ الحديث التاسع والتسعون : كيفية سجود السهو .
- ٨٤٨ الحديث المائة : كيفية التشهد .
- ٨٥٥ الحديث الحادى إلى الثالث بعد المائة : دعاء الرسول عليه الصلاة والسلام فى الصلاة .
- ٨٦١ الحديث الرابع والخامس بعد المائة : كراهة المسارعة فى الخروج من المسجد بعد انتهاء الصلاة والتسليم .
- ٨٦٣ الحديث السادس بعد المائة : رفع الصوت بالذكر بعد الانتهاء من الصلاة .
- ٨٦٤ الحديث السابع والثامن بعد المائة : فضل التسبيح ودعاؤه صلى الله عليه وسلم بعد الصلاة .
- ٨٧١ الحديث التاسع بعد المائة : استقبال الإمام للمأمومين بعد الصلاة .
- ٢٧٢ الحديث العاشر بعد المائة : تحريم الاعتقاد بالطالع والنجم فى تغيرات الجو .
- ٨٧٤ الحديث الحادى عشر بعد المائة : المكث بعد السلام ليس بواجب .
- ٨٧٦ الحديث الثانى عشر بعد المائة : المستحبات قد تنقلب إلى مكروهات .
- ٨٧٨ الحديث الثالث عشر والرابع عشر بعد المائة : كراهة إيذاء الناس براحة الفم من أكل الثوم أو البصل .
- ٨٨٣ الحديث الخامس عشر بعد المائة : حضور ابن عباس رضى الله عنه صلاة الجماعة قبل بلوغه الحلم .
- ٨٨٣ الحديث السادس عشر بعد المائة : وجوب الغسل عند بلوغ سن الحلم .
- ٨٨٤ الحديث السابع عشر بعد المائة : وعظه صلى الله عليه وسلم للنساء .
- ٨٨٥ الحديث الثامن عشر بعد المائة : حضور النساء الصلاة بالغسل .